سلسلة
إحياء التراث الإسلامي
(٢٤)
هذا العمل بدعم خيري

٤٥ د.ق

مجموع مؤلفات ورسائل

العلامة حمود التويجري رحمه الله

المجموعة الرابعة

العلامة المجاهد حمود بن عبد الله التويجري

ت: ١٤١٣هـ

يحتوي على:

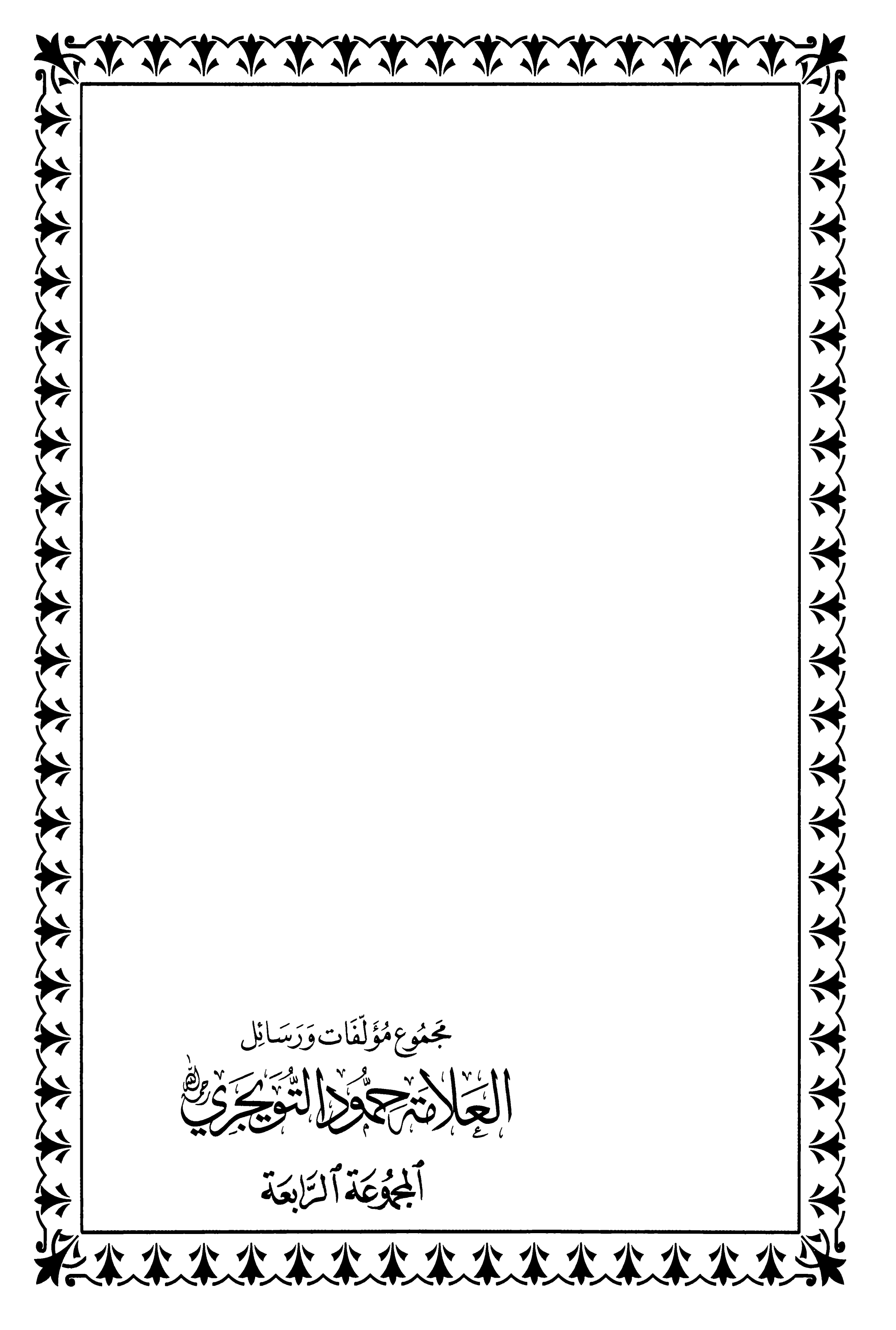
١- الرد القويم على المجرم الأثيم
٢- الرد على الكاتب المفتون
٣- القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ

اعتنى به

القسم العلمي بمؤسسة منار التوحيد والسنة



دار الإمام البخاري
الدوحة - قطر



مجموع مؤلفات ورسائل

العلامة حمود التويجري رحمه الله

المجموعة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٨م ١٤٣٩هـ

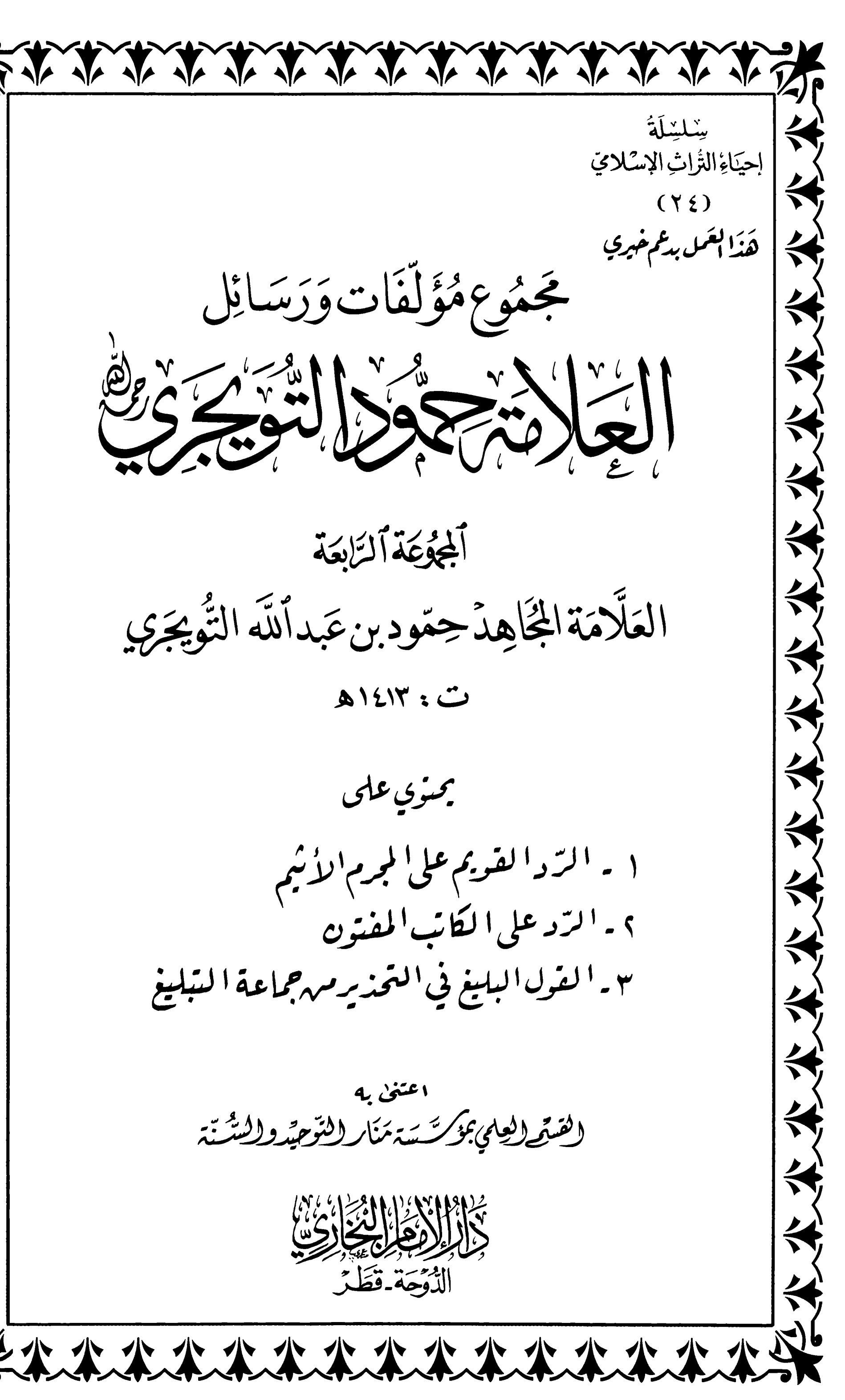
رقم الإيداع:



الدوحة – قطر – طريق سلوى – بجوار إشارة الغانم الجديد

ص.ب ٢٩٩٩٩ – هاتف: ٠٠٩٧٤٤٤٦٨٤٨٤٨ – فاكس ٠٠٩٧٤٤٤٦٨٥٥٨٨

albukharibooks@gmail.com



سلسلة
إحياء التراث الإسلامي
(٢٤)
هذا العمل بدعم خيري

مجموع مؤلفات ورسائل
العلامة حمود التويجري رحمه الله

المجموعة الرابعة

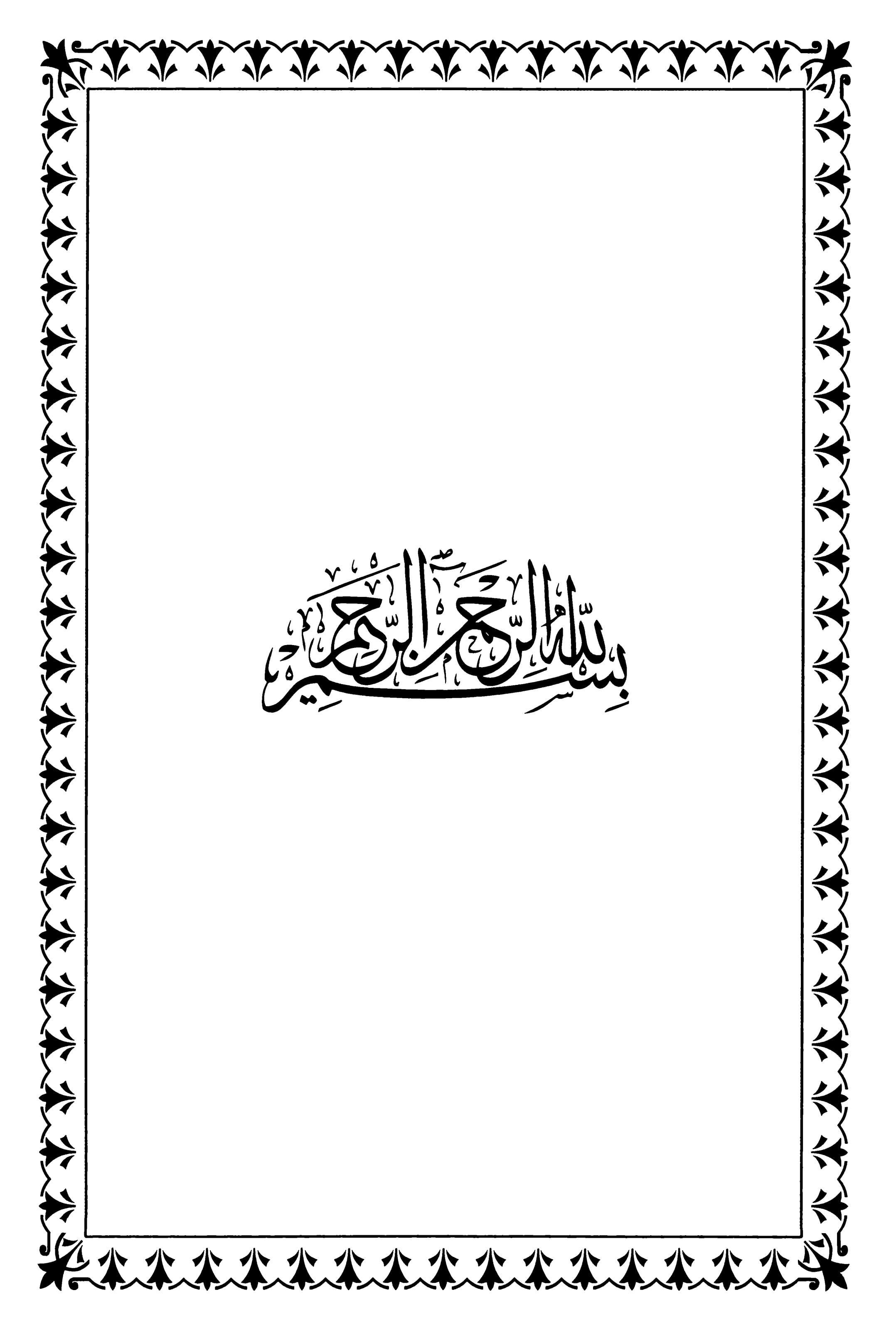
العلامة المجاهد حمود بن عبد الله التويجري
ت: ١٤١٣هـ

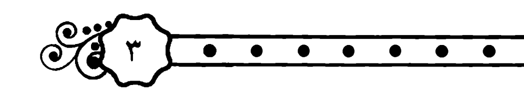
يحتوي على

١ - الرد القويم على المجرم الأثيم
٢ - الرد على الكاتب المفتون
٣ - القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ

اعتنى به
القسم العلمي بمؤسسة منار التوحيد والسنة

دار الإمام البخاري
الدوحة - قطر


بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



مقدمة الناشر

الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وأَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحدَه لَا شَريكَ له، الإلَهُ الحَقُّ المُبين، وأَشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه سَيِّدُ الأَوَّلِين والآخِرين، صلَّىٰ اللهُ عَليه وعلىٰ آلِهِ وأَصْحابِه أَجمَعِين.

❑ **وبعد:**

فَهذا هو المُجلَّدُ الرَّابعُ مِن مَجمُوع مُؤلَّفاتِ فَضيلةِ الشَّيْخ العلَّامَةِ المُجاهِد/ **حِمُود بن عَبدِ الله التُّوَيْجَرِي** رَحِمَهُ اللَّهُ، والَّذي يَأتي في إطارِ سِلسِلَةِ مُؤلَّفاتِ الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقَد تَمَّ -بفَضْل اللهِ تَعالىٰ- إخْراجُ ثَلاثَةِ مُجلَّداتٍ مِن هذه السِّلْسِلةِ الطَّيِّبة.

وَقد احْتَوتْ هَذه المَجمُوعةُ علىٰ ثَلَاثَةِ مُؤلَّفاتٍ لِفَضيلَةِ الشَّيْخ حِمُود التُّوَيْجري رَحِمَهُ اللَّهُ، **علىٰ النَّحْو التَّالِي:**

١ - «الرَّدُّ القَوِيمُ عَلىٰ المُجْرِمِ الأَثِيم».

وهُو رَدٌّ علىٰ كتابِ «الأَضْواء القُرآنيَّة في اكْتِسَاح الأَحادِيث الإسْرائِيلِيَّة وتَطْهِير البُخاري مِنها» لأَحَد المُلحِدِين الزَّنادِقَة، وقد سمَّىٰ نَفسَه بالسَّيِّد صَالِح أبي بَكْر، وقد عَرَّض في كتابِه هذا بالنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَهَجَّم علىٰ بَعْض الصَّحابَة والتَّابِعين،

وعلىٰ كَثيرٍ مِنَ الأحادِيثِ الصَّحِيحَة.

٢- «الرَّدُّ عَلىٰ الكاتِبِ المَفتُونِ».

وهو كتابٌ رَدَّ فيه علىٰ مَقالٍ لأحَدِ المَفتُونِين ببَعضِ البِدَعِ المُحدَثَة فِي الإسلامِ، نَشَرَتْه جَرِيدَةُ النَّدوة سنة (١٤٠٥هـ)، وقد فيه تَهَجَّم الكاتِبُ عَلَىٰ خُطَباء المَساجِد، وأَنكَر عَلَيهِم ما صَرَّحوا به فِي خُطَبِهِم من إِنكارِ الوَلائِمِ الَّتي يَصنَعُها أَهلُ الميِّت للعَزاءِ، وتَهَجَّم -أيضًا- عَلَىٰ الخَطيبِ فِي المَسجِدِ الحَرامِ وأَنكَرَ عَلَيهِ ما صرَّح به من إِنكارِ الاحتِفَالِ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ.

٣- «القَوْلُ البَلِيغُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ».

وهُو كِتابٌ مُهِمٌّ جِدًّا في بابِه، بَيَّنَ فيه الشَّيخُ ﵀ حَقيقَةَ جَماعَةِ التَّبليغِ المُبْتَدِعَةِ، وذَكَر نَشأَتَهُم وأُصُولَهُم السِّتَّةَ، وبَعضَ أَورَادِهِم المُحدَثَة والشِّرْكِيَّة، وكَشَف عَوارَ هَذه الجَماعَةِ الضَّالَّة لكُلِّ ذِي عَينَيْن، فأَجادَ فِيه وَأَفَادَ.

هَذا، وقَدْ تَمَّ العَملُ في هذه المَجمُوعةِ علىٰ النَّحْو التَّالي:

أَوَّلًا: اعتمادُ نُسخَةٍ مَطبوعَةٍ لكُلِّ كتابٍ ورِسالةٍ مما سبَق ذِكرُه، والمُقابَلَةُ عَلَيها بعدَ صَفِّها.

ثانيًا: مُراجَعةُ كلِّ كتابٍ ورِسالَة مُراجعةً لُغويَّة.

ثالثًا: إثباتُ الآياتِ القُرآنيَّة بالرَّسْم العُثمانيِّ، وعَزوها إلىٰ مَواضِعها في المُصحف الشَّريف.

رابعًا: تَخريجُ الأَحاديث والآثَار المَذكورة بكلِّ كِتابٍ ورِسالَة، مع ذِكْر حُكمِ

العلَّامة الألبانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الأحاديث التي في غير «الصَّحيحين»، فإنْ لَم نَقِفْ علىٰ حُكْمٍ له علىٰ الحَديثِ ذَكَرْنا حُكمَ غيرِه مِن أهلِ العِلْم بالحَديث.

خامسًا: عَزْو النُّقُولَات وأقْوالِ العُلماءِ إلىٰ مَصادِرِها.

سادسًا: بيانُ مَعاني بعضِ المُفْردات وغَريب الكَلِمات.

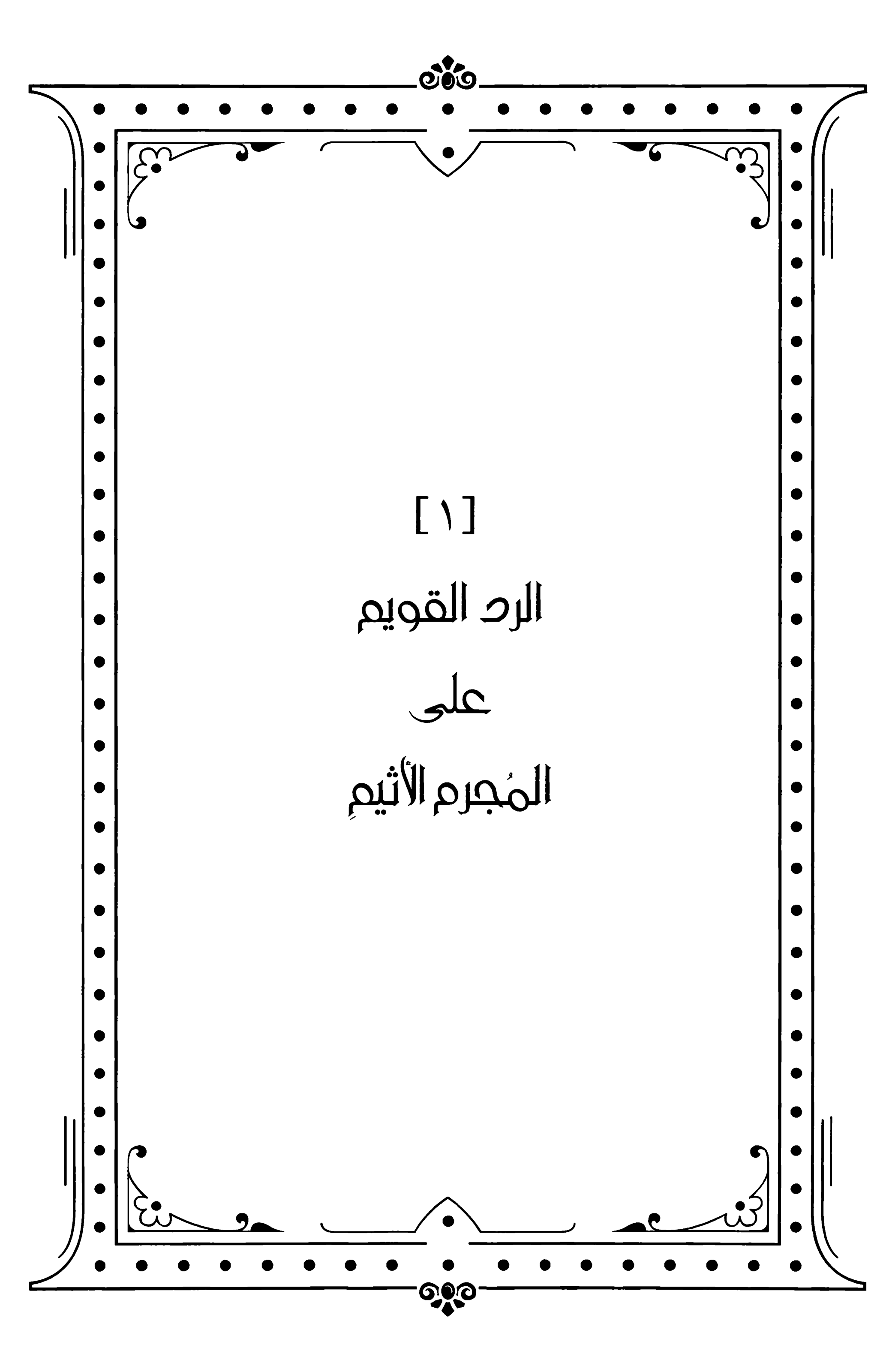
سَابعًا: عَمَل تَرجَمة للأَعْلامِ الَّتي تَحتاجُ إلىٰ تَعريفٍ بها.

ثامنًا: عَمَل فَهارس مَوضُوعات لكُلِّ كِتابٍ ورِسالَةٍ ضِمنَ هذه المَجْمُوعة.

ونَسألُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أنَّ يَنفَعَ بهذا العَمَلِ كُلَّ مَن قَرَأه ودَلَّ عَليه وسَاهَمَ في نَشْرِه، وَأنْ يَغفِرَ لنا تَقصِيرَنا وتَفْرِيطَنا وزَلَلَنَا، إنَّه غفورٌ رَحِيم.

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ نبِيِّنا مُحمَّدٍ وعلىٰ آلِه وصَحْبِه أَجمَعِين

قسم التحقيق والبحث العلمي



[١]

الرد القويم

على

المُجرم الأثيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمْدُ لله نحْمَدُهُ، ونستعينُهُ ونسْتَغْفِرُهُ، ونَتوبُ إليْهِ، ونعوذُ بالله مِن شُرُورِ أنفسِنَا ومِن سيِّئاتِ أعمالِنَا، مَن يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يضْلِلْ فلا هادِيَ له.

وأشهدُ أَنْ لَا إلهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، الذي أَنْزَل علىٰ عبْدِهِ الكِتَابَ والحِكْمَةَ، وأشهدُ أَنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، الذي قال اللهُ فيهِ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، أرسله اللهُ رحمَةً للعالَمِينَ، وحُجَّةً علىٰ المُعاندين صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابِهِ، ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدِّينِ، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

❑ **أما بعدُ**:

فقد رأيْتُ كِتَابًا لبعض أهل الزَّيْغِ والفَسادِ والإلْحادِ من العَصْرِيِّينَ، تَهَجَّمَ فيه علىٰ بعض الصَّحَابة والتَّابِعِينَ، وعلىٰ مِائَةٍ وعِشْرين حديثًا في «صحَيحِ البُخاريِّ» الذي هو أَصَحُّ الكُتُبِ بعْدَ القُرْآن، وزَعَمَ أَنَّها أحاديثُ إِسْرَائِيلِيَّةٌ، وأنه يكْتَسِحُهَا بالأضواءِ القُرْآنيَّةِ، ويُطَهِّرُ البُخاريَّ منها.

وَتَهَجَّمَ -أيضًا- علىٰ غيرِ ذلك مِنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وقابَلَهَا بالرَّدِّ والإنْكارِ.

وقد سَمَّىٰ المؤلِّفُ نفسَهُ بالسَّيِّد صالح أبي بَكْرٍ، وليس بِسَيِّدٍ، ولا صالِحٍ، ولا كرامة له، ولا نعْمةَ عَيْنٍ؛ لِمَا رواه أبو داودَ والنَّسَائِيُّ والبُخاريُّ في «الأدب المُفْرَدِ» عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَقُولُوا للمُنَافِقِ: سَيِّدٌ؛ فَإِنَّهُ**

إنْ يَكُ سَيِّدًا، فقد أَسْخَطْتُمْ ربَّكُمْ عَزَّوَجَلَّ»، ورَوَاهُ الحاكمُ في «مُسْتَدْرَكِهِ» والبَيْهَقِيُّ بنحوه، وصحَّحَه الحاكِمُ(١).

وفي تَهَجُّمِهِ علىٰ بعض الصَّحابة والتَّابِعِين، وعلىٰ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، أَوْضَحُ دَلِيلٍ علىٰ زَيْغِهِ وفسادِ عَقيدتِهِ، وأنه ليْسَ بصالِحٍ في الحَقيقةِ.

وقد سَمَّىٰ المُلْحِدُ كِتابَهُ «**الأضواءُ القُرْآنية في اكتساح الأحاديث الإسْرائيليَّة وتطهير البخاري منها**»، وهو مطبوع في شَرِكَةِ مطابع مُحَرَّم الصِّناعية في سنة ١٩٧٤ ميلادية، وقدْ جَعَلَه جُزْأَيْن، تَصَدَّىٰ في الجُزْء الأَوَّل للطَّعْن في بعْضِ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ، والطَّعن في بعْضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ أو الحَسَنَةِ بالشُّبَهِ الباطِلَة، وتَصَدَّىٰ في الجُزْء الثَّاني للطَّعْن في مِائَةٍ وعشرين حديثًا في «**صَحيحِ البُخاريِّ**».

وكثيرًا ما كان يَعْتَمِدُ علىٰ ظُلُماتِ المُلْحِدِ أبي رَيَّةَ وشُبُهاتِهِ، في كِتَابِهِ الذي سماه «**أضْوَاء علىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة**» **أو** «**دفَاع عن الحَدِيث**» وهو في الحقيقةِ ظُلُمَاتٌ بعْضُها فوْقَ بعْض، ودفْعٌ للأحاديثِ الصحيحةِ واطِّرَاحٌ لها، كما أنَّ كلامَ المُلْحِدِ الثَّاني في كِتَابِهِ المُسَمَّىٰ بـ«**الأضْواءُ القرآنيةُ**» كُلُّهُ شُبُهَاتٌ، وحمْلٌ لكِتابِ الله علىٰ غيْرِ مَحَامِلِهِ، فهو في الحقيقةِ ظُلُماتٌ بعْضُها فَوْقَ بعْضٍ كما سأبَيِّنُهُ إن شاء اللهُ تعالىٰ.

ومَن تأمَّلَ كتابَهُ لم يشُكَّ أنه محارِبٌ للإسْلامِ والمُسْلِمينَ، وأنه إنَّما أرادَ بِكِتابِهِ الطَّعْنَ في الإسْلام وأهْلِ الإسْلام، وإنْ أظْهَرَ ذلك في قالَبِ الإصْلاح؛ فهو بِلا شَكٍّ ممَّن يسْعىٰ في الأرْضِ فَسادًا، وإن كان يزْعُمُ لنَفْسِه أنَّه مُصْلِحٌ، وقد قال اللهُ تعالىٰ

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص:٢٦٧)، والحاكم (٤/ ٣٤٧) (٧٨٦٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٥٠٩)، وهو عند أبي داود (٤٩٧٧)، وصححه الألباني.

مخبِرًا عن سَلَفِ هذا المُلْحِد: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[البقرة:١١-١٢] وهذه الآية الكريمة مطابِقَةٌ لحال المُلْحِدِ غايةَ المطابَقَةِ، طَهَّر اللهُ الأرضَ منه ومِن أمثاله من المفسِدِين في الأرض، إنه سميع مجيب.

وقد رأيتُ من الواجِبِ الرَّدَّ علىٰ أباطِيلِ هذا الزائغِ المفْتَرِي علىٰ الله وعلىٰ رسوله ﷺ، وتطهيرَ الأحاديثِ الصحيحة في «صحيح البخاري» وغيره مِن كُتُبِ السُّنَّة مِن تَلْطِيخ هذا الظالم المعتدِي.

واللهُ المسئولُ أن يُرِيَنِي وإخواني المسلِمِينَ الحَقَّ حقًّا ويرزقَنَا اتِّبَاعَهُ، ويُرِيَنَا الباطِلَ بَاطِلًا ويرْزُقَنَا اجتِنَابَهُ، ولا يَجْعَلَهُ ملْتَبِسًا علينا فنضِلَّ، واللهُ المستعانُ، وعليه التُّكْلَانُ، ولا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله العلِيِّ العظيم، وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ.

فَصْلٌ

وكلُّ حديث صَحَّ إسنادُهُ إلىٰ النَّبِي ﷺ فالإيمانُ به واجبٌ علىٰ كلِّ مسْلِمٍ، وذلك من تحقيق الشهادة بأنَّ محمدًا رسول الله، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ، ويؤمنوا بي وبما جئتُ به، فإذا فَعَلُوا ذلك عصَمُوا منِّي دماءَهُمْ وأموالَهُمْ إلا بحقِّهَا، وحسَابُهُمْ علىٰ الله**» رواه مُسْلِمٌ من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه(١).

ومَن كذَّب بشيء مما ثَبَتَ عن النَّبِي ﷺ فهو مِمَّنْ يُشَكُّ في إسلامه؛

(١) أخرجه مسلم (٢٠).

لأنه لم يحقِّقِ الشهادةَ بأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، ومِنْ تحقيقِهَا تصديقُهُ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيما أَخْبَرَ به.

وقد قال الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله تعالىٰ: «إذا حدَّث الثِّقَةُ عن الثِّقةِ إلىٰ أن ينتَهِيَ إلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو ثابِتٌ، ولا يُتْرَكُ لرَسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حديثٌ أبدًا، إلا حديثٌ وُجِدَ عنْ رَسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ آخَرُ يخالِفُهُ» انتهىٰ[١].

وقال الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالىٰ: «كُلُّ ما جاء عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بإسنادٍ جيِّدٍ أقْرَرْنَا به، وإذا لم نُقِرَّ بما جاء به الرسولُ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ودَفَعْنَاهُ وردَدْنَاهُ ردَدْنَا علىٰ الله أمْرَهُ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧]»[٢].

وروَىٰ القاضِي أبو الحُسَيْن في «طبقاتِ الحَنابلَةِ» مِنْ طريق أبي بَكْرٍ الآدَمِيِّ المُقْرِي: حدَّثَنا الفَضْلُ بْنُ زيادٍ القَطَّانُ قال: سمعْتُ أبا عبد الله -يعني أحمدَ بْنَ حنْبَلٍ- يقول: «مَنْ ردَّ حديثَ رسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو علىٰ شَفَا هَلَكَةٍ»[٣].

وذَكَرَ محمدُ بنُ نصرٍ المَرْوَزِيُّ، ونقَلَهُ عنه ابنُ حَزْمٍ في كِتَابِهِ «الإحْكَامُ»: أنَّ إسحاقَ بْنَ راهَوَيْهِ قال: «مَنْ بلَغَهُ عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خَبَرٌ يُقِرُّ بصِحَّتِهِ ثُمَّ ردَّه بغير تَقِيَّةٍ فهو كافِرٌ»[٤].

---

(١) «الأم» (٧/ ٢٠١).

(٢) «الروح» (ص:٥٧).

(٣) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٥).

(٤) «الإحكام» (١/ ٩٩).

وذَكَرَ القاضِي أبو الحُسَيْن -أيضًا- في ترجمة الحَسَنِ بْنِ عليٍّ بنِ خَلَفٍ أبي محمدٍ البَرْبَهَارِيِّ -وهو مِن أعيان العُلَمَاءِ في آخِرِ القَرْنِ الثَّالث وأولِ القَرْن الرابعِ مِنَ الهِجْرَةِ- أنه قال في كِتَابِهِ «**شَرْحُ السُّنَّة**»: «إذا سمِعْتَ الرَّجُلَ يَطعَنُ علىٰ الآثار ولا يقبَلُهَا، أو ينكِرُ شيئًا من أخبار رسولِ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلام؛ فإنه رجل ردِيءُ المَذْهَبِ والقول، وإنما يطعن علىٰ رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعلىٰ أصحابه؛ لِأَنَّا إنما عَرَفْنا اللهَ وعَرَفْنا رسولَهُ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعَرَفْنا القرآنَ وعَرَفْنا الخَيْرَ والشَّرَّ والدُّنْيا والآخِرَةَ بالآثار، وإنَّ القرآنَ أحْوَجُ إلىٰ السُّنَّة مِنَ السُّنَّة إلىٰ القرآن»(١).

وقوله: «إنَّ القرآنَ أحْوَجُ إلىٰ السُّنَّة مِنَ السُّنَّة إلىٰ القرآن» معناهُ: أَنَّ السُّنَّة تُفَسِّرُ القرآنَ وتبيِّنُ معانِيَهُ وما أراد اللهُ به، فلهذا كان القرآنُ مُحْتَاجًا إلىٰ السُّنَّة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: «ولا يخرُجُ أحَدٌ مِن أهل القِبْلة من الإسلام حتىٰ يرُدَّ آيةً من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، أوْ يرُدَّ شيئًا من آثار رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو يصَلِّيَ لغَيْر اللهِ، أو يذْبَحَ لغَيْرِ الله، فقد وَجَبَ عليك أنْ تُخرِجَهُ مِنَ الإسلام»(٢).

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: «مَن رَدَّ آيةً من كتاب اللهِ فقد رَدَّ الكتابَ كلَّهُ، ومَن رَدَّ حديثًا عن رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقد رَدَّ الأَثَرَ كلَّهُ، وهو كافر بالله العظيم»(٣).

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: «واعلم أنه ليس بَيْنَ العبْدِ وبيْنَ أنْ يكون كافرًا إلا أنْ

---

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص:٧٩).

(٢) المصدر السابق (ص:٦٤).

(٣) المصدر السابق (ص:٩٧).

يجْحَدَ شيئًا مما أنْزَلَ اللهُ، أو يَزِيدَ في كلامِ الله أو ينْقُصَ، أو يُنْكِر شيئًا مما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ أو شيئًا مما تكَلَّمَ به رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: «وإذا سمعت الرَّجُلَ يطعن علىٰ الآثار، أو يرُدُّ الآثارَ، أوْ يريدُ غيْرَ الآثارِ فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلام، ولا شك أنه صاحبُ هوًىٰ مبتَدِعٌ»(٢).

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: «وإذا سمعْتَ الرَّجُلَ تأتِيهِ بالأثَرِ فلا يريده ويريدُ القرآنَ، فلا تشكَّ أنه رَجُلٌ قدِ احتوىٰ علىٰ الزَّنْدَقةِ، فقُمْ من عِنْدِهِ وَدَعْهُ»(٣).

وقال البَرْبَهَارِيُّ أيضًا: ومَن جَحَدَ أو شك في حَرْفٍ مِنَ القرآن أو في شيء جاء عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ اللهَ مُكَذِّبًا». انتهىٰ ملخَّصًا مما ذكره صاحِبُ «طبقاتِ الحنابلة»(٤).

وذَكَرَ القاضي أبو الحُسَيْنِ -أيضًا- في ترجمة إبراهيمَ بْنِ أحمدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ شَاقِلا أنه قال: «مَن خالف الأخبارَ التي نقلها العَدْلُ عَنِ العَدْلِ مَوْصُولَةً بلا قَطْعٍ في سندِهَا ولا جَرْحٍ في ناقِلِيهَا، وتجرَّأَ علىٰ رَدِّهَا فقد تَهَجَّمَ علىٰ رَدِّ الإسلام؛ لأن الإسلامَ وأحكامَهُ منقولَةٌ إلَيْنَا بمِثْلِ ما ذَكَرْتُ» انتهىٰ(٥).

وقال الشيخ أبو الحَسَنِ عليُّ بْنُ إسماعيلَ الأشعَرِيُّ في كِتَابِهِ «مقالاتُ الإسلَامِيِّينَ»: «جملةُ ما عليه أهلُ الحديث والسُّنَّة: الإقرارُ بالله وملائِكَتِهِ وكتُبِهِ

---

(١) المصدر السابق (ص:١٠٢).

(٢) المصدر السابق (ص:١١٢).

(٣) المصدر السابق (ص:١١٩).

(٤) المصدر السابق (ص:١٣٢)، وانظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٥- ٤٢).

(٥) «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٣٥).

ورُسُلِهِ، وما جاء من عند الله، وما رواه الثِّقَاتُ عن رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لا يُرُدُّونَ من ذلك شَيْئًا» انتهىٰ(١).

وهذا حِكايةُ إجماعٍ من أهْلِ الحديث والسُّنَّة علىٰ الإقرار بما جاء من عند الله وما رواه الثِّقَاتُ عن رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأنهم لا يُرُدُّونَ من ذلك شيئًا، والعِبْرَةُ بأهل الحديث والسُّنَّة، ولا عِبْرَةَ بمَن خالفهم من أهل الأهواء والبِدَعِ والضَّلَالَةِ والجَهَالَةِ.

وقال المُوَفَّقُ أبو محمدٍ المَقْدِسِيُّ في كِتَابِهِ «لُمْعَةُ الِاعْتِقَادِ»: «ويجب الإيمانُ بكل ما أَخْبَرَ به رسولُ الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وصَحَّ به النَّقْلُ عنه فيما شَهِدْنَاهُ أَوْ غاب عنا، نَعْلَمُ أنه حَقٌّ وصِدْقٌ، وسواء في ذلك ما عَقَلْنَاهُ وجهِلْنَاهُ ولم نطَّلِعْ علىٰ حقيقة معناه، مِثْلَ حديث الإسراء والمِعْرَاج، ومن ذلك أَشْرَاطُ السَّاعة، مِثْلَ خروج الدَّجَّالِ، ونزولِ عيسىٰ بْنِ مرْيَمَ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ فيَقْتُلُهُ، وخروجِ يأْجُوجَ ومَأْجُوجَ، وخروج الدَّابَّةِ، وطلوع الشمس مِن مغْرِبِهَا، وأَشْبَاهِ ذلك مما صَحَّ به النَّقْلُ» انتهىٰ(٢).

وقال ابن القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «إعْلَامُ المُوَقِّعِينَ»: «والذي نَدِينُ به ولا يَسَعُنَا غيْرُهُ: أنَّ الحديثَ إذا صَحَّ عن رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولم يصِحَّ عنه حديثٌ آخرُ ينسَخُهُ، أَنَّ الفرْضَ علينا وعلىٰ الأمة الأخْذُ بحديثِهِ وترْكُ كلِّ ما خالفه، ولا نَتْرُكُهُ لخلاف أحدٍ من الناس كائنًا مَن كانَ لا راوِيهِ ولا غَيْرِهِ» انتهىٰ المقْصُودُ مِن كلامِهِ(٣).

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٢٦).

(٢) «لمعة الاعتقاد» (ص:٢٨- ٣١) بتصرف.

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٠٨).

فصلٌ

وتكْذِيبُ الأحاديثِ الصحيحةِ ليس بالأمْرِ الهَيِّنِ، ولا سِيَّمَا ما ثَبَتَ في «الصَّحيحيْنِ» أو في أحدهما، وقد قال الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: «**بابٌ فيمَنْ كذَّبَ بما صَحَّ مِن الحديثِ**» ثم ذَكَرَ حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَن بَلَغَهُ عني حديثٌ فكذَّبَ به فقد كذَّبَ ثلاثةً: اللهَ، ورسولَهُ، والذي حدَّثَ به**» رواه الطَّبَرَانِيُّ في «الأوسط» قال الهَيْثَمِيُّ: «وفيه محفُوظُ بْنُ مَيْسُورٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ ولم يَذْكُرْ فيه جَرْحًا ولا تعْدِيلًا» انتهىٰ(١).

وهذا الحديث وإن لم يَبْلُغْ درجةَ الصحيح فمعناه صحيحٌ؛ لأن من كذَّبَ حديثًا صحيحًا فلا شكَّ أنه قد كذَّبَ اللهَ تعالىٰ في قولِهِ مخْبِرًا عن نبيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقد كذَّبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث رَدَّ ما ثَبَتَ عنه برواية الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ. وقد كذَّبَ الرُّواةَ الثقاتِ الذين حفِظُوا أحاديثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلَّغُوهَا إلىٰ الأُمَّةِ، ومن كذَّبَ أهْلَ الصِّدْقِ والعدالة فهو الكاذب في الحقيقة.

فصلٌ

وقد وَرَدَ التَّشديدُ في معارضةِ السُّنَّة بالقرآن، وذلك فيما روَاهُ الإمامُ أحمدُ عن أبي رافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢) عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا أعْرِفَنَّ ما يبْلُغُ أحدَكُمْ من**

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣١٣)، وقال الألباني في «الضعيفة» (٥٨٤١): «منكر»، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٨).

(٢) أبو رافع القبطي، مولىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مشهور بكنيته، اختلف في اسمه اختلافًا =

حديثي شَيْءٌ وهو متَّكِئٌ علىٰ أَرِيكَتِهِ فيقولُ: ما أَجِدُ هذا في كِتَابِ الله تعالىٰ» في إسناده ابْنُ لَهِيعَةَ، وهو حَسَنُ الحديث، وفيه كلام، وبقِيَّةُ رجاله ثِقَاتٌ. وقد رواه أبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعةِ» بنحوِهِ(١).

ورواه أبو دَاوُدَ بإسناد صحيح علىٰ شرْطِ الشيْخيْنِ، ولفظه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا أُلْفِيَنَّ أحدَكُمْ متَّكِئًا علىٰ أَرِيكَتِهِ يأتِيهِ الأمْرُ من أمْرِي مما أمَرْتُ به أو نهَيْتُ عنه فيقولُ: لا ندرِي، ما وجدْنَا في كِتَابِ الله اتَّبَعْنَاهُ**» ورواه التِّرمِذيُّ وابْنُ ماجَهْ والحاكم في «مستدْرَكِهِ» وأبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعةِ» بنحوِهِ، وقال التِّرمِذيّ: «هذا حديثٌ حَسَنٌ» وقال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرْطِ الشيْخيْنِ ولم يُخْرِجَاهُ» ووافقَهُ الذهَبِيُّ في «تلخِيصِهِ»(٢).

ورَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» ولفظُهُ: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا أَعْرِفَنَّ الرجُلَ يأتِيهِ الأمْرُ مِن أمْرِي إِمَّا أمرْتُ به وإِمَّا نهيْتُ عنه فيقولُ: ما ندري ما هذا، عِنْدنا كِتَابُ الله ليسَ هذا فيه**»(٣).

وفي روايةٍ للحاكم: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال والناسُ حوْلَهُ: «**لا أَعْرِفَنَّ**

=

كبيرًا. ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ١٥٦)، و«الإصابة» (٧/ ١١٢).

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٨) (٢٣٩١٢)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٣)، وصححه الألباني في «الحديث حجة بنفسه» (ص:٢٩، ٣٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١٣)، والحاكم (١/ ١٩٠) (٣٦٨)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٢)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه ابن حبان (١٣)، وصححه الألباني.

أحدَكُمْ يأْتِيهِ أمْرٌ مِن أمْرِي قد أمَرْتُ به أو نَهَيْتُ عنه وهو متَّكِئٌ علىٰ أرِيكَتِهِ فيقولُ: ما وجدْنَا في كِتَابِ الله عَمِلْنَا به، وإلَّا فَلَا»(١).

وعنِ المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ الكِنْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ألا إني أُوتيتُ الكِتَابَ ومِثلَهُ معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتَابَ ومِثلَهُ معه، ألا يوشِكُ رجُلٌ ينثَنِي شَبْعَانَ علىٰ أَرِيكَتِهِ يقولُ: عليْكُمْ بالقرآن، فما وَجَدتُم فيه من حَلَالٍ فأحِلُّوهُ، وما وَجَدتم فيه من حرام فحرِّمُوهُ»** الحديث، رواه الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيّ وابْنُ ماجَهْ والدارمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» والحاكم في «مستدْرَكِهِ» وأبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة» وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديث حَسَنٌ غريب، وصححه الحاكم، وأقَرَّهُ الذَّهبِيُّ(٢).

ولفْظُهُ عند ابْنِ ماجَهْ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يوشِكُ الرَّجُلُ متكئًا علىٰ أَرِيكَتِهِ يحَدَّثُ بحَدِيثٍ من حديثي فيقولُ: بيننا وبينكم كتابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فما وَجَدْنَا فيه مِن حَلَال استحْلَلْنَاهُ، وما وَجَدْنَا فيه من حرام حرَّمْنَاهُ، ألا وإن ما حَرَّمَ رسولُ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مِثْلُ ما حَرَّمَ اللهُ»** ورواه التِّرمِذيّ والدارمِيُّ بهذا اللفْظِ، وفي رواية ابن حِبَّانَ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«إني أُوتيتُ الكِتَابَ وما يَعْدِلُهُ»** وذكر بقِيَّةَ الحديث بنحْوِ ما تَقَدَّمَ.

وقد بوَّب التِّرمِذيُّ علىٰ هذا الحديث وحديث أبي رافع بقوله: **«بابُ ما نُهِيَ**

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ١٩١) (٣٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) (١٧٢١٣)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، والدارمي (١/ ٤٧١)، وابن حبان (١٢)، والحاكم (١/ ١٩١) (٣٧١)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٥)، وصححه الألباني.

عنه أن يقال عند حديث رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، وَبَوَّبَ عليه ابْنُ ماجَهْ بقولِهِ: «**بَابُ تعظيم حديث رسول الله** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **والتَّغْلِيظِ علىٰ من عارَضَهُ**».

وترجم عليه ابْنُ حِبَّانَ بقوله: «**ذِكْرُ الخبرِ المصَرِّحِ بأن سُنَن المصطَفَىٰ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **كلَّهَا عنِ الله لا من تِلْقَاءِ نَفْسِهِ**». وبوب عليه الآجُرِّيُّ بقوله: «**بابُ التحذير من طوائِفَ تعارِضُ سُنَنَ النَّبيِّ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **بكتاب الله** عَزَّوَجَلَّ **وشدَّةِ الإنكار علىٰ هذه الطَّبَقَةِ**».

قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ألا يوشِكُ رجُلٌ ينثني شَبْعَان علىٰ أَرِيكَتِهِ يقولُ: عليكم بالقرآن**»، قال الخَطَّابِيُّ، ونقله عنه ابْنُ الأَثِير في «جامع الأصول»: «إنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُحَذِّرُ بهذا القَوْلِ من مخالفة السُّنَن التي سَنَّهَا هو مما ليس في القرآن. وإنما أراد بالأَرِيكَةِ صِفَةَ أصحابِ التَّرَفُّهِ والدَّعَةِ الذين لزِمُوا البيوتَ ولم يطْلُبُوا العِلْمَ مِن مظَانِّهِ» انتهىٰ(١).

وعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **قال**: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا أعْرِفَنَّ أحَدًا منكم أتاه عنِّي حديثٌ وهو متَّكِئٌ علىٰ أَرِيكَتِهِ فيقول: اتْلُ به قُرْآنًا**» رواه أبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة».

وقد رواه ابْنُ ماجَهْ بإسنادٍ رجالُهُ كلُّهُم ثِقَاتٌ، ولفظُهُ قال: «**لا أعْرِفَنَّ ما يحدِّثُ أحدُكُمْ عنِّي الحديثَ وهو متَّكِئٌ علىٰ أَرِيكَتِهِ فيقولُ: اقْرَأْ قُرْآنًا. ما قِيلَ من قولٍ حَسَنٍ فأنا قُلْتُهُ**»(٢).

---

(١) «معالم السنن» (٤/ ٢٩٨)، و«جامع الأصول» (١/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٤)، وابن ماجه (٢١)، وضعفه الألباني.

وعن الحسن قال: «بينما عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ يحدِّثُ عن سُنَّةِ نبيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذ قال له رَجُلٌ: يا أبا نُجَيْدٍ، حدِّثْنَا بالقرآنِ»، فقال له عِمْرَانُ: «أنت وأصحابُكَ تقرَءُونَ القرآنَ، أكنتَ محدِّثِي عن الصلاة وما فيها وحدودِهَا؟ أكنتَ محدِّثِي عنِ الزكاة في الذَّهَبِ والإِبِلِ والبَقَرِ وأصناف المال؟ ولكن قد شهِدْتُ وغبْتَ أنتَ، ثم قال: فرض علينا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الزكاة كذا وكذا»، فقال الرجل: «أَحْيَيْتَنِي أَحْيَاكَ اللهُ»، قال الحسن: «فما مات ذلك الرجل حتىٰ صار من فقهاء المسلمين». رواه الحاكم في «مستدْرَكِهِ» وصححه، وأقره الذهَبِيُّ [(١)].

وقد رواه مسَدَّدٌ كما في «المطالِبِ الْعَالِيَةِ» ولفظه قال: «بينما عِمْرَانُ بنُ حُصَيْنٍ وعنده أصحاب له يحدِّثُهُمْ، فقال رجل: لا تحَدِّثْنَا إلا بالقرآن، أو: لا نريد إلا القرآنَ، فقال: أرأَيْتَ لَوْ وُكِلْتَ أنتَ وأصحابُكَ إلىٰ القرآن، أكُنْتَ تَجِدُ صلاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وصلاةَ العصر أربعًا، وصلاة المغرب ثلاثًا تَقْرَأُ في الركعتين الأُولَيَيْنِ؟ أرأيت لو وُكِلْتَ أنتَ وأصحابُكَ إلىٰ القرآن، أكنْتَ تجِدُ في كل مِائَتَيْنِ من الغنم خَمْسًا، وفي الإبل كذا وكذا، وفي البقر كذا وكذا. أرأيت لو وُكلتَ أنت وأصحابُكَ إلىٰ القرآن، أكنْتَ تَجِدُ الطَّوَافَ بالبيت أُسْبُوعًا، وبيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ كذا وكذا؟» [(٢)].

وعن أبي نَضْرَةَ عن عِمرانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال لرجُلٍ: «إنك أحمَقُ، أتجِدُ في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ الظُّهْرَ أربعًا لا يُجْهَرُ فيها بالقراءة؟» ثم عدَّدَ عليه الصلاةَ والزكاةَ ونحْوَهُمَا، ثم قال: «أتجد هذا في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مفَسَّرًا؟ إن كتابَ الله جَلَّوَعَلَا أَحْكَمَ

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ١٩٢) (٣٧٢).

(٢) رواه مسدد كما عزاه إليه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٢/ ٧٣٤).

ذلك، وإن السُّنَّةَ تفسِّرُ ذلك». رواه الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة»(١).

وعن سعيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أنه حدَّثَ يومًا بحديث عن النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال رجل: «في كتاب الله ما يخالف هذا» قال: «ألا أَرَانِي أحدِّثُكَ عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتُعَرِّضُ فيه بكِتَابِ الله! كان رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أعلَمَ بكتاب الله منك». رواه الدارِمِيُّ في «سُنَنِهِ» ورواتُهُ ثِقَاتٌ. وقد رواه أبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة» بنحْوِهِ(٢).

وعن عبدِ الرحْمَنِ بْنِ يزِيدَ أنَّهُ رأىٰ مُحْرِمًا عليه ثيابُهُ فنهَرَ المحْرِمَ، فقال: ائْتِنِي بآيةٍ من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ بنزْعِ ثيابي» فقرأ عليه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧] رواه أبو بكر الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة»(٣).

وعن بُكَيْرِ بن عبدِ الله بنِ الأَشَجِّ قال إن عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**سيأْتِي ناسٌ يجادلونَكُمْ بشُبَهِ القرآن، فخُذُوهُمْ بالسُّنَن؛ فإن أصحابَ السُّنَن أعلَمُ بكتابِ الله** عَزَّوَجَلَّ». رواه الدارِمِيُّ وأبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة»(٤).

وعن يحْيَىٰ بن أبي كَثِيرٍ قال: «**السُّنَّة قاضِيَةٌ علىٰ القرآن، وليس القرآنُ بقاضٍ علىٰ السُّنَّة**» رواه الدارِمِيُّ في «سُنَنه» ورواتُهُ ثِقَاتٌ(٥).

وعن حسَّانَ -وهو ابنُ عطِيَّةَ أحدُ التَّابعينَ- قال: «كان جبريلُ ينزِلُ علىٰ

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٦).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧٥)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٧).

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٨).

(٤) أخرجه الدارمي (١/ ٢٤٠)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٩).

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧٤).

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسُّنَّة كما ينزِلُ بالقرآن»، رواه الدارمِيُّ في «سُنَنه»، ورجالُهُ رجالُ الصحيح(١).

ويدل لهذا قوْلُ الله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣]، قال ابن كَثِيرٍ: «الكتابُ هو القرآنُ، والحِكْمَةُ هي السُّنَّة» انتهىٰ(٢).

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١] قال ابن جَرِيرٍ في قوله: ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾: «يعني وما أَنْزَلَ عليكم من الحِكْمَةِ وهي السُّنَن التي عَلَّمَكُمُوهَا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسَنَّهَا لكم»(٣).

وقال ابن كَثِيرٍ في قوله: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البقرة:٢٣١]: «يعني القرآن ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ يعني السُّنَّة، وقيل: مواعظ القرآن».

وقال تعالىٰ مخْبِرًا عن إبراهيمَ وإسماعيلَ أنهما قالا: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩]، قال ابن كَثِيرٍ في قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: «يعني القرآن: ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ يعني السُّنَّة، قاله الحسن وقَتَادَةُ ومُقَاتِلُ بنُ حَيَّانَ وأبو مالك. وقيل: الفهم في الدين، ولا منافاة» انتهىٰ(٤).

وقال تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٥١] قال ابن كَثِيرٍ: «الكتابُ

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧٤).

(٢) في «تفسيره» (٢/ ٤١٠).

(٣) في «تفسيره» (٥/ ١٥).

(٤) في «تفسيره» (٢/ ٤٤٤، ٤٤٥).

هو القرآن، والحِكْمَةُ هي السُّنَّة»(١). وقال ابنُ جَرِيرٍ: «يعنِي بالحِكْمَةِ السُّنَن والفِقْهَ في الدِّينِ». انتهىٰ(٢).

وَنَقَلَ البيْهَقِيُّ في كتابه «المدخَلُ» عن الشافعي أنه قال: «سمِعْتُ مَن أرْضَىٰ مِن أهل العِلْمِ بالقرآن يقول: «الحِكْمَةُ سُنَّةُ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ». ثم روىٰ بأسانيدِهِ عن الحَسَنِ وقَتَادَةَ ويحيىٰ بنِ أَبِي كَثِيرٍ أنهم قالوا: الحِكْمَةُ في هذه الآية السُّنَّة». انتهىٰ(٣).

وقد ثَبَتَ في قضايا كثيرةٍ أن النَّبِي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان إذا سُئِلَ عن الشيء الذي لا عِلْمَ له به نَزَلَ عليه الوحْيُ ببيان ذلك. وفي كلٍّ منها دليلٌ لِمَا قالَهُ حسانُ بْنُ عَطِيَّةَ.

قال ابنُ حَزْمٍ في كتاب «الإحكام»: «لما بيَّنَّا أنَّ القرآن هو الأصْلُ المرجوعُ إليه في الشرائع نظرنا فيه فوجَدْنَا فيه إيجابَ طاعَةِ مَا أمَرَنَا به رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ووجَدْناهُ عَزَّوَجَلَّ يقول فيه واصفًا لرسوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم: ٣، ٤] فصَحَّ لنا بذلك أنَّ الوَحْيَ ينقَسِمُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلىٰ رسوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ قِسْمَيْنِ:

أحدُهُمَا: وحيٌ متْلُوٌّ مؤَلَّفٌ تأليفًا مُعْجِزَ النِّظَامِ، وهو القرآنُ.

والثَّانِي: وحْيٌ مرْوِيٌّ منقولٌ غيرُ مؤلَّفٍ ولا معْجِزِ النِّظَامِ ولا متْلُوٍّ، لكنَّهُ مقروءٌ، وهو الخبر الوارد عن رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهو المُبَيِّنُ عن الله عَزَّوَجَلَّ مُرَادَهُ مِنَّا،

---

(١) في «تفسيره» (١/ ٤٦٤).

(٢) في «تفسيره» (٢٣/ ٣٧٣).

(٣) «معرفة السنن» (١/ ١٠٥).

قال الله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، ووجدْنَاهُ تعالىٰ قد أَوْجَبَ طاعَةَ هذا القِسْمَ الثَّانِيَ كما أَوْجَبَ طاعَةَ القسمِ الأَوَّلِ الذي هو القرآنُ، ولا فَرْقَ، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة:٩٢].

فكانت الأخبار التي ذَكَرْنَا أَحَدَ الأصولِ الثلاثَةِ التي أَلْزِمْنَا طاعَتَهَا في الآية الجامِعَةِ لجميع الشرائع أَوَّلِهَا وآخِرِهَا، وهي قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٥٩] فهذا أَصْلٌ وهو القرآن، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩] فهذا ثَانٍ وهو الخَبَرُ عن رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم قال تعالىٰ: ﴿وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩] فهذا ثالِثٌ، وهو الإِجْمَاع المنْقُولُ إلىٰ رسولِ الله حُكْمُهُ، وصَحَّ لنا بنَصِّ القرآن أَنَّ الأخبار هي أَحَدُ الأَصْلَيْنِ المرْجُوعِ إليْهِمَا عنْدَ التنازُعِ، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء:٥٩]». انتهىٰ(١).

وقال ابن حَزْمٍ -أيضًا- في كتاب «الإحكام»: «جاء النَّصُّ ثم لم يخْتَلِف فيه مسْلِمَانِ في أنَّ ما صَحَّ عن رسولِ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قاله فَفُرِضَ اتِّبَاعُهُ، وأنه تفْسِيرٌ لِمُرَادِ الله تعالىٰ في القرآن، وبيانٌ لمُجْمَلِهِ». انتهىٰ(٢).

وقد تقدَّمَ في الفصل الأول قولُ البَرْبَهَارِيِّ: «إذا سمِعْتَ الرَّجُلَ تأتيه بالأَثَرِ فلا يُرِيدُهُ ويُرِيدُ القرآنَ فلا تَشُكَّ أنه رجُلٌ قد احْتَوَىٰ علىٰ الزَّنْدَقَةِ». انتهىٰ(٣).

وقال أبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعةِ»: «ينبغي لأهل العِلْمِ والعَقْل إذا

---

(١) «الإحكام» لابن حزم (١/ ٩٦، ٩٧).

(٢) «الإحكام» لابن حزم (١/ ١٠٤).

(٣) «شرح السنة» (ص:١١٩).

سمِعُوا قائلًا يقول: قال رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيء قد ثَبَتَ عند العلماء فعارَضَ إنسانٌ جاهِلٌ فقال: لا أَقْبَل إلا ما كان في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، قيل له: أنت رجُلُ سُوءٍ، وأنت مِمَّنْ حَذَّرَنَاكَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحذَّر منك العلماءُ. وقيل له: يا جاهِلُ، إن اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْزَلَ فرائِضَهُ جُمْلَةً وأمَرَ نبيَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُبَيِّنَ للناسِ ما أَنْزِلَ إليهم، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤] فأقام الله عَزَّوَجَلَّ نَبِيَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقامَ البيانِ عنه، وأَمَرَ الخلْقَ بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وأَمَرَهُمْ بالانتهاء عما نهاهم عنه.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] ثم حذَّرَهُمْ أن يخالِفُوا أمْرَ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥] ثم فرض علىٰ الخلق طاعته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نَيِّفٍ وثلاثِينَ موضِعًا مِن كتابِهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقيل لهذا المعارِضِ لِسُنَنِ الرسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا جاهِلُ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣] أيْنَ تَجِدُ في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ الفَجْرَ ركعتان، وأنَّ الظُّهرَ أرْبَعٌ، وأَنَّ العَصْرَ أربَعٌ، وأن المغرب ثلاثٌ، وأن العِشَاءَ أربَعٌ؟ وأين تَجِدُ أحْكَامَ الصلاة ومَوَاقيتَهَا وما يُصْلِحُها وما يُبْطِلُها إلا من سُنَنِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

ومِثْلُهَا الزكاة، أين تَجِدُ في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مِن مِائَتَيْ درهَمٍ خَمْسَةُ دراهِمَ،

وَمِن عِشرينَ دِينارًا نصْفُ دِينَارٍ، ومِن أَرْبَعِينَ شاةً شَاةٌ، ومِن خَمْسٍ مِنَ الإِبلِ شَاةٌ، ومِن جميع أحكام الزكاة أين تَجِدُها في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ؟

وكذلك جميعُ فرائضِ الله عَزَّوَجَلَّ التي فَرَضَهَا اللهُ جَلَّوَعَلَا في كِتَابِهِ لا يُعْلَمُ الحُكْمُ فيها إلا بِسُنَن الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. هذا قولُ علماءِ المسلمينَ، ومن قال غَيْرَ هذا خَرَجَ عن مِلَّةِ الإسلام ودَخَلَ في مِلَّةِ المُلْحِدِينَ، نعوذ بالله من الضَّلالةِ بعد الهُدَىٰ». انتهىٰ كلامُهُ رحمه الله تعالىٰ[1].

وفيما ذكَرْتُهُ أبلَغُ ردٍّ علىٰ المُلْحِدِ الجاهل صَالِحِ أبي بَكْر، وعلىٰ أمثالِهِ مِنَ المُلْحِدِينَ الذين يرُدُّونَ الأحاديث الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويعارِضُونَهَا بالشُّبَهِ والآراءِ والأهْوَاءِ.

فَصْلٌ

قال ابنُ القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «إعْلَام المُوَقِّعِينَ»: «وقد صنَّفَ الإمامُ أحمَدُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كتابًا في طاعةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ فيه علىٰ مَنِ احْتَجَّ بظاهِرِ القرآن في معارَضَةِ سُنَن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتَرَكَ الاحْتِجَاجَ بها، فقال في أثناء خُطْبَتِهِ: إن اللهَ جل ثناؤُهُ وتقدَّسَتْ أسمَاؤُهُ بعث محمَّدًا بالهُدَىٰ ودِينِ الحق لِيُظْهِرَهُ علىٰ الدِّينِ كلِّهِ ولو كَرِهَ المُشْرِكُونَ، وأنزل علَيْهِ كتابَهُ الهُدَىٰ والنُّورَ لمَنِ اتَّبَعُهَ، وجَعَلَ رسولَهُ الدَّالَّ علىٰ ما أَرَادَ مِن ظاهِرِهِ وباطِنِهِ، وخاصِّهِ وعامِّهِ، وناسِخِهِ ومنسُوخِهِ، وما قَصَدَ له الكِتَابُ، فكان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المُعَبِّرَ عَنْ

---

(١) «الشريعة» للآجري (١/ ٤١٠- ٤١٢).

كِتَابِ الله، الدَّالِّ علىٰ معانِيهِ.

شَاهَدَهُ في ذلك أصحابُهُ الذين ارتضاهُمُ الله لنَبِيِّهِ واصطفاهم له، ونَقَلُوا ذلك عنه، فكانوا هُمْ أَعْلَمَ الناس برسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبما أراد اللهُ مِن كِتَابِهِ بمُشَاهَدَتِهِمْ وما قَصَدَ له الكِتَابُ، فكانُوا هُمُ المُعَبِّرِينَ عَنْ ذلك بعْدَ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال جابِرٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ورسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أَظْهُرِنا عَلَيْهِ يَنْزِلُ القرآن وهو يعْرِفُ تأويلَهُ، وما عَمِلَ به مِن شيء عَمِلْنَا. ثم ساق الآياتِ الدَّالَّةَ علىٰ طاعةِ الرسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -إلىٰ أَنْ قال- ثم ذَكَرَ أحمَدُ الاحتجَاجَ علىٰ إبطالِ قولِ من عارَضَ السُّنَن بظاهِرِ القرآن ورَدَّهَا بذلك»(١).

قال ابن القَيِّمِ: «وهذا فعْلُ الذين يسْتَمْسِكُونَ بالمتشابِهِ في رَدِّ المُحْكَمِ، فإنْ لم يجِدُوا لفْظًا متشابِهًا غيرَ المُحْكَمِ يرُدُّونَهُ به اسْتَخْرَجُوا مِنَ المُحْكَمِ وصفًا متشابِهًا ورَدُّوهُ بِهِ، فلهم طَرِيقَان في رَدِّ السُّنَنِ؛ أحدُهُمَا: رَدُّهَا بالمتشابه مِنَ القرآن أو مِنَ السُّنَنِ، الثَّاني: جَعْلُهُمُ المحْكَمَ متشَابِهًا ليعَطِّلُوا دَلَالَتَهُ.

وأما طريقة الصَّحَابَةِ والتَّابعين وأئِمَّةِ الحديث -كالشافعيِّ وأحمَدَ ومالكٍ وأبي حنيفَةَ وأَبِي يوسُفَ والبُخَارِيِّ وإسحاقَ- فَعَكْسُ هذه الطَّرِيقِ، وهي أنهم يرُدُّونَ المتشابِهَ إلىٰ المُحْكَمِ، ويأخُذُونَ مِنَ المحْكَمِ ما يفَسِّرُ لهمُ المتشابِهَ ويبيِّنُهُ لهم، فتَتَّفِقُ دَلَالَتُهُ مع دَلَالَةِ المُحْكَمِ وتوافِقُ النصوصُ بعْضُهَا بعْضًا، ويصدِّقُ بعضُهَا بعْضًا، فإنها كلَّهَا مِن عندِ اللهِ، وما كان مِن عندِ اللهِ فلا اختلافَ فيه ولا تناقُضَ، وإنما الِاختلافُ

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ٥٣- ٥٨).

والتناقُض فيما كان مِن عِندِ غيرِهِ». انتهىٰ المقصودُ مِن كلامِهِ رحمه الله تعالىٰ[(١)].

وقال ابنُ القَيِّمِ -أيضًا- في كتابِهِ «إعلامِ المُوَقِّعِينَ»: «ولو كان كُلُّ ما أوجَبَتْهُ السُّنَّة ولم يوجِبْهُ القرآنُ نسْخًا لَهُ لبَطَلَ أكثَرُ سُنَن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُفِعَ فِي صدورِهَا وأعجَازِهَا، وقال القائِلُ: هذه زيادَةٌ علىٰ ما في كتاب الله فلا تُقْبَلُ ولا يُعْمَلُ بِهَا.

وهذا بعَيْنِهِ هو الذي أخْبَرَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سيقَعُ وحَذَّرَ مِنْهُ كما في «السُّنَن» من حديث المِقْدام بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إني أُوتيتُ القُرْآنَ ومِثْلَهُ معه، ألا يوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ علىٰ أَرِيكَتِهِ يقولُ: عليكم بهذا القرآن فما وَجَدْتُمْ فيه من حَلالٍ فأحِلُّوهُ، وما وَجَدْتُمْ فيه مِن حرام فحَرِّمُوهُ**» وفي لفْظٍ: «**يوشِكُ أن يقْعُدَ الرجُلُ علىٰ أَرِيكَتِهِ فيحدَّثُ بحَدِيثِي فَيَقُولُ: بيْني وبينكُمْ كِتَابُ الله فما وجدْنَا فيه حلالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ، وما وجدْنَا فيه حرَامًا حرَّمْنَاهُ. وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما حَرَّمَ الله**». قال التِّرمِذيُّ: حديثٌ حَسَنٌ، وقال البيهقِيُّ: إسناده صحيح[(٢)].

وقال صالِحُ بنُ مُوسىٰ، عن عبْدِ العزيز بن رُفَيْعٍ، عن أَبِي صالِحٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني قد خَلَّفْتُ فيكم شيْئَيْنِ لن تَضِلُّوا بعدَهُمَا: كِتَابَ الله، وسُنَّتِي، ولن يَفْتَرِقا حتىٰ يَرِدَا عليَّ الحوْضَ**»[(٣)]، فلا يجوز التَّفْرِيقُ بيْنَ ما جَمَعَ الله بينهما، وَيُرَدُّ أحدُهُمَا بالآخَرِ...

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٥٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وصححه الألباني، ولم يخرجه النسائي.

(٣) أخرجه الدارقطني (٥/ ٤٤٠)، والحاكم (١/ ١٧٢) (٣١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٣٧).

إلىٰ أنْ قال: والسُّنَّة مع القرآنِ علىٰ ثلاثَةِ أوْجُهٍ:

أحدُهَا: أن تكون موافِقَةً له مِن كُلِّ وجْهٍ، فيكُونُ تَوارُدُ القرآنِ والسُّنَّة علىٰ الحُكْمِ الواحِدِ مِن بابِ توارُدِ الأَدِلَّةِ وتَضافُرِهَا.

الثَّانِي: أنْ تكونَ بيَانًا لِمَا أُرِيدَ بالقرآن وتفسيرًا له.

الثَّالث: أنْ تكونَ مُوجِبَةً لِحُكْمٍ سَكَتَ القرآنُ عن إيجَابِهِ، أو مُحَرِّمَةً لِمَا سَكَتَ عن تحريمِهِ، ولا تخْرُجُ عن هذه الأقسامِ، فلا تُعَارِضُ القرآنَ بوجْهٍ ما.

فما كان منها زائِدًا علىٰ القرآنِ فهو تشْريعٌ مُبْتَدَأٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تجب طاعَتُهُ فيه ولا تَحِلُّ معصيَتُهُ، وليس هذا تقْدِيمًا لها علىٰ كِتَابِ اللهِ، بل امْتِثَالٌ لِمَا أَمَرَ اللهُ به مِن طاعَةِ رسولِهِ، ولو كان رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يطاع في هذا القسم لم يكُنْ لِطَاعَتِهِ معْنًىٰ وسقَطَتْ طاعَتُهُ المُخْتَصَّةُ بِهِ. وأنه إذا لم تجب إلا فيما وافق القرآنَ لا فيما زادَ عليه لم يكُنْ له طاعَةٌ خاصَّةٌ تخْتَصُّ به، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

وكيف يمْكِنُ أحدًا مِن أهْل العلم ألَّا يقْبَلَ حديثًا زائِدًا علىٰ كتاب الله فلا يَقْبَلَ حديثَ تحْرِيمِ المرْأَةِ علىٰ عمَّتِهَا ولا علىٰ خالَتِهَا، ولا حديثَ التحْرِيمِ بالرَّضَاعَةِ لِكُلِّ ما يحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، ولا حديثَ خِيَارِ الشَّرْطِ، ولا أحاديثَ الشُّفْعَةِ، ولا حديثَ الرَّهْنِ في الحَضَرِ، مع أنه زائِدٌ علىٰ ما في القرآنِ، ولا حديثَ ميراثِ الجَدَّةِ، ولا حديثَ تخْيِيرِ الأَمَةِ إذا عُتِقَتْ تحت زوْجِهَا، ولا حديثَ منْعِ الحائِضِ من الصوْمِ والصلاةِ، ولا حديثَ وجوبِ الكفَّارَةِ علىٰ مَن جامَعَ في نَهَارِ رمضانَ، ولا أحاديثَ إحْدَادِ المُتَوَفَّىٰ عنها زوْجُهَا مع زيادَتِهَا علىٰ ما في القرآن مِن العِدَّةِ.

ثم ذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- أمثِلَةً كثيرَةً من الأحاديث التي أَخَذَ الناسُ بها وهي زائدة علىٰ ما في القرآن، إلىٰ أنْ قال: بل أحكامُ السُّنَّة التي ليستْ في القرآن إن لم تكُنْ أكْثَرَ منها لم تَنْقُصْ عنها، فلو ساغ لنا رَدُّ كُلِّ سُنَّةٍ كانت زائِدَةً علىٰ نَصِّ القرآنِ لبَطَلَتْ سُنَن رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهَا إلا سُنَّةً دلَّ عليها القرآن.

وهذا هو الذي أخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه سيَقَعُ، ولابد من وقوعِ خبَرِه... إلىٰ أَنْ قال: واللهُ سبحانَهُ ولَّاهُ منصِبَ التشْرِيعِ عنه ابتداءً، كما ولَّاهُ مَنْصِبَ البيَانِ لِمَا أراد بِكَلَامِهِ، بل كلامُهُ كلُّهُ بيانٌ عن الله، والزيادةُ بجميع وجوهِهَا لا تخْرُجُ عن البيَانِ بوجْهٍ منَ الوجوهِ، بل كان السلَفُ الصالحُ الطَّيِّبُ إذا سمِعُوا الحديثَ عنه وجَدُوا تصديقَهُ في القرآن ولم يقُلْ أحدٌ منهم قَطُّ في حديثٍ واحِدٍ أبدًا: إنَّ هذه زيادَةٌ علىٰ القُرْآن فلا نقبَلُهُ ولا نسمَعُهُ ولا نعْمَلُ بِهِ، ورسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجَلُّ في صدورِهِمْ، وسنَّتُهُ أعظَمُ عندَهُمْ مِن ذلك وأكْبَرُ». انتهىٰ المقصودُ من كلامِهِ رحمه الله تعالىٰ[1].

فَصْلٌ

وقد كان السلَفُ الصالِحُ يعَظِّمُون السُّنَّة غايَةَ التَّعْظِيمِ، وينْكِرُونَ أشَدَّ الإنكار علىٰ الذين يتهاوَنُونَ بالأحاديث الصحيحة وعلىٰ الذين يعارِضُونها بأقوال الناس وآرائِهِمْ، وربما هَجَرُوا بعضَهُمْ إلىٰ المَمَاتِ.

وقد رَوَىٰ مسلِمٌ في «صحيحه» عن سالم بنِ عبد اللهِ أَنَّ عبدَ الله بنَ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لا تمْنَعُوا نساءَكُمُ المساجِدَ**

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ٨٢- ٩٧).

إذا استأذَنَّكُمْ إليْهَا» قال: فقال بلالُ بنُ عبدِ الله: واللهِ لنَمْنَعُهُنَّ. قال: فأقْبَلَ عليْهِ عبدُ اللهِ فسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا ما سمعْتُهُ سَبَّهُ مثْلَهُ قَطُّ، وقال: أخبِرُكَ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقول: واللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ؟!(١). وفي رواية له عن مجاهِدٍ أنه ضَرَبَ في صَدْرِهِ(٢).

وقد رَوَىٰ البخارِيُّ المرفوعَ منْهُ فقَطْ(٣)، ورواه الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارِمِيُّ وغيرُهُمْ بنحْوِ روايَةِ مسلِمٍ(٤). ورَوَىٰ أبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ روايةَ مجاهِدٍ وقال: فرَفَعَ يدَهُ فلطَمَهُ، فقال: أحدِّثُكَ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقولُ هذا؟!(٥). وفي روايةٍ لأحمَدَ: فما كلَّمَهُ عبدُ اللهِ حتىٰ ماتَ(٦).

قال النووِيُّ: «فيه تعزيرُ المعترِضِ علىٰ السُّنَّة والمعارِضِ لها برَأْيِهِ، وفيه تعْزِيرُ الوالِدِ ولَدَهُ وإن كان كبيرًا». انتهىٰ(٧).

وفيه -أيضًا- جوازُ التأديبِ بالهِجْرَانِ، قالَهُ الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ(٨).

وفي «مُسْتَدْرَكِ الحاكم» عن عَمْرِو بن مسلم قال: «خَذَفَ رجُلٌ عندَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

---

(١) أخرجه مسلم (٤٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٨٦٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٤٣) (٥٠٢١)، وأبو داود (٥٦٨)، والترمذي (٥٧٠)، وابن ماجه (١٦)، والدرامي (١/ ٤٠٨)، وصححه الألباني.

(٥) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ٤١٠)، وصححه الألباني في «الثمر المستطاب» (٢/ ٧٢٩، ٧٣٠).

(٦) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦) (٤٩٣٣)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٠٨٤).

(٧) «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٦٢).

(٨) في «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٤٩).

فقال: لا تخْذِفْ؛ فإني سمعْتُ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ينْهَىٰ عن الخَذْفِ**، ثم رآه ابنُ عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بعد ذلك يخْذِفُ فقال: أنبأْتُكَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينْهَىٰ عن الخَذْفِ ثم خذَفْتَ، والله لا أكلِّمُك أبدًا[١].

وفي «الصَّحيحَيْنِ» عن عبدِ اللهِ بنِ برَيْدَةَ قال: رأىٰ عبدُ الله بنُ المغَفَّلِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رجلًا من أصْحَابه يخْذِفُ فقال له: لا تخذِفْ؛ فإن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يكره، أو قال: ينهىٰ عن الخذْفِ؛ فإنه لا يُصَادُ به الصَّيْدُ ولا يُنْكَأُ به العدُوُّ، ولكنه يكْسِرُ السِّنَّ ويفْقَأُ العَيْنَ، ثم رآه بعد ذلك يخْذِفُ فقال له: أخبِرُكَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يكرَهُ أو ينْهَىٰ عن الخذْفِ ثم أَراكَ تخْذِفُ؟! لا أُكَلِّمُكَ كلِمَةً كذا وكذا. هذا لفْظُ مُسْلِمٍ[٢].

وقد رواهُ الدارمِيُّ في «سُنَنِهِ» بنحْوِهِ وقال فيهِ: واللهِ لا أكلِّمُكَ أبدًا. وإسنادُهُ صحيح علىٰ شرْطِ الشيْخَيْنِ، ورواه الإمام أحْمَدُ وأبو داودَ مختَصَرًا[٣].

ورواه مُسْلِمٌ -أيضًا- وابنُ ماجَهْ من حديث سعيدِ بْنِ جبيْرٍ، أنَّ قريبًا لعبْدِ اللهِ بْنِ مغَفَّلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خذَفَ قال: فنهاه وقال: إن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهىٰ عن الخَذْفِ وقال: «**إنها لا تَصِيدُ صيْدًا ولا تَنْكَأُ عدُوًّا، ولكنها تكْسِرُ السِّنَّ وتفْقَأُ العَيْنَ**» قال: فعادَ، فقال: أحدِّثُكَ أنَّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ ثم تخْذِفُ؟ لا أكلِّمُكَ أبدًا. هذا لفْظُ مسلِمٍ.

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٣١٥) (٧٧٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤).

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٤٠٧)، وأحمد (٤/ ٨٦) (١٦٨٤٠)، وأبو داود (٥٢٧٠)، وصححه الألباني.

وفي روايةِ ابنِ ماجَهْ أنَّ عبدَ الله بنَ مغَفَّل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان جالِسًا إلىٰ جَنْبِ ابنِ أخٍ له، فخَذَفَ فنهاه... وذَكَرَ تمَامَ الحديثِ بنحْوِ روايةِ مسلِمٍ، وفيه: قال: لا أكلِّمُكَ أبدًا(١).

وروَىٰ الدارِمِيُّ في «سُنَنِهِ» عن خِرَاشِ بنِ جُبَيْرٍ قال: رأيتُ في المسجدِ فتًىٰ يخْذِفُ، فقال له شيخ: لا تخْذِفْ؛ فإني سمِعْتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ينهىٰ عن الخَذْفِ**، فغفل الفتَىٰ، فظَنَّ أنَّ الشيخَ لا يَفْطِنُ له، فخَذَفَ فقال له الشيخُ: أحدِّثُكَ أني سمعتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينهىٰ عن الخَذْفِ ثم تخْذِفُ؟! والله لا أشْهَدُ لك جنازةً، ولا أعودُكَ في مرضٍ، ولا أكلِّمُكَ أبدًا(٢).

وروىٰ الدَّارِمِيُّ -أيضًا- عن أيُّوبَ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نَهَىٰ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنِ الخَذْفِ وقال: «**إنها لا تَصْطَادُ صيْدًا ولا تَنْكَأُ عدُوًّا، ولكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وتفْقَأُ العَيْنَ**» فرفع رجل بيْنَهُ وبيْنَ سعيدٍ قَرَابَةٌ شيْئًا من الأرض فقالَ: هذه؟ وما تكُون هذه؟ فقال سعيد: ألا أَرَانِي أحدِّثُكَ عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم تَهَاوَنُ بِهِ؟! لا أكلِّمُكَ أبدًا. إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين(٣).

وروىٰ الدارِمِيُّ -أيضًا- عن قَتَادَةَ قال: حدَّثَ ابنُ سِيرِينَ رجُلًا بحدِيثٍ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال رجُلٌ: قال فلانٌ كذا وكذا، فقال ابن سيرين: أحدِّثُكَ عن

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٤)، وابن ماجه (١٧).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٠٥).

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٤٠٦).

النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقولُ: قال فلان كذا وكذا؟! لا أكَلِّمُكَ أبدًا. إسنادُهُ جيِّدٌ رِجالُهُ كلُّهُم ثِقَاتٌ(١).

قال النوَوِيُّ في الكلام على حديث عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فيه هِجْرَانُ أهْلِ البِدَعِ والفُسُوقِ ومُنابِذِي السُّنَّة مع العِلْمِ، وأنَّهُ يجُوزُ هِجْرانُهُ دائمًا، والنَّهْيُ عنِ الهِجْرانِ فوقَ ثلاثَةِ أيَّامٍ إنما هُوَ فِيمَنْ هَجَرَ لِحَظِّ نفْسِهِ ومعَايِشِ الدُّنْيا. وأما أهْلُ البِدَعِ ونحْوُهُمْ فهِجْرَانُهم دائمًا، وهذا الحديث مما يؤَيِّدُهُ مع نظائِرَ له كحَدِيثِ كعْبِ بْنِ مالِكٍ وغيْرِهِ». انتهى(٢).

وقال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: «في الحديث جوازُ هِجْرانِ مَن خالَفَ السُّنَّة وترَكِ كلامِهِ، ولا يدخُلُ ذلك في النهْيِ عنِ الهَجْرِ فوقَ ثلاثٍ؛ فإنَّهُ يتعلَّقُ بمَن هَجَرَ لِحَظِّ نفْسِهِ». انتهى(٣).

وفي «سُنَن ابنِ ماجَهْ» أنَّ عُبادَةَ بنَ الصامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غزَا مع مُعَاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرْضَ الرُّوم فنظَرَ إلى الناسِ وهم يتبايَعُونَ كِسَرَ الذَّهَبِ بالدَّنَانِيرِ وكِسَرَ الفِضَّةِ بالدَّرَاهِمِ، فقال: يا أيها الناسُ، إنكم تأكلون الرِّبا، سمِعْتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لا تَبْتَاعُوا الذَّهَبَ بالذَّهَبِ إلا مِثْلًا بمِثْلٍ، لا زيادةَ بينهما ولا نَظِرَةَ**» فقال له معاوية: يا أبا الوَلِيدِ، لا أَرَى الرِّبَا في هذا إلا ما كان مِن نَظِرَةٍ، فقال عُبادَةُ: أحدِّثُكَ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتحَدِّثُني عن رأْيِكَ؟! لئِنْ أخرَجَني اللهُ لا أساكِنُكَ بأرْضٍ

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٧٥).

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ١٠٦).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٦٠٨).

لك عليَّ فيها إمْرَةٌ، فلما قَفَلَ لحِقَ بالمدينة، فقال له عمَرُ بن الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أَقْدَمَكَ يا أبا الوليدِ؟ فقص عليه القِصَّةَ وما قال من مساكَنَتِهِ، فقال: ارجِعْ يا أبا الوليد إلىٰ أرْضِكَ، فقَبَّحَ اللهُ أرضًا لستَ فيها وأمْثَالُكَ، وكتب إلىٰ معاوية: لا إمْرَةَ لكَ عليْهِ، واحْمِلِ الناسَ علىٰ ما قال؛ فإنه هو الأَمْرُ[(١)].

ورَوَاهُ الدارمِيُّ في «سُنَنِهِ» مختصَرًا، ولفْظُهُ عن أبي المُخَارِقِ قال: ذكر عُبَادَةُ بنُ الصامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عن دِرْهمَيْنِ بِدِرْهَمٍ، فقال فلان: ما أرىٰ بهذا بأْسًا يدًا بيَدٍ، فقال عُبادَةُ: أقولُ: قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقول: لا أرىٰ به بأْسًا؟! واللهِ لا يظِلُّنِي وإياكَ سقْفٌ أبدًا[(٢)].

وفي هذا الحديث جوازُ هَجْرِ مَن خالَفَ السُّنَّة وعارَضَها برأْيِهِ.

ورَوَىٰ مالِكٌ في «المُوَطَّأ» والشافعِيُّ في «مسنده» من طريق مالكٍ، عن زيْدِ بْنِ أسْلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ أنَّ معاوِيَةَ بنَ أبي سُفْيانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا باع سِقَايَةً مِن ذَهَبٍ أو وَرِقٍ بأكْثَرَ مِن وزْنِهَا، فقال أبو الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعْتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينْهىٰ عَن مِثْلِ هذا إلا مِثلًا بمِثلٍ، فقال له معاوية: ما أرىٰ بمِثْلِ هذا بَأْسًا، فقال أبو الدَّراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَن يَعْذِرُني من معاوية؟ أنا أُخْبِرُهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُخْبِرني عن رأْيِهِ!! لا أساكِنُكَ بأرضٍ أنت بها، ثم قدِمَ أبو الدَّرداء علىٰ عُمَرَ بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر ذلك له، فكَتَبَ عمرُ بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ مُعَاوية أنْ لا تَبِعْ ذلك إلا مِثْلًا بِمِثْلٍ وزْنًا بوَزْنٍ[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨)، صححه الألباني.

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٠٩).

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٦٣٤)، والشافعي في «مسنده» (ص:٢٤٣).

قوله: فقال أبو الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: من يعذرني من معاوية؟ إلىٰ آخره.. قال ابن عبدِ البرِّ: «كان ذلك مِنْهُ أَنَفَةً مِن أنْ يَرُدَّ عليْهِ سُنَّةً علِمَهَا مِن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ برأْيِهِ، وصدورُ العُلماء تَضِيقُ عن مِثْلِ هذا، وهو عندهم عظيم، رَدُّ السُّنَن بالرَّأْيِ».

قال: «وجائزٌ للمَرْءِ أن يَهْجُرَ مَن لم يَسْمَعْ منه ولم يُطِعْهُ، وليس هذا مِنَ الهِجْرَةِ المَكْروهةِ، ألا ترىٰ أنَّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَمَرَ الناس ألا يكَلِّموا كعْبَ بنَ مالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عن تَبُوكَ». قال: «وهذا أصل عند العُلَماء في مُجَانبَةِ مَنِ ابتَدَعَ وهِجْرَتِهِ وقَطْعِ الكلام عنه. وقد رأىٰ ابنُ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ رجلًا يضْحَكُ في جَنَازَةٍ فقال: «والله لا أكلِّمُكَ أبدًا». انتهىٰ كلامُ ابنِ عبدِ البرِّ رحمه الله تعالىٰ[(١)].

وهذا الأَثَرُ الذي ذَكَرَهُ عنِ ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد رواه الإمامُ أحمَدُ في كتاب «الزُّهْدِ» فقال: «حدَّثَنَا سفيانُ، حدَّثَنَا عبدُ الرحمنِ بنُ حُمَيْدٍ، سَمِعَهُ من شيخٍ مِن بني عَبْسٍ؛ أَبْصَرَ عبدُ الله رجلًا يَضْحَكُ في جَنَازَةٍ فقال: تَضْحَكُ في جَنَازَةٍ؟! لا أكلِّمُكَ أبدًا[(٢)].

وفي «المُسْنَدِ» بإسنادٍ صحيحٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عنِ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: تمَتَّعَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقال عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ: نهىٰ أبو بكرٍ وعُمَرُ عن المُتْعَةِ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: ما يقول عُرَيَّةُ؟ قال: يقول: نَهَىٰ أبو بكرٍ وعُمَرُ عنِ المُتْعَةِ، فقال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أُرَاهُمْ سيَهْلِكُونَ! أقولُ: قال النبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ،

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٤/ ٨٦، ٨٧).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:١٣٣).

ويقولون: نَهَىٰ أبو بكْرٍ وعُمَرُ؟![1].

وإذا كان هذا قَوْلَ ابْنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا لِمَنْ عارَضَ قولَ النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقوْلِ أبي بكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فكيْفَ بمَنِ اطَّرَحَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ ونَبَذَها وراءَ ظَهْرِهِ ولم يَعْبَأْ بها مِثْلَ صالِح أبي بَكْرٍ وأشْبَاهِهِ من المُلْحِدِينَ؟! فهؤلاءِ أَوْلَىٰ بالإنكار الشَّدِيد والتأْدِيبِ الذي يرْدَعُهُمْ عن معارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ والاسْتِهَانَةِ بها، والله المُسْتَعَانُ.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ والبخَارِيُّ والنسائِيُّ، عنِ الزُّبَيْرِ بنِ عربِيٍّ[2] قَالَ: سأَل رجُلٌ ابنَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عنِ اسْتِلامِ الحَجَرِ فقال: رأيت رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يسْتَلِمُهُ ويُقَبِّلُهُ، قال: «قلت: أرأَيْتَ إنْ زُحِمْتُ؟ أرأَيْتَ إن غُلِبْتُ؟ قال: اجْعَلْ أرَأَيْتَ باليَمَنِ، رأيْتُ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يسْتَلِمُهُ ويقَبِّلُهُ»[3].

وقد رواهُ أبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ في «مسنده» قال: حدَّثَنَا حمادُ بنُ زيْدٍ قال: حدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بنُ العَرَبِيِّ قال: سألت ابنَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن المُزَاحَمَةِ علىٰ الحَجَرِ، فقال: رأيْتُ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يسْتَلِمُهُ ويقبِّلُهُ، فقلت: أرأيْتَ أنْ أُغْلَبَ أوْ أُزْحَمَ؟ قال: اجعَلْ أرأيْتَ مع ذَلِك الكَوْكَبِ، رأَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقبلُهُ ويستَلِمُهُ[4].

قوله: اجعَلْ أرأَيْتَ باليَمَنِ، قال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري»: «إنما قال

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٣٧) (٣١٢١).

(٢) الزبير بن عربي النمري، أبو سلمة البصري، سمع ابن عمر، روىٰ عنه: حماد بن زيد، ومعمر، وابنه إسماعيل. ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٤١٠)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٣١٨).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٥٢) (٦٣٩٦)، والبخاري (١٦١١)، والنسائي (٢٩٤٦).

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ٣٩٠).

له ذلك لأنه فَهِمَ منه معارَضَةَ الحديثِ بالرَّأْيِ، فأنكر عليه ذلك وأَمَرَهُ إذا سَمِعَ الحديث أن يأْخُذَ به ويتَّقِيَ الرأْيَ» انتهىٰ(١).

ورویٰ الدارَقُطْنِيُّ بإسناد صحيح، عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا اسْتَيْقَظَ أحدُكُمْ مِن مَنَامِهِ فلا يُدْخِلْ يدَهُ في الإِنَاء حتىٰ يغْسِلَهَا ثلاثَ مرَّاتٍ؛ فإِنه لا يدرِي أينَ باتَتْ يدُهُ منْهُ، أوْ أيْنَ طافَتْ يدُهُ**» فقال له رجُلٌ: أرأَيْت إنْ كانَ حَوْضًا؟ فَحَصَبَهُ ابنُ عُمَرَ وقال: أَخْبِرُكَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقول: أرأَيْتَ إنْ كان حَوْضًا؟!

وقد رواه ابنُ ماجَهْ مخْتَصَرًا ولمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الرَّجُلِ معَ ابنِ عُمَرَ، وإسْنادُهُ صحِيحٌ علىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ(٢).

وإنما حَصَبَ ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الرَّجُلَ لأنه فَهِمَ منهُ معارَضَةَ الحَدِيثِ بالرَّأْيِ، فأنْكَرَ عليْهِ وحَصَبَهُ.

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ بِإسْنَادٍ صحِيحٍ، والبيْهَقِيُّ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا اسْتَيْقَظَ أحدُكُمْ مِن نَوْمِهِ فلْيُفْرِغْ علىٰ يدَيْهِ مِن إنائِهِ ثلاثَ مَرَّاتٍ، فإنَّهُ لا يدْرِي أينَ باتَتْ يَدُهُ**» فقال له قَيْسٌ الأشْجَعِيُّ: فإذا جِئْنَا مِهْرَاسَكُمْ هذا فكيْفَ نصْنَعُ به؟ فقال أبو هُريرة: أعوذُ باللهِ مِن شَرِّكَ. هذا لفْظُ البيْهَقِيِّ(٣).

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٤٧٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (١/ ٧٤)، وابن ماجه (٣٩٤)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤١) (٧٢٨٠)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٧٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٣٢).

وإنما تَعَوَّذَ أبو هريْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِن شَرِّهِ؛ لأنه فَهِمَ منه معارَضَةَ الحَدِيثِ بالرَّأْيِ، فأنْكَرَ عليه ذلك وتعوَّذَ باللهِ مِن شَرِّهِ.

وقال التِّرمِذيّ في «جامعه»: «باب ما جاء في إِشْعَارِ البُدْنِ»: حدَّثَنَا أبو كُرَيْبٍ، أخْبرَنَا وكِيعٌ، عن هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عن قَتَادَةَ، عن أبي حسَّانَ الأعْرَجِ، عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **«قَلَّدَ نعْلَيْنِ وأَشْعَرَ الهَدْيَ في الشِّقِّ الأيْمَنِ بِذِي الحُلَيْفَةِ، وأَمَاطَ عنه الدَّمَ»**(١).

قال التِّرمِذيّ: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ. قال: «والعَمَلُ علىٰ هذا عِنْدَ أهْلِ العِلْمِ مِن أصحاب النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وغيْرِهِمْ يروْنَ الإِشْعَارَ، وهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ والشافعيِّ وأحمَدَ وإِسْحَاقَ.

قال: سمعْتُ يوسُفَ بنَ عِيسىٰ يقولُ: سمعْتُ وكيعًا يقولُ حِينَ رَوَىٰ هذا الحديث فقال: لا تنْظُرُوا إلىٰ قَوْلِ أهْلِ الرَّأْيِ في هَذَا؛ فإن الإِشْعَارَ سُنَّةٌ وقوْلَهُمْ بدْعَةٌ. قال: سمعْتُ أبا السَّائِبِ يقول: كنَّا عند وكِيعٍ فقال لرَجُلٍ ممَّنْ ينظُرُ في الرَّأْيِ: أشْعَرَ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويقولُ أبو حنِيفَةَ: هو مُثْلَةٌ، قال الرَّجُلُ: فإنه قد رُوِيَ عن إبراهِيمَ النَّخَعِيِّ أنه قال: الإِشْعَارُ مُثْلَةٌ، قال: فرأيْتُ وَكِيعًا غضِبَ غَضَبًا شدِيدًا وقال: أقولُ لك: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتقول: قال إبراهِيمُ؟! ما أَحقَّكَ بأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لا تَخْرُجَ حتىٰ تَنْزِعَ عن قوْلِكَ هذا!(٢).

وقال الشافعِيُّ في كِتَابِ «الرِّسَالَةِ»: «أخبرَنِي أبو حَنِيفَةَ سِمَاكُ بنُ الفَضْلِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٩٠٦)، وصححه الألباني.

(٢) «سنن الترمذي» (٣/ ٢٤١).

الشَّيْبَانِيُّ قال: حدَّثَنِي ابنُ أَبِي ذِئْبٍ، عنِ المَقْبُرِيِّ، عن أبي شُرَيْحٍ الكَعْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال عامَ الفَتْحِ: «**مَن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إنْ أَحَبَّ أَخَذَ العَقْلَ، وإنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوَدُ**» فقُلْتُ لابنِ أَبِي ذِئْبٍ: أَتَأْخُذُ بهذا يا أبا الحارث؟ فضَرَبَ صدْري وصاحَ علَيَّ صِيَاحًا كَثِيرًا ونال مِنِّي وقال: أحدِّثُك عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقولُ: تأخُذُ به؟ نَعَمْ آخُذُ به، وذاك الفَرْضُ عَلَيَّ وعلىٰ مَن سَمِعَهُ. إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ اختار محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الناس فهداهم به وعلىٰ يَدَيْهِ، واختار لهم ما اختار له وعلىٰ لسانِهِ، فعلىٰ الخَلْقِ أنْ يتَّبِعُوهُ طائِعِينَ أوْ داخِرِينَ لا مَخْرَجَ لمُسْلِمٍ مِن ذلك. قال: وما سَكَتَ عنِّي حتىٰ تَمَنَّيْتُ أنْ يسْكُتَ[١].

وقال الفَضْلُ بن زِيَادٍ، عن أحمَدَ بنِ حنْبَلٍ قال: «بلغ ابنَ أبي ذِئْبٍ أنَّ مالِكًا لم يأْخُذْ بحديث: «**البَيِّعَانِ بالخِيَارِ**» فقال: يُسْتَتَابُ في الخِيَارِ، فإنْ تابَ وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ».

قال أحمَدُ: «ومالِكٌ لمْ يرُدَّ الحديثَ، ولكِنْ تأوَّلَهُ علىٰ غيْرِ ذلك»، فقال شامِيٌّ: مَن أَعْلَمُ: مالِكٌ أو ابنُ أبي ذِئْبٍ؟ فقال: «ابنُ أَبِي ذِئْبٍ في هذا أَكْثَرُ مِن مالِكٍ، وابنُ أبي ذِئْبٍ أَصْلَحُ في بَدَنِهِ وأوْرَعُ وأَقْوَمُ بالحَقِّ مِن مَالِكٍ عنْدَ السَّلَاطِينِ» انتهىٰ من «طبقاتِ الحنابلة»[٢].

وإذا كان هذا قولَ ابنِ أَبِي ذِئْبٍ في الإِمام مالِكٍ حين تأوَّلَ حديثًا واحدًا علىٰ غيْرِ تأْويلِهِ، فكيْفَ بأدعِيَاءِ العِلْمِ مِن العَصْرِيِّينَ الذين يرُدُّونَ المئاتِ مِن الأَحاديثِ

(١) «الرسالة» للشافعي (١/ ٤٥٧).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥١).

الصحيحَةِ، وينبِذُونَهَا وراءَ ظهورِهِمْ زاعمين كذِبًا وزُورًا أنها أحادِيثُ إسرائِيلِيَّةٌ تخَالِفُ القرآنَ؟! فهؤلاءِ أوْلَىٰ أنْ يسْتَتَابُوا، فإنْ تابوا وإلا ضُرِبَتْ أعناقُهُمْ. والله المسئول أن يبعث لدِينِهِ وأحاديثِ رسولِهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنصارًا يجاهِدُونَ أهْلَ الزَّيْغِ والفسادِ، ولا تأخُذُهُمْ في الله لومَةُ لائِمٍ.

وقال **أبو العبَّاسِ أحمَدُ بنُ يحْيَىٰ المعروفُ بثعْلَبٍ**: حدَّثَنِي محمدُ بنُ عبيدِ بنِ ميمُونٍ، حدَّثَني عبدُ الله بنُ إسحاقَ الجعْفَرِيُّ قال: كان عبدُ اللهِ بنُ الحَسَنِ يُكْثِرُ الجلوسَ إلىٰ رَبِيعَةَ، قالَ: فتذاكَرُوا يومًا السُّنَن، فقال رجل كان في المجْلِسِ: ليس العَمَلُ علىٰ هذا، فقال عبد الله: أرأيْتَ إنْ كثُرَ الجهَّال حتىٰ يكونوا همُ الحكَّامَ، أفَهُمُ الحجَّةُ علىٰ السُّنَّة؟ فقال ربيعة: أشْهَدُ أنَّ هذا كلامُ أبناءِ الأنبياءِ. ذكره ابنُ القيِّم في كتابه «**إغاثةِ اللهْفَانِ**»(١).

وروىٰ الخطيبُ البغْدَادِيُّ في «تأريخِهِ» من طريق يعقوبَ بنِ سفيانَ قال: سمعْتُ عليَّ بنَ المدينِيِّ يقول: قال محمدُ بنُ خازِمٍ: كنْتُ أقرأُ حديثَ الأعْمَشِ عن أبي صالِح علىٰ أمير المؤمنين هارونَ، فكلما قلت: قال رسولُ الله. قال: صلىٰ الله علىٰ سيِّدي ومولَايَ، حتىٰ ذكرْتُ حديثَ «**الْتَقَىٰ آدَمُ وموسىٰ**» فقال عمُّه -وسمَّاهُ عليٌّ فذهب عليَّ- فقال: يا محمدُ، أينَ الْتَقَيَا؟ قال: فغضِبَ هارونُ وقال: مَن طرَحَ إليك هذا؟ وأمَرَ به فحُبِسَ ووَكَّلَ بي مِن حَشَمِهِ من أدخلَني إليه في محْبَسِهِ فقال: يا محمدُ، واللهِ ما هو إلا شيءٌ خَطَرَ ببالي وحلَفَ لي بالعِتْقِ وصدقَةِ المالِ وغيرِ ذلك مِن مغلَّظَاتِ الأيْمَان: ما سمِعْتُ ذلك مِن أحَدٍ ولا جَرَىٰ بيني وبيْن أحَد في هذا كلام،

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٠٦، ٢٠٧).

وما هو إلا شيء خَطَرَ بِبالي، لم يجْرِ بيني وبيْن أحَد فيه كلامٌ.

قال: فلَمَّا رجعْتُ إلىٰ أمِيرِ المؤْمِنِين كلَّمْتُهُ، قال: ليدُلَّني علىٰ مَن طَرَح إليه هذا الكلامَ، فقلت: يا أمير المؤْمنينَ، قد حَلَفَ بالعِتْقِ ومغلَّظَاتِ الأيمان أنه إنما هو شيْءٌ خَطَرَ ببالي لَمْ يجْرِ بيْنِي وبيْنَ أحَدٍ فيه كلامٌ، قال: فأُمِرَ به فأُطْلِقَ مِن الحَبْسِ، وقال لي: يا محمدُ، ويْحَكَ، إنما توهَّمْتُ أنه طرَحَ إليه بعْضُ المُلْحِدِينَ هذا الكلامَ الذي خرج منه فيدُلُّنِي عليهم فأَسْتَبِيحُهُمْ، وإلا فأنا علىٰ يَقِينٍ أنَّ القُرَشِيَّ لا يَتَزَنْدَقُ. قال هذا أو نحْوَهُ مِن الكلام(١).

ورَوَىٰ أبو عثمانَ الصابونِيُّ في «عقيدَتِهِ» بإسناده عَن محمَّدِ بنِ حاتم المُظَفَّرِي قال: «كان أبو مُعَاوية الضَّرِيرُ يحدِّثُ هارونَ الرشيدَ، فحدَّثَهُ بحديثِ أبي هرَيْرَةَ: «**احتَجَّ آدَمُ وموسىٰ**»، فقال عِيسىٰ بنُ جعْفَرٍ: كيْفَ هذا وبيْنَ آدَمَ وموسىٰ ما بيْنَهُمَا؟ قال: فوَثَبَ به هارونُ وقال: يحدِّثُكَ عَن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتعارِضُهُ بكيْفَ؟ قال: فما زال يقول حتىٰ سكت عنه».

قال الصابوني: «هكذا ينبغِي للمرء أن يعظِّمَ أخبار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقابِلَهَا بالقَبُول والتسليم والتصديقِ، وينْكِرَ أشدَّ الإنكار علىٰ مَن يسْلُكُ فيها غيرَ هذا الطريق الذي سلكه هارونُ الرشيدُ مع مَن اعترض علىٰ الخبر الصحيح الذي سمعه بكيف؟ علىٰ طريق الإنكار له، والابتعادِ عنه، ولم يَتَلَقَّهُ بالقَبُول كما يجب أن يَتَلَقَّىٰ جميعَ ما يرِدُ عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» انتهىٰ كلامه رحمه الله تعالىٰ(٢).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠١).

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص:٣٢١).

وقال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- عجِبْتُ لقوْمٍ عرَفُوا الإسناد وصِحَّتَهُ يَذهبون إلىٰ رأيِ سُفْيانَ، واللهُ تعالىٰ يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣] أتدري ما الفِتْنَةُ؟ الفتنة الشِّرْك، لعله إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقَعَ في قلبه شيءٌ من الزَّيْغ فيهلِكَ، ثم جَعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥][(١)].

وقال **الحاكم**: «سمعْتُ الأصَمَّ[(٢)] يقول: سمعْتُ الرَّبِيعَ[(٣)] يقول: سمعْتُ الشافعِيَّ يقولُ ورَوَىٰ حديثًا، فقال له رجُلٌ: تأخُذُ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متىٰ رَوَيْتُ عن رسول الله ﷺ حديثًا صحيحًا فلم آخُذْ به فأُشْهِدُكُمْ أنَّ عقْلِي قد ذَهَبَ، وأشار بيده إلىٰ رأسه -يعني أنَّ منزلَةَ الحديثِ الصحيحِ عندَهُ علىٰ الرأس-»[(٤)].

وقال شارِحُ «العقيدَةِ الطَّحاويةِ»: «طريقُ أهْلِ السُّنَّة ألا يَعْدِلُوا عن النَّصِّ

---

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١/ ١٠٧)، و«الصارم المسلول» لابن تيمية (ص:٥٧).

(٢) حاتم الأصم بن عنوان بن يوسف، أبو عبد الرحمن البلخي، الزاهد، القدوة، الرباني، له كلام جليل في الزهد والمواعظ والحكم، كان يقال له: لقمان هذه الأمة. ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨٤).

(٣) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي،الإمام، المحدث، الفقيه الكبير، أبو محمد المصري، مولاهم، صاحب الشافعي، وناقل علمه، وشيخ المؤذنين بجامع الفسطاط، ومستملي مشايخ وقته. ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٨٧).

(٤) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٤)، وانظر: «آداب الشافعي» (٦٧ و٩٣)، و«حلية الأولياء» (٩/ ١٠٦)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٧٤).

الصحيحِ ولا يعارِضُوه بمعْقُولٍ ولا قَوْلِ فلان، كما قال البُخاريُّ رحمه الله: سمعْتُ الحُمَيْدِيَّ يقول: كنا عند الشافعيِّ رحمه الله فأتاه رجُلٌ فسأَلَهُ عن مسألة، فقال: قَضَىٰ فيها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا، فقال رجل للشافعِيِّ: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله! تَرَانِي في كَنِيسَةٍ، تَرَاني في بِيعَةٍ، تَرَاني علىٰ وَسَطِي زُنَّارٌ، أقول لك: قضىٰ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنت تقول: ما تقول أنت؟!»[١].

وقال الحاكم: «أنبأَنِي أبو عمرو السَّمَّاكُ مشافَهَةً، أنَّ أبا سعيدٍ الجَصَّاصَ حدَّثَهُمْ قال: سمعت الرَّبِيعَ بنَ سلَيْمان يقول: سمِعْتُ الشافعِيَّ يقول وسأله رجُلٌ عن مَسْأَلَةٍ فقال: رُوِيَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال كذا وكذا، فقال له السَّائل: يا أبا عبدِ اللهِ، أتقول بهذا؟ فارْتَعَدَ الشافعِيُّ واصْفَرَّ وحَالَ لوْنُهُ وقال: ويْحَكَ، أيُّ أرْضٍ تُقِلُّنِي؟ وأيُّ سماءٍ تُظِلُّنِي إذا رَوَيْتُ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا فلم أَقُلْ به؟! نعم، علىٰ الرأس والعَيْنَيْنِ، نعَمْ علىٰ الرأسِ والعَيْنَيْنِ»[٢].

وقال الرَّبِيعُ: قال الشافِعِيُّ: لم أَسْمَعْ أحدًا نسَبَتْهُ عامَّةٌ أو نسَبَ نفْسَهُ إلىٰ عِلْمٍ يخالِفُ في أنَّ فرْضَ اللهِ اتِّباعُ أمْرِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتسليمُ لحُكْمِهِ، فإِنَّ اللهَ لم يجْعَلْ لأحَدٍ بعدَهُ إلا اتِّباعَهُ، وأنه لا يلْزَمُ قول رجل قال إلا بكِتاب الله أو سُنَّةِ رسوله، وإِنَّ ما سِوَاهما تَبَعٌ لهما، وإِنَّ فرْضَ الله علينا وعلىٰ مَن بعدنا وقَبْلنا في قَبُول الخَبَرِ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واحِدٌ لا يَخْتَلِفُ فيه الفرْضُ، وواجِبٌ قَبُولُ الخَبَرِ

---

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٥).

عَن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ (١).

وقد ذَكَرَ ياقوتُ الحَمَوِيُّ في كِتَابِهِ «**معجَمُ الأُدَباءِ**» مناظَرَةً جرَتْ بيْنَ الشافِعِيِّ وإسحاقَ بْنِ راهَوَيْهِ، وقد نَقَلَهَا ياقُوتُ مِن «تاريخِ نيْسَابُورَ» للحاكم، ومن كتاب «مناقِبِ الشافعِيِّ» للآبري. وهذا ملخص ما ذكره.

«**قال الآبري**: قال إسحاق: فسألْتُهُ -يعنِي الشافِعِيَّ- عن سُكْنَىٰ بُيُوتِ مكَّةَ - أراد الْكِرَاءَ- فقال: جائِزٌ، فقلتُ: أيْ يرحَمُكَ اللهُ، وجعَلْتُ أذْكُرُ له الحدِيثَ عن عائشةَ وعبدِ الرحْمَنِ وعُمَرَ وأصحابِ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ومَن كَرِهَ كِرَاءَ بيوتِ مكَّةَ، وهو ساكت يَسمَعُ وأنا أسْرُدُ عليه، فلما فرَغْتُ سكَتَ ساعةً وقال: أي يرحَمُكَ الله، أما عَلِمْتَ أنَّ النبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**هل ترَكَ لنا عَقِيلٌ مِن رِبَاعٍ أوْ دارٍ؟!**» قال: فوَاللهِ ما فهِمْتُ عنه ما أراد بها، ولا أرىٰ أنَّ أحدًا فهِمَهُ.

قال الحاكم: فقال إسحاق: أتَأْذَنُ لي في الكلام؟ فقال: نعَمْ، فقلت: حدَّثَنَا يزِيدُ بْنُ هارونَ، عن هشَامٍ، عن الحَسَنِ أنَّهُ لمْ يكُنْ يَرَىٰ ذلك. وأخبَرَنا أبو نُعَيْمٍ وغيْرُهُ عن سُفْيَانَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ أنه لم يكُنْ يرىٰ ذلك.

قال الحاكم: ولم يكُنِ الشافعِيُّ عَرَف إسحاقَ، فقال الشافعيُّ لبعض مَن عَرَفَهُ: من هذا؟ فقال: هذا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنْظَلِيُّ ابنُ راهُويَةَ الخُرَاسَانِيُّ، فقال له الشافعيُّ: أنت الذي يزْعُمُ أهْلُ خُراسانَ أنك فقيهُهُم؟ قال إسحاقُ: هكذا يزْعُمُونَ. قال الشافعيُّ: ما أحْوَجَنِي أنْ يكونَ غيْرُكَ في موضِعِكَ، فكنتُ آمُرُ بعَرْكِ أذُنَيْهِ.

---

(١) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٨٧)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٧٥).

وقال الحاكمُ في خبر آخَرَ: قال له الشافعيُّ: لو قلْتُ قولَكَ احْتَجْتُ إلىٰ أن أُسَلْسَلَ، أنا أقول لك: قال رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنت تقول: عطاءٌ وطاوسٌ ومنصورٌ وإبراهيمُ والحسنُ هولاءِ لا يرَوْنَ ذلك! هل لأحَدٍ مع رسولِ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ؟!

وفي خبر الآبري: أن إسحاقَ قال: فلما تدبَّرْتُ ما قال مِن قول رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هل تَرك لنا عَقِيلٌ مِن رِبَاعٍ أو دارٍ؟!**» علمتُ أنه قد فهِمَ ما ذَهَبَ عنَّا.

قال إسحاق: ولو كنتُ قد أدرَكَنِي هذا الفَهْمُ وأنا بحَضْرَتِهِ لعرَّفْتُهُ ذاك» انتهىٰ المقصودُ ممَّا ذكره ياقُوتُ(١).

فصلٌ

والأخْذُ بالأحاديثِ الصحيحَةِ وتعظيمُهَا دليلٌ علىٰ قوَّةِ الإيمانِ في قَلْبِ العَبْدِ. والتَّهَاونُ بها ونبْذُهَا واطِّرَاحُها دليلٌ علىٰ ضَعْفِ الإيمانِ أو عَدَمِهِ بالكُلِّيَّةِ، قال الله تعالىٰ: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء:٦٥]، فأقسم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بنفسهِ الكريمةِ المقدَّسَةِ علىٰ نفْيِ الإيمانِ عمَّنْ لم يُحَكِّمِ الرسولَ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنْدَ التَّنَازُعِ، ويرْضَ بحُكْمِهِ ويطمئِنَّ إليْهِ قلْبُهُ، ولا يجدُ في نفْسِهِ حَرَجًا مما قَضَىٰ به ويسَلِّمُ لهُ تسْلِيمًا وينقادُ له ظاهرًا وباطنًا.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص:١٣٣، ١٣٤)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٢١٤).

وهذه الآيةُ هيَ الحَكَمُ الفاصلُ في الأحاديث الثَّابتةِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن قَبِلَهَا واطْمَئَنَّ قلْبُهُ إليها وانقادَ لِمَا قالَ الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا وباطنًا فهو مؤمن، ومن قابَلَهَا بالرَّدِّ والإنكارِ فليس بمؤْمِنٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

وعن عبدِ اللهِ بن عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا يؤمِنُ أحدُكُمْ حتىٰ يكونَ هواهُ تبَعًا لِمَا جئتُ به**» قال النووي: حديثٌ صحيحٌ رُوِّيناه في كِتَاب «الحُجَّةِ» بإسنادٍ صحيحٍ(١).

قال الحافظ ابن رجب في كتابه «جامعِ العُلومِ والحِكَمِ»: «يريد بصاحب كتاب «الحُجَّةِ» الشيْخَ أبا الفَتْحِ نصرَ بنَ إبراهيمَ المقدِسِيَّ الشافعِيَّ الفقيهَ الزاهِدَ نَزِيلَ دمَشْقَ، وكتابُهُ هذا هو كتابُ «الحُجَّةِ علىٰ تاركي سلوكِ طريق المَحَجَّةِ»، قال: «وقد خرَّجَ هذا الحديثَ الحافِظُ أبو نُعَيْمٍ في كتاب «الأربَعِينَ» وشرَطَ في أوَّلِهَا أنْ تكونَ مِن صِحَاحِ الأخبار وجِيَادِ الآثار مِمَّا أجْمَعَ الناقِلُونَ علىٰ عدالَةِ ناقِلِيه، وخرَّجَتْهُ الأئِمَّةُ في مَسَانيدِهِمْ، ثم خرَّجَهُ عن الطبراني. قال: ورَوَاه الحافِظُ أبو بَكْرِ بنُ أبي عاصِمٍ الأَصْبَهَانِيُّ» انتهىٰ المقصود من كلامه(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢)، وضعفه الألباني، وانظر: «الأربعون النووية» (ص:١١٣).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٩٣).

فصلٌ

ومَن أشْكَلَ عليه شيْءٌ مِن الأحاديثِ الصحيحَةِ أو وَقَعَ في نفْسِهِ منه شيْءٌ فينبغي له أن يظُنَّ به أحسَنَ الظَّنِّ، ولا يبادِر إلىٰ إنكاره وردِّهِ كما يفعلُهُ أهلُ الزيْغِ والإلْحادِ.

قال علِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إذا حُدِّثْتُمْ شيئًا عن رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فظُنُّوا به الذي هو أهْدَىٰ والذي هو أتْقَىٰ والذي هو أهْيَأُ**». رواه الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ والدارِمِيُّ وابنُ ماجَهْ وعبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في «زوائِدِ المسنَدِ» بأسانيدَ صحيحةٍ(١).

وعن عوْنِ بنِ عبدِ اللهِ عنِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «**إذا حُدِّثْتُمْ بالحديث عن رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فظُنُّوا به الذي هو أَهْيَأُ والذي هو أهْدَىٰ والذي هو أَتْقَىٰ**». رَوَاه الإمامُ أحمَدُ والدارِمِيُّ وابنُ ماجَهْ، وفيهِ انقطاعٌ بيْنَ عوْنِ بنِ عبدِ اللهِ وابنِ مسعودٍ؛ فإنه لم يسْمَعْ منه، ولكنَّ حديثَ علِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشْهَدُ لِحديثِ ابنِ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقَوِّيهِ(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٢٢) (٩٨٥)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٩٨)، والدارمي (١/ ٤٧٦)، وابن ماجه (٢٠)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٣٠) (١٠٨٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٥) (٣٦٤٥)، والدارمي (١/ ٤٧٦)، وابن ماجه (١٩) وضعفه الألباني.

فصلٌ

وقد أَذِنَ النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في التحديثِ عن بني إسرائيل، وكان صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كثيرًا ما يحدِّثُ أصحابَهُ عنهم، وقد جاء في ذلك أحاديثُ كثيرَةٌ:

منها: ما رَوَاه الإمامُ أحمَدُ والبُخَارِيُّ والتِّرمِذيّ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**بلِّغُوا عني ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ، ومَن كذَبَ عليَّ متعمِّدًا فلْيتبوَّأْ مقعَدَهُ مِن النارِ**» قال التِّرمِذيّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ(١).

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو داودَ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» عن أبي هرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**حدِّثُوا عن بَنِي إسرَائيلَ ولا حَرَجَ**» زاد ابنُ حِبَّانَ في روايتِهِ: «**وحدِّثُوا عني ولا تكْذِبُوا علَيَّ**»(٢).

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**حدِّثُوا عني ولا تكْذِبُوا عليَّ، ومَن كذَبَ عليَّ متَعَمِّدًا فلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ منَ النارِ، وحدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ**». إسنادُهُ صحيحٌ علىٰ شرْطِ الشيْخَيْنِ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٥٩) (٦٤٨٦)، والبخاري (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٧٤) (١٠١٣٤)، وأبو داود (٣٦٦٢)، وابن حبان (٦٢٥٤)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤٦) (١١٤٤٢).

ومنها: ما رواه أبو يعْلَىٰ والبزَّارُ عن جابرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**حدِّثُوا عن بني إسرائيلَ، فإِنَّهُ قد كان فيهِمُ الأعَاجِيبُ**»[(١)].

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ في مُسْنَدِ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «كان نبيُّ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يحدِّثُنَا عن بني إسرائيل لا يقومُ فيها إلا إلىٰ عُظْمِ صَلَاةٍ»، ورواه أبو داودَ والبزَّارُ بنحْوِهِ، ولفْظُ البزَّارِ «**كان نبيُّ اللهِ** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **يحدِّثُنَا عامَّةَ ليْلِهِ عن بني إسرائيلَ حتىٰ نُصْبِحَ ما نقُومُ فيها إلا لمُعْظَمِ صَلَاةٍ**»، وقد رواه ابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» ولفْظُهُ لقد كان رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يحدِّثُنَا اليومَ والليْلَةَ عن بني إسرائيلَ لا يقُومُ إلا لِحَاجَةٍ»[(٢)].

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «**كان رسولُ الله** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **يحدِّثُنَا عامَّةَ ليْلِهِ عن بني إسرائيلَ لا يَقُومُ إلا إلىٰ عُظْمِ صَلَاةٍ**»، وفي رواية: يعني الفريضَةَ المكْتُوبَةَ، قال الهيثمي: إسنادُهُ حَسَنٌ، وقد رواه البزَّارُ والطَّبَرَانِيُّ في «الكبير» قال الهيثمِيُّ: وإسنادُهُ صحيحٌ[(٣)].

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو داودَ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ» عن أبي نَمْلَةَ الأنصارِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إذا حدَّثَكُمْ أهْلُ الكِتَابِ**

---

(١) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١/ ١٠٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٢٦)، ولم أقف عليه عند أبي يعلىٰ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٧) (١٩٩٣٨)، وأبو داود (٣٦٦٣)، والبزار (٩/ ٦٧)، وابن حبان (٦٢٥٥)، وصححه إسناده الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٧) (١٩٩٣٥)، والبزار (٩/ ٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٠٧)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٩١)، و(٨/ ٢٦٤).

فلا تصدِّقُوهُمْ ولا تكذِّبوهم، وقولوا: آمنَّا بالله وملائكَتِهِ وكتُبِهِ ورُسُلِهِ، فإنْ كان حقًّا لمْ تكَذِّبوهم، وإن كان باطلًا لم تصدِّقُوهم» زاد ابنُ حِبَّانَ وقال: «**قاتَلَ اللهُ اليهودَ، لقد أوتوا عِلْمًا**»(١).

ومنها: ما رَوَاهُ البُخاريُّ عن أبي هرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كان أَهْلُ الكِتَابِ يقرءُونَ التَّوراةَ بالعَبْرانِيَّةِ ويفسِّرونها بالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسلام، فقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا تصَدِّقُوا أهْلَ الكِتَاب ولا تكذِّبوهم، وقولوا: آمنَّا بالله وما أنْزِل إليْنا وما أنْزِلَ إليْكُمْ**»(٢).

قال ابن كثير في «النهايةِ»: «وأما الأَخبار الإِسرائيلِيَّةُ فيما يذكُرُه كَثير مِنَ المفسِّرين والمؤرِّخين فكثيرةٌ جدًّا، ومنها ما هو صحيحٌ موافِق لما وقَع، وكثيرٌ منها بلْ أكثرُها مما يذْكُره القُصَّاصُ مكْذوب مُفترًى وضعتْهُ زنادِقَتُهُمْ وضُلَّالُهم، وهي ثلاثة أقسام:

منها: ما هو صحيحٌ؛ لموافقتِهِ ما قَصَّهُ اللهُ في كتابِهِ أو أَخْبَرَ به رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ومنها: ما هو معلومُ البُطْلانِ؛ لمخالفَتِهِ كتابَ اللهِ وسنَّةَ رسولِهِ.

ومنها: ما يَحْتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ، فهذا هو الذي أُمِرْنَا بالتوقُّف فيه، فلا نصدِّقُه ولا نكذِّبه»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٦) (١٧٢٦٤)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن حبان (٦٢٥٧)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٨٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥).

(٣) «البداية والنهاية» (٣/ ٧٧).

قال في «التفسير»: ويجوز حكايتُهُ لِمَا تقدَّم، يعني مِن قولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ**»(١).

قلت: وما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأحاديثِ التي أخبَر فيها عنِ الأممِ الماضيةِ مِن بني إسرائيل وغيرِهِمْ فهو حقٌّ لا ريبَ فيه، قال الله تعالىٰ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم: ٣، ٤] ومن كذَّب بشيء من الأحاديثِ الصحيحةِ التي أخبر فيها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بني إسرائيلَ أو عن غيرِهِم أو شكَّ فيها فهو ممَّن يُشَكُّ في إسلامه؛ لأنه لم يحقِّقِ الشهادةَ بأنَّ محمدًا رسول الله، ومِن تحقيقِهَا تصديقُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أَخْبَرَ به من أنباءِ الغيْبِ مما مضىٰ وما سيأتي.

وأما الأحاديثُ الصحيحةُ التي ليس فيها إخبار عن بني إسرائيلَ ولا عن غيْرِهِمْ مِن الأمم الماضية، ومع ذلك يزعُم المؤلفُ المُلْحِدُ أنها أحاديثُ إسرائيليَّةٌ، وأنها مكذوبةٌ علىٰ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتلك مكابَرَةٌ منه ومعارَضَةٌ لأقوال النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ بمجرَّدِ الرأيِ والهوىٰ. وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝٢٥٤** ﴾ [النساء:١١٥].

فصل

وقد كان النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتخوَّفُ علىٰ أُمَّتِهِ مِن المنافِقين الذين يجادِلون بالقرآنِ، كما في الحديثِ الذي رواه البزَّارُ والطَّبرانيُّ عن عِمرانَ بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٢٨).

قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إنَّ أخوَفَ ما أخافُ عليكُمْ بعْدِي كلُّ منافِقٍ عليمِ اللسانِ**» قال الهيْثَمِيُّ: رجالُهُ رجالُ الصحيحِ، وقد رَوَاهُ ابن حِبَّانَ في «صحيحِهِ» ولفْظُهُ: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أخوَفُ ما أخافُ عليكُمْ جِدالُ منافقٍ عليمِ اللسانِ**»(١).

وروىٰ الإمام أحمَدُ والبزَّارُ وأبو يَعْلىٰ عن عُمَرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**حذَّرَنَا رسولُ اللهِ** صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **كلَّ منافِقٍ عليمِ اللسانِ**» قال الهيثَمِيُّ: رجالُهُ موثَّقُونَ(٢).

وعن عُقْبَةَ بن عامر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إني أخافُ علىٰ أمَّتي اثنتَيْنِ: القرآنَ، واللَّبَنَ؛ أما اللَّبَنُ فيتَّبِعُونَ الرِّيفَ ويتَّبِعون الشهواتِ ويترُكون الصلواتِ، وأما القرآنُ فيتعلَّمُهُ المنافقون فيجادِلون به المؤمنينَ**» رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ والطَّبَرانيُّ، قال الهيْثَمِيُّ: وفيه دَرَّاجٌ أبو السَّمْحُ وهو ثِقَةٌ مختلَفٌ في الاحتجاجِ به(٣).

قلت: قد صحَّحَ له ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ والذهبيُّ، وعلىٰ هذا فالحديث صحيح علىٰ شرْط ابنِ حِبَّانَ والحاكمِ، وقد رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن أبي عبدِ الرحمنِ عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المُقْرِي، حدَّثنا ابنُ لَهِيعةَ عن أبي قَبِيلٍ قال: لم أسمَعْ من عُقْبَةَ بن عامر إلا هذا الحديث. قال ابنُ لَهِيعةَ: وحدَّثَنِيهِ يزيدُ بن أبي حَبيب عن أبي الخَيْر عن

---

(١) أخرجه البزار (٩/ ١٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٣٧)، وابن حبان (٨٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٢) (١٤٣)، والبزار (١/ ٤٣٤)، وأبو يعلىٰ في «معجمه» (ص:٢٦٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٠١٣).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥) (١٧٤٥٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٩٥)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٧٧٩).

عُقْبة بنِ عامر الجُهَنِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعْتُ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**هلاكُ أمَّتي في الكتابِ واللَّبَنِ**» قالوا: يا رسولَ الله، ما الكتاب واللبن؟ قال: «**يتعلَّمون القرآنَ فيتأوَّلونه علىٰ غيرِ ما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ، ويحِبُّون اللَّبَنَ فيدَعُونَ الجماعَاتِ والجُمَعَ ويَبْدُونَ**»، ابنُ لَهِيعةَ حسَنُ الحديثِ وفيه كلام، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ(١).

ويرْوَىٰ عن مُعَاذِ بنِ جَبَل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إني أخافُ عليكم ثلاثًا؛ وهنَّ كائناتٌ: زلَّةُ عالِمٍ، وجِدالُ منافِق بالقرآن، ودُنْيا تُفْتحُ عليكم**» رَوَاه الطَّبراني بإِسناد ضعيف(٢).

ويُرْوىٰ -أيضًا- عن مُعَاذٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إياكم وثلاثةً: زلةُ عالمٍ، وجِدال منافِق بالقرآن، ودُنْيا تَقْطعُ أعناقَكُم**» رواه الطَّبَرانيُّ بإِسنادٍ ضعيف(٣).

ويرْوَىٰ عن عُمَرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ «**أكثرُ ما أتخوَّفُ علىٰ أمَّتي مِن بعدي رجُلٌ يتأوَّلُ القرآن يضعُهُ علىٰ غيرِ مواضِعِهِ**» الحديثَ، رَوَاهُ الطَّبرانيُّ بإِسنادٍ ضعيفٍ(٤).

وعن زيادِ بنِ حُدَيْرٍ قال: قال لي عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: هل تعْرِفُ ما يهْدِمُ الإِسلامَ؟ قال: قلت: لا، قال: «**يهدِمُهُ زلةُ العالمِ، وجِدالُ المنافِق بالكِتاب، وحُكْمُ الأئمَّةِ**

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥) (١٧٤٥١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٧٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ١٨٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣٤٢).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٤٢)، وقال الألباني في «الضعيفة» (٧٠٤١): «موضوع».

المضِلِّينَ» رواه الدارمِيُّ بإِسْنادٍ حَسَنٍ، وله حُكْمُ الرفْعِ[١].

وهذه الأحاديثُ يَشُدُّ بعضُهَا بعضًا، وما فيها من ضعيف فالحَسَنُ منها يشْهَدُ له ويقوِّيهِ، وهي تنطَبِقُ علىٰ المؤلِّف وعلىٰ أمثالِهِ مِن الزائغين الذين يجادِلون بالقرآنِ ويتأوَّلونَه علىٰ غيْرِ تأويله ويضَعُونَه علىٰ غيرِ مواضِعِهِ.

فصلٌ

قال القاضي عِيَاضٌ في كتابه «الشفاء»: «اعلَمْ -وفَّقَنَا اللهُ وإِيَّاك- أنَّ جميعَ مَن سبَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو عابه أو ألحَقَ به نقصًا في نفْسِهِ أو نسَبِهِ أو دينِهِ أو خصْلَةٍ مِن خصالِهِ، أو عرَّضَ به أو شبَّهَهُ بشيءٍ علىٰ طريق السبِّ له أو الإِزْرَاءِ أو التصْغِير لشأنِهِ أو الغَضِّ منهُ والعيْبِ له - فهو سابٌّ له، والحُكْمُ فيه حُكْمُ السَّابِّ يُقْتَل، وكذلك مَن لعَنَهُ أو دَعَا عليه أو تمنَّىٰ مضرَّةً له أو نسَبَ إليه ما لا يليق بمنْصِبِهِ علىٰ طريق الذَّمِّ، أو عَبَثَ في جهَتِهِ العَزِيزَةِ بسُخْفٍ مِن الكلام وهُجْر ومُنْكَر من القول وزُورٍ، أو عَيَّرَهُ بشيءٍ مما جرىٰ من البلاء والمِحْنة عليه، أو غَمَصَه ببعْضِ العوارِضِ البشريَّةِ الجائِزَةِ والمعهودَةِ لديْهِ، وهذا كلُّه إجماعٌ مِن العلماءِ وأئمَّةِ الفتوىٰ مِن لدُنِ الصَّحابة -رضوان الله عليهم- إلىٰ هَلُمَّ جَرًّا»[٢].

قال أبو بَكْرِ بنُ المُنْذِرِ: «أجمَعَ عوامُّ أهْل العِلم علىٰ أنَّ مَن سبَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقْتَلُ، ومِمَّن قال ذلك مالكُ بنُ أنسٍ، والليثُ، وأحمَدُ، وإسحاقُ،

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٢٩٥)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/ ٨٩).

(٢) «الشفا» (٢/ ٢١٤).

وهو مذهَبُ الشافعيِّ»[١].

قال القاضي عِيَاضٌ: «وهو مقتضَىٰ قولِ أبي بكرٍ الصديقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا تقْبَلُ توبتُهُ عند هولاءِ. وبمِثْلِهِ قال أبو حنيفَةَ وأصحابُهُ والثوْرِيُّ وأهْلُ الكوفَةِ والأوْزاعيُّ في المسلمين، لكنَّهم قالوا: هي ردَّةٌ. ورَوَىٰ مثلَهُ الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ عن مالِكٍ، وحَكَىٰ الطَّبَرِيُّ مثلَهُ عن أبي حنيفَةَ وأصحابِهِ فيمنْ تنقَّصَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بَرِئَ منه أو كذَّبَهُ»[٢].

وقال سُحْنُونُ فيمَن سبَّه: «ذلك رِدَّةٌ كالزَّنْدَقَةِ»[٣].

قال القاضي عياض: «ولا نعْلَمُ خلافًا في استباحَةِ دمِهِ بيْنَ علماءِ الأمْصارِ وسلَفِ الأمَّةِ، وقد ذكر غيرُ واحدٍ الإجماعَ علىٰ قتْلِه وتكفيرِه»[٤].

قال محمدُ بنُ سُحْنونَ: «أجمَعَ العلماءُ أنَّ شاتِمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المتنَقِّصَ له كافِرٌ، والوعيدُ جارٍ عليه بعَذاب الله له. وحُكْمُهُ عندَ الأمَّةِ القتْلُ، ومَن شكَّ في كُفْرِهِ وعَذابِهِ كَفَرَ»[٥].

وقال ابنُ القاسم في «العُتْبِيَّة»: «مَن سبَّهُ أو شَتَمَهُ أو عابَهُ أو تنقَّصَهُ فإنه يُقتَل، وحُكْمُهُ عند الأمَّة القتلُ كالزِّنديقِ»[٦].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٢١٥)، وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٨/ ٦٠).

(٢) «الشفا» (٢/ ٢١٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق (٢/ ٢١٥، ٢١٦).

(٦) المصدر السابق.

وروىٰ ابنُ وهْبٍ عن مالِكٍ: «مَن قال: إنَّ رِداءَ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ -ويروىٰ: زِرَّ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- وَسِخٌ، أراد به عَيْبَهُ؛ قُتِلَ»(١).

وقال حَبيب بنُ ربيع القَرَوِيُّ: «مذهَبُ مالكٍ وأصحابِهِ أنَّ مَن قال فيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ما فيه نقْصٌ قُتِلَ دون استِتَابةٍ»(٢).

وقال ابن عَتَّابٍ: «الكتابُ والسُّنَّة موجبان أنَّ مَن قصَدَ النبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأذَىٰ أو نقْصٍ معرِّضًا أو مصرِّحًا وإنْ قلَّ فقَتْلُهُ واجِبٌ»(٣).

قال القاضِي عياضٌ: «فهذا البابُ كلُّه مما عدَّهُ العلماءُ سبًّا أو تنقُّصًا يجِب قتلُ قائلِهِ، لم يخْتَلِفْ في ذلك متقدِّمُهُم ولا متأخِّرُهُم. وكذلك أقول: حُكْمُ مَن غَمَصَهُ، أو عيَّرَهُ برعايةِ الغَنَمِ أو السَّهْوِ أو النِّسيانِ أو السِّحْرِ، أو ما أصابَهُ مِن جُرح أو هزيمةٍ لبعضِ جُيُوشه، أو أذًىٰ مِن عدُوِّهِ، أو شدَّةٍ مِن زمَنِهِ، أو بالمَيْل إلىٰ نسائِهِ؛ فحُكْمُ هذا كلِّهِ لمَن قصَدَ به نَقْصَهُ القتْل». انتهىٰ ملخَّصًا(٤).

وذكر ابن حَجَرٍ الهيْتَمِيُّ في كتاب «الزَّواجِرِ» أنَّ مَن استَخَفَّ بالرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو استَهْزَأَ به أو بشيْءٍ مِن أفْعَاله؛ كلَحْسِ الأصابعِ، أو ألْحَقَ به نقصًا في نفسِهِ أو نسَبِهِ أو دِينهِ أو فعلِهِ، أو عرَّضَ بذلك، أو شبَّهَهُ بشيء علىٰ طريق الإزْرَاء أو التَّصْغِيرِ لشأنِهِ أو الغَضِّ منه، أو نسَبَ إليه ما لا يلِيق بمنْصِبهِ أنه يكْفُرُ بواحد ممَّا ذُكِرَ

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢١٦).

(٤) من «الشفا» (٢/ ٢١٤- ٢١٩).

إجماعًا. انتهىٰ[(١)].

وإذا عُلِمَ هذا فلْيُعْلَم -أيضًا- أنَّ كِتاب «**الأضواءِ القرآنيةِ**» قدِ اشتمل علىٰ الشيء الكثيرِ مِنَ الاستخفافِ بالنبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ والغَضِّ منه والعَبَثِ في جهتِهِ العزيزة بسُخْفِ الكلام ومُنكَر القَول، والاعتراض علىٰ كثير مِمَّا ثَبَتَ عنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مِن الأقوالِ والأفعالِ كما سيأتي التنبيهُ علىٰ ذلك في مواضِعِهِ مِن الرَّدِّ علىٰ المؤلِّف إنْ شاء اللهُ تعالىٰ، فالحُكم بِرِدَّة المؤلِّف ثابت مِن عِدَّة أوجُهٍ.

والله المسئول أنْ يقيِّضَ له ولأشْباهِهِ مِن المارقين مَن يصنع بهم مثْلَ ما صَنَعَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ بالمنافق الذي لم يرْضَ بِقضاء رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، حيثُ ضَرَبَهُ عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ بالسيْفِ فقَتَلَهُ[(٢)].

فصلٌ

وقد تجرَّأَ المؤلِّفُ علىٰ بعض أصحابِ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأكْثَرَ الطعْنَ فيهم بالزُّورِ والبُهْتان، كما سيأتي التنبيهُ علىٰ ذلك في مواضِعِهِ مِن الرَّدِّ علىٰ المؤلِّفِ إن شاء الله تعالىٰ.

والوقيعَةُ في الصَّحابة وإساءَةُ الظَّنِّ بهم ليس بالأمْر الهَيِّن، وقد روىٰ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ ومسلِمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذيّ عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا تَسُبُّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدَكُم أنفقَ مِثلَ أُحُدٍ ذهبًا**

---

(١) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/ ٤٨).

(٢) انظر هذه القصة في «البحر المحيط» (٣/ ٦٨٨).

ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ» هذا لفظُ البُخاريِّ، ولفْظُ مسلمٍ: «**لا تَسُبُّوا أحدًا مِن أصحابي، فإِنَّ أحدَكُمْ لو أنفقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذهبًا ما أدْرَكَ مُدَّ أحدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ**»، وفي روايةِ التِّرمِذيِّ وإحدىٰ الرِّوايتيْنِ لأحمَدَ: «**لا تَسُبُّوا أصحابي، فوالذي نفْسي بيده، لو أنَّ أحدَكُم أنفقَ مثْلَ أُحُدٍ ذهبًا ما أدْرَك مُدَّ أحدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ**» قال التِّرمِذيّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ(١).

قال: ومعنىٰ قولِهِ: «**نَصِيفَهُ**» يعْنِي نِصْفَ المُدِّ.

ورَوَىٰ مسلِمٌ -أيضًا- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ**». ورواه ابنُ ماجَهْ بأسانِيدَ صحِيحَةٍ أحَدُهَا أَحَدُ أسانيدِ مسلِمٍ، وليس في روايتِهِ تكْرِيرُ قوله: «**لا تَسُبُّوا أصحابي**»(٢).

وروىٰ ابنُ ماجَهْ بإسنادٍ حَسَنٍ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يقولُ: «**لا تَسُبُّوا أصحابَ محمدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فلَمَقَامُ أَحدِهِمْ ساعَةً خيْرٌ مِن عمَلِ أحدِكُمْ عُمُرَهُ**»(٣).

وروىٰ التِّرمِذيّ بِإسناد ضعيف عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «**إذا رأيتُمُ الذين**

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١١) (١١٠٩٤)، والبخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٦٢)، وحسنه الألباني.

يَسُبُّونَ أصحابي فقولوا: لَعْنَةُ اللهِ علىٰ شَرِّكُمْ»[١].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيّ واللفْظُ له، عن عبدِ اللهِ بنِ مغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهَ اللهَ في أصْحابي، لا تَتَّخِذوهمْ غرضًا بَعْدي، فمَن أحبَّهُم فبِحُبِّي أحبَّهُم، ومَن أبغَضَهُم فبِبُغْضي أبغَضَهُم، ومَن آذاهم فقد آذاني، ومَن آذاني فقد آذىٰ اللهَ، ومَن آذىٰ اللهَ يوشِكُ أنْ يأخُذَهُ»**[٢].

ورَوَىٰ الحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه» عن عُوَيْمِ بنِ ساعِدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣] أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ اختارني واختار لي أصحابًا، فجَعَلَ لي منهم وُزَرَاءَ وأنصَارًا وأصهارًا، فمَن سبَّهُم فعليه لعنَةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين، لا يُقْبَلُ منه يومَ القيامَةِ صرْفٌ ولا عَدْلٌ**» قال الحاكم: صحيحُ الإسنادِ ولم يُخْرِجاهُ، ووافَقَهُ الذهبِيُّ في «تلخِيصِهِ»[٤].

وروىٰ أبو نعيم في «الحِلْيَةِ» عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**شِرارُ أمَّتي أَجْرَؤُهُم علىٰ صَحَابَتِي**[٥]».

وروىٰ مسلِمٌ عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أَبِيهِ قال: قالت لي عائشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يا بنَ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٦)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٥٤) (٢٠٥٦٨)، الترمذي (٣٨٦٢)، وضعفه الألباني.

(٣) عويم بن ساعدة بن عائش بن قيس بن النعمان بن زيد بن أمية بن مالك عوف الأنصاري الأوسي، وقيل في نسبه غير ذلك، شهد العقبة وبدرا وأحدا وغير ذلك، ومات في خلافة عمر بن الخطاب. ترجمته في: «أسد الغابة» (٤/ ٣٠٣)، و«الإصابة» (٤/ ٦١٩).

(٤) أخرجه الحاكم (٣/ ٧٢٣) (٦٦٥٦)

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٨٣)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٨٦٤).

أُخْتِي، أُمِروا أن يستغفِروا لأصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسبُّوهُم»(١).

وروىٰ رُزَيْنٌ عن جابر بنِ عبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قِيلَ لعائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إن ناسًا يتناولون أصحابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتىٰ أبا بكْرٍ وعُمَرَ، فقالت: «وما تعجَبُونَ مِن هذا؟ انقطَعَ عنهم العمَلُ فأحَبَّ اللهُ ألا يقْطَعَ عنهُمُ الأجْرَ»(٢).

وروىٰ الطَّبرانيُّ عن عبدِ الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا ذُكِرَ أصْحابي فأمْسِكوا**»(٣).

وإذا عُلِمَ ما في هذه الأحاديث مِن تحريم عَيْبِ الصَّحابة وسبِّهم وبغْضِهم وأذِيَّتِهِمْ، وأنَّ شِرارَ هذه الأمَّةِ أجْرَؤُهُم علىٰ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلْيُعْلَم -أيضًا- أنَّ المؤلِّفَ قد أَخَذَ بنصيب وافِرٍ من أَذِيَّةِ بعض الصَّحابَة وعيبِهِمْ وسبِّهِمْ، كما سيأتي بيَانُ ذلك في مواضِعِهِ مِن هذا الرَّدِّ إن شاء اللهُ تعالىٰ، فبُعْدًا للمؤلِّف ولأمثالِهِ مِن المُبغِضين للصَّحابة المُتنَقِّصِينَ لهم بالزُّورِ والبُهْتانِ، واللهُ المسئولُ أنْ يجازِيَهُم علىٰ ذلك بعدْلِهِ.

وقد قال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في الرسالة التي رَوَاها عنه أبو العبَّاس أحمدُ بنُ جعْفَرِ بنِ يعْقُوبَ الإصْطَخْرِيُّ، وذكرها القاضي أبو الحُسَيْنِ في «طبقاتِ الحنابلةِ»(٤) في ترجمة أبي العباس:

«هذه مذاهبُ أهْلِ العِلم وأصحابِ الأثرِ وأهْلِ السُّنَّة المتمَسِّكِينَ بعُرُوقِهَا

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٢).

(٢) رواه رزين كما في «جامع الأصول» (٨/ ٥٥٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٩٦)، وصححه الألباني بشواهده في «الصحيحة» (٣٤).

(٤) (١/ ٢٤ وما بعدها).

المعروفينَ بها، المقْتَدَىٰ بهم فيها مِن لدُنْ أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ يومِنَا هذا، وأدْرَكْتُ مَن أدْرَكْتُ من علماء أهل الحِجاز والشامِ وغيرِهم عليها، فمَن خالفَ شيئًا مِن هذه المذاهب أو طَعَنَ فيها أو عابَ قائِلَهَا فهو مبتَدِعٌ خارِجٌ مِنَ الجماعة، زائلٌ عن منهَجِ السُّنَّة وسبيل الحَقِّ».

ثم ذكر كثيرًا مِن أقوالِ أهْل السُّنَّة، ومنها قوله:

«ومِن الحُجَّةِ الواضحةِ الثَّابتَةِ البيِّنَةِ المعروفَةِ: ذكْرُ محاسِنِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلِّهم أجمعين، والكفُّ عن ذِكْرِ مساويهِم والخلافِ الذي شَجَرَ بيْنَهم، فمَن سبَّ أصحابَ رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أحدًا منهُمْ أو تنقَّصَهُ أو طَعَنَ عليْهِمْ أو عرَّضَ بعيْبِهِمْ أو عاب أحدًا منهم فهو مبتدِعٌ رافضِيٌّ خبيثٌ مخالف، لا يَقْبلُ الله منه صَرفًا ولا عَدْلًا، بل حُبُّهم سنَّةٌ، والدعاءُ لهم قُربةٌ، والاقتداءُ بهم وسيلَةٌ، والأخْذُ بآثارِهِمْ فضِيلَةٌ.

وخيرُ الأمَّةِ بعد النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أبو بكر، وعُمَرُ بعد أبي بكر، وعثمانُ بعدَ عُمَرَ، وعلِيٌّ بعْدَ عُثْمانَ، وهُمْ خلفاءُ راشِدونَ مهْدِيُّونَ، ثم أصحابُ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد هؤلاءِ الأربعةِ خيرُ الناس، لا يجوز لأحَدٍ أنْ يذكُرَ شيئًا مِن مساويهِمْ، ولا يطعَنَ علىٰ أحَدٍ منهم بعيْبٍ ولا بنقْصٍ، فمَن فعل ذلك فقد وجب علىٰ السلطانِ تأديبُهُ وعقوبَتُهُ، ليس له أنْ يعفُوَ عنه، بل يعاقِبُهُ ويستتيبُهُ، فإن تاب قَبِلَ منهُ، وإن ثَبَتَ عاد عليه بالعُقُوبَةِ وخلَّدَه الحبس حتىٰ يموت أو يُرَاجِعَ».

ثم ذكر الإمام أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- أهْلَ البِدَعِ، وذكر بعْضَ أقوالِهِمْ، ومنهُمُ الرافِضَةُ، قال: «وهمُ الذينَ يتبَرَّءُونَ مِن أصْحابِ محمدٍ رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ويسُبُّونهم وينتقَّصُونَهُمْ. قال: وليستِ الرافضَةُ مِنَ الإسْلامِ في شَيْءٍ».

ثُم ذَكَرَ الخَشَبِيَّةَ وهم رافِضَةٌ، قال: «وهُم فيما يزْعُمُونَ ينتَحِلُونَ حُبَّ آلِ محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكذَبُوا، بل هم المبغِضُونَ لآلِ محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دونَ الناسِ، إنما الشِّيعَةُ لآلِ محمدٍ المُتَّقُونَ أهْلُ السُّنَّة والأثَرِ مَن كانوا وحيْثُ كانُوا، الذين يحِبُّونَ آلَ محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجميع أصحاب محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يذْكُرُونَ أحدًا منهم بسُوءٍ ولا عيْبٍ ولا مَنْقَصَةٍ. فمَن ذَكَرَ أحدًا مِن أصحاب محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسُوء أو طَعَنَ عليْهِمْ أو تَبَرَّأَ مِن أحَدٍ مِنهُم أو سبَّهُمْ أو عرَّض بعيْبِهِمْ فهو رافِضِيٌّ خبِيثٌ مُخَبَّث» انتهىٰ المقصودُ مِن كلامِهِ رحمه الله تعالىٰ(١).

وقال أبو طالِبٍ: سألْتُ أحمدَ عمَّنْ شتَمَ أصحابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: القتلُ أجْبُنُ عنه، ولكِنْ أضْرِبُهُ ضَرْبًا نكَالًا، وقال عبدُ اللهِ: سألْتُ أبي عَمَّنْ شَتَمَ أصحابَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: أرىٰ أنْ يُضربَ. وقال: ما أُرَاهُ علىٰ الإسْلام، وقال المَيْمُونِيُّ: سمعْتُ أحمَدَ يقول: ما لهم وما لِمُعاويةَ؟! وقال لي: يا أبا الحَسَنِ، إذا رأيتَ أحدًا يذْكُرُ أصحابَ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسُوء فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلام، وقال إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ: مَن شَتَمَ أصحابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعاقَبُ ويحْبَسُ(٢).

ورَوَىٰ أبو بكْرٍ الخطيبُ في كتاب «الكِفَايَةِ» بسندِهِ عن أبي زُرْعَةَ الرازِيِّ أنه قال: إذا رأيتَ الرجُلَ ينْتَقِصُ أحدًا مِن أصحابِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلَمْ أنه زِنديقٌ. وذلك أنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا حقٌّ والقرآنَ حقٌّ وما جاء به حقٌّ،

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤- ٣٣).

(٢) «الصارم المسلول» (ص:٥٦٧، ٥٦٨).

وإنما أدَّىٰ إلينا هذا القرآنَ والسُّنَن أصحابُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما يريدون أنْ يَجْرَحُوا شُهُودَنَا ليُبْطِلُوا الكتابَ والسُّنَّة، والجَرْحُ بهم أَوْلَىٰ، وهم زنادِقَةٌ[١].

وذكَرَ القاضي أبو الحسيْن في «طبقاتِ الحنابلةِ» عن أبي محمدٍ البَرْبَهَارِيِّ أنه قال في «شرْحِ كِتَابِ السُّنَّة»: «إذا رأيْتَ الرَّجُلَ يحِبُّ أبا هريرة وأُسَيْدًا فاعلم أنه صاحبُ سُنَّةٍ إن شاء اللهُ»، قال: «ومن تناول أحدًا مِن أصحابِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلَمْ أنه أرادَ محمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد آذاه في قبْرِهِ.

وذكر عن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ أنه قال: «مَن نطَقَ في أصحابِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكلِمَةٍ فهو صاحبُ هوًىٰ» انتهىٰ[٢].

وذكر الحافظُ ابنُ حجر في «فتحِ الباري» عن ابنِ السَّمْعانِيِّ أنه قال في «**الاصْطِلامِ**»: «التعرُّضُ إلىٰ جانِبِ الصَّحابةِ علامَةٌ علىٰ خِذلانِ فاعِلِه، بل هو بدْعَةٌ وضَلَالَةٌ» انتهىٰ، ذكره الحافظ في «باب النهْيِ للبائع أن لا يحْفِلَ الإبلَ والبقَرَ والغنَمَ»[٣].

فصلٌ

قال الشيخُ أبو عمرِو بنُ الصَّلاحِ في «المُقَدِّمَةِ»: «أوَّلُ مَن صنَّفَ الصحيحَ البخاريُّ، وتلاه مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعد كتابِ الله العزيز. ثم إنَّ كتابَ البُخَارِيِّ أصحُّ الكِتَابَيْنِ صحيحًا وأكثرُهُمَا فوائدَ.

---

(١) «الكفاية» (ص:٤٩).

(٢) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢١، ٣٧)، وانظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص:٥٥، ١١٦، ١٢٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٤/ ٣٦٥).

وذكَرَ عن الحافظِ أبي نصْرٍ الوائِلِيِّ السِّجْزِيِّ أنه قال: أجمع أهلُ العلْمِ الفُقَهاءُ وغيرُهُمْ أنَّ رجُلًا لو حلَف بالطلاقِ أنَّ جميعَ ما في كِتَاب البخارِيِّ مما رُوِيَ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد صَحَّ عنه، ورسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَهُ لا شكَّ فيهِ لا يحْنَثُ، والمرْأَةُ بحَالِهَا في حِبالتِهِ» انتهىٰ(١).

وذكر الشيخُ أبو عمرٍو -أيضًا- اتِّفَاقَ الأُمَّةِ علىٰ تَلَقِّي ما اتفق عليه البخاريُّ ومُسْلِمٌ بالقَبُول، قال: وهذا القِسْمُ جمِيعُهُ مقْطوع بصِحَّتِهِ والعلْمُ اليقينِيُّ النَّظَرِيُّ واقعٌ به.

وذكر -أيضًا- أنَّ ما انْفَرَدَ به البخاريُّ أو مسلِمٌ مُنْدَرِجٌ في قَبِيلِ ما يُقطَعُ بصحته لتلقِّي الأمةِ كلَّ واحدٍ مِن كتابَيْهِمَا بالقَبولِ. انتهىٰ(٢).

وقال النَّوَوِيُّ في «شرحِ مسلِمٍ»: «اتَّفَقَ العلماءُ -رحمهم الله- علىٰ أنَّ أصَحَّ الكُتُب بعدَ القرآنِ العزيزِ: الصحيحانِ البُخاريُّ ومسلِمٌ، وتلقَّتْهُمَا الأمَّةُ بالقَبولِ، وكِتابُ البُخاريِّ أصحُّهُمَا وأكثرُهُمَا فوائِد ومعارِفَ ظاهِرَةً وغامِضَةً»(٣).

ونقل النوَوِيُّ عن الشيخِ أبي عمرٍو ابنِ الصلاحِ أنهُ قال: «جميعُ ما حَكَمَ مسلِمٌ رحمه الله بصِحَّتِهِ في هذا الباب فهو مقْطُوعٌ بصحَّتِهِ، والعلْمُ النَّظَرِيُّ حاصِل بصحَّتِهِ في نفس الأمر. وهكذا ما حَكَم البخاريُّ بصحَّتِهِ في كتابه، وذلك لأَنَّ الأمَّةَ تلقَّتْ ذلك بالقَبولِ، سِوىٰ مَن لا يُعتدُّ بخلافِهِ ووِفَاقِهِ في الإِجْماعِ»(٤).

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٨٤ - ٩٥).

(٢) السابق (٩٥، ٩٧).

(٣) «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٩).

ونقل النوَوِيُّ -أيضًا- عن إمام الحَرَمَيْنِ أنه قال: «لو حلَف إنسانٌ بطَلاق امرأتِهِ أنَّ ما في كتابَي البخاريِّ ومسلِمٍ مِمَّا حكَمَا بصحَّتِهِ مِن قوْل النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما ألزَمْتُهُ الطَّلاقَ، ولا حَنَّثْتُهُ؛ لإجْمَاع علماء المسلمين علىٰ صِحَّتِهِمَا» انتهىٰ(١).

وقال الحافظُ ابنُ كَثير في «البدايةِ والنهايةِ» في تَرجمةِ البخاريِّ: «كتابُهُ الصحيحُ يُسْتَقىٰ بِقِراءتِهِ الغَمَامُ، وأجمَعَ العلماءُ علىٰ قَبُولِهِ وصِحَّةِ ما فيه، وكذلك سائرُ أَهْلِ الإسلام» انتهىٰ(٢).

وفيما قاله أبو نصرٍ السِّجْزيُّ وإمامُ الحَرَمَيْنِ وابنُ الصَّلَاح والنوَوِيُّ وابنُ كَثِيرٍ أبلَغُ ردٍّ علىٰ صالح أبي بكر وعلىٰ أمثالِهِ مِن زنادِقَةِ العَصْرِيِّينَ، الذين شذُّوا عن المسلمين وخالفوا إجْماع العلماءِ، فتَصَدَّوْا لتكْذيب الأحاديثِ الثَّابتَةِ في «الصَّحِيحَيْنِ» أو في أحَدِهِمَا، ومعارضَتِهَا بالشُّبَهِ والآراء، وحمْل القرآنِ علىٰ غيرِ مَحَامِلِهِ. ولا شكَّ أنَّ هذا مِن المحادَّةِ للهِ ولرسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ وَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٍۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٥ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝٦﴾ [المجادلة:٥-٦].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ۝٢٠ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة:٢٠، ٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ

(١) المصدر السابق (١/ ١٩، ٢٠).

(٢) «البداية والنهاية» (١٤/ ٥٢٧).

﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٦٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فصلٌ

وهذا أوانُ الشُّروع في الرَّدِّ علىٰ أباطِيلِ المؤلِّف وترَّهاتِهِ:

قال في الصفحة الأولىٰ ما نصه:

«كتابُنا هذا أضواءٌ نُلْقيها علىٰ قضيَّةِ الحديث، وعلىٰ أمثلةٍ مِن الإسرائيلِيَّاتِ الدَّخِيلة علىٰ «صحيحِ البخاريِّ»، وتتلخَّصُ الغايةُ منه في أمرَيْنِ:

الأمرُ الأوَّلُ: هو ألا نصدِّقَ بكلامٍ يخالفُ كلامَ الله وهديَ رسوله، فنقَعَ في خطيئَةِ الشِّركِ العِلْمِيِّ، وذلك بمنازَعَةِ الله في حَقِّ الكلِمَةِ والتشريع.

الأمر الثَّاني: ألا نحقِّقَ للشيطانِ مأْرَبَهُ فنبْعُدَ عن الحقِّ المنزَّلِ مِن الله بسبب قَبولنا لما دَسَّهُ علينا أعداءُ الإِسلام مِن أحاديثَ باطلةٍ.

ووصولًا إلىٰ تلك الغايَةِ صارَ تكوينُ الكتاب مِن جُزْأيْن:

الجزءُ الأوَّلُ: قضيةُ الحديث ومراجِعُها العلْمِية منذ الخلافةِ الأولىٰ إلىٰ عصرِنَا هذا.

الجزءُ الثَّاني: نماذِجُ مِن الأحاديث الإسرائيلِيَّةِ المدسوسَةِ علىٰ البخاريِّ، والتعقيبِ القرآني علىٰ كلٍّ منها بالنَّفْي وببراءَةِ النَّبِيِّ والبُخاريِّ منها.

وقد كانت الحِكْمَةُ في أنْ يكونَ البخاريُّ هو الكِتَابَ الذي أَخَذْنا منه تلك الأحاديث هي أنْ يكونَ الرجوعُ بأحاديثِ غيرِهِ إلىٰ القرآنِ أولىٰ وأهمَّ باعتبار أنه

عُمْدة المراجع لأصحِّ الأحاديثِ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يقال: ليس في كتاب المؤلِّف شيءٌ مِن الأضواءِ البتَّةَ. وإنما هو ظُلُماتٌ بعضُهَا فوقَ بعْضٍ، أراد بها هدْمَ السُّنَّة وتنْفِيرَ الناسِ منها. وقد ذكرتُ في أوَّلِ فُصولِ الكتاب تشديدَ العُلماءِ في ردِّ الأحاديثِ الثَّابتةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والحكم علىٰ من فَعَلَ ذلك بالكُفْر، فلتراجَعْ أقوالُهُمْ، ففيها أبلَغُ ردٍّ علىٰ المؤلِّف.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يقالَ: ليس في «صحيح البخاريِّ» شيءٌ مِن الأحاديثِ الدَّخِيلةِ -أي: المدسوسَةِ- كما زعَمَهُ المؤلِّف كذِبًا وزورًا، ومَا جاء فيه مِن الأحاديثِ عن بَنِي إسرائيلَ وعن غيْرِهِمْ مِن الأُمَمِ الماضِيَةِ فكُلُّهُ حقٌّ وصدْقٌ؛ لثُبُوتِ ذلك عن النَّبيِّ صلىٰ الله علي وسلم بالأسانيدِ الصحيحةِ. وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم:٣-٤].

الوجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقال: ليس في «صحيحِ البخاريِّ» ولا في غيْرِهِ مِن الأحاديثِ الثَّابتة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يخالِفُ كلامَ اللهِ تعالىٰ وهدْيَ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوجهٍ مِن الوُجوه. ولا عِبْرَةَ بما يهذو به المؤلِّفُ وأشباهُهُ مِن الجَهلَةِ الأغْبياءِ الذين يتَّبِعون المتشابِهَ ويلْبِسونَ الحقَّ بالباطِلِ، ويُلْحِدونَ في آياتِ الله تعالىٰ ويتأوَّلُونَهَا علىٰ غيْرِ تأوِيلِها.

الوجهُ الرابعُ: أنْ يقالَ: إذا كان المؤَلِّفُ لا يصدِّقُ بالأحاديثِ الثَّابتةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما خرَّجَهُ البخاريُّ في «صَحِيحِهِ» وما خرَّجَهُ غيرُهُ مِن أهْلِ الصِّحاحِ والسُّنَن والمَسَانيدِ، ويزْعُمُ أنها أحاديثُ إسرائيليَّةٌ، وأنَّها تخالِفُ كلامَ اللهِ وهديَ

رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأهْلُ الإيمان علىٰ خِلاف ما هو عليه، فهُم يؤمِنون بكلِّ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يرُدُّونَ من ذلك شيئًا، ولا يتْرُكُونَ مِن الأحاديثِ الصحيحةِ شيئًا إلا حديثًا جاء عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخرَ يخالفُه، فيأخذون بالأصَحِّ منهما أو يَجْمعون بينهما إذا أمْكَنَ الجمْعُ.

الوجْهُ الخامِسُ: أنَّ المؤلِّفَ قد وقع في شَرٍّ مِمَّا فَرَّ منه، فإنَّه قد فَرَّ مِن خطيئةِ الشِّرْكِ العِلْمِيِّ كما زعم ذلك، ووقع فيما يَهْدِمُ الإسلامَ مِن أصْلِهِ، وذلك في أمورٍ وقعَتْ منه:

أحدُها: مناقضَتُهُ لشهادَةِ أنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، فإنه قد كذَّبَ بكَثِيرٍ مِمَّا ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بروايَةِ الثِّقَاتِ الأثْبَاتِ. ومَن كذَّب بشيءٍ مما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو لَم يحقِّقِ الشهادَةَ بأنَّ محمدًا رسولُ الله، ومَن لم يحقِّقْها فليس بمسلِمٍ، ولابُدَّ في تحقِيقِهَا مِن أربَعَةِ أمورٍ:

أحدُها: طاعتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أَمَرَ.

والثَّاني: تصديقُهُ فيما أخْبَرَ.

والثَّالث: اجتنابُ ما عنه نَهَىٰ وزَجَرَ.

والرابع: ألا يُعْبَدَ اللهُ إلا بما شرَعَ.

وقد ثَبَتَ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**أمِرْتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتىٰ يَشْهدُوا أن لا إله إلا الله، ويؤْمِنوا بي وبما جئتُ به، فإذا فَعَلُوا ذلك عصَمُوا منِّي دماءَهُم وأموالَهُم**

إلا بحَقِّها، وحسابُهُم علىٰ الله». رَوَاهُ مسلِمٌ مِن حديث أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[١].

فقد أخْبرَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في هذا الحديث الصحيح أنَّ عِصْمَةَ الدَّمِ والمالِ لا تَتِمُّ إلا بشيْئَيْنِ: أحدُهُمَا: شهادةُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وثانيهِمَا: الإيمانُ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبما جاء به، والمؤلِّفُ لم يؤْمِن بكثيرٍ ممَّا ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فكان بهذا حلالَ الدمِ والمالِ.

الأمر الثَّاني والثَّالثُ والرابعُ: ما اشتمل عليه كتابُه مِن الاستخفافِ بالنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والغضِّ منه والعبثِ في جهَتِهِ العزيزة بسُخْفِ الكلام ومُنكَر القوْل. وسيأتي بيانُ ذلك في مواضعِه إنْ شاء الله تعالىٰ. وقد تقدَّم حكايةُ الإجماعِ علىٰ كُفْر مَن صدر منه شيءٌ مِن هذه الأمور.

الوجهُ السَّادسُ: أنَّ المؤلِّفَ قد حقق للشيطان مأرَبَهُ، حيث أبْعَد عَن كثيرٍ مِن الحق المنزَّلِ مِن الله تعالىٰ علىٰ لسان رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وحث الناس علىٰ الإبعاد عنه. وقد تقدَّم حديثُ المِقدامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثْلَهُ معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومثْلَه معَهُ**» وفي رواية ابنِ حِبَّانَ: «**إني أُوتيتُ الكتابَ وما يعدِلُه**»[٢]، فثبت بهذا الحديث الصحيحِ أنَّ السُّنَّةَ كانت تنْزِل علىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما ينزِلُ عليه القرآنُ.

وتقدم عَن حسَّانَ بنِ عطيَّة -أحَدِ التَّابعين- أنه قال: «**كان جبريل ينزِلُ علىٰ النَّبِي** صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **بالسُّنَّةِ كما ينزِلُ بالقرآن**»[٣]، ويدل لهذا قولُ الله تعالىٰ: ﴿وَمَا

(١) أخرجه مسلم (٢١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]، وقد نفىٰ المؤلِّف عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرًا مِن أقوالِه وأفعالِه الثَّابتةِ عنه بِرواية الثِّقاتِ الأَثْبَاتِ، وكذَّب بكثير مِن المعْجزات وخوارِقِ العادات وسمَّاها قِصَصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرافيَّةً، وحَثَّ الناس علىٰ رفْضِها واطِّرَاحها. فقد تلاعب الشيْطانُ بالمؤلِّف غاية التلاعُبِ، وأَرَاهُ الحقَّ في صورة الباطلِ، والباطلَ في صورةِ الحق، وجعله مِن دُعاتِهِ وجنودِهِ، وهذا غاية مأرَبِ الشيْطانِ.

الوجْهُ السَّابعُ: أنَّ اللهَ تعالىٰ أقامَ للسُّنَّةِ جهابِذَةً نُقَّادًا مَيَّزُوا الأحاديثَ الصحيحةَ الثَّابتة مِن الأحاديثِ الضعيفةِ والمَوْضوعَةِ، وميَّزُوا الثقاتِ مِن رجال الأحاديثِ مِن المجْروحينَ مِنهم، وقد أجْمَعوا علىٰ قَبول «الصَّحيحيْنِ»، ولم يقُلْ أحدٌ منهم: إنَّ فيهما شيْئًا مِن الأحاديثِ الباطلةِ التي دَسَّها علينا أعداءُ الإِسلامِ، فما زعمَهُ المؤلِّفُ مِن دسِّ الأحاديثِ الباطلة في «الصَّحيحيْنِ» أو في غيرِهِمَا مِن الصحاحِ فهو قولٌ باطل مردودٌ.

الوجْهُ الثَّامنُ: أنْ يقال: قد اتضَحَ مِن كلام المؤلِّف أنه مِن أَلَدِّ الأعْداءِ لكُتُبِ السُّنَّةِ، وذلك أنه عَمَدَ إلىٰ أصَحِّها فطَعَنَ فيه، وشَنَّ الحملةَ علىٰ جُملةٍ مِن أحاديثِهِ التي لا مَطْعَنَ فيها بوجهٍ مِن الوجوهُ، فزعم أنها دَخِيلَةٌ عليه ومَدْسوسَةٌ فيه، ثم خَتم كلامَهُ بما يقتضي أنَّ غيرَ «صحيح البخاريِّ» مِن كُتُبِ السُّنَّةِ أولىٰ عنده بِشَنِّ الحَمْلَةِ والمُعَارضَةِ. وقد ذكرْتُ في الفصل الذي قَبْلَ هذا الفصْلِ أنَّ هذا مِن المحادَّةِ لله ولرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنين. وقد جاء الوعيدُ الشديدُ علىٰ هذا كما تقدم ذِكرُهُ.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣) ما نصُّهُ:

«**تعريفُ الكتابِ في بُنُودٍ رئيسِيَّةٍ:**

أوَّلًا: العرْضُ الكاملُ لقضيَّةِ الحديثِ وأقوال العلماء فيها ابتداءً مِن الخلِيفةِ الأوَّلِ لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ آخِرِ عالِمٍ مارَسَ التحْصيلَ والبَيَانَ في هذا المجال، حتىٰ يعلَمَ المسلمونَ أساليبَ الكَيْدِ التي حِيكَتْ لِدِينهِمْ مِمَّنْ يعادُونَهُ، ومِن اليهودِ بنوْعٍ خَاصٍّ».

والجوابُ أنْ يُقالَ: ليس في «الصَّحيحيْنِ» ولا في غيْرِهِمَا مِن الأحاديثِ الصحيحة شيْءٌ مِن أساليبِ الكيْدِ التي حِيكَتْ لِدِينِ الإسلامِ مِن أعْدَائِهِ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّفُ كذِبًا وزُورًا، ولكِنَّ المؤَلِّفَ هو الذي أراد الدَّسَّ علىٰ المسلمين وتشكِيكَهُمْ فيما ثَبَتَ عَن نبيِّهِمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الذي حَاكَ أسالِيبَ الكَيْدِ للإسلام والمسلمين، وأظهر ذلك في قالَبِ الإصلاح، فهو في الحقيقةِ شَرٌّ علىٰ الإسلامِ والمسلمين مِن اليهودِ ومِن غيْرِهِمْ مِن أعداء الإسلام والمسلمين.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٣) ما نصُّهُ:

«**ثانيًا:** الدعوةُ العمليَّةُ إلىٰ تقسيمِ الحديثِ المَنْسُوبِ إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إلىٰ ثلاثةِ أنواع:

النوْعُ الأوَّلُ: حديثٌ يوافِقُ القُرآنَ في مضمونه أو في معناه.

والنوع الثَّاني: هو حديث يأتِينَا بفضائِلِ الأعمال ولا يعارِضُهُ القُرْآنُ.

وهذانِ النوْعان يَفرِضُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الإيمانَ بهما كجُزْءٍ مِن رسالةِ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ونوْعٌ ثالِثٌ: يأتِينَا بمَعَانٍ أو أحْكامٍ أو قِصَصٍ تخالِفُ القرآنَ في مضمونِهِ أو في معناه، وهذا النَّوْعُ يجِبُ رفْضُهُ وتبْرِئَةُ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه، وذلك عملًا علىٰ تطْهير دينِنَا مِن شوائبِ الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، حتىٰ يعود إليه الرَّوْنَقُ الجميلُ الذي يحْمِلُ العالِمَ علىٰ احترامِهِ والدُّخولِ فيه».

والجوابُ عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُهَا: أنْ يقالَ: ليس في الأحاديثِ الصحيحةِ ما يخالِفُ القرآن بوجْهٍ مِن الوجوه، ومَن زَعَمَ أنَّ شيئًا مِن الأحاديثِ الصحيحةِ يخالِفُ القرآنَ فذلِكَ مِن سوءِ فهمِهِ للْقرآنِ والأحاديثِ الصحيحَةِ. وربما يكون ذلك لزَيْغٍ في قلْبِهِ فيتأَوَّلُ القرآنَ علىٰ غيْرِ تأويلِهِ ويعارِضُ به الأحاديثَ الصحيحةَ كما فَعَلَ ذلك المؤلِّفُ، وقد جَمَعَ في فعله بيْنَ أمْرَيْنِ ذميمَيْنِ:

أحدُهُمَا: تحريفُ الكَلِمِ عن مواضِعِهِ.

والثَّاني: رَدُّ الأحاديثِ الصحيحةِ واطِّرَاحُها.

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمام أحمدُ رحمه الله تعالىٰ: «أتدري ما الفتنةُ؟ الفتنة الشِّرْكُ، لعله إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقعَ في قلْبِهِ شيْءٌ مِن الزيْغِ فيهْلِكَ»(١).

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران:٧]، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تلا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] إلىٰ قوْلِهِ: ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ قالت: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا رأيْتُم الذين يتَّبِعونَ ما تشابَهَ منْهُ فأولئك الذينَ سمَّىٰ اللهُ فاحذَرُوهم**» رواه الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ الطَّيالِسِيُّ والشيْخانِ وأهْلُ السُّنَنِ إلا النسائيَّ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ(٢).

وقد تقدَّمَ قوْلُ ابنِ القيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في الذين يعارِضونَ السُّنَنَ بظاهِرِ القرآنِ ويرُدُّونَ الأحاديثَ الصحيحةَ بذلك. قال: «وهذا فِعْلُ الذين يسْتمْسِكونَ بالمُتَشابِهِ في رَدِّ المُحْكَمِ، فإنْ لم يجِدوا لفظًا متشابِهًا غيرَ المحْكَمِ يرُدُّونَهُ به استخْرَجوا مِن المُحْكَمِ وصفًا متشابهًا ورَدُّوهُ به». انتهىٰ(٣).

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا إذا بَلَغَهُمُ الحديثُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تمسَّكُوا به وقابَلُوهُ بالقَبولِ والتسليمِ، وكذلك التَّابِعُونَ وأئمَّةُ العِلْمِ والهُدىٰ

---

(١) «الصارم المسلول» (ص:٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤٨) (٢٤٢٥٦)، وأبو داود الطيالسي (٣/ ٥٠)، والبخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥)، وأبو داود (٤٥٩٨)، والترمذي (٢٩٩٣)، وابن ماجه (٢٩٩٤).

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ٥٨).

مِن بعْدِهِمْ، فإنَّهم كانوا إذا بلَغَهُم شيْءٌ مِن الأحاديثِ المروِيَّةِ بالأسانيدِ الصحيحةِ تمسَّكُوا به وقابَلوهُ بالقَبُولِ والتسليم، ولم يكُنِ الصَّحابَةُ والتَّابعونَ وأئمَّةُ العِلمِ والهدىٰ مِن بعدهم يرفُضُونَ شيئًا مِن الأحاديثِ الصحيحةِ أو يعارِضُونَهَا بالقُرْآنِ.

فمَن رفض شيئًا مِن الأحاديثِ الصحيحةِ أو حَثَّ علىٰ رفضِهَا وزَعَمَ أنَّ ذلك واجبٌ فلا شك أنه مشاقٌّ للرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومتَّبعٌ لغيْرِ سبيلِ المؤمنين، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ تبْرِئَةَ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّا ثَبَتَ عنْهُ بالأسانيدِ الصحيحةِ لا يقولُ بها عاقِلٌ؛ لأنَّ تبرئَتَهُ ممَّا ثَبَتَ عنه حاصِلُها تكْذيبُهُ ورَدُّ قولِهِ، ولا يصدُرُ ذلك مِن مسلِمٍ يؤمِنُ بالله ورسولِهِ.

الوجهُ الرابعُ: أنَّ تطْهيرَ الدِّين لا يكون برفْضِ الأحاديثِ الصحيحةِ وردِّها، وإنما يكونُ ذلك بردِّ البِدَعِ ومحارَبَةِ المبتَدِعينَ الزائغينَ عن الحَقِّ المتبِعِينَ لغيْرِ سبيلِ المؤمنين، ومنهُمُ الذين يعارِضُونَ الأحاديثَ الصحيحَةَ بالمُتَشَابِهِ مِن القرآنِ وبآرائِهِمْ وآراءِ شُيُوخِهِمْ ومَن يعظِّمونهُ مِن أهل البِدَعِ.

الوجهُ الخامِسُ: أنَّ تكذيبَ الأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضَهَا ليس هو الذي يَعودُ علىٰ دِين الإسلام بالرَّوْنَقِ الجَمِيلِ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّف المَفْتُونُ، وإنما يعُودُ عليه بالشُّكوكِ والظُّنونِ السيِّئَةِ وعدمِ الثِّقَةِ، فهو في الحقيقة تشويهٌ للدِّينِ وتدنيسٌ له، وليس تطهيرًا له كما قد زعم ذلك مَن أعْمىٰ اللهُ بصيرتَهُ.

الوجهُ السَّادسُ: أنْ يقالَ: قد كان الدِّين مُحترَمًا حينما كان المسلمون يحْكُمونَ

بالكتابِ والسُّنَّةِ، ويحتَرِمونَ القرآنَ والأحاديثَ الصحيحةَ وكُتُبَ السلَفِ وأئمَّةَ الخلَفِ، ويأمُرُونَ بالمعروف وينهَوْنَ عن المُنكَرِ، ويجاهِدونَ في سبيل الله، ويفعَلُونَ ما أمَرَ اللهُ به ورسولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلَمَّا استهانَ الأكثرونَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ واستبدَلُوا عن الأحكام الشرعية بالنُّظُمِ والقوانينِ الوضْعِيَّةِ واستهانُوا بكُتُبِ الحديثِ والفقْهِ والتفْسِيرِ وغيرِهَا مِن الكُتُبِ النافِعَةِ وسمَّوْهَا الكُتُبَ الصَّفراءَ، واستبدَلُوا عنها بالصُّحُفِ والمَجَلَّاتِ وما أشبَهَهَا مِن الكُتُبِ التي لا خَيْرَ فيها، وتَرَكُوا الأمْرَ بالمعروف والنهْيَ عن المُنكَرِ والجهادَ في سبيل الله، وتركوا كثيرًا مِن الأوامِرِ وارتكَبُوا كثيرًا مِن المحرَّماتِ - عاد رَوْنَقُ الدِّين غيرَ جَمِيلٍ عند الأكثرين، وقَلَّ احترامُ العالَم له وقلَّ الدُّخُولُ فيه.

ولا يعود إلىٰ الدِّين روْنَقُهُ الجميلُ الذي يحْمِلُ العالَمَ علىٰ احتِرَامِهِ والدُّخولِ فيه إلا بالتَّمَسُّكِ بالكتاب والسُّنَّةِ واحترامِهِمَا والعمَلِ بهما في كلِّ قليلٍ وكثير، واحترام كُتُبِ السلَفِ وأئمَّةِ الخلَفِ مع القيام بالأمْرِ بالمعروف والنَّهْيِ عن المُنْكَرِ والجِهادِ في سبيل الله، وفِعْلِ ما أمر اللهُ به ورسولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجتنابِ ما نَهَىٰ اللهُ عنه ورسولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحينئذٍ يعودُ رَوْنَقُ الدِّين وجمالُهُ كما كان في أوَّلِ الأمْرِ.

واللهُ المسئولُ أنْ يعيدَهُ كما كان في صدْرِ هذه الأمَّةِ، وما ذلك علىٰ الله بعزيزٍ.

الوجهُ السَّابعُ: أنَّ القوْلَ برفْضِ الأحاديثِ الصحيحةِ وردَّهَا يلْزَمُ منه أحَدُ أمرينِ؛ كلٌّ منهما سَيِّئٌ ذميمٌ:

أحدُهُمَا: الطعْنُ في الثِّقاتِ الأثباتِ ورمْيُهُمْ بوَضْعِ الأحاديثِ والكَذِبِ علىٰ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ

وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨].

الأَمْرُ الثَّاني: رمْيُ ذَوِي العُقُولِ والنَّباهَةِ بالغَباوَةِ والتَّغْفِيلِ بحيثُ يُرُوجُ عليهِمْ ما يدُسُّهُ الزنادِقَةُ مِن الكَذِبِ علىٰ رسول الله صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وقد جاء في كلام المؤلِّف كلٌّ مِن الأمرينِ كما سيأتي بيانُهُ في موْضِعِهِ إنْ شاء اللهُ تعالىٰ.

ولا شك أنَّ المؤلِّفَ وأشْياخَهُ الذين يعتَمِدُ علىٰ أقوالِهِمْ في معارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضِهَا أوْلَىٰ بالأوصافِ الذَّميمَةِ مِن رجالِ «الصَّحيحيْنِ» وغيرِهِمْ مِن رُوَاةِ الأحاديثِ الصحيحَةِ.

فصْلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣) ما نصُّه:

«**ثالثًا**: تقديمُ حَصِيلَةِ الفَحْصِ الدقيقِ للأحاديث المعارِضَةِ للقرآنِ والمُنافِيَةِ لِمَا يَليقُ بالله وبرسولِهِ، والتي جمعْناها مِن «صحيحِ البخارِيِّ» باعتبارِهِ عُمدَةَ المراجِعِ في هذا المجالِ، وعَدَدُها مِائةٌ وعشرونَ حديثًا. والتعقيبُ القرآنِيُّ علىٰ كلٍّ منها بما يُثبِت أنها دخيلةٌ علىٰ كلام النَّبِيِّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبما لا يسيءُ إلىٰ البُخاريِّ الذي حسْبُهُ عند ربِّهِ صدْقُ نِيَّتِهِ وإخلاصُهُ، حتىٰ يعلَمَ المسلمونَ كيف استطاع الشيْطانُ أنْ يسْتخدِمَ أعوانَهُ مِن كُفَّار الإنسِ في الكَيْدِ للإسلام والمسلمين. مع التأْكِيدِ مرةً أُخرىٰ علىٰ براءةِ البُخاريِّ رحمه الله مِن هذا الحِزْبِ اللَّعِين، ولا يعتبر هذا العدَدُ حصْرًا لكل ما يعارِضُهُ القرآنُ، وإنما هو مثالٌ ضَوْئِيٌّ يدعو إلىٰ جعْلِ القرآنِ سنَدًا

أساسِيًّا لكل حديثٍ يُنْسَبُ إلىٰ رسولِ اللهِ».

والجوابُ عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُهَا: أنْ يُقال: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ» ما يعارِضُ القرآنَ بوجْهٍ مِن الوجوهِ، وليس فيه حديثٌ ينافي ما يَليقُ بالله ورسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس فيه حديثٌ دَخيلٌ علىٰ كلام النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد زَعَمَ ذلك مَن استَزَلَّهُ الشيطانُ وزيَّنَ له معارَضَةَ الأحاديثِ الصحيحةِ واطِّرَاحَها والتهاوُنَ بشأنِهَا.

الوجْهُ الثَّاني: أنَّ المؤلِّفَ قد أساءَ إلىٰ البُخارِيِّ إساءَةً عظيمةً، ثم زَعَمَ أنَّ فِعْلَهُ لا يُسيءُ إلىٰ البُخاريِّ. وهذه المنافَقَةُ والمراوَغَةُ لا تخفىٰ علىٰ عاقِلٍ. وإساءتُهُ إلىٰ البُخاريِّ واضحةٌ مِن جِهَتَيْنِ:

الأُولىٰ: صَوْلَتُهُ علىٰ كتابه «الصحيحِ»، واستهانَتُهُ به، ومحاولَتُهُ الحَطَّ مِن قدْرِهِ عند الناس، وأنه لا ينبغي الاعْتمادُ عليه، وأيُّ إساءَةٍ أعظَمُ مِن هذه الإساءَةِ لو كان المؤلِّفُ الجاهِلُ يعْقِلُ؟!

الثَّانيةُ: محاوَلَتُهُ الحَطَّ مِن قدْرِ البُخارِيِّ وإلحاقَهُ بالأغْبياءِ المغَفَّلِينَ الذينَ ترُوجُ عليهم دَسَائِسُ الزَّنادِقَةِ الوَضَّاعينَ. وهذه الإساءَةُ العظيمةُ لا تؤثِّرُ في قدْرِ البُخارِيِّ عند أهْلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ لِأَنَّهُمْ يعلَمُونَ بُطْلانَها ويعلَمُونَ ما جَعَلَ اللهُ في البُخاريِّ مِن العقْلِ الرَّزِينِ والنَّباهَةِ العظيمةِ بحيْثُ لا يستطيعُ المُبْطِلونَ أنْ يدُسُّوا عليه شيئًا أبدًا.

وقد قال الخَطيبُ البَغْداديُّ في «تاريخِهِ»: حدَّثَني محمَّدُ بنُ أبي الحَسَنِ السَّاحِلِيُّ قال: أنبَأَنَا أحمَدُ بنُ الحَسَنِ الرازِيُّ قال: سمِعْتُ أبا أحمَدَ بْنَ عَدِيٍّ يقول:

سمِعْتُ عِدَّةَ مشايِخَ يحْكون أنَّ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ قدِمَ بغدادَ فسمِعَ به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا وعمَدُوا إلىٰ مِائَةِ حديثٍ فقَلَبُوا مُتُونَها وأسانيدَهَا، وجَعلوا مَتْنَ هذا الإسنادِ لإسْنادِ آخَرَ، وإسنادَ هذا المَتْنِ لمَتْنٍ آخرَ، ودَفَعوها إلىٰ عَشْرَةِ أنفُسٍ، إلىٰ كل رجُلٍ عشرَةُ أحاديثَ، وأمَرُوهمْ إذا حضَروا المجْلِسَ أنْ يُلْقوا ذلك علىٰ البُخارِيِّ، وأخذوا الموْعِدَ للمجْلِس، فحضَر المجْلِسَ جماعَةُ أصحابِ الحديثِ مِن الغُرَباءِ مِن أهْل خُراسانَ وغيْرِها ومِن البغْدادِيِّينَ.

فلما اطْمَأَنَّ المجْلِسُ بأهْلِهِ انْتُدِبَ إليْهِ رجُلٌ مِن العشَرَةِ فسأله عن حديثٍ مِن تلك الأحاديثِ، فقال البُخاريُّ: لا أَعْرِفُهُ، فسأَلَهُ عن آخَرَ فقال: لا أعرفه، فما زال يُلْقي عليْهِ واحدًا بَعْدَ واحد حتىٰ فرَغَ مِن عَشَرَتِهِ، والبُخاريُّ يقول: لا أعْرِفه، فكان الفُهَمَاءُ مِمَّنْ حضَرَ المجلِسَ يلْتَفِتُ بعْضُهُمْ إلىٰ بعْضٍ ويقولون: الرجُلُ فَهِم. ومَن كان منهم غيرَ ذلكَ يقضِي علىٰ البخارِيِّ بالعَجْزِ والتقصيرِ وقلَّة الفَهْمِ.

ثم انْتُدِبَ رجُلٌ آخرُ مِن العَشَرَةِ فسأله عن حديثٍ مِن تلك الأحاديثِ المقلوبة، فقال البُخاريُّ: لا أعْرِفه، فسأَلَهُ عن آخَرَ فقال: لا أعْرِفُه، فسأَلَهُ عن آخَرَ فقال: لا أعْرِفُه، فلم يزَلْ يُلْقي عليْهِ واحدًا بعد آخَرَ حتىٰ فرَغَ مِن عَشَرَتِهِ والبُخاريُّ يقول: لا أعْرِفُهُ، ثم انْتُدِبَ إليه الثَّالِثُ والرابعُ إلىٰ تمامِ العَشَرَةِ حتىٰ فرَغُوا كلُّهُم من إلقاء تلك الأحاديثِ المقلوبة، والبُخاريُّ لا يَزيدُهُمْ علىٰ: «**لا أعْرِفُهُ**».

فلما عَلِمَ البُخاريُّ أنهم قد فرَغُوا الْتَفَتَ إلىٰ الأَوَّلِ منهم فقال: أمَّا حديثُكَ الأوَّلُ فهو كذا، وحديثُكَ الثَّاني فهو كذا، والثَّالث والرابع علىٰ الوَلَاءِ حتىٰ أتىٰ علىٰ تَمَامِ العَشَرَةِ، فرَدَّ كلَّ مَتْنٍ إلىٰ إسْنادِهِ وكُلَّ إسنادٍ إلىٰ متْنِهِ، وفعل بالآخرينَ مثْلَ ذلك

ورَدَّ مُتُونَ الأحاديثِ كلِّهَا إلىٰ أسانيدِهَا وأسانيدَهَا إلىٰ متونِهَا، فأقَرَّ له الناسُ بالحِفْظِ وأذْعَنُوا له بالفَضْلِ[١].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري» بَعْدَ أنْ ذكَرَ هذه القِصَّةَ رِوَايَةً عن الخَطيبِ، قلْتُ: «هنا يُخضَعُ للبُخاريِّ، فما العَجَبُ مِن ردِّهِ الخَطَأَ إلىٰ الصواب، فإنه كان حافِظًا، بلِ العَجَبُ مِن حفْظِهِ للخطأِ علىٰ تَرْتِيبِ ما ألْقَوْهُ عليْهِ مِن مرَّةٍ واحِدَةٍ!».

قال الحافظُ: «وقال أبو الأزْهَرِ: كان بِسَمَرْقَنْدَ أربعُمِائَةِ محدِّثٍ، فتَجَمَّعُوا وأحَبُّوا أنْ يغالِطُوا محمَّدَ بنَ إسماعيلَ، فأدْخَلوا إسنادَ الشامِ في إسنادِ العِراقِ، وإسْنَادَ العِراقِ في إسنادِ الشامِ، وإسنادَ الحَرَمِ في إسناد اليَمَنِ، فما استطاعوا مع ذلك أنْ يتَعَلَّقُوا عليه بِسَقْطَةٍ». انتهىٰ ما ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[٢]، وفيه أبلَغُ رَدٍّ علىٰ مَن استهانَ بالبُخاريِّ وحاوَلَ الغَضَّ منه وإلحاقَهُ بالأغْبِيَاءِ المغَفَّلِينَ.

الوجْهُ الثَّالِثُ: أنَّ إساءَةَ المؤلِّف ليستَ مقصورَةً علىٰ البُخاريِّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-، بل إنه قد حادَّ اللهَ ورسولَهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمعارَضَتِهِ للأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضِهَا. وقدْ أساءَ إلىٰ الصحابَةِ الذين حفِظُوا أحاديثَ الرسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلَّغوها إلىٰ مَن بعْدَهُمْ. وقد أساءَ إلىٰ الثِّقاتِ الأثْباتِ الذين حفِظُوا الأحاديثَ الصحيحةَ وبلَّغوها إلىٰ مَن بَعْدَهم حتىٰ وصلتْ إلىٰ البُخاريِّ وغيْرِهِ مِن الأئمَّةِ الذين دَوَّنوا الأحاديثَ الصحيحةَ وحفِظُوها علىٰ الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ.

الوجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ رِجالَ «الجامعِ الصحيحِ» كُلُّهُمْ ثِقاتٌ عُدولٌ مِن لدُنِ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٨٦).

الصَّحابَةِ إلىٰ شُيوخِ البُخاريِّ، وليْس فيهم كذَّابٌ ولا وَضَّاعٌ ولا مُتَّهَمٌ ولا مجروحٌ بجَرْحٍ يؤثِّرُ في حديثه. وليس فيهم أحَدٌ مِن الأغْبِيَاءِ المغَفَّلِينَ الذين يَقْبَلُونَ التَّلْقِينَ، ومع هذا يقول المؤلِّفُ: إن الشيطانَ استطاع أن يستخدمَ أعوانَهُ مِن كفَّار الإِنسِ في الكَيْدِ للإسلام والمسلمين، ثم يؤكِّدُ براءَةَ البُخاريِّ مِن هذا الحِزْبِ اللعين.

فهل يقول المؤلِّفُ: إنَّ رجالَ البُخاريِّ أو بعضَهُمْ كانوا مِن كفَّار الإنْسِ وأعْوانِ الشيطان الذين استخدمَهُمْ في الكَيْدِ للإسلام والمسلمين، وأنهم مِن الحزبِ اللَّعينِ كما هو ظاهِرُ كلامِهِ؟ أمَّاذا يُجيب به عن تهوُّرِهِ وجراءَتِهِ القَبيحَةِ؟!

الوجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: الواقِعُ في الحقيقة أنَّ الشيطانَ استطاع أنْ يستخْدِمَ المؤلِّف في معارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضِهَا، وفي الكيْدِ للإسلام والمسلمين، وذلك بتشْكيكِ المسلمين في الأحاديثِ الصحيحةِ وحثِّهِمْ علىٰ رفْضِها واطِّرَاحِها، فهو مِن أكْبَرِ أعوانِ الشيْطانِ وجُنودِهِ.

الوجْهُ السَّادِسُ: أنْ يقال: ما ذهب إليْهِ المؤلِّفُ مِن جعْلِ القرآنِ سنَدًا أساسِيًّا لكُلِّ حديثٍ ينْسَبُ إلىٰ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعارِضُ قوْلَ اللهِ تعالىٰ في صِفَةِ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم:٣-٤]، وقولَهُ تعالىٰ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ [الحشر:٧]، وقولَهُ تعالىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

قالَ الإمامُ أحمَدُ رحمه الله تعالىٰ: «أتدري ما الفتنةُ؟ الفتنةُ الشِّرْكُ، لعله إذا رَدَّ بعْضَ قولِهِ أن يقَعَ في قلْبِهِ شيْءٌ مِن الزَّيْغِ فيهْلِكَ».

ويعارِضُ قوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتَابَ ومثْلَهُ معَهُ، ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثْلَهُ معَهُ**» رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارِمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» والحاكِمُ في«مُسْتَدْرَكه» وأبو بَكْرٍ الآجُرِّيُ في كتابِ «الشريعة» مِن حديثِ المِقدامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ الكِنْدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنُ غريبٌ، وصحَّحَهُ الحاكِمُ وأقرَّهُ الذهَبِيُّ(١).

ويعارِضُ -أيضًا- قولَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عليكُمْ بسُنَّتِي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهدِيِّينَ، تمسَّكُوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ**» رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ وأهْلُ السُّنَنِ مِن حديثِ العِرْباضِ بنِ ساريَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، وصحَّحَهُ -أيضًا- ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ ووافقَهُ الذهَبِيُّ في «تلْخيصِهِ»(٢).

وروىٰ مالِكٌ في «الموَطَّأ» بلاغًا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ترَكْتُ فيكُمْ أمرِيْنِ لن تضِلُّوا ما تمسَّكْتُمْ بهما: كتابَ اللهِ، وسنَّةَ رسولِهِ**». وقد رَوَاهُ الحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه» موصولًا مِن حديث ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وصحَّحَهُ وأقرَّهُ الذهَبِيُّ(٣).

وروىٰ الحاكِمُ -أيضًا- عن أبي هرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني قدْ تركْتُ فيكم شَيْئَيْنِ لن تضِلُّوا بعدَهُما: كتابَ اللهِ وسنَّتِي، ولنْ**

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ١٧٤) (٣٢٩)، وصححه الألباني، ولم أقف عليه عند النسائي.

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٨٩٩)، والحاكم (١/ ١٧١) (٣١٨)، وصححه الألباني بشواهده في «الصحيحة» (١٧٦١).

يتفرَّقا حتىٰ يرِدَا عليَّ الحوْضَ»(١).

وما عارَضَ قوْلَ اللهِ تعالىٰ وقوْلَ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مردُودٌ علىٰ قائِلِهِ كائنًا مَن كان.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٤) ما نصُّه:

«**رابعًا**: تقديمُ التَّذْكِرَةِ لأصحابِ العُقول الناضِجَةِ مِن المسلمين كيْ يَنْفُضُوا عن دِينِهِمْ وعن عقائِدِهِمْ غُبارَ الزَّيْفِ الذي رَانَ علىٰ الجَمَالِ الإسلامِيِّ والصَّفاءِ المحمَّدِيِّ حتىٰ ملأَ المراجِعَ الدينيَّةَ بما لا يقتضِيهِ عقْلٌ مِن القَصَصِ الخيالِيِّ والتشْرِيعِ المبتَدَعِ. وأصلُ ذلك الحديثُ الباطِلُ الذي أصابَنَا بغُبارِهِ القبِيحِ في عقائِدِنَا وعبادَتِنَا وما سَنَّهُ اللهُ لنا مِن تشريعٍ».

والجوابُ أنْ يقالَ: إن أصحابَ العُقولِ السليمةِ مِن المسلمين قد نَفَضُوا عن دينهِمْ وعن عقائِدِهِمْ غُبارَ الزيفِ الذي أحْدَثَهُ أهلُ الأهواءِ والبدَعِ مِن الخوارجِ والروافِضِ والقدرِيَّةِ والمُرجِئَةِ والجهمِيَّةِ والمعتزِلَةِ والفلاسِفَةِ وغيرِهِمْ مِن أهْلِ الكلام الباطِلِ الذي ذمَّهُ السلَفُ وحذَّرُوا منه. ونفَضَ أصحابُ العقولِ السَّليمَةِ مِن المسلمين عن أحاديثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ليس منها مِن أحاديثِ الكذَّابينَ والوضَّاعينَ، وميَّزوا الأحاديثَ الصحيحَةَ مِن الأحاديثِ الضعيفَةِ والموضوعَةِ، وميَّزوا الثِّقاتِ مِن رجال الأحاديثِ مِن المجروحينَ، فجزاهُمُ اللهُ عن الإسلامِ

(١) أخرجه الحاكم (١/ ١٧٢) (٣١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٣٧).

والمسلمين خيرَ الجزاءِ؛ فقد تركوا الأمْرَ واضحًا جليًّا لِمَن أراد اللهُ هدايتَهُ.

وقد خالفَهُمْ أهلُ القلوبِ المريضَةِ والعُقُولِ الناقصةِ مِن العَصْرِيِّينَ، ومنهم المؤلِّفُ الجاهلُ وأشياخُهُ الذين يعتَمِدُ علىٰ أقوالِهِمْ في معارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحَةِ ورفضِهَا وتنفيرِ الناسِ منها.

وقد أظْهَرَ المؤلِّفُ كيدَهُ للإسلام والمسلمين في قالَبِ النصيحَةِ لأصحابِ العقول الناضِجَةِ مِن المسلمين؛ ليكون لقولِهِ الباطِلِ موقِعٌ وقَبولٌ عندَ الجهلَةِ الأغبِيَاءِ.

ومُرادُهُ بغُبارِ الزَّيفِ الذي يحُثُّ المسلمين علىٰ نفْضِهِ عن دينهِمْ وعقائدِهِمْ، وكذلك مرادُهُ بالحديثِ الباطِلِ، إلىٰ آخر كلامه ما جمَعَهُ مِن «صحيح البُخاريِّ» وزعَمَ كذِبًا وزُورًا أنها أحاديثُ إسرائيليَّةٌ دخيلة علىٰ «صحيحِ البُخاريِّ»، وما ذكرَهُ قبلَ ذلك في الجُزء الأوَّل مِن الأحاديث الصحيحة وعارضَهُ وحثَّ علىٰ رفْضِهِ واطِّرَاحِهِ.

وسيأتي الكلام علىٰ ما لا يقْتَضِيهِ عقْلُهُ الناقِصُ، وما زعَمَ كذِبًا وزُورًا أنه مِن القَصَصِ الخَيالِيِّ والتشْريعِ المبْتَدَعِ في موضعِهِ إنْ شاءَ الله تعالىٰ.

والواقع في الحقيقة: أنَّ المؤلِّفَ الجاهلَ نفَضَ عن دِينهِ وعقيدتِهِ جملَةً كثيرةً مِن الأحاديثِ الصحيحةِ، وحَثَّ الناسَ علىٰ نفْضِهَا، وأظْهَرَ ذلك في قالَبِ النصيحَةِ والإصلاح، فأشْبَهَ الذي كادَ الأبوَيْنِ وغرَّهُمَا وقال اللهُ تعالىٰ فيه: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف:٢١]، وأشْبَهَ الذي قال لقوْمِهِ: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩]، وأشبهَ الذينَ قال اللهُ فيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا

تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة:١١-١٣].

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٤) ما نصُّه:

«**خامسًا**: القضاءُ علىٰ منازعَةِ الحديثِ الباطِلِ للْقرآن الكريمِ، وإبعادُ كُتُبِ التحصيل والتخريجِ الفَنِّيِّ التي تحمِلُ كلامًا يخالِفُ المفاهيمَ القرآنيَّةَ، وحذْفُهَا مِن مُستوىٰ المعادَلَةِ لكتابِ الله قبل أنْ يتقادَمَ الزمَنُ فتَنْزِلَ هذه الكُتُبُ مِن القرآنِ منازِلَ النُّسَخِ العديدةِ لأيِّ كتابٍ مِن كُتُب السماءِ السَّابقةِ، والتي أقرَّها تقادُمُ الزمَنِ فتبوَّأَتْ منازِلَ التَّقْديسِ، مع ما بيْنَها وبيْنَ الأصولِ المنزَّلَة مِن خِلافٍ في الحُكْمِ والمعْنىٰ، مِثْلَ ما حدَثَ للتوْراةِ الأصْلِيَّةِ وما تعدَّدَ بعْدَهَا مِن نُسَخٍ طفَيْلِيَّةٍ تختلِفُ معها في النَّصِّ والمعنىٰ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ» ولا في غيرِهِ مِن الصحاحِ حديثٌ باطِلٌ، وليس فيها حديث ينازِعُ القرآنَ، وليس فيها ما يخالِفُ مفهومَ القرآنِ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّفُ كذِبًا وزُورًا. فالحَثُّ علىٰ إبعادِ كُتُبِ التحصيلِ والتَّخريجِ التي هي الصِّحاحُ والسُّنَنُ والمسانيدُ لا يدعو إليه أحَدٌ يؤمِنُ باللهِ ورسولِهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْه الثَّاني: أنَّ اللهَ تعالىٰ تكفَّلَ بحِفْظِ القرآن، فقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] فلا يتطرَّقُ إلىٰ القرآنِ تحريفٌ ولا تغْييرٌ ولا زيادةٌ ولا نُقصانٌ

ولا معادَلَةٌ مِن شيءٍ مِن الكُتُبِ. وقد مضىٰ بَعْدَ نزولِ القرآن قريبٌ مِن أربعةَ عَشرَ قرْنًا، ولا يزال القرآنُ غضًّا طريًّا مصُونًا محفوظًا بحِفْظِ الله له. ولا يزالُ كذلك ما دامَ في الأرْضِ إلىٰ أنْ يُسْرَىٰ عليه في آخرِ الزمانِ ويُرفَعَ إلىٰ السماءِ كما جاء ذلك في أحاديثَ صحيحةٍ. فمَنْ ظنَّ أنَّ شيئًا مِن كُتُبِ السُّنَّةِ ينازِعُ القرآنَ أو يعادِلُهُ أو يَنزِلُ منه مع طُولِ الزمانِ منْزِلَةَ النُّسَخِ العديدةِ للْكُتُبِ المُتقدِّمَةِ فقد ظَنَّ بالله ظَنَّ السوْءِ، ولم يؤْمِنْ بقوْلِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقد رامَ بعضُ أعداءِ الله إدخالَ التغْييرِ علىٰ القرآنِ فأبطل اللهُ كيدَهُمْ وصانَ كتابَهُ مِن أعمالِهِمُ السيِّئَةِ.

الوجْهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حثَّ أمتَهُ علىٰ التمسُّكِ بسنَّتِهِ وأمرَهُمْ بتبليغِ أحاديثِهِ، ودعا لمَنْ بلَّغَها بالرَّحْمة والنَّضارة، وقد جاءَ في ذلك أحاديثُ كثيرةٌ:

منها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأهْلُ السُّنَنِ مِن حديثِ العِرباضِ بنِ ساريَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عليكُمْ بسنَّتِي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهدِيِّينَ، تمسَّكُوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجِذِ، وإياكُمْ ومُحْدَثاتِ الأمورِ، فإنَّ كلَّ محْدَثَةٍ بدْعَةٌ، وكلَّ بدْعَةٍ ضلالَةٌ**» قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، وصحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ وقال: ليس له عِلَّةٌ، ووافقَهُ الذهَبِيُّ في «تلْخيصِهِ»(١).

ومنها: ما رواه مالِكٌ في «الموطأِ» بلاغًا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تركْتُ فيكمْ أمريْنِ لن تَضِلُّوا ما تمسَّكْتمْ بهما: كتابَ الله وسنَّةَ رسولِهِ**» وقد رواهُ الحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه» موصولًا مِن حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وصحَّحَهُ وأقرَّهُ الذهَبِيُّ(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

ومنها: ما رَوَاهُ الحاكِمُ -أيضًا- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني قد تركْتُ فيكُمْ شيئَيْنِ لن تضِلُّوا بعدهُمَا: كتابَ اللهِ وسنَّتِي، ولنْ يتفرَّقا حتىٰ يرِدَا عليَّ الحوْضَ**»(١).

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ عن ابنِ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**نضَّرَ اللهُ امرءًا سمِعَ منَّا حديثًا فحفظَهُ حتىٰ يبلِّغَهُ، فرُبَّ مبلَّغٍ أحفَظُ له مِن سامعٍ**» هذا لفْظُ أحمَدَ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، ورواهُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» ولفظُهُ قال: سمعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**رحِمَ اللهُ مَن سمِعَ منَّا حديثًا فبلَّغَهُ كما سمِعَهُ فرُبَّ مبلَّغٍ أوعىٰ مِن سامِعٍ**»(٢).

قال ابنُ الأثيرِ في «جامعِ الأُصولِ»: «**نضَّر اللهُ امْرَءًا**» دعاءٌ له بالنَّضَارةِ، وهي النِّعْمَةُ والبَهْجَةُ. انتهىٰ(٣).

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» عن زيْدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعْتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**نضَّر اللهُ امرَءًا سمِعَ منَّا حديثًا فحفِظَهُ حتىٰ يبلِّغَهُ غيرَهُ، فرُبَّ حامِلِ فقْهٍ إلىٰ مَن هو أفقَهُ منه، ورُبَّ حامِلِ فقْهٍ ليس بفقيهٍ**»(٤) قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ. قال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨٠) (١٦٧٨٤)، والترمذي (٢٦٥٧)، وابن ماجه (٢٣٢)، وابن حبان (٦٦)، وصححه الألباني.

(٣) «جامع الأصول» (٨/ ١٨).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٦) (٤١٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٠)، الترمذي (٢٦٥٦)، وابن ماجه =

وفي الباب عن عبدِ الله بنِ مسعود[١] ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ[٢] وجُبيْرِ بنِ مطْعِمٍ[٣] وأبي الدَّرْداءِ[٤] وأنسٍ[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قلْتُ: قد روىٰ ابنُ ماجَهْ حديثَيْ جبيْرِ بنِ مطْعِمٍ وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وفي البابِ -أيضًا- عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ[٦] وعُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ[٧] والنُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ[٨] وأبيه[٩] وأبي قِرْصافَةَ[١٠] وجابِرٍ[١١] وسعْدِ بنِ أبي وقَّاصٍ[١٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

=

(٢٣٠)، والدرامي (١/ ٣٠٢)، وابن حبان (٦٧)، وصححه الألباني.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥١٨)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٧)، وصححه الألباني بشواهده.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٣١)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه الدارمي (١/ ٣٠٣).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٢٣٦)، وصححه الألباني.

(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٠٥).

(٧) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ١١٠)، و«الكبير» (١٧/ ٤٩) من حديث عبيد بن عمير عن أبيه.

(٨) أخرجه الحاكم (١/ ١٦٤) (٢٩٧).

(٩) أخرجه الطبراني في«الكبير» (٢/ ٤١).

(١٠) أبو قرصافة، جندرة بن خَيشنة بن مرة الكناني، له صحبة، ونزل الشام، وسكن عسقلان. ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ٥٧١)، و«الإصابة» (١/ ٦١٨)، وحديثه أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/ ١٨٩)، و«الأوسط» (٣/ ٢٥٦).

(١١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٧٢).

(١٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ١١٧).

وإذا عُلِمَ ما ذكَرْنا مِن الأحاديثِ التي يُصَدِّقُ بعضُهَا بعضًا فلا يَخفىٰ ما في الحَثِّ علىٰ إبْعادِ كُتُبِ التَّحصيلِ والتَّخريجِ مِن المعارَضَةِ لما أمَرَ به رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن التمسُّكِ بِسنَّتِهِ وتبليغِ أحاديثِهِ. وما عارَضَ أمْرَ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مردودٌ علىٰ قائلِهِ كائنًا مَن كان.

فصلٌ

وقال المؤلف في صفحة (٤) ما نصُّه:

«**سادسًا:** إدراكُ العواقِبِ المترتِّبَةِ علىٰ ترْكِ الأحاديثِ المخالِفَةِ للقرآنِ الكريمِ دون تجْرِيحٍ وإظهارٍ لعُيُوبِها، حتىٰ لا تزدادَ عقائِدُ الناسِ انحِرافًا عن عقيدةِ نبيِّهِمْ بسببِ ترْكِها بغيْرِ كشْفٍ يَفْصِلُ بيْن الحديثِ الصحيحِ الذي يسْتَنِدُ إلىٰ القرآن، وبيْن الحديثِ الخُرَافِيِّ الذي نسجَهُ الخَيَالُ الإسرائيلِيُّ وردَّدَهُ المسلمون بحُسْنِ قصْدٍ.

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أن يُقالَ: إنَّ الأحاديثَ التي أشار إليها المؤلِّفُ وجمَعَهَا مِن «صحيحِ البخاريِّ» كلُّهَا أحاديثُ صحيحةٌ ولا مطْعَنَ فيها بوجْهٍ مِن الوجوهِ، وليس فيها ما يخالِفُ القرآنَ، وليس فيها شيْءٌ مِن الخُرافاتِ وما نسَجَهُ الخيالُ الإسرائيليُّ.

ولكِنَّ المؤلِّفَ كان زائِغَ القلْبِ فاسِدَ التصوُّرِ، فلِهذا تخَيَّلَ في الأحاديث الصحيحةِ ما تخَيَّلَ ورَامَ تجْريحَهَا وإلْصاقَ العُيُوبِ بها كذِبًا وزُورًا. وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿**وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الأنعام:١١٠]، وهذه الآيةُ الكريمةُ مطابِقَةٌ لحالِ المؤلِّفِ غايَةَ المطابَقَةِ.

وكذلك قوْلُهُ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

الوَجْه الثَّاني: ظاهِرُ كلامِ المؤلِّف أنَّ عقائدَ الناسِ قد انحَرَفَتْ عن عقيدَةِ نبيِّهِمْ بسببِ قَبُولِهِمْ لِمَا في «صحيحِ البُخاريِّ» وغيْرِهِ مِن الأحاديثِ الصحيحَةِ التي تخالِفُ رأْيَهُ الفاسِدَ وعقْلَهُ الناقِصَ، فهو لذلك يهاجِمُها بالتجْرِيحِ وإلصاقِ العُيُوبِ بها حتىٰ لا تزْدادَ عقائِدُ الناس انحِرافًا عن عقيدةِ نبيِّهِمْ علىٰ حدِّ زعْمهِ الكاذبِ، فهو يزْعُمُ لنفْسِهِ أنه مُصلِحٌ لما فَسَدَ مِن عقائدِ الناسِ.

والأمرُ في الحقيقَةِ والواقِعِ بعكْسِ ما يقولُ، فإنه فاسِدُ العقيدَةِ ومُفْسِدٌ لعقائِدِ الذين يقْبَلون كلامَهُ الباطِلَ في تجريحِ الأحاديثِ الصحيحَةِ. وإنه لينطَبِقُ علىٰ المؤلِّفِ قوْلُ الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

الوَجْه الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المسلمين في العقائِدِ علىٰ قِسمَيْنِ:

القِسمُ الأوَّلُ: أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

والقِسمُ الثَّاني: أهْلُ البدعَةِ والضَّلالةِ.

فأَمَّا أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ فإنهم لم يَزالوا علىٰ عقيدَةِ نبيِّهِمْ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعقيدَةِ أصحابِهِ والتَّابعين لهم بإحسان، وأما أهْلُ البِدْعَةِ والضَّلالةِ فهم الذين انحرفَتْ عقائِدُهُمْ عن عقيدَةِ نبيِّهِمْ وأصحابه، وهم متفاوتون في الانحراف فمُسْتَقِلٌّ منْهُ ومستكْثِرٌ، وقد ذَكَرَ اللهُ القِسمَيْنِ في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ

ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران:٧]، ومَن هاجَمَ الأحاديثَ الصحيحَةَ ورَامَ تجريحَها وإلصاقَ العُيُوبِ بها فهو مِن الزائغينَ بلا شَكٍّ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥].

الوجْهُ الرابعُ: أنَّ المؤلِّف الجاهِلَ رمىٰ المسلمين بالغَباوَةِ والتَّغْفيلِ، كما رمىٰ الأحاديثَ الصحيحَةَ بأنها أحاديثُ خُرافَةٍ نسَجَهَا الخيالُ الإسرائيلِيُّ ورَدَّدَهَا المسلمون بحُسْنِ قصْدٍ.

والجواب أنْ يُقالَ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾ [الكهف:٥]، والمؤلِّف وأشباهُهُ مِن الزائغينَ أوْلىٰ بوصْفِ الغَباوَةِ والتَّغفيلِ؛ لأنهُمْ انخدَعوا للشيْطانِ وصاروا مِن حِزبِهِ ودُعاتِهِ.

فصل

وقال المؤلف في صفحة (٤) ما نصُّهُ:

«**سابعًا**: الاسْتِكْشافُ الفِعْلِيُّ لانحرافِ عقائِدِ مَن سبقونا مِن أُمَمِ الدَّراويشِ وجماعاتِ التَّنسُّكِ الشَّكْليِّ، وأصحابِ الدعاوِي بخروج بَشَرِيَّتِهِمْ أو بشَرِيَّةِ شُيوخِهِمْ علىٰ سُنَنِ الله في خَلْقِهِ ادعاءً للكراماتِ المُصْطَنَعَةِ، وزعمًا للمُعْجزاتِ الخياليَّةِ التي ملأَتِ المدَوَّناتِ الصَّفراءِ، وليس لهم فيها مِن سَنَدٍ ولا أصْلٍ إلا أحاديث الخيالِ المفتراة علىٰ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، تلك التي استقَرَّت في كُتُبِ

الأحاديثِ المعتمدَةِ لدىٰ المسلمين بحُسْنِ القصْدِ مِن الناشرينَ والمسْتَطْلِعينَ».

والجوابُ أنْ يُقالَ: هذه الجمْلَةُ في أوَّلِ كتابِ المؤلِّف الجاهل كافيَةٌ في بيانِ عداوَتِهِ للرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللسَّلَفِ الصالِحِ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ وأئِمَّةِ العِلمِ والهُدىٰ مِن بَعدِهِمْ، وبيانُ ذلك مِن وجوهٍ.

أحَدُها: زعْمُه أنَّ مُعْجزاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيالِيَّةٌ، وأنَّ كراماتِهِ وكراماتِ غيرِهِ مِن أنبياءِ اللهِ وأوليائه مصْطَنَعَةٌ. وهذا قولُ أعداءِ الله تعالىٰ مِن الإفرنْجِ وغيرِهِمْ مِن أُمَمِ الكُفْر والضَّلال، وقد تلَقَّاه هذا الجاهلُ وأشباهُه مِن زنادِقَةِ العصْريِّينَ بالقَبولِ والرِّضا. وهذا القدْرُ كافٍ في الحُكم بردَّةِ المؤلِّف وخروجِهِ مِن الإسلام.

وقد أجْمَعَ العلماءُ علىٰ تكْفيرِ مَن عَبَثَ في جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسُخْفٍ مِن الكلام وهُجْرٍ ومُنْكَر مِن القول وزُورٍ. وأجمَعوا علىٰ تكْفير مَن استخَفَّ بالرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو استهْزَأَ به أو بشيْءٍ مِن أفعالِهِ أو نسبَ إليه ما لا يَليقُ بمَنصبِهِ. ذكر ذلك القاضي عِياضٌ[1] وابنُ حَجَرٍ الهيْتَمِيُّ[2]، وتقدَّمَ ذِكْرُه، وكلامُ المؤلِّفِ ههنا داخِلٌ فيما أجْمَعَ العلماءُ علىٰ تكْفيرِ قائِلِهِ.

الوجْهُ الثَّاني: زعْمُهُ انحِرافَ عقائِدِ الذين يؤمِنونَ بمُعْجزاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكراماتِهِ وكراماتِ غيْرِهِ مِن أنبياءِ الله وأوليائِهِ. وهذا يتضمَّنُ القَدْحَ في جميع أهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ مِن الصَّحابَة والتَّابعين لهم بإحْسانٍ، ولا يَقْدَحُ فيهم إلا مَن هو مُتَّبعٌ لغيرِ سبيلِهِمْ، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ

(١) «الشفا» (٢/ ٢١٤، ٢١٥).

(٢) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/ ٤٨).

لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥].

وقد قال في «الإِقْناعِ» في ذِكْرِ ما يَصيرُ به المُسلِمُ كافِرًا: «أو قال قوْلًا يتوَصَّلُ به إلىٰ تضليلِ الأُمَّة -أيْ: أمَّةِ الإجابةِ- فهو كافِرٌ؛ لأنه مكَذِّبٌ للإجماع علىٰ أنها لا تجتَمِعُ علىٰ ضَلالةٍ» انتهىٰ(١).

ولا يخفىٰ ما في كلام المؤلِّف مِن تضليل الأُمَّة علىٰ إيمانهم بمُعْجزاتِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكراماتِهِ وكراماتِ غيْرِهِ مِن أولياءِ الله تعالىٰ، فيكونُ بهذا كافِرًا حلالَ الدَّمِ والمال.

الوجهُ الثَّالثُ: تسمِيَتُهُ علماءَ السَّلَفِ وأئمَّةَ الخَلَفِ بالدَّراويشِ وجماعاتِ التَّنَسُّكِ الشَّكْلِيِّ وأصحابِ الدعاوِي، وزعْمُهُ أنهم قد خرجوا بِبَشَرِيَّتهمْ علىٰ سُنَنِ الله في خَلْقهِ، وهذه الأوصافُ أوْلىٰ به وبأَشْباهِهِ مِن زنادِقَةِ العَصْرِيِّينَ وملاحِدَتِهِمْ.

الوجهُ الرابعُ: تسميَتُهُ كُتُبَ الحديثِ المعتمَدَةَ عند المسلمين بالمدَوَّناتِ الصَّفراءِ تحقيرًا لها وتصغيرًا لشأنِها، وزعْمُهُ أنَّ الأحاديثَ الواردَةَ فيها في المُعجزاتِ والكرامات أحاديثُ خياليَّةٌ مُفتراةٌ علىٰ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا مِن أعْظَمِ المُحَادَّةِ لله ولرسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمخالَفَةِ لِمَا عليهِ المسلمون مِن الاعتناءِ بكُتُبِ الحديثِ والتعظيم لشأْنِهَا، والإيمانِ بما جاء في الصحيح منها مِن أخبار الغُيُوبِ والمُعْجزاتِ والكَراماتِ، واعتقادُ أنَّ ذلكَ حَقٌّ وصِدقٌ.

---

(١) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٦/ ١٧٠).

وقد روىٰ التِّرمِذيُّ والحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه» وأبو نعيْمٍ في «الحِلْيَةِ» عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ اللهَ لا يجْمَعُ أمَّتي، أو قال: أمَّةَ محمَّدٍ علىٰ ضلالَةٍ، ويَدُ اللهِ علىٰ الجماعَةِ، ومَن شَذَّ شَذَّ إلىٰ النارِ**»(١).

الوجهُ الخامِسُ: رمْيُهُ المسلمين بالغَباوَةِ والتَّغفيلِ مِن أجْلِ اعتمادِهِمْ علىٰ كُتُبِ الحديث، وإيمانِهِمْ بما جاء في الصحيحِ منها مِن أخْبار الغُيُوبِ والمعجزاتِ والكراماتِ. والواقعُ في الحقيقةِ أنَّ المؤلِّفَ هو الغَبِيُّ المُغَفَّلُ الذي انقادَ للشيْطانِ فأغْواهُ وتلاعَبَ به حتىٰ انْسلخَ مِن الدِّين وهو لا يشْعُرُ، وصار حَربًا للهِ ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللأحاديثِ الصحيحةِ والمحدِّثينَ وسائرِ المؤْمنينَ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿**أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [الجاثية:٢٣].

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٥) ما نصُّهُ:

«**ثامنًا**: إثباتُ أنَّ دِينَ اللهِ هو القرآنُ بدايةً ونهايةً، وأنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بلَغَ ذِروَةَ الأمانَةِ وقِمَّةَ الوفاءِ في بلاغِهِ للناس نصًّا كامِلًا، وفي بيانِهِ لهُمْ تطبيقًا وعملًا، والتأكيدُ القويُّ علىٰ أنَّ كلَّ ما يأتِينَا مِن أخْبارٍ منسوبةٍ إلىٰ النبِيِّ وليس لها سنَدٌ قرآنِيٌّ إنما هي مِن وحْيِ الخيالِ الخُرافِيِّ الشارِدِ أو الكَيْدِ الإسرائيلِيِّ اللَّعِينِ،

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧)، والحاكم (١/ ١٩٩) (٣٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٧)، وقال الألباني: «صحيح دون ومن شذ».

وأنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو صاحِبُ السَّاحةِ البَرِيئَةِ مِن تلكَ الأخْبارِ؛ لأنَّهُ لا يستطيعُ أنْ يُضيفَ إلىٰ كتابِ اللهِ شيئًا مِن عندِهِ بَعْدَ أنْ ضربَ اللهُ للناسِ فيه مِن كلِّ مَثَلٍ وأكَّدَ تمامَهُ بقوْلِهِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: أمَّا قوْلُهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بَلَغَ ذِروَةَ الأمانَةِ وقِمَّةَ الوفاءِ في إبلاغِ القرآنِ للناسِ وفي بيانِهِ لهُمْ، فهذا مما لا نِزاعَ فيه، وكذلك لا نِزاعَ أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بَلَّغَ السُّنَّةَ وبيَّنَها للناسِ غايةَ البيانِ، وأراهُمْ مِن المعجزاتِ وخوارِقِ العاداتِ ما آمَنَ به المؤمِنونَ وكذَّب به الزنادِقَةُ الملحِدونَ.

قال أبو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقدْ تركَنَا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما يحرِّكُ طائِرٌ جناحَيْهِ في السماء إلا ذكَّرَنا منه عِلْمًا» رواه الإمامُ أحمَدُ والطبرانِيُّ وزادَ: فقال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما بقِيَ شيءٌ يقرِّب مِن الجنة ويباعِدُ مِن النار إلا وقدْ بُيِّن لكم**» قال الهيْثَمِيُّ: رجالُ الطَّبرانيِّ رجالُ الصحيحِ غيرَ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ المُقْرِي، وهو ثقةٌ، وفي إسنادِ أحمَدَ مَن لم يسَمَّ(١).

وأمَّا قولُهُ: إنَّ دِينَ اللهِ هو القرآنُ بِدايةً ونهايةً.

فجوابُه أنْ يُقال: هذا خطَأٌ مردودٌ بِقَوْلِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إني أُوتيتُ الكِتَابَ ومثْلَه معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتَاب ومثلَهُ معه، ألا يُوشِكُ رجُلٌ ينْثَني شَبْعانًا علىٰ أريكَتِهِ يقولُ: عليكُمْ بالقرآن فما وَجَدتُم فيه مِن حَلالٍ فأحِلُّوه وما وَجَدتم فيه مِن**

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٣) (٢١٣٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٥٥)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٠٣).

حرام فحَرِّموه» الحديثَ، وفي رواية: «**ألا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مِثْلُ ما حرَّمَ اللهُ**» وفي روايةٍ: «**إني أُوتيتُ الكِتَاب وما يعْدِلُهُ**»، وقد تقدم هذا الحديث وما في معناه في الفصل الثَّالث في أول الكتاب، فلْيراجَعْ(١).

وفي هذا الحديث عَلَمٌ مِن أعلامِ النبوَّةِ؛ لأنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخْبَر أنه سيكون في أمَّتِهِ أُناسٌ يعارِضونَ السُّنَّةَ بالقرآن ويرُدُّونَ كلَّ حديثٍ جاء فيه ما ليس في القرآن، فوقع الأمْرُ طِبْقَ ما أخبر به صلوات الله وسلامه عليه.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ دِين اللهِ هو ما جاء في القرآن والسُّنَّةِ، والدليل علىٰ ذلك قولُ الله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]، قال ابنُ كَثيرٍ في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]: «قال مُجاهِدٌ وغيرُ واحد مِن السَّلَف: أيْ إلىٰ كِتابِ الله وسُنَّةِ رسوله. وهذا أَمْرٌ مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأنَّ كُلَّ شيءٍ تنازَعَ الناسُ فيه مِن أصولِ الدِّين وفُروعِهِ أنْ يُردَّ التنازُعُ في ذلك إلىٰ الكِتاب والسُّنَّةِ» انتهىٰ(٢).

وقال البَغوِيُّ في قولِهِ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]: «أي إلىٰ كِتاب اللهِ وإلىٰ رسولِهِ ما دام حَيًّا، وبعد وفاتِهِ إلىٰ سُنَّتِهِ، والرَّدُّ إلىٰ الكِتاب والسُّنَّةِ واجِبٌ إنْ وُجِدَ فيهما، فإن لم يوجَدْ فسبيلُهُ الاجتهادُ» انتهىٰ(٣).

وروىٰ ابنُ جَريرٍ عن مُجاهد في قولِهِ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] قال:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٤٥).

(٣) «تفسير البغوي» (٢/ ٢٤٢).

«إلىٰ اللهِ إلىٰ كِتابِهِ وإلىٰ الرسول إلىٰ سُنَّةِ نبيِّهِ»، وروىٰ -أيضًا- عن مَيْمُونَ بنِ مِهْرانَ وقتادَةَ نحْوَ ذلك(١).

وروىٰ مالِكٌ في «الموَطَّأِ» بلاغًا أنَّ النبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تركْتُ فيكم أمْريْنِ لن تَضِلُّوا ما تمسَّكْتُم بهما: كتابَ اللهِ وسنَّةَ رسولِهِ**»، وقد رواه الحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه» موصولًا مِن حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه، وأقَرَّهُ الذهبِيُّ(٢).

وروىٰ الحاكم -أيضًا- عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إني قد تَركْتُ فيكم شيْئَيْنِ لن تَضِلُّوا بعدَهُما: كتابَ الله وسنَّتِي، ولن يتفرَّقا حتىٰ يرِدَا علىٰ الحَوْضَ**»(٣).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ الطَّيالِسِيُّ وأبو داودَ السِّجِسْتانِيُّ والتِّرمِذيُّ عن مُعاذِ بنِ جبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أراد أنْ يبعَثَهُ إلىٰ اليَمَنِ قال: «**كيف تقْضِي إذا عَرَضَ لك قضاءٌ؟**» قال: أقضِي بكتاب الله، قال: «**فإنْ لم تجِدْ في كتاب الله؟**» قال: أقْضِي بسُنَّةِ رسولِ الله، قال: «**فإن لم تَجِدْ في سُنَّةِ رسولِ الله؟**» قال: أجْتَهِدُ رأْيِي ولا آلُو، قال: فضَرَبَ رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدْرَهُ وقال: «**الحمْدُ للهِ الذي وفَّقَ رسولَ رسولِ الله** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لما يُرْضِي رسولَ اللهِ**»(٤).

---

(١) «تفسير الطبري» (٨/ ٥٠٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٠) (٢٢٠٦٠)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٤٥٤)، وأبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧)، وضعفه الألباني.

وروى النَّسائِيُّ عن شُرَيْحٍ القاضي أنه كتَبَ إلىٰ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يسألُهُ فكتَبَ إليه: أنِ اقضِ بما في كتاب الله، فإنْ لم يكُنْ في كتابِ الله فَبِسُنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فإنْ لم يكُنْ في كتابِ الله تعالىٰ ولا في سُنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فاقْضِ بما قَضىٰ به الصالِحونَ، فإن لم يكُنْ في كِتاب الله ولا في سُنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولم يقْضِ به الصالِحونَ فإنْ شئْتَ فتَقَدَّمْ وإن شئْتَ فتأخَّرْ، ولا أرىٰ التأَخُّرَ إلا خَيْرًا لك، والسلامُ»(١).

وروىٰ النَّسائِيُّ -أيضًا- عن عبدِ الله بنِ مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نحْوَ قوْلِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(٢).

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]، والآياتُ بنحْوِ هذه الآيةِ كثيرةٌ، وقد ذكرْتُ جمْلَةً منها في الفصْلِ الثَّالثِ في أوَّلِ الكِتابِ، وذكرْتُ -أيضًا- ما قيل في تفسير الحِكمَةِ بأنَّها السُّنَّةُ؛ فليراجَعْ. وفي هذه الآيةِ وما في معناها مِن الآيات دليلٌ علىٰ أنَّ دينَ اللهِ هو ما جاء في القرآن والسُّنَّةِ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: كلُّ ما جاء مِن أخبارِ الثِّقاتِ متَّصلًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو مِن الأحاديثِ الثَّابتَةِ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، سواءٌ شهِدَ له القرآنُ أو لم يشْهَدْ له؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا**

(١) أخرجه النسائي (٥٣٩٩)، وصحح إسناده الألباني.

(٢) أخرجه النسائي (٥٣٩٨)، وصححه الألباني لغيره.

إني أُوتيتُ الكِتاب ومثْلَهُ معهُ»(١)، وليس هو مِن وحْيِ الخيالِ الخُرافِيِّ الشارِدِ أو الكيْدِ الإِسرائيلِيِّ اللَّعينِ كما زعمه المؤلِّفُ كذِبًا وزُورًا.

وقد تقدَّمَ في الفصلِ الأوَّلِ في أوَّلِ الكِتاب قوْلُ الشافعِيِّ وأحمَدَ والموفَّقِ وابنِ القيِّمِ في الأخذ بالأحاديثِ الثَّابتَةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فليراجَعْ فإنه مُهِمٌّ جدًّا.

الوَجْه الرابعُ: أن يُقالَ: مِن أبطَلِ الباطِلِ تبرئَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا ثَبَتَ عنه بِنَقْلِ الثِّقاتِ الأثْباتِ. ولا يقولُ بهذا مَن له أدنىٰ مُسْكَةٍ مِن عقْلٍ.

الوَجْه الخامسُ: أنْ يُقالَ: ما كان مِن السُّنَّةِ زائدًا علىٰ القرآن فهو تشريعٌ مبتدأٌ مِن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تجِبُ طاعتُهُ فيه، ولا تحِلُّ معْصِيتُهُ؛ لقولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ**﴾ [الحشر:٧]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿**مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ [النساء:٨٠]، وكذلك ما ثبَتَ عن النبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن المُعْجِزاتِ والكَراماتِ وما أخْبَرَ به عن الأنْبياءِ وغيْرِهِمْ مِن الماضِينَ مِمَّا لم يكُنْ في القرآن، فكُلُّهُ حقٌّ وصدْقٌ يجِبُ علىٰ كل مؤْمِنٍ تصديقُهُ كما يجِبُ عليه تصديقُ ما جاء في القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ**﴾ [النجم: ٣ - ٥].

ومَن آمن بما جاء في القرآن ولم يؤْمِن بما ثَبَتَ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مِن الذين يكْفرون بالله ورُسُلِهِ ويريدونَ أنْ يفرِّقوا بيْنَ اللهِ ورسلِهِ، قال الله تعالىٰ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ**

(١) سبق تخريجه.

بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥٢].

الوَجْه السَّادس: أنه لا يجوزُ أنْ يُقالَ: فيما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكُنْ في القرآن أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أضاف إلىٰ القرآنِ ما ليس منه كما هو مُقْتضىٰ كلامِ المؤلِّف، وهو قولُ سُوءٍ لا يقولُهُ أحَدٌ يؤمِنُ بالله ورسولِهِ.

فصلٌ

وقال المؤلف صفحة (٥) ما نصُّهُ:

«**تاسعًا**: إقامةُ الحُجَّةِ القويَّةِ علىٰ الذين يتعَصَّبونَ لآراء شُيُوخهِمْ أو مُعْتقداتِ آبائهم، أو يُلْغونَ عُقُولهُمْ أمام أسانِيدَ تأتيهِمْ بأحاديثَ تكذِّب كتابَ اللهِ؛ زعمًا منهُمْ أنَّ الشَّلَلَ الإرادِيَّ لعُقُولهِمْ احترامًا لتلْكَ الأسانيدِ هو التَّعبُّد المطلوبُ، متناسينَ أنَّ تقديسَ رجالِ الأسانيدِ هو التَّعبُّدُ المرفوضُ، وقد أنْساهُمُ الشيطانُ أنَّ تقديسَ هؤلاءِ الرِّجالِ فيما يخالف كتابَ اللهِ هو أعظَمُ أنواعِ الشِّركِ الصحيحِ؛ لأنَّهُ منازَعَةٌ للهِ في حَقِّ الكلِمَةِ والتشريعِ، وذلك أعْظَمُ ما لله مِن حقوقٍ علىٰ خَلْقِهِ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُهَا: أنْ يُقالَ: إنَّ كلام المؤلِّف قد اشتَمَلَ علىٰ تُرَّهاتٍ وأباطيلَ كثيرةٍ، منها زعْمُهُ أنَّ قَبولَ الأسانيدِ الصحيحةِ مِن التعصُّب لآراءِ الشُّيوخِ ومعتقداتِ الآباء ومِن إلغاء العُقولِ. ومنها زعْمُه أنَّ في الأحاديثِ المرويَّةِ بالأسانيدِ الصحيحةِ ما يخالِفُ كِتابَ الله

ويكَذِّبه، ومنها زعْمُهُ أنَّ احترامَ الأسانيدِ الصحيحةِ مِن الشَّلَل الإرادِيِّ للعقولِ، ومنها زعْمُهُ أنَّ احترامَ الأسانيدِ الصحيحةِ مِن تقْديسِ رِجال الأسانيدِ، وأنه مِن التعبُّد المرفوضِ، وأنه أعظَمُ أنواعِ الشِّرْك، وأنه مُنازعةٌ لله في حقِّ الكلِمَةِ والتشريعِ.

وجوابُنا عن هذه التُّرَّهاتِ والأباطيلِ أنْ نقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ احترامَ الأسانيدِ الثَّابتةِ والأحاديثِ الصَّحيحَةِ هو مقْتَضَىٰ العقلِ الصحيحِ، كما أنهُ عُنوانٌ علىٰ الإيمانِ بالله ورسولِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأما عدمُ احترامِها فإنه دليلٌ علىٰ ضعْفِ العقْلِ أو ذَهابِهِ بالكُلِّيَّةِ، كما أنه عُنوانٌ علىٰ زيْغِ القلبِ وبُعدِهِ عنِ الإيمانِ بالله ورسولِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف هو الذي قد شَلَّ عقْلَهُ في الحقيقَةِ حينما نصَبَ نفسَهُ لعداوَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ وتعصَّبَ لآراءِ أبي رَيَّةَ(١) وأشباهِهِ مِن الزائغينَ الذين يعارِضونَ الأحاديثَ الصحيحةَ بالآراءِ والشُّبُهاتِ ولا يُبالُونَ برفْضِ الأسانيدِ الثَّابتةِ وتكْذيبِ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأقوالِ والأفعالِ والمُعجزاتِ والكراماتِ.

وما أشْبَهَ هذا الضَّرْبَ الرديِءَ بالذين قال اللهُ تعالىٰ فيهِمْ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ

---

(١) محمود أبو رية، كاتب مصري، صاحب كتاب: «أضواء علىٰ السنة المحمدية» وهو كتاب قام فيه مؤلفه بالطعن في السنة النبوية، ورد عليه عدد من علماء السنة الجهابذة منهم العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء علىٰ السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:٢٣].

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٥) و(٦) ما نصُّهُ:

«**عاشِرًا**: إرشادُ الراغبينَ في تحْصيلِ العِلْم الدينِيِّ إلىٰ البابِ الفَسيحِ الذي وسعنا الله فيه، فعَلَّمَنَا بفضْلِه حينما طرقْنا بابَهُ، لهذا الغَرَضِ طرْقَ الضُّعفاءِ المُخْلِصين الباذلينَ جُهْدَهم في الوفاء بالشَّرْط الذي فرضَهُ الله علىٰ طلَّاب العِلْم بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة:٢٨٢] ذلك لِيَعْلَم المخْلِصونَ أنَّ بابَ العِلْم مفتوحٌ علىٰ مِصْراعيْهِ لِعبادِ الله المستَطْلِعينَ لأُمورِ دينِهِمُ الذين يحْصُرونَ أنفُسَهُمْ في دائرةِ القرآن، فيدرُسونَهُ دِراسَةَ العُقلاءِ المتدَبِّرينَ، ويعْكُفونَ -أيضًا- علىٰ دِراسَةِ السُّنَّة المُتواتِرَةِ التي قدَّمها النبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تطبيقًا عَمَلِيًّا للقرآن الكريم، مع النَّصيحةِ الخالِصَةِ بالمُداومةِ والصَّبرِ الجميلِ في دِراسةِ آراءِ العُلَماءِ السَّابقينَ والمُعاصرينَ، ومِن هنا يصبحُ العِلْمُ الدينِيُّ حقًّا مُباحًا للعادِيِّينَ والرسْمِيِّينَ.

ولهذا أقولُ لأخي في الله وصَدِيقي علىٰ دَرْبِ المُوَحِّدينَ: إني أُهْديكَ نصيحَةً صادِقَةً هي أنَّكَ لو أردْتَ العِلْم الدينِيَّ فما عليْكَ إلا أنْ تَتَّقِيَ اللهَ وتأْخُذَ بأسبابِ التحْصيلِ اطِّلاعًا طويلًا مرتكِزًا علىٰ القاعِدَةِ القرآنيَّةِ والسُّنَّةِ الصحيحَةِ. وبالصبْرِ الجميلِ علىٰ طريق الاطِّلاعِ سوف تكونُ عالمًا واعِيًا ولا ينبِّئُكَ مِثْلُ خبيرٍ».

والجواب عنْ هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ العِلمَ النافِعَ هو الفِقْهُ في الدِّينِ قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وفي «الصَّحيحَيْنِ» وغيرِهما عن معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «مَن يُرِدِ اللهُ به خيرًا يفقِّهْهُ في الدِّينِ»(١)، ورَوَىٰ التِّرْمِذيُّ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثْلَهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ(٢)، قال: وفي البابِ عن عُمَرَ(٣) وأبي هريرةَ(٤) ومعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٥).

والفِقْهُ في الدِّين هو العِلْمُ بما جاء عن الله تعالىٰ وعن رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن الصَّحابة رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين، قال الشاعِرُ:

العِلْمُ قالَ اللهُ قالَ رسولُهُ ... قالَ الصَّحابةُ ليس خُلْفٌ فيهِ
ما العِلْمُ نصْبَكَ للخِلافِ سفاهَةً ... بَيْنَ الرسولِ وبَيْنَ رأْيِ فَقِيهِ

وقال ابنُ القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في «الكافِيَةِ الشافيةِ»:

العِلْمُ قالَ اللهُ قالَ رسولُهُ ... قالَ الصَّحابةُ هُم أُولو العِرْفانِ
ما العِلْمُ نصْبَكَ للخِلافِ سفاهَةً ... بيْنَ الرسولِ وبَيْنَ رأْيِ فُلانِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤٥)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٣٢٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٢٠)، وصححه الألباني.

(٥) سبق تخريجه.

فالعِلْمُ بما جاءَ في الكِتابِ والسُّنَّةِ وما جاء عن الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ هو العِلْمُ في الحقيقةِ، وهو الذي ينبغي للإِنْسانِ أن يَجِدَّ ويجتهِدَ في طَلَبِهِ ويحْرِصَ غايَةَ الحِرْصِ علىٰ تحْصيلِهِ.

قال أبو الدَّرْداءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: سمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**مَن سلَكَ طريقًا يطْلُبُ فيه عِلْمًا سلَكَ اللهُ به طرِيقًا مِن طُرُقِ الجَنَّةِ، وإنَّ الملائكَةَ لتضَعُ أجنحَتَها رِضًىٰ لِطالبِ العِلْمِ، وإنَّ العالِمَ لَيستغفِرُ له مَن في السمَواتِ ومَن في الأرْضِ والحِيتانُ في جوْفِ الماءِ، وإنَّ فضْلَ العالِمِ علىٰ العابِدِ كفَضْلِ القمرِ ليلَةَ البدْرِ علىٰ سائِرِ الكواكِبِ، وإنَّ العُلماءَ ورثَةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يورِّثوا دينارًا ولا دِرْهَمًا وإنما ورَّثوا العِلْمَ، فمن أخَذَهُ أخَذَ بحَظٍّ وافِرٍ**» رواهُ الإِمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»(١).

فأمَّا ما جمَعَهُ المؤَلِّفُ في معارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ ورفضِها وتأْويلِ القرآنِ علىٰ غيْرِ تأويلِهِ والاعتِمادِ علىٰ آراءِ أبي رَيَّةَ وأشباهِهِ مِن المُلْحدينَ فليْسَ بعِلْمٍ، وإنَّما هو جهْلٌ وضَلالٌ وإضْلالٌ للأغْبياءِ الجُهَّالِ، وما أَضَرَّ ذلك وأسوأَ عاقِبَتَهُ علىٰ صاحِبِهِ! قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل:٢٥].

وروَىٰ الإِمامُ أحمَدُ ومسلِمٌ وأهْلُ السُّنَنِ عن أبي هريرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**مَن دعا إلىٰ هُدًىٰ كان له مِن الأجْرِ مِثْلُ أُجورِ مَن تبِعَهُ لا ينقُصُ**

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٦) (٢١٧٦٣)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٨٨)، وصححه الألباني.

ذلك مِن أُجورِهِمْ شيئًا، ومَن دعا إلىٰ ضَلَالَةٍ كان عليه مِن الإِثْمِ مِثْلُ آثام مَن تبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذلك مِن آثامِهِمْ شيئًا» قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ[١]، قال النووِيُّ: «سواءٌ كان ذلك الهُدىٰ والضَّلالَةُ هو الذي ابتدَأَهُ أم كان مَسْبوقًا إليْهِ». انتهىٰ[٢].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقال: الذي يظْهَرُ مِن كلامِ المؤلِّفِ أنه يَرَىٰ أنه قد حَصَلَ له حَظٌّ وافِرٌ مِن العِلْمِ الدينِيِّ وهو ما جمَعَهُ في كِتابِهِ الذي نَرُدُّ عليهِ. وما عَلِمَ المِسكينُ أنَّ الشيطانَ قد تلاعَبَ به وأَراهُ الباطِلَ في صُورةِ الحَقِّ والحقَّ في صورةِ الباطِلِ. وما عَلِمَ -أيضًا- أنَّ حقيقةَ كِتابِهِ هو الرَّدُّ علىٰ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَفْضُ أقوالِهِ وأفْعالِهِ، وتكْذيبُ ما ثبَتَ عنْهُ مِن المعجِزاتِ وخوارِقِ العاداتِ وتسمِيَتُها قصَصًا خيالِيَّةً، فهذا حاصِلُ عِلْمِهِ الذي تَعِبَ في تحْصِيلِهِ مدَّةً طويلَةً. ولا شكَّ أنه بَعِيدٌ كُلَّ البُعْدِ عن العِلْمِ الدِّينِيِّ، ولا شَكَّ -أيضًا- أنَّ الجَهْلَ الكَثيفَ خيرٌ مِن عِلْمِ المؤلِّفِ وأَحْرىٰ بِسلامَةِ الدِّينِ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: كلُّ رأيٍ لم يسْتَنِدْ إلىٰ دليلٍ مِن الكتابِ أو السُّنَّةِ، فليسَ مِن العِلْمِ الدينِيِّ. وأكثَرُ الآراءِ غَثٌّ لا خيْرَ فيهِ، وخُصوصًا آراءَ بعضِ العصْرِيِّينَ. وعلىٰ هذا فلا ينْبَغي للعاقِلِ أنْ يشْغَلَ نفسَهُ بما لا فائدةَ فيهِ وأنْ يُضيعَ أوقاتَهُ في دراسَةِ الآراءِ التي لا خَيْرَ فيها.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٩٧) (٩١٤٩)، ومسلم (٢٦٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذي (٢٦٧٤)، وابن ماجه (٢٠٦)، ولم أقف عليه عند النسائي.

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٢٢٧).

وأما نصيحَةُ المؤلِّفِ بالمُداومَةِ والصبْرِ علىٰ دراسةِ الآراءِ فإنها لا تَروجُ إلا علىٰ أشْباهِهِ مِن الأغبياءِ الذينَ لا يفرِّقونَ بيْنَ الغثِّ والسَّمينِ.

وينبغي للعاقلِ أنْ يعْتَبرَ بِحالِ المؤلِّف وما وقَعَ فيه مِن الزَّيْغِ والإلْحادِ بِسببِ دراسَتِهِ لآراءِ أهْلِ الزيغِ والضَّلالِ مِن العصْريِّينَ، فكانت نتيجَتُهُ مِن أسوَأِ النَّتائجِ، وذلك أنه بَذَلَ غايَةَ جُهْدِهِ في الرَّدِّ علىٰ رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ورفْضِ أقوالِهِ وأفعالِهِ وتكْذيبِ ما ثَبَتَ عنه مِن المعجزاتِ والكراماتِ. وكذلك قدِ انْتَحىٰ علىٰ بعض أفاضِلِ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ فطَعَنَ في عَدالَتِهِمْ ورمىٰ بعْضَهُم بالعظائِمِ. ومَن له أدنىٰ عَقْلٍ لا يَرضىٰ لنفْسِهِ أنْ تكونَ حالُهُ كحالِ المؤلِّف.

وأمَّا قولُهُ: ولا ينبِّئُكَ مِثْلُ خَبيرٍ.

فجوابُهُ أن يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ قد وصَفَ نفسَهُ بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ في كتابِهِ، وهذا مِن إساءَةِ الأدَبِ مع الرَّبِّ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، قال قتادَةُ وغيْرُهُ في قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤]: «يعني نفْسَهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ»[١].

فالله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ هو الخَبيرُ بجميعِ الأمورِ، العالِمُ بما كان وما يكونُ، وأما غيْرُهُ فلا يوصَفُ بأنه خَبيرٌ علىٰ الإطلاقِ، وإنما يوصَفُ بأنه خَبيرٌ بما أحاط به عِلْمُهُ فقطْ. والعِلْمُ بمآلِ الأمور مِن خصائصِ الرَّبِّ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، فهو الذي يعْلَمُ مَن يكونُ عالِمًا واعِيًا بسببِ القِراءةِ والاطِّلاعِ، ومَن لا يَستفيدُ بكثْرَةِ القراءةِ والاطِّلاعِ والصَّبْرِ علىٰ الدراسة شيئًا، أو يستفيدُ ما يضُرُّهُ ويضُرُّ غيرَهُ كحال المؤلِّف.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٥٤).

ويُقالُ -أيضًا-: إنَّ المؤلِّف قد أكْثَرَ القراءةَ والإطِّلاعَ كما صَرَّح بذلك في البَنْدِ الحادي عَشَرَ، ومع هذا لم يَكُنْ عالِمًا واعِيًا، وإنما كان جاهِلًا مُحادًّا لله ولرسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومُتَّبِعًا لغَيْرِ سبيلِ المؤْمِنينَ. ومَن كانتْ هذِهِ حالَهُ وكان غيْرَ خَبيرٍ بالأمْرِ الذي وقَعَ فيه بنفْسِهِ فكيفَ يكونُ خَبيرًا بما تَؤُولُ إليْهِ حالُ غيْرِهِ؟!

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٦) ما ملخَّصُهُ:

«**حادي عَشَرَ**: كتابُنا هذا يستَنِدُ إلىٰ كِتاب الله نَصًّا ومَعْنًىٰ، وقد سَلَكْنا في تدْوِينِهِ دَرْبَ الأحْرارِ المفكِّرينَ مِن الموحِّدينَ والسَّلَفِيِّينَ الذين يَلتزمونَ بالقرآن وبِتَطْبيقِ النَبِيِّ تعبُّدًا وتشْريعًا».

ثم ذَكَرَ أنه عَكَفَ علىٰ القِراءةِ والاسْتنباطِ طول حياتِهِ الماضِيَةِ حتىٰ فَتَحَ اللهُ عليه بمعْرِفةِ الحَقِّ مِن الباطلِ بسببِ رُجوعِهِ في كُلِّ شيءٍ قرأَهُ إلىٰ القرآنِ، ثم قال: «وعلينا أنْ نُشيرَ بسهْمِ الإشارَةِ لأُستاذِ المُخَرِّجينَ البخارِيِّ، الذي لا يؤثِّر في كَثْرَةِ الصحيحِ عندَهُ ما نستَبْعِدُهُ مِن أحاديثَ تخالِفُ القرآنَ الكريمَ، ونحْنُ علىٰ يقينٍ مِن أنَّ ذلكَ لا يُغضِبُهُ؛ لأَنَّهُ لا يُحِبُّ أن يُسْأَلَ يومَ القيامةِ عن كَلامٍ يخالِفُ كلامَ اللهِ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ كِتاب المؤلِّف لم يسْتَنِدْ إلىٰ كِتابِ اللهِ لا نَصًّا ولا مَعْنًىٰ، وإنما اسْتَنَدَ إلىٰ القوْلِ في كتابِ اللهِ بغيْرِ عِلْمٍ وحَمَلَ الآياتِ علىٰ غيْرِ محامِلِهَا، واسْتَنَدَ -أيضًا- إلىٰ رأْيِهِ وآراءِ أهْلِ الزَّيْغِ والإلحادِ كأبي رَيَّةَ وأشباهِهِ مِن أعداءِ الأحاديثِ الصحيحةِ.

يوضِّحُ ذلك الوَجْه الثَّاني: وهو أنَّ المؤلِّفَ صرَّحَ أنه سَلَكَ في تدْوِينِ كِتابِهِ دَرْبَ الأحْرارِ المفكِّرينَ، يعْني الذين يقولونَ بحُرِّيَةِ الفِكْر مِن العصْرِيِّينَ فيتَّبعونَ ما يروْنَهُ بأفكارِهِمْ، ولا يعْبَئُونَ بالآياتِ والأحاديثِ الصحيحةِ وأقوالِ الصَّحابةِ، ولا يُبالونَ برفْضِها واطِّراحِها إذا عارَضَتْ شيئًا مِن آرائِهِمُ الفاسِدَةِ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: لم يكُنْ سلفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها يتأوَّلُونَ القرآنَ علىٰ غيْرِ تأْويلِهِ ويعارِضونَ به الأحاديثَ الصحيحَةَ، ولم يكونوا يقولون بحُرِّيَّةِ الفِكْر فيما يخالِفُ الكتابَ أو السُّنَّةَ أو الإِجماعَ أو قوْلَ صاحِبٍ لم يخالِفْهُ غيْرُهُ مِن الصَّحابَةِ، وإنما كانوا يَحْترمونَ القرآنَ والأحاديثَ الصَّحيحةَ وإجماعَ أهْلِ العِلْمِ وأقوالَ الصَّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ويجتهدونَ الرأيَ فيما لم يَجِدوا فيه دليلًا مِن القرآنِ أو مِن السُّنَّةِ أو مِن الإجماعِ أو مِن أقوالِ الصَّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ. ومَن سلَكَ سبيلًا غيْرَ سبيل السلَفِ الصالح مِن صدْرِ هذهِ الأُمَّة فليْسَ مِن السَّلَفِيِّينَ، ودعْواهم أو دَعْوىٰ أتباعِهِمْ أَنَّهم سلَفِيُّونَ دَعْوىٰ علىٰ غيْرِ حقيقَةٍ فلا تُقْبَلُ.

الوَجْه الرابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الذين يلْتَزمونَ بالقرآنِ وبِتَطْبيقِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِمَا جاءَ في القُرْآن ويرفُضُونَ ما سِوىٰ ذلك مِن أقوالِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأفعالِهِ وما ثَبَتَ عنه مِن المُعْجزاتِ والكراماتِ ليْسوا سلَفِيِّينَ، وإنَّما هُم أهْلُ بدْعَةٍ وضَلالَةٍ.

وقد أخبَرَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عنهم وحذَّرَ منهُمْ في عِدَّةِ أحاديثَ تقدَّمَ ذكْرُها في الفصْلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ الكِتابِ؛ فلتُراجَعْ.

الوجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ السَّلَفِيِّينَ هُمْ أهْلُ السُّنَّة والجماعةِ وهُمُ الذينَ يتمَسَّكونَ بالقرآنِ والسُّنَّةِ، وهي ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن الأقوالِ والأفعالِ،

سواءٌ كانتْ مُوافقَةً للقُرآنِ أو زائِدَةً علىٰ ما فيهِ، وسواءٌ كانتْ مُتواتِرَةً أوْ آحادًا.

ومِن أُصولِ السَّلَفِيِّينَ -أيضًا- أنهم يؤْمِنونَ بما ثبَتَ عنِ النَّبيِّ ﷺ مِن المُعْجزاتِ وخَوارِقِ العاداتِ ممَّا وقَعَ له ﷺ ومَا أخْبَرَ به عن الأنبياءِ وغيْرِهِمْ مِن أولياءِ الله تعالىٰ، ولا يَرُدُّونَ مِن ذلك شَيْئًا كما يفعَلُهُ تلامِذَةُ الإِفرِنْجِ ومقَلِّدوهُمْ مِن العصْرِيِّينَ، ومنْهُمُ المؤَلِّف وأبو رَيَّةَ وأبو عُبَيَّةَ وغيرُهُمْ مِن أدْعِياءِ العِلْمِ في زمانِنا.

الوجهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الذينَ يزْعُمونَ أنَّهم يلْتَزِمونَ بالقرآن ليْسوا صادِقينَ في زعْمِهِمْ، ولوْ كانوا صادِقينَ لآمَنوا بِكُلِّ ما ثَبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ، سواءٌ كانَ موافقًا للقرآنِ أوْ كانَ زائِدًا علىٰ ما فيه، وسواءٌ كان مُتواترًا أو آحادًا؛ لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالىٰ: «أتدْري ما الفِتْنَةُ؟ الفتْنَةُ الشِّرْكُ، لعلَّهُ إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقَعَ في قلْبِهِ شيْءٌ مِن الزَّيْغِ فيهْلِكَ»(١)، وتقدَّمَ في الفصْلِ الأوَّلِ في أوَّلِ الكِتاب قولُ الإمامِ أحْمَدَ أيضًا: «كلُّ ما جاء عنِ النَّبيِّ ﷺ بإسنادٍ جيِّدٍ أقرَرْنا به، وإذا لم نُقِرَّ بما جاء به الرسولُ ﷺ ودفَعْناهُ وردَدْناهُ ردَدْنا علىٰ اللهِ أمرَهُ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]»(٢).

---

(١) سبق.

(٢) سبق.

وأمَّا ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ عن نفسِهِ أنَّهُ عكَفَ علىٰ القراءةِ والاسْتِنْباطِ طولَ حياتِهِ الماضِيَةِ حتىٰ فتَحَ اللهُ عليه بمعْرِفةِ الحَقِّ مِن الباطِلِ بسبَبِ رُجوعِهِ في كُل شيْءٍ قرأَهُ إلىٰ القرآنِ.

فجوابُهُ أنْ يُقالَ: إنَّ عُكوفَهُ علىٰ القراءةِ والاستِنْباطِ طول حياتِهِ لم يَزِدْهُ إلا جهْلًا ولَبْسًا للحَقِّ بالباطِلِ، ومحَادَّةً لله ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتباعًا لغيْرِ سبيلِ المؤمنينَ، وذلك أنه نصَبَ نفْسَهُ للرَّدِّ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واطِّراحِ كثيرٍ مِن أقوالِهِ وأفعالِهِ وما ثبَتَ عنه مِن المُعْجزاتِ وخَوارِقِ العاداتِ، كما سيأْتِي بيانُهُ في موْضِعِهِ إنْ شاء اللهُ تعالىٰ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠].

قال ابنُ القيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في «بدائِعِ الفوائِدِ»: «حَذَارِ حَذَارِ مِن أمريْنِ لهما عواقِبُ سُوءٍ:

أحدُهُما: ردُّ الحقِّ لمخالفَتِهِ هواكَ، فإنَّك تعاقَبُ بتقْليبِ القَلْبِ، وردِّ ما يرِدُ عليكَ مِن الحقِّ رأسًا ولا تقْبلُهُ إلا إذا برَزَ في قَالَبِ هواكَ، قال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠] فعاقَبَهُمْ علىٰ رَدِّ الحَقِّ أوَّلَ مرَّةً بأنْ قلَبَ أفئدتَهُمْ وأبصارَهُمْ بعَد ذلك.

والثَّاني: التَّهاوُنُ بالأمْرِ إذا حَضَرَ وقْتُهُ، فإنك إنْ تهاونْتَ به ثَبَّطَكَ اللهُ وأقْعَدَكَ عَن مراضِيهِ وأوامِرِهِ عُقوبَةً لكَ، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾.

فمَن سلِمَ مِن هاتَيْنِ الآفَتَيْنِ والبَلِيَّتَيْنِ العظيمَتَيْنِ فلْتَهْنِهِ السَّلامَةُ». انتهىٰ[١].

وَمَن نظَر في كِتاب المؤلِّف وكان ذا بصيرَةٍ لم يشُكَّ أنه قَد أُصيبَ بتقْليبِ القلْبِ والبَصَرِ، فصار يرىٰ الحَقَّ في صُورةِ الباطِلِ والباطَلَ في صُورةِ الحَقِّ.

وما زعمه مِن رجوعه في كُلِّ شيءٍ قرأهُ إلىٰ القرآنِ لم يكُن سِوىٰ القَوْل في كِتاب اللهِ بغير عِلم وحمْلِ الآيات علىٰ غيْرِ مَحامِلِها. ولا شَكَّ أنَّ المؤلِّف داخلٌ فيما أخْبرَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوقوعه في قولِهِ: «**لا أعْرِفنَّ أحدًا منكم أتاهُ عنِّي حديثٌ وهو متكئٌ علىٰ أريكتِهِ فيقولَ: اتلُ به قرآنًا**»، وفي روايةٍ: «**لا أعْرِفنَّ أحدَكُمْ يأتيهِ أمْرٌ مِن أمْري قد أَمرتُ به أو نَهيتُ عنه وهو متكئٌ علىٰ أريكته فيقولُ: ما وجَدْنا في كتاب الله عَمِلنا به وإلا فلا**»، وقد تقدَّمَ هذا الحديثُ وأحاديثُ في معناه في الفصلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ الكتابِ؛ فلْتراجَع.

وأما قولُهُ: وعلينا أن نُشيرَ بسهْمِ الإشارَةِ لأُستاذِ المخرِّجينَ البخاريِّ الذي لا يؤثر في كثرةِ الصحيحِ عِندهُ ما نستبعدُهُ مِن أحاديثَ تخالِفُ القرآنَ الكريمَ، ونحْنُ علىٰ يقينٍ مِن أن ذلك لا يغضِبُهُ؛ لأنه لا يحِبُّ أنْ يسأَلَ يومَ القِيامَةِ عن كلامٍ يخالِفُ كلامَ اللهِ.

---

(١) «بدائع الفوائد» (٣/ ١٨٠، ١٨١).

فجوابُهُ مِن وجهيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يقالَ: ليس البخاريُّ أُستاذًا لأحَدٍ مِن المخرِّجين سوىٰ التِّرمِذيِّ.

وقد روىٰ عنه مُسلِمٌ في غيْرِ «الصحيحِ»، وروىٰ عنه النَّسائيُّ حديثًا واحدًا، وكثيرٌ مِن المخرِّجينَ كانوا مِن أقرانِ البُخاريِّ، وبعضُهُمْ مِن شُيوخِهِ، وبعضُهُمْ مِن شُيوخِ شيوخِهِ، وبعضُهُمْ كانوا بعْدَ زمانِهِ، وعلىٰ هذا فلا يصِحُّ أنْ يُقالَ: إنَّ البُخاريَّ أستاذٌ للجميعِ، وإنما يصِحُّ أنْ يُقالَ: إنه مقدَّمٌ علىٰ الذين اعْتَنَوْا بجمْعِ الأحاديثِ الصحيحَةِ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ» ما يخالِفُ القرآنَ بوجْهٍ مِن الوجوهِ، واستبعادُ المؤلِّف لبعضِ الأحاديثِ التي في «صحيحِ البُخاريِّ» لا يؤثِّر فيها بشيءٍ، وإنما يؤثِّر في المؤلِّف، ويدل علىٰ غباوتِهِ وكثافةِ جهْلِهِ بالأحاديثِ الصحيحةِ، ومِن المطابقِ للمؤلِّف في تهجُّمِهِ علىٰ «صحيح البُخاريِّ» قولُ الأعشىٰ:

كناطِحٍ صخْرَةً يومًا ليُوهِيَهَا فلم يضِرْها وأوْهَىٰ قرنَهُ الوَعِلُ

وأمَّا قولُهُ: ونحن علىٰ يقِينٍ من أنَّ ذلك لا يُغضبُهُ.

فجوابُهُ مِن وجْهَيْن:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: مِن أين للمؤلِّف أنْ يعلَمَ يقينًا أنَّ تهجُّمَهُ علىٰ «صحيح البُخاريِّ» لا يُغضِبُ البُخاريَّ؟! ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم:٣٥].

وما ادَّعاه مِن اليَقينِ فهو في الحقيقة ظَنٌّ كاذبٌ وليس يقينًا صادِقًا، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨]، وفي الحديث الصحيحِ: «**الظَّنُّ أكذَبُ الحديثِ**» رواه مالكٌ وأحمَدُ والبُخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ مِن

حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ تهجُّمَ المؤلِّف على «صحيح البُخاريِّ» ليس بالأمْرِ الهَيِّنِ، ولا أظُنُّ أنَّ أحدًا مِن المسلمين يرضَىٰ بصنيعِ المؤلِّف فضلًا عن أنْ يرضىٰ بذلك البُخاريُّ لو كان حيًّا. وكيفَ لا يَغضَبُ المؤمِنونَ عامَّةً والبُخاريُّ خاصَّةً مِن الاستهانَةِ بكتابٍ قد تلقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقَبولِ، واتَّفق العلماءُ المُعْتَدُّ بأقوالِهِمْ علىٰ أنَّهُ أصَحُّ الكُتُبِ بَعد القرآنِ؟! وكيف لا يَغضَبُ المؤمنونَ عامَّةً مِنَ اطِّراحِ أحاديثِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتكذيب ما ثَبَتَ عنه مِن المُعْجِزاتِ وخوارِقِ العاداتِ وتسمِيَتِهَا قِصصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرافيَّةً؟! وكيف لا يَغْضَبُ البُخاريُّ والمؤمِنونَ الذين يعرِفونَ عِظَمَ قدْرِ البُخاريِّ مِن محاولة الحَطِّ مِن قدْرِهِ وإلحاقِهِ بالأغبياءِ المغَفَّلين الذين تَرُوج عليهم دسائِسُ الكذَّابينَ؟! وكيف لا يغضَبُ المؤمنونَ عامَّةً مِن الطعْنِ في بعضِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ورمْيِهِمْ بِالدَّسِّ علىٰ الإسلام؟!

ولا شَكَّ أنَّ المؤلِّف قد تعرَّضَ لغَضَبِ اللهِ تعالىٰ؛ لأنه قد بالَغَ في إساءَةِ الأَدَبِ علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلىٰ بعض الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعلىٰ الثِّقاتِ الأثباتِ مِن رجال الأحاديثِ مِن التَّابِعينَ ومَن بعدَهُمْ وعلىٰ الذين أَلَّفوا الصِّحاحَ والسُّنَنَ والمسانيد، فاللهُ يجازيهِ علىٰ أفعاله السَّيِّئَةِ بعدْلِهِ.

وأمَّا قولُهُ: لأنه لا يجِب أن يُسْأَلَ يوم القيامة عن كلامٍ يخالِفُ كلامَ الله.

(١) أخرجه مالك (٢/ ٩٠٧)، وأحمد (٢/ ٢٨٧) (٧٨٤٥)، والبخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣)، وأبو داود (٤٩١٧)، والترمذي (١٩٨٨).

فجوابه مِن وجوهٍ:

أحدُها أنْ يُقالَ: ليسَ في «صحيح البُخاريِّ» ما يخالِف كلامَ الله بوجْهٍ مِن الوجوهِ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في عِدَّة مواضِعَ. وما زعمه المؤلِّف مِن مخالفة ما فيه لكلامِ الله تعالىٰ فهو كَذِبٌ وبُهتانٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: علىٰ سبيل الفرْض والتقدير: لو كان في «صحيح البُخاريِّ» أحاديثُ كثيرةٌ تخالف كلامَ الله لمَا كان عمَلُ المؤلِّف في معارضتِها ورفضِها نافعًا للبُخاريِّ في مَعادِهِ ومانعًا مِن سؤالِهِ عمَّا خرَّجه في كتابه، قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨].

ولوْ أنَّ المؤلِّف حاسَبَ نفسَهُ علىٰ عمَلِهِ في معارضَةِ الأحاديثِ الصحيحَةِ ورفضِهَا وخافَ مِن السؤالِ عن ذلك يوْمَ القيامَةِ لكان خيْرًا له.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ البُخاريَّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- قد اعتنىٰ بجمْعِ الأحاديثِ الصحيحةِ وحِفظِهَا علىٰ الأُمَّة فصار كتابُهُ نورًا يستضِيءُ به المؤْمِنونَ. وقد جاء في أحاديثَ كثيرةٍ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دعا بالرَّحْمةِ والنَّضارةِ لِمَن حَفِظَ أحاديثَهُ وبلَّغَها، وقد تقدَّم ذكْرُها، والبُخاريُّ مِن الذين تُرْجىٰ لهم الرحمَةُ والنَّضارةُ والدرجَةُ العاليةُ في الدار الآخِرةِ. وأمَّا المؤلِّف فيُخشىٰ عليه مِن العذابِ الشَّديد علىٰ معارضتِهِ للأحاديثِ الصَّحيحةِ ورفضِهَا وتكذيبِ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن المُعْجِزات وخوارِقِ العادات، وتسميتِها قِصصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرافِيَّةً، وعلىٰ طعْنِهِ في بعض الصَّحابة والتَّابعين ورمْيِهِم بالدَّسِّ علىٰ الإسلام.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٨) في مقدِّمة الكِتاب وذِكْر الدوافِعِ لتأليفِهِ ما ملخَّصُهُ:

الدافعُ الأوَّلُ: هو صُدورُنا في تأليفِهِ عن رهْبَةٍ وخوْفٍ مِن عقاب الله للمقصِّرين في دعوة الحقِّ -إلىٰ أنْ قالَ-: ولا شيءَ علينْا إلَّا أنْ نحتَمِيَ بالله وحْدَه مِن الراجِمينَ لنا بغيْرِ حقٍّ، ومِن المعتَدِين علينا بغيْرِ عدْلٍ نتيجَةَ جهْرِنا بما أمَرَ الله به عندما نخالِفُهُمْ بكلمةِ الحَقِّ فيما يقولون أو ما يعتقدون.

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الشيطانَ قد تلاعَبَ بالمؤلِّف الجاهل غايَةَ التلاعُبِ، فأراهُ الحَقَّ في صورةِ الباطِلِ، والباطِلَ في صورةِ الحَقِّ، وأوهَمَهُ أنَّ تأليفَهُ لكتابِهِ صادِرٌ عن رهْبَةٍ وخوْفٍ مِن عقاب الله.

وقد سلَكَ المؤلِّفُ في دعواهُ الخوْفَ مِن الله تعالىٰ مَسْلَكَ شيْخِهِ إبليسَ حينما كان مع كُفَّار قريشٍ يوْم بدْرٍ يحرضُهم علىٰ قتال النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ، قال الله تعالىٰ مخبرًا عنه: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنفال:٤٨]، وقال تعالىٰ: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحشر:١٦].

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف هو الجائِرُ المعْتدي في الحقيقَةِ؛ لأنَّهُ قد بذَلَ جهدَهُ في معارضَةِ أقوال النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ وتكذيبِ ما ثَبتَ عنه مِن المُعْجِزاتِ وخوارِقِ العادات وتسميَتِهَا قِصصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرَافِيَّةً، وهذا مِن أقبحِ الجوْرِ والاعتداء والرَّجْمِ بغيْرِ الحَقِّ.

فأمَّا الرَّدُّ على أباطيلِ المؤلِّف وتُرَّهاتِهِ فهو مِن أهمِّ المُهِماتِ وآكَدِ الحقوق الواجبةِ على مَن يستطيعُ ذلك مِن العلماءِ، وهو مِن العدْل والانتصار للرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: قد زعَمَ المؤلِّف أنه قد جَهَرَ بما أمَرَ اللهُ به، وهذا مِن الكَذِبِ على الله تعالى؛ فإنَّ اللهَ تعالى لم يأمُرْ قَطُّ بمعارضَةِ أقوالِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ وتكذيبِ ما ثَبتَ عنه مِن المُعْجِزات وخوارِقِ العاداتِ وتسميتِها قِصصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرافِيَّةً.

وإنَّما أمَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالإيمانِ برسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وطاعتِهِ واتِّباعِهِ وتوْقيرِهِ واحتِرامِهِ والأخْذِ بما جاء به، والانتِهاءِ عمَّا نهى عنْهُ، وحذَّر غايَةَ التحذيرِ مِن مخالفةِ أمْرِهِ، قال الله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠].

وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ

مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤٥، ٤٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله تعالىٰ: «أتدري ما الفِتْنةُ؟ الفتْنَةُ الشِّرْكُ، لعلَّهُ إذا رَدَّ بعضَ قوْلِهِ أنْ يقعَ في قلْبِهِ شيْءٌ مِن الزيغِ فيهلِكَ»، ثم جعل يتْلُو هذه الآيةَ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦].

ولا شَكَّ أنَّ المؤلِّف قد وقع في نفْسِهِ حرَجٌ عظيمٌ مِن أقوالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ ومعجزاتِهِ وكراماتِهِ، فلذلك أطْلَقَ العِنانَ لنفْسِهِ في معارضتِهِ ورفْضِ أقوالِهِ وأفعالِهِ وتكْذيبِ مُعْجزاتِهِ وكراماتِهِ وتسميتِها قِصصًا خيالِيَّةً وخوارِقَ خُرافيَّةً. واللهُ المسئولُ أنْ يعافيَنا وإخوانَنَا المُسلمينَ مما ابتلاه بِهِ.

الوجهُ الرابعُ: أنَّ المؤلِّف زعَمَ أنه قد قال كلِمَةَ الحقِّ، وهذا مِن قلْبِ الحقيقةِ؛ لأنه إنما قال الأباطيلَ والتُّرَّهاتِ وعارَضَ الحقَّ ورفضَهُ وأبْعَدَ عنه غايَةَ البُعْدِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ [فاطر:٨].

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٨) وصفحة (٩) ما نصُّهُ:

«**الدافعُ الثَّانِي**: هو إعلانُ الغيْرَةِ التي لا تَقْبَل مِن المؤمِنِ صمتًا ولا كِتْمانًا، وإنَّمَا يفرِضُها اللهُ جهارَةً وإعلانًا وحمْلَةً وإنكارًا علىٰ باطِلِ القوْلِ وزُورِ الحديث الذي نُسِبَ إلىٰ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتغلْغَلَ في سطورِ كلامِهِ الصحيحِ حتىٰ أصْبَحَ معارِضًا للقرآنِ الكريمِ، ومعطِّلًا لأحكامِهِ الصريحَةِ الواضحَةِ، ثم غَشَّي بغشائِهِ القبيحِ علىٰ أجْمَلِ وأطيَبِ سيرَةٍ منَحَها اللهُ لخاتَمِ النَّبِيِّين والمرسَلِين.

ولَيْس لنا مِن مخْرَجِ العِقاب علىٰ وجودِ هذا الباطِلِ في كُتُبِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ ومضارَعَتِهِ للقرآنِ إلا بإعلانِ تلك الصَّيْحَةِ والتعريضِ الكِتابِيِّ بعيوبِ وبُطلانِ ما دَسَّهُ الإسرائِيلِيُّونَ وأقْحمُوا فوقَهُ اسْمَ نَبِيِّنا زُورًا وبُهتانًا؛ لِيُشَوِّهوا دينَ الإسلامِ بما في تلك الأحاديثِ مِن عيوبِ الوثنِيَّةِ وقبيحِ الباطِلِ وبُطلانِ التَّخْريفِ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف إنما أعْلَنَ العِنادَ والزَّندقَةَ والإلحادَ، وأظهَرَ ذلك في قالَبِ النصيحَةِ والإصلاحِ، كما قال تعالىٰ عن سلَفِهِ وإخوانِهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١١-١٢]، فقد أعلنَ غَيْرتَهُ جَهارَةً وإعلانًا وحمْلَةً وإنكارًا لِأقوالِ رسول اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأفعالِهِ ومعْجِزاتِهِ وكراماتِهِ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن نظر في

كِتابِهِ المملوءِ بالأباطِيلِ والتُّرَّهاتِ.

الوجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ» شيْءٌ مِن باطِلِ القوْلِ وزُورِ الحديثِ، وإنما ذلك في كتاب المؤلِّفِ، فهو الذي قد مُلِئَ بِالأباطِيلِ والزُّورِ والبُهتانِ، وسأُبيِّنُ ذلك في مواضِعِهِ مِن الرَّدِّ عليه إن شاء اللهُ تعالىٰ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ» شيْءٌ يعارِض القرآنَ الكريمَ ويعطِّل أحكامَهُ الصريحَةَ كما زعم ذلك المؤلِّفُ كذِبًا وزُورًا. وقد تقدَّم في الفصْلِ الثَّاني عشَرَ في أوَّلِ الكتاب ما نقله النوَوِيُّ مِن اتفاقِ العُلَمَاءِ علىٰ أنَّ أصحَّ الكُتُبِ بعْدَ القرآن العزيز «الصَّحيحانِ» البُخاريُّ ومسلمٌ، وأنَّ الأمَّةَ تلقَّتْهُما بالقَبولِ، وأنَّ ما حَكَمَ البُخاريُّ ومسلِمٌ بصحَّتِهِ فهو مقْطوعٌ بِصِحَّتِهِ في نفْسِ الأمْرِ، وأنَّ عُلماءَ المُسلمينَ أجمعوا علىٰ صِحَّتِهِما سوىٰ مَن لا يُعْتَدُّ بِخِلافِهِ ووِفاقِهِ في الإجماع.

وتقدَّم -أيضًا- ما ذكرَهُ ابنُ كثيرٍ مِن إجماعِ العلماء وسائر أهْل الإسلامِ علىٰ قَبولِ «صحيح البُخاريِّ» وصِحَّةِ ما فيه؛ فليراجَعْ ذلك، ففيه أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ كَذِبِ المؤلِّف وإلحادِهِ.

الوجهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: ما ذُكِر في «صحيحِ البُخاريِّ»، وغيْرِهِ مِن الصِّحاحِ مِن مُعْجِزاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخوارِقِ العاداتِ فقدْ غَشَّىٰ السيرَةَ النَّبوِيَّةَ بأحْسَنِ الغشاء وأجمَلِهِ كما لا يخفىٰ علىٰ أهْلِ العِلم النافِعِ والعقول السَّليمَةِ، وليْسَ الأمْرُ علىٰ ما قاله مَن أعمىٰ اللهُ قلْبَهُ، فزعم أنَّ ذلك قد غَشَّىٰ السيرةَ النبويَّةَ بغشائِهِ القبيحِ.

وجوابُنا عن هذه الفِرْيَةِ: أنْ نقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

الوجهُ الخامس: أنْ يُقالَ: قد تعرَّضَ المؤلِّف للعقاب الشديد علىٰ معارضَتِهِ لِأقوالِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأفعالِهِ وتكذيبِهِ لمُعْجزاتِهِ وكراماتِهِ وتسميتِها قِصصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرافِيَّةً. ولو أنَّه أعْرَضَ عن الكتابَةِ في هذا المَوْضوعِ لكانَ خيْرًا له وأحْرىٰ لِسلامَتِهِ.

الوجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ معانَدَةَ المؤلِّف للأحاديثِ الصَّحيحةِ وإعلانَهُ الصَّيْحَةَ واللَّغْوَ في معارضَتِها شبيهٌ بمعانَدَةِ الكُفارِ لِلقرآنِ ولَغْوِهِمْ في معارضَتِهِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ ﴿٢٦﴾ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَسۡوَأَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ [فصلت:٢٦-٢٨].

الوجهُ السَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ قدْ صانَ «الصَّحيحينِ» مِن دَسِّ الإسرائيلِيِّينَ ومِن كُلِّ ما يشوِّهُ دينَ الإسلامِ مِن الوثَنِيَّةِ وقَبيحِ الباطِلِ وبُطلانِ التخْرِيفِ.

ولكِنَّ المؤلِّف هو الذي أرادَ الدَّسَّ علىٰ المسلمين وتشكيكَهُمْ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ، فهو في الحقيقَةِ شَرٌّ علىٰ الإسلام والمُسْلمينَ مِن الإسرائِيلِيِّينَ ومِن غيرِهِمْ مِن أعداءِ الله تعالىٰ.

الوجهُ الثَّامِنُ: أنْ يُقالَ: إنَّ كُتُبَ السُّنَّةِ كانت مُحْترَمةً عند علماء أهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ منذ زمانِ تأليفِهَا إلىٰ أثناءِ القرْنِ الرابعَ عَشَرَ مِن الهِجْرةِ، فحينئذٍ ظهرتْ فِئَةٌ مِن تلاميذِ الإفْرِنْجِ ومقلِّديهِمْ والمتزَلِّفينَ إليهم بِالطَّعْن في الأحاديثِ الصَّحيحةِ والتَّشْكيكِ فيها.

ومنهُمُ المؤلِّفُ وأبو رَيَّةَ وبعْضُ مشايخِهِ الذين بَثُّوا في المسلمين كثيرًا مِمَّا يراهُ الإفْرِنْجُ ويعتقدونَهُ مِمَّا هو مخالِفٌ للقُرْآنِ والأحاديثِ الصَّحيحةِ، وقد تنوَّعَتْ طُرُقُ طعنِهِمْ في الأحاديث الصَّحيحةِ، فتارَةً يطْعنونَ فيها بأنَّها تُخالِفُ القُرْآنَ، وإنما يقولونَ ذلك لِقُصورِ فَهمِهِمْ لِلْأحاديثِ الصَّحيحةِ وحمْلِهُمُ القرآنَ علىٰ غيْرِ محامِلِهِ، وتارَةً يطْعَنونَ فيهَا بأنَّها أخْبارُ آحادٍ، وتارَةً يزْعُمونَ أنَّها مِن الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، وتارَةً يصْرِفونَهَا عن ظاهِرِها ويتأوَّلونَها علىٰ غيْرِ المُرادِ بها مِمَّا يُوافِقُ آراءَهُمْ أو آراءَ مَن يُعَظِّمونَهُمْ مِن الإِفْرِنْجِ وتَلاميذِ الإِفْرِنجِ.

وبالجُمْلَةِ، فقد كانت هذِهِ الفِئَةُ مَعَاوِلَ هَدْمٍ وتخْريبٍ للإِسْلامِ وعقائِدِ المُسلمينَ وآلَةً لنَشْرِ الإلْحادِ والزَّندَقَةِ، واللهُ المسئولُ أنْ يُطَهِّرَ الأرضَ منهم ومِن أشباهِهِمْ مِن المُفْسِدين، إنه علىٰ كل شيْءٍ قديرٌ.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٩) ما نصُّهُ:

«**الدافعُ الثَّالِثُ:** هو التَّزَلُّفُ إلىٰ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بإعلانِ تنزيهِهِ عمَّا جاءَ بهذِهِ الأحاديثِ الكاذِبَةِ مِن صفاتِ النَّقْصِ والعَيْبِ الذي لا يليقُ بِجلالِهِ في صُنْعِهِ وتقديرِهِ وإِحكامِ قوْلِهِ بغيْرِ تَبْدِيلٍ، وبضرورةِ الرُّجوعِ بأحاديثِ الدَّسِّ إلىٰ كِتاب الله حتىٰ يفْضَحَ القرآنُ ما فيها مِن كيْدٍ أخْفىٰ شرَّه أعداءُ الإسلامِ تحت كلماتِ التَّكريمِ الصِّناعِيِّ لرسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع ما في تلك الأحاديثِ المُزَيَّنَةِ بكلمات التَّكريمِ مِن انحرافٍ للعقائِدِ وزيْغٍ للقلوبِ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الشيطانَ قد تلاعب بالمؤَلِّف غايَةَ التَّلاعُبِ، حتىٰ إنه زَيَّنَ له التَّزَلُّفَ إلىٰ الله تعالىٰ بالكُفْرِ الذي هو أبغَضُ الأشياءِ إلىٰ الله. وذلك أنه نفىٰ عن الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بعْضَ صِفاتِ الكمالِ، يقْصِدُ بذلِكَ التَّنْزِيهَ فوقع في التَّعْطِيلِ. والتَّعطيلُ كُفْرٌ. قال نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ شيْخُ البُخاريِّ: «مَن شبَّهَ اللهَ بخلْقِهِ كفَرَ، ومَن جَحَدَ شيئًا مِمَّا وصفَ اللهُ به نفْسَهُ فقدْ كَفَرَ»(١).

وهذا الذي قاله نعيْمُ بنُ حَمَّاد -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- هو قوْلُ أهْل السُّنَّةِ والجماعةِ، لا خلاف بينَهُمْ في ذلك.

وقد تزَلَّف المؤلِّف إلىٰ اللهِ تعالىٰ -أيضًا- بالاسْتِخْفافِ بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والغَضِّ منه والعبَثِ في جِهَتِهِ العزيزَةِ بسُخْفِ الكلام ومُنكَر القوْلِ والاعْتراضِ علىٰ كثيرٍ مِن أقوالِهِ وأفعالِهِ ومُعْجِزاتِهِ وكراماتِهِ، ورفضِهَا واطِّراحِها وتسمِيَةِ مُعْجِزاتِهِ وكراماتِهِ قِصصًا خيالِيَّةً وخوارِقَ خُرافيَّةً، وكُلُّ نوْعٍ مِن هذه الأنواعِ كُفْرٌ. وسيأتي إنْ شاء اللهُ تعالىٰ بيانُ ذلك وبيانُ ما نفاهُ مِن صفاتِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عِنْدَ الكلامِ علىٰ الأحاديثِ التي رفَضَهَا وزَعَمَ أنَّها مدسوسَةٌ.

ومما تزلَّف به المؤلف إلىٰ الله تعالىٰ -أيضًا- الوقيعةُ في بعْضِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ والقدْحُ في عدالَتِهِمْ بالزُّورِ والبُهتانِ، ومنهم عبْدُ اللهِ بنُ سلَامٍ الذي شهِدَ له رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجَنةِ، ومنهم أنسُ بنُ مالكٍ الذي دعا له رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجَنةِ، ودعوتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستجابَةٌ بلا شَكٍّ، وقولُ الزُّورِ والبُهتانِ

---

(١) أخرجه الذهبي في «العلو» (ص:١٧٢)، وقال الألباني: «إسناده صحيح».

مِن كبائرِ الإثمِ ومِن أبغضِ الأشياءِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

الوَجْه الثَّاني: أنَّ المؤلِّف نزَّهَ اللهَ تعالىٰ عن الاتِّصافِ ببعضِ صفاتِ الكمالِ، وزعم أنها صفاتُ نقصٍ وعيْبٍ لا تليقُ بجلالِ اللهِ، وهذا يدُلُّ علىٰ انتِكاسِ قلْبِهِ، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ منزَّهٌ عن كلام المؤلِّف وتعطيلِهِ الذي زعم أنه تنزِيهٌ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنَّ المؤلِّف زعم أنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ الوارِدَةَ في صفاتِ الرَّبِّ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أحاديثُ كاذبةٌ.

والجوابُ أنْ يُقالَ: بل المؤلِّف هو الكاذبُ الأفَّاكُ. والأحاديثُ التي قدح فيها وهي في «صحيحِ البُخاريِّ» كُلُّها أحاديثُ صادِقَةٌ علىٰ رَغْمِ أنْفِهِ وأنْفِ مَن يقول بقوْلِهِ.

الوَجْه الرَّابع: أنْ يقالَ: ليس في «صحيح البُخاريِّ» ولا في غيْرِهِ مِن الصِّحاحِ شيْءٌ مِنَ الدَّسِّ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك مِرارًا، وبيانُ كذِبِ المؤلِّف فيما زعمَهُ مِنَ الدَّسِّ في «صحيح البُخاريِّ» وغيْرِهِ مِن كُتُبِ السُّنَّةِ.

الوَجْه الخامس: أنْ يُقالَ: إنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ فيها الهُدىٰ والنُّورُ وليس فيها شيْءٌ مِن الكيْدِ والشَّرِّ، وإنما ذلك في كلام المؤلِّف وكتابِهِ وكُتُبِ أشباهِهِ مِن العَصْرِيِّينَ.

الوَجْه السَّادس: أنْ يُقالَ: ليس في رُواةِ الأحاديث الصحيحةِ أحَدٌ مِن أعداءِ الإسلام، وإنما عدُوُّ الإسلام في الحقيقَةِ هو المؤلِّف الذي استهان بأقوال النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأفعالِهِ ومُعْجزاتِهِ وكراماتِهِ وجعَلَهَا غرضًا لسهامِهِ الخبيثَةِ.

الوَجْه السَّابع: أنْ يُقالَ: إنَّ نِسبةَ الأحاديثِ الصحيحةِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ثابتةٌ عند أهْلِ العِلمِ، وليس ذلك مِن كلمات التَّكْريمِ الصِّناعِيِّ كما زعم ذلك المؤلِّفُ كذِبًا وبُهتانًا.

الوَجْه الثَّامن: أنْ يُقالَ: إنَّ انحرافَ العقائدِ وزيْغَ القُلوبِ لا يكون بالإيمانِ بالأحاديثِ الصحيحةِ، وإنما يكونُ بِنَبْذِها واطِّراحِها كما وقع للمؤلِّف الجاهِلِ، فقد انحَرَفَتْ عقيدتُهُ وزاغَ قلبُهُ بسبَبِ تكذيبه للأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضِهِ واطِّراحِهِ لها.

الوَجْه التَّاسع: أنْ يُقالَ: إنَّ رسوخَ العقيدةِ الصحيحةِ وثباتَها واستقامَةَ القُلوبِ إنما يكون بالإيمان بما جاء في القرآن والأحاديثِ الصَّحيحةِ، فمَن آمن بما جاء في القرآنِ والأحاديثِ الصحيحةِ رسَخَتِ العَقيدَةُ الصحيحَةُ في قلْبِهِ وثبتَتْ واستقامَ قلْبُهُ، ومَن رفضَ شيئًا مِمَّا جاء في القرآنِ أو الأحاديثِ الصَّحيحَةِ فلا بُدَّ أنْ تنْحَرِفَ عقيدتُهُ ويزيغَ قلْبُهُ.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٩) ما نصُّهُ:

«**الدافع الرابعُ**: هو إبعادُ الشوائِبِ الإسرائيلِيَّةِ عنْ معانِي القرآنِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ حتىٰ يتوقَّفَ طوفانُ البِدَعِ الدِّينِيَّةِ عند حدودِ ما شرَعَ اللهُ في كِتابِهِ وبيَّنَ رسولُهُ بعَمَلِهِ، وبذلكَ يُصْبحُ القرآنُ شِفاءً مجْدِيًا لأمراض الصُّدورِ بعد أنْ تعطَّلَتْ فاعِلِيَّتُهُ في هذا الشِّفاءِ نَتيجَةً لمزْجِهِ بمَحْلولٍ وتركيبة الحديث الدَّخيلِ علىٰ كلام النَّبِيِّ، فازدادتْ معظَمُ القلوب مرَضًا علىٰ أمراضِها رغْمَ أنها تستوْعِبُ القرآنَ حفْظًا أو سَمْعًا، حتىٰ

أصبحَ الواجِبُ الأوَّلُ علىٰ علماءِ الدِّين أنْ يُثْبِتوا أنَّ العيْبَ لم يكُنْ نقْصًا في فاعِليَّةِ القرآن وتأثيرِهِ في أمراضِ الصُّدورِ، وإنما العيْبُ كُلُّ العيْبِ في مزْجِهِ بمخلوطِ الحديثِ الخياليِّ المخْتَرَعِ والتَّشْرِيعِ المبتَدَعِ المسْتَمَدِّ مِن رِواياتِ الخَيَالِ السَّابِحِ في أوْدِيَةِ التَّخْريفِ الإسْرائِيلِيِّ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ أقولَ: قد ذكرْتُ مِرارًا أنَّ «صحيح البُخاريِّ» وغيرَهُ مِن كُتُبِ الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ ليس فيها شَيْءٌ مِن الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، وليس فيها شيْءٌ يخالِفُ القرآنَ أو يدْعو إلىٰ البِدَعِ الدِّينِيَّةِ.

وما زعمهُ المؤلِّف مِن الدَّسِّ فيها بما يخالفُ القرآنَ أو يدعو إلىٰ البِدَعِ الدِّينِيَّةِ فهو زعْمٌ كاذِبٌ فلا يُغْتَرَّ به.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف لم يُبْعِد عن معاني القرآن شيْئًا مِن الشوائبِ الإسرائِيليَّةِ، وإنما أبْعَدَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ النَّبَوِيَّةَ واخْتَارَ لِلإبعادِ «صحيح البُخاريِّ» الذي هو أصَحُّ الكُتُبِ بَعْدَ القُرآنِ، ولا أعْلَمُ أنَّ أحَدًا سبَقَ المؤَلِّفَ إلىٰ هذا العَمَلِ الخَبيثِ، فالله يُجازيهِ علىٰ ذلك بعدْلِهِ.

الوَجْه الثَّالث: أنَّ المؤلِّف فرَّقَ بيْنَ أقوالِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأعمالِهِ فقَبلَ الأعمالَ وردَّ الأقوالَ، وزعَمَ أنها دَسَائِسُ إسرائِيلِيَّةٌ، فكان مَثلُهُ مَثَلَ اليهودِ الذين قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ

عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة:٨٥، ٨٦].

الوَجْه الرَّابع: أنَّ اللهَ تعالىٰ جعل القرآنَ شفاءً لِمَا في الصدور مُنْذُ أنزلَهُ إلىٰ أنْ يُرفعَ إلىٰ السماءِ في آخِرِ الزَّمانِ، ولم تَتَعَطَّلْ فاعلِيَّتُهُ في الشِّفاءِ إلا عند الذين زاغُوا فأزاغ اللهُ قلوبَهُمْ كالمؤلِّف وأشباهِهِ مِن الزنادِقةِ.

الوَجْه الخامس: أنَّ المؤلِّف صرَّح أنَّ القُرآنَ قد تعطَّلَتْ فاعِلِيَّتُهُ في شِفاءِ أمراضِ الصُّدورِ نتيجَةً لمزْجِهِ بمحلولِ الحديثِ الدَّخيلِ علىٰ كلامِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ. ومرادُ المؤلِّف بالحديثِ الدَّخيلِ ما جَمَعَهُ مِن «صحيحِ البُخاريِّ»، وزعم أنَّهُ مِن الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، وليس مِن كلامِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ. فَعلىٰ حَدِّ كلامِ المؤلِّف يكون القرآنُ قد تعطَّلَتْ فاعليَّتُهُ في شفاءِ أمراضِ الصُّدورِ منذُ زمانِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلىٰ زمان المؤلِّف، وهذا قوْلُ سُوءٍ لا يقولُهُ مسلمٌ.

الوَجْه السَّادس: أنَّ المؤلِّف رمىٰ الأحاديثَ الصحيحةَ الَّتي جمَعَهَا مِن «صحيحِ البُخاريِّ» بأنَّها مِن الحديثِ الخياليِّ المُخْتَرَعِ والتشريعِ المُبْتَدَعِ المُسْتَمَدِّ مِن رواياتِ الخيالِ السَّابِحِ في أَوْدِيَةِ التَّخْريفِ الإسرائِيلِيِّ».

والجواب عن هذا التَّهَوُّرِ القَبيحِ: أنْ نقولَ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

الوَجْه السَّابع: أنْ يُقالَ: مِن أوْجَبِ الواجباتِ علىٰ علماءِ الدِّينِ أنْ ينفُوا عنْ كِتابِ اللهِ تحريفَ الغالينَ، وانتِحالَ المُبْطِلينَ، وتأويلَ الجاهِلينَ، وأنْ ينفُوا عن الأحاديثِ الصحيحَةِ كلَّ شناعَةٍ وزُورٍ وبُهتانٍ ممَّا يفتَرِيهِ الدَّجَّالُونَ والزنادِقَةُ المُلْحِدونَ كالمؤلِّف وأشباهِهِ مِن أدعياءِ العِلْمِ والإسلام، والقيامُ بهذا الواجبِ مِن

أعظَمِ الجهادِ في سبيل اللهِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٧، ٨].

الوَجْه الثَّامن: أنْ يُقالَ: ليس في «صحيحِ البُخاريِّ»، ولا في غيْرِهِ مِن الأحاديثِ الصحيحَةِ عيْبٌ البَتَّةَ، وإنَّما العيْبُ كلُّ العيبِ فيمن عابها وعارَضَهَا ورفَضَهَا واطَّرَحها وكذَّبَ بِمَا ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن المُعْجِزاتِ وخوارِقِ العاداتِ، وسمَّاها قِصَصًا خياليَّةً وخوارِقَ خُرَافِيَّةً، ورمىٰ بعضَ الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ بالعظائِمِ وطعنَ في عدالتهم بالزُّورِ والبُهْتانِ.

وهذا هو ما عَمِلَهُ المؤلِّف في كتابه واستحسنَهُ وبذَلَ جُهْدَهُ في كتابتِهِ ونشْرِهِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٩) وصفحةِ (١٠) ما نصُّهُ:

«**الدافع الخامس**: هو تبرِئَةُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا نُسِبَ إليْهِ مِن أحاديثِ القوْلِ الزائدِ علىٰ البيانِ القُرْآنِيِّ لصفاتِ اللهِ وأفعالِهِ وأقدارِهِ وتصريفِهِ لِأُمورِ خلْقِهِ، وما بيَّنَهُ القرآنُ عن العالَمِ العُلْوِيِّ والرُّوحِ وأحوالِ ما بَعْدَ الموْتِ، والعلم بالغيْبِ، وموعِدِ السَّاعَةِ وعن عالَمِ الجِنِّ رؤيَةً واتِّصالًا وأحوالِ النَّبِيِّينَ وأُمَمِهِمْ، إذِ المعروفُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأْتِ بشيءٍ في تلك الأمور أكثرَ مما جاءَهُ في القرآنِ الذي

يقول اللهُ عنه وفيهِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: مِن أبطَلِ الباطِلِ تبرِئَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا ثَبَتَ عنه بنقْلِ الثِّقاتِ الأثباتِ، ولا يقولُ بهذا القوْلِ الباطل إلا مَن هو زائغُ القلْبِ فاسِدُ العقيدةِ والتَّصَوُّرِ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومثْلَهُ معه، ألَا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومثْلَه معَهُ**»، وفي رواية: «**إني أُوتيتُ الكِتابَ وما يعْدِلُهُ**». وقد تقدَّمَ هذا الحديثُ في الفصْلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ الكِتابِ؛ فليراجَعْ، ففيهِ أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ المؤلِّف في إنكارِهِ للأحاديثِ الصَّحيحةِ الزائدةِ علىٰ ما جاء بيانُهُ في القرآنِ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عليكم بسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلفاءِ الراشدينَ المهْدِيِّينَ، تمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجِذِ**»، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيضًا: «**تركْتُ فيكُمْ أمريْنِ لن تَضِلُّوا ما تمسَّكْتُم بهما: كِتَابَ اللهِ وسنَّةَ رسولِهِ**». وقد تقدَّمَ إيرادُ هذينِ الحديثَيْنِ، وذكر مَن رواهما وصحَّحهما مِن الأئِمَّةِ، وفيهِما أبلَغُ رَدٍّ علىٰ المؤلِّف؛ لأن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حثَّ علىٰ التَّمَسُّك بسنَّتِهِ وهي تشمَلُ أقوالَهُ وأفعالَهُ.

ومَن فرَّقَ بيْنَ أقوالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ فآمَنَ بالأفعالِ وأنكَرَ الأقوالَ فهو مِمَّنْ آمَنَ ببعْضِ السُّنَّةِ وكفَرَ ببعْضِها، وإيمانُهُ بالأفعالِ مع إنكارِهِ للأقوالِ لا ينفعُهُ؛ إذ لابُدَّ مِن الإيمانِ بهما معًا، وقد تقدَّم في الفصلِ الأوَّلِ في هذا الكتابِ قوْلُ البربهارِيِّ: «مَن ردَّ حديثًا عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد رَدَّ الأثَرَ كُلَّهُ، وهو كافِرٌ باللهِ العظيمِ».

الوَجْه الرَّابع: أنَّ اللهَ تعالىٰ قال في صِفَةِ رسولِهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وفي هذه الآيات أوْضَحُ دليلٍ علىٰ أنه يجِبُ علىٰ المسلمينَ قبولُ ما جاء في الأحاديثِ الصحيحةِ مِن بيانِ صفاتِ الله تعالىٰ وأفعالِهِ وأقدارِهِ وتصريفِهِ لِأمورِ خلْقِهِ وما جاء فيها مِن الإِخبارِ عن العالَمِ العُلويِّ والرُّوحِ وأحوالِ ما بعد الموْتِ وغير ذلك مِن أمورِ الغيْبِ، وعن أحوالِ النَّبيِّينَ وأمَمِهِمْ وعن رؤيةِ الجِنِّ واتِّصالِهِمْ ببني آدَمَ.

فَكُلُّ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بنقْلِ الثِّقاتِ الأثباتِ فهو حَقٌّ يجبُ قَبولُهُ، ولا يجوزُ رَدُّ شيءٍ منه ولو كان زائدًا علىٰ ما جاء في القرآنِ إلا إذا عارَضَهُ ما هو أصَحُّ منه مِن الأحاديثِ.

ومَن ردَّ شيئًا مِمَّا ثبتَ عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقدْ ردَّ علىٰ اللهِ أمرَهُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، ولم يصدِّقْ بما أخبر اللهُ به عن الرسول صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه ما ينطِقُ عن الهوىٰ، إنْ هو إلا وحْيٌ يوحىٰ.

الوَجْه الخامس: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يُخبِرْ عن موْعِدِ السَّاعةِ الْبَتَّةَ. ولمَّا قال جبريلُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أخبرْني عن السَّاعة، قالَ: «**ما المسؤولُ عنها بأعلَمَ مِن السَّائِلِ**» رواهُ الإِمامُ أحمَدُ ومسلِمٌ وأهلُ السُّنَنِ مِن حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ(١).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٧) (١٨٤)، ومسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩١)، وابن ماجه (٦٣).

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٧]، وقال تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٢- ٤٤].

وقد جاء في عِدَّةِ أحاديثَ صحيحَةٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خمسٌ مِن الغيبِ لا يعلمُهُنَّ إلا اللهُ**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤](١).

وإذا علِمَ هذا فما زعَمَهُ المؤلِّف مِن أنه قد رُوِيَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديثُ في موْعِدِ السَّاعَةِ فهو كَذِبٌ مِن المؤلِّف لا أصْلَ له.

الوَجْه السَّادس: أنْ يُقالَ: قد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشياءُ كثيرةٌ لم تكُنْ في القرآن، وقد أَمرَ اللهُ المسلمينَ بقَبولِها فقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وأَخْبر تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنها مِن الوحْيِ فقال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٧]، وهذا هو المعروفُ عند أهْلِ العِلْمِ، وإنما يجْهَلُهُ الأغبياءُ ويتجاهَلُهُ الزَّنادقةُ الأشْقِياءُ.

---

(١) منها حديث جبريل، الذي أخرجه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم واللفظ له (١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل

وقال المؤلِّف في صفحة (١٠) ما نصُّهُ:

«الدافع السَّادس هو تبرئَةُ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن الخوارِقِ الخُرافيَّةِ والخَياليَّةِ التي كان غَنِيًّا عنها بمُعْجزةِ القرآن الكريمِ، ورفع منزلَتَهُ علىٰ ما نسَجَهُ خيالُ المادحينَ له بجَهالَةٍ وطيْشٍ، وعلىٰ ما وضعَهُ الماكِرون مِن اليهودِ في سِيرتِهِ مِن عيوبٍ أساءتْ إلىٰ صفحَتِهِ الرَّفيعةِ الطاهرةِ وخِصالِهِ العاليةِ الحميدةِ، كما سيرىٰ القارئُ الكريمُ في أبوابِ هذا الكتاب.

وأعظَمُ مِن ذلك دافعًا وأكبَرُ قصْدًا هو تبرِئَتُهُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مِمَّا نسبَهُ إليهِ الإسرائيلِيُّونَ مِن تعَصُّبٍ نحوَ شخصِهِ حينما اتَّهموهُ بأنه قال: إنه سيشْفَعُ في عمِّهِ. وفضَّلَ بنتَهُ علىٰ أهْل الجَنة، ورفع زوْجتَهُ عائشَةَ علىٰ نساءِ العالَمينَ. وفي كتابِنا هذا مِن تلك المفترَياتِ الإسرائيليَّةِ علىٰ رسولِ الله والتي جمعْناها مِن «صحيحِ البُخاريِّ» ما يملأُ نُفوسَ المؤمنين غَيْرَةً علىٰ نبيِّهِمْ ودينهِمْ فيُعْلنونَ محاربتَهُمْ لها، وما يُحَمِّلُ السَّاكتين عن محاربَتِها وِزْرَ الكاتمينَ لِما أنْزَلَ اللهُ».

والجواب عن هذا مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الخوارِقَ الثَّابِتَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كُلُّها حَقٌّ، وهي مِن أعلامِ النُّبُوَّةِ، وليست بخُرافِيَّةٍ ولا خيالِيَّةٍ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّفُ ظُلْمًا وزُورًا وبُهتانًا.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: ليستْ مُعْجِزاتُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقصورَةً علىٰ القرآنِ، بل كان له مِن المُعْجِزاتِ وخوارِقِ العاداتِ شيءٌ كثيرٌ، وأعْظَمُ مُعْجزاتِهِ القرآنُ العظيمُ الذي عَجَزَ الفُصَحاءُ والبُلَغاءُ أنْ يأتُوا بسُورةٍ مِن مثْلِهِ، ولو كانت مِن قِصارِ السُّوَرِ. ومِن أعظم مُعْجِزاته -أيضًا- انشِقاقُ القمرِ وقد ذكر اللهُ ذلك في كتابِهِ العَزيزِ، فقال تعالىٰ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١].

قال ابنُ كَثيرٍ رحمه اللهُ تعالىٰ في «تفسيرِهِ»: «قد كان هذا في زمانِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما وَرَدَ ذلك في الأحاديثِ المُتواتِرَةِ بالأسانيدِ الصَّحيحةِ. وقد ثَبَتَ في الصَّحيحِ عن ابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «خمْسٌ قد مَضَيْنَ: الرُّومُ والدُّخَانُ واللِّزامُ والبَطْشَةُ والقمَرُ»، وهذا أمْرٌ متَّفَقٌ عليه بيْنَ العُلماءِ، أنَّ انشقاقَ القَمَرِ قد وقَعَ في زمانِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنه كان إحدىٰ المُعْجزاتِ الباهِراتِ». ثم ساق الأحاديثَ الوارِدَةَ في ذلك؛ فلْتراجَع في «تفْسيرِهِ»[١].

وقال في «**البِدايَةِ والنِّهايَةِ**»: «وقدِ اتَّفَقَ العُلماءُ مع بَقِيَّةِ الأئِمَّةِ علىٰ أنَّ انْشقاقَ القمَرِ كان في عهْدِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد وردَتِ الأحاديثُ بذلك مِن طرُقٍ تفيدُ القطْعَ عنْد الأمَّةِ» انتهىٰ[٢].

ومِن مُعْجزاتِهِ -أيضًا- تكثيرُ الطَّعامِ القليلِ، وقد ثَبَتَ ذلك في قضايا متَعَدِّدةٍ.

ومِن مُعْجزاتِهِ -أيضًا- تكْثيرُ الماءِ القَليلِ، ونبْعُ الماءِ مِن بيْنِ أصابِعِهِ في الإِناءِ، وقد ثَبَتَ ذلك في قضايا متَعَدِّدَةٍ.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٧٢).

(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ٥٥٨).

ومِن كراماتِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُرْعَةُ إجابةِ دُعائِهِ في الاستِسْقاءِ والاستِصْحاءِ وغير ذلك.

ومِن كراماتِهِ -أيضًا- تسليمُ الشَّجرِ والحَجرِ عليهِ، وتسبيحُ الحصىٰ في كَفِّهِ. وكذلك تسبيحُ الطَّعام وهو يُؤكَلُ، وكان الصَّحابَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يسمَعونَ تسبيحَهُ. وكُلُّ ما ذكرنا فهو ثابتٌ بالأسانيدِ الصَّحيحَةِ، وليس شيْءٌ مِن ذلك مِن نسْجِ خيالِ المادحينَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد زَعَمَ ذلك مَن استَزَلَّه الشيْطانُ وأغْواهُ. وله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن المُعْجزاتِ وخوارِقِ العاداتِ غيْرُ ما ذكرْنا، وهيَ كثيرةٌ جِدًّا.

قال الحافِظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري»: «ذَكَرَ النوَوِيُّ في (مقدِّمة شرْح مسلمٍ) أنَّ مُعْجزاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزيدُ علىٰ ألفٍ ومِائتَيْنِ. وقال البيهقِيُّ في «المدخل»: بلغتْ ألفًا. وقال الزاهِدِيُّ مِن الحنفِيَّةِ: ظهر علىٰ يديْهِ ألْفُ مُعْجزةٍ. وقيل: ثلاثةُ آلافٍ. وقد اعتنىٰ بجمْعِها جماعَةٌ مِن الأئِمَّةِ كأبي نُعَيْمٍ والبيْهقِيِّ وغيرِهِما» انتهىٰ[1].

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ الأحَقَّ بوصْفِ الجَهالَةِ والطيْشِ مَن يخْبِطُ خبْطَ عشْواءَ في إنْكار الأحاديثِ الصَّحيحةِ ورَدِّها، وذلك هو صاحِبُ الكِتابِ الذي نَرُدُّ عليه.

الوَجْه الرَّابع: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تعالىٰ قد صانَ الأحاديثَ الصَّحيحةَ مِن مَكْرِ الماكرينَ، وأقامَ لها مِن الثِّقاتِ الأثْباتِ مَن حفِظَها وأدَّاها إلىٰ الأُمَّة. وما زَعَمَهُ المؤلِّف عن الماكرين مِن اليهود أنهم وَضَعوا في سِيرةِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُيوبًا أساءتْ إلىٰ صفْحَتِهِ الرفيعَةِ الطاهرَةِ وخِصالِهِ العاليةِ الحميدة فهو كذِبٌ وزُورٌ مَرْدودٌ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٥٨٢).

علىٰ قائِلِهِ الذي هو شَرٌّ علىٰ الإسلام والمسلمين مِن اليهود وغيرِهِمْ مِن أعداءِ الإسلام والمسلمينَ.

الوَجْه الخامس: أنَّ المؤلِّف قد أُصيبَ بتقْلِيبِ القلْبِ وعمىٰ البصيرَةِ، فكانَ يرىٰ المحاسِنَ في صورَةِ المساوِئِ، والفضائِلَ في صورةِ المَعَائِبِ. ومِن ذلك قولُهُ عن المُعْجزاتِ وخوارِقِ العاداتِ التي جعلها اللهُ تعالىٰ كرامَاتٍ للنبيِّ ﷺ وأعلَامًا مِن أعلامِ نُبُوَّتِهِ: إنها مِن العيوبِ التي أساءتْ إلىٰ صفحَتِهِ وخِصالِهِ.

والجوابُ أنْ نقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

وأمَّا قوْلُهُ: وأعظَمُ مِن ذلك دافعًا وأكبَرُ قصدًا هو تبرِئَتُهُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مِمَّا نَسبَ إليه الإسرائيلِيُّونَ مِن تعصُّبٍ نحوَ شخْصِهِ حينما اتَّهموهُ بأنه قال أنه سيشْفَعُ في عمِّه.

فجوابُهُ مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ شفاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ يوْمَ القيامة لعمِّهِ أبي طالِبٍ في تخفيف العذابِ عنْهُ ثابتةٌ مِن حديث أبي سعيدٍ الخُدْريِّ والعبَّاس بنِ عبدِ المطَّلب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فأمَّا حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فرواهُ الإمامُ أحمَدُ في «مسنده»، والبُخاريُّ ومسلِمٌ في «صحيحَيْهِما» أنه سمِعَ رسولَ الله ﷺ وذُكِرَ عنده أبو طالِبٍ، فقالَ: «**لعلَّهُ أنْ تنفَعَهُ شفاعتي يوْمَ القيامَةِ، فيُجْعَلَ في ضَحْضَاحٍ مِن النارِ يبلُغُ كعْبَيْهِ، يغْلي منه دِماغُهُ**»(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٨) (١١٠٧٣)، والبخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠).

وأمَّا حديثُ العباسِ بنِ عبدِ المُطَّلب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فرواهُ الإمامُ أحمَدُ في «مسنده»، والبُخاريُّ ومُسلمٌ في «صَحيحيْهِما» أنه قال: يا رسولَ اللهِ، هل نَفَعْتَ أبا طالِبٍ بشيْءٍ؟ فإنهُ كان يحوطُكَ ويغضَبُ لك، قال: «**نَعَمْ، هو في ضَحْضاحٍ مِن نارٍ، ولولا أنا لكانَ في الدَّرْكِ الأسْفَلِ مِن النارِ**»(١) رِجالُ الحَديثيْنِ كُلُّهم ثِقاتٌ أثْباتٌ مِن لدُنِ الصَّحابِيِّينَ إلىٰ الأئِمَّةِ المُخَرِّجينَ لِلْحَديثيْنِ، فأيُّ طريقٍ للْإسرائيلِيِّينَ إلىٰ الدَّسِّ في هذين الحديثيْنِ لو كان المؤلِّفُ الجاهلُ يعْقِلُ؟!

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف المَفْتونَ هو الَّذي أرادَ الدَّسَّ في هذين الحدِيثيْنِ الصحيحيْنِ، وتشْكِيكَ المسلمينَ فيما ثَبَتَ عن نَبِيِّهم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهو في الحقيقة شَرٌّ مِن اليهودِ وأعْظَمُ ضَررًا علىٰ الإسلام والمسلمينَ.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ شفاعَةَ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لعَمِّهِ أبي طالبٍ في تخفيفِ العذاب عنه ليستْ مِن التعصُّبِ نحْوَ شخْصِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّف الأحمَقُ، وليس في ذلك ما يَدْعو إلىٰ اتِّهامِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما زَعَمَ ذلك أيضًا، وإنما هي مِن إكرام الله لنبيِّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقَبولِ شفاعتِهِ في عَمِّهِ، وأعظَمُ مِن هذا شفاعتُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأَهْلِ الموْقِفِ يوم القيامَةِ حينما يطول وُقوفُهُمْ ويشتَدُّ الكَرْبُ عليْهِمْ، فيُشَفِّعُه الله ويأتي لفصْلِ القضاء بيْنَ عِبادهِ كما هو ثابتٌ في الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ، ولا يُنْكِر ذلك إلا مَن هو مكابِرٌ مُعانِدٌ.

وكذلك لا يُنْكِر شفاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لعَمِّهِ أبي طالبٍ في تخفيفِ العذابِ عنه إلا مَن هو مكابِرٌ مُعاندٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٦) (١٧٣٦)، والبخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

الوَجْه الرَّابع: أنَّ المؤلِّف الجاهِلَ ومَن كان على شاكِلَتِهِ مِن العصْرِيِّينَ قد وضَعوا لأنفُسِهِمْ قاعدَةً خبيثَةً، بل مِعْوَلًا مِن معاوِلِ هدْمِ الإسلامِ وتضليلِ المُسْلمينَ. وهذه القاعدَةُ الخبيثَةُ هي إنكارُ ما خالف آراءَهُمْ أو آراءَ شُيُوخِهِمْ مِن الأحاديث الصَّحيحةِ التي لا مَطْعَنَ فيها بوجْهٍ مِن الوجوهُ، فتارَةً يزعُمُونَ أنها مِن الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، وتارَةً يزعُمون أنها تخالفُ القرآنَ، والواقِعُ في الحقيقة أنها تُخالِفُ عقولَهُمُ الفاسِدَةَ وآراءَهُمُ الكاسِدَةَ، وعقائِدَهُمُ التي تلقَّوْها مِن الإفْرنْجِ وتلاميذِ الإفْرِنْجِ ومن يُعظِّمهم ويحْذو حذْوَهم ويتَّبع آراءَهُمُ التي تُخالِفُ الكِتاب والسُّنَّةَ.

ومِن الرُّؤساءِ الزائغينَ المُرْتَدِّينَ عن الإسلام مَن ذهب إلى اطِّراحِ السُّنَّةِ بالكُلِّيَّةِ؛ زاعمًا أنَّ الكذِبَ قد دخل في الأحاديث واخْتلطَ الصحيحُ بالمكذوبِ بحيْثُ لا يُمْكنُ التمييزُ بينهُما، فوجب اطِّراحُ الجميع.

وهذا قوْلٌ خبيثٌ لا يصدُرُ مِن رَجُلٍ مسلمٍ، وإنما يصْدُرُ مِن كافرٍ فاجرٍ لا يمُتُّ إلى الإسلام بِصِلَةٍ. وقد وَضع هذا المرتَدُّ كتابًا أملاهُ عليه شيطانُهُ وجعلَهُ شريعَةً لأتباعِهِ يتمسكونَ به ويتبعونَ ما فيهِ. وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام:١١٢، ١١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟

أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وهذا المُرْتَدُّ الذي أشرنا إليه والمؤلِّف الجاهِل وأشباهُهُما مِن أعداءِ الأحاديث الصحيحة ينطَبِقُ عليهم ما أَخْبَرَ به رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث حذيْفَةَ بنِ اليمانِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه يكونُ في آخِرِ الزمانِ دُعاةٌ علىٰ أبوابِ جهنَّمَ مَن أجابهم إليها قذفوهُ فيها. قال حذيفةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فقُلْتُ: يا رسول الله صِفْهُمْ لنا، قال: «**نَعَمْ، قوْمٌ مِن جِلْدتِنا ويتكلَّمونَ بألسِنَتِنا**» رواه البُخاريُّ ومسلمٌ[١].

وفي روايةٍ لمُسلمٍ عن حذيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يكونُ بعْدي أئمَّةٌ لا يهْتدونَ بِهُدايَ ولا يستَنُّونَ بسُنَّتي، وسيقومُ فيهم رِجالٌ قُلوبُهُمْ قُلوبُ الشياطينِ في جُثْمانِ إنْسٍ**»[٢] وفي روايةٍ عن حذيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تكونُ فِتَنٌ علىٰ أبوابِها دُعاةٌ إلىٰ النار، فَلَأَنْ تموتَ وأنتَ عاضٌّ علىٰ جِذْلِ شجرةٍ خيْرٌ لك مِن أنْ تَتَّبِعَ أحدًا منهم**». رواه ابنُ ماجَهْ والحاكِمُ وصحَّحَهُ، ووافقهُ الذهبِيُّ علىٰ تصحيحِهِ[٣].

وفي روايةٍ: «**تكونُ فتْنَةٌ عمياءُ صمَّاءُ دُعاةُ الضلالَةِ -أو قال- دعاةُ النارِ، فَلَأَنْ تَعَضَّ علىٰ جِذْلِ شجَرَةٍ خيْرٌ لك مِن أنْ تتبعَ أحدًا منهم**» رواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٧٩)، والحاكم (٤/ ٤٧٨) (٨٣٣٠)، وصححه الألباني.

الطَّيَالسيُّ وابنُ أبي شيْبَةَ وأبو داودَ السِّجِسْتانِيُّ وغيْرُهُمْ(١).

وأمَّا قولُهُ: وفضَّل بنْتَهُ علىٰ أهل الجَنةِ، ورَفَع زوجَتَهُ عائشَةَ علىٰ نساءِ العالَمينَ.

فجوابُهُ مِن وجوه:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضَّلَ بنْتَهُ علىٰ أهل الجَنَّةِ علىٰ وجهِ العمومِ، فيدْخُلُ في ذلك الرِّجالُ والنِّساءُ، وهذا خطأٌ ظاهر؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أَخبر أنَّ فاطمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا سيِّدةُ نساءِ أَهْلِ الجَنةِ خاصَّةً دونَ الرِّجالِ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد ثَبَتَ في «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما مِن حديث عائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يا فاطِمَةُ، أمَا ترْضَيْنَ أنْ تكونِي سيِّدَةَ نساءِ المؤمِنينَ أو سيِّدَةَ نساءِ هذه الأُمَّةِ**»، وفي رواية: «**أما ترْضَيْنَ أنْ تكونِي سيِّدةَ نساءِ أهْلِ الجَنةِ**»(٢).

وفي «الصَّحيحينِ» وغيرِهِمَا عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فضْلُ عائشةَ علىٰ النِّساءِ كفضْلِ الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»(٣).

وفي «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما عنْ أبي موسىٰ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٦) (٢٣٣٣٠)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٣٥٣)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٠)، وأبو داود (٤٢٤٦)، وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٢٤)، ومسلم (٢٤٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦).

أنه قال: «**كَمُلَ مِن الرِّجال كثيرٌ، ولم يكْمُلْ مِن النِّساء إلا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمرانَ، وآسِيَةُ امرأَةُ فرْعَوْنَ، وفضْلُ عائشَةَ علىٰ النِّساءِ كفضْلِ الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعام**»(١) ورجالُ هذه الأحاديثِ كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ مِن لدُنِ الصَّحابَةِ إلىٰ الأئِمَّة المخَرِّجينَ لهذه الأحاديثِ، فأيُّ طريقٍ للإسرائيلِيِّينَ إلىٰ الدَّسِّ في هذه الأحاديثِ الصَّحيحةِ لوْ كان المؤلِّف الجاهِل يعْقِل؟! ولا ينْكِر ما جاء في هذه الأحاديثِ الصَّحيحَةِ إلا مَن هو مُكابِرٌ معانِدٌ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف المَفتونَ هو الذي أرادَ الدَّسَّ في هذه الأحاديثِ الصَّحيحةِ وتشْكيكَ المسلمينَ فيما ثَبَتَ عن نبِيِّهم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو في الحقيقة شَرٌّ مِن اليهودِ وأعظَمُ منهُمْ ضررًا علىٰ الإسلام والمُسلمينَ.

الوَجْه الرَّابع: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان مبلِّغًا عن الله كما قال تعالىٰ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم: ٣، ٤]. وإخْبارُهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما أكْرمَ اللهُ به بنْتَه فاطمَةَ مِن السيادَةِ لِنساءِ أهْلِ الجَنَّةِ وما أكْرَمَ الله به زوجتَهُ عائشَةَ مِن التَّفضيلِ علىٰ النِّساءِ ليس مِن التعصُّبِ نحوَ بِنتِهِ وزوجتِهِ كما زعم ذلك عدُوُّ الله، وليس في ذلك ما يدعو إلىٰ اتِّهامِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما زعم ذلك أيضًا.

وقد روىٰ التِّرمِذيُّ وحسنه عن حذيْفَةَ بنِ اليَمانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**هذا ملَكٌ نزل مِن السماءِ لم ينزِلْ إلىٰ الأرضِ قَطُّ قبْلَ هذه الليْلَةِ، استأْذَنَ أن يُسَلِّمَ عليَّ ويبَشِّرنِي أنَّ فاطمَةَ سيِّدَةُ نساءِ أهْل الجَنَّةِ**»(٢) فهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٨١)، وصححه الألباني.

النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان مُبلِّغًا لما أخبره به الملَكُ عن الله تعالىٰ مِن سيادةِ فاطمَةَ لنساءِ أهْلِ الجنَّةِ.

وكذلك ما أَخبر به عن زوجَتِهِ عائِشَةَ هو مِن بابِ التَّبليغِ عن اللهِ تعالىٰ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٣، ٧٤].

قال ابنُ كثيرٍ في «البِدايةِ والنِّهايةِ» في ترجمَةِ عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ومِن خصائصِها أنها أعلَمُ نساءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل أعلَمُ النِّساءِ علىٰ الإطلاق. قال الزُّهْريُّ: لو جُمِعَ علْمُ عائشَةَ إلىٰ عِلْمِ جميعِ أزواجِهِ وعِلْمُ جميعِ النِّساء لكان عِلْمُ عائشةَ أفضَلَ. وقال عطاءُ بنُ أبي رباحٍ: كانت عائشَةُ أفْقَهَ الناسِ وأعلَمَ الناسِ وأحسَنَ الناسِ رأيًا في العامَّةِ. وقال عُروةُ: ما رأيْتُ أحدًا أعلَمَ بفقْهٍ ولا طِبٍّ ولا شِعْرٍ مِن عائشَةَ، ولمْ تَرْوِ امرأةٌ ولا رجُلٌ غيرَ أبي هريرة عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأحاديث بقدْرِ روايتِها.

وقال أبو موسىٰ الأشْعَريُّ: «ما أشْكَلَ علينْا أصحابَ محمد حديثٌ قطُّ فسألْنَا عائشَةَ إلا وجدْنا عنْدها منْهُ عِلمًا» رواه التِّرمِذيُّ(١).

وقال أبو الضُّحىٰ عن مَسروقٍ: رأيْتُ مشْيَخَةَ أصحابِ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأكابرَ يسألونها عن الفرائضِ. وقال الشَّعْبيُّ كان مسروقٌ إذا حدَّث عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال: حدثتْني الصِّدِّيقةُ بنتُ الصِّدِّيقِ حبيبةُ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُبرَّأَةُ مِن فوقِ سبعِ سمواتٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٨٣)، وصححه الألباني.

وثبَتَ في «صحيح البُخاريِّ» مِن حديث أبي عُثمانَ النَّهديِّ عن عمرو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلتُ يا رسولَ اللهِ، أيُّ الناسِ أحبُّ إليك؟ قال: «**عَائِشَةُ**» قلتُ: ومِن الرِّجالِ؟ قال: «**أبوها**»[(١)] انتهىٰ[(٢)].

وإذا عُلِمَ ما ذكرْنا فلا ينْكِر فضلَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا علىٰ النِّساءِ إلا مَن هو مُكابرٌ مُعانِدٌ، وكذلكَ لا ينْكِر سيادَةَ فاطِمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِنساءِ أهْل الجَنَّةِ إلا مَن هو مُكابرٌ مُعاندٌ؛ لأنَّ فاطمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت بَضْعَةً مِن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيِّدُ بني آدمَ في الدُّنيا والآخِرَةِ، فلا ينْكَر أنْ تكونَ بنْتُهُ التي أُصيبتْ بفَقْدِهِ سيِّدَةَ نساءِ أهْل الجَنَّةِ، كما أنَّ الحسنَ والحُسيْنَ سيِّدا شبابِ أهْل الجَنَّةِ، وكما أنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَيِّدا كُهولِ أهْل الجنَّة مِن الأوَّلِينَ والآخِرينَ إلا النَّبِيِّينَ والمُرْسَلينَ. وَكُلُّ هذا ثابتٌ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا يُنكِرُهُ إلا مَن هو مُكابرٌ مُعانِدٌ.

الوَجْه الخامس: أنَّ المؤلِّف قد زَعَمَ أنَّ الإسرائيلِيِّينَ نَسَبوا إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يَتعَصَّبُ نحو شخصِهِ، وأنهُمُ اتَّهَموهُ بأنه قال: إنه يشفَعُ في عَمِّهِ، وأنه فَضَّل بنْتَهُ علىٰ أهْلِ الجنَّةِ، ورَفَعَ زوجَتَهُ عائشةَ علىٰ نِساءِ العالَمينَ.

وفي الحقيقة أنَّ الإسرائيلِيِّينَ بَريئُونَ مِمَّا نسبَهُ المؤلِّف إليهم، وأنَّ المؤلِّف هو الذي نَسَبَ إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يَتعَصَّبُ نحو شخْصِهِ، وهو الذي اتَّهَمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما زعم أنه تُهْمَةٌ في حقِّهِ، وهذه رِدَّةٌ صريحةٌ؛ لأنَّ هذا القوْلَ صريحٌ في سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعيْبِهِ وإلحاقِ النَّقْصِ به. وقد تقدَّمَ في أوَّل الكِتاب ذكْرُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٢)، وهو عند مسلم (٢٣٨٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٣٩).

الإِجماعِ علىٰ تكْفيرِ مَن سبَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو عابه أو ألحَق به نقصًا، وذِكْرُ الإِجماع علىٰ قَتْلِهِ؛ فليراجَعْ.

وأمَّا قولُه: وفي كتابِنا هذا مِن تلك المُفْتَرَياتِ الإِسرائيليَّةِ علىٰ رسول الله والتي جمعناها مِن «صحيحِ البُخاريِّ» ما يمْلأُ المؤمنين غيْرَةً علىٰ نبيِّهِم ودينِهِمْ، فيُعلنون محاربَتَهم لها، وما يُحَمِّلُ السَّاكتين عَن محاربَتِها وِزْرَ الكاتمينَ لِما أنْزَلَ اللهُ.

فجوابُه مِن وجوه:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ ما جمعَهُ المؤلِّف مِن «صحيحِ البُخاريِّ» كُلُّهُ ثابتٌ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وليس فيه شيءٌ مفترَىٰ علىٰ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. وفي جراءَةِ المؤلِّف علىٰ تلك الأحاديثِ الصَّحيحةِ دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ قد أعْمىٰ بصيرَتَهُ، فكان يرىٰ الحَقَّ في صورةِ الباطِلِ والباطِلَ في صورَةِ الحقِّ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الإِسرائيليِّينَ بَريئُونَ مِمَّا نسبَهُ المؤلِّف إليْهِمْ مِن افْتراءِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ علىٰ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وفي الحقيقةِ أنَّ الكاذِبَ المفترِيَ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو المؤلِّف وأشباهُهُ مِن الزنادقَةِ الذين يُلْحِدونَ في آياتِ الله، ويرُدُّونَ الأحاديثَ الثَّابِتَةَ عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا يُبالُونَ برفْضِها واطِّراحِها.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ إعلانَ المُحاربَةِ لِما في «صحيحِ البُخاريِّ»، وغيْرِهِ مِن الأحاديثِ الصحيحة ليس فيه غَيْرَةٌ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولا علىٰ الدِّينِ وإنَّما هو في الحقيقة مُحادَّةٌ لله ولرَسولِهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومحارَبَةٌ لِدينِ الإِسلام، والذي يحارِبُ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ ولا يبالِي برفْضِها واطِّراحِها هو الذي يحْمِلُ الوِزْرَ

العظيمَ علىٰ أفعالِهِ السيِّئَةِ ويحْمِلُ أوْزارَ الذين يتَّبِعونَهُ علىٰ أباطيلِهِ ويَضِلُّون بسببِهِ.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (١٠) ما نصُّهُ:

«الدافع السَّابع هو الوازِعُ التَّعبُّديُّ الذي حمَلَنا علىٰ إبرازِ البيانِ الحَقيقيِّ لمولِدِ ونشْأَةِ الحديثِ الباطلِ وعصرِ تغلْغُلِهِ في كُتُب الحديثِ الصَّحيحةِ حتىٰ أصْبحَ شيئًا مُنازِعًا لكِتاب اللهِ».

والجواب عن هذا مِن وجوه:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ليس ما فعَلَهُ المؤلِّف في رَدِّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ مِن الوازعِ التَّعبُّديِّ كما قد توَهَّم ذلك، وإنما هو مِن الدافع الشيْطانِيِّ بلا شَكٍّ؛ فإنَّ الشيطانَ قد لَعِبَ بالمؤلِّف وزيَّنَ له أعمالَه السيِّئَةَ في رَدِّ الأحاديثِ وعدمِ المُبالاةِ برفْضِها واطِّراحها، وهذه الأفعالُ السيِّئَةُ مِن أحبِّ الأشياءِ إلىٰ الشيْطانِ؛ لما فيها من المحادَّة للهِ ولرسولِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: ليس في «الصَّحيحيْن» شيء مِن الأحاديثِ الباطلةِ، وما زعَمَهُ المؤلِّف مِن تغَلْغُلِ الحديثِ الباطل في كُتُب الحديث الصَّحيحةِ فهو زعْمٌ كاذِبٌ ومُكابرَةٌ ومحادَّةٌ لله ولرسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتِّباعٌ لغير سبيل المؤمِنينَ لأنهم قد أجْمَعوا علىٰ قَبولِ «الصَّحيحيْن» وصحَّةِ أحاديثِهما، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء:١١٥].

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: ليس في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما يُنازعُ كتابَ اللهِ بوجْهٍ مِن الوجوهِ، ولكنَّ المؤلِّف وأشباهَهُ مِن أدْعياءِ العِلْم يتأوَّلُونَ كتاب اللهِ علىٰ غيْرِ تأويلِهِ ويحمِلونه علىٰ ما يوافِق آراءَهم وعقولَهم الفاسدةَ حتىٰ يَجعلوا بيْنَ بعضِ الآيات والأحاديثِ الصحيحَةِ نِزاعًا لا حقيقةَ له في نفْس الأمر، ثم يُحَكِّمون أفْهامَهُمُ الخاطئَةَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ فيقْبلون منها ما أَحَبُّوا، ويرُدُّون ما لا يوافِق آراءَهم وعقولَهمُ الفاسدَةَ.

الوَجْه الرَّابع: أنْ يُقالَ: كُلُّ حديثٍ صَحيحٍ لا يخلُو مِن أنْ يكونَ موافِقًا للقرآنِ أو زائدًا علىٰ ما جاء فيه، وكلٌّ مِن النوْعيْن يجب قبولُهُ ويحْرُمُ ردُّهُ؛ لقوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[النجم: ٣، ٤]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قالَ الإمامُ أحمَدُ: «أتَدْري ما الفتنة؟ الفتنةُ الشرْكُ، لعله إذا رَدَّ بعْضَ قولِهِ أنْ يقع في قلْبِهِ شيْءٌ مِن الزيْغِ فيهلِكَ»، ثم جَعَلَ يتلُو هذه الآيةَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْله معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتاب ومثْلَه معه**»، وفي رواية: «**إني أُوتيتُ الكِتاب وما يعْدِلُهُ**»، وقد تقدَّمَ هذا الحديثُ في الفصْلِ الثَّالث في أوَّل هذا الكتاب؛ فليراجَعْ.

وإذا عُلِمَ هذا فمَن ردَّ حديثًا صحيحًا لم يعارِضْهُ ما هو أقوىٰ منه مِن الأحاديثِ

الصَّحيحةِ فلا شَكَّ أنَّ ذلك لِزيْغٍ في قلْبِه.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (١١) ما نصُّهُ:

«**الدافع الثَّامن**: هو تقديمُ ما استطعْنا حصْرَهُ مِن الأحاديث المخالفة للقرآن في مضْمُونِه أو في معناه. وقد اخْتَرْنا لهذا الحصْرِ كِتاب البُخاريِّ باعتباره عُمْدَةَ الأُصولِ والمراجِعِ في هذا المجال، حتىٰ يكون البحْثُ في غيْرِهِ عن مثْلِ هذه الأحاديث أولىٰ وأهَمَّ باعتبارِ أنَّ ما سواه مِن تلك الأُصولِ وهذه المراجع أدنىٰ مِنْهُ صِحَّةً وسَنَدًا وتقْيِيمًا -إلىٰ أنْ قالَ-: ولسْنَا مُغالِين إذا قطعْنا بسُرْعة التأْيِيدِ لِمقاصِدِنا مِن كل مؤمِنٍ يقرأ هذا الكِتاب وهو يفرِّق بيْنَ قيمتِهِ العلميَّةِ المستمَدَّة مِن كتاب الله والسُّنَّةِ العملِيَّةِ لرسولِهِ، وبيْنَ ما لا حُجَّةَ لصوابِهِ سوىٰ أنَّنا توارَثْناهُ في كُتُب الحديثِ -إلىٰ أن قال-: ومِن هنا استطَعْنا رفْضَ الحديث الدَّخيلِ وتفْنِيدَ الرَّدِّ بإبطالِهِ أخْذًا مِن معاني القرآن الكريم».

والجواب عن هذا مِن وجوه:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ليس في الأحاديث التي حصَرَها المؤلِّف وجمَعَها مِن «صحيح البُخاريِّ» ما يخالف القُرآنَ بوجْهٍ مِن الوجوه، كما سأُبَيِّن ذلك عند كلِّ حديثٍ مما جمَعَهُ المؤلِّف إنْ شاء اللهُ تعالىٰ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: ما قطَعَ به المؤلِّف مِن سُرْعة التأْيِيدِ لمقاصِدِه الخبيثَةِ مِن كُلِّ مؤمِنٍ يقرأ كتابَهُ قد انعَكَس عليه وخاب ظَنُّه الكاذِبُ، فكُلُّ مؤمِنٍ له أدنىٰ عِلْم وفَهْم قد سَخِطَ غايَةَ السُّخْطِ مِن سوءِ فِعْلِ المؤلِّف في رَدِّ الأحاديث الصحيحة،

وعدم المُبالاة برفْضِها واطِّراحها، وكذلك قد سَخِطَ المؤمنونَ العالِمون غايةَ السُّخْط مِن تهجُّم المؤلِّف علىٰ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلحاقِ العُيوب والنَّقْص به، وإنكارِ كراماته ومُعْجِزاته وتسميتِها قِصصًا خيالِيَّةً وخوارِقَ خُرافيَّةً، كما تقدم بيان ذلك في الجواب عن الدافع السَّادس مِن دوافع المؤلِّف لتأليف كِتابه المشْئومِ عليه وعلىٰ مَن اغْتَرَّ به مِن الجَهلَةِ الأغبياء، وكذلك قد سَخِط المؤمنونَ العالِمون غاية السُّخْط مِن تهجُّم المؤلِّف علىٰ بعض الصَّحابة والتَّابعين ورمْيِهم بما هم بَراءٌ منه مِن العيوب كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وكذلك قد سَخِطَ المؤمنون العالِمون غايةَ السُّخْط من تهجُّم المؤلِّف علىٰ «صحيح البُخاريِّ» واستهانتِهِ بشأْنه ومحاولتِهِ الحَطَّ مِن قدْرِه وقدْرِ مؤلِّفه كما سيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وما أكْثَرَ الذين يحُثُّون علىٰ الرَّدِّ علىٰ المؤلِّف ويتمنَّوْن أن تُجْرَىٰ عليه أحكام المُرْتَدِّين.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: كلُّ ما توارَثَهُ أهْلُ العِلْم في كُتب الصِّحاح والسُّنَنِ والمسانيدِ ممَّا رُوِي بالأسانيدِ الصَّحيحةِ فهو ثابتٌ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والحُجَّةُ لِصوابِهِ صحَّةُ الإسنادِ.

قال الإمامُ الشافعِيُّ رحمه الله تعالىٰ: «إذا حدَّث الثِّقَةُ عن الثِّقةِ إلىٰ أنْ ينتهِيَ إلىٰ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو ثابتٌ ولا يُتْرَكُ لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثٌ أبدًا إلا حديثٌ وُجِدَ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخر يخالِفُهُ» انتهىٰ[1].

---

(١) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٠١).

وقال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله تعالىٰ: «كلُّ ما جاء عنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسنادٌ جيِّدٌ أقررْنا به، وإذا لم نُقِرَّ بما جاء به الرسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودفعْناهُ ورددْناهُ رددْنا علىٰ اللهِ أمرَهُ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]»(١).

الوَجْه الرَّابع: أنْ يُقالَ: إن المؤلِّف لم يرفُضْ شيئًا مِن الأحاديثِ الدَّخيلةِ، وإنما رفَضَ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ التي خرَّجها البُخاريُّ في «صحيحِهِ» الذي هو أصحُّ الكُتُبِ بَعدَ القرآنِ، وهو بهذا الفِعْلِ السيِّئ قد شاقَّ اللهَ ورسولَه واتَّبع غيْرَ سبيلِ المؤمنينَ الذين أَجمعوا علىٰ صحَّةِ ما في «صحيح البُخاريِّ» وقَبولِهِ. وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (١٢) ما نصُّهُ:

«**الدافع التَّاسع**: هو ضرورةُ التَّأكيدِ علىٰ أنَّ السُّنَّةَ العمَلِيَّةَ هي البيانُ التطبيقيُّ لأحكامِ الله في العبادات، وقد بيَّنها النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيانًا عمليًّا مشهودًا مِن الأُمَّة كلِّها. ولعِلْمِهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنَّ الناس أَدركوا هذا التطبيقَ بمُشاهدتهم، وأنه أمرَهُم بنقْلِهِ بيانًا وعمَلًا لمن بعْدَهم كما تعلَّموه منه ولعِلْمه وتأكُّدِه تمامًا أنَّ ما عرفوه مِن تطبيقِهِ العمَلِيِّ لما جاء به القرآنُ أصبحَ عِلْمًا معروفًا بالمشاهدة، وسُنَّةً منقولةً نقْلًا جماعيًّا متواترًا، فإنه

---

(١) «تسلية أهل المصائب» (ص:٢٢٣).

لَمْ يأمُرْهم بتدوين شيْءٍ اسمُهُ الحديثُ خشْيَةَ أنْ يصبِحَ كتابُ الحديث في مكانِهِ المُنازع لكِتاب الله بعد مُضِيِّ السِّنينَ وتعاقُبِ الزَّمَن، كما هو حادثٌ الآن مِن الأحاديث التي رصدْناها كأمثِلَةٍ علىٰ ذلك في الجزء الثَّاني مِن هذا الكِتاب.

وبنفس الدافع اضْطُرِرْنا إلىٰ التأكيد علىٰ أنَّ الشيطانَ هو الذي جَنَّدَ الإِسرائيلِيِّينَ لعمليَّةِ التَّخْريبِ العقائدي في صدور المسلِمِينَ عن طريق الحديثِ الدَّخيل، حينما عَجَزَ عن الوصولِ إلىٰ عقائدهم عن طريق القرآن الكريمِ الذي وَجدَه محفوظًا مِن التَّبديلِ بمُقْتضىٰ قوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

-إلىٰ أنْ قال-: ولقَدْ برَعَ اليهودُ في حبْكِ تركيبَةِ الحديثِ الباطِلِ بحيْثُ لا يخْلُو أبدًا مِن جملةٍ برَّاقَةٍ في تمجيد النَّبيِّ وتكريمه، حتىٰ تكونَ هذه الجملَةُ دِثارًا وغِشاءً لما فيه مِن زُورٍ وباطلٍ يبْرَأُ اللهُ ورسولُهُ منه، وتأكيدًا علىٰ تلك الحقيقة فإِنَّا قد حشدْنا في الجزء الثَّاني مِن هذا الكِتاب مِن أحاديث العَيْب والعَوَارِ ما يُقْنِع العقلاءَ بأنَّ وضَّاعي الحديثِ قد دَسُّوا لنا السُّمَّ في العَسَلِ».

والجواب عن هذا مِن وجوه:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ السُّنَّةَ ليست مقصورةً علىٰ أفعالِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقط كما زعم ذلك المؤلِّف، وإنما هي شاملَةٌ لأقوالِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِهِ وتقريراتِهِ، هذا هو المعروف عندَ عُلماءِ المسلمين قديمًا وحديثًا. ولا عِبْرةَ بما يَهذُو به تلامذةُ الإِفْرِنْجِ مِن العصْرِيِّينَ الذين فرَّقوا بيْنَ أفعالِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيْنَ أقوالِهِ وتقريراتِهِ فقَبِلوا الأفعالَ وردُّوا ما سواها، وهؤلاءِ مُشابِهونَ للَّذينَ قال اللهُ تعالىٰ فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء:١٥٠].

الوَجْه الثَّاني: أنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧]، وهذه الآيةُ الكريمةُ تشمَلُ أقوالَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالَهُ وقال تعالىٰ في صفةِ رسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وهذا يدُلُّ علىٰ أنه يجِبُ تصديقُهُ فيما أخْبَر به مِن أمورِ الغيْبِ، وأنه يجِبُ الأخْذُ بأقوالِهِ كما يجِبُ الأخْذُ بأفعالِهِ، وقد جاء الأمْرُ بالإيمانِ بالرَّسولِ في آياتٍ كثيرَةٍ، ومِن الإيمانِ به الإيمانُ بما أعْطاهُ اللهُ مِن المُعْجِزاتِ وأنواع الكراماتِ وخوارِقِ العاداتِ.

الوَجْه الثَّالث: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَرَ أصحابَهُ أنْ يكتُبوا خطبتَهُ التي خطب بها يوم الفَتْحِ لأبي شَاه، كما هو مخرَّجٌ في «الصَّحيحيْنِ» مِن حديث أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(١)، وأذِنَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبْدِ اللهِ بْنِ عمرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنْ يكْتُبَ كلَّ ما سمِعَه منه، رواه الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والدارمِيُّ والحاكِمُ مِن طرُقٍ وصحَّحَهُ ووافقه الذهبيُّ علىٰ تصحيحِهِ(٢).

قال الحافظ ابنُ حجَرٍ في «فتح الباري»: «وله طرُقٌ عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو يقوِّي بعضُها بعضًا»(٣).

وروىٰ ابنُ أبي شيْبَةَ عن عبدِ الله بنِ عمرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٢) (٦٥١٠)، وأبو داود (٣٦٤٦)، والدارمي (١/ ٤٢٩)، والحاكم (١/ ١٨٦) (٣٥٧)، وصححه الألباني.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٧).

إني أُحبُّ أن أعِيَ حديثَكَ ولا يعيهِ قلْبي أفأسْتَعِينُ بيمِيني؟ قال: «**إنْ شئتَ**» قال البُوصيرِيُّ: سنَدُهُ حسَنٌ[(١)].

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ والتِّرمِذيُّ عن أبي هريْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «**ما مِن أصحابِ النَّبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أحَدٌ أكثَرُ حديثًا عنه مِنِّي إلا ما كان مِن عبدِ الله بنِ عمرٍو، فإنه كان يكْتُبُ ولا أكْتُبُ**»[(٢)].

وروىٰ ابنُ عبْدِ البرِّ في كِتابِهِ «**جامعُ بيانِ العِلْم وفضْلِهِ**» عن مجاهِدٍ عن عبدِ الله بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**ما يرغِّبُني في الحياةِ إلا خَصْلتانِ؛ الصادِقة والوهْطُ، فأمَّا الصادقَةُ فصحيفةٌ كتبْتُها عن رسولِ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وأما الوَهْطُ فأرضٌ تصدَّق بها عمرُو بنُ العاص كان يقومُ عليها**»[(٣)].

وقد كان عند عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيفَةٌ فيها أسنانُ الإبلِ وأشياءُ مِن الجراحاتِ، وأشياءُ غيرُ ذلك مِن الأحكامِ، روىٰ ذلك أحمَدُ والبُخاريُّ ومسلِمٌ وأهْلُ السُّنَنِ[(٤)].

وفي رواية: لأحمَدَ عن علِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: هذه الصَّحيفَةُ أخذتُها مِن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيها فرائضُ الصَّدَقةِ. قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: سنَدُهُ حسَنٌ[(٥)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة كما عزاه إليه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٣) (٩٢٢٠)، والبخاري (١١٣)، ومسلم (٣٠٠٤).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠٥).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٨١) (٦١٥)، والبخاري (٣١٧٢)، ومسلم (١٣٧٠)، وأبو داود (٢٠٣٤)، والترمذي (٢١٢٧)، والنسائي (٤٧٣٤)، وابن ماجه (٢٦٥٨).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ١٠٠) (٧٨٢).

وقد كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لعمرِو بنِ حزْمٍ كِتابًا فيه الفرائضُ والسُّنَنُ والدِّياتُ(١).

وفي «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا قال: لما اشتَدَّ برسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وجَعُهُ قال: «**ائْتوني بكِتاب أكْتُبْ لكم كِتابًا لا تَضِلُّوا بعْدَه**» فاختلَفوا وكثُر اللَّغَطُ، فقال: «**قُومُوا عنِّي، ولا ينْبَغِي عِندي التَّنازُع**»(٢).

وروىٰ التِّرمِذيُّ والبيْهَقِيُّ عن أبي هريرةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أن رجُلًا مِن الأنصارِ شكا إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقال: إني أسمَعُ منكَ الحديثَ ولا أحفَظُه، فقال: «**استعِنْ بيمينِكَ**»، وأومَأَ بيدِهِ للخَطِّ، قال التِّرمِذيُّ: ليس إسنادُهُ بذاك القائِمِ(٣).

وروىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ عن أبي جعْفَرٍ محمَّدِ بنِ عليٍّ أنه قال: وُجِدَ في قائمِ سيْفِ رسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ صحيفَةٌ مكتوبٌ فيها: «**ملعونٌ مَن أضَلَّ أعْمىٰ عنِ السَّبيلِ**»(٤).

وروىٰ الرَّامَهُرْمُزِيُّ عن رافِعِ بنِ خَديجٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أنه قال: قلْتُ: يا رسولَ اللهِ، إنا نسمَعُ مِنكَ أشياءَ، أفنكْتُبُها؟ قال: «**اكْتُبوا ذلك ولا حَرَجَ**» نقله السيوطِيُّ في «تدريبِ الراوي»(٥).

---

(١) أخرجه النسائي (٤٨٥٤)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (١١٤)، ومسلم (١٦٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٦٦)، والبيهقي في «المدخل» (ص:٤١٨)، وضعفه الألباني.

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠٤).

(٥) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص:٣٦٩)، وانظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤٩٤).

وفيما ذكرْتُهُ مِن الأحاديث دليلٌ علىٰ الإِذْنِ في كتابةِ الحديث، وفي الإِذْن في الكِتابة دليلٌ علىٰ جوازِ التَّدوينِ.

وقد أمَرَ عمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ بتدوينِ الحديثِ، وهو مِن الخُلفاءِ الراشدينَ والأئمَّةِ المهدِيِّينَ، ولم يخالِفْهُ أحدٌ مِن التَّابعين، ولا مَن بعدهم مِن العُلماءِ، فكان ذلك كالإِجْماعِ علىٰ جواز التَّدوينِ(١).

فإنْ قيلَ: فقد روىٰ مسلِمٌ في «صَحِيحه» عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**لا تكْتُبوا عنِّي، ومَن كَتَبَ عنِّي غيرَ القرآن فليمْحُهُ**»(٢).

قيلَ: قد أجابَ العُلماءُ عن هذا الحديث بأجوِبَةٍ سأذْكُرُها فيما يلي إنْ شاء اللهُ تعالىٰ، وجمَعَ بعضُهُمْ بيْنَ النَّهْيِ عن الكتابةِ وبيْنَ الإِذْنِ فيها بجَمْعٍ حسَنٍ، قال ابنُ الأَثيرِ في «جامعِ الأُصولِ»: «الجمْعُ بيْنَ قولِهِ: «**لا تكْتُبوا عنِّي غيْرَ القرآن**»، وبيْنَ إِذْنِهِ في الكِتابةِ أنَّ الإِذْنَ ناسِخٌ للمنْعِ منه بإِجْماعِ الأُمَّة علىٰ جَوازِهِ، ولا يُجْمعونَ إلا علىٰ أمْرٍ صحيحٍ، وقيل: إنَّما نهىٰ عن الكتابَةِ أنْ يُكْتَبَ الحديثُ مع القُرآن في صحيفَةٍ واحدة، فيختلِطَ به فيشتَبِهَ علىٰ القارئ» انتهىٰ(٣).

ونقل النوَوِيُّ في «شرحِ مُسْلِمٍ» عن القاضي عِياضٍ أنه قال: «كان بيْنَ السلَفِ مِن الصَّحابةِ والتَّابعين اخْتِلافٌ كثيرٌ في كِتابةِ العِلْم، فكرِهَها كثيرونَ منهُمْ، وأجازها أكثرُهُمْ، ثم أُجْمِعَ علىٰ جوازها وزالَ ذلك الخِلافُ.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٩٤، ١٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٤).

(٣) «جامع الأصول» (٨/ ٣٣).

واختَلَفوا في المُرادِ بهذا الحديثِ الوارِدِ في النَّهْيِ، فقيل: هو في حَقِّ مَن يُوثَقُ بحِفْظِهِ، ويُخافُ اتِّكالُهُ علىٰ الكِتابَةِ إذا كَتَبَ، وتُحْمَلُ الأحاديثُ الواردَةُ بالإِباحةِ علىٰ مَن لا يوثَقُ بحِفْظِهِ كحَديثِ: «**اكْتُبوا لأبي شَاهٍ**»، وحديثِ صحيفَةِ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحديثِ كتاب عمرِو بنِ حزْمٍ الذي فيه الفرائضُ والسُّنَن والدِّيَات[١]، وحديثِ كتاب الصَّدَقة ونصب الزكاة الذي بَعَثَ به أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنسًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين وجَّهَه إلىٰ البَحْرَيْن[٢]، وحديث أبي هريرةَ أنَّ ابنَ عمرِو بن العاصِ كان يكتبُ ولا أكتبُ[٣] وغير ذلك من الأحاديث.

وقيل: إنَّ حديثَ النهْيِ منسوخٌ بهذه الأحاديثِ، وكان النهْيُ حين خِيفَ اختلاطُهُ بالقرآن، فلَمَّا أُمِنَ ذلك أُذِنَ في الكتابة، وقيل: إنما نُهِيَ عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفةٍ واحدة؛ لئَلَّا يختلطَ، فيشْتَبِهَ علىٰ القارئِ، والله أعلَمُ» انتهىٰ[٤].

قال علي القاري: «فأما أن يكون نفْسُ الكِتابِ محْظُورًا فلا، وقد أَمَرَ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَّتَهُ بالتبليغِ، وقال: «**لِيُبْلِغِ الشاهدُ الغائبَ**»، فإذا لم يقَيِّدوا ما يسمعونه منه تعذَّرَ التبليغُ، ولم يؤْمَنْ ذَهابُ العِلْم، وأن يسقُطَ أكثَرُ الحديثِ، فلا يَبْلُغَ آخرَ القُرون مِن الأُمَّةِ، ولم يُنْكِرْها أحدٌ مِن علماءِ السَّلَفِ والخَلَفِ، فدَلَّ علىٰ جوازِ كتابةِ الحديثِ والعِلْمِ» انتهىٰ[٥].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) «شرح مسلم» للنووي (١٨/ ١٣٠).

(٥) نقله عنه العظيم آبادي في «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (١٠/ ٥٨).

وذكر الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «فتح الباري» أنَّ منهم مَن أعَلَّ حديثَ أبي سعيدٍ وقال: «الصوابُ وقْفُهُ علىٰ أبي سعيدٍ. قاله البخارِيُّ وغيرُهُ. قال العلماءُ: كَرِهَ جماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعين كتابةَ الحديث واستحَبُّوا أن يؤْخَذَ عنهم حِفْظًا، كما أخَذُوا حِفْظًا، لكنْ لَمَّا قَصُرَتِ الهِمَمُ وخَشِيَ الأئمةُ ضياعَ العِلْمِ دَوَّنوهُ، وأوَّلُ مَن دوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزُّهْريُّ، علىٰ رأسِ المِئَةِ بِأَمْرِ عُمَرَ بْنِ عبْدِ العزيزِ، ثُم كثُرَ التدوينُ، ثم التصنيفُ، وحَصَلَ بذلك خيْرٌ كثيرٌ، فلِلَّهِ الحمْدُ» انتهىٰ(١).

وذَكر الحافظُ ابنُ حَجَر -أيضًا- أنَّ «السلفَ اختلفوا في كِتابةِ العِلْم عمَلًا وترْكًا وإنْ كان الأمرُ استقرَّ، والإجماعُ انعقد علىٰ جواز كِتابةِ العِلْمِ، بل علىٰ استحبابِهِ، بل لا يَبْعُدُ وجوبُهُ علىٰ من خَشِيَ النِّسْيانَ مِمَّن يتعيَّنُ عليه تبليغُ العِلْمِ» انتهىٰ(٢).

الوَجْهُ الرَّابعُ: قد ذكرْتُ مِرارًا أنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ لا تُنازِعُ كتابَ الله، وأما ما زَعَمَهُ المؤلِّف عن الأحاديث التي رصدها وجَمَعَها مِن «صحيح البخاري»، أنَّها قد نازعَتْ كتابَ الله، فهو زعْمٌ كاذبٌ، وقوْلٌ باطِلٌ، فليس في «صحيحِ البخاريِّ» ما يُنازِعُ القرآنَ البَتَّةَ، وإنما أُتِيَ المؤلِّفُ مِن سوءِ فهْمِهِ، وزَيْغِ قلْبِهِ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الشيْطانَ قَدْ جنَّدَ المؤلِّفَ وأشباهَهُ مِن زنادقَةِ العَصْرِيِّينَ لعمليةِ التَّخْريبِ في صُدورِ المسلمين عن طريقِ الطعنِ في الأحاديثِ الصحيحة، ورفْضِها واطِّراحِها، ولم يجَنِّدِ الإسرائيلِيِّينَ لذلك، وإنْ كانوا مِن شَرِّ جنودِهِ، فالبلاءُ كلُّ البلاءِ مِن المؤلِّفِ وأشباهِهِ مِن أعداءِ السُّنَّةِ، فهم في الحقيقةِ شرٌّ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٠٤).

مِن اليهود، وأعظمُ منهم ضَررًا علىٰ الإسلام والمسلمين.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تعالىٰ قد حَفِظَ سنةَ نبيه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما حفِظَ القُرْآنَ، قال الله تعالىٰ: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ [الحجر:٩]، وهذه الآيةُ الكريمةُ تشملُ القرآن والسُّنَّةَ؛ لأنَّ كُلًّا منهما وحْيٌ مُنَزَّلُ مِن الله تعالىٰ. قال الله تعالىٰ: ﴿ **وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ** ﴾ [النساء:١١٣]، والحِكْمة هي السُّنَّة علىٰ أصحِّ الأقوالِ. وقال تعالىٰ في صِفة رسولِهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم:٣-٤].

وثَبَت عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه**»، وفي رواية: «**إني أُوتيتُ الكِتابَ وما يَعْدِلُهُ**»، وقد تقدَّمَ هذا الحديثُ في الفَصْلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ هذا الكِتابِ؛ فليراجَعْ، وتقَدَّمَ فيه -أيضًا- قوْلُ حسَّانِ بْنِ عطِيَّةَ: إنَّ جِبْرِيلَ كان يَنْزِلُ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالسُّنَّة كما يَنْزِلُ بالقرآن.

قال ابنُ حزْمٍ في كِتابِ «الإحْكامِ»: «والقرآنُ والخَبَرُ الصَّحيحُ بعضُها مضافٌ إلىٰ بعْضٍ، وهما شيْءٌ واحدٌ في أنَّهُما مِن عِنْدِ اللهِ تعالىٰ، وحُكْمُهُما حُكْمٌ واحِدٌ في بابِ وجوبِ الطاعَةِ لهما».

ثُمَّ ذكَرَ قوْلَ اللهِ تعالىٰ: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ [الحجر:٩]، وقوْلَهُ تعالىٰ: ﴿ **قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ** ﴾ [الأنبياء:٤٥]، ثم قال: «فأَخْبَرَ تعالىٰ أنَّ كلامَ نبيِّهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وحْيٌ، والوحْيُ بلا خِلافٍ ذِكْرٌ، والذِّكْرُ محفوظٌ بِنصِّ القرآنِ، فصَحَّ بذلِكَ أنَّ كلامَهُ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كُلَّهُ محفوظٌ بحِفْظِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، مضمونٌ لنا أنه لا يَضيعُ منه شيْءٌ؛ إذ ما حَفِظَ اللهُ تعالىٰ فهو باليقينِ لا سبيل إلىٰ أنْ يَضيعَ منه

شيءٌ، فهو مَنقولٌ إلَيْنَا كُلُّهُ، فلِلَّهِ الحُجَّةُ علينا أبدًا» انتهىٰ[١].

الوَجْه السَّابعُ: أنْ يُقالَ: ليس في الأحاديثِ التي جَمَعَها المؤلِّفُ مِن صحيح البخاري، ولا في غيرِها مِن الأحاديثِ الصحيحةِ- عيبٌ، ولا عَوَارٌ، ولا زُورٌ، ولا باطلٌ البَتَّةَ.

وإنما العيْبُ كلُّ العيْبِ، والعَوارُ كلُّ العَوارِ، والزُّورُ كلُّ الزورِ، والباطِلُ كلُّ الباطلِ في ثرثرةِ المؤلِّفِ، وتشَدُّقِهِ، وتنطُّعِهِ، وجراءتِهِ علىٰ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصحيحةِ ورفْضِها واطِّراحِها؛ فهو الذي قد دَسَّ السُّمَّ للمسلمين، وأراد تَشْكِيكَهُمْ في أحاديثِ نبيِّهِمْ وما آتاه اللهُ؛ مِن المُعْجِزاتِ، والكَرَاماتِ، وخوارق العادات، فالله يعامِلُهُ بعدْلِهِ، ويجازيهِ بما يستحِقُّهُ مِن النَّكالِ.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (١٣) ما نصُّه:

«المُبَرِّرُ العاشِر لتأليفِنا هذا الكتابَ: يتلخَّصُ في حِرْصِنا الشديدِ علىٰ براءةِ الذِّمَّةِ مِن عُهْدَةٍ تُطَوِّقُ أعناقَنا نارًا إنْ لم نُوَفِّها حَقَّها مِن القوْلِ والبَيانِ الإِعْلانِيِّ، وليس علينا مِن دَوْرٍ في هذا المجالِ أكثرَ مِنْ تدوينِ تلك السُّطورِ بهذا المِدادِ فقط، وعندَ هذا الحَدِّ تنتهي مُهِمَّتُنا».

والجواب عن هذا مِن وجهيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ الشيطانَ قد تلاعَبَ بالمؤلِّف غايةَ التلاعُبِ، وأغراهُ علىٰ

---

(١) «الإحكام» لابن حزم (١/ ٩٨).

جَمْعِ كتابِهِ المملوءِ مِن العيْبِ والعَوارِ، والزُّورِ والباطِلِ، والثرثرةِ، والتشدقِ، والتنطُّعِ والجراءةِ علىٰ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصحيحةِ ورفضِها واطِّراحِها.

فهذا حاصِلُ كِتابِهِ الذي هو في الحقيقةِ عَيْنُ المُشاقَّةِ لله ولِرسولِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتِّباعِ غيْرِ سبيلِ المؤمنينَ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴾ [فاطر:٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ۝٣٦ وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ المِسكينَ قد أُصيبَ بتقليبِ القلْبِ، وعَمىٰ البصيرةِ، فكان يرىٰ الحَقَّ في صورةِ الباطِلِ، والباطِلَ في صورةِ الحقِّ، ويرىٰ براءَةَ ذِمَّتِهِ في معارضَةِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والطَّعْنِ فيما ثَبَتَ عنه مِن الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ، وفي مُعْجِزاتِهِ وكراماتِهِ، وتسميَتِها قِصصًا خيالِيَّةً، وخوارِقَ خرافِيَّةً.

وهذه جراءَةٌ قبيحَةٌ، غايتُها الاسْتِخْفافُ بالنَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلحاقُ النَّقْصِ بِهِ، وهذا مِن أعظَمِ ما يُبْعِدُهُ عن الله، ويشْغَلُ ذمَّتَهُ بأوزارِهِ التي جَمَعَها في كِتابِهِ وأوزارِ مَنْ يَضِلُّ بسببِهِ، ويطَوِّقُ عُنُقَهُ نارًا إنْ لم يبادِرْ إلىٰ التَّوْبَةِ الصادقَةِ مِن أقوالِهِ الباطلَةِ، وبيانِهِ الإعلانِيِّ الخبيثِ، وينقُضُ ما حَبَكَتْهُ يدُهُ الأثيمَةُ في كتابِهِ المملوءِ مِنَ الأباطيلِ والأضالِيلِ، والذي هو مَشْئومٌ عليه، وعلىٰ مَنِ اغترَّ به، وضَلَّ بسببِهِ.

*

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (١٦) و(١٧) ما نصُّه:

«دليلٌ يؤخَذُ علىٰ وجودِ الدَّسِّ في الحديثِ، النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يأمُرُ أصحابَهُ باللُّجوءِ إلىٰ الطَّبيبِ، وفي إثباتِ ذلك تكذيبٌ لِحديثِ الحَبَّةِ السوداءِ، عن سعدِ بن أبي وقَّاصٍ قال: مَرِضْتُ فعادني رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقالَ لي: «ائْتِ الحارِثَ بنَ كَلَدَةَ؛ فإنه رجُلٌ يتطَبَّبُ»، وبَدِيهِيٌّ أنَّ التطبيقَ العِلاجِيَّ يُكَذِّبُ أنَّ الحَبَّةَ السوداءَ شِفاءٌ مِن كلِّ داءٍ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ما زعمَهُ المؤلِّفُ مِن أنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يأْمُرُ أصحابَهُ باللُّجوءِ إلىٰ الطَّبيبِ، فهو كذِبٌ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فلم يثْبُتْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه كان يأْمُرُ أصحابَهُ بذلك، وما جاء في حديثِ سعْدِ بْنِ أبي وقَّاصٍ رَضِيَالِلَّهُعَنْهُ، فهو في قَضِيَّةٍ خاصَّةٍ بسعْدٍ، فلا عمومَ لها.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الالْتِجاءَ نوْعٌ مِن أنواعِ العِبادَةِ، ولا يَصْلُحُ ذلك إلا لله عَزَّوَجَلَّ، والالْتجاءُ إلىٰ غير الله شِرْكٌ، والنَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يأْمُرُ بالشِّرْكِ، فأمَّا إتيانُ المريضِ إلىٰ الطَّبيبِ؛ ليُشَخِّصَ له المَرَضَ ويَصِفَ له الدواءَ مِنْ غير التجاءٍ إليه فهذا جائِزٌ، والنَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إنما أَمر سعْدَ بنَ أبي وقَّاصٍ رَضِيَالِلَّهُعَنْهُ أنْ يأتِيَ الطبيبَ؛ ليعْمَلَ له الدَّواءَ، ولم يأْمُرْهُ بالالتجاءِ إليه.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَخْبَر سعدًا بمرَضِهِ، ووَصَفَ له العِلاجَ، وأَمَرَهُ أن يأْتِيَ الحارِثَ بْنَ كَلَدَةَ الثَّقَفِيَّ؛ لِيُعالِجَهُ بما وَصَفَهُ له رسولُ الله ﷺ.

والحديثُ رواهُ أبو داودَ في سُنَنِهِ مِن حديثِ مجاهِدٍ عن سعْدٍ رضي الله عنه قال: مرِضْتُ مَرَضًا، فأَتَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ يعودُني، فوضَعَ يدَه بيْن ثدْيَيَّ، حتىٰ وجدْتُ برْدَها علىٰ فؤادي، وقال لي: «**إنك رَجُلٌ مَفْؤُودٌ؛ فأْتِ الحارِثَ بْنَ كَلَدَةَ مِنْ ثَقِيفٍ؛ فإنه رجل يَتَطَبَّبُ، فلْيَأْخُذْ سبْعَ تَمَرَاتٍ مِن عَجْوَةِ المدينة، فَلْيَجَأْهُنَّ بنواهُنَّ، ثم لْيَلُدَّكَ بهن**»(١).

قال ابنُ الأثيرِ في «جامعِ الأُصولِ»: «رجُلٌ مَفْؤُودٌ: يَشْكُو وَجَعَ فُؤادِهِ».

وقال في «النهايةِ»: «فلْيَجَأْهُنَّ، أي: فَلْيَدُقَّهُنَّ». قال: «واللَّدُودُ -بِالفتح- مِن الأدويةِ، ما يُسْقَاهُ المريضُ في أَحَدِ شِقَّيِ الفَمِ، ولَدِيدَا الفَمِ جَانباهُ» انتهىٰ(٢).

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: ليس في حديث سعْدٍ رضي الله عنه ما يدل علىٰ الدَّسِّ في حديثِ الحَبَّةِ السوداءِ، فأيُّ متعَلَّقٍ للمؤلِّف فيه؟!

الوَجْهُ الخامِسُ: أنَّ التطبيقَ العِلاجيَّ يصدِّقُ ما أخبر به رسولُ اللهِ ﷺ عن الحَبَّةِ السوداءِ.

قال ابنُ القيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «زادِ المعادِ»: «هي كثيرةُ المَنافعِ جدًّا، وقوله: «شفاءٌ مِن كل داءٍ» مثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿**تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا**﴾ [الأحقاف:٢٥] أي: كُلَّ شيءٍ يقْبَلُ التدميرَ، ونَظَائِرِهِ، وهي نافعةٌ مِن جميعِ الأمراضِ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٥)، وضعفه الألباني.

(٢) «جامع الأصول» (٧/ ٥٢١)، و«النهاية» (٤/ ٢٤٥)، و(٥/ ١٥٢).

البارِدَةِ، وتدْخُلُ في الأمراضِ الحارَّة اليابسةِ بالعَرَضِ»، ثم ذَكر منافعَها، وهي كثيرةٌ جدًّا؛ فلْتراجَع في «**زادِ المعادِ**»؛ ففيها ردٌّ لِما زعمه المؤلِّف[1].

وقال داودُ الأنْطَاكِيُّ في كتابه «التذكرةُ» في ذكر الحَبَّةِ السوداءِ: «قد أَخْبَرَ صاحبُ الشرْعِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في حديثٍ صحيحٍ بأَنَّهُ دواءٌ مِن كلِّ داءٍ، إلا السَّامَ -يعني الموتَ- والمُرادُ: مِن كلِّ داءٍ بارِدٍ، فالعُموم نوْعِيٌّ»، ثُم ذَكَرَ منافعَها وهي كثيرةٌ جدًّا؛ فلْتراجَع في «**التذكرةُ**»[2]؛ ففيها رَدٌّ لِما زعمه المؤلِّف.

وقد ذَكَرَ كثيرٌ مِن أهل العِلْم بالطِّبِّ ما في الحَبَّةِ السوداءِ مِن المنافِعِ الكثيرةِ، ولو ذكَرْتُ أقوالَهُمْ لطالَ الكلامُ، وفيما أشَرْتُ إليه ههنا عن ابنِ القيِّمِ وداودَ الأنطاكِيِّ كفايةٌ، إنْ شاء اللهُ تعالىٰ.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (١٧) و(١٨) ما نصُّهُ:

«نهْيٌ صريحٌ لِرسولِ اللهِ عن كتابةِ شيْءٍ غيْرِ القرآنِ. الإمامُ أحمَدُ ومسلمٌ والتِّرمِذيُّ والنسائيُّ عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَكْتُبوا عنِّي شيئًا غيرَ القرآنِ، فمَن كَتَبَ عنِّي غيْرَ القرآنِ فلْيَمْحُهُ».

وفي مراسيلِ ابنِ مُلَيْكَةَ: أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ جَمَعَ الناسَ بعْدَ وفاةِ نَبِيِّهِمْ، فقال:

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٣).

(٢) «تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب» لداود بن عمر الأنطاكي، المتوفىٰ سنة (١٠٠٨هـ).

إِنَّكُمْ تُحَدِّثون عن رسولِ الله أحاديثَ تختلفونَ فيها، والناسُ بعدَكُمْ أشدُّ اخْتِلافًا، فلا تُحَدِّثُوا عن رسولِ الله شيئًا، فمَن سألكم فقولوا: بيْنَنا وبيْنكمْ كِتابُ الله، فاستَحِلُّوا حلالَهُ، وحرِّمُوا حرامَهُ. [(ص٣) «تَذْكِرة الحُفَّاظ» للذهبي (جـ ١)، وابنُ مليْكَةَ هو قاضِي مكَّةَ في زمَنِ ابنِ الزُّبَيْرِ، وتوفي سنة ١١٧ هـ].

ومِن كلامِ رشيد رِضا في (ص ٧٦٦ مجلد ١٠، ص ٥١١ مجلد ١٩) مِن «المَنَار»: «نهىٰ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن كِتابةِ أيِّ شيءٍ غيرِ القرآنِ». وأسنَدَ ذلك إلىٰ الإمامِ أحمدَ ومسلمٍ وابنِ عبد البَرِّ في كتاب «العلم» عن أبي سعيد الخُضرِيِّ مرفوعًا: «لا تكْتُبُوا عنِّي غيْرَ القرآن، فمَنْ كَتَبَ غيْرَ القرآن فلْيَمْحُهُ»، ونقول: لو كَتَبُوهُ في عهده ما اختلَفَ الأئِمَّةُ فيه».

ويقول رشيد رضا: إنَّ العلَّةَ في نَهْيِ الصَّحابَةِ عن كتابةِ شيءٍ غيْرِ القرآنِ هو الخوْفُ مِن الخطأِ، حسبما جاء في «تَقْيِيدِ العِلْم» للخطيب البغداديِّ (ص ٣٧) عن أبي نَضْرَةَ، قال: قلْتُ لأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: ألا نَكْتُبُ ما نسمَعُ منْكَ؟ قال: أتريدونَ أنْ تجعلوها مَصَاحِفَ بَيْنكُمْ؟! إنَّ نبيَّكُمْ كان يُحَدِّثُنَا فنَحْفَظُ.

ورویٰ الحاكم ونقله الحافظُ الذهبيُّ في (جـ ١) في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن عائشةَ قالت: جمَعَ أبي الحديثَ عن رسولِ الله، فكانَتْ خَمْسَمِائَةِ حديثٍ، فباتَ يتقلَّبُ، ولمَّا أصبحَ قال: أيْ بُنيَّةُ هَلُمِّي بالأحاديثِ التي عندَكِ، فجِئْتُهُ بها، فأحْرَقَها، وقال: خَشِيتُ أنْ أموتَ وهي عندك، فيكون منها أحاديثُ عن رجُلٍ ائْتَمَنْتُهُ ووَثِقْتُ به ولم يكُنْ كما حدَّثَني، فأكونَ قد تقَلَّدْتُ ذلك».

والجواب عن هذا مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُها: عن غلَطِ المؤلِّفِ في بعضِ الأحاديثِ والرُّواةِ، فمِنْ ذلك قوْلُهُ في حديثِ أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنه رواهُ التِّرمِذيُّ والنَّسائيُّ، وهذا غلطٌ؛ فإنهما لم يروِياهُ.

ومِن ذلك قولُهُ: «ابنُ مُلَيْكَةَ» في موضِعَيْنِ، وصوابُهُ: ابنُ أبي مُلَيْكَةَ، ومِن ذلك قولُهُ: «**عن أبي سعيدٍ الخُضْرِيِّ**»، وصوابه: الخُدْرِيّ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد تقدَّمَ قريبًا ذِكْرُ الأحاديثِ الدالَّةِ علىٰ الإِذْنِ في كِتابةِ الحديث؛ فلتراجَعْ، وتقدم -أيضًا- الجوابُ عمَّا جاء في حديثِ أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النهي عن كتابة غير القرآن؛ فليراجَعْ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: ليس المُرْسَلُ بحُجَّةٍ، فأيُّ متعلَّقٍ للمؤلِّفِ في مُرْسَلِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ؟!

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: علىٰ تقديرِ ثُبوتِ ما رواهُ ابنُ أبي مُلَيْكَةَ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو مُعَارَضٌ بأمْرِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتبليغِ عنه، كما في الحديث الذي رواهُ الإِمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ، عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ «**نضَّرَ اللهُ امرءًا سمِعَ مِنَّا حديثًا فحفِظَهُ حتىٰ يبلِّغَهُ، فَرُبَّ مبلَّغٍ أحفَظُ له مِنْ سامِعٍ**» هذا لفْظُ أحمَدَ، وقال التِّرْمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ. ورواهُ ابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه»، ولفْظُه قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**رحِمَ اللهُ مَن سمِعَ مِنَّا حديثًا فبلَّغَهُ كما سمِعَهُ، فرُبَّ مبلَّغٍ أوعىٰ مِن سامِعٍ**»(١).

---

(١) سبق تخريج هذه الأحاديث كلها.

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابن ماجَهْ والدارمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» عن زيدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**نَضَّرَ اللهُ امرَءًا سمِعَ مِنَّا حديثًا فحَفِظَهُ حتىٰ يبلِّغَهُ غيْرَهُ؛ فرُبَّ حامِلِ فقْهٍ إلىٰ مَن هو أفقَهُ منْهُ، ورُبَّ حامِلِ فِقْهٍ ليْسَ بِفَقِيهٍ**» قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ. قالَ: وفي البابِ عن عبدِ اللهِ ابنِ مسعودٍ، ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ، وجُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، وأبي الدَّرْداءِ وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(١).

قلتُ: قد رَوىٰ ابنُ ماجَهْ حديثَيْ جبيرِ بنِ مُطْعِمٍ، وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي الباب - أيضًا- عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، وعبيْدِ بن عُمَيْرٍ، والنُّعْمانِ بنِ بَشيرٍ وأبيهِ، وأبي قِرْصَافَةَ، وجابرٍ، وسعْدِ بنِ أبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٢).

وقد أجابَ الحافظُ الذَّهبِيُّ عمَّا رواهُ ابنُ أبي مُلَيْكَةَ عن أبي بكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجوابٍ حَسَنٍ، فقال في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ»: «هذا المُرْسَل يدُلُّكَ أنَّ مُرادَ الصِّدِّيقِ التَّثَبُّتُ في الأخْبارِ والتَّحَرِّي، لا سَدُّ بابِ الرِّوايَةِ؛ ألا تراهُ لَمَّا نَزَلَ به أمْرُ الجَدَّةِ ولم يجِدْهُ في الكِتابِ كيف سَأَلَ عنه في السُّنَّةِ؟! فلما أخْبَرَهُ الثِّقةُ ما اكتفىٰ حتىٰ اسْتَظْهَرَ بِثِقَةٍ آخرَ، ولم يقُلْ: حَسْبُنَا كتابُ اللهِ، كما تقولُهُ الخَوارجُ!» انتهىٰ(٣).

وأمْرُ الجَدَّةِ الذي أشار إليه الذَّهَبِيُّ هو ما رواهُ مالِكٌ وأهْلُ السُّنَنِ عن قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ قال: جاءتِ الجَدَّةُ إلىٰ أبي بكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تسألُهُ ميراثَهَا، فَقالَ لها أبو

---

(١) سبق تخريج هذه الأحاديث كلها.

(٢) سبق تخريج هذه الأحاديث كلها.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩).

بكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما لَكِ في كِتابِ اللهِ شيءٌ، وما علِمْتُ لك في سُنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شيئًا، فارجعي حتىٰ أسْأَلَ الناسَ، فسَأَلَ الناسَ، فقال المُغِيرةُ بنُ شُعْبَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: حَضَرْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فقال أبو بكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: هل مَعَكَ غيْرُكَ؟ فقام محمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأنصاريُّ، فقال مثْلَما قال المُغيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، فأنْفَذَهُ لها أبو بكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(١).

وأمَّا ما رواهُ الحاكِمُ، ونقلَهُ الحافظُ الذهبِيُّ في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن عائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: جَمَعَ أَبِي الحديثَ عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلىٰ آخِرِهِ.

فقد قال الذهبِيُّ بعد إيرادِهِ: هذا لا يَصِحُّ(٢). وقد تَرَكَ المؤلِّفُ قوْلَ الذهبِيِّ فلم يذْكُرْهُ لأنهُ يُفْسِدُ عليه ما رامَهُ مِنَ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصحيحةِ، ورفْضِهَا واطِّراحِها.

وقد ذَكَرَ هذا الأثَرَ صاحِبُ «كَنْزِ العُمَّالِ» في بابِ آدابِ العِلْمِ والعُلَماءِ نقلًا عن «مُسْنَدِ الصِّدِّيقِ» لِلْحَافِظِ ابن كَثِيرٍ، ثم قال بعدَهُ: قال ابنُ كثيرٍ: هذا حديثٌ غريبٌ مِن هذا الوجْهِ جدًّا، وعليُّ بنُ صالِحٍ -يعني أحَدَ رُواتِهِ- لا يُعْرَفُ(٣)، والأحاديثُ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أكْثَرُ مِن هذا المِقْدَارِ بِأُلوفٍ. ثم وَجَّهَهُ ابنُ كثيرٍ علىٰ فرْضِ صِحَّتِهِ.

---

(١) أخرجه مالك (٢/ ٥١٣)، وأبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦٣٠٥)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وضعفه الألباني.

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠).

(٣) «كنز العمال» (١٠/ ٢٨٥، ٢٨٦).

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (١٨) ما نصُّهُ:

«الأئِمَّةُ الثلاثَةُ يُخالِفون كثيرًا مِن نصوصِ الحديث، ولا أَحَدَ يعْتَبِرُهُمْ غيْرَ أئِمَّةٍ، ولا مِنَ الخارِجِينَ علىٰ الدِّينِ، وهاهُمُ الحنفيَّةُ والمالِكِيَّةُ والشافِعِيَّةُ، لم يجْتَمِعُوا علىٰ تجريدِ الصَّحيحِ أوْ الاتِّفاقِ علىٰ العمَلِ به؛ فهذه كُتُبُ الفِقْهِ في مذاهبِهِمْ، فيها مِئَاتُ المسائِلِ المخالِفَةِ للأحاديثِ المتَّفَقِ علىٰ صحَّتِها، ولا يُعَدُّ أحدٌ منهم مخالِفًا لأُصولِ الدِّينِ. [(٥٠) «أضواءٌ علىٰ السُّنَّةِ»]».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ظاهرُ كلامِ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ أنَّ الأئمَّةَ الثلاثَةَ كانوا يُخالِفونَ كثيرًا مِن نصوصِ الحديثِ عمْدًا، وهذا كذِبٌ عليهم؛ فإنهم ما كانوا يتعمَّدونَ مُخالفَةَ الأحاديثِ الصحيحَةِ إذا بلغَتْهُمْ، فأمَّا ما لَمْ يبلُغْهُمْ أو لَمْ تثبُتْ عندهم صحَّتُهُ، فهذا لا لوْمَ عليهم إذا قالُوا بِخِلافِهِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الأئمَّةَ الثلاثَةَ كانوا يعَظِّمونَ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ غايةَ التعظيمِ.

وقد رَوَىٰ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِهِ» وابنُ عبد البرِّ في «الانْتِقاءِ» أنَّ أبا حنيفَةَ قال: آخُذُ بكتابِ الله، فإنْ لم أجِدْ فبسُنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فإنْ لم أجِدْ في كتابِ اللهِ ولا سنةِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أخَذْتُ بقوْلِ أصحابِهِ، آخُذُ بقوْلِ مَن

شئْتُ منهم، وأدَعُ مَن شئْتُ منهم، ولا أخْرُجُ مِن قولِهِمْ إلىٰ قوْلِ غيْرِهِمْ، فأمَّا إذا انْتَهَىٰ الأمْرُ -أو جاء- إلىٰ إبراهيمَ والشَّعْبِيِّ وابنِ سِيرينَ والحسَنِ وعطاءٍ وسعيدِ بنِ المُسَيِّبِ -وعدَّدَ رِجالًا- فقوْمٌ اجْتهَدُوا، فأجْتَهِدُ كما اجْتَهَدُوا(١).

وقال شارحُ «**العقيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ**»: «حكىٰ الطحاوِيُّ حكايَةَ أبي حنيفةَ مع حمَّادِ بنِ زَيْدٍ وأنَّ حمادَ بنَ زيْدٍ لمَّا روىٰ له حديثَ: «**أيُّ الإسلامِ أفْضَلُ**» إلىٰ آخِرِهِ قال: ألَا تراهُ يقولُ: **أيُّ الإسلامِ أفْضَلُ؟ قال: «الإيمانُ»**، ثم جعل الهِجْرَةَ والجِهادَ مِنَ الإيمانِ، فسَكَتَ أبو حنيفَةَ، فقالَ بعضُ أصحابِهِ: ألا تُجِيبُهُ يا أبا حنيفَةَ، قال: بِمَ أجيبُهُ وهو يحَدِّثُني بهذا عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!» انتهىٰ(٢).

وقال **شدَّادُ بنُ حكيمٍ عن زُفَرَ بنِ الهُذَيْلِ**: إنَّما نَأْخُذُ بالرأْيِ ما لم نجِدِ الأثَرَ، فإذا وجدْنَا الأثَرَ تَرَكْنَا الرأيَ وأَخَذْنَا بالأثَرِ. ذكرهُ ابنُ القَيِّمِ في «إِعْلامِ الموقِّعينَ»(٣).

وقال مَعْنُ بنُ عِيسىٰ القزَّازُ: سمِعْتُ مالِكًا يقولُ: إنَّما أنا بَشَرٌ أخطِئُ وأُصيبُ؛ فانْظُروا في قولي، فكُلُّ ما وافَقَ الكِتابَ والسُّنَّةَ فخذوا به، وما لم يوافِقِ الكِتابَ والسُّنَّةَ فاتْركوه. ذكره ابنُ القيِّم في «إعْلام الموقِّعينَ»(٤).

ورَوَىٰ أبو نعيْمٍ عن مالكٍ أنه سأله رجلٍ عن مسألةٍ، فقال له: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، فقال له الرجلُ: أرأيتَ؟ قال مالكٌ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ**

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦٥)، و«الانتقاء» لابن عبد البر (ص:١٤٢).

(٢) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٩٤).

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ٤١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٤٣).

أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣][(١)].

وقال عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمَدَ: قال أبي: قال لنا الشافِعِيُّ: إذا صحَّ لكمُ الحديثُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فقولوا لي حتىٰ أذْهَبَ إليه. ذكره ابنُ القَيِّمِ في «إعلام الموقِّعينَ» بهذا اللفظ[(٢)].

وقد رواه أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ» عن سليمانَ بنِ أحمَدَ الطَّبرانِيِّ قال: سمعْتُ عبدَ اللهِ بنَ أحمَدَ بنِ حنبلٍ يقولُ: سمعْتُ أبي يقول: قال محمَّدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ: يا أبا عبْدِ اللهِ، إذا صحَّ عندكُمُ الحديثُ عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فأخبِرُونا به؛ حتىٰ نرجِعَ إلَيْهِ.

قال: وقال الإمامُ أحمَدُ: كان أحسَنُ أمْرِ الشافِعِيِّ عندي أنه كان إذا سمِعَ الخبَرَ لم يكُنْ عندَهُ قالَ به، وترَكَ قوْلَهُ[(٣)].

ورَوَىٰ القاضي أبو الحُسين في «طبقاتِ الحنابلةِ» بإسناده إلىٰ عبدِ الله بنِ الإمامِ أحمَدَ قال: قال لي أبي: قال لنا الشافعِيُّ: أنتمْ أعلَمُ بالحديثِ والرجالِ مِنِّي، فإذا كان الحديثُ صَحِيحًا فأعلِمُوني إنْ شاء أنْ يكونَ كوفيًّا، أو بصريًّا، أو شاميًّا، إذا كان صحيحًا.

وقد رواه أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ» عن سليمانَ بنِ أحمَدَ الطبرانِيِّ قال: «سمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ أحمَدَ يقولُ: سمعْتُ أبي يقول... فذكرَهُ بنحوِهِ، قال القاضي أبو الحُسيْنِ:

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٦).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٧).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٧٠).

وهذا مِن دينِ الشافِعِيِّ حيثُ سَلَّمَ هذا العِلْمَ لأَهْلِهِ» انتهىٰ[١].

وقال الشافعيُّ: إذا حدَّثَ الثِّقَةُ عن الثِّقَةِ، إلىٰ أن ينتهِيَ إلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو ثابتٌ، ولا يُتْرَكُ لِرسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثٌ أبدًا، إلا حديثٌ وُجِدَ عنْ رسولِ اللهِ آخرُ يخالِفُهُ[٢].

وقال الرَّبيعُ بنُ سليمانَ: سمِعْتُ الشافعِيَّ يقولُ: إذا وَجدتُمْ سُنَّةً عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلافَ قوْلي، فخُذوا بالسُّنَّةِ ودَعُوا قولي؛ فإِنِّي أقولُ بها[٣].

وقال الرَّبِيعُ -أيضًا-: سمعْتُ الشافعيَّ يقولُ: كلُّ مسألَةٍ تكلَّمْتُ فيها صَحَّ الخبرُ فيها عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنْدَ أهْلِ النَّقْلِ بخلافِ ما قُلْتُ، فأنا راجِعٌ عنها في حياتي وبعْدَ موْتِي[٤].

وقال الشافِعِيُّ: أجمَعَ الناسُ علىٰ أنَّ مَنِ استبانَتْ له سُنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكُنْ له أن يدَعَها لِقَوْلِ أحدٍ مِنَ الناسِ. وكلامُ الشافِعِيِّ بنحْوِ ما ذَكَرْنا كثيرٌ جدًّا[٥].

ومِمَّا ذكَرْتُهُ عنِ الأئِمَّةِ الثلاثَةِ يُعْلَمُ أنهمْ لمْ يكونوا يُخَالِفونَ الأحاديثَ الصحيحةَ إذا بلغَتْهُمْ، وفي هذا رَدٌّ علىٰ المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ فيما افْتَرَياهُ عليهِمْ.

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٦، ٢٨٢).

(٢) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٠١).

(٣) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٣).

(٤) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٣).

(٥) حكاه ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٦).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ كثيرًا مِنَ الذين صَنَّفوا كُتُبَ الفِقْهِ في مذاهبِ الحَنَفِيَّةِ والمالكيةِ والشافعيةِ وغيرِها مِنَ المذاهبِ، ليسوا مِن أهلِ الاجْتِهادِ، وإنما هم مقَلِّدُونَ لمَنْ سبقهم مِنْ علماءِ مذاهبِهِمْ؛ في إيرادِ المسائِلِ، والاستدْلالِ عليها بما اسْتَدَلَّ به مَن كان قبلَهُمْ مِنَ الأحاديثِ؛ سواءٌ كانتْ صحيحَةً، أو ضعيفَةً، إذا كان فيها تأييدٌ لرأيِ مَن قلَّدُوهُ.

وهؤلاءِ لا يخْلُونَ مِنَ الذَّمِّ علىٰ التقليدِ، واللَّوْمِ علىٰ التقصيرِ فيما يَجِبُ عليهِمْ؛ مِنَ البحْثِ عنِ الأحاديثِ الصحيحَةِ، والاعْتمادِ عليها، دونَ الأحاديثِ الضعيفَةِ، وقد تصدَّىٰ للرَّدِّ علىٰ هؤلاءِ غيْرُ واحِدٍ مِنْ أكابِرِ العلماءِ، ومِنْ أحْسَنِ ما صُنِّفَ في ذلك كتابُ «**إعلامِ الموقِّعينَ**» للإمامِ ابنِ القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-؛ فليراجَعْ؛ فإنَّهُ مُهِمٌّ جدًّا، ولا يستغْنِي عنه طالِبُ العِلْمِ[1].

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (١٨) ما نصُّهُ:

«السببُ في وجودِ الرِّواياتِ المُخَالِفة للقرآنِ:

حديثٌ يقولُ: «ألا إنِّي أُوتيتُ القرآنَ ومِثْلَهُ»، ومعنىٰ ذلك أنْ يكونَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد كُلِّفَ بتدوينِ هذا المِثْلِ، مِثْلَما كُلِّفَ بتدوينِ هذا القرآنِ، فلِماذا لمْ يدوِّنْهُ كما دَوَّنَ القرآنَ؟

وهنا يعْجِزُ الناس كُلُّ الناسِ عن اتِّهامِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالتَّفْرِيطِ في تدوينِ

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٦٤- ٤/ ٣٤).

نِصْفِ الرِّسالةِ التي كُلِّفَ بها؛ لأنَّ ذلك شيءٌ مستحيلٌ على رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما جاءتِ البَلِيَّةُ في التَّقَوُّلِ عليه، ونسبةِ هذا الحديثِ إليهِ في حينِ أنْ يقولَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:٣]. ومعنىٰ ذلك أنَّ القرآنَ هو البِدايةُ وهو النِّهايةُ، ولا شيْءَ سواهُ. (ص ٥٢ أضواء)».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: قد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا يوشِكُ رجُلٌ ينْثَنِي شبْعانًا علىٰ أريكَتِهِ، يقولُ: عليكُمْ بالقرآنِ، فما وجدْتُمْ فيه مِنْ حلالٍ فأحِلُّوهُ، وما وجدْتُمْ فيه مِنْ حرامٍ فحرِّموهُ**».

رواه الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»، والحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه»، وأبو بكْرٍ الآجُرِّيُّ في «كتابِ الشريعةِ»، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ. وصححَهُ الحاكِمُ، وأقرَّهُ الذهبِيُّ(١).

ولَفْظُهُ عنْدَ ابنِ ماجَهْ: قال رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يوشِكُ الرجُلُ متَّكِئًا علىٰ أريكَتِهِ يحَدَّثُ بحديثٍ مِنْ حديثِي، فيقولُ: بينَنَا وبينكُمْ كتابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فما وجَدْنَا فيه مِن حلالٍ استَحْلَلْناهُ، وما وجَدْنا فيه مِنْ حرامٍ حرَّمْناهُ، ألا وإنَّ ما حَرَّمَ رسولُ اللهِ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مِثْلُ ما حَرَّمَ اللهُ**».

ورواه التِّرمِذيُّ والدارميُّ بنحْوِ هذا اللَّفْظِ(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

وفي رواية: ابنِ حِبَّانَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ وما يَعْدِلُهُ**»، وذَكَرَ بقيَّةَ الحديثِ بنَحْوِ ما تقدَّمَ.

وقد تَرْجَمَ ابنُ حِبَّانَ على هذا الحديثِ بقَوْلِهِ: «ذِكْرُ الخَبَرِ المُصَرِّحِ بأنَّ سُنَنَ المُصْطَفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّها عنِ اللهِ لا مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ»، وبوَّب عليه الآجرِّيُّ بقوله: «بابُ التَّحْذِيرِ مِنْ طوائِفَ تُعارِض سُنَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وشدَّةُ الإنكارِ على هذه الطَّبَقَةِ»(١).

وروى الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»، والحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه»، وأبو بكْرٍ الآجُرِّيُّ عن أبي رافِعٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال والناسُ حولَهُ: «**لا أعْرِفَنَّ أحدَكُمْ يأتيهِ أمْرٌ مِنْ أمْري، قد أَمَرْتُ به أو نَهَيْتُ عنه، وهو مُتَّكِئٌ على أريكَتِهِ، فيقولُ: ما وجَدْنَا في كِتابِ اللهِ عمِلْنَا به، وإلَّا فلَا**».

هذا لفْظُ الحاكِمِ، وقال: صحيحٌ على شرْطِ الشيْخَيْنِ، ولم يُخْرِجاهُ، ووافقَهُ الذَّهَبِيُّ في «تلْخيصِهِ»(٢).

وروى ابنُ ماجَهْ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نحْوَ حديثِ المِقْدامِ وأبي رافِعٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٨) (٢٣٩١٢)، وأبو داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١٣)، وابن حبان (١٣)، والحاكم (١/ ١٩١) (٣٧٠)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٢)، وصححه الألباني.

(٣) سبق تخريجه.

وفي هذهِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ أبْلَغُ رَدٍّ على المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ، وأشباهِهِما مِنْ أعداءِ السُّنَّةِ؛ لِمَا فيها مِنَ التَّشْديدِ والإنْكارِ على مَنْ عارَضَ السُّنَّةَ بالقرآنِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنَّ اللهَ تعالىٰ قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣]، والحِكْمَةُ هي السُّنَّةُ على أصَحِّ التفاسيرِ.

وهذهِ الآيةُ تؤيِّدُ حديثَ المِقْدامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيهَا ردٌّ على المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ في إلْغَائِهِما لِلسُّنَّةِ، وقولِهِمَا أنَّ القُرْآنَ هو البِدايَةُ وهو النِّهايَةُ، ولا شيْءَ سِواهُ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمْ يأْمُرْ بتدوينِ السُّنَّةِ؛ خوْفًا مِنَ اختلاطِها بالقُرْآن، فلَمَّا أُمِنَ ذلك في زَمَنِ التَّابعينَ، أمَرَ الخليفةُ الراشِدُ عُمَرُ بنُ عبْدِ العزيزِ -رَحِمهُ اللهُ تَعالىٰ- بتدوينِ الحديثِ، وأجْمَعَ المسلِمُونَ على جَوازِ ذلك، وقد تقدَّم بيانُ ذلِكَ قريبًا؛ فليراجَعْ.

وفي إجْماعِ المُسْلِمينَ على جَوازِ التَّدْوينِ أبْلَغُ ردٍّ على مَنْ خالَفَهُمْ وشَذَّ عنهم؛ مِنْ جَهَلَةِ العَصْرِيِّينَ، وزنادِقَتِهِمْ.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: مِمَّا يدلُّ على جوازِ ما فعلَهُ المسلمون مِن تدوينِ الحديثِ أمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابَةِ خُطْبَتِهِ يومَ الفتْحِ لأبي شاهٍ، وإذنُهُ لعَبْدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنْ يكْتُبَ ما سمِعَهُ منه مِنَ الحديثِ، وما كَتَبَ به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبعْضِ عُمَّالِهِ مِنَ الكُتُبِ التي فيها فرائِضُ الصدقَةِ، وبعْضُ الأحْكامِ، وكذلِكَ الصحيفَةُ التي أَخَذَها عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيها جُمْلَةٌ مِنَ الأحْكامِ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك قريبًا؛ فليراجَعْ.

وهذه القضايا تدُلُّ علىٰ جَوازِ ما فعلَهُ المسلِمونَ مِنْ تدوينِ الحديثِ لَمَّا خَشِيَ الأئِمَّةُ ضياعَ العِلْمِ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إن البَلِيَّةَ كُلَّ البَلِيَّةِ، والآفَةَ كُلَّ الآفَةِ في مُعارضَةِ السُّنَّةِ ورفْضِها واطِّراحِها، والسَّعْيِ في تضْليلِ المسلمين وتشْكيكِهِم في سُنَّةِ نبيِّهِمْ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما ثَبَتَ عنه؛ مِن المعْجِزات، وخوارقِ العاداتِ، كما هو الواقعُ مِن المؤلِّف وأشباهِهِ مِن الزنادقةِ المارقينَ مِنَ الإِسلامِ.

وهؤلاءِ الزنادقَةُ وأهْلُ التَّقَوُّلِ علىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في طرفَيْ نقيضٍ؛ فأمَّا أهْلُ التَّقَوُّلِ فيضَعُونَ الأحاديثَ المكذوبَةَ، وينسُبُونَها إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمَّا المؤلِّف وأشباهُهُ مِنْ أعداءِ السُّنَّةِ فينْفُونَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ثَبَتَ عنه مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ، ولا يَبْعُدُ أنْ يكونَ الوعيدُ الشَّديدُ علىٰ الكَذِبِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شامِلًا لِمَنْ يضَعُ الحديثَ عليه، ولِمَنْ ينْفي الأحاديثَ الثَّابِتَةَ عنه؛ لأنَّ نفيَها داخِلٌ في الكَذِبِ عليْهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ قوْلَ اللهِ تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة:٣] لا يدُلُّ علىٰ المَعْنىٰ الذي ذَهَبَ إليه أبو رَيَّةَ والمؤلِّفُ؛ لأنَّ إكْمالَ الدِّينِ وإتمامَ النِّعْمةِ، إنَّما كان بإكْمالِ فَرائضِ الإسْلامِ، ومِنْ آخِرِها فريضَةُ الحَجِّ، وبه كَمُلَ الدِّينُ.

قال البَغوِيُّ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]: «يعْنِي: يوْمَ نُزولِ هذه الآيةِ أَكْمَلْتُ لكم دينكُمْ، يعني الفَرائضَ والسُّنَنَ والحُدودَ والجِهادَ والأَحْكامَ والحلالَ والحَرامَ، فلم ينْزِلْ بعدَ هذه الآيةِ حلالٌ ولا حرامٌ، ولا شيْءٌ مِن

الفرائِضِ والسُّنَنِ والحُدودِ والأحْكامِ، وهذا معنىٰ قولِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا»(١).

قال ابنُ الجوزيِّ: «فعلىٰ هذا يكونُ المَعْنىٰ: اليومَ أكْمَلْتُ لكم شرائعَ دينِكُمْ»(٢).

قلْتُ: وشرائعُ الدِّينِ منها ما جاء في القرآنِ؛ إمَّا مفصَّلًا، وإمَّا مُجْمَلًا، وبيَّنَهُ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقوْلِهِ أو فِعْلِه، ومنها: ما جاء في السُّنَّةِ وليْسَ له ذِكْرٌ في القرآنِ، والكُلُّ داخِلٌ في عمومِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، ومَنْ زعم أنَّ القرآنَ هو البِدايةُ وهو النِّهايةُ ولا شيْءَ سِواهُ، وأنَّ هذا هو معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:٣] فَقَدْ أَلْغىٰ السُّنَّةَ، وتأوَّلَ القُرْآنَ علىٰ غيْرِ تأْويلِهِ، ورامَ هدْمَ الإسلامِ.

الوَجْهُ السَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ قوْلَ المؤلِّفِ وأبي ريَّةَ: إنَّ القُرْآنَ هو البِدايةُ والنِّهايةُ ولا شيْءَ سِواه - قوْلٌ باطِلٌ، مردودٌ بقوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وبقوْلِهِ تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

قال ابنُ كثيرٍ في قولِهِ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]: «قال مُجاهِدٌ وغيرُ واحِدٍ مِن السلَفِ: أيْ إلىٰ كِتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ. وهذا أمْرٌ مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأنَّ كُلَّ شيْءٍ تنازَعَ الناسُ فيه مِن أصولِ الدِّينِ وفروعِهِ، أنْ يُرَدَّ التنازُعُ في ذلك إلىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ» انتهىٰ(٣).

---

(١) «تفسير البغوي» (٣/ ١٣) ط: طيبة.

(٢) «زاد المسير في علم التفسير» (١/ ٥١٤).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٤٥).

وقال البَغويُّ في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]: «أيْ إلىٰ كِتابِ اللهِ، وإلىٰ رسولِهِ ما دام حيًّا، وبعْدَ وفاتِهِ إلىٰ سُنَّتِهِ، والرَّدُّ إلىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ واجِبٌ إنْ وُجِدَ فيهِما، فإنْ لمْ يُوجَدْ فسبيلُهُ الاجْتِهادُ» انتهىٰ(١).

وروىٰ ابنُ جَريرٍ عن مُجاهِدٍ في قوْلِهِ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]: «قال: إلىٰ اللهِ، إلىٰ كِتابِهِ، وإلىٰ الرَّسولِ، إلىٰ سُنَّةِ نبيِّهِ»، وروىٰ -أيضًا- عن ميمونِ بنِ مِهْرانَ وقتادَةَ نحوَ ذلك(٢).

ومِمَّا يُرَدُّ به قولُ المؤلِّفِ وأبي ريَّةَ -أيضًا- قولُ اللهِ تعالىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ: أتدْرِي ما الفتْنَةُ؟ الفتْنَةُ الشِّرْكُ، لعلَّهُ إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقعَ في قلْبِهِ شيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فيهْلِكَ.

ثُمَّ جعَلَ يتلو هذه الآية: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا**﴾ [النساء:٦٥].

ومِمَّا يُرَدُّ به علىٰ المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ قوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَركْتُ فيكُمْ أمْرَيْنِ، لنْ تَضِلُّوا ما تمسَّكْتُمْ بهما؛ كتابَ اللهِ وسُنَّةَ رسولِهِ**».

رواهُ مالِكٌ في «الموطَّأِ» بلاغًا، والحاكِمُ موْصولًا مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وصحَّحَهُ، وأقرَّهُ الذَّهبِيُّ(٣).

---

(١) «تفسير البغوي» (٢/ ٢٤٢).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/ ٥٠٥).

(٣) سبق تخريجه.

وروىٰ الحاكِمُ -أيضًا- عن أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**إني قد تَرَكْتُ فيكم شَيْئَيْنِ، لنْ تَضِلُّوا بعْدَهُما؛ كتابَ اللهِ وسنَّتِي، ولنْ يَتَفرَّقَا حتىٰ يَرِدا عليَّ الحوْضَ**»(١).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وأهْلُ السُّنَنِ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِهِ»، والحاكِمُ في «مستدركِهِ» عنِ العِرْباضِ بنِ ساريةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عليْكُمْ بسُنَّتِي، وسنَّةِ الخُلفاءِ الراشدينَ المَهْدِيِّينَ، تمسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجِذِ**».

قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، وصحَّحَهُ الحاكِمُ، ووافقهُ الذَّهبيُّ علىٰ تصحيحِهِ»(٢).

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (١٨) و(١٩) ما نصُّهُ:

«دليلٌ يُثْبِتُ أنَّ الصَّحابَةَ كانوا يُلاحِظون الزيادةَ علىٰ رسول الله مِن بعضِهِمُ البَعْض، ولو دوَّنَهُ النَّبيُّ ما اختلفوا فيه.

أخرج ابنُ عَسَاكِرَ ومحمَّدُ بْنُ إسحاقَ عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوْفٍ، قال: ما ماتَ عُمَرُ حتىٰ بَعَثَ إلىٰ أصحابِ رسولِ اللهِ، فجمعهم مِنَ الآفاقِ؛ عبْدَ اللهِ بنَ حُذَيْفَةَ وأبَا الدرداءِ، وأبا ذَرٍّ، وعقبَةَ بنَ عامرٍ، فقال: ما هذه

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

الأحاديثُ التي أَفْشَيْتُمْ عن رسولِ اللهِ في الآفاقِ؟ قالوا: أتنهانا؟ قال: لا، أقيمُوا عندي، لا تفارقوني ما عِشْتُ، فنحْنُ أعْلَمُ، نأخُذُ منكم ونرُدُّ عليكُمْ، فما فارَقوهُ حتىٰ مات(١).

ورویٰ الذهبيُّ في «تَذْكِرة الحُفَّاظِ» عن شُعْبَةَ عن سعْدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبيهِ ابن عبدِ الرحمنِ أنَّ عُمَرَ حَبَسَ ابنَ مَسْعُودٍ، وأبا الدَّرْداءِ، وأبا مَسعودٍ الأنصاريَّ، فقالَ: قد أكثرتُمُ الحديثَ عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكان قد حَبَسَهُمْ في المدينة حتىٰ أطلقَهُمْ عُثْمانُ(٢).

وفي «جامعِ بيانِ العِلْمِ وفضْلِهِ» للْحافِظِ المَغْرِبيِّ ابنِ عبدِ البَرِّ: الشعبي عن قَرَظَةَ بنِ كعْبٍ، قال: خرجْنا نريدُ العِراقَ، فمشىٰ معنا عُمَرُ إلىٰ صِرارٍ، ثم قال لنا: أتدرونَ لِمَ مَشَيْتُ معكم؟

قُلْنَا: أردْتَ أنْ تُشَيِّعَنا وتُكرِمنا. قال: إنَّ مع ذلك لَحَاجَةً خرجْتُ لها؛ إنكم لَتَأْتُونَ بَلْدَةً لأهلها دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ بالقرآنِ، فلا تَصُدُّوهُمْ لِتَشْغَلُوهُمْ وأنا شَريكُكُمْ، وأقِلُّوا الرِّوايَةَ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلَمَّا قَدِمَ قَرَظَةُ قالوا: حدِّثْنَا، فقال: نهانا عُمَرُ. «تَذْكِرة الحُفَّاظ» للذَّهبيِّ، وصحَّحَهُ الحاكِمُ في «المستَدْرَكِ» ص ١٠٢ جـ١(٣)».

والجواب: أنْ يُقالَ: ما رواهُ إبراهيمُ بنُ عبدِ الرَّحْمنِ بنِ عوْفٍ في حبْسِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لبعْضِ الصَّحابَة لا يصِحُّ منهُ شَيْءٌ.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٥٠١).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢).

(٣) أخرجه الحاكم (١/ ١٨٣) (٣٤٧)، وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢).

أَمَّا ما رواهُ ابنُ عَساكِرَ مِن طريقِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ، فهو مردودٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أحَدُها: أنَّ صاحبَ «كنْزِ العُمَّالِ» ذكرهُ في بابِ آدابِ العِلْمِ والعُلَماءِ، وقد ذَكَرَ قبْلَ ذلك في خطْبَةِ الكِتابِ أنَّ ما يرويهِ ابنُ عسَاكِرَ، فهو ضَعيفٌ، فَيُسْتغنىٰ بالعَزْوِ إليه عن بيانِ ضعْفِهِ(١).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: قدِ اخْتُلِفَ في سماعِ إبراهيمَ بنِ عبْدِ الرحمنِ بنِ عوْفٍ مِن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والرَّاجِحُ أنه لم يَسْمَعْ منه.

قال الْبَيْهَقِيُّ في «سُنَنِهِ»: «لم يَثْبُتْ له سمَاعٌ مِن عُمَرَ»(٢).

قُلْتُ: ويؤَيِّدُ هذا أنَّ المُصَنِّفينَ في أسْماءِ الرِّجال ذَكَروا أنه تُوُفِّيَ في سنةِ خمْسٍ وتسعينَ أو سِتٍّ وتسعينَ، وله مِنَ العُمْرِ خمسٌ وسبعونَ سنةً، فعلىٰ هذا يكونُ مولدُه قَبْلَ موْتِ عمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسنتين أو ثلاثِ سنينَ(٣).

ومِثْلُ هذا السِّنِّ يَبْعُدُ أنْ يحْفَظَ فيه الصَّبِيُّ شيْئًا، فتكونُ الرِّوايةُ عن إبراهيمَ مُرْسَلَةً، والمُرْسَلُ ليس بِحُجَّةٍ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّهُ ذَكَرَ فيه عبدَ اللهِ بنَ حذيفَةَ، ولا يُعْرَفُ في الصَّحابَةِ أحَدٌ بهذا الاسْمِ فضلًا عنْ أنْ يكون مِنَ المُكْثِرينَ للْحَديثِ، وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ هذا الأثَرَ موضوعٌ.

---

(١) «كنز العمال» (١٠/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(٢) «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٨/ ٤٨٢).

(٣) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ١٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ١٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٩٢)، و«الإصابة» (١/ ٣٢٣).

الوَجْهُ الرَّابعُ: أنَّ أبا الدَّرْداءِ وأبا ذَرٍّ وعقبَةَ بنَ عامرٍ، ليْسوا مِنَ المُكْثِرينَ بالنِّسْبَةِ إلىٰ أبي هريرَةَ، وعائشةَ، وعبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وعبْدِ اللهِ بنِ عمرٍو، وأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ وأنسِ بنِ مالِكٍ، وجابِرِ بنِ عبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فيبْعُدُ جِدًّا أنْ يخُصَّهُمْ عُمَرُ بالإنكارِ علىٰ نَشْرِهِمْ لِلْحَدِيثِ، ويترُكَ الذين هم أكْثَرُ منهم حَديثًا فلا يُنْكِرَ عليهم.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قد انتشروا في الآفاقِ، وكلٌّ منهم يُحَدِّثُ بما عنْدَه مِن الحديثِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يأْتِ في أثَرٍ صحيحٍ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمَعَ الصَّحابَةَ كُلَّهُمْ، ولا أنه أَنْكَرَ عليْهِمْ نَشْرَهُمْ لِلْحَدِيثِ.

فهذا الأَثَرُ الذي رواهُ ابنُ عساكِرَ في جَمْعِ الصَّحابَةِ مِن الآفاقِ، يَظْهَرُ عليه أثَرُ الوَضْعِ والتَّرْكِيبِ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: لو كان عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمَعَ الصَّحابَةَ مِن الآفاقِ، وأنْكَرَ عليْهِمْ نَشْرَهُمْ للحديثِ، وأَمَرَهُمْ أنْ يُقيموا عِنْدَه، لكانَ ذلك مِمَّا تَتَوَفَّرُ الهِمَمُ والدَّواعِي علىٰ نَقْلِهِ، ويَنْتَشِرُ ذِكْرُهُ في الآفاقِ، ولَمَّا لَمْ يأتِ ذِكْرُ ذلك إلا في أثَرٍ مُرْسَلٍ ضعيفِ الإِسنادِ، دَلَّ ذلك علىٰ أنه لا أصْلَ له.

الوَجْهُ السَّابعُ: أنه ذَكَرَ في هذا الأَثَرِ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمَعَ الصَّحابَةَ مِن الآفاقِ، ثم لَمْ يذْكُرْ سوىٰ أربعَةٍ أحدُهُمْ مجهولٌ لا يُعْرَفُ له ذِكْرٌ في الصَّحابَةِ، وهذا أوضحُ دليلٍ علىٰ أنَّ هذا الأَثَرَ موضوعٌ.

يوضِّحُ ذلك الوَجْهُ الثَّامِنُ: وهو أنه قد صرَّحَ في هذا الأَثَرِ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعَثَ إلىٰ الصَّحابَةِ، فجمعَهُمْ مِنَ الآفاقِ، وهذا يقْتَضِي أنه جَمَعَهُمْ مِنْ مَكَّةَ والطائِفِ واليَمَنِ ونَجْدٍ والبحريْنِ وعُمَانَ والعِراقِ وخُراسانَ والشامِ ومِصْرَ والجزيرةِ.

ولا شَكَّ أنَّ هذا لمْ يَقَعْ، ولو وَقَعَ لَمَا كانَ يُقْتَصرُ في الأثَرِ علىٰ ذِكْرِ رجُلَيْنِ مِن الشامِ ورجلٍ مشغولٍ بالجهاد ويتْرُكُ سائِرَ الأقطارِ فلا يذْكُرُ منهم أحدًا، وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ هذا الأثر مَصْنوعٌ مِن بعْضِ أعداءِ السُّنَّةِ.

الوَجْهُ التَّاسعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُحدِّثُ بما رواهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأحاديثِ، وقد رُوِيَ عنه أكثَرُ مِن خمْسِمائَةِ حديثٍ، فهو مكْثِر بالنسبةِ إلىٰ كُلِّ واحِدٍ مِن الثلاثةِ الذين قِيلَ: إنه أَنْكَرَ عليهم نَشْرَهُمْ للحديثِ.

وعلىٰ هذا فلا ينبَغِي أن يُظَنَّ بعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أنكر شيْئًا كان يَفْعَلُ مثْلَه.

الوَجْهُ العاشِرُ: مما يدُلُّ علىٰ أنَّ الأثَرَ موضوعٌ: ما ذُكِرَ فيه عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «**نحْنُ أعْلَمُ**»؛ لأنَّ هذه الكلمة تدُلُّ علىٰ الإعْجابِ بالنَّفْسِ، والترَفُّعِ علىٰ الغَيْرِ، ولا شَكَّ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن أبعَدِ الناسِ عن هذه الصِّفاتِ الذَّميمةِ، ولا ينبغي أنْ يُظَنَّ هذا بِمَنْ هو دُونَ عُمَرَ مِن الصَّحابَةِ، فضْلًا عنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّهُ كانَ معروفًا بمزيدِ التواضُعِ، والبُعْدِ عن مساوئِ الأخْلاقِ.

وقد ثَبَتَ عنه أنه قام علىٰ المِنبَرِ، فنهىٰ الناسَ عنِ المُغالاةِ في مُهورِ النِّساءِ، ونهاهم أنْ يَزِيدوا علىٰ أربَعِمائَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ نَزَلَ فاعتَرَضَتْهُ امرأةٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فقالت: أمَا سَمِعْتَ ما أَنْزَلَ اللهُ في القرآنِ؟ قال: وأَيُّ ذلك؟ فقالتْ: أمَا سمِعْتَ اللهَ يقولُ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء:٢٠] الآيةَ، فقال: اللهُمَّ غَفْرًا، كُلُّ الناسِ أفْقَهُ مِنْ عُمَرَ.

الحديثُ رواهُ أبو يعْلىٰ، قالَ ابنُ كثيرٍ: إسنادُهُ جَيِّدٌ قوِيٌّ[1].

---

(١) رواه أبو يعلىٰ كما حكاه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٧٣)، وقال الألباني في «الإرواء»(٦/ ٣٤٨): «ضعيف منكر»، وأما نهي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن غلاء المهور دون قصة =

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وابنُ مَرْدَوَيْهِ عنْ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «**مَن قال: هو عالِمٌ؛ فهو جاهِلٌ**»(١).

وإذا كان هذا قولَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فلا ينبغي أنْ يُظَنَّ به أنْ يقولَ الكَلِمَةَ التي تدُلُّ علىٰ الإعْجابِ بِالنَّفْسِ، والتَّرَفُّعِ علىٰ الغَيْرِ.

الوَجْهُ الحادي عَشَرَ: أنَّ أبا الدَّرْدَاءِ كان ساكنًا في الشامِ في زمانِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقد قِيلَ: إنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولَّاهُ قضاءَ دِمَشْقَ، ولمْ يَزَلْ في الشامِ حتىٰ تُوُفِّي في سنة اثنتَيْنِ وثلاثينَ(٢).

وأمَّا أبو ذَرٍّ فكان ساكنًا في الشامِ في زمانِ عُمَرَ وبعْضِ زمانِ عثمانَ(٣).

قال ابنُ كثيرٍ في «البِدايةِ والنِّهايةِ» في ترجمة أبي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لمَّا مات رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ومات أبو بكْرٍ، خَرج إلىٰ الشامِ، فكان فيه حَتَّىٰ وقَعَ بينَهُ وبيْنَ مُعاويَةَ، فاسْتَقْدَمَهُ عثمانُ إلىٰ المدينةِ»(٤).

وأمَّا عُقْبَةُ بنُ عامرٍ فإنَّهُ كان مَشغولًا بالجهادِ، وقدِمَ المدنيةَ حينَ فُتِحَتْ دِمَشْقُ، وكان هو البَرِيدَ إلىٰ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بفَتْحِها(٥)، ولم يُذْكَرْ عنه أنه قَدِمَ المدينَةَ

=

المرأة فقد أخرجه أبو داود (٢١٠٦)، والترمذي (١١١٤)، والنسائي (٣٣٤٩)، وابن ماجه (١٨٨٧)، وصححه الألباني.

(١) رواه أحمد وابن مردويه كما حكاه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٧٣).

(٢) انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٢٧٤)، و«الاستيعاب» (٣/ ١٢٢٧).

(٣) انظر: «أسد الغابة» (١/ ٥٦٢).

(٤) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٥٧).

(٥) انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٤/ ٥١)، و«الإصابة» (٤/ ٤٢٩).

بعْدَ ذلك في زمانِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فما ذُكِرَ في هذا الأثَرِ أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أمرهم بالقُدوم إلىٰ المدينَةِ، وأنَّهُ أَمرهم بالإقامةِ عنْدَه ما عاشَ، وأنهم لمْ يفارِقوهُ حتىٰ مات كُلُّ ذلك لا أصْلَ له؛ فلا يُغْتَرَّ به.

الوَجْه الثَّاني: عَشَرَ: أنَّ الذَّهَبِيَّ ذكر في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن إبراهيمَ بنِ عبْدِ الرحمنِ بنِ عوْفٍ أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حَبَسَ ثلاثةً؛ ابنَ مسعودٍ، وأبا الدَّرْداءِ، وأبا مسعودٍ الأنصاريَّ، فقال: قد أكْثَرْتُمُ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فهذِهِ الروايةُ تُخَالفُ روايةَ ابنِ عَساكِرَ؛ لأنَّ فيها أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنْكرَ علىٰ عبْدِ اللهِ بنِ حُذَيْفَةَ، وأبي الدَّرْداءِ، وأبي ذَرٍّ، وعقْبَةَ بنِ عامِرٍ- إفْشاءَهُمْ للأحاديثِ، وأمَرَهُمْ بالإقامَةِ عنْدَهُ، وفي هذه الرِّوايَةِ أنه أَنْكرَ علىٰ ابنِ مَسْعُودٍ، وأَبي الدَّرْداءِ، وأبي مَسْعُودٍ الأنصاريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في إكْثارِهِمْ للحديثِ، وأنه حَبَسَهُمْ، وهذا يَدُلُّ دلالَةً واضحةً علىٰ أنَّ هذا الأثَرَ غيْرُ مَحْفوظٍ.

وأمَّا ما نَقَلَهُ المؤلِّفُ عن «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ»، فالجوابُ عنه مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ هذه الروايةَ مُرْسَلَةٌ علىٰ القوْلِ الراجِحِ الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في أوَّلِ الجوابِ عن الأثَرِ الذي رواهُ ابنُ عَساكِرَ، والمُرْسَلُ ليس بحُجَّةٍ، قال الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَعِ الزَّوائِدِ»: «هذا أثَرٌ مُنْقَطِعٌ، ولا يَصِحُّ هذا عن عُمَرَ» انتهىٰ[١].

وقد ذكر ابنُ حزْمٍ هذا الأَثَرَ في كِتابِ «الإحْكامِ»، وفيه أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حَبَسَ ابنَ مسعودٍ، وأبا الدَّرْداءِ، وأبا ذرٍّ[٢]، وهذه الرِّوايةُ تُخالِفُ ما جاء في «تَذْكِرةِ

(١) «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٩).

(٢) «الإحكام» لابن حزم (٢/ ١٤١).

الحُفَّاظِ»؛ لأنه ذَكَرَ فيها أبا ذَرٍّ، وذكر في «تَذْكِرِةِ الحُفَّاظِ» بَدَلًا عنه أبا مَسْعُودٍ.

وهذا الاضْطِرابُ يَدُلُّ علىٰ أنَّ الأَثَرَ موضوعٌ، قال ابنُ حَزْمٍ بعْد إيرادِهِ «مُرْسَلٌ ومَشْكُوكٌ فيه، ثُمَّ هو في نَفْسِهِ ظاهِرُ الكَذِبِ والتَّوْلِيدِ» انتهىٰ[١].

الوَجْهُ الثَّاني: أنَّ المؤلِّفَ زادَ في هذا الأَثَرِ زيادَةً مِنْ عنْدِهِ، وهي قولُهُ: «وكان حَبَسَهُمْ في المدينة حَتَّىٰ أطْلَقَهُمْ عُثْمانُ»، وهذه الزِّيادَةُ ليستْ في «تَذْكِرِةِ الحُفَّاظِ»، وإنما زادها المؤلِّف مِن كيسِهِ؛ لِيؤيِّدَ بها مَذْهَبَهُ الخَبيثَ في معارَضَةِ الأَحاديثِ الصَّحيحةِ ورفْضِهَا واطِّراحِها.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: لم يأْتِ في أثَرٍ صحيحٍ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حَبَسَ ابنَ مسعودٍ وأبا الدَّرْداءِ، وأبا مَسْعُودٍ الأنْصارِيَّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ولا أنه حَبَسَ غيْرَهُمْ مِن الصَّحابَة علىٰ نَشْرِهِمْ لِلْحَدِيثِ، وقد ذكَرْتُ في الجواب عمَّا رواهُ ابنُ عساكِرَ أنَّ أبا الدَّرْداءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يزَلْ ساكِنًا في الشامِ في زمانِ عُمَرَ وبعْدَ زمانِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يَثْبُتْ أنه قَدِمَ المدينةَ في زمانِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَضْلًا عن أنْ يكونَ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد حَبَسَهُ.

وأمَّا أبو مسعودٍ الأنصاريُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقد سَكَنَ الكوفَةَ، ولم يَثْبُتْ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَمَرَهُ بالقُدومِ إلىٰ المدينة، فَضْلًا عن أنْ يكونَ قد حَبَسَهُ.

وأمَّا ابنُ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقد أَرْسَلَهُ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مُعَلِّمًا لأهْلِ الكوفَةِ، ولم يَزَلْ بها حتىٰ قَدِمَ المدينةَ في آخِرِ زمانِ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومات بها، ولم يثْبُتْ أنه قَدِمَ المدينةَ في زمانِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعْدَمَا أَرْسَلَهُ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلىٰ الكوفة فضْلًا عنْ أنْ

---

(١) «الإحكام» لابن حزم (٢/ ١٣٩).

يكونَ عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد حَبَسَهُ.

وقدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن حارِثَةَ بنِ مضرب قال: قُرِئَ علَيْنا كتابُ عُمَرَ: إني قد بَعَثْتُ إليكم عَمَّارَ بْنَ ياسِرٍ أميرًا، وعبْدَ اللهِ بنَ مسعودٍ معلِّمًا ووزيرًا، وهما مِنَ النُّجَباءِ مِن أصحابِ محمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن أهْلِ بدْرٍ، فاقْتَدُوا بهما واسْمَعوا، وقد آثَرْتُكُمْ بعبْدِ اللهِ بنِ مسعودٍ علىٰ نفْسي(١).

وإذا كان هذا قوْلَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في حَقِّ ابنِ مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فكيْفَ يُقالُ: إنه حَبَسَهُ في المَدينةِ؟! هذا لا يصِحُّ.

وقد ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» أنَّ ابنَ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان مِمَّنْ يتحَرَّىٰ في الأداءِ، ويتشدَّدُ في الرِّوايةِ، ويزْجُرُ تلامذتَهُ عنِ التَّهاوُنِ في ضَبْطِ الألفاظِ، وأنَّهُ كان يُقِلُّ مِنَ الرِّوايَةِ للحديثِ، ويتورَّعُ في الألْفاظِ.

وذَكَرَ -أيْضًا- عن أبي عمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قال: كنْتُ أجْلِسُ إلىٰ ابنِ مسعودٍ حوْلًا لا يقولُ: قالَ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فإذا قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اسْتَقَلَّتْهُ الرِّعْدَةُ، وقال هكذا، أو نحْوَ ذا أو قريبًا مِن ذا.

وذكر -أيضًا- عن أبي الأحْوَصِ عن عبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «**كفىٰ بالمَرْءِ إثْمًا أنْ يحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ**»(٢).

وإذا كان ابنُ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يَتحَرَّىٰ في الأداءِ، ويتشدَّدُ في الرِّوايةِ، ويُقِلُّ مِن روايةِ الحديثِ، ويتورَّعُ في الألفاظِ، وتَشْتَدُّ عليه رِوايةُ الحديثِ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فكيْفَ

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦، ١٧).

يُقالُ: إنَّ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حبسهُ على إكْثارِ الحديثِ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟! هذا لا يصِحُّ أبدًا:

ومــا آفــةُ الأخْبـــارِ إلا رُواتُهـــا

وذَكَرَ الذَّهبيُّ -أيضًا- في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن أبي قِلابَةَ قال: قال ابنُ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**عليكُمْ بالعِلْمِ قبل أنْ يُقْبَضَ، وقبْضُهُ ذَهابُ أهْلِهِ، فإنَّ أحدَكُمْ لا يَدْرِي متىٰ يفتقر إليه، وستجِدُونَ أقْوامًا يزْعُمونَ أنهم يدْعُونكُمْ إلىٰ كِتابِ اللهِ وقد نبَذُوهُ وراءَ ظهورِهِمْ، فعليْكُمْ بالعِلْمِ، وإيَّاكُمْ والتَّبَدُّعَ، وإيَّاكُمْ والتَّنَطُّعَ والتَّعَمُّقَ، وعليْكُمْ بالعَتِيقِ**»[1].

وما جاءَ في هذا الأثَرِ مِن الإخبارِ عنِ الأقوامِ الذين يَزْعُمونَ أنهم يدْعُونَ إلىٰ كِتابِ اللهِ وقد نبَذُوهُ وراءَ ظُهورِهِمْ، يَنْطَبِقُ علىٰ المؤلِّفِ وعلىٰ أشْباهِهِ مِنْ أهْلِ التَّبَدُّعِ والتَّنَطُّعِ وعداوةِ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ وأهْلِها، فهولاءِ شَرٌّ مِنَ اليَهُودِ، وأعْظَمُ ضَرَرًا علىٰ الإسلامِ والمُسْلِمِينَ.

وأمَّا ما نَقَلَهُ المؤلِّف عن «جامِعِ بيانِ العِلْمِ وفضْلِهِ» عن الشَّعْبِيِّ، عن قَرَظَةَ بنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ سماعَ الشَّعْبِيِّ مِن قَرَظَةَ غيْرُ مُتَحَقِّقٍ، وقد جَزَمَ ابنُ حَزْمٍ في كِتابِ «الأحْكامِ» بأنهُ لمْ يَلْقَهُ، ورَدَّ هذا الخَبَرَ، وبالَغَ في الرَّدِّ، ومِمَّا قالَهُ أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نفْسَهُ رُوِيَ عنه خَمْسُمِائَةِ حَدِيثٍ ونَيِّفٌ، فهو مُكْثِرٌ بالقياسِ إلىٰ المُتَوَفَّيْنَ

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٧).

قريبًا من وفاتِهِ[١]، وكذلك رَدَّهُ ابنُ عبْدِ البَرِّ في كِتابِ «جامِعِ بيانِ العِلْمِ وفضْلِهِ» فقال: احْتَجَّ بعْضُ مَن لا عِلْمَ له ولا مَعْرِفَةَ؛ مِنْ أهْلِ البِدَعِ وغيْرِهِمْ، الطَّاعِنِينَ في السُّنَنِ، بحديثِ عُمَرَ هذا وقولِهِ: «أقِلُّوا الرِّوايَةَ عن رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وجعلوا ذلك ذَرِيعَةً إلىٰ الزُّهْدِ في سُنَنِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي لا يُوصَلُ إلىٰ مُرادِ كِتابِ الله إلا بها، والطَّعْنِ علىٰ أهْلِها.

ولا حُجَّةَ في هذا الحديثِ، ولا دَلِيلَ علىٰ شيْءٍ مِمَّا ذهبوا إِلَيْهِ، مِنْ وجوهٍ قد ذَكَرَها أهْلُ العِلْمِ، منها أنَّ وجْهَ قوْلِ عُمَرَ إنما كان لِقَوْمٍ لم يكونوا أحْصَوُا القرآنَ، فَخَشِيَ عليهم الاشْتِغالَ بغيْرِهِ عنه؛ إذْ هو الأَصْلُ لكُلِّ عِلْمٍ.

هذا معنىٰ قولِ أبي عُبَيْدٍ في ذلك، وقال غيرُهُ: إنَّ عُمَرَ إنما نهىٰ عن الحديث عمَّا لا يُفيدُ حُكْمًا، ولا يكونُ سُنَّةً، وطَعَنَ غيرُهُمْ في حديثِ قَرَظَةَ ورَدُّوهُ؛ لأَنَّ الآثارَ الثَّابتَةَ عن عُمَرَ خلافُهُ، منها ما روىٰ مالكٌ ومَعْمَرٌ وغيْرُهُما عن ابنِ شِهابٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في حديثِ السَّقيفَةِ، أنه خَطَبَ يوْمَ جُمُعَةٍ، فحَمِدَ اللهَ وأثْنىٰ عليه ثم قالَ:

أمَّا بعْدُ، فإِني أريدُ أنْ أقولَ مَقالَةً قد قُدِّرَ لي أنْ أقولَها، مَن وعاها وعَقَلَها وحَفِظَها فلْيُحَدِّثْ بها حَيْثُ تَنْتَهِي به راحِلَتُهُ، ومَن خَشِيَ أَلَّا يَعِيَها فإِني لا أُحِلُّ له أنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ، إنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحَقِّ، وأَنْزَلَ معه الكِتابَ، فكان ممَّا أَنْزَلَ معهُ الرَّجْمُ. وذَكَرَ الحديثَ.

---

(١) «الإحكام» لابن حزم (٢/ ١٣٨- ١٤٠).

وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ نَهْيَهُ عن الإكثارِ وأمْرَهُ بالإقلالِ مِن الرِّوايةِ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، إنما كان خوْفَ الكَذِبِ علىٰ رسولِ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وخوْفًا أنْ يكونوا مع الإكْثارِ يُحَدِّثُونَ بما لَمْ يَتيَقَّنُوا حِفْظَهُ ولم يَعُوهُ؛ لِأَنَّ ضبْطَ مَن قلَّتْ روايتُهُ أكْثَرُ مِن ضَبْطِ المُسْتكْثِرِ، وهو أبْعَدُ مِنَ السَّهْوِ والغَلَطِ الذي لا يُؤْمَنُ مع الإكْثارِ.

فلِهذا أمَرَهُم عمَرُ بالإقْلالِ مِن الرِّوايةِ، ولو كَرِهَ الرِّوايةَ وذَمَّها لنهَىٰ عن الإقْلالِ منها والإكْثارِ، ألَا تراهُ يقولُ: فمَن حَفِظَها ووعاها فَلْيُحَدِّثْ بها.

فكيف يأمرُهُمْ بالحديثِ عن رسولِ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وينهاهُمْ عنه؟! هذا لا يَستقيمُ، بل كَيْفَ ينْهاهُمْ عن الحديثِ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ويأمُرُهم بالإقلالِ منه وهو يَنْدُبُهُمْ إلىٰ الحديثِ عن نفْسِهِ بقوْلِهِ: «مَن حفِظَ مقالتي ووَعَاها فلْيُحَدِّثْ بها حَيْثُ تنْتَهِي به راحِلَتُه»؟! ثمَّ قال: «ومَن خَشِيَ أَلَّا يَعِيَها فلا يكْذِبْ علَيَّ»(١)، وهذا يُوَضِّحُ لك ما ذكَرْنا، والآثارُ الصِّحاحُ عنه مِن روايةِ أهْلِ المدينةِ بِخِلافِ حديثِ قَرَظَةَ هذا، وإنَّما يدُورُ علىٰ بيانٍ عن الشَّعْبِيِّ، وليس مثْلُهُ حُجَّةً في هذا البابِ؛ لأنه يُعارِضُ السُّنَنَ والكِتابَ، قال اللهُ جل وعز: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]، وقال فيه: ﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾.

ومثْلُ هذا في القرآن كثيرٌ، ولا سبيلَ إلىٰ اتِّباعِهِ والتَّأَسِّي به والوقوفِ عنْدَ أمْرِهِ إلا بالخَبَرِ عنه، فكيف يَتَوَهَّمُ أحدٌ علىٰ عُمَرَ أنه يأْمُرُ بخِلافِ ما أَمَرَ اللهُ به؟!

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٧١٢٢).

وقد قال رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ «**نَضَّر اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مقالتي فوَعَاها ثم أدَّاها إلىٰ مَنْ لَمْ يَسْمَعْها**» الحديثَ(١)، وفيه الحَضُّ الأكيدُ علىٰ التبليغِ عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقال: «**خُذُوا عنِّي**»(٢) في غير ما حديثٍ، و«**بلِّغوا عنِّي**»(٣)، والكلامُ في هذا أوضَحُ مِنَ النَّهارِ لأُولِي النُّهَىٰ والاعْتِبارِ.

ولا يَخْلُو الحديثُ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مِن أنْ يكونَ خَيْرًا أو شرًّا، فإنْ كان خيرًا -ولا شَكَّ فيهِ أنَّه خيرٌ- فالإكْثارُ مِنَ الخَيْرِ أفْضَلُ، وإنْ كان شرًّا فلا يجوزُ أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ عُمَرَ يوصِيهِمْ بالإقْلالِ مِنَ الشَّرِّ.

وهذا يدُلُّكَ علىٰ أنه إنما أمَرَهُمْ بذلك خوْفَ مُواقَعَةِ الكَذِبِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وخوْفَ الِاشْتِغالِ عنْ تَدبُّرِ السُّنَنِ والقُرْآنِ؛ لأنَّ المُكْثِرَ لا تَكادُ تَراهُ إلا غيْرَ مُتَدبِّرٍ ولا مُتفقِّهٍ.

وذَكَرَ مُسْلِمٌ في كِتابِ «التَّمْيِيزِ» عن قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، قال: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يقولُ: «**مَن سَمِعَ حديثًا فأَدَّاهُ كما سَمِعَ فقَدْ سَلِمَ**»(٤).

ومِمَّا يدُلُّ علىٰ هذا ما يُرْوَىٰ عن عُمَرَ أنه كان يقولُ: «**تَعَلَّموا الفَرائِضَ والسُّنَّةَ كما تَتَعَلَّمونَ القُرْآنَ**»(٥) فسوَّىٰ بينَهُما.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٧/ ٣٠٠) (١٦٧٣٨)، وابن ماجه (٢٣١) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٩٠)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا.

(٤) أخرجه مسلم في «التمييز» (ص:١٧٤).

(٥) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٧٨٠).

ثُمَّ روىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ بإسْنادِهِ عن مُورِّقٍ العِجْلِيِّ، قال: كَتَبَ عُمَرُ: «**تعلَّمُوا السُّنَّةَ والفَرائضَ واللَّحْنَ كما تَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ**»(١) قالوا: اللَّحْنُ معرِفَةُ وجوهِ الكَلامِ، وتَصَرُّفِهِ والحُجَّةِ به.

وعُمَرُ هو الناشِدُ للناسِ في غيْرِ موقِفٍ، بل في مواقِفَ شَتَّىٰ: «مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ عَن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كذا؟»، نحْوُ ما ذكرَهُ مالكٌ وغيْرُهُ عنه في توريثِ المرأةِ من دِيَةِ زوْجِها، وفي الجَنينِ يَسْقُطُ مَيِّتًا عند ضَرْبِ بَطْنِ أمِّهِ، وغيرِ ذلك مِمَّا لو ذكَرْناهُ طالَ به كِتابُنا، وخَرَجْنا عن حَدِّ ما له قَصَدْنا.

وكيف يُتَوَهَّمُ علىٰ عُمَرَ ما توهَّمَهُ الذين ذَكَرْنا قوْلَهُمْ وهو القائِلُ: «**إيَّاكُمْ والرَّأْيَ؛ فإنَّ أصْحابَ الرأْيِ أعداءُ السُّنَنِ، أعْيَتْهُمُ الأحاديثُ أنْ يحْفَظوها**»؟!

وعُمَرُ -أيضًا- هو القائلُ: «**خيْرُ الهَدْيِ هدْيُ محمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢)، وهو القائِلُ: «**سيأْتِي قوْمٌ يجادِلونكُمْ بشُبُهاتِ القُرْآنِ، فخُذُوهُمْ بالسُّنَنِ؛ فإنَّ أصْحابَ السُّنَنِ أعْلَمُ بكِتابِ اللهِ**»(٣).

وقد يُحْتَمَلُ عندي أنْ تكونَ الآثارُ كُلُّها عن عُمَرَ صحيحَةً متَّفِقَةً، ويُخَرَّجَ معناها علىٰ أنَّ مَنْ شَكَّ في شَيْءٍ تَرَكَهُ، ومَن حَفِظَ شيْئًا وأَتْقَنَهُ جاز له أنْ يُحَدِّثَ به، وإنْ كان الإكْثارُ يَحْمِلُ الإنسانَ علىٰ التَّقَحُّمِ في أنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ؛ من جَيِّدٍ ورديءٍ، وغَثٍّ وسَمِينٍ وقد قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كفىٰ بالمَرْءِ كذِبًا أنْ**

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٠٠٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (٥/ ٢٥٦).

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٢٤١).

يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سمِعَ»(١).

ولو كان مَذْهَبُ عُمَرَ ما ذَكَرْنا، لكانَتِ الحُجَّةُ في قَوْلِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ قولِهِ؛ فهو القائِلُ: «**نضَّرَ اللهُ عبْدًا سَمِعَ مقالَتي فوَعاها ثُمَّ أدَّاها وبَلَّغَها**»(٢)، وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَسْمَعُونَ ويُسْمَعُ منكم، ويُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»(٣).

قال أبو عُمَرَ: «الذي عليه جَماعَةُ فُقَهاءِ المسلمين وعُلَمائِهِمْ، ذَمُّ الإكْثارِ دون تفَقُّهٍ ولا تَدَبُّرٍ، والمُكْثِرُ لا يَأْمَنُ مُوَاقَعَةَ الكَذِبِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لرِوايَتِهِ عمَّنْ يؤْمَنُ وعَمَّنْ لا يُؤْمَنُ» انتهىٰ(٤).

فصلٌ

وقالَ المؤلِّفُ في صفحة (١٩) و(٢٠) ما نصُّهُ:

«أصحابُ النَّبِيِّ كانوا يترُكونَ التحدُّثَ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ خوفًا مِنَ الزِّيادَةِ أو النُّقْصانِ في كلامِهِ.

أخْرَجَ البُخاريُّ عنِ السَّائِبِ بْنِ يزيدَ، قال: صَحِبْتُ طلْحَةَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ، وسعْدَ بنَ أبي وَقَّاصٍ، والمِقْدادَ بْنَ الأَسْوَدِ، وعبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فما سَمِعْتُ أحَدًا منهم يحَدِّثُ عن رسولِ اللهِ، إلا أنِّي سمِعْتُ طلْحَةَ يحَدِّثُ عن يوْمِ أُحُدٍ(٥).

(١) أخرجه مسلم (١/ ١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٥٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني.

(٤) «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٠٣- ١٠١٣) بتصرف.

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٢٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ في شرْحِ هذا الحديثِ: «قال ابنُ بَطَّالٍ وغيرُهُ: كان كثيرٌ مِن كِبارِ الصَّحابَة لا يحدِّثونَ عن رسولِ اللهِ؛ خشيَةَ المَزيدِ أوِ النُّقْصانِ»[(١)].

وقال ابنُ قُتَيْبَةَ في «تأويلِ مُخْتَلِفِ الحديثِ»: وكان كثيرٌ مِن عُظَماءِ الصَّحابَةِ وأهْلِ الخاصَّةِ برسولِ اللهِ؛ كأبي بكْرٍ، والزُّبَيْرِ، وأبي عُبَيْدَةَ، والعبَّاسِ، يخافونَ الرِّوايَةَ وكسعيدِ بنِ الزُّبَيْرِ أحَدِ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بالجَنَّةِ الذي لم يرْوِ شيْئًا أبدًا[(٢)].

ولو أنتَ تصفَّحْتَ البُخاري ومُسْلِم ما وجدْتَ فيهما حديثًا واحِدًا لأبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ أمينِ هذه الأُمَّةِ، وليْسَ فيهما كذلك حديثٌ لعُقْبَةَ بنِ غَزْوَانَ[(٣)] وأبي كَبْشَةَ مولَىٰ رسولِ اللهِ[(٤)]، وكثيرينَ غيْرِهِمْ.

وقال ابنُ القَيِّمِ: «إنَّ الصَّحابَةَ كانُوا يهابُونَ الرِّوايَةَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويعظِّمونَها، ويُقَلِّلُونَها؛ خوْفَ الزِّيادَةِ والنُّقْصانِ ويُحَدِّثونَ بِالشَّيْءِ الذي سمِعوهُ مِنَ النَّبيِّ مرارًا، ولا يصَرِّحونَ بِالسَّماعِ، ولا يَقولونَ: قال رسولُ اللهِ»[(٥)].

والجواب: أنْ يُقالَ: أمَّا ما رواهُ البُخاريُّ عن السَّائبِ بنِ يزيدَ أنه صَحِبَ طلْحَةَ بنَ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٦).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩٠) بتحريف.

(٣) ليس عقبة، وإنما هو: عتبه بن غَزْوان بن جابر بن وهب المازني، حليف بني عبد شمس، أو بني نوفل، من السابقين الأولين، وهاجر إلىٰ الحبشة، ثم رجع مهاجرًا إلىٰ المدينة رفيقًا للمقداد، وشهد بدرًا وما بعدها. ترجمته في: «أسد الغابة» (٣/ ٥٥٨)، و«الإصابة» (٤/ ٣٦٣).

(٤) أبو كبشة مولىٰ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مختلف في اسمه، شهد بدرًا والمشاهد كلها، ومات أول يوم استخلف عمر. ترجمته في: «أسد الغابة» (٦/ ٢٥٦)، و«الإصابة» (٧/ ٢٨٤).

(٥) «إعلام الموقعين» (٦/ ١٩).

عُبَيْدِ اللهِ، وسعْدَ بنَ أبي وقَّاصٍ، والمِقدادَ بنَ الأسْوَدِ، وعبْدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ، فلمْ يسْمَعْ أَحَدًا منهم يُحَدِّثُ عنْ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فجوابُهُ مِن وجهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: قد رُوِيَ عن هؤلاءِ الأرْبَعَةِ أحاديثُ كثيرةٌ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَوَاها عنهمْ غيْرُ السَّائِبِ بنِ يزيدَ، وهيَ في الصِّحاحِ، والسُّنَنِ، والمَسانيدِ، ولولا خَشْيَةُ الإطالةِ لذَكَرْتُ مِن ذلك كثيرًا، ومَن أرادَ الاطِّلاعَ علىٰ أكْثَرِها فعلَيْهِ بـ«مُسْنَدِ الإمامِ أحْمَدَ»؛ ففيهِ ما يكْفِي عنِ الوقوفِ علىٰ غيْرِهِ.

وقد قال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيبِ التهذيبِ» في ترجَمَةِ طلحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «روىٰ عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أبي بكْرٍ وعُمَرَ»، ثم ذكر سَبْعَةَ عشَرَ مِنَ الرُّواةِ عنه وأشار إلىٰ غَيْرِهِمْ[(١)]، وقال النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسْماءِ واللُّغاتِ**»: «رُوِيَ لطلْحَةَ عنْ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثمانيةٌ وثلاثونَ حَدِيثًا»[(٢)]، وكذا قال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ». قال النَّوَوِيُّ: واتَّفَقا منها علىٰ حديثَيْنِ. وقال الخَزْرَجِيُّ: اتَّفَقا علىٰ حديثٍ. قالا: وانْفَرَدَ البُخاريُّ بحديثَيْنِ، ومسلِمٌ بثلاثَةٍ[(٣)].

وقال الحافِظُ -أيضًا- في ترجَمَةِ سعْدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «روىٰ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن خَوْلَةَ بنْتِ حكيمٍ»، ثم ذَكَرَ خمْسَةً وعِشْرِينَ مِنَ الرُّواةِ عنه، وأشارَ إلىٰ غَيْرِهِمْ[(٤)].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠، ٢١).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٥٢).

(٣) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٨٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٨٣).

وقال النوويُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»: «رُوِيَ له عن رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِائتانِ وسبعونَ حَدِيثًا»(١).

وقال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ»: «له مِائَتَا حديثٍ، وخمْسَةَ عشَرَ حديثًا». قالا: «واتَّفَقَ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ علىٰ خمْسَةَ عَشَرَ منها، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بخَمْسَةٍ، ومُسْلِمٌ بثمانِيَةَ عَشَرَ»(٢).

وقال الحافِظُ -أيضًا- في ترجمةِ المِقْدادِ بنِ الأسْوَدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «روىٰ عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، ثم ذَكَرَ ثلاثَةَ عَشَرَ مِنَ الرُّواةِ عنه(٣).

وقال النوَوِيُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»: «رُوِيَ له عنْ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اثْنانِ وأربَعونَ حديثًا، اتَّفقا علىٰ حديثٍ واحدٍ، وانْفردَ مُسْلِمٌ بثلاثَةٍ»(٤). وكذا قال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ»(٥).

وقال الحافظُ -أيضًا- في ترجمةِ عبْدِ الرحمنِ بنِ عوْفٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «روىٰ عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعنْ عُمَرَ»، ثم ذَكَرَ ثمانِيَةَ عَشَرَ من الرُّواةِ عنه، وأشارَ إلىٰ غيْرِهِمْ(٦).

قال النَّوَوِيُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»: «رُوِيَ له عنْ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢١٣).

(٢) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٣٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨٦).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١١٢).

(٥) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٣٩٨).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٤٥).

خمْسَةٌ وستونَ حديثًا، اتَّفقا منها علىٰ حديثَيْنِ، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بخمْسَةٍ»[١]. وكذا قال الخزرجيُّ في «الخُلاصَةِ»[٢].

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ما نقلَهُ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ عن ابنِ بطَّالٍ وغيْرِهِ، أنهم قالُوا: إنَّ كثيرًا مِنْ كِبارِ الصَّحابَةِ لا يُحَدِّثُونَ عنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ خَشْيَةَ المَزِيدِ والنُّقْصانِ، ليس علىٰ إطْلاقِهِ، وإنما معناه أنهم يُقِلُّون الرِّوايَةَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويتورَّعُونَ عن التَّحْديثِ بما لم يَحْفَظُوهُ ويَضْبِطُوا أَلْفاظَهُ.

والدَّليلُ علىٰ أنه ليْسَ علىٰ إطْلاقِهِ: أنه ليْسَ أحَدٌ مِنْ كِبارِ الصَّحابَةِ إلا وقد رُوِيَ عنه جُمْلَةٌ مِنَ الأحاديثِ التي رَوَاها عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمُقِلٌّ منهم ومُكْثِرٌ. ومَن أراد الوقوفَ علىٰ بعض أحادِيثِهِمْ، فعليه بـ«مُسْنَدِ الإمامِ أحمَدَ»؛ ففيه ما يشْفِي ويكْفِي في الرَّدِّ علىٰ المؤلِّفِ وعلىٰ غيرِه مِن أعداء السُّنَّةِ الذين قد جَنَّدَهم الشيطانُ للتَّمْويهِ علىٰ الناس، وتضْليلِ المُسْلِمينَ، وتشْكِيكِهِمْ فيما ثَبَتَ عنْ نبيِّهِمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مِن الأحاديثِ، والمُعْجِزاتِ، وخوارقِ العاداتِ.

وأمَّا ما نَقَلَهُ المؤلِّفُ عنِ ابنِ قُتَيْبَةَ، فجوابُهُ مِن وجهيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ قد حَرَّفَ كلامَ ابنِ قتيبةَ، وغيَّرَ فيهِ، وهذا نَصُّ كلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ، قال: «وكان كثيرٌ مِن جِلَّةِ الصَّحابَةِ، وأهْلِ الخَاصَّةِ برسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كأبي بَكْرٍ، والزُّبيْرِ، وأبي عُبَيْدَةَ، والعبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ، يُقِلُّون الرِّوايَةَ عنه، بل كان بعْضُهُمْ لا يكادُ يَرْوِي شيْئًا؛ كسَعيدِ بنِ زَيْدِ بن عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ،

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣٠١).

(٢) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٣٢).

وهو أحدُ العَشَرةِ المشهودِ لهم بالجَنَّةِ» انتهىٰ كلامُ ابنِ قتَيْبَةَ[١].

وقد حَرَّفَ المؤلِّفُ قولَهُ: «مِنْ جِلَّةِ الصَّحابَةِ» بقولِهِ: «من عُظَماءِ الصَّحابَةِ»، وقولَهُ: «يُقِلُّونَ الرِّواية عنه» بقوله: «يَخافُونَ الرِّوايةَ»، وقولَهُ: «كسَعيدِ بنِ زَيْدٍ» بقوْلِهِ: «وكسَعيدِ بنِ الزُّبَيْرِ»، وقولَهُ: «بل كان بعضُهم لا يكادُ يرْوِي شيئًا» بقوله: «وكسَعِيدِ بنِ الزُّبَيْرِ الذي لم يرْوِ شيئًا أبدًا».

ثم إنَّ المؤلِّف زادَ علىٰ كلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ كلامًا لأبي رَيَّةَ، نقَلَهُ مِن «ظُلُماتِهِ»، ولم يَنْسُبْهُ إليه، وهو قوْلُهُ: «ولو أنت تصَفَّحْتَ البُخَاريَّ ومُسْلِم» إلىٰ آخِرِ كلامِهِ الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُه، ولم يفْصِلْ بيْنَ كلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ وكلام أبي ريَّةَ، وقد تَبِعَ أبا ريَّةَ في ذلك، فإِنَّ أبا ريَّةَ لِقِلَّةِ الأمانَةِ عِندَه لم يَفْصِلْ بَيْنَ كلامِهِ وكلامِ ابنِ قتيْبَةَ؛ ليُوهِمَ أنَّ الجَميعَ مِن كلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ، وقد قَلَّدَهُ المؤلِّف وسار علىٰ إِثْرِهِ، كما يَسيرُ الأعْمىٰ خَلْفَ الأعْمىٰ، وكأنَّهُ يظُنُّ أنَّ الجميعَ مِن كلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ، وهذا مِن غَبَاوَتِهِ، وكَثَافَةِ جَهْلِهِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا بكْرٍ والزُّبَيْرَ وأبا عُبَيْدَةَ والعَبَّاسَ وسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهم قد رَوَوْا عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تَهذيبِ التهذيبِ» في ترجمَةِ أبي بكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «روىٰ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ثم ذَكَرَ أربَعَةً وعِشْرِينَ مِنَ الرُّواةِ عنه وأكْثَرُهُمْ مِنَ الصَّحابَةِ، ومنهم عُمَرُ، وعثمانُ، وعلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأشارَ إلىٰ جماعَةٍ مِمَّنْ روىٰ عنه سوىٰ الأرْبَعَةِ والعِشْرِينَ»[٢].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣١٦).

قال النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسْماءِ واللُّغاتِ**»: «رُوِيَ لِلصِّدِّيقِ عَنْ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةُ حديثٍ، واثنانِ وأرْبَعونَ حَديثًا، اتَّفَقَ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ علىٰ سِتَّةٍ، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بأحَدَ عَشَرَ، ومُسْلِمٌ بحديثٍ»(١)، وكذا قال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»(٢).

وقال الحافظُ -أيضًا- في ترجمة الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «روىٰ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ثم ذَكَرَ سبْعَةً مِنَ الرُّواةِ عنه، وأشار إلىٰ غيْرِهِمْ(٣).

وقال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»: «له ثَمَانِيَةٌ وثَلاثونَ حَديثًا، اتَّفقا علىٰ حَدِيثَيْنِ، وانْفردَ البُخاريُّ بسَبْعَةٍ»(٤).

وقالَ الحافِظُ -أيضًا- في ترجمةِ أبي عُبَيْدَةَ عامِرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «روىٰ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ثم ذَكَرَ اثْنَيْ عَشَرَ مِنَ الرُّواةِ عنه، وبعضُهُم مِنَ الصَّحابَةِ(٥).

وقال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»: «له أرْبَعَةَ عَشَرَ حَديثًا، انفرد له مُسْلِمٌ بحديثٍ»(٦).

وذكر الحافِظُ -أيضًا- في ترجمة العبَّاسِ بنِ عبْدِ المُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اثْنَيْ عَشَرَ

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٨٢).
(٢) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٠٦).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣١٨).
(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٢١).
(٥) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٧٣).
(٦) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٨٤).

مِنَ الرُّواةِ عنه، وأشار إلىٰ غَيْرِهِمْ(١).

وقال النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ**»: «رويَ له عن رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خمسَةٌ وثلاثونَ حديثًا، اتَّفَقَا علىٰ حديثٍ، وانفردَ البُخاريُّ بحديثٍ، ومُسْلِمٌ بثلاثةٍ»(٢)، وكذا قال الخزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»(٣).

وقال الحافظُ -أيضًا- في ترجمَةِ سعيدِ بنِ زَيْدِ بنِ عَمْروبنِ نُفَيْلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «روىٰ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، ثُمَّ ذَكَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الرُّواةِ عنه، وأَشارَ إلىٰ غيْرِهِمْ(٤).

وقال النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ**»: «رُوِيَ له عن رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثمانِيَةٌ وأربعونَ حديثًا، اتَّفقا علىٰ حديثَيْنِ وانفردَ البُخاريُّ بحديثٍ(٥)»، وقال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ»: «له ثمانيةٌ وثلاثونَ حديثًا، اتَّفقا علىٰ حديثَيْنِ، وانفَرَدَ البُخاريُّ بآخَرَ»(٦).

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تَبَعًا لأبي رَيَّةَ: ولو أنَّكَ تصفَّحْتَ البُخاريَّ ومُسْلِمٍ ما وجدْتَ فيه حديثًا واحِدًا لأبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ أمِينِ هذهِ الأُمَّةِ، وليس فيها كذلك حديثٌ لِعُقْبَةَ بنِ غَزْوَانَ وأبي كَبْشَةَ مولىٰ رسولِ اللهِ، وكَثيرينَ غيْرِهِمْ.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٢٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٥٨).

(٣) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٨٩).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢١٧).

(٦) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٣٨).

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: أمَّا أبو عُبَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقد تقدَّم قوْلُ صاحبِ «الخُلاصةِ» أن مُسْلِمًا انفرد له بحديثٍ.

وأمَّا عُتْبَةُ بنُ غَزْوانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد أخطأ المؤلِّف حيثُ سمَّاه عقبةَ، وإنَّما هو عُتْبَةُ بالتَّاء لا بالقاف، وقد ذكر النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ**»، والخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ» أنَّ له عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعَةَ أحاديثَ، انفردَ له مسلِمٌ بحديثٍ[١].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الإصابةِ»: «روىٰ له مسلِمٌ وأصحابُ السُّنَنِ»[٢].

وأما أبو كَبْشَةَ الأنْمارِيُّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقد روىٰ له الإمامُ أحمَدُ في «مسندِهِ» عِدَّةَ أحاديثَ بعْضُها صحيحٌ، وروىٰ له أبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ، وقد صَحَّحَ التِّرمِذيُّ بعْضَ ما رواه عنه[٣].

وأمَّا قوْلُ المؤلِّفِ: وكثيرينَ غيْرِهِم.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: هذه مُجازَفَةٌ يُكَذِّبها الواقعُ؛ لأنَّ أكابِرَ الصَّحابَةِ الذين تأخَّرَتْ وفَياتُهم بعْدَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ليس منهم أحَدٌ إلا وقد رُوِيَ له عِدَّةُ أحاديثَ فمُقِلٌّ ومُكْثِرٌ.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣١٩)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٥٨).

(٢) «الإصابة» (٤/ ٣٦٤).

(٣) أبو كبشة مولىٰ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ غير أبي كبشة الأنماري وقد سبقت ترجمة الأول أما الثاني فهو أبو كبشة الأنماري المذحجي، مختلف في اسمه، نزل الشام وكان قدومه إياها مع عمر بن الخطاب، روىٰ عن: النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعن أبي بكر الصديق. ترجمته في «أسد الغابة» (٦/ ٢٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢١٣)، و«الإصابة» (٧/ ٢٨٣).

وأما ما نقلَهُ المؤلِّفُ عن ابنِ القَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- فمعناه أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كانوا يَهابُون الرِّوايةَ عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويعَظِّمونها، ويقلِّلونَها فيما لم تَدْعُ الحاجةُ إليْهِ.

فأمَّا ما دعتْ إليْهِ الحاجةُ فقد رُوِيَ عنهم في ذلك الكثيرُ الطَّيِّبُ، وليس أحَدٌ مِن أكابرِ الصَّحابَةِ وعُلمائهم مِمَّنْ تأخَّرَتْ وَفَيَاتُهم بعد النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلا وقد رُوِيَ عنه جُمْلَةُ أحاديثَ يصَرِّح فيها بالسماع مِن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو يقولُ: قال رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومنهم الخُلَفاءُ الأربعةُ، وبقيَّةُ العَشَرة المشهودِ لهم بالجَنَّة، وغيرُهُمْ مِن أكابِرِ الصَّحابَة وعُلَمَائِهم، وأحاديثُهُم موجودةٌ في الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ، ولا سِيَّما «مسنَدُ الإمامِ أحْمَدَ»، فمَنْ أرادَ الوُقوفَ علىٰ كثيرٍ مِن أحاديثِهِمْ، فليَرْجعْ إلىٰ «مسنَدِ الإمامِ أحمَدَ» ففيه ما يكفي عن مراجعةِ غيْرِه.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٢١) ما نصُّهُ:

«الصَّحابَةُ كانوا يتفاوتون في صِدْقِ الرِّوايةِ عن بعضِهِمْ. (ص ٧٠ أضواءٌ علىٰ السُّنَّة)، ص ٤٨ جـ١. «سير أعلام النبلاء» للذهبي، وفي البخاريِّ ومسلِمٍ: «صدَّقَ عُمَرُ عبْدَ الرحمنِ بنَ عوْفٍ، وقال له: أنت عِندنا العَدْلُ والرِّضا، وفي قصةِ الاسْتِئْذانِ يقول لأبي موسىٰ الأشعريِّ: ائتِ بمَنْ يَشْهَدُ معك. مع أنَّ كلاهما صحابِيٌّ جليلٌ، ولكنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أعْظَمُ مِنَ الأُمَّةِ كُلِّها».

والجواب عن هذا من وجهيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: لا خلافَ بيْنَ العُلَماءَ أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ عُدولٌ، وأهلُ صِدْق وأمانةٍ في رِوايتهِم عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي رواية: بعضِهِمْ عن بَعْضٍ، وليس فيهم مَنْ يُتَّهم بالكَذِب في الرِّوايةِ.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تبعًا لأبي ريَّةَ: إنَّ الصَّحابَة كانوا يَتَفاوتونَ في صِدْقِ الرِّوايةِ عن بعضِهِمْ، فمعناهُ أنَّ المؤلِّف وأبا رَيَّةَ كانا يَرِيانِ أنَّ بعْضَ الصَّحابَة كانوا يَتَّصِفونَ بالصِّدْقِ في الرِّواية، وبعْضُهُم بخلافِ ذلك.

وهذا قوْلٌ باطلٌ مردودٌ؛ لأنه يتضمَّنُ الطَّعْنَ في بعْضِ الصَّحابَة بأنهم ليسوا أهْلَ صِدْقٍ في الرِّوايةِ، والطَّعْنُ في الصَّحابَة ليس بالأمْرِ الهَيِّنِ، ومَن طعن فيهم أو في بعْضِهِمْ ووصَفَهم بعَدَمِ الصِّدْقِ في الرواية، فهو الكاذبُ الأفَّاكُ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يَتَّهِمْ أبا موسىٰ بالكَذِبِ في رِوايتِهِ، وإنَّما شَدَّدَ عليه لِعِلَلٍ ثلاثٍ قد صَرَّحَ بها في الحديث:

إحْداها: أنَّ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحبَّ أنْ يَتَثَبَّتَ.

والثَّانيةُ: أنَّ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَديدٌ.

والثَّالثة: أنه خَشِيَ أنْ يتقوَّل الناسُ علىٰ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال النَّوَوِيُّ في «شرْحِ مُسْلِمٍ»: «وأمَّا قوْلُ عُمَرَ لأبي موسىٰ: أقِمْ عليه البَيِّنَةَ. فليس معناه رَدَّ خبرِ الواحدِ مِنْ حيْثُ هو خبرُ واحِدٍ، ولكنْ خاف عُمَرُ مسارعَةَ الناس إلىٰ القوْلِ علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتىٰ يقولَ عليه بعضُ المبتَدِعينَ أو الكاذبينَ أو المُنافقينَ ونحوِهِمْ ما لم يَقُلْ، وأنَّ كُلَّ مَن وقعَتْ له قَضِيَّةٌ وَضَعَ فيها

حديثًا علىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأراد سَدَّ البابِ؛ خوفًا مِن غيرِ أبي موسىٰ، لا شكًّا في رواية: أبي موسىٰ؛ فإنه عند عُمَرَ أجَلُّ مِن أن يظُنَّ به أنْ يُحَدِّثَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يقُلْ، بل أرادَ زَجْرَ غيْرِهِ بطريقِهِ، فإنَّ مَن دونَ أبي موسىٰ إذا رأىٰ هذه القضِيَّةَ أو بلَغَتْهُ وكان في قلْبِهِ مرَضٌ، أو أرادَ وضْعَ حديثٍ، خافَ مِن مِثْلِ قضيَّةِ أبي موسىٰ فامْتَنَعَ مِن وضْعِ الحديثِ والمُسارعَةِ إلىٰ الرِّوايةِ بغَيْرِ يَقينٍ» انتهىٰ[1].

وقد أَنْكَرَ أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَشْدِيدَهُ علىٰ أَبِي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «صحيحِ مُسْلِمٍ» عن أبي بُرْدَةَ، عن أبي موسىٰ الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أبو موسىٰ إلىٰ عُمَرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: السلامُ عليكُمْ، هذا عبْدُ الله بنُ قيْسٍ، فلم يأْذَنْ له، فقال: السلامُ عليْكُمْ، هذا أبو موسىٰ، السلامُ عليْكُمْ، هذا الأشْعَرِيُّ، ثم انْصَرَفَ فقال: رُدُّوا علَيَّ، رُدُّوا علَيَّ، فجاء فقال: يا أبا موسىٰ، ما ردَّكَ، كنا في شُغُلٍ؟

قال: سمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**الاسْتِئْذانُ ثلاثٌ، فإنْ أُذِنَ لك وإلا فارْجِعْ**»، قال: لتأْتِيَنِّي علىٰ هذا بِبَيِّنَةٍ، وإلا فَعَلْتُ وفَعَلْتُ، فذَهَبَ أبو موسىٰ، قال عُمَرُ: إنْ وَجَدَ بَيِّنَةً تجدوه عند المِنْبَرِ عشِيَّةً، وإنْ لم يَجِدْ بَيِّنَةً فلم تجدوه، فلَمَّا أنْ جاء بالعَشِيِّ وجدوه، قال: يا أبا موسىٰ، ما تقول؟ أقد وَجَدْت؟ قال: نعم، أبيَّ بنَ كعْبٍ قال: عدْلٌ، قال: يا أبا الطُّفَيْلِ، ما يقولُ هذا؟

قال: سمِعْتُ رسولَ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول ذلك يا بْنَ الخَطَّابِ، فلا تكونَنَّ عذابًا علىٰ أصْحابِ رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ١٣١، ١٣٢).

قال: سبحانَ اللهِ! إنما سمِعْتُ شيئًا فأحْبَبْتُ أنْ أتثَبَّتْ. وقد رواه أبو داودَ مُخْتَصَرًا(١). وفي رواية له أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لأبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إني لم أتَّهِمْكَ، ولكِنَّ الحديثَ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شديدٌ**»(٢)، وفي رواية لِمالِكٍ وأبي دَاودَ مِن طريق مالك، أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لأبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أمَا إنِّي لم أتَّهِمْكَ، ولكنْ خشيتُ أنْ يتقَوَّلَ الناسُ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»(٣).

وفي «الصَّحيحيْنِ»، و«سُنَنِ أبي داودَ» أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**خَفِيَ عليَّ هذا مِن أمْرِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ألْهاني عنْهُ الصَّفْقُ بالأسْواقِ**»(٤).

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٢١) ما نصُّهُ:

«عددُ ما سمِعَهُ ابنُ عبَّاسٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعَدَدُ ما نُسِبَ إليه مِن الحديث.

ذكر الآمِدِيُّ في كِتابِ (الإِحْكام في أُصولِ الأحْكَامِ ص ٧٨ - ١٨٠ جـ ٢) أنَّ ابنَ عباسٍ لم يسمَعْ مِن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِوىٰ أربعةِ أحاديثَ؛ لِصِغَرِ سِنِّه، ولَمَّا رَوىٰ عنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إنما الرِّبا في النَّسيئةِ، وإنَّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم

(١) أخرجه مسلم (٢١٥٤)، وأبو داود (٥١٨١)، وهو عند البخاري (٢٠٦٢) من طريق عبيد بن عمير عن أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٨٣)، وصححه إسناده الألباني.

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٩٦٤)، وأبو داود (٥١٨٤)، وصححه إسناده الألباني.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٦٢)، ومسلم (٢١٥٣)، وأبو داود (٥١٨٢).

يزَلْ يُلَبِّي حتىٰ رمىٰ جَمْرَةَ العَقَبَةِ.

قال في الجُزْءِ الأوَّلِ لَمَّا روجِعَ فيه: أَخْبَرَني به أُسامَةُ بنُ زيْدٍ، وقال في الخَبَرِ الثَّاني: أخْبَرَني أخي الفَضْلُ بنُ العَبَّاسِ.

ولَمَّا روىٰ أبو هريرةَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «مَن أصْبَح جُنُبًا في رمضانَ فلا صوْمَ له» راجَعُوه في ذلك، فقال: ما أنا قُلْتُه ورَبِّ الكَعْبَةِ، ولكِنَّ محَمَّدًا قال، ثم عاد فقال: حدَّثَني به الفَضْلُ بنُ العَبَّاس.

وقال ابنُ القَيِّم في «الوابل الصيب»: إنَّ ما سَمِعَهُ ابنُ عبَّاسٍ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَبْلُغِ العِشْرينَ حديثًا، وعنِ ابنِ مَعِينٍ والقَطَّانِ وأبي داودَ في «السُّنَنِ» أنه روىٰ تسْعَةَ أحاديثَ، وذلك لِصِغَرِ سِنِّهِ، ومع ذلك فَقَدْ أَسْنَدَ له أحْمَدُ في «مسندِهِ» ١٦٩٦ حديثًا. فتأمل أيها المؤْمِنُ العاقِلُ؛ لِتَعْلَمَ أنهم جميعًا ضحايا للدَّسِّ الإسرائيلِيِّ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قد روىٰ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عدَّةَ أحاديثَ، وروىٰ عن الخُلَفاءِ الأربعَةِ، وعن غيْرِهم مِن أكابِرِ الصَّحابَةِ وعُلَمائِهم كما سيأْتِي ذِكْرُ أسْمائِهم إنْ شاء اللهُ تعالىٰ.

ولا خِلافَ أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كُلُّهم عُدولٌ ومَوْثوقٌ بِرِواياتِهِمْ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبِرِوايَةِ بعْضِهم عن بعْضٍ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يضُرُّ إرْسالُهُمْ؛ لأنَّهُمْ لم يكونوا يُرْسِلون إلا ما سَمِعوهُ مِنَ الصَّحابَة الذين سمِعوهُ منَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يَلْحَقُ أحَدًا منهم شَكٌّ في روايتِهِ، ولا تَتطَرَّقُ إليه التُّهمةُ أبدًا.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان في غايةٍ مِنَ النَّباهةِ والفِطْنة

وكمال العَقْلِ، وكان يقال له: الحَبْرُ، والبَحْرُ؛ لكثرةِ عِلْمِهِ، وقد دعا له النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يفقِّهه اللهُ في الدِّين، ويعلِّمَه التأويلَ، وكان يتتبَّع الأحاديثَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَسأَلُ عنها كِبارَ الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ حتى حَفِظَ منها شيئًا كثيرًا.

وقد قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «تهذيبِ التهذيبِ» في ترجمةِ ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «روى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أبيهِ، وأُمِّه أمِّ الفضلِ، وأخيه الفَضْلِ، وخالتِهِ ميمونَةَ، وأبي بكْرٍ، وعُمَرَ، وعثمانَ، وعلِيٍّ، وعبْدِ الرحمنِ بنِ عوْفٍ، ومُعاذِ بنِ جَبَلٍ، وأبي ذَرٍّ، وأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، وتميمٍ الداريِّ، وخالدِ بنِ الوليدِ -وهو ابن خالَتِهِ-، وأسامةَ بنِ زيْدٍ، وحَمَلِ بنِ مالِكِ بن النابغةِ، وذؤيبٍ والد قَبيصَةَ، والصَّعْبِ بنِ جُثَامَةَ، وعمَّار بن ياسرٍ، وأبي سعيد الخُدْرِيِّ، وأبي طلحَةَ الأنصاريِّ، وأبي هُريرةَ ومعاويةَ بنِ أبي سفيانَ، وأبي سفيانَ، وعائشةَ، وأسماءَ بنْتِ أبي بكْرٍ، وجويريةَ بنْتِ الحارثِ، وسوْدَةَ بنْتِ زمعَةَ، وأمِّ هانِئٍ بنْتِ أبي طالِبٍ، وأمِّ سلمةَ، وجماعَةٍ» انتهى(١).

وروى البزَّارُ عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: لَمَّا فُتِحتِ المدائنُ أقْبَلَ الناسُ على الدنيا، وأقبلْتُ على عُمَرَ. فكان عامَّةُ حديثِهِ عن عُمَرَ، قال الهيثميُّ: «رجالُه رجالُ الصَّحيحِ»(٢).

وذكر الذهبيُّ في «تَذْكِرة الحُفَّاظ» عن عبد الرزَّاقِ عن مَعْمَرٍ قال: «عامَّةُ عِلْمِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِن ثلاثةٍ: عُمَرَ، وعلِيٍّ، وأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ»(٣).

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٧٦).

(٢) أخرجه البزار (١/ ٣١١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٦١).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٤).

وذكر الذهبيُّ -أيضًا- عن أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ عن محمدِ بنِ عمْرٍو عن أبي سلَمَةَ عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كنتُ أَسْمَعُ بالرَّجُلِ عنده الحديثُ فآتيهِ، فأَجْلِسُ حتىٰ يخْرُجَ، فأسألُهُ، ولو شئْتُ أنْ أسْتَخْرِجَهُ لفعلْتُ»(١).

وروىٰ الدارميُّ، والحارثُ بنُ أبي أسامةَ في «مسنديْهِما» عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لما تُوُفِّي رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ لرجُلٍ مِنَ الأنصارِ: يا فُلانُ، هلُمَّ فلنَسْأَلْ أصحابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنهم اليوْمَ كثيرٌ، قال: واعَجَبًا لك يا بنَ عباسٍ! أتُرىٰ الناسَ يَحْتَاجون إليك وفي الناس مِن أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن ترىٰ؟!

فترك ذلك، وأقْبَلْتُ علىٰ المسألَةِ، فإنْ كان لَيَبْلُغُني الحديثُ عن الرجل فآتيهِ وهو قائل، فأتَوَسَّدُ ردائي علىٰ بابِهِ، فتَسْفِي الريحُ علىٰ وجهي التُّرابَ فيخرجُ فيراني، فيقول: يا بنَ عمِّ رسولِ الله، ما جاء بك؟ ألا أرْسَلْتَ إليَّ فآتيَكَ؟ فأقولُ: أنا آتيكَ، فأسألُهُ عن الحديثِ -قال-: فبَقِيَ الرجلُ حتىٰ رآني وقد اجتمع الناسُ علَيَّ، فقال: كان هذا الفتىٰ أعْقَلَ مِنِّي»(٢).

وروىٰ الدارميُّ -أيضًا- عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «وجدْتُ أكثَرَ حديثِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند هذا الحَيِّ مِنَ الأنصارِ، واللهِ إنْ كنتُ لآتي الرَّجُلَ منهم، فيقال: هو نائمٌ، فلو شئْتُ أن يوقَظَ لي، فأدَعُهُ حتىٰ يخْرُجَ؛ لأستطيبَ بذلك حديثَهُ»(٣).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٦٧)، ولم أقف عليه عند الحارث.

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٤٦٦).

وروىٰ ابنُ سعْدٍ عن أبي سلَمَةَ الحَضْرَمِيُّ قال: «سمعْتُ ابنَ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقول: كُنْتُ أَلْزَمُ الأكابرَ مِن أصحابِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من المهاجرينَ والأنصارِ، فأسألُهُم عن مغازي رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما نَزَلَ مِنَ القرآن في ذلك، وكنتُ لا آتي أحدًا منهم إلا سُرَّ بإتياني إليه؛ لقُرْبي مِن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فجعَلْتُ أسألُ أُبَيَّ بنَ كَعْبٍ، وكان مِنَ الراسخينَ في العِلْمِ»(١).

وقال طاوسٌ عن ابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه قال: «إنْ كُنْتُ لأَسْأَلُ عن الأمرِ الواحدِ ثلاثينَ مِن أصحابِ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ» ذكره ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهايةِ»(٢).

وروىٰ محمدُ بنُ هارونَ الرُّويانِيُّ في «مسنده» عن عبيْدِ اللهِ بن علِيٍّ بن أبي رافِعٍ قال: «كان ابن عباس يأتي أبا رافعٍ فيقول: ما صنع النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يوم كذا؟ ومع ابن عباسٍ مَن يكْتُبُ ما يقولُ»(٣)، ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري»(٤)، ورواه ابنُ سعْدٍ في «الطبقاتِ» عن عبيْد اللهِ بنِ عَلِيٍّ، عن جَدَّته سَلْمىٰ، قالت: «رأيت عبْدَ الله بنَ عباسٍ معه ألواحٌ يكْتُبُ عليها عن أبي رافعٍ شيئًا مِن فِعْلِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»(٥).

وروىٰ ابنُ سعْدٍ -أيضًا- عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبد الله بن عُتْبَةَ قال: «كان ابنُ عبَّاسٍ

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٢/ ٨٨).

(٣) أخرجه الروياني في «مسنده» (١/ ٤٦٣).

(٤) لم أقف عليه في «الفتح».

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٣).

قد فات الناسَ بِخِصالٍ؛ بعِلْمِ ما سبقه، وفِقْهٍ فيما احْتيجَ إليْهِ مِن رأيِه، وحِلْمٍ وسيْبٍ ونائِلٍ، وما رأيتُ أحدًا كان أعلَمَ بما سبقه مِن حديثِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أعْلَمَ بقضاءِ أبي بكْرٍ وعُمَرَ وعثمان منه»(١).

وإذا عُلِمَ ما ذكَرْنا مِن حرْصِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا علىٰ روايةِ الحديثِ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطةِ الخُلَفاءِ الراشدين، وغيرِهم مِن أكابر الصَّحابَةِ وأمَّهاتِ المؤمِنين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فماذا يَنْقِم عليه المؤلِّف وأشباهُه مِن زنادقةِ العَصْرِيِّينَ ويستكثرونَ عليه ما أَسْنَدَه له أحمدُ في «مُسندِه»؟!

ثم يحمِلُهُمُ التَّهوُّر القبيحُ علىٰ أن يجعلوه مِن ضحايا الدَّسِّ الإسرائيليِّ، قاتَلَ اللهُ الزنادقة أنَّىٰ يؤْفكونَ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: مِن أقبَحِ التَّهوُّر قوْلُ الأفاكِ المُفْتَرِي: إنَّ الصَّحابَة جميعًا ضحايا للدَّسِّ الإسرائيليِّ.

والجواب أنْ يقالَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، وهل يَظُنُّ عدوُّ السُّنَّةِ وعدُوُّ حَمَلَتِها أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كانوا مغَفَّلِين، بحيثُ تروجُ عليهِمْ دسائسُ اليهودِ وغيرِهِمْ مِن أعداءِ الله، حتىٰ يكونوا ضحايا للدَّسِّ؟! حاشاهم مِن هذا الظنِّ الكاذب.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إذا روىٰ ابنُ عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطةِ الصَّحابَةِ الذين ذكرْنا أسماءَهُم في الوَجْه الثَّاني، ولم يذكر الواسِطَةَ بيْنَهُ

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨١).

وبيْن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك غيرُهُ مِن الصَّحابَة إذا روىٰ بعضُهم عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطة البعْضِ الآخرِ ولم يَذْكُروا الواسطَةَ بيْنَهم وبيْنَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو مقبولٌ اتِّفاقًا، ذكر ذلك الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «فتْحِ الباري» في البابِ الرابعِ مِن كِتابِ العِلْم، وقرَّر صحَّة الاحْتجاجِ بِمراسيلِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1]، وقرَّرَ في أوَّلِ كتابِ بدْءِ الوحْيِ أنَّ مُرْسَلَ الصَّحابَةِ محكومٌ بوصْلِهِ عندَ الجُمْهورِ[2].

الوَجْه الخامس: أنْ يُقالَ: ظاهر كلام المؤلف أنه يرىٰ أن الصحابي إذا روىٰ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطَةِ صَحَابِيٍّ آخَرَ ولم يذْكُرِ الواسطَةَ بيْنَه وبيْنَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنَّ ذلك يكونُ مِنَ الدَّسِّ الإسرائيليِّ، ولهذا ذَكَرَ حديثَي ابنِ عباسٍ وحديثَ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجَعَلَ هذه الأحاديثَ مِثالًا للدَّسِّ الإسرائيليِّ، وهذا غايةُ الوقاحَةِ والجراءةِ علىٰ أصحابِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورَمْيِهِمْ بالغباوةِ والتَّغْفِيل.

وهذا يدل علىٰ شِدَّةِ بُغْضِه لهم، ولِمَا حفِظُوهُ مِنَ السُّنَّةِ، وقد روىٰ التِّرمِذيُّ عن عبْدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهَ اللهَ في أصْحابِي، لا تَتَّخِذوهم غرضًا بعْدي، فمَنْ أحبَّهُمْ فَبِحُبِّي أحَبَّهُمْ، ومَنْ أبْغضَهُمْ فببُغْضِي أبْغَضَهُمْ، ومَن آذاهُمْ فقد آذانِي، ومَن آذانِي فقدْ آذىٰ اللهَ، ومَن آذىٰ اللهَ يوشِكُ أن يأخُذَهُ**»[3].

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ ضحايا الدَّسِّ الإسرائيليِّ في الحقيقةِ هم أبو رَيَّةَ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩).

(٣) سبق تخريجه.

والمؤلِّفُ، وأشباهُهُما مِنَ العصْرِيِّين الذين تأثَّروا بخُزَعْبلاتِ جُولْد زيهر[(١)] وإخوانِهِ مِنَ المُسْتَشْرِقِينَ الذين قد مَلَئُوا كُتُبَهُمْ مِنَ الطعْنِ في الإسلام، والقرآنِ، والنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ.

وقد نقَلَ أبو رَيَّةَ في ظلماتِهِ نُقُولًا كثيرَةً عن جولد زيهر في طعْنِهِ علىٰ الصَّحابَةِ، واعتَمَدَ عليها، وكذلك كان أشباهُهُ مِنَ الحاقدينَ علىٰ السُّنَّةِ وأهْلِها يعتمدونَ علىٰ كلامِ عدوِّ الله جولْد زيهر، وإخوانِهِ منَ المستشرقينَ الذين قد شرِقوا بالإسلامِ وأهْلِهِ، وأمَّا المؤلِّف المسكينُ فهو أعمىٰ البصيرةِ، يسيرُ خَلْفَ أبي ريَّةَ أينما سار، ويعتمِدُ علىٰ ما نقَلَهُ عن المستشرقينَ؛ مِنَ اليهودِ وغيْرِهِمْ مِنَ الحاقدينَ علىٰ الإسلامِ وأهْلِه فهو فريسةٌ مِن فرائِسِ المستشرقينَ، وضحيَّةٌ مِن ضحايا دَسِّهِم وكَيْدِهِم للإسلام والمسلمينَ.

فصلٌ

ونقَلَ المؤلِّفُ في صفحة (٢٤) عن أبي ريَّةَ أنه قال: يَحْسَبُ الذين لا خبرةَ لهم بالعِلْمِ أنَّ أحاديثَ الرسولِ التي يقْرَءونها في الكُتُبِ أو يسمعونها، قد جاءتْ صحيحَةَ المبْنَىٰ، محكمَةَ التأليفِ، وأنَّ ألفاظَها قد وصَلَتْ إلىٰ الرُّواةِ مصونَةً كما نطَقَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها، بلا تحْريفٍ فيها ولا تبْديلٍ، ولقد كان لِهذا الفَهْمِ أثرُهُ في أفكارِ شُيوخِ الدِّين، فاعْتَقَدُوا أنَّ هذه الأحاديثَ في منزلَةِ آياتِ اللهِ في كتابِهِ العزيزِ مِن وجوبِ التسليمِ بها، وفرْضِ الإذعانِ لأحْكامِها، بحيْثُ يأْثَمُ أو يرْتَدُّ أو يَفْسُقُ مَن

(١) مستشرق، مجري، يهودي، قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك في الحديث النبوي، ألّف الكتب وكتب المقالات بهدف الطعن في السنة وليس البحث العلمي، وقام عدد وافر من العلماء بالرد عليه وببيان زيفه.

يخالِفُها، ويُسْتتابُ مَن أنْكَرَها أو شَكَّ فيها».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: أمَّا الأحاديثُ التي ليست جيِّدَةَ الأسانيدِ، فهذِهِ لا قائِلَ مِنَ العلماءِ بوجوبِ التسليمِ لها، وفرْضِ الإذعانِ لأحْكامِها.

وأمَّا الأحاديثُ الثَّابتةُ بالأسانيدِ الصَّحيحةِ، فالإيمانُ بها والتسليمُ لها والإذعانُ لأحكامِها، واجبٌ علىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، وذلك مِن تحقيقِ الشهادةِ بِأَنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، ومَن كَذَّب بشيءٍ مِمَّا ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو ممَّن يُشَكُّ في إسلامِهِ.

وقد قال الإمامُ الشافعيُّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «إذا حدَّثَ الثِّقَةُ عنِ الثِّقةِ إلىٰ أنْ ينتهِيَ إلىٰ رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو ثابِتٌ، ولا يُتْرَكُ لرسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث أبدًا، إلا حديثٌ وُجِدَ عن رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخَرُ يخالِفُهُ»(١).

وقال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «كلُّ ما جاء عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسنادٌ جيِّدٌ أقرَرْنا به، وإذا لم نُقِرَّ بما جاء به الرسولُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودَفَعْناهُ وردَدْناه، ردَدْنا علىٰ اللهِ أمرَهُ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]»(٢).

وقال إسحاقُ بنُ راهوَيْهِ: «مَنْ بَلَغَهُ عن رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرٌ يُقِرُّ بصِحَّتِهِ ثم ردَّهُ بغيْرِ تقِيَّةٍ، فهو كافِرٌ»(٣).

---

(١) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٠١).

(٢) «تسلية أهل المصائب» (ص:٢٢٣).

(٣) «الإحكام» (١/ ٩٩).

وقال **الحسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ البربهاريُّ** في كِتابِهِ «**شرحُ السُّنَّةِ**»: «ولا يخْرُجُ أحَدٌ مِن أهْلِ القِبْلة من الإسلامِ حتىٰ يَرُدَّ آيةً مِن كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أو يرُدَّ شيْئًا مِن آثارِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يصَلِّيَ لغَيْرِ اللهِ، أو يذْبَحَ لغيْرِ اللهِ، فقدْ وجَبَ عليك أنْ تُخْرِجَه مِن الإسلامِ»[(١)].

وقال **البربهاريُّ -أيضًا-**: «مَن ردَّ آيةً مِن كتابِ الله، فقد ردَّ الكتابَ كُلَّهُ، ومَن رَدَّ حديثًا عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد رَدَّ الأثَرَ كُلَّهُ، وهو كافِرٌ باللهِ العظيمِ»[(٢)].

وللْبَرْبَهَارِيِّ في هذا الموضوعِ كلامٌ أكْثَرُ مِن هذا، وقدْ ذكَرْتُهُ في الفصْلِ الأوَّلِ في هذا الكِتابِ؛ فليراجَعْ؛ فإنَّهُ مهِمٌّ جدًّا.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ما اعْتَقَدَهُ شيوخُ الدِّين مِن وجوبِ التَّسْلِيمِ للأحاديثِ الثَّابتةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفرْضِ الإذعانِ لأحْكامِها، هو الحَقُّ الواجبُ علىٰ كل مُسْلِمٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

فأقْسَمَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بنفْسِهِ علىٰ نفْيِ الإيمانِ عمَّنْ لم يُحَكِّمِ الرسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويرْضَ بحُكْمِهِ ويذعِنْ له ويسلِّمْ له تسليمًا، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

---

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص:٧٩).

(٢) المصدر السابق (ص:٦٤).

قال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «أتدْرِي ما الفِتْنَةُ؟ الفتنةُ الشِّرْكُ، لعَلَّهُ إذا ردَّ بعضَ قوْلِهِ أنْ يقعَ في قلْبِهِ شيءٌ مِنَ الزَّيْغِ فيهْلِكَ».

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: مَن خالَفَ الأحاديثَ الثَّابتةَ عنِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأنْكرَ وجوبَ التَّسْليمِ لها، وفرْضَ الإذعانِ لأحْكامِها، فلا شَكَّ في كُفْرِه، فضلًا عن القوْلِ بأنه يأْثَمُ ويفْسُقُ، ومَن عَرَضَتْ له شُبْهَةٌ، أو شَكَّ في شيءٍ منها، وجَبَ عليه أنْ يَسْأَلَ أهْلَ العِلْمِ عمَّا عَرَضَ له، فإنْ أصَرَّ بعْدَ العِلْمِ وقِيامِ الحُجَّةِ عليه، فلا شَكَّ في كُفْرِهِ.

وقد قال النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أُمِرْتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتىٰ يشْهَدُوا أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، ويؤْمِنوا بي وبما جِئْتُ به، فإذا فَعَلُوا ذلك عَصَموا مِنِّي دِماءَهُمْ وأموالَهُمْ إلا بحَقِّها، وحسابُهُم علىٰ اللهِ**» رواهُ مسلِمٌ مِن حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ(١).

فدَلَّ هذا الحديثُ الصحيحُ علىٰ أنَّ مَن خالَفَ الأحاديثَ الثَّابتةَ عَنِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأنْكَرَ وجوبَ التسليمِ لها، وفرْضَ الإذعانِ لأحْكامِها، فهو كافرٌ حلالُ الدَّمِ والمالِ.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٢٥) ما نصُّهُ:

«اختلافٌ في حديثٍ واحدٍ وموضوعٍ واحدٍ، هو الزَّواجُ والمُهورُ، جاءت امرأةٌ إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأرادَتْ أنْ تَهَبَ نفْسَها له، فتقدَّمَ رجُلٌ فقالَ: يا رسولَ الله أنْكِحْنيها، ولم يكُنْ معه مِنَ المَهْرِ غيْرُ بعْضِ القرآنِ، فقال له النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ:

---

(١) سبق تخريجه.

أنْكَحْتُكَها بما معك مِنَ القرآن.

وفي رواية ثانيَةٍ: قد زوَّجْتُكَها بما مَعَكَ مِنَ القرآنِ. وفي ثالثةٍ: زوَّجْتُكَها علىٰ ما مَعَكَ. وفي رواية رابعةٍ: قد ملكْتُكَها بما معك مِنَ القرآنِ. وفي رواية خامسةٍ: أنْكَحْتُكَها علىٰ أنْ تُقْرِئَها وتعلِّمَها. وفي رواية سادسةٍ: أنْكَحْناكَهَا. وفي رواية سابعةٍ: خُذْها بما معك، فهذهِ اختلافاتٌ سبْعَةٌ في موضوعٍ ولفظٍ واحدٍ، فهل يُعْقَلُ أنْ يكونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كرَّرَها علىٰ هذا النَّحْوِ؟ أم أنَّ ذلك دليلٌ علىٰ نشاطِ وفاعليَّةِ الدَّسِّ عليه بسببِ فتنةِ المسلمين ببعْضِهِمْ؟

مع أنَّ اليقينَ بأنَّ القرآنَ لا يَصْلُحُ صَداقًا، ولا يَصْلُحُ تأهيلًا للزَّواجِ، وذلك أصدقُ الأدِلَّةِ علىٰ براءةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن هذا الحديثِ برواياتِهِ السَّبْعَةِ، إذْ إن الزَّواجَ عَلاقةٌ تقومُ علىٰ كفاءةٍ مادِّيَّةٍ يمْلِكها الزوجُ حتىٰ يعولَ بها زوجَتَهُ وأبناءَهُ. وحِفْظُ القرآنِ بغيْرِ قدرةٍ ماليَّةٍ، لا يصْلُحُ نفقَةً إلا إذا باعَهُ الزوجُ بلُقَيْماتٍ مِنَ العيْشِ الرخيصِ، وذلك حرامٌ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ جميعَ الرِّواياتِ في حديثِ الواهِبَةِ نفسَها معناها واحِدٌ، وإنِ اختلفتِ الألفاظُ في أداةِ التزويجِ، وحاصِلُها هو تزويجُ الرجُلِ علىٰ أنْ يُعَلِّمَ المرأةَ مِمَّا معَهُ مِنَ القرآنِ، ويكونَ ذلك صَدَاقَها، وليس في اختلافِ الألفاظِ علىٰ أداةِ التزويجِ ما يغَيِّرُ معنىٰ الحديث، ولا ما يترتَّبُ عليه مفْسَدَةٌ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الطعنَ في حديثِ الواهبَةِ نفْسَها مِن أجْلِ اختلافِ الألفاظِ في أداة التزْويجِ، لا شَكَّ أنه مِنَ التَّنطُّعِ والتَّشدُّقِ الذي لا يصدرُ إلا مِن رجلٍ

في قلْبِهِ زيْغٌ، ومحبَّةٌ للفتْنَةِ، وتشكيكِ المسلمينَ في الأحاديثِ الصحيحةِ التي لا شَكَّ في ثُبُوتِها عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الرِّوايةَ بالمعنىٰ جائزةٌ، وقد رُوِيَ ذلك عن بعْضِ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ ومَن بعْدَهم، قال الدارِمِيُّ في سُنَنِهِ: «**باب مَن رخَّصَ في الحديثِ إذا أصابَ المعنىٰ**» ثم روىٰ عن واثلةَ بنِ الأسقعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**إذا حدَّثْناكُمْ بالحديثِ علىٰ معناه فحَسْبُكُم**»(١).

وروىٰ -أيضًا- عن الحسن أنه كان إذا حَدَّثَ قدَّمَ وأَخَّر(٢).

وروىٰ -أيضًا- عن جريرِ بنِ حازِمٍ قال: «كان الحسَنُ يحَدِّثُ بالحديثِ، الأصْلُ واحِدٌ والكلامُ مُخْتَلِفٌ»(٣)، وروىٰ -أيضًا- عن ابنِ عوْنٍ قال: «كان الشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ والحَسَنُ يحدِّثونَ بالحديثِ، مرَّةً هكذا، ومرَّةً هكذا، فذكرتُ ذلك لمحمَّدِ بنِ سيرينَ، فقال: أمَا إنهم لو حَدَّثوا به كما سَمِعُوه كان خيرًا لهم»(٤).

وقال الخطيبُ البغداديُّ في كتابه «**الكفايةُ في عِلْم الروايةِ**»: «**بابُ ذِكْرِ مَن كان يَذْهَبُ إلىٰ إجازَةِ الرِّوايةِ علىٰ المعنىٰ مِنَ السَّلَفِ**»، ثم روىٰ ذلك عن واثلةَ بنِ الأسقَعِ، وأبي سعيدٍ، وعائشةَ، وابنِ مسعودٍ، وأبي الدَّرْداءِ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وعمرِو بنِ دينارٍ والحسَنِ، والشَّعْبِيِّ، وإبراهيمَ النَّخَعِيِّ، وابنِ أبي نَجِيحٍ، وعمرِو بنِ مُرَّةَ، وجعفَرِ بنِ

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٣٤٧).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٣٤٨).

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٣٤٨).

(٤) أخرجه الدارمي (١/ ٣٤٩).

مُحَمَّدٍ، وسفيانَ الثَّوْرِيِّ، ومالكٍ، وابنِ عُيَيْنَةَ، وحمادِ بنِ زَيْدٍ، ويحْيىٰ بنِ سعيدٍ ومحمَّدِ بنِ مُصْعَبٍ القُرْقسانيِّ[١].

وروىٰ -أيضًا- عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا نَجْلِس إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عسىٰ أن نكونَ عَشْرَةَ نفَرٍ نسمَعُ الحديثَ، فما مِنَّا اثنانِ يؤدِّيانِهِ، غيْرَ أنَّ المعنىٰ واحدٌ»[٢].

وروىٰ -أيضًا- عن أيوبَ، عن محمَّدِ بنِ سيرينَ قال: «كُنْتُ أسمَعُ الحديثَ عن عَشَرَةٍ، المَعْنَىٰ واحدٌ واللفْظُ مختَلِفٌ»[٣].

وروىٰ -أيضًا- عن أزْهَرَ بنِ جميلٍ[٤] قال: «كنَّا عندَ يحيىٰ بنِ سعيدٍ ومعنا رَجُلٌ يتَشَكَّكُ، فقال له يحيىٰ: يا هذا، إلىٰ كَمْ هذا، ليس في يَدِ الناس أشرفُ ولا أجلُّ مِن كتابِ الله تعالىٰ، وقد رُخِّصَ فيه علىٰ سبْعَةِ أحْرُفٍ»[٥].

وروىٰ -أيضًا- عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ قال: «قالتْ لي عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يا بُنَيَّ، إنه يَبْلُغُني أنك تكْتُبُ عنِّي الحديثَ، ثم تعودُ فتكْتُبُهُ، فقلتُ لها: أَسْمَعُهُ منكِ علىٰ شيءٍ، ثمَّ أعودُ فأسمعُهُ علىٰ غيْرِهِ، فقالت: هل تسمَعُ في المعنىٰ خلافًا؟ قلت:

---

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص:٢٠٤ - ٢١٠).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص:٢٠٤).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص:٢٠٦).

(٤) أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي، مولاهم، أبو محمد البصري الشطي. ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٢٠)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٥).

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص:٢١٠).

لا، قالت: لا بأْسَ بذلك»(١).

ونقل السَّخاويُّ في «فتْحِ المُغيثِ» عن ابنِ الصَّلاحِ أنه قال في الرِّوايةِ بالمعنىٰ أنه الذي شَهِدَتْ به أحوالُ الصَّحابَة والسَّلَفِ الأوَّلينَ، فكثيرًا ما كانوا يَنْقُلُونَ معنًىٰ واحدًا في أمرٍ واحدٍ بألفاظٍ مختلفةٍ، وما ذاك إلا لأنَّ مُعَوَّلَهُم كان علىٰ المعنىٰ دُونَ اللفْظِ. انتهىٰ(٢).

وقال الشافعيُّ: «وإذا كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ برأْفَتِهِ بخلْقِهِ أنْزَلَ كتابَهُ علىٰ سبعَةِ أحْرُفٍ معرِفَةً منه بأنَّ الحِفْظَ قد يزل؛ لتَحِلَّ لهم قراءتُه وإنِ اختَلَفَ لفْظُهُم فيه، ما لم يكُنْ في اختلافِهِم إحالةُ معنًىٰ، كان ما سوىٰ كتابِ الله أولىٰ أن يَجوزَ فيه اختلافُ اللَّفْظِ، ما لم يُحِلْ معناه»(٣).

وسبقه لنحوِهِ يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّانُ؛ فإنه قال: «القرآنُ أعظَمُ مِنَ الحديثِ، ورُخِّصَ أن تقرأهُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ»، وكذا قال أبو أُوَيْسٍ: «سأَلْنا الزُّهريَّ عن التقديمِ والتأخيرِ في الحديثِ، فقال: إنَّ هذا يجوزُ في القرآن، فكيْفَ به في الحديثِ، إذا أَصَبْتَ معنىٰ الحديثِ فلَمْ تُحِلَّ به حرامًا، ولم تحَرِّم به حلالًا، فلا بأْسَ به».

واحتَجَّ حمَّادُ بنُ سلمَةَ بأنَّ اللهَ تعالىٰ أَخبَرَ عن موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وعدُوِّه بألفاظٍ مختلِفَةٍ في شيءٍ واحِدٍ؛ كقوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل:٧]، و﴿بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠] أو ﴿جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٢٩]، وكذلك قَصَصُ سائر الأنبياءِ عليهم السلام في

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص:٢٠٥).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١٣٩).

(٣) «الرسالة» للشافعي (١/ ٢٧٤).

القرآن، وقولُهُم لقومِهِمْ بألسنَتِهِمُ المختلفَةِ وإنما نَقَلَ إلينا ذلك بالمَعْنَىٰ.

وقد قال أُبَيُّ بنُ كعْبٍ -كما أخرجهُ أبو داودَ-: كان رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلىٰ:١]، وقل للذين كفروا، والله الواحدُ الصمدُ، فسمَّىٰ السورتيْنِ الأخيرتيْنِ بالمعنىٰ[(١)]. انتهىٰ[(٢)].

الوَجْهُ الرَّابعُ: أنَّ المؤلِّف استدَلَّ علىٰ وقوعِ الدَّسِّ في حديثِ الواهبةِ نفْسَهَا باختلافِ الألفاظِ في أداةِ التَّزْويجِ. واستدلالُهُ بذلك يدُلُّ علىٰ عداوتِهِ للسُّنَّةِ، وتشكيكِهِ في الأحاديثِ الصحيحةِ، ورغبتِهِ في نَبْذِها واطِّراحِها مهما أمْكَنَهُ، وهذا عنوانٌ علىٰ ما في قلْبِهِ مِن الزَّيْغِ والزَّنْدَقَةِ.

الوَجْهُ الخامسُ: أنه يجوزُ أنْ يُجْعَلَ الصَّداقُ تَعْلِيمَ سورةٍ، أو سُوَرٍ مِن القرآنِ، أو آياتٍ منه، كما يجوزُ أخْذُ الأُجْرَةِ علىٰ تعليمِهِ، وعلىٰ الرُّقْيَةِ به؛ لِقَوْلِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ أحَقَّ ما أخَذْتُمْ عليْهِ أجرًا كتابُ اللهِ**».

رواهُ البُخاريُّ مِن حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[(٣)].

وقد رقىٰ بعضُ الصَّحابَة لديغًا بفاتحَةِ الكِتابِ علىٰ قطيعٍ مِنَ الغنَمِ، فأجازَ ذلك النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال لهم: «**اضْرِبوا لي بِسَهْمٍ مَعَكُمْ**». متفق عليه من حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٤)].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٣)، وصححه الألباني.

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١٤٣ - ١٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٦٧)، ومسلم (٢٢٠١).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ بأسانيدَ حَسَنَةٍ عن خارجَةَ بنِ الصَّلْتِ التَّمِيمِيِّ، عن عمِّهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه أتىٰ علىٰ حَيٍّ مِنَ العربِ عندهم رجُلٌ مجنونٌ، فَرَقَاهُ بفاتحةِ الكِتابِ، قال: فأعْطَوْنِي جَعْلًا، وفي روايةٍ: مِائَةَ شاةٍ، فقلْتُ: لا، حتىٰ أَسأَلَ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فسألْتُهُ، فقال: «**خُذْها، فَلَعَمْري لَمَنْ أَكَلَ برُقْيَةِ باطلٍ، لقد أكَلْتَ برقيَةِ حقٍّ**»(١).

قال النوَوِيُّ في الكلام علىٰ حديثِ الواهِبَةِ نفْسَها: «في هذا الحديث دليلٌ لِجوازِ كوْنِ الصَّداقِ تعليمَ القرآنِ، وجوازِ الاستئجارِ لتعليمِ القُرْآنِ، وكِلاهُما جائزٌ عند الشافِعِيِّ، وبه قال عطاءٌ، والحَسَنُ بنُ صالِحٍ، ومالِكٌ، وإسحاقُ، وغيْرُهم، ومنعَهُ جماعةٌ، منهم الزُّهْرِيُّ وأبو حنيفةَ، وهذا الحديثُ مع الحديثِ الصحيحِ «**إنَّ أحقَّ ما أَخَذْتُم عليه أجرًا كتابُ اللهِ**» يرُدَّانِ قوْلَ مَن منع ذلك، ونقل القاضي عياضٌ جوازَ الاستئجارِ لتعليمِ القرآنِ عن العلماءِ كافَّةً، سوىٰ أبي حنيفَةَ»(٢).

وقال النوويُّ -أيضًا- في الكلام علىٰ حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**خُذُوا، واضْرِبوا لي بسَهْمٍ معكم**» هذا تصريحٌ بِجوازِ أخْذِ الأُجْرَةِ علىٰ الرُّقْيَةِ بالفاتحةِ والذِّكْرِ، وأنَّها حلالٌ لا كراهَةَ فيها، وكذا الأُجْرَةُ علىٰ تعليمِ القرآنِ، وهذا مذهَبُ الشافعيِّ، ومالكٍ، وأحمَدَ، وإسحاقَ، وأبي ثوْرٍ وآخرينَ من السَّلَفِ ومَن بعْدَهُمْ، ومنعَها أبو حنيفةَ في تعليم القرآنِ، وأجازها في الرُّقْيَةِ» انتهىٰ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢١٠) (٢١٨٨٤)، وأبو داود (٣٤٢٠)، وصححه الألباني.

(٢) «شرح مسلم» للنووي (٩/ ٢١٤).

(٣) «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ١٨٨).

قلْتُ: وحديثُ سهْلِ بنِ سعْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قصة الواهبةِ مع حديث ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الذي تقدَّمَ ذِكْرُهُ قريبًا، يَرُدَّانِ قوْلَ أبي حنيفَةَ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ يقينَ المؤلِّف بأنَّ القرآنَ لا يَصْلُحُ صَداقًا، ليس بيقينٍ وإنما هو ظَنٌّ كاذبٌ، وتَخَرُّصٌ باطِلٌ مردُودٌ بقوْلِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للرجُلِ: «**انطلِقْ، فقد زوَّجْتُكَهَا، فعَلِّمْها مِنَ القرآن**».

رواه مسلم من حديث سهْلِ بنِ سعْدٍ السَّاعديِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(١)، ورواه البيهقيُّ في «سُنَنه» بإسنادِ مُسْلِمٍ، وقال فيه: «**انطلِقْ، فقد زوَّجْتُكَها بما تُعَلِّمُها مِنَ القرآنِ**»(٢).

وروىٰ ابنُ أبي شَيْبَةَ بإسنادٍ صحيحٍ عن سهْلِ بنِ سعْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زوَّجَ رجُلًا امرأةً علىٰ أنْ يعَلِّمَها سورةً مِنَ القرآنِ(٣).

وروىٰ أبو داودَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نحْوَ حديثِ سهْلِ بنِ سعْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقال فيه: إنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للرجل: «**قُمْ فعَلِّمْها عشرينَ آيةً وهي امرأتُكَ**»(٤).

الوَجْهُ السَّابعُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للرجل: «**الْتَمِسْ ولو خاتَمًا مِن حديدٍ**»(٥).

ومن المعلوم أنَّ خاتَمَ الحديدِ لا يقومُ بالتَّأْهِيلِ لِلزَّواجِ، ولا بشيءٍ مِنَ التأهيلِ

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٢٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٣٩٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٨٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٩٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٢١١٢)، وضعفه الألباني.

(٥) أخرجه البخاري (٥١٢١)، ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لِلزَّواجِ؛ لأنَّ قيمتَهُ تافهةٌ جدًّا، ومع هذا يَصْلُحُ جعْلُهُ صَداقًا.

وإذا كان خاتَمُ الحديدِ مع حقارتِهِ وتفاهَةِ قِيمتِهِ، يَصْلُح جعْلُهُ صَداقًا، فكيف بتعليمِ القرآن الذي يفوقُ العِلْمُ بأقَلِّ القليلِ منه علىٰ خواتِمِ الذَّهَبِ فضْلًا عن خاتَمِ الحديدِ؟!

الوَجْهُ الثَّامنُ: أنْ يُقالَ: إنَّ حديثَ الواهبَةِ ثابتٌ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومَنْ زَعَمَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بريءٌ مِمَّا هو ثابتٌ عنه، فلا شَكَّ أنه معانِدٌ مكابِرٌ يحاولُ رَدَّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ واطِّرَاحَها، وإبطالَ السُّنَنِ الثَّابتةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهٰذا عيْنُ المُحَادَّةِ لله ولِرَسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ [المجادلة:٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة:٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓۚ أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوًى لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت:٦٨].

الوَجْه التَّاسعُ: أنَّ المؤلِّف اعتمد علىٰ عقْلِيَّتِهِ الفاسدَةِ مُحْتَجًّا بها علىٰ معارضةِ الحديثِ الصحيحِ ورَدِّهِ، وذلك في قوله: إنَّ الزواجَ علاقَةٌ تقومُ علىٰ كفاءةٍ مادِّيَّةٍ يعولُ بها زوجتَهُ وأبناءَهُ، إلىٰ آخرِ كلامِهِ، وهذه حُجَّةٌ داحضَةٌ مردودةٌ علىٰ قائِلِها، فإنَّ النِّكاحَ يصِحُّ عقْدُهُ علىٰ خاتَمٍ مِن حديدٍ، وليس فيه كفاءةٌ مادِّيَّةٌ يعُولُ بها الزَّوْجُ زوجتَهُ وأبناءَهُ.

ويصِحُّ عقْدُه علىٰ تعليمِ شيْءٍ مِن الأدَبِ، أو صنْعَةٍ، أو كِتابَةٍ، وعلىٰ تعليمِ أبوابٍ مِنَ الفِقْهِ، أو الحديثِ، أو قصيدَةٍ مِنَ الشِّعْرِ المباحِ؛ لأنَّهُ يصِحُّ أخْذُ الأجْرَةِ علىٰ تعليمِ هذه الأشياءِ، فصَحَّ كوْنُها صَداقًا، وليس في تعليم هذه الأشياءِ كَفاءةٌ مادِّيَّةٌ

يَعُولُ بها الرَّجُلُ زوجتَهُ وأولادَهُ.

وقد روىٰ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيّ وابنُ ماجَهْ والبيهقيُّ عن عامِرِ بنِ ربيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ امرأةً مِن بني فزارةَ تزوَّجَتْ علىٰ نَعْلَيْنِ، فقال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرَضِيتِ مِن نفْسِكِ ومالِكِ بنَعْلَيْنِ؟**» قالت: نَعَمْ، قالَ: فأجازَهُ.

قال التِّرمِذيّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ(١).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن جابِرِ بنِ عبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لو أنَّ رجُلًا أعطىٰ امرأةً صَداقًا مِلْءَ يدِهِ طعامًا، كانت له حلالًا**»، ورواه أبو داودَ، ولفْظُه قال: «**مَن أعطىٰ فِي صَداقِ امْرأةٍ مِلْءَ كفَّيْهِ سويقًا أو تَمْرًا، فقد استَحَلَّ**»، ورواه البيهقيُّ في «سُنَنِهِ»، ولفْظُهُ قال: «**مَن أعْطَىٰ في صَدَاقٍ مِلْءَ كفَّيْهِ بُرًّا أو تَمْرًا أو سَويقًا أو دَقِيقًا، فقد استحَلَّ**»(٢)، وفي رواية لأبي داودَ قال: «**كُنَّا علىٰ عَهْدِ رسولِ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **نستَمْتِعُ بالقبْضَةِ مِنَ الطَّعام علىٰ معنىٰ المُتْعَةِ**»(٣).

وقد رواهُ مسلم في «صَحِيحه» مِن حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ عن أبي الزُّبَيْرِ قال: سمِعْتُ جابِرَ بنَ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «**كُنَّا نسْتَمْتِع بالقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ والدقيق الأيامَ علىٰ عهْدِ رسولِ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٥) (١٥٧١٧)، والترمذي (١١١٣)، وابن ماجه (١٨٨٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٢٢٣)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٥) (١٤٨٦٦)، وأبو داود (٢١١٠)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٣٨٩)، وضعفه الألباني.

(٣) أخرجه أبو داود (٢١١٠)، وضعفه الألباني.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٠٥).

قال البيهقيُّ: «والنَّسْخُ إنما ورد بإِبْطالِ الأجَلِ، لا قَدْرِ ما كانوا عليه يَنْكِحون مِن الصَّداقِ» انتهىٰ(١).

ورواه البيهقيُّ مِن حديث يعقوبَ بنِ عطاءٍ عن أبيهِ عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا نَنْكِحُ علىٰ عَهْدِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقَبْضَةِ مِنَ الطَّعامِ»(٢).

وروىٰ ابنُ أبي شَيْبَةَ والبيْهَقِيُّ عن ابن أبي لبيبَةَ عن جَدِّه أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنِ استَحَلَّ بِدِرْهَمٍ فقد اسْتَحَلَّ**»(٣) يعني في النِّكاحِ.

ولا يخْفَىٰ أنه ليْسَ في النَّعْلَيْنِ، ولا في القَبْضَةِ مِن الطعام، ولا في مِلْءِ الكَفَّيْنِ مِن البرِّ أو التَّمْرِ أو السَّوِيقِ أو الدَّقِيقِ كفاءَةٌ مادِّيَّةٌ يَعُولُ بها الزوْجُ زوجَتَهُ وأولادَهُ، ومع هذا يَصْلُحُ جَعْلُها صَداقًا، ولا شَكَّ أنَّ تعليمَ سورةٍ أو سُوَرٍ مِن القرآن يفوقُ علىٰ النَّعْلَيْنِ والقَبْضَةِ مِنَ الطَّعامِ، ومِلْءِ الكَفَّيْنِ مِنَ البُرِّ أو التَّمْرِ أو السَّويقِ أو الدَّقيقِ، فيكونُ جَعْلُهُ صَداقًا أولىٰ مِن جميع هذه الأشياء، والله أعْلَمُ.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٢٥) و(٢٦) ما نصُّهُ:

«مثالٌ آخَرُ يُثْبِتُ اختلافَ البُخاريِّ ومسلم في الموضوعِ، وليس في الرِّوايةِ، وحقيقةٌ هامَّةٌ.

---

(١) «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٧/ ٣٨٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٣٨٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٩٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٣٩٠) من طريق ابن أبي لبيبة عن أبيه جده، ولم يقل ابن أبي شيبة: عن أبيه، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٥٤٣).

رویٰ البُخاريُّ عن ابن عُمَرَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال يوْمَ الأحْزابِ: «لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ العَصْرَ إلا في بني قُرَيْظَةَ...» إلخ الحديث[1].

قال ابنُ حَجَرٍ في شرْحِ هذا الحديثِ: وقَعَ النَّصُّ في جميعِ النُّسَخِ عند البُخاريِّ علىٰ صلاةِ العَصْرِ، ووقع في جميع النُّسَخِ عند مُسْلِمٍ علىٰ صلاةِ الظُّهْرِ، مع اتِّفاقِ البُخاريِّ ومُسْلِمٍ علىٰ رِوايتِهِ عن شيْخٍ واحِدٍ بإِسنادٍ واحِدٍ، وقد وافق مُسْلِمًا أبو يعلىٰ وآخرونَ.

وكذا أخرجَهُ ابنُ سعْدٍ[2]، وأمَّا أصحابُ المَغازي فقد اتفقوا علىٰ أنها العَصْرُ[3]، قال ابنُ حَجَرٍ بعد ذلك: إنَّ البُخاريَّ كَتَبَهُ مِنْ حِفْظِهِ، ولم يُراعِ اللَّفْظَ كما عُرِفَ مِن مذْهَبِهِ في تَجْوِيزِ ذلك، بِخِلافِ مُسْلِمٍ فإِنَّهُ يُحافِظ علىٰ اللفْظِ كثيرًا، ولم يجوِّزْ مثْلَهُ لِمُوافقَةِ مَنْ وَافَقَ مُسْلِمًا علىٰ لَفْظِهِ بِخِلافِ البُخارِيِّ[4]، وقد بَلَغَ مِنْ أَمْرِهِمْ أنهم كانوا يَرْوُونَ الحديثَ بأَلْفَاظِهِمْ وأسانيدِهم، ثم يَعْزُونَهُ إلىٰ كُتُبِ السُّنَّة.

والذي قاله ابنُ حَجَرٍ عن البخاريِّ يؤَيِّدُهُ ما رواهُ الخَطيبُ البَغْداديُّ عن البُخاريِّ، قال: «رُبَّ حديثٍ سمِعْتُهُ بالبَصْرَةِ كَتَبْتُهُ بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمِعْتُهُ بالشامِ كَتَبْتُهُ بِمِصْرَ، فقيل له: يا أبا عبْدِ الله، بِكَمالِهِ؟ فسكَتَ».

وقال حَيْدَرُ بنُ أبي جعفرٍ والي بُخارىٰ: «قال لي محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ يومًا: رُبَّ حديثٍ سمِعْتُه بالبَصْرة كتبتُهُ بالشامِ، ورُبَّ حديثٍ سمِعْتُه بالشام كَتَبْتُهُ

---

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦).

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ في «معجمه» (ص:١٨٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٥٨).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٤٠٨).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٤٠٧) بتحريف.

بِمِصْرَ فقلت: يا أبا عبْدِ اللهِ، بِتَمَامِهِ؟ فسكَتَ»(١)».

والجواب: أنْ يُقالَ: الذي يَظْهَرُ مِن إيرادِ المؤلِّف لحديثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حَثِّ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصحابَهُ علىٰ سُرْعَةِ السَّيْرِ إلىٰ بني قُرَيْظَةَ، أنه يريد التَّشْكِيكَ فيه باخْتِلافِ روايَةِ البُخاريِّ ومسلم في تَعْيِينِ الصلاة التي أَمَرَهُمُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ألَّا يُصَلُّوها إلا في بني قُرَيْظَةَ، فعِنْدَ البُخاريِّ أنها العَصْرُ، وعندَ مسلم أنها الظُّهْرُ، وقد رواه كلٌّ منهما عن عبْدِ الله بنِ محمدِ بنِ أسْماء، عن عمِّهِ جُوَيْرِيَةَ بنِ أسْماء، عن نافِعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد ذكر الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في «فتْحِ الباري» أنَّ مُسْلِمًا وافقه أبو يَعْلىٰ وآخرونَ.

قال: «وكذلك أخرجَهُ ابنُ سَعْدٍ عن أبي غَسَّانَ مالكِ بنِ إسْماعيلَ، عن جويريَةَ بلفْظِ الظُّهرِ(٢). وابنُ حِبَّانَ مِن طريق أبي غَسَّانَ كذلك(٣)، غير أنَّ أبا نُعَيْمٍ في «المُسْتَخْرَجِ» أخرجه مِن طريقِ أبي حَفْصٍ السُّلَمِيِّ، عن جُوَيْرِيَةَ، فقال: العَصْر(٤) -قال-: وأمَّا أصْحابُ المَغازِي، فاتفقوا علىٰ أنها العَصْرُ، ثُمَّ ذَكَرَ قوْلَ ابنِ إسحاقَ، وفيه أنها العَصْرُ. -قال-: وكذلك أخرجه الطَّبَرَانِيُّ والبيهقيُّ في «الدلائلِ» بإسنادٍ صحيحٍ إلىٰ الزُّهْرِيِّ، عن عبد الرحمنِ بنِ عبْدِ الله بنِ كَعْبِ بنِ مالِكٍ، عن عمِّهِ عبيْدِ اللهِ بنِ كَعْبٍ، وفيه أنها العَصْرُ(٥) -قال-: وأخرجه الطَّبَرانِيُّ مِن هذا الوجْهِ

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه ابن حبان (١٤٦٢)، وصححه الألباني.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه عند الطبراني، وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ٧).

موْصولًا بذِكْر كعْبِ بنِ مالكٍ فيه(١).

قال: وللبيهَقِيِّ مِن طريق القاسم بن محمدٍ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نحْوُهُ مطوَّلًا(٢) -قال-: وهذا كُلُّه يؤيِّد روايةَ البُخاريِّ في أنها العَصْرُ» انتهىٰ(٣).

وقد ذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهايةِ» ما رواه البَيْهَقِيُّ عن عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه أنها العَصْرُ، ثم قال ابنُ كثيرٍ: «ولهذا الحديثِ طُرُق جيدةٌ عن عائشةَ وغيْرِها» انتهىٰ(٤).

وذَكَرَ الهيْثَمِيُّ في «مَجْمَعِ الزوائدِ» حديثَ كعْبِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه أنها العَصْرُ، ثم قال الهَيْثَمِيُّ: «رواه الطَّبَرانِيُّ، ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ، غيْرَ ابنِ أبي الهُذَيْلِ، وهو ثِقَةٌ» انتهىٰ(٥).

قلْتُ: ويؤيِّدُ روايةَ البُخارِيِّ ما جاء في حديثَيْ كعْبِ بنِ مالكٍ وعائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ طائفةً مِنَ الذين ساروا إلىٰ بني قُرَيْظَةَ لم يُصلُّوا حتىٰ نزلوا بني قُرَيْظَةَ بعد ما غرَبَتِ الشمسُ، ولم يأْتِ في شيْءٍ مِن الأخبارِ أنهم صَلَّوْا سوىٰ صَلاةٍ واحدةٍ، فدَلَّ علىٰ أنها العَصْرُ، ولو كان الأمْرُ واقِعًا علىٰ صلاةِ الظُّهرِ، لكان يَلْزَمُهُمْ أنْ يُصلُّوا صَلاتَيْنِ؛ الظُّهْرَ والعَصْرَ، ولَمَّا لمْ يُنْقَلْ هذا دَلَّ علىٰ أنَّ رِوايَةَ البُخاريِّ هي المُطابِقَةُ لِلْواقِعِ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٧٩، ٨٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ٨).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٤٠٨).

(٤) «البداية والنهاية» (٦/ ٧٤، ٧٥).

(٥) «مجمع الزوائد» (٦/ ١٤٠).

والذي يَظْهَرُ مِن حديثِ جُوَيْرِيَةَ بنِ أَسْماءٍ أنه قال مَرَّةً: العَصْر، ورواه عنه بهذا اللفظ أبو حفْصٍ السُّلَمِيُّ، وقال مرَّةً: الظُّهْر، ورواه عنه بهذا اللفظ أبو غَسَّانَ مالِكُ بنُ إسماعيلَ.

وأمَّا عبدُ الله بنُ محمدِ بن أسْماءٍ فرواه عن عمِّهِ جويرية باللفْظَيْنِ، فسمِعَهُ البُخاريُّ مِن عبدِ الله علىٰ أحَدِهِما، وسمِعَهُ مسْلِمٌ وغيْرُهُ علىٰ اللَّفْظِ الآخَرِ، والله أعْلَمُ.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تبَعًا لأبي ريَّة: قال ابنُ حَجَرٍ بعْدَ ذلك: إنَّ البُخاريَّ كَتَبَهُ مِن حِفْظِهِ ولم يُراعِ اللَّفْظَ كما عُرِفَ مِن مذْهَبِهِ في تَجْويزِ ذلك، بِخِلافِ مُسْلِمٍ، فإنَّهُ يحافِظُ علىٰ اللفْظِ كثيرًا، ولم يجوِّزْ مثْلَهُ لِمُوافقَةِ مَن وافَقَ مُسْلِمًا علىٰ لفْظِهِ، بخِلافِ البُخاريِّ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف وإمامَهُ في الضَّلالِ قد تَصرَّفا في بعْضِ كلامِ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ بما غَيَّرَ لفْظَهُ ومعناه، وبيانُ ذلك مِن وجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّ الحافِظَ ابنَ حَجَرٍ لم يَجْزِمْ بأنَّ البُخاريَّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- كَتَبَ حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِن حِفْظِه، ولم يراعِ فيه اللَّفْظَ، وإنما أبْدىٰ ذلك احْتِمالًا كما هو واضِحٌ مِن كلامِهِ في «فتْحِ الباري».

وقد ساق أبو ريَّةَ والمؤلِّفُ كلامَ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ مَساقَ الجازمِ بأنَّ البُخاريَّ كَتَبَ حديثَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِنْ حِفْظِهِ ولم يُراعِ اللَّفْظَ، وهذا خطَأٌ وغلَطٌ علىٰ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الحافِظَ ابنَ حَجَرٍ قال بعْدَ أنْ أبْدَىٰ احْتِمالًا أنَّ البُخاريَّ كَتَبَ حديثَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِنْ حِفْظِهِ ولم يُراعِ اللفْظَ كما عُرِفَ مِن مذْهَبِهِ في تجْويزِ

ذلك، بِخِلافِ مسلم فإنه يحافِظُ علىٰ اللفْظِ كثيرًا. قال: وإنما لَمْ أجوِّزْ عكْسَهُ لِمُوافقةِ مَن وافق مُسْلِمًا علىٰ لفْظِهِ، بِخِلافِ البُخاريِّ(١).

ومُرادُ الحافظِ أنه لا يَجوزُ أنْ يكونَ مُسْلِمٌ كَتَبَ حديثَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مِن حفْظِهِ، كما جَوَّزَ ذلك علىٰ البُخاريِّ.

وقد أبْدَلَ المؤلِّف وأبو ريَّةَ قوْلَ الحافِظِ ابنِ حَجَرٍ: «وإنما لم أجوِّزْ عكْسَه» بقولِهما: «ولم يُجَوِّزْ مثْلَه»، وهذا مِنْ قِلَّةِ أمَانَتِهما في النَّقْلِ، وكَلِمَتُهُما تقْتَضِي أنْ يكونَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ لا يُجَوِّزُ مِثْلَ ما يجَوِّزُهُ البُخاريُّ مِنَ الكِتابةِ مِنَ الحِفْظِ مِنْ غيْرِ مراعاةِ اللفْظِ، وهذا خطَأٌ وغلَطٌ علىٰ الحافِظِ ابنِ حجَرٍ؛ فإنه إنَّما أراد ما ذكَرْتُهُ آنفًا، ولم يُرِدْ ما توهَّمَهُ المؤلِّفُ وأبو رَيَّةَ.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تَبعًا لأبي رَيَّةَ: وقد بَلَغَ مِنْ أمْرِهِمْ أنهم كانوا يَرْوُونَ الحديثَ بألفاظِهِمْ وأسانيدِهم، ثم يعْزُونه إلىٰ كُتُبِ السُّنَّةِ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: مُراد المؤلِّف وأبي ريَّةَ بذلك ما فعلَهُ البيْهَقِيُّ في «سُنَنِهِ»، والبَغَوِيُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» فإنهما إذا أخْرجا الحديثَ مِن الطريقِ التي أخْرجها منه البُخاريُّ ومُسْلِمٌ أو أحدُهُما قالا بعْدَه: رواه البُخاريُّ عن فلانٍ، ومسلم عن فلانٍ، وقد يكون في لفظ البيْهَقِيِّ أو البَغَوِيِّ بعْضُ المخالفةِ لِلَفْظِ البُخاريِّ ومسلِمٍ، مع اتفاقِ المعنىٰ ومع ذلك لا يُبَيِّنُ اختلافَ اللَّفْظِ، وهذا جائزٌ عند المُحْدَثين، ولا يقدحُ في الحديث ما يقع فيه مِنَ الاختلافِ في بعض الألفاظِ مع اتفاقِ المعنىٰ، وعلىٰ هذا جرىٰ عَمَلُ العلماءِ مِن أهل الحديثِ قديمًا وحديثًا، ولا عِبْرَةَ بمَن خالفهم مِن تلامذةِ

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٤٠٧).

الإِفرنْجِ ومُقَلِّدِيهم من جُهَّالِ العصْريِّينَ وزنادِقَتِهِمْ.

ويظهر مِن كلام المؤلِّف وأبي ريَّةَ أنهما أرادا به الاعْتِراضَ علىٰ البيهقيِّ والبَغَوِيِّ ومن صنع مِثْلَ صَنيعِهِما في إيرادِ الحديث، وذِكْرِ مَن خَرَّجَهُ من أهل الكُتُبِ السِّتَّة مع ما يقع بينهم من الاختلافِ في بعض الألفاظِ.

وأرادا -أيضًا- التَّشْكِيكَ في الأحاديثِ الصحيحةِ التي يرويها البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِهِ»، والبَغَوِيُّ في «شرحِ السُّنَّةِ»، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١].

وأمَّا ما ذكرهُ عن الخطيبِ البغداديِّ أنه روىٰ عن البُخاريِّ أنه قال: «رُبَّ حديثٍ سمِعْتُهُ بالبَصْرَةِ كتَبْتُهُ بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمِعْتُهُ بالشام كتبتُهُ بمِصْرَ فقيل له يا أبا عبد الله بكمالِهِ؟ فسكَتَ»، وقال حيْدَرُ بن أبي جعفرٍ والي بُخارَىٰ: قال لي محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ يومًا: «رُبَّ حديثٍ سمِعْتُهُ بالبَصْرَةِ كتبتُهُ بالشامِ، ورُبَّ حديثٍ سمعْتُهُ بالشام كتبتُهُ بمِصْرَ، فقُلْتُ: يا أبا عبد الله بتمامِهِ؟ فسكَتَ».

فجوابُهُ مِن وجهيْنِ:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: إنَّ البُخاريَّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- كان آيةً في الحِفْظِ والإتقانِ ومشهورًا بذلك عند المحدِّثين، وقد كان كثيرٌ من شيوخِه يُقِرُّون له بالفضل والتقدُّمِ وكذلك أقرانُهُ، ومَن بعْدَهم مِن أئمةِ الحديثِ.

وقد تقدَّمَ ما رواهُ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِهِ» عن أبي أحمَدَ ابنِ عدِيٍّ أنَّ البُخاريَّ لمَّا قدِمَ بغدادَ اجتمع أصحابُ الحديثِ، وأرادوا امْتِحانَهُ، فعمَدُوا إلىٰ مائةِ

حديثٍ، فقَلَبُوا أسانيدَها، ثم أَلْقَوْها عليه، فَرَدَّ كُلَّ متْنٍ إلىٰ إسنادِهِ، وكلَّ إسنادٍ إلىٰ متْنِهِ، فأقَرَّ له الناس بالحِفْظِ، وأذْعَنوا له بالفضْلِ(١).

وتقدم -أيضًا- ما ذكره الحافظُ ابنُ حجَرٍ عن أبي الأزهر قال: كان بسَمَرْقَنْدَ أربَعُمائةِ محدِّثٍ، فتجَمَّعوا وأحبُّوا أنْ يُغَالِطوا محمدَ بنَ إسماعيلَ، فأدْخَلوا إسنادَ الشام في إسنادِ العِراق، وإسنادَ العِراقِ في إسناد الشام، وإسنادَ الحَرَمِ في إسناد اليَمَنِ، فما استطاعوا مع ذلك أنْ يتَعَلَّقُوا عليه بسَقْطَةٍ(٢).

ورَوَىٰ القاضي أبو الحسيْنِ في «طبقاتِ الحنابلَةِ» بإسنادِهِ عن محمَّدِ بنِ أبي حاتِمٍ قال: سمعْتُ حاشِدَ بنَ إسماعيلَ وآخَرَ يقولانِ: كان أبو عبدِ الله محمدُ بنُ إسماعيلَ يخْتَلِفُ معنا إلىٰ مشايخِ الحديثِ في البَصْرَةِ وهو غُلامٌ فلا يَكْتُبُ، حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيامٌ، فكنا نقول له: إنك تخْتَلِفُ معنا ولا تَكْتُبُ، فما مَعْناكَ فيما تَصْنَعُ؟

فقال لنا بعد سِتَّةَ عَشَرَ يومًا: إنَّكُما قد أكثَرْتُما عليَّ، وألحَحْتُما، فاعْرِضا عليَّ ما كتبتما، فأخْرَجْنا ما كان عندنا، فزاد علىٰ خمْسَةَ عَشَرَ ألفَ حديثٍ، فقرأَهَا عن ظَهْرِ قَلْبٍ، حتىٰ جعَلْنا نُحكمُ كُتُبَنا علىٰ حِفْظِهِ، ثم قال: أترَوْنَ أني أخْتَلِفُ هَدَرًا، وأُضِيعُ أيامي؟! فعرَفْنا أنه لا يتقَدَّمُهُ أحدٌ.

وروىٰ القاضي أبو الحسيْنِ -أيضًا- عن عبد الله ابنِ الإمامِ أحمَدَ بنِ حنبَلٍ قال: سمعْتُ أبي يقول: «ما أخرَجَتْ خُراسانُ مثْلَ محمدِ بنِ إسماعيلَ»(٣).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٨٦).

(٣) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

فهذه شهادةٌ من إمامِ أهْلِ السُّنَّة والجماعةِ للبُخاريِّ بالفَضْلِ والتَّقَدُّمِ، وبهذه الشهادة وأمثالِها مِن شهاداتِ شُيُوخِه وأقْرانِهِ وأئمَّةِ العِلْم والهُدىٰ مِن بعْدِهم، يُرَدُّ علىٰ مَن حاول التَّشْكيكَ في حِفْظِ البُخاريِّ، والحَطِّ مِن قدْرِه.

وأمَّا سكوتُ البُخاريِّ لمَّا سُئِلَ عمَّا كان يَكْتُبُهُ مِن حفْظِه: هل كان يكتُبُهُ بتمامِهِ أم لا؟

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: يُحْتَمَلُ أنْ يكون سُكوتُهُ عن الجوابِ مِن بابِ الاحْتياطِ؛ خشيَةَ أنْ يكون قد وقع منه تقديمٌ، أوْ تأخيرٌ، أو تغييرٌ في بعض الألفاظِ، وإنْ كان ذلك لا يؤثِّر في الحديث.

ويُحْتَمَل أن يكون سكوتُهُ عن الجواب خَوْفًا مِن العُجْبِ وتزكيةِ النفْسِ، ولعَلَّ هذا الاحتمالَ هو الأقربُ، وأيًّا ما كان فلا عيْبَ علىٰ البُخاريِّ في سكوتِهِ عن الجوابِ، ولا يؤثِّر ذلك فيما اتَّصف به مِن مَزيدِ الحِفْظِ والإتقانِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: الذي يَظْهَرُ مِن إيرادِ المؤلِّف وأبي ريَّةَ لِمَا ذَكَرَه الخطيبُ البغداديُّ وحيْدَرُ بنُ أبي جعفرٍ عن البُخاريِّ، أنهما أرادا بذلك التَّشْكيكَ فيما يكْتُبُهُ البُخاريُّ مِن حفْظِهِ، واتِّهامَهُ بأنه كان يتساهَلُ في كتابَةِ الحديثِ، ولا يَعْتَنِي بضَبْطِ الألفاظِ، وفيما ذكرْتُهُ آنفًا عن ابن عدِيٍّ وأبي الأزْهَرِ وحاشِدِ بنِ إسماعيلَ كفايةٌ في الرَّدِّ علىٰ مَن توَهَّمَ النَّقْصَ في حِفْظِ البُخاريِّ، أو ظَنَّ به التساهُلَ في كتابةِ الحديثِ وقلَّةَ الاعْتناءِ بضَبْطِ الألفاظِ.

وقد جعَلَ اللهُ تعالىٰ لِلبُخاريِّ لِسانَ صِدْقٍ عند جميعِ أهْلِ السُّنَّة والجماعَةِ، فلا يضُرُّه تشدُّقُ العصْرِيِّينَ وتَنَطُّعُهُمْ بما يرَوْنَ أنه يَحُطُّ مِن قدْرِهِ، وقد جَعَلَ اللهُ

لـ«صحيحِهِ» القَبُولَ التَّامَّ عند جميعِ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ، فلا يَلْحَقُ أحدًا منهم شَكٌّ في شيءٍ مِن أحاديثِهِ، وقد خالَفَهُمْ تلامِذَةُ الإِفْرِنْجِ ومُقَلِّدوهم مِن العصْرِيِّينَ، فأثارُوا التَّشْكِيكاتِ في حفْظِ البُخاريِّ، واتَّهموهُ بالتَّساهُلِ في كتابةِ الحديث، وأثاروا التَّشْكِيكاتِ في «صحيحِهِ»، وطَعَنُوا في كثيرٍ مِن أحاديثِهِ، وقابلوها بالرَّدِّ والاطِّراحِ.

وهذا لا يضُرُّ البُخاريَّ، ولا يؤثِّر في «صحيحِهِ»، وإنما يعودُ وبَالُ ذلك علىٰ أولئكَ المُتَشَدِّقين المتَنَطِّعين، فيظهَرُ للناس ما كانوا يُخْفُونه مِن الزندقةِ والإِلحادِ، ومحادَّةِ الله ورسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتباعِ غيْرِ سبيلِ المؤمنين، وإنه لَيَنْطَبِق علىٰ البُخاريِّ وعلىٰ المُشَكِّكِينَ في حفْظِه وإتقانِهِ وفي «صَحِيحه» قوْلُ الشاعِرِ:

وما ضَرَّ نورَ الشمسِ أنْ كان ناظِرًا ... إليه عيونٌ لم تَزَلْ دَهْرَها عُمْيَا

وقولُ الأعشىٰ:

كناطِحٍ صخْرَةً يومًا لِيُوهِيَها ... فلم يَضِرْها وأوْهىٰ قرْنَهُ الوَعِلُ

وقولُ الحُسَيْنِ بنِ حُمَيْدٍ:

يا ناطحَ الجَبَلِ العالي لِيَكْلِمَهُ ... أشْفِقْ علىٰ الرَّأْسِ لا تُشْفِقْ علىٰ الجَبَلِ

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٢٦) و(٢٧) ما نصُّهُ:

«مثَلٌ آخرُ علىٰ اختلافِ الرِّوايةِ في تأبيرِ النَّخْلِ في أربعِ رِواياتٍ.

الرِّوايةُ الأولىٰ: روىٰ مسلم في كتابِهِ عن موسىٰ بنِ طَلْحَةَ عن أبيه قال: مرَرْتُ مع رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ قوْمٍ علىٰ رُءوسِ النَّخْلِ، فقال: «**ما يصْنَعُ هؤلاءِ؟**»

فقُلْتُ: يُلَقِّحُونَهُ، يجعَلُونَ الذَّكَرَ في الأُنْثىٰ فَتَلْقَحُ، فقال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ما أظُنُّ يُغْنِي ذلك شيْئًا»** قال: فأخبِروا بذلك، فتركُوه فأُخبِرَ رسولُ الله بذلك قال: **«إن كان ينْفَعُهُمْ ذلك فليَصْنَعُوهُ، فإذا ظَنَنْتُ ظَنًّا فلا تؤاخِذُوني بالظَّنِّ، ولكِنْ إذا حَدَّثْتُكُمْ عن اللهِ شيْئًا فخُذُوا به، فإنِّي لن أَكْذِبَ علىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ»**(١).

الرِّوايةُ الثَّانيةُ: عن رافِعِ بنِ خَديجٍ قال: قَدِمَ نبيُّ الله المدينَةَ وهم يؤَبِّرونَ النَّخْلَ، فقال: **«ما تصنعون؟»** قالوا: كُنَّا نصْنَعُهُ، قال: **«لعلَّكُمْ لو لم تفْعَلوا كان خيْرًا»** قال: فتَرَكُوهُ، فنقَصَتْ أو قال: فتنقصت، قال: فذَكَرُوا ذلك له، فقال: **«إنما أنا بَشَرٌ، إذا أمَرْتُكُمْ بشيْءٍ مِن دينِكم فخُذوا به، وإذا أمرتكم بشيْءٍ مِنْ رأيٍ فإنَّما أنا بَشَرٌ»** رواه مسلم -أيضًا- ورواهُ النَّسائِيُّ(٢).

الرِّوايةُ الثَّالثَةُ: عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائِشَةَ عن أنسٍ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ، فقال: **«لو لم تفعلوا لَصَلُحَ»** قال: فخرج شِيصًا، فمَرَّ بهم فقال: **«ما لِنَخْلِكُم؟»** قالوا: قُلْتَ كذا وكذا، قال: **«أنتم أعْلَمُ بأمْرِ دُنْياكُمْ»**(٣).

الرُّوايةُ الرابعةُ: رَوَاها الإمامُ أحمَدُ، وفيها: **«ما كان مِن أمْرِ دينِكُمْ فإلَيَّ، وما كان مِن أمْرِ دُنْياكم فأنْتُمْ أعلَمُ به»**(٤).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦١)، وقد غير في بعض ألفاظه كما سيأتي في رد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٦٢)، ولم أقف عليه عند النسائي، وقد غير في بعض ألفاظه كما سيأتي في رد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٦٣)، من طريق حماد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٦٣)، وأحمد (٣/ ١٥٢) (١٢٥٦٦) من طريق حماد عن ثابت عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

وفي رواية: رُوِيَتْ عن ابنِ رُشْدٍ في كتاب «التَّحْصيلِ والبيانِ»: «ما أنا بِزَارِعٍ ولا صاحِبِ نخْلٍ»(١).

ونقول لِلْعُقَلاء مِن المؤمنين بالله وبرسولِه: هذه أربَعُ رواياتٍ في موضوعٍ واحِدٍ، ومنها روايتين في كتابِ مسلم، وكُلُّهُمْ مختلفين اخْتِلافًا واضِحًا، فهل معنىٰ ذلك أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصْحابَهُ هم السببُ، أمْ أنَّ الرُّواةَ قد دَسُّوا ذلك، أم أنه انْدَسَّ عليهم فصَدَّقُوهُ؟».

والجواب عن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحَدُها: عمَّا وقع مِن المؤلِّف مِن التغْيِيرِ في بعْضِ الكلمات في الأحاديثِ الأربَعَةِ، فمِن ذلك قوْلُهُ في الحديث الأوَّلِ: «علىٰ قوْمٍ»، وصوابه: «بقوْمٍ»، ومِن ذلك قوْلُهُ: «فقلت: يلقحونه»، وصَوابُهُ: «فقالوا: يلقحونه»، ومِن ذلك قوْلُهُ: «فإذا ظننت ظنًّا»، وصوابُهُ: «فإني إنما ظننت ظنًّا»، ومِن ذلك قوْلُهُ في الحديثِ الثَّاني: «وهم يؤَبِّرون»، وصوابُهُ: «يأْبِرون»، ومِن ذلك قوله: «فنَقَصَتْ أو قال: فتنقصت»، وصوابه: «فنَفَضَتْ أو فَنَقَصَتْ».

قال النوَوِيُّ: «نفَضَتْ بالفاءِ والضادِ المعجمةِ، وهو بفَتْحِ الحروفِ كُلِّها، ومعناه: أسْقَطَتْ ثَمَرَها. قال أهْلُ اللُّغَةِ: ويقال لذلك المُتَساقِطِ: النَّفَضُ بفتح النون والفاء، بمعنىٰ المَنْفُوضِ» انتهىٰ(٢).

ومن ذلك قولُهُ: «مِن رأيٍ»، وصوابُهُ: «منْ رأيِي»، ومن ذلك قوْلُهُ في الحديثِ

---

(١) لم أقف عليها، وحكم المصنف عليها بالوضع كما سيأتي.

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٥/ ١١٨).

الثَّالثِ والحديثِ الرابعِ: «عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيه عن عائشةَ عن أنسٍ»، وصوابُهُ: «حدَّثَنا حمادُ بنُ سَلَمَةَ عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ، وعن ثابتٍ عن أنسٍ»، فهذانِ حديثانِ رواهُما حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعن ثابتٍ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد جَعَلَهُما المؤلِّف حديثًا واحِدًا، فأَخْطَأَ في ذلك وغَلِطَ غَلَطًا فاحِشًا أَبَانَ به عن غَباوتِهِ وكثافَةِ جهْلِهِ.

والرِّوايةُ التي ذَكَرَها عن ابن رُشْدٍ فيها نَكَارَةٌ شديدةٌ، ولم أرَها في شيْءٍ مِن كُتُبِ الحديثِ، والأحْرىٰ أنها موضوعةٌ، وفي آخِرِ كلامِهِ لفْظَتانِ لَحَنَ فيهِما، وهما: «روايتيْنِ»، و«مختلفَتَيْنِ»[1]، والصواب: «روايتانِ»، و«مختلِفَتانِ»[2].

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الاخْتلافَ في ألفاظِ هذه الأحاديثِ لا يؤثِّر فيها؛ لأنَّ المعنىٰ في الجميع واحِدٌ، وهو أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخْبَرَ الذين يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ عن رأْيِهِ وظَنِّهِ، ولم يُخْبِرْهُمْ عن وحْيٍ جاءه مِنَ اللهِ تعالىٰ، والعِبْرَةُ بالمعنىٰ لا بالألفاظِ.

وعلىٰ هذا فتَشْكِيكُ المؤلِّف في هذه الأحاديثِ الصحيحةِ مِن أجْلِ اختلافِ ألفاظِها لا شَكَّ أنه مِن التَّشَدُّقِ والتَّنَطُّعِ، وكذلك قولُهُ: هل معنىٰ ذلك أنَّ النَّبِيَّ وأصحابَهُ هم السبَبُ؟ إلىٰ آخر كلامِهِ، فكُلُّ ذلك مِنَ التَّشَدُّقِ والتَّنَطُّعِ، وإظهارِ العَداوةِ للأحاديثِ الصحيحة ورُواتِها.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ المؤلِّف تردَّدَ في توجيهِ الاتِّهام في سبَبِ الاختلافِ الواقِعِ في

---

(١) كذا في الأصل، والمراد هنا اللحن في كلمة: «مختلفين» من قوله: «وكُلُّهُمْ مختلفين اخْتِلافًا واضِحًا».

(٢) كذا في الأصل، وتصويب اللحن هنا: «مختلفون».

ألفاظِ الأحاديثِ التي تقدَّمَ ذِكْرُها، فبدَأَ بِالنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابِهِ، وما أعظَمَ ذلك وأبْشَعَهُ وأشْنَعَهُ ولاسِيَّمَا في حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ!!

ثُمَّ وجَّهَ الاتِّهامَ إلىٰ الرواة بأحَدِ شيْئَيْنِ؛ إمَّا دَسِّ الكذِبِ في الأحاديثِ التي تقدَّمَ ذكْرُها، وإمَّا التغْفِيلِ، بحيثُ يَرُوجُ عليهم الكذِبُ ويَنْدَسُّ عليهم، فيصدِّقُونَهُ ويرْوُونَهُ، وهذا قوْلُ سُوءٍ مردودٌ علىٰ قائِلِهِ، ولا شكَّ أنَّ الرُّواةَ بريئونَ مِنْ جميعِ التُّهَمِ التي وجَّهَها إليهم المؤلِّفُ ظُلْمًا وزُورًا.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ رُواةَ الأحاديثِ الأرْبَعَةِ كُلُّهُمْ ثقاتٌ، لا مَطْعَنَ في أحَدٍ منهم، فاتِّهامُ المؤلِّف لهم بأنهم قد دَسُّوا في هذه الأحاديثِ أو انْدَسَّ عليهم فصدَّقُوهُ، لا شكَّ أنه إفْكٌ وبُهْتانٌ.

والمؤلِّف أولىٰ بصفة الدَّسِّ؛ لأنه قد بَذَلَ جُهْدَهُ في دَسِّ الشُّبَهِ والشُّكوكِ علىٰ المسلمين، واستَفْرَغَ وُسْعَهُ في تشكيكِهِمْ في الأحاديثِ الثَّابتة عن النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهو -أيضًا- أولىٰ بصِفَةِ الغَباوةِ والتَّغْفيلِ؛ لأنه قد قَلَّدَ أبا رَيَّةَ في دَسائِسِهِ وأباطيلِهِ وتُرَّهاتِهِ، وتشكيكِه في الأحاديثِ الصحيحةِ، ووقيعَتِهِ في الصَّحابَةِ، وتنقُّصِهِ لهم، ومَثَلُ المؤلِّف مع أبي رَيَّةَ كمَثَلِ أعمىٰ قد وَضَعَ يدَهُ في يَدِ أعمىٰ يقودُهُ إلىٰ مَهاوي الهَلاكِ والدَّمارِ، وقد قِيلَ: «قد ضَلَّ مَن كانَتِ العُمْيانُ تَهْدِيهِ».

الوَجْهُ الخامِسُ: قال الشيْخُ أحمد محمد شاكر في تعليقِهِ علىٰ «مُسْنَدِ الإمامِ أحمَدَ» في الكلام علىٰ حديث طلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «هذا الحديثُ مِمَّا طَنْطَنَ به مُلْحِدُو مِصْرَ، وصنائعُ أورُبَّةَ فيها؛ مِن عَبيدِ المُسْتَشْرِقِينَ، وتلامِذَةِ المُبَشِّرينَ، فجعلوهُ أصْلًا يحتجُّونَ به علىٰ أهْلِ السُّنَّة وأنصارِها، وخُدَّامِ الشريعةِ وحماتِها، إذا أرادوا أنْ يَنْفُوا شيئًا مِنَ السُّنَّةِ، وأنْ يُنْكِروا شريعةً مِن شرائعِ الإسلامِ؛ في المعاملاتِ، وشئونِ الاجتماع

وغيْرِها، يزعُمُونَ أنَّ هذه مِن شُئونِ الدنيا، يتمَسَّكُونَ بروايَةِ أنسٍ: «**أنتم أعْلَمُ بأمْرِ دُنْيَاكُمْ**»، والله يعْلَم أنهم لا يؤمنونَ بأصْلِ الدِّين، ولا بالألوهيَّةِ، ولا بالرِّسالةِ ولا يصدِّقون القرآنِ في قرارَةِ نفوسِهِمْ، ومَن آمن إنما يؤمِنُ لِسَانُهُ ظاهرًا، ويؤمِنُ قلْبُهُ فيما يُخَيَّلُ إليه، لا عن ثِقَةٍ وطُمَأْنينَةٍ، ولكنْ تقليدًا وخشيَةً، فإذا ما جَدَّ الجِدُّ وتعارضتِ الشريعةُ -الكتابُ والسُّنَّةُ- مع ما درسوا في مِصْرَ أو في أورُبَّةَ، لم يتردَّدُوا في المُفَاضلةِ، ولم يُحْجِموا عن الاخْتِيَارِ، فضَّلُوا ما أخذوه عن سادَتِهِمْ، واختاروا ما أُشْرِبَتْهُ قلوبُهُمْ، ثم يَنْسُبُونَ نُفُوسَهُمْ بعد ذلك أو يَنْسُبُهُمُ الناسُ إلىٰ الإسلامِ.

والحديثُ واضِحٌ صريحٌ لا يعارِضُ نصًّا، ولا يدُلُّ علىٰ عدَمِ الاحتجاجِ بالسُّنَّةِ في كلِّ شأنٍ؛ لأنَّ رسولَ الله لا ينْطِقُ عن الهوىٰ، فكلُّ ما جاء عنه فهو شرْعٌ وتشريعٌ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور:٥٤]، وإنما كان في قِصَّةِ تلقيحِ النَّخْلِ أن قال لهم: «**ما أظُنُّ ذلك يُغْنِي شيئًا**»، فهو لم يأْمُرْ ولم ينْهَ، ولم يُخْبِرْ عن الله، ولم يَسُنَّ في ذلك سُنَّةً حتىٰ يُتَوَسَّعَ في هذا المعنىٰ إلىٰ ما يُهْدَمُ به أصْلُ التشريعِ، بل ظَنَّ، ثم اعْتَذَرَ عن ظَنِّهِ، قال: «**فلا تؤاخذوني بالظَّنِّ**»، فأين هذا مِمَّا يَرْمِي إليهِ أولئِكَ؟ هدانا اللهُ وإياهم سواءَ السبيلِ» انتهىٰ[1].

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٢٧) ما نصُّهُ:

«اختلافٌ واضحٌ في موضوعٍ واحدٍ أوردَهُ البُخاريُّ في ثماني رواياتٍ مُخْتَلِفَةٍ -

---

(١) «مسند أحمد» (٢/ ١٧٧) تحقيق العلامة/ أحمد شاكر رحمه الله.

ثم ذكر رواياتِ أبي جُحَيْفَةَ وإبراهيمَ التَّيْمِيِّ عن أبيه للصَّحِيفَةِ التي كانت عند عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فيها العَقْلُ -أي: الدِّيَةُ- وفَكاكُ الأسيرِ، وأنْ لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافِرٍ، وفيها أشياءُ غيرُ ذلك في رواية التَّيْمِيِّ...

ثم قال في صفحة (٢٩) و(٣٠): ولنا الحَقُّ بعد تقديمِ هذا المِثال علىٰ أنَّ الحديثَ النَّبَوِيَّ كان يُرْوَىٰ بالمعنىٰ وليس بالنَّصِّ، وأنَّ باب النَّقْلِ بالمعنىٰ هو الذي جاءنا بالزِّياداتِ وبالنَّقْصِ في كلامِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

أقولُ: إنَّ لنا الحَقَّ أنْ نقولَ كَلِمَتَيْنِ؛ الكلمةُ الأولىٰ نقولُ فيها: مَنْ مِن المسلمين العُقَلاءِ يُصَدِّقُ أن تكونَ هذه الرِّواياتُ كُلُّها صحيحةً وهي ثمانِيَةُ رِواياتٍ مختلفَةٍ وواردةٍ كُلُّهَا بهذا الاخْتِلافِ في «صحيحِ البُخاريِّ»؟!

فأيُّ معنًىٰ وأيُّ حقيقةٍ تكون وراءَ ذلك التناقُضِ الصريحِ في كلامٍ يُنْسَبُ لرسول الله ويأْتِينا في أصَحِّ موارِدِ الحديثِ، إلا أنْ يكونَ أمرُ الحديثِ وموضوعُهُ كان يُؤْخَذُ بغيْرِ عنايةٍ ولا الْتِفاتٍ إلىٰ ما يترتَّبُ علىٰ ذلك، وأنه جاءنا مِن طُرُقِ الوضْعِ والدَّسِّ لِغَرَضٍ واحِدٍ هو التَّضْلِيلُ، ولهذا أفْرَغَهُ الوضَّاعونَ في عِدَّةِ رِواياتٍ مُتبايِنَةٍ في الألفاظ حتىٰ يُمَوِّهوا علىٰ المسلمين، وحتىٰ يظَلَّ بابُ الدَّسِّ مفْتوحًا أمامَهُم دونَ أنْ تُغْلِقَهُ عُقولُ المؤمنينَ؟

وأيُّ شيءٍ أعْجَبُ مِن أنْ يكونَ البُخاريُّ شيْخ واحد وكتابُهُ سجِلٌّ واحدٌ والحديثُ -أيضًا- في موضوعٍ واحِدٍ، وبعد ذلك تَأْتِي الرِّواياتُ الثَّمانيةُ فيه مُخْتَلِفَةً اختلافًا صَريحًا في اللَّفْظِ والمَعْنَىٰ؟

أَمَّا الكلمةُ الثَّانيةُ: فإِنَّا نقولُ فيها قَطْعًا ويَقِينًا بأَنَّ ما جاء في تلك الروايةِ

المختلِفَةِ هو الدليلُ علىٰ وجودِ الكَذِبِ علىٰ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلىٰ صاحِبِهِ وابنِ عَمِّهِ عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ، وأنَّ عَلِيًّا لو أرادَ أو أَمَرَهُ النَّبِيُّ أنْ يدَوِّنَ حديثًا، لضاقَتْ بحصيلَةِ وعْيِهِ الكُتُبُ والمُجَلَّداتُ.

ولقد كان لديْهِ مِنَ القضايا ما هو أَهَمُّ مِنْ عَقْلِ الإِبِلِ أمام بيْتِ صاحِبِ الدَّمِ، وما هو أَهَمُّ مِن تَسْنِينِها، وهو التوحيدُ وما يتَشَعَّبُ عنه، فهل آنَ لنا أن نُعْطِيَ لكلامِ نَبِيِّنا كلَّ اهتمامِنا الذي يُصَفِّيهِ مِنَ الكَذِبِ الإسرائيليِّ؟!».

والجواب عن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحَدُها: في بيانِ ما جاء في كلامِ هذا الجاهِلِ المُرَكَّبِ مِنَ اللَّحْنِ وفسادِ التَّعْبِيرِ، فمِنْ ذلك قوْلُهُ: «في ثماني رواياتٍ»، وصوابه: «في ثمانِ روايات»، ومِن ذلك قوْلُهُ: «وهي ثمانيةُ روايات»، وصوابه: «وهي ثمان روايات»، ومن ذلك قوْلُهُ: «أن يكون البُخاريُّ شيخ واحد وكتابه سجِلٌّ واحدٌ»، وصوابُهُ: «أنْ يكونَ البُخاريُّ شيْخًا واحِدًا وكتابه سجِلًّا واحدًا»، ومِن ذلك قوْلُهُ: «وبعد ذلك تأتي الرِّواياتُ الثمانية»، وصوابه: «وبعد ذلك تأتي الروايات الثمان».

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ليس كلُّ الأحاديثِ النبويَّةِ يُرْوَىٰ بالمعنىٰ كما زَعَمَ ذلك المؤلِّفُ، بلْ منها ما يُرْوَىٰ بالنَّصِّ، ومنها: ما يُرْوَىٰ بالمعنىٰ. ولا شَكَّ أنَّ الرِّوايةَ بالنَّصِّ أوْلَىٰ مِنَ الرِّوايةِ بالمعنىٰ، والرِّوايةُ بالمعنىٰ جائزةٌ كما تقدَّمَ تقريرُهُ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ المؤلِّفَ ادَّعىٰ أنَّ له الحَقَّ علىٰ أنَّ الحديثَ النَّبَوِيَّ كان يُرْوَىٰ بالمَعْنىٰ وليْسَ بالنَّصِّ، ولم يأْتِ بِبيِّنَةٍ علىٰ ما ادَّعاهُ سِوىٰ الظَّنِّ والتخرُّصِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿**وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا**﴾ [النجم:٢٨]، وقال النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُم**

والظَّنَّ؛ فإنَّ الظَّنَّ أكذَبُ الحديثِ» متفق عليه من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ[١].

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الزِّيادَةَ في بعْضِ الرِّواياتِ والنَّقْصَ في بعْضِها لها أسبابٌ كثيرةٌ، وأهَمُّها شيئانِ:

أحدُهُما: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان في بعْضِ الأحيانِ يكَرِّرُ الحديثَ علىٰ أصْحابِهِ مِرارًا في المجْلِسِ أو في مجالِسَ متعدِّدَةٍ، وربَّما قال في بعْضِ المَجالِسِ ما لم يَقُلْ في غيْرِهِ، فيسمَعُهُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ ما قال في غَيْرِ ذلك المَجْلِسِ فيُحَدِّثُ هذا بما سَمِعَ، ويُحَدِّثُ الآخَرُ بما سَمِعَ في المجْلِسِ الآخَرِ، وتختلِفُ رواياتُهُمْ بحَسَبِ ما سَمِعَهُ كلٌّ منهُمْ وحَفِظَهُ.

الثَّاني: قوَّةُ الحِفْظِ في بعْضِ الرُّواةِ، وضَعْفُها في بعْضِهِمْ، فَبَعْضُهُمْ يحْفَظُ كلَّ ما سَمِعَهُ وبعْضُهُمْ يحْفَظُ البَعْضَ، ويَنْسَىٰ البَعْضَ، فيُحَدِّثُ هذا بما حَفِظَهُ، ويحدِّثُ الآخرُ بما حَفِظَهُ، ومَنْ حَدَّثَ بما حَفِظَهُ -ولو غَيْرَ تامٍّ- فقد أدَّىٰ ما يَجِبُ عليه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وأمَّا قوْلُ المؤلِّفِ في الكَلِمَةِ الأولىٰ: مَنْ مِنَ المسلمين العُقَلاءِ يُصَدِّقُ أنْ تكونَ هذه الرِّواياتُ كُلُّهَا صَحِيحَةً وهي ثمانِ رواياتٍ مختلفَةٍ وواردَةٍ بهذا الاخْتِلافِ في «صحيحِ البُخاريِّ»؟!

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: كُلُّ علماءِ المسلمين يصدِّقونَ بصِحَّةِ ما رَوَاهُ البُخاريُّ في «صحيحِهِ»، ويَقْبَلُونَ كُلَّ ما فيه مِنَ الأحاديثِ المُتَّصِلَةِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣).

وقد ذَكَرَ النَّوَوِيُّ في «شَرْحِ مسلم» اتِّفاقَ العُلَماءِ علىٰ أنَّ أصَحَّ الكُتُبِ بعد القرآنِ العزيزِ «الصَّحِيحانِ»؛ البُخاريُّ ومسلمٌ، قال: «وتلَقَّتْهُما الأُمَّةُ بالقَبولِ»(١).

ونَقَلَ النَّوَوِيُّ عن الشيْخِ أبي عَمْرِو ابنِ الصَّلاحِ أنه قال: «جميعُ ما حَكَمَ مسلمٌ بِصِحَّتِهِ فهو مقطوعٌ به، والعِلْمُ النَّظَرِيُّ حاصِلٌ بصِحَّتِهِ في نفْسِ الأمْرِ، وهكذا ما حَكَمَ البُخاريُّ بصِحَّتِهِ في كتابِهِ، وذلك لأَنَّ الأُمَّةَ تَلَقَّتْ ذلك بالْقَبولِ سوىٰ مَنْ لا يُعْتَدُّ بخِلافِهِ ووِفاقِهِ في الإِجْماعِ»(٢).

ونَقَلَ النَّوَوِيُّ -أيضًا- عن إمامِ الحَرَمَيْنِ أنه قال: لو حَلَفَ إنسانٌ بِطَلاقِ امرأَتِهِ أنَّ ما في كتابَيِ البُخاريِّ ومسلمٍ ممَّا حَكَمَا بصِحَّتِهِ مِنْ قوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَمَا أَلْزَمْتُهُ الطَّلاقَ، ولا حَنَّثْتُهُ؛ لإِجْماعِ عُلَماءِ المسلمينَ علىٰ صِحَّتِهِما(٣).

وذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في كِتابِهِ «**البدايةُ والنِّهايَةُ**» أَنَّ العُلَماءَ أجْمَعُوا علىٰ قَبُولِ «صحيحِ البُخاريِّ»، وصِحَّةِ ما فيهِ، وكذلكَ سائِرُ أَهْلِ الإِسلامِ(٤).

وفيما قالَهُ هؤلاءِ الأئِمَّةُ الأعلامُ أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ المؤلِّف الذي قد حادَّ اللهَ ورسولَهُ وخالَفَ إجماعَ المسلمين، واتَّبَعَ غيْرَ سبيلِ المؤمنينَ، وعلىٰ أشْباهِهِ مِنْ تلامِذَةِ المُسْتَشْرِقِينَ ومقلِّديهِمُ الذين هُمْ أعدىٰ عَدُوٍّ لِلسُّنَّةِ وأهْلِها.

وإذا عُلِمَ هذا فنَقُولُ: مَنْ لم يصدِّقْ بما رواهُ الشَّيْخَانِ في «صَحِيحَيْهِما» أو رواهُ

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٩، ٢٠).

(٤) «البداية والنهاية» (١٤/ ٥٢٧).

أَحَدُهُما فليس مِنَ العُقلاءِ ولا كرامَةَ له، ولا نِعْمَةَ عَيْنٍ.

وأَمَّا قَوْلُهُ: فأيُّ معنًىٰ وأيُّ حقيقَةٍ تكونُ وراءَ ذلك التَّناقُضِ الصَّريحِ في كلامٍ يُنْسَبُ لرسولِ الله، ويأتينا في أصَحِّ مواردِ الحديثِ؟

فجوابُهُ مِن وجوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: ليس بَيْنَ روايَةِ أبي جُحَيْفَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لِمَا كان في صَحيفَةِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وبَيْنَ روايةِ التَّيْمِيِّ شيْءٌ مِنَ التَّناقُضِ، وما كان مِنَ الزِّيادَةِ في رواية: التَّيْمِيِّ لا يُناقِضُ رِوايَةَ أبي جُحَيْفَةَ؛ لأَنَّ أبا جُحَيْفَةَ روىٰ طَرَفًا مِمَّا في الصَّحيفَةِ، وروىٰ التَّيْمِيُّ أكثَرَ منه، وسيأْتِي ذِكْرُ روايَةِ أبي جُحَيْفَةَ، وروايةِ التَّيْمِيِّ عن أبيهِ، وعن الحارثِ بنِ سُوَيْدٍ، وروايات أبي حسَّانَ الأعْرَجِ، وأبي الطُّفَيْلِ، وطارِقِ بنِ شِهابٍ، وفي كُلِّ رِوايَةٍ مِنَ الزيادَةِ ما ليسَ في غَيْرِها، والسببُ في ذلك تَفَاوُتُ الُّرواةِ في الحِفْظِ فكُلٌّ منْهُمْ نَقَلَ ما حَفِظَهُ مِمَّا كان في الصَّحِيفَةِ، وكُلُّ رِواياتِهِمْ صَحِيحَةٌ لا مَطْعَنَ في شيْءٍ منها بوَجْهٍ مِنَ الوُجوهِ.

وقد تَوَهَّمَ المؤلِّفُ أنَّ الزِّيادَةَ في بعْضِ الرِّواياتِ والاخْتِصارَ في بعضِها يكون مِنَ التَّناقُضِ الصَّريحِ، وهذا مِن غَباوَتِهِ وكثافَةِ جَهْلِهِ، وما رأيْتُ أحدًا سَبَقَهُ إلىٰ هذا القَوْلِ الباطِلِ والرَّأْيِ الفاسِدِ، وإنه لَيَنْطَبِقُ علىٰ المؤلِّفِ قوْلُ الشاعِرِ:

لقد كان في الإِعْراضِ سَتْرُ جَهالَةٍ ... غدَوْتَ بها مِنْ أشْهَرِ الناسِ في البُلْدِ

وقوْلُ الآخَرِ:

زوامِلُ لِلْأَسْفارِ لا عِلْمَ عِنْدَهُمْ ... بِجَيِّدِها إلا كَعِلْمِ الأباعِرِ

لَعَمْرُكَ ما يَدْرِي البَعِيرُ إذا غَدَا ... بأَوْساقِهِ أَوْ راحَ ما في الغَرائِرِ

الوَجْه الثَّاني: في ذِكْرِ الرِّواياتِ لِصَحِيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لِيَتَّضِحَ لِطالِبِ العِلْمِ أنَّ

المؤلِّف قد تهوَّرَ فيما زَعَمَهُ مِن وجودِ التناقُضِ الصريحِ بيْنَ رِواياتِ البُخاريِّ لبَعْضِ ما في الصَّحيفَةِ.

فمِنْها: ما رواهُ الإمامُ أحمَدُ بإسنادٍ صحيحٍ، والبُخاريُّ في «صحيحِهِ»، والنَّسائيُّ بإسنادٍ صحيحٍ، وابنُ ماجَهْ مُخْتَصَرًا عن أبي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل عندَكُمْ شيْءٌ مِنَ الوحْيِ إلا ما في كِتابِ الله؟

قال: «والذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ، ما أعْلَمُهُ إلا فَهْمًا يعطيه اللهُ رَجُلًا في القرآنِ، وما في هذه الصَّحِيفَةِ»، قلْتُ: وما في هذه الصحيفةِ؟ قال: «العَقْلُ، وفَكاكُ الأسيرِ، وأنْ لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافرٍ» هذا لفْظُ البُخاريِّ في كتابِ الجِهادِ(١).

قولُهُ: «العَقْلُ»، أي: الدِّيَةُ، والمُرادُ بيانُ أحْكامِ الدِّياتِ ومقاديرِها وأصنافِها.

وسُمِّيَتِ الدِّيَةُ عقْلًا؛ لأنَّ القاتِلَ إذا جَمَعَ الدِّيَةَ مِنَ الإبِلِ، عقَلَها بفِناءِ أوْلِياءِ المَقْتُولِ ليُسْلِمَها إليهم، فسُمِّيَتِ الدِّيَةُ عقْلًا بالمصْدَرِ، قالهُ ابنُ الأثيرِ في «النهايةِ».

قولُهُ: «وفَكاكُ الأسيرِ» أي: حُكْمُ تخْلِيصِهِ مِنْ أيدي العَدُوِّ، والتَّرْغيب في ذلك.

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ بإسنادَيْنِ صحيحَيْنِ، والبُخاريُّ ومسلم وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ عن إبراهيمَ التَّيْمِيِّ عن أبيه قال: قال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما عِندَنا كِتابٌ نَقْرَؤُهُ إلا كتابُ الله، غيْرَ هذهِ الصَّحيفَةِ» قال: فأَخْرَجَها فإذا فيها أشياءُ مِنَ الجِراحاتِ وأسنانِ الإبِلِ، قال: وفيها «**المدينةُ حَرَمٌ ما بَيْنَ عَيْرٍ إلىٰ ثَوْرٍ، فمَنْ أحدَثَ فيها حدَثًا أو آوىٰ مُحْدِثًا، فعليْهِ لعْنَةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ القِيامَةِ صَرْفٌ**

(١) أخرجه أحمد (١/ ٧٩) (٥٩٩)، والبخاري (٣٠٤٧)، والنسائي (١٧٤٤)، وابن ماجه (٢٦٥٨)، وهو عند الترمذي (١٤١٢).

ولا عَدْلٌ، ومَن والىٰ قوْمًا بغيْرِ إذْنِ مواليِه، فعلَيْهِ لَعْنَةُ الله والملائِكَةِ والناسِ أجمعينَ، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ القِيامَةِ صرْفٌ ولا عَدْلٌ، وذِمَّةُ المسلمينَ واحِدَةٌ يَسْعَىٰ بها أدناهُمْ، فمَنْ أَخْفَرَ مسلمًا فعليه لعنةُ الله والمَلائِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ القِيامَةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ»(١).

هذا لفْظُ البُخاريِّ في كِتابِ الفرائضِ، وزاد أحمدُ في إحدىٰ روايتيْهِ، ومسلم والتِّرمِذيُّ: «**ومَنِ ادَّعىٰ إلىٰ غيرِ أبيه، أو تولَّىٰ غير مواليِه، فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يَقْبَلُ اللهُ منه يوْمَ القيامَةِ صَرْفًا ولا عَدْلًا**»(٢).

قولُهُ: وأسنَانُ الإبِلِ، المُرادُ -والله أعلم- بيانُ أسنانِ الإِبلِ التي تؤْخَذُ في دِيَةِ النَّفْسِ وفي الجِراحاتِ وفي فرائِضِ الصَّدَقَةِ.

ومنها: ما رواهُ الإِمامُ أحمَدُ بإِسنادٍ صحيحٍ، عن إبراهيمَ التَّيْمِيِّ عن الحارِثِ بنِ سُوَيْدٍ قال: «قيل لِعَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إنَّ رسولَكُمْ كان يَخُصُّكُمْ بشيْءٍ دُونَ الناس عامَّةً؟

قال: ما خَصَّنا رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بشيْءٍ لَمْ يَخُصَّ به الناسَ، إلا بشيْءٍ في قِرَابِ سَيْفِي هذا، فأخْرَجَ صحيفَةً فيها شيْءٌ مِنْ أسنانِ الإبِلِ، وفيها: أنَّ المدينَةَ حَرَمٌ ما بَيْنَ ثَوْرٍ إلىٰ عَائِرٍ، مَن أحدَثَ فيها حَدَثًا أو آوىٰ مُحْدِثًا، فإِنَّ عليه لَعْنَةَ الله والملائِكَةِ والناسِ أجمعينَ، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ القِيامَةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ، وذِمَّةُ المسلمين واحدةٌ فَمَنْ أَخفَرَ مُسْلِمًا فعليهِ لَعْنَةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجْمعينَ، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٨١، ١٢٦) (٦١٥، ١٠٣٧)، والبخاري (٣١٧٢)، ومسلم (١٣٧٠)، وأبو داود (٢٠٣٤)، والترمذي (٢١٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٨١) (٦١٥)، ومسلم (١٣٧٠)، والترمذي (٢١٢٧).

القيامةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ، ومَن تولَّىٰ مَوْلًىٰ بغيْرِ إذنِهِمْ، فعليْهِ لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين، لا يُقْبَلُ منه يوْمَ القِيامَةِ صرْفٌ ولا عَدْلٌ»(١).

ومنها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- بإسنادٍ صحيحٍ، عن أبي حَسَّانَ الأعْرَجِ، أنَّ علِيًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان يأْمُرُ بالأمْرِ، فيؤْتَىٰ، فيقالُ: قد فَعَلْنَا كذا وكذا، فيقولُ: صَدَقَ اللهُ ورسولُهُ، قال: فقال له الأَشْتَرُ: إنَّ هذا الذي تقولُ قد تَفَشَّغَ في الناس، أَفَشَيْءٌ عهِدَهُ إليك رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟

قال عَلِيٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما عَهِدَ إليَّ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شيْئًا خاصَّةً دونَ الناسِ إلا شَيْءٌ سمِعْتُهُ منه، فهو في صحيفَةٍ في قِرَابِ سَيْفِي، قال: فلم يزالوا به حتىٰ أَخْرَجَ الصَّحيفَةَ.

قال: فإذا فيها: «**مَنْ أحْدَثَ حدَثًا أو آوىٰ مُحْدِثًا، فعليْهِ لعْنَةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يُقْبَلُ منه صرْفٌ وعدْلٌ**» قال: وإذا فيها: «**إنَّ إبراهيمَ حَرَّمَ مكَّةَ، وإني أُحَرِّمُ المدينةَ، حرم ما بَيْنَ حَرَّتَيْهَا وحِماها كُلُّه، لا يُخْتَلَىٰ خَلاهَا، ولا يُنَفَّرُ صيْدُها، ولا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُها إلا لِمَنْ أشار بها، ولا تُقْطَعُ منها شَجَرَةٌ، إلا أنْ يَعْلِفَ رجُلٌ بعيرَهُ، ولا يُحْمَلُ فيها السِّلاحُ لِقِتالٍ**»، وإذا فيها: «**المؤمنونَ تتكافَأُ دِماؤُهُمْ، ويسعىٰ بذمَّتِهِمْ أدناهُمْ، وهم يَدٌ علىٰ مَنْ سِواهم، ألا لا يُقْتَلُ مؤمِنٌ بكافِرٍ، ولا ذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ**»، وقد روىٰ أبو داودَ والنَّسائِيُّ طَرَفًا منه(٢)، ورواه النَّسائِيُّ -أيضًا- عن أبي حَسَّانَ عَنِ الأشْتَرِ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٥١) (١٢٩٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١١٩) (٩٥٩)، وأبو داود (٢٠٣٥)، والنسائي (٤٧٤٥)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه النسائي (٤٧٤٦)، وصححه الألباني.

قولُهُ: «تَفَشَّغَ» أي: فَشَا وانْتَشَرَ، قاله ابن الأَثيرِ في «النهايةِ»(١).

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ والنَّسائِيُّ -أيضًا- بإسنادٍ صحيحٍ عن قيسِ بنِ عَبَّادٍ قال: انطلقْتُ أنا والأَشْتَرُ إلىٰ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فذَكَرَ بعْضَ ما في حديث التَّيْمِيِّ عن أبيهِ وعن الحارِثِ بنِ سُوَيْدٍ(٢).

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي الطُّفَيْلِ عامِرِ بنِ وائلةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سُئِلَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل خَصَّكُمْ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيْءٍ؟ فقال: ما خَصَّنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيْءٍ لم يَعُمَّ به الناسَ كافَّةً، إلا ما كان في قِراب سَيْفِي هذا، قال: فأخْرَجَ صحِيفَةً مكتوبٌ فيها «**لَعَنَ الله مَنْ ذَبَحَ لغيْرِ الله، ولَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنارَ الأرض، ولَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ والِدَهُ، ولَعَنَ اللهُ مَنْ آوىٰ مُحْدِثًا**»(٣).

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وابنُهُ عبدُ الله بأسانيدَ صحيحَةٍ عن طارِقِ بنِ شهابٍ قال: رأيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المِنبَرِ يَخْطُبُ، وعليه سيْفٌ حِلْيَتُهُ حديدٌ فسمعْتُهُ يقول: والله ما عِنْدَنا كتابٌ نَقْرَؤُهُ إلا كتابُ الله تعالىٰ وهذه الصَّحِيفَةُ، أعْطَانِيها رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيها فرائِضُ الصَّدَقَةِ، قال لِصَحيفَةٍ مُعَلَّقَةٍ في سَيْفِهِ(٤).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري»: «والجَمْعُ بيْنَ هذه الأحاديثِ أنَّ

---

(١) «النهاية» (٣/ ٤٤٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٢٢) (٩٩٣)، والنسائي (٤٧٤٣)، وصححه الألباني، وهو عند أبي داود (٤٥٣٠).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١٠٨) (٨٥٥).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ١١٩) (٩٦٢)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٠٢) (٧٨٩).

الصَّحيفَةَ كانت واحِدَةً، وكان جميعُ ذلك مَكْتوبًا فيها، فنَقَلَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ الرُّواةِ عنه ما حَفِظَهُ»، قال: «وأتَمُّها سِياقًا طريقُ أبي حَسَّانَ» انتهىٰ[1].

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ القرآنَ أُنْزِلَ علىٰ سَبْعَةِ أحْرُفٍ، وهذه الأحْرُفُ عِبارَةٌ عن أنواعٍ مِنَ المُخالَفَةِ في بَعْضِ الألفاظِ مَعَ اتِّفاقِ المَعْنىٰ.

وكان النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرِئُ بعْضَ أصْحابِهِ علىٰ حَرْفٍ مِنَ السَّبْعَةِ وبعضَهم علىٰ حرفٍ آخَرَ، وبعْضَهم علىٰ حرْفٍ آخَرَ غيرِ الحَرْفَيْنِ، وهكذا إلىٰ تمامِ الأحْرُفُ السَّبْعَةِ، ولم يزالوا علىٰ القراءةِ بالأحْرُف السَّبْعَةِ في عهْدِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعَهْدِ أبي بكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حتىٰ جَمَعَهُمْ عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ حرْفٍ واحِدٍ، وهو ما وافق العَرْضَةَ الأخيرَةَ التي عارَضَ بها جبريلُ رسولَ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخِرِ رمضانَ مِنْ حياتِهِ، وأمَرَ بالمصاحِفِ فَكُتِبَتْ علىٰ ذلك وأَرْسَلَها إلىٰ الآفاقِ، وعَزَمَ عليهم ألَّا يَقْرَؤوا بغيْرِها، وكان رَسْمُ الخَطِّ يومَئِذٍ خاليًا مِن النَّقْطِ والشَّكْلِ، وكان يُحْذَفُ فيه كثيرٌ مِنَ الأَلِفاتِ كما هو معروفٌ في رَسْمِ بعضِ المصاحِفِ، فلِهذا كان رسْمُ الخَطِّ عندَهُمْ يَحْتَمِلُ غالِبَ الاخْتِلافاتِ التي في الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وبذلك خَرَجَتْ مِن القراءاتِ الصَّحيحَةِ تلْكَ التَّغْيِيراتُ التي كان يَتَرَخَّصُ بها بعْضُ الناسِ.

وإذا عُلِمَ هذا فهل يقولُ المؤلِّف: إنَّ قِراءَةَ الصَّحابَةِ بالأحْرُف السَّبْعَةِ تَناقُضٌ صريحٌ، وكذلك ما يُذْكَرُ في كُتُبِ التَّفاسِيرِ عنِ القُرَّاءِ المَشْهورِينَ مِن الاخْتِلافِ في بعْضِ الكَلِماتِ، هل يقولُ المؤلِّف: إنَّ ذلك تَناقُضٌ صريحٌ كما زَعَمَ ذلك في

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٥).

الأحاديثِ الصحيحَةِ؟ أَمَّاذا يُجِيبُ به عن تَهَوُّرِهِ في رَمْيِ الأحاديثِ الصحيحةِ بالتَّناقُضِ الصَّريحِ مِنْ أجْلِ الاخْتِلافِ في بَعْضِ الألْفَاظِ، أو البَسْطِ في بعْضِ الرِّواياتِ والاخْتِصارِ في بعْضِها؟

وقد جاء اخْتلافُ اللَّفْظِ في قَصَصِ الأنبياءِ في القرآن، وكذلك البَسْطُ في قَصَصِهِمْ في بعض المواضِعِ، والاخْتِصارُ في مواضِعِ أُخَرَ، فهل يقولُ المؤلِّف: إنَّ ذلكَ تناقُضٌ صَريحٌ أم لا؟

فإنْ قال بالتَّناقُضِ في القرآن كما قال ذلك في الأحاديثِ الصحيحةِ، فقد خَلَعَ رِبْقَةَ الإسْلامِ مِنْ عُنُقِهِ، وحَلَّ دمُهُ ومالُهُ، وإنْ نفىٰ التَّناقُضَ عَنِ القرآنِ لزِمَهُ أنْ ينْفِيَهُ عن الأحاديثِ الصحيحَةِ، وإن لم يفعَلْ كان مِنَ الذين يفرِّقونَ بيْنَ اللهِ ورُسُلِهِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

وقد ذكَرْتُ في أوَّلِ الكِتابِ عن إسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ وأبي مُحَمَّدٍ البربهارِيِّ أنَّهُما قالا بِتكْفِيرِ مَنْ رَدَّ الأحاديثَ الثَّابتَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فليراجَعْ ذلك في الفصْلِ الأوَّلِ.

وأمَّا قولُهُ: إلا أنْ يكون أمْرُ الحديثِ وموضوعُهُ كان يؤْخَذُ بغيْرِ عنايَةٍ ولا الْتِفاتٍ إلىٰ ما يترتَّبُ علىٰ ذلك، وأنه جاءنا مِنْ طُرُقِ الوَضْعِ والدَّسِّ لِغَرَضٍ واحِدٍ هو التَّضْليلِ ولِهذا أفْرَغَهُ الوضَّاعونَ في عِدَّةِ رواياتٍ متبايِنَةٍ في الألفاظِ؛ حتىٰ يُمَوِّهوا علىٰ المسلمين، وحتىٰ يَظَلَّ بابُ الدَّسِّ مفْتوحًا أمامَهُمْ دونَ أنْ تُغْلِقَهُ عقولُ المؤمنينَ.

فجوابُهُ مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ كانوا يَعْتَنونَ بحِفْظِ الأحاديثِ أشَدَّ الاعْتِناءِ.

وكان أبو هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قد جَزَّأَ الليْلَ ثلاثةَ أجزاءٍ، جُزْءًا لِقراءةِ القرآنِ، وجُزْءًا ينامُ فيه، وجُزْءًا يتذكَّرُ فيه حديثَ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ذَكَرَهُ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهايةِ»(١).

وذكر -أيضًا- عن حمَّادِ بن زَيْدٍ: حدَّثَنا عمْرُو بنُ عُبَيْدٍ الأنصارِيُّ، حدَّثَنا أبو الزُّعَيْزِعَةِ كاتبُ مَرْوَانَ بنِ الحَكَم، أنَّ مَرْوانَ دَعَا أبا هريرةَ فأقْعَدَني خَلْفَ السريرِ وجعَلَ مَرْوانُ يَسْأَلَ أبا هريرَةَ، وجعَلْتُ أكْتُبُ عنه، حتىٰ إذا كان عِنْدَ رأْسِ الحَوْلِ دَعَا به وأقْعَدَهُ مِنْ وراءِ الحِجابِ، فَجَعَلَ يسأَلُهُ عن ذلك الكِتابِ، فما زادَ ولا نَقَصَ، ولا قَدَّمَ ولا أَخَّرَ.

وقد رَواهُ الحاكِمُ في «مستدْرَكِهِ»، وقال: صحيحُ الإِسْنادِ، ولم يُخرِجاهُ، ووافَقَهُ الذهبيُّ في «تلْخيصِهِ»(٢).

وقد سمِعَ عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ عبدَ اللهِ بنَ عَمْرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا يُحَدِّثُ بحديثِ رَفْعِ العِلْم، فحدَّثَ عُرْوَةُ عائشَةَرَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا بذلك، فأَعْظَمَتْ ذلك، فلمَّا كان بعد عامٍ حجَّ عبدُ الله بنُ عَمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، فَأَمَرَتْ عائشةُرَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا عُرْوَةَ أنْ يسألَهُ عن حديثِ رَفْعِ العِلْمِ، قال: فَلَقِيتُهُ، فسأَلْتُهُ، فذَكَرَهُ علىٰ نحْوِ ما حدَّثَني به في مَرَّتِهِ الأُولىٰ،

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧٨).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٣) (٦١٦٤)، وانظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٣٦٩).

فأَتَيْتُ عائِشَةَ فأَخْبَرْتُها فعَجِبَتْ وقالت: والله لقد حَفِظَ عبْدُ اللهِ بنُ عمْرٍو[١]، وفي رواية: قالَتْ: ما أحسَبُهُ إلا قد صَدَقَ، أَرَاهُ لم يَزِدْ فيه شيئًا ولم يَنْقُصْ[٢]، وهذا الحديثُ مُخَرَّجٌ في «الصَّحيحيْنِ» بلَفْظٍ أبْسَطَ مِنْ هذا[٣].

وهذا الذي ذكَرْتُهُ نُمُوذَجٌ مِنْ عنايَةِ الصَّحابَة بالحديثِ، وحِرْصِهِمْ علىٰ حِفْظِهِ، وجميعُ عُلَماءِ الصَّحابَةِ كانوا علىٰ غايَةٍ مِنَ الحِفْظِ والإتقانِ لِمَا سمِعوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما سمِعَهُ بعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

وقد كان التَّابعونَ وتابِعُوهُمْ وأئمَّةُ العِلْمِ والهدىٰ مِنْ بَعْدِهِمْ يعْتَنونَ بالحديثِ غايةَ الاعْتِناءِ، ويتَحَفَّظُونَهُ كما يتَحَفَّظونَ القرآن.

وقد ذَكَرَ الذهبيُّ في «تَذْكِرةِ الحُفَّاظِ» عن الإمامِ أحمَدَ أنه قال: كان قَتادَةُ لا يَسْمَعُ شيْئًا إلا حَفِظَهُ، قُرِئَتْ عليه صَحِيفَةُ جابرٍ مَرَّةً فحَفِظَها، وذَكَرَ غيْرُهُ عن قَتادَةَ أنه قَرأَ مَرَّةً سورَةَ البقرَةِ فلم يُخْطِئْ حَرْفًا، ثُمَّ قال: لَأَنَا لِصَحيفَةِ جابِرٍ أحفَظُ مِنِّي لسورَةِ البَقَرَةِ[٤].

وكان كثيرٌ منهم يحْفَظُونَ ويكْتبونَ، ومنهم مَنْ يَحْفَظُ ولا يَكْتُبُ، وقد تقدَّم قريبًا ما ذكره حاشِدُ بنُ إسماعيلَ أنهم عَرَضُوا علىٰ البُخاريِّ ما كَتَبُوهُ عن مشايِخِ البَصْرَةِ فزادَ علىٰ خمْسَةَ عَشَرَ أَلْفَ حديثٍ، فَقَرَأَها كُلَّها عنْ ظَهْرِ قَلْبٍ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٣).

وكان الإمامُ أحمدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- غايةً في الحِفْظِ، وكذلك كان كثيرٌ مِن أقْرانِهِ ومَن قَبْلَهُمْ مِنَ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ، وكذلك كان كثيرٌ مِنْ أقرانِ البُخاريِّ، وكثيرونَ مِمَّنْ بعْدَهم، ومَن طالَعَ «تَذْكِرَةَ الحُفَّاظِ» للذَّهَبِيِّ رأىٰ العَجَبَ مِمَّا ذَكَرَهُ عن أهْلِ الحِفْظِ والإِتقانِ مِنَ المتقدِّمين والمتأخِّرين.

ومَن شَكَّكَ في عِنايَةِ الصَّحابَةِ بالحديثِ، أو شَكَّكَ في عِنايةِ التَّابعينَ وتابِعِيهِمْ وأئمَّةِ العِلْمِ والهدىٰ مِن بَعْدِهم، وأرادَ بذلك التَّشْكِيكَ في الأحاديثِ الصحيحةِ، فهو مُفْتَرٍ أفَّاكٌ، ولا شَكَّ في عَداوَتِهِ لِلسُّنَّةِ وأهْلِها.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تعالىٰ قد حَفِظَ السُّنَّةَ كما حَفِظَ القرآنَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُما مِنَ الذِّكْرِ الذي قال الله تعالىٰ فيه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:٩]، والدليلُ علىٰ أنَّ السُّنَّةَ مِنَ الذِّكْرِ قولُ الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء:٤٥]، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

قال البَغَوِيُّ: «أرادَ بالذِّكْرِ الوَحْيَ، وكان النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبينًا لِلْوَحْيِ، وبيانُ الكِتابِ يُطْلَبُ مِنَ السُّنَّةِ» انتهىٰ(١).

وقولُهُ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣]، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١].

---

(١) «تفسير البغوي» (٥/ ٢١).

والحِكْمَةُ المذكورةُ في هاتَيْنِ الآيتيْنِ هي السُّنَّةُ علىٰ القوْلِ الصَّحيحِ، وقد جاء ذِكْرُها -أيضًا- في قوْلِهِ تعالىٰ في سورةِ آلِ عِمْرانَ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩]، ومِثْلُها في سورَةِ الجُمُعَةِ، وقد تَقَدَّمَ في الفَصْلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ الكِتابِ قوْلُ الشافِعِيِّ: «سمِعْتُ مَنْ أرْضىٰ مِنْ أهْلِ العِلْمِ بالقُرْآنِ يقولُ: الحِكْمَةُ سُنَّةُ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1]، ثُمَّ رَوىٰ بأسانِيدِهِ عن الحَسَنِ وقتادَةَ ويحيىٰ بنِ أبي كَثِيرٍ أنهم قالُوا: الحِكْمَةُ في هذه الآيةِ السُّنَّةُ، وتقَدَّم فيه -أيضًا- قولُ حسانَ بنِ عَطِيَّةَ أحَدِ التَّابعينَ: «كان جبريلُ يَنْزِلُ علىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسُّنَّةِ كما يَنْزِلُ بالقُرْآنِ» رواه الدارِمِيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ[2].

وقد تقدَّم في أثناء الكِتابِ قَوْلُ ابنِ حَزْمٍ أنَّ كلامَ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحْيٌ، والوَحْيُ بلا خِلافٍ ذِكْرٌ، والذِّكْرُ محْفوظٌ بِنَصِّ القُرْآنِ، قال: «فَصَحَّ بذلِكَ أنَّ كلامَهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّهُ محفوظٌ بحِفْظِ الله، مَضْمُونٌ لَنَا أنه لا يَضيعُ منه شَيْءٌ» انتهىٰ[3].

وتقدَّم قريبًا ذِكْرُ الإِجْماعِ علىٰ صِحَّةِ ما في «الصَّحيحيْنِ» مِن الأحاديثِ، وما صَحَّ عنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مَحْفوظٌ مِنَ الوَضْعِ والدَّسِّ وما يدعو إلىٰ التَّضْليلِ خِلافًا لِمَا توهَّمَهُ المؤلِّفُ بعَقْلِهِ الفاسِدِ، مِنْ أَنَّ أَمْرَ الحديثِ وموضوعَهُ كان يُؤْخَذُ بغيْرِ عِنايَةٍ، وأنه جاء مِنْ طُرُقِ الوَضْعِ والدَّسِّ لغَرَضِ التَّضْلِيلِ، إلىٰ آخِرِ كلامِهِ الذي لم يَتَثَبَّتْ فيه.

---

(١) «معرفة السنن» (١/ ١٠٥).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٤٧٤).

(٣) «الإحكام» لابن حزم (١/ ٩٦، ٩٧).

وحاصِلُهُ إظْهارُ العداوةِ لِلسُّنَّةِ وأهْلِها، وَرَمْيُ أهْلِها ظُلْمًا وَزُورًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ؛ إمَّا الوَضْعُ والدَّسِّ لِغَرَضِ التَّضْلِيلِ، وإما شِدَّةُ الغباوَةِ والتَّغْفِيلِ، بحيْثُ يتمَكَّنُ الوضَّاعُونَ مِنْ دَسِّ الأحاديثِ الموضوعَةِ عليهِمْ.

ولو طالَعَ المؤلِّفُ «تَذْكِرَةَ الحُفَّاظِ» للذَّهَبِيِّ لرأىٰ ما يَغيظُهُ، مِمَّا هو مذكورٌ عَنْ رُواةِ الحديثِ مِنَ الحِفْظِ والإتقانِ والعِنايَةِ بالحديثِ، ولاسِيَّما ما ذُكِرَ فيها عَنِ الإمامِ البُخاريِّ الذي قد جَعَلَهُ المؤلِّفُ غَرَضًا لِسِهامِهِ الخَبيثَةِ، وعَمَدَ إلىٰ «صحيحِهِ» الذي هو أصَحُّ الكُتُبِ بعْدَ القُرْآن، فَجَعَلَهُ غَرَضًا للطَّعْنِ والتَّحْطِيمِ، وقد قال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨]، وهذه الآيَةُ الكريمَةُ مُطَابِقَةٌ لِحالِ المؤلِّفِ غايَةَ المُطابَقَةِ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ هو صاحبُ الدَّسِّ والتَّضْليلِ في الحقيقَةِ؛ لأَنَّهُ قد مَلأَ كِتابَهُ مِنَ التَّشْكِيكِ في الأحاديثِ الثَّابتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وغَرَضُهُ مِنْ ذلك تَضْلِيلُ المسلمين، وتنفيرُهُمْ مِنْ قَبولِ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وقد سبقَهُ إلىٰ ذَلِكَ أبو رَيَّةَ وأشباهُهُ مِنْ تلامِذَةِ المُبَشِّرينَ والمُسْتَشْرِقِينَ ومُقَلِّديهِمْ مِنَ العَصْرِيِّينَ، ولكِنَّ المؤلِّفَ أرْبىٰ علىٰ مَن سبقَهُ بكثْرَةِ التَّشْكِيكاتِ والشَّطَحَاتِ والتُّرَّهاتِ؛ فكِتَابُهُ في الحقيقةِ ظُلُماتٌ بعْضُها فوقَ بعْضٍ.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: أنَّ المؤلِّف اعتمد في معارضتِهِ لصحيفَةِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ورَمْيِها بالوضْعِ علىٰ تعدُّدِ رِواياتِها، وزَعَم أنها رواياتٌ متباينةٌ في الألفاظِ.

والجواب: أنْ يُقالَ: أمَّا تعدُّدُ الرِّواياتِ فصحيحٌ، وليس ذلك مما يَقْدَح في صِحَّةِ الحديثِ.

وأما الاختلافُ في بعْضِ الألفاظ مع اتفاقِ المعنىٰ، فلا يَضُرُّ ولا يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديثِ، والمقصودُ هنا بيانُ أنَّ الرواياتِ التي ذَكَرها البُخاريُّ في «صحيحِهِ» لصَحيفةِ عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ كُلُّها صحيحَةٌ، ولا مَطْعَنَ فيها بوجْهٍ مِنَ الوجوهِ، وكلامُ المؤلِّف فيها ضَرْبٌ مِنَ الهَوَسِ الذي يُشْبِهُ هَذَيانَ المجانينِ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ أئمَّةَ الجَرْحِ والتعديلِ قد بَيَّنُوا أحوالَ الرُّواةِ، وميَّزوا الثِّقاتِ مِنَ المَجْروحينَ، وبيَّنُوا أحوالَ المجروحينَ علىٰ اخْتِلافِ مَراتِبِهِمْ ودَرَجاتِهِمْ في الضَّعْفِ أو الانحطاطِ، وصَنَّفوا في ذلك مُصَنَّفاتٍ كثيرةً، وأفْرَدوا الموضوعاتِ بمصنَّفاتٍ خاصَّةٍ بيَّنُوا فيها أسماءَ الوضَّاعينَ، وأغْلَقوا أبوابَ الدَّسِّ عليهم، وتَركوا الأمرَ واضحًا جلِيًّا لمَنْ أراد اللهُ هِدايتَهُ؛ فجزاهُمُ اللهُ عن المسلمين خَيْرَ الجزاءِ.

وقد قابَلَهُمْ أهْلُ الزَّيْغِ والإلحادِ؛ مِن تلامِذَةِ الإفْرنْجِ ومقَلِّديهِمْ مِنَ العَصْرِيِّينَ، فَفَتَحوا بابَ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ورُواتِها مِنَ الثِّقاتِ الأثباتِ، فكُلَّما وَجَدُوا حديثًا صحيحًا لا يوافِقُ أفكارَهم، أو أفكارَ مَن يعظِّمونه مِن الإفرنْجِ وتلاميذِهم ومقلِّديهم لم يتوقَّفوا في رَدِّه والطَّعْن فيه بالشُّبَهِ والتَّشْكيكاتِ الباطِلَةِ، والطَّعْنِ في الرُّواةِ بالتَّغْفيلِ وقبولِ الدَّسِّ، وهذه طَريقَةُ المؤلِّف وأبي ريَّةَ -عامَلَهُما اللهُ بعَدْلِهِ-.

ولم يَقِفِ المؤلِّف وأبو ريَّةَ وأشباهُهُما عند هذا الحَدِّ، بَلْ تعدَّوْا ذلك إلىٰ الكلامِ في أصْحابِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فَقَدَحوا في عدالة بعْضِهم، ورَمَوْا بعضَهُمْ بالدَّسِّ، وبعضَهم بالتَّغْفيلِ وقَبولِ الدَّسِّ مِن اليهود، وسيأتي بيانُ ذلك عندَ كلامِ المؤلِّف فيهم إنْ شاء الله تعالىٰ.

وقد نَزَّهَ اللهُ أصحابَ نبيِّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عمَّا يفْتَريه أعداؤهم مِن أهلِ الزَّيْغِ

والإِلْحادِ، وكذلك رُواةُ الأحاديثِ الصحيحةِ؛ مِن أئمَّةِ التَّابعينَ وتابعيهِم ومَن بعْدَهم مِن أئمَّةِ العِلْمِ والهُدىٰ، فكُلُّهُمْ مُنَزَّهُونَ عَمَّا يفْتَرِيهِ المؤلِّف وأبو رَيَّةَ وأشْبَاهُهُما مِنْ أعداءِ السُّنَّةِ وأهْلِها.

وأمَّا قولُهُ: وأيُّ شيءٍ أعجَبُ مِن أنْ يكونَ البُخاريُّ شيخ واحد، وكتابُهُ سِجِل واحد والحديثُ -أيضًا- في موضوعٍ واحدٍ، وبعْدَ ذلك تأْتِي الرِّواياتُ الثَّمانيةُ فيه مختلِفَةً اخْتِلافًا صَريحًا في اللَّفْظِ والمَعْنىٰ.

فجوابُهُ مِنْ وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: أعْجَبُ مِن ذلك أنْ يجيءَ في آخِرِ القَرْنِ الرابعَ عَشَرَ مِن الهِجْرَةِ جاهِلٌ أحْمَقُ طائِشٌ لا يَعْرِفُ المَرْفوعَ مِنَ المَنْصوبِ ولا المُذَكَّرَ مِنَ المؤنَّثِ، ثم يتصدَّىٰ للاعْتِراضِ علىٰ إمامِ المُحَدِّثينَ ومُقَدَّمِهِمْ في مَعْرِفَةِ الحديثِ والتَّمْييزِ بَيْنَ الصحيحِ والضَّعيفِ والمَوْضوعِ، ويتصدَّىٰ -أيضًا- لِلطَّعْنِ في بعْضِ أحاديثِ «الجامعِ الصحيحِ» الذي هو أصَحُّ الكُتُبِ بَعْدَ القُرْآنِ، ويَحْكُمُ عليها بالوَضْعِ، وليس أهْلًا لِلْحُكْمِ في الأَشْياءِ التَّافِهَةِ، فَضْلًا عن الحُكْمِ علىٰ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ بالوَضْعِ، وإنه لَيَنْطَبِقُ علىٰ المؤلِّف قوْلُ الشاعِرِ:

ما أنتَ بالْحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكُومَتُهُ ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وهَلْ يظُنُّ الجاهِلُ الأحمَقُ أنه قد نالَ مِنَ العِلْم ما لم يَنَلْهُ البُخاريُّ وأمثالُهُ مِنَ الأئِمَّةِ النُّقَّادِ حتىٰ يَتَصَدَّىٰ لِلطَّعْنِ فيه وفي «صحيحِهِ»؟

أَوَيَظُنَّ أنَّ الأئمَّةَ النُّقَّادَ مِنْ أقرانِ البُخاريِّ ومَنْ بعْدَهم، يُعْرِضُونَ عنِ الطَّعْنِ في البُخاريِّ أو في «صحيحِهِ» لو وَجَدوا فيهما مَوْضِعًا لِلطَّعْنِ؟

وقد روىٰ الإمامُ أحمَدُ بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي مَسْعُودٍ الأنصارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قالَ: «**إنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِن كلامِ النُّبُوَّةِ الأُولىٰ: إذا لَمْ تَسْتَحِي فَاصْنَعْ ما شِئْتَ**»(١)، ورواهُ -أيضًا- مِن حديثِ حُذَيْفَةَ بنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسنادُهُ صَحيحٌ(٢).

وهذا الحديثُ يَنْطَبِقُ علىٰ المؤلِّف؛ لأَنَّهُ قد انْتُزِعَ منه الحياءُ الذي يمنَعُ الإنسانَ مِن تجاوُزِ الحَدِّ وارْتِكابِ ما لا يَليقُ.

ولَمَّا لم يكُنْ عنْدَ المؤلِّف شيءٌ مِنَ الحياءِ، تطاوَلَ علىٰ الإمامِ البُخارِيِّ، وتَصَدَّىٰ للاعْتِراضِ عليْهِ، والقَدْحِ في «صحيحِهِ»، وجَعَلَ يَهْرِفُ بما لا يعْرِفُ، ولم يُبَالِ مِنْ ضَحِكِ العُقلاء مِنْ حُمْقِهِ وسُخْفِهِ وغُرورِهِ، ولقد أَحْسَنَ الشاعِرُ - وهو قيْسُ بْنُ الْخُطَيْمِ- حيثُ يقولُ:

وداءُ الجِسْمِ مُلْتَمِسٌ شِفاهُ ... وداءُ النُّوكِ ليْسَ لهُ دَوَاءُ

النُّوك بالضَّمِّ: الحُمْقُ(٣).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ صحيفَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليست في موضوعٍ واحِدٍ كما زعمَهُ المؤلِّف، وإنما هي مُشْتَمِلَةٌ علىٰ أكثَرَ مِنْ عِشْرينَ حُكْمًا، روىٰ البُخاريُّ منها اثْنَيْ عَشَرَ، ثلاثَةٌ منها في حديثِ أبي جُحَيْفَةَ، وتِسْعَةٌ في حَدِيثِ التَّيْمِيِّ، ومنها واحدٌ في رواية: أحمَدَ ومسلمٍ والتِّرمِذيِّ عن إبراهيمَ التَّيْمِيِّ عن أبيهِ، وباقيها في رِواياتِ أَبِيٍّ

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١) (١٧١٣١)، وهو عند البخاري ()٣٤٨٣.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٤٠٥) (٢٣٤٨٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٦٨٤).

(٣) انظر: «العين» (٥/ ٤١١)، و«النهاية» (٥/ ١٢٩).

حسانَ الأعْرَجِ وأبي الطُّفَيْلِ وطارِقِ بْنِ شِهابٍ.

وقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذه الرِّواياتِ قريبًا، فلْيُراجِعْها مَن أرادَ الوُقوفَ علىٰ ما فيها مِنَ الأحْكامِ الكثيرة، وما فيها -أيضًا- مِنَ التحذيرِ مِنْ بَعْضِ الكبائِرِ، والتشديدِ فيها.

وفي قوْلِ المؤلِّفِ: إنَّ صحيفَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في موضوعٍ واحِدٍ - دَلَالَةٌ كافِيَةٌ علىٰ غَبَاوَتِهِ وكثافَةِ جَهْلِهِ، وإذا كان جاهِلًا بما في رواياتِ البُخارِيِّ مِنَ الأحكامِ الكثيرةِ ويَحْسَبُ أنها في موضوعٍ واحدٍ -مع أنه قد أوْرَدَهَا في كِتابِهِ- فما بَالُهُ -لا أبَا لَهُ- يَتطَاوَلُ علىٰ إمَامِ المُحَدِّثينَ، وعلىٰ «صحيحِهِ» مع أنه ليْسَ بأهْلٍ أنْ يَتطَاوَلَ علىٰ أحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ عصْرِهِ، ولا أنْ يَنْتَقِدَ كُتُبَهُمْ، فَضْلًا عنِ البُخاريِّ وأمثالِهِ مِنْ كِبارِ الأئِمَّةِ المُتَقَدِّمينَ؟!

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ رِواياتِ البُخاريِّ لِصَحيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ليس بينها اخْتِلافٌ في المعنىٰ الْبَتَّةَ، وما زعمَهُ الأهْوَجُ الطائِشُ مِنْ وجودِ الاختلافِ الصَّريحِ في المعنىٰ، فهو قوْلٌ باطِلٌ مردودٌ.

وأمَّا الاخْتِلافُ اليسيرُ في بعْضِ اللفظِ، فهو موجودٌ في بعضِ الرِّواياتِ، ولا يضُرُّ ذلك؛ لأنَّ العِبرَةَ بالمَعْنىٰ لا باللَّفْظِ، ولو كانَتِ الأحاديثُ تُرَدُّ باختلافِ ألفاظِ الرُّواةِ، لذَهَبَ غالِبُ السُّنَنِ، ولم يَبْقَ إلا القليلُ.

وقد ذكَرْتُ قريبًا أنَّ الاخْتِلافَ في اللفظِ موجودٌ في مواضِعَ كثيرةٍ من القرآنِ، ولاسِيَّمَا قَصَصُ الأنبياءِ، وكذلك ما اخْتَلَفَ القُرَّاءُ فيه مِنَ الحروفِ، ولو أنَّ أحدًا اعترض علىٰ القرآنِ مِن أجْلِ ما فيه مِنَ الاختلافِ في بعض الألفاظ، لكان كافِرًا بالإجماعِ، وأمَّا الأحاديثُ الصحيحةُ فإنه لا يَعْتَرِضُ عليها ويَقْدَحُ فيها مِن أجل ما

يقع فيها مِنَ الاختلافِ في بعض الألفاظ إلا زائغُ القَلْبِ خبيثُ الاعتقادِ.

وأمَّا قولُهُ: أمَّا الكلمةُ الثَّانيةُ فإنا نقولُ فيها قَطْعًا ويقينًا بأنَّ ما جاء في تلك الرِّواية المختلفة هو الدليلُ علىٰ وجودِ الكَذِبِ علىٰ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلىٰ صاحِبِهِ وابنِ عَمِّهِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ، وأنَّ عَلِيًّا لو أراد أو أمَرَهُ النَّبِيُّ أنْ يُدَوِّنَ حديثًا لضاقَتْ بحصيلَةِ وعْيِهِ الكُتُبُ والمُجَلَّداتُ، ولقد كان لديه مِنَ القضايا ما هو أهمُّ مِن عقْلِ الإبِلِ أمام بيْتِ صاحب الدَّمِ، وما هو أهم مِن تسنينِها، وهو التوحيدُ وما يتَشَعَّبُ عنه، فهل آنَ لنا أنْ نعْطِيَ لكلام نبيِّنَا كلَّ اهتمامِنا الذي يصفِّيه مِنَ الكَذِبِ الإسرائيليِّ؟

فجوابُهُ مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ يقينَ المؤلِّف الذي قطَعَ به في تكذيبِهِ لِرواياتِ البُخاريِّ لصحيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس بيقينٍ في الحقيقَةِ، وإنما هو تخرُّصٌ وظنٌّ كاذبٌ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿**قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ**﴾ [الذاريات:١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿**إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات:١٢]، وقال تعالىٰ: ﴿**وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا**﴾ [النجم:٢٨].

وفي الحديثِ الصَّحيحِ: «**إيَّاكُم والظَّنَّ؛ فإنَّ الظَّنَّ أكْذَبُ الحديثِ**» متفق عليه مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(١)، وما قَطَعَ به المؤلِّف وتيقَّنَهُ فهو باطِلٌ قَطْعًا ومردودٌ؛ لِمَا فيه مِن تكذيبِ الحَقِّ الثَّابتِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ صحيفَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثابتةٌ مِنْ طُرُقٍ صحيحَةٍ تُفِيدُ القَطْعَ عند أهْلِ العِلْمِ، وقد تقدَّمَ ذِكْرُها قريبًا؛ فلْتراجَع، ولا يُنْكِرُ صحيفَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أو يَقْدَحُ

---

(١) سبق تخريجه.

فيها أو في شيْءٍ ممَّا ذُكِرَ فيها إلا مُكابِرٌ معاندٌ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ صحيفةَ عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كانت علىٰ غايَةٍ مِنَ الأهمِّيَّةِ؛ لأنها قد اشتَمَلَتْ علىٰ أحْكامٍ كثيرةٍ، وقضايا مُهِمَّةٍ، ومنها فرائِضُ الصَّدقَةِ، وزيادةٌ علىٰ ذلك أنها مأخوذَةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما تقدَّم في رواية: طارِقِ بنِ شِهابٍ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال أنَّ النَّبي صلىٰ الله علي وسلم أعْطاهُ الصَّحيفَةَ.

وعلىٰ هذا فَكِتابَتُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لهذه الصحِيفَةِ مِثْلُ كتابَتِهِ لأهلِ اليَمَنِ كِتابًا فيه الفرائِضُ والسُّنَنُ والدِّياتُ، وقد بَعَثَ به مع عَمْرِو بنِ حَزْمٍ. رواه مالِكٌ مُخْتَصَرًا والنَّسائيُّ مُطَوَّلًا، وصحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ وغيرُهُمْ(١).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «**كَتبَ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كِتابَ الصدقةِ، فلم يُخْرِجْهُ إلىٰ عُمَّالِهِ حتىٰ قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بسيْفِهِ، فعَمِلَ به أبو بَكْرٍ حتىٰ قُبِضَ، ثم عَمِلَ به عُمَرُ حتىٰ قُبِضَ**» الحديثَ(٢).

وفي كِتابَتِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لهذه الكُتُبِ الثلاثةِ دليلٌ علىٰ أهمِّيَّتِها، ومَن أنْكَرَ أهَمِّيَّةَ صحيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فلا يَبْعُدُ أنْ يُنْكِرَ أهمِّيَّةَ الكِتابِ الذي كَتَبَهُ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأهْلِ اليمَنِ، وينْكِرَ أهمِّيَّةَ كِتابِ الصَّدَقةِ الذي كَتَبَهُ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ومات قَبْلَ أنْ يُخْرِجَهُ، وعَمِلَ به أبو بَكْرٍ وعُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

---

(١) أخرجه مالك (٢/ ٨٤٩)، والنسائي (٤٨٥٣)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٤) (٤٦٣٢)، وأبو داود (١٥٦٨)،، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه(١٧٩٨)، وصححه الألباني.

ولا يُنْكِرُ أهمِّيَّةَ الفرائضِ والسُّنَنِ وأحكامِ الدِّيَاتِ، وغيْرِ ذلك مِن القضايا التي اهْتَمَّ بها رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكَتَبَها في الكُتُبِ الثلاثة إلا مَنْ هو زائِغُ القَلْبِ محادٌّ لله ولِرسولِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: مِمَّا يدُلُّ على غباوةِ المؤلِّف وكثافَةِ جَهْلِهِ، ظَنُّهُ أنَّ العَقْلَ المذكور في صحيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو مُجَرَّدُ عَقْلِ الإِبلِ أمام بيْتِ صاحِبِ الدَّمِ، وقد تقدَّمَ بيانُ العَقْلِ، وأنه الدِّيَةُ.

والمرادُ بما في الحديث بيانُ أحكامِ الدِّياتِ ومقاديرِها وأصنافِها، وأمَّا عَقْلُ الإِبلِ بِفِناءِ أولياءِ المقتولِ فليس بشرْطٍ يَلْزَمُ القاتِلَ فِعْلُهُ، وإنما هو مِنَ العاداتِ المعروفةِ عندَ العَرَبِ، ولأجْلِ هذه العادَةِ سَمَّوُا الدِّيَةَ عقْلًا، وقد أقَرَّ الإِسلامُ هذه التَّسْمِيَةَ.

ولو أنَّ القاتِلَ سَلَّمَ الإِبلَ لأولياءِ المقتولِ بغيْرِ فِنائِهِمْ، وبِدونِ عَقْلِها، لَمَا كان عليه في ذلك شيْءٌ، ولم يكُنْ تَغْييرُهُ للعادَةِ مُزيلًا لاسْمِ العَقْلِ عنِ الدِّيَةِ.

والمقصودُ هنا بيانُ أنَّ عَقْلَ الإبل بِفِناءِ أولياءِ المقتولِ ليس له أهَمِّيَّةٌ كما تَوَهَّمَ ذلك المؤلِّفُ، وإنما الأهَمِّيَّةُ لبيانِ أحْكامِ الدِّياتِ، وهو المرادُ في صحيفَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ بيانَ أسْنانِ الإِبلِ التي تُؤْخَذُ في دِيَةِ النَّفْسِ والجِراحاتِ وفرائِضِ الصدقَةِ له أهمِّيَّةٌ كبيرةٌ، ولا يَسْتَهِينُ بهذه الأهَمِّيَّةِ إلا جاهِلٌ أو مُعانِدٌ، والمؤلِّفُ لا يَخْرُجُ عنْ أحَدِ الوَصْفَيْنِ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ التي خَرَّجَها البُخاريُّ ومسلم في «صحيحَيْهِما»، كُلُّها صافِيَةٌ مِنْ أكاذيبِ الوَضَّاعِينَ، وكذلك الأحاديثُ الثَّابتَةُ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا خَرَّجَهُ أهْلُ السُّنَنِ والمَسانِيدِ، فَكُلُّها صافِيَةٌ مِنَ

الكَذِبِ. وإنَّما البلاءُ كُلُّ البلاءِ مِنْ تلامِذَةِ الإِفْرِنْجِ، ومَن يُقَلِّدُهم ويحْذو حَذْوَهم مِنْ جُهَّالِ العَصْرِيِّين وزنادِقَتِهِمْ، فهؤلاءِ هُمُ الذين نَصَبُوا العداوَةَ للأحاديثِ الصحيحَةِ، وشَكَّكُوا فيها، وزعموا أنَّ كثيرًا منها مِنَ الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ، وقد كذَبُوا فيما زَعَمُوا وجاءوا ظُلْمًا وزُورًا، ولا شَكَّ أنَّ هؤلاءِ هم أهْلُ الدَّسِّ علىٰ المسلمين، وأنهم شَرٌّ مِنَ اليهودِ، وأعْظَمُ منهم ضَرَرًا علىٰ الإسْلامِ والمسلمين، واللهُ المسئولُ أنْ يُطَهِّرَ الأرْضَ منهم، ومِن أمثالِهِمْ مِنْ أهْلِ الشَّرِّ والفسادِ.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣٠) ما نصُّهُ:

«تحْذيرُ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ للأُمَّة مِنَ التَّقَوُّلِ عليه، وضرورةُ الرُّجوعِ إلىٰ القرآنِ في كُلِّ حديثٍ.

يقول صاحبُ «أضواءٌ علىٰ السُّنَّةِ» (ص٩٩): وقد نَبَّهَ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وحَذَّرَ مِنَ التَّقَوُّلِ عليه، فقال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «إنَّ الأحاديثَ سَتَكْثُرُ بَعْدِي كما كَثُرَتْ عنِ الأنبياءِ قَبْلِي؛ فما جاءَكُمْ عَنِّي فاعْرِضوه علىٰ كِتابِ اللهِ تعالىٰ، فما وافَقَهُ كِتابُ الله فهو عَنِّي؛ قُلْتُهُ أَمْ لَمْ أَقُلْهُ»[١]».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ما زعمه المؤلِّف مِن ضرورةِ الرُّجوعِ إلىٰ القرآنِ في كُلِّ حديثٍ، فهو قوْلٌ باطِلٌ يَرُدُّه قولُ الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ

---

(١) حديث موضوع، وسيأتي بيانه.

عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر:٧]، وهذا أمْرٌ مُطْلَقٌ بطاعةِ الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أَمَرَ به، والانتهاءِ عَمَّا نهىٰ عنه، ولَمْ يُقَيِّدْ ذلك بالعَرْضِ علىٰ القرآنِ وموافَقَتِهِ، وقال تعالىٰ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٢١]، وفي هذه الآيةِ الكريمَةِ الحَثُّ علىٰ التَّأَسِّي برسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي الآية قَبْلَها التَّحْذِيرُ مِنْ مخالَفَةِ أمْرِ الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتَّشْدِيدُ في ذلك.

وليس في الآيَتَيْنِ تقْيِيدُ التَّأَسِّي والطاعَةِ بالعَرْضِ علىٰ القرآن وموافقَتِهِ، فَمَنِ ادَّعىٰ التَّقْيِيدَ، واستدَلَّ علىٰ ذلك بالحديثِ الموضوعِ، فقد خالَفَ كِتابَ اللهِ تعالىٰ، وقيَّدَ ما هو مطْلَقٌ فيه.

ومِمَّا يُرَدُّ به زَعْمُ المؤلِّف -أيضًا- قوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا يوشِكُ رجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعانًا علىٰ أريكَتِهِ يقول: علَيْكُم بالقرآنِ، فما وجدْتُمْ فيه مِنْ حلالٍ فأحِلُّوهُ، وما وجدْتُمْ فيه مِن حرامٍ فَحَرِّموه**».

الحديثُ رواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارِمِيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»، والحاكِمُ في «مستدْرَكِهِ»، وأبو بكْرٍ الآجُرِّيُّ في «كِتابِ الشَّريعَةِ» مِن حديثِ المِقْدامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ الكِنْدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ.

وصحَّحَهُ الحاكِمُ، وأقرَّهُ الذَّهَبِيُّ، وزادَ التِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدارِمِيُّ: «**ألا وإنَّ**

ما حرَّمَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مِثْلُ ما حَرَّمَ اللهُ»، وفي رواية: ابنِ حِبَّانَ أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومَا يَعْدِلُه**»(١).

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ عن أبي رافعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا أعْرِفَنَّ ما يَبْلُغُ أحدَكُمْ مِن حديثي شيءٌ وهو مُتَّكِئٌ علىٰ أريكتِهِ، فيقولُ: ما أجِدُ هذا في كِتابِ الله تعالىٰ**»، ورواهُ أبو داودَ والتِّرمِذيُّ، وحسَّنَهُ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»، والحاكِمُ في «مستدركِهِ»، وقال: صحيح علىٰ شرْطِ الشيْخَيْنِ، ووافقهُ الذَّهبيُّ في «تلْخيصِهِ».

ولفْظُهُ عندَ أبي داودَ «**لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم متَّكِئًا علىٰ أريكتِهِ يأتيهِ الأمْرُ مِن أمْري مِمَّا أمرْتُ به أو نهيْتُ عنه، فيقولُ: لا ندْرِي، ما وجَدْنا في كتابِ الله اتَّبَعْناه**»، وفي رواية: ابنِ حِبَّانَ «**لا أعْرِفَنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ الأمْرُ مِن أمْري؛ إمَّا أمرْتُ به وإمَّا نهيْتُ عنه فيقولُ: ما ندري ما هذا، عندَنا كِتابُ الله ليس هذا فيه**»، وفي رواية: الحاكِمِ «**فيقولُ: ما وجدْنا في كِتابِ الله عَمِلْنا به، وإلا فلا**»(٢).

وفي هذا الحديثِ والحديثِ قبلَه عَلَمٌ مِن أعلامِ النُّبُوَّةِ؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أنه سَيَكُونُ في أُمَّتِهِ أقوامٌ يُعارِضون السُّنَّةَ بالقرآنِ، وقد وَقَعَ الأمْرُ طِبْقَ ما أَخْبَرَ به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد كَثُروا في زمانِنا، لا كَثَّرَهُمُ اللهُ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الحديثَ الذي أوْرَدَه أبو رَيَّةَ في «ظلماتِهِ علىٰ السُّنَّةِ»، ونقَلَهُ عنه المؤلِّف في «ظُلُماتِهِ» -أيضًا- حديثٌ موضوعٌ، قال البيهقِيُّ في «المَدْخَلِ»:

---

(١) سبق تخريج هذه الروايات.

(٢) سبق تخريج هذه الروايات.

«والحديثُ الذي رُوِيَ في عَرْضِ الحديثِ علىٰ القرآن باطِلٌ لا يصِحُّ، وهو ينْعَكِسُ علىٰ نفْسِهِ بالبُطْلانِ؛ فليس في القرآنِ دَلالَةٌ علىٰ عرْضِ الحديثِ علىٰ القرآنِ» انتهىٰ، وقد نقَلَهُ عنه السيوطيُّ في كتابه «**مِفْتاحُ الجنةِ**»[١].

وقال الشيخُ أبو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمِرِيُّ في كتابه «**جامعُ بيانِ العِلْمِ وفضْلِهِ**» في «**بابُ موضِعِ السُّنَّةِ مِن الكِتابِ وبيانِها له**»: «وقد أَمَرَ اللهُ جل وعز بطاعَتِهِ -أيْ طاعَةِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- واتِّباعِهِ، أمْرًا مُطْلَقًا مُجْمَلًا، لم يقَيَّدْ بشيْءٍ كما أمَرَنا باتِّباعِ كِتابِ الله، ولم يَقُلْ: وافَقَ كتابَ الله، كما قال بَعْضُ أهل الزَّيْغِ، قال عبْدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ: الزَّنادِقَةُ والخوارجُ وَضَعوا ذلك الحديثَ -يعْنِي ما رُوِيَ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما أَتَاكُمْ عَنِّي فاعْرِضُوهُ علىٰ كِتابِ الله، فإنْ وافَقَ كِتابَ الله فأَنَا قُلْتُهُ وإنْ خالَفَ كِتابَ الله فَلَمْ أَقُلْهُ، وإنما أنا مُوافِقٌ كِتابَ الله، وبه هَدانِي اللهُ**»- وهذه الألْفاظُ لا تَصِحُّ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنْدَ أهْلِ العِلْمِ بصحيح النَّقْلِ مِن سَقِيمِهِ.

وقد عارَضَ هذا الحديثَ قوْمٌ مِنْ أهْلِ العِلْمِ، وقالوا: نَحْنُ نَعْرِضُ هذا الحديثَ علىٰ كِتابِ الله قبْلَ كُلِّ شيْءٍ، ونعتمِدُ علىٰ ذلك، قالوا: فلَمَّا عرضْناهُ علىٰ كِتابِ الله وجَدْناه مُخالِفًا لِكِتابِ الله؛ لأَنَّا لَمْ نَجِدْ في كِتابِ الله أنْ لا يُقْبَلُ مِن حديثِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا ما وافق كِتابَ الله، بل وجَدْنَا كِتابَ الله يُطْلِقُ التَّأَسِّيَ به، والأمْرَ بِطاعتِهِ ويحَذِّرُ مِنَ المُخالفَةِ عن أمْرِهِ جُمْلَةً علىٰ كُلِّ حَالٍ» انتهىٰ[٢].

وقريبٌ مِن الحديث الذي اعتمدَ عليه المؤلِّفُ وأبو رَيَّةَ في مُعارضَةِ الأحاديثِ

---

(١) «دلائل النبوة» للبيهقي (١/ ٢٧)، و«مفتاح الجنة» للسيوطي (ص:١٠).

(٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٩١).

الصَّحيحةِ ما ذَكَرَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في «المَوْضُوعاتِ» مِن طَرِيقِ أَشْعَثَ بنِ نِزارٍ عن قَتادَةَ عنْ عبدِ الله بنِ شَقِيقٍ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا حُدِّثْتُمْ عنِّي بحديثٍ يوافِقُ الحَقَّ فَخُذُوا به؛ حَدَّثْتُ أو لَمْ أُحَدِّثْ**» قال ابنُ الجَوْزِيِّ بعْدَ إيرادِهِ: «قال العُقَيْلِيُّ: ليس لهذا اللفْظِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسنادٌ يَصِحُّ، وللأشْعَثِ هذا غَيْرُ حديثٍ مُنْكَرٍ، قال يحيىٰ: أَشْعَثُ ليس بشيْءٍ، وذَكَرَ أبو سُلَيْمانَ الخَطَّابِيُّ عن السَّاجِيِّ عن يحيىٰ بنِ مَعينٍ، قال: هذا الحديثُ وَضَعَتْهُ الزَّنادِقَةُ، قال الخَطَّابِيُّ: هو باطِلٌ لا أَصْلَ له» انتهىٰ(١).

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: مِنْ عجيبِ أمْرِ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ رَدُّهُما للأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وقَبُولُهُما للحديثِ المَوْضُوعِ، واعْتِمادُهُما عليه في مُعارَضَةِ الأحاديثِ الصحيحَةِ واطِّراحِها، والدَّسِّ علىٰ ضُعَفاءِ البَصيرةِ مِنَ المسلمين، وإدخالِ الشُّبَهِ والشُّكوكِ عليهم، وتَنْفِيرِهِمْ مِنْ قَبولِ الأحاديثِ الثَّابتَةِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا شَكَّ أنَّ فِعْلَهُما هذا ناشئٌ عَمَّا في قُلُوبِهِما مِنَ الزَّيْغِ وفَسادِ الاعْتِقادِ.

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

فصل

وقال المؤلِّف في صفحة (٣١) ما نصُّهُ:

«ويقولُ الأُسْتاذُ أبو رَيَّا في كِتابِهِ «أضواءٌ علىٰ السُّنَّةِ» في (ص٩٩): وقد رُوِيَ أنَّ

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٥٨).

قوْمًا مِنَ الفُرْسِ واليهود وغيْرِهِم لَمَّا رأَوْا أنَّ الإسلامَ قد ظَهَرَ وعَمَّ ودَوَّخَ وأذَلَّ جميعَ الأُمَمِ، ورأَوْا أنه لا سَبيلَ إلىٰ مُناصَبَتِهِ، رَجَعُوا إلىٰ الحِيلَةِ والمَكِيدَةِ، فأظْهَروا الإسلامَ مِنْ غَيْرِ رغْبَةٍ فيه، وأخذوا أنْفُسَهُمْ بالتَّعَبُّدِ والتَّقَشُّفِ، فَلَمَّا حَمِدَ الناسُ طريقَتَهُم دَسُّوا الأحاديثَ والمَقالاتِ، وفرَّقوا الناسَ فِرَقًا.

قال المؤلِّف: ونُضيفُ إلىٰ ذلِكَ أنَّ نَقْلَ الحديثِ بالمَعْنىٰ وليس باللَّفْظِ والنَّصِّ الذي نَطَقَ به النَّبِيُّ، فَتَحَ بابَ الزيادَةِ والنَّقْصِ في كلامِهِ، وجَعَلَ لِلرُّواةِ عِلَّةً في الإضافَةِ والحَذْفِ؛ تسويَةً لمواقِفَ مُعَيَّنَةً مِنَ الأُمَراءِ والخُلَفاءِ والحُكَّام في زَمَنِ الفِتْنَةِ التي غَشِيَتِ المسلمين، وفَتَحَتْ عليهم أبوابَ الشرورِ».

والجواب عن هذا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تعالىٰ قد أقامَ لِلسُّنَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ جَهابِذَةً نُقَّادًا، بَيَّنوا أحوالَ الرُّواةِ، ومَيَّزوا الثِّقاتِ مِنَ المَجْروحينَ، وبَيَّنوا أسماءَ الوَضَّاعينَ، وذَكَروا أحاديثَهُمُ الموضوعَةَ، ولم يَتْرُكوا شَيْئًا مِنَ الأحاديثِ التي وضَعَتْها الزنادِقَةُ، وأرادوا بها الدَّسَّ واللَّبْسَ علىٰ ضُعَفاءِ البَصيرَةِ إلا وَقَدْ نَبَّهُوا عَلَيْها، وكذلك قد نَبَّهوا علىٰ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والمُنْكَرَةِ، وبِسَبَبِ هَذِهِ العِنايَةِ جاءتِ الأحاديثُ الصَّحيحةُ خالِصَةً صافِيَةً مِنَ الشوائِبِ، وفي طَلِيعَتِها «الصحيحانِ» اللَّذانِ هُما أصَحُّ الكُتُبِ بَعْدَ كِتابِ الله تعالىٰ، وقد تلَقَّتْهُما الأُمَّةُ بالقَبولِ، وأجْمعَ العُلَماءُ علىٰ صِحَّتِهِما.

وقد أجار اللهُ هذه الأمَّةَ أنْ تجتمِعَ علىٰ ضلالَةٍ كما في الحديث الذي رواهُ أبو داودَ عن أبي مالكٍ الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ أجارَكُمْ مِن ثلاثِ خِلالٍ؛ لا يَدْعُو عليكم نَبِيُّكُمْ فتَهْلِكوا جميعًا، وألَّا يَظْهَرَ أهْلُ**

الباطِلِ علىٰ أهْلِ الحقِّ، وألا تَجْتَمِعُوا علىٰ ضلالةٍ»(١).

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ والطبرانِيُّ عن أبي بُصْرَةَ الغِفاريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**سأَلْتُ الله أَلَّا يَجْمَعَ أُمَّتي علىٰ ضلالةٍ فأعْطَانِيها**»(٢).

وروىٰ التِّرمِذيُّ والحاكمُ وأبو نعيْمٍ في «الحِلْية» عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إنَّ اللهَ لا يجمَعُ أُمَّتِي -أو قال: أُمَّةَ محمَّدٍ- علىٰ ضلالةٍ، ويدُ الله علىٰ الجماعةِ، ومَنْ شَذَّ شَذَّ إلىٰ النارِ**»(٣).

وروىٰ ابنُ ماجَهْ عن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ: «**إنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ علىٰ ضلالَةٍ**»(٤).

وروىٰ الحاكِمُ عن ابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يجْمَعُ اللهُ أُمَّتي علىٰ ضلالَةٍ أبدًا**»(٥).

وهذهِ الأحاديثُ يَشُدُّ بعضُها بعضًا، وفيها رَدٌّ علىٰ مَنْ طَعَنَ في شيءٍ مِن أحاديثِ «الصَّحيحيْنِ»، وشَذَّ بذلك عن جماعَةِ المسلمين الذين تَلَقَّوْهُما بالقَبولِ وخالَفَ إجماعَ العلماءِ علىٰ صِحَّتِهِما، ومِن أولئِكَ الشاذِّينَ عن جماعةِ المسلمين أبو رَيَّةَ والمؤلِّف، وأشباهُهُما مِنْ تلامذةِ الإفْرنجِ، ومَنْ يُقَلِّدُهُم ويتَزَلَّفُ إليهم

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٣)، وقال الألباني: «ضعيف لكن الجملة الثالثة صحيحة».

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٩٦) (٢٧٢٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٨٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠)، وصحح الألباني هذا الجزء من الحديث فقط.

(٥) أخرجه الحاكم (١/ ٢٠٠) (٣٩٤)،

بالطَّعْنِ في الأحاديثِ الثَّابِتَةِ ورُواتِها.

الوَجْهُ الثَّاني: أنَّ المؤلِّف وجَّهَ التُّهْمَةَ إلىٰ الرُّواةِ علىٰ وجْهِ العُمومِ في الإضافَةِ إلىٰ الأحاديثِ، والحَذْفِ منها؛ تسوِيَةً لِلْمواقِفِ مِنَ الأمراءِ والخُلَفاءِ والحُكَّامِ، وهذا خطَأٌ ظاهِرٌ؛ لأنَّ الرُّواةَ فيهم الثِّقاتُ الأثباتُ الذين يُحافِظونَ علىٰ أداءِ الحديثِ كما سَمِعوهُ، وهؤلاءِ لا يتَوَجَّهُ إليهِمْ شيْءٌ مِنَ التُّهَمِ، ومَنْ وَجَّهَ التُّهْمَةَ إليهم فقدِ افْتَرَىٰ عليهم، ووَصَفَهُمْ بما ليس فيهم.

ومِنَ الرُّواةِ الثِّقاتِ مَنْ يحافِظُ علىٰ المَعْنىٰ، وإنْ كانَ قد يقَعُ منه تغْييرٌ في بعْضِ الألفاظِ، وهؤُلاءِ دُونَ الذين قَبْلَهُمْ في الحِفْظِ والضَّبْطِ، ومع هذا فلا يَتَوَجَّهُ إليهم شيْءٌ مِنَ التُّهَمِ.

وأمَّا الرُّواةُ الذين لَيْسوا بثِقاتٍ، فهم أهل الزِّيادَةِ والنَّقْصِ في المَعانِي والألْفَاظِ، وهم أهْلُ التَّزَلُّفِ عند الأُمَراءِ والخُلَفاءِ والحُكَّامِ، وهؤلاءِ ليسوا أُمَناءَ علىٰ الحديثِ، فلا يُعْتَدُّ بهم، وقد بَيَّنَ العُلَماءُ مِنْ أهْلِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ أحوالَهُمْ، كما تَقَدَّم التَّنْبِيهُ علىٰ ذلك في الوَجْهِ الأوَّلِ، وفي تسوِيَةِ المؤلِّف بيْنَ هؤلاء المجروحينَ وبيْنَ الثِّقاتِ الأثباتِ تمْويهٌ وتلْبيسٌ علىٰ ضُعفاءِ البَصيرةِ.

فصلٌ

وقالَ المؤلِّفُ في صفحة (٣١) ما نصُّهُ:

«التَّحْريفُ مِنْ أسبابِ الزِّيادةِ في كلامِ النَّبِيِّ ﷺ، ومثالُ ذلك: أنَّ عائشةَ حينما سمِعَتْ أنَّ أبا هريرةَ حَدَّثَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنْ يكُنِ**

الشؤْمُ فَفِي ثلاثٍ؛ الدارُ والمرأةُ والفَرَسُ» غَضِبَتْ وقالَتْ: واللهِ ما قال هذا رسولُ الله قطُّ، وإنما قال: «**أهْلُ الجاهِلِيَّةِ يقولونَ: إنْ يكُنِ الشؤْمُ ففي ثلاثٍ؛ الدارُ والمرأةُ والفَرَسُ**» فدَخَلَ أبو هريرةَ، فسمِعَ آخِرَ الحديثِ ولم يسْمَعْ أوَّلَهُ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ عنوانَ المؤلِّف ظاهرٌ في رمْيِه أبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالتَّحْرِيفِ والزِّيادةِ في كَلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويدُلُّ على ذلك تمْثِيلُهُ لذلك بالحديث الذي حدَّثَ به أبو هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنكَرَتْهُ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ورمْيُ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالتَّحْريفِ والزِّيادةِ في كلامِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليْسَ بالأمْرِ الهَيِّنِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴾ [الأحزاب:٥٨].

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ينْفَرِدْ بروايةِ حديثِ «**الشؤْمُ في ثلاثٍ**»، بلْ قد رواهُ عُمَرُ وابنُهُ عبدُ الله، وسهْلُ بنُ سعْدٍ، وجابِرُ بنُ عبدِ اللهِ، وسعْدُ بن أبي وقَّاصٍ، وأنسُ بنُ مالِكٍ، وأمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فأمَّا حديثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسيأْتِي في آخِرِ الأحاديثِ.

وأمَّا حديثُ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَرَوَاهُ مالكٌ وأحمَدُ والبُخاريُّ ومُسْلِمٌ وأهْلُ السُّنَنِ أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا عَدْوى ولا طِيَرَةَ، والشؤْمُ في ثلاثٍ: في المرْأَةِ والدَّارِ والدابَّةِ**» هذا لفْظُ البُخاريِّ في بابِ الطِّيَرَةِ[1].

---

(١) أخرجه مالك (٢/ ٩٧٢)، وأحمد (٢/ ٨) (٤٥٤٤)، والبخاري (٥٧٥٣)، ومسلم (٢٢٢٥)، وأبو داود (٣٩٢٢)، والترمذي (٢٨٢٤)، والنسائي (٣٥٦٨)، وابن ماجه (١٩٥٥).

وأمَّا حديثُ سهْلِ بنِ سَعْدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَرَوَاهُ مالكٌ والبُخاريُّ ومسلمٌ وابنُ ماجَهْ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إنْ كانَ ففي المَرْأةِ والفَرَسِ والمَسْكَنِ**» يعني الشؤْمَ(١).

وأمَّا حديثُ جابرِ بن عبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فَرَوَاهُ مسلمٌ والنَّسائيُّ، أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إنْ كان في شيْءٍ ففي الرَّبْعِ والخادِمِ والفَرَسِ**»(٢).

وأمَّا حديثُ سعْدِ بن أبي وقَّاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فرَوَاهُ أبو داودَ في «سُنَنِهِ»، أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يقول: «**لا هامَةَ، ولا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، وإنْ تَكُنِ الطِّيَرَةُ في شيءٍ ففي الفَرَسِ والمَرْأَةِ والدَّارِ**»(٣).

وأمَّا حديثُ أنسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فرواه ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**لا طِيَرَةَ، والطِّيَرَةُ علىٰ مَنْ تَطَيَّرَ، وإنْ يَكُ في شيْءٍ ففي الدَّارِ والفَرَسِ والمَرْأَةِ**»(٤)، وقد أشارَ التِّرمِذيُّ إلىٰ حديثِ أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعْدَ إيرادِهِ لحديثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا(٥).

وأمَّا حديثُ أمِّ سَلَمَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، فرَوَاهُ ابنُ ماجَهْ بعد روايةِ الزُّهْرِيِّ عن سالِمٍ عن أبيهِ أنَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**الشؤْمُ في ثلاثٍ؛ في الفَرَسِ والمَرْأَةِ والدارِ**».

---

(١) أخرجه مالك (٢/ ٩٧٢)، والبخاري (٢٨٥٩)، ومسلم (٢٢٢٦)، وابن ماجه (١٩٤٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٧)، والنسائي (٣٥٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩٢١)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه ابن حبان (٦١٣٣)، وصححه الألباني.

(٥) «سنن الترمذي» (٥/ ١٢٧).

قال الزُّهْرِيُّ: فحدَّثَنِي أبو عُبَيْدَةَ بنُ عبْدِ اللهِ بنِ زَمْعَةَ أَنَّ جَدَّتَهُ زينَبَ حدثَتْهُ عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها كانَتْ تَعُدُّ هؤلاءِ الثلاثَةَ، وتَزِيدُ مَعَهُنَّ السَّيْفَ(١)، قال في «الزوائِدِ»: إسنادُهُ صحيحٌ علىٰ شرْطِ مسلِمٍ؛ فقد احْتَجَّ مسلمٌ بجميعِ رُواتِهِ، وأصْلُ الحديثِ في «الصَّحيحيْنِ»، وانفردَ ابنُ ماجَهْ بذِكْرِ السَّيْفِ، فلِذَلِكَ أوْرَدْتُهُ، أي في الزَّوائِدِ(٢).

وأمَّا حديثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواهُ أبو يَعْلىٰ أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الشؤْمُ في ثلاثةٍ؛ في الدَّابَّةِ والمَسْكَنِ والمَرْأَةِ**».

قال الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَعِ الزَّوائِدِ»: «رجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ خلا عبْدَ الله بنَ بُدَيْلِ بنِ وَرْقَاءَ وهو ثِقَةٌ» انتهىٰ(٣).

فهذِهِ سبْعَةُ أحاديثَ صحيحَةٍ تؤَيِّدُ حديثَ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتَرُدُّ علىٰ مَنْ أنْكَرَهُ، وعلىٰ مَنْ رمىٰ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما هو بريءٌ منْهُ؛ مِنَ التَّحْريفِ، والزِّيادةِ في كَلامِ رَسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الحديثَ الذي ذَكَرَهُ المؤلِّف قد رَوَاهُ أبو داودَ الطَّيالِسِيُّ في «مسندِهِ» مِنْ حديثِ مَكْحُولٍ قال: قيلَ لعائشةَ إنَّ أبا هريرةَ يقولُ: قالَ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الشؤْمُ في ثلاثٍ؛ في الدَّارِ والمرأةِ والفَرَسِ**» فقالت عائشةُ: لم يَحْفَظْ أبو هريرةَ؛ لأنَّهُ دخَلَ ورسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**قَاتَلَ اللهُ اليهودَ؛ يقولون: الشؤْمُ في ثلاثٍ؛ في الدارِ والمرأةِ والفَرَسِ**» فسمِعَ آخِرَ الحديثِ، ولمْ يسمَعْ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٤٢).

(٢) «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٢/ ١٢٠).

(٣) أخرجه أبو يعلىٰ (١/ ١٩٨)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٤).

أَوَّلَهُ[(١)]، وهذا منْقَطِعٌ؛ لأنَّ مكْحولًا لم يسمَعْ مِن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لكنْ رواهُ الإمامُ أحمَدُ في «مسندِهِ» بأسانيدَ صحيحةٍ عن أبي حَسَّانَ الأعرَجِ، أن رجُلَيْنِ دخَلَا علىٰ عائشة فقالا: إنَّ أبا هريرة يحدِّث أنَّ نبيَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «**إنما الطِّيَرَةُ في المرأةِ والدَّابَّةِ والدارِ**» قال: فطارَتْ شِقَّةٌ منها في السماءِ وشِقَّةٌ في الأرضِ فقالت: والذي أَنْزَلَ القرآنَ علىٰ أبي القاسِمِ، ما هكذا كان يقولُ، ولكنَّ نَبِيَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «**كان أهْلُ الجاهليَّةِ يقولونَ: الطِّيَرَةُ في المرْأَةِ والدارِ والدَّابَّةِ**» ثم قرأتْ عائشةُ: ﴿**مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ**﴾ [الحديد:٢٢] إلىٰ آخر الآية[(٢)].

قولُهُ: «فطارَتْ شِقَّةٌ منها في السماء وشِقَّةٌ في الأرض»، قال ابن الأثير في «النهاية»: «هو مُبالَغَةٌ في الغَضَبِ والغَيْظِ، يقال: قد انشَقَّ فلان مِنَ الغضَبِ والغَيْظِ، كأنه امتلأ باطِنُهُ منه، حتىٰ انشَقَّ، ومنه قولُهُ تعالىٰ: ﴿**تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ**﴾ [الملك:٨]» انتهىٰ[(٣)].

قالَ ابنُ القَيِّمِ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابِهِ «**مِفتاحُ دارِ السَّعادةِ**»: «وقد اخْتُلِفَ في هذا الحديثِ -يعني قولَهُ: «**الشؤمُ في ثلاثٍ**»- وكانت عائشةُ أُمُّ المؤمنينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تنكِرُ أنْ يكونَ مِن كلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتقولُ: إنما حكاهُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أهل الجاهِلِيَّةِ وأقوالِهِم -إلىٰ أنْ قالَ-: والمقصودُ أنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ردَّتْ هذا الحديث وأنكَرَتْهُ، وخطَّأَتْ قائِلَهُ، ولكنَّ قوْلَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا مرجوحٌ، ولها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اجْتِهادٌ

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٦) (٢٦١٣٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٣) «النهاية» (٢/ ٤٩١، ٤٩٢).

في رَدِّ بعْضِ الأحاديثِ الصحيحَةِ، خالَفَها فيه غيْرُها مِنَ الصَّحابَةِ، وهي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا ظَنَّتْ أنَّ هذا الحديثَ يقتضِي إثْباتَ الطِّيَرَةِ التي هي مِنَ الشِّرْكِ، لم يَسَعْهَا غيْرُ تكْذِيبِهِ وردِّهِ، ولكنَّ الذين رَوَوْهُ، مِمَّنْ لا يُمْكِنُ رَدُّ رِوايَتِهِمْ، ولم يَنْفَرِدْ بهذا أبو هريرة وحْدَهُ، ولو انفرَدَ به فهو حافِظُ الأُمَّةِ علىٰ الإطْلاقِ، وكلُّ ما رواهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو صحيحٌ.

بل قد رواه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وسهْلُ بنُ سَعْدٍ السَّاعديُّ، وجابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأحاديثُهُمْ في «الصَّحيحِ»، فالحَقُّ أنَّ الواجِبَ بيانُ معنىٰ الحديثِ، ومبايِنَتِهِ للطِّيَرَةِ الشِّرْكِيَّةِ»، ثم ذَكَرَ كلامَ العلماءِ في بيانِ معنىٰ الحديثِ، وأطالَ في ذلك؛ فليراجَعْ؛ فإِنَّهُ مهم جدًّا(١).

وقد جاء بَيَانُ مَعْنَىٰ الحديثِ في حديثٍ عن أسماءَ بنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا: **«إنَّ مِنْ شَقَاءِ المرْءِ في الدُّنيا ثلاثةً؛ سوءُ الدارِ، وسوءُ المرأةِ، وسوءُ الدَّابَّةِ» قالت: يا رسولَ الله، ما سوءُ الدارِ؟ قال: «سوءُ ساحَتِها، وخُبْثُ جِيرانِها» قيل: فما سوءُ الدَّابَّةِ؟ قال: «منْعُهَا ظَهْرَها وسوءُ خُلُقِها» قيل: فما سُوءُ المرأةِ؟ قال: «عُقْمُ رَحِمِها وسوءُ خُلُقِها»** رواهُ الطَّبَرانيُّ، قال الهَيْثَمِيُّ: وفيه مَنْ لم أعْرِفْهُمْ(٢).

وقال النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم»: «اخْتَلَفَ العلماءُ في هذا الحديث، فقال مالكٌ وطائفةٌ: هو علىٰ ظاهِرِهِ، وإنَّ الدَّارَ قد يَجعَلُ الله تعالىٰ سُكْناها سببًا للضَّرَرِ أو الهَلاكِ وكذا اتِّخاذُ المرأةِ أو الفَرَسِ أو الخادِمِ قد يحْصُل الهلاكُ عندَهُ بِقَضاءِ الله تعالىٰ، ومعناه: قد يَحْصُلُ الشؤْمُ في هذه الثلاثةِ، كما صرح به في رواية: **«إنْ يكُنِ الشؤْمُ في شيْءٍ»**.

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٣ - ٢٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ١٥٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٥).

وقال **الخَطَّابيُّ وكثيرونَ**: هو في معنىٰ الاسْتِثْناءِ مِنَ الطِّيَرَةِ، أي: الطِّيَرَةُ منهيٌّ عنها إلا أنْ يكونَ له دارٌ يكرَهُ سُكْناها، أو امرأةٌ يَكْرَه صحْبتَها، أو فرسٌ أو خادمٌ، فَلْيُفارِقِ الجميعَ بالبَيْعِ ونَحْوِهِ، وطلاقِ المَرْأَةِ.

وقال **آخرونَ**: شؤْمُ الدَّارِ ضِيقُها وسُوءُ جِيرانِها وأذاهم، وشؤْمُ المَرْأةِ عدمُ وِلادتِها وسلاطَةُ لِسانِها وتعرُّضُها للرِّيَبِ، وشؤمُ الفَرَسِ ألَّا يُغْزَىٰ عليْها، وقيل: حِرانُها وغلاءُ ثَمَنِها، وشؤْمُ الخادِمِ سُوءُ خُلُقِهِ، وقِلَّةُ تعهُّدِهِ لِمَا فُوِّضَ إِلَيْهِ، وقيلَ: المُرادُ بالشُّؤْمِ هُنا عدمُ المُوافقَةِ» انتهىٰ(١).

وقد ذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ كلامَ الخطَّابيِّ، وقال بَعْدَ قولِهِ: «فلْيُفَارِقِ الجميعَ بالبيْعِ والطلاقِ ونحوِهِ»، قال: «ولا يُقيمُ علىٰ الكراهَةِ والتَّأَذِّي به؛ فإِنَّهُ شؤْمٌ، وقد سلَكَ هذا المَسْلَكَ أبو مُحَمَّدِ ابنُ قُتَيْبَةَ في كتاب «مُشْكِلِ الحديثِ» له؛ لِمَا ذَكَرَ أنَّ بعْضَ الملاحِدَةِ اعْترَضَ بحديثِ هذه الثلاثَةِ». انتهىٰ المَقْصودُ، ويراجَعُ بقيَّةُ كلامِهِ في كتابِهِ **«مِفْتاحُ دارِ السَّعادَةِ»**(٢).

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣١) و(٣٢) ما نصُّهُ:

«النَّقْلُ المطْبوعُ دُونَ التَّقَيُّدِ بنَصٍّ تَرَكَهُ رسولُ اللهِ مُدَوَّنًا كان سببًا للتَّغْييرِ والتَّحْريفِ في الحديثِ، وتجديدُ الطبْعِ وتكْرارُ النَّسْخِ علىٰ مَرِّ الأيامِ وتعاقُبِ السنينَ الطويلةِ

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٢٠ - ٢٢٢)، و«معالم السنن» (٤/ ٢٣٦).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٦).

وخصوصًا السنينَ المشحونةَ بمَكْرِ المُتآمرينَ علىٰ الدِّينِ الإسلاميِّ وعلىٰ المسلمين يُعْتَبَرُ بابًا فَسِيحًا للتَّغْيِيرِ والتَّحْرِيفِ في الحديثِ، وخُصوصًا بعد أنْ تَلَقَّفَهُ المُسْلِمونَ مِنْ سُبُلٍ متعدِّدَةٍ، ومن نصوصٍ مفْتُوحَةٍ، دون تقيُّدٍ بصيغَةٍ محدَّدَةٍ؛ اكتفاءً بالمعنىٰ الواسِعِ فقط؛ لأنه لَمْ يُدَوَّنْ في عهْدِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا في عهْدِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ.

وإنا نعْتَقِدُ أننا لو واجَهْنا البُخاريَّ الآن ببعْضِ ما جاء في كِتابِهِ لاسْتَبْرَأَ مِمَّا لا يرضاهُ لِدِينِهِ ولِنَبِيِّهِ وللمسلمينَ؛ اسْتِنادًا إلىٰ أنَّ الناس قد تداوَلُوها بمَعانِي نُصُوصِها مفتوحَةً للناقِلِينَ، وليس بلَفْظٍ مُقَيَّدٍ مربوطٍ عنْ رسول الله».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قد حَفِظَ أحاديثَ نَبِيِّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما حَفِظَ كتابَهُ العزيزَ، وأقام لها مِنَ العُلَماء الأُمَناءِ مَنِ اعتنىٰ بها وحافَظَ علىٰ سلامَتِها مِنَ التَّغْيِيرِ والتَّحْرِيفِ مِمَّا قد يَقَعُ مِنْ تَكْرَارِ النَّسْخِ، وتجديدِ الطَّبْعِ، فلم تزَلْ سليمَةً بحَمْدِ الله تعالىٰ، ولا تزالُ كذلك ما دامتِ الطائفَةُ المنصورَةُ باقيَةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تزالُ طائفةٌ مِن أمَّتِي ظاهِرِينَ علىٰ الحَقِّ لا يضُرُّهُمْ مَن خذلَهُمْ، حتىٰ يأتِيَ أمْرُ اللهِ وهم كذلِكَ**» رواهُ الإمامُ أحمَدُ ومسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والبُرْقانِيُّ في «صحيحِهِ» مِن حديثِ ثوْبانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديث صحيحٌ[1].

والأحاديثُ في هذا المعنىٰ كثيرةٌ صحيحة تبْلُغُ حدَّ التواتُرِ، وقد ذكَرْتُها في كتابِي «إتحافُ الجماعَةِ بما جاء في الفِتَنِ والمَلاحِمِ وأشْراطِ السَّاعَةِ»؛ فلْتراجَع هناك

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٨) (٢٢٤٤٨)، ومسلم (١٩٢٠)، وأبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠)، والبرقاني كما في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٥٣٥).

في «بابِ ما جاءَ في الطائِفَةِ المنصورةِ إلىٰ قيامِ السَّاعةِ».

وفي قولِهِ: «ظاهرينَ علىٰ الحَقِّ» دليلٌ علىٰ تمَسُّكِهِمْ بالكِتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ الحَقَّ هو ما جاء فيهما، ومَنْ يكونُ ظاهِرًا علىٰ الحَقِّ لابُدَّ أنْ يكونَ عامِلًا بالكِتابِ والسُّنَّةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تَرَكْتُ فيكم أمْرينِ لن تَضِلُّوا ما تمسَّكْتُمْ بهِما؛ كتابَ الله وسنَّةَ رسولِهِ**» رواه مالكٌ في «الموطَّأِ» بَلاغًا، والحاكمُ في «مستدْرَكِهِ» مَوْصولًا مِن حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وصحَّحَهُ، وأقرَّهُ الذهبيُّ (١).

وروىٰ الحاكمُ -أيضًا- عن أبي هريرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قالَ رسولُ الله صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إني قَدْ تَرَكْتُ فيكُمْ شَيْئَيْنِ لن تَضِلُّوا بَعْدَهما؛ كتابَ الله وسنَّتِي، ولنْ يَتَفَرَّقا حتىٰ يَرِدا عليَّ الحَوْضَ**» (٢).

ويدُلُّ حديثُ ثَوْبَانَ -أيضًا- علىٰ أنَّ السُّنَّةَ لا تزالُ مَحْفُوظَةً مِنَ التَّغْيِيرِ والتَّحْريفِ لأنها مِنَ الحَقِّ الذي كانت عليه الطائفَةُ المَنْصورَةُ، والحَقُّ لابُدَّ أنْ يكونَ محْفوظًا لِقَوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال:٨].

وأيضًا، فإنَّ السُّنَّةَ مِنَ الذِّكْرِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقد تقدَّمَ تقريرُ ذلك وكلامُ ابنِ حَزْمٍ فيه عند الكلامِ علىٰ الدافِعِ التَّاسِعِ مِن دوافعِ المؤلِّف لتأليفِ كِتابِهِ المشؤومِ علَيْهِ، وعلىٰ مَنِ اغْتَرَّ به؛ فليراجَعْ كلامُ ابن حزمٍ؛ فإنه كلامٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ جدًّا.

فأمَّا التَّغْيِيرُ في بعْضِ الحُروفِ والكَلِماتِ مِمَّا لا يَتَغَيَّرُ به معنىٰ الحديثِ، فهذا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

لا يُنْكَرُ وُجودُهُ، ولكنَّ ذلك لا يضُرُّ، ولا يُعَدُّ مِنَ التَّغْيِيرِ والتَّحْرِيفِ المَذْمومِ الذي يَتَغَيَّرُ به معنىٰ الحديثِ، ويؤدِّي إلىٰ تَغْيِيرِ مُرادِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ لهذا الأحْمَقِ المُعْجَبِ بنفْسِه: إنَّكَ لو واجَهْتَ البُخاريَّ لكُنْتَ مِثْلَ الأرْنَبِ عند الأَسَدِ، فكما أنَّ الأرْنَبَ لا تَبْرُزُ عِنْدَ الكَلْبِ والسِّنَّوْرِ، فضْلًا عن الذِّئْبِ، فضلًا عن الأسَدِ، فكذلك هذا الأهْوَجُ المغْرورُ، لا يقْدِر أن يَبْرُزَ عند صِغَارِ المحدِّثينَ، فضْلًا عنِ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ، فضلًا عنْ أكابِرِ الأئمَّةِ؛ كالبُخاريِّ وأمثالِهِ فَمَنْزِلَتُهُ مع هؤلاء أصْغَرُ وأحْقَرُ مِنْ مَنْزِلَةِ الأرْنَبِ مع الأسَدِ، ولكِنَّ الأمْرَ فيه كما قِيلَ:

وإذا ما خلا الجَبانُ بأَرْض قفر ... طَلَبَ الطَّعْنَ وحدَهُ والنِّزالا

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ البُخاريَّ قد واجَهَهُ أكابِرُ علماءِ الحديثِ والجَرْحِ والتَّعْديلِ في زمانِهِ، فما تعَلَّقَ عليه أحَدٌ منهم بِسَقْطَةٍ، ولا عابَ عليه أحَدٌ منهم، ولا خَطَّأَهُ في شيْءٍ مِنَ الأحاديثِ التي جَمَعَها في «صحيحِهِ»، بل إنهم أكْثَروا الثَّناءَ عليه وأقَرُّوا له بِالْحفْظِ، وأذْعَنوا له بالفَضْلِ، وقد تقدَّمَ ذِكْرُ بعْضِ ما وقع له معهم في الكلام علىٰ البَنْدِ الثَّالِثِ مِن بنودِ المؤلِّف التي جعَلَها للتعريفِ بكِتابه؛ فليراجَعْ.

ويكْفِي في الثناء علىٰ البُخاري قوْلُ إمامِ أهْلِ السُّنَّةِ أحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: «ما أخْرَجَتْ خُراسانُ مِثْلَ محمَّدِ بنِ إسْماعيلَ». رواه القاضي أبو الحُسَيْنِ في «طبقاتِ الحَنابِلَةِ» مِن طريقِ عبدِ اللهِ ابنِ الإمامِ أحمَدَ، ورواه النَّوَوِيُّ في كتابِهِ «**تهذيبُ الأسماءِ واللُّغاتِ**»[1].

قال النَّوَوِيُّ: «ورُوِّينا عن أبي عبدِ الله محمدِ بنِ يوسُفَ الفَرَبْرِيِّ راويةِ «صحيحِ

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٨).

البُخاريِّ» قال: رأيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النَّوْمِ، فقال: «أين تريدُ؟» قلتُ: أريدُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ، فقال: «أقْرِئْهُ مِنِّي السلام». ورواهُ الخطيبُ في «تاريخِهِ» بمِثْلِهِ(١).

قلْتُ: قد ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِدَّةِ أوْجُهٍ أنه قال: «**مَنْ رآنِي في المَنامِ فقد رآني؛ فإنَّ الشيْطانَ لا يَتَمَثَّلُ بي**» رواهُ البُخاريُّ ومسْلِمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٢)، ورواهُ التِّرمِذيُّ -أيضًا- عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٣)، ورواهُ مسلِمٌ -أيضًا- عن جابرِ بنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا(٤)، ورواه البُخاريُّ -أيضًا- عن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٥)، ورَوَاهُ البُخاريُّ ومسلم عن أبي قتادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٦).

قال النَّوَوِيُّ: «ورُوِّينا عن الفَرَبْرِيِّ قال: رأيْتُ أبا عبدِ الله محمَّدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ رحمه الله في النوْمِ خلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والنَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يمشي، كلما رفَعَ قدمَهُ وضع البُخاريُّ قدمَهُ في ذلك الموضِعِ»(٧).

قلْتُ: وروى الخطيبُ في «تاريخِهِ» عن أبي أحمَدَ بنِ عَدِيٍّ سمِعْتُ الفَرْبَرِيَّ يقول: «سمِعْتُ نَجْمَ بنَ فُضَيْلٍ -وكان مِنْ أهْلِ الفَهْمِ- يقولُ: رأيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٨)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٢٢٦٦)، وأبو داود (٥٠٢٣)، والترمذي (٢٢٨٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٧٦)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٦٨).

(٥) أخرجه البخاري (٦٩٩٧).

(٦) أخرجه البخاري (٦٩٩٦)، ومسلم (٢٢٦٧).

(٧) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٨).

المنامِ، خَرَجَ مِنْ قبْرِهِ، والبُخاريُّ يمشي خلْفَهُ، فكان النَّبيُّ ﷺ إذا خطا خُطْوَةً يخْطُو محمدٌ ويضعُ قدمَه على خُطْوَةِ النَّبيِّ ﷺ»(١).

وذَكَرَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ عن الفَرَبْرِيِّ: سمِعْتُ محمَّدَ بنَ حاتِمٍ ورَّاقَ البُخاريِّ يقول: رأيْتُ البُخاريَّ في المَنامِ خَلْفَ النَّبي ﷺ، والنَّبي ﷺ يمشي، فكلما رَفَعَ النَّبيُّ ﷺ قدمَه، وَضعَ أبو عبدِ الله قدمَهُ في ذلك الموضِعِ(٢).

قال النَّوَوِيُّ: «وعن الحافِظِ أبي عَلِيٍّ صالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ جَزَرَةَ قال: ما رأيْتُ خُراسانِيًّا أفْهَمَ مِنَ البُخاريِّ، وعن محمدِ بنِ بَشَّارٍ شيْخِ البُخاريِّ ومسلِمٍ قال: حُفَّاظُ الدُّنيا أربعةٌ؛ أبو زُرْعَةَ بالرِّيِّ، ومسلمُ بنُ الحَجَّاجِ بنيْسابُورَ، وعبدُ الله بنُ عبد الرحمن الدارمِيُّ بسمَرْقَنْدَ، ومحمدُ بنُ إسماعيلَ بِبُخارىٰ، وعنه قال: ما قَدِمَ علينا يعني البَصْرَةَ مِثْلُ البُخاريِّ.

وعنه أنه قال حِينَ دَخَلَ البُخاريُّ البَصْرَةَ: دَخَل اليوم سيِّدُ الفُقهاءِ، وعنه أنه حِينَ قَدِمَ البُخاريُّ البَصْرَةَ قام إليه، فأَخَذَ بِيَدِهِ وعانَقَهُ، وقال: مَرْحبًا بمَن أفْتَخِرُ به منذ سنينَ.

ورُوِّينا عن إسحاقَ بنِ أحمَدَ بنِ خَلَفٍ قال: سمِعْتُ البُخاريَّ غَيْرَ مرَّةٍ يقول: ما تصاغَرَتْ نَفْسِي عِنْدَ أحَدٍ إلا عند عَلِيِّ بنِ المَدينيِّ، فَذُكِرَ لِعَلِيِّ بنِ المدينيِّ قوْلَ البُخاري هذا، فقال: ذَرُوا قوْلَه؛ هو ما رأىٰ مِثْلَ نَفْسِهِ.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٧).

ورُوِّينا عن محمَّدِ بنِ نُمَيْرٍ، وأبي بَكْرِ بنِ أبي شَيْبَةَ، قالا: ما رأينا مِثْلَ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ، ورُوِّينا عن عمْرِو بنِ عَلِيٍّ الفَلَّاسِ قال: حديثٌ لا يعْرِفُهُ البُخاريُّ ليس بحَديثٍ.

ورُوِّينا عن عبْدَانَ شيْخِ البُخاريِّ قال: ما رأيت شابًّا أبْصَرَ مِنْ هذا، وأشار إلىٰ البُخاريِّ.

ورُوِّينا عن عبْدِ الله بنِ محمَّدٍ المُسْنَدِيِّ -بفتح النون- قال: محمدُ بنُ إسماعيلَ إمامٌ، فمَنْ لم يجعَلْه إمامًا فاتَّهِمْهُ.

ورُوِّينا عن الإمامِ أبي محمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدارمِيِّ قال: رأيْتُ العُلَماءَ بالحَرَمَيْنِ والحِجازِ والشامِ والعِراق، فما رأيْتُ فيهِمْ أجْمَعَ مِن أبي عبدِ اللهِ البُخاريِّ.

ورُوِّينا عن أبي سهْلٍ محمودِ بنِ النَّضْرِ قال: دخلْتُ البَصْرَةَ والشامَ والحِجازَ والكوفَةَ ورأيتُ عُلَماءَها، فكلما جرىٰ ذِكْرُ البُخاريِّ فَضَّلوهُ علىٰ أنفُسِهم، ورُوِّينا عن عليِّ بن حجر قال: أخْرَجَتْ خُراسانُ ثلاثةً؛ أبا زُرْعَةَ بِالرِّيِّ، ومحمَّدَ بنَ إسماعيلَ بِبُخارَىٰ، والدارميَّ بسَمَرْقَنْدَ، قال: والبُخاريُّ عندي أعْلَمُهُم وأفْهَمُهُم.

ورُوِّينا عن أبي حامِدٍ الأعْمَشِ قال: رأيتُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ في جِنازَةٍ، ومحمَّدَ بنَ يحيىٰ الذُّهْلِيَّ يعْنِي شيْخَ البُخاريِّ، وإمامُ نَيسابورَ يسألُهُ عن الأسماءِ والكُنىٰ وعِلَلِ الحديث، والبُخاريُّ يَمُرُّ فيها مِثْلَ السَّهْمِ كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١].

ورُوِّينا عن حَاشِدٍ -بالحاء المهملة وكسر الشين المعجمة- ابن إسماعيلَ،

قال: رأيْتُ إسحاقَ بنَ راهوَيْهِ جالسًا علىٰ السريرِ ومحمدُ بنُ إسماعيلَ معَهُ، فأنْكَرَ عليه محمدُ بنُ إسماعيلَ شيئًا، فَرَجَعَ إسحاقُ إلىٰ قوْلِ محمَّدٍ، وقال إسحاقُ: يا معْشَر أصحابِ الحديثِ، اكْتُبوا عن هذا الشابِّ؛ فإنَّهُ لو كان في زمَنِ الحسَنِ البَصْرِيِّ لاحْتاجَ الناسُ إليه؛ لمَعْرِفَتِهِ بالحديثِ وفَهْمِهِ.

ورُوِّينا عن أبي عمرٍو أحمَدَ بنِ نَصْرٍ الخَفَّافِ قال: حدَّثَني محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ التَّقِيُّ النَّقِيُّ العالِمُ الذي لم أر مِثْلَهُ.

ورُوِّينا عن أبي عيسىٰ التِّرمِذيِّ قال: لم أَرَ بالعِراقِ ولا بِخُراسانَ في معنىٰ العِلَلِ والتَّاريخِ ومَعْرِفَةِ الأسانيدِ أعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ.

ورُوِّينا عن عبْدِ الله بنِ حَمَّادٍ الآمِلِيِّ وهو شيْخُ البُخاريِّ، أنه قال: وَدِدْتُ أني شَعْرَةٌ في صَدْرِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ.

ورُوِّينا عن محمَّدِ بنِ يعقوبَ الحافِظِ عن أبيه قال: رأيْتُ مسلِمَ بنَ الحَجَّاجِ بَيْنَ يَدَيِ البُخاريِّ يسألُهُ سؤالَ الصَّبِيِّ المُعَلِّمَ.

ورُوِّينا عن الإمامِ مسلمِ بنِ الحَجَّاجِ أنه قال لِلْبُخاريِّ: لا يُبْغِضُك إلا حاسِدٌ، وأشْهَد أنه ليس في الدنيا مِثْلُك.

وروىٰ الحاكمُ أبو عبدِ الله في «تأريخِ نيْسابورَ» بإسنادِهِ عن أحمَدَ بنِ حَمْدُونَ قال: جاء مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ إلىٰ البُخاريِّ، فقَبَّلَ بيْن عينيْهِ، وقال: دَعْنِي أُقَبِّلْ رِجلَيْكَ يا أُسْتاذَ الأُسْتاذِينَ وسيِّدَ المحدِّثينَ، ويا طَبيبَ الحديثِ في عِلَلِهِ.

ورُوِّينا عن حاشِدِ بنِ إسماعيلَ قال: كان أهْلُ البَصْرَةِ يَعْدُونَ خَلْفَ البُخاريِّ في طَلَبِ الحديثِ وهو شابٌّ حتىٰ يَغْلِبُوهُ علىٰ نَفْسِهِ، ويُجْلِسُوهُ في الطريق، ويَجْتَمِعَ

عليه ألوفٌ أكثَرُهم مِمَّنْ يكْتُبُ عنه.

ورُوِّينا عن إمامِ الأئِمَّةِ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خزيمةَ قال: ما رأيتُ تحت أديمِ السماءِ أعلمَ بحديثِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من محمدِ بنِ إسماعيلَ البُخاريِّ، قال الحافِظُ أبو الفَضْلِ محمدُ بنُ طاهرٍ المَقْدِسِيُّ: وحسبُكَ بإمامِ الأئمَّةِ ابنِ خُزَيْمَةَ يقول فيه هذا القوْلَ مع لُقِيِّهِ الأئمَّةَ والمشايِخَ شَرْقًا وغرْبًا، قال أبو الفضْلِ: ولا عجَبَ فيه فإِنَّ المشايخَ قاطبَةً أجمعوا علىٰ قدمه، وقدَّموه علىٰ أنفسهم في عُنْفُوانِ شبابِه، وابنُ خزيمةَ إنما رآه عِنْدَ كِبَرِهِ وتفرُّدِهِ في هذا الشأْنِ.

ورُوِّينا عن إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَلَامٍ -بتَخْفيفِ اللام علىٰ الأصَحِّ، وقيل بتَشْدِيدِها- قال: إن الرُّتُوتَ مِن أصحابِ الحديثِ مِثْلَ سعيدِ بنِ أبي مرْيَمَ المِصْرِيِّ، ونُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ، والحُمَيْديِّ، والحَجَّاجِ بنِ مِنْهالٍ، وإسماعيلَ بنِ أبي أُوَيْسٍ، والعَدَنِيِّ، والحسَنِ الخلَّال، ومحمدِ بنِ ميمونٍ صاحِبِ ابنِ عُيَيْنَةَ، ومحمَّدِ بنِ العَلاءِ، والأشَجِّ وإبراهيمَ بنِ المُنْذِرِ الحِزامِيِّ، وإبراهيمَ بنِ موسىٰ الفَرَّاءِ، كُلَّهم كانوا يَهابونَ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ، ويقْضُونَ له علىٰ أنْفُسِهم في النَّظَرِ والمعرفَةِ.

قال النَّوَوِيُّ: الرُّتوتُ الرُّؤساءُ، قاله ابنُ الأعرابِيِّ وغيْرُهُ، وذَكَرَ الحاكِمُ أبو عبدِ الله البُخاريَّ فقال: هو إمامُ أَهْلِ الحديثِ بلا خِلافٍ بيْنَ أهل النَّقْلِ.

واعْلَمْ أنَّ وصْفَ البُخاريِّ رَحِمَهُٱللَّهُ بارتفاعِ المَحَلِّ، والتقدُّمِ في هذا العِلْمِ علىٰ الأماثِلِ والأقْرانِ متَّفَقٌ عليه فيما تأَخَّر وتقدَّم مِنَ الأزْمانِ، ويكْفِي في فَضْلِهِ أَنَّ مُعْظَمَ مَنْ أثْنىٰ علَيْهِ ونشَرَ مناقِبَهُ شيوخُهُ الأعْلامُ المُبَرِّزونَ، والحُذَّاقُ المُتْقِنونَ» انتهىٰ كلام النوَوِي[1].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٨- ٧١).

وقد ذكر الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في ترجمةِ البُخاريِّ في آخِرِ كِتابِهِ «**هديُ السَّاري مُقَدِّمَةُ فتحِ الباري**» أكثَرَ مِمَّا ذكرَهُ النَّوَوِيُّ؛ فليراجَعْ هناك[1]، ولْتُراجَعْ -أيضًا- ترجمَةُ البُخاريِّ في «تاريخِ بغْدادَ» لأبي بكْرِ بنِ ثابتٍ الخطيبِ[2]؛ ففيما ذكَرَهُ الخطيبُ والنَّوَوِيُّ وابنُ حجَرٍ أبلَغُ رَدٍّ علىٰ المؤلِّف الذي غلَبَ عليه الهَوَسُ، فاسْتهانَ بِالْبُخاريِّ، وغَضَّ مِنْ شَأْنِهِ، وتوهَّمَ أنه يقْدِرُ علىٰ تَخْطِئَتِهِ ومُعارضَتِهِ في بعْضِ الأحاديثِ التي وَضَعَها في «صحيحِهِ»، وأنه لو واجَهَهُ لاسْتَبْرأَ منها، ونقولُ لِلْمؤلِّف ما قالهُ امْرُؤُ القَيْسِ.

تِلْكَ الأمانِيُّ يَتْرُكْنَ الفتىٰ مَلِكًا ... دُونَ السَّماءِ ولم ترْفَعْ به رأْسَا

وقدْ قيل: الجُنُونُ فُنُونٌ، ومِن فُنونِ الجُنونِ هَوَسُ المؤَلِّف ورَقَاعَتُهُ في تعرُّضِهِ لِلْبُخَارِيِّ بكلامه الذي يَضْحَكُ منه كُلُّ عاقلٍ، وقد قال الشاعرُ وأحْسَنَ فيما قال:

لا يَضُرُّ البَحْرَ أمْسَىٰ زاخرًا ... أنْ رمىٰ فيهِ غُلامٌ بِحَجَرْ

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ البُخاريَّ قد نَصَحَ لِنَبِيِّهِ، ولنَفْسِهِ، وللمُسْلِمِينَ في جَمْعِهِ كِتابَهُ «الصحيحَ»، ولم يَضَعْ فيه حديثًا مرفوعًا إلا وقد ثَبَتَ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد رَضِيَهُ لِدِينِهِ ولِلْمُسْلِمِينَ، وقد رَضِيَ المُسْلِمونَ كُلَّ الرِّضا بـ«صحيحِهِ»، وأجْمَعَ العُلماءُ علىٰ صِحَّتِهِ وقَبولِهِ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في الفَصْلِ الثَّاني عَشَرَ في أوَّلِ الكِتابِ؛ فليراجَعْ.

وقال النَّوَوِيُّ في كتابِهِ «تهذيبُ الأسماءِ واللُّغاتِ»: «اتَّفَقَ العُلَماءُ علىٰ أنَّ أصَحَّ

---

(١) «فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٧٩- ٤٩٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٥ - ٣٣).

الكُتُبِ المصَنَّفَةِ «صَحِيحَا البُخاريِّ ومسلمٍ»، واتَّفَقَ الجُمْهورُ علىٰ أنَّ «صحيحَ البخاريِّ» أصَحُّهما صحيحًا، وأكْثَرُهما فوائِدَ - قال-: وأجْمَعَتِ الأمَّةُ علىٰ صِحَّة هذينِ الكِتابيْنِ ووجوبِ العَمَلِ بأحاديثِهما» انتهىٰ[1].

ورویٰ الخطيبُ بإسنادِهِ عن محمَّدِ بنِ موسىٰ بنِ يعقوبَ بنِ المأمونِ عن أبي عبْدِ الرحمنِ النَّسائِيِّ أنه قال: ما في هذه الكُتُبِ كُلِّها أجودُ مِنْ كِتابِ محمدِ بنِ إسماعيلَ[2].

وقال أبو جعفرٍ العُقَيْلِيُّ: «لمَّا صَنَّفَ البُخاريُّ كِتابَ «الصَّحيحِ» عرَضَهُ علىٰ ابنِ المَدينيِّ وأحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ويَحْيَىٰ بنِ معينٍ وغيْرِهِمْ، فاسْتَحْسَنُوهُ، وشَهِدُوا له بالصِّحَّةِ إلا أرْبَعَةَ أحاديث -قال العُقَيْلِيُّ-: والقوْلُ فيها قوْلُ البُخاريِّ، وهي صحيحةٌ».

وقال الحاكِمُ أبو أحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «محمَّدُ بنُ إسماعيلَ الإمامُ؛ فإنه الذي ألَّفَ الأُصولَ، وبيَّنَ للناسِ، وكُلُّ مَن عَمِلَ بعدَهُ فإنما أخَذَهُ مِنْ كِتابِهِ»، ذكَرَهُ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في مقدِّمَةِ «فتْحِ الباري»[3].

وذكرَ -أيضًا- عن أبي زيْدٍ المَرْوَزِيِّ قال: كُنْتُ نائمًا بيْنَ الرُّكْنِ والمَقامِ، فرأيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المَنامِ، فقال لي: يا أبا زيْدٍ، إلىٰ مَتَىٰ تَدْرُسُ كِتابَ الشافِعِيِّ ولا تدْرُسُ كِتابِي؟ فقُلْتُ: يا رسول الله، وما كِتابُك؟ قال: جامِعُ محمدِ بنِ إسماعيلَ. وقد ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسماءِ واللغاتِ**» بنحْوِه[4].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٩).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٧).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٨٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٣٥).

وإذا عُلِمَ ما ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ إجماعِ الأمَّةِ علىٰ صِحَّةِ «الصَّحيحيْنِ»، ووجوبِ العَمَلِ بأحاديثِهِما، وما ذكَرَهُ العُقَيْلِيُّ عن عليِّ بنِ المَدينيِّ وأحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ويحْيىٰ بنِ معينٍ وغيْرِهِمْ، أنهم اسْتَحْسَنوا «صحيحَ البُخاريِّ» لَمَّا عَرَضَهُ عَلَيْهِمْ، وشَهِدوا له بِالصِّحَّةِ إلا أرْبَعَةَ أحاديثَ، قال العُقَيْلِيُّ: والقوْلُ فيها قوْلُ البُخاريِّ وهي صحيحةٌ، فماذا يُقالُ في المؤَلِّف المُبَرْسَمِ الذي شَذَّ عن جماعَةِ المُسْلِمِينَ، وخالَفَ إجْماعَ الأُمَّةِ علىٰ صِحَّةِ «الصَّحيحيْنِ»، ووُجوبِ العَمَلِ بأحادِيثِهِما، ونَصَبَ نَفْسَهُ لِمُعارَضَةِ البُخاريِّ والطَّعْنِ في مِائَةٍ وعِشْرينَ حَديثًا مِنْ «صحيحِهِ»، وزَعَمَ أنَّها مِنْ دَسائِسِ الإِسْرائِيلِيِّينَ، وَزَعَمَ -أيضًا- أنَّ هذا العَدَدَ نُمُوذَجٌ لِمَا في الصَّحيحِ مِنَ الأحاديثِ وليسَ بِحَصْرٍ لَها؟!!

والجوابُ: أنْ يُقالَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، وفي الحقيقةِ أنَّ المؤلِّف هو صاحِبُ الدَّسِّ علىٰ المسلمينَ والتَّشْكيكِ فيما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهو وأشْباهُهُ مِنَ الزَّنادِقَةِ شَرٌّ مِنَ اليهودِ، وأضَرُّ علىٰ الإِسْلامِ والمسلمينَ منهم.

وبَعْدُ؛ فهَلْ يَظُنُّ الأهْوَجُ المُعْجَبُ بِنَفْسِهِ أنه أعْلَم مِن عليِّ بنِ المدينيِّ وأحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ويحيىٰ بنِ مَعينٍ وغيرِهِمْ مِنْ أكابِرِ المُحَدِّثينَ، وأئمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ الذين اسْتَحْسَنوا «صحيح البُخاريِّ»، وشَهِدوا له بالصِّحَّةِ؟!

أم أنَّهُ غَلَبَ عليه الهَوَسُ، فَجَعَلَ يَهْذِي مِنْ غَيْرِ شُعورٍ؟ يَحْتَمِلُ هذا، ويَحْتَمِلُ ذاك، وبِئْسَ كُلٌّ مِنَ الأمرِيْنِ.

وللمؤلِّف سَلَفٌ مِمَّنْ يشارُ إليهِمْ في هذا العَصْرِ، وهو القَرْنُ الرابعَ عَشَرَ مِنَ

الهِجْرَةِ، وهم ما بيْنَ تِلْميذٍ للإِفْرِنْجِ مُتَخَرِّجٍ في بَعْضِ جامِعاتِهِمْ، وما بيْنَ مُقَلِّدٍ لهم ومُتَقَرِّبٍ إليهم بما يُحِبُّونَهُ؛ مِنَ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ، والتَّشْكيكِ فيما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عِبْرَةَ بِهؤلاءِ وأمثالِهم؛ لأنهم قد شذُّوا عن جماعَةِ المسلمينَ، وخالَفُوا إجْماعَ العُلَماءِ.

فأمَّا أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ فإنهم لم يزالوا على تعْظِيمِ «الصَّحيحيْنِ»، والعَمَلِ بأحاديثِهِما، وبِكُلِّ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غيْرِهما مِنْ كُتُبِ الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمَسانيدِ، فلِلَّهِ الحَمْدُ، لا نُحْصِي ثَناءً عليْهِ، واللهُ المسئولُ أنْ يهدِيَ ضالَّ المسلمين، ويُثَبِّتَ مُطِيعَهُمْ.

فصل

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣٢) ما نصُّهُ:

«دليلٌ يُثْبِتُ استغناءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقرآنِ عن التَّحدُّثِ بغيْرِهِ ثَبَتَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في حديثِهِ الصَّحيحِ القَوِيِّ: «**بُعِثْتُ بِجَوامِعِ الكَلِمِ، ما مِنْ نَبِيٍّ إلا أُعْطِيَ مِنَ الآياتِ ما مِثْلُهُ آمَنَ عليْهِ البَشَرُ، وإنما كان الذي أُوتيتُهُ وحْيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ، فأرْجو أن أكونَ أكثَرَهُمْ تَبَعًا يوْمَ القِيامَةِ**».

وفي هذا يقولُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ: إنَّ معنى الحَصْرِ في قوْلِهِ: «**إنَّما كان الذي أُوتيتُهُ**» أنَّ القرآنَ أعْظَمُ المُعْجزاتِ وأفْيَدُها وأدْوَمُها؛ لاشْتِمالِهِ على الدَّعْوَةِ والحُجَّةِ ودوامِ الانْتفاعِ إلى آخِرِ الدَّهْرِ وكأنَّ ما عاداه بالنِّسْبَةِ إليه لم يَقَعْ: (ص ٢١٠ - ٢١١ جـ ١٣ فتح الباري)».

والجواب عن هذا مِنْ وُجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف قد أبْدَىٰ وأعادَ، وبَذَلَ جُهْدَهُ في الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ مِنْ أجْلِ الرِّوايَةِ بالمعنىٰ وما يَقَعُ فيها مِنَ التَّغْيِيرِ في بعْضِ الألفاظِ وزيادَةِ بعْضِ الحروفِ أو نقْصِها، وها هو ذا قد وَقَعَ فيما هو أشَدُّ مِمَّا أنْكَرَهُ.

فهذا الحديثُ الذي ذَكَرَهُ ليس بحَديثٍ واحِدٍ، وإنما جَمَعَهُ مِنْ حَدِيثَيْنِ، ولم يفَرِّقْ بينَهُما، وهذا خطَأٌ كبيرٌ.

وهذانِ الحديثانِ قد ذَكَرَهُما البُخاريُّ في أوَّلِ كِتابِ الاعْتِصامِ مِن «صحيحِهِ».

فأمَّا الحديثُ الأوَّلُ: فهو عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ عن أبي هريْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بُعِثْتُ بِجَوامِعِ الكَلِمِ، ونُصِرْتُ بالرُّعْبِ، وبَيْنَا أنا نائِمٌ رَأَيْتُنِي أُتِيتُ بِمفاتيحِ خزائِنِ الأرْضِ، فَوُضِعَتْ في يَدي**»(١).

وأمَّا الحديثُ الثَّاني: فهو عن سعيدٍ، وهو ابنُ أبي سعِيدٍ المَقْبُرِيُّ، عن أبيهِ عن أبي هريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما مِنَ الأنبياءِ نَبِيٌّ إلا أُعْطِيَ مِنَ الآياتِ ما مِثْلُهُ أومِنَ -أو آمَنَ- عليْهِ البَشَرُ، وإنما كان الذي أُوتيتُهُ وحْيًا أوحاهُ الله إليَّ، فأرجو أنِّي أكثَرُهم تابِعًا يومَ القِيامَةِ**»(٢).

وقد أسْقَطَ منه المؤلِّفُ قولَهُ: «**أومِنَ**»، و «**أوْ**» بعدَها، وغيَّرَ قولَهُ: «**تابِعًا**» بقوله تَبَعًا، وقد نَقَصَ مِنْ كلامِ ابنِ حَجَرٍ وغيَّرَ فيه فقال: «وكأَنَّ ما عاداهُ بالنِّسْبَةِ إليه لم يقَعْ»، والذي في كلام ابنِ حَجَرٍ بعْدَ قولِهِ: «ودوام الانتفاع به إلىٰ آخِرِ الدَّهْرِ، فلَمَّا كان

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٨١).

لا شيْءَ يُقارِبُهُ فضْلًا عن أنْ يُسَاوِيَهُ كان ما عَدَاهُ بالنسبة إليهِ كأَنْ لَمْ يَقَعْ»[١]، وقد غيَّر قوْلَ ابنِ حجَرٍ: «ما عَدَاهُ» بقوله: «ما عاداه»، ولم يفْهَمِ الفَرْقَ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ، وهذا التَّغْيِيرُ يُحِيلُ المعنىٰ؛ فإِنَّ «ما عَدَاهُ» فِعْلٌ يُسْتَثْنَىٰ به في الكَلَامِ مِثْلَ: خَلا وسِوىٰ.

قال ابنُ مَنْظُورٍ في «لِسانِ العَرَبِ»: «ورأيتُهُمْ عَدَا أخاكَ، وما عدا أخاكَ، أي: ما خلا، وقد يُخْفَضُ بها دون ما[٢]، قال الجَوْهَرِيُّ: وعدا فِعْلٌ يُسْتَثْنَىٰ به مَعَ ما، وبِغَيْرِ ما، تقولُ: جاءنِي القَوْمُ ما عدا زَيْدًا، وجاءُوني عدا زَيْدًا، تَنْصِبُ ما بَعْدَها بها، والفاعِلُ مُضْمَرٌ فيها. قال الأزهريُّ: مِنْ حُروفِ الاستثناءِ قَوْلُهُم: ما رأيتُ أحدًا ما عدا زيْدًا، كقولِكَ: ما خَلَا زيدًا، وتَنْصِبُ زيدًا في هذيْنِ، فإِذا أَخْرَجْتَ ما خَفَضْتَ ونَصَبْتَ فقلتَ: ما رأيتُ أحدًا عدا زيدًا، وعدا زيدٍ، وخلا زيدًا، وخلا زيدٍ، فالنصْبُ بمعنىٰ إلا، والخفض بمَعْنَىٰ سِوىٰ[٣]» انتهىٰ[٤].

وأمَّا «عاداهُ» فهو مِنَ العداوَةِ، يقال: عاداهُ مُعادَاةً وعَدَاءً، ويقال: فُلانٌ يُعادِي بَنِي فُلانٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ﴾ [الممتحنة:٧].

وإذا كان المؤلِّفُ قد بَلَغَ به الجَهْلُ وسوءُ التَّصَرُّفِ في حديثٍ واحِدٍ وشرْحِهِ إلىٰ هذا الحَدِّ الذي ذَكَرْناهُ عنه، فما بالُهُ يَحْمِلُ علىٰ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ ورُواتِها،

---

(١) «فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤٨).

(٢) «الصحاح» (٦/ ٢٤٢٠).

(٣) «تهذيب اللغة» (٣/ ٧٠).

(٤) «لسان العرب» (١٥/ ٣٨ - ٣٩).

ويُكْثِرُ الطَّعْنَ فيها وفيهم مِنْ أَجْلِ الرِّوايَةِ بالمعنىٰ، فهَلَّا بدَأَ بنفْسِه فنَقَلَ الأحاديثَ علىٰ ما هي عليه حرْفًا حرْفًا ولم يُغَيِّرْ فيها؟!

وكذلك إذا نَقَلَ كلامَ أحَدٍ مِنَ العُلَماءِ، فينبغي أنْ يَنْقُلَهُ علىٰ ما هو عليْهِ، ولا يُغَيِّرَ فيه وقد قِيلَ:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عليْكَ إذا فعَلْتَ عظيمُ

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف قد أكْثَر الطَّعْنَ في أبي هريْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تمْهيدًا لِمَا أقْدَمَ عليه مِنَ الطَّعْنِ في جُمْلَةٍ مِنْ أحاديثِهِ التي رواها البُخاريُّ في «صحيحِهِ»، وهي مِمَّا يخالِفُ رأيَ المؤلِّف وآراءَ شيوخِه وشيوخِهم مِنَ الإفْرِنْج ومَن يقلِّدُهم مِنَ العَصْريِّين.

وأمَّا في هذا المَوْضِع، فقد جزَمَ في حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه البُخاريُّ في «صحيحِهِ» بأنه صحيحٌ قَوِيٌّ، وإنما جَزَمَ بصِحَّتِهِ وقُوَّتِهِ؛ لأنه ظَنَّ أنهُ يؤيِّد ما ذهب إليه مِنَ الاسْتِغْناءِ بالقرآن، ورفْضِ الأحاديثِ الصحيحَةِ واطِّراحِها، وقد تَبيَّنَ مِنْ صَنيعِهِ في هذا المَوْضِع وفيما سيأتي مِنْ طَعْنِهِ في أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي أحاديثِهِ، أنه يَدورُ مع هواهُ ورأْيِهِ الفاسِدِ حيثُما دار، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: ليس في حديثِ: «**بُعِثْتُ بِجوامِعِ الكَلِمِ**»، ولا في الحديثِ الآخَرِ ما يدُلُّ علىٰ استِغْناءِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقُرْآنِ عن التَّحدُّثِ بغيْرِهِ، كما قد توَهَّمَ ذلك المؤلِّفُ، وكوْنُ القرآنِ أعْظَمَ المُعْجِزات لا يدُلُّ علىٰ الاستغناءِ به عن السُّنَّةِ؛ لأنَّ السُّنَّةَ تُفسِّرُ القرآنَ، وتُبيِّنُ معانِيَهُ وما أراد اللهُ منه، قال اللهُ تعالىٰ:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

فلولا بيانُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للقرآنِ بما ثَبَتَ عنه في الأحاديثِ الصحيحةِ، لَمَا عَرَفَ الناسُ كثيرًا مِمَّا أُجْمِلَ في القرآن.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: لولا تحديثُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابِهِ، وتعليمُه إياهم، لَمَا عَرَفَ الناسُ كيف يتوضَّئُون، وكيف يُصَلُّونَ، وكيْفَ يزكُّونَ، وكيف يحُجُّونَ، وكذلك كثيرٌ مِنْ أُصولِ الدِّينِ وفُروعِهِ إنما عَرَفَها الناسُ مِنْ أحاديثِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُنْكِرُ هذا إلا مَنْ هو مِنْ أجْهَلِ الناسِ وأشدِّهم غباوَةً.

الوَجْهُ الخامسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حثَّ أمتَهُ على التمسُّكِ بسنَّتِهِ كما حثَّهُم على التمسُّكِ بالقُرْآنِ، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عليكُمْ بسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلَفاءِ الراشدينَ المَهْدِيِّينَ، تمسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ**».

رواهُ الإمامُ أحمَدُ وأهْلُ السُّنَنِ مِنْ حديثِ العِرْباضِ بنِ ساريَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحَه -أيضًا- ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ والذهبيُّ(١).

وروى مالكٌ في «الموطَّأ» بلاغًا، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**تركتُ فيكم أمرينِ، لن تَضِلُّوا ما تمسكْتُمْ بهما؛ كتابَ الله وسنةَ رسولِهِ**»، وقد رواه الحاكِمُ في «مستدرَكِهِ» موصولًا مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ولفْظُه أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطَبَ الناسَ في حَجَّةِ الوداعِ فقال -فذكرَ الحديث وفيه-: «**يا أيُّها الناسُ، إني قد تركْتُ فيكم ما إنِ اعتصمتُمْ به فلَنْ تَضِلُّوا أبدًا؛ كتابَ الله وسنَّةَ نبيِّهِ**»(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

قال الحاكمُ: قد احْتَجَّ البخاريُّ بأحاديثِ عِكْرِمَةَ، واحتَجَّ مسلم بأبي أُوَيْسٍ، وسائِرُ رُواتِهِ متَّفَقٌ عليهم، ووافقهُ الذَّهبيُّ في «تليخصِهِ» قال: وله أَصْلٌ في الصَّحيحِ.

وروىٰ الحاكمُ -أيضًا- مِن حديث أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنِّي قد تركْتُ فيكم شيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهما؛ كِتابَ اللهِ وسنَّتِي، ولنْ يَتَفَرَّقا حتىٰ يَرِدا عليَّ الحَوْضَ**»(١).

وفي حَثِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ التمسُّكِ بالسُّنَّة أَبْلَغُ ردٍّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد استغنىٰ بالقرآنِ عن السُّنَّةِ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنه قد ثَبَتَ عنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ألا إنِّي أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا إني أُوتيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ معهُ**» الحديثَ، وفي بعْض الرِّوايات: «**ألا إنَّ ما حَرَّمَ رسولُ الله مِثْلُ ما حرَّمَ اللهُ**»، وقد تقدَّمَ هذا الحديثُ وما في معناه في الفَصْلِ الثَّالِثِ في أوَّلِ الكِتابِ؛ فليراجَعْ.

وفي هذا الحديث أَبْلَغُ ردٍّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدِ استغنىٰ بالقرآنِ عنِ السُّنَّةِ.

الوَجْهُ السَّابعُ: أنه قد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**نَضَّرَ الله امْرَءًا سمِعَ منا حديثًا فحفِظَه حتىٰ يُبَلِّغَه؛ فرُبَّ مبلَّغٍ أحفَظُ له مِن سامِعٍ**» رواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحَهُ -أيضًا- ابنُ حِبَّانَ(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا-، وأبو داودَ، والتِّرمِذيُّ وحسَّنَهُ، وابنُ ماجَهْ، والدارميُّ، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» عن زيْدِ بنِ ثابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحْوَهُ(١).

والأحاديثُ بنحْوِه كثيرَةٌ، وفيها أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدِ استَغْنىٰ بالقرآنِ عن السُّنَّةِ.

الوَجْه الثَّامِنُ: أنْ يُقالَ: لا شكَّ أنَّ القرآنَ مِن جوامِعِ الكَلِمِ التي أوتِيَها رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك كلامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففيه كثيرٌ مِنْ جوامِعِ الكَلِمِ وهي -أيضًا- داخِلَةٌ في عُمومِ قوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بُعِثْتُ بِجوامِعِ الكَلِمِ**».

ومِن أمثلَةِ جوامعِ الكَلِمِ في الأحاديثِ قوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنما الأعْمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنما لكلِّ امرئٍ ما نَوىٰ**»(٢)، وقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كلُّ عَمَلٍ ليسَ عليْهِ أمْرُنا فهو رَدٌّ**»(٣)، وقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كلُّ شرْطٍ ليس في كِتابِ الله فهو باطِلٌ**»(٤) وقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا أمَرْتُكُمْ بأمْر فأْتُوا منه ما اسْتطَعْتُمْ**»(٥)، وقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما مَلأَ ابنُ آدمَ وِعاءً شرًّا مِنْ بَطْنِهِ**»(٦)، وقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كلُّ**

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٢١٥٥)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه الترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩) من حديث مقدام بن معدي كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني.

معْروفٍ صدَقَةٌ»(١)، وقولُهُ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَلْحِقوا الفرائِضَ بأَهْلِها، فما بَقِيَ فهو لأَوْلَىٰ رجلٍ ذَكَرٍ**»(٢) إلىٰ غيْرِ ذلك مِمَّا يَكْثُرُ بالتَّتَبُّعِ، وفيما ذكرْتُهُ منها وما لم أذْكُرْهُ أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ المؤلِّف في زعْمِه أنَّ في قولِهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**بُعِثْتُ بجَوامعِ الكَلِمِ**» دَليلًا يُثْبِتُ استغناءَ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالقرآن عن التَّحدُّثِ بغيْرِه.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٣٢) ما نصُّهُ:

«طبيعةٌ وعادَةٌ تُثْبِتُ أنَّ الأحاديثَ رُوِيَتْ بالمعنىٰ، وليس بالنَّصِّ، مِنَ الطَّبيعَةِ ومِنَ العادَةِ ما يَصْلُحُ أنْ يكون دليلًا، ومِن عادَةِ الخُطَباءِ أنْ نَسْمَعَ منهم كَلِمَةَ: «أَوْ كما قال» في نهاية كُلِّ حديثٍ، حتىٰ أصْبَحَتْ هذه الجملَةُ كأنها أصْلُ الحديثِ.

وليس معنىٰ ذلك أنَّ كلَّ الخُطَباء يُرْدِفونَ كلامَهُمْ بتِلْكَ العِبارةِ إلا لِتكونَ اعْتِذارًا مقدَّمًا عمَّا يتوقَّعُهُ الخطيبُ مِنْ زِيادَةٍ أو نُقْصانٍ في كُلِّ كلِمَةٍ يقولُها؛ لأنه يُقَدِّرُ كلامَ النَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَقَّ التقديرِ، ويؤْمِنُ بمسئوليَّةِ نفْسِه في التَّحَدُّثِ به معَ الناس؛ خَطِيبًا كان أم مُدَرِّسًا».

والجواب عن هذا مِنْ وجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنه لا يوجَدُ دليلٌ يدُلُّ علىٰ أنَّ الأحاديثَ كُلَّها مروِيَّةٌ بالمعنىٰ، وليس في الطَّبيعَةِ ولا في العادَةِ ما يدُلُّ علىٰ ذلك، ولا ينْبَغِي الاستدلالُ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٢) من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

بالطَّبيعَةِ والعادَةِ علىٰ الأحاديثِ، ولا يصْلُحُ ذلك.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد كان الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَعْتَنون بحِفْظِ الأحاديث أشَدَّ الاعتناءِ، ويتحرَّوْنَ ضَبْطَ الألفاظِ، وكان ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِمَّنْ يُشَدِّدُ في ذلك، وقد تقدَّم ما رَواهُ أبو الزُّعَيْزِعَةِ كاتِبُ مَرْوانَ بنِ الحَكَمِ، أنَّ مرْوانَ دَعَا أبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأقْعَدَهُ خَلْفَ السَّريرِ، وجَعَلَ مَرْوانُ يَسْأَلُ أبا هريرَةَ، وجَعَلْتُ أكْتُبُ عنه حتىٰ إذا كان عنْدَ رأْسِ الحَوْلِ دعا به، وأقْعَدَهُ مِنْ وراءِ الْحِجابِ، فَجَعَلَ يسأَلُهُ عن ذلك الكِتابِ، فما زادَ ولا نقَصَ، ولا قدَّمَ ولا أَخَّر[1]، وتقدَّمَ عن عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحْوُ ذلك[2]، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ المشهورينَ بالحِفْظِ مِنَ الصَّحابَةِ كانوا يَرْوُونَ الأحاديثَ بالنَّصِّ لا بالمَعْنىٰ، وأما غَيْرُهم فالظاهرُ أنهم كانوا كذلك؛ لأنهم كانوا يتحَرَّوْنَ ضبْطَ ألفاظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما أمكَنَهُمْ، وقد يقَعُ لبعْضِهم تقديمٌ وتأخيرٌ، أو إبدالُ الكَلِمَةِ بمُرادِفِها، ونحوُ ذلك، وهذا لا يضُرُّ.

فصل

وقال المؤلِّف في صفحة (٣٣) ما نصُّهُ:

«عُلَماءُ الحديثِ تساهَلوا في السَّنَدِ، ويعْتَرِفون بحُرِّيَّتِهم في ذلك، أخرج البَيْهَقِيُّ في «المَدْخَلِ» قوْلَ ابنِ مهْدِيٍّ: إذا رَوَيْنَا عنْ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَلالِ والحَرامِ والأحْكامِ شَدَّدْنا في الأسانِيدِ، وانْتَقَدْنا الرِّجالَ، وإذا رَوَيْنَا في الفَضائِلِ

---

(١) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٣) (٦١٦٤)، وانظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٣٦٩).

(٢) سبق تخريجه.

والثَّوابِ والعِقابِ تساهَلْنا في الأسانيدِ، وتسامَحْنا في الرِّجال[١].

ومِمَّنْ جوَّزَ التَّساهُلَ في رواية الحديثِ إذا كان في فضائِلِ الأعْمالِ أحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وعبدُ اللهِ بنُ المُبارَكِ، وقال الحاكِمُ: أبا زكريا العَنْبَرِيَّ يقول: الخَبَرُ إذا لم يُحَرِّمْ حلالًا ولم يُحِلَّ حَرامًا، ولم يوجِبْ حُكْمًا في ترغيبٍ أو ترهيبٍ، وقال مِنْ أحاديثِ الفَضَائِلِ ما لا يحتاج منها إلىٰ مَنْ يُحْتَجُّ به، وقال: أحاديثُ الفضائِلِ تسامَحَ العلَماءُ قديمًا في رِوايَتِها، ولم يَنْتَقِدُوا فيها كانتقادِهِمْ في أحاديثِ الأحْكامِ: «ص ٤٥ جـ١ جامع بيان العلم».

وابْتِغَاءَ مَرْضاتِ الله نقول: ألَيْسَ ما وَرَدَ في الأحْكامِ وبيانِ الثَّوابِ والعِقابِ مِمَّا تساهَلوا فيه أو تَشَدَّدوا في سَنَدِهِ مَنْسُوب كله إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما يُنْسَبُ إليْهِ يُعْتَبَرُ تشْرِيعًا لله صاحبِ التَّشْريعِ المُحْكَمِ، وما دام الأمْرُ كذلك فكيْفَ يُسْتَهانُ بما يُنْسَبُ إلىٰ رسولِ الله بتِلْكَ الصورةِ مِنْ عُلَمَاءِ وحُرَّاسِ الحديثِ النَّبوِيِّ الشريفِ؟

وهل هذه هي الأمانَةُ المطلوبَةُ منهم؟ وهل يرضىٰ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك التَّصَرُّفِ في سُنَّتِهِ وهو الذي يَعْتَرِضُ علىٰ البَراءِ بنِ عَازِبٍ عندما غَيَّرَ البَراءُ لَفْظَ نَبِيِّكَ بلَفْظِ رَسولِكَ وقْتَما كان يُعَلِّمُهُ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعاءً يقولُهُ عندما يأْوِي إلىٰ فِراشِهِ؟».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف نَقَلَ الكلامَ الذي في أوَّلِ هذا الفَصْلِ مِنْ كِتابِ أبي رَيَّةَ وقد تَصَرَّف فيه تصرُّفًا سيِّئًا، فاخْتَصَرَ ما نَقَلَهُ عن الحاكِمِ اخْتِصارًا أخَلَّ به،

(١) لم أقف عليه في «المدخل»، ووجدته في «دلائل النبوة» (١/ ٣٤).

وأضافَ الكلام الذي بعدَهُ إلىٰ روايَةِ الحاكِمِ، وليْسَ الأمْرُ كذلك في كِتابِ أبي رَيَّةَ، فقد ذكَرَهُ أبو رَيَّةَ عن ابنِ عَبْدِ البرِّ، وعَزَاهُ في الهامِشِ إلىٰ «جامعِ بيانِ العِلْمِ» (ص ٤٥ جـ ١)، وهذا سياقُ أبي رَيَّةَ:

وقال الحاكِمُ: سمِعْتُ أبا زكَرِيَّا العَنْبَرِيَّ يقولُ: الخَبَرُ إذا لم يُحَرِّمْ حلالًا، ولم يُحِلَّ حرامًا، ولم يوجِبْ حُكْمًا في ترغيبٍ أو ترهيبٍ، أُغْمِضَ وتسوهِلَ في روايَتِهِ، وقال ابنُ عبْدِ البرِّ: أحاديثُ الفَضَائِلِ لا يُحْتَاجُ فيها إلىٰ مَنْ يُحْتَجُّ به، وقال: أحاديثُ الفضائِلِ تسامحَ العُلَماءُ قديمًا في رِوايَتِها عن كُلٍّ، ولم ينْتَقِدوا فيها كانْتِقادِهِمْ في أحاديثِ الأحْكامِ.

وأقولُ: قد راجَعْتُ كِتابَ «جامِعِ بيانِ العِلْمِ وفضْلِه» لابْنِ عبدِ البرِّ، وتَتَبَّعْتُه مِن أوَّلِه إلىٰ آخِرِه، فما وجدْتُ هذا الكلام، فإمَّا أن يكون أبو رَيَّةَ قد أخطَأَ في نِسْبَتِهِ إلىٰ كِتابِ «جامعِ بيانِ العِلْمِ وفضْلِهِ»، وإمَّا أنْ يكونَ ذلك في بعْضِ النُّسَخِ دونَ بعْضٍ.

وأمَّا ما نَقَلَهُ عن الحاكِمِ فلَمْ أجِدْهُ في «المستَدْرَكِ»، وإنما فيه كلامُ ابنِ مَهْدِيٍّ، قال الحاكم في «**كتابِ الدُّعاءِ**»: سمعْتُ أبا زكريَّا يحيىٰ بنَ محمدٍ العنبريَّ يقول: سمعتُ أبا الحسَنِ محمَّدَ بنَ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحنظليَّ يقولُ: كان أبي يحْكِي عن عبدِ الرحمنِ بن مهدي يقول: إذا رَوَيْنا عن النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَلالِ والحرامِ والأحكام شدَّدْنا في الأسانيدِ، وانتقدنا الرجال، وإذا رَوَيْنا في فضائِلِ الأعْمالِ والثوابِ والعِقابِ والمُباحاتِ والدَّعَواتِ تساهَلْنا في الأسانيدِ[١].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد رُوِي عن الإمامِ أحمَدَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- أنه يعْمَلُ

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ٦٦٦) (١٨٠١).

بالحديثِ الضَّعيفِ في فَضائِلِ الأعْمالِ مِمَّا ليس فيه تحْليلٌ ولا تَحْريمٌ، قال أبو عبدِ اللهِ النَّوْفَلِيُّ: سمعْتُ أبا عبْدِ الله أحمَدَ بنَ حنْبَلٍ يقولُ: إذا رَوَيْنا عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في الحَلالِ والحَرامِ شدَّدْنا في الأسانيدِ، وإذا رَوَيْنا عن رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في فَضائِلِ الأعْمالِ، وما لا يضَعُ حُكْمًا ولا يرفَعُهُ، تساهَلْنا في الأسانيدِ. رواهُ الخطيبُ والقاضِي أبو الحسيْنِ في «طَبقاتِ الحَنابلَةِ»[١].

وعن الإمامِ أحمَدَ ما يَدُلُّ علىٰ أنه لا يعْمَلُ بالحديثِ الضعيفِ في الفضائِلِ والمُسْتَحَبَّاتِ، ذكره ابنُ مُفْلِحٍ في «**الآدابِ الشَّرْعِيَّةِ**» قال: ولهذا لم يَسْتَحِبَّ صلاةَ التَّسْبيحِ؛ لِضَعْفِ خَبَرِها عنْدَه، مع أنه خَبَرٌ مشهورٌ عَمِلَ به وصحَّحَهُ غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمَّةِ، ولم يَسْتَحِبَّ -أيضًا- التيَمُّمَ بِضَرْبَتَيْنِ علىٰ الصحيحِ عنه، مع أنَّ فيه أَخْبارًا وآثارًا، وغيْرَ ذلك مِنْ مسائِلِ الفُروعِ، فصارَتِ المسأَلَةُ علىٰ رِوايتيْنِ عنه، ويُحْتَمَلُ أنْ يتعيَّنَ الثَّاني؛ لأنه إذا لم يشدِّدْ في الرِّواية في الفضائِلِ لا يلزم أنْ يكونَ ضَعيفًا واهِيًا، ولا أنْ يعْمَلَ به بانْفِرادِهِ، بلْ يرْويهِ ليُعْرَفَ ويَبِينَ أمْرُهُ للناسِ، أو يُعْتَبَرُ به ويُعْتَضَدُ به مع غيْرِهِ.

وقال الشيْخُ تقيُّ الدينِ عن قوْلِ أحمَدَ وعن قوْلِ العُلَماءِ في العَمَلِ بالحديثِ الضعيفِ في فضائِلِ الأعْمالِ، قال: «العَمَلُ به بمعنىٰ أنَّ النفْسَ ترجو ذلك الثوابَ، أو تخافُ ذلك العِقابَ، ومثْلُ ذلك الترغيبُ والترهيبُ بالإسرائيلِيَّاتِ والمَناماتِ وكَلِماتِ السَّلَفِ والعُلماء ووقائِعِ العالَمِ، ونحْوِ ذلك مِمَّا لا يجوزُ إثْباتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ به، لا اسْتِحْبابٍ ولا غيْرِهِ، لكنْ يجوزُ أنْ يُذْكَرَ في التَّرْغيبِ والتَّرْهيبِ فيما عُلِمَ حُسْنُهُ أو قُبْحُهُ بأدِلَّةِ الشرْعِ؛ فإنَّ ذلك ينْفَعُ ولا يَضُرُّ، وسواءٌ كان في نفس الأمْرِ حَقًّا أو

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص:١٣٤)، وانظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢٥).

باطلًا -إلىٰ أنْ قالَ-: فالحاصِلُ أنَّ هذا البابَ يُرْوىٰ ويُعْمَلُ به في التَّرْغِيبِ والتَّرْهيبِ، لا في الاستحبابِ، ثُم اعتقادُ مُوجِبِهِ وهو مقاديرُ الثَّوابِ والعِقابِ يتوقَّفُ علىٰ الدَّليلِ الشرْعِيِّ».

وقال -أيضًا- في «شرْحِ العُمْدَةِ» في التَّيَمُّمِ بِضَرْبَتَيْنِ: «والعَمَلُ بالضِّعافِ إنما يُشْرَعُ في عَمَلٍ قدْ عُلِمَ أنه مَشْرُوعٌ في الجُمْلَةِ، فإذا رُغِّبَ في بعْضِ أنواعِهِ بحديثٍ ضعيفٍ عُمِلَ به، أمَّا إثْباتُ سُنَّةٍ فلا»، انْتَهىٰ كلامُهُ[1].

قال ابنُ مُفْلِحٍ: «وأمَّا العَمَلُ بالضَّعيفِ في الحَلالِ والحَرامِ، فإنْ كان حَسَنًا، فإنه يُحْتَجُّ به، وقد يُطْلِقُ عليه بعضُهم أنه حديثٌ ضعيفٌ، وإن لم يكن حَسَنًا لم يُحْتَجَّ به»، ثم ذكَرَ أنَّ أحمَدَ كان مَذْهَبُهُ إذا ضَعُفَ إسنادُ الحديثِ عن رسولِ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مال إلىٰ قوْلِ أصْحابِهِ وإذا ضَعُفَ إسنادُ الحديثِ عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكُنْ مُعارِضٌ قال به، فهذا كان مَذْهَبَهُ. انتهىٰ[2].

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ المؤلِّف الأهْوَجَ قد انْتَقَدَ عُلَماءَ الحديثِ علىٰ تساهُلِهم في الأسانيدِ إذا كانَتْ في الفَضائِلِ والثوابِ والعِقاب، وقال في حَقِّهِمْ: هل هذِهِ هي الأمانةُ المطلوبةُ منْهُمْ؟ وهل يَرْضىٰ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك التَّصرُّفِ في سُنَّتِهِ؟

وأقولُ: إنَّ المؤلِّفَ ينطَبِقُ عليه ما قيلَ في المَثَلِ المَشْهورِ: «يرىٰ القَذاةَ في عيْنِ غيْرِهِ ولا يرىٰ الجِذْعَ في عَيْنِهِ» فهَلَّا بدَأَ المؤلِّفُ بنَفْسِهِ ونظر في أفْعالِهِ السَّيِّئَةِ الوخِيمَةِ التي قد جَمَعَها في كِتابِهِ الذي هو ظُلُماتٌ بعْضُها فوْقَ بعْضٍ مِنْ قَبْلِ أنْ يَعْتَرِضَ علىٰ

---

(١) «الآداب الشرعية» (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٠٥).

عُلَماءِ الحديثِ وينْتَقِدَهم بمُجازفاتِهِ وقولِهِ الباطِلِ؟

فإِنَّ عُلَماءَ الحديثِ لم يُخِلُّوا بالأمانةِ في الأحاديثِ، بلْ أدَّوْها حقَّ الأداءِ، وبيَّنوا الصَّحيحَ مِنَ الضَّعيفِ، وبيَّنوا الأحاديثَ الواهيَةَ والموضوعَةَ، وتَركوا الأمْرَ واضحًا جليًّا لا لبْسَ فيه، وقد تقدَّمَ توجيهُ عَمَلِهِمْ بالحديثِ الضَّعيفِ في الوَجْهِ الثَّاني، فلْيُرْجَعْ إليه.

أمَّا المؤلِّف فإنه قد جدَّ واجتهدَ في معارَضَةِ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، ورفْضِها واطِّراحِها والطَّعْنِ في الثِّقاتِ الأثْباتِ مِنْ رُواتِها، فهل هذه هي الأمانةُ المَطْلوبَةُ منه؟

وهل يَرْضىٰ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن هذا التَّصرُّفِ السَّيِّئِ في أحاديثِهِ الثَّابتَةِ عنه وفي رُوَاتِها؟

كلَّا، إنَّ رَدَّ الأحاديثِ الثَّابِتَةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنافِي الأمانَةَ غايَةَ المُنافاةِ، وكذلكَ الطَّعْنُ في بعْضِ الصَّحابَة، وفيمن بعْدَهم مِنَ الثِّقاتِ الأثْباتِ الذين اعْتَنَوْا بِحِفْظِ الأحاديثِ وتَبْليغِها؛ فإنه يُنافِي الأمانَةَ غايَةَ المُنافاةِ، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يَرْضَىٰ بِرَدِّ أحاديثِ رسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا بإيذاءِ المؤمنينَ بالبُهْتانِ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النساء:٦٤]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

وكذلك الرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَرضىٰ برَدِّ أحاديثِهِ الثَّابتةِ عنه، ولا بالطَّعْنِ

في أصحابِهِ، وقد ذكرْتُ الأحاديثَ في تشْدِيدِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في معارضَةِ أحاديثِهِ في الفصْلِ الثَّالثِ في أوَّلِ الكِتابِ، فلتُراجَعْ، وذكرْتُ -أيضًا- الأحاديثَ في تشديدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إيذاءِ أصحابِهِ، وسبِّهِمْ، والطَّعْنِ فيهم، في الفصْلِ الحادي عَشَرَ في أوَّلِ الكِتابِ؛ فلْتراجَع.

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٣٣) و(٣٤) ما نصُّهُ:

«مِنْ أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنِ امتنعَ مِنَ التَّحَدُّثِ عن رسولِ الله عمْدًا؛ لأنه لاحَظَ الشُّبْهَةَ علىٰ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحابَة في (ص ٤٩ - ٥٠) من (تأويل الحديثِ) لابنِ قُتَيْبَةَ، يقولُ عِمْرانُ بنُ حُصَيْنٍ وهو مِنَ الصَّحابَةِ: واللهِ إني لأَسْتَطِيعُ الحديثَ عن رسولِ الله يومَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ، ولكن بطَّأَنِي عن ذلك أنَّ رِجالًا مِن أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمِعوا كما سمعتُ، وشهِدوا كما شهِدْتُ، ويحدِّثونَ أحاديثَ ما هي كما يقولونَ، وأخافُ أن يشَبَّهَ لي كما شُبِّهَ لهم، فأعْلِمُكَ أنهم كانوا يُخْطِئُونَ إلا أنهم كانوا لا يَتَعَمَّدون[(١)]».

والجواب عن هذا مِنْ وجهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ ابنَ قُتَيْبَةَ لم يَذْكُر لهذا الأثر سَنَدًا، وإنما اقْتَصَرَ علىٰ قوْلِهِ: وروىٰ مطَرِّفُ بنُ عبدِ الله أنَّ عِمْرَانَ بنَ حُصَيْنٍ[(٢)]، ومثْلُ هذا لا يَثْبُتُ به شيءٌ.

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩١).

(٢) المصدر السابق.

وقد أخطَأَ المؤلِّف في قوْلِه: تأويلُ الحديثِ لابنِ قتيبةَ، وصوابُهُ: «تأويلُ مُخْتَلفِ الحديث».

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ عِمْرانَ بنَ حصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يمْتَنِعْ مِن التحديثِ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قد توهَّم ذلك المؤلِّفُ، وكذلك غيْرُه مِنَ الصَّحابَة الذين تأخَّرَتْ وَفَياتُهم بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يُذْكَرْ عن أحدٍ منهم أنه امْتَنَعَ مِنَ التَّحْديثِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولاسِيَّما إذا احْتيجَ إلىٰ ما عِنْدَه مِنَ الحَديثِ، وقد رَوَىٰ أصْحابُ الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمَسانيدِ عن عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحاديث كثيرةً، وقال النوويُّ في «**تهذيبِ الأسماءِ واللغاتِ**»: «رُوِيَ له عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةٌ وثمانونَ حَدِيثًا، اتَّفَقا منها علىٰ ثَمَانِيَةٍ، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بأرْبَعَةٍ، ومسلمٌ بِتِسْعَةٍ، وكذا قال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ» إلا أنه قال: له مِائَةٌ وثلاثونَ حَديثًا، قال: وكان مِنْ عُلَماءِ الصَّحابَةِ» انتهىٰ(١).

فصلٌ

وذَكَرَ المؤلِّف في صفحة (٣٤) عن أبي رَيَّةَ أنه قالَ في صفحة (١١١) مِن (ظُلُماتِه) ما ملخَّصُه:

وقدِ امتَنَعَ بعْضُ الصَّحابَة عن التَّحْديثِ؛ خوْفًا مِنَ الخَطَأِ، وأنه لمَّا خَرَجتِ الخوارجُ وتحَزَّبَ الناسُ فِرَقًا، بدَءُوا يتَّخِذونَ مِنَ الحديثِ صِناعَةً، فيضَعُونَ ويصْنَعُونَ ويَصِفُونَ الكَذِبَ، ثُمَّ ظَهَرَ القُصَّاصُ والزَّنادقةُ، وأهْلُ الأخْبارِ المُتَقادِمَةِ بما

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٦)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٩٥).

يُشْبِهُ أحاديثَ الخُرافة، فوَقَعَ الشَّوْبُ والفَسادُ في الحديثِ... إلىٰ آخِرِ كلامِهِ الذي لا فائدَةَ في ذِكْرِه، وذَكَرَ في آخِرِه أنَّ عِكْرِمَةَ مولىٰ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يكْذِب في الأحاديثِ، وكذلك بُرْدٌ مولىٰ سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ».

والجواب: أنْ يُقالَ: أمَّا قوْلُه عن بعْضِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: إنهمُ امْتَنَعوا مِنَ التَّحْديثِ؛ خوْفًا مِنَ الخَطَأِ، فقد تقَدَّمَ الجَوابُ عنه في الفَصْلِ الذي قَبْلَ هذا الفَصْلِ.

وأمَّا ما ذَكَرَهُ مِن وقوع الشَّوْبِ والفسادِ في الحديث لَمَّا خَرَجَتِ الخوارجُ، وتحَزَّب الناسُ، وظَهَرَ القُصَّاصُ والزَّنادِقَةُ، وأهْلُ الأخْبارِ المُتَقادِمَةِ.

فجَوابُهُ أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تعالىٰ قد أقامَ للأحاديثِ رِجالًا أُمَناءَ بيَّنُوا أحْوالَ الرُّواةِ ومَيَّزوا الثِّقاتِ مِنَ المَجْرُوحِينَ، وذَكَرُوا الكَذَّابِينَ والوضَّاعِينَ بأسمائِهِمْ؛ ليجْتَنِبَ الناسُ أحاديثَهُمْ، فلَمْ يبْقَ بعد ذلك ما يُخْشَىٰ منه اللَّبْسُ والشَّوْبُ والفسادُ في الحديثِ، فالأحاديثُ الصَّحيحةُ معروفَةٌ عند أهْلِ العِلْم مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وكذلكَ الأحاديثُ الحَسَنَةُ، والأحاديثُ الضَّعيفَةُ، والأحاديثُ الموضوعَةُ والإِسرائيلِيَّاتُ، فكُلُّ ذلك معروفٌ عندَهُم.

وإنما تقَعُ الشُّكوكُ واللَّبْسُ والتَّشْكيكُ مِنْ أعداءِ السُّنَّةِ، ومنهُمُ المؤلِّفُ وأبو رَيَّةَ وأُناسٌ مِنْ أضْرابِهِما، مِمَّنْ عاصَرَهُما، ومِمَّنْ كان قبْلَهُما بزمَنٍ يسيرٍ، وبعْضُهُمْ قد تَتَلْمَذوا للإِفْرِنْج، وتأثَّروا بآرائِهِمْ، وأفكارِهِمُ الفاسِدَةِ، وسِهامِهِمُ المسمومةِ التي يوجِّهُونَها نحْوَ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ التي لا تَتَّفِقُ مع أفكارِهِمُ المُنْحَرِفَةِ؛ لِيَطْعَنوا بذلِكَ في الإِسلامِ والمُسْلِمينَ.

فهؤُلاءِ الذين أشَرْنا إليهم مِنْ تلامِذَةِ الإِفْرِنْجِ وأتباعِهِمْ هم مَعَاوِلُ الهَدْمِ

للسُّنَّةِ، فكل حديثٍ صحيحٍ لا يوافقُ آراءَهم أو آراءَ مَن يعظِّمونه، لا يتوقَّفونَ في رَدِّهِ وتكْذيبِهِ، ثم يزْعُمونَ أنه مِنْ دَسائِسِ الإسرائيلِيِّينَ، وهم كاذِبونَ في ذلك، وإنَّما الدَّسُّ والتَّشْكيكُ منهم، لا مِنَ الإسرائِيلِيِّينَ.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف: إنَّ عِكْرِمَةَ مولىٰ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يَكْذِبُ في الأحاديثِ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: قد تكلَّم بعضُ العُلَماءِ في عِكْرِمَةَ، ورماه بعضُهم بالكذبِ، ولعلَّ مُرادَهُمْ بالكَذِبِ الخطَأُ والغلَطُ، كما قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كذَبَ أبو السنابِلِ**» لمَّا أفْتىٰ أنَّ الحامِلَ المتوفَّىٰ عنها زوْجُها لا تتزوَّجُ حتىٰ تَتِمَّ لها أربَعَةُ أشْهُرٍ وعشْرٌ ولو وضَعَتْ قبْلَ ذلِكَ(١)، ومِنْ هذا قوْلُ عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كذَبَ أبو محمَّدٍ**» لمَّا قال: إنَّ الوِتْرَ واجِبٌ، أي: أخْطَأَ(٢)، ومنه قولُ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: كَذَبَ جابرُ بنُ زيدٍ، يعني في قولِهِ: الطَّلاقُ بِيَدِ السَّيِّدِ، أي: أخْطَأَ(٣)، ومنه قولُ أبي طالبٍ:

كَذَبْتُمْ وبيتِ اللهِ نَتْرُكُ مكةً ... ونظْعَنُ ألَّا أمرُكم في بَلابِلِ

كَذبْتُم وبيتِ اللهِ نُبْزَىٰ مُحمَّدًا ... ولمَّا نُطاعِنْ دونَهُ ونُناضِلِ

معناه: أخطأتُم وغلِطْتُم فيما قلْتُم، وأمثالُ هذا في أشعارِ العَرَبِ كثيرٌ، يُطْلِقونَ كلِمَةَ التَّكْذيبِ علىٰ الخَطَأِ والغَلَطِ.

قال ابنُ عَبْدِ البرِّ فيما نقلَهُ عنهُ ابنُ القَيِّمِ في كِتابِهِ «مِفتاحِ دارِ السَّعادةِ»: «العَرَبُ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٤٧) (٤٢٧٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٨١١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥)، والنسائي (٤٦١)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ١٠٤).

تقولُ: كذَبْتَ بمعنىٰ غَلِطْتَ فيما قدَّرْتَ، وأُوهِمْتَ فيما قُلْتَ، ولم تَظُنَّ حقًّا، ونحو ذلك، وذلك معروفٌ مِن كلامِهِمْ، موجودٌ في أشعارِهِمْ كثيرًا» انتهىٰ[١].

ومنَ العُلَماءِ مَن رمىٰ عِكْرِمَةَ ببعْضِ البِدَعِ، وقد ذَكَرَ النَّوَوِيُّ في كِتابِهِ «**تهذيبُ الأسماءِ واللُّغاتِ**» عن ابن مَعينٍ أنه قال: عِكْرِمَةُ ثِقَةٌ، قال: وإذا رأيْتَ مَنْ يتكَلَّمُ في عِكْرِمَةَ فاتَّهِمْهُ علىٰ الإِسلامِ، وقال أبو حاتِمٍ: هو ثِقَةٌ، وإنَّما أنْكَرَ عليه مالكٌ ويحيىٰ بنُ سعيدٍ لِرَأْيِهِ، وقال البُخاريُّ: ليس أحَدٌ مِنْ أصحابِنا إلا يَحْتَجُّ بِعِكْرِمَةَ، وقال أحمَدُ بنُ عَبْدِ الله العِجْلِيُّ: عِكْرِمَةُ ثِقَةٌ، وهو بريءٌ مِمَّا يَرْمِيهِ به الناسُ[٢].

وقال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «التَّقْريبِ»: «ثِقَةٌ ثَبْتٌ، عالمٌ بالتَّفْسِيرِ، ولم يَثْبُتْ تكذيبُهُ عن ابنِ عُمَرَ، ولا يَثْبُتُ عنهُ بِدْعَةٌ»[٣]، وقال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»: «عِكْرِمَةُ أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلامِ، رمَوْهُ بغيْرِ نوْعٍ مِنَ البِدْعة قال العِجْلِيُّ: ثِقَةٌ بريءٌ مِمَّا يرْميهِ الناسُ به، ووثَّقَهُ أحمَدُ وابنُ معينٍ وأبو حاتِمٍ والنَّسائيُّ، ومِن القدماء أيوبُ السَّخْتِيانِيُّ» انتهىٰ[٤].

وأما بُرْدٌ مولىٰ سعيدِ بنِ المسيِّب فلَمْ أرَ أحَدًا مِنْ أهْلِ العِلْمِ ذَكَرَ عنه شيْئًا من الكَذِبِ، بَلْ إنه لم يُرْوَ عنه شيْءٌ مِنَ الأحاديثِ فيما أعْلَمُ، وإنَّما ذَكَر ابنُ عبد البَرِّ عن المَرْوَزِيِّ أنه رَوَىٰ بإِسنادٍ فيه انقطاعٌ أنه كان بيْنَ سعيدِ بنِ المسيِّبِ وبيْنَ عِكْرِمَةَ

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٤).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤١).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص:٣٩٧).

(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٧٠).

خِلافٌ في بعْضِ المسَائِلِ، وأنه بهذا السببِ قال سعيدٌ لِغُلامِهِ بُرْدٍ: لا تَكْذِبْ عَلَيَّ كما كَذَبَ عِكْرِمَةُ على ابنِ عَبَّاسٍ[١]. وهذه الحِكايةُ فيها نظَرٌ، والأَحْرىٰ أنها لا تَصِحُّ، والله أعلَمُ.

فصلٌ

وقالَ المؤلِّفُ في صفحة (٣٥) ما نصُّهُ:

«دليلٌ قاطِعٌ يُثْبِتُ مناقَضَةَ الصَّحابَةِ لبَعْضِهم في الرِّوايةِ عنِ النَّبِيِّ

روىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ في كِتابِ «شبهةِ التَّشْبِيهِ» قال: سمِعَ الزُّبيْرُ بنُ العَوَّامِ رَجُلًا يحَدِّث، فاستمع الزُّبيْرُ حتىٰ قضىٰ الرَّجُلُ حديثَهُ، فقال الزُّبيْرُ: أنتَ سمِعْتَ هذا مِنْ رسولِ الله؟ فقال الرجلُ: نعَمْ، فقال الزُّبيْرُ: هذا وأشباهُهُ مِمَّا يمْنَعُنا في أنْ نَتَحَدَّثَ عن النَّبِيِّ، قد لَعَمْرِي سمِعْتُ هذا مِنْ رسولِ الله، وأنا يَوْمَئِذٍ حاضِرٌ، ولكنَّ رسولَ الله ابْتَدَأَ بهذا الحديثِ فَحَدَّثَنَاهُ عن رَجُلٍ مِنْ أهْلِ الكِتابِ حديثه يومَئِذٍ، فجِئْتَ أنتَ بعْدَ انقضاءِ صدْرِ الحديثِ، وذِكْرِ الرجُلِ الذي هو مِنْ أهْلِ الكِتابِ، فظنَنْتَ أنه مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ.

وقال بُسْرُ بنُ سَعْدٍ: اتَّقُوا اللهَ وتَحفَّظُوا في الحديثِ، فوَاللهِ لقد رأيْتُنا نجالِسُ أبا هريرةَ فيُحَدِّثُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويحدِّثُنا عنْ كعْبٍ، ثم يقُومُ فأسْمَعُ بعْضَ مَنْ كان معنا يجْعَلُ حديثَ رسولِ الله عن كعْبٍ، ويجْعَلُ حديثَ كعْبٍ عنْ رسولِ اللهِ. (ص ٤٣٦ جـ٢ سيرُ أعلامِ النُّبلاءِ للذَّهَبِيِّ)[٢]».

---

(١) «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٠٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٦٠٦).

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: ما زعمَهُ المؤلِّف مِنْ مناقضَةِ الصَّحابَةِ بعضِهِمْ بعْضًا في الرِّوايةِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو زعْمٌ كاذبٌ، والأَثَرُ الذي اسْتَدَلَّ به علىٰ ذلك ليس فيه ما يَصْلُحُ دَلِيلًا علىٰ ما ذَهَبَ إليْهِ، فَضْلًا عنْ أنْ يكونَ دليلًا قاطعًا.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الأَثَرَ الذي أوْرَدَهُ عن الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَعيفٌ جدًّا.

قال المُعَلِّمِيُّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في رَدِّهِ علىٰ أبي رَيَّةَ: أسنَدَهُ البيْهَقِيُّ في «الأسماءِ والصِّفاتِ»: «أخْبَرَنا أبو جعفرٍ الغُرابِيُّ، أخبَرَنا أبو العَبَّاسِ الصبْغِيُّ، حدَّثَنا الحسَنُ بنُ عليِّ بنِ زيادٍ، حدَّثَنا ابنُ أبي أوَيْسٍ، حدَّثَنا ابنُ أبي الزِّنادِ عبْدُ الرحمَنِ، عنْ هِشامِ بنِ عُرْوَةَ، عنْ عبْدِ اللهِ بنِ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، أنَّ الزُّبَيْرَ بنَ العَوَّامِ سَمِعَ رَجُلًا» قال المُعَلِّمِيُّ: «أبو جعْفَرٍ لم أعْرِفْهُ، والصِّبْغِيُّ هو مُحَمَّدُ بنُ إسْحاقَ بنِ أيوبَ، مَجْرُوحٌ، وابنُ أبي الزِّنادِ فيه كَلامٌ، وعبْدُ اللهِ بنُ عُرْوَةَ وُلِدَ بعْدَ الزُّبَيْرِ بِمُدَّةٍ، فالخَبَرُ مُنْقَطِعٌ، وكأنه مَصْنوعٌ» انتهىٰ(١).

ولو ثَبَتَ أثَرُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكُنْ فيه سِوىٰ الإنْكارِ علىٰ مَنْ لم يَتَثَبَّتْ في الرِّوايةِ، وليس فيه ما يدُلُّ علىٰ المناقضَةِ.

وأمَّا قوْلُ بُسْرِ بنِ سَعيد(٢) فليس فيه سِوىٰ الحَثِّ علىٰ التَّحَفُّظِ في الرِّوايةِ، وليْسَ فيه تأْييدٌ لِمَا زعَمَهُ المؤلِّفُ مِن مناقضَةِ الصَّحابَةِ بعْضِهم بعْضًا في الرِّوايةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:٦٠).

(٢) بسر بن سعيد المدني، العابد، مولىٰ ابن الحضرمي. ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/ ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٩٤).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: مِنْ عجيبِ أمْرِ المؤلِّف أنه قدِ استدَلَّ لقوْلِهِ الباطِلِ بأثَرٍ واهٍ جِدًّا، وزَعَمَ أنه دليلٌ قاطعٌ، وهو مع ذلك يطْعَنُ في بعْضِ الأحاديثِ الثَّابتَةِ عنِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مما رواهُ البُخاريُّ ومسلِمٌ في «صحِيحيْهِما»، اللَّذَيْنِ هُمَا أصحُّ الكُتُبِ بعْدَ كتابِ الله تعالىٰ، ويزْعُمُ أنها مِنْ دسائِسِ الإسرائِيلِيِّينَ، ولا يُبالِي برَدِّها واطِّراحِها، وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ الرَّجُلَ منكوسُ القَلْبِ، مَسْلُوبُ العقْلِ والدِّينِ، عافانا اللهُ وإخوانَنَا المسلمينَ مِمَّا ابتلاهُ به.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣٥) و(٣٦) ما نصُّهُ:

«الوضْعُ في الأحاديثِ وأسبابُهُ - تحقيقٌ لمؤلِّف «أضواءٌ علىٰ السُّنَّة» (ص ١١٨):

كان مِن آثارِ تأخيرِ تدْوينِ الحديثِ ورَبْطِ ألفاظِهِ بالكِتابَةِ إلىٰ ما بَعْدَ المائةِ الأُولىٰ مِنَ الهِجْرَةِ، وصدْرٍ كبيرٍ مِنَ المائة الثَّانيةِ، أنِ اتَّسَعَتْ أبوابُ الرِّوايةِ، وفاضَتْ أنهارُ الوَضْعِ بغيْرِ ما ضابِطٍ ولا قيْدٍ، حتىٰ لَقَدْ بَلَغَ ما رُوِيَ مِنَ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ عشراتِ الأُلوفِ لا يزالُ أكثَرُها مُثْبَتًا بيْنَ تضاعيفِ الكُتُبِ المنتشرةِ بيْنَ المسلمينَ في مَشارِقِ الأرْضِ ومغارِبِها».

والجواب عن هذا مِنْ وجْهيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ الذي يظْهَر مِنْ كلامِ أبي رَيَّةَ الذي ساقَهُ المؤلِّف، أنَّ أكْثَرَ الأحاديثِ الموْضوعَةِ مُثْبَتٌ بيْنَ تضاعيفِ كُتُبِ السُّنَّةِ المنتَشِرَةِ بيْنَ المُسْلِمينَ، ولَمْ يَسْتَثْنِ منها شيْئًا، وهذا خطَأٌ كبيرٌ؛ فإنَّ «الصَّحيحيْنِ» ليس فيهما شيْءٌ مِنَ

الأحاديثِ الضَّعيفَةِ، فضْلًا عنِ الأحاديثِ الموْضوعَةِ، والمسلمون إنَّمَا يرجِعونَ إلىٰ ما جاءَ في «الصَّحِيحيْنِ»، وما ثَبَتَ في غيْرِهما مِنْ كُتُبِ الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ.

ويَنْدُرُ وجودُ المَوْضوعاتِ في السُّنَنِ الأرْبَعِ، والمسانيدِ المشهورَةِ، وإنما تُوجَد الموْضوعاتُ غالبًا في المَجاميعِ التي يَعْتَنِي مُصَنِّفوها بجَمْعِ ما وَجَدوا مِنَ الأحاديثِ مِنْ أيِّ جِهَةٍ كانت الأحاديثُ.

وقد صَنَّفَ العُلَماءُ في بيانِ المَوْضوعاتِ مُصَنَّفاتٍ كثيرةً، جمَعُوا فيها ما كان مُتَفَرِّقًا في الكُتُبِ، وبذلك سَهُلَ علىٰ طالِبِ العِلْمِ معْرِفَةُ المَوْضُوعاتِ ومَعْرِفَةُ الوضَّاعِينَ والتَّمْيِيزُ بيْنَ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ وبيْنَ غيْرِها مِنَ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ والواهيَةِ والموْضوعَةِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الذي يَظْهَرُ مِنْ كلامِ أبي رَيَّةَ أنه أرادَ التَّشْكيكَ في كُتُبِ السُّنَّةِ بما توَهَّمَهُ بعقْلِهِ الفاسِدِ مِنْ أنَّ أكثَرَ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ مُثْبَتَةٌ بيْنَ تضاعِيفِها، ومُرادُه بذلك الطعْنُ في كُتُبِ السُّنَّةِ، والتنفيرُ منها، وهو -أيضًا- مُرادُ المؤلِّف مِنْ سِياقِهِ لِكَلامِ أبي رَيَّةَ، ويأبىٰ اللهُ إلا أنْ يُتِمَّ نُورَه، ويرُدَّ كيْدَ الكائدينَ في نُحُورِهم.

فصلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٣٦) ما نصُّهُ:

«مُعادَلَةٌ صَعْبَةٌ تستوْجِبُ النَّظَرَ؛ لأنها بيْنَ خَبَرَيْنِ مخْتَلِفَيْنِ، والمَجالُ هو الحديثُ، هُناكَ حديثٌ يقولُ: إنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَّرَ عشَرَةً مِنْ أصْحابِهِ بالجَنَّةِ، منهم طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ، والتأريخُ الصادِقُ الذي تُعَزِّزُه الوقائِعُ التأْريخِيَّةُ يقولُ: إنهما أوَّلُ

مَنْ نَقَضَ البَيْعَةَ مع عَلِيٍّ بتأثيرٍ مِنْ عَائِشَةَ أُمِّ المؤمنينَ؛ لِمَا كان بيْنَها وبيْنَ عَلِيٍّ من أمورٍ خاصَّةٍ، وعليٌّ -أيضًا- كان مِنْ هؤلاءِ العَشَرَةِ التي هما منها، فكيْفَ يكونُ هذا؟!

وكيْفَ يتِمُّ وبيْنَهُمْ تلْكَ الخُصُومَةُ التي لا يَعْلَمُ الظالِمُ مِنَ المَظْلومِ فيها إلَّا الله وحدَهُ، رغْمَ ما بها مِن ظواهِرِ العدْلِ التي تعْطِي حَقَّ الخِلافَةِ لعَلِيٍّ بعْدَ عُثْمانَ؟!».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ تَبْشِيرَ العَشَرَةِ بالجَنَّةِ ثابتٌ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنْ رَغِمَتْ أُنُوفُ المُبْغِضينَ لِلصَّحابَةِ، المُتَعَرِّضينَ لِمَا شَجَرَ بيْنَهُمْ.

فَرَوَىٰ الإمامُ أحْمَدُ بإسنادٍ صحيحٍ عن رياح بْنِ الحارثِ، أنَّ المُغيرَةَ بنَ شُعْبَةَ كانَ في المَسْجِدِ الأكْبَرِ وعِنْدَهُ أهْلُ الكُوفَةِ عن يَمينِهِ وعنْ يَسارِهِ، فجاءه رجلٌ يُدْعَىٰ سعيدَ بنَ زيْدٍ، فحَيَّاهُ الْمُغيرَةُ، وأجْلَسَهُ عنْدَ رِجْلَيْهِ علىٰ السَّريرِ، فَجاءَ رجلٌ مِن أهْلِ الكوفَةِ، فاستَقْبَلَ المغيرة، فسَبَّ وسَبَّ، فقال: من يَسُبُّ هذا يا مُغيرةُ؟

قال: يسُبُّ علِيَّ بنَ أبي طالِبٍ، قال: يا مُغيرةُ بنَ شُعْبَ، يا مُغيرَةُ بنَ شُعْبَ -ثلاثًا- ألا أسْمَعُ أصْحابَ رَسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَبُّونَ عندَك لا تُنْكِرُ ولا تُغَيِّرُ؟ فأنا أشْهَدُ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا سَمِعَتْ أُذُنايَ ووَعاهُ قَلْبِي مِنْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنِّي لمْ أكُنْ أرْوِي عنْهُ كذِبًا يسألُنِي عنه إذا لَقِيتُهُ أنه قال: «**أبو بكْرٍ في الجَنَّةِ، وعُمَرُ في الْجَنَّةِ، وعَلِيٌّ في الجَنَّةِ، وعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، وطلْحَةُ في الجَنَّةِ، والزُّبيْرُ في الجَنَّةِ، وعبْدُ الرَّحمنِ في الجَنَّةِ، وسعْدُ بْنُ مالِكٍ في الجَنَّةِ**»، وتاسِعُ المؤْمِنينَ في الجَنَّةِ، لو شِئْتُ أنْ أُسَمِّيَهُ لسمَّيْتُهُ. قال: فضَجَّ أهْلُ المَسْجِدِ يناشِدُونَهُ: يا صاحِبَ رسولِ الله،

مَنِ التَّاسِعُ؟ قال: ناشَدْتُمونِي باللهِ، واللهِ العَظِيم، أنا تاسِعُ المؤْمِنينَ، ورَسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العاشِرُ، ثُمَّ أتْبَعَ ذلك يَمِينًا، قال: واللهِ لَمَشْهَدٌ شَهِدَهُ رجُلٌ يُغَبِّرُ فيه وجهَهُ مع رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أفْضَلُ مِنْ عَمَلِ أحدِكم ولو عُمِّرَ عُمْرَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وقد رَواهُ أبو داودَ بنَحْوه، وسَمَّىٰ السَّابَّ قَيْسَ بنَ عَلْقَمَةَ(١).

ورواهُ ابنُ ماجَهْ مخْتَصرًا، وزاد رُزَيْنٌ: ثُمَّ قال: «لا جَرَمَ لَمَّا انْقَطَعَتْ أعْمارُهُمْ أرادَ اللهُ ألَّا يقْطَعَ عنهمُ الأجْرَ إلىٰ يوْمِ القِيامَةِ، والشَّقِيُّ مَنْ أبْغَضَهُم، والسَّعيدُ مَن أحَبَّهُمْ»، ذَكَرَهُ ابنُ الأثيرِ في «جَامِعِ الأُصولِ»(٢)، وقدْ رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داودَ -أيضًا- والتِّرمِذيُّ مِنْ حديثِ عبدِ الله بنِ ظالِمٍ المازِنِيِّ عن سعيدِ بنِ زيْدِ بنِ عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بنحْوِه، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وجْهٍ عنْ سعيدِ بنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٣).

ورَواهُ التِّرمِذيُّ -أيضًا- والحاكِمُ في «مستَدْرَكِهِ» من حديثِ عبْدِ الرحمنِ بنِ حُمَيْدِ بنِ عبْدِ الرحمنِ عن أبيهِ عن سعيدِ بنِ زيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عَشَرَةٌ في الجَنَّةِ**» فذَكَرَ التِّسْعةَ، وزاد معهُمْ أبا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ(٤).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: يَظْهَر مِن كلامِ المؤلِّف أنه لا يُصَدِّق بالحديثِ الثَّابِتِ في تبْشيرِ العَشَرَةِ بالجَنَّةِ، ولِهذا عارَضَهُ بما ذَكَرَه عن الوقائعِ التَّأْريخيَّةِ، وصرَّح

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٨٧) (١٦٢٩)، وأبو داود (٤٦٥٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٣)، وصححه الألباني، وانظر: «جامع الأصول» (٨/ ٥٥٧).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١٨٩) (١٦٣٠)، وأبو داود (٤٦٤٨)، والترمذي (٣٧٥٧)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٧٤٨)، والحاكم (٣/ ٤٩٨) (٥٨٥٨)، وصححه الألباني.

بالإنكارِ في قوْلِه: فكيف يكونُ هذا؟ وكيف يَتِمُّ وبينَهُمْ تلْكَ الخُصومَةُ؟ إلىٰ آخِرِ كلامِهِ، فالتَّأْريخ صادقٌ عنْدَ المؤلِّف، والحديثُ الثَّابِتُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس بصادِقٍ عنْدَه، وما ذاك إلَّا لأنَّه مبْغِضٌ للأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وَمُنابِذٌ لَهَا، ومشكِّكٌ فيها، ومَن كانت هذه حالَهُ، فأبْعَدَهُ الله وأتْعَسهُ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ قد أخْطَأَ خَطَأً كبيرًا في زَعْمِه أنَّ طلْحَةَ والزُّبيْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نقَضا بيْعَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتأْثِيرٍ مِنْ عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِمَا كان بيْنَها وبيْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن أُمورٍ خاصَّةٍ، وهذا كَذِبٌ علىٰ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فإنَّها إنما سارَتْ إلىٰ العِراقِ في طَلَبِ دَمِ عُثْمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا غَيْر.

وكذلك طلْحَةُ والزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم يكُنْ بيْنَ عليٍّ وعائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُمُورٌ خاصَّةٌ تدْعو إلىٰ سعْيِ عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في نقْضِ بيْعَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فما زعَمَهُ المؤلِّف في ذلك كُلِّهِ، زُورٌ وبُهْتانٌ.

ومِمَّا يَرُدُّ علىٰ المؤلِّفِ زَعْمَهُ الكاذِبَ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا فَرَغَ مِنْ أمْرِ الجَمَلِ جاء إلىٰ الدارِ التي فيها عائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فاسْتَأْذَنَ ودخل، فسَلَّمَ عليْها، ورَحَّبَتْ به، فقال له رجُلٌ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ عَلَىٰ البابِ رَجُلَيْنِ ينالانِ مِنْ عائشة، فأَمَرَ القَعْقَاعَ بنَ عَمْرٍو أنْ يَجْلِدَ كُلَّ واحدٍ منهُما مِائَةً، وأنْ يُخْرِجَهما مِنْ ثِيابِهما.

ولَمَّا أرادَتْ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الخروجَ مِنَ البَصْرةِ بَعَثَ إليها عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكُلِّ ما ينبغي؛ مِنْ مَرْكَبٍ وزادٍ ومَتاعٍ وغيْرِ ذلكَ، واخْتارَ لها أرْبعينَ امرأةً مِنْ نِساءِ أهْلِ البَصْرَةِ المَعْروفاتِ، وسَيَّرَ معَها أخاها مُحَمَّدَ بنَ أبي بَكْرٍ، فلَمَّا كان اليَوْمُ الذي ارْتَحَلَتْ فيه، جاءَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فوَقَفَ علىٰ البابِ، وحَضَرَ الناسَ، وخرجتْ مِنَ

الدارِ في الهَوْدَجِ، فوَدَّعَتِ الناسَ، ودَعَتْ لهم وقالتْ: يا بَنِيَّ، لا يعْتِبْ بعضُنا علىٰ بعْضٍ، إنه والله ما كانَ بيْنِي وبيْنَ عليٍّ في القَديمِ إلا ما يكونُ بيْنَ المَرْأَةِ وأحْمائِها، وإنه علىٰ معْتبَتِي لمِنَ الأخْيارِ، فقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صدقَتْ واللهِ ما كان بيْنِي وبيْنَها إلا ذاكَ، وإنَّها لزَوْجَةُ نبيِّكُم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدنيا والآخرةِ، وسار عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معَها مودِّعًا ومشَيِّعًا أميالًا، وسَرَّحَ بنيهِ مَعَهَا بقيَّةَ ذلكَ اليَوْمِ(١).

ولو كان بيْنَ عليٍّ وعائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُمورٌ خاصَّةٌ تدْعو إلىٰ سعْيِ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في نقْضِ بيْعَةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَا رحَبَّتْ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا دَخَلَ عليْها، ولَمَا قالَتْ في حقِّهِ ما قالتْ، ولَمَا فعل عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَهَا ما فَعَلَ مِنَ الحفاوَةِ والتَّكْريمِ.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: مِن أُصولِ أهْلِ السُّنَّة والجماعةِ الكَفُّ عمَّا شَجَرَ بيْنَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلا يُثيرُ الكلامَ فيما شَجَرَ بيْنَهم إلا مَنْ كان يبْتَغِي الطَّعْنَ فيهم؛ مِنْ أهْلِ البِدَعِ والأهْواءِ المُخالِفِينَ لِمَا عليه أهْلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ، وفي إثارَةِ الكلام فيما شَجَرَ بيْنَهم دليلٌ علىٰ ما في قلْبِ المُتكَلِّم فيهم مِنَ الغِلِّ والبُغْضِ لأصحابِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾ [البقرة: ١٣٤].

الوَجْهُ الخامِسُ: أنه قد ثَبَتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنَّ اللهَ اطَّلَعَ علىٰ أهْلِ بدْرٍ فقال: اعْمَلوا ما شِئْتُم؛ فقد غَفَرْتُ لكُم**» رواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ مِن

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠/ ٤٧١، ٤٧٢).

حديثِ أبي هريْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ[١].

ورواهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- والبُخاريُّ ومسْلِمٌ وأبو داودَ والتِّرْمِذيُّ مِن حديثِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قِصَّةِ حاطِبِ بنِ أبي بَلْتَعةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حِينَ كَتَبَ إلىٰ أهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهم بِبَعْضِ أمْرِ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَمَّا أرادَ أنْ يَغْزُوَهم عام الفَتْحِ، فقال عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: دَعْنِي يا رسولَ الله أَضْرِبْ عُنُقَ هذا المُنافِقِ، فقال رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إنه قدْ شَهِدَ بَدْرًا، وما يُدْرِيكَ لعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ علىٰ أهْلِ بدْرٍ فقال: اعملُوا ما شِئْتُم؛ فقد غَفَرْتُ لكُم**»[٢].

وقد كان علِيٌّ وطلحَةُ والزُّبَيْرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مِنْ أهْلِ بدْرٍ، فما كان لهم مِنْ أعمالٍ سيِّئَةٍ فهي مغْفُورَةٌ لهم بِلا شكٍّ، وكذلك عائشةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا؛ لأنها حبيبَةُ رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وزوجَتُه في الدُّنْيا والآخرةِ.

ومَن لم يؤْمِن بما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ المَغْفِرَةِ لأهْلِ بدْرٍ، وأنَّ تَبْشِيرَ العَشَرَةِ بالجَنَّةِ حقٌّ، وأنَّ عليًّا وطلْحَةَ والزُّبَيْرَ منْهُم، وإنْ وقَعَ منهم يوْمَ الجَمَلِ ما وقَعَ، فهو مِمَّنْ يُشَكُّ في إسْلامِهِ؛ لأنه لم يحقِّقِ الشهادَةَ بأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، ومِن تحْقِيقِها الإِيمانُ بما أخْبَرَ به رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ أمُورِ الغيْبِ فيما مَضىٰ وما يأْتِي.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٥) (٧٩٢٧)، وأبو داود (٤٦٥٤)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٧٩) (٦٠٠)، والبخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥).

فصلٌ

وقالَ المؤلِّفُ في صفحة (٣٦) و(٣٧) ما نصُّهُ:

«كَلِمَةُ حَقٍّ للإمامِ السَّلَفِيِّ محمَّد عبْدُه في تعْليلِ نشْأَةِ الاخْتِراعِ في الرِّوايَةِ، ووَضْعِ الحديثِ، قال الإمامُ: توالتِ الأحْدَاثُ بعْدَ ذلك، ونَقَضَ بعْضُ المُبَايِعينَ للخليفةِ الرابعِ ما عَقَدوا، وكانت حُروبٌ بيْنَ المُسْلِمينَ، انتهىٰ فيها أمْرُ السُّلْطانِ إلىٰ الأُمَوِيِّينَ غَيْرَ أنَّ بِناءَ الجَماعَةِ قد تصدَّع، وانفَصَمتْ عُرىٰ الوَحْدة بيْنَهم، وتفرَّقَت بهم المذاهِبُ في الخلافة، وأخذَتِ الأحْزابُ في تأْييدِ آرائهمْ، كُلٌّ ينْشُر رأْيَه علىٰ رأيِ خَصْمِه بالقَوْلِ والعَمَلِ، وكانت نشْأَةُ الاخْتِراعِ في الرِّوايةِ والتَّأْويل، وعَلَا كلُّ قَبِيلٍ علىٰ الآخر، فافْتَرَق الناسُ.

قال المؤلِّفُ: ولهذا يُمْكِننا أن نَقولَ: إنَّ وضْعَ الحديثِ علىٰ رسولِ الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان كما قال أحَدُ الأئِمَّةِ هو أشَدَّ خَطَرًا علىٰ الدِّينِ، وأنْكىٰ ضَرَرًا بالمُسْلِمين مِنْ تعصُّبِ أهْلِ المَشْرِقَيْنِ والمَغْرِبَيْنِ، وأنَّ تَفَرُّقَ المُسْلِمِينَ إلىٰ شِيَعٍ وفرَقٍ ومذاهِبَ كان أصْلُهُ وسببُهُ افْتِعالَ الحوادثِ، وبناءَ الأحاديثِ الموضوعةِ علىٰ أساسِ افْتِعالِها ثم كانت سَلْبِيَّةُ بعْضِ العُلَماءِ هي السَّبَبَ في تَثْبِيتِ هذه الأحاديثِ في بواطِنِ وسُطُورِ المَراجِعِ، ومُعامَلَتِها في تلْكَ المَراجِعِ مُعامَلَةَ الصَّحيحِ تَمامًا».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الإمامةَ في الدِّينِ لا تُنالُ بالشَّقاشِقِ وكثْرَةِ الخُطَبِ والكلامِ، ولا بالتَّفْكِيرِ العَصْرِيِّ والثقافة الغربيَّةِ، ولا باتِّباعِ أهْلِ الكَلامِ المذمومِ، ولا

بتأْويلِ الآياتِ القُرْآنيةِ علىٰ غيْرِ تأْوِيلِها، وحمْلِها علىٰ غيْرِ محامِلِها وما يُرادُ بها، ولا بالطَّعْنِ في الأحاديثِ الثَّابتةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتكْذِيبِها ورِّدها، ولا بالتَّوْفيقِ بيْنَ العُلومِ الشَّرْعِيَّةِ وأقوالِ فلاسفَةِ المُسْلِمينَ وملاحِدَةِ الإِفْرنْجِ، ولا بِدَعْوىٰ الأَتْبَاعِ في مَتْبُوعِهِم أنه إمامٌ، ولا بِتَرَضِّيهم عنه كما يتَرَضَّىٰ أَهْلُ السُّنَّة والجماعة عن الصَّحابَةِ رضوان الله عليهم أجمعين، وإنما تُنالُ بالتَّمَسُّكِ بالكِتابِ والسُّنَّة، وما كان عليه السَّلَفُ الصالحُ؛ مِنَ الصَّحابَة والتَّابعين وتابعيهم بإِحْسانٍ، وبالدعْوةِ إلىٰ الخيْرِ والأمْرِ بالمَعْروفِ والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ، والصَّبْرِ واليقينِ، فمَن كان بهذه الصِّفةِ استحَقَّ الإمامَةَ، وإلَّا فلَا، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤].

وكذلك قوْلُ بعْضِ الناسِ: فُلانٌ سلَفِيٌّ، وهو علىٰ خِلافِ ما كان عليْهِ السَّلَفُ الصالحُ مِنَ الصَّحابَة والتَّابعين وتابِعِيهِم بإِحسانٍ، فمِثْلُ هذا لا يَسْتَحِقُّ أنْ يُقالَ: إنه سَلَفِيٌّ؛ لأَنَّ هذا اللَّقَبَ لا يُطابِقُ حالَهُ، فيكون تلقيبُه بذلك مِن قوْلِ الزُّورِ.

وإذا عُلِمَ هذا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ تلْقيبَ محمَّد عبدُه بالإِمامِ والسَّلَفِيِّ، لا يُطابِقُ حالَهُ؛ لأَنَّهُ مُتَّصِفٌ بجَميعِ ما تقدَّمَ ذِكْرُه مِنَ الصِّفاتِ التي تُخالِفُ ما كان عليه السَّلَفُ الصالِحُ؛ مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ وتابِعيهِم بإِحسانٍ، والشاهِدُ علىٰ ذلك ما يوجَدُ في كُتُبِهِ ومَقالاتِه، وما يَنْقُلُه عنه أتباعُهُ في كُتُبِهِمْ، ولوْلا إيثارُ الاخْتِصارِ لذكَرْتُ مِن ذلك شيئًا كثيرًا، ويكْفِي مِن ذلك تصريحُهُ بالقَوْلِ بخَلْقِ القُرْآنِ في رسالَتِهِ التي سمَّاها رسالةَ التَّوْحيدِ، وما أعْظَمَ ذلك وأشْنعَهُ!!

وقد قال الشيْخُ عبدُ الله بنُ عليِّ بنِ يابس في ردِّهِ علىٰ محمود شَلْتُوت (صفحة

١٤٩) بَعْدَ ذِكْرِهِ لمحمَّدْ عبدُه، قال: «الوَجْه الثَّاني: أنه حَرَّفَ آيةَ البَقَرةِ، وهي قولُهُ تعالىٰ: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقصَرَها علىٰ الاستيثاقِ، مُحْتَجًّا بقوْلِ رجُلٍ رَضَعَ مِنْ ثديِ باريسَ، وعَبَّ مِن فلسفَةِ الرَّازِيِّ والغَزالِيِّ، وصاحِبِ «المواقفِ»[1]، وقَلَّ نصيبُهُ في عُلومِ الدِّين، فإذا ذَهَبَ يكْتُب فيه جاء بأقوالٍ مَمْزُوجَةٍ بِشُبَهِ مَلاحِدَةِ الغَرْبِ، وفلاسفَةِ الإِسلامِ، وذلك الرَّجُلُ هو محمَّدْ عبْدُه» انتهىٰ.

فليُنْظَرْ إلىٰ قوْلِ هذا العالِمِ الجليل، الذي دَرَسَ حالَ محمَّدْ عبدُه وعرَفَهُ حقَّ المعرفَةِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ خطَرَ الطَّعْن في الأحاديثِ الثَّابتةِ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وردِّها واطِّراحِها، ليس بِدونِ الخَطَرِ في وضْعِ الأحاديثِ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالوَضَّاعونَ يزيدونَ في الأحاديثِ، والمُكَذِّبون للأحاديثِ الصحيحةِ ينْقُصُونَ منها، وكِلا الأمْرَيْنِ شديدُ الخطَرِ علىٰ الدِّينِ، وقد جاء الوعيدُ الشديدُ لمَنْ كَذَبَ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتعَمِّدًا، وجاء التَّشْديدُ -أيضًا- علىٰ ردِّ الأحاديثِ الثَّابتة عن النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعارَضَتِها بالقُرْآنِ، وقد تقدَّمَ ذِكْرُ الأحاديثِ في ذلك في الفصْلِ الثَّالث في أولِ الكِتابِ؛ فليراجَعْ.

الوَجْه الثَّالثُ: أنَّ المؤلِّف رمىٰ عُلَماءَ الحديثِ بالسَّلْبِيَّةِ، التي مَعْناها السُّكوتُ عنْ إنكارِ تَثْبيتِ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ في المَراجِعِ مِنْ كُتُبِ الحَديثِ، ومعامَلَتِها في تِلْكَ المراجِعِ مُعامَلَةَ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وهذا إنما يكونُ مِن أحدِ شَيْئَيْنِ؛ إمَّا الغَباوة والتَّغْفِيل مِنَ المُخَرِّجين ومِن العُلَماء الذين أقَرُّوهم وسكَتُوا عنهم، وإمَّا قلَّةُ

---

(١) يعني: عضد الدين الإيجي.

العِنايةِ والاهتمامِ بالسُّنَنِ، وإقرارُ ما يُلْصَقُ بها مِن الأحاديثِ المَوْضوعةِ.

والجوابُ عن هذه الفِرْيَةِ أنْ نقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]؛ فليْسَ في «الصَّحيحَيْنِ»، ولا في غيْرِهما مِن أُمَّهاتِ الكُتُبِ شيْءٌ مِنَ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ.

وقد أعْطَىٰ اللهُ تعالىٰ كِبارَ المُحَدِّثين مِنَ النَّباهَةِ والذَّكاءِ والفِطْنَةِ ما فاقوا به كثيرًا مِنَ الناسِ، فلا تَخْفَىٰ عليْهِم أحاديثُ الكَذَّابينَ والوَضَّاعينَ، ولا تَرُوجُ عليْهِم، وأعْطاهم اللهُ مِنَ العِنايةِ والاهْتِمامِ بالأحاديثِ، وتمْييزِ الصَّحيحِ مِنَ الضَّعيفِ والواهِي والمَوْضوعِ، وبيانِ الكَذَّابينَ والوَضَّاعينَ والتَّحْذيرِ منهم، ما هو معْلومٌ عنْدَ أهْلِ العُقولِ السَّليمةِ والعدْلِ والإنْصافِ.

وإنما السَّلْبِيَّةُ كُلُّ السَّلْبِيَّةِ في تلامِذَةِ الإفْرِنْجِ؛ مِنَ العصْرِيِّينَ ومَن يقَلِّدُهم مِن الأغْبياءِ المغَفَّلِين الذين لا يُمَيِّزونَ بَيْنَ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ والأحاديثِ المَوْضوعةِ، ومنهُمُ المؤلِّف، وأبو رَيَّةَ، وأشباهُهُما مِن أعْداءِ السُّنَّةِ وحَمَلَتِها، فهؤلاءِ يَخْبِطُونَ خبْطَ عشْواءَ، فيُصَحِّحونَ الأحاديثَ الضَّعيفَةَ والمَوْضوعةَ، ويعْتَمِدونَ عليها إذا كانَتْ موافِقَةً لآرائِهِمْ أو آراءِ مَنْ يُعَظِّمونَهُ؛ منْ شُيُوخِهم وغيْرِ شُيُوخِهم؛ مِنَ المُسْلِمين وغيْرِ المُسْلِمينَ، ويطْعَنونَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ويَزْعُمونَ أنَّها مِنَ الدَّسِّ الإسرائيلِيِّ إذا كانَتْ مُخَالِفَةً لآرائِهِمْ أو آراءِ مَنْ يُعَظِّمونَهُ مِن شُيُوخِهم وغَيْرِ شُيُوخِهم مِنَ المُسْلمين وغيْرِ المُسْلِمينَ.

فهؤلاءِ يَدُورُونَ مَعَ الأهواءِ حَيْثُما دارَتْ بهم، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

فصلٌ

وقالَ المؤلِّفُ في صفحة (٣٧) ما نصُّهُ:

«قال المُرْتَضىٰ اليَمَانِيُّ في كِتابِهِ «إيثارُ الحَقِّ»: إنَّ مُعْظَمَ ابتداعِ المبتدِعِينَ مِنْ أَهْلِ الإِسلامِ، إنَّما يرجِعُ إلىٰ هذيْنِ الأمْرَيْنِ الواضِحِ بُطْلَانُهما، وهما الزِّيادَةُ في الدِّين أو النَّقْصُ مِنْهُ[1].

ومِن أنواعِ الزِّيادة في الدِّين الكذِبُ علىٰ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

والجواب: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف أَوْرَدَ هذا الكلام يَحْسَبُ أنه يؤَيِّدُ أقوالَهُ الباطِلَةَ في مُعارضَةِ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وهو يَنْعَكِسُ بالرَّدِّ عليْهِ، وإلْحَاقِهِ بالمُبْتَدعينَ الذينَ ينْتَقِصُونَ مِنَ الدِّينِ بتكْذِيبِهِمْ للأحاديثِ الثَّابتَةِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالمؤَلِّفُ مِعْوَلٌ مِن مَعَاوِلِ هدْمِ الدِّينِ، وهو مَعَ الوَضَّاعِينَ في طَرَفَيْ نَقيضٍ. فالوَضَّاعُونَ يَزيدُونَ في الأحاديثِ بالكَذِبِ، والمؤلِّف وأشباهُهُ ينْتَقِصونَ مِنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ بالكَذِبِ، وكِلا الطائفتيْنِ علىٰ شَفَا هَلَكَةٍ.

فصلٌ

وفي صفحة (٣٧) و(٣٨) و(٣٩) نقَلَ المؤلِّف كلامًا طويلًا عن دائرةِ المَعارِفِ المِصْرِيَّةِ، وقد أخَذَهُ مِنْ هامِشِ كتابِ أبي رَيَّةَ صفحة (١١٩) و(١٢٠)، وهو مِنْ كَلامِ

---

(١) «إيثار الحق» (ص: ١٠٠).

المُسْتَشْرِقِينَ أعداءِ الإسلامِ والمُسْلِمين، أرادوا به الطَّعْنَ في دِينِ الإسلامِ وتَشْكِيكَ المُسْلِمين في سُنَّةِ نبيِّهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومِمَّا ذَكَرُوا فيه أنَّ الرُّواةَ اسْتَبَاحُوا لأنفُسِهم اخْتِراعَ أحاديثَ تتَضَمَّنُ القوْلَ أو الفِعْلَ ونَسَبُوها إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكي تَتَّفِقَ وآراءُ العَصْرِ الثَّاني، وأنها قد كَثُرتِ الأحاديثُ الموضوعَةُ المتناقضَةُ أشدَّ التناقُضِ في سُنَّةِ محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى آخِرِ كلامِهِ الذي هو غايةٌ في التَّلْبِيسِ والتَّشْكِيك.

ثم قالَ المؤلِّفُ بعْدَه: ونَقولُ تعْقيبًا على ذلك: إنه لَمِنْ أكْبَرِ وأعْظَمِ أسبابِ الأسى والأسَفِ أنْ يَعْلَمَ أولئك المُسْتَشْرِقُون مِنْ أمْرِ المُسْلِمينَ والإسْلامِ ما لا يَعْلَمُه كثيرٌ مِنْ أهْلِه، ولا شَكَّ أنَّ الواجِبَ يقْضِي ويفْرِض علينَا تَبرِئَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا قالَهُ المُسْتَشْرِقونَ، ويَفْرِضُ علينا -أيضًا- تَطْهِيرَ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ، والتي وُضِعَتْ في فَتْرَةِ الفِتْنَةِ وغيْرِها، في فُرْصَةِ النَّفاذِ إلى الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، وفي فُرْصَةِ الوُصولِ إلى صَفَحَات الكُتُبِ الشَّهيرةِ، سواءٌ كان وَضْعُ الحديثِ قد تَمَّ بحُسْنِ قصْدٍ مِنْ بعْضِ السُّذَّجِ مِن المسلمين، أم بسوءِ قصْدٍ مِنَ الكِتابِيِّينَ أو المُنافقينَ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: مثَلُ الذي ينْقُلُ كلامَ المُسْتَشْرِقين في طَعْنِهم في السُّنَّةِ ويَرْضَى به كمَثَلِ الذي ذَهَبَ إلى غَنَمٍ ليَأْخُذَ شاةً يأكُلُها، فوقَعَ اختيارُهُ على كَلْبِ الغَنَمِ، فأخَذَهُ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ

بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران:١١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءًۖ﴾ [النساء:٨٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة:١٢٠] الآيةَ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: ما زعمَهُ أعداءُ اللهِ تعالىٰ مِن أنَّ الرُّواةَ اسْتَباحُوا لأنْفُسِهم اخْتراعَ الأحاديثِ، وأنَّ الأحاديثَ المَوْضوعةَ المُتَناقضَةَ أشدَّ التناقُضِ قد كَثُرَتْ في سنَّةِ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فهو إفْكٌ مُفْتَرَىٰ، وزُورٌ وبُهْتانٌ؛ فإنَّ الرُّواةَ الأثْباتَ الذين خرَّجَ لهم أصْحابُ الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمَسانيدِ المَشْهورَةِ، ليسوا مِنَ الوَضَّاعينَ، وإنما هُمْ أعداءُ الوَضَّاعينَ في الحقيقةِ، وقد قام أكابرُ الأئِمَّةِ منْهُمْ بتَمْييزِ الأحاديثِ الصحيحةِ مِن الأحاديثِ الضَّعيفةِ والواهيةِ والمَوْضوعةِ، وجَدُّوا واجْتَهَدوا في ذلك، واعتَنَوْا به أشَدَّ الاعْتناءِ، وبيَّنوا أسماءَ الكَذَّابينَ والوَضَّاعينَ وتَرَكُوا الأمْرَ واضحًا جليًّا لا لبْسَ فيه؛ فجزاهُمُ اللهُ عن الإسلامِ والمسلمين خيْرَ الجَزاءِ، وهذا مِمَّا يتَجاهَلُه المستشْرِقونَ، ويتَعَامَوْنَ عنه، وكذلك المُقَلِّدون لهم مِنَ العَصْرِيِّينَ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تعالىٰ قد حَفِظَ سُنَّةَ نبيِّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مِنَ التناقُضِ، ومِنَ امْتِزاجِ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ بها، فالأحاديثُ الصَّحيحَةُ معْرُوفَةٌ عنْدَ علماءِ المُسْلِمين، وعلَيْهَا المُعَوَّلُ عنْدَهم، والأحاديثُ الموْضوعَةُ معْروفَةٌ عنْدَهم وقدِ اجتَنَبُوها وحَذَّروا الناسَ مِنْها، فمَنْ زَعَمَ غيْرَ ذلك فقوْلُهُ باطِلٌ مرْدودٌ عليْهِ.

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: ما أَلْصَقَهُ المستشْرِقونَ بالسُّنَّةِ وأهْلِها، فكُلُّه باطلٌ أرَادُوا به التَّلْبيسَ والتَّشْكيكَ في دِينِ الإسلامِ، وفي سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ومِنَ الغَباوةِ والجَهْلِ المُزْرِي بصاحبِهِ تصديقُ المُسْتَشْرِقينَ في هَذَيَانِهم وأكاذيبِهم علىٰ الإسلامِ وأهْلِه.

ومِن أقْبَحِ الغَباوةِ والجَهْلِ -أيضًا- زَعْمُ المؤلِّف تقْلِيدًا لأبي ريَّةَ، أنَّ المُسْتَشْرِقِين يعْلَمون مِنْ أمْرِ المسلمين والإسلام ما لا يعْلَمُه كثيرٌ مِنْ أهْلِه، والواقعُ في الحقيقةِ أنَّ المستشْرِقينَ يَخْبِطونَ خبْطَ عشْوَاءَ في كتاباتِهم عنِ الإِسْلامِ والمسلمينَ، وكثيرًا ما يُنْكِرون الحقائقَ، ويصدِّقون بالأكاذيبِ ويعْتَمِدونَ عليها، وكثيرٌ مِن ضُعَفاءِ البَصيرةِ مِنَ العَصْرِيِّين يعْتَمِدونَ علىٰ كِتاباتِهِمْ، وهي مِمَّا لا يُعْتَمَدُ عليْهِ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إذا كان المؤلِّفُ لا يَشُكُّ أنَّ الواجِبَ يقْضِي ويفْرِضُ عليه تَبْرِئَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا قالهُ المستشْرِقونَ، ويفْرِض عليه تَطْهيرَ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأحاديثِ المَوْضوعَةِ، فما بَالُه يعْكِس الأمْرَ، فيمْدَحَ المُسْتَشْرِقينَ، ويَزْعُمَ أنَّ عِنْدَهم مِنَ العِلْمِ بالإسلامِ والمُسْلِمينَ ما ليْسَ عِنْدَ كثيرٍ مِنَ المُسْلِمين؟

وما بالُهُ يحْمِلُ أقبَحَ الحَمْلِ علىٰ بعْضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، فيطْعَنَ فيها ويرُدَّها بمُجَرَّدِ الهوىٰ، ويُعْرِضَ عن الأحاديثِ المَوْضوعةِ، فلا يَذْكُرَها ولا يطْعَنَ في شيْءٍ مِنها؟! ورُبَّما أوْرَدَ منها في بَعْضِ المَواضِعِ ما يُوافِقُ هَواه، فيُصَحِّحُه ويعتمِدُ عليْهِ، فهَلْ هذا هو المفروضُ عليْهِ؟

وهل في أفْعالِهِ السَّيِّئَةِ تطْهيرٌ لِسُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

والجوابُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ قد نَبَذَ المفروضَ عليه وراءَ ظَهْرِه، وأتىٰ بما يُخالِفُه، ويقال -أيضًا-: إنه يَجِبُ تطهيرُ سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا ألصَقَهُ بها المؤلِّف وأبو رَيَّةَ، وأشباهُهُما مِنْ أهْلِ الإِلْحادِ والشَّكِّ والتَّشْكيكِ، ويجِبُ -أيضًا- تنْزيهُ «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما مِنَ الكُتُبِ الشهيرةِ عنْدَ المسلمين؛ كالسُّنَنِ والمَسانيدِ المَشْهورَةِ مِمَّا زَعَمَهُ المؤلِّف مِن وُصولِ المَوْضوعاتِ إلىٰ صَفَحَاتِها، ويجِبُ -

أيضًا- تَنْزِيهُ الثِّقاتِ الأثْباتِ الذين جَمَعُوا أحاديثَ رَسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واعْتَنَوْا بتَنْقِيَتِها مِنَ الأحاديثِ المَوْضوعَةِ مِمَّا رَمَاهُمْ به المؤلِّف مِنَ السَّذاجَةِ التي مَعْناها الغَباوَةُ والتَّغْفيلُ.

ولا شَكَّ أنَّ المؤلِّف وأبا رَيَّةَ وأشباهَهُما مِنَ الذينَ يَصْغَوْن إلىٰ أكاذيبِ المستشْرِقين ويغْتَرُّونَ بما يَنْشُرونَهُ مِنْ زُخْرُفِ القَوْلِ، أَوْلىٰ بوَصْفِ السَّذاجَةِ والغَباوَةِ والتَّغْفيلِ.

فصل

وقال المؤلِّف في صفحة (٤٠) و(٤١) ما مُلَخَّصُه:

الوَضْعُ لنُصْرَةِ المَذاهبِ في أصُولِ الدِّينِ وفُروعِهِ -إلىٰ أنْ قالَ-: وليْتَ أسْبابَ الوَضْعِ لنُصْرَةِ المَذاهِبِ محْصورةٌ في المبتَدِعة وأهل المذاهب في الأُصولِ، بلْ من أهل السُّنَّة المُخْتَلِفينَ في الفُروعِ مَن وضَعَ أحاديثَ كثيرةً؛ لنُصْرَةِ مذهَبِهِ، أو تَعْظِيمِ إمامِهِ، وإليكَ حديثًا واحِدًا، وهو: «يكون في أُمَّتي رجُلٌ يُقالُ له: محمَّدُ بنُ إدْريسَ أضَرُّ علىٰ أُمَّتي مِن إبْليسَ»، و«يكونُ في أُمَّتي رجُلٌ يقالُ له: أبو حَنيفَةَ، هو سِراجُ أُمَّتي»(١)، وهنا اضْطُرَّتِ الشافِعِيَّةُ إزاءَ ذلك إلىٰ أنْ يَرْوُوا في إمَامِهِم حديثًا يفَضِّلونَهُ علىٰ كُلِّ إمامٍ، وهذا نصُّهُ: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أكْرِموا قريْشًا؛ فإنَّ عالِمَها يمْلأُ طِباقَ الأرْضِ عِلْمًا»(٢).

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

وأنْصارُ الإمام مالِكٍ لَمْ يَلْبَثوا أنْ وَضَعوا في إمَامِهِمْ هذا الحديثَ، ونصُّه: «يخْرُجُ الناسُ مِنَ المَشْرِقِ إلىٰ المَغْرِبِ، فلا يجِدونَ أعْلَمَ مِنْ عالِمِ أهْلِ المَدينةِ»(١) يعني مالِكًا».

والجواب: أنْ يُقالَ: هذا الكلامُ نَقَلَهُ المؤلِّف مِن كِتابِ أبي رَيَّةَ، وهو مِنَ الأباطيلِ المَرْدودةِ علىٰ قائِلِها.

فأمَّا قولُهُ: إنَّ مِن أهْلِ السُّنَّةِ المُخْتَلِفينَ في الفُروعِ مَن وَضَعَ أحاديثَ كثيرةً؛ لنُصْرَةِ مذْهَبِه أو تعْظيمِ إمامِه.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّما يُعْرَف وضْعُ الأحاديثِ عن الزَّنادقةِ، وأهْلِ البِدَعِ، وهؤلاءِ ليْسوا مِن أهْلِ السُّنَّةِ وإنِ انْتَسَبوا إلىٰ بعْضِ المَذاهبِ، فأمَّا المُتَمَسِّكونَ بالْكِتابِ والسُّنَّةِ وما كان عليْهِ السَّلَفُ الصالحُ؛ من الصَّحابَة والتَّابعينَ وتابِعِيهم بإحسانٍ فليْسوا مِمَّنْ يضَعُ الحديثَ، وهم أهْلُ السُّنَّةِ علىٰ الحقيقةِ، وقد يقَعُ الوَضْعُ مِن بعْضِ الجُهَّال المنتَسِبينَ إلىٰ السُّنَّةِ، ومِن المغَفَّلينَ، وهم الذين يَقْبَلُونَ التَّلْقِينَ، ومِمَّنِ اخْتَلَطَتْ عُقولُهم فخَلَّطُوا في الرِّوايَة، ومِمَّنْ لا حِفْظَ لهم ولا تَمْييزَ، فيُحَدِّثونَ مِن حِفْظِهم فيَغْلَطُونَ، وهؤلاءِ وإنِ انْتَسَبوا إلىٰ السُّنَّةِ فلا عِبْرَةَ بهم؛ لأنَّ وُجُودَهم في أهْلِ السُّنَّة كعَدَمِهم.

وأمَّا حديثُ: «يكون في أمَّتي رجُلٌ يقال له: محمَّدُ ابنُ إدريسَ» إلىٰ آخرِه، فقد رَوَاهُ مأمونُ بنُ أحمدَ السُّلَمِيُّ عنْ أحمَدَ بنِ عبْدِ الله الجُويبارِيِّ، وكلٌّ منهُما دجَّالٌ معروفٌ بكَثْرَةِ الوضْعِ.

---

(١) سيأتي تخريجه.

قال ابنُ الجَوْزِيِّ بعْدَ إيرادِهِ لِهذا الحَديثِ في كِتابِهِ «**المَوْضوعاتُ**»: «هذا حديثٌ موْضوعٌ، لَعَنَ اللهُ واضِعَه».

وهذه اللَّعْنَةُ لا تَفوتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ، وهُما مأمُونٌ والجُويبارِيُّ، وكِلاهما لا دِينَ له ولا خَيْرَ فيه، كانا يضَعَانِ الحديثَ.

قال ابنُ حِبَّانَ: «كان مأمونٌ دَجَّالًا مِنَ الدَّجَّالينَ، حدَّثَ عمَّنْ لمْ يَرَهُ، وكان الجُويبارِيُّ كذَّابًا دَجَّالًا يضَعُ علىٰ الذين يروِي عنهم ما لم يحَدِّثوهُ، لا يحِلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ إلا علىٰ سَبيلِ الجَرْحِ فيه.

وذَكَرَ هذا الحديثَ أبو عبْدِ اللهِ الحاكِمُ في كِتابِ «المَدْخَلِ إلىٰ كِتابِ الإكْليلِ» فقال: قِيلَ لمَأْمونِ بنِ أحْمَدَ: ألا ترىٰ إلىٰ الشافعيِّ وإلىٰ مَن تَبِعَ له بِخُراسانَ؟ فقال: حدَّثَنا أحمَدُ بنُ عبدِ اللهِ، فذَكَر الحديثَ، فبَانَ بهذا أنَّ الواضِعَ له مأمونٌ الذي ليْسَ بمَأْمُونٍ» انتَهىٰ كلامُ ابنِ الجَوْزِيِّ(١).

وأما قوْلُ المؤلِّف تقْلِيدًا لأبي رَيَّةَ: وهنا اضْطُرَّتِ الشافعيَّةُ إزاءَ ذلك إلىٰ أنْ يَرْوُوا في إمامِهِمْ حديثًا يُفَضِّلونَهُ علىٰ كلِّ إمامٍ، وهذا نَصُّهُ: قال رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أكْرِموا قرَيْشًا؛ فإنَّ عالِمَها يمْلَأُ طِباقَ الأرْضِ عِلْمًا».

فجَوابُهُ مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: هذا الحديثُ لمْ يَرْوِه أحَدٌ مِنَ الشافعِيَّةِ، وإنَّما رَوَاهُ أبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ في «مسنَدِه»: حدَّثَنا جعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ عنِ النَّضْرِ بنِ مَعْبَدٍ الكِنْديِّ أو العَبْدِيِّ

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٤٨).

عن الجارُودِ عنْ أبي الأحْوَصِ عن عبدِ الله -يعني ابنَ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ- قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «**لا تَسُبُّوا قُرَيْشًا؛ فإِنَّ عالِمَها يمْلأُ طِباقَ الأرْضِ عِلْمًا**» الحديثَ[1].

وأبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ ليس هو مِنَ الشافعيَّةِ، وإنما هو مِنْ أقْرانِ الشافِعِيِّ، ومات هو والشافعيُّ في سنةِ أربَعٍ ومِائتيْنِ مِن الهِجْرةِ، وكان أكبَرَ مِنَ الشافِعِيِّ بسَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً.

وإذا عُلِمَ هذا، فلا يَخفىٰ كذِبُ المؤلِّف في قوْلِه تبَعًا لأبي رَيَّةَ: إنَّ الشافعيَّةَ هُمُ الذينَ روَوْا هذا الحديثَ في إِمَامِهم، يُفَضِّلونَهُ علىٰ كُلِّ إمامٍ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا رَيَّةَ قد حرَّفَ أوَّلَ الحديثِ حيْثُ قال فيه: «أكْرِموا قُرَيْشًا»، والذي في الحديث «**لا تَسُبُّوا قريْشًا**»، وقد تَبِعَه المؤلِّف علىٰ التَّحْريفِ لِغَباوَتِه وجهْلِه.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الحديثَ ضعيفٌ جِدًّا؛ لأنَّ في إسنادِهِ النَّضْرَ بنَ مَعْبَدٍ، وسمَّاهُ الذَّهبيُّ في «المِيزانِ» النَّضْرَ بن حُمَيْدٍ، وقال قال أبو حاتِمٍ: متروكُ الحديثِ، وقال البُخاريُّ: مُنْكَرُ الحديثِ، ثم أوْرَدَ الذَّهبيُّ هذا الحديثَ مِن رِوايَتِهِ[2]، وفيه -أيضًا- الجارودُ، وقال الذَّهبيُّ في «المِيزانِ»: «أبو الجارودِ، وهو زيْدُ بنُ المُنْذِرِ، قال ابنُ مَعينٍ: كذَّابٌ، وقال النَّسائيُّ وغيْرُه: متروكٌ، وقال ابنُ حِبَّانَ: كان رافضيًّا يضَعُ الحديثَ في

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (١/ ٢٤٥)، وقال الألباني في «الضعيفة»: «ضعيف جدا».

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٥٦).

الفَضائِلِ والمَثالِبِ، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: إنما هو منْذِرُ بنُ زِيادٍ، متْروكٌ»(١).

وفيه -أيضًا- أبو الأحْوَصِ، قال الذَّهبيُّ في «المِيزانِ»: «قال يحيىٰ بنُ معينٍ: ليس بشيْءٍ، وحسَّنَ التِّرمِذيُّ حديثَهُ»(٢).

فإنْ قُلْنا: إنَّ الحديثَ موْضوعٌ، فآفَتُه مِنَ النَّضْرِ بنِ حُمَيْدٍ، أو من أبي الجارودِ، وكِلاهُما كان قبْلَ الشافعيِّ بِزَمانٍ.

وإذا عُلِمَ هذا، فمِن أقبَحِ الجَهْلِ قوْلُ المؤلِّف: إنَّ الشافعيَّةَ هُمُ الذين رَوَوْا هذا الحديثَ في إمامِهِمْ يُفَضِّلونَهُ به علىٰ كُلِّ إمامٍ، وهذا كلامٌ لا يَقولُه عاقِلٌ، وإنما يَقولُهُ مَن يَهْرِفُ بِما لا يَعْرِف، وهل يَقولُ عاقِلٌ: إنَّ النَّضْرَ بنَ حُمَيْدٍ وأبا الجارودِ كانا مِنَ الشافعيَّةِ، مع كونِهِما قبْلَ زمانِ الشافعِيِّ بِزَمانٍ؟!

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: لو فرضْنا أنَّ الحديثَ صَحيحٌ، فليْسَ فيه تصريحٌ بِاسْمِ الشافعيِّ ولا غيْرِه مِن أكابِرِ العُلَماء القرشِيِّينَ، فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ المُرادُ به الشافعيَّ ويحْتَمَلُ أن يكونَ المُرادُ به غيْرَهُ؛ كالزُّهْرِيِّ؛ فإنه قد نَشَرَ عن النَّبي ﷺ عِلْمًا كثيرًا، وكان أوَّلَ مَن دوَّنَ الحديثَ، وقد ذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في «**البدايةِ والنِّهايَةِ**» عن الحافِظِ أبي نُعَيْمٍ الأصْبَهانِيِّ أنه قال: هو الشافِعِيُّ(٣)، وذكر -أيضًا- في مَوْضِعٍ آخَرَ من «**البدايةِ والنِّهايَةِ**» عن عبْدِ المَلِكِ بنِ مُحَمَّدٍ الإسْفِرَايينيِّ أنه قال: لا ينْطَبِقُ هذا إلَّا علىٰ محمَّدِ بنِ إدريسَ الشافعِيِّ، حكاهُ الخَطيبُ. انتهىٰ(٤).

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٩٣).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٨٧).

(٣) «البداية والنهاية» (٩/ ٢٩٢).

(٤) «البداية والنهاية» (١٤/ ١٣٥)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٥٩).

ولا شكَّ أنَّ الشافِعِيَّ قد مَلأَ طِباقَ الأرْضِ عِلْمًا، فلو كان الحديثُ صحيحًا، لم يَبْعُدْ أنْ يكونَ هُوَ المُرادَ به، واللهُ أعلَمُ.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تبَعًا لأبي رَيَّةَ: إنَّ أنْصارَ الإمامِ مالِكٍ لم يَلْبَثوا أنْ وَضَعوا في إمامِهِمْ هذا الحديثَ، ونصُّه: «يخْرُجُ الناسُ مِنَ المَشْرِق إلىٰ المَغْرِب فلا يجدونَ أعْلَمَ مِن عالِمِ أهْلِ المدينَةِ» يعني مالِكًا.

فجوابُهُ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: هذا الحديثُ لمْ يَرْوِه أحدٌ مِنَ المالِكِيَّةِ، وإنما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ في «مسنَدِهِ»، والتِّرمِذيُّ في «جامِعِهِ»، والنَّسائيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ»، والحاكِمُ في «مستَدْرَكِهِ» عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يوشِكُ الناسُ أنْ يَضْرِبوا أكْبادَ الإِبلِ فلا يجدونَ عالِمًا أعْلَمَ مِن عالِمِ المدينةِ**».

هذا لفْظُ الحاكِمِ، ولفْظُ التِّرْمِذيِّ عن أبي هريْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ رِوايَةً: «**يوشِكُ أنْ يَضْرِبَ الناسُ أكْبادَ الإبِلِ يَطْلُبون العِلْمَ، فلا يجدونَ أحَدًا أعلَمَ مِن عالِمِ المَدينةِ**».

قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ، وفي نسخَةٍ: حسَنٌ صحيحٌ، وقال الحاكِمُ: صحيحٌ علىٰ شرْطِ مُسْلِمٍ، ولم يخرِجَاهُ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ في «تلْخيصِهِ»(١)، وبوَّبَ عليه التِّرمِذيُّ بقوْلِه: «**بابُ ما جاء في عالِمِ المَدينةِ**»، وبوَّب عليْهِ الهَيْثَمِيُّ في «موارِدِ الظَّمْآنِ إلىٰ زوائِدِ ابنِ حِبَّانَ» بقوْلِهِ: «**بابٌ في عالِمِ المَدينةِ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٩) (٧٩٦٧)، والترمذي (٢٦٨٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤٢٧٧)، وابن حبان (٣٧٣٦)، والحاكم (١/ ١٦٨) (٣٠٧)، وضعفه الألباني.

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٤٧)، و«موارد الظمآن» (ص:٥٧٤).

وإذا عُلِمَ هذا، فَمِنَ الزُّورِ والبُهْتانِ قَوْلُ المؤلِّف تَبَعًا لأبي رَيَّةَ: إنَّ أنْصارَ الإمامِ مالِكٍ هُمُ الذينَ وَضَعوا هذا الحديثَ في إمَامِهِم، ومِن أكْبَرِ الخطأِ زَعْمُ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ أنَّ هذا الحديثَ مَوْضوعٌ، مع أنه حديثٌ صَحيحٌ كما تقدَّمَ بيانُهُ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا رَيَّةَ قد حَرَّفَ لفْظَ الحديثِ، وهذا مِنْ قِلَّةِ أمانَتِهِ أو عَدَمِها وقد تَبِعَه المؤلِّف علىٰ التَّحْريفِ؛ لِغَبَاوَتِهِ وجَهْلِهِ، وقد تقَدَّمَ لفْظُ الحديثِ، فَلْيُقارَنْ بيْنَهُ وبيْنَ ما أوْرَدَهُ المؤلِّفُ.

ومِن عجيبِ أمْرِ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ أنهما قد أنْكَرا رِوايَةَ الحديثِ بالمَعْنىٰ، وأكْثَرا مِنَ القَوْلِ في ذلك، وها هُمَا قد نَقَلَا ما تَقَدَّم ذِكْرُه في هذا الفَصْلِ بالمَعْنىٰ، وغَيَّرا لفْظَ الحديثَيْنِ، وحرَّفا فيهِما، فهَلَّا بدَأَ كُلٌّ مِنْهُما بنَفْسِه فنَقَلَ الأحاديثَ علىٰ ما هي عليْهِ ولم يُغَيِّرْ فيها؟!

الوَجْهُ الثَّالث: قال التِّرمِذيُّ بعْدَ إيرادِ الحديثِ: «وقدْ رُوِيَ عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ أنه قال في هذا: سُئِلَ مَن عالِمُ المدينةِ؟ فقال: إنه مالِكُ بنُ أَنَسٍ، وقال إسْحاقُ بنُ موسىٰ: سمِعْتُ ابنَ عُيَيْنَةَ يقولُ: هو العُمَرِيُّ عبْدُ العزيزِ بنُ عبْدِ الله الزَّاهِدُ، وسمِعْتُ يحيىٰ بنَ مُوسىٰ يقولُ: قال عبْدُ الرَّزَّاقِ: هو مالِكُ بنُ أَنَسٍ، والعُمَرِيُّ هو عبْدُ العزيزِ بنُ عبْدِ اللهِ مِنْ وَلَدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ» انْتَهىٰ كلامُ التِّرمِذيِّ(١).

والصَّحيحُ أنَّ اسْمَ العُمَرِيِّ عبْدُ اللهِ بنُ عبْدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ، كما جاء ذلك في روايةِ: الخَطيبِ لهذا الحديثِ، فعِنْدَه «قال أبو موسىٰ: يَعْنِي إسحاقَ بنَ موسىٰ الأَنْصاريَّ شيْخَ التِّرمِذيِّ - فقُلْتُ لسُفْيانَ: أكانَ ابنُ جُرَيْجٍ يقولُ: نرىٰ أنه مالِكُ بنُ

---

(١) «سنن الترمذي» (٥/ ٤٧).

أنسٍ؟ فقال: إنما العالِمُ مَنْ يخْشىٰ اللهَ، ولا نَعْلَمُ أحدًا كان أخْشىٰ للهِ مِنَ العُمَرِيِّ يعني عبْدَ اللهِ بنَ عبْدِ العزيزِ العُمَرِيَّ». انتهىٰ[١].

وليْسَ في الحديثِ تَصْريحٌ باسْمِ مالِكٍ ولا غيْرِهِ، فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مالِكٌ هو المُرادَ به، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ المُرادُ به غيْرَه مِن أكابِرِ العُلَماءِ مِمَّنْ كان في زَمانِ مالِكٍ، أو قَبْلَ زمانِهِ، أو بَعْدَه بزَمانٍ يَسيرٍ، أو أزْمانٍ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ ذلك في آخِرِ الزَّمانِ حِينَ يَأْرِزُ الإِيمانُ إلىٰ المَدينةِ، واللهُ أعلَمُ.

فصْلٌ

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٤١) ما نصُّهُ:

«ولا شكَّ أنَّ المبالَغَةَ في شِدَّةِ التَّرْهيبِ وزِيادَةِ التَّرْغيبِ، سَهَّلَتْ علىٰ واضعي هذا النَّوْعِ من الأحاديثِ المَكْذوبةِ، ومِن ذلك قوْلُ العُلَماءِ: إنَّ الأحاديثَ الضَّعيفةَ يُعْمَلُ بها فِي فضائِلِ الأعْمالِ، وعَجيبٌ أنْ تقومَ فَضائلُ الأعْمالِ علىٰ ضَعيفِ الحديثِ».

والجواب عن هذا مِن وجهيْنِ:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: قد تقَدَّم الكلامُ في العَمَلِ بالحديثِ الضَّعيفِ في فَضائلِ الأعْمالِ، وأنه لا يُعْمَلُ به بانْفِرادِهِ، بل يُعْتَبَرُ به، ويُعْتَضَدُ به مع غَيْرِهِ، وأنه لا يجوزُ إثْباتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ به، لا اسْتِحْبابٌ ولا غيْرُه، لكن يجوزُ أنْ يُذْكَرَ في التَّرْغيبِ والتَّرْهيبِ فيما عُلِمَ حُسْنُه أو قُبْحُه بأدِلَّةِ الشَّرْعِ؛ فإِنَّ ذلك يَنْفَعُ ولا يَضُرُّ، وأنَّ العَمَلَ بالضَّعيفِ إنما يُشْرَعُ في عَمَلٍ قد عُلِمَ أنه مَشْروعٌ في الجُمْلَةِ.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٧٤).

أَمَّا إِثْباتُ سُنَّةٍ فلَا، هذا كلامُ شيْخِ الإِسْلامِ أبي العبَّاسِ ابنِ تَيْمِيَةَ وغيْرِهِ مِن أكابِرِ العُلَماءِ(١) في العَمَلِ بالحديث الضَّعيفِ، وبه يُرَدُّ علىٰ المؤلِّف فيما توهَّمَهُ علىٰ العُلَماءِ أنهم يَقولونَ: إنَّ فضَائِلَ الأعْمالِ تَقومُ علىٰ ضَعيفِ الحديثِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّف أبْدىٰ عَجَبَهُ مِمَّا توهَّمَهُ علىٰ العُلَماء الذين قالوا: إنه يُعْمَلُ بالحديثِ الضَّعيفِ في فَضائِلِ الأعْمالِ، وأعْجَبُ مِن ذلك تَشْكِيكُ المؤلِّف في الأحاديثِ الثَّابتَةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وطَعْنُه فيها بغيْرِ حُجَّةٍ، وتَهَجُّمُه علىٰ «صحيحِ البُخاريِّ» الذي هو أصَحُّ الكُتُبِ بعْدَ القرآن، ومخالَفَتُه لإِجْماعِ المُسْلِمينَ علىٰ صِحَّةِ ما رَواهُ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ في «صَحِيحَيْهِما»، وقَبُولِهِ والعَمَلِ به، ولا شكَّ أنَّ هذا مِن المُحادَّةِ لله ولِرسولِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، واتِّباعِ غيْرِ سبيلِ المُؤْمِنينَ، فالإِقدامُ علىٰ هذه الأعْمالِ مِن رَجُلٍ ينْتَسِبُ إلىٰ الإِسلام مِن أعْجَبِ العَجَبِ.

فصل

وقال المؤلِّفُ في صفحة (٤٣) ما مُلَخَّصُهُ:

كان الرَّشيدُ يُعْجِبُهُ الحَمَامُ واللَّهْوُ به، فَأُهْدِيَ إليه حَمامٌ وعنْدَه أبو البُخْتُرِيِّ قاضي المدينةِ، فقال لِلرَّشيدِ: رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قال: «لا سَبَقَ إلا في زَحْفٍ أو حافِرٍ أو جَناحٍ» فزاد جناح، وهي لفْظ وضَعَها للرَّشيدِ خاصَّةً، فأعْطاهُ جائِزَةً سنِيَّةً، ولمَّا خرَجَ قال الرشيدُ: والله قَدْ عَلِمْتُ أنه كذَّابٌ، وأمَرَ بالحَمامِ أنْ يُذْبَح، فقيلَ: وما ذَنْبُ الحَمامِ؟ قال: مِنْ أجْلِهِ كُذِبَ علىٰ رسولِ اللهِ».

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٦٥، ٦٦).

والجواب: أنْ يُقالَ: هذا الكلامُ نَقَلَهُ المؤلِّف مِن كِتابِ أبي رَيَّةَ، وقد حَرَّفَ فيه، فَقَالَ: «**في زَحْفٍ أو حَافِزٍ**»، وصوابُهُ في «**خُفٍّ أو حافِرٍ**»، وقال: «**وَهِيَ لفْظ**»، وصوابُهُ «**وهي لفْظَةٌ**»، وقد وَهِمَ أبو رَيَّةَ حيْثُ زَعَمَ أنَّ أبا البُخْتُرِيِّ هو الذي وَضَعَ الزِّيادَةَ في هذا الحديثِ للرَّشيدِ، وقد تَبِعَ المؤلِّفُ أبا رَيَّةَ علىٰ الوَهْمِ؛ لِغباوَتِهِ وجَهْلِهِ، والصَّوابُ أنَّ الذي وَضَعَ الزِّيادةَ في هذا الحديث غِيَاثُ بنُ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ، وضَعَها للمَهْدِيِّ لا للرَّشيدِ.

قال أبو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزِيِّ في كِتابِهِ «الموضوعاتُ»: «القِسْمُ الخامِسُ قوْمٌ كان يَعْرِضُ لهم غَرَضٌ فَيَضَعُونَ الحديثَ، فمنهم مَن قَصَدَ بذلك التَّقَرُّبَ إلىٰ السُّلْطانِ بِنُصْرَةِ غَرَضٍ كان له، كَغِياثِ بنِ إبْراهيمَ، فإِنَّهُ حِينَ أُدْخِلَ علىٰ المَهْدِيِّ وكان المَهْدِيُّ يُحِبُّ الحَمامَ إذا قدامه حمام، فقيل له: حَدِّثْ أميرَ المؤمنينَ، فقال: حدَّثَنا فلانٌ عن فلانٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا سَبَقَ إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ أو جَنَاحٍ**» فأمَرَ له المَهْدِيُّ ببدرة، فلمَّا قام قال: أشْهَدُ علىٰ قَفاكَ أنه قَفَا كذَّابٍ علىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال المَهْدِيُّ: أنا حَمَلْتُهُ علىٰ ذلك، ثُمَّ أمَرَ بذَبْحِ الحَمامِ، ورَفض ما كان فيهِ[(١)].

قال الذهبيُّ في «المِيزانِ»: «غِياثُ بنُ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ عنِ الأعْمَشِ وغيْره، قال أحمَدُ: تَرَكَ الناسُ حديثَهُ، وروىٰ عباسٌ عن يَحْيَىٰ: ليْسَ بِثِقَةٍ، وقال الجُوزَجَانِيُّ: كان فيما سَمِعْتُ غَيْرُ واحِدٍ يقول: يَضَعُ الحديثَ، وقال البخاريُّ: تَرَكُوهُ» انتهىٰ[(٢)]

وقال ابنُ حَجَرٍ في «لِسانِ المِيزانِ»: «قال الآجُرِّيُّ: سألتُ أبا داودَ فقال: كَذَّابٌ،

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٤٢).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٣٧).

وقال مرَّةً: ليس بِثِقَةٍ ولا مَأْمُونٍ، وقال يحيىٰ بنُ مَعينٍ مَرَّةً: كذَّابٌ خبيثٌ، وقال السَّاجِيُّ: تركُوهُ، وقال صالِحٌ جَزَرَةُ: كان يَضَعُ الحديثَ، وقال أبو أحْمَدَ الحاكِمُ: متْروكُ الحديثِ، وقال النَّسائِيُّ: ليس بِثِقَةٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُهُ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: بيِّنُ الأمْرِ في الضَّعْفِ، وأحاديثُهُ كُلُّها شِبْهُ المَوْضوعِ» انتهىٰ(١).

وأمَّا قصَّةُ أبي البُخْتُرِيِّ مع الرَّشيدِ، فقد ذَكَرَها ابنُ الجَوْزيِّ في كتابِهِ «**الموضوعاتُ**» مِن طريقِ زَكَرِيَّا بنِ يحيىٰ السَّاجِيِّ قال: بَلَغَنِي أن أبا البُخْتُرِيَّ دخل علىٰ الرَّشيدِ -وهو قاضٍ- وهارونُ إذْ ذاكَ يُطَيِّرُ الحَمامَ، فقال: هل تَحْفَظُ في هذا شَيْئًا؟ فقال: حدَّثَني هِشامُ بنُ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائِشَةَ «**أنَّ النَّبيَّ** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **كان يُطَيِّرُ الحَمامَ**»، فقالَ هارونُ: اخْرُجْ عنِّي، ثم قال: لولا أنه رجُلٌ مِن قرَيْشٍ لَعَزَلْتُهُ.

قال ابنُ الجَوْزِيِّ: «هذا الحديثُ مِن عمَلِ أبي البُخْتُرِيِّ، واسمُهُ وهْبُ بنُ وَهْبٍ، كان مِنْ كِبارِ الوَضَّاعينَ» انتهىٰ(٢).

وقال الذَّهَبِيُّ في «المِيزانِ»: «وهْبُ بنُ وَهْبٍ القاضِي، أبو البُخْتُرِيِّ القُرَشِيُّ المَدَنِيُّ وَلِيَ قضاءَ عَسكَرِ المَهْدِيِّ، ثم قَضَاءَ المَدينةِ، مُتَّهَمٌ في الحديثِ، قال يحيىٰ بنُ مَعينٍ: كان يكْذِب، عدُوُّ اللهِ، وقال عُثْمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ: أرىٰ أنه يُبْعَثُ يوْمَ القِيامةِ دَجَّالًا، وقال أحمَدُ: كان يَضَعُ الحديثَ وضْعًا فيما نَرىٰ» انتهىٰ(٣).

وقال ابنُ حَجَرٍ في «لِسانِ المِيزانِ»: «قال أحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هو أكْذَب الناسِ، وكذا

---

(١) «لسان الميزان» (٤/ ٤٢٢).

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١٢).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٥٣، ٣٥٤).

قال إسْحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ، وكان وكيعٌ يَرْمِيهِ بالكَذِبِ، وكذَّبَهُ حَفْصُ بنُ غِياثٍ، وقال شُعَيْبُ بنُ إسْحاقَ: كذَّابُ هذِهِ الأُمَّةِ أبو البُخْتُرِيِّ، وذكر آخَر، وقال ابنُ الجارودِ: كذَّابٌ خبيثٌ، كان عامَّةَ اللَّيْلِ يضَعُ الحديثَ، وقال أبو طالِبٍ عن أحْمَدَ: مَا أشُكُّ في كَذِبِه وأنه يَضَعُ الحديثَ، واتَّهَمَهُ مالِكُ بنُ أَنَسٍ، وقال النَّسائِيُّ في «التَّمْييزِ»: ليْسَ بِثِقَةٍ ولا يُكْتَبُ حديثُهُ، كَذَّابٌ خَبيثٌ، وقال الحاكمُ: روىٰ عن جعْفَرٍ وهِشامٍ المَوْضوعاتِ. وذكرَهُ العُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاءِ»، وقال: لا أعْلَمُ له حديثًا مُسْتَقِيمًا، كلُّها بواطِيلُ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ بعْدَ أنْ ساقَ له أحاديثَ: وهذِهِ بواطيلُ، وأبو البُخْتُرِيِّ من الكذَّابينَ الوَضَّاعينَ، وكان يجْمَعُ في كُلِّ حديثٍ يرويهِ أسانيدَ مِن جَسارَتِهِ علىٰ الكَذِبِ، ووَضْعِهِ علىٰ الثِّقاتِ» انتهىٰ(١).

فصلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٤٣) ما نصُّهُ:

«مِمَّا وضَعَتْهُ البَكْرِيَّةُ... ثم ذَكَرَ ثلاثَةَ أحاديثَ مِنَ المَوْضوعاتِ في فضْلِ أبي بكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قال في صفحة (٤٤):

وأَخْرَجَ أبو يَعْلىٰ عنِ ابنِ عُمَرَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ الملائكَةَ لَتَسْتَحِي مِن عثْمانَ كما تَسْتَحْيِي مِنَ اللهِ ورسُولِهِ**»(٢)، وفي حديثِ البُخاريِّ أنَّ رسولَ الله قال: «**فَضْلُ عائشَةَ علىٰ النِّساءِ كفَضْلِ الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»(٣)، وفي حديثٍ:

---

(١) «لسان الميزان» (٦/ ٢٣٢ - ٢٣٤).

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

أنَّ صورتَها قد جاءتِ النَّبيَّ في سَرَقَةٍ مِن حريرٍ مع جِبْريلَ، وقال له: «هذه زوْجَتُك في الدُّنيا والآخِرَةِ»[1] وفي حديثٍ آخَرَ: «**خُذُوا نِصْفَ دينِكُمْ عنْ هذِهِ الحُمَيْراءِ**»، وفي رواية: «**خُذُوا شَطْرَ دينِكُم**»[2].

وأخْرَجَ التِّرمِذيُّ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لِمُعاويَةَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هاديًا مَهْدِيًّا**»[3]، وفي حديثٍ آخَرَ أنَّ النَّبيَّ قال: «**اللَّهُمَّ علِّمْهُ الكِتابَ والحِسابَ وقِهِ العَذابَ**»[4] هناك زِيادَةٌ في الحديث «**وأدْخِلْهُ الجَنَّةَ**».

وعلىٰ كثْرَةِ ما جاء في فَضَائِلِ مُعاويَةَ مِن أحاديثَ لا أصْلَ لها، فإنَّ إسْحاقَ بنَ رَاهَوَيْهِ وهو الإمامُ الكبيرُ وشيْخُ البُخاريِّ قد قال: إنَّهُ لمْ يَصِحَّ في فَضائِلِ مُعاويَةَ شيْءٌ[5]».

والجواب: أنْ يُقالَ: ما ذَكَرَ في هذا الفصْلِ فهو مِمَّا نقَلَهُ المؤلِّفُ مِن كِتابِ أبي رَيَّةَ وظُلُماتِهِ، ويظْهَرُ مِن صنيعِ أبي رَيَّةَ حيْثُ ذَكَرَ الأحادِيثَ المَوْضوعَةَ في فضْلِ أبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وما جاء في عُثْمانَ ومُعاويَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولمْ يَتَعَرَّضْ للأحاديثِ المَوْضوعةِ في فضْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مع أنها أَكْثَرُ مِمَّا جاء مِنَ المَوْضوعاتِ في فَضائِلِ غيْرِهِ مِنَ الصَّحابَةِ أنه قد تأثَّر بالرَّافِضَةِ ومالَ إليْهِمْ، فلِهذا أعْرَضَ عمَّا وضَعَتْهُ الرَّافضةُ في فضائِلِ علِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) سيأتي تخريجه.

(٥) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٤).

وأمَّا المؤلِّف فإنما هو مُقَلِّدٌ لأبي ريَّةَ ينْقُلُ مِن كِتابه، ويعْتَمِدُ علىٰ أقْوالِهِ الباطِلَةِ وليس عِنْدَه تمْييزٌ بيْنَ الغثِّ والسَّمينِ مِن أقْوالِ أَبي رَيَّةَ، وما يَنْقُلُهُ مِن كلامِ غَيْرِه، وما يذْكُرُهُ مِنَ الأحاديثِ، وما أشْبَهَ المؤلِّفَ بالذينَ قال اللهُ تعالىٰ فيهِم: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

ولَمَّا كان أبو رَيَّةَ حَريصًا علىٰ التَّلْبيسِ والتَّشْكيكِ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ، جَمَعَ في هذا المَوْضِعِ بيْنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ والأحاديثِ الضَّعيفَةِ، والأحاديثِ المَوْضوعَةِ وجَعَلَها كُلَّها مِنَ المَوْضوعاتِ، وهذا مِن مُجَازَفَتِهِ وتحامُلِه علىٰ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وإبْرازِ ما يُكِنُّه لها مِنَ العَداوةِ.

فأمَّا الأحاديثُ الثَّلاثَةُ في فضائِلِ أبي بكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أشَرْتُ إليْها وذكَرْتُ أنَّها موْضوعَةٌ.

وأمَّا حديثُ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ الملائكَةَ لتَسْتَحِي مِن عُثْمانَ كما تَسْتَحِي مِنَ اللهِ ورسولِهِ**»، فهو حديثٌ ضعيفٌ، وليْس بمَوْضوعٍ، ولَمْ أرَ أحَدًا ذَكَرَهُ في المَوْضوعاتِ، وقد ذَكَرَهُ الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَعِ الزَّوائِدِ»، وقال: رَواهُ أبو يَعْلىٰ والطَّبرانيُّ، وفيه إبْراهيمُ بنُ عُمَرَ بنِ أبانَ، وهو ضَعيفٌ، وأوْرَدَهُ ابنُ كَثيرٍ في «**البدايةِ والنِّهايةِ**» مِن روايةِ الطَّبرانيِّ، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وفي سنَدِهِ ضَعْفٌ[1].

قلْتُ: أمَّا أوَّلُ الحديث، وهو قولُهُ: «**إنَّ الملائكَةَ لتَسْتَحِي مِن عثْمانَ**»، فهو

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (١٢/ ٣٧٩)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٢٧)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٨٢)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٥٩).

ثابتٌ في «صحِيحِ مُسْلِمٍ» مِن حديثِ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجِعًا في بيْتِي، كاشِفًا عن فَخِذَيْهِ أو ساقَيْهِ، فاسْتَأْذَنَ أبو بَكْرٍ، فأَذِنَ له وهو علىٰ تلْكَ الحالِ، فتَحَدَّث، ثُمَّ استأْذَنَ عُمَرُ فأذِنَ له وهو كذلك، فتَحَدَّث، ثم اسْتَأْذَنَ عُثْمانُ، فجلَسَ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسَوَّىٰ ثِيابَهُ، فدَخلَ، فتَحدَّث، فلَمَّا خَرَجَ قالتْ عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ أبو بكْرٍ فلم تَهْتَشَّ له، ولَمْ تُبالِهِ، ثمَّ دَخَلَ عمَرُ فلم تَهْتَشَّ له ولم تُبالِهِ، ثم دخَلَ عثمانُ، فجلَسْتَ وسوَّيْتَ ثِيابَكَ، فقال: «**ألا أَسْتَحِي مِن رَجُلٍ تَسْتَحِي منْهُ المَلائكةُ**»، وقد رَواهُ الإمامُ أحمَدُ بنَحْوِه، وإسنادُهُ صحيحٌ(١).

وعن حَفْصَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا نحْوُه، رواهُ الإمامُ أحْمَدُ والطَّبرانِيُّ في «الكَبيرِ»، و«الأوْسَطِ»، وأبو يعلىٰ، قال الهَيْثَمِيُّ: وإسنادُهُ حسَنٌ(٢).

وأمَّا قوْلُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَضْلُ عائشةَ علىٰ النِّساءِ كفَضْلِ الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»، فهو ثابِتٌ في «الصَّحيحيْنِ»، و«جامع التِّرمِذيّ» مِن حديث أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٣)، ومِن حديثِ أبي موسىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٤)، وقد رَواهُ النَّسائيُّ مِن حديثِ أبي موسىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٥)، ومِن حديثِ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا(٦)، وإسنادُ كُلٍّ منهُما جيِّدٌ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠١)، وأحمد (١/ ٧١) (٥١٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٨٨) (٢٦٥٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٢١٧)، و«الأوسط» (٨/ ٣٧٩)، وأبو يعلىٰ (١٢/ ٤٦٧)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦)، والترمذي (٣٨٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، والترمذي (١٨٣٤).

(٥) أخرجه النسائي (٣٩٤٧)، وصححه الألباني.

(٦) أخرجه النسائي (٣٩٤٨)، وصححه الألباني.

وعن عبْدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فضْلُ عائشةَ علىٰ النِّساء كفَضْل الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»، رواهُ الطَّبَرانيُّ، قال الهَيْثَمِيُّ: ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ، إلا أنَّ أبا سَلَمَةَ ابنَ عبْدِ الرَّحْمنِ لمْ يَسْمَعْ مِن أبيهِ(١).

وعن مُصْعَبِ بنِ سَعْدٍ عنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ عائشةَ تُفَضَّلُ علىٰ النِّساءِ كما يُفَضَّلُ الثَّريدُ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»، رواهُ الطَّبَرانيُّ في «الأوْسَطِ» قال الهَيْثَمِيُّ: ورجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ(٢).

وعن قُرَّةَ بنِ إياسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَضْلُ عائشَةَ علىٰ النِّساءِ كَفَضْلِ الثَّريدِ علىٰ سائِرِ الطَّعامِ**»، رواهُ الطَّبرانيُّ، قال الهَيْثَمِيُّ: وإسنادُهُ حَسَنٌ(٣).

وفي هذِهِ الأحاديثِ أَبْلَغُ رَدٍّ علىٰ مَن أَنْكَرَ فَضْلَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا علىٰ النِّساءِ. ومَن زَعَمَ أنَّ هذِهِ الأحاديثَ موضوعةٌ، فلا شَكَّ أنه مُكابِرٌ معانِدٌ.

وأمَّا الحديثُ الذي فيه أنَّ صُورَةَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جِيءَ بِها إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سَرَقَةٍ مِن حَريرٍ مع جِبْريلَ، وقال له: هذه زَوْجَتُك في الدُّنْيا والآخِرَةِ. فقَدْ رواهُ التِّرمِذيُّ مِن حديثِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ عن عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «**أنَّ جِبْرِيلَ جاءَ بِصُورَتِها في خِرْقَةِ حريرٍ خَضْراءَ إلىٰ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فقال: هذه زَوْجَتُك في الدُّنْيا والآخِرَةِ**».

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٤٢)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٧٨)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٨)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤٣).

قال التِّرمِذيُّ: هذا حديث حسَنٌ غريبٌ(١).

وقد رَواهُ البُخاريُّ ومُسْلِمٌ من حَديثِ عُرْوَةَ عن عائشَةَرَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالَتْ: قال رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أُرِيتُكِ في المَنامِ ثَلاثَ لَيالٍ، جاءني بِكِ المَلَكُ في سَرَقَةٍ من حَريرٍ، فيقولُ: هذه امْرَأَتُكَ فأكْشِفُ عنْ وَجْهِكِ، فإِذا أنتِ هِيَ، فأقولُ: إنْ يَكُ هذا مِنْ عِنْدِ الله يُمْضِهِ**»، هذا لفْظُ مُسْلِمٍ(٢).

قال النَّوَوِي علىٰ قوله: «سَرَقَة من حَرِير»: «هي بِفَتح السينِ المُهْمَلة والراء، وهي الشُّقَق البِيْض مِنَ الحرِير، قاله أبو عُبَيْد وغيرُه، وقال ابنُ الأثير في «جامع الأُصُول»: هي الشُّقَقُ البِيْض منَ الحرير خاصَّة».

وفي هذا الحَديث المُتَّفق علىٰ صِحَّته أَبْلَغ ردٍّ علىٰ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ، حيثُ أَدْخلاه مع المَوْضُوعات، وزَعَمَا أنه منها، وتلك مُكابَرَة منهما، واستهانة بما ثَبَت عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وأما حديث «**خُذوا نِصْف دينِكُم عن هذه الحُمَيْرَاء**»، وفي رواية: «**خذوا شَطْرَ دينكم**»، فهو حديث لا أَصْلَ له، قال ابنُ كثير في «**البِدَاية والنِّهاية**»: «فأما ما يَلْهَج به كَثِير منَ الفقهاء وعلماء الأُصُول من إِيْرَاد حديث: «**خذوا شَطْرَ دينكم عن هذه الحُمَيْرَاء**» فإِنه ليس له أَصْلٌ، ولا هو مُثْبَت في شيء منْ أُصُول الإِسلام، وسأَلْتُ عنه شَيْخَنا أبا الحَجَّاج الْمِزِّي، فقال: لا أَصْل له» انتهىٰ(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٨٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٥)، ومسلم (٢٤٣٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٣٩).

وقال **عَلِيٌّ الْقَارِي في «الأَسْرَار الْمَرْفُوعة»**: «حديث: «**خذوا شَطْر دينكم عَنِ الحُمَيْرَاء**» قال العَسْقَلاني: لا أَعْرِف له إسنادًا، ولا رَأَيْته في شيء مِنْ كُتُب الحديثِ إلا في «النِّهاية» لابن الْأَثِير، ولم يَذْكُر من خَرَّجه»[(١)].

وذَكَر الحافظ عِماد الدِّين ابنُ كَثِير أنه سَأَل الْمِزِّيَّ والذَّهَبِي فَلَم يَعْرِفاه.

وقال الحافظ عماد الدِّين ابنُ كَثِير في «**تَخْرِيج أحاديث مُخْتَصَر ابنِ الحاجب**»: «هو حديث غَرِيب جدًّا، بل هو حديث مُنْكَر، سَأَلْت عنه شَيْخَنا الحافظ الْمِزِّيَّ فَلَم يَعْرِفه وقال: لم أَقِف له عَلىٰ سَنَد إلىٰ الآنَ، وقال شيخُنا الذَّهَبي: هو من الأَحَاديث الْوَاهِية التي لا يُعْرَف لَها إِسْنَاد[(٢)]» انتهىٰ[(٣)].

وقال ابنُ القَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كِتَابه «الْمَنارِ الْمَنِيف»: «هو كَذِب مُخْتَلَق»[(٤)].

وأما ما أَخْرَجه التِّرمِذيُّ أن النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لمُعَاوِيَةَ: «**اللَّهمَّ اجعلْه هَادِيًا مَهْدِيًّا**» فَقَدْ رَوَاه الإمام أحمد والتِّرمِذيّ مِنْ حديثِ عَبْد الرحمن بنِ أَبِي عُمَيْرَة الْأَزْدِي -وكان مِنْ أَصْحابِ رسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ النَّبِي صلىٰ الله أنه ذكر معاوية، وقال: «**اللَّهُمَّ اجعَلْه هادِيًا مَهْدِيًّا وَاهْدِ به**».

قال التِّرمِذيّ: هذا حديث حَسَن غَرِيب[(٥)].

---

(١) «النهاية» (١/ ٤٣٨).

(٢) «تحفة الطالب» (ص:١٤١).

(٣) «الأسرار المرفوعة» (ص:١٩٠، ١٩١).

(٤) «المنار المنيف» (ص:٦٠).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٨٤٢)، وأحمد (٤/ ٢١٦) (١٧٩٢٦)، وصححه الألباني.

وروىٰ التِّرمِذيّ -أيضًا- عن أبي إدْرِيسَ الخَوْلَاني قَالَ: لما عَزَل عمَرُ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عُمَيْرَ بنَ سَعْد عن حِمْص وَلَّىٰ معاوِيَةَ، فقال النَّاس: عَزَل عميرًا وَوَلَّىٰ معاوية، فَقَال عُمَيْرٌ: لا تذكروا معاوِيَةَ إلا بخَيْر؛ فإِني سَمِعْتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُول: «**اللَّهُمَّ اهْدِ بِهِ**»، قال التِّرمِذيُّ: هذا حديث غريب[1].

وإذا كان التِّرمِذيّ قد حَسَّن حدِيثَ عبد الرحمن بن أبي عُمَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمِنَ الْخطَأ إلْحَاقُه بالمَوْضُوعات كما فَعَل ذلك الْمُؤَلِّف، وأبو رَيَّةَ.

وأمَّا الحَدِيث الآخَرُ أن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في حَقِّ مُعَاوِيَةَ: «**اللَّهُمَّ عَلِّمْه الكِتَاب وَالحِسَاب وَقِهِ العَذَاب**».

فَقَدْ رَوَاه الإمام أحمد وَالْبَزَّار وَالطَّبَرانِي وابْنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه» من حديث الْعِرْباض بْنِ سَارِيَةَ السُّلَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**اللهُمَّ عَلِّمْ معاوِيَةَ الْكِتَابَ وَالحِسَابَ وَقِهِ الْعَذَابَ**».

قال الهَيْثَمِي: فيه الحارِثُ بن زِيَاد، وَلَم أَجِدْ مَنْ وَثَّقَهُ، ولم يَرْوِ عنه غَيْرُ يونُسَ بن سَيْف، وبقِيَّة رجالِه ثِقاتٌ، وفي بعضهم خِلاف[2]، وروىٰ الطَّبَراني -أيضًا- مِنْ طَرِيق جَبَلَةَ بن عطية عَنْ مَسْلَمَة بن مَخْلَد عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَهُ، قال الهَيْثَمِي: وَجَبَلَةُ لم يَسْمَع من مَسْلَمَة، فهو مُرْسَل، ورجالُهُ وُثِّقوا، وفيهم خِلَاف[3].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٤٣)، وصححه الألباني لغيره.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧) (١٧١٩٢)، والبزار (١٠/ ١٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٥١)، وابن حبان (٧٢١٠)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٣٩)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٥٦، ٣٥٧).

وإذا كان ابن حِبَّانَ قد صَحَّح حديث الْعِرْبَاض بن سَارِيَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فمن الخطأ إلحاقه بالمَوْضُوعات.

وأمَّا قول إِسْحَاقَ بن رَاهُويَه: إِنَّه لَمْ يَصِحَّ في فضائل معاوِيَةَ شَيْء.

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: قَدْ حَسَّن التِّرمِذيُّ حديث عبد الرحمن بن أبي عُمَيْرَة في ذلك، وَصَحَّح ابن حِبَّانَ حَدِيث العِرْبَاض بْنِ سارِيَةَ في ذلك.

وفي هذيْنِ الحديثَيْن ما يُسْتَأْنَس به في إثبات الفَضِيلة لمُعَاويَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَقَدْ روىٰ البُّخاري في «صَحِيحه» عن ابن أبي مُلَيْكَةَ قال: أَوْتَر معاوِيَةُ بعد العشاء بِرَكْعَة، وَعِنْدَه مَوْلًىٰ لابن عباس، فأتىٰ ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فقال: دَعْهُ؛ فإِنه قد صَحِبَ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفي رواية له عن ابن أبي مُلَيْكَة، قال: قِيلَ لابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: هَلْ لَكَ في أَمِير المؤمنين مُعاوِيَةَ، فإِنه ما أَوْتَر إِلَّا بواحدة؟ قَالَ: إنه فَقِيه(١).

قال الْحَافِظ ابنُ حَجَر في «فَتْحِ الْبَارِي»: «ظاهِرُ شَهَادة ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا له بالفِقْه والصُّحْبة دالَّة علىٰ الْفَضْل الكَثِير» انتهىٰ(٢).

ومِنْ فضائِلِ معاوِيَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه كان مِنْ كُتَّاب النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما سَيَأتي بَيانُ ذلك في آخِر الفَصْل الثَّاني، ممَّا بَعْد هذا الفَصْل إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦٥).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ١٠٤).

فصل

وقال الْمُؤَلِّف في صفحة (٤٤) و(٤٥) ما نصُّه:

«أمَّا الأحَاديثُ التي قِيلَت في حَقِّ الشام إِرْضاءً لبني أُمَية فَقَدْ قالوا: إنها أَرْض المَحْشَر والْأَبْدَال ونُزُول عيسىٰ، وروىٰ أحمدُ والبَغَوِي والطَّبَراني وغَيْرُهم: عليكم بالشام فإِنها خِيرَة الله من أَرْضِه يَجْتَبِي إليها خيرَتَه من عباده، وإن الله تَوَكَّل بالشام وَأَهْلِه[(١)]، وفي حديث آخَرَ: الشامُ صَفْوَة الله في بِلَاده، يَجْتَبي إليها صفوَتَه من عِبَاده، فَمَن خرج مِنَ الشام إلىٰ غَيْرها فَبِسَخَطِه، ومن دخلها من غيرها فَبِرَحْمَته[(٢)].

ورَوَىٰ البَّيْهَقِي في «الدَّلائِل» عَن أبي هُرَيْرة مرفوعًا: الخِلافَة بالمَدِينَة، والمُلْك بالشَّام.

وعن كَعْب الأَحْبَار: أَهْل الشامِ سَيْفٌ من سُيُوف الله، يَنْتَقِم الله بهم مِمَّن عَصاه. ومِنْ حَدِيث: سَتُفْتَح علَيْكم الشام، فَإِذا خُيِّرْتم، فَعَلَيْكم بمَدِينة يُقَال لها: دِمَشْق، وهي حاضِرة الْأُمَوِيِّين؛ فإِنها مَعْقِل المسلمِين في المَلاحِم، وفُسْطاطها منها بأرضٍ يُقَال لها: الْغُوطَة[(٣)].

وَقَد جَعَلوا دِمَشق هذه هي الرَّبْوَة في القرآن، التي قال اللهُ عنها: ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠]، وذَلِك في حَدِيث مَرْفُوع(١)، وقد جَعَلها أبو هُرَيْرة من مَدائِن الجَنَّة في حَدِيث رَفَعه إلىٰ النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا نَصُّه: «أَرْبَع مَدائِن من مَدائِن الجَنَّة؛ مَكَّة والمَدِينة وبَيْت المَقْدِس ودِمَشق، وأمَّا مَدائِن النار فالقُسْطَنْطِينِية وطَبَرِيَّة وأَنْطَاكِيَّة وصَنْعَاء»(٢).

وإرْضَاء لِيَزِيد بنِ مُعاوِيَة أَمِيرها في غَزْوِها يَجْعَلون القُسْطَنْطِينِيَّة مرَّة أُخرىٰ ذَاتَ فَضْل كَبِير، فيقولون حَدِيثًا عَنْها، يقول: «لَتُفْتَحُنَّ القُسْطَنْطِينِيَّة، فَنِعْم الأَمِير أَمِيرُهَا، وَنِعْمَ الجَيْش ذلك الجَيْش»(٣)».

والجواب عن هذا من وجْهَيْن:

أَحَدُهما: أنْ يُقالَ: هذا الكَلامُ قد نَقَلَه المُؤَلِّف من كِتَاب أبي رَيَّةَ بِبَعْض زِيَادَة وتَصرُّف، ومِنَ الزيادَة قوْلُه في الأحادِيث التي جاءَتْ في فَضْل الشَّام: إنَّها قِيلَت إرْضَاءً لبَنِي أميَّة، وهذا خَطَأ كَبِير؛ فإِن الْأَحَاديث التي جَاءت في فَضْل الشَّام ليسَتْ كلُّهَا موضُوعَةً كَمَا قد تَوَّهَمه المؤلِّف، بل فيها الصَّحِيح والحَسَن والضَّعيف والمَوْضُوع كَمَا سيأتي بَيَان ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

فأَمَّا الصَّحيح منها فلا شَكَّ في ثُبُوته عَنِ النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمَّا الحَسَن فمَقْبُول عند أَهْل العِلم، وأَمَّا الضَّعِيف فَيُقْتَصر علىٰ تَضْعِيفه، ولا يَجُوز الحُكْم عَلَيه بالوَضْع بِغَير حُجَّة.

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

ويَلْزَم على قَوْل المُؤلِّف أَنْ يَكون النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قال ما قال في فَضْل الشام إرْضَاء لِبَنِي أُمية، وما لَزِم عليه ذلك، فَهُو قَوْل سُوء لا يَقُوله من له أدنى مُسْكَة من عَقْلٍ ودِينٍ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قدْ جاء في فَضْل الشَّام آياتٌ منَ القرآن، وأحَادِيثُ صَحِيحة.

فَمِن الآيَات: قَوْلُ الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء:١]، وَقَوْلُه تعالى إخبارًا عنْ موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّه قال لِقَوْمه: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة:٢١].

وقولُه تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:٧١]، وقَوْلُه تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ [الأنبياء:٨١]، وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾ [سبأ:١٨].

قال العُلَمَاء في تَفْسِير الآيتَيْن من سُورَة الأَنْبِيَاء: المُرَاد بالأرْضِ أَرْضُ الشامِ، وقالُوا في تَفْسير الآيَة من سُورَة سَبأ: المُرَاد بالقُرى قُرى الشَّام.

وإذا عُلِمَ هذا، فَهَل يَقُول المؤلِّف في هذه الآيَات ما قالَه في الأحَادِيث؟ أَمَّاذا يُجِيبُ به عن قَوْلِه الذي لم يَتَثَبَّت فيه؟

وأمَّا الأَحَاديث الوارِدَة في فَضْل الشَّام فهِي كَثِيرة، ونَقْتَصِر منها على ما ذَكَره المؤلِّف وما أَشَار إليه في أَرْض المَحْشَر، والأَبْدَال، ونُزُول عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فأمَّا كونُ الشَّام أرضَ المَحْشَر، فهو ثابِت بالكِتَاب والسُّنَّة:

أما الكِتَاب: فقَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ﴾ [الحشر:٢] الآية، وأهْلُ الكِتَاب هُم بَنُو النَّضِير، أَجْلَاهمُ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المَدِينة إلىٰ أَذْرِعَاتٍ من أرضِ الشَّام، قال ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ شَكَّ أَنَّ أرضَ المَحْشَر هاهنا -يَعْني الشَّامَ- فَلْيَقْرأ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ﴾ [الحشر:٢]. قَال لَهُم رسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اخْرُجُوا**» قالوا: إِلَىٰ أَيْن؟ قال: «**إلىٰ أَرْض المَحْشَر**». رَوَاه ابنُ أبي حاتم[(١)].

وعَنِ الْحَسَن قال: لَمَّا أَجْلَىٰ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي النَّضِير قال: «**هذا أَوَّل الحَشْر، وأنا عَلَىٰ الأَثَر**» رَوَاه ابنُ جَرِير وابنُ أبي حَاتم[(٢)]، وقَال الكَلْبِي: إنَّما قال: ﴿لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ﴾ [الحشر:٢]؛ لأنهم كانوا أَوَّل مِنْ أُجْلِيَ مِنْ أهل الكِتَاب من جَزِيرة العَرَب، ثم أَجْلَىٰ آخِرَهم عمَرُ بن الخَطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال مُرَّة الْهَمْدَانِيّ: كان أَوَّل الحَشْر مِنَ المَدِينة، والحَشْر الثَّاني من خَيْبَر، وجَمِيع جَزِيرَة العَرَب إلىٰ أَذْرِعَات وَأَرِيحا مِنَ الشام في أَيَّام عُمَر[(٣)]، وقال قَتَادَة: كان هذا أَوَّل الحَشْرِ، والحَشْر الثَّاني نارٌ تَحْشُرُهم مِنَ المَشْرق إلىٰ المَغْرب، تَبِيت مَعَهم حَيْث بَاتُوا وَتَقِيل معهم حيث قَالُوا[(٤)].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم «تفسيره» (١٠/ ٣٣٤٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٢٦٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٤٥).

(٣) «تفسير البغوي» (٨/ ٦٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٩٦).

وأَمَّا الدَّلِيل مِنَ السُّنَّة: فمَا رَواه سَمُرَة بن جُنْدُب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يَقُول لهم: «**إنَّكم تُحْشَرُون إلىٰ بَيْت المَقْدِس، ثم تَجْتَمِعُون يَوْمَ القِيَامة**».

رَوَاه البَزَّار والطَّبَراني، قال الهَيْثَمي: «وإسناد الطَّبَراني حَسَن»(١).

وعن حُذَيْفَةَ بنِ أُسَيْدٍ الغِفَاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اطَّلَع علَيْنا رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونَحْن نَتَذَاكر فقَال: «ما تَذَاكَرُون؟» قالوا: نَذْكُر السَّاعة، قال: «**إنَّها لن تَقُوم حتىٰ تَرَوْا قَبْلَها عَشْر آيَات**». الْحَدِيثَ، وفِيهِ: «**وآخِرُ ذلك نار تَخْرُج مِنَ اليَمَن تَطْرُد الناسَ إلىٰ مَحْشَرِهم**».

رَوَاه الإِمام أحْمَد وأبو داود الطَّيَالِسِي ومُسْلِم وأهل السُّنَن، وقال التِّرمِذيّ: حديث حَسَن صَحِيح(٢).

وعن وَاثِلَة بْنِ الأَسْقَع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُه، رَوَاه الطَّبَراني وَابن مَرْدَوَيْهِ، والحَاكِم، وصَحَّحَهُ، وَوَافقه الذَّهَبِي علىٰ تَصْحِيحه(٣).

وعَنْ عبدِ الله بْنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَتَخْرُج نَارٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ -أو مِنْ نَحْوِ بَحْر حَضْرَمَوْت- قبل يوم القِيامَة، تَحْشُرُ الناس**». قالوا: يا رَسُول الله، فَما تَأْمُرُنا؟ قال: «**عَلَيكم بالشَّام**».

---

(١) أخرجه البزار (١٠/ ٤٧٣)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٦) (١٦١٨٦)، وأبو داود الطيالسي (٢/ ٣٩٤)، ومسلم (٢٩٠١)، وأبو داود (٤٣١١)، والترمذي (٢١٨٣)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١١٣١٦)، وابن ماجه (٤٠٥٥)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٧٩)، والحاكم (٤/ ٤٧٤) (٨٣١٧).

رَوَاه الإِمَام أَحْمَد والتِّرمِذيّ وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه»، وقال التِّرمِذيُّ: حديث حَسَن صَحِيحٌ غَرِيب مِنْ حديث ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١].

وفي هذا الحَديث دَلِيل علىٰ أن أَرْض الشَّام هي أَرْض المَحْشَر.

وعن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «**تَخْرُج من أَوْدِيَة بَنِي عَلِيٍّ نَار تُقْبِلُ من قِبَل اليَمَن تَحْشُر الناس، تَسِير إذا سَاروا، وتُقِيم إذا أَقَاموا، حتىٰ إنها لَتَحْشُر الجُعْلان حتىٰ تَنْتَهِي إلىٰ بُصْرَىٰ**». رَوَاه ابن أبي شَيْبَة[٢]، وله حُكْم الرَّفْع؛ لأن فيه إخبارًا عن أَمْرٍ غَيْبِيٍّ، وذلك لا يُقال من قِبَل الرَّأْي، وإنما يُقال عن تَوْقِيفٍ، وَبُصْرىٰ من أَرْض الشَّام.

وفِيما ذَكَرْتُه من الآيَات والأَحَاديث أَبْلَغُ ردٍّ علىٰ مَنْ أَنْكر أن تَكُون الشام أَرْضَ المَحْشَر، وفيها -أيضًا- أَبْلَغُ ردٍّ علىٰ مَنْ زَعَم أن الأَحَاديث الوَارِدَة في ذلك إنما قِيلَت إرْضَاءً لِبَنِي أُمَيَّة.

وأما الْأَبْدَال فقدْ جاء فيهم أَحَاديث كَثِيرة، ولا يَصِح منها شَيء، وقدْ رَوىٰ الإِمام أحْمَد في «مُسْنده» حديثَيْن منها أحدُهُما عن عُبادَة بن الصامِت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال فيه أحمد: هُوَ مُنْكَر[٣]، والثَّاني عن عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفِيهِ انقِطَاع[٤]، وقدْ قال ابنُ القَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كِتَابه «**المَنَارُ المَنِيف**»: «أَحَاديث الْأَبْدَال والْأَقْطَاب والْأَغْوَاث

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٨) (٤٥٣٦)، والترمذي (٢٢١٧)، وابن حبان (٧٣٠٥)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٧١).

(٣) أخرجه أحمد (٣٧/ ٤١٣) (٢٢٧٥١) ط: الرسالة، وقال الألباني في «الضعيفة» (٩٣٦): «منكر».

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣١) (٨٩٦) ط: الرسالة، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٩٩٣).

والنُّقَباء والنُّجباء والأَوْتَاد كُلُّها باطِلَة علىٰ رَسُول الله ﷺ، وأَقْرَب مَا فِيها: «**لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشام؛ فإِن فيهم الْبُدَلاءَ، كُلَّما مات رَجُل منهم أَبْدَل الله مَكَانه رَجُلًا آخَرَ**». ذَكَرَه أَحْمد، ولا يَصِحُّ -أيضًا-؛ فإِنه مُنْقَطِع» انتهىٰ(١).

وأما نُزُول عيسىٰ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأَرْضِ الشَّام، فهو ثَابِت من حَدِيث النَّوَّاس بْنِ سَمْعَان، وأَوْس بن أَوْس الثَّقَفِي، ونَافع بْنِ كَيْسَان عن أَبِيه، فأَمَّا حَدِيث النَّوَّاسِ بن سَمْعَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَواه الإِمام أَحْمد ومُسْلم وأبو دَاود والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وهو حَدِيث طَوِيل ذَكَر فيه النَّبِي ﷺ خُرُوج الدَّجَّالِ، ونُزُول عيسىٰ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَال فِيهِ: «**فَبَيْنَا هُوَ كذلك إذ بَعَثَ الله المَسِيح بنَ مَرْيم، فَيَنْزِل عند الْمَنارة الْبَيْضَاء شَرْقَي دِمَشق بين مَهْرُودَتَيْن، واضِعًا كَفَّيْه علىٰ أَجْنِحَة مَلَكَيْنِ**» الحديثَ، قال التِّرمِذيُّ: حَدِيث غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ(٢).

وأَمَّا حَدِيث أَوْس بن أَوْس الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِي ﷺ، فقَدْ رَوَاه الطَّبراني، ولفْظُه قال: «**يَنْزِل عيسىٰ بْنُ مَرْيَم عند المَنارَة البيْضَاء شَرْقِيَّ دِمَشقَ**» قال الهَيْثَمي: رِجَالُه ثِقَاتٌ(٣).

وأَمَّا حَدِيث نافع بنُ كَيْسَان عن أَبِيه عَنِ النَّبِي ﷺ، فقَدْ رَوَاه البُخَاري في «التَّارِيخ الكَبِير»، ولفْظُهُ قال: «**يَنْزِل عِيسىٰ بن مَرْيم بِشَرْقِيِّ دِمَشق عنْدَ المَنارَةِ**

---

(١) «المنار المنيف» (ص:١٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٨١) (١٧٦٦٦) ط: الرسالة، ومسلم (٢٩٣٧)، والترمذي (٢٢٤٠)، وابن ماجه (٤٠٧٥).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢١٧)، وصححه في «فضائل الشام ودمشق» (ص:٥٨).

البيْضاءِ»[١]، وذَكَر الحَافظُ ابنُ حَجَر في «الإصابة» أن ابن السَّكَنِ والطبَراني وابن مَنْدَه أَخْرَجُوه، قال: وكذا أَخْرَجَه الرَّبَعِيُّ في «فَضَائل الشَّام»، وتَمَّامٌ في «فَوَائده»، وَرِجَالُهُ ثِقَات[٢]. قلت: وقد ذَكَره ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»، وَذَكَر أن إسنادَهُ صَالِحٌ[٣].

وفي هذه الأَحَاديث أَبْلَغُ رَدٍّ علىٰ من أَنْكر أن يكون نُزُولُ عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِأَرْض الشَّام، وعلىٰ مَنْ زَعَم أن الأَحَاديث الوارِدَةَ في ذلك إنما قِيلَت إرْضَاءً لِبَنِي أُمَيَّة.

وأمَّا الحَدِيث الَّذي رَوَاه الإمام أَحْمَد والبَغَوِي والطبراني وغيرُهُم: «**عليكُم بالشَّام فَإنها خِيرَة اللهِ مِن أَرْضه، يجتبي إليها خِيرَتَه من عِبَاده، وإِن اللهَ تَوَكَّل بالشام وأَهْلِه**». فقد رَوَاه أبو داود في «سُنَنه» بإسنَاد حَسَن عن ابن حَوالة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[٤] قال: قال رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَيَصِير الأَمْر إلىٰ أن تكونوا جُنودًا مُجَنَّدة، جُنْدٌ بالشَّام، وجُنْدٌ باليَمَن، وجُنْد بالعِراق**».

قال ابن حَوَالَة: خِرْ لِي يا رَسُول الله إن أَدْرَكْتُ ذلك، فقال: «**عَلَيك بالشَّام؛ فإنها خِيرَة اللهِ من أَرْضه، يَجْتَبِي إليها خِيرَتَه مِن عِبَاده، فأَمَّا إن أَبَيْتم، فعَلَيكم بِيَمَنِكم،**

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٣، ٢٣٤)، وصححه في «فضائل الشام ودمشق» (ص:٥٩).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٩٦)، والربعي في «فضائل الشام ودمشق» (ص:٥٩)، وصححه الألباني، وانظر: «الإصابة» (٥/ ٤٧٠).

(٣) «الاستيعاب» (٣/ ١٣٣٠، ١٣٣١).

(٤) عبد الله بن حوالة الأزدي، له صحبة، نزل الشام، وتوفي بها سنة ثمانين. ترجمته في: «الاستيعاب» (٣/ ٨٩٤)، و«الإصابة» (٤/ ٥٩).

واسْقُوا من غُدُرِكم؛ فإنَّ اللهَ تَوَكَّل لِي بالشَّام وأَهْلِه». وَقَدْ رَوىٰ الطبَراني بَعْضَه بمعناه من طريقَيْن، قال الهَيْثَمِي: «ورجالُ أَحَدِهما رجالُ الصَّحِيح»[١].

ورَوىٰ الطبَراني -أيضًا- من حديث العِرْبَاض بنِ سَارِيَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَنِ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحْوَهُ، قال الهَيْثَمي: «ورجالُهُ ثِقَات»[٢]، وعن وَاثِلَة بن الأَسْقَع رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَنِ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْوُه -أيضًا-، رَواهُ الطَّبَرانيُّ في «الكبير» من طريقَيْن. قال الهَيْثَمِي: وفيهما المُغِيرَة بن زِيَادٍ، وفيه خِلاف، وبَقِيَّةُ رجالِ أَحَدِ الطريقَيْن رجالُ الصَّحِيح[٣].

وعن أبي الدَّرْدَاء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحْوُهُ -أيضًا- رَواهُ البَزَّارُ والطبرانيُّ، قال الهَيْثَمي: وفيه سُلَيْمان بن عُقْبة، وقد وَثَّقه جَمَاعةٌ، وفيه خِلافٌ لا يَضُر، وبقِيَّة رجالِه ثِقات[٤].

وإذا عُلِم ما لِحَديث ابن حَوَالَةَ من الشَّواهد الحَسَنة، فَمِن الخَطَأ إلحاقُهُ بالمَوْضُوعات، كَما قَدْ تَوهَّم ذلك المؤَلِّف تقليدًا لأبي رَيَّة.

وأَمَّا الحَديث الآخَرُ: «الشام صَفْوَة الله من بلاده، يَجْتبي إليها صَفْوَتَه من عِباده، فَمَن خَرَج مِن الشام إلىٰ غيرها، فَبِسَخَطِه، ومَن دخَلَها مِن غيْرِها فَبِرَحْمَتِهِ».

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٨٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ١٧٢، ٣٢٣)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٥١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٥)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٩).

(٤) أخرجه البزار (١٠/ ٧٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢٦٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٨).

فهو حَديث ضَعِيف، رَواه الطبَرانيُّ مِنْ حديث أبي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، قال الهَيْثَمي: وفيه عُفَيْرُ بنُ مَعْدَانَ، وهو ضَعِيفٌ.

وأمَّا ما رَوَاه البَيْهَقي في «الدَّلائِل» عن أبي هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفوعًا «**الخِلافةُ بالمَدِينة، والمُلْك بالشام**»، فهو حَدِيث يَشْهَد له الْوَاقع، وهو مِن أَعْلام النبُوَّة؛ فإنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خلافَةُ النبوَّة ثَلاثونَ سَنةً ثم يُؤْتِي اللهُ المُلْكَ مَنْ يَشاءُ**».

رَواه الإمام أَحْمَد وأبو داودَ والتِّرمِذيّ والنَّسَائي، وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه»، والحاكم في «مُسْتَدْرَكه» من حديث سَفِينَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية التِّرمِذيِّ: «**الخِلافة في أمتي ثلاثونَ سَنةً، ثم مُلْكٌ بعدَ ذلك**». قال التِّرمِذيُّ: حديث حَسَن.

وفي رواية ابن حِبَّانَ: «**الخلافة ثلاثون سَنة وسائِرُهم مُلُوك**»(١). ورَوىٰ يَعْقوب بن سُفْيَان مِن حديث أبي بَكْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوه(٢)، ورَوَاه الإمام أحمد وأبو داود الطَّيَالِسِي بإِسناد حَسَن، وفيه قِصَّة لأبي بَكْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع معاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣)، وقدْ ذَكَرْتُها في كِتَابي: «إتحاف الجَمَاعة، بما جاء في الفِتَن والمَلاحم وأَشْرَاط السَّاعة»، في «باب ما جاء في خِلَافة النبوَّة»؛ فلْتراجَع هناك.

وقد كان الخُلَفاء الراشِدون في المَدِينة، وهم أبو بَكْر وَعُمَر وعُثْمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٢٠) (٢١٩٦٩)، وأبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨٠٩٩)، وابن حبان (٦٦٥٧)، والحاكم (٣/ ١٥٦) (٤٦٩٧)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٥٥).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤) (٢٠٤٦٣)، وأبو داود الطيالسي (٢/ ١٩٦)، وهو عند أبي داود مختصرا (٤٦٣٥)، وصححه الألباني.

وأما عَلِي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو رابعُ الخلفاء الراشدين فقدْ بُويع له بالمَدِينة، ثم سَار بعد ذلك إلىٰ العِرَاق، ولم يَزَل فيه حتىٰ قُتِل، وكانت خلافَة الحَسَن بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا نحوًا من سِتَّة أشْهُر، وبذلك تَمَّت خِلافة النبوَّة ثلاثين سَنة، ثم نَزَل الحَسَن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن الأَمْر لمعاوِيَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكان معاوِيَة أوَّل المُلُوك في الإسلام، وكان مقرُّه بالشام، وبذلك ظَهَر مِصْدَاق ما أَخْبَر به رسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأَحَاديث التي تقدَّم ذكرُها قَرِيبا.

وأمَّا ما ذَكَره المؤَلِّف وأبو رَيَّة عن كَعْب الأَحْبَار أنه قال: «**أهْلُ الشام سَيْف مِن سيوف الله ينتَقِم اللهُ بِهِم ممَّن عصاه**». فقَدْ رُوِي نحوه عن خُرَيْم بن فَاتِك الأَسَدِي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه سَمِع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**أَهْل الشَّام سَوْط الله في أَرْضه يَنْتَقِم بهم ممن يشاء مِن عِبَاده**». الحَدِيث رَوَاه الطبَراني مَرْفوعًا، والإمام أَحْمد مَوْقُوفًا علىٰ خُرَيْم، قال الهَيْثَمي: ورجالُهُما ثِقات(١).

وأما قَوْل المؤَلِّف تَبعا لأبي رَيَّة: ومن حَدِيث: «**سَتُفْتَح عليكُم الشَّام، فإذا خُيِّرْتم فَعَلَيْكم بمَدِينة يُقَال لها: دِمَشق، وهي حَاضرة الأُمَوِّيين فإنها مَعْقِل المُسْلِمِين في المَلاحم، وفُسْطَاطُها منها بأرض يُقال لها: الْغُوطَة**».

فَجَوابه: أنْ يُقالَ: هذا الحديث قد رَوَاه الإمام أحمد من حديث جُبَيْر بن نُفَيْر عن رَجُل مِن أصحاب النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي إسناده ضَعْف(٢). وله شاهد

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٩) (١٦١٠٩) موقوفًا، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٠٩) مرفوعًا، وضعف الألباني الراوية المرفوعة، وصحح الموقوفة كما في «الضعيفة» (١٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٠) (١٧٥٠٥).

صَحِيح مِن حَدِيث أبي الدَّرْداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إن فُسْطَاط المُسلِمِين يوم المَلْحَمة بالغُوطَة إلىٰ جَانب مَدِينَةٍ يقال لها: دِمَشْق، من خَيْر مَدَائن الشام**». رَوَاه الإمام أحمد وأبو دَاود وَرِجَالُهما رجالُ الصحيح سوىٰ زيد بْن أَرْطَأَة وهو ثِقَة، وَقَدْ رَوَاه الحاكم في «مُسْتَدْرَكه»، ولَفْظُه قال: «**يومَ المَلْحَمة الكُبرىٰ فُسْطَاط المسلِمِين بأرض يقال لها: الْغُوطَة، فيها مَدِينة يُقال لها: دِمَشق، خَيْرُ مَنَازِل المسلِمِين يَومئذ**». قال الحاكم: صحِيح الإسناد ولم يُخْرِجاه. وَوَافَقَه الذهبي علىٰ تَصْحِيحه[1].

وقدْ دلَّت رِوَاية الحاكم علىٰ أن تفضيل السُّكْنىٰ بِدِمَشق إنما يكون في آخِر الزمان إذا وقعت المَلاحم بَيْنَ المسلِمِين والروم، والملاحم إنما تكون قُبَيْل خُرُوج الدَّجَّال كما جاء ذلك في عِدَّة أحَاديث صحيحة ذَكَرْتُها في كِتَابي «إتحاف الجماعة، بما جاء في الفِتَن والمَلاحم وأَشْرَاط السَّاعة»؛ فلْتراجَع هناك في «باب ما جاء في المَلْحَمَة الْكُبْرىٰ».

وقدْ زَادَ أبو رَيَّة في أثناء حديث جُبَيْر بن نُفَيْر جُمْلَة من عِنْده، وهي قوله: «**وهي حاضِرَة الأُمَوِّيين**». وقد نَقَلها المؤَلِّف من كتاب أَبِي رَيَّة وأَقَرَّها، وَهَذه الجُمْلة هي المَوْضُوع في الحَدِيث، وَما سِوَاها مِن الحديث فليس بِمَوْضُوع، وإنما هو حديث ضَعِيف، وقد ذَكَرْت ما يَعْضُدُه ويُقَوِّيه مِن حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفي هذا رَدٌّ علىٰ مَن زَعَم أنه مِنَ الموضُوعات التي قِيلَت إرضاءً لبَنِي أُمَيَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٧) (٢١٧٧٣)، وأبو داود (٤٢٩٨)، والحاكم (٤/ ٥٣٢) (٨٤٩٦)، وصححه الألباني.

وقدْ نَقَصَ المؤَلِّف كلمتَيْن مِن أَوَّل الحدِيث فإِنه قال: «**فإِذا خُيِّرْتم فعَلَيكم بِمَدِينَة يقال لها: دِمَشْق**»، وصَوَابه: «**فإِذا خُيِّرتم المَنَازل فيها فَعَلَيْكم بِمَدِينَةٍ يقال لها: دِمَشْق**».

وقدْ كان المؤَلِّف يُشَدِّد في الرِّواية بِالمَعْنىٰ خَشْيَة الزِّيَادة والنُّقْصان، كما تقدم ذكر ذلك عنه في أَثْناء الكِتَاب، وهو مع هذا يَزِيد وَيَنْقُص في حديث جُبَيْر بن نُفَيْر، فهَلَّا بدأ بنفسه فنهَاها عن غَيِّها ومنعَها مما كان يُنْكِره علىٰ غيره؟! وقد قال الشاعر وَأَحْسَن فيما قال:

لا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ ... عَــارٌ عَلَيْــكَ إِذَا فَعَلْــتَ عَظِــيمُ

وأَمَّا قولُه: وقدْ جعلوا دِمَشْق هذه هي الرَّبْوَة في القرآن التي قال الله عنها: ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠]، وذلك في حَدِيث مَرْفُوع.

فَجَوابه: أنْ يُقَالَ: ليس في تَعْيِين الرَّبْوة حديث مَرْفُوع كَمَا قدْ زَعَم ذلك المؤَلِّف تقليدًا لأبي رَيَّة. وإنما جاء في ذلك أَقْوَال عن بَعْض الصَّحابَة والتَّابعين:

أحدُها: أنها دِمَشْق، رَوَاه عِكْرَمَة عَنِ ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وبه قال عَبْد الله بن سَلَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وسَعِيد بن الْمُسَيِّب، والحَسَن، وزَيْد بن أَسْلَم، وخالد بن مَعْدَان، وَمقاتِل.

والثَّاني: أنها غُوطَة دِمَشْق، قاله مُجَاهد والضَّحَّاك.

والثَّالث: أنها بَيْت المَقْدِس، رَوَاه عطاء عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وبه قال قَتَادَة وكعب، وروىٰ العُوفِي عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في قوله: ﴿وَءَاوَيْنَـٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون:٥٠] قال: المَعِين الماءُ الجَاري، وهو النَّهْر الذي قال الله تعالىٰ: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم:٢٤].

والرابع: أنها الرَّمْلَة مِن أَرْض فِلَسْطين، قاله أبو هُرَيْرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

والخامس: أنها مِصْر، قاله وَهْب بن مُنَبِّه وابن زيد وابن السَّائب.

وقد رجَّح ابن كَثِير أنها بَيْت المَقْدِس، قال: «لأنه المَذْكُور في الآية الأخرىٰ، والقُرآن يُفَسِّر بَعْضُهُ بَعضًا، وهذا أَوْلىٰ ما يُفَسر به، ثم الأحاديث ثم الآثار» انتهىٰ[(١)].

وأمَّا قَوْله: وقد جعلها أبو هريرة مِن مَدَائن الْجَنة في حديث رَفَعَه إلىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هذا نَصُّه: «أَرْبَع مَدائن مِن مَدَائن الْجَنَّة؛ مَكَّة والمَدِينة وبَيت المَقْدِس ودِمَشق، وأمَّا مدائن النار: فَالقُسْطَنْطِينِيَّة وَطبَرِيَّة وأَنْطاكيَّة وصَنعاءَ».

فجَوَابه أنْ يُقالَ: هذا الحديث قد ذَكَرَه ابن الجوزي في «الموضوعات»، وساقه من طريق الوليد بن محمد -وهو الْمُوَقَّرِيُّ صاحب الزُّهري- عن الزُّهري عن سَعِيد بن المُسَيِّب وسُلَيمان بن يَسَار عن أبي هُرَيْرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مَرْفُوعًا. ثم قال ابن الجَوزي: هذا حَدِيث لَا أَصْل له. قال أَحْمد بن حَنْبل: الوَلِيد لَيْس بشيء، وَقَال يَحْيىٰ: كَذَّاب[(٢)]، وذَكر الذَّهبي عن أبي حاتم أنه قال: ضَعِيف الحَديث، وقال ابن المَدِيني: لا يُكْتَبُ حديثه، وقال النَّسائي: مَتْرُوك الحديث، وقال الذهبي: مُجْمَع علىٰ ضعفه[(٣)]، وقال السُّيوطي: الوليد كَذَّاب[(٤)]، وكذا قال الشَّوْكاني قال: والحديث قَدْ

---

(١) انظر لهذا الأقوال: «تفسير الطبري» (١٩/ ٣٧ - ٣٩)، و«تفسير البغوي» (٥/ ٤١٩)، و«تفسير ابن كثير» (٥/ ٤٧٦، ٤٧٧).

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٥١).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٤٦).

(٤) «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤٠١).

أَوْرَده ابن الجَوْزي في «المَوْضوعات» فَأَصاب» انتهى[١].

وقدْ أَخْطأَ أبو رَيَّة خطأً كَبِيرًا وأَسَاء الأَدَب في كَلَامه حيث زَعَم أن أبا هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الَّذي جعل أربع مَدَائن من مَدَائن الجَنَّة وأَرْبَعًا من مدائن النار. وأخطأ المؤلِّف خطأ كَبِيرًا حيثُ نَقَل كلام أبي رَيَّة وأَقَرَّه. وإنما الذي قال في المَدَائن المَذْكُورة ما قال هُوَ الكَذَّاب الذي وَضَع الحديث، وأما أبو هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو بَرِيء من هذا الحديث وغيرِهِ من الأَحَادِيث المَوْضُوعَة. ومَنْ زَعَم أن أبا هُرَيْرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ وَضَعْ شيئًا مِنَ الأحاديث فَهُوَ مُفْتَرٍ أَفَّاك.

وأَمَّا حديث: «لَتفْتَحُنَّ القُسْطَنْطِينِيَّة، فَنِعْم الأَمِير أميرُها، ونعمَ الجيشُ ذلك الجَيْش» فقدْ رَوَاه الإمام أحمد وابنه عبد الله وَالبَزَّار وابن خُزَيْمة والطبَراني من حديث عَبْد الله بن بشر الخَثْعَمِي عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سَمِع النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول... فَذَكَره، قال الهَيْثَمِي: ورجالُهُ ثِقات، ورَوَاه الحَاكم في «مُسْتَدْركه»، وقال: صَحِيح الإسناد ولَمْ يُخْرِجاه. ووَافَقَه الذَّهبي في «تَلْخِيصه»[٢].

وهذا الفَتْح إنما يكونُ في آخِر الزَّمان بعْدَ المَلْحَمَة الكُبْرىٰ، وَقَبْلَ خُرُوج الدَّجَّال بِزَمَنٍ يَسِيرٍ كما جاء ذلك في حديث مُعاذ بن جَبَل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«المَلْحَمة الكُبرىٰ وفَتْح القُسْطَنْطِينيَّة وخُرُوج الدَّجَّال في سَبْعَةِ**

---

(١) «الفوائد المجموعة» (ص:٤٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٣٥) (١٨٩٧٧)، وعبد الله بن أحمد في «زوائده» (٤/ ٣٣٥) (١٨٩٧٧)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢/ ٣٥٨)، وابن خزيمة كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٦١٦)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٨)، والحاكم (٤/ ٤٦٨) (٨٣٠٠)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٨٧٨).

أَشْهُر». رَوَاه الإمام أحمد وأبو داود والتِّرمِذيّ وابن ماجَهْ والحاكم في «مُسْتَدْرَكه»[(١)] وقال التِّرمِذيّ: حديث حَسَن[(٢)].

وإذا عُلِم هذا فمن أكبر الخطأ والمُجَازَفة زَعْمُ المؤَلِّف أن هذ الحديث إنما قيل إرضاءً ليَزِيد بن معاوية، وكذلك قول أبي ريَّةَ: ولعَل هذا الحديث قد وُضِعَ مِن أَجْل يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وهذا من استِخْفَاف المؤَلِّف وأبي رَيَّة بِالْأَحَادِيث الصَّحِيحة، وَجَرَاءَتِهِمَا علىٰ رَدِّها واطِّرَاحها وإلحاقِها بالمَوْضُوعات، نَعُوذُ بالله مِن زَيْغ الْقُلوب وَانْتِكَاسِهَا.

فصل

وقال المؤَلِّف في صفحة (٤٥) ما نصُّه:

«**مُعاويَةُ يضَع نَفْسَه**: رویٰ الواقِدي أن مُعاوِيَة لمَّا عاد مِن العراق إلىٰ الشام بعد بَيْعَة الحَسن ٤١هـ خَطَب فقال: أيها الناسُ، إن رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: إِنَّك سَتَلِي الخِلَافة من بَعْدي، فاخْتَر الأَرْض المُقَدَّسة فإن فيها الأَبْدَال، وَقَد اختَرْتُكم، فالْعَنُوا أَبَا تُرَاب، يعني عَلِي بن أبي طالب.

فلمَّا كان مِن الغد كَتَب كِتَابا ثم جَمَعهم فَقَرَأه عليهم وَفِيه، هو كِتَاب كَتَبَه أميرُ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٤) (٢٢٠٩٨)، وأبو داود (٤٢٩٥)، والترمذي (٢٢٣٨)، وابن ماجه (٤٠٩٢)، والحاكم (٤/ ٤٧٣) (٨٣١٣)، وضعفه الألباني،، لكن صح فتح القسطنطينية من حديث معاذ بن جبل بغير هذا اللفظ كما عند أبي داود (٤٢٩٤)، وحسنه الألباني.

(٢)الذي في «سنن الترمذي» (٤/ ٥١٠): «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

المُؤْمِنين مُعاوِيَةُ صاحِبُ وَحْي الله الذي بَعَث محمدًا نَبيًّا، وكان أُمِّيًّا لا يَقْرأ ولا يَكْتُب، فاصطفىٰ له مِن أَهْلِه وزيرًا كَاتِبًا، فكَان الوَحْي يَنْزِل علىٰ محمد وأنا أَكْتُبُه، وهو لا يَعْلم ما أَكْتُب، فلَمْ يَكُن بَيْنِي وَبَيْن الله أَحَد مِن خلْقِه، فقال الحاضرون: صَدَقْت. «راجع ص ٣٦ شرح نَهج البلاغة»، ولم يَكُن مُعاوِيَة كاتِب (كذا) للوحْي، ولا خَطَّ لَفْظَةً واحدة من القرآن؛ لأنه أَسْلم هو وأَبُوه عام الفتح سنة ٨ هـ».

والجواب: أنْ يُقالَ: هذا الكلام قدْ نَقَله المؤَلِّف مِن كتاب أبي رَيَّة الذي هو ظُلُمَات بَعْضُها فَوْق بعض، وزاد عليه قوْلَه في أوَّلِه: «معاوية يَضَعُ نفْسَه»، وقَوْلَه في آخره: «وَلم يَكُن مُعَاويَةُ كَاتِبًا للوَحْي... إلىٰ آخِره».

والكلامُ علىٰ هذه الأَباطِيل من وُجوه:

أحدُهَا: أنْ يُقالَ: أما قول المؤَلِّف: إن مُعَاوية يضَع نَفْسه.

فَجَوابُه أنْ يُقال: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور:١٦]، والمؤَلِّف لا يَخْلو في هذا البُهْتان مِن أَحَد أمرَيْن: إمَّا أن يكون رافِضِيًّا، أو قدْ تَأَثر بالرافضة وَمَال إلىٰ أَكَاذِيبِهم وأقْوَالهم الباطِلَة في ذَمِّ مُعاويَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والطَّعن فيه وفي غيره مِن أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. ومَنْ زَعَم أن مُعاويَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد وَضع شيئًا علىٰ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو كاذِب أَفَّاك. وكذلك مَنْ زَعَم أنَّ أحدًا مِن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قد وَضَع شيئًا علىٰ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو كاذب أَفَّاك.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ هذه الرواية كَذِب بلا شَكٍّ، وهي إمَّا مِن وضع الوَاقِدي فإِنه كان مَعْرُوفًا بالوَضْع، وإما مِن وَضْع ابن أبي الحديد، وهذا هو الأَقْرَب؛ لأن ابن أبي الحديد رافِضِي غَالٍ في الرَّفْض، والرافِضَة هم الذين كانوا يَضَعون

الأحاديث في مَدْح علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأَهْل بَيْتِه وَذَمِّ مُعَاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبَنِي أُمَيَّة.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ مُعَاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُنَزَّه عن هذا الكلام الركِيكِ السَّمِجِ الذي لا يُشْبِه كلامه ولا يَلِيق بفَصاحته وَجَزالة أَلْفَاظه وَرَجَاحة عقْلِه، وإنما يَلِيق بابن أبي الحديد وأمثاله مِنَ المُوَلَّدِين الذين قد عُرِفوا بركاكة الألفاظ وسَمَاجتها وضعف العقول.

الوَجْه الرابع: أنْ يُقالَ: مِن عَجِيب أمْر المؤَلِّف أنه قد تَصَدىٰ للطعن في الأحاديث الصحيحة التي لا مَطْعَن فيها بوَجْه مِن الوجوه، وَزَعَم أنها مِنْ دسائس الإِسْرَائِيليين، وهو مع هذا يعْتَمِد علىٰ الأكاذيب الموضُوعة بلا شَكٍّ، ويَحْتَجُّ بها كما فَعل في هذا المَوْضع، حيث اعتمد علىٰ هذه الرواية المَكْذُوبة، واحْتَجَّ بها في الطعن علىٰ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد فَعَل مِثْلَ ذلك في مواضِعَ تقدَّمَ ذكرُهَا. وهذا يدل علىٰ أنه مُصَاب بِزَيْغ القلب وانتكاسه، بحيث كان يرىٰ الحَقَّ في صورة الباطل والباطِلَ في صورة الحَق.

وأمَّا قوله: ولَمْ يكن معاوية كاتِب (كذا) للوحي، ولا خطَّ لفْظَةً واحدة من القرآن؛ لأنه أسلم هو وأبوه عام الفتح سنة ٨ هـ.

هكذا قال المؤَلِّف: (كاتب) وصوابُهُ: كَاتِبًا، ولكِن المؤَلِّف لِغَباوَته وجهْلِه لا يفرق بين المَرْفُوع والمَنْصُوب والمجرور، وقد تقدَّم له كَثِير مِنَ اللحن، وَقَدْ نَبَّهْت علىٰ بعضه، وكَتَبْت بعضه علىٰ الصَّواب من غير تَنْبِيه».

والجواب عن قوله الخاطِئ: أنْ يُقالَ: قدْ ثَبَت في «صحيح مُسْلم» عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن أبا سُفْيان قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا نَبِيَّ الله، ثَلَاثٌ أُعْطِينَهُنَّ،

قَالَ: «**نَعَمْ**» فَذَكَر الحديث وفيه قَالَ: ومُعَاوية تَجْعَلُه كاتِبًا بين يديك قَال: «**نعَم**»(١).

وقد عدَّه ابن كثير في كِتَابه «**البداية والنهاية**» من كُتَّاب النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال، وقد ذَكَره مُسْلم بن الحَجَّاج في كُتَّابه عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، ثم ذَكَر حديث ابنِ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا الذي تقدَّم ذِكْره، ثم قال: فيه مِنَ المَحْفُوظ تَأْمِير أبي سفيان وتولِيَته معاوية مَنْصِب الكِتَابة بين يَدَيْه صلوات الله وسلامه عليه. وهذا قَدْر مُتَّفق عليه بين الناس قاطِبَة. انتهىٰ(٢).

وقد ذَكَر ابن سعد في «الطَّبَقَات» عِدَّة كُتُبٍ كَتبَها معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأَرْسَلَها رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلىٰ بعض قَبَائِل العرب(٣).

فصل

وفي صفحة (٤٧) ذَكَر المؤَلِّف ستة أحاديث نَقَلها مِن كِتَاب أبي ريَّةَ وزَعَم أنها وُضِعت إرضاء للعَبَّاسيين، وقد أخطأَ المؤَلِّف في حكمه علىٰ الجميع بالوضْعِ؛ لأن فيها حديثًا صَحِيحًا وحَدِيثًا حسَنًا وحديثَيْن ضعيفَيْن وحديثَيْن موضوعَيْن.

فأمَّا الحَدِيث الصحيحُ فهو ما ذَكَره عن أبي هريرة: «**لا تقُوم السَّاعة حتىٰ يَجِيء قَوْمٌ عِرَاض الْوُجُوه، صِغَار العُيُون، حُمْر الوُجُوه، ذُلْف الأُنُوف، كأن وجُوهَهم المَجَانُ المُطْرَقَة**».

وهذا الحديث قدْ رَوَاه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأَهْل السُّنَن عن أبي

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٠١).

(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ٣٥٤).

(٣) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» (١/ ٢٦٤) ط: دار صادر.

هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: «**لا تَقُوم السَّاعة حتىٰ تُقَاتلوا قَوْما نِعَالُهُم الشَّعر، وحتىٰ تُقاتِلوا التُّرْك صِغَار الأعين حُمْر الوجوه ذُلْف الأنوف، كأن وجُوهَهم المَجَانُ الْمُطْرَقَة**».

هذا لفْظ البخاري في إحدىٰ رِوَاياته، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حَدِيث حَسَن صحيح[١].

وأمَّا الحَدِيث الحَسَن فهو ما ذَكَره في قوله، وَرَوىٰ التِّرمِذيّ عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا للعَبَّاس بدُعَاء قال فيه: «**واجْعَل الخِلَافة باقِيَة في عَقِبِه**».

وهذا الحديث قد رَوَاه التِّرمِذيّ في مَنَاقب العَبَّاس ولفْظُه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للعَبَّاس: «**إذا كان غَدَاة الاثنَيْن فَأْتِني أنت وولَدُك حتىٰ أدْعُوَ لكم بدعوة ينفَعُك الله بها وولدَكَ**». فَغَدا وغدَوْنا معه فألْبَسَنا كِسَاء ثم قال: اللهُمَّ اغفر للعَبَّاس ووَلَده مغفِرَة ظاهِرَة وباطِنَة لا تُغَادر ذَنْبًا، اللهم احفَظْه في وَلَدِه». هذه رِوَاية التِّرمِذيّ وقال: هذا حديث حَسَن غَرِيب[٢]، وزاد رَزِين: «**واجْعَل الخلافة باقِيَة في عَقِبه**»[٣].

وهذه الزِّيادة منْكَرة، والأَحْرَىٰ أنها مَوْضوعة، قال ابن الْقَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «**المَنَار المَنِيف**»: «كل حديث في ذِكْر الخِلَافة في وَلد العَبَّاس فهو

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣٠) (١٠٨٧٣)، والبخاري (٢٩٢٨)، ومسلم (٢٩١٢)، وأبو داود (٤٣٠٣)، والترمذي (٢٢١٥)، والنسائي (٣١٧٧)، وابن ماجه (٤٠٩٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٦٢)، وحسنه الألباني.

(٣) «جامع الأصول» (٩/ ٢٣).

كَذِب» انتهىٰ[١]. وقد أخْطأ المؤلِّف في نسبَتِه الزيادة المنْكَرة إلىٰ رِوَاية التِّرمِذيِّ، وهي ليست في رِوَايته.

وأمَّا الحديثان الضعيفان:

فأحدُهما ذكره في قوله: روىٰ البزار عن أبي هُريرة، أنَّ رسولَ الله قال للعباس: «فيكم النُّبوَّة والمَملَكَة»[٢]. وهذا الحديث قد رواهُ البيهَقِي، وفي إِسْنَاده محمَّدُ بن عبد الرحمن العامِرِي قال ابن كَثِير: وَهُو ضَعِيف.

والحَدِيث الثَّاني ذَكَرَه في قوله: وَقَدِ امتَدَّ وضع الحديث إلىٰ السَّفَّاح، فقد رَوَىٰ أحمد عن أبي سَعِيد الخدري أن رسول الله قال: «**يَخْرُج رجل مِنْ أَهْل بَيْتِي عند انقطاع الزَّمَان وظُهُور الْفِتَن يُقَال له: السَّفَّاح**».

وهذا الحديث قدْ رَوَاه الإمام أحمد قال: حدثنا عثْمَان بن أبي شَيْبَة، حدثنا جَرِير، عن الأعْمَش، عن عَطِيَّة العُوفي، عن أبي سَعِيد الخُدْري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يخْرُج عند انقِطَاع مِن الزمان وظهور مِنَ الفِتَن رَجُل يقال له: السَّفَّاح، فيكونُ إِعْطَاؤه المَال حَثْوًا**».

ورواه البيهقي عن الحَاكم عن الأَصَم عن أحمدَ بن عَبْد الصَّمَد عن أبي عَوَانة

---

(١) «المنار المنيف» (ص:١١٧).

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (١٦/ ٦٠) (٩١٠٣)، وابن عساكر (٢٦/ ٣٤٨)، وابن عدي (٤/ ٢٦٢، ترجمة ١٠٩٩ عبد الله بن شبيب) وقال : «ولعبد الله بن شبيب غير ما ذكرت من الأحاديث التىٰ أنكرت عليه كثير». وعزاه الذهبي في «السير» (٢/ ٩٣) لابن ديزيل في «جزئه» وقال: «هو منكر». وقال الألباني: «منكر»، انظر: «الضعيفة» (٦٤٧٢).

عن الأَعْمَش به، وقال فيه: «**يَخْرج رجل من أَهْل بَيْتِي يُقَال له: السَّفَّاح**». فَذَكَرَه. قال ابن كَثِير: وهذا الإسناد علىٰ شَرْط أَهْل السُّنَن ولم يُخَرِّجوه[(١)].

قلت: في إِسْنَاده عَطِيَّة العُوفي والأَكْثَرون علىٰ تضعِيفِه، وقال ابن مَعِين: صَالح، وقال أبو زُرْعَة: لَيِّن، وَقَالَ أبو حاتم: ضَعِيف يكتب حَدِيثُه، وكذا قال ابن عَدِي[(٢)] وقال ابن سعد: كان ثِقَة إِنْ شاء اللهُ، وله أحاديثُ صالِحَة ومِنَ الناس مَنْ لا يَحْتَجُّ به[(٣)]، وقال أبو داود: ليسَ بالذي يُعْتَمد عليه[(٤)]، وقال أبو بكر الْبَزَّار: روىٰ عنه جِلَّة الناس، وقال ابن حَجَر في «التَّقْرِيب»: صَدُوق يُخْطِئ كثيرًا كان شيعِيًّا مدَلِّسا[(٥)]، وذكر الخَزْرَجِي في «الخُلَاصة» أن التِّرمِذيّ حَسَّن له أحاديث[(٦)]، وروىٰ له الْبُخَاري في «الأدب المُفْرد»، وأبو داود والتِّرمِذيّ وابن ماجَهْ.

وأما بَقِيَّة رِجَال الحديث فكلُّهُم ثِقَات من رجال الصحيح.

قال ابن كثير في «**البداية والنهاية**» في الكلام علىٰ حَدِيث أبي سَعِيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وأَمَّا السَّفَّاح فقَدْ تَقَدَّم أنه يكون في آخِر الزَّمان، فيبْعُد أن يكون هو الذي بُويع أَوَّل خلَفَاء بَنِي العباس، فقَدْ يَكون خَلِيفة آخَر. وهذا الظاهر، وقد تكون صِفَة للمَهْدي

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٨٠) (١١٧٧٤)، والبيهقي كما عزاه إليه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٢٨١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٤٧).

(٣) «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٣٠٥).

(٤) «سؤالات أبي عبيد أبا داود» (ص:١٠٥).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص:٣٩٣).

(٦) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٦٨).

الذي يظهر في آخر الزمان لكثرة ما يَسْفَح. أي: يُرِيق مِنَ الدماء لإِقَامَة العَدْل ونَشْر القِسْط» انتهىٰ[١].

قلت: ومِمَّا يَدُل علىٰ أن المُرَاد به المهْدِي الذي يكون في آخِرِ الزمان قَوْلُه في رواية البيهقي: «**يخرُج رجُل مِن أَهْل بيتي**»، وقدْ جَاء ذلك في عِدَّة أحاديث مِنَ الأحاديث التي جاءت فِي ذِكر المَهْدِي، وأهْل بيت النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأقربُون ذُرِّيَّة فاطِمَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وقد جَاء في عِدَّة أحاديث أن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أدارَ كِسَاءه علىٰ علي وفاطمة والحَسَن والحُسَيْن وقال: «**اللهم هَؤُلاءِ أَهْلِ بَيْتِي**»، وقد ذكَرها ابن كَثِير في تفسير سورة الأحزاب؛ فلْتراجَع هناك[٢].

وقال -أيضًا- في صِفَته: «فيكون إعْطَاؤه المَالَ حَثْوا»، وهذه صفة المَهْدِي كما جاء ذلك مُصَرَّحًا به في حَدِيث أبي سَعِيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عِنْد أحمد والتِّرمذيّ أن الرَّجُل يقول: يا مَهْدِي، أَعْطِني، فيُحْثِي له في ثَوْبه ما اسْتَطاع أَنْ يَحْمِل[٣]، وفي رواية لابن ماجَهْ والحاكم: أن المَهْدِي يقول: خذ[٤]، وفي رواية لأحمد: أَنَّ خَازن المَهْدِي يقول: احْثُ[٥]، وفي رواية للطبراني عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في ذِكْر المَهْدِي قال: «**والمال كَدُوس يقُوم الرَّجل يقول: يا مَهْدِي أعْطِني، فَيَقول: خُذْ**»[٦].

---

(١) «البداية والنهاية» (٩/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤١١، ٤١٦).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٢١) (١١١٧٩)، والترمذي (٢٢٣٢)، وحسنه الألباني.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٠٨٣)، والحاكم (٤/ ٦٠١) (٨٦٧٥)، وحسنه الألباني.

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ٣٧) (١١٣٤٤).

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣١١).

وقد ذَكَرْتُ هذه الروايات مَع غيْرِها مِنَ الأحاديث الوَاردة في المَهْدي في كِتَابي: «إتْحَاف الجَمَاعة بما جاء في الفِتَن والملاحم وأشراط السَّاعة»؛ فلْتراجَع هناك.

وأمَّا الحَدِيثان المَوْضُوعان؛ فأحدُهُمَا ذَكَره في قَوْله: وروىٰ الطبراني قال: قال رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخِلَافة في وَلَد عَمِّي وَصِنْو أبي حتىٰ يُسْلِمُوها لِلمَسِيح».

وذَكَر الثَّاني في قوله: وعَنِ ابن عباس: «ليكُونَنَّ المُلْك أو الخِلَافة في وَلِدي حتىٰ يَغْلِبَهم عَلَىٰ عَزْمِهم الْحُمْر الوجُوه الذين كأن وجُوهَهم الْمَجَانُ الْمُطْرَقة».

قوله: «عَزْمِهم» كذا هو في ظُلُمَات المؤَلِّف.

وأما «ظُلُمات أبي رَيَّة» فَفِيهَا: «علىٰ عِزِّهم»، وهُو الصَّوَاب.

وقدْ قَال ابنُ القَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «**المَنَار المَنِيف**»: كل حَدِيث في ذِكْر الخِلَافة في وَلَد العَبَّاس فهو كَذِب[1].

فَصْلٌ

وقال المؤَلِّف في صفحة (٤٧) ما نصُّه:

«استَنَدوا في وَضع الحديث إلىٰ ما أَخْرَج الطحَاوي في الْمَشَاكِل! عن أبي هريرة مَرْفُوعًا: «**إذا حُدِّثتم عَنِّي حديثًا تَعْرِفُونه ولا تُنْكِرونه فصَدِّقوا به قُلْته أم لم أَقُلْه؛ فإني أَقُول ما يُعْرف ولا يُنْكر، وإِذَا حُدِّثتم عني حديثٌ! تُنْكِرونَه ولا تَعْرِفونه فكَذِّبوا به فإني**

(١) «المنار المنيف» (ص:١١٧).

لا أقول ما يُنْكر ولا يُعْرف»[(١)].

وَقَال الحافظ ابن حجر: هذه والله قاصِمَة الظَّهر للمُحْتَجِّين بالمرسل؛ إذ بدْعَة الخَوَارج كَانَت في مَبْدَأ الإسلام والصَّحابَة متوَافرون ثم في عصرِ التَّابعين فَمَنْ بَعْدَهم، وهذا إذا اسْتَحْسَنوا أمرًا جعلوه حَدِيثًا وأشاعُوه، فَرُبَّما سَمِعَ الرجل الشيء فَحَدَّث بِه، ولم يَذْكُر من حَدَّثه به تَحْسِينًا فَيَحْمِلُه مِنْ غَيْرِه، وَيَجِيء الذي يَحْتَجُّ بالمُنْقَطِعات فَيَحْتَجُّ به مع كون أصلِهِ ما ذَكَرْت. (تحقيق الأستاذ أبو رية، ص ١٣٧ من أضواء علىٰ السُّنَّة).

وكان خالد بن يزيد، سَمِعْت محمد بن سعد الدِّمَشقي يَقُول: إذا كان كَلَامٌ حَسَن لم أَرَ بَأْسًا من أن أجعل له إسنادًا. (ص ٣٢ جـ ١ النووي علىٰ مسلم)».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوه:

أحدها: أنْ يُقالَ: قد نَقَل المُؤَلِّف هذا الكلام من كتاب أبي رَيَّة وَغَيَّر فيه وأَخَّر ذِكْر ما يرتبط به كلام الحافظ ابن حَجَر، وهو ما ذَكَره عن خالد بن يزيد، وتَرَكَ قولًا آخر مما يرتبط به كلامُ ابْن حَجَر، فلم يَنْقُله، وهو ما ذكره أبو رَيَّة بِقَوْله: وأخرج في «الحِلْية» عن ابن مَهْدي عَنِ ابن لَهِيعَة أنه سَمِع شيخًا مِنَ الخوارج يقول بَعْدَ أن تَاب: إنَّ هذه الأحاديث دِين، فانْظُروا عَمَّن تَأْخُذُون دِينكم، فإنا كُنا إذا هَوِينَا أمرًا صَيَّرنا له حَديثًا، ثم ذكر أبو رَيَّة بعده كلام ابن حَجَر، فَظَهَرَت بذلك فائدة كلام ابن حَجَر، وارتبط كلامُهُ بما جاء عن خالد بن يزيد وابن لَهِيعَة.

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٣٤٧)

ومِن تَغْيِيرات المؤَلِّف قولُه: «أَخْرَج الطَّحَاوي في الْمَشَاكل»، وصَوابُه «الْمُشْكِل»، وقَوْلُه: «حَدِيثٌ تُنْكِرُونَهُ»، وصَوَابُهُ: «حَدِيثًا تُنْكِرونه»، وقوله: «وهذا إذا اسْتَحْسَنوا»، وصوابه: «وهَؤُلَاء إذا اسْتَحْسَنُوا»، وقوله: «فَيَحْمِلُه من غَيْرِه»، وصَوابُه: «فَيَحْمِلُه عَنْهُ غَيْرُهُ»، وقوْلُه: «تحقيق الأستاذ أبو رَيَّة»، وصوابُه: «تَحْقِيق الأستاذ أبي رَيَّة»، وقوْلُهُ: «وكان خالد»، وصوابه: «وقال خَالِد»، وقَوْله: «محمد بن سعد»، وصوابُهُ: «محمد بن سعيد»، وهو المعروف بالمَصْلُوب الدمشقي.

قال أبو حاتم الرازي: مَتْرُوك الحديث قُتِلَ وصُلِب في الزَّنْدقة، وقال أحمد بن حنبل: قَتَله أبو جَعْفر في الزَّنْدَقة، حَدِيثه موضُوع[1]، وكلامُه الذي تَقَدَّم ذِكْرُه قد رواه عنه أبو الفَرَج ابن الجَوْزي في «الموضوعات»[2]، وروىٰ أبو الفَرَج -أيضًا- ما تَقَدَّم ذِكره عن ابن لَهِيعَةَ أنه سمع شيخًا مِنَ الخَوَارج يقول... فَذَكَره[3].

الوَجْه الثَّاني: قال العَلَّامة عبد الرحمن بْن يَحْيىٰ المُعَلَّمي في كتابه «**الْأَنْوَار الْكَاشِفَة**» في الرَّدِّ علىٰ قول أبي رَيَّة: أَخْرج الطحاوي في «الْمُشْكِل» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أقُول: لَمْ أَظْفَر به في «مُشْكِل الْآثار» للطَّحَاوي الْمَطْبُوع، وَإِنَّما عُزِيَ في «كَنْز العُمَّال» ٥/ ٣٢٣ إلىٰ الحَكِيم التِّرمِذيّ» انتهىٰ[4].

قلْتُ: قد ذَكَره ابن الجَوْزي في «المَوْضُوعات» مختصرًا من حديث أَشْعَثَ بن

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٢٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٦٥).

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣٨).

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣٨، ٣٩).

(٤) «الأنوار الكاشفة» (ص:٩٥).

بَراز عَنْ قَتَادَة عَنْ عبد الله بن شَقِيق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا حُدِّثتم عنِّي بِحَدِيث يُوَافق الحَقَّ فَخُذُوا به حَدَّثْت أو لم أُحَدِّث**».

قال العُقَيْلي: «ليس لهذا اللَّفْظ عَنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسنادٌ يصِح، ولِلْأَشْعَث هَذا غَيْرُ حَدِيث مُنْكَر، قال يحيىٰ: أَشْعَث لَيْسَ بشيء، وَذَكَر أبو سُلَيْمان الخَطَّابي عن السَّاجي عن يحيىٰ بن مَعِين قال: هذا الحديث وَضَعَتْه الزنادِقَة، قال الخَطَّابي: هو بَاطِل لا أَصْل له» انتهىٰ(١).

وَذَكَره الهَيْثَمِي في «مَجْمَع الزوائد» مختصرًا بنحو ما ذَكَره ابن الجَوْزي، وقال: «رواه البَزَّار، وفيه أَشْعَث بن بَرَاز، وَلَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَه» انتهىٰ(٢).

قُلْت: قد ذَكَره البخاري في «التَّاريخ»، وابن أبي حَاتِم في «الجَرْح والتَّعْديل»، والذَّهَبي في «المِيزَان»، والحَافظ ابن حجر في «لِسَان المِيزَان»، وغيرُهُم مِنَ المصنِّفين في الجَرْح والتَّعْديل، وفي بيان الأَحَاديث المَوْضُوعة، قال البُخَاري في «التَّاريخ الكَبِير»: أَشْعَث بن بَرَاز الهُجَيْمِي كان يُوَهِّنه يَحْيىٰ بن يحيىٰ(٣)، وقال ابنُ أَبِي حَاتم: أَشْعَث بن بَرَاز البَصْرِي السَّعْدي الهُجَيْمِي ثم ذَكَر عَنْ يحيىٰ بن مَعِين أنه قال: ليس بشيء، وعن عَمْرو بن عَلِي أنه قال: ضَعِيف جدًّا، وعَنْ أَبِيه وأبي زُرْعة أنهما قالا: ضَعِيف الحَدِيث(٤).

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٥٨).

(٢) «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٠).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٤٢٨).

(٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٩، ٢٧٠).

وقال الذهبي في «المِيزان»: «أشْعَث بن بَراز الهُجَيْمي ضعَّفه ابن معِين وغَيرُه، وقَال النَّسائي: متْرُوك الحَديث، وقال البُخَاري: مُنْكَر الحديث، ثم ذكَر الذهبي حدِيثه عن قتَادة عن عبد الله بن شقِيق عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بنحْو ما تقَدَّم فيمَا ذكَرَه ابن الجَوْزي، ثم قالَ: مُنْكر جدًّا» انتهىٰ(١).

وَقَال الحَافظ ابنُ حَجَر في «لِسَان المِيزان»: «وحَدِيث أبي هُرَيرة المذكور اسْتَنْكَره العُقَيلي وقال: ليْسَ له إسْنَاد يصِحُّ.

قال: ولِلأَشْعَث غيْر حدِيث مُنْكَر، ثم ذكَر ما ذكَرَه ابْنُ أبي حاتم عن عمْرِو بن علِي وأَبِيه وأبي زُرْعة، قال: وقال ابن حِبَّانَ: يرْوِي عن قتَادة كان يخَالف الثِّقَات، ويَرْوي المُنْكر في الْآثار حتَّىٰ يخْرُج عن حد الاحْتِجَاج به، وقَال الْبَزَّار: ضعِيف حدَّث بمَنَاكير» انتهىٰ(٢).

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ أَهل السُّنَّة والجَمَاعة لم يكُونوا يسْتَنِدون إلىٰ الأَحاديث الضعيفة والوَاهِية، ولا يحَتَجُّون بها، فضْلًا عن الأحاديث الْمَوْضوعة، وإنما ترُوج الأَحَاديث الضَّعِيفة والْوَاهية والمَوْضوعة علىٰ الزَّنَادقة وأَهْل البِدَع ومَن يَحْذُو حذْوَهم من جُهَّال العَصْرِيِّين وأَغْبِيَائهم، ومِنْهم المؤَلِّف وأبو ريَّة وأَضْرَابُهما من المُنْتَسِبين إلىٰ العِلْم، وهِمْ بعيدون كل البُعد عن الْعُلوم الشَّرْعية النافِعة، فهُؤلاء هم الذِين يسْتَنِدُون إلىٰ ما يوَافِق أهْوَاءهم وأَفْكَارهم المُنْحَرِفة ولو كان واهيًا أو مَوْضُوعًا، وإذا لم يكُن موَافِقا لأهوائهم وأَفْكارهم أو أفْكار مَنْ يعظِّمُونه من الإفْرِنج

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٢) «لسان الميزان» (١/ ٤٥٥).

وتلاميذ الْإِفْرِنج لم يبَالوا برَدِّه واطِّراحه ولَو كان متَّفَقا علىٰ صحَّتِه.

وفي كتِاب أَبِي ريَّة وكِتَاب المؤَلِّف شيء كثِير جدًّا من الأَحاديث الصحيحة الَّتي زعَمَا أَنَّها مكْذُوبة ومَدْسُوسة علىٰ المسلمين، كَمَا أن في الكِتَابَيْن كثيرًا من الأحاديث الوَاهِيَة والأحاديث الموضوعة الَّتي قد اسْتَنَدا إليها واحتَجَّا بها علىٰ أَقْوَالِهِما البَاطِلَة، وقَدْ ذَكَرْت ما ساقَه المؤَلِّف مِنْ ذلك وما نقَلَه من كتَاب أبي ريَّة فيما تقَدَّم، وما سيأَتي وذَكَرْت وجْه الرَّدِّ عليه.

فَصْلٌ

وقال المؤَلِّف في صفحة (٥١) ما نصُّه:

«ولهذا قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر:٧٥] يعني المُسْتَطْلِعِين، والأحاديث المَوْضُوعة لا تحْتَاج إلَّا لفِرَاسة الْمُؤْمن الذي تذَوَّق طعْمَ القرآن؛ لأَنَّها تخَالفه لمُجَرَّد تلاوتها أو تفْسِيرها ببِسَاطة».

والجواب: أنْ يُقالَ: أما تفَسْيِره: ﴿لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر:٧٥] بالمُسْتَطْلِعين فهو تفَسْيِر بمُجَرَّد الرأي، ولَمْ أَرَ أحدًا سبَقَه إلىٰ هذا التَّفْسير.

والقَوْل في القرآن بمُجَرَّد الرَّأْي حرَامٌ، وقَدْ ورد الوعيد الشديد علَىٰ ذلِكَ كما في الحَدِيث الَّذي روَاه الإمام أحْمَد والتِّرمِذيّ وابن جرِير والْبَغَوِي عن ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قَال: «**مَنْ قال في الْقُرآن برَأْيِه أو بمَا لا يعْلَم فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَده من النار**».

هذا لفْظُ ابن جَرِير وقَال التِّرمِذيّ: هذا حدِيث حسَن صحِيح(١).

ورَوىٰ أبُو يعْلَىٰ عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ قال في الْقُرْآن بغَيْر علْمٍ جاء يوْمَ القيامة مُلْجَّمًا بلِجَام مِن نار**»(٢). قال الْحَافظ ابْنُ حَجَر في «المَطَالب العَالية»: صَحِيح. وقَال الهَيْثَمي في «مَجْمَع الزَّوَائد»: رجِاله رجِالُ الصحيح. وقَال البُوصِيرِيُّ: رَوَاه أبُو يعْلَىٰ بسَنَد الصحيح(٣).

ورَوىٰ التِّرمِذيّ وأبو داود وابن جَرِير والْبَغَوِي عن جُنْدُب بن عبد الله الْبَجَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ قال في الْقُرْآن برَأْيِه فأَصَاب فقَدْ أخْطَأ**»(٤).

قال التِّرمِذيّ: «هذا حدِيث غرِيبٌ، قال: وهَكَذا روِيَ عن بعْضِ أهل العِلْم من أصْحَاب النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغَيْرِهِم أنهم شدَّدُوا في هذا في أنْ يُفَسَّر القُرْآن بغَير علْمٍ» انتهىٰ.

وقال البْغَوِي: «قال شيْخُنا الإمام: قد جاء الوَعِيد في حقِّ من قال في القُرْآن

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٣) (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥١)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ (٤/ ٤٥٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٧٨٣).

(٣) انظر: «المطالب العالية» (١٢/ ٦٤٠)، و «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٣)، والذي في «اتحاف الخيرة» للبوصيري (١/ ٢٥٦): «رواته ثقات محتج بهم في الصحيح».

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢)، وأبو داود (٣٦٥٢)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٩)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

برَأْيِه، وذَلِك فيمَنْ قال مِنْ قِبَلِ نفسه شيئًا من غيْرِ علم» انتهىٰ[١].

وأما قوْلُه: إنَّ الأحاديث المَوْضوعة: لا تحْتَاج إلا لفِرَاسَة المُؤْمِن... إلىٰ آخِر كلَامِه.

فَجَوَابُه من وجْهَيْن:

أحَدُهُما: أنْ يُقالَ: إن المؤَلِّف جعَلَ هذا الكَلَام مقَدِّمةً لمَا سيَأْتي من تَخْبِيطه في تفْسِير آيَات كثِيرة مِنَ القرآن بمُجَرَّدِ آرائِه الفَاسِدة وأَفْكَاره المُنْحَرِفة، وَإِنَّما فعَل ذلِكَ لِيَجْعَل بيْن الآيَات وبين الْأَحَاديث الصحيحة معَارَضَة يسْتَنِد إلَيْها في ردِّ الأحاديث الصحيحة والْحُكم علَيْها بالوضع، وسيأتي ذِكْر أقْوَاله الباطلة في تفْسير الآيات ومُعَارَضة الْأَحَاديث الصَّحِيحة بها والرَّدّ عليه إن شاء الله تعَالىٰ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ معِرفة الْأَحَاديث المَوْضوعة يحْتَاج فيها إلىٰ معْرِفَة الكذَّابين والوَضَّاعين والمَتْرُوكين ومَنْ أجمع العُلَمَاء علَىٰ ضعْفِهِم، ولا يحْصُل ذلِكَ إلا بالبَحْث عنْهُم وعَنْ أحاديثهم في كُتُب الجَرْح والتعديل ومَا صنَّفَه العُلَمَاء في المَوْضوعات.

وأمَّا الفِرَاسَة فلَيْسَت بمُسْتَنَد يعْتَمَد علَيْه في تصْحِيح الْأَحَاديث أو تضْعِيفها أو الحُكْم علَيْها بالوضع؛ لأَنَّ المَرْجِع في الفِرَاسة إلىٰ غلَبَة الظَّنِّ، والظَّنُّ لا يُعْتَمد علَيْه في قبُول الْأَحَاديث أو ردِّهَا قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨].

---

(١) «تفسير البغوي» (١/ ٤٦).

فَصْلٌ

وقَال المؤلِّف في صفحة (٥١) ما نصُّه:

«أسباب الدَّسِّ هي كرَاهِية الإِسْرَائيلِيُّون! للإِسلام والمسلمين، ومن أسْبَاب كرَاهِيَة الإسرائيليون! للمُسْلِمين أنَّ عمر بنَ الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أجْلَىٰ يَهُود خيْبَر إلىٰ أذْرِعَان! وغيرها».

وأَقُول: هكَذَا قال المؤَلِّف: «الإسرائيليون» بالرَّفع وكَرَّرها مرَّتَيْن، وصوابُه: «الإسرائيليين» بالخَفْض لكَوْنه مجْرُورًا بالإضَافة، وَقَال -أيضًا-: «أَذْرِعَان»، وصوابُه: «أَذْرِعَات»، وإذا كان المؤلِّف لا يَعْرِف الْفَرْق بيْنَ المَرْفُوع والمَجْرُور فَهُو عن معْرِفة الْأَحَاديث الْمَوْضُوعة أبْعَد وأَبْعَد، ولَكِن الجَهْل وقِلَّة الحَيَاء وحُبُّ الشهرة تحْمِل ضعِيف العَقْل علَىٰ إظْهَار نقَائِصِه وعُيُوبه للنَّاس.

فَصْلٌ

وقال المؤلِّف في صفحة (٥١) و(٥٢) ما نصُّه:

«قال ابْنُ خَلْدُون عندما تكَلَّم عن التَّفْسير النَّقْلي: إنه كان يشتَمِل علىٰ الغَث والسَّمين والْمَقْبول والمَرْدُود، والسبب في ذلك أَنَّ العرَبَ لم يكونوا أهْل كِتَاب ولا علْمَ، وإنما غلَبَت عليْهِم البْدَاوة والْأمِّيَّة، وإذا تشوَّفُوا إلىٰ معرِفَة شيء مما تتشَوَّف إليه النُّفُوس البَشَرية في أَسْباب الْمُكَوِّنات وبدْءِ الخليقة وأسْرَار الوُجُود، فإِنَّما يسأَلُون

عنه أهْلَ الكتاب قبلَهْم، ويسْتَفِيدون منهُمْ، وهم أهْلُ التوراة من اليَهُود ومَنْ تبِعَهم من النصارىٰ، مِثْل كعْب الأَحْبار ووهْبِ بن مُنَبِّه وعبد الله بن سلَام وأمْثَالهم، فامْتَلأَت التفاسير من المنْقُولات عندَهُم وتسَاهَل المُفَسِّرون في مِثْل ذلك وملَئُوا كُتُب التَّفْسير بهذِه المَنْقُولات، وأصْلُها كلها كما قلْنَا منَ التوراة أو ممَّا كانُوا يفْتَرُون.

ولَقَد كان اليَهُود يأخُذُون من التَّوْراة بعْدَ تبديلها وتعَدُّدِ نُصُوصها التي ابتَدَعُوها. ومن أجلِ ذلك أخذَ أولئك الأَحْبَار يبُثُّون في الدِّين الإِسْلَامي أكاذِيب وتُرَّهات يزعُمُون مرةً أنها في كتَابِهم أو مِنْ مكْنُون علمهم، ويدّعون أُخْرَىٰ أنَّها ممَّا سمِعُوه مِنَ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهِيَ في الحَقِيقة مِنْ مُفْتَرَياتهم، وأيْنَ للصحابة أنْ يَفْطِنوا لتَمْييز الصِّدق مِنَ الكَذِب مِنْ أقوالهم وهُمْ من ناحِيَة لا يَعْرِفون العَبْرَانية الَّتِي هي لغَة كتَابهم، ومن ناحية أُخْرَىٰ كانوا أقَلَّ منهم دهَاء وأَضْعَف مكْرًا؟!

وبذلك راجت بينْهم سوقُ هِذِه الأَكَاذيب، وتَلَقَّىٰ الصَّحابَة ومَنْ تبِعَهم كلَّ ما يلْقِيه هؤُلَاء الدُّهَاة بغَيْر نقْدٍ أو تمْحِيص معْتَبِرين أنَّه صحِيح. وذلك هو التَّعْلِيل لقَوْل الدكتور أحْمَد أمِين في (ص ١٣٩ جـ٢ ضحَىٰ الإِسْلَام).

ومن كلَامِه أنَّه قال: اتَّصَل بعْضُ الصَّحابَة بوَهْب بن منبِّه وكَعْب الأَحْبَار وعَبْد الله بن سَلَام، واتصل التَّابعون بابن جُرَيْح، وهَؤُلاء كانَتْ لهم معْلُومات يرْوُونها عن التوراة والإِنجيل وشُرُوحها وحَوَاشيها، فلَمْ يَرَ المسلمون بأْسًا مِنْ أن يقَصُوُّها بجَانب آياتِ القرآن فكَانَتْ مَنْبعًا مِنْ منابع التَّضَخُّم».

والجواب: أنْ يُقَالَ: هذا الْكَلَام نقَلَه المؤلِّفُ من كِتَاب أبِي ريَّة، وقَدْ جعل المؤَلِّف نفْسَه معَ أبي ريَّة بمَنْزِلة الأَعْمَىٰ يتَابعه خطْوَة خطْوَة في كثِير من تُرَّهَاته ومَا

ينْقُلُه منْ كلام النَّاس ويَنْقَاد معَه إلَىٰ مهَاوي الْغَيِّ والضلال.

والكلام علَىٰ ما في هذَا الفَصْل مِنْ وُجُوه:

أحدها: أنْ يُقالَ: إن أبَا ريَّة لخَّص كلَامَ ابْنِ خلدون وغَيَّر فيه وزَاد، وأنا أذْكُر كلَام ابْنِ خلْدُون ليَعْلَم الواقِفُ علَيْه أنَّ أبا ريَّة غيْرُ مأمون في النَّقْل، وأنَّه يحَرِّف فيمَا ينْقُلُه، ويَزِيد فيه علىٰ حسَب ما يمْلِيه علَيْه شيْطَانُه وهَوَاه.

وهذا نصُّ كلام ابْن خلْدُون، وقَدْ ذَكَره في علُوم القُرْآن مِنْ «مقدِّمَته» في صفحة (٣٤٨) فَقَال: «وصار التَّفْسِير علَىٰ صنْفَيْن: تفْسِير نقْلِيٌّ مُسْنَد إلىٰ الآثار المَنْقُولة عن السَّلَف، وهِيَ معرفة الناسخ والمَنْسُوخ، وأَسْبَاب النُّزُول، ومَقَاصد الْآيِ، وكلُّ ذلِكَ لا يُعْرَف إلَّا بالنقل عَنِ الصَّحابَة والتَّابعين، وقَدْ جَمَع المُتَقَدِّمون في ذلك وأَوْعَوْا؛ إلَّا أنَّ كُتُبَهم ومَنْقُولاتهم تشْتَمِل علىٰ الغَثِّ والسمين، والمَقْبُول والمَرْدُود.

والسبب في ذلك: أن العَرَب لمْ يكونوا أهْلَ كِتَاب ولَا عِلْمٍ، وإنما غلَبَت علَيْهم البَدَاوة والأُمِّيَّة، وإِذَا تشَوَّفوا إلىٰ معْرِفَة شيْء ممَّا تشَوَّف إليه النُّفُوس الْبَشَرِية في أَسْبَاب المُكَوِّنات وبَدْء الخَلِيقة وأَسْرَار الوُجُود فإنَّما يسْأَلُون عنْهُ أَهْل الكِتَاب قَبْلَهم، ويَسْتَفِيدُونه منهم، وهُم أهْل التَّوْراة مِنَ اليهود ومَنْ تَبِع دينَهم مِنَ النصارىٰ.

وأهل التوراة الَّذِين بيْنَ العرب يوْمَئِذ بادِيَة مثلهم، ولَا يعْرِفون مِنْ ذلك إلَّا ما تعْرِفُه العامة مِنْ أهل الكِتَاب، ومُعْظَمُهم مِنْ حِمْيَر الَّذين أخَذُوا بدِين الْيَهُودية، فلَمَّا أسْلَموا بقَوْا علَىٰ ما كان عنْدَهم ممَّا لا تعَلُّق له بالأحكام الشَّرْعِية الَّتي يحتَاطُون لهَا، مثْلَ أخبار بدْءِ الخليقة ومَا يرْجِع إلىٰ الحدْثَان والمَلَاحم وأَمْثَال ذلِكَ، وهؤلاء مِثْل كعَبْ الأحبار ووَهْب بن منبِّه وعبد الله بن سَلَام وأَمْثَالهم.

فامْتَلَأت التفاسير من المَنْقُولات عنْدَهم، وفِي أمْثَال هذِه الْأَغْراض أخْبَار موْقُوفة علَيْهم، ولَيْسَت ممَّا يرْجِع إلىٰ الأَحْكَام فيُتَحَرَّىٰ في الصحة التي يجِبُ بها العمل، ويتَسَاهل المُفَسِّرُون في مثل ذلِكَ، ومَلَئُوا كتُب التفسير بهَذِهِ المَنْقُولات، وأَصْلُها -كمَا قُلْنَا- عن أَهْل التوراة الذين يسْكُنُون البادية ولَا تحقيقَ عنْدَهم بمَعْرِفة ما ينْقُلُونه منْ ذلك، إلَّا أنَّهم بعُدَ صِيتُهُم وعَظُمَت أقْدَارهم؛ لِمَا كانوا علَيْه منَ المقامات في الدِّين والمِلَّة، فتُلُقِّيَت بالقَبُول من يوْمِئذ». انتهىٰ المَقْصُود من كلَام ابن خلْدُون(١).

وقَدْ صرَّح فيه أنَّ المنقول عنْ أهل الكِتَاب ليْس ممَّا يَرْجِع إلىٰ الأحكام الشرعية الَّتِي يُحْتَاط لهَا ويُتَحَرَّىٰ فيهَا الصحة، وإنما هيَ مثل أخْبَار بدْءِ الخليقة ومَا يرْجِع إلىٰ الحدثان والملاحم وأَمْثَال ذلِكَ، وقَدْ قال النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تصَدِّقوا أهْلَ الكِتَاب ولَا تكَذِّبوهم، وقُولوا: آمَنَّا بالله ومَا أنْزِلَ إلينا ومَا أنْزِلَ إليكم، وإلَهنا وإلَهُكم واحِدٌ ونحن له مسْلِمُون**». رَوَاه البخاري عنْ أبي هرَيْرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٢).

وَرَوىٰ الإِمام أحْمَد وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه» عن أبِي نَمْلَة الْأَنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذَا حَدَّثكم أَهْل الكِتَاب فلا تصَدِّقوهم ولَا تكذِّبُوهم، وَقُولوا: آمنَّا بالله وكُتُبه وَرُسُله، فإنْ كان حقًّا لم تكَذِّبوهم، وإنْ كان باطلًا لم تُصَدِّقوهم**»(٣).

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ كلام ابْنَ خلدُون فيه ثلاثَة مآخِذ:

---

(١) «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٥٤، ٥٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٦) (١٧٢٦٤)، وابن حبان (٦٢٥٧)، وصححه الألباني.

أحَدُها: قَوْله: «إن العرَبَ لم يكونُوا أهْل كتَاب ولا عِلْم، وإنما غلَبَت علَيْهم البدَاوة والأميَّة».

والجواب: أنْ يُقالَ: إنمَا كان ذَلِك قبْلَ الإسلام، فأمَّا بعْدَ الإسلام فقدْ كانُوا خَيْر أمَّة أخْرِجَت للناس علْمًا وعَمَلًا، قال الله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وهذِهِ الصفات المَذْكُورة في هذه الآيةِ الكَرِيمة كلهَا صفَات كَمَال، وَلَا تكُون إلا لِمَن كان مُتَّصِفًا بالعِلْم والبصِيرة في الدِّين، فدلَّتِ الآية علىٰ أنَّ هذه الأمَّة أكْمَل مِنْ سائِر الأممِ في العِلْم والعمَل.

وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢]، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤].

وقال تَعالىٰ: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٥١]، وقَال تعالىٰ: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

وَقَال تَعَالىٰ: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ

بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم:١]، والآيات فِي هذَا الْمَعْنىٰ كَثِيرة.

الْمَأْخَذ الثَّاني: قوْلُه: «وإذا تشوَّفوا إلىٰ معْرِفَة شيء مما تشوَّف إليه النُّفُوس البشَرِية في أسباب المكوِّنَات وَبَدْء الخليقَةِ وأسْرَار الوجُود، فَإِنما يسْأَلُون عَنْه أهْل الكِتَاب قَبْلَهم، ويستَفِيدونَه منهم».

والجواب: أنْ يُقالَ: إن الله تعالىٰ قد أَغْنَىٰ هذِه الأمَّة عنْ مَسْأَلَة أهْل الكِتَاب عَمَّا يحْتَاجون إلىٰ مَعْرِفَته، وذلك بمَا أنْزَله الله في كتَابه وعلىٰ لِسَان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، قال الله تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل:٤٤].

وقال أبو ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ: «**لقدْ تركَنَا رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ **وما يقَلِّب طائرٌ جنَاحَيْه في السماء إلا ذَكَر لنا مِنه علْمًا**». رَوَاه الإمام أحْمَد وابن جَرِير، والطبراني وَزَاد: وَقال النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**ما بَقِيَ شيء يقَرِّب منَ الجَنَّة ويُبَاعد من النار إلا وقَدْ بُيِّن لكُم**». قال الهَيْثَمي: رِجَال الطبراني رِجَال الصحيح غَيْر محمد بن عبد الله بن يَزِيد المُقْرِي وهو ثِقَة، وفي إسناد أَحْمَد مَنْ لم يُسَم(١).

وعن أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ **قال**: «**لقَدْ تَركَنا رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ **وَمَا في السماء طَائر يَطِير بِجَنَاحَيْه إلَّا ذَكَر لَنَا منه عِلْما**». رواه الطبراني، قال الهَيْثَمي: ورجالُه رجالُ الصحيح(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٣) (٢١٣٩٩)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٥٥)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٠٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) أخرجه الطبراني كما عزاه إليه «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٤).

وعن **حُذَيْفة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: «لقدْ خطبَنا النَّبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **خطبةً ما ترَكَ فيها شيئًا إلىٰ قيام السَّاعة إلا ذَكَره؛ علِمَه من علِمَه وجَهِلَه من جهِلَه»**. متفق عليه(١).

وعن أبي زيد -وهو عمْرُو بن أخْطَبَ الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: **«صلىٰ بنَا رسُول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **الفَجْر وصَعِد المنبرَ فخَطَبَنا حتىٰ حضَرَت الظهر، فنزَل فصَلَّىٰ ثم صعِدَ المنبر فخطبنا حتىٰ حضَرَت الْعَصْر، ثم نزَلَ فصلىٰ ثم صعِدَ المنبر فخَطَبَنا حتَّىٰ غربَت الشمس، فأَخْبَرَنا بما كان وبِمَا هو كائن، فأَعْلَمُنَا أحْفَظُنَا»**. رواه الإمام أحمد ومسلم(٢).

وعن أبي سعيد الخُدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: **«صلَّىٰ بنا رسُولُ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يوْمًا صلَاة العصْرِ بنَهَار ثم قام خطِيبًا، فلَمْ يَدَع شيئًا يكُون إلىٰ قيام السَّاعة إلَّا أخْبرَ به، حفِظَه من حفِظَه ونَسِيَه مَنْ نسيه»**. رَوَاه الإمامُ أحمَدُ وأبو داود الطَّيَالسيُّ والتِّرمِذيّ والحاكم. وقال التِّرمِذيّ: هذا حدِيث حسَن(٣).

وعن عمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: «قام فينَا النَّبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مَقَامًا فأَخْبَرَنا عن بدْءِ الخَلْق حتىَّ دخل أهْلُ الجنة منَازلهم وأَهْلِ النار منَازِلهم، حَفِظَ ذلك من حَفِظَه ونَسِيَهُ من نَسِيَه»**. رواه البخاري تعليقًا مجْزُومًا به، ووَصَلَه الطبراني وأبو نعيم(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠٤)، ومسلم (٢٨٩١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤١) (٢٢٩٣٩)، ومسلم (٢٨٩٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٩) (١١١٥٩)، وأبو داود الطيالسي (٣/ ٦١٤)، والترمذي (٢١٩١)، والحاكم (٤/ ٥٥١) (٨٥٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٩٢) معلقًا، ووصله الطبراني وأبو نعيم كما في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٨٧، ٤٨٨).

وعن المُغِيرة بن شُعْبَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**قام فينا رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا أَخْبَرَنا بمَا يكُون في أَمَّتِه إلىٰ يوْمِ القيامة، وعَاه مَنْ وَعَاهُ، ونَسِيَه منْ نَسِيَه**». رواه الإمام أحمد والطبراني، قال الهَيْثَمي: ورِجَال أحْمَد رجَالُ الصحيح غَيْر عمَرَ بن إبراهيم بن محمد، وقَدْ وثَّقَه ابْنُ حِبَّانَ(١).

وعَنْ أبي كَبْشَةَ الأنْمَاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: لَمَّا كان في غزْوَة تَبُوك تسَارع الناس إلىٰ أهْلِ الحِجْر يدْخُلُون علَيْهم، فبَلَغ ذلك رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنَادىٰ في الناس الصَّلاةَ جامعَةً، قال: فأتيتُ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهُوَ مُمْسِكٌ بَعِيرَه، وهُوَ يقول: «**ما تدْخُلُون علَىٰ قوْم غضِبَ الله عليهم**»، فناداه رجُلٌ: نَعْجب منهم يا رسول الله، قال: «**أفلا أُنبِّئكم بأعْجَبِ من ذلك؟ رجُلٌ من أنفسكم يُنبِّئكم بما كان قَبْلَكم وما هو كائن بعدَكُم، فاستقيموا وسَدِّدوا، فإن الله عَزَّوَجَلَّ لا يعْبَأ بعذابكم شيئًا، وسيأتي قوم لا يَدْفَعُون عن أنْفُسِهم بشيء**». رَوَاه الإمام أحمد. قال ابن كثير: وإسنادُه حَسَن ولم يخرجوه(٢).

وفي هذه الأحاديث أَبْلَغ رَدٍّ علىٰ كَلَام ابن خَلْدُون؛ لِأَن النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَتْرُك شيئًا مِنْ بَدْء الخَلْق إلىٰ قِيَام السَّاعة إلا ذَكَرَه لأمَّتِه، فَأَيُّ حاجَة بِهِمْ مَعَ بيان النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ سؤال أَهْل الكِتَاب والاسْتِفَادَة مِنْهُم؟!

وَقَدْ جَاءَ في القرآن العظيم مِنَ الأَخْبَار عَنْ بَدْء الخَلْقِ، وَعَنْ أَسْبَابِ الكَوْن

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٤) (١٨٢٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٤٤١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٣١) (١٨٠٥٨)، وانظر: «قصص الأنبياء» لابن كثير (١/ ١٦٤).

وأَسْرَار الوُجُود، وَعَن المَاضِين مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وأممِهم وعن زَوال الدنيا وفَنَائِهَا، وَمَا يكون بَعْد قِيَام السَّاعة وعن مآلِ الخَلْق يوْمَ القِيَامة ما فيه غُنْيَة عَمَّا سِوَاه من الكُتُبِ، وفيه أَبْلَغُ رَدٍّ عَلىٰ كَلام ابْنِ خَلْدُون.

وَقَدْ قَالَ عبد الله بن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لا تَسْأَلُوا أَهْل الكِتَاب عن شيء، فإِنَّهم لن يَهْدُوكم وقد ضَلُّوا؛ إما أن تُكَذِّبوا بِحَق أو تُصَدِّقوا بِبَاطِل، وإِنَّه لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْل الكِتَاب إِلَّا وَفِي قَلْبه تَالِيَة تَدْعُوه إلىٰ دِينِه كَتَالِيَة الْمَال**». رَوَاه ابن جَرِير[١].

وقال ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**كَيْفَ تَسْأَلُون أهْلَ الكِتَاب عن شَيْء وكِتَابُكُمْ الذي أُنْزِل إليكم عَلَىٰ رَسُول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَحْدَثُ تَقْرَءُونَه مَحْضًا لم يُشَبْ، وقَدْ حَدَّثَكُمْ أن أَهْل الكِتَاب بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا وَكَتَبُوا بأيدِيهم الكِتَاب، وقالوا: هو مِنْ عِنْدِ الله لِيَشْتَروا به ثمنًا قَلِيلًا، أَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكم مِن العِلْم عن مَسْأَلَتِهم، لا والله ما رَأَيْنا منهم رَجُلًا يَسْأَلُكم عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُم**» رواه البخاري[٢].

المَأْخَذ الثَّالث: ذِكْرُه عبد الله بن سَلَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ كَعْب الْأَحْبَار وَوَهْب بن مُنَبِّه وَتَقْدِيمُهُما عليه في الذِّكر مع أنه صَحَابي جَلِيل قد شَهِدَ له رَسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالْجَنَّة، وأما كعْب ووَهْب فهُمَا من التَّابعين، فيَنْبَغي تَقْدِيم عبدِ الله بْن سَلَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهما في الذِّكْر من أَجْلِ الصُّحْبة والفَضِيلة.

وأيضًا، فإن عبد الله بن سَلَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مُقِلًّا جدًّا من النَّقْل عن كتُب أَهْلِ الكتاب، فلا يَنْبَغي ذِكْرُه مع المُكْثِرِين مِنَ النَّقْل عنْهُم.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٦٣).

الوَجْه الثَّالث: أن أبا ريَّة زاد في كَلَام ابْنِ خلدُون جُمْلَة ليْسَت فيه، وهي قَوْله: «**أو مما كانوا يَفْتَرُون**»، وقد نقَلَها المؤَلِّف منْ كتاب أَبِي ريَّة، وهِيَ كذِب مُفْترًىٰ علىٰ ابن خلْدُون كما يُعلَمُ ذِلَك منْ كلامه الذِي تقَدَّم ذِكْره في الوَجْه الأول، وهو مَنْقُول بالنَّصِّ من «مقدِّمَة ابن خَلْدُون».

ومنَ العَجَب أنَّ المُؤَلِّف قدْ أكثَرَ الكلام في ذمِّ الدَّسِّ والْوَضع والوَضَّاعين وها هُوَ ذا يَدُسُّ الكَذِب في كلَام ابن خَلْدُون تَقْليدًا لأبي ريَّة. وَهَذا مِنْ أقبَح التناقُض، ولا شكَّ أنَّ ذَمَّه للْوَضع والدَّسِّ يعود عَلَيه وعلىٰ إمَامه أبي ريَّة؛ لأنَّهما قد استبَاحَا الوَضْع والدَّسَّ في كلام ابن خلدُون وَفِي غيْرِه ممَّا تقَدَّم ذكْرُه في عدَّة موَاضع.

الوَجْه الرَّابع: أن المؤلِّف رمَىٰ عبد الله بن سَلَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكعْبَ الأَحْبَار وَوَهْب بن منبِّه بالافْتِرَاء وَبثِّ الأكاذِيب والتُّرُّهات في الدين الإسلامي، والكذِب علَىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدْ أخذَ المؤلِّف ذلك من كِتَاب أبي رَيَّة، وهُوَ من البُهْتَان الذي قال الله تعالىٰ فيه: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾ [الأحزاب:٥٨].

وعنْ أبي الدردَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ ذكرَ امرَأً بشيء لَيْس فيه لِيعِيبَه به حبَسَه الله في نار جَهَنَّم حتىٰ يأتي بنَفَاذ ما قال فيه**». رَوَاه الطبراني قال المُنْذِري وإسناده جيِّد[1]، وفي رواية له: «**أيُّمَا رجُل أشَاع عَلَىٰ رجُل مسْلِم بكَلِمَة وهُوَ منها بَرِيء يُشِينُهُ بها في الدنيا كان حقًّا علىٰ الله أن يُذِيبَه يوم القيامَة**

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٨٠)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٥٨٤)، وانظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري (٣/ ١٣٨).

في النار حتَّىٰ يأْتِي بنَفَاذ ما قال»(١).

وعن ابن عمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا **قال:** سَمِعْت رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**مَنْ قال في مؤْمِن ما ليْسَ فيه أسْكَنَه الله رَدْغَةَ الخَبَال حتىٰ يخرُجَ مما قال**». رَوَاه أبو داود والطبراني والحاكم وصحَّحَه، وَزَاد الطبَرَاني: «**ولَيْسَ بِخَارج**»(٢).

وعن أبي هرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **قال:** قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**خَمْسٌ ليسَ لهنَّ كفَّارة: الشِّرْك بالله، وقَتْل النفس بغَيْر حقٍّ، وبَهْتُ مؤْمِن، والفرَارُ من الزَّحْف، ويَمِين صَابِرَة يَقْتَطِع بها مالًا بغَيْر حقٍّ**». رَوَاه الإمام أَحْمَد(٣).

الوَجْه الخامس: أنْ يُقالَ: إنَّ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قدْ شَهِدَ لعبد الله بن سَلَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالجَنَّة كما في «الصَّحيحيْنِ»، و«مُسْند الإمام أحمد» عن عامر بن سَعْد بن أبي وَقَّاص عن أبيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «ما سَمِعْت النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُول لأحد يمشي علىٰ الْأَرْض: إنَّه منْ أَهْل الجَنَّة إلا لِعَبد الله بن سَلَام»(٤).

ورَوَىٰ الإمام أحمد -أيضًا- وأبو يعْلَىٰ والبزَّار وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه»، والحاكِم في «مُسْتَدْرَكه» عن مُصْعَب بن سَعْد عن أبِيه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُتِي بقَصْعَة فأكَل منْهَا، ففَضَلَت فَضْلَة، فقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ:

---

(١) كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٣/ ١٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٩٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣٠٩)، و«المعجم» (١٢/ ٣٨٨)، و«مسند الشاميين» (٣/ ٣٥٧، ٣٥٨)، والحاكم (٢/ ٣٢) (٢٢٢٢)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦١) (٨٧٢٢)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢٠٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣)، و أحمد (١/ ١٨٥) (١٦٠٧).

«**يَجِيء رجل من هذا الفَجِّ من أهْلِ الجنة يَأْكُل هذه الفَضْلة**». قال سَعْد: وكُنْت تَرَكْت أخي عُمَيرًا يَتَوَضَّأ، قال: فقُلْت: هُوَ عُمَيْر، قال: فَجَاءَ عبدُ الله بن سَلَام فَأَكَلَها. قَالَ الحَاكم: صحيح الإسناد، وَوَافَقَه الذهَبِي في «تَلْخِيصه»[١].

وَرَوَىٰ الإمام أَحْمد -أَيْضًا- والتِّرمِذِيّ والحاكم في «مُسْتَدْرَكه» عن يَزِيد بن عُمَيْرة قال: لَمَّا حَضَر مُعَاذ بن جَبَل الْمَوْت قِيلَ له: يا أبا عبدِ الرَّحْمَن، أَوْصِنا. قَالَ: أَجْلِسُوني. فَقَالَ: إنَّ العلم والإيمان مَكَانهما مَنِ ابتَغَاهما وَجَدَهما، يقُول ذلك ثلَاث مَرَّات، والتَمِسُوا العِلْم عند أَرْبَعَة رَهْطٍ: عند عُوَيْمِر أبي الدرْدَاء، وعند سلْمَان الفارِسي، وعِنْد عبد الله بن مَسْعود، وعند عبد الله بْنِ سَلَام الذي كان يَهُودِيًّا فأَسْلَم، فإني سَمِعْت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّه عَاشِر عشْرَة في الجَنَّة**».

قَال التِّرمِذيّ: هذا حديث حَسَن صحِيح غريب[٢]. قال: وفي البَاب عَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٣]، وقال الحاكم: صحيح علىٰ شَرْط الشيخَيْن. ووَافَقه الذهبِيُّ في «تَلْخِيصه»، وزَاد الحاكم في رواية له: «قال يزِيدُ: فقلْتُ: وعند عُمَر بن الخَطَّاب. فَقَال: لا تَسْأَلْه عن شيء؛ فإنه عَنْك مشْغُول»[٤].

وفي «الصَّحيحيْنِ»، و«مُسْنَد الإمام أحمَد» عن قيْسِ بن عَبَّاد عَنْ عبد الله بن

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٦٩) (١٤٥٨)، وأبو يعلىٰ (٢/ ٧٥)، والبزار (٣/ ٣٥٥)، وابن حبان (٧١٦٤)، والحاكم (٣/ ٤٧٠) (٥٧٥٩)، وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٢) (٢٢١٥٧)، والترمذي (٣٨٠٤)، والحاكم (١/ ١٧٧) (٣٣٤)، وصححه الألباني.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه الحاكم (١/ ١٧٨) (٣٣٥).

سَلَام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، أنه رأَىٰ رُؤْيا فقصَّها علىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فقال له: **«أنْتَ علىٰ الإسلام حتَّىٰ تمُوت»**(١). وفي رواية لِمُسْلم: **«يمُوت عبدُ الله وَهُو آخِذٌ بالعُرْوَةِ الوُثْقىٰ»**(٢).

وفي «المُسْنَد»، و«صَحِيح مُسْلم» عن خَرَشَة بن الْحُرِّ عن عبد الله بن سَلَام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَال لَهُ لمَّا قَصَّ علَيْه رُؤْيَاه: **«وأمَّا العُرْوة فَهِيَ عُرْوة الإِسلام، ولَن تَزَال مُتَمَسِّكًا بها حَتَّىٰ تَمُوت»**(٣).

وفِي شَهَادة النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لعبد الله بن سَلَام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ بالجَنَّة أَعْظَم تَزْكِيَة له، وكَذَلك قَوْلُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: **«أَنْت علىٰ الإِسلام حَتَّىٰ تَمُوت»**. وقَوْلُه في الرِّواية الأُخْرىٰ: **«يَمُوت عبدُ الله وَهُو آخِذٌ بالعُرْوَة الوُثْقَىٰ»**. فَفِي ذَلِكَ أَعْظَم تزْكِيَة له.

وفي هَذِه الأَحَاديث أَبْلَغُ رَدٍّ علىٰ زَنَادِقة العَصْرِيِّين الذين يَبْهَتُون عبد الله بن سَلام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وَيَزْعُمُون أَنَّه كان من الذين يبثون الأَكَاذِيب والتُّرَّهَات فِي الدين الإِسلامي ويَفْتَرُون علىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: ﴿**كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**﴾ [الكهف:٥].

وقَدْ نَهَىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عن سَبِّ أَصْحَابه، رَوَاه مُسْلِم في «صَحِيحه» من حديث أَبِي هُرَيْرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ(٤)، وَورد -أَيْضًا- التَّشْدِيد في اتِّخَاذهم غَرَضًا، والإِخْبار

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٥٢) (٢٣٨٣٨)، والبخاري (٣٨١٣)، ومسلم (٢٤٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٨٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤٥٢) (٢٣٨٤١)، ومسلم (٢٤٨٤).

(٤) سبق تخريجه.

بأنَّ مَنْ أَحَبَّهم فإنما أَحَبَّهم بِحُبِّ رَسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومَنْ أَبْغَضهم فَإنما أَبْغَضهم بِبُغْضِهِ، وَمن آذاهُم فقَدْ آذاه، وَمَن آذاه فقَدْ آذىٰ الله[(١)]. ووَرَد -أيضًا- اللَّعْن والوَعِيد الشَّدِيد لِمَن سَبَّهم[(٢)]، وقَدْ ذَكَرْت الْأَحَاديث الوَارِدَة فِي ذلك في الفَصْل الحَادي عَشَر في أَوَّل الكِتَاب؛ فلْتراجَع.

وأمَّا كَعْب الأَحْبَار فقَدْ ذكرَه البخاري في «التَّاريخ الكَبِير»، و«الصَّغير»، ولَمْ يَذْكُر فيه جَرْحًا، وَذَكَره ابن أبي حَاتم في كِتَاب «الجَرْح والتَّعْديل»، ولَم يَذْكر فيه جرْجًا، وقال: «رَوَىٰ عَنْ عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَرَوىٰ عنه ابن عَبَّاس وابن عُمَر وسَعِيد بن المُسَيِّب، سَمِعْتُ أبي يَقول ذلك» انتهىٰ[(٣)].

وقَدْ ترْجَم له الذهبي في «تَذْكِرة الحُفَّاظ» فقال: هو كَعْب بن مَاتِع الحِمْيَرِي، من أَوْعِيَة العِلْم، ومِنْ كِبَار علَمَاء أَهْل الكِتَاب، أَسْلَم في زَمَن أَبِي بَكْر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقَدِمَ مِنَ اليَمَن في دَوْلة أَمِير المؤمنين عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَأَخذَ عنه الصَّحابَة وغَيْرُهُم، وأَخذَ هو مِنَ الكِتَاب والسُّنَّة عن الصَّحابَة، وتُوُفِّي في خلافة عثمان، وروَىٰ عَنْه جَمَاعة مِنَ التَّابعين مُرْسَلًا، وله شيء في «صحيح البخاري» وغَيْرُه» انتهىٰ[(٤)].

وَقال النووي في «تَهْذِيب الأَسْمَاء واللُّغَات»: «كَعْب بن مَاتِع -بالتَّاء المثناة فَوْق- هُوَ كَعْبُ الأحبار التَّابعي المَشْهُور، أَدْرَك زَمَن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يرَهُ، وأَسْلَم في

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «التاريخ الأوسط» (١/ ٦٢)، و«التاريخ الكبير» (٧/ ٢٢٣) كلاهما للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٦١).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٢، ٤٣).

خِلَافة أبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقِيل: في خِلَافة عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحِبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأَكْثَر الرِّوَاية عنه، ورَوىٰ -أيضًا- عن صُهَيْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوىٰ عنه جَمَاعة مِنَ الصَّحابَة منهم ابن عمَرُ وابن عبَّاس وابن الزُّبَيْر وأبو هُرَيْرَة، وخَلائق من التَّابعين منهم ابن المُسَيِّب، وكان يَسْكُن حِمْصَ، ذَكَرَهُ أَبُو الدَّرْدَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: إنَّ عِنْدَهُ علمًا كثيرًا، واتَّفَقوا علىٰ كَثْرَة عِلْمِه وَتَوْثِيقِه، تُوُفِّي في خِلَافة عُثْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثِنْتَيْن وَثَلاثِين، وَدُفِن بِحِمْص مُتَوَجِّها إلىٰ الْغَزْو، وَيُقَالُ له: كَعْب الْأَحْبَار وَكَعْب الْحِبْر -بِكَسْر الحاء وفَتْحِها- لكَثْرَة عِلْمِه، ومناقبُه وأَحْوَالُه وَحِكَمُه كَثِيرةٌ مشهورة» انتهىٰ[(١)].

وقد ذَكَره الحافظ ابن حَجَر في «**تهذيب التهذيب**»، وقال: قال ابن سَعْد: «ذَكَر أبو الدرداء كعْبًا فقال: إن عند ابن الحمْيَري لَعِلمًا كثِيرًا، وقال معاوِيَة بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبَيْر قال: قال معَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ألَا إنَّ كعْبَ الأَحْبَار أَحَد العُلَمَاء، إنْ كان عنْدَه علْمٌ كالثمار وإِنْ كنا فيه لمُفَرِّطين، وقال ابن الزبير: ما كان في سُلْطَاني شيْء إلَّا قدْ حدثني به، ولَقَدْ حدَّثني أنَّه يَظْهر علىٰ البَيْت قوْمٌ. أَخْرَجه الْفَاكِهي» انتهىٰ[(٢)].

وَعَنِ ابن سِيرين قال: قال ابن الزُّبَيْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما شيء كان يُحَدِّثنَاه كعْبٌ إلا قد أتىٰ علىٰ ما قَالَ، إلَّا قَولَهُ: إنَّ فَتَىٰ ثَقِيف يَقْتُلُنِي، وَهَذا رَأْسُه بَيْن يَدَيَّ -يعني المُخْتَار بن أَبِي عُبَيْد-، قال ابن سيرين: وَلَا يَشْعُرُ أَنَّ أَبَا مُحَمَّد قد خُبِّئ لَهُ -يَعْنِي الحَجَّاجَ-. رَوَاه عَبْدُ الرَّزَّاق في «مُصَنَّفِه»، وإسناده صحيح علىٰ شَرْط الشيخَيْن، وَرَواه الطبراني، قال الهَيْثَمِي: ورِجَالُه رِجَالُ الصَّحِيح[(٣)].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٨، ٦٩).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٣٩، ٤٤٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «الأمالي» (ص:٨٥)، والطبراني في «الكبير» (١٣/ ٩٢)، وانظر: «مجمع

وقد رَوَاه الحَاكِمُ في «مُسْتَدْرَكه» من حديث الأعمش عن شِمْرِ بْنِ عَطِيَّة عن هِلَالِ بن يَسَاف، حَدَّثني البَريدُ الذي أتىٰ ابن الزُّبَيْر بِرَأْس المُخْتَار، فَلَمَّا رآه قال ابن الزُّبَير: ما حَدَّثني كَعْبٌ بِحَدِيثٍ إلا وَجَدْت مِصْدَاقه، إِلَّا أنه حَدَّثني أن رَجُلًا من ثَقِيف سَيَقْتُلُنِي، قال الْأَعْمَش: وما يَدْري أَنَّ أبا مُحَمَّد -خَذَلَهُ الله!- خُبِّئ له[(١)].

وقال الحافظ ابن حَجَر في «الإِصابة»: أَخْرَج ابن عسَاكر من «مُسْنَد مُحَمَّد بن هارون الرُّويَاني»، مِنْ طريق ابن لَهِيعَةَ عن أبي الْأَسْوَد، أن رَأْسَ الجَالوت قال لهم: إنَّ كُلَّ ما تَذْكُرُون عَنْ كَعْب بما يكون إنه إنْ كَان قَالَ لكُم: إنَّه مَكْتُوب في التَّوْرَاة، فَقَدْ كَذَبَكم، إنَّما التَّوْراة كَكِتَابِكُمْ، إلَّا أَنَّ كِتَابَكُمْ جامع: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة:١]، وفي التَّوْرَاة: يُسَبِّح لله الطيرُ والشَّجَر وكَذَا وكَذَا، وإنَّمَا الذي يُحَدِّث به كَعْب عَمَّا يَكُون من كُتُب أَنبياءِ بَنِي إسرَائِيلَ وَأَصْحَابهم، كَما تُحَدِّثُون أَنْتُمْ عَنْ نَبِيِّكُم وَعَنْ أَصْحَابه[(٢)].

وَقَد روىٰ البخاري من حَدِيث الزُّهْري عن حُمَيْد بن عَبْد الرحمن أنه سَمِعَ معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحدِّثُ رَهْطًا من قُرَيْش بالمَدِينة، وذَكَرَ كعب الأحبار فقال: إِنْ كَانَ لِمَن أَصْدَقِ هَؤلَاء المحدثين الذين يُحَدِّثُون عَنْ أَهْل الكِتَاب وإِنْ كنَّا مع ذلك لَنَبْلُو عليه الْكَذِبَ[(٣)].

=

الزوائد» (٧/ ٢٥٥).

(١) أخرجه الحاكم (٣/ ٦٣٣) (٦٣٣٣).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ١٧١)، وانظر: «الإصابة» (٥/ ٤٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٦١) معلقًا.

قلت: لَيس الْمُرَاد بالكَذِبِ ههنا الافْتِرَاء، وإِنَّما المُرَاد به الْخَطَأ في النَّقْل عَنْ أَهْل الْكِتَابِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْل النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَذَب أَبُو السَّنَابل**» أَيْ: أَخطأَ حِينَ قَالَ لسُبَيْعَةَ الْأَسلَمِيَّة: إنك لستِ بناكِحٍ حَتَّىٰ تَمُرَّ عليكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُر وَعَشْرٌ، وكانت قد وضعت بعد وَفَاة زَوجها بأَيَّام، فَأَخْبَرَها النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها قد خَرَجَت من الْعِدَّة بِوَضْع الحَمْل، وأَمَرَها بِالتَّزْوِيج إِنْ بَدَا لَهَا[١].

وقال ابن حِبَّانَ في كتاب «**الثِّقات**»: أَرَاد معاويَةُ أَنَّه يُخْطِئ أحيانًا فِيمَا يُخْبِر به، وَلَمْ يُرِد أَنَّه كَانَ كَذَّابًا، وقال ابن الجَوْزي: المَعْنىٰ أَنَّ بعضَ الذي يُخْبر به كَعْب عَنْ أَهْل الكِتَاب يَكُون كَذِبًا لَا أَنَّه يَتعمَّد الكَذِب، وإِلَّا فَقَدْ كان كَعْبٌ من أَخْيَار الأَحْبَار. انتهىٰ من «فَتْح الْبَارِي»[٢].

وَقَالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تَهْذيبِ التَّهْذيبِ»: «وقد وَقَعَ ذِكْرُ الرِّوايَةِ عنه في مَوَاضِعَ في مُسْلِمٍ في أَوَاخِرِ كِتابِ الإيمانِ، وفي حديثِ أبي مُعاوِيَةَ عن الأَعْمَشِ عن أبي صَالِحٍ عن أبي هريْرَةَ رَفَعَهُ: «**إذا أَدَّىٰ العَبْدُ حَقَّ اللهِ وحَقَّ مَوَالِيهِ كان لهُ أَجْرانِ**» قال: فحَدَّثْتُ به كَعْبًا فقال: كعْبٌ ليس عليه حِسابٌ ولا علىٰ مُؤْمِنٍ مزهد» انتهىٰ[٣].

وقد ذَكَرَ الحافِظُ كَعْبًا في «تقريبِ التهذيبِ»، وقال: «ثِقَةٌ مِن الثَّانيةِ»[٤]، وقد تقدَّمَ قوْلُ النَّوَوِيِّ: إنهم اتَّفَقوا علىٰ تَوْثيقِهِ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٣٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٣٩).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص:٤٦١).

وقد رَوَىٰ مالكٌ في «المُوَطَّأِ» عن يَحْيىٰ بنِ سعيدٍ أنَّ رَجُلًا جاءَ إلىٰ عُمَرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسألَهُ عن جَراداتٍ قتَلَها وهو مُحْرِمٌ، فقال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكَعْبٍ: تعالَ حتَّىٰ نحْكُمَ، وذكر تمامَ الحديثِ(١).

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة:٩٥] فلولا أنَّ كعْبًا عدْلٌ عنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَما أمَرَهُ أنْ يحْكُم معَهُ في جَزاءِ الصَّيْدِ، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**إنَّ الله جَعَلَ الحَقَّ علىٰ لِسانِ عُمَرَ وقلْبِه**» رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» مِن حديثِ ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ(٢)، قال: وفي البابِ عن الفَضْلِ بنِ عباسٍ(٣) وأبي ذَرٍّ(٤) وأبي هُرَيْرَةَ(٥).

قلت: وفيه -أيضًا- عن عُمَرَ(٦) وبِلالٍ(٧) ومُعاويةَ بنِ أبي سُفْيانَ(٨) وعائشةَ(٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا كافٍ في تَعْديلِ كعْبٍ وردِّ ما يَبْهَتُه به المُبْطِلون مِنَ

---

(١) أخرجه مالك (١/ ٤١٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣) (٥١٤٥)، والترمذي (٣٦٨٢)، وابن حبان (٦٨٩٥)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البزار (٦/ ٩٨)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٨٠)، وقال الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٨٠٧): «موضوع».

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨)، وصححه الألباني.

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٨١)، وصححه الألباني.

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٧) (٦٦٩٢). وقال الهيثمي (٩/ ٦٦) : «فيه علي بن سعيد المقرئ العكاوي، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٧) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣١٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٨) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٣٥٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٩) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٥٥)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٣٥٥).

العَصْرِيِّينَ الذين لا يُبالُونَ بِأَكْلِ لُحومِ الأبْرِياءِ والوُقوعِ في أعْراضِهم.

ومِن أعظَمِ البُهتانِ قوْلُ أبي ريَّةَ في هامش (صفحة ١٤٧) من الطبْعَةِ الثَّالثة لِكِتابِهِ، أنه أثْبَتَ في مَقالٍ له أنَّ الصُّهْيُونِيَّ الأوَّلَ هو كَعْبُ الأحْبارِ.

والجواب: أنْ يُقالَ: لو كان أبو رَيَّةَ يَخافُ اللهَ ويعْلَمُ يَقينًا أنه مَوْقوفٌ بيْنَ يديْهِ يوْمَ القِيامةِ ومَسْئولٌ عن أقْوالِهِ وأعْماله، وأنَّ الله سيأْخُذ حقَّ المَظْلُومِ مِن الظالمِ؛ لَمَا أقْدَم علىٰ هذا البُهْتانِ العَظيمِ، وسَيَأْتي -إنْ شاء اللهُ تعالىٰ- ذِكْرُ الوَعيدِ الشَّديدِ علىٰ بَهْتِ المُسْلِم وتكْفِيرِه عنْدَ ذِكْرِ قوْلِ أبي ريَّةَ: إنَّ ابنَ جُرَيْح كان مِنَ النَّصارىٰ.

وأمَّا وَهْبُ بنُ مُنَبِّهٍ، فقد اتَّفق البُخاريُّ ومسلِمٌ علىٰ إخْراجِ حديثِهِ، وأخْرَجَ له أبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ والنَّسائيُّ وغيْرُهم مِنَ الأئمَّةِ، وهذا كافٍ في تَعْدِيلِه ورَدِّ ما يَبْهَتُه به جَهلَةُ العَصْرِيِّينَ.

وقد ذَكَرَهُ البُخاريُّ في «التَّاريخ الكَبير»، و«الصَّغِير»، ولم يَذْكُرْ فيه جَرْحًا[1]، وذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتِمٍ في «الجَرْحِ والتَّعْديلِ»، ولمْ يَذْكُرْ فيه جَرْحًا، وقال: سُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ فقال: يَمَانِيٌّ ثِقَةٌ[2]، وذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ في «المِيزانِ»، وقال: كان ثِقَةً صادِقًا. قال العِجْلِيُّ: ثِقَةٌ تَابِعِيٌّ كان علىٰ قَضاءِ صَنْعاءَ. وقال مُثَنَّىٰ بنُ الصَّبَّاحِ: لَبِثَ وَهْبُ عِشْرينَ سَنَةً لم يَجْعَلْ بيْنَ العِشاءِ والصُّبْحِ وُضوءًا[3]، وقال في «تَذْكِرة الحُفَّاظِ» ما مُلَخَّصُه: وهْبُ بنُ منبِّهٍ الحافظ أبو عبدِ الله الصَّنْعانيُّ، عالمُ أهْلِ اليَمنِ،

---

(١) «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٧٤)، و«التاريخ الكبير» (٨/ ١٦٤) كلاهما للبخاري.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٥٢)، و«الثقات» للعجلي (ص:٤٦٧).

رَوىٰ عن أبي هريْرَةَ يَسيرًا، وعن عبْدِ الله بنِ عُمَرَ، وابنِ عباسٍ، وأبي سَعيدٍ، وجابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ وغيْرِهم.

وعنْدَه مِنْ علْمِ أَهْلِ الكِتابِ شيءٌ كَثيرٌ، فإنه صَرَفَ عِنايتَهُ إلىٰ ذلك وبالَغَ، وحديثُه في «الصَّحيحيْنِ» عن أخيهِ هَمَّامٍ، وكان ثِقَةً واسِعَ العِلْمِ[(١)]، وذكَرَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «تهذيبِ التَّهْذيبِ»، وذكَرَ قَوْلَ العِجْلِيِّ: إنه تابعيٌّ ثِقَةٌ، وقال أبو زُرْعَةَ والنَّسائيُّ: ثِقَةٌ، وذكَرَه ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقاتِ»[(٢)]، وقال في «**تقْريبِ التَّهْذيبِ**»: ثِقَةٌ مِنَ الثَّالثةِ[(٣)]، وذكَرَهُ الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ»، وقال: وَثَّقَهُ النَّسائيُّ[(٤)]، وقال النَّوَوِيُّ في «**تهذيبِ الأسْماءِ واللُّغاتِ**»: «هو تابِعِيٌّ جَليلٌ، مِنَ المَشْهُورينَ بِمَعْرِفَةِ الكُتُبِ الماضيةِ، سَمِعَ جابِرَ بنَ عبدِ الله وابنَ عباسٍ وابنَ عمْرِو بنِ العاصِ وأبا سعيدٍ الخُدْرِيَّ وأبا هريْرَةَ وأنَسًا والنُّعْمانَ بنَ بَشِير، روىٰ عنه عمْرُو بنُ دِينارٍ وعوْفٌ الأَعْرابيُّ والمُغيرةُ بنُ حَكيمٍ وآخَرونَ، واتَّفَقوا علىٰ تَوْثيقِهِ» انتهىٰ[(٥)].

وفيما ذَكَرْتُه مِن ثناءِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ عبْدِ الله بنِ سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وشهادَتِهِ له بالجَنَّةِ، وما جاء عن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه أَمَرَ كعْبًا أن يَحْكُمَ معه في جَزاءِ الصَّيْدِ، وما ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ مِنَ الاتِّفاق علىٰ تَوْثيقِ كَعْبٍ ووَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ؛ أَبْلَغُ رَدٍّ علىٰ مَنْ بَهَتَهُمْ وَرَمَاهُمْ بِبَثِّ الأكاذيبِ والتُّرَّهاتِ في الدِّين الإِسْلاميِّ.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٦٧)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٨٧، ٤٨٨).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص:٥٨٥).

(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٤١٩).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٤٩).

ولا شَكَّ أَنَّ المؤلِّف وأبا رَيَّةَ وأَشْباهَهُما مِنَ العَصْرِيِّين المُتَنَطِّعينَ أَوْلىٰ بالأَوْصافِ الذَّميمةِ مِنْ عبْدِ الله بنِ سَلَامٍ وكعْبِ الأحْبارِ ووَهْبِ بنِ مُنبِّهٍ؛ لأنَّ العَصْرِيِّينَ قد جَدُّوا واجْتَهَدُوا في رَدِّ بعْضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ والتَّشْكيكِ فيها بأَنْواعِ الأباطيلِ والتُّرَّهاتِ، ولَمَّا لَمْ يَجِدُوا مُسْتَنَدًا صَحيحًا يعْتَمِدونَ عليه في رَدِّ بعْضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ لَجَئُوا إلىٰ الطَّعْنِ في الثِّقاتِ الأبْرِياءِ ورَمَوْهُم بالافْتِراءِ وبَثِّ الأكاذيبِ والتُّرَّهات في الدِّين الإسلاميِّ، ولو كانوا يؤمنونَ بالله واليَوْمِ الآخِرِ ويَعْلَمون يقِينًا أنهم مَوْقوفونَ بَيْنَ يدي اللهِ تعالىٰ، وأنَّ اللهَ تعالىٰ سَيَقْضِي بيْنَهم وبيْنَ الأبْرياءِ الذين قد اسْتَحَلُّوا أعْرَاضَهم ورَمَوْهُم بما ليْسَ فيهم، وأنه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ سَيأْخُذُ لِلْمَظْلومينَ حقوقَهم مِنَ الظالمينَ - لَمَا أقْدَموا علىٰ ما أَقْدَموا عليه مِنَ الإفْكِ والبُهْتانِ واسْتِحْلالِ أعْراضِ الثِّقاتِ الأبْرِياءِ.

وأمَّا قوْلُه: ويدَّعون أُخْرىٰ أنها مِمَّا سَمِعوهُ مِنَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي في الحقيقةِ مِن مُفْتَرَيَاتِهِمْ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: أمَّا عبْدُ الله بنُ سلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو صَحَابِيٌّ جليلٌ، وقد روىٰ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةَ أحاديثَ، قال النَّوَوِيُّ في «**تهْذيبِ الأسْماءِ واللُّغاتِ**»: «رُوِيَ له عَنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَةٌ وعِشْرونَ حَدِيثًا، اتَّفَقَا علىٰ حديثٍ، وانْفَرَدَ البُخاريُّ بآخَرَ»، وكذا قال الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصَةِ»[١].

وإذا عُلِمَ هذا فَمَا رَوَاهُ البُخاريُّ ومسْلِم مِن أحاديثِ عبْدِ اللهِ بنِ سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو ثابت ولا يَرُدُّ ذلك إلا مُكابِرٌ مُعانِدٌ، وكذلك ما رَوَاهُ غَيْرُهما بالأسانيدِ الصَّحيحةِ

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٧١)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص: ٢٠٠).

إلىٰ عبْدِ اللهِ بنِ سلَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فهو ثابتٌ ولا يَرُدُّ ذلك إلا مُكابِرٌ مُعانِدٌ.

ومِن أقْبَح المُكابرَةِ والإِثْمِ والبُهتانِ قوْلُ المؤلِّف تبَعًا لأبي رَيَّة: إنَّ ما جاء عن عبْدِ اللهِ بنِ سلَامٍ منَ الأحاديث التي رَوَاها عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقال: إنه سمِعَها منه فهِيَ مِن مُفْتَرَيَاتِه».

والجواب عن هذا التَّهوُّرِ والوَقاحَةِ والفِرْيَةِ أنْ نَقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦].

وأمَّا كعْبُ الأحْبارِ وَوَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ فليسَا مِنَ الصَّحابَةِ، وإنَّما هُما مِنَ التَّابعينَ، ومَن زَعَمَ أنهما ادَّعَيا أنَّهُما سَمِعا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَدِ افْتَرىٰ عليْهِما، وإنَّما سَمِعا مِنْ بَعْضِ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وإذا عُلِمَ هذا فَمَا رَوَيَاهُ عنِ الصَّحابَة عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَثَبَتَ ذلك بالأسانِيدِ الصَّحيحةِ إليْهِما فلا شَكَّ في صِحَّتِه وثُبوتِهِ، ولا يَرُدُّ ذلك إلا مُكابِرٌ مُعانِدٌ، وكذلك ما رَوَاهُ وَهْبٌ عن ثِقاتِ التَّابِعينَ عن الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو ثابتٌ أيْضًا.

وأمَّا قوْلُ المؤلِّف تبَعًا لأبي ريَّةَ: إنَّ أولئكَ الأحْبَارَ يَبُثُّونَ في الدِّينِ الإِسْلاميِّ أكَاذيبَ وتُرَّهاتٍ، ويدَّعون أنها مِمَّا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهي في الحقيقةِ مِن مُفْتَرَيَاتِهِم.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: هذا مِن هَوَسِ المؤلِّف وأبي رَيَّةَ، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وأمَّا قوْلُه: وأيْنَ لِلصَّحابَةِ أنْ يَفْطِنوا لِتَمْييزِ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ مِن أقْوالِهم وهم

مِن ناحيةٍ لا يعْرِفونَ الْعَبْرانيَّةَ التي هي لُغَةُ كِتابِهم، ومِن ناحيةٍ أُخْرىٰ كانوا أقَلَّ منهم دَهاءً وأضْعَفَ مَكْرًا، وبذلك رَاجَتْ بَيْنَهُم سُوقُ هذه الأكاذيبِ وتلقَّىٰ الصَّحابَةُ ومَن تَبِعَهم كلَّ ما يُلْقِيهِ هؤلاءِ الدُّهاةُ بغيْرِ نَقْدٍ أو تَمْحِيصٍ مُعْتَبِرينَ أنه صَحيحٌ.

فجَوابُهُ مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: مِن أقْبَح الجَراءةِ والوَقاحَةِ والتَّهَوُّر تَهَجُّمُ المؤلِّف تَبَعًا لأبي رَيَّةَ علىٰ أصْحابِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَمْيُهُم بالغَباوةِ والتَّغْفيلِ بحَيْثُ تَروجُ عِنْدَهمُ الأكاذيبُ، وبِحَيْثُ يَتَلَقَّوْنَ كُلَّ ما يُلْقَىٰ إليْهِم ولا يُمَيِّزونَ بيْنَ الصِّدْقِ والكَذِبِ، وهذا صَريحٌ في التَّنَقُّصِ لأصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والغَضِّ منهم، ولا يَصْدُرُ ذلك إلا مِن مُنافِقٍ يُبْغِض أصْحابَ رَسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويَغْتاظُ منهُمْ.

وقد قال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩].

قال البَغَوِيُّ في تَفْسِيرِ هذه الآيةِ: «قال مالكُ بنُ أنسٍ: مَن أصْبَح وفي قَلْبه غيْظٌ علىٰ أصْحابِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَدْ أصابَتْهُ هذهِ الآيةُ»(١).

وقال ابنُ كَثيرٍ في «تفْسيرِهِ»: «ومِن هذِهِ الآيةِ انْتَزَعَ الإمامُ مالكٌ في رواية عنْهُ بتَكْفيرِ الرَّوافضِ الذين يُبْغِضونَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قال: لأنَّهم يَغِيظُونَهم، ومَن

---

(١) «تفسير البغوي» (٧/ ٣٢٨).

غاظَهُ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فهو كافِرٌ؛ لهذه الآيةِ، ووافَقَهُ طائِفَةٌ مِنَ العُلَماءِ علىٰ ذلك، والأحاديثُ في فضْلِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ والنَّهْيِ عنِ التَّعَرُّضِ لهم بِمَساوِيهِم كَثيرةٌ، ويَكْفِيهِم ثناءُ اللهِ عليهم ورِضاهُ عنهم» انتهىٰ[1].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الأَوْلىٰ بالغباوةِ التَّغْفيلِ وغيْرِ ذلك مِن صِفاتِ النَّقْصِ مَن أصْغىٰ إلىٰ زَخارِفِ شَياطِينِ الإنْسِ ورضي بها واعتَمَدَ عليها، وأَعْرَضَ لأجْلِها عن الكِتابِ والسُّنَّة وأقْوالِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

ومِن هؤلاءِ الأَغْبياءِ المُغَفَّلينَ أبو ريَّةَ والمؤلِّفُ وأشْباهُهُما مِنْ جَهَلَةِ العَصْريِّينَ الذين يَعْتَمِدونَ علىٰ تُرَّهاتِ جُولْد زيهر اليهودِيِّ وإخْوانِهِ مِنَ المُسْتَشْرِقين الذين قد شَرِقوا بالإسْلامِ وأهْلِهِ، ومَلَئُوا كُتُبَهم مِن الطَّعْنِ في الإسْلامِ والقُرْآن والنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، ويعْتَمِدونَ -أيضًا- علىٰ نَهيقِ الرَّوافضِ ونُباحِهِم في ثَلْبِ أصْحابِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والطَّعْنِ فيهم بِكُلِّ ما يَرَوْنَ أنه يَشِينُهم.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ عبْدَ اللهِ بنَ سَلامٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وكَعْبَ الأَحْبارِ وَوَهْبَ بنَ مُنبِّهٍ لم يَكونُوا مِن ذَوِي المَكْرِ وافْتِراءِ الكَذِبِ، وفيما ذَكَرْتُه مِن ثَناءِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ عبْدِ اللهِ بنِ سَلامٍ وشَهادَتِهِ له بالجَنَّةِ، وما ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ مِنَ الاتِّفاقِ علىٰ تَوْثيقِ كعْبٍ وَوَهْبِ بنِ مُنبِّهٍ أَبْلَغُ رَدٍّ علىٰ بَهْتِ المُؤَلِّفِ وأبي رَيَّةَ لِهؤلاءِ الثَّلاثَةِ ووَصْفِهِمْ بما لَيْسَ فيهِم.

الوَجْهُ الرابِعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تعالىٰ قد أَخْبَرَ في كِتابِهِ أنَّ أهْلَ الكِتابِ قد حَرَّفُوا كُتُبَهم وغَيَّروا فيها، فَقالَ تعالىٰ: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٦٢).

يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٧٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة:١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة:٤١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة:٧٩]، وفي هذه الآياتِ أبْلَغُ تَحْذِيرٍ مِنَ الاغْتِرارِ باليهودِ.

وقد قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**لا تُصدِّقوا أهْلَ الكِتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقُولُوا: آمَنَّا باللهِ وما أُنْزِلَ إلَيْنا وما أُنْزِل إلَيْكُم وإلهُنا وإلهُكُم واحِدٌ ونحْنُ له مُسْلِمونَ**»(١).

وقد كان الصَّحابَةُ علىٰ غايَةٍ مِنَ النَّباهَةِ والحَذَرِ مِمَّا حَذَّرَهُمُ اللهُ وَرَسُولُه مِنْهُ مِن كَيْدِ اليَهودِ وتَحْرِيفِهم، فَمَنْ ظَنَّ أنَّ سُوقَ الأكاذيبِ قدْ راجَتْ بَيْنَ الصَّحابَةِ، وأنَّهم يَتَلَقَّوْنَ ما يُلْقِيهِ أهْلُ المَكْرِ والدَّهاءِ بغَيْرِ نَقْدٍ أو تَمْحِيصٍ، وأنهم يَعْتَبِرونَ ذلك صَحيحًا فقدْ ظَنَّ بِالصَّحابَةِ ظَنَّ السَّوْءِ، ولا يَصْدُرُ ذلك إلا مِن مُنافِقٍ قدِ امْتَلأَ قَلْبُه

---

(١) سبق تخريجه.

غيْظًا علىٰ أصْحابِ رسولِ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

الوَجْهُ الخامِسُ: نَذْكُرُ فيهِ نُمُوذَجًا مِن نَباهَةِ الصَّحابَةِ ورَدِّهم علىٰ مَن قال بِخِلافِ الصَّوابِ.

فمِن ذلك: ما رَوَاهُ مالكٌ وأبو دَاوُدَ والتِّرْمِذيُّ والنَّسائِيُّ والحَاكِمُ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أَتَيْتُ الطُّورَ فوَجَدْتُ ثَمَّ كَعبًا، فمَكَثْتُ أنا وهو يَوْمًا أحَدِّثُه عن رسولِ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ويحدِّثني عنِ التَّوْراةِ، فقُلْتُ له: قالَ رسولُ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ «**خَيْرُ يوْمٍ طَلَعَتْ فيه الشَّمْسُ يوْمَ الجُمُعَةِ، فيه خُلِقَ آدمُ، وفيه أُهْبِطَ، وفيه تِيبَ عليْهِ، وفيه قُبِضَ، وفيه تَقومُ السَّاعةُ، ما علىٰ الأرضِ مِن دابَّةٍ إلا وهِيَ تُصْبِحُ يوْمَ الجُمُعَةِ مُصِيخَةً حتىٰ تطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعة، إلا ابنَ آدمَ، وفيه ساعَةٌ لا يُصادِفُها مؤْمِنٌ وهو في الصلاة يَسْأَلُ اللهَ فيها شيْئًا إلا أعْطاهُ إيَّاهُ**».

فقال كعْبٌ: ذلك يوْمٌ في كُلِّ سَنَةٍ؟ فَقُلْتُ: بلْ هي في كُلِّ جُمُعَةٍ، فقرأ كعْبٌ التَّوْراةَ ثم قال: صَدَقَ رسولُ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو في كُلِّ جُمُعَةٍ، فخَرَجْتُ فلَقِيتُ بَصْرَةَ بنَ أبي بَصْرَةَ الغِفاريَّ، فقال: مِن أيْنَ جِئْتَ؟ قلتُ: مِنَ الطُّورِ، قال: لو لَقِيتُكَ مِنْ قَبْلِ أنْ تَأْتِيَهُ لم تَأْتِهِ، قلْتُ له: ولِمَ؟ قال: إني سمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**لا تُعْمَلُ المَطِيُّ إلا إلىٰ ثَلاثَةِ مَساجِدَ: المَسْجِدِ الحرامِ، ومسجِدِي، ومسْجِدِ بيْتِ المَقْدِسِ**»، فلَقيتُ عبْدَ الله بنَ سلامٍ فقُلْتُ: لو رأيْتَني خرَجْتُ إلىٰ الطُّورِ، فلَقِيتُ كَعْبًا، فمَكثْتُ أنا وهو يوْمًا أُحَدِّثُهُ عن رسولِ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ويحدِّثُني عنِ التَّوْراةِ، فقُلْتُ له: قالَ رسولُ الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ «**خَيْرُ يوْمٍ طَلَعَتْ فيه الشَّمْسُ يوْمَ الجُمُعَةِ، فيه خُلِقَ آدمُ، وفيه أُهْبِطَ، وفيه تِيبَ عليْهِ، وفيه قُبِضَ، وفيه تَقومُ السَّاعةُ، ما**

علىٰ الأرض مِن دَابَّةٍ إلا وَهِيَ تُصْبِحُ يوْمَ الجُمُعَةِ مُصِيخَةً حتىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعةِ، إلَّا ابنَ آدمَ، وفيه ساعةٌ لا يُصادِفُها عبْدٌ مؤمِنٌ وهو في الصَّلاةِ يَسْأَلُ اللهَ شيْئًا إلا أَعْطاهُ إيَّاهُ».

قال كعْبٌ: ذلك يوْمٌ في كُلِّ سَنَةٍ، فقال عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ، قلتُ: ثم قرأ كَعْبٌ فقال: صَدَقَ رسولُ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، هو في كُلِّ جُمُعَةٍ، فقال عبْدُ اللهِ: صدَقَ كعْبٌ، إني لأَعْلَمُ تِلْكَ السَّاعَةَ، فقُلْتُ: يا أخي، حدِّثْني بها، قال: هِيَ آخِرُ ساعَةٍ مِن يوْمِ الجُمُعَةِ قَبْلَ أنْ تَغيبَ الشَّمْسُ، فقُلْتُ: أليس قد سَمِعْتَ رسولَ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**لا يصادِفُها مؤْمِنٌ وهو في الصلاةِ**»، وليست تِلْكَ السَّاعةُ صلاةً؟ قال: أليس قد سمِعْتَ رسولَ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**مَنْ صَلَّىٰ وجَلَسَ يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ لم يَزَلْ في صَلاتِهِ حتىٰ تَأْتِيَهُ الصلاةُ التي تُلاقِيها**»؟ قلْتُ: بلىٰ، قال: فهُوَ كذلك. هذا لفْظُ النَّسائِيِّ، ورِوايةُ التِّرْمِذيِّ مخْتَصَرَةً، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ، وقال الحاكِمُ: صحيحٌ علىٰ شرْطِ الشيْخَيْنِ ولم يُخْرِجاهُ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ في «تلْخيصِهِ»[1].

ومنها: ما رَوَاهُ ابنُ جَرِيرٍ بإِسْنادٍ صحيحٍ عن أبي وائِلٍ قال: جاء رجُلٌ إلىٰ عبْدِ الله بنِ مسْعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقال مِنْ أيْنَ جِئْتَ؟ قال: مِنَ الشَّامِ، قال: مَن لقِيتَ؟ قال: لقِيتُ كَعْبًا، قال: ما حَدَّثَكَ؟ قال: حدَّثَنِي أنَّ السَّمواتِ تَدورُ علىٰ مَنْكِبِ مَلَكٍ، قال: أفَصَدَّقْتَهُ أو كَذَّبْتَهُ؟ قال: ما صَدَّقْتُه ولا كذَّبْتُه، قال: لودِدْتُ أنَّك افْتَدِيتَ مِن رِحلَتِك

(١) أخرجه مالك (١/ ١٠٩)، وأبو داود (١٠٤٦)، والترمذي (٤٩١)، والنسائي (١٤٣٠)، والحاكم (١/ ٤١٣) (١٠٣٠)، وصححه الألباني.

إليه بِراحِلَتِكَ ورَحْلِها، كذَبَ كعْبٌ، إنَّ اللهَ تعالَىٰ يقولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر:٤١](١).

ومنها: ما رَوَاهُ ابنُ أبي خَيْثَمَةَ عن قَتادةَ قال: بلَغَ حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ كعْبًا يقولُ: إنَّ السماءَ تدور علىٰ قُطْبٍ كالرَّحىٰ، فقال: كذَبَ كعْبٌ، إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر:٤١]. قال الحافظُ ابنُ حجَرٍ: إسنادُه حسَنٌ(٢).

ومنها: ما ذَكَرَهُ الزَّمَخْشريُّ في «الكَشَّافِ» عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال لِرَجُلٍ مُقْبِلٍ مِنَ الشامِ: مَن لقِيتَ به؟ قال: كَعْبًا، قال: وما سمِعْتَه يقولُ؟ قال: سمعْتُه يقولُ: إنَّ السمواتِ تدورُ علىٰ مَنْكِبِ مَلَكٍ، قال: كذَبَ كعْبٌ، أمَا تَرَكَ يهودِيَّتَهُ بَعْدُ؟! ثُمَّ قَرَأَ هذه الآيةَ(٣). قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في كِتابِهِ «الكافي الشافي في تَخْرِيجِ أحاديثِ الكَشافِ»: لمْ أجِدْه.

ورَوىٰ الطَّبَرِيُّ مِن رِوايةِ أبي وائِلٍ قال: جاء رَجُلٌ إلىٰ عبْدِ الله بنِ مَسْعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: مِن أيْنَ جِئْتَ؟ قال: مِنَ الشامِ... فذَكَرَهُ مِثْلَه إلا أنه لم يقُلْ: ما تَرَكَ يهودِيَّتَهُ. انتهىٰ(٤).

قلْتُ: يُحْتَمَلُ أنَّ الزَّمَخْشريَّ أوْرَدَ الأثَرَ مِنْ حِفْظِه، فأَبْدَلَ ابنَ مَسْعودٍ بابْنِ عبَّاسٍ، واللهُ أعْلَمُ.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٨٢).

(٢) أخرجه ابن أبي خثيمة كما عزاه إليه ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ٤٨٤).

(٣) «تفسير الزمخشري» (٣/ ٦١٧، ٦١٨).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٤٨١).

ومنها: ما رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ ومُسْلِمٌ والتِّرمِذيُّ عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ قال: قُلْتُ لابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّ نَوْفًا البَكَالِيَّ يزْعُم أنَّ صاحِبَ بني إسْرائيلَ ليس هو صاحِبَ الخَضِرِ، فقال: كَذَبَ عدُوُّ اللهِ، سَمِعْتُ أُبَيَّ بنَ كَعْبٍ يقولُ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**قامَ موسىٰ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **خطيبًا في بني إسْرائيلَ، فَسُئِلَ: أيُّ الناسِ أعْلَم؟ فقال: أنا أعْلَمُ، قال: فَعَتَبَ اللهُ عليْهِ إذ لَمْ يرُدَّ العِلْمَ إليْهِ**» الحديث[1].

وقد تقَدَّم قولُ مُعاويةَ، وذُكِرَ كعْبُ الأحْبارِ فقال: «**إنْ كان لَمِنْ أصْدَقِ هؤلاءِ المُحَدِّثينَ الذين يُحَدِّثونَ عن أهْلِ الكِتابِ، وإنْ كُنَّا مع ذلك لَنَبْلُو عليْهِ الكَذِبَ**»[2].

وتقَدَّم أنَّ المُرادَ بالكَذِبِ هَهُنا الخَطَأُ في النَّقْلِ عنْ أهْلِ الكِتابِ، وليس المُرادُ به افْتِراءَ الكَذِبِ، وكذلك قوْلُ عبْدِ اللهِ بنِ سَلامٍ وعبْدِ اللهِ بنِ مَسْعودٍ وحذيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كذَبَ كعْبٌ، وقوْلُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَذَبَ نَوْفٌ، المُرادُ به الخَطَأُ في النَّقْلِ، واللهُ أعْلَمُ.

وتقَدَّم -أيضًا- قوْلُ ابنِ مَسْعودٍ وابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في النَّهْيِ عنْ سؤالِ أهْلِ الكِتابِ.

وفيما ذكَرْتُه في هذا الوَجْهِ عن بعْضِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كِفايَةٌ في الرَّدِّ علىٰ المؤلِّف وأبي رَيَّة فيما تَهجَّما به علىٰ الصَّحابَةِ، حيْثُ زَعَمَا أنَّهم ليس عنْدَهم فِطْنَةٌ لِتَمْييزِ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ مِن أقْوالِ النَّاقِلينَ عنْ أهْلِ الكِتابِ، وأنَّ سُوقَ الأكاذيبِ

(١) أخرجه أحمد (٥/١١٨) (٢١١٥٥)، والبخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذي (٣١٤٩).

(٢) سبق تخريجه.

قد راجَتْ بينَهم، وأنهم يَتَلَقَّوْنَ كُلَّ ما يُلْقِيهِ الدُّهاةُ بغيْرِ نَقْدٍ أو تَمْحيصٍ مُعْتَبِرينَ أنه صحيحٌ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

وأمَّا ما نَقَلَهُ المؤلِّف تبَعًا لأبي رَيَّة عن أحْمَد أمين أنه قال: اتَّصَلَ بعْضُ الصَّحابَةِ بِوَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ وكَعْبِ الأحْبارِ وعبْدِ الله بنِ سَلَامٍ، واتَّصَلَ التَّابِعونَ بابْنِ جرَيْجٍ، وهؤلاءِ كانت لهُمْ معْلوماتٌ يَرْوُونَها عنِ التَّوْراةِ والإِنْجيلِ وشُرُوحِها وحَوَاشِيها، فلم يَرَ المسلِمونَ بَأْسًا مِن أنْ يَقُصُّوها بجانِبِ آياتِ القرآنِ، فكانت مَنْبَعًا مِن مَنابِعِ التَّضَخُّمِ.

فجوابُهُ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: مِنَ الخطأ تَقْديمُه وهْبَ بنَ مُنَبِّهٍ وكَعْبَ الأَحْبارِ علىٰ عبْدِ اللهِ بنِ سلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّ عبْدَ اللهِ بنَ سلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحابِيٌّ جَليلٌ، وأمَّا كعْبٌ ووَهْبٌ فهُما مِنَ التَّابعينَ، فيَنْبَغِي تقْديمُ عبْدِ اللهِ بنِ سَلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علَيْهِما؛ لِمَا له منَ الصُّحْبَةِ والفَضيلَةِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ عبْدَ الله بنَ سلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان قلِيلَ الرِّوايةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان قَليلَ النَّقْلِ مِن كُتُبِ أهْلِ الكِتابِ، فلا يَنْبَغي ذِكْرُه مع المُكْثِرينَ مِنَ النَّقْلِ عنْهُم. وما ثَبَتَ عنْهُ مِنَ الرِّوايةِ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو مِنَ النَّقْلِ عنْ كُتُبِ أهْلِ الكِتابِ فهو مُصَدَّقٌ في رِوايتِهِ ونَقْلِه. ولا يُسِيءُ الظَّنَّ بعَبْدِ اللهِ بنِ سلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا جاهِلٌ أو مُكابِرٌ مُعانِدٌ.

وقدْ تقدَّمَ عن مُعاذِ بنِ جَبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال عنْدَ مَوْتِهِ: الْتَمِسوا العِلْمَ عِنْدَ أربعَةٍ، وَذَكَرَ مِنْهُم عبْدَ اللهِ بنَ سلامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وذَكَرَهُ الحافِظُ الذَّهبيُّ في «تَذْكِرةِ

الحُفَّاظِ»، وعدَّهُ مع الأكابِرِ منهم[(١)]، وفي هذا رَدٌّ لِمَا بَهَتَهُ به المؤلِّفُ وأبو رَيَّةَ وأشباهُهُما مِن حُثالَةِ العَصْرِيِّينَ الذين يَجْعَلونَهُ مِنَ الذين يَبُثُّونَ الأكاذيبَ والتُّرَّهاتِ في الدِّينِ الإسلاميِّ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، وقاتَلَ اللهُ الذينَ يُبْغِضونَ أصْحابَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويَغْتاظُونَ منهم ويَرْمونَهُم بالعَظائِمِ التي ليست فيهِم.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: ظاهِرُ قوْلِ أحمَد أمين: اتَّصل بعْضُ الصَّحابَة بوهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ، أنهم اتَّصلوا به وأَخَذوا عنه، وهذا غَلَطٌ فاحِشٌ وجهْلٌ فاضِحٌ، فإنه لمْ يُعْرَفْ عن أحَدٍ مِنَ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أنه سَمِعَ مِن وهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ أو حَكَىٰ عنه، وإنَّما يُعْرَفُ ذلك عن بعْضِ صِغارِ التَّابعينَ، وقد اتَّصَلَ وهْبٌ بِبَعْضِ الصَّحابَةِ ورَوَىٰ عنهم.

الوَجْهُ الرابِعُ: أنْ يُقالَ: ظاهِرُ قوْلِ أحمَد أمين: «واتَّصَلَ التَّابعونَ بابْنِ جُرَيْجٍ» أنهُمْ اتَّصَلوا به وأَخَذوا عنه، وهذا غَلَطٌ فاحِشٌ؛ لِأَنَّ ابنَ جُرَيْجٍ كان مِن صِغارِ التَّابِعينَ، فلا يُعْقَلُ أنْ يَتَّصِلَ به كِبارُ التَّابِعينَ ويَأْخُذوا عنْهُ، وإنما رَوَىٰ عنْهُ أتباعُ التَّابِعينَ كما هو مَذْكورٌ في بَعْضِ كُتُبِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ، ورَوَىٰ عنه مِن صِغارِ التَّابعينَ يَحْيىٰ بنُ سعيدٍ الأنْصاريُّ وحْدَه وهُوَ مِن شُيوخِهِ.

الوَجْهُ الخَامسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ ابنَ جُرَيجٍ لَمْ يَكُنْ مِنَ الَّذينَ ينقُلُونَ مِن كُتُب أهلِ الكِتَابِ؛ فَذِكْرُهُ مَع النَّاقلينَ عَنْهُمْ غلطٌ وخَطأٌ.

وَقَد تَحَامَلَ أَبُو رَيَّةَ عَلَىٰ ابنِ جُرَيجٍ تَحامُلًا قبيحًا في كتابِه الذي هُوَ «ظُلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ» حينَما ذَكَره في (صَفحَة ١٨٩) من الطَّبْعَةِ الثَّالثةِ، فقَالَ ما نصُّه:

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٤).

«وَكَانَ البخاريُّ لا يُوَثِّقُهُ وَهُوَ عَلىٰ حَق في ذَلِك». ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الذَّهَبِيِّ في «تَذْكِرة الحُفَّاظ» أَنَّهُ من أَصْلٍ رُوميٍّ، قَالَ أَبُو رَيَّةَ: «فهو نصرانِيُّ الأَصلِ»! قَالَ: «وَيَقُولُ عَنهُ بعضُ العُلماءِ: إنَّه كانَ يضعُ الحديثَ».

وقَالَ أَبُو رَيَّةَ -أيضًا- في هامشِ (صفحة ٢٤٢) من الطَّبعةِ الثَّالثةِ مَا نصُّهُ: «ابنُ جُريج كانَ من النَّصارَىٰ»! كذا قَالَ الأهوجُ المبرسمُ أَبُو رَيَّةَ في عَالِمٍ من أَكْبَرِ عُلَمَاءِ السَّلفِ. وهكذا جازفَ هذه المجازفةَ ولم يبالِ بما يترتبُ عَلَىٰ ذلكَ من الوعيدِ الشديدِ كما سيأتِي ذكرُهُ -إن شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ-.

فأَمَّا قولُه: وَكَان البخاريُّ لَا يُوَثِّقُهُ.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: هَذَا كذبٌ عَلَىٰ البُخَارِيِّ، فَقَدْ ذكَرَه البخَاري في «تَارِيخِهِ الكَبيرِ» و«الصَّغيرِ» وَلَمْ يذكرْ فيه جرحًا. وذَكرَ فيهِمَا عَن يحيَىٰ أنه قَالَ: لمْ يكن أحدٌ أثبتَ في نافع من ابن جُرَيْجٍ، زَادَ في «الكبِيرِ»: وكانَ منْ أَحْسَنِ النَّاسِ صلاةً[1].

وَرَوَىٰ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ في كِتَابِ «الجرحُ والتعديلُ» عن عَلي بن المَدينيِّ قَالَ: سمعتُ يحيىٰ بنَ سعيدٍ يقولُ: لمْ يكن أحدٌ أثبتَ في نافعٍ من ابنِ جُريجٍ فيما كتبَ، وهو أثبتُ من مالكٍ في نافعٍ، وقَالَ مرة: لم يكن ابنُ جريج بدون مالكٍ في نافعٍ، وروىٰ -أيضًا- عن الإمام أحمدَ أنَّه قَالَ: ابنُ جريج أثبتُ الناسِ في عطاء، وعن أحمدَ -أيضًا- أنه قَالَ: ابن جريج ثَبْتٌ صحيحُ الحديثِ لم يُحَدِّثْ بشيء إلا أتقنَهُ، وروىٰ -أيضًا- عن عثمانَ بنِ سعيدٍ قَالَ: قلت ليحيَىٰ بن مَعِينٍ: ابْنُ جُرَيجٍ أَحَبُّ إليك أو عبدُ الملك بن أبي سُليمانَ؟ فقَالَ: كِلَاهُما ثِقَتَانِ، وروىٰ -أيضًا- عن أبي زرعةَ أنه سُئل

---

(١) «التاريخ الأوسط» (٢/ ٩٨)، و«التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٣) كلاهما للبخاري.

عنِ ابنِ جريج، فقَالَ: بخٍ! من الأئمةِ[١].

وقَالَ النوويُّ في «تَهذِيبُ الأَسمَاءِ واللُّغَات»: «قَالَ عطاءُ بنُ أَبِي رباحٍ: سيدُ أهلِ الحجَازِ ابنُ جُرَيجٍ، وقَالَ عبدُ الرَّزَاق: كنتُ إذَا رأيتُ ابنَ جُرَيجٍ يصَلِّي علمتُ أنَّه يخشَىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وأقوالُ أَهلِ العِلمِ منَ السَّلفِ والخَلَفِ في الثَّنَاءِ عَلَيهِ وَذِكرِ مناقبِه أكثرُ مِن أَنْ تُحصَىٰ» انتهىٰ[٢].

وَقَالَ الذَّهَبيُّ في «تَذْكِرة الحُفَّاظ»: «ابنُ جُريجٍ الإِمَامُ الحافظُ فقيهُ الحرمِ، أبُو الوليدِ ويُقَالَ: أبُو خالدٍ عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنُ جريج الروميُّ الأمويُّ مَولَاهُم المكيُّ الفقيهُ صاحبُ التصانيفِ أحدُ الأعلامِ، قَالَ أحمدُ بنُ حنبَل: كانَ من أوعيةِ العلمِ، وقَالَ عبد الرزاق: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ صلاةً مِنَ ابنِ جريجٍ، كنتُ إذا رأيتُه علمتُ أنَّهُ يخشَىٰ اللهَ، ثُمَّ قَالَ الذهبيُّ: كان ابنُ جُريجٍ ثَبْتًا لكنَّه يُدَلِّسُ، وقَالَ يحيىٰ القطان: لم يكنِ ابنُ جُريج عندِي بدونِ مالكٍ في نافعٍ، قَالَ أبُو عاصمٍ: كانَ ابنُ جُريجٍ من العُبَّاد، كانَ يصومُ الدهرَ إلا ثلاثةَ أيَّامٍ من الشهرِ» انتهَىٰ باختصارٍ[٣].

وَذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجَر في «تهذيب التهذيب» عن عليٍّ بنِ المدينيِّ عن يَحيَىٰ بنِ سعيدٍ القطان أنَّه قَالَ: ابنُ جُريج أثبتُ في نافعٍ من مالكٍ، وذكر -أيضًا- عن أحمد أنه قَالَ: ابن جريج أثبت الناس في عطاء، وذكَرَ -أَيضًا- عنِ الميْمُونيِّ قَالَ: سمعتُ أبَا عبدِ اللهِ -يعنِي أحمدَ بنَ حنبل- غيرَ مرةٍ يقولُ: كان ابنُ جريجٍ من أوعيةِ العِلمِ،

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٧، ٣٥٨).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٩٧).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٨).

وَذَكَر -أَيضًا- عن الأثرمِ عن أحمدَ أنَّه قَالَ: إذَا قَالَ ابن جُريجٍ: قَالَ فُلَانٌ، وَقَالَ فُلَانٌ، وأُخبرت جاء بمناكيرَ، وَإذَا قَالَ: أخبَرَنِي وسمعت، فحسبُك به، وقَالَ ابنُ أَبِي مريمَ عن ابنِ معين: ثقةٌ في كل ما روي عنه من الكتاب، وقَالَ ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديثِ، وَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ»، وقَالَ: كانَ من فُقهاءِ أهلِ الحجاز وقُرائِهِم ومُتقنِيهم وكان يدلِّسُ.

وقَالَ الذهليُّ: ابنُ جُريج إذا قَالَ: حَدَّثَنِي وسمعتُ فهو محتَجٌ بحديثِه داخلٌ في الطبقةِ الأُولىٰ من أصحابِ الزهرِيِّ، وسئل عنه أبو زرعة فقَالَ: بخ! من الأئمة، وقَالَ ابنُ خراش: كان صَدوقًا، وقَالَ العِجلي: مكيٌّ ثقةٌ. انتهىٰ باختصار[(١)].

وقَالَ الحافظ -أيضًا- في «تقريب التهذيب»، وذكرَ ابنَ جُرَيج فَقَالَ: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ وَكَانَ يدلسُ ويرسِلُ[(٢)].

وقَالَ الخزرجيُّ في «الخُلاصةِ»: «ابنُ جريج الفقيهُ أحدُ الأعلامِ، قَالَ أحمدُ إِذَا قَالَ: أَخْبرَنَا وسمعتُ حسبُكَ بِهِ، وقَالَ ابن معين: ثقةٌ إِذَا رَوَىٰ من الكتابِ» انتهىٰ[(٣)].

وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ عن علماءِ الجرحِ والتعديلِ أبلغُ ردٍّ علىٰ تُرَّهَاتِ أَبِي رَيَّةَ ومجازفاتِه.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فهو نصرانِيُّ الأصلِ.

فَجَوَابُهُ: أَنْ يُقَالَ: لا يضُرُّ ابنَ جريجٍ أن يكونَ في أجدادَه نصارىٰ كما لا يضُرُّ

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٤- ٤٠٦).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص:٣٦٣).

(٣) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٤٤).

الصَّحابَةَ أَنْ يكونَ في آبائِهم وأجدَادِهم مشركُون، وكمَا لا يضرُّ بعضَ التَّابعين ومن بعدَهم من العلماءِ أَنْ يكونَ في أجدادِهم مجوس ومشركون، بل إن أفضلَ الخلقِ وسيدَ بنِي آدمَ كَانَ أَبَوَاهُ وأجدادُه مشركينَ، ولم يضرَّه ذلكَ شيئًا، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور:٢١]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وَأَمَّا قولُهُ: «ويقولُ عَنْهُ بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ كانَ يضَعُ الحَدِيثَ».

فَجَوَابُهُ: أَنْ يُقالَ: إن كان أَبُو رَيَّةَ أرادَ بالعلماءِ أئمةَ الجَرحِ والتَّعديلِ فَهذَا كذبٌ عليهم، وإن كان أراد بعضَ المنتسبين إلىٰ العلمَ من العصريينَ فهَذَا لا يُستبعد منهم، ولكنْ لا عبرةَ بهم؛ لأنَّهم فِي الغَالِبِ يخبطونَ خبطَ عشواءَ ولا يبالون برمي الرجلِ بما ليسَ فيه، والأحرىٰ أن هذه الكلمةَ من كيسِ أَبِي رَيَّةَ ومجازفاتِه في بهتِ الأبرياءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إن ابنَ جريجٍ كانَ من النَّصارىٰ.

فَجَوَابُهُ: أَنْ يُقالَ: هَذَا منَ البُهتَانِ العَظيمِ، وقد وردَ الوعيدُ الشديدُ علىٰ بهتِ المؤمنِ وتكفِيرِه، قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴾ [الأحزاب:٥٨].

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أحمدُ عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خمسٌ ليسَ لهنَّ كفارةٌ: الشركُ بالله، وقتلُ النفس بغير حق، وبهتُ مؤمن، والفرارُ من الزحف، ويمينٌ صابرةٌ يقتطعُ بها مالًا بغيرِ حقٍّ»**(١).

---

(١) سبق تخريجه.

وَرَوَىٰ أبو داودَ والطبرانيُّ والحاكمُ وصحَّحه، عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سمعت رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**من قَالَ في مُؤمِنٍ مَا ليسَ فيهِ أسكنَهُ اللهُ رَدْغَة الخبالِ حتَّىٰ يخرجَ مما قَالَ**»، زاد الطبراني: «**وليس بخارج**»(١).

وَرَوَىٰ الطبَرَانيُّ -أيضًا- عن أَبِي الدرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**من ذَكَرَ امرَءًا بشَيءٍ لَيسَ فيهِ ليعيبَهُ بِهِ حَبسَهُ اللهُ في نارِ جهنَّمَ حتَّىٰ يأتي بنفاذِ ما قَالَ فيه**»، قَالَ المنذري: إسنادُه جيدٌ، وفي رواية للطبراني: «**أَيُّمَا رَجُلٌ أشاعَ عَلَىٰ رَجُلٍ مسلمٍ بكلمةٍ وهو منها بريءٌ يَشينُه بِهَا في الدُّنيَا، كَانَ حَقًّا عَلَىٰ اللهِ أَنْ يُذِيبَهُ يوم القيامة في النَّارِ حتَّىٰ يأتي بنفاذِ ما قَالَ**»(٢).

وَفِي «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قَالَ الرَّجُلُ لأخِيهِ: يا كَافِرُ، فقدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، فإنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإلا رَجَعَتْ عَلَيْهِ**»(٣).

وَفِي «الصَّحيحيْنِ» -أيضًا- عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سَمِعَ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفرِ أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَارَ عَلَيْهِ**»(٤)، حار أي: رجع.

وَفِي «صحيحِ البخاريِّ» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٤٥)، ومسلم (٦١).

قَالَ: «**مَن قَالَ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَد بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»(١).

وَفِي «صَحِيحِ ابن حِبَّانَ» عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا أَكْفَرَ رَجُلٌ رَجُلًا إِلَّا بَاءَ أحدُهُما بِهَا، إِنْ كَانَ كَافِرًا وإِلَّا كَفَرَ بِتَكْفِيْرِهِ**»(٢).

وفي «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما عَن ثابتِ بنِ الضَّحاَّكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَن رَمَىٰ مُؤمنًا بِكُفرٍ فهوَ كَقَتلِهِ**»(٣).

فصلٌ

وَقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٢) و(٥٣) ما مُلخَّصُه:

«مَن هُم كعبٌ ومُنبِّه وعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ؟ لهؤلاء الثلاثةِ ولحوادثِهم بابٌ خاصٌّ في صفحةِ ١٤٧ - ١٤٩ - ٥٠ إلىٰ ١٥٧ في كتابِ «أضواءُ علىٰ السُّنَّةِ المحمَّديةِ» للأستاذ محمود أَبُو رَيَّةَ، بَيَّن فِيهِ نقلًا عن المرَاجِعِ والأسَانيدِ التَّاريخيةِ الصَّحيحةِ ما لهولاءِ الثلاثةِ مِنْ مَكْرٍ وخداعٍ وَدَسٍّ في الحَدِيثِ، ومن تِلْكَ البيانَاتِ المبيَّنةِ بكتابِ «أضواء عَلَىٰ السُّنَّة» يتَّضحُ أنَّهُم كانُوا مصدرًا لأحاديثَ كثيرةٍ».

والجواب عَنْ هَذَا من وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أَنْ يُقالَ: قد تقدمَ الكلامُ في تَزْكِيةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكَعْبِ الْأَحْبَارِ ووَهْبِ بْنُ مُنبِّه، والردُّ علَىٰ مَنْ بَهتَهُمْ وافْتَرَىٰ علَيْهِم؛ فليراجَعْ ذَلِكَ في

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٣).

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٤٨)، وصححه الألباني بشواهده.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١٠).

الفَصْلِ الذي قَبْلَ هذا الفَصْلِ، وَقَدْ سَمَّىٰ المُؤَلِّفُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّه في هذا الفصلِ باسْمِ أبيهِ، وهَذَا من تَحْرِيفِهِ وتَخْبِيطِهِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلفَ وأَبَا رَيَّةَ أولَىٰ وأحقُّ بوصفِ المكرِ والخداعِ والدسِّ في الحدِيثِ؛ لأنهُمَا قدْ جدَّا واجتهَدَا في ردِّ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ والتشكيكِ فيهَا ومُعارضتِها بِالشُّبهِ والأباطِيلِ، وَمَنْ نظرَ في كتابَيْهِما عَلِمَ أَنَّهُمَا من أَلَدِّ الأَعْدَاءِ للسُّنَّةِ وأهلِها.

وَقَدْ تَحَامَلَ أَبُو رَيَّةَ عَلَىٰ كَعْب الْأَحْبَارِ تحاملًا قبيحًا، فزَعَمَ في عدةِ مواضعَ أَنَّهُ يهوديٌّ، وَزَعَمَ في مواضعَ أُخَرَ أَنَّهُ كاهنٌ، وقَالَ -أيضًا- في وَهْبِ بْنِ مُنَبِّه: إنَّه كاهنٌ، وَطَغَتْ عليهِ الوَقَاحَةُ فَتَجَرَّأَ عَلَىٰ لَعنِ كعبٍ في صفحة (١٥٥)، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وَقَد وَرَدَ التشديدُ في تكفيرِ المُسْلِمِ وَذِكْرِه بَمِا لَيْسَ فيه. وقد ذَكَرْتُ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ في ذلكَ في الفَصْلِ الذي قبلَ هذا الفصلِ.

وفي «الصَّحيحيْنِ»، وغيرِهما عن ثابتِ بنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**لَعْنُ المُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ**»(١).

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٣) مَا نصُّه:

«مِن مَكرِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ وَكَيدِه للإِسلَامِ، في «مُوطَّأَ مَالكٍ» أَنَّهُ بلَغَه أن عمرَ بنَ

---

(١) سبق تخريجه.

الخطَّابِ لما أَرَادَ الخروجَ إلَىٰ العرَاق قَالَ له كَعْبُ الْأَحْبَارِ: لا تَخْرُجْ يَا أَمِيرَ المؤمنينَ؛ فإِنَّ بِهَا تِسْعَةَ أَعْشَارِ السِّحرِ فَسَقَة الجِنِّ، وبها الداءُ العُضَال[(١)]».

والجواب: أنْ يُقَالَ: لَيسَ في تَحْذِيرِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ لعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن الخُرُوجِ إِلَىٰ العِرَاقِ شيءٌ منَ المَكرِ والكَيدِ للإِسلامِ كَمَا زَعَمَ ذلكَ المؤلفُ تبعًا لإِمامِهِ في الضَّلالِ أبي رَيَّةَ، وإنَّمَا ذلكَ من النَّصيحَةِ الواجِبَةِ للمُسْلِمِ عَلَىٰ المُسْلِمِ. وقَد ظَهَرَ مصداقُ قَولِ كَعبٍ بِمَا ظَهَرَ فِي العِرَاقِ مِنَ الفتنِ والبِدعِ والأَهواءِ المُضِلَّةِ، وَقَد كَانَ قتلُ عُثمَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ أَيدِي أهلِ العراقِ ومَن مَالأَهُم مِن أهلِ مِصرَ، وبِقَتْلِهِ انفتحَ بابُ الفِتنِ إلىٰ يَوْمِ القيَامةِ، وكَانَ في العِراقِ -أيضًا- وَقْعَةُ الجَمَلِ ووَقعَةُ صِفِّين وهما من أعظَمِ الفِتَنِ، وَكَان مَقْتَلُ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وَأَصحَابِهِ في العرَاقِ، وكَانَت فيهِ فتنةُ المختارِ وفتنةُ الحَجَّاجِ، وغيرُ ذلِك من الفتنِ العظيمةِ.

وكانت فتنةُ بَنِي العَبَّاسِ وَدُعَاتِهم في العِرَاقِ وخُراسَانَ، وكذلك فتنُ البِدعِ والأهواءِ فكلُّهَا ظَهَرَتْ أَوَّلَ مَا ظَهَرَتْ بِأَرْضِ العِراقِ؛ كفِتنَةِ الخَوَارِجِ والرَّافِضَةِ والقَدرِيَّةَ والمُرجِئةِ والمُعتَزِلَة والجَهمِيَّةِ، ثمَّ انتشَرت بعدَ ذلكَ في جَمِيعِ الأقطارِ. وآخرُ ذلكَ فتنةُ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، وهي أعظَمُ فتنةٍ تكونُ علىٰ وجهِ الأرضِ، وَقَد جَاءَ في بعضِ الأحَاديثِ أنَّه يخرجُ من العِراقِ، وحَيْثُ كَانَت العراقُ بهذِهِ الصِّفةِ فالتَّحذيرُ منَ الخروجِ إليهَا من أَعْظَمِ النَّصِيحَةِ.

وَقَدْ جَاءَ في الأحَاديثِ الصحيحة مَا يؤيدُ قولَ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، كما في الحَدِيث الذِي روَاه الإِمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومُسْلِمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن

---

(١) أخرجه مالك (٢/ ٩٧٥).

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ المَشْرِقِ**»(١).

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ -أيضًا- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْمَشْرِقِ، يَقُولُ: «**أَلَا إِن الْفِتْنَةَ ههُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**»(٢)، وَفِي رواية لأحمدَ عنِ ابن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: رأيتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُشِيرُ بيدِهِ يَؤُمُّ العِرَاقَ: «**هَا إِنَّ الْفِتَنَ هَاهُنَا، إِنَّ الْفِتَنَ هَاهُنَا، إِنَّ الْفِتَنَ هَاهُنَا -ثلاثَ مراتٍ-، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**»(٣)، وفي رواية لأحمدَ ومسلمٍ: أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**رأسُ الكُفر من ههنا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**»(٤)؛ يعنِي المشرِقَ.

وَرَوَىٰ البُخَارِيُّ عن أَبِي مسعودٍ البدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يبلغُ به النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مِن هَهُنَا جَاءَت الفتن نُحوَ المشرقِ**»(٥).

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما أن رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**اللهُمَّ بَارِكْ لنَا في شَامِنَا ويَمَنِنَا**» مرتين، فقَالَ رجلٌ: وفي مشرقِنَا يَا رسولَ اللهِ، فقَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مِن هُنالِك يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ ولهَا تِسعةُ أعشارِ الشَّرِّ**»، ورَوَاهُ الطبرانيُّ في «الأوسطِ» وقَالَ فيه: «**إِنَّ من هُنَالك يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ وبه تسعةُ**

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤١٨) (٩٤٠١)، والبخاري (٣٣٠١)، ومسلم (٥٢)، ولم أقف عليه عند الترمذي.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٩١) (٥٦٥٩)، والبخاري (١٠٣٧)، ومسلم (٢٩٠٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٤٣) (٦٣٠٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٤٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٣) (٤٧٥١)، ومسلم (٢٩٠٥).

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٩٨).

أعشارِ الكفرِ، وبِهِ الدَّاءُ العُضالُ»(١).

وَرَوَىٰ الطبرانيُّ في «الأوسطِ» عن ابْن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدِّنَا وصاعِنَا، اللهم بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَيَمَنِنَا**» فقَالَ رجلٌ: والعِرَاق يا رسولَ اللهِ، قَالَ: «**مِن ثَمَّ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ وتُهَيَّجُ الفِتنُ**» قَالَ الهيثميُّ: رجالُه ثقاتٌ(٢).

وَرَوَىٰ الطبرانيُّ -أَيْضًا- في «الكبيرِ» عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ دَعَا نَبِيُّ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا ومُدِّنَا، وَبَارِكْ لنا في شامِنا ويمَنِنا**» فقَالَ رجل من القوم: يا نبي الله، وعِرَاقِنَا. فقَالَ: «**إِنَّ بِهَا قَرْنَ الشَّيْطَانِ، وتُهَيَّجُ الفتنُ، وَإِنَّ الْجَفَاءَ بِالْمَشْرِقِ**» قَالَ المنذري والهيثمي: رُواتُه ثِقَاتٌ(٣).

وَفي هَذهِ الأَحاديثِ أَبلغُ ردٍّ عَلَىٰ مجازَفَةِ المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ في بهتِهما لِكَعْبِ الأَحْبَارِ.

فَصْلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٣) ما نصُّهُ:

«أمثلةٌ مِنْ رِوَايَاتِ كَعْبِ المَدْسُوسَةِ...»، ثُمَّ ذكرَ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ وَأَرْبَعِ صَفْحَاتٍ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٠) (٥٦٤٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٤٩)، وصححه الألباني دون زيادة تسعة أعشار كما في «الصحيحة» (٢٢٤٦)، و«الضعيفة» (٥٨٠٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤٦)، وصححه الألباني في «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» (ص:٢٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٥)

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٨٤)، وضعفه الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٥٨٢)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٥)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/ ١٤٩).

بَعْدَهَا رِوَاياتٍ عَنِ كَعْب الْأَحْبَارِ مِمَّا قِيلَ: إنَّه رَوَاهُ مِن كُتُبِ أَهلِ الكِتَابِ، وَلَيْسَ لَهَا أَسَانِيدُ صحيحةٌ عَن كعبٍ، فَلَا تَصِحُّ نِسبَتُها إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ بَعضُ الكذَّابين وَضَعَها ونَسَبَهَا إِلَىٰ كَعبٍ. وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ صحَّةِ نسبَتِها أو نسبةِ بعضِها إليهِ فهي ممَّا ترخَّصَ كعبٌ في نقلِه مِن كُتُبِ أَهلِ الكِتابِ، وَقَد قَالَ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون**». رواهُ البخاريُّ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ وابنُ حِبَّانَ في «**صحيحِهِ**» عَن أبي نملةَ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلاً لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ**»[2].

فَصْلٌ

وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ في صفحة (٥٤) و(٥٥):

«رَوَىٰ البَيهقيُّ في «الأسماء والصفات» بسَنَدٍ صَحِيحٍ عن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قولُه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] قَالَ: «سبعُ أَرَضينَ في كلِّ أرضٍ نبيٌّ كنبيِّكِم، وآدمُ كآدَمِكُم، ونوحٌ كنُوحٍ، وإبراهِيمُ كإبرَاهِيمَ، وعِيسَىٰ كعيسَىٰ»، ولم يذكر لموسَىٰ مثيلًا، قَالَ البيهقي في «الشُّعب»: هو شاذٌّ بالمَرَّةِ، قَالَ السيوطيُّ:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

هذا من البيهقيِّ في غايةِ الحُسنِ، فإِنَّه لا يلزمُ من صحةِ الإِسنادِ صحَّةُ المتن؛ لاحتمَالِ صحَّةِ الإِسنَادِ، معَ أنَّ في المتنِ شذوذًا أو علةً تمنعُ صحَّتَهُ.

ولابنِ كَثيرٍ تحقيقٌ في هذَا الحَديثِ يقول فيه: إنَّه محمولٌ -إن صحَّ سندُه عن ابنِ عباسٍ- علىٰ أنه أخذَه من الإِسرَائيليَّات[1]».

والجواب: أنْ يُقالَ: هذا ممَا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كتابِ أَبِي رَيَّةَ، وقد أجابَ عنه العلَّامةُ عبدُ الرَّحمَن بنُ يحيَىٰ المُعلميُّ في كتابِه «**الأنوارُ الكاشفةُ**» فقَالَ: «أمَّا هذَا فَلَيْسَ سندُه بصحيحٍ؛ لأَنَّه من طَريقِ شَريكٍ عن عطاءِ بنِ السَّائبِ عن أَبِي الضُّحَىٰ عن ابنِ عباسٍّ، وشريك يخطِئُ كثيرًا وَيُدَلِّسُ. وَعَطَاءُ بنُ السَّائب اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمُدَّةٍ، وسَمَاعُ شريكٍ مِنْهُ بعد الاخْتِلَاطِ.

لَكِنْ أَخْرَجَ البيهقيُّ عَقِبَ هَذَا بسندٍ آخرَ من طريقِ آدمَ بنِ أبي إياسَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عن عَمْرِو بنِ مُرَّةَ عن أَبِي الضُّحَىٰ عن ابنِ عباسٍ في قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] قَالَ: في كلِّ أرضٍ نَحوُ إبراهيمَ.

ثُمَّ قَالَ البيهقيُّ: إِسْنَادُ هَذَا عن ابنِ عباسٍ صَحِيحٌ، وَهُوَ شَاذٌّ بمَرَّة، لَا أَعْلَمُ لأَبِي الضُّحَىٰ عَليهِ متابِعًا، وَأخرجَه ابنُ جَريرٍ عن عَمرِو بنِ عليٍّ عن غُنْدَر عَن شُعبَةَ، فَذَكَرَهُ بنحْوِهِ وَزَادَ: وَنَحْوُ مَا عَلَىٰ الأَرْضِ مِنَ الخَلْقِ.

---

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٦٧، ٢٦٨)، وقَالَ: «إسناد هذا عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما صحيح، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحىٰ عليه متابعا والله أعلم»، ونقل كلامه هذا السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٢١١)، وابن كثير في «تفسيره» (٨/ ١٥٧)، ولم أقف علىٰ كلام السيوطي وابن كثير الذي نقله هذا الأفاك.

وَعلَىٰ هَذَا فالمعنَىٰ -والله أعلمُ- أنَّ في كلِّ أرضٍ خلقًا كَنَحْوِ بنِي آدَمَ، وَفِيهِم مَن يَعرفُ اللهَ تَعَالَىٰ بالنَّظَرِ فِي آياتِه كَما عَرَف إبرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذا القَولُ قد يُتَوَصَّلُ إلَيْه بالنَّظَر فِي الآيَةِ المَذْكُورَةِ وَسِيَاقِها، وقولِه تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر:٨٥]، وقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وغيرها، عَلَىٰ أَنَّ بعضَهم قَدْ فسَّرَ مَا جَاءَ في الروايةِ الأخرَىٰ الَّتِي قدمت أنَّهَا لا تصحُّ، ففي «روحِ المعاني»: لَا مانعَ عقلًا ولا شرعًا من صِحَّتِهِ، والمرادُ أن في كلِّ أَرْضٍ خَلْقًا يَرجِعُون إلَىٰ أَصلٍ وَاحدٍ رُجُوعَ بنِي آدَمَ في أَرضِنَا إلىٰ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِم أَفْرَادٌ مُمْتَازُونَ عَلَىٰ سَائِرِهِم كنُوحٍ وإبْرَاهِيمَ فِينَا.

أَمَّا مَا في «البِدَايةِ» مَحمولٌ -إنْ صحَّ نقلُه- عنه علىٰ أَنَّهُ أَخذَهُ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ الإسرائيلياتِ فغيرُ مَرْضِيٍّ، فابنُ عباسٍ كما مَرَّ وَيَأْتِي كَان ينهَىٰ عن سُؤالِ أهلِ الكِتَابِ، فإن كانَ معَ ذلكَ قد يسمعُ من بعضٍ من أسلمَ منهُم أو يَسْأَلُهُ فإِنَّما ذَلِكَ شأنُ العَالِمِ يَسْمَعُ مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ لعلَّهُ يجدُ فيه ما يُنَبِّهُه ويلفتُ نظرَهُ إلىٰ حجَّةٍ» انتهىٰ[1].

فَصْلٌ

وَقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٥) ما نصُّه:

«كعبٌ أسلمَ في خلافةِ عمرَ، ومع ذلكَ فإنَّ أبَا هُرَيْرَةَ وابنَ عباسٍ يَسْأَلانِه عن الحَدِيثِ ويروِيانِ عنه. في «تَفسيرِ الطبريِّ» أن ابنَ عباسٍ سَأَلَ كَعْبًا عن سِدْرةِ المنتهَىٰ

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١١٨).

فقَالَ: إِنَّهَا عَلَىٰ رُءُوسِ حَمَلَةِ العَرْشِ، وإِلَيْهَا ينتَهِي علمُ الخلائقِ، وَلَيْسَ لأحدٍ وراءَها عِلْمٌ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَت سدرةَ المنتهَىٰ لانتهاءِ العِلمِ بهَا[١]، هَذَا مَا قَالَهُ كعبٌ لتلمِيذِه الثَّاني، وأمَّا مَا قَالَه لِتلمِيذِه الأَوَّلِ أَبِي هُرَيْرَةَ عن سِدْرَةِ المنْتَهَىٰ، فَفِي حَدِيثٍ لَهُ أَنَّ الشَّجَرَةَ يَخْرُجُ من أَصْلهَا أنهارٌ من مَاءٍ غَيرِ آسنٍ وأنهارٌ من لبنٍ وأنهارٌ من خَمْرٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَل، وَهِيَ شَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا سَبْعِينَ عَامًا لَا يَقْطَعُهَا والوَرَقَةُ منهَا تغطِّي الأُمَّةَ كلَّها[٢]. (ص ١٦٢ من أضواء)».

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا ممَّا نَقَلَهُ المؤلِّفُ من كتابِ أبي رَيَّةَ، وَالكَلَامُ عَلَيهِ مِن وُجُوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: من الظُّلمِ والزُّورِ قولُ المؤلفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: إنَّ أبَا هُرَيْرَةَ وابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانا من تلاميذِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، ومن الظُّلمِ والزُّورِ -أيضًا- قول المؤلف تبعًا لأبي رَيَّةَ: إن أبا هُرَيْرَةَ وابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يَسْأَلَانِ كعبًا عن الحديثِ ويروِيانِ عَنهُ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إن أبَا هُرَيْرَةَ وابنَ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يتعلَّما من كعبٍ شيئًا مِمَّا يتعلَّقُ بأمُورِ الدِّينِ، وإنَّما سَمِعا منهُ أشياءَ تحتملُ الصدقَ فحَكَيَاها عنهُ أو سَأَلَاهُ سؤالَ خَبِيرٍ نَاقدٍ لِيَنظُرَا ما يقولُ، وقد ردَّ عليه أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أخطأَ في سَاعةِ الإِجابةِ يَومَ الجُمُعةِ حتَّىٰ رَجَعَ كعبٌ إلىٰ الصوابِ[٣]، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا ذَكَرَهُ

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٤٨٦) (١٠٣٠٨).

الزَّمَخْشَرِيُّ في «**الكشَّاف**» لما قَالَ: إن السَّمواتِ تدورُ علىٰ مَنكِبِ مَلَكٍ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابنُ مسعودٍ وَحُذَيْفَةُ في ذلك أيضًا[(١)]، وقد تقدم ذكرُ ذلك قبلَ هذا الفصلِ بأربعَةِ فصولٍ؛ فليراجَعْ.

وإذا عُلِمَ هَذا فنقولُ: إن كَعْب الْأَحْبَارِ لا يبلغُ في العلمِ إلىٰ موضعِ الكعبِ من أبِي هُرَيْرَةَ وابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فضلًا عن أن يَكُونَا من تلاميذِه.

الوَجْهُ الثَّالث: أنْ يُقالَ: إن كلامَ المؤلفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ ظاهرٌ في التنقصِ لأبي هُرَيْرَةَ وابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا والسخرِيَّةَ منهُمَا؛ حَيْثُ زَعَمَ أَبُو رَيَّةَ والمؤلفُ أنَّهما من تلاميذِ كعبِ الأحبارِ، ولا شكَّ أن هذا فيضٌ ممَّا في قُلُوبِهِمَا من الغيظِ عَلَىٰ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ في صِفَةِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩] فمن كانَ في قلبِه غيظٌ علىٰ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقد أصابَتْهُ هذه الآيَةُ.

الوَجْه الرابعُ: أنْ يُقالَ: إِذَا أُطْلِقَ الحَدِيثُ فالمُرَادُ بِهِ الحديثُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَمْ أرَ من طريقٍ صَحِيحٍ ولا ضَعِيفٍ أنَّ أبا هُرَيْرَةَ وابن عباسَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا سألَا كعبًا عن شيءٍ من الحديثِ المرفوعِ إلىٰ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَا رَوَيا عنهُ شيئًا من ذلكَ، وإنما حَكَيَا عنه بعضَ الشَّيءِ مما نقلهُ من كتبِ أهلِ الكتابِ، ومن ادَّعَىٰ أنهما سَألاهُ عن شيء من الحديث المرفوعِ أو رَوَيَا عَنه شيئًا من ذلكَ فعليهِ إثباتُ ذلكَ بالإسنادِ الصحيحِ، ولن يجدَ إلىٰ ذلكَ سبيلًا.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد أغْنَىٰ أصحابَ رسولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) سبق تخريج هذا.

بالروايةِ عن نبيِّهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسؤالِه عما أُشكِلَ عليهم، وبرواية بعضِهم عن بعضٍ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسؤالِ بعضهم بعضًا عنِ الحديثِ وما أشكل عليهم، فليسَ بهم حاجةٌ إلىٰ الروايةِ عن كَعْب الْأَحْبَارِ ولا عن غيرِه من التَّابِعِينَ، وليس بهم حاجةٌ إلىٰ سؤالِهم عن الحديثِ.

الوَجْه السَّادس: أنْ يُقالَ: مَا جَاءَ أَنَّ ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ عن سدرةِ المنتهىٰ فهو أثرٌ غيرُ ثابتٍ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأن ابنَ جريرٍ الطبريَّ رَوَاهُ من طريق الأَعْمَشِ عن شِمرِ بنِ عطيةَ عن هلالِ بنِ يسافٍ قَالَ: «سأل ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كعبًا وأَنَا حَاضِرٌ» كذا جَاءَ في هذه الروايةِ. والأعمشُ مشهورٌ بالتَّدليسِ، وَهِلالُ بنُ يسافٍ لم يُدْرِكْ كَعْبَ الأَحْبَارِ(١).

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ جريرٍ من طريقِ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عن الرَّبِيعِ بنِ أنسٍ عن أَبِي العَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ أو غيرِه قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انتَهَىٰ إِلَىٰ السِّدْرَةِ» الحديث(٢).

فَالكَلَامُ عليهِ مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُها: أَنَّهُ لمِ يَثْبُتْ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأَنَّ أَبَا جعفرٍ الرازِيَّ شَكَّ فِيهِ هلْ هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو عَنْ غَيْرِه.

الوَجْهُ الثَّانِي: لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ أَبَا جَعفرٍ الرَّازيَّ قَالَ: عَن أَبِي هُرَيْرَةَ وحدَه ولَمْ يَشُكَّ فيهِ؛ فَهُوَ مَردودٌ بِالكَلَامِ فِي إِسْنَادِهِ؛ لأَنَّ أَبَا جعْفَرٍ الرازيِّ والربيعَ بنَ أَنَسٍ قَدْ

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢١٢).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٥١٥).

تَكَلَّمَ فِيهِمَا بعضُ أَهْلِ العِلْمِ، فَأَمَّا أَبُو جعفرٍ فقَالَ أَحْمَدُ في رواية ابنِهِ عبدِ اللهِ: ليسَ بقويٍّ فِي الحَدِيثِ، وَكَذَا قَالَ النَّسَائيُّ والعجليُّ، وقَالَ ابنُ مَعينٍ: يُكتبُ حَدِيثُه ولَكنَّهُ يخْطِئُ، وقَالَ عمرُو بنُ عليٍّ: فيه ضَعْفٌ، وَهُوَ من أَهْلِ الصِّدْقِ سَيئ الحِفظِ، وقَالَ أَبُو زرعةَ: شيخٌ يهِمُ كثيرًا، وقَالَ السَّاجي: صدوقٌ ليس بمتقِنٍ.

وقَالَ ابنُ خَرَاشٍ: صَدُوقٌ سيئ الحِفْظِ، وقَالَ ابنُ حِبَّانَ: كَانَ يَنْفرِدُ عَنِ المَشَاهِيرِ بالمَنَاكِيرِ، لَا يُعْجِبُنِي الاحتجاجُ بِحَدِيثِه إِلَّا فيمَا وافقَ الثِّقَاتِ(١).

وَأَمَّا الرَّبِيعُ فقَالَ ابْنُ معينٍ: كَانَ يَتَشَيَّعُ فَيُفْرِطُ، وَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقَاتِ» وقَالَ: النَّاسُ يتَّقُون من حَدِيثِهِ مَا كَانَ من رِوَايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُ؛ لأَنَّ في أَحَادِيثِهِ عنْهُ اضطِرابًا كَثِيرًا(٢).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهُوَ موقُوفٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ في الرِّوايةِ مَا يَدلُّ علىٰ أنَّه رَوَاهُ عن كعبِ الأَحْبارِ، وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تَبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا رَوَاهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ كَعْب الْأَحْبَارِ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ من اتِّبَاعِ الظَّنِّ والتَّحاملِ عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣).

الوَجْهُ الرَّابعُ: أن المؤلفَ وأَبَا رَيَّةَ حَرَّفَا فِي آخِرِ الحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَا: «تُغطِّي

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٨١)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٢٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٩٤-١٩٦).

(٢) «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٢٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٣٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣).

الأمةَ كلَّها»، والَّذِي في «تفْسِيرِ ابنِ جَرِيرٍ»: «تُغطِّي المائةَ كلَّها».

فصلٌ

وَقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٥) و(٥٦) ما نصُّهُ:

«شَهَادَةُ الصَّحابَةِ عَلَىٰ كَعْبٍ بالكَذِبِ في الحَدِيثِ وأخصهم عمر وعلي، وَقَدْ نَهَىٰ عُمَرُ كَعْبًا عَنِ الحَدِيثِ وَتَوَعَّدَهُ بِالنَّفْيِ إِلَىٰ بِلَادِهِ وَقَالَ لهُ: لَتَتْرُكَنَّ الحَدِيثَ أَوْ لَأُلحِقَنَّك بِأَرْضِ القِرَدةِ. وكان عليٌّ يقُولُ: إِنَّهُ لكذَّابٌ. (ص ١٠٦ جـ ٨ من البداية والنهاية).

ورَوَىٰ البُخَارِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ، وَذَكَرَ كَعْبًا فَقَالَ: إِنه مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ. وعن حُذَيفةَ وابنِ عباسٍ. وأخرجَ ابنُ خيثمةَ بسندٍ حسنٍ عن قتادةَ قَالَ: بَلَغَ حُذَيفةَ أَنَّ كعبًا يقولُ: إن السَّماءَ تدورُ علىٰ قطبٍ كالرَّحَىٰ، فقَالَ: كذبَ كعبٌ، إنَّ اللهَ يقُولُ: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ ﴾ [فاطر:٤١] (ص ٣٢٣ جـ١ من الإصابة) لابن حجر.

وَقَالَ ابنُ عبَّاسٍ لِرَجُلٍ مُقْبِلٍ من الشَّامِ: مَنْ لَقِيتَ؟ قَالَ: لقيتُ كعبًا. قَالَ: وما سَمِعْتَهُ يقولُ؟ قَالَ: سمعتُه يقولُ: إن السَّمواتِ تدورُ عَلَىٰ منكبِ مَلَكٍ، فقَالَ: كَذَبَ كَعْبٌ، أَمَا تَرَكَ يَهُودِيَّتَهُ بَعْدُ؟! ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ ﴾ [فاطر:٤١] (ص ١٣٩ من كتاب الكافي الشافي) لابنِ حجرٍ العَسقَلَانيِّ.

وفي «مرآةِ الزمانِ» لسبطِ ابن الجوزيِّ توقُّفُهُم فيمَا رواهُ كَعْبُ الْأَحْبَارِ عن

الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّهُ أَسْلَمَ عَلَىٰ يَدِ الفاروقِ وَكَانَ يَضْرِبُه بالدرَّةِ، ويَقُولُ لَهُ: دَعْنَا من يَهُودِيَّتِكَ. (ص ٣٥ جـ ١ مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي))».

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا ممَّا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كِتَابِ أَبِي رَيَّةَ وَغَيَّرَ فيهِ بَعْضَ التَّغييرِ، وَالكَلَامُ عَلَيهِ من وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أنْ يُقالَ: ظاهرُ كَلَامِ المؤلفِ أَنَّ الصَّحابَة كلَّهُمْ شَهِدُوا علىٰ كعبٍ بالكذبِ فِي الحديثِ، وَهَذَا كذبٌ وافتراءُ من المؤلفِ تبعَ فيه أَبَا رَيَّةَ، ولم أرَ بإِسنادٍ صَحِيحٍ ولا ضَعِيفٍ أَنَّ أحدًا منَ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كذَّبَ كعبًا فيما يَرْوِيهِ منَ الأَحاديثِ المرفوعةِ أو الموقوفةِ علَىٰ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما كانَ بعضُهم يشكُّ فِي بعضِ ما ينقلُه من كتبِ أهلِ الكتابِ؛ لأنَّها تحتملُ الصدقَ والكذبَ.

وقَد ثبتَ عن معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ذكر كَعْب الْأَحْبَارِ فقَالَ: إن كانَ لمن أصدقِ هؤلاءِ المحدِّثينَ الذين يحدِّثُونَ عن أَهْلِ الكِتَابِ، وإن كنَّا مَعَ ذلكَ لنبلُو عَلَيهِ الكَذِبَ، رواه البخاري(١). وَثَبَتَ عن ابنِ مسعودٍ وحذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنهُمَا كَذَّبَا كعْبًا فِي قَوْلِهِ: إنَّ السَّمواتِ تَدُورُ علىٰ منكَبِ مَلَكٍ(٢).

وَثَبَتَ عن عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كذَّب كَعْبًا حِينَ قَالَ: إنَّ سَاعَةَ الإِجَابَةِ فِي يَوْم الجُمُعةِ يومٌ في كلِّ سنةٍ، ثُمَّ صدَّقَهُ لما رَجَعَ إلىٰ الصَّوَابِ وقَالَ: إنَّها في كلِّ جُمُعةٍ(٣)، فَهَذَا هُوَ الثَّابتُ عَنِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في حقِّ كعبِ الأحبارِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٦١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ المرادَ بالكذبِ ههنَا الخطأُ في النقلِ عن أهلِ الكتابِ، وليسَ المرادُ به افتراءَ الكذبِ. والخطأُ في النقلِ يُحتملُ أن يكونَ من كعبٍ ويُحتملُ أن يكونَ من الكتبِ التي ينقلُ منهَا.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: لم يثبت عن عمرَ وعليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنهما كذَّبا كعبَ الأحبارِ، وَمَا ذَكَرَهُ المؤلفُ عَن عُمَرَ وعَليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنهما أخصُّ من كَذَّبَ كعبًا فهو من كيسِه وافترائِه علىٰ عمر وعَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وَقَد تَقَدَّمَ ما رواهُ مالكٌ في «الموطأِ» أن عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أمرَ كعبًا أن يَحْكُمَ معَه في جزاءِ الصيدِ[1]، ولو كانَ كذَّابًا لما رضيَ عمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بحُكْمِهِ في جزاءِ الصَّيدِ الذي لا يَحْكُمُ فيهِ إلَّا العُدُولُ المرضِيُّون.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ نَهَىٰ عُمَرُ كَعْبًا عن الحديثِ وتوعدَّه بالنَّفْيِ إلىٰ بلادِه وقَالَ لَهُ: لتتركَنَّ الحديثَ أو لألحقَنَّك بأرضِ القردةِ، وكان عليٌّ يقولُ: إنَّهُ لكذَّابٌ. (ص ١٠٦ جـ ٨ من البداية والنهاية).

فجوابُه مِن وجهينِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: قَدْ ذَكَرَ ابنُ كثِيرٍ هذا الأثرَ في «البِدَايةِ والنِّهايةِ» ولفظُه: «قَالَ أبو زُرعةَ الدمشقيُّ: حَدَّثَنِي محمدُ بنُ زرعةَ الرُّعينيُّ، حَدَّثَنَا مرْوَانُ بنُ محمدٍ، حَدَّثَنَا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ عن إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ عن السَّائبِ بن يزيدَ قَالَ: سَمِعْتُ عمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقُولُ لأبي هُرَيْرَةَ: لتتركَنَّ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو لَأُلْحِقَنَّك بأرضِ دوْسٍ، وقَالَ لكَعْب الْأَحْبَارِ: لتتركَنَّ الحديثَ عن الأوَّلِ أو لَأُلحقنَّك بأرضِ القِرَدَةِ، قَالَ أبو زرعةَ: وَسَمِعْتُ أبَا مسهرٍ يَذْكُرُهُ عن سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ

(١) سبق تخريجه.

نَحْوًا مِنْهُ ولم يُسْنِدْه». انتهى[(١)].

وَقَدْ أَسْقَطَ أَبُو رَيَّةَ قولَه: «عنِ الأولِ» لِيُوهِمَ من لا بَصِيرةَ لَهم أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نَهَىٰ كعبًا عن الحَدِيثِ نهيًا مطلقًا يشملُ الحديثَ عن الأولِ وَيَشْمَلُ الأحاديثَ المرفُوعةَ إلىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والأحَاديثَ الموقُوفةَ علىٰ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وَهَذا مِنْ عَدمِ الأَمَانةِ في النَّقْلِ. وَقَدْ تَابعَ المؤلفُ أَبَا رَيَّةَ علىٰ خِيانَتِه؛ لِغَباوتِه وَكَثَافةِ جَهْلِهِ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قَدْ تكَلَّمَ العلَّامةُ المحقِّقُ عبدُ الرَّحمَنِ بنُ يحيَىٰ المعلميُّ في كِتَابِهِ «**الأنوار الكاشفة**» فِي سَنَدِ هَذَا الخَبرِ وَقَالَ: إنَّه غيرُ صَحِيحٍ، قَالَ: وَمُحَمَّدُ بنُ زرعةَ لم أجدْ لَهُ تَرْجَمَةً، والمجهولُ لا تَقُومُ به حُجَّةٌ، وكذا إسماعِيلُ، إلا أنْ يكونَ الصوابُ: إسماعيلَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ -بالتَّصْغِيرِ- ابنَ أَبِي المهَاجِرِ، فثقةٌ معروفٌ، لكنْ لا أَدْرِي أَسَمِعَ من السَّائبِ أم لا؟

وفي «**البداية**» **عَقِبَهُ قَالَ أبو زرعةَ**: وَسَمِعتُ أبا مسهرٍ يذكرُه عن سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ نحوًا منه لم يسندُه، قَالَ المعلميُّ: وسعيدٌ لَمْ يدرِكْ عُمَرَ ولا السَّائِبَ. هَذَا وَمَخْرَجُ الخَبرِ شاميٌّ، ومن الممتنعِ أن يكونَ عمرُ نهَىٰ أبا هُرَيْرَةَ عن الحَدِيثِ البَتَّةَ ولا يُشْتَهرُ ذَلِكَ في المَدِينَةِ ولا يَلتَفِتُ إلىٰ ذَلِكَ الصَّحابَةُ الذِين أثنَوا عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ ورَوَوْا عَنْهُ، وهم كثيرٌ منهم ابْن عُمَرَ وغيره، هذا باطلٌ قطعًا وأبو هُرَيْرَةَ كان مُهَاجِرًا من بلادِ دوسٍ، والمهاجرُ يَحْرُمُ عليه أن يَرْجِعَ إلىٰ بَلَدِه فيُقِيمَ بها، فكيف يُهَدِّدُ عمرُ مُهَاجِرًا أن يردَّه إلىٰ بلدِه التي هَاجَرَ منهَا؟!

وَقَد بَعَثَ عمرُ في أَوَاخرِ إِمَارتِه أبَا هُرَيْرَةَ إلىٰ البَحْرينِ علىٰ القَضَاءِ والصَّلَاةِ،

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧٠، ٣٧١).

كما في «**فُتُوحُ البلدان**» للبلاذري (ص ٩٢ - ٩٣) وَبِطَبيعةِ الحالِ كان يعلمُهم ويُفْتِيهِم ويحدثُهُم. انتهىٰ[١].

وقَالَ شيخ الإِسْلَام أبو العَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- في جَوَابٍ له في الرَّدِّ عَلَىٰ مَنْ تَكَلَّمَ في أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو في المجلد الرابع من «مجموع الفتاوىٰ» (ص ٥٣٢ – ٥٣٩): «وكانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يَسْتَدْعِي الحديثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَسْأَلُهُ عنْهُ، ولمْ يَنْهَهُ عن روَايَةِ ما يُحْتَاجُ إليهِ من العِلْمِ الذِي سَمِعَهُ من النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا تَوَعَّدَهُ علىٰ ذَلِكَ، ولكِنْ كَانَ عُمَرُ يُحِبُّ التثَبُّتَ في الرِّوَايَةِ حتَّىٰ لا يَجْتَرِئُ النَّاسُ فَيُزَادَ في الحَدِيثِ، وَلِهَذَا طُلِبَ مِن أبي موسَىٰ الأشعرِي مَن يُوَافِقُهُ عَلَىٰ حَدِيثِ الاستِئْذَانِ مَعَ أَنَّ أَبَا موسَىٰ من أكابرِ الصَّحابَة وَثِقَاتِهم باتفاقِ الأئمةِ» انتهىٰ[٢].

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: وكان عليٌّ يقولُ: إنَّهُ لكذابٌ.

فجوابُه: أنْ يُقالَ: لَمْ يذكر أَبُو رَيَّةَ من روَىٰ ذَلِكَ عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولا الكِتَابَ الذي وَجَدَ ذَلِكَ فيه، والظَّاهِرُ أن ذَلِكَ من أَكَاذيبِ أَبِي رَيَّةَ ووضعِه، وَقَد نَقَلَ المؤلفُ ذلكَ من كتابِ أَبِي رَيَّةَ وزادَ الطِّينَ بِلَّةً فزعَمَ أنه في كتابِ «البداية والنهاية»، وهَذَا منَ الكذبِ الذي لا يَخْفَىٰ علَىٰ مَنْ رَاجَعَ «البداية والنهاية».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وروَىٰ البُخَارِيُّ عن الزهديِّ... إلىٰ آخِرِه.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: كذا قَالَ المُؤَلِّفُ «الزهدي»، وصوابه «الزهريُّ»، وقَدْ تَقَدَّمَ

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٥٤، ١٥٥).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٥٣٦).

أنَّ المُرَادَ بالكذبِ في قَوْلِ معاويةَ وحذيفةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا الخَطَأُ في النَّقْلِ عن أَهْلِ الكتابِ، وليسَ المرادُ به افتراءَ الكذبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وأخرجَ ابن خيثمةَ.

فجوابُه: أنْ يُقالَ: الصوابُ: ابنُ أَبِي خيثمةَ.

وَأَمَّا ما نَقَلَهُ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وزَعَمَ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ أنَّه في كتابِ «الكافي الشافي» لابن حجرٍ العسقلاني.

فجوابه: أنْ يُقالَ: هذا خطأٌ وغباوةٌ من أَبِي رَيَّةَ ومقلِّدِه؛ فإن ابنَ حجرٍ لم يذكر هذا الأثَرَ، وإنما ذكره الزمخشريُّ في «**الكشاف**» غيرَ معزُوٍّ إلىٰ شيءٍ من كتبِ الحديثِ، وقَالَ ابنُ حجرٍ في «**الكافي الشافي في تخريجِ أحاديثِ الكشاف**»: «لم أجدْه»[(١)].

وَرَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ من رِوَايةِ أبي وائلٍ قَالَ: جاءَ رجلٌ إلىٰ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقَالَ: من أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: من الشَّامِ... فذكره مثله إلا أَنَّهُ لم يقُلْ: ما تَرَكَ يهودِيَّتَه. انتهىٰ[(٢)].

قلتُ: يَحْتَمِلُ أنَّ الزمخشريَ أَوْرَدَ الأثرَ من حِفْظِه، فأَبْدَلَ ابنَ مسعودٍ بابنِ عباسٍ، واللهُ أَعلمُ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ من «مرآة الزَّمَانِ» لسبط ابنِ الجوزيِّ فقد أَجَابَ عنه العَلَّامةُ عبدُ الرحمنِ بنُ يحيَىٰ المعلميُّ في كتابِه «الأنوار الكاشفة» فقَالَ:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

«لَمْ يسْنِد السبطُ هَذِهِ الحِكَايَةَ وَهُوَ معروفٌ بالمُجَازفةِ» انتهىٰ[١].

فَصْلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٦) ما نصُّه:

«إِسْرَائيلياتُ كعبِ الأَحْبَارِ...»، ثُمَّ ذكرَ في هذهِ الصَّفحةِ وفي أثناءِ صفحة (٥٧) رواياتٍ عن كَعْبِ الْأَحْبَارِ وليسَ لها أسانيدُ صحيحةٌ عن كعبٍ، فلا تصحُّ نسبتُها إليْهِ؛ لأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أن يكونَ بعضُ الكذابِين وَضَعَها وَنَسَبَها إلىٰ كَعْبٍ.

فَصْلٌ

وَقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٧) ما نصُّه:

«في «**الصَّحيحيْنِ**» أنَّ اليَدَ اليهوديةَ دسَّت الحديثَ في تَفضيلِ الشَّامِ، جاءَ في «**الصَّحيحيْنِ**»: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خذلهم ولا من خَالَفَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ، وَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ**».

رَوَىٰ البُخَارِيُّ: «**هم بالشام**» في رواية: أَبِي أُمَامَةَ الباهلي أنهم سألوا النَّبي عنهم قَالَ: «**هُمْ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ المَقْدِسِ**»، وفي مُسْلِمٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ أن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لا يَزَالُ أهلُ الغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ حتَّىٰ تَقُومَ السَّاعةُ**» قَالَ أحمدُ وغيرُه: هُمْ أهلُ الشَّام».

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٢٨).

والجواب عن هَذَا من وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: أمَّا حديثُ: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ**» الحديثَ، فهو حديثٌ صحيحٌ، رواهُ الإمامُ أحمدُ ومسلمٌ وأبُو داودَ والتِّرمِذيّ وصحَّحَه وابنُ ماجَهْ والبرقانيُّ في «**صَحِيحه**» عن ثَوْبانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١)، ولَيْسَ هو من دسِّ اليهود كَمَا زَعَمَ ذَلِكَ المؤلفُ تبعًا لأبي رَيَّةَ.

وقد رَوَىٰ الإمامُ أحمدُ -أيضًا- والبخاريُّ ومسلمٌ من حديثِ المغيرةَ بنِ شعبةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَهُ(٢).

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ -أيضًا- عن مُعَاوِيةَ بنِ أَبِي سفيانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَه أيضًا(٣).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ ومُسْلِمٌ -أيضًا- عن جَابِرِ بنِ سَمُرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَ ذَلِكَ(٤).

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ -أيضًا- والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وابن حِبَّانَ في «**صَحِيحه**» عن معاويَةَ بن قرةَ عن أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَه، وقَالَ التِّرمِذيُّ: حسنٌ صحيحٌ(٥).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٤) (١٨١٦٠)، والبخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٩٧) (١٦٩٢٧)، والبخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ١٠٣) (٢١٠٢٣)، ومسلم (١٩٢٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٦) (١٥٦٣٤)، والترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦)، وابن حبان =

وروىٰ أبو داودَ الطيالسيُّ والطبرانيُّ والحاكمُ في «**مُسْتَدْرَكه**» عن عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَن النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوَه وصحَّحَهُ الحاكمُ والذَّهبِيُّ(١).

وروىٰ الإمامُ أحمدُ وابن ماجَهْ والبزار وابن حِبَّانَ في «**صَحِيحه**» عن أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْوَهُ(٢).

ورَوَىٰ الإمَامُ أَحمدُ -أيضًا- وأبو داودَ والحاكمُ في «**مُسْتَدْرَكه**» عن عِمْرانَ بنِ حصينٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْوَهُ، وصحَّحَهُ الحاكم والذهبي وقَالَا: علىٰ شرطِ مُسلِمٍ(٣).

وروىٰ الإمامُ أحمدُ -أيضًا- ومسلمُ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْوَهُ(٤).

وَروىٰ عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ والطبرانيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ عن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوه(٥).

=
(٦١)، وصححه الألباني.

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (١/ ٤٣)، والطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٨)، والحاكم (٤/ ٤٩٦) (٨٣٨٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٩٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢١) (٨٢٥٧)، وابن ماجه (٧)، والبزار (١٥/ ٣٦٠)، وابن حبان (٦٨٣٥)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٤٢٩) (١٩٨٦٤)، وأبو داود (٢٤٨٤)، والحاكم (٢/ ٨١) (٢٣٩٢)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٥) (١٤٧٦٢)، ومسلم (١٥٦).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد وجادة عن خط أبيه (٥/ ٢٦٩) (٢٢٣٧٤)، والطبراني في «الكبير»
=

وروىٰ مسلمٌ عن عقبةَ بنِ عامرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَه[١].

فَهَذِهِ أحاديثُ متواترةٌ في الإخبارِ عن الطَّائفةِ المنصورةِ إلَىٰ قِيَامِ السَّاعةِ، وَقَد ذَكَرْتُها بألفَاظِها في كِتَابِي «**إتحافُ الجماعةِ بما جاء في الفتنِ والملاحمِ وأشراطِ السَّاعة**» فتُراجَعُ هناكَ في «**باب مَا جَاءَ في الطَّائفةِ المنصورةِ إلىٰ قِيَامِ السَّاعةِ**».

وَإِذَا عُلِمَ هَذَا فَمِنَ المُجَازَفةِ والعَدَاءِ للأَحَاديثِ الصَّحِيحةِ زَعْمُ المؤلفِ تبعًا لِأبِي رَيَّةَ أن اليدَ اليهُوديَّةَ دَسَّتْ حديثَ ثوبانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «**الصَّحيحيْنِ**»، وَهَذِهِ دَعْوَىٰ كاذبةٌ خاطئةٌ ولا يقولُها إلا زنديقٌ محادٌّ للهِ ولرسولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قد جاءَ في فضلِ الشَّامِ آياتٌ وأحاديثُ كثيرةٌ، ذَكَرْتُ بَعْضَهَا فِي الرَّدِّ علىٰ المؤلفِ حِينَمَا ذَكَرَ في صفحة (٤٤) و(٤٥) بَعْضَ الأحاديثِ التي جَاءت في فضلِ الشامِ وزَعَمَ أنَّهَا قِيلَتْ إرضاءً لبَنِي أُمَيَّةَ، فَلْتُرَاجعْ هنَاكَ.

وأمَّا ما زَادَه الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ بَعْدَ رِوايتِهما لحديثِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عُمَيرِ بنِ هانئٍ أنَّهُ قَالَ: قَالَ مالكُ بنُ يخامرَ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بالشام، فقَالَ معاويةُ: هذا مالكٌ يزعمُ أنه سَمِعَ معاذًا يقولُ: وَهُمْ بالشَّامِ[٢]، ونحوه ما رَوَاهُ عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ والطبرانيُّ عن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُم قَالَوا: يَا رسُولَ اللهِ، وأينَ هم؟ قَالَ: «**ببيتِ المَقْدِسِ وأكنَافِ بيتِ المَقْدِسِ**»[٣] فَفِيهِمَا إشارةٌ إلىٰ محلِّ الطَّائفةِ المنصورةِ في

=

(٨/ ١٤٥).

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

آخِرِ الزَّمَانِ عند خُرُوجِ الدَّجَّالِ ونُزُولِ عيسَىٰ بنِ مريمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وَيَدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ ما جَاءَ في حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الطَّوِيلِ في ذكرِ خُروجِ الدَّجالِ، ونُزولِ عِيسَىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وفيه: فقَالَت أمُّ شريكٍ بنتُ أبي العُكَرِ: يَا رسولَ اللهِ، فأينَ العربُ يومئذٍ؟ قَالَ: «**هُمْ قَلِيلٌ، وَجُلُّهم بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وإمامُهم رَجُلٌ صَالِحٌ، فبينَمَا إِمَامُهم قد تَقَدَّمَ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِم عِيسَىٰ بنُ مَرْيَمَ**» رواهُ ابن ماجَهْ وغيرُه(١).

وَيَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ -أيضًا- حديثُ عبدِ اللهِ بن حَوَالَةَ الأزديِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَضَعَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَىٰ رَأْسِي، أَوْ هَامَتِي، ثُمَّ قَالَ: «**يَا ابْنَ حَوَالَةَ، إِذَا رَأَيْتَ الْخِلَافَةَ قَدْ نَزَلَتِ الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ فَقَدْ دَنَتِ الزَّلَازِلُ وَالْبَلَايَا وَالأُمُورُ الْعِظَامُ، وَالسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ إِلَىٰ النَّاسِ مِنْ يَدي هَذِهِ مِنْ رَأْسِكَ**»، رواه الإمامُ أحمدُ وأبو داود والبخاريُّ في «تاريخِه» والحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه»، وصحَّحه هو والذَّهبِيُّ(٢).

ويَدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ -أيضًا- ما رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ والحَاكِمُ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**فُسْطَاطُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ الكبرىٰ بأرضٍ يقَالُ لها: الْغُوطَةُ، فيها مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا: دِمَشْقُ، خيرُ منازلِ المسلمينَ يومئذٍ**». صحَّحَه الحاكمُ والذَّهبيُّ(٣).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٧٧) من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٨٨) (٢٢٥٤٠)، وأبو داود (٢٥٣٥)، والبخاري في «تاريخه» (٨/ ٤٣٦، ٤٣٧)، والحاكم (٤/ ٤٧١) (٨٣٠٩)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٧) (٢١٧٧٣)، وأبو داود (٤٢٩٨)، والحاكم (٤/ ٥٣٢) (٨٤٩٦)، =

قَالَ المنذريُّ في «**تهذيب السُّنَن**»: قَالَ يحيىٰ بن مَعِين، وقد ذكروا عنده أحاديث من ملاحِمِ الرُّومِ فقَالَ يَحْيَىٰ: ليس من حديثِ الشَّامِيِّينَ شيءٌ أَصَحَّ من حديثِ صدقةَ بنِ خالدٍ عن النَّبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ: «**مَعْقِلُ الْمُسْلِمِينَ أَيَّامَ الْمَلَاحِمِ دِمَشْقُ**» انتهىٰ.

فَفِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ دليلٌ علىٰ أنَّ الطائفةَ المنصورةَ تكونُ في الشَّامِ في آخرِ الزَّمانِ عندَ وُقُوعِ المَلَاحِمِ بين المسلمينَ والرومِ، وَلَا يَزَالونَ هُنَاكَ ظاهرينَ علىٰ الحقِّ حتىٰ يَأْتِيَ أمرُ اللهِ تعالىٰ وَهُمْ بالشَّامِ.

وَالمُرَادُ بِأَمْرِ اللهِ: إرسَالُ الرِّيحِ الطَّيِّبةِ التي تقبضُ أرواحَ المؤمنينَ قبلَ قيامِ السَّاعة، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ أَحَاديثَ صحيحةٍ، ذكرتُها في كتابِي «**إتحاف الجماعة**»؛ فلْتراجَع هناك، وَلَيْسَ شيءٌ من ذلك من دسِّ اليهودِ كما زَعَمَ ذَلِكَ من لا عقلَ له ولا دينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وفي مسلمٍ عن أبي هُرَيْرَةَ... إلىٰ آخِرِه.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: هَذَا من أغلاطِ أَبِي رَيَّةَ وأكاذيبِه علىٰ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وَقَدْ تَبِعَ المؤلفُ أَبَا رَيَّةَ عَلَىٰ غَلَطِهِ وكَذِبِهِ لغَبَاوَتِهِ وكَثَافَةِ جَهْلِهِ، وَهَذَا الحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ مسلمٌ من حَدِيثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: قَالَ أحمدُ وغيرُه: هم أهلُ الشامِ.

فجوابه: أنْ يُقالَ: هذا من كذبِ أَبِي رَيَّةَ علىٰ الإمام أحمدَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ-

=

وصححه الألباني.

وقد تبع المؤلفُ أَبَا رَيَّةَ علىٰ كذبِه لعدمِ بصيرتِه.

وقولُ الإمامِ أحمدَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ- في الطائفةِ المنصورةِ مشهورٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ النوويُّ وغيرُه من أكابرِ العلماءِ، ورواه الحاكمُ في «**معرفةِ علومِ الحديثِ**» فقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عبدِ اللهِ محمدَ بنَ عليِّ بنِ عبدِ الحميدِ الآدمي بِمَكَّةَ يَقُولُ: سمعتُ مُوسَىٰ بنَ هارون يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقولُ، وسئل عن معنىٰ هذا الحديث -يعني قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي منصُورِين لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خذلهم حَتَّىٰ تقوم السَّاعة**»- فقَالَ: إن لم تكن هذه الطَّائفَةُ المنصورةُ أصحَابَ الحديثِ فلَا أَدري مَنْ هُم.

قَالَ الحاكم: فلقد أحسنَ أحمدُ بنُ حنبل في تفسير هذا الخبرِ أن الطَّائفةَ المنصورةَ التي يُرفَعُ الخِذلانُ عنهم إلىٰ قيامِ السَّاعة هم أصحابُ الحديثِ. انتهَىٰ(١).

قَالَ القَاضي عِيَاضُ: إِنَّمَا أَرَادَ أحمدُ أهلَ السُّنَّة والجماعةِ ومن يعتقدُ مذهبَ أهلِ الحديثِ.

وعن عليِّ بنِ المدينيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُمُ العَرَبُ، واستدَلَّ بحديثِ: «**لا يزالُ أهلُ الغربِ ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ حتَّىٰ تقومَ السَّاعةُ**» قَالَ: والمرادُ بالغربِ الدَّلْوُ الكبيرةُ؛ لأَنَّ العَرَبَ أصحابُها، لا يَستقِي بها أحدٌ غيرُهم(٢).

ذَكَرَهُ يعقوبُ بنُ شيبةَ، ونقلَه عنه صَاحبُ «المشارِقِ» وغيرُه، ويؤيدُه عدةُ أحاديثَ ذَكَرْتُهَا في كِتَابِي «**إتحاف الجماعة**»؛ فلْتراجَع هناكَ في «**باب ما جاء في الطَّائفةِ المنصُورةِ إلىٰ قيامِ السَّاعةِ**».

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص:٢).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ٣٤٨).

فَصْلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٧) مَا نصُّه:

«وفي صفحةِ ٦٩ جـ٣ من «فتحِ البارِي» عن نافعٍ عن ابْنِ عُمَرَ عن كَعْبِ الْأَحْبَارِ قَالَ: تَخْرُجُ نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ، فإذا سَمِعْتُم بِهَا فاخْرُجُوا إِلَىٰ الشَّامِ.

ولك أَنْ تَتَصَوَّرَ -أَيُّهَا العَاقِلُ- كيف يكون ابْن عُمَرَ تلميذًا لكعب فَيْروي عَنْهُ؟!».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوه:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: هذا من أوابدِ أَبِي رَيَّةَ، ذكرَه في صفحة (١٧١) من الطبعةِ الثَّالثةِ لكتابهِ الخبيثِ، وذكر في الهامشِ أنه في صفحةِ (٦٩ جـ١٣) من «فتح الباري»، وقد نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كتاب أَبِي رَيَّةَ معتمدًا عليه لغباوتِه وكثافةِ جهلِه، وقد راجعت «فتحَ الباري» فلمْ أَجِدْ فِيهِ حديثًا بهذا اللفظِ عن كَعْب الْأَحْبَارِ، فضلًا عن أن يكونَ رواه عنه ابْنُ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ولا شكَّ أن أَبَا رَيَّةَ هو الذي وضعَ هذا الأثرَ بهذا اللَّفْظِ وَنَسَبَه إلىٰ كَعْب الْأَحْبَارِ، وزَعَمَ أن ابْنَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا رَوَاهُ عنه، وأنَّ نافعًا رَوَاهُ عن ابْنِ عُمَرَ، وَهَذَا من الإِفكِ والبهتانِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: قَدْ كانَ المؤلفُ وأَبُو رَيَّةَ ينكرانِ وضعَ الأحاديثِ أشدَّ الإنكارِ، ولَكنَّهما قد نَقَضَا ذلك بالفعلِ، فأَبُو رَيَّةَ يضعُ الحديثَ علىٰ قدرِ رغبتِه وما يُملِيه عليه شيطانُه وَهَوَاهُ، والمؤلفُ يتابعُه متابعةَ الأعمَىٰ لقائدِه، نعوذُ بالله من عمَىٰ

القلوبِ وانتكاسِها، واللهُ المسئولُ أن يعافيَنَا وإِخْوَاننَا المسلمينَ ممَّا ابتَلاهُمَا به من عداوةِ السُّنَّةِ وأهلِها وبهتِ الأبرياءِ ومتابعةِ الهَوىٰ.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: قد ذكرَ الحافظُ ابن حجرٍ حديثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا إلىٰ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ في (صفحة ٣٧٨ ج ١١) طبعة المطبعة السلفية ما نَصُّهُ: وفي حَدِيث ابْن عُمَرَ عندَ أحمدَ وأبي يَعْلَىٰ مرفوعًا: «**تَخْرُجُ نَارٌ قبلَ يومِ القيامةِ مِنْ قِبَلِ حَضْرَمَوْت فتسوقُ النَّاسَ**» الحديث، وَفِيهِ قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ**». وفي لفظٍ آخرَ: «**ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنَ ترحل النَّاسَ إِلَىٰ الْمَحْشَرِ**».

هذا ما ذكره الحافظُ ابنُ حجر في «**فتح الباري**»(١)، وَلَيْسَ فيه ذكر لكَعْب الْأَحْبَارِ ولا لنافعٍ، وهذا الحديثُ قد رواه الإمامُ أحمدُ في «**مسنده**» بأسانيدَ صحيحةٍ من حديثِ سالمِ بنِ عبدِ الله بن عمرَ قَالَ: حَدَّثَني عبدُ الله بنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لَنَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ستَخْرُجُ نَارٌ قبل يوم القيامة مِنْ بَحْرِ حَضْرَمَوْتَ تَحْشُرُ النَّاسَ. قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ**».

وفي رواية: قَالَ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ: «**تَخْرُجُ نارٌ من حَضْرَمَوْتَ أَوْ بِحَضْرَمَوْتَ**» الحديث، وَقَد رَوَاهُ التِّرمِذيّ وابنُ حِبَّانَ في «**صَحِيحه**»، وقَالَ التِّرمِذيُّ: هَذَا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من حديثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٢)، قَالَ: وفي البَابِ عن

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٧٨).

(٢) سبق تخريجه.

حُذَيفةَ بن أسيدٍ[(١)] وأنسٍ[(٢)] وأبي هُرَيْرَةَ[(٣)] وأبي ذرٍّ[(٤)] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ولك أَنْ تَتَصوَّرَ أَيُّهَا العَاقِلُ كيفَ يكوُن ابْن عُمَرَ تلميذًا لكَعْبٍ فَيَرْوِيَ عنه؟

فَجَوابُهُ أنْ يُقالَ: بل يَنْبَغِي للعَاقِلِ أَنْ يتَصوَّرَ جَراءةَ أَبِي رَيَّةَ علىٰ الوضعِ علىٰ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وَعَلَىٰ كَعْبِ الْأَحْبَارِ وعَلَىٰ نَافِعٍ، وأَنْ يتَصوَّرَ -أيضًا- جراءَتَه علىٰ الافتراءِ علىٰ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّه كانَ تلميذًا لكعبِ الأحبارِ، وأَنْ يتَصوَّرَ غباوةَ المؤلفِ وكثافةَ جهلِه؛ حَيْثُ كان يُتَابِعُ أَبَا رَيَّةَ علىٰ تُرَّهَاتِه وَيَعْتَمِدُ علىٰ بُهْتَانِه ومُفْتَرَيَاتِه، ولا يُبَالِي بِمَا يترتَّبُ عَلَىٰ ذَلِكَ من الوَعِيدِ الشَّدِيدِ علىٰ بهتِ الأبرِياءِ والوقُوعِ في أعرَاضِهم.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٨) ما نصُّه:

«أَبُو هُرَيْرَةَ ورأي عُلَمَاء الحَدِيثِ فيه ممثلًا في مدرسةِ المنارِ، قَالَ الأستاذُ الفَقِيهُ المحدِّثُ رشيد رضا: لو طالَتْ حياةُ عمرَ حتىٰ ماتَ أبو هُرَيْرَةَ مَا وَصَلت إلينا تلكَ الأحاديثِ الكثيرةِ، وقَالَ عن أحاديثِه المُشْكِلَةِ: (لا يتوقفُ عَلىٰ شَيءٍ منهَا إثبَاتُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧١١٨)، ومسلم (٢٩٠٢).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ١٤٤) (٢١٣٢٧)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٠٨٣).

أَصلٍ من أُصُولِ الدِّينِ) (ص ٨٥١ جـ ١٠ المنار، ص ١٤٠ جـ ١٩ المنار)[١].

وسوفَ يزدادُ الأمرُ عَجَبًا وعَجَبًا إذا عَرَفنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لم يعاصِر النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا عامًا وتسعةَ أشهرٍ.

وقد قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابنُ حزمٍ: إنَّ (مُسندَ تَقيِّ بنِ مَخْلَدٍ) قد احتوَىٰ من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ علىٰ (٥٣٧٤)، رَوَىٰ البُخَارِيُّ منها (٤٤٦).

وقَالَ أبو هُرَيْرَةَ عن نفسه في البخَارِيِّ: ما من أصحابِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحدٌ أكثرَ حديثًا منِّي إلا ما كَانَ من عبدِ اللهِ بن عَمْرٍو فقد كان يكتبُ ولا أكتبُ.

وَلَوْ بَحَثْنَا عن كُلِّ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَمْرٍو هذا لوجدناه ٧٠٠ حديثًا، رَوَىٰ البُخَارِيُّ منها سبعةً، ومسلم (٢٠).

والحقيقةُ التَّاريخيةُ تقولُ: إن ابْن عَمْرٍو هو أحدُ الرواةِ عن كَعْب الْأَحْبَارِ، وكان قد أصابَ زَامِلَتَيْنِ من كتبِ أهلِ الكتابِ كانَ يَرْوِيهَا للنَّاسِ فتجنبَ الأخذَ عنه كثيرٌ من أئمَةِ التَّابعينَ. وكان يقَالَ له: لا تحَدِّثنَا عن الزَّامِلَتِيْنِ. وقَالَ فيها الخطيبُ البغداديُّ ومغيرةُ: «**ما يسرُّنِي أَنَّهَا لي بفِلْسينِ**»، ووضَّحَ ذلكَ في (ص٩٣) «تأويل مختلف الحديث».

وقَالَ ابنُ حَجَر في «الفتح»: ثَبَتَ أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ لم يكنْ يكتُبُ. (ص ٦٧٧ جـ ٢) «**فتح الباري**»، وكَذَلِكَ لم يحفَظِ القُرآنَ.

والجواب: أنْ يُقَالَ: هذا مما نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كتاب أَبِي رَيَّةَ وَالكَلَامُ عَلَيهِ مِن وُجُوهٍ:

---

(١) «مجلة المنار» (١٠/ ٨٤٩)، و(١٩/ ٩٧).

أحدُها: أنْ يُقالَ: إن شِرارَ العَصريِّينَ قد جَعلُوا أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غرضًا لسِهَامِهِم الخبيثةِ، فأكثرُوا الوَقِيعَةَ فيهِ والتنقصَ له ورمَوْه ظُلمًا وزورًا بكلِّ ما يرون أنَّه يَشِينُه ويقدح فيه، وقد تَوَلَّىٰ كِبَرَ ذلك أَبُو رَيَّةَ ونشرَه في كتابِه الذي هو ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ، ونقل أقوال الشانئين لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الروافضِ ومشايخِ أَبِي رَيَّةَ وغيرِهم من متشدقةِ العصريِّين.

وسيقفُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والشانئُون له بين يدي حكمٍ عدلٍ لا يظلمُ مثقالَ ذرةٍ فيأخذُ للمظلومِ حقَّه من الظالمِ، ولو كَانَ أَبُو رَيَّةَ وأشباهُه من أعداءِ السُّنَّة وأعداءِ أهلِها يؤمنون بوقوعِ القِصاصِ يومَ القيامةِ لما تجرءُوا علىٰ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتنقَّصُوهم واستحلُّوا أعراضَهم بغيرِ حقٍّ.

وَقَد وردَ النهيُ الأكيدُ عن سَبِّ الصَّحابَة وإيذائِهم، ووردَ -أيضًا- الوعيدُ الشديدُ علىٰ ذلكَ، وقد ذكرت ذلك في الفصلِ الحادي عشرَ في أول هذا الكتابِ، فليُراجَع هناك.

وقد عُجِّلَت العقوبةُ في الدُّنيَا لبعض المستهزئين بأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والطاغين فيه: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه:١٢٧].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ الدارمي في «سُنَنه»: «**بابُ عقوبةِ من بلغَه عن النَّبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حديثٌ فلم يعظِّمْهُ ولم يوقِّرْهُ**»: أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ، حَدَّثَنِي الليثُ، حَدَّثَنِي ابنُ عجلانَ عن العجلانِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخْتَرُ فِي بُرْدَيْنِ، خَسَفَ اللهُ بِهِ الأَرض، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِيهَا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»، فقَالَ له فتًىٰ قد سمَّاه وهو في حُلَّةٍ: يا أبا هُرَيْرَةَ،

أهكذا كان يمشِي ذلك الفَتَىٰ الذي خُسِف به؟

ثم ضَرَبَ بيدِه فعثرَ عثرةً كادَ يَتكَسَّرُ مِنْهَا، فقَالَ أبو هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «للمِنخَرَينِ وللفَمِ»، ﴿ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ [الحجر:٩٥][(١)].

وَذَكَرَ أبو سعدٍ السمعانيٌّ عن الشيخِ العارفِ يوسفَ الهمدانيٍّ، عن الشيخِ الفقيهِ أَبِي إسحاقَ الشيرازيِّ، عن القاضِي أَبِي الطيبِ الطبريِّ قَالَ: كُنَّا جُلوسًا بالجامعِ ببغدادَ فجاءَ خراسانيٌّ سألَنَا عن المصرَّاةِ، فأجبنَا فيهَا واحتجَجنا بحديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فطعنَ في أبي هُرَيْرَةَ، فَوَقَعَتْ حَيَّةٌ من السَّقفِ وجاءت حتىٰ دَخَلَت الحَلْقَةَ وَذَهَبَتْ إلىٰ ذَلِكَ الأَعْجَميِّ فضَربتْهُ فقتلتْهُ.

ذَكَر هَذِهِ الحكايةَ شيخُ الإسلامِ أَبُو العبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- في جوابٍ له في الردِّ علىٰ من تكلَّمَ في أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهذا الجوابُ في المجلدِ الرابعِ من «مجموعِ الفتاوِي» (صفحة ٥٣٢ – ٥٣٩) فليراجع فإنه مهمٌّ جدًّا، ولْيُرَاجَعْ المجلدُ كلُّه فَفِيهِ الردُّ علىٰ من يَسُبُّ الصَّحابَةَ وأهلَ الحَدِيثِ ويتنقصُهم[(٢)].

وَقَد تصدَّىٰ غيرُ واحدٍ من المعاصرينَ للدفاعِ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والردِّ عَلَىٰ الطَّاعِنِينَ فيهِ بالإفكِ والبهتانِ. فجَزَاهُم اللهُ عن دِفَاعِهِم عن أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خيرَ الجزاءِ وشكرَ سعيَهُم.

الوَجْهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: من المجازفةِ وصفُ المؤلفِ وأَبِي رَيَّةَ لرشيد رضا

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٤٠٤)، وأصله عند مسلم (٢٠٨٨).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٥٣٨).

بالفقيهِ المُحدِّثِ، ومن نظرَ في كتبِ رشيد رضا وكان ذا بصيرةٍ عَلِمَ يقينًا أنه لا يستحق أن يوصفَ بهذينِ الوصفينِ، وإنَّما يستحقُ أن يوصفَ بأنَّه فيلسوفٌ متضلعٌ من الثقافةِ الغربيةِ، وأنه ممن يحاولُ التوفيقَ بين العلومِ الشرعيةِ وبين الثقافةِ الغربيةِ عَلَىٰ طريقةِ شيخِه محمَّد عبده.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: قَدْ يَغْتَرُّ بعضُ النَّاسِ بكلَامِ المؤلفِ وَأَبي رَيَّةَ فيتوهمُ أَنَّ عُلَمَاءَ الحَدِيثِ قد تَكَلَّمُوا في أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وإنمَا أرادَ المؤلفُ وأَبُو رَيَّةَ بعضَ العَصْرِيِّين مثلَ صاحبِ «المنارِ»، وأشباهه من ذوِي الجَراءةِ علىٰ ردِّ بعضِ الأحاديثِ الصحيحةِ إِذَا كَانت مخالفةً لآرائِهم أو آراءِ من يعظمونَهم من مشايِخِهم وغيرِ مشايِخِهم، وهؤلاءِ ليسُوا من عُلَمَاءِ الحَدِيثِ، فلا يُعتَمدُ علىٰ أقوالِهم في الجرحِ والتعديلِ، ولا يُلتَفَتُ إلىٰ كَلَامِهم في أَبِي هُرَيْرَةَ وعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وغيرِهِمَا منَ الصَّحابَة، ولا في كَعْبِ الْأَحْبَارِ ووَهْبِ بْنِ مُنَبِّه وغيرِهما من ثِقَاتِ التَّابِعِينَ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ عن رشيد رضا أنه قَالَ: لو طالَتْ حياةُ عُمرَ حتَّىٰ مَاتَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا وَصَلت إلينَا تلكَ الأحَاديثِ الكَثِيرةِ.

فَجوابُه أنْ يُقالَ: قَدْ أجَابَ عن ذلكَ العَلَّامةُ عبدُ الرحمنِ بن يحيَىٰ المعلمي في كِتَابِه «الأنوار الكاشفة» فقَالَ: «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ عُمَرَ لَوْ طَالَ عُمرُهُ حتىٰ استحرَّ الموتُ بِحَمَلَةِ العلمِ من الصَّحابَةِ لَأَمَر أبَا هُرَيْرَةَ وغيرَه بالإكثار وحثَّ عليه، وحِفظُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لشَرِيعتِه وتَدبيرِه بمقتضَىٰ حِكمَتِهِ فوقَ عُمَرَ وفوقَ رأيِ عُمَرَ في حياةِ عمرَ وبعدَ موتِ عمرَ».

وقَالَ المعلميُّ -أيضًا-: «وبعدُ، فإن الإسلامَ لم يَمُتْ بموتِ عُمَرَ، وإِجْماعُ

الصَّحابَةِ بَعدَه علَىٰ إقرارِ أَبِي هُرَيْرَةَ علىٰ الإكثارِ معَ ثناءِ جماعةٍ منهم عليهِ وسماع كثيرٍ منهم منه، وروايتُهم عنه يدلُ علىٰ بطلانِ المحكيِّ عن عمرَ من منعِه، بل لو ثبتَ المنعُ ثبوتًا لا مدفعَ لهُ لدلَّ إجماعُهم علىٰ أنَّ المنعَ كانَ علىٰ وجهٍ مخصوصٍ أو لسببٍ عارضٍ أو استحسَانًا مَحضًا لا يستندُ إلىٰ حَجَّةٍ مُلْزِمَةٍ، وَعَلىٰ فَرْضِ اختِلَافِ الرَّأْيِ فإجماعُهم بعدَ عُمَرَ أولَىٰ بالحَقِّ من رأيِ عمرَ» انتهىٰ[1].

وَقَدْ جَاء عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أَذِن لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التحديثِ، قَالَ ابنُ كثيرٍ في «**البداية والنهاية**»: قَالَ مسدد: حَدَّثَنَا خالد الطحان، حَدَّثَنِي يَحيَىٰ بن عبدِ اللهِ عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَلَغَ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثي فأرسلَ إلي فقَالَ: كنتَ معنا يوم كنَّا مع رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيتِ فلانٍ؟ قَالَ: قلت: نعم، وقد علمت لِمَ تسألُنِي عن ذلك؟ قَالَ: ولِمَ سألتُكَ؟ قلت: إنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يومئذٍ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، قَالَ: أَمَّا إذًا فاذهبْ فحدِّثْ[2].

وَقَدْ تَقَدَّمَ قريبًا قولُ شيخِ الإسلامِ أبي العباس ابنِ تَيْمِيَّةَ أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يستدعِي الحديثَ من أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويسألُه عنهُ، ولم ينهَهُ عن روايةِ ما يُحْتَاجُ إليه من العلم الذي سَمِعَهُ من النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا تَوَعَّدَهُ علىٰ ذَلِكَ. انتهىٰ[3].

وإنَّ من نِعَمِ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ هذهِ الأُمةِ إطَالَةَ عُمْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتَّىٰ بلغَ ما حفظَه مِن أَحَاديثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلكَ إطالةَ أعمارِ غيره من

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٥٦).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧١).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٥٣٦).

الصَّحابَة الذين حفظُوا أحاديثَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلَّغُوها إلىٰ الأمةِ، فللهِ الحمدُ لا نحصِي ثناءً عليهِ.

ومن ضاقَ ذرعًا بشيءٍ من الأحاديثِ الثَّابتةِ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما رواه أبو هُرَيْرَةَ أو غيرُه من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فلا وسَّعَ اللهُ عليه.

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لأبِي رَيَّةَ: وقَالَ عن أحاديثِه المُشْكِلَةِ لا يتوقفُ علىٰ شيءٍ منها إثباتُ أصلٍ من أصولِ الدينِ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقالَ: ليسَ في أحاديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثَّابتةِ عنه مُشْكِلٌ، لا فيمَا يتعلقُ بأصولِ الدينِ ولا فيمَا يتعلقُ بفروعِه، وإنما يَسْتَشْكِلُهَا من قلَّ نصيبُه من العلمِ النافعِ والدينِ، ولاسِيَّما تلاميذُ الإفرنجِ والمتخرِّجُون من جامعاتِهم ومن يقلدُهم ويحذو حذوَهم من ذوِي الجهلِ المركبِ، فكثيرٌ من هذا الضربِ يستشكلُون أحاديثَ الصفاتِ والقضاءِ والقدرِ والوعيدِ، ويَسلُكُونَ في تأويلِها مسلكَ الجهميةِ والمعتزلةِ، وكذلك أحاديث أشراط السَّاعة مثل خروجِ المهديِّ، وخروجِ الدجالِ، ونزولِ عيسىٰ بنِ مريمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وخروجِ يأجوجَ ومأجوجَ، وخروجِ الدابةِ، وطلوعِ الشمسِ من مغربِها، وأحاديثِ المعجزاتِ وخوارقِ العاداتِ، وغيرِ ذلكَ من الأحاديثِ التي يستشكلُها بعضُ العصريينَ؛ لأنَّها لا تتفقُ مع أفكارِهم وأفكارِ من يعظمونَهم من المستشرقينِ وأتباعِ المستشرقينِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وسوفَ يزدادُ الأمرُ عَجَبًا وعَجَبًا إذا عرفنَا أنَّ أبَا هُرَيْرَةَ لم يعاصر النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا عامًا وتسعةَ أشهرٍ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقالَ: بلِ الذِي يزدَادُ به الأمرُ عَجَبًا وعَجَبًا هو شِدَّةُ غَباوةِ المؤلفِ

بحَيْثُ كَانَ يتابعُ أَبَا رَيَّةَ علىٰ تخبيطِه وجهلِه ويعتمدُ علىٰ أوهامِه وتخرُّصَاتِه، وَمِنْ ذَلِكَ زَعْمُه أن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يعاصرِ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلا عامًا وتسعة أشهر، وهذا خَطأٌ وَاضِحٌ وجهلٌ فَاضِحٌ؛ لأنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَدِمَ عَلَىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بَعدَ مَا فَتَحَ خيبرَ، وكَانَ ذَلِكَ في أولِ سنةِ سبعٍ من الهِجْرَةِ.

وقَد رَوَىٰ البُخَارِيُّ في «**صحيحِهِ**» عن أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «أَتيْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهُوَ بخيبرَ بعدَمَا افتَتَحَهَا» الحديث[1]، فَعَلَىٰ هَذَا يكونُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد صحبَ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعَ سنينَ وزيادةَ أيامٍ.

وروىٰ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» عن حميدِ بنِ عبدِ الرحمنِ قَالَ: صَحِبَ أبو هُرَيْرَةَ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعَ سنينَ[2].

وَرَوَىٰ ابنُ سعدٍ -أيضًا- عن قيسِ بنَ أَبِي حَازِمٍ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «صَحِبْتُ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثلاثَ سنينَ، ما كنتُ في سنواتٍ قطُّ أعقَلَ مني، ولَا أَحَبَّ إلي أن أعي ما يقولُ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مني فيهِنَّ»[3].

والجمعُ بين هذه الروايةِ والروايةِ قبلَها أن أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ذكرَ الزَّمنَ الذي كان مُلازمًا للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيه وهو ثلاث سنين، وأسقطَ السَّنَّة التي غابَ فيها عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وذلك حينَ بَعَثَهُ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع العلاءِ بن الحضرميِّ إلىٰ البحرينِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٧).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٢٤٤).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٢٤٤).

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ المؤلِّفُ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ عن ابنِ حزمٍ أنَّه قَالَ: إن (مسندَ تقيٍّ بن مخلد) قد احتوىٰ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ علىٰ (٥٣٧٤)، رَوَىٰ البُخَارِيُّ منها (٤٤٦).

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أما قَوْلُهُ: «تقي بن مخلد» فصوابه: «بَقِي بن مَخْلَد» بالبَاء الموَحَّدَةِ لا بالتَّاءِ المثَنَّاة[1]، وقد وقع هذا التصحيفُ من المؤلف لا من أبي رَيَّة.

وأما العددُ الذي ذكرَه ابنُ حزمٍ فلا يُستكثَرُ مثلُه من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّه قد صحبَ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعَ سنينَ، وكان يلزم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويخدمُه ويدورُ معَه حَيْثُ دار، وكانَ حَرِيصًا علىٰ أخذِ الحديثِ عن رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد شهِدَ له رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحرصِ عَلىٰ الحديثِ والعلمِ، كمَا في «**صحيحِ البخاريِّ**» عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ المقبري عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: قُلْتُ: يا رسولَ الله، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَىٰ الْحَدِيثِ...**»[2].

وَرَوَىٰ الإِمامُ أحمدُ وابن حِبَّانَ في «**صَحِيحه**»، والحاكمُ في «**مُسْتَدْرَكه**» عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعْتِبٍ الْهُذَلِيِّ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه سمعه يقول: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاذَا رَدَّ إِلَيْكَ رَبُّكَ فِي الشَّفَاعَةِ؟ فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَوَّلُ مَنْ يَسْأَلُنِي عَنْ ذَلِكَ مِنْ أُمَّتِي، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَىٰ الْعِلْمِ**» الحديث.

---

(١) «أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد» لابن حزم (ص:٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

قَالَ الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ، ووافقَه الذهبيُّ في «**تلخيصه**».

وقَالَ الهيثميُّ في إسنادِ أحمدَ: رجالُه رجالُ الصحيحِ غيرَ معاويةَ بن معتبٍ، وهو ثقةٌ(١).

وروىٰ الحاكمُ -أيضًا- عن أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أبو هُرَيْرَةَ وعاءُ العلمِ**»(٢).

وقد روىٰ القاضي أبو الحسين في «طبقاتِ الحنابلةِ» عن أبي جعفرٍ محمدٍ بنِ منصورٍ العابدِ المعروف بِالطُّوسيِّ قَالَ: سمعت أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول: رأيتُ رسولَ الله- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنَام فقلت: يَا رَسُولَ اللهِ، كلُّ ما رَوَىٰ عنكَ أبو هُرَيْرَةَ حقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ(٣).

وَقَدْ كَانَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مشهورًا بالحِفْظِ، حتَّىٰ قَالَ الشَّافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «أبو هُرَيْرَةَ أحفظُ من رَوَىٰ الحديثَ في دهرِه»، رَوَاهُ البيهقيُّ وغيرُه(٤)، وَذكَرَه النوويُّ في «**تهذيب الأسماءِ واللغاتِ**»، وابنُ كثيرٍ في «**البداية والنهاية**»(٥).

وقَالَ شيخُ الإسلامِ أبو العباسِ ابنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ-: أبو هُرَيْرَةَ حافظُ الأمةِ علىٰ الإطلاقِ، يؤدِّي الحديثَ كما سمعَه، ويدرسُه بالليلِ درسًا، فكانت همَّتُه

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٧) (٨٠٥٦)، والحاكم (١/ ١٤١) (٢٣٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٢) (٦١٥٩)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٧٤٤).

(٣) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣١٩).

(٤) «معرفة السنن» (٢/ ٥٩).

(٥) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٧٠).

مصروفةً إلىٰ الحفظِ وتبليغ ما حفظَه كما سمعَه. انتهىٰ من المجلد الرابع من «الفتاوىٰ» (صفحة ٩٤)[١].

وقَالَ ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ- في كتابه «مفتاح دار السعادة»: «هو حافظُ الأمةِ علىٰ الإطلاقِ، وكل ما رَواه عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو صحيحٌ» انتهىٰ[٢].

وقَالَ الحافظُ ابن حجرٍ في «الإصابة»: «أجمع أهل الحديث علىٰ أنه أكثرُ الصَّحابَةِ حديثًا».

وقَالَ البخاري: روىٰ عنه نحو الثَّمانِمِائةِ من أهل العلم، وكان أحفظَ من روىٰ الحديثَ في عصرِه، قَالَ وكيعٌ: حَدَّثَنَا الأعمشُ عن أبي صالحٍ قَالَ: كان أبو هُرَيْرَةَ أحفظَ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأخرجه البغويُّ من روايةِ أبي بكرٍ بن عياشٍ عن الأعمشِ بلفظ: ما كان أفضلهم ولكنه كان أحفظَ.

وأخرج ابن أبي خيثمة من طريق سعيد بن أبي الحسن قَالَ: لم يكن أحد من الصَّحابَة أكثر حديثًا من أبي هُرَيْرَةَ.

وقَالَ الحاكم أبو أحمد: كان من أحفظِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وألزمِهِم له علىٰ شِبعِ بطنِه، فكانت يدُه مع يدِه يدورُ معه حَيْثُ دارَ إلىٰ أن ماتَ، ولذلك كثُرَ حديثُه.

وقَالَ أبو نعيمٍ: كان أحفظَ الصَّحابَة لأخبارِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعا له

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٩٤).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٤).

بأن يحببه إلىٰ المؤمنينَ. انتهىٰ ملخصًا[١].

وذكر أبو الحسنِ ابن الأثيرِ في كتابِه «أُسْدُ الغَابةِ في معرفَةِ الصَّحابَةِ» عن البخاريُّ أنه قَالَ: «روىٰ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أكثر من ثمانمائةِ رجلٍ من صاحبٍ وتابعٍ، فمِن الصَّحابَة: ابنُ عباس وابْنُ عُمَرَ وجابرٌ وأنسٌ وواثلةُ بنُ الأسقعِ» انتهىٰ[٢].

وروىٰ الحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه» عن محمد بن عمرو بن حزم أنه قعد في مجلسٍ فيه أبو هُرَيْرَةَ يحدثُهم عن رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ينكرُه بعضهم ويعرفُه البعضُ، حتىٰ فعلَ ذلكَ مِرارًا، فعَرَفتُ يومئذٍ أن أبا هُرَيْرَةَ أحفظُ الناسِ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ[٣].

وقَالَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعابِ»: «أسلمَ أبو هُرَيْرَةَ عامَ خيبرَ، وشهدَها مع رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثم لزمَه وواظبَ عليه رغبةً في العلمِ راضيًا بشبع بطنِه، فكانت يدُه مع يدِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكان يدورُ معه حَيْثُ دارَ، وكان من أحفظِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكان يحضرُ ما لا يحضرُ سائرُ المهاجرينَ والأنصارِ لاشتغال المهاجرينَ بالتجارةِ والأنصارِ بحوائطِهم، وقد شهدَ له رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأنه حريصٌ علىٰ العلمِ والحديثِ» انتهىٰ[٤].

---

(١) «الإصابة» (٧/ ٣٥٣، ٣٥٤).

(٢) «أسد الغابة» (٦/ ٣١٣).

(٣) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٥) (٦١٧١).

(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٧٧١).

وفي قوله: إن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهدَ خيبر؛ نظرٌ، والصحيحُ أنه لم يشهدها؛ لما رواه البخاري عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «**أتيت رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بِخَيْبَرَ، بَعْدَمَا افْتَتَحَهَا**»(١)، فعلىٰ هذا لا يعدُّ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيمن شهد خيبرَ.

وقَالَ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية»: «وَقَد كَانَ أبو هُرَيْرَةَ من الصدقِ والحفظِ والديانةِ والعبادةِ والزَّهادةِ والعملِ الصالحِ علىٰ جانبٍ عظيمٍ» انتهىٰ(٢).

وقَالَ -أيضًا- في أولِ «البداية والنهاية» لما ذكرَ حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في احتجاجِ آدم وموسىٰ: «مَن كذَّب بهذا الحديث فمُعاند؛ لأنه متواترٌ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وناهيكَ به عدالةً وحفظًا وإتقانًا» انتهىٰ(٣).

ولحفظ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سببٌ خصَّه به رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «صحيح البخاري» و«جامع التِّرمِذيّ» عن سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ. قَالَ: «**ابْسُطْ رِدَاءَكَ**» فَبَسَطْتُهُ. قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «**ضُمُّهُ**» فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ. هذا لفظ البخاري.

وقَالَ التِّرمِذيّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ قد رُوِيَ من غيرِ وجهٍ عن أبي هُرَيْرَةَ(٤).

وفي «جامع التِّرمِذيّ» -أيضًا- عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (١١٩)، والترمذي (٣٨٣٥).

أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَسَطْتُ ثَوْبِي عِنْدَهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَجَمَعَهُ عَلَىٰ قَلْبِي، فَمَا نَسِيتُ بَعْدَهُ حَدِيثًا، قَالَ التِّرمِذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[١].

وَرَوَىٰ النسائيُّ في العلمِ مِن كتابِ «السُّنَن»: أن رجلًا جاء إلىٰ زيدِ بنِ ثابتٍ، فسألَه، فقَالَ له زيدٌ: عليك بأبي هُرَيْرَةَ، فإني بينما أنا وأبو هُرَيْرَةَ وفلانٌ في المسجدِ ندعُو الله ونذكُره إذ خرجَ علينا رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتىٰ جلس إلينا فقَالَ: «**عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ**» قَالَ زيدٌ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي، فجعلَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤَمِّنُ عَلَىٰ دُعَائِنَا، ودَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ فقَالَ: إنِّي أسألك ما سَأَلَكَ صَاحِبَايَ، وَأَسْأَلُكُ عِلْمًا لَا يُنْسَىٰ. فقَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**آمِينَ**» فقلنا: يا رسولَ اللهِ، ونَحْنُ نَسْأَلُ اللهَ عِلْمًا لَا يُنْسَىٰ. فقَالَ: «**سَبَقَكُمَا بِهَا الْغُلَامُ الدَّوْسِيُّ**»، قَالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الإصابةِ»: سندُه جيدٌ[٢].

وفي «**صحيحِ البخاريِّ**» عن سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «حفظت من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعائَيْن، فأما أحدُهما فبَثَثْتُه، وأما الآخرُ فلو بَثَثْتُهُ قُطِعَ هذا البلعومُ»[٣]

قَالَ ابنُ كَثِيرٍ في «البداية والنهاية»: «وَهَذَا الوِعَاءُ الذي كانَ لا يتَظَاهَرُ به هُوَ الفِتَنُ والمَلَاحِمُ، وَمَا وقعَ بين النَّاسِ من الحروبِ والقتالِ وما سيقعُ، التي لو أخبر بها قبلَ كونِها لبادرَ كثيرٌ من النَّاسِ إلىٰ تَكْذِيبِه وردُّوا مَا أخبرَ بِهِ من الحقِّ، كما قَالَ: لو أخبرتُكم أنكم

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٣٤)، وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٥٨٣٩)، وانظر: «الإصابة» (٧/ ٣٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٠).

تقتلونَ إمامَكم وتقتتلُونَ فيما بينكُم بالسيوفِ لَمَا صدقتُمُوني» انتهىٰ[1].

وَقَد شَهِدَ غيرُ واحدٍ من أكابرِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالحفظِ، وأنكرَ بعضُهم وبعضُ التَّابعين إكثارَه من الحديثِ، فردَّ عليهم أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَكَتُوا وَلَم يُعَارِضُوه، وقد جَاءَ فِي ذلكَ أحاديثُ كثيرةٌ، منها ما رواه التِّرمِذيّ عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قَالَ لأبي هُرَيْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْتَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَحْفَظَنَا لِحَدِيثِهِ.

قَالَ التِّرمِذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[2].

وَقَدْ رَوَاهُ الإِمامُ أحمدُ، وفيه قصةٌ، ولفظُهُ: عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه مرَّ بأبي هُرَيْرَةَ وهو يحدث عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّىٰ عَلَيْهَا، فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا، فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ أَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ**» فقَالَ له ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أبَا هِرّ، انظر مَا تُحَدِّثُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقام إليه أبو هُرَيْرَةَ حتىٰ انطلقَ به إلىٰ عائشةَ، فقَالَ لها: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْشُدُكِ بِاللهِ، أَسَمِعْتِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّىٰ عَلَيْهَا، فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا، فَلَهُ قِيرَاطَانِ، الْقِيرَاطُ أَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ**» فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ نَعَمْ، فقَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُنِي عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَرْسُ الْوَدِيِّ، وَلَا صَفْقٌ بِالأَسْوَاقِ، إِنِّي إِنَّمَا كُنْتُ أَطْلُبُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً يُعَلِّمُنِيهَا، وَأُكْلَةً يُطْعِمُنِيهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْلَمَنَا بِحَدِيثِهِ.

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٣٨)، وقَالَ الألباني: «صحيح الإسناد».

وَقَدْ رَوَاهُ مسلمٌ في «صَحِيحه» مختصرًا، ورواه الحاكم في «مُسْتَدْرَكه» بنحوِ روايةِ الإمامِ أحمدَ، وقَالَ: صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِجاه، ووافقَه الذهبيُّ في «تلخِيصه»، وقَالَ الحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»، و«الإصابة»: «قَالَ ابن عُمَرَ: أبو هُرَيْرَةَ خيرٌ مني وأعلمُ -زاد في «الإصابة»-: بما يُحَدِّثُ»(١).

ومنها: ما رواه ابنُ سعدٍ في «الطَّبقاتِ» قَالَ: «أخبرنَا محمدٌ بن عمرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ عن أبيه قَالَ: كنت مع ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في جنازةِ أبي هُرَيْرَةَ وهو يمشي أمامَها، ويكثر الترحمَ عليه، ويقولُ: كانَ ممن يحفظُ حديثَ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمين»(٢).

ومنها: ما رَوَاهُ التِّرمِذيّ والحاكمُ -واللفظُ لهُ- عن مالكِ بنِ أبِي عَامِرٍ قَالَ: كُنْت عِنْد طَلْحَة بْن عُبَيْد الله، فدخل عليه رجلٌ فقَالَ: يا أبا محمد، والله مَا نَدْرِي هَذَا الْيَمَانِيّ أَعْلَم بِرَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أم أنه يَقُول عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ؟ يعني أبا هُرَيْرَةَ. فقَالَ طلحة: وَالله مَا نَشُكُّ أَنَّهُ سَمِعَ من رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ نَسْمَع، وَعَلِمَ مَا لَمْ نَعْلَم، إِنَّا كُنَّا قومًا أغنياء لَنَا بُيُوت وَأَهْلُونَ، كُنَّا نَأْتِي نبِيَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَفَيْ النَّهَار ثُمَّ نَرْجِع. وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَة مِسْكِينًا لَا مَال لَهُ وَلَا أَهْل ولا ولد، إِنَّمَا كَانَتْ يَده مَعَ يَد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكَانَ يَدُور مَعَهُ حَيْثُمَا دَار، ولا أشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسَمِعَ مَا لَمْ نَسْمَع، ولم يتَّهمْه أحد منا أنه تقوَّلَ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢) (٤٤٥٣)، ومسلم (٩٤٥)، والحاكم (٣/ ٥٨٤) (٦١٦٧)، وانظر: «الإصابة» (١/ ٧٢).

(٢) «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٢٥٣، ٢٥٤).

علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يقل.

قَالَ التِّرمِذيّ: هذا حديث حسن غريب. وقَالَ الحاكمُ: صحيحٌ علىٰ شرطِ الشيخينِ ولم يخرِّجَاه، وقَالَ الذهبي: علىٰ شرطِ مسلمٍ(١).

ومنها: ما رَوَاه ابن أَبِي خُثَيْمَةَ من طريقِ محمدِّ بنِ إِسْحَاقَ عن عُمَرَ أو عُثمانَ بنِ عروةَ عن أبيه قَالَ: قَالَ لي أبي الزبيرُ: ادنُنِي من هذا اليَمَانِيِّ -يَعْنِي أبا هُرَيْرَةَ- فإنه كان يكثرُ الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فأدنيتُهُ مِنْهُ، فجَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يحدِّثُ، وَجَعَلَ الزبيرُ يقول: صَدقَ كذَبَ، صدقَ كذبَ، قَالَ: قلت: يا أبتِ، ما قَوْلُك: صَدَقَ كَذَبَ؟

قَالَ: يا بُنَيَّ، أَمَّا أن يكونَ سمعَ هذه الأحاديثَ من رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا أشكُّ، ولكنْ منْهَا ما يَضَعُهُ عَلىٰ مَواضعِه، ومنها ما وَضَعَهُ علىٰ غيرِ مَواضِعِه(٢).

ومنها: ما رواه الطبرانيُّ والحاكمُ عن أبي الشَّعْثَاء سليمِ بنِ الأسود قَالَ: قدمتُ المدينةَ فوجدتُ أبا أَيُّوبَ يحدِّثُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ فقلت: تُحَدِّثُ عن أبي هُرَيْرَةَ وقد رأيتَ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

وفي رواية الحَاكِمِ: وأنت صاحبُ منزلةٍ عند رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فقَالَ: إن أبا هُرَيْرَةَ قد سَمِعَ مَا لَمْ نسمَعْ، وإنِّي إنْ أُحَدِّثْ عنه أحبُّ إليَّ مِنْ أن أحدِّث عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم أسمعْه مِنهُ.

قَالَ الهيثميُّ: رواه الطبرانيُّ من طريقين؛ في إحدَاهما سعيدُ بنُ سفيان

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٣٧)، والحاكم (٣/ ٥٨٥) (٦١٧٢)، وقَالَ الألباني: «ضعيف الإسناد».

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة «تاريخه» (٢/ ٧٠٥).

الجَحْدري، وثَّقه غيرُ واحد، وفيه ضعفٌ وبقيةُ رجالِها ثقاتٌ(١).

ومنها: ما رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمدَ في زوائدِ «المسندِ» عن أبيِّ بن كعبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان جريئًا علىٰ أن يسأَل رسولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن أشياءَ لا يسألُه عنه غيرُه، قَالَ الهيثمي: رجالهُ ثقاتٌ وثَّقهم ابنُ حِبَّانَ(٢).

قلت: وقد رواه ابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه»، والحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه»، ولفظهما: قَالَ: كان أبو هُرَيْرَةَ جريئًا علىٰ النَّبِي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يسأَلُه عن أشياءَ لا نسأَلُه عنها(٣).

ومنها: ما رواه مسددٌ من طريقِ عاصمِ بن محمدِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ عن أبيه قَالَ: كَان ابْن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا إذا سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يتكلمُ قَالَ: إنا نعرفُ ما يقولُ، ولكنا نجبنُ ويجترئُ. ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «**الإصَابَة**»(٤).

ومنها: ما رَوَاهُ أبو داود وابنُ خزيمةَ وابنِ حِبَّانَ في «صحيحَيْهِما» من طريقِ عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ عن الأعمشِ عن أبِي صالحٍ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: قَالَ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِذَا صَلَّىٰ أَحَدُكُمُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَىٰ يَمِينِهِ**».

فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ: أَمَا يُجْزِئُ أَحَدَنَا مَمْشَاهُ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ حَتَّىٰ يَضْطَجِعَ عَلَىٰ يَمِينِهِ؟

---

(١) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٦) (٦١٧٥)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٦٢)، ولم أقف عليه عند الطبراني.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٣٩) (٢١٢٩٦)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٢٢، ٢٢٣).

(٣) أخرجه ابن حبان (٧١٥٥)، والحاكم (٣/ ٧٤٠) (٦٦٩١)، وضعفه الألباني.

(٤) رواه مسدد كما عزاه إليه ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٣٥٩).

قَالَ عُبَيْدُ اللهِ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ: لَا.

قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَىٰ نَفْسِهِ. قَالَ: فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: هل تُنْكِرُ شَيْئًا مِمَّا يَقُولُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ اجْتَرَأَ وَجَبُنَّا. قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا هُرَيْرَةَ فقَالَ: مَا ذَنْبِي إِنْ كُنْتُ حَفِظْتُ وَنَسُوا؟!(١).

ومنها: ما رواهُ الحاكمُ من طريقِ الأعمشِ عن أبي وائلٍ عن حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رجلٌ لابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن أبا هُرَيْرَةَ يكثر الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أعيذُك باللهِ أن تكونَ في شكٍّ مما يجيءُ به، وَلَكِنَّهُ اجْتَرَأَ وَجَبُنَّا(٢).

قَالَ ابنُ الأثير: «الاجتراءُ: الإِقدامُ علىٰ الشيءِ من غيرِ خوفٍ ولا فزعٍ، والجبنُ خلافُه» انتهىٰ(٣).

ومنها: ما رَواهُ ابنُ سعدٍ عن الوليدِ بنِ رباحٍ، أن مروانَ قَالَ: يا أبا هُرَيْرَةَ، إنَّ النَّاسَ قد قَالَوا: إنَّكَ أكثرتَ عَلَىٰ رسولِ اللهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما قدمت قبل وفاة النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيسير، فقَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَعَمْ، قَدِمْتُ ورسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخيبرَ سنةَ سبعٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قدْ زِدْتُ علىٰ الثَّلَاثِينَ ستَّةَ سنواتٍ، وَأَقَمْتُ معَهُ حتىٰ تُوفِّيَ، أدورُ مَعَهُ في بُيُوتِ نِسَائِه، وأَخْدُمُه وَأَنَا واللهِ يَوْمَئِذٍ مقِلٌّ،

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، وابن خزيمة (١١٢٠)، وابن حبان (٢٤٦٨)، وصححه الألباني، وهو عند الترمذي (٤٢٠) مختصرا.

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٣) (٦١٦٥).

(٣) «جامع الأصول» (٦/ ١٨).

وأصلِّي مَعَه، وَأَحُجُّ وأغزُو مَعَهُ، فكُنْتُ واللهِ أعلمَ النَّاسِ بِحَديثِهِ، قد واللهِ سَبقَنِي قومٌ بِصُحْبتِهِ والهِجْرَةِ إليهِ من قُرَيْشٍ والأنْصَارِ، وَكَانُوا يَعْرِفُون لُزُومِي له فَيَسْألونِي عَنْ حَدِيثِه؛ مِنْهُم عُمَرُ وعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ والزُّبيرُ، فَلَا واللهِ ما يَخْفَىٰ عَلَيَّ كلُّ حديثٍ كَانَ بالمدينةِ، وكلُّ من أحبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وكلُّ مَن كَانَتْ لَهُ عندَ رسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منزلةٌ، وَذَكَرَ تَمَامَ الخَبَرِ(١).

ومنها: ما رواه الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ عن الأعرجِ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثم يتلو: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ**﴾ - إلىٰ قوله - ﴿**ٱلرَّحِيمُ**﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠] إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وِإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ.

هذا لفظ البخاري في كتاب العلم، وقد رواه في كتاب المزارعة، وفي كتاب الاعتصام بأطول من هذا، ولفظه في كتاب المزارعة:

قَالَ: يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ، وَاللهُ الْمَوْعِدُ، وَيَقُولُونَ: مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ!! وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ مِلْءِ بَطْنِي، فَأَحْضُرُ حِينَ يَغِيبُونَ، وَأَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا: «**لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ**

(١) «الطبقات الكبرىٰ» (١/ ٣٥٨ - ٣٦٠).

حَتَّىٰ أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَهَا إِلَىٰ صَدْرِهِ، فَيَنْسَىٰ مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا»، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا، حَتَّىٰ قَضَىٰ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَىٰ صَدْرِي، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَىٰ يَوْمِي هَذَا، وَاللهِ لَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ - إلىٰ قوله - ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠]، ورواه في كتاب البيوع من حديث سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بنحوه[١].

قَالَ الحافظُ ابن حَجرٍ في «تهذيب التهذيب»: وهو من عَلَامَاتِ النُّبوةِ؛ فإن أبَا هُرَيْرَةَ كان أحفظَ من كلِّ من يروِي الحديثَ في عصرِه ولم يأتِ عن أحدٍ من الصَّحابَةِ كلِّهم ما جاءَ عنه، وقَالَ في «الإِصابة»: والحديث المذكور من علاماتِ النبوةِ؛ فإن أبا هُرَيْرَةَ كان أحْفَظَ الناسِ للأحاديثِ النبويَّةِ في عَصرِه» انتهىٰ[٢].

ومنها: ما رَوَاهُ مسلمٌ عن أبي رَزِين قَالَ: خرج إلينا أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فضرب بيدِه علىٰ جبهتِه، فقَالَ: أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدَّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَهْتَدُوا وَأَضِلَّ. الحديثَ[٣].

ومنها: ما رواه البخاري عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ قَالَ: قَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يقول الناس: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: بِمَ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي، فَقُلْتُ: لَمْ تَشْهَدْهَا؟ قَالَ: بَلَىٰ. قُلْتُ: لَكِنْ أَنَا أَدْرِي، قَرَأَ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٠) (٧٢٧٣)، والبخاري (١١٨، ٢٣٥٠)، ومسلم (٢٤٩٢).

(٢) «الإصابة» (٧/ ٣٥٧)، ولم أقف علىٰ ما في «التهذيب».

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٩٨).

سُورَةَ كَذَا وَكَذَا(١).

ومنها: ما رواه الحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه» عن خالدِ بنِ سعيدِ بنِ عمرِو بنِ سعيدِ بنِ العاصِ عن أبيه عن عَائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها دَعَتْ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقَالَت له: يا أبا هُرَيْرَةَ، ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنَّك تحدِّثُ بها عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ هل سمعتَ إلا ما سَمِعْنَا؟ وهل رأيتَ إلا ما رأينا؟

قَالَ: يا أمَّاه، إنَّه كَانَ يَشغَلُكِ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المرآةُ والمِكْحَلةُ والتَّصَنُّعُ لرسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنِّي واللهِ ما كان يَشْغَلُني عنه شيءٌ.

قَالَ الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرِجاهُ، ووافقه الذهبي في «**تلخيصِه**».

وقد رواه أبو القاسمِ البغَوِيُّ، ولفظُه أنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَت لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أكْثَرتَ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يا أبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: إنَّه واللهِ ما كانت تشْغَلُني عنه المِكْحَلةُ والخِضابُ، ولكن أرَىٰ ذلك شَغَلَكِ عما استكثرتِ من حديثي قَالَت: لعلَّه(٢).

ومنها: ما رواه أبو يعلَي عن أبي رَافِعٍ أنَّ رجلًا من قُريشٍ أتَىٰ أبَا هُرَيْرَةَ في حُلَّةٍ وهو يتبخترُ فيها فقَالَ: يا أبا هُرَيْرَةَ، إنك تكثرُ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهل سمعتَه يقولُ في حُلَّتِي هذه شيئًا؟

قَالَ: والله إنكم لَتُؤْذُونَنا، ولوْلا ما أخذَ اللهُ علىٰ أهْلِ الكِتابِ: ﴿**لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ**﴾ [آل عمران:١٨٧] ما حدَّثتُكم بشَيءٍ، سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٢٣).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ٥٨٢)(٦١٦٠)، ولم عليه عند البغوي.

يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، بَيْنَمَا هُوَ يَتَبَخْتَرُ فِي حُلَّةٍ لَهُ، إِذْ خَسَفَ اللهُ بِهِ الأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِيهَا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ» فوَاللهِ ما أدري لعلَّه كان مِن قومِك، أو مِن رهْطِك -شَكَّ أبو يَعْلىٰ-(١).

وقَالَ الحاكمُ في «المستدرك»: «قد تحرَّيْتُ الابتداءَ مِن فضائلِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لحِفْظِهِ لحديثِ المصطفَىٰ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وشهادَةِ الصَّحابَة والتَّابعين له بذلك، فإن كُلَّ مَنْ طَلَبَ حفظَ الحَدِيثِ مِن أولِ الإسلامِ وإلىٰ عَصْرِنا هَذَا، فإنهم من أتباعِه وشيعَتِه إن هو أولُهم وأحقُّهم باسمِ الحفظِ، وَقَدْ أخبَرَنِي عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ زيادٍ العدلُ، قَالَ: سَمِعْتُ أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول: وذكر أبا هُرَيْرَةَ فقَالَ: كان من أكثرِ أصحابِه عنه روايةً فيما انتشرَ من روايتِه وروايةِ غيرِه من أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مع مخارجَ صحاحٍ.

وقَالَ أبو بكر(٢): وقد رَوَىٰ عنه أبُو أيوبَ الأنصاريُّ معَ جلالةِ قدرِهِ، ونزولِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عندَه، ثم ذكرَ روايةَ أبي الشَّعْثاءِ أنَّ أبا أيوبَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كانَ يُحَدِّثُ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد تقَدَّمَ ذكرُها قريبًا.

ثم قَالَ الحاكمُ: قَالَ الإمامُ أبو بكرٍ: فمِن حِرصِ أبي هُرَيْرَةَ علىٰ العلمِ روايتُه عمَّنْ كانَ أقلَّ روايةً عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ منه حرصًا علىٰ العلمِ؛ فقد روىٰ عن سهْلِ بنِ سعْدٍ السَّاعديِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ثم ساقَ بإسنادِه عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: قَالَ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يُشهِرَنَّ أحدُكم علىٰ أخِيهِ السيفَ؛ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ**

---

(١) رواه أبو يعلىٰ كما عزاه إليه ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٢٦٠).

(٢) يعني: ابن خزيمة.

فِي يَدِهِ، فَيَقَعَ فِي حُفْرَةٍ من حُفَر النَّارِ».

قَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعتُهُ مِنْ سهْلِ بنِ سعدٍ السَّاعدي سمِعَهُ مِن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أبو بَكْرٍ: فحِرْصُه علىٰ العِلْمِ يبعَثُهُ علىٰ سَماعِ خَبَرٍ لم يسمَعْهُ من النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه، وإنما يَتكَلَّمُ في أبي هُرَيْرَةَ لدفعِ أخبارِه من قد أعمَىٰ اللهُ قلوبَهم فلا يفهَمُون معانيَ الأخبارِ، إما معطِّلٌ جهميٌّ يسمع أخبارَهُ التي يروِيها خِلافَ مذْهَبِهم الذي هو كُفْرٌ، فيشْتُمون أبا هُرَيْرَةَ ويرْمُونَهُ بما اللهُ تَعالىٰ قد نزَّهَهُ عنه تمويهًا علىٰ الرِّعاءِ والسفل، أن أَخْبَارَهُ لا تَثْبُتُ بها الحُجَّةُ.

وإمَّا خارجيٌّ يرىٰ السيْفَ علىٰ أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا يَرَىٰ طاعةَ خليفةٍ ولا إمامٍ، إذا سمِعَ أخْبارَ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلافَ مذهبِهم الذي هو ضَلالٌ لم يجِدْ حيلةً في دفْعِ أخبارِه بحجةٍ وبرهانٍ كان مفزَعُهُ الوقيعةَ في أبي هُرَيْرَةَ.

أو قدريٌّ اعْتَزَل الإسلامَ وأهلَه، وكفَّرَ أهلَ الإسلامِ الذين يتَّبِعون الأقدارَ الماضيةَ التي قدَّرَها اللهُ تَعالىٰ وقضَاها قبْلَ كسْبِ العِبادِ لَها، إذا نظَرَ إلىٰ أخبارِ أبي هُرَيْرَةَ التي قد رَوَاها عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إثْباتِ القَدَرِ ولم يَجِدْ حُجَّةً تؤيِّدُ صِحَّةَ مقَالَتِه التي هي كُفْرٌ وشِرْكٌ، كانت حُجَّتُه عنْدَ نفْسِه أنَّ أخبارَ أبي هُرَيْرَةَ لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بها.

أو جاهِلٌ يَتعاطَىٰ الفِقْهَ ويطْلُبُه منْ غيرِ مَظَانِّهِ إذا سَمِعَ أَخْبارَ أبي هُرَيْرَةَ فيما يُخالِفُ مذْهبَ مَن قدِ اجْتبَىٰ مذْهبَه وأَخْبارَه تقْليدًا بلا حُجَّةٍ ولا بُرْهانٍ تكلمَ في أبي هُرَيْرَةَ، ودفعَ أخبارَه التي تخالفُ مَذْهَبَه، ويحتجُّ بأخبارِه علىٰ مُخَالِفِيه إذَا كَانت أخْبارُه موافِقةً لمَذْهبِهِ، وَقَد أنكرَ بعضُ هذِهِ الفِرَقِ علىٰ أبِي هُرَيْرَةَ أخبارًا لم يَفْهَمُوا مَعْناهَا.

قَالَ الحاكمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَنَا ذَاكِرٌ -بِمَشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ- في هذا روايةِ أكابِرِ الصَّحابَة -رِضوَانُ اللهِ عَلَيهِم أجمعينَ- عن أَبِي هُرَيْرَةَ، فقد رَوَىٰ عنْهُ زيْدُ بنُ ثابِتٍ، وأبو أيُّوبَ الأنصاريُّ، وعبدُ اللهِ بنُ عباس، وعَبْد الله بنُ عُمَر، وعبدُ اللهِ بنُ الزُّبيْرِ، وأُبَيُّ بنُ كعْبٍ، وجابرُ بنُ عبد الله، وعائشةُ، والمِسْوَرُ بنُ مَخْرمةَ، وعقبةُ بنُ الحارثِ، وأبو موسىٰ الأشْعريُّ، وأنسُ بنُ مالكٍ، والسَّائبُ بن يَزيدَ، وأبو رافعٍ مَوْلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبو أُمامةَ بنُ سهلٍ، وأبو الطُّفَيْلِ، وأبو نَضْرَةَ الغِفاريُّ، وأبو رهْمٍ الغِفاريُّ، وشَدَّادُ بنُ الهادِ، وأبو حَدْرَدٍ عبدُ اللهِ بنُ حدرَدٍ الأسْلَمِيُّ، وأبو رَزِينٍ العُقَيْلِيُّ، وواثِلَةُ بنُ الأسْقعِ، وقَبيصةُ بنُ ذؤيْبٍ، وعمْرُو بنُ الحَمقِ، والحَجَّاجُ الأسْلَمِيُّ، وعبدُ اللهِ بنُ عُكَيْمٍ، والأغرُّ الجُهَنِيُّ، والشَّريدُ بنُ سُوَيْدٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعينَ- فقد بلغَ عددُ من رَوَىٰ عن أبي هُرَيْرَةَ من الصَّحابَة ثمانيةً وعِشْرين رجُلًا.

فأما التَّابعُونَ فليس فيهم أجَلُّ ولا أَشْهرُ وأشْرَفُ وأعْلَمُ مِن أصْحابِ أبي هُرَيْرَةَ، وذِكْرُهم في هذا المَوْضِعِ يطُولُ لِكَثْرَتِهم، واللهُ يعْصِمُنا مِن مُخالفةِ رسولِ ربِّ العالمينَ، والصَّحابَةِ المنتخبين، وأئمةِ الدينِ مِنَ التَّابعينَ ومَن بَعْدَهم مِن أئمَّةِ المسلمين -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعين- في أمرِ الحافِظِ علينَا شَرائِعَ الدِّينِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهىٰ كلامُ الحاكمِ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ(١).

وَفِيمَا نَقَلَهُ عن الإمامِ أبي بكْرِ ابنِ خُزَيْمةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ- أبْلَغُ ردٍّ علىٰ المؤلِّفِ وأبي رَيَّةَ وأشباهِهِما من سُخَفاءِ العَصْرِيِّين الذين يَتَنَقَّصُونَ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيرْمُونَهُ ظُلْمًا وعُدْوَانًا بكُلِّ ما يرَوْن أنه يَشِينُه ويقْدَحُ فيه، وهذا دَليلٌ علىٰ

(١) «المستدرك» (٣/ ٥٨٥، ٥٨٦).

قِلَّةِ الإيمان فيهِم أو عَدَمِه؛ لما رواه الإمامُ أحمدُ ومسلمٌ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلت: يا رسول الله، ادْعُ اللهَ أَنْ يُحَبِّبَنِي وَأُمِّي إِلَىٰ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُحَبِّبُهُمْ إِلَيْنَا. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ حَبِّبْ عُبَيدَكَ هذَا** -يعنِي أبا هُرَيْرَةَ-، **وَأُمَّه إِلَىٰ عِبَادَكَ الْمُؤْمِنِينَ، وحبِّبْ إليْهِما المؤمنينَ**» فما خُلِقَ مؤْمِنٌ يسْمَعُ بي ولا يَراني إلا أحبَّني[١].

قلتُ: دُعاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتجابٌ بلا شَكٍّ، وعلىٰ هذا فلا يُبْغِضُ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدٌ في قَلْبِه إيمانٌ، ولا يتنَقَّصُه ويرْمِيه بالإِفْكِ والبُهْتانِ أحدٌ في قلبِه إيمانٌ.

وقد نَقَلَ القاضي أبو الحسيْنِ في «طَبَقاتِ الحَنابلةِ» عن أبي محَمَّدٍ البَرْبهاريِّ أنه قَالَ في «شرحِ كِتابِ السُّنَّةِ»: إذا رأيتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أبا هُرَيْرَةَ وأُسَيْدًا فاعْلَمْ أنه صاحِبُ سُنَّةٍ إنْ شاءَ اللهُ، قَالَ: ومن تناوَلَ أحدًا مِن أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعْلَمْ أنه أرَادَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد آذاه في قَبْرِه، وذَكَرَ عن سُفْيانَ بنِ عيَيْنَةَ أنه قَالَ: مَنْ نَطَقَ في أصْحَابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكلمَةٍ فهُوَ صاحِبُ هوًىٰ[٢].

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: وقَالَ أبو هُرَيْرَةَ عن نفْسِهِ في البُخَارِيِّ: ما مِن أَصْحابِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحدٌ أكثرَ حديثًا منِّي إلا ما كانَ من عبْدِ اللهِ بن عمرٍو، فقَدْ كان يكْتُبُ ولا أكْتُبُ[٣]، ولو بَحَثْنَا عن كل ما رواه ابْنُ عمرٍو هذا لَوَجَدْناهُ ٧٠٠

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣١٩) (٨٢٤٢)، ومسلم (٢٤٩١).

(٢) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢١، ٣٧)، وانظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص:٥٥، ١١٦، ١٢٠).

(٣) سبق تخريجه.

حديثًا، رَوَىٰ البُخَارِيُّ منها سبعةً، ومسلمٌ (٢٠).

فجوابه أنْ يُقالَ: ما ذكَرَهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن عبدِ اللهِ بن عَمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه كان أكْثرَ حديثًا منه فقدْ قَالَ ذلكَ -واللهُ أعلمُ- بحسبِ ما ظهرَ له مِن فِعْلِ عبدِ الله بنِ عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا حَيْثُ كان يكْتُبُ ما يسْمَعُه مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وكان أبو هُرَيْرَةَ لا يكْتُبُ، ولكنَّ الواقِعَ المُطابِقَ للحقيقَةِ أنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان أكْثَرَ الصَّحابَة حديثًا بدونِ اسْتِثْناءٍ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ عنْدَ عبدِ الله بنِ عمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا حديثٌ كثيرٌ جِدًّا، ولكنه لم ينْتَشِرْ كما انتشَرَ الحديثُ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قَالَ النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: «وإنَّما قلَّتِ الرِّوايةُ عنهُ مع كثْرَةِ ما حَمَلَ؛ لأنَّه سكنَ مِصْرَ، وكانَ الواردون إليْها قليلًا بِخِلافِ أبي هُرَيْرَةَ، فإنه اسْتَوْطنَ المدينةَ وهي مقْصِدُ المسلمينَ منْ كُلِّ جِهَةٍ» انتهىٰ[1].

وقَد حَاوَلَ المؤلفُ وأَبُو رَيَّةَ النَّيْلَ من أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والطَّعْنَ فيه بكَثْرَةِ ما روىٰ مِنَ الحديثِ، فكانا كمَن ينْطَحُ الجبلَ العظيمَ ويظُنُّ أنه يَضُرُّه، وإنما يضرُّ نفْسَه ولا يضُرُّ الجَبَلَ شيئًا.

وما مَثَلُ المؤلفِ وأَبِي رَيَّةَ وكلامِهما في أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلا كما قَالَ الشاعِرُ:

وَمَا ضَرَّ نورَ الشَّمسِ أَن كَانَ نَاظِرًا ... إليـهِ عيـونٌ لـم تـزلْ دَهْرَهَـا عُمْيَـا

وكما قَالَ الأعشىٰ:

كنـاطِحِ صـخرةً يومًـا لِيُوهِيَهَـا ... فَلَـم يَضِـرْها وَأَوهَـي قرنَـهُ الوَعِـلُ

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٨٢).

وكما قَالَ الحُسينُ بنُ حُمَيْدٍ:

يَـا نـاطحَ الجبـلِ العـالِي ليكلِمَـه أشفقْ علىٰ الرأسِ لا تشفقْ علىٰ الجبلِ

وبعدُ، فإن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حافظُ الأمةِ علىٰ الإطْلاقِ، وهو البارُّ الصادقُ فيما رَوَىٰ، وإنْ رَغِمَ أَنفُ أَبِي رَيَّةَ، وأنفِ المُؤلِّفِ، وأنوفِ أَعْداءِ السُّنَّةِ؛ مِن الرَّافضَةِ وأتباعِهِمْ مِنَ العَصْريينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: رَوَىٰ البُخَارِيُّ منها سَبْعةً ومسلِمٌ (٢٠).

فَجَوَابُه أَنْ يُقالَ: هَذا خَطأٌ مَردودٌ، فَقَد ذكرَ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات»، والخزرجي في «الخلاصة» أن البخاريَّ ومسلمًا اتَّفَقَا عَلىٰ سَبْعةَ عشرَ من أحاديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، وانفردَ البخاريُّ بثمانيةٍ، ومسلمٌ بعشرينَ، فعلَىٰ هذَا يكونُ البُخاريُّ قدْ أَخْرجَ لعبدِ اللهِ بنِ عمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا خَمْسةً وعِشْرينَ حديثًا، وأَخْرَجَ لهُ مسْلِمٌ سبْعَةً وثلاثينَ حديثًا[١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: والحقيقةُ التَّارِيخيةُ تقولُ: إنَّ ابْنَ عَمْرٍو هُو أحدُ الرواةَ عن كَعْبِ الأَحْبَارِ.

فجوابُهُ أَنْ يُقالَ: هَذا مِن كِيسِ أَبِي رَيَّةَ وتَخَرُّصَاتِه، وقَد تَبِعَه المؤلِّفُ علىٰ ذلكَ، وزادَ الطِّينَ بِلَّةً، فَزعَمَ أَنَّ هذهِ الكَذْبةَ التي كَذَبها أَبُو رَيَّةَ حقيقةٌ تاريخيةٌ، وهذِه ترجمةُ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا موجودةٌ فِي كُتبِ التَّارِيخِ، وأسماءِ الرجالِ وليسَ في شيءٍ منهَا أَنَّه رَوىٰ عن كعْبِ الأَحْبارِ، فأين الحقيقةُ التي زَعَمَها المؤلِّفُ؟!

---

(١) سبق تخريجه.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَكانَ قَد أَصابَ زَاملَتينِ منْ كُتُبَ أَهْلِ الكِتابَ كانَ يرويهَا للناسِ، فتجنبَ الأخذَ عنه كثيرٌ من أئمةِ التَّابعينَ.

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: إنَّ عبدَ اللهِ بن عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يكن يَرْوي للنَّاس منَ الزَّامِلَتِيْنِ إلا الشيءَ القليلَ ممَّا لهُ تصديقٌ فِي القرآنِ أو في السُّنَّةِ.

وقدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنهُ قَالَ: «**حدِّثُوا عَن بَني إِسْرَائِيلَ ولا حَرجَ**».

رواه التِّرمِذيُّ من حديث عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقَالَ: حسنٌ صَحِيحٌ[١]، وَرَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ وأَبُو داودَ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه» مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢]، ورواه الإِمامُ أحْمَدُ -أَيْضًا- من حديث أبي سعيدٍ الخدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإِسْنَادُهُ صحِيحٌ علىٰ شرطِ الشيخينِ[٣].

وَرَوَىٰ أَبو يَعْلَىٰ والبَزَّارُ نحْوَهُ مِن حَدِيث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٤].

وقد كان النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحدِّثُ أَصْحَابَهُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْل رَوَاهُ الإِمَامُ أَحمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحه» عَنْ حَديثِ عبدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٥]، وَرَوَاهُ الإِمَامُ أحمدُ -أيْضًا- والبزَّارُ وَالطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَديثِ عمرانَ بنِ حصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

وإسنادُ أحمدَ حَسَنٌ، وإسْنادُ الطَّبَرانِيِّ صَحِيحٌ[(١)].

وَفِي هَذِهِ الأَحادِيثُ أبلغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن أنكر علَىٰ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في رِوَايَتِهِ مِنَ الزَّامِلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ عبدَ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد أَخَذَ بِقَوْلِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَأَسَّىٰ بِهِ فِي فِعلِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَتَجَنَّبَ الأخذَ عنهُ كثيرٌ مِن أَئِمَّةِ التَّابعينَ.

فجوابُه: أنْ يُقالَ: هَذَا القولُ مِن الْمَجَازَفَاتِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا مُسْتَنَدٌ صحيحٌ، والوَاقِعُ يَرُدُّ هذهِ المجازفةَ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أكثرُ مِن أربعينَ، منهم ستةٌ مِن الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، منهم أنسُ بنُ مالكٍ وأبو أمامةَ بنُ سهلِ بنُ حنيفٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ في «تهذيب التهذيب»[(٢)] وقَالَ في «الإصابة»: قَالَ أبو نُعَيْمٍ: حَدَّثَ عَنْهُ من الصَّحابَةِ ابْنُ عُمَرَ وأبُو أمَامةَ والمِسْورُ والسَّائبُ بنُ يزيدَ وأبُو الطفيلِ وعددٌ كثيرٌ من التَّابعينَ[(٣)].

ثم ذَكَرَ الحَافِظُ مِنْهُم أربعَةَ عَشَرَ وَذَكَرَ فِي «تهذيب التهذيب» منهم ستةً وثلاثينَ، ثمَّ قَالَ: وغيرهم، وفي الذين رَوَوْا عنهُ كثيرٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وأئِمَّتِهِم[(٤)]، وفيمَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ ابنُ حجرٍ أَبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مُجَازَفَةِ أَبِي رَيَّةَ وَعَلَىٰ المؤلفِ؛ حَيْثُ كَانَ يَتَلَقَّىٰ تُرَّهَاتِ أَبِي رَيَّةَ بالقبولِ ويشارِكُه في مجَازَفاتِه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣٧).

(٣) «الإصابة» (٤/ ١٦٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣٧، ٣٣٨).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وكَانَ يُقَالَ لَهُ: لا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّامِلَتِيْنِ، وقَالَ فيهَا الخطيبُ البغداديُّ ومغيرةُ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّهَا لَي بِفِلْسَيْنِ، وَوُضُوحُ ذَلِكَ فِي (ص٩٣) «تَأْوِيل مختلف الحديث».

فجوابُه: أنْ يُقالَ: هَذَا ممَّا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ مِن هَامِش كِتَابِ أَبِي رَيَّةَ، وَقَدِ أَسَاءَ التَّصَرُّفَ فِي النَّقِلِ، وَحَرَّفَ كَلَامَ أَبِي رَيَّةَ، فَنَقَلَ مَا قيلَ في الصَّحِيفِةِ الصادِقةِ إلىٰ الزَّامِلَتِيْنِ، وَهَذَا مِنْ جَهْلِهِ وَتَخْبِيْطِهِ، وَهَذَا نَصُّ كَلَامِ أَبِي رَيَّةَ: «وَكَانَ يُقَالَ لَهُ: لا تُحَدِّثْنَا عَن الزَّامِلَتِيْنِ، أما صحيفتُه الَّتِي كَانَ يُسمِّيها الصادقةَ ويَحرِص عَلَيهَا فهِيَ أَدْعِيةٌ وصلواتٌ كمَا قَالَ الخَطيبُ البغداديُّ، وقَالَ فِيها مغيرةُ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّهَا لَي بِفَلْسَيْنِ». (ص ٩٣) «تأويل مختلف الحديث».

وأقول: أمَّا صحيفةُ عبدِ اللهِ بنِ عمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا التي كان يسميها الصادقةَ فَقَد ذَكَرَها ابْنُ سعدٍ وابنُ عبدَ البرِّ وأبُو الحَسَنِ ابنِ الأثِيرِ.

فأمَّا ابنُ سعدٍ فقَالَ في «الطبقات»: أخبرنا أبو بكرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبِي أويسٍ عن سليمانَ بنِ بلالٍ عن صفوانَ بْنِ سُلَيْمٍ عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: استأْذَنْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في كتابةِ ما سَمِعْتُه منهُ، قَالَ: فَأَذِنَ لي، فكتبتُه، فكانَ عبدُ اللهِ يُسَمِّي صحيفتَه تلكَ الصادقةَ. رجَالُه كلهُم ثقاتٌ من رجالِ «الصَّحيحيْنِ»(١).

وقَالَ ابنُ سعدٍ -أَيْضًا- أَخْبَرَنَا مَعْنُ بنُ عِيسَىٰ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسحاقُ بنُ يحيَىٰ عن مُجاهدٍ قَالَ: رَأَيتُ عندَ عبدِ اللهِ بن عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا صحيفةً فَسَأَلْتُهُ عَنهَا فقَالَ: هَذِه

---

(١) «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٥).

الصادقةُ فِيهَا مَا سمعتُ مِن رسولِ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَيْسَ بيْنِي وبينَه فيهَا أحدٌ(١).

إسحاقُ بنُ يحْيَىٰ ضَعِيْفٌ جِدًّا، ولَكِنَّ رِوَايَةَ صفْوَانَ بنِ سليمٍ تؤيدُ روايتَه وتشهدُ لها بالصحةِ.

وأمَّا ابنُ عبدِ البرِّ فَرَوَىٰ فِي كِتَابِهِ «جامع بيان العلم وفضله» عَن ليثٍ عن مجاهدٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: «ما يُرَغِّبُنِي في الحَيَاةِ إلَّا خَصْلَتَانِ: الصادقةُ والوهطُ، فأمَّا الصادقةُ فصحيفةٌ كتبتُها عن رسولِ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأمَّا الوهطُ فأرضٌ تصَدَّقَ بِهَا عَمرُو بنُ العاصِ كانَ يقومُ علَيْهَا»(٢).

وأمَّا أبُو الحسنِ ابنِ الأثيرِ فقَالَ في كِتابِه «أسد الغابة، في معرفة الصَّحابَة» ما نصُّه: قَالَ مجاهِدٌ: أَتَيْتُ عبدَ اللهِ بنَ عمرٍو فَتَنَاوَلْتُ صحيفةً تحتَ مَفْرَشِهِ فَمَنَعَنِي قلتُ: ما كُنْتَ تَمْنَعُنِي شيئًا، قَالَ: هذهِ الصادقةُ فيها مَا سَمِعْتُ من رسولِ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ليس بينِي وبَيْنَهُ أَحَدٌ، إذَا سَلِمَت لِي هذهِ وكتابُ اللهِ والوهطُ فلا أُبَالي عَلَامَ كانت عليه الدُّنْيَا، قَالَ ابنُ الأثيرِ: والوهطُ أرضٌ كان يَزْرَعُهَا(٣).

وأمَّا قولُ أبِي رَيَّةَ: إنَّ الصحيفةَ الصادقةَ أدعيةٌ وصلواتٌ، فهو مردودٌ بقولِ عبدِ اللهِ بن عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: إنَّ فيها ما سَمِعَهُ مِنَ النَّبي صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ليسَ بينَه وبينَه أحدٌ، وكذلكَ ما ذَكَرَهُ ابنُ قتيبةَ عن مغيرةَ أنَّه قَالَ: ما يَسُرُّنِي أنَّها لي بفلسين، هو مردودٌ بقولِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وما أبشعَ هذَا القولَ من مغيرةَ إن كَانَ ثَابتا عنه!!

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠٥).

(٣) «أسد الغابة» (٣/ ٣٤٥).

وَكَذَلِكَ إِيرَادُ ابنِ قتيبةَ له في كتابه «تأويلِ مُخْتَلِفِ الحديثِ»[١] مُسْتَبْشَعٌ - أَيْضًا- لمَا فِي ذلكَ من ردِّ الأحاديثِ التي سَمِعَهَا عبدُ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاستخفافِ بشأنِها، ولَعَلَّ مُغيرةَ وابنَ قتيبةَ لم يَثْبُتْ عندَهُمَا قولُ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ الصَّحيفةَ الصادِقَةَ فيها ما سمِعَه من النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَتَبَهُ بإِذنِه، أو أنَّهما ظنَّا أنَّ الصحيفةَ هيَ ممَّا أصابَه يومَ اليرموكِ من كتبِ أهلِ الكتابِ، فلهَذَا قَالَ مغيرةُ ما قَالَ، وَنَقَلَهُ عنهُ ابنُ قتيبةَ وأقرَّهُ.

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: إنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يحفظْ القرآنَ.

فجوابُه مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: لم يسنِدْ أَبُو رَيَّةَ هَذَا القَوْلَ إلىٰ مصْدَرٍ مَوْثُوْقٍ بِهِ، والأَحْرَىٰ أنَّ ذلكَ من كِيسِهِ، وما يُدْرِيهِ -قاتَلَه اللهُ- أنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يحفظِ القُرْآنَ؟! ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم:٣٥].

وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» عن ابنِ جُريجٍ عمَّنْ حدَّثَهُ قَالَ: قَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنِّي أُجَزِّئُ الليْلَ ثلاثةَ أجزاءٍ؛ فَجُزْءًا لِقِراءَةِ القرآنِ، وجزءًا أنَامُ فِيْهِ، وجزءًا أَتَذَكَّرُ فيه حديثَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٢]، وهذا يَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ كَانَ حَافِظًا للقُرْآنِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: قَدْ ذكَرَ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» مَنْ جَمَعَ القُرآنَ من

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:١٣٢).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٧٨).

أَصْحَابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ مِنْهُم أبَا هُرَيْرَةَ[١]، وفي هَذَا أَبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ المؤلفِ وأَبِي رَيَّةَ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ القِراءاتِ، وهو مِن شُيُوخِ الأَعْرجِ وأَبِي جعْفرٍ القارِئِ، وهُمَا من شُيُوخِ نافعٍ بنِ عبدِ الرَّحمن بنِ أبي نُعَيْمٍ أَحَدِ الأئمةِ السَّبْعةِ في القِراءاتِ، وهو الذي قَام بالقِرَاءةِ بمدينةِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بكرِ بنُ مُجاهِدٍ في كِتابِ «السَّبْعَةِ في القِراءاتِ»، قَالَ: وَكَانَ عبدُ الرَّحْمنِ -يَعنِي ابنَ هُرْمُزَ الأعرج- قد قَرَأَ عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ وابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، حَدَّثَنِي أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ صدقةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ مُحمدِ بنِ إسحاقَ المدنيُّ بقورسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بنُ ميمونٍ التَّبَّانُ قَالَ: قَالَ لي هارونُ بنُ المُسَيِّبِ قراءةَ مَنْ تقْرأُ؟

قَالَ: قلتُ لهُ: قراءةَ نافعٍ بنِ أبي نُعَيْمٍ. قَالَ: فَعَلَىٰ مَن قَرَأَ نَافِعٌ؟ قَالَ: قلت: أخبرنا نافعٌ أنَّه قَرَأَ علَىٰ الأعْرَجِ، وأنَّ الأعرجَ قَالَ: قرأْتُ علىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقَالَ أبو هُرَيْرَةَ: قَرَأْتُ علىٰ أُبَيِّ بْنِ كعْبٍ، وقَالَ أبيٌّ: عَرَضَ عَلَيَّ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القُرْآنَ، وقَالَ: «**أَمَرَنِي جِبْرِيلُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ القُرْآنَ**»، ثم روىٰ ابنُ مُجاهِدٍ بإِسناده إلىٰ عاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ، قَالَ: قلْتُ للطُّفَيْلِ بنِ أُبَيِّ بنِ كعْبٍ: إلىٰ أيِّ معنًىٰ ذهَبَ أبوكَ في قوْلِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أمِرْتُ أنْ أقْرأَ عليْكَ القرْآنَ**»؟

فقَالَ: لِيَقْرَأَ عليَّ فأحْذُوَ ألفاظَهُ، وقَالَ محمَّدُ بنُ إسحاقَ الصَّنْعانيُّ عن أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: معنىٰ هذا الحديثِ، أنْ يَتَعَلَّمَ أبيٌّ قِراءةَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا أنَّ

---

(١) «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٧٦).

رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتعلَّمُ قِراءةَ أُبَيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثم قَالَ ابنُ مجاهدٍ: وكَان أَبُو جعفرٍ -يعني يزيدَ بنَ القَعْقَاعِ مَوْلَىٰ عبدِ اللهِ بنِ عَيَّاشِ بنِ أبي رَبيعةَ المَخْزُوْمِيِّ- لا يتقدمُه أحدٌ في عَصْرِه؛ أخذَ القراءةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ وأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وعن مولاهُ عبدِ اللهِ بنِ عَيَّاشِ بنِ أَبِي ربيعةَ المخزوميِّ، ثُمَّ سَاقَ ابنُ مجاهدٍ بِإسنادِه إِلَىٰ سُلَيْمَانَ بنِ مسلِمِ بنِ جُمازٍ الزُّهْرِي قَالَ: سمِعْتُ أبَا جعفرٍ يحكِي لنَا قراءةَ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:١][(١)].

وفِيْمَا ذَكَرَهُ ابنُ مجاهدٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ المؤلفِ وأبِي رَيَّةَ؛ لأن أبا هُرَيْرَةَ لم يكنْ ليُقْرِئَ القرآنَ إلَّا وهوَ حافظٌ لَهُ.

وممَّا ذكرتُه في أولِ هذَا الفصلِ وآخِره يتَّضِحُ أنَّه قد اجْتَمَعَ في أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثلاثُ خِصَالٍ حميدةٍ، لا ينالُهَا إلا القليلُ من النَّاسِ:

أحدُها: أنَّه كانَ من حُفَّاظِ القُرْآنِ.

الثَّانيةُ: أنه كانَ من أئِمَّةِ القِراءاتِ.

الثَّالثةُ: أنه كَانَ أَحْفَظَ مَن رَوَىٰ الحَديثَ في عَصْرِهِ.

وخصلةٌ رَابِعةٌ -أيضًا- لم يتقدمْ ذِكْرُها: وهي أَنَّهُ كان مِنْ أَئِمَّةِ الفَتْوىٰ مِنَ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ ابنُ سعْدٍ في «الطبقاتِ»: «أَخْبَرَنَا محمَّدُ بنُ عُمَرَ، أخبرَنا عبْدُ الحَميدِ بنُ جعْفرٍ، عن أبيهِ، عنْ زِيادِ بنِ مِيناءَ قَالَ: كَان ابنُ عبَّاس وابْنُ عُمَرَ وأبو سعيدٍ الخدريِّ

(١) «السبعة في القراءات» (ص:٥٤- ٥٧).

وأبو هُرَيْرَةَ وعبدُ الله بنُ عمرو بنِ العاصِ وجابِرُ بنُ عبدِ اللهِ ورافعُ بنُ خَديجٍ وسلَمَةُ بنُ الأكوعِ وأبو واقدٍ الليْثِيُّ وعبدُ اللهِ بنُ بُحَيْنَةَ، مع أشْباهٍ لهم مِن أصْحاب رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْتُونَ بالمدينة ويحدِّثُون عن رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن لَدُنْ تُوفِّي عُثْمانُ إلىٰ أن تُوُفُّوا، والذين صارَتْ إلَيْهِمُ الفَتْوَىٰ منهم ابنُ عباس وابْن عُمَرَ وأبو سعيد الخُدْرِيُّ وأَبُو هُرَيْرَةَ وجابرُ بن عبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ» انتهىٰ[(١)].

فليتأمل الشَّانِئُون لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَا من منَاقِبِهِ الجَلِيلةِ، ولْيَتَّقُوا اللهَ إن كانُوا مسلِمِينَ، ولْيَحْذَرُوا منَ العُقُوبَاتِ العاجِلَةِ أو الآجِلَةِ علَىٰ بَهْتِهِم للصحَابَة، ووقوعِهم في أعراضِهم، فما العقوبةُ من الظالمينَ ببعيدٍ.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٥٩) وصفحة (٦٠):

رأْيُ الصَّحابَةِ ورجالِ التَّخْريجِ في أبِي هُرَيْرَةَ وَكَلَامِهِ مَعَ عَائِشَةَ بِغَيْرِ وَقَارٍ لَائِقٍ: رَوَىٰ مسلمُ بنُ الحجاجِ عن بُسْرِ بنِ سعدٍ قَالَ: اتقُوا اللهَ، وتحفَّظُوا من الحديثِ، لقد رأيْتُنَا نجالسُ أبا هُرَيْرَةَ، فيحدِّث عن رسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويحدِّثُ عنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، ثم يقومُ فأسمَعُ بعْضَ مَن كانوا مَعَنا يجْعَلُ حديثَ رسولِ الله عنْ كعْبٍ وحديثَ كعْبٍ عنْ رسولِ اللهِ، وفي رواية: يجْعَلُ ما قَالَه كعْبٌ عن رَسولِ اللهِ وما قَالَهُ رسولُ اللهِ عنْ كعْبٍ، فاتَّقوا اللهَ وتحفَّظوا في الحديثِ.

وقَالَ يزيدُ بنُ هارونَ: سمعتُ شُعْبَةَ يقولُ: أبو هُرَيْرَةَ كَان يُدَلِّسُ، أيْ: يَرْوِي ما

---

(١) «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٤).

سَمِعَهُ من كَعْبٍ، وَمَا سَمِعَهُ من رسولِ اللهِ، ولا يُمَيِّزُ بيْنَ هذَا مِن هَذَا، ذَكَرَهُ ابنُ عساكِر، وكَأَن شعبةَ يشيرُ إِلَىٰ حديثِ: «**مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صِيَامَ لَهُ**»[١]؛ فإِنَّه لما حُوقِقَ عليه قَالَ: أَخْبَرَنْي مُخْبِرٌ ولم أسمعْه من رسولِ اللهِ. (ص ١٠٩ جـ ٨ «البداية والنهاية» لابن كثير).

وقَالَ ابنُ قتيبةَ في «تأويلِ مُخْتَلِفِ الحديثِ»: «وكان أبو هُرَيْرَةَ يقول: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا، وإِنَّمَا سَمِعَهُ من الثقةِ، فَحَكَاهُ»: (ص ٥٠ تأويل مختلف الحديث).

وقَالَ ابنُ قتيبةَ في «تأويلِ مخْتَلِفِ الحديثِ» (ص ٤٨): «إِنَّه لما أَتَىٰ أبو هُرَيْرَةَ من الروايةِ عن رسولِ اللهِ ما لَمْ يأتِ بمثْلِهِ مَن صَحِبَهُ مِنْ جِلَّةِ أصحابِه الأَوَّلُوْنَ وأَنْكَرُوا عَلَيْهِ وقَالَوا: كَيْفَ سَمِعْتَ هذَا وَحْدَكَ؟ ومَنْ سَمِعَهُ مَعَكَ؟».

وَكَانَتْ عَائِشَةُ أشدَّهم إِنْكَارًا عَلَيْهِ؛ لتطاولِ الأيامِ بهِ، وممن اتَّهم أَبَا هُرَيْرَةَ بِالكَذِبِ عمرُ وعثمانُ وعليٌّ، وغيرُهم، كَمَا قَالَ الكاتِبُ الإِسلاميُّ الكبيرُ مصطفىٰ صَادِق الرَّافِعي: إِنَّهُ أولَ رَاوِيَةٍ اتُّهِمَ في الإِسْلامِ. (ص ٢٧٨ تاريخ آداب العرب) للأديبِ الرافِعيِّ.

ولما قَالَت عائشةُ: إنكَ لتُحَدِّثُ حديثًا ما سمعتُه مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أجابَها

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٠٣) (٢٥٧١٦)، وابن حبان (٨/ ٢٦٣) (٣٤٨٨)، عن أبي بكر بن عبد الرحمن: إنه أتىٰ عائشة فقال: «إن أبا هريرة يفتينا إنه من أصبح جنبًا فلا صيام له، فما تقولين في ذلك؟ فقالت: لست أقول في ذلك شيئًا، قد كان المنادي ينادي بالصلاة فأرىٰ حدر الماء بين كتفيه ثم يصلي الفجر ثم يظل صائمًا»، وصحح إسناده الألباني.

بجوابٍ لا أدبَ فيه ولا وقارَ؛ إذ قَالَ لها كما رواه ابن سعد والنجار وابن كثير وغيرهم: شَغَلَكِ عَنْهُ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المرآةُ والمِكْحَلةُ، وفي رِوايةٍ: ما كانت تَشْغَلُني عنه المِكْحَلةُ والخِضابُ، ولكن أَرَىٰ ذَلِكَ شَغَلَكِ عنهُ، ثمَّ عَادَ بعدَ ذلكَ واعترفَ بأنها أعْلَمُ منه في حَديثِ: «**من أَصبَحَ جُنُبًا فلا صيامَ لَهُ**»، عندَما واجهتْهُ بأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ يُصْبِحُ جنُبًا وهو صائمٌ، فترَاجَعَ وقَالَ: إنَّهُ سَمِعَهُ من الفَضْلِ، وكان الفَضْلُ بنُ عبَّاسٍ قدْ ماتَ. وقصَّةُ ذلك في (صفحة ٢٨) مِنْ «تأويلِ مُخْتَلِفِ الحديثِ».

ولمَّا روَىٰ حديثَ«**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَضَعَهَا فِي الإِنَاءِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ**»[١] لم تأخذْ بِهِ، وقَالَتْ: كَيْفَ نصنعُ بالمِهْرَاسِ؟

والمهراسُ: صخرٌ ضخمٌ منقورٌ لا يَحْمِلُهُ الرِّجالُ ولا يُحَرِّكُوْنَهُ، يَمْلَئونَهُ ماءً، ويتطهَّرُون منهُ، ولمَّا سَمِعَ الزبيرُ بنُ العوامِ أحاديثَه قَالَ: صَدَقَ كَذَبَ. (١٠٩ جـ البداية والنهاية)، وأَنْكَرَ عليهِ ابنُ مسعودٍ قولَه: «منْ غَسَّلَ مَيِّتًا ومَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وقَالَ فيهِ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: يا أَيُّها الناسُ، لا تَنَجَّسُوا مِنْ مَوْتَاكُمْ. (ص ٢٥ جـ٢ جامع بيان العلمي).

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا ممَّا نَقَلَهُ المؤلِّفُ من كتابِ أَبِي رَيَّةَ وَغَيَّرَ فيهِ بعْضَ الكلماتِ، فَمِنْ ذَلِكَ قولُه: «بُسْرُ بنُ سَعْدٍ»، وصوابُه «بُسْرُ بنُ سَعيدٍ»، ومنها قوْلُه: «بعض مَن كانوا»، وصوابه «بعض مَنْ كان»، ومِنْها قولُهُ: «ولا يُمَيِّزُ بيْنَ هذا مِن هذا»، وصَوابُهُ «ولا يُمَيِّزُ هذا مِن هذا»، ومنها قوْلُه: «قَالَ: أخبرني مخبرٌ»، وصوابُهُ «قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨).

أخبرنِيهِ مخبرٌ»، ومِن ذلك قوْلُه: «وإنَّمَا سَمِعَهُ مِنَ الثِّقَةِ فَحَكَاهُ»، وصوابُه «وإنما سَمِعَهُ من الثِّقَةِ عندَه فَحَكَاهُ»، ومنها قولُهُ: «مِنْ جِلَّةِ أَصْحابِهِ الأوَّلُونَ»، وصوابُهُ «مِن جِلَّةِ أصحابِهِ والسَّابِقينَ الأوَّلينَ»، ومِن ذلك قوْلُهُ: «لِتَطاولِ الأيامِ بهِ»، وصوابُهُ «لِتَطاوُلِ الأيامِ بِها وبهِ»، ومِن ذلك قوْلُه: «والنَّجَّار»، وصوابُهُ «والبُخَاريُّ»، ومِن ذلك قوْلُه: «جامَعُ بيانِ العِلْمي»، وصوابُهُ «جامِعُ بيانِ العِلْمِ».

والكَلامُ علىٰ مَا في أوَّلِ هذا الفَصْلِ مِن وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: لم يَثْبُتْ عن أحَدٍ من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولا عَن أحدٍ من التَّابعينَ ولا عن أحَدٍ مِن أئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ أنه تكَلَّمَ في أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بِمَا يَقْدَحُ فيهِ.

وقدْ ذَكَرْتُ قَريبًا ثَناءَ بعْضِ الأكابِرِ منَ الصَّحابَة عَلَيْهِ وشهادتِهم بحفظِه، وكذلِكَ ثناءَ كثيرٍ من أكابِرِ العُلَماءِ عليه وشهادتِهم بحِفْظِهِ، وقولَ شيْخِ الإسْلامِ أبي العَبَّاسِ ابنِ تَيْمِيَّةَ وابْنِ القَيِّمِ: إنَّه حافِظُ الأمةِ عَلَىٰ الإطْلَاقِ، وقولَ الشافِعِيِّ وغيْرِه: إنَّه أحفَظُ مَن رَوَىٰ الحَدِيثَ في دَهْرِهِ، وأنَّهُ أحفظ الصَّحابَة؛ فليراجَعْ ذلك.

وقَالَ شيخُ الإسْلَامِ أبُو العبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَةَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ- في جوابٍ لَهُ: «إن الصَّحابَة كلَّهُم كَانُوا يأخُذُون بحديثِ أبِي هُرَيْرَةَ كعُمرَ وابْنِ عُمَرَ وابنِ عبَّاسٍ وعائشَةَ، ومَن تأمَّلَ كُتُبَ الحديثِ عَرَفَ ذلك، قَالَ: ولم يَطْعَنْ أحَدٌ من الصَّحابَة في شيءٍ رَواهُ أبو هُرَيْرَةَ بحَيْثُ قَالَ: إنَّهُ أَخطَأَ فِي هَذَا الحَدِيثِ لا عمرُ ولا غيرُهُ، بَلْ كانَ لأبي هُرَيْرَةَ مَجْلِسٌ إلىٰ حُجْرةِ عَائِشَةَ، فيُحَدِّثُ ويقولُ: يا صَاحبَةَ الحجْرَةِ، هل تُنْكرِينَ ممَّا أقولُ شيئًا؟

فلما قضَتْ عائشةُ صَلاتَهَا لم تُنْكِرْ مِمَّا رَوَاهُ، لكنْ قَالَت: إنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكنْ يَسْرُدُ الحديثَ كسَرْدِكُم، ولَكِن كَانَ يُحَدِّثُ حديثًا لو عَدَّه العَادُّ لَحَفِظَهُ، فأنكرتْ صفةَ الأَداءِ لا ما أَدَّاه.

وكذلك ابْنُ عُمَرَ قِيلَ له: هَلْ تُنْكِرُ مِمَّا يُحَدِّثُ أبو هُرَيْرَةَ شيئًا؟ فقَالَ: لا، ولكنِ اجترأَ وَجَبُنَّا، فقَالَ أبو هُرَيْرَةَ: ما ذنبي إنْ كنْتُ حفِظْتُ ونَسُوا؟!

وكانُوا يستَعْظِمُون كثْرَةَ روايتِهِ حتىٰ يَقُولَ بعْضُهُم: أَكْثَرَ أبو هُرَيْرَةَ، حتىٰ قَالَ أبو هُرَيْرَةَ: الناسُ يقولُون: أكثرَ أبو هُرَيْرَةَ، واللهُ المَوْعِد -ثُمَّ ذَكَرَ الحديثَ، وقدْ تَقَدَّم ذِكْرُهُ- قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَسْتَدْعِي الحديثَ مِن أبي هُرَيْرَةَ، ويسألُه عَنْهُ، ولم يَنْهَهُ عن رِوايةِ ما يُحْتاجُ إليهِ من العِلْمِ الذي سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا توَعَّدَهُ علَىٰ ذَلِكَ، ولكنْ كان عُمَرُ يُحِبُّ التَّثَبُّتَ في الرِّوايةِ حتَّىٰ لا يَجْتَرِئَ الناسُ فيُزادَ في الحديثِ». انتهَىٰ[1] منَ الجزءِ الرابعِ من «مجموعِ الفتاوَىٰ» صفحة (٥٣٥ - ٥٣٦).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ أقولَ: قد ذكَرْتُ في أثْناءِ الفَصْلِ الذي قبْلَ هذَا الفصْلِ ما ذَكَرَهُ الحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» عنِ الإمَام محمدِ بنِ إسحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، أنَّه قَالَ: إنَّما يَتكلَّمُ في أبِي هُرَيْرَةَ لِدَفْع أخبارِه مَنْ قَدْ أَعْمَىٰ اللهُ قلُوبَهم، فلا يفْهَمُونَ معانيَ الأخبارِ، وهُمْ إمَّا معطِّلٌ جهْمِيٌّ، وإمَّا خَارِجِيٌّ، أو قدَرِيٌّ، أو جاهِلٌ مقلِّدٌ بلا حُجَّةٍ ولا بُرْهَانٍ[2].

وذكرتُ -أيضًا- مَا ذَكَرَهُ الحَاكِمُ من روايةِ أكابِرِ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأنَّهُ قد بَلَغَ عَدَدُ من رَوَىٰ عَنْهُ منَ الصَّحابَةِ ثَمَانِيَةً وعشْرينَ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٥٣٥، ٥٣٦).

(٢) «المستدرك» (٣/ ٥٨٦).

رَجُلًا[(١)]، وذكرتُ قبلَ ذلكَ قوْلَ البُخاريِّ: إنَّه روَىٰ عنه نحْوَ الثَّمانِمائةِ مِن أهْلِ العِلْمِ؛ فليراجَعْ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ففيه أَبْلَغُ ردٍّ علَىٰ المؤلفِ وأبِي رَيَّةَ وغيرِهما مِنَ المُتَنَطِّعينَ الذين يتكَلَّمُونَ في أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويَتَنَقَّصُونَهُ ويَطْعَنُونَ في رِوايتِه.

وأمَّا قولُ بُسْرِ بْنِ سَعيدٍ الذي رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فإنَّما رَوَاهُ في كتابِ «التمييز»[(٢)]، وكَان ينبغِي لمنْ أوْرَدَهُ أن ينبِّهَ علىٰ ذلكَ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ أَحَدٌ أنَّه في «الصَّحيحِ»، وإذا كَانَ بعضُ المغَفَّلِين الذينَ ليسُوا من أهْلِ الحِفْظِ والإتقانِ والعنايةِ بالعلمِ يحضرُونَ مجْلِسَ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيَقَعُ منهمُ الغَلَطُ فيمَا سمعُوه منه، ولا يُمَيِّزُونَ بينَ مَا رَوَاهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا رواهُ عن غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأيُّ ذَنْبٍ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذَا حتَّىٰ يجْعَلَ المؤلِّفُ وأَبُو رَيَّةَ ذَلِكَ من مَعَائِبِه؟!

وإنَّما الذنبُ لغيرِه، وَقَد قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وقَالَ يزيدُ بنُ هارونَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يقولُ: أبو هُرَيْرَةَ كَان يُدَلِّسُ، أيْ: يرْوِي مَا سمعَه مِن كعْبٍ وما سَمِعَهُ مِن رَسُولِ اللهِ، ولا يُمَيِّزُ بيْنَ هَذَا وَهَذَا، ذَكَرَهُ ابنُ عَساكِرَ[(٣)].

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: يَبْعُدُ كلَّ البُعْدِ أنْ يقولَ شُعْبةُ هذَا القولَ الباطِلَ في أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا يَبْعُدُ أنْ يَكونَ ذلكَ مِنْ أكاذيبِ أعْداءِ السُّنَّةِ الذين يخْتَلِقُونَ المَعائِبَ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم يَنْسُبُونها إلىٰ بعْضِ أكابرِ العُلَماءِ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٣٥٣، ٣٥٤).

(٣) «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٩).

وقد قَالَ العلَّامةُ عبْدُ الرَّحمنِ بنُ يحيىٰ المعَلِّمي فِي كتَابِهِ «الأنوارُ الكاشِفَةُ»: «هِيَ حكايةٌ شاذَّةٌ لا أدرِي كيْفَ سندُها إلىٰ يزيدَ، ويقعُ في ظنِّي إنْ كان السَّنَدُ صَحيحًا أنَّه وَقَعَ فيه تَحْريفٌ، فقَدْ يَكونُ الأصْلُ «أبو حرة» فَتَحَرَّفَتْ علىٰ بعضِهم، فقَرَأَهَا «أبو هُرَيْرَةَ»، وأبُو حرة معروفٌ بالتَّدْلِيسِ كما تَرَاهُ في «طبقاتِ المُدَلِّسينَ» لابنِ حجَر (ص ١٧).

وقوله: «أي يروي...» أُرَاهُ منْ قولِ ابنِ عَساكِر، بَنَاهُ علىٰ قِصَّةِ بُسْرٍ السَّابقةِ، فقوْلُه: «لا يميزُ هذا من هَذَا» يعنِي لا يفْصِلُ بيْنَ قوْلِه: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقولِه: زَعَمَ كَعْبٌ مثلًا، بفَصْلٍ طويلٍ حتَّىٰ يُؤْمَنَ أو يَقِلَّ الالْتِباسُ عَلَىٰ ضُعَفَاءِ الضَّبْطِ، وتسْمِيَةُ هذا تَدْلِيسًا غريبٌ، فلذَلِكَ قَالَ ابنُ كَثِيرٍ وَحَكَاهُ أَبُو رَيَّةَ «وَكَأَنَّ شُعْبَةَ يُشِيرُ بهَذَا إلىٰ حَدِيث «مَنْ أصْبحَ جنبًا فلا صيامَ لَهُ» فإنَّه لما حُوقِقَ عليْهِ قَالَ: أَخبَرَنيهِ مُخْبِرٌ ولم أسْمَعْهُ مِن رَسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أقولُ: يَعْنِي أنَّه قَالَ أوَّلًا: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أنَّه إنَّما سَمِعَهُ مِن بعضِ الصَّحابَة عن النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا هُوَ إرسالُ الصَّحَابِيِّ الذي تقدَّمَ أنَّه لَيْسَ بتدليسٍ، ولكنَّه علىٰ صُورتِه -واللهُ أعلمُ-». انتهىٰ كلامُ المعَلِّميِّ رَحِمَهُ اللهُ[١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وقَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ في «تأويل مخْتَلِف الحديثِ»: وَكَانَ أبو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا، وإنَّمَا سَمِعَهُ من الثقةِ فَحَكَاهُ.

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: في تَتِمَّةِ كلامِ ابنِ قتيبةَ ما يَرُدُّ علىٰ المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ، وهُوَ قوْلُه: «وَكَذَلِكَ كَانَ ابنُ عباسٍ يفْعَلُ وغيْرُه مِنَ الصَّحابَة، وَلَيْسَ فِي هَذَا كَذِبٌ بحَمْدِ

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٦٣، ١٦٤).

اللهِ، ولا عَلَىٰ قَائِلِهِ -إنْ لمْ يفهمْه السَّامعُ- جُنَاحٌ إن شاءَ اللهُ» انتهىٰ[١].

وَلمَّا كانَ مرادُ المؤلفِ وأبِي رَيَّةَ ابْتغاءَ العُيُوبِ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَقَلَا بعْضَ كَلَامِ ابْنِ قتيْبةَ وَتَرَكَا بَعْضَهُ؛ لأَنَّهما لو سَاقَاهُ بتمَامِهِ لمَا حَصَلَ مقصُودُهُما الخَبيثُ من الطعنِ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِي أَحَادِيثِهِ، وقَدْ قَالَ عَبْدُ الرحمَنِ بنُ مهدِيٍّ: «أهلُ السُّنَّةِ يكْتبُونَ مَا لَهم وما عليهِم، وأهلُ البدعةِ يكتبُون ما لَهُمْ ولا يَكْتُبُوْنَ مَا عَلَيْهِمْ»[٢].

وَلَا خِلَافَ أنَّ الصَّحابَةَ كلَّهُمْ عُدُولٌ، قَالَ النووي في خُطْبَةِ «شرحِ مسلمٍ»: «كلُّهُم مقْطُوعٌ بِعَدَالَتِهِم عندَ من يعتدُّ بِهِ من علماءِ المسلمينَ» انتهىٰ[٣].

فإِذَا رَوَىٰ بعضُ الصَّحابَةِ عن بعضٍ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يذكرْ الوَاسِطَةَ بينَه وبين النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مُرْسَلُ صَحَابِيٍّ، وَهُوَ مَقْبُولٌ بالاتفاقِ. ذَكَرَ ذَلِكَ الحافِظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» في البابِ الرابعِ من كِتابِ العِلمِ، وَقَرَّرَ صِحَّةَ الاحتجَاجِ بمرَاسِيلِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٤]، وفي هذَا رَدٌّ عَلَىٰ مَنْ طَعَنَ عَلَىٰ أَحَدٍ من الصَّحابَةِ بالإرسَالِ كمَا فَعَلَ المؤلفُ وأَبُو رَيَّةَ فِي طعنِهِمَا علىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالإرْسَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وقَالَ ابنُ قتيبةَ في «تأويل مختلف الحديث»: إنَّه لما أَتَىٰ أبُو هُرَيْرَةَ من الروايةِ عن رسولِ اللهَ مَا لَمْ يأتِ بمثلِه من صَحِبَهُ مِن جِلَّةِ أصحابِهِ الأولونَ،

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩١، ٩٢).

(٢) ذكره شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٨٥).

(٣) «شرح مسلم» (١/ ٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤٤).

وأنكرُوا عَلَيْهِ وقَالَوا: كَيْفَ سمعتَ هَذَا وَحْدَكَ ومَنْ سَمِعَهُ مَعَك؟ وكانت عائشةُ أشدَّهُم إنْكارًا عليهِ لتطاولِ الأيامِ بها وبِهِ.

فجَوَابُه: أنْ يُقالَ: هَكَذَا قَالَ المُؤَلِّفُ «الأوَّلُونَ»، وصوابُه «الأولينَ»، وقد تَقَدَّم التنبيهُ علىٰ ذَلِكَ في أوَّلِ الفصْلِ، وقد اقتصَرَ المؤلِّفُ تبعًا لِأبِي رَيَّةَ عَلَىٰ هذِهِ القطعةِ من كلَامِ ابنِ قتيبةَ؛ لأنَّ غايةَ قصدِهِما سبُّ أبي هُرَيْرَةَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ وإلصاقُ العيوبِ بِهِ.

وَقَدْ أَجَابَ ابنُ قتيبةَ عن ذَلِكَ بقولِه: «فلمَّا أخبرَهُم أبو هُرَيْرَةَ بأنَّه كانَ ألزمَهم لِرَسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِخِدْمَتِه وشِبَعِ بطنِه، وكَانَ فقيرًا مُعْدِمًا، وأنَّه لم يكنْ ليشغَلَه عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ غرسُ الودِي ولا الصَّفْقُ بالأسواقِ، يعرضُ أنَّهُمْ كانُوا يتصرَّفُون في التِّجَارَاتِ، ويَلْزَمونَ الضِّيَاعَ في أكْثَرِ الأوْقاتِ، وهو ملازِمٌ له لا يفارِقُهُ، فَعَرفَ ما لم يعرِفوا وحفظَ ما لم يحفَظُوا - أَمسَكُوا عنه». انتهىٰ(١).

ولم يثبُتْ عنْ أحدٍ مِنَ الصَّحابَةِ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمْ أنَّهُ أَنْكرَ عَلَىٰ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ كثرةَ الروايةِ إلا ابْنَ عُمَرَ وعائشةَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك في الفَصلِ الذي قبلَ هذا الفَصْلِ، وفيهِ أنَّ ابْن عُمَرَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: أكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَىٰ نفْسِه، فقيلَ لهُ: هل تُنْكِرُ شيئًا ممَّا يقُولُ؟ قَالَ: لا.

وتَقَدَّمَ -أيضًا- عن ابْن عُمَرَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّهُ اعْتَرفَ لأبي هُرَيْرَة رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ بأنَّه كانَ ألزَمَهم لِرَسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأعلَمَهُم بحَدِيثِه، وتقدَّمَ عن عائشةَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهَا أنَّها قَالَت لأبي هُرَيْرَةَ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ: أكثرتَ الحديثَ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقَالَ: إنَّهُ

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩١).

واللهِ ما كانتْ تشغَلُنِي عنهُ المِكْحَلَةُ والخِضَابُ، ولكن أَرَىٰ ذَلِكَ شَغَلَكِ عمَّا استكثَرتِ مِن حدِيثِي. قَالَت: لعَلَّهُ.

وفي رواية: أنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يا أمَّاهُ، إنَّه كان يَشْغَلُك عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المِرْآةُ والمِكْحلةُ والتَّصَنُّعُ لِرَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنِّي واللهِ ما كَانَ يشْغلُنِي عنهُ شيءٌ، فَسَكَتَتْ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ إِقْرَارِهَا لأبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالحِفْظِ(١).

قَالَ العلَّامةُ المحقِّقُ عبدُ الرحمنِ بنُ يحيىٰ المُعَلِّميُّ في كتابِه «الأنوارُ الكاشفةُ»: «إنَّ أبَا هُرَيْرَةَ كانَ شديدَ التواضُعِ، وعائشةُ معْروفةٌ بالصَّرامةِ، وقوَّةِ العَارِضَةِ، فجوابُه يدلُّ علىٰ قُوَّةِ إدْلالِه بصِدْقِه ووُثُوقِه بحِفْظِهِ، ولَوْ كَانَ عِنْدَه أدْنَىٰ تردُّدٍ في صِدْقِهِ وحفْظِهِ لاجتهدَ في المُلاطَفةِ، فإِنَّ المُريبَ جبانٌ، وسُكُوتُ عائِشَةَ بل قولُها: «لَعَلَّهُ» أي: لَعَلَّ الأمرَ كمَا ذكرتَ يا أبَا هُرَيْرَةَ، يدلُّ دلالةً واضحةً أنَّه لم يكن عِنْدَها ما يَقْتَضِي اتِّهامَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

هَذَا وحُجَّةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاضِحَةٌ، فإِنَّ عائشةَ لم تَكُنْ ملازِمةً للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلِ انْفَرَدَتْ عن الرِّجَالِ بِصُحْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخَلْوَةِ، وقدِ انْفَرَدَتْ بأحاديثَ كثيرةٍ تتعلقُ بالخلوةِ وغيرِها، فلمْ يُنْكِرْها عليها أحدٌ، ولمْ يَقُلْ أحدٌ -ولا ينْبَغي أنْ يقولَ-: إنَّ سائرَ أُمَّهاتِ المؤمنينَ قد كان لَهُنَّ مِنَ الخَلْوَةِ بالنَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثْلُ ما لَهَا، فمَا بَالُ الروايةِ عنهُنَّ قليلةً جدًّا بالنِّسْبةِ إلىٰ روايَةِ عائشةَ» انتهىٰ(٢).

---

(١) قد سبق تخريج هذا كله.

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٦٧).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وممن اتَّهَمَ أبا هُرَيْرَةَ بالكَذِبِ عمرُ وعُثْمَانُ وعليٌّ وغيرُهم.

فجوابُه من وجهينِ:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: هذا مِن أكاذيبِ النَّظَّام، ذَكَرَ ذَلِكَ ابنُ قتيبةَ في كتابِه «تأويل مختلف الحديث»، وقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ أَبُو رَيَّةَ في كِتَابِه الذي هُوَ ظُلُمَاتٌ بعضُها فَوْقَ بعضٍ، وَرَدَّ عليهِ العلَّامَةُ المحققُ عبدُ الرحمن بنُ يحيىٰ المُعَلِّمي في كِتابِهِ «الأنوارُ الكاشِفَةُ» فقَالَ: «هَذَا أَخَذَهُ من كِتَابِ ابنِ قتيبةَ، وإنَّما حَكَاهُ ابنُ قتيبةَ عن النَّظَّامِ بعدَ أن قَالَ ابنُ قتيبةَ: «وجدنا النظَّامَ[1] شَاطِرًا من الشُّطَّارِ، يغْدُو علَىٰ سُكْرٍ، ويَرُوحُ علىٰ سُكْرٍ، ويبِيتُ علَىٰ جَرَائِرِهَا، ويَدْخُلُ في الأدْنَاسِ، ويرتَكِبُ الفوَاحِشَ والشَّائِنَاتِ»، ثمَّ ذكَرَ أشياءَ مِن آراءِ النَّظَّامِ المخالفَةِ للعقْلِ وللإِجْمَاعِ، وطعْنِه عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وحذيفةَ، فمَنْ كانَ بِهَذِهِ المثَابَةِ كيْفَ يُقْبَلُ نَقْلُهُ بلَا سَنَدٍ؟

ومِنَ المُمْتَنِعِ أَنْ يَكونَ وقعَ مِن عُمَرَ وعُثْمانَ وعليٍّ وعائِشَةَ أو واحِدٍ مِنْهُم رَمْيٌ لأَبِي هُرَيْرَةَ بتَعَمُّدِ الكَذِبِ، أو اتِّهَامٌ بِهِ، ثمَّ لا يُشتَهَرُ ذَلِكَ ولا يُنْقَلُ إلا بدعَاوي مَنْ ليْسَ بثقةٍ ممن يُعَادِي السُّنَّةَ والصَّحابَةَ؛ كالنَّظَّامِ وبعضِ الرافضَةِ، وقد تقَدَّمَ ثناءُ بعْضِ الصَّحابَةِ عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ، وسماعُ كثيرٍ منهم منهُ، وروايتُهم عنهُ، وأَطْبَقَ أئمَّةُ التَّابعينَ مِن أبناءِ أولئكَ الأربَعَةِ وأقارِبهم وتلاميذِهم علىٰ تعظيمِ أبي هُرَيْرَةَ والرِّوايةِ عنه والاحْتجاجِ بأخْبارِه.

---

(١) إبراهيم بن سيَّار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظَّام: من رءوس المعتزلة، متهم بالزندقة، وكان شاعرًا أديبًا بليغًا، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، توفي سنة (٢٣١هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» (٥/ ٧٣٥)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٩٥).

وعندَ أَهْلِ البدَعِ مِنَ المُعْتَزلةِ والجَهْميةِ والرَّافِضَةِ والنَّاصِبةِ حِكاياتٌ معْضَلةٌ مثل هذه الحكايات، تتضمنُ الطَّعْنَ القَبيحَ في أبي بكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمانَ وعليٍّ وعائشةَ وغيرِهم، وفي كثيرٍ منها ما هو طَعْنٌ في النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحكمُ في ذلكَ واحدٌ، وهو تكذيبُ تلك الحِكاياتِ البَتَّةَ» انتهىٰ(١).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد استعملَ أبا هُرَيْرَةَ عَلَىٰ البَحْرَيْنِ ثم عَزَلَهُ، ثم أَرَادَهُ علىٰ العَمَلِ فأبَىٰ. قَالَ عبد الرزاق: حَدَّثَنا مَعْمَرٌ عنْ أَيُّوبَ عنِ ابنِ سِيرينَ أنَّ عُمَرَ استعْملَ أبا هُرَيْرَةَ علىٰ البَحْرَيْنِ فقَدِم بعَشْرةِ آلافٍ، فقَالَ له عُمَرُ: استأْثَرْتَ بهذِه الأَمْوالَ أيْ عَدُوَّ اللهِ وعدوَّ كتابِه؟!

فقَالَ أبو هُرَيْرَةَ: لَسْتُ بعَدُوِّ اللهِ ولا عدُوِّ كِتابِه، ولكن عدوُّ مَن عَادَاهُمَا.

فقَالَ: فمن أينَ هيَ لَكَ؟

قَالَ: خيلٌ نتَجَت وغَلَّةُ رقيقٍ لي، وأُعطيةٌ تَتَابَعَتْ عليَّ، فنظروا فوجدُوه كما قَالَ، فلمَّا كَانَ بعد ذلك دَعَاه عُمَرُ لِيَسْتَعْمِلَه، فأبَىٰ أنْ يَعْملَ له، فقَالَ له: تكرهُ العملَ وقد طَلَبَهُ مَن كان خيْرًا مِنْكَ؟ طَلَبَه يوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فقَالَ: إنَّ يُوسُفَ نبيٌّ ابنُ نبيٍّ ابنُ نبيٍّ ابنُ نبيٍّ،وأنا أبو هُرَيْرَةَ ابنُ أُمَيْمَةَ، وأخْشَىٰ ثلاثًا واثْنَتَيْنِ، قَالَ عمَرُ: فهلَّا قلتَ: خمسًا؟

قَالَ: أخشىٰ أن أقولَ بغيرِ علمٍ، وأقضِيَ بغيْرِ حِلْمٍ، أو يُضْرَبَ ظهْرِي ويُنْزَعَ مالِي وَيُشْتَمَ عِرْضِي(٢).

---

(١) المصدر السابق (ص:١٦٦)، و«تأويل مختلف الحديث» (ص:٦٦).

(٢) انظر: «الأنوار الكاشفة» (ص:٢١٥).

وفي استعْمَالِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبْلَغُ ردٍّ علَىٰ مَن زَعَمَ أنَّ عُمَرَ وعُثْمانَ وعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتَّهمُوا أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالكَذِبِ؛ لأنَّه لو كان مُتَّهمًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَا اسْتَعْمَلَه؛ فإنَّه لم يَكُنْ متساهِلًا في أمرِ الوُلاةِ، بل كانَ بِغايةِ الحَزْمِ والتَّدْقيقِ عليهِم، ولمْ يكُنْ يُوَلِّي أحدًا من المتَّهَمِينَ بالكذبِ، ولو كَانَ أبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متهمًا بالكذبِ عِنْد عُثْمانَ وعليٍّ وغيرِهما من الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لكانُوا يُنْكِرُونَ توليتَه ويتكلمُون فيه عند عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما لم يوجدْ منهم إنكارٌ لتوليتِه دلَّ ذلكَ علىٰ أنَّه لم يكن متهمًا عندَهم.

وأمَّا قولُ مصطفىٰ الرافعي في أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّه أولُ راويةٍ اتُّهِمَ في الإسلامِ(١).

فجوابُهُ من وجهين:

أحَدُهُمَا: أنْ يُقالَ: هذِهِ كَلِمَةٌ بَشِعةٌ جدًّا، وهي تَنمُّ عمَّا في قَلْبِ قائِلِها مِن الغيْظِ علىٰ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والبُغْضِ لَهُ، وَقَد تَقَدَّمَ في الحديثِ الصَّحيحِ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعَا لأبي هُرَيْرَةَ وأمِّه أن يحَبِّبَهُمَا اللهُ إلىٰ عِبادِه المؤمِنينَ، ودعاءُ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستجابٌ بلا شكٍ، ويستفادُ من هذا الحديثِ أنَّه لا يُبْغِضُ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحدٌ في قَلْبِهِ إيمانٌ(٢).

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّمَا يتهمُ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ أعْمَىٰ اللهُ قلوبَهُمْ من الخوارِجِ والروافضِ والقَدَرِيَّةَ والمُعْتزلةِ والجَهْميَّة ومَن يُقَلِّدُهم ويأخُذُ بأقوالِهم من

---

(١) «تاريخ آداب العرب» (١/ ١٧٩).

(٢) سبق تخريجه.

المتقدِّمين والمتأخِّرينَ، ومنهم مصطفىٰ الرافعيُّ وأَبُو رَيَّةَ والمؤلفُ وكثيرُون سوَاهم مِن شِرَارِ العَصْرِيِّينَ الذِين قد جعَلُوا أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ غرَضًا للطعنِ والتنقُّصِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قريبًا كلامُ ابنِ خُزَيْمةَ في ذمِّ المتكلِّمينَ في أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأنَّه لم يتكلمْ فيه إلا أهلُ البِدَعِ وأَتْبَاعُهُم؛ فليراجَعْ.

فأمَّا أهلُ العلمِ من الصَّحابَةِ والتَّابعِينَ ومَن بَعْدَهُم من أئمةِ العلمِ والهُدَىٰ، فَلَمْ يَثْبُتْ عن أحدٍ منهم أنَّه اتَّهَمَ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقد تقَدَّمَت الآثارُ عن بعضِ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في الثَّنَاءِ علَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ووَصْفِه بِالحِفْظِ، وفيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أولُ راويةٍ اتُّهِمَ في الإِسلامِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ولما قَالَت عائشةُ: إنَّكَ لتحَدِّثُ حديثًا ما سمعتُه من النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أَجَابَهَا بِجوَابٍ لا أَدَبَ فيهِ ولا وَقَارَ؛ إذ قَالَ لَهَا كَمَا رَوَاهُ ابنُ سعد والنجار -صوابُه: البخاري-، وابنُ كثير وغيرُهم: شَغَلَكِ عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المرآةُ والمَكْحَلةُ، وفي رواية: ما كانت تَشْغَلُنِي عنه المِكْحَلةُ والخِضابُ، ولكن أرىٰ ذَلِكَ شَغَلَكِ عنْهُ.

فجوابُه من وجهينِ:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: لَيْسَ في جوابِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لعائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا ما يخلُّ بالأَدَبِ والوَقَارِ؛ إذ لَيْسَ فيهِ بَذاءٌ ولا فُحْشٌ، ولَيْسَ في ذِكْرِ اشتغالِ المرأةِ بالمِرْآةِ والمَكْحلةِ والخِضابِ مَا تستحِي منهُ المرأةُ وتَخْجلُ من ذِكْرِهِ، حتَّىٰ يقولَ المبْطِلُونَ: إنَّ ذِكْرَ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لذلِكَ لا أَدَبَ فيهِ ولَا وَقَارَ.

وقدْ تَقَدَّمَ في أَثْنَاءِ الفصلِ الذي قبلَ هذا الفصلِ أن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما قَالَ

لعائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: إنَّهُ واللهِ ما كانت تشغَلُنِي عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ المكحلةُ والخضابُ، ولكن أَرَىٰ ذلِكَ شَغَلَكِ عمَّا استكثرتِ من حَدِيثِي، قَالَت: لعَلَّه، أي: لَعَلَّ الأمْرَ كما ذَكَرْتَ يا أبا هُرَيْرَةَ. وفي رواية: أَنَّها سَكَتَتْ[١]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهَا لَمْ تَرَ فيمَا قَالَه أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ بَأْسًا.

ولو كَان في كَلَامِهِ مَا يُخِلُّ بِالأَدَبِ والوَقَارِ، لأَنْكَرَتْ ذلك عَائِشَةُ؛ فإِنَّهَا كَانَتْ مَعْروفةً بالصَّرَامَةِ، وقوةِ العَارِضَة.

الوَجْه الثَّاني: أَنْ يُقالَ: إنَّ سُوءَ الأدبِ وعدمَ الوَقارِ في الحَقيقةِ همَا في مُكَابَرَةِ المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ في ردِّ الحديثِ الصحيحِ الدَّالِّ علىٰ تَفْضِيلِ عائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا عَلَىٰ النِّساءِ كفَضْلِ الثَّرِيدِ علىٰ سائرِ الطعَامِ، وقَدْ زَعَمَا أن هذَا الحديثَ موضوعٌ، معَ أَنَّهُ ثابتٌ فِي «الصَّحيحيْنِ» من حَدِيثِ أنس بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ[٢]، ومَرْوِيٌّ -أيضًا- في غَيْرِ «الصَّحِيحيْنِ» عن أنسِ بنِ مالكٍ[٣] وأَبِي مُوسَىٰ[٤] وعائشةَ[٥] وعبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ[٦] وسعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ[٧] وقُرَّةَ بنِ إياسٍ المُزَنِيِّ[٨] رَضِيَٱللَّهُعَنهُم، وأسانيدُ هذه

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٨٨٧)، وابن ماجه (٣٢٨١)، وصححه الألباني.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه النسائي (٣٩٤٨)، وصححه الألباني.

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٤٢).

(٧) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٧٨).

(٨) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢/ ٤٢).

الأحاديثِ ما بيْنَ صحيحٍ وحسنٍ، وقد تَقَدَّمَ إيرادُها في أثناءِ الكتابِ، فلتراجع؛ ففيها أبْلَغُ ردٍّ علىٰ المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ.

وَقَدْ جَمَعَ المؤلِّفُ وأَبُو رَيَّةَ بَيْنَ سُوءِ الأدَبِ علَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسُوء الأدَبِ علىٰ عائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، فأمَّا سُوء أدَبِهما عَلَىٰ النَّبي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيتجلَّىٰ ذَلِكَ في ردِّ الحديثِ الثَّابتِ عنه صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقِلَّةِ المبالاةِ بهِ، وأما سوءُ أدبِهمَا علىٰ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا فيتجلَّىٰ ذلكَ في إنْكارِ ما خصَّها الله بهِ من التَّفْضِيلِ علىٰ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ عَادَ بعدَ ذَلِكَ واعْتَرَفَ بأنَّها أعلمُ منهُ في حديثَ: «**من أصبحَ جُنُبًا لا صيامَ لَهُ**» عندَمَا وَاجهَتْهُ بأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يُصْبِحُ جُنُبًا وهو صائِمٌ فتَرَاجعَ وقَالَ: إنه سَمِعَهُ مِنَ الفَضْلِ، وكانَ الفَضْلُ بنُ عَبَّاسٍ قد ماتَ، وقِصَّةُ ذلك في (ص ٢٨ مِن تأْويلِ الحَديثِ).

فجوابُه مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: هذا مِن أقْوالِ النَّظَّامِ التي طَعَنَ بها عَلَىٰ أبِي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ذَكَرَ ذلِكَ ابنُ قتيبةَ في كِتَابِه «تأويلُ مخْتَلفِ الحديثِ»[1] وَقَدْ نَقَلَ أَبُو رَيَّةَ كَلَامَ النَّظَّامِ مِنْ كِتابِ ابنِ قُتَيْبَةَ ولَمْ يَذْكُرْ أنَّه مِن كَلامِ النَّظَّامِ، فَأَوْهَمَ منْ لَا عِلْمَ لهم أنَّه من كَلَام ابنِ قتيبةَ، وقد نَقَلَهُ المؤَلِّفُ مِن كِتابِ أَبِي رَيَّةَ، واخْتَصَرَهُ وغيَّرَ فيهِ بَعْضَ الكَلِمَاتِ ولَمْ يذكرْ أنَّه مِنْ أَقْوَالِ النَّظَّامِ.

وفِي هَذَا أَوْضَحُ دَليلٍ علىٰ أَنَّهُ لا أمانَةَ لِأَبِي رَيَّةَ وَلَا لِلمؤلِّفِ، وقد ذَكَرَ ابنُ

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٧٢).

قُتَيْبَةَ قبلَ هَذَا الكَلَامِ أقْوالًا لِلنَّظامِ يَطْعَنُ بِها علىٰ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعليٍّ وابنِ مَسْعودٍ وحُذَيْفةَ وأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابنُ قتيبةَ فقَالَ: هَذَا قَوْلُهُ فِي جِلَّةِ أصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُمْ، كأَنَّه لم يسمعْ بقولِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِه الكَرِيمِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩] إلىٰ آخرِ السورةِ(١).

قلتُ: وفِي آخرِ الآيَةِ، وهُوَ قَوْلُهُ تَعالَىٰ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ﴾ [الفتح:٢٩] أوضحُ دليلٍ علَىٰ كُفْرِ منْ يَغْتاظُ مِن أصْحَابِ رسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الإِمَامِ مَالِكٍ أنَّه قَالَ: «من أصبحَ وفي قَلْبِهِ غَيْظٌ علَىٰ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ أَصَابَتْهُ هذهِ الآيةُ»(٢).

وَمَنْ تَأَمَّلَ أَقْوَال النَّظَّامِ في الطَّعنِ علىٰ أبي بكرٍ وعمرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وحذيفةَ وأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لم يَشُكَّ أنَّها فَيْضٌ مِمَّا في قلْبِهِ منَ الغَيْظِ علَىٰ أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاللهُ يُجَازِيهِ عَلَىٰ ذَلِكَ بِعَدْلِهِ.

ثم قَالَ ابنُ قتيبةَ: وَلَمْ يسمعْ بقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح:١٨]، ولَوْ كَانَ ما ذكرهُمْ بِهِ حقًّا لَا مَخْرَجَ مِنْهُ ولَا عُذْرَ فِيْهِ ولَا تَأْوِيلَ لَهُ إلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، لكانَ حقيقًا بتَرْكِ ذكرِه والإعراضِ عنهُ؛ إذْ كَانَ قليلًا يَسِيرًا مَغْمُورًا في جَنْبِ مَحَاسِنِهِمْ وَكَثِيرِ مَنَاقِبِهِم، وَصُحْبَتِهِم لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَذْلِهِم مُهَجَهُمْ وَأَمْوَالَهُم في ذاتِ اللهِ تَعالَىٰ.

---

(١) المصدر السابق (ص:٧٣).

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (٧/ ٣٢٨).

ثَمَّ ردَّ ابنُ قتيبةَ علىٰ أقوالِ النَّظَّامِ ردًّا مُفصَّلًا، فليُراجَع ذلك في أولِ كتابِهِ «تأويل مختلف الحديث»[١].

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُفْتِي بِمَا رَوَاهُ عَنِ الفَضْلِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قَالَ: «**إذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ صَلاةِ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ جُنُبٌ فَلا يَصُمْ يَوْمَئِذٍ**».

رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ بإسنادٍ صحيحٍ علىٰ شَرْطِ الشَّيخَيْنِ[٢].

ولمَّا أخبَرَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ الحارثِ بنُ هِشَام عن عائشةَ وأمِّ سلمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّهُمَا قَالَتَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُبًا من غيرِ حلم ثُمَّ يَصُومُ» قَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُمَا أَعْلَمُ، وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ[٣].

وقولُهُ: هُمَا أعلمُ: أي بهذِهِ القضِيَّةِ؛ لأنَّهُمَا أخْبَرَتَاهُ عنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيءٍ لا يَطَّلِعُ عليهِ إلَّا نِسَاؤُهُ، وهُوَ أنَّه كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غيرِ احْتلامٍ ثمَّ يصومُ.

قَالَ النوويُّ في «شَرْحِ مسلمٍ»: «لعلَّ سببَ رجوعِهِ أنَّه تعارَضَ عِنْدَهُ الحديثَانِ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا وَتَأَوَّلَ أحدَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: مَنْ أَدْرَكَهُ الفَجْرُ جُنُبًا فَلا يَصُمْ، وَفي رواية مَالِكٍ: أفْطَرَ، فتَأَوَّلَهُ علىٰ مَا سَنَذْكُرُهُ مِنَ الأَوْجُهِ في تَأْوِيلِه إنْ شاءَ اللهُ تعالَىٰ.

فَلَمَّا ثَبَتَ عِندَهُ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ وأمِّ سَلَمَةَ عَلَىٰ ظَاهِرِه، وَهَذَا مُتَأَوَّلٌ، رَجَعَ

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٦٦ - ٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣١٤) (٨١٣٠).

(٣) كما أخرجه البخاري (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩).

عَنْهُ، وكان حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ أَوْلَىٰ بِالِاعْتِمَادِ؛ لأَنَّهُمَا أَعلمُ بِمِثْلِ هَذَا مِنْ غَيْرِهِمَا، ولأنَّه موافقٌ للقرآنِ؛ فإِنَّ اللهَ تعالَىٰ أَباحَ الأَكْلَ والمُبَاشَرَةَ إِلَىٰ طُلُوعِ الفَجْرِ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧]، والمُرَادُ بالمُبَاشَرَةِ الجِمَاعُ، ولِهَذَا قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ﴾ [البقرة:١٨٧].

ومعلومٌ أنَّه إِذَا جَازَ الجِمَاعُ إلىٰ طُلُوعِ الفجرِ لزِمَ مِنْهُ أنْ يُصْبِحَ جُنُبًا، وَيَصِحَّ صَوْمُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ﴾ [البقرة:١٨٧]، وإذا دَلَّ القرآنُ وَفِعْلُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ جوازِ الصَّومِ لِمنْ أَصْبَحَ جُنُبًا، وَجَبَ الجَوَابُ عن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ عن الفَضْلِ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وجوابُه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّه إرشادٌ إلىٰ الأفضلِ، فالأفْضَلُ أن يَغْتَسِلَ قَبْلَ الفَجْرِ، فلَوْ خالَفَ جَازَ، وهَذَا مَذْهَبُ أصْحَابِنَا، وجَوَابُهُم عَنِ الحَدِيثِ.

والجوابُ الثَّانِي: لعلَّه محمولٌ علىٰ مَن أَدْرَكَهُ الفَجْرُ مُجَامعًا، فاستدامَ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ عَالمًا؛ فإِنَّه يفطرُ ولا صَوْمَ لَهُ.

والثَّالثُ: جوابُ ابنِ المُنْذِرِ فيمَا رَوَاهُ عنْهُ البَيْهَقِي: أنَّ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ منسوخٌ، وأنَّه كَانَ فِي أوَّلِ الأمْرِ حينَ كانَ الجِمَاعُ مُحَرَّمًا فِي الليلِ بعدَ النومِ، كمَا كَانَ الطَّعَامُ والشَّرَابُ مُحرَّمًا، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْلَمْهُ أبو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ يُفْتِي بِمَا عَلِمَهُ حتَّىٰ بَلَغَهُ النَّاسِخُ، فرجَعَ إِلَيْه، قَالَ ابنُ المنذرِ: «هذا أحسَنُ ما سَمِعْتُ فيهِ، واللهُ أعلمُ» انتهىٰ(١).

(١) «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٢٢٠، ٢٢١).

وقَالَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «فتحِ البارِي»: «وإلىٰ دعوىٰ النَّسْخِ فيه ذَهَبَ ابنُ المنذرِ والخطابيُّ وغيرُ واحدٍ، وقرَّرَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] يَقْتَضِي إِبَاحَةَ الوَطءِ في ليلةِ الصوْمِ، ومنْ جُمْلَتِهَا الوقتُ المُقَارِنُ لطلوعِ الفَجْرِ، فيلزمُ إباحة الجماعِ فيهِ، ومن ضرورتِه أنْ يُصْبِحَ فاعلُ ذلك جُنُبًا، ولا يَفْسُدُ صومُهُ، فإنَّ إباحَةَ التَّسَبُّبِ للشيْءِ إباحةٌ لذلكَ الشيءِ» قَالَ ابنُ حجَر: «وَهَذَا أَوْلَىٰ من سُلُوكِ التَّرْجِيحِ بينَ الخَبَرَيْنِ».

ثُمَّ ذَكَرَ الحَافِظُ ابنُ حجَر مَا فِي حَدِيثِ عائشَةَ وأمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الفَوَائِدِ، وَمِنْهَا ترجيحُ مَرْوِيِّ النِّساءِ فيمَا لهُنَّ عليْهِ الإِطِّلَاعُ دُونَ الرِّجَالِ عَلَىٰ مَرْوِيِّ الرِّجَالِ لِعَكْسِهِ، وأنَّ المُبَاشِرَ للأمرِ أعْلَمُ بهِ مِنَ المُخْبَرِ عَنْهُ، وفِيهِ فَضِيلَةٌ لأَبِي هُرَيْرَةَ لاعْتِرافِه بالحَقِّ ورجُوعِه إِلَيْهِ، فيه اسْتِعْمالُ السَّلَف مِنَ الصَّحابَة والتَّابعين الإرسالَ عن العُدُولِ مِن غيرِ نكيرٍ بينهُم؛ لأنَّ أبَا هُرَيْرَةَ اعترفَ بأنَّهُ لم يسْمَعْ هذا الحديثَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ كانَ يُمْكِنُهُ أن يَرْوِيَهُ عنهُ بلا واسطةٍ، وإنَّما بيَّنَها لِمَا وقَعَ من الاخْتِلافِ» انتهىٰ[1].

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: وأيُّ بأسٍ في تحديثِ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا رَوَاهُ عنِ الفَضْلِ بنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

وَلَوْ كَانَ تَحْدِيثُه بذلِكَ بعدَ موتِ الفَضْلِ، فأبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مأْمُونٌ في رِوَايَتِهِ عَنْ الفَضْل، والفَضْلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَأْمُونٌ في رِوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَرْوُون مَا سَمِعُوْهُ منَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَرْوُوْنَ ما سمِعَه

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٤/ ١٤٧، ١٤٨).

بعضُهم مِن بعْضٍ عن النَّبي ﷺ ولا يَذْكُرُونَ الواسطَةَ بينَهُم وبينَ النَّبيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلَّهُم عدولٌ بالاتفاقِ، وأهلُ صِدْقٍ وأمانَةٍ في رِوايتِهم عن النَّبيِّ ﷺ وفي رواية بعْضِهم عن بعْضٍ.

وقدْ قَرَّرَ الحَافِظُ ابنُ حجرٍ في «فتحِ البَاري» صِحَّةَ الاحْتجاجِ بمراسيلِ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: لِأَنَّ الواسطةَ بَيْنَ الصَّحابيِّ وبينَ النَّبيِّ ﷺ مقبولٌ اتِّفاقًا، وهو صحابيٌّ آخرُ، ذَكَرَ ذَلِكَ في البَابِ الرابعِ مِن كِتابِ العِلْمِ، وقَرَّرَ في أَوَّلِ كِتَابِ بدْءِ الوَحْيِ أنَّ مرسلَ الصَّحابَة مَحْكومٌ بوصْلِه عندَ الجُمْهورِ(١).

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: يَظْهَرُ من كَلَامِ المؤلفِ أنَّه أرادَ الطَّعْنَ في رواية: أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الفَضْلِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِن أجلِ أنَّ الفَضْلَ كانَ مَيِّتًا حينَ حَدَّثَ أبو هُرَيْرَةَ بِالحَدِيثِ عَنْهُ، وقَدْ نَقَلَ المؤلفُ هَذَا الطَّعْنَ من كِتَابِ أَبِي رَيَّةَ، وَنَقَلَهُ أَبُو رَيَّةَ من كتابِ «تأويلُ مُخْتَلِف الحديثِ» لابْنِ قتيبةَ، وَهُوَ منْ أقوالِ النَّظَّامِ الَّتِي طَعَنَ بِهَا عَلَىٰ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَدَّ عليْهِ ابنُ قتيبةَ بِمَا تَقَدَّمَ ذكرُهُ قريبًا.

وَقَالَ ابنُ قتيبةَ -أيضًا-: «وَكَانَ -يَعْنِي أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يقول: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ كَذَا، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ منَ الثِّقَةِ عندَه فَحكَاه، وَكَذَلِكَ كَان ابنُ عبَّاسٌ يفْعَلُ وغيرُه مِنَ الصَّحابَةِ، وليسَ في هَذَا كَذِبٌ بحَمْدِ اللهِ، ولَا عَلَىٰ قَائِلِه -إنْ لم يفْهَمْه السَّامع- جُناحٌ إنْ شاء اللهُ». انتهىٰ كلامُ ابنِ قتيْبةَ(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ولما رَوىٰ حَدِيثَ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ**

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩، ١٤٤).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص:٩١، ٩٢).

يَضَعَهَا فِي الإِنَاءِ؛ فإِنَّ أَحَدَكُم لا يَدْرِي أينَ باتَتْ يَدُهُ» لم تأْخُذْ بِهِ، وقَالَت: كَيْفَ نَصْنَعُ بِالمِهْرَاسِ؟ والمِهْرَاسُ صخرٌ ضخمٌ منقورٌ لا يَحْمِلُهُ الرِّجَالُ ولَا يُحَرِّكُونَهُ يملئونَهُ ماءً ويتطهرُون مِنْهُ.

فجوابُه مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ ذِكْرَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في هَذَا الحديثِ خَطَأٌ مِن أبِي رَيَّةَ وَقَد تبِعَهُ المؤلِّفُ على خَطَئِهِ، فصَارَ مَثلُه مع أبِي رَيَّةَ كَمَثَلِ أعْمَى يقودُه أعْمَى فتَرَدَّيَا جميعًا في هُوَّةِ الهلاكِ، وسَيَأْتِي أنَّ الَّذِي عَارَضَ الحَدِيثَ برأْيِه هو قيْسٌ الأَشْجَعِيُّ، فأمَّا عائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فلمْ يُرْوَ عنهَا أنَّها عارَضَتْ هذَا الحديثَ أو تكلمَتْ فيهِ بشيءٍ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَتْ عنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحْوَ ما رَوَاهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سيأْتِي ذِكْرُه إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى، وفي هَذَا أبلغُ ردٍّ على المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ حَيْثُ زَعَمَا أنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَارَضَتْ حديثَ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ حديثَ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثٌ صحيحٌ لا يتطرَّقُ إليه الطَّعْنُ بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وقَدْ رَوَاهُ الأئمَّةُ مالكٌ والشافِعِيُّ وأحمَدُ والبُخاريُّ ومسْلِمٌ وأهلُ السُّنَن الأربعَةِ وغيرُهم، أنَّ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فلَا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإِنَاءِ حتَّى يغسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فإِنَّهُ لا يَدْرِي أينَ باتَتْ يدُه»** قَالَ التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ[(١)]، قَالَ: وفي البَابِ عن ابْن

(١) أخرجه مالك (١/ ٢١)، والشافعي في «مسنده» (ص:١٠)، وأحمد (٢/ ٢٤١) (٧٢٨٠)، والبخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨)، وأبو داود (١٠٣)، والترمذي (٢٤)، والنسائي (١)، وابن ماجه (٣٩٣).

عُمَرَ(١) وجابرٍ(٢) وعائشةَ(٣).

وفي بعض الرواياتِ لأحْمَدَ عن أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: قَالَ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيُفْرِغْ عَلَىٰ يَدَيْهِ من إِنَائِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ؛ فإِنَّهُ لا يَدْرِي أينَ باتَتْ يدُه**»، وَرَوَاهُ مسلمٌ بنَحْوِهِ(٤)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاودَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَه بنحوِ ذلِكَ إلا أنَّهم قَالَوا: «**حتَّىٰ يُفْرِغَ عليْهَا مَرَّتَيْنِ أوْ ثَلَاثًا**»(٥) وَزَادَ أحمَدُ في روايتِه الأخيرةِ: فقَالَ قيسٌ الأشْجعِيُّ: يا أبا هُرَيْرَةَ، فكيف إذا جَاء مِهْراسُكُم؟! قَالَ: أعوذ بالله من شرِّكَ يَا قَيْسُ.

وَقَدْ رَوَاهُ البيهقيُّ في «سُنَنِه»، وقَالَ: فقَالَ له قيسٌ الأشجعيُّ: فإذا جِئْنَا مِهْرَاسِكُم هذَا فكَيْفَ نَصْنَعُ بِهِ؟ فقَالَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أعوذُ باللهِ من شَرِّكَ(٦).

قلت: وإنما تعوَّذَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِن شَرِّه؛ لأنَّهُ فهِمَ منهُ معارَضَةَ الحَدِيثِ بالرأيِ، فأَنْكَرَ عَلَيْهِ ذلِكَ وتَعَوَّذَ باللهِ من شَرِّهِ.

وَقَدْ قَالَ النوويُّ في «شرحِ مسلمٍ»: «قَالَ أصْحَابُنَا: وإذا كانَ الماءُ في إنَاء كَبِيرٍ أو صخْرةٍ بحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الصبُّ مِنْهُ ولَيْسَ معَهُ إناءٌ صغيرٌ يَغْتَرِفُ بِهِ، فطريقُه أنْ يأْخُذَ

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٨) (٨٥٧٠)، ومسلم (٢٧٨).

(٥) أخرجه وأبو داود (١٠٤)، والترمذي (٢٤)، وابن ماجه (٣٩٣)، وصححه الألباني.

(٦) أخرجه أحمد (٢/ ٣٨٢) (٨٩٥٢)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١/ ١٨٧).

الماءَ بفَمِه ثمَّ يغْسِلَ به كَفَّيْهِ أوْ يَأْخُذَ بطرَفِ ثوْبه النَّظيفِ، أو يستعينَ بغيرِه» انتهىٰ[١].

الوَجْهُ الرابعُ: أنْ يُقالَ: إن أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ينفردْ بروايةِ هذا الحديثِ، بلْ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ وجابرٌ وعائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِك التِّرمِذيُّ تعليقًا كمَا تَقَدَّمَ ذكرُه.

فأمَّا حديثُ ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَرَوَاهُ ابنُ ماجَهْ في «سُنَنه» قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«إذَا اسْتَيْقَظَ أحدُكُم مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ في الإنَاءِ حَتّىٰ يَغْسِلَهَا»** إسنادُهُ صحيحٌ علىٰ شرطِ مسلمٍ.

وقَدْ رَوَاهُ الدَّارَقَطْنِيُّ في «سُنَنِه» بإِسنادٍ صحيحٍ علىٰ شرطِ مسلمٍ ولفظُه: **«إذَا اسْتَيْقَظَ أحدُكُم مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ في الإنَاءِ حَتَّىٰ يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فإنه لَا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ منه، أوْ أيْنَ طافت يَدُهُ»** فقَالَ له رجلٌ: أَرَأَيْتَ إنْ كَانَ حَوْضًا؟

فَحَصَبَهُ ابْنُ عُمَرَ وقَالَ: أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقول: أرأيتَ إن كَانَ حوضًا؟!

قَالَ الدَّارَقطنيُّ: إسنادُه حسنٌ.

وقد رَوَاهُ البيهقيُّ في «سُنَنه» من طريقِ الدارقطني فذكره بمثله[٢].

قلتُ: وإنما حَصَبَهُ ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنَّه فَهِمَ منهُ معارضةَ الحديثِ بالرأيِ، فأنكرَ عليهِ ذلكَ وحصَبَهُ.

وأمَّا حديثُ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَرَوَاهُ ابنُ ماجَهْ والدَّارَقطني فِي «سُنَنَيْهِمَا» قَالَ:

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (٣/ ١٨١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٤)، والدار قطني (١/ ٧٤)، وصححه الألباني.

قَالَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُم مِنْ النَوْمِ فَأَرَادَ أَنْ يتوَضَّأَ فلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي وُضُوئِهِ حتَّىٰ يَغْسِلَهَا، فإِنَّهُ لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ولا عَلَىٰ مَا وَضَعَهَا**» قَالَ الدارقطني: إسنادُه حسنٌ(١).

وأَمَّا حدِيثُ عائشةَ: فرَوَاهُ أبُو دَاوُدُ الطيالسيُّ في «مسنده» قَالَ: حَدَّثَنَا ابن أبي ذئب، حَدَّثَنِي من سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ يحدِّثُ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنِ اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي طُهُورِهِ حَتَّىٰ يُفْرِغَ علىٰ يدِهِ ثَلَاثَ غرفَاتٍ، ولَم يكنْ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعلُ ذلكَ حتىٰ يُفْرِغَ علىٰ يده ثَلَاثًا**»(٢).

الوَجْهُ الخامس: أنْ يُقالَ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يفرغ علىٰ يَدَيْهِ فيَغْسِلُهُمَا ثلاثًا قبلَ الوضوءِ، رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ وأبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ من حديثِ عُثمَانَ بنِ عفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣). ورَوَاهُ الإمامُ أحمدُ -أيضًا- وأهلُ السُّنَن من حديثُ عليِّ بنِ أَبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٤).

وَرَوَاهُ مالكٌ وأحمدُ والبخاريُّ ومسلمٌ وأهلُ السُّنَن من حَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصمٍ الأنصاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٥)، وقد قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥)، والدار قطني (١/ ٧٣)، وصححه الألباني دون ولا علىٰ ما وضعها.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ٩١)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١/ ١٧٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٥٩) (٤٢١)، والبخاري (١٦٤)، ومسلم (٢٦٦)، وأبو داود (١٠٦)، والنسائي (٨٤).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٨٢) (٦٢٥)، وأبو داود (١١٧)، والترمذي (٩٢)، والنسائي (٩٣)، وابن ماجه (٣٦٩).

(٥) أخرجه مالك (١/ ١٨)، وأحمد (٤/ ٣٨) (١٦٤٧٨)، والبخاري (١٨٦)، ومسلم (٢٣٥)، =

﴿حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، ومَن لم يَتَأَسَّ بالرسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلَيْسَ بمُؤْمِنٍ، ومَنْ عَارَضَ الأَحَادِيْث الصَّحِيحَةَ برأيِه أو رأيِ غيرِه فهو علىٰ شَفَا هَلَكَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ولما سَمِعَ الزُّبيرُ بنُ العوَّامِ أحاديثَه قَالَ: صَدَقَ كَذَبَ. (١٠٩ جـ البداية والنهاية).

فَجَوَابُه: أنْ يُقالَ: قَدْ تَقَدَّمَ الحديثُ بذلِكَ قَرِيبًا، وَفِيهِ أَنَّ عروةَ قَالَ لأبيه: يا أبتِ، ما قولُك: صدقَ كذبَ، قَالَ: يَا بُنَيَّ، أَمَّا أنْ يكونَ سَمِعَ هذِهِ الأَحَادِيثَ منْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا أَشُكُّ، ولكن مِنْهَا مَا يَضَعُهُ عَلَىٰ مَوَاضِعِهِ ومنها ما وَضَعَهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَوَاضِعِهِ[1].

فَعُلِمَ منْ هَذَا أنَّ الزُّبَيْرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد صَدَّقَ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فيمَا رَوَاهُ عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا خَطَّأَهُ فِي وَضْعِهِ لِبَعْضِ الأَحَاديثِ عَلَىٰ غير مواضعِها، أي: حملَهَا عَلَىٰ غَيْرِ مَحْمَلِهَا، والخَطَأُ في تَفْسِيرِ بعضِ الأحادِيْثِ وبيانِ مَعَانِيْهَا قدْ يَقَعُ مِنْ بَعْضِ كِبَارِ العُلَمَاءِ ولا إِثْمَ في ذَلِكَ؛ لقولِ النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنْ أمتِي الخَطَأَ والنِّسْيَانَ وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**» رَوَاهُ ابنُ ماجَهْ وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه» من حَدِيثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[2]. وإنما يكونُ الإثمُ في افتراءِ الكذبِ لقولِ الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل:١٠٥]،

=

وأبو داود (١١٨)، والترمذي (٢٨)، والنسائي (٨٩)، وابن ماجه (٤٣٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣)، وابن حبان (٧٢١٩)، وصححه الألباني.

والصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُنَزَّهُونَ عن افتراءِ الكَذِبِ، فكلُّهُم عُدُولٌ بالاتفاقِ وأهلُ صدقٍ وأمانةٍ، فرَضِيَ اللهُ عَنْهُم وأرْضَاهُم، وأبعدَ اللهُ من أَبْغَضَهُم وَمَن تَنَقَّصَهُمْ وَمَنْ رَمَاهُمْ بمَا هُمْ بُرَآءُ مِنْهُ.

وَقَدْ قَالَ العَلَّامَةُ المحققُ عبدُ الرحمنِ بنُ يحيَىٰ المعلِّمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الأنوارُ الكاشفةُ» في خُطْبَةِ أبِي بكرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّكُم تقرءونَ هذِهِ الآيَةَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥] الآية، وإنَّكُمْ تَضَعُوْنَهَا علَىٰ غيرِ موضعِها، وإنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الْمُنْكَرَ ولم يغيروه أوشك الله أَنْ يَعُمَّهُمُ بِعِقَابه**».

فالوضعُ علَىٰ غيرِ الموضِعِ لَيْسَ بتَغْييرِ اللفظِ؛ فإِنَّ النَّاسَ لم يُغَيِّرُوا مِنْ لفْظِ الآيةِ شيئًا، وإنَّمَا هوَ الحَمْلُ علىٰ المَحْمَلِ الحَقِيقِيِّ، هكذا هو في «الأنوارِ الكاشفةِ» «علىٰ المحمل الحقيقي»، ولعَلَّهُ خطأٌ مَطْبَعِيٌّ، والصوابُ «وإنَّمَا هُوَ الحَمْلُ علىٰ غيرِ المحملِ الحَقِيقِي».

ومثالُ ذلكَ في الحديثِ: أن يذكرَ أبو هُرَيْرَةَ حديثَ النهيِ عن الادِّخَارِ من لُحُومِ الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ، وحديثَ النَّهْيِ عنِ الانتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ والنقيرِ والمزفتِ، فيرَىٰ الزُّبَيْرُ أَنَّ النَّهْيَ عن الادِّخارِ إنَّمَا كَانَ لأجلِ الدَّافَّةِ[1]، وأنَّ النَّهْيَ عن الانتِبَاذِ في تِلْكَ الآنيَةِ إنَّما

---

(١) الدَّافَّة: قَوْمٌ مِنَ الأَعْرَابِ يَرِدُون المِصْر، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكم عَنْهَا مِنْ أَجْل الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ**»، يُريد أَنَّهُمْ قَوم قَدِموا الْمَدِينَةَ عِنْدَ الأضْحَىٰ، فنَهاهم عَنِ ادِّخار لُحوم الْأَضَاحِيِّ لِيُفَرِّقوها ويتصدَّقوا بِهَا، فيَنْتفِع أُولَئِكَ الْقَادِمُونَ بِهَا. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٢٤).

كَانَ إذْ كانُوا حدِيثِي عهدٍ بشُرْبِ الخَمْرِ؛ لأنَّ النَّبيذَ في تلكَ الآنيةِ يُسْرِعُ إليه التَّخمُّرُ، فقد يَتَخمَّرُ فلا يَصْبرُ عنْهُ حديثُ العهدِ بالشربِ ونحوِ ذلِكَ، وأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إذا أَخْبرَ بذَلِكَ علَىٰ إطْلَاقِهِ يَفْهَمُهُ النَّاسُ علَىٰ إطلاقِه، وذَلِكَ وضعٌ له علَىٰ غَيْرِ موضعِهِ.

ففِي القصةِ شهادةُ الزبيرِ لأبِي هُرَيْرَةَ بِالصِّدْقِ في النَّقْلِ، فأمَّا مَا أَخذَهُ علَيْهِ فَلَا يَضُرُّهُ؛ فإنَّ في الأحاديثِ الناسِخَ والمنْسُوخَ، والعَامَّ والخَاصَّ، والمطلقَ والمقيَّدَ، وقد يعلمُ الصحابيُّ هذا دُونَ ذاك، فَعَلَيهِ أن يُبَلِّغَ مَا سَمِعَهُ، والعُلَماءُ بعدَ ذلكَ يَجْمَعُونَ الأحاديثَ والأدلةَ، كلا منهَا بحسبِ ما يقتضِيه مجموعُها. انتهىٰ(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَنْكَرَ علَيْهِ ابنُ مسعودٍ قولَه عمَّن غَسَّلَ مَيِّتًا ومَن حَمَلَهُ: فليَتَوَضَّأ، وقَالَ فيه قولًا شَديدًا، ثم قَالَ: يا أَيُّهَا النَّاسُ، لا تَنْجَسُوا من مَوْتَاكُمْ.

فجوابُه من وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: قَدْ أَسقَطَ المؤلفُ تبعًا لِأبِي رَيَّةَ قولَه: «فَلْيَغْتسلْ» بعدَ قولِه: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا»، ولَوْ كَان عندَ المؤلفِ أدْنَىٰ معرفةٍ لَتنَبَّهَ لِمَا أسقطَهُ أَبُو رَيَّةَ من الحديثِ، ولكنَّه أعمَىٰ البَصِيرةِ، يسيرُ خلفَ أعمَىٰ البصيرَةِ ويقلِّدُهُ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قَد ذَكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ هذَا الأَثَرَ في كِتَابِهِ «جامعُ بَيَانِ العِلْم وفضْلِه» بدونِ إسنادٍ(٢)، وما لَيْسَ له إِسْنَادٌ صحيحٌ فليْسَ بمقبُولٍ، وقد رَوَىٰ البَيْهَقِيُّ في «سُنَنه» عن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قَالَ: «إنْ كانَ صاحبُكم نَجَسًا فاغتسِلُوا، وإن

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٧١).

(٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩١٥).

كانَ مؤمِنًا فلِمَ نَغْتَسِلُ مِنَ المؤمِنِ؟!»، قَالَ البيهقي: إسنادُه لَيْسَ بالقَوِي(١).

هذا ما رأيته مرويًّا عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما رأيت غيره، وليس فيه ذكر لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضلًا عن الإنكارِ والقولِ الشديدِ الذي زَعَمَه المؤلفُ تقليدًا لأبي رَيَّةَ.

قوله: «نجسًا» أي: كافرًا؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨].

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إن حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رواه أبو داود الطيالسي وأبو داود السِّجِسْتانِيُّ وابن حِبَّانَ في «صَحِيحه»، والبيهقيُّ في «سُنَنِه» أن رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**»(٢). وقد روىٰ الإمام أحمد وابن ماجَهْ منه قوله: «**مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فليغتسل**»، وإسنادُ كلٍّ منهُمَا صحيحٌ(٣)، وَرَوَاهُ التِّرمِذيُّ ولفظُه: «**مِنْ غُسلِه الغسلُ، ومِنْ حَمْلِه الوُضُوءُ**» يَعْنِي المَيِّتَ.

قَالَ التِّرمِذيّ: حديثٌ حسنٌ(٤)، وَقَد رُوِيَ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ موقوفًا، قَالَ: وفي الباب عن علِيٍّ وعائشةَ.

قُلْتُ: أمَّا حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَوَاهُ الشَّافِعُّي وأحمدُ وأبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٥٨).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٤/ ٧٤)، وأبو داود (٣١٦١)، وابن حبان (١١٦١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٤٨)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٠) (٧٧٥٧)، وابن ماجه (١٤٦٣)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه الترمذي (٩٩٣)، وصححه الألباني.

وابنُ أبي شيبةَ وأبو داودَ السِّجِسْتانيُّ والنسائيُّ وعبدُ الله ابنُ الإمامِ أحمدَ في «زوائدِ المسندِ»، وأبُو يَعْلَىٰ والبزارُ والبيهقيُّ، قَالَ: لما تُوُفِّي أبُو طالبٍ أتيتُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إنَّ عمَّكَ الشيخَ قد مَاتَ، قَالَ: «**اذْهَبْ فَوَارِهِ ثمَّ لا تُحْدِث شيْئًا حتَّىٰ تَأْتِيَنِيْ**» قَالَ: فوارَيْتُه ثم أتَيْتُه قَالَ: «**اذْهَبْ فاغْتَسِلْ، ثُمَّ لا تُحْدِثْ شيْئًا حتىٰ تأْتِيَني**» قَالَ: فاغْتَسَلْتُ ثم أتيْتُه، قَالَ: فدَعا لِي بدَعَواتٍ ما يسُرُّنِي أنَّ لِي بِهَا حُمْرَ النَّعَمِ وسُودَهَا، قَالَ: وكان عليٌّ إِذَا غَسَّلَ الميتَ اغْتَسَلَ.

هَذَا لفظُ أحمدَ في إحْدَىٰ الرِّوَايتينِ، ولفظُ ابنِه عبدِ الله(١).

قَالَ الحَافِظُ ابنُ حجَر في «التَّلخِيصِ»: «مدارُ كلامِ البيهقيِّ علَىٰ أنَّهُ ضعيفٌ، ولا يَتَبيَّنُ وجْهُ ضَعْفِه، وقد قَالَ الرَّافعيُّ: إنَّهُ حديثٌ ثابتٌ مشْهورٌ» انتهىٰ(٢).

وَأَمَّا حَديثُ عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَرَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبُو داودَ وابنُ خُزَيْمةَ في «صحيحِهِ»، والدَّارقُطْنِيُّ والحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكِه»، والبيهقيُّ، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كانَ يَغْتَسِلُ من أَرْبَعٍ: من الجَنابَةِ، ويومِ الجُمُعَةِ، ومن الحِجَامَةِ، وغسلِ الميِّتِ» هذا لفظُ أبي دَاوُدَ، وعند ابنِ خُزَيْمَةَ والحاكِمِ قَالَ: «يَغْتَسِل مِن أرْبعٍ»، وعنْدَ الدارَقُطْنِيِّ: «الغُسْلُ مِن أرْبَعٍ»، وذكَرَها، قَالَ الحاكمُ: صحيحٌ علىٰ شرطِ الشيْخَيْنِ ولم يخرِجَاهُ،

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ١٧٣)، وأحمد (١/ ١٠٣) (٨٠٧)، وأبو داود الطيالسي (١/ ١١٣)، وابن أبي شيبة (٢/ ٤٧٠)، وأبو داود (٣٢١٤)، والنسائي (١٩٠)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٢٩) (١٠٧٤)، وأبو يعلىٰ (١/ ٣٣٤)، والبزار (٢/ ٢٠٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٥٤)، وصححه الألباني.

(٢) «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٦٩).

ووافقَهُ الذَّهَبِيُّ في «تلخيصِه»[١]، وفِيما قَالَاه نَظَرٌ؛ لأنَّ في إسنادِ الحديثِ مصعبَ بنَ شيْبَةَ الحَجَبِيَّ، ولم يخرِّجْ لهُ البخاريُّ، وإنَّما خَرَّجَ له مسلمٌ وحدَه، فالحديثُ علىٰ شرطِ مسلمٍ، وليس علىٰ شرطِ البُخاريِّ.

وفي البابِ -أيضًا- عن أبي سعيدٍ[٢]، وحُذيْفَةَ بنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣] ما ذَكَرَهُ عَنْهُمَا البيهقيُّ في «سُنَنِه»، وفي البابِ -أيضًا- عن المُغيرَةِ بنِ شُعْبةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ في «مسندِه»[٤].

وقد قَالَ الحافظُ بنُ حَجَر في «التَّلخِيصِ» في الكَلَامِ عَلَىٰ حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وفي الجُمْلَةِ هو بكثرةِ طُرُقِهِ أسوَأُ أحوالِه أن يكونَ حسنًا، فإنْكارُ النَّوَوِيِّ علىٰ التِّرمِذيِّ تحسينَه معْتَرَضٌ، وقد قَالَ الذهبي في «مختصرِ البيهقيِّ»: طُرُقُ هَذَا الحَدِيثِ أقوَىٰ من عِدَّةِ أحاديثَ احتجَّ بهَا الفُقَهَاءُ ولم يُعِلُّوها بالوقْفِ، بل قدَّمُوا روايةَ الرفعِ» انتهىٰ[٥].

وَقد مَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ إلىٰ أنَّ الأمْرَ فيهِ للنَّدْبِ، وَذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- فِي «تهذيب السُّنَن» لحديثِ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدَ عَشَرَ طَرِيقًا، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذِهِ

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٥٢) (٢٥٢٣١)، وأبو داود (٣٤٨)، وابن خزيمة (٢٥٦)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٢٠٢)، والحاكم (١/ ٢٦٧) (٥٨٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٤٧)، وضعفه الألباني.

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٥٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٤٩).

(٤) أخرجه أحمد (٣٠/ ٧٠) (١٨١٤٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٠٤).

(٥) «التلخيص الحبير» (١/ ٣٧١).

الطُّرُقُ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الحَدِيثَ محفُوظٌ»، قَالَ: «وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ فيهَا ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أنَّ الغُسْلَ لا يَجِبُ علىٰ غَاسِلِ الميِّتِ، وهَذَا قَوْلُ الأكثرينَ.

الثَّاني: أنَّه يجبُ، وهَذَا اختيارُ الجُوزَجَانيِّ، ويُرْوَىٰ عن ابنِ المُسَيِّبِ وابنِ سِيرينَ والزُّهْريِّ، وهو قولُ أبي هُرَيْرَةَ، وَيُرْوَىٰ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثَّالث: وُجُوبُه مِنْ غَسْلِ الميِّتِ الكافرِ دُونَ المُسْلِمِ، وهوَ رواية عن الإمامِ أحمدَ؛ لحديثِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ بالغُسْلِ» انتهىٰ[1].

قلتُ: وَأَرْجَحُ الأقوَالِ أنَّ الأمرَ للنَّدْبِ، واللهُ أعلمُ.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦٠) وصفحة (٦١) مَا نصُّه:

رَأْيُ أبُو حنيفةَ وهوَ أقربُ الأئمةِ من عصرِ الصَّحابَة وَفَتْوَاهُ في قضيَّةِ الحديثِ وفي أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَىٰ أبُو يوسُفَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي حنيفةَ: الخبرُ يجيئني عن رسولِ اللهِ يخالِفُ قياسَنَا مَا نَصْنَعُ بِهِ؟

فقَالَ: إِذَا جَاءَتْ بِهِ الرُّوَاةُ الثقَاتُ عمِلْنَا بِهِ وَتَرَكْنَا الرَّأْيَ، فقُلْتُ: ما تَقُولُ في رواية أَبِي بكرٍ وعمرَ؟ قَالَ: نَاهِيكَ بِهِمَا، فقُلْتُ: وعلي وعثمان؟ قَالَ: كَذَلِكَ، فَلَمَّا رَآنِي أعدُّ الصَّحابَة قَالَ: والصَّحابَةُ كلُّهُم عدولٌ ما عَدَا رِجَالًا، وعدَّ منهم أبَا هُرَيْرَةَ وأنسَ بنَ مالكٍ.

---

(١) «عون المعبود وحاشية ابن القيم» (٨/ ٣٠٤، ٣٠٥).

هَذَا هُوَ رَأْيُ أبو حَنِيفَةَ المولودِ سنةَ ٨٠ هـ والمتَوَفَّىٰ ١٥٠ هـ، وهُوَ أقْرَبُ الأئمةِ إلىٰ زمنِ الصَّحابَةِ، ولِجَلالِ قدْرِه سُمِّيَ بالإِمَامِ الأعْظَمِ، وعلَّتُه في أنسٍ أنَّه اختَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ بفَاعِلِيَّةِ السِّنِّ، واللهُ أعلمُ بنيتِه وقصدِه، والتَّحْقِيقُ المفَصَّلُ في ص ٢٠٥ من «أضواء علىٰ السُّنَّةِ».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوه:

أَحَدُهَا: أنْ يُقالَ: هكذا قَالَ المُؤَلِّفُ «رَأْيُ أبُو حنيفة» في موضِعَيْنِ، وصوابُه «رَأْيُ أبِي حنيفةَ»، ولو أنَّ المؤلِّفَ أَقْبَلَ علَىٰ تَعَلُّمِ النَّحْوِ حتَّىٰ يعْرِفَ الفرْقَ بيْنَ المرْفوعِ والمَخْفوضِ ويتَجَنَّبَ اللَّحْنَ في كِتاباتِه، لكانَ خيرًا لَهُ مِنَ الاشْتِغَالِ بسبِّ أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والطَّعْنِ فيهِمْ بأكاذيبِ الرَّوَافِضِ وَأَشْبَاهِ الرَّوَافِضِ ممَّنْ ليسَ لَهُمْ دينٌ يحجِزُهم عن البُهْتانِ وقَوْلِ الزُّورِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: لا خلافَ بيْنَ أهْلِ السُّنَّة والجماعةِ أنَّ الصَّحابَةَ كلَّهُم عُدُولٌ، قَالَ النوويُّ: «كلُّهُم مقْطوعٌ بِعَدَالَتِهِم عندَ مَن يُعْتَدُّ بِهِم مِن عُلَماءِ المُسْلِمينَ» انتهىٰ(١)، وَقَد ذَكَرْتُ قريبًا مَا ذَكَرَهُ الحَاكِمُ في «المستَدْرَكِ» عن الإِمامِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُزَيْمةَ أنَّه قَالَ: إِنَّمَا يَتكَلَّمُ في أبِي هُرَيْرَةَ لدفعِ أخبارِه مَن قد أعْمَىٰ اللهُ قلُوبَهُمْ، فلا يَفْهَمُونَ معانيَ الأخبارِ، وهم إمَّا معطلٌ جهميٌّ، وإما خارجيٌّ، أو قدريٌّ، أو جاهلٌ مقلِّدٌ بلا حُجَّةٍ ولا بُرْهانٍ(٢).

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لا يَتكَلَّمُ في أَنَسِ بنِ مَالكٍ وَغَيْرِه مِن الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ إلَّا

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٣).

(٢) «المستدرك» (٣/ ٥٨٦).

أُناسٌ قَدْ أعْمَىٰ اللهُ قلوبَهُم مِن أهلِ الزيغِ والضَّلالِ، ومَن يقلِّدُهم مِن جَهَلَةِ العصْرِيِّينَ، وَقَدْ قَالَ الحافظُ ابنُ حجَر فِي «تهذيب التهذيب»: «وقَالَ الأنصاريُّ: حَدَّثَنَا ابنُ عونٍ عن مُوسَىٰ بنِ أنسٍ أن أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا استُخْلِفَ بَعَثَ إِلَىٰ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُوَجِّهَهُ إلىٰ البَحْرَيْنِ علىٰ السَّعايَةِ. قَالَ: فَدَخَلَ عليه عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقَالَ: إنِّي أَرَدْتُ أنْ أبعثَ هذَا إلىٰ البَحْرَيْنِ علىٰ السَّعايةِ وَهُوَ فتًىٰ شابٌّ، فقَالَ: ابْعَثْهُ؛ فإِنَّه لَبيبٌ كاتِبٌ. قَالَ: فَبَعَثَهُ» انتهىٰ[1].

وقَالَ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية»: «وَقَد اسْتَعَمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ ثمَّ عُمَرُ علَىٰ عِمَالَةِ البَحْرَيْنِ، وشَكَرَاهُ في ذَلِكَ» انتهىٰ[2].

وَفِي هَذَا أَبْلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَنْ طَعَنَ فِي عَدَالَةِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعثَاهُ عَلَىٰ السعايَةِ وائْتَمَنَاهُ عليْهَا، وَشَكَرَاهُ في ذَلِكَ، وَكَفَىٰ بِذَلِكَ تعديلًا لَهُ، وردًّا عَلَىٰ من طَعَنَ في عَدَالَتِهِ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: قَالَ العَلَّامَةُ عبدُ الرحمنِ بنُ يَحْيَىٰ المعَلِّميُّ في كِتابِه «الأنوارُ الكاشفةُ» في الرَّدِّ علىٰ أبِي رَيَّةَ فيمَا ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّه رَوَىٰ عَنْ أَبِي حنيفةَ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه: «أقولُ: لَمْ يَذْكُرْ مصدرَه، وهَذِهِ عَادَتُهُ الحميدة فِي تدليسِ بلَايَاهُ»[3].

هَكَذَا قَالَ المعَلِّمِيُّ «عادتُه الحمِيدةُ»، وهَذَا مِنْ بَاب التَّهَكُّمِ بأَبِي رَيَّةَ، والأَوْلَىٰ أن يقَالَ: «عادتُه الخبيثَةُ»؛ لأَنَّ هَذِهِ الصفةَ مطابِقَةٌ لِأَبِي رَيَّةَ وَعَادَاتِهِ غَايَةَ المطَابَقَةِ.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧٨).

(٢) «البداية والنهاية» (١٢/ ٤٤٧).

(٣) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٧٦).

قَالَ المعلِّمِيُّ: ثُمَّ وَجَدْتُ مَصْدَرَهُ، وهوَ «شرحُ نهجِ البَلَاغَةِ» لابنِ أَبِي الحدِيدِ (١/ ٣٦٠) عن أبي جعفرٍ الإِسكافِيِّ، ولَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ عن أَبِي يُوسُفَ ولا أَبِي حنيفةَ، والمعروفِ عَنْهُمَا وعَنْ أَصْحَابِهِمَا في كُتُبِ العقائِدِ والأُصُولِ وَغَيْرِهَا، ما عليْهِ سائرُ أهلِ السُّنَّةِ، أنَّ الصَّحابَةَ كلَّهُم عدولٌ، وإنَّمَا يقُولُ بعضُهم: إنَّ فيهِم من ليسَ بفقيهٍ أو مجتهدٍ، قَالَ ابنُ الهُمامِ في «التَّحريرِ»: «يُقَسَّمُ الرَّاوِي الصحابيُّ إلىٰ مُجْتَهِدٍ؛ كالأربَعَةِ والعَبَادِلَةِ، فيقدمُ علىٰ القِيَاسِ مطْلَقًا، وعدلٍ ضابطٍ؛ كأَبِي هُرَيْرَةَ وأنسٍ وسلمانَ وبلالٍ، فيقدَّمُ إلَّا إنْ خَالَفَ كُلَّ الأقْيِسَةِ علىٰ قَوْلِ عيسَىٰ والقَاضِي أبي زيدٍ» ثمَّ قَالَ بعدَ ذَلِكَ: «وأبو هُرَيْرَةَ مجتهدٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وغيرُ عيسَىٰ وأَبِي زيد ومن تَبِعَهُ يرَوْنَ تقديمَ الخَبَرِ مُطْلَقًا»(١).

وقَالَ المعَلِّميُّ -أيضًا- «وابنُ أَبِي الحديدِ مِن دُعاةِ الاعتزالِ والرَّفْضِ والكَيْدِ للإِسلَامِ، وَحَالُهُ مَعَ ابْنِ العَلْقَمِيِّ الخبيثِ مَعْروفةٌ، والإِسْكَافِيُّ من دُعَاةِ المُعْتَزِلَةِ والرَّفْضِ -أَيْضًا- في القَرْنِ الثَّالِثِ، وَمِثْلُ هذِهِ الحِكَايَاتِ الطَّائِشَةِ توجَدُ بكثرةٍ عِنْدَ الرَّافِضَةِ والنَّاصِبَة وغيرِهم بمَا فِيهِ انتِقَاصٌ لأبِي بَكْرٍ وعمرَ وعليٍّ وعَائشَةَ وغيرِهِمْ، وإِنَّمَا يَتَشَبَّثُ بها مَن لَا يَعْقِلُ، وقَدْ ذَكَرَ ابنُ أَبِي الحَدِيدِ (١/ ٣٦٠) أشياءَ عن الإِسكافِيِّ مِنَ الطَّعْنِ في أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحابَةِ، وذَكَرَ من ذَلِكَ شَيْئًا مِن مِزَاحِ أبي هُرَيْرَةَ، فقَالَ ابنُ أبي الحَديدِ: «قلتُ: قَد ذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ هذا كلَّه في كِتَابِ «المعارفِ» في تَرْجمةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وقولُهُ فيه حُجَّةٌ؛ لأنَّه غيرُ متَّهَمٍ علَيْهِ».

وفي هذا إشارةٌ إلىٰ أنَّ الإِسْكَافِيِّ مُتَّهَمٌ، وَنَحْنُ كمَا لا نَتَّهِمُ ابنَ قُتَيْبَةَ قَدْ لَا نَتَّهِمُ

---

(١) المصدر السابق (ص:١٧٦، ١٧٧).

الإِسكافِيَّ باخْتِلاقِ الكَذِبِ، ولكنْ نَتَّهِمُهُ بتلقُّفِ الأَكَاذِيبِ من أَفَّاكِي أَصْحابه الرافِضةِ والمُعْتَزِلةِ، وأهلُ العلمِ لا يَقْبَلُونَ الأخبارَ المنْقَطِعةَ ولوْ ذَكَرَهَا كِبَارُ أئمَّةِ السُّنَّةِ، فَمَا بَالُكَ بمَا يَحْكِيهِ ابنُ أَبِي الحَدِيدِ عن الإِسكافِيِّ عمَّن تَقَدَّمَهُ بزَمَانٍ؟!» انتهىٰ(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَعِلَّتُهُ أَنَّه اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ بِفَاعِلِيَّةِ السِّنِّ.

فجوابُه: أن أقولَ: إِنِّي لم أرَ أحدًا مِمَّن تَرْجمَ لأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ أَنَّه اختَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِه، فَمَا زَعَمَه المؤلِّفُ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ لا شَكَّ أَنَّه كذِبٌ مفترًىٰ؛ إمَّا مِنْ أَبِي رَيَّةَ، وَإِمَّا من بَعْضِ أَهْلِ الزَّيْغِ والضَّلالِ مِن الرَّافضَةِ وأشباهِهِم ممَّنْ يَنْقُلُ عنْهُم أَبُو رَيَّةَ، ويَعْتَمِدُ علَىٰ أكاذيبِهِمْ وتُرَّهَاتِهِم.

وقد رَوَىٰ البُخَارِيُّ في «التَّاريخ الكبيرِ» عنْ قَتَادَةَ قَالَ: لمَّا مَاتَ أنسُ بنُ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مُورِّق: ذَهَبَ اليَوْمَ نصفُ العِلْمِ، قيل: كيفَ ذَاكَ يا أَبَا المُعْتَمِرِ؟ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ مِنْ أهلِ الأَهْوَاءِ إِذَا خَالَفَنَا فِي الحَدِيثِ قُلْنا: تَعَالَ إِلَىٰ مَن سَمِعَهُ مِنَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢).

قلتُ: وهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يزلْ مُمَتَّعًا بالعَقْلِ إِلىٰ أنْ مَاتَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: والتحقيقُ المفصلُ في ص ٢٠٥ مِن «أضواء علىٰ السُّنَّةِ».

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المؤلِّفَ قد أَحَالَ القُرَّاءَ علىٰ غَيْرِ مليءٍ؛ فليسَ في كتابِ أَبِي رَيَّةَ شيءٌ من التَّحْقِيقِ البَتَّةَ، وليْسَ فيهِ شيءٌ مِنَ الأَضْواءِ علىٰ السُّنَّة، وإنَّما فيه المُعَارَضَةُ للسُّنَّةِ والاستِخْفافُ بالأحاديثِ الثَّابتَةِ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونَبْذُهَا

(١) المصدر السابق (ص:١٥٢، ١٥٣).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢٨).

واطِّرَاحُهَا، فهوَ في الحقيقةِ جَهالاتٌ وضَلالاتٌ وظُلُماتٌ بعْضُها فوْقَ بعضٍ، فلا يَغْتَرَّ بِهِ ويُصْغِي إليهِ إلا مَن هوَ مِن أَجْهلِ خلقِ اللهِ وأشدِّهم غباوةً.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦١) ما نصُّهُ:

«دهاءُ كعْبٍ أوْقعَ أبَا هُرَيْرَةَ، وإليْكَ المثالَ: رَوَىٰ الذَّهبي في «طبقاتِ الحفاظ» في ترجمةِ أبي هُرَيْرَةَ أنَّ كعْبًا قَالَ فيهِ: ما رأيتُ أحدًا لم يَقْرَأ التوْراةَ أعْلَمَ بمَا فيهَا من أبِي هُرَيْرَةَ[١]، فكيفَ يعرِفُها ويعْرِفُ ما فِيهَا وهِيَ عِبْرِيَّةٌ، مع أنَّه كان لا يَقْرَأُ عِبْرِيًّا حتَّىٰ ولا عَرَبِيًّا. ص ٢٠٧ منْ أضْواءٌ علىٰ السُّنَّة».

والجواب: أنْ يُقالَ: إنَّ كثيرًا مِنْ شِرَارِ العصْرِيِّينَ قد تَحَامَلُوا عَلَىٰ كَعْبِ الْأَحْبَارِ تحامُلًا قَبيحًا، حتَّىٰ إنَّ أَبَا رَيَّةَ قَالَ فيهِ: إنَّه أظْهَرَ الإسلامَ؛ خداعًا، وطَوَىٰ قَلْبَهُ علَىٰ يَهُودِيَّتِه، هَكَذَا قَالَ أَبُو رَيَّةَ في ظُلُمَاتِه، وَلَوْ كانَ عندَه أدْنَىٰ شيءٍ من التَّقْوَىٰ والوَرَعِ لَمَا رَمَىٰ رَجُلًا مسلِمًا بِاليَهُودِيَّةِ، وقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفرِ أو قَالَ: عَدُوَّ اللهِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ، إلَّا حَارَ عَلَيْهِ**» متفقٌ علَيْهِ من حَدِيثِ أبِي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٢].

وفي «الصَّحيحيْنِ» -أيضًا- عن ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوُه[٣]، وفي «صحيحِ البخاريِّ» -أيضًا- عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نحوُ ذَلِكَ

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

أيْضًا[١]، وفي «صحيح ابنِ حِبَّانَ» عن أَبِي سعيدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوُه أيضًا[٢].

قولُهُ: «حار عَلَيْهِ» أيْ: رَجعَ ذَلِكَ علىٰ القَائِلِ.

وَقَدْ زَعَمَ أَبُو رَيَّةَ أنَّ كعبًا كان ذَا مكرٍ وخِداعٍ، وأنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كانَ أكْثَرَ الصَّحابَةِ انْخِداعًا به، وهذا مِنْ بُهْتَانِ أَبِي رَيَّةَ وَتُرَّهَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ وأَحْسَنَ فِيمَا قَالَ:

إذا رُزِقَ الفَتَىٰ وَجْهًا وِقَاحًا ... تقلَّبَ في الوُجُوهِ كمَا يَشَاءُ

وهذا البَيْتُ مطابقٌ لِحَالِ المؤلِّفِ وأَبِي رَيَّةَ غَايةَ المُطابَقَةِ.

وأما مَا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ مِنْ كِتابِ أَبِي رَيَّةَ، وَنَقَلَهُ أَبُو رَيَّةَ مِن «طَبقاتِ الحُفَّاظِ» للذهَبِيِّ، ففي إسنادِهِ عِمْرَانُ القَطَّان، وَقَد ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ وأَبُو داودَ في رواية عنهُ، وقَالَ ابنُ معينٍ: ليسَ بشيْءٍ، وقَالَ الدَّارقطنيُّ: كان كثيرَ المُخَالَفَةِ والوَهْمِ[٣].

قَالَ العلامةُ المحققُ عبدُ الرَّحْمنِ بنُ يَحْيىٰ المعَلِّمِيُّ في رَدِّه علَىٰ أَبِي رَيَّةَ: «عِمْرَانُ القطانُ ضَعِيفٌ، وَلَا يتحققُ سماعُه مِنْ بَكْرٍ -يعني ابنَ عبدِ اللهِ المُزَنِيَّ- وفي القرآنِ والسُّنَّة قِصَصٌ كثيرةٌ مذكورةٌ في التَّوْراةِ الموجودةِ بأيدِي أهْلِ الكِتابِ الآن، فإذا تَتَبَّعَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَصَارَ يذْكُرُهَا لِكَعْبٍ كان ذَلِكَ كافِيًا لأنْ يقولَ كعبٌ تلكَ الكَلِمَةَ، ففيمَ التَّهْوِيلُ الفَارِغُ؟!» انتهىٰ[٤].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص:٢٦٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨٠).

(٤) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٨٠).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فكيفَ يعرفُها ويعرِفُ ما فِيهَا وَهِيَ عِبريَّةَ، مَعَ أنَّه كانَ لَا يَقْرَأُ عِبْريًّا حتَّىٰ ولا عَرَبيًّا.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّمَا كَانَ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يُحدِّثُ كَعْبًا بمَا جاءَ فِي القرآنِ وما رَوَاهُ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أحْفَظَ أهلِ عصرِه لِأَحاديثِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفي الأَحَادِيثِ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَثِيرٌ يُوافِقُ ما جَاء في التَّوْراةِ، فَمَاذَا يُنْكِرُ أعْداءُ السُّنَّةِ علَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ إذَا حَدَّثَ كَعْبًا بالأَحَادِيثِ التِي تُوَافِقُ ما جَاءَ في التَّوراةِ، وقَالَ لَهُ كعبٌ مَا قَالَ؟

وقد تقَدَّمَ أنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لمَّا حدَّثَ كَعْبًا بقَوْلِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في ساعةِ الإِجابةِ يومَ الجُمُعَةِ قَالَ كعب: هي في السَّنَةِ مرَّةً، فردَّ عليهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقَالَ: بَلْ هِيَ في كُلِّ جُمْعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْراةَ، ثمَّ قَالَ: صَدَقَ رسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هُوَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ.

رَوَاهُ مَالكٌ وأَبُو داودَ والتِّرمِذيُّ والنَّسائِيُّ والحَاكِمُ، وصحَّحَه التِّرمِذيُّ والحاكمُ وقَالَ: عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافقَهُ الذَّهَبِيُّ في «تلخيصِه»(١).

فَهَذَا نُمُوذَجٌ من الأَحاديثِ التِي تُوَافِقُ ما جَاءَ في التَّوْرَاةِ، وبِهِ يُرَدُّ عَلَىٰ مَنْ يَطْعَنُ عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦١) ما نصُّه:

أَبُو هُرَيْرَةَ يَعْتَرِفُ بخديعَةِ اليَهُودِ، رَوَىٰ البُخَارِيُّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ أَهْلُ

(١) سبق تخريجه.

الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا لأَهْلِ الإِسْلَامِ بِالْعَرَبِيَّةِ، ومعروفٌ أَنَّهُ لو كَانَ يَعْرِفُ العِبْرَانِيَّةَ لقَالَ: وكنتُ من الذين يُفَسِّرونَ التَّورَاةَ».

والجواب: أنْ يُقالَ: لمْ يَأْتِ مِن طريقٍ صَحيحٍ ولا ضَعيفٍ أَنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انْخدعَ بشيءٍ من أكاذيبِ اليَهودِ، ولا أَنَّه كان يَعْتَمِدُ عَلَىٰ أَخْبارِهِم، وإِنَّمَا كانَ يعْتَمِدُ علَىٰ ما جاءَ في القُرْآنِ، وما رَوَاهُ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدُونِ واسطةٍ أو بواسطةِ بعْضِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، هذا هو المعروفُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن غَيْرِهِ من الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولَيْسَ في قَوْلِهِ: «كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التوراةَ بالعِبرانيَّةِ، ويفسِّرُونَهَا بالعَرَبِيَّةِ لأهلِ الإِسلامِ» ما يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انخدَعَ باليَهُودِ كمَا قَدْ يوهِمُهُ ظاهرُ كلامِ المؤلفِ.

وإِنَّمَا الأَمْرُ في ذَلِكَ بالعَكْسِ، وهوَ أَنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرَىٰ التَّوَقُّفَ في أَخْبَارِ أهلِ الكِتَابِ؛ لأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكذِبَ، وَلِهَذَا عَقَّبَ ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم**»[١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ومعروفٌ أَنَّهُ لو كَانَ يعرفُ العِبْرَانيَّةَ لقَالَ: وكنت مِنَ الذين يفسِّرُونَ التوراةَ.

فجوابُه: أنْ يُقالَ: لم يَكُنْ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحدِّثُ عن التَّوْراةِ، وإِنَّمَا كانَ يُحَدِّثُ بما رَوَاهُ عن النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي الأَحَادِيثِ عن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) سبق تخريجه.

أشياءَ تُوافِقُ ما في التَّوْرَاةِ، فإذا حدَّثَ بها أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أو غيرُه منَ الصَّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ لم يكن مُحَدِّثًا عن التَّوراةِ كما لَا يَخْفَىٰ عَلَىٰ عَاقِلٍ.

وَلَا يَخْفَىٰ -أَيْضًا- مَا في كَلَامِ المؤلِّفِ من التَّجَنِّي عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وإلصاقِ العُيُوبِ بِهِ، معَ أنَّه كانَ بَرِيئًا منْهَا، فاللهُ يجَازِيهِ عَلَىٰ ذَلِكَ بِعَدْلِهِ.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦١) ما نصُّهُ:

«اتفاقُ أبو هُرَيْرَةَ وكعْبٍ في خُرافةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ، روَىٰ البَزَّارُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ أن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ ثَوْرَانِ في النَّارِ يومَ القِيَامَةِ**». فقَالَ الحسَنُ: ومَا ذَنْبُهُمَا؟ فقَالَ: أُحَدِّثُكَ عن رسولِ اللهِ وتقولُ: ما ذَنْبُهُمَا؟! وهذَا الكَلَامُ نفسُه قَالَه كَعْبُ الْأَحْبَارِ بنصِّه، فقَدْ رَوَىٰ أبو يعْلَىٰ الموصِليُّ، قَالَ كَعْب الْأَحْبَارِ: يُجَاءُ بالشَّمسِ والقَمَرِ يومَ القيامَةِ كأنَّهُمَا ثَوْرانِ عقيرَانِ، فيُقْذَفَانُ في جَهَنَّمَ، يَرَاهُمَا مَنْ عَبَدَهُمَا. (ص ٢٢٢ حياة الحيوان)».

والجواب: أنْ يُقَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ: «اتفاقُ أبو هُرَيْرَةَ» فصَوَابُه «اتفاقُ أَبِي هُرَيْرَةَ»، وأَمَّا قَوْلُهُ: في خُرَافَةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ المُخَرِّفَ في الحَقِيقَةِ مَنْ يَرُدُّ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ بغيرِ حجَّةٍ قاطِعَةٍ، ولا شَكَّ أنَّ المؤلِّفَ وأَبَا رَيَّةَ أولَىٰ بوصْفِ التَّخْريفِ؛ لِمَا في كَلَامِهِمَا من الجَرَاءَةِ علىٰ نَبْذِ الأحاديثِ الصحيحَةِ واطِّرَاحِهَا بأساليبَ من الهَوَسِ، فكَلَامُهُمَا في ردِّ الأَحَادِيثِ الصحيحةِ يشبِهُ كلامَ المُخَرِّفِينَ الذينَ يتكَلَّمُونَ من غَيْرِ شُعورٍ.

وأمَّا حديثُ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ رَوَاهُ البَزَّارُ عن إبراهيمَ بنِ زيادٍ البَغْداديِّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ محمد، حَدَّثَنَا عبدُ العزيزِ بنُ المُخْتارِ، عن عبْدِ اللهِ الدَّاناجِ قَالَ: سَمِعْتُ أبَا سلمةَ بنَ عبدِ الرحمنِ زمنَ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ القَسْرِيِّ في هَذَا المَسْجِدِ مسجدِ الكوفةِ، وجاءَ الحسنُ فجلَسَ إليهِ فحدَّثَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ ثَوْرَانِ في النَّارِ عَقِيران يومَ القِيَامَةِ**». فقَالَ الحسَنُ: ومَا ذَنْبُهُمَا؟ فقَالَ: أُحَدِّثُكَ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقولُ: ما ذَنْبُهُمَا؟!

إسنادُه صحيحٌ علىٰ شَرْطِ مسلمٍ[1]، وَقَدْ أَسْقَطَ أَبُو رَيَّةَ قولَه: «عَقِيرانِ»، وجَعَلَ المُرَاجعَةَ بينَ الحسنِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالذِي في الحَديثِ أنَّها بيْنَ الحَسَنِ وأبِي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وقد تَبعَ المؤلفُ أَبَا رَيَّةَ علىٰ خطَئِه.

وَقَدْ أَخْرَجَ الإسْمَاعِيلِيُّ هذَا الحَديثَ بِمِثْلِه، وَقَالَ: «في مسجدِ البَصْرَةِ»، ولمْ يَقُلْ: خالدٌ القَسْريُّ، ذَكَرَهُ الحَافظُ ابنُ حجر في «فتحِ البَاري»، قَالَ: «وَأَخْرَجَهُ الخَطَّابِيُّ من طريقِ يونسَ بهَذَا الإسنادِ، فقَالَ: في زَمَنِ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ -أي: ابن أَسيد بفتح الهمزة- وهوَ أصحُّ؛ فإنَّ خالدًا هذا كانَ قد وَلِيَ البَصْرَةَ لعبدِ المَلِكِ قَبْلَ الحَجَّاجِ بخلَافِ خالدٍ القَسْرِيِّ» انتهىٰ[2].

وَقَد رَوَاه البُخَارِيُّ في «صَحِيحِه» مختَصَرًا فقَالَ في «بابِ صِفَةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ» من «كتابِ بَدْءِ الخَلْق»: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ

---

(١) أخرجه البزار (١٥/ ٢٤٣).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٢٩٩).

الدَّانَاجُ قَالَ حدثني أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[(١)].

وهذا الحديثُ يجبُ الإيمانُ بِهِ؛ لثبوتِهِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَجِبُ إمرارُهُ كمَا جَاءَ، وهذا مُقْتَضَىٰ جوابِ أبي سَلَمَةَ للحَسَنِ، قَالَ العلَّامةُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ يَحْيَىٰ المعلِّميُّ في رَدِّه علىٰ أبي رَيَّةَ: «وقولُ الحسَنِ لأبِي سَلَمَةَ: (وما ذنبهما؟) يمَثِّلُ حالَ أهلِ العراقِ في استعجَالِ النَّظَرِ فيمَا يُشْكِلُ علَيْهِم، وجوابُ أبِي سَلَمَةَ يمثِّلُ حالَ عُلَمَاءِ الحِجَازِ في التِزَامِ ما يقْضِي بِهِ كمَالُ الإيمانِ من المُسَارَعَةِ إلىٰ القبُولَ والتَّسْلِيمِ ثمَّ يكونُ النظرُ بعدُ.

وجوابُه وسكوتُ الحَسَنِ يُبيِّنُ مِقْدارَ كَمالِ الوُثُوقِ مِن عُلَمَاءِ التَّابعين بأَبِي هُرَيْرَةَ وثقتِهِ وإتقَانِهِ، وأنَّ مَا يُحْكَىٰ مِمَّا يُخَالِفُ ذلِكَ إنَّما هو مِنَ اخْتِلاقِ أهلِ البدَعِ، وأبو سَلَمَةَ هو ابْنُ عَبْد الرَّحْمنِ بنِ عوْفٍ مِن كِبَارِ أئِمَّةِ التَّابعين بِالمَدينةِ مكثرُ الرِّوايةِ عن الصَّحابَةِ؛ كأَبِي قَتادةَ وأَبِي الدَّرداءِ وعائشةَ وأمِّ سَلَمَةَ وابْنِ عُمَرَ وأبي هُرَيْرَةَ، فَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِحَالِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي نَفْسِهِ وَعِنْدَ سَائِرِ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ» انتهىٰ[(٢)].

وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ في «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا دَرَسْتُ عن يزيدَ بنِ أبانَ الرَّقَاشِيِّ عَن أنسٍ رَفعَهُ إلَىٰ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الشمْسَ وَالقَمَرَ ثَوْرَانِ عَقيرَانِ في النَّارِ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٠).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٨٣).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ٥٧٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٤).

درَسْتُ ويزيدُ الرّقاشيُّ ضَعِيفَانِ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو يَعْلَىٰ المَوْصِلِيُّ في «مُسْنَدِهِ» عن مُوسَىٰ بنِ محمَّدِ بنِ حيانَ -وَهُوَ ضعيفٌ- عن دَرَسْتَ بنِ زيادٍ عن يزيدَ الرقاشيِّ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بمِثْلِه، قَالَ الهيثميُّ في «مجمعِ الزوَائِدِ»: «فِيهِ ضُعَفَاءُ قد وُثِّقُوا» انتهىٰ(١).

قلتُ: وحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْهَدُ لَهُ وَيُقَوِّيه.

وَرَوَىٰ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ بإِسنادٍ ضعيفٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «**يُكَوِّرُ اللهُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ والنُّجُومَ يومَ القِيَامَةِ فِي البَحْرِ، وَيَبْعَثُ رِيحًا دَبُورًا فَيُضْرِمُهَا نَارًا**»، وكذا ذَكَرَ البَغَوِيُّ في «تَفْسِيرِهِ» عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ ابنُ كثيرٍ: وَكَذَا قَالَ عَامِرٌ الشُّعَبِيُّ(٢).

وَرَوَىٰ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ -أَيْضًا- عنِ الشُّعَبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- يَقُولُ: «﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [التوبة:٤٩]، وجَهَنَّمُ هُوَ هذَا البَحْرُ الأَخْضَرُ، تنْتَثِرُ الكوَاكِبُ فيهِ، وتُكَوَّرُ فيهَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ثمَّ يُوقَدُ فَيَكُونُ هو جَهَنَّمَ»(٣).

وَأَخْرَجَ ابنُ وهبٍ في «كتاب الأهوالِ» عَن عطاءَ بنِ يسارٍ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة:٩] قَالَ: يُجْمَعَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ ثُمَّ يُقْذَفَانِ في النَّارِ.

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (٧/ ١٤٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٤)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٤٠٥)، وانظر: «تفسير البغوي» (٨/ ٣٤٦)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٣٢٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٧٥).

ذَكَرَهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَر في «فتح البَّارِي»، قَالَ: ولابنِ أَبِي حَاتِمٍ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ موقُوفًا أَيْضًا[١].

قَالَ الخَطَّابِيُّ: لَيْسَ المرادُ بكَوْنِهِمَا في النَّارِ تَعْذِيبَهُمَا بِذَلِكَ، ولكنَّهُ تَبْكيتٌ لِمَنْ كَانَ يَعْبُدُهُمَا في الدُّنيَا؛ ليعلَمُوا أَنَّ عبادَتهُم لَهُمَا كانت باطلًا، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا خُلِقَا منَ النَّارِ فَأُعِيدَا فِيهَا[٢]، وَقَالَ الإسماعيليُّ: لَا يَلْزَمُ مِن جَعْلِهِمَا في النَّارِ تعذيبُهُمَا؛ فإِن للهِ في النَّارِ ملائكةً وحِجَارةً وغيرَها؛ لتكونَ لأهلِ النَّارِ عذابًا، وآلةً مِن آلاتِ العَذَابِ ومَا شَاء اللهُ مِنْ ذَلِكَ، فلا تكونُ هي مُعَذَّبَةً[٣].

وقَالَ أَبُو مُوسَىٰ المدينيُّ في «غريب الحديث»: «لما وُصِفَا بأَنَّهُمَا يَسْبَحَانِ في قَوْلِهِ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣]، وإِنَّ كُلَّ مَن عُبد من دونِ اللهِ إِلَّا من سَبَقَتْ لَهُ الحُسْنَىٰ يَكُونُ في النَّارِ، وَكَانَا في النَّارِ يُعَذَّبُ بِهِمَا أهلُهُمَا بحَيْثُ لا يَبْرَحَانِ منها، فَصَارَا كأَنَّهُمَا ثَوْرَانِ عَقِيرانِ» انتهىٰ[٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذَا الكَلَامُ نفْسُهُ قَالَه كَعْبُ الْأَحْبَارِ بِنَصِّهِ، فقَدْ رَوَىٰ أَبُو يَعْلَىٰ المَوْصِلِيُّ قَالَ كَعْب الْأَحْبَارِ: يُجَاءُ بالشَّمْسِ والقَمَرِ يومَ القِيَامَةِ كأَنَّهُمَا ثَوْرَانِ عَقِيْرَانِ، فيُقْذَفَانِ في جهَنَّمَ يراهُمَا مَنْ عَبَدَهُمَا. (ص ٢٢٢ حياة الحيوان)».

فجوابه: أنْ يُقالَ: إنَّ الذِي ذَكَر صَاحِبُ «حياةِ الحيوانِ» أَنَّهُ رواهُ أَبُو يَعْلَىٰ

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٠٠).
(٢) «أعلام الحديث شرح البخاري» (٢/ ١٤٧٦، ١٤٧٧).
(٣) ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٣٠٠).
(٤) «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (٢/ ٤٨١).

المَوْصِلِيُّ هو حديثُ أنسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وَتَقَدَّمَ ذِكرُه، ثم قَالَ صاحبُ «حياة الحيوان» بَعْدَهُ: وقَالَ كَعْب الْأَحْبَارِ: يُجَاءُ بالشَّمْسِ والقَمَرِ... إِلَىٰ آخِرِهِ[1]، فَذَكَرَهُ بدونِ إسنادٍ، ولم يذكرْ من خَرَّجَهُ.

ومَعَ هَذَا فقَدْ أَلْحَقَهُ حاطِبُ اللَّيْلِ أَبُو رَيَّةَ بِحَدِيثِ أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وَجَعَلَهُ مَرْوِيًّا بِإِسْنَادِهِ، وَهَذَا مِنْ قِلَّةِ الأَمَانَةِ أو عَدَمِهَا، وَقَدْ تَبِعَهُ المؤلِّفُ علَىٰ إيهَامِهِ وَتَضْلِيلِهِ.

وَهَذَا الأَثَرُ غيرُ ثابتٍ عن كَعْبِ الأَحْبارِ، وَلَوْ ثَبَتَ لم يَخْلُ مِن أَحَدِ أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ أَخَذَهُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أو عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وَإِمَّا أَنْ يَكُون أَخَذَهُ مِن كُتُبِ أَهْلِ الكِتَابِ ممَّا هُوَ مُوَافِقٌ لمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَلَا ضَيْرَ عَلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وَلَا علَىٰ غيْرِه مِن الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ إذا رَوَىٰ أَحَدُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَدِيثًا، وَرَوَىٰ كَعْبُ الْأَحْبَارِ مَا يوافِقُ ذلكَ مِن كُتُبِ أَهْلِ الكِتَابِ.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦١) وصفحة (٦٢) ما نصُّهُ:

«أبو هُرَيْرَةَ وكَعْب الْأَحْبَارِ فِي خُرَافَةِ الدِّيك تَحْتَ العَرْشِ رَوَىٰ الحَاكِمُ في «المستدرك»، والطَّبَرَانِيُّ ورجالُه رجالُ الصِّحَاحِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَذِنَ لِي أنْ أُحَدِّثَ عن دِيكٍ رِجْلَاهُ فِي الأَرْضِ، وعُنُقُهُ مُثَنَّاةٌ تَحْتَ العَرْشِ، وهوَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ مَا أَعْظَمَ شَأْنَكَ! قَالَ: فَيَرُدُّ عليهِ: ما يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ حَلَفَ بي كاذبًا.

---

(١) «حياة الحيوان الكبرىٰ» للدميري (١/ ٢٦١).

وَهَذَا الحَدِيْثُ من قَوْلِ كَعْبٍ، نَصُّهُ «إنَّ للهِ ديكًا عُنُقُهُ تَحتَ العَرْشِ وبَرَاثِنُهُ فِي أسفلِ الأرضِ، فإِذَا صَاحَ صَاحَتْ الدِّيَكَةُ: سبحَانَ القُدُّوسُ الملِكُ الرَّحْمَنُ لا إلَهَ غيرُهُ. (ص ٢٢٠ جـ ١٠ نهاية الأدبِ النُّوَيْرِيِّ)».

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا الكَلَامُ نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كتابِ أَبِي رَيَّةَ، وَقَدْ غَيَّرَ فيهِ بَعْضَ الكَلِمَاتِ، فمنْهَا قَوْلُهُ: «رُجالُ الصِّحاح»، وصوابُه «رجالُ الصَّحيحِ»، ومنها قَوْلُهُ: «وَعُنُقُهُ مُثَبَّتَةٌ تحتَ العَرْشِ»، وكذَلِكَ هُوَ في كِتَابِ أبي رَيَّةَ، وَصَوابُهُ «وعنقه مَثْنِيَّةٌ تحْتَ العَرْشِ»، ومنها قولُه: «نِهاية الأدَب» بالدَّال، وصوابُهُ «نِهايةُ الأرَب» بالرَّاء.

وَقَدْ ذَكَرْتُ قَرِيبًا أَنَّ الأَوْلَىٰ بوصْفِ التَّخْرِيفِ من يَرُدُّ الأَحادِيثَ الصحيحةَ بغيرِ حجَّةٍ قاطِعةٍ كالمؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ وأشباهِهِمَا من أعدَاءِ السُّنَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: رَوَىٰ الحَاكِمُ في «المستدرك»، والطبرانيُّ ورجالُه رجالُ الصَّحِيحِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ... إلىٰ آخِرِهِ.

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: حديثُ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ذَكَرَهُ الهَيْثَمِيُّ فِي «مجمع الزوائد»، وقَالَ: «رَوَاهُ الطبَرَانِيُّ في الأوسَطِ، ورجالُه رجالُ الصحِيحِ إلَّا أنَّ شيخَ الطَّبَرَانِيِّ محمدَ بنَ العباسِ بنَ الفضلِ بن سُهَيْلٍ الأَعْرَج لم أَعْرِفْهُ» انتهىٰ[(١)].

وقد قَالَ ابنُ القيِّمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- في كتابِهِ «المنارُ المَنيفُ»: «كُلُّ أحادِيثِ الدِّيكِ كذبٌ إلا حَدِيثًا وَاحِدًا: «**إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا**»[(٢)].

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٣٠) (٧٨١٣)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٢٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٠)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ١٣٣، ١٣٤).

(٢) «المنار المنيف» (ص:١٣٠)، والحديث أخرجه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩).

قُلْتُ: وقد صَحَّ -أيضًا- حديثُ زيدِ بنِ خالدٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النَّهْيِ عن سَبِّ الدِّيكِ(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وهذا الحديث مِن قوْلِ كَعْبٍ... إلىٰ آخِره.

فَجوابُهُ: أنْ يُقالَ: قَدْ عَزَاهُ أَبُو رَيَّةَ إِلَىٰ «نِهَايَةِ الأَرَبِ» للنوَيْرِيِّ، ولمْ يذْكُرْ لَهُ إِسْنَادًا وَلَا ذَكَرَ مَنْ خَرَّجَهُ، وَمَا لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صحيحٌ فلَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي شَيْءٍ.

وقد قَالَ العلَّامةُ المحقِّقُ عبْدُ الرَّحْمنِ بنُ يَحْيَىٰ المعَلِّميُّ في ردِّهِ علىٰ أبِي رَيَّةَ: «أَقُولُ: عَزَا هَذَا إِلَىٰ «نِهَايَةِ الأَرَبِ للنُّوَيْريِّ»، والنُّوَيْرِيُّ أديبٌ مِنْ أهْلِ القرنِ السَّابعِ، ولا يُدْرَىٰ مِنْ أَيْنَ أَخَذَ هَذَا، أَمَّا عن أَبِي هُرَيْرَةَ فهوَ من طريقِ إسرائيلَ عن مُعَاوِيَةَ بنِ إسحاقَ عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، ومُعَاوِيةُ لم يُخَرِّجْ لَهُ مُسْلِمٌ، وأَخْرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ حديثًا واحدًا مُتَابَعةً، وقد قَالَ فيهِ أَبُو زُرْعةَ: شيخٌ واهٍ، وَوَثَّقَهُ بَعْضُهُم، والمَقْبُرِيُّ اخْتَلَطَ قبْلَ موتِهِ بِأَرْبَعِ سنِينَ، وَلَفْظُ الخَبَرِ معَ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لمَا نَسَبَهُ النُّوَيْرِيُّ إِلَىٰ كَعْبٍ». انتهىٰ باختصار(٢).

فصل

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦٢) ما نصُّهُ:

«أبو هُرَيْرَةَ وكَعْب في قِصَّة يأجوجَ ومأجوجَ، ونصُّه كما رَواهُ أحمَدُ عن أبي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَيَحْفِرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّىٰ إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ

(١) أخرجه أبو داود (٥١٠١)، وصححه الألباني.

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص:١٨٣).

الشَّمْسِ، قَالَ الَّذين عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَحْفِرُونَهُ غَدًا، فَيَعُودُونَ...» إلخ، وَرَوَىٰ أَحْمَدُ هذَا الحَدِيثَ عن كَعْبٍ.

قَالَ ابنُ كثيرٍ: لَعَلَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَلَقَّاهُ من كَعْبٍ؛ فإِنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يُجَالِسُهُ وَيُحَدِّثُهُ.

وَقَدْ بَيَّنَ ابنُ كَثِيرٍ في مَوَاضِعَ كثيرةٍ من «تفسِيرِه» مَا أَخَذَهُ أبو هُرَيْرَةَ مِن كَعْبٍ، وفي «الصَّحيحيْنِ» من حديث أبي هُرَيْرَةَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ**»، وَهَذا الكَلَامُ قدْ جَاءَ في الإِصْحَاحِ الأَوَّلِ من التَّوْرَاةِ (العهْدِ القَدِيمِ)، ونَصُّهُ هُنَاكَ «وَخُلِقَ الإِنْسَانُ عَلَىٰ صُورَتِهِ، عَلَىٰ صُورَةِ اللهِ»، ولمَّا ذَكَرَ كَعْبٌ صِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَاةِ قَالَ أبو هُرَيْرَةَ في صِفَتِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا ولَا مُتَفَحِّشًا ولا سخَّابًا في الأَسْواقِ. وهذا هو نصُّ كلامِ كَعْبٍ».

والجواب: أنْ يُقَالَ: هَذَا مِمَّا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ من كتابِ أَبِي رَيَّةَ، فأمَّا حديثُ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذكرِ يأجوجَ ومأجوجَ وأنَّهم يَحْفِرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، فَقَدْ رَوَاهُ الإِمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه» مُختَصَرًا والحاكمُ في «مُسْتَدْرَكه»، وقَالَ: صحيحٌ علىٰ شرطِ الشيخيْنِ، وَوَافقَهُ الذَّهَبِيُّ في «تلْخيصِهِ»، وقَالَ ابنُ كثيرٍ في «تفْسِيرِهِ»: «إِسْنَادُهُ جيِّدٌ قويٌ ولكِنَّ مَتْنَهُ في رَفْعِهِ نكَارَةٌ؛ لأنَّ ظاهرَ الآيةِ يَقْتَضِي أَنَّهُم لم يتمكَّنُوا من ارتقائِه، ولا مِن نَقْبِهِ؛ لإِحكامِ بنائِهِ وصلابتِهِ وشدَّتِهِ[1].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥١٠) (١٠٦٤٠)، والترمذي (٣١٥٣)، وابن ماجه (٤٠٨٠)، وابن حبان (٦٨٢٩)، والحاكم (٤/ ٥٣٤) (٨٥٠١)، وصححه الألباني، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٩٨).

قلت: مَا جاءَ في الحديثِ لا يُنَافِي ظاهرَ الآيةِ؛ لأنَّ يأجوجَ ومأجوجَ وإن كانُوا يَحْفِرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، فإِنَّهم لم يتمَكَّنُوا من نَقْبه ولَا منَ ارتِقَائِهِ.

قَالَ ابن كَثيرٍ: ولكنَّ هَذَا قَدْ رُوِيَ عن كَعْب الْأَحْبَارِ أَنَّهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ يَأْتُونَهُ فَيَلْحَسُونَهُ، حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ منهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُهُ، فَيَأْتُون مِنَ الْغَدِ وَقَد عَادَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ حتىٰ لَا يَبْقىٰ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيقُولُونَ كذلك، وَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ وَيَقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُه، وَيُلْهَمُونَ أَنْ يَقُولُوا: «إِنْ شَاءَ اللهُ»، فَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا فَارَقُوهُ، فَيَفْتَحُونَهُ.

قَالَ ابن كثير: «وَهَذَا مُتَّجِهٌ، وَلَعَلَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَلَقَّاهُ مِنْ كَعْبٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يُجَالِسُهُ وَيُحَدِّثُهُ، فَحَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَتَوَهَّمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عنه أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، فَرفعَهُ» انتهىٰ[1].

وَفِي قَوْلِهِ: وَلَعَلَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَلَقَّاهُ مِنْ كَعْبٍ، نظرٌ من وجهينِ:

أحدُهُما: أنَّ سِيَاقَ الحَدِيثِ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مغايرٌ لسيَاقِ خبرِ كعبٍ.

الثَّاني: أَنَّهُ قَالَ في آخرِ الحديثِ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «والذِي نفسُ محمدٍ بيدِهِ»، وهذا يدلُّ علىٰ أَنَّهُ من قَوْلِ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا من قولِ كَعْبٍ، واللهُ أعلمُ.

ولو قِيْلَ: إن كَعْبًا تلقَّاهُ من أَبِي هُرَيْرَةَ أو غيرِه من الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ؛ لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَىٰ الصَّوَابِ؛ لأنَّ خبرَ كعبٍ قد احْتَوَىٰ عَلَىٰ أَشْيَاءَ كثيرةٍ قد جاءَ ذِكْرُهَا في حَدِيثِ النَّوَّاسِ بنِ سمْعَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو في «صحيحِ مسلمٍ»[2]، وَقَدْ جَاءَ بعضُ

(١) «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣٧).

ذلك في غيرِه من الأحَادِيثِ المرفوعَةِ، وقد ذكرتُها في «إتْحافِ الجَماعةِ» في ذِكْرِ يأجوجَ ومأجوجَ؛ فلْتراجَع هنَاكَ[١].

وقد يكونُ كعبٌ أخذَ ذلكَ من كُتُبِ أهلِ الكتابِ مما هُوَ مُوَافِقٌ لما أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَرَوَىٰ أَحْمَدُ هذا الحَدِيثَ عن كَعْبٍ.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: هذَا مِن أَكَاذِيبِ أبِي رَيَّةَ، وَقَدْ تَلَقَّاهُ المؤلِّفُ عن أبِي رَيَّةَ بِالقَبُولِ، وَقَدْ ساقَ ابنُ كثيرٍ خبرَ كَعْبٍ في تفْسيرِ سُورةِ الأنْبياءِ، وقَالَ: رَوَاهُ ابْن جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مِنْ حَدِيثِ مَعْمَر، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ أَبِي الصَّيْف قَالَ: قَالَ كَعْبٌ: إِذَا كَانَ عِنْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، حَفَرُوا حَتَّىٰ يَسْمَعَ الذينَ يَلُونَهُمْ قَرْعَ فُئوسِهِمْ... إلىٰ آخرِ الخَبَرِ، ومن أحبَّ الوقوفَ عليهِ فليراجِعْهُ في تفسيرِ سُورةِ الأنبياءِ من «تفسيرِ ابنِ جريرٍ»، و«تفسيرِ ابنِ كثيرٍ»[٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وفي «الصَّحيحيْنِ» من حديث أبي هُرَيْرَةَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ**»، وهَذَا الكلامُ قد جَاءَ في الإِصحَاحِ الأولِ من التَّوْرَاةِ (العهد القديم)، ونَصُّهُ هناكَ «وَخُلِق الإِنسانُ علىٰ صُورتِهِ، علىٰ صورَةِ اللهِ».

فجوابه: أنْ يُقالَ: أما حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ**» فهو حديث ثابتٌ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد اتَّفَقَ البُخَارِيُّ ومسْلِمٌ علَىٰ إخْرَاجِهِ في

---

(١) انظر: «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٣/ ١٤٩).

(٢) «تفسير الطبري» (١٨/ ٥٢٦)، و«تفسير ابن كثير» (٥/ ٣٧٦).

«صَحِيحَيْهِمَا»[1]، ولا يَطْعَنُ فيه أو يَشُكُّ في ثُبُوتِهِ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا مُكَابِرٌ معَانِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَهَذا الكَلَامُ قدْ جَاءَ في الإِصْحَاحِ الأَوَّلِ من التَّوْرَاةِ (العهْدِ القَدِيمِ)، ونَصُّهُ هُنَاكَ: «وَخُلِقَ الإِنْسَانُ عَلَىٰ صُورَتِهِ».

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: لا ضيْرَ أنْ يجِيءَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلُ ما جاءَ في التَّوراةِ؛ فإِنَّ الذي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ علىٰ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو الذِي أَنْزَلَ السُّنَّةَ علىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ**﴾ [النجم: ٣-٥]، وقَالَ تعالىٰ: ﴿**إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ**﴾ [المائدة:٤٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «علىٰ صُورَةِ اللهِ».

فجَوَابِهِ: أنْ يُقالَ: قد جَاءَ عنِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلُ ذَلِكَ، قَالَ عبدُ اللهِ ابنُ الإِمامِ أحمدَ في كتابِ «السُّنَّة»: حَدَّثَنِي أبو معمر، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ**»، إسنادُهُ صحيحٌ علىٰ شرطِ الشيخَيْنِ[2].

وقَدْ رَوَاهُ أَبُو بكْرٍ الآجُرِّيِّ في كتابِ «الشَّريعةِ» فقَالَ: أخبرنا أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ صَالِحٍ البُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إسحاقُ بنُ إبْرَاهِيمَ المَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٢٦٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١١٧٦).

الحَمِيدِ عنِ الأَعْمَشِ عن حبيبِ بنِ أَبِي ثَابتٍ عن عَطَاء عنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ؛ فإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ** عَزَّوَجَلَّ»، إسناده صحيح(١).

أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ البخاريُّ قَالَ فيه أبو عَلِيٍّ الحَافِظُ: ثقةٌ مأمونٌ، وقَالَ أَبُو بَكْرٍ الإِسمَاعِيليُّ: ثقةٌ ثبتٌ، وقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ بنُ المُنادِي: هُوَ أَحَدُ الثِّقَاتِ وأَهْلِ الصَّلَاحِ والفَهْمِ لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، وبقيَّةُ رِجالِهِ رجالُ الصَّحِيحِ(٢).

وقَالَ عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أَحْمَدَ -أيضًا-: «حَدَّثَنِي أَبُو بكرٍ الصَّاغانِيُّ، حَدَّثنَا أَبُو الأَسْوَدِ -وهوَ النَّضْرُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ- حَدَّثَنَا ابنُ لَهِيعَةَ، عن أَبِي يونسَ -وهو سلَيْمُ بنُ جبيرٍ السَّدُوسِيُّ مولَىٰ أبي هُرَيْرَةَ- عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ؛ فإِنَّمَا صُورَةُ الإِنْسَانِ علَىٰ وَجْهِ الرَّحْمَنِ**»(٣). ابن لَهِيعة ضعَّفَهُ بعْضُ الأئمَّةِ، وحسَّنَ بعضُهم حديثَه، وقد رَوَىٰ لهُ مسلِمٌ مقرونًا بآخَرَ، وبقيةُ رجالِه ثقاتٌ، وحدِيثُ ابْن عُمَرَ المذكورُ قَبْلَه يَشْهَدُ لهُ ويقوِّيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الحَافِظُ ابنُ حَجَر في «فتحِ البارِي» ما جَاءَ في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ**» ثم قَالَ: «أَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي عاصمٍ في «السُّنَّةِ»، والطبرانيُّ من حديثِ ابْن عُمَرَ بإِسنادٍ رجالُه ثقاتٌ(٤)، وَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي عاصمٍ -

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٥٢)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١١٧٦).

(٢) ذكرها الخطيب في «تاريخه» (٩/ ٤٨٨).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٥٣٦)، وضعفه الألباني.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٤٣٠)، وضعفه الألباني.

أيضًا- من طَرِيقِ أَبِي يُونُسَ عن أبي هُرَيْرَةَ بلفظِ: «**مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ؛ فَإِنَّ صُورَةَ وَجْهِ الإنسانِ عَلَىٰ صورةِ وجْهِ الرَّحْمَنِ**»(١)، فتعينَ إجراءُ مَا فِي ذلِكَ عَلَىٰ مَا تَقَرَّرَ بين أهلِ السُّنَّةِ من إمْرارِهِ كمَا جاءَ من غَيْرِ اعتقادِ تشبيهٍ(٢).

قَالَ: وَقَالَ حَرْب الْكِرْمَانِيُّ فِي كِتَاب «السُّنَّة»: سَمِعْت إِسْحَاق بْن رَاهْوَيْهِ يَقُولُ: صَحَّ أَنَّ الله خَلَقَ آدَم عَلَىٰ صُورَة الرَّحْمَن، وَقَالَ إِسْحَاق الْكَوْسَج: سَمِعْت أَحْمَد يَقُولُ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الطَّبَرَانِيُّ فِي كِتَاب «السُّنَّة»: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْن أَحْمَد بْن حَنْبَل قَالَ: قَالَ رَجُل لِأَبِي: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: خَلَقَ الله آدَم عَلَىٰ صُورَته -أَيْ صُورَة الرَّجُل- فَقَالَ: كَذَبَ، هُوَ قَوْل الْجَهْمِيَّة». انْتَهَىٰ كَلَامُ الحَافِظِ ابنِ حجر رَحِمَهُ اللهُ(٣).

وقَالَ أبُو جعفرٍ محمدُ بنُ عليٍّ الجُرجانيُّ المعروفُ بحمدانَ: «سألتُ أبا ثَوْرٍ عن قوْل النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ علَىٰ صُورَتِه**» فقَالَ: علَىٰ صُورَةِ آدَمَ، وكَانَ هذَا بَعْدَ ضَرْبِ أحْمَدَ بنِ حنبلٍ والمِحْنَةِ، فقلتُ لأبِي طَالِبٍ: قُلْ لأَبِي عبدِ اللهِ، فقَالَ لي أبُو طالب: قَالَ لي أبو عبد اللهِ: صحَّ الأمرُ علَىٰ أَبِي ثورٍ، من قَالَ: إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ علَىٰ صورَةِ آدَمَ فهو جهميٌّ، وأيُّ صورَةٍ كانَتْ لآدَمَ قبْلَ أنِ يَخْلُقَهُ؟!»(٤).

وقَالَ زَكَرِيَّا بنُ الفَرَجِ: سألْتُ عبدَ الوَهَّابِ -يعني الورَّاقَ- غيرَ مَرَّةٍ عن أبِي ثَوْرٍ فَأَخْبَرَنِي أنَّ أبَا ثورٍ جهميٌّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَطَعَ بقَوْلِ أَبِي يعقوبَ الشَّعْرَانِيِّ، حكَىٰ أَنَّهُ سَأَلَ

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٣٠)، وضعفه الألباني.

(٢) يراجع في ذلك رسالة المؤلف: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرحمن».

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ١٨٣).

(٤) حكاه القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٩).

أَبَا ثورٍ عن خَلْقِ آدمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ، فقَالَ: إِنَّمَا هُوَ صورةُ آدمَ، ليسَ هو عَلَىٰ صورةِ الرحْمنِ، قَالَ زكريَّا: فَقُلْت بعْدَ ذَلِكَ لعَبْدِ الوَهَّابِ: مَا تَقُولُ في أَبِي ثورٍ؟

قَالَ: مَا أدينُ اللهَ فيهِ إلا بِقَوْلِ أحْمَدَ بنِ حنبلٍ، يُهْجَرُ أبُو ثورٍ ومن قَالَ بقولِهِ، قَالَ زكريَّا: وقلتُ لعبد الوَهَّابِ مرةً أخرَىٰ وقد تَكَلَّمَ قومٌ في هَذِه المسألةِ: خلقِ اللهِ آدمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ، فقَالَ: مَنْ لَمْ يَقُلْ: إن اللهَ خَلَقَ آدمَ علَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ؛ فهُوَ جَهْمِيٌّ(١).

وقَالَ أبو بكرٍ الآجريُّ في كتابِ «الشَّرِيعَةِ»: «هَذِهِ منَ السُّنَنِ التِي يَجِبُ علىٰ المُسْلِمينَ الإِيمانُ بِهَا، ولا يُقَالَ فيها: كَيْفَ وَلِمَ؟ بل تُسْتَقْبَلُ بِالتَّسْلِيمِ والتَّصْدِيقِ وتركِ النَّظرِ كمَا قَالَ من تَقَدَّمَ من أئِمَّةِ المسلمينَ، حَدَّثَنَا أبو نَصْرٍ محمَّدُ بنُ كُرْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أبُو بكرٍ المَرُّوذِيُّ قَالَ: سألتُ أبا عبدِ اللهِ أحْمَدَ بنَ حنبلٍ رَحِمَهُ اللهُ عن الأَحَاديثِ التِي تردُّهَا الجهْمِيَّةُ في الصِّفاتِ والأسْماءِ والرؤيةِ وقِصَّةِ العرشِ فَصَحَّحَها وقَالَ: تلقَّتْهَا العلماءُ بالقَبُولِ، تُسَلَّمُ الأخبارُ كَمَا جاءَت.

وقَالَ أبُو بكر المَرُّوذيُّ: وأرسَلَ أبُو بكرٍ وعثمانُ ابنَا أَبِي شيبةَ إلىٰ أبي عبدِ اللهِ يستأذِنانِه في أنْ يُحَدِّثَا بهذِهِ الأحادِيثِ التي تَرُدُّها الجَهْميَّةُ، فقَالَ أبو عبد الله: حَدِّثُوا بهَا؛ فقد تَلَقَّتْهَا العلماءُ بالقبولِ، وقَالَ أبو عبد الله: تسَلَّمُ الأخبارُ كمَا جاءَتْ.

قَالَ محمدُ بنُ الحسينِ الآجريُّ: سمعتُ أبَا عبدِ اللهِ الزُّبَيْرِيَّ وقد سُئِلَ عن معنىٰ هَذَا الحديثِ، فَذَكَرَ مِثْلَ مَا قِيلَ فِيهِ، ثم قَالَ أبو عبدِ اللهِ: نؤمنُ بهذِهِ الأَخْبَارِ التِي جَاءَت كمَا جاءَتْ، ونُؤْمنُ بهَا إيمانًا ولا نقولُ: كيفَ؟ولكن ننتهي في ذلِكَ إلىٰ حَيْثُ

---

(١) حكاه القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢١٢).

انْتُهِيَ بِنَا، فنقولُ في ذَلِكَ ما جاءَتْ بِهِ الأخبارُ كما جَاءَتْ» انتهىٰ(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ولما ذَكَرَ كعبٌ صفةَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّوراةِ، قَالَ أبو هُرَيْرَةَ في صفته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لم يكن فاحشًا ولا متفحشًا ولا سخابًا في الأسواقِ، وهذا هو نصُّ كلامِ كعبٍ.

فَجَوابُهُ: أنْ يُقالَ: أمَّا كَعْب الْأَحْبَارِ فقد أخبر عن صفة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التوراة، وأما أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد أَخْبَرَ عن صِفَةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا شَاهَدَهُ منه، وَلَيْسَ نصُّ الخَبَرَيْنِ سواءً، فأمَّا خبرُ كَعْبٌ فرَوَاهُ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ»، والدَّارميِّ في «سُنَنِه» عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سَأَلَ كَعْبَ الْأَحْبَارِ: كَيْفَ تَجِدُ نَعْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَاةِ؟ فَقَالَ كَعْبٌ: نَجِدُهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، مَولِدُه بِمَكَّةَ، وَمُهَاجَرُهُ إِلَىٰ طَابَةَ، وَيَكُونُ مُلْكُهُ بِالشَّامِ، لَيْسَ بِفَحَّاشٍ وَلَا بصَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ، وَلَا يُكَافِئُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ(٢).

وَرَوَىٰ ابنُ سعدٍ والدَّارَمِيُّ -أيضًا- عن أبي صالح قَالَ: قَالَ كعبٌ: إنَّ نعتَ محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّوْراةِ: «محمدٌ عبْدِي المُخْتارُ، لا فَظٌّ ولا غليظٌ ولا صخَّابٌ في الأَسْواقِ، وَلَا يجْزِي بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، مَوْلِدُهُ بِمَكَّةَ، وَمُهَاجَرُهُ بالمدينةِ، ومُلْكُهُ بِالشَّامِ»(٣).

وَرَوَىٰ ابنُ سَعْدٍ -أيضًا- عن أَبِي عبدِ اللهِ الجدَليِّ عن كَعْبٍ قَالَ: إنَّا نجدُ في

---

(١) «الشريعة» (٣/ ١١٥٤).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٠)، والدارمي (١/ ١٥٨).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٠)، والدارمي (١/ ١٥٦).

التَّوراةِ: «محمدٌ النَّبيُّ المختارُ، لا فظٌّ ولا غليظٌ، ولا صَخَّابٌ في الأَسْواقِ، وَلَا يجزي بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، ولَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ»(١).

وَقَدْ ثَبَتَ عنِ عبدِ الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه أَخْبرَ عن صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في التَّوْراةِ ووافقَهُ كَعْبُ الْأَحْبَارِ علىٰ ذلك، فروىٰ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ مِن طريق فُلَيْحِ بن سُليمانَ عن هِلالِ بنِ عَلِيٍّ عن عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَاللهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي القُرآن: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِىٰ، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَّابٍ في الأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللهُ حَتَّىٰ يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ فيفْتَحُ بِهِ أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا». زاد أحمد: «قَالَ عطاء: فلَقِيتُ كَعْبًا فسأَلْتُه، فما اخْتَلَفَا في حَرْفٍ إلا أَنَّ كَعْبًا يقولُ بلُغتِهِ: أعينًا عُمُومَىٰ، وآذانًا صُمُومَىٰ، وقلوبًا غُلُوفَىٰ»(٢).

وَقَدْ رَوَاهُ ابنُ سعدٍ في «الطبقَاتِ»، وابنُ جريرٍ في «تفسِيرِهِ» بنحوِ روايةِ أحمدَ(٣)، وَرَوَىٰ الدارميُّ من طريق سعيدِ بن أبي هلالٍ عن هلالِ بنِ أسامةَ -وهو هلالُ بنُ عليِّ بنِ أسامةَ- عن عطاءَ بنِ يسارٍ عن عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نحوَ رِوَايَةِ

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٤) (٦٦٢٢)، و البخاري (٢١٢٥).

(٣) أخرجه ابن سعد «الطبقات» (١/ ٢٧١)، والطبري في «تفسيره» (١٣/ ١٦٤).

البُخَارِيِّ، وزادَ: قَالَ عطاءُ بنُ يسارٍ: وأخبرَنِي أبو واقدٍ الليثيُّ أنه سَمِعَ كَعْبًا يقولُ مثلَ ما قَالَ ابنُ سلامٍ[(١)].

وقد ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ في «بابِ كراهيةِ السَّخَبِ في الأسواقِ» مِن كِتابِ البُيُوعِ تعْلِيقًا، فقَالَ: وقَالَ سعيدٌ عن هلالٍ عن عطاءٍ عنِ ابنِ سَلَامٍ[(٢)]، ورواه ابنُ سعدٍ عن زيْدِ بنِ أسلمَ قَالَ: بَلَغَنَا أنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَلَامٍ كان يقولُ: إنَّ صفةَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّوْراةِ، ثم ذَكَرَهُ بنحوِ مَا تَقَدَّمَ في رواية البخاريِّ عن عبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ قَالَ: فَبلَغَ ذَلِكَ كعبًا، فقَالَ: صَدَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلامٍ، إلَّا أنَّهَا بلسَانِهِم: أعينًا عُمُوميين، وآذانًا صُمُوميين، وقلوبًا غُلُوفيين[(٣)].

وأمَّا خَبَرُ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقَالَ الإمامُ أحمدَ في «مسندِه»: حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ هارونَ قَالَ: أخبرَنَا ابنُ أبِي ذئبٍ، ورَوْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ أبِي ذِئْبٍ عن صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ قَالَ: سمعت أبا هُرَيْرَةَ ينْعَتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَالَ: «كَانَ شَبْحَ الذِّرَاعَيْنِ، أَهْدَبَ أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ، بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، يُقْبِلُ إذا أَقْبَلَ جَمِيعًا، وَيُدْبِرُ إذا أدبر جَمِيعًا»، قَالَ روح في حديثه: «بِأَبِي وَأُمِّي، لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا، وَلَا سخَّابًا فِي الأَسْوَاقِ».

وَرَوَاهُ يعقوبُ بنُ سفيانَ عن آدَمَ، وعاصمُ بنُ عليٍّ عن ابنِ أبِي ذِئْبٍ، فَذَكَرَهُ بنحوِه[(٤)]، وَهَذَا الحديثُ صحيحٌ؛ لأَنَّ صالِحًا مولَى التَّوْأَمَةِ قَالَ فيه ابْنُ معينٍ: ثقةٌ

---

(١) أخرجه الدارمي (١/ ١٥٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٣/ ٦٦).

(٣) أخرجه ابن سعد «الطبقات» (١/ ٢٧٠).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٨) (٨٣٣٤)، ويعقوب الفسوي في «تاريخه» (٣/ ٢٨٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٠٩٥).

حجَّةٌ، سمِعَ منهُ ابنُ أبِي ذِئْبٍ قبْلَ أن يخرفَ، ومَن سمِعَ منه قبل أنْ يَخْتَلِطَ فهو ثَبْتٌ، وقَالَ ابنُ عديٍّ: لا بأسَ بروايةِ القُدماءِ عنه كابْنِ أبي ذِئْبٍ وابنِ جُرَيْجٍ، وبقيةُ رجالِهِمَا رجالُ الصحِيحِ[1].

وَقَدْ جاءَ عن عائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا نحوُ مَا جاءَ عن أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، قَالَ أبُو داودَ الطَّيَالِسيُّ في «مسنَدِهِ»: حَدَّثَنَا شعبةُ عن أبي إسحاقَ قَالَ: سمعتُ أبا عبدِ اللهِ الجدَليَّ يقولُ: سألتُ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا عن خُلُقِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقَالَت: «لم يكن فاحشًا ولا متفحِّشًا، ولا سَخَّابًا في الأسواقِ، ولا يجزي بالسَّيِّئةِ السَّيِّئَةَ، ولكن يعْفُو ويصْفَحُ» أو قَالَت: «يعفُو ويغفِرُ» شَكَّ أبو داودَ.

ورواهُ التِّرمِذيُّ وقَالَ: حسنٌ صحيحٌ، ورَوَاهُ ابنُ سعد في «الطبقاتِ»، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» كُلُّهُم من حدِيثِ أبِي إسحاقَ عن أبِي عبدِ اللهِ الجَدَلِيِّ، واسمُه عبدُ بنُ عبْدٍ، وقيل: عبدُ الرحْمنِ بنُ عبْدٍ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وقَالَ ابنُ حَجَر في «تقريب التهذيب»: «ثقةٌ من كبارِ الثَّالثةِ»، وبقيةُ رجالِهِم رجالُ الصَّحِيحِ[2].

وَقَدْ جَاء عن علِيٍّ وعبدِ اللهِ بن عمرٍو وأنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ بعضُ ما جَاءَ عن أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، فأمَّا حديثُ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ فرَوَاهُ التِّرمِذيُّ في «الشمائلِ» عن الحَسَنِ بنِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا قَالَ: قَالَ الحُسَيْنُ بنُ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا: سألتُ أبِي عن سِيرةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في جُلسَائِهِ فقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دَائِمَ الْبِشْرِ، سَهْلَ

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣/ ١١٤)، والترمذي (٢٠٦)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٤)، وابن حبان (٦٤٤٣)، وصححه الألباني، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص: ٦٥٤).

الْخُلُقِ، لَيِّنَ الْجَانِبِ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلا غَلِيظٍ، وَلا صَخَّابٍ وَلا فَحَّاشٍ، وَلا عيَّابٍ وَلا مُشَاحٍّ» الحديث(١).

وَأَمَّا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرواهُ الإمامُ أحمدُ وأبُو داودَ الطيالسيُّ والبخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمِذيُّ وابنُ سعد عن مَسْروقٍ عنْ عبْدِ اللهِ بْنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لم يكُ فَاحِشًا ولا متفَحِّشًا»، وكان يقول: «**مِنْ خِيَارِكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا**»، قَالَ التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ(٢).

وأما حديثُ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ وابنُ سعْدٍ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّابًا ولا لَعَّانًا ولا فَاحِشًا»(٣).

فهؤلاءِ سبْعةٌ مِنَ الصَّحابَةِ كلُّهم أخبرُوا عمَّا شاهَدُوهُ مِن صفاتِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم ينقُلُوا ذلك عنْ أهْلِ الكِتابِ، فمَنْ زَعَمَ أن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخذَ ذَلِكَ عن كَعْبِ الْأَحْبَارِ، فهو مُفْترٍ كذَّابٌ.

فَصْلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦٢) وصفحة (٦٣) ما نصُّه:

«من عجائِبِ رِوَايَاتِ أبو هُرَيْرَةَ، وكلها إسرائيلياتٌ زُيِّفَتْ عَلَيْهِ. في تاريخِ

---

(١) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص:٢٩١).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦١) (٦٥٠٤)، وأبو داود الطيالسي (٤/ ٦)، والبخاري (٣٥٥٩)، ومسلم (٢٣٢١)، والترمذي (١٩٧٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٢٦) (١٢٢٩٦)،، والبخاري (٦٠٣١)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧٧).

البَصْرِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ مَلَكَ المَوْتِ كانَ يأتِي النَّاسَ عيانًا حتَّىٰ أتىٰ مُوسَىٰ فَلَطَمَهُ، فَفَقَأَ عَيْنَهُ. ومِن بعْد حَادِثَةِ موسَىٰ صَارَ يَأْتِي خَفِيًّا، وروَىٰ البُخارِيُّ عَنْهُ: «مَا بَيْنَ مَنْكِبِي الْكَافِرِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ» يعني في النار.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عنهُ مَرْفُوعًا وَزَادَ: «**وَغِلَظُ جِلْدِهِ مَسِيرَة ثَلَاثَة أَيَّام**»، وَهُوَ صَاحِبُ حديثِ الذُّبابَةِ.

وروىٰ الطبرانيُّ في «الأوسطِ» عنهُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أَتَانِي مَلَكٌ بِرِسالَةٍ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ ثُمَّ رَفَعَ رِجْلَهُ فَوَضَعَهَا فوقَ السَّمَاءِ والأُخْرَىٰ في الأَرْضِ لم يَرْفَعْهَا، وَرَوَىٰ التِّرمِذِيُّ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ العَجْوةُ من الجَنَّةِ، وفيهَا شِفاءٌ مِن السُّمِّ».

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا ممَّا نَقَلَهُ المؤَلِّفُ مِن كِتابِ أبي رَيَّةَ، وَقَدْ وَقَعَ في عُنْوَانِ المؤلِّفِ لَحْنٌ وهو قوله: «رواياتُ أبو هُرَيْرَةَ»، وصوابُه «رواياتُ أَبِي هُرَيْرَةَ»، ووَقَعَ فيما نَقَلَهُ عنْ أبي رَيَّةَ تغْيِيرٌ في قَوْلِهِ: «في تَارِيخ البصْرِيِّ»، وصوابُه «الطَّبَرِي».

فأمَّا قولُهُ: وكُلُّهَا إسرائِيلِيَّاتٌ زُيِّفَتْ عَلَيْهِ

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: لَيْسَ في شيءٍ من الأَحَاديثِ المذْكُورَةِ في هذا الفَصْلِ شيءٌ من الإسرائيلِيَّاتِ، ولَيْسَ فيهَا شيءٌ مُزَيَّفٌ، وما زَعَمَهُ المؤلِّفُ فهو من مُجازفَاتِهِ ومُكابَراتِهِ، وجهلِه بالأحاديثِ الثَّابتَةِ عن النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَعَدَمِ تَمْيِيزِهِ بَيْنَهَا وبَيْنَ الإسرائيلِيَّاتِ المُزَيَّفَةِ.

فالمؤلفُ المَغْرورُ يَهْرِف بما لا يَعْرِفُ، ويتكلَفُ مَا لا عِلْمَ له بِهِ، ولا يَدْرِي المِسْكِينُ أَنَّ كلامَهُ واسْتِهْتَارَهُ بأحاديثِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتَهَجُّمَه علىٰ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وغيرَ ذلك مِمَّا أَوْدَعَهُ في كتَابِهِ الخَبيثِ وغيرِه كلُّ ذلكَ قد أُحْصِيَ

عليهِ، وسيحَاسَبُ عليهِ يومَ القيامَةِ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾.

فَأَمَّا حَديثُ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ لَطَمَ عَيْنَ مَلَكِ المَوْتِ ففقَأَهَا، فَرَجَعَ المَلَكُ إلىٰ اللهِ تعالَىٰ فَرَدَّ اللهُ إليهِ عينَه... الحديث، فهُوَ حديثٌ ثابتٌ في «الصَّحيحَيْنِ»[1]، وهُوَ ممَّا يؤمِنُ به أهْلُ السُّنَّة والجَماعَةِ، وقدْ أَنْكَرَهُ بعْضُ المَلَاحِدَةِ والمبْتَدِعَةِ قديمًا وحديثًا، وَأَجَابَ العلَمَاءُ عن الاعْتِرَاضَاتِ عليهِ بأجوبةٍ وتوجيهاتٍ ذَكَرَهَا النَّوَوِيُّ في «شرحِ مُسْلِمٍ»، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ البَاري»، وغيرُهما من العُلَمَاءِ، فَمَنْ أحبَّ الوُقُوفَ عليْهَا، فَلْيُرَاجِعْهَا فيمَا أَشَرْتُ إليهِ[2].

وَقَدْ قَالَ ابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحِه»: «ذِكْرُ خبرٍ شَنَّعَ به عَلَىٰ منتحلِي سُنَن المصطفىٰ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَن حُرِمَ التَّوفيقَ لإدراكِ معناهُ» ثمَّ قَالَ بعدَ إيرادِه لحديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في إرسالِ مَلَك المَوْتِ إلىٰ مُوسَىٰ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «إنَّ اللهَ جَلَّوَعَلَا أرْسَلَ مَلَكَ الموتِ إلىٰ مُوسىٰ رسالةَ ابتلاءٍ واختبارٍ، وأمَرَهُ أن يقولَ لهُ: أجِبْ ربَّكَ أمرَ اختبارٍ وابْتِلَاء، لَا أمرًا يُريدُ اللهُ جَلَّوَعَلَا إمضَاءَهُ، كمَا أَمَرَ خَلِيلَه بذبْحِ ابنِهِ أمرَ اخْتبَارٍ وابتلاءٍ دونَ الأمر الذي أَرَادَ اللهُ جَلَّوَعَلَا إمضاءَهُ، فلَمَّا عزَمَ علىٰ ذَبْحِ ابنِهِ وتلَّهُ للجبينِ، فدَاهُ بالذِّبْحِ العَظيمِ، وقد بعثَ اللهُ جَلَّوَعَلَا المَلَائِكَةَ إلىٰ رُسِلِهِ في صُوَرٍ لا يَعْرِفُونها، كدخولِ الملائكةِ علىٰ إبْراهيمَ ولَمْ يعرِفْهُمْ، حتىٰ أَوْجَسَ مِنْهم خِيفةً،

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٩)، ومسلم (٢٣٧٢).

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٥/ ١٢٧- ١٣٠)، و«فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٢٠٧).

وكمَجِيءِ جِبريلَ إلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسؤالِه إيَّاهُ عن الإِسْلَامِ والإِيمانِ، فَلْم يعْرِفْه المصْطَفَىٰ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتَّىٰ ولَّىٰ.

فكَانَ مجيءُ مَلَكِ المَوْتِ إلىٰ مُوسَىٰ علىٰ غيْرِ الصُّورَةِ التي كَانَ يَعْرِفُه موسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ علَيْهَا، وكَانَ مُوسَىٰ غَيُورًا، فَرَأَىٰ فِي دَارِه رَجُلًا لم يَعْرِفْه، فَشَالَ يَدَهُ فَلَطَمَهُ فأَتَت لَطْمَتُهُ علىٰ فَقْءِ عيْنِه التي في الصُّورةِ التي يَتَصَوَّرُ بهَا، لا الصُّورةِ التي خَلقَهُ اللهُ عليهَا، ولمَاَّ كَانَ المصرَّحُ عن نبيِّنَا صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَبَرِ ابنِ عبَّاسٍ حَيْثُ قَالَ: «**أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ**» فَذَكَر الخَبَر، وقَالَ في آخِرِه: «**هَذَا وَقْتُكَ وَوَقْتُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ**» كَانَ في هذَا الخَبَرِ البيانُ الواضِحُ أنَّ بَعْضَ شرائِعِنَا قد يَتَّفقُ مع بَعْضِ شرائِعِ مَنْ قبْلَنَا منَ الأُمَمِ.

ولمَّا كَانَ مِن شريعَتِنَا أنَّ مَن فَقَأَ عيْنَ الدَّاخلِ دَارَه بغيْرِ إذنِهِ أو النَّاظِرِ في بيتِه بغيرِ أمْرِهِ من غيرِ جُنَاحٍ علىٰ فاعِلِهِ ولا حَرَجَ علىٰ مُرْتَكِبِهِ؛ لِلْأَخْبَارِ الجَمَّةِ الواردةِ فيهِ، كَانَ جائِزًا اتِّفاقُ هذِهِ الشَّرِيعَةِ وشريعةِ موسَىٰ بإسْقاطِ الحَرَجِ عمَّنْ فقَأَ عيْنَ الدَّاخِلِ دَارَه بغيْرِ إذنِهِ، فكَانَ استعمَالُ موسَىٰ هَذَا الفعلَ مُباحًا لَهُ، ولا حَرَجَ عَلَيْهِ في فِعْلِهِ.

فلمَّا رَجعَ مَلَكُ الموتِ إلىٰ ربِّه، وأَخْبَرَهُ بما كَانَ من مُوسَىٰ فيه، أَمَرَهُ ثَانيًا بأَمْرٍ آخَرَ أَمْرَ اخْتِبارٍ وابْتِلاءٍ؛ إذ قَالَ اللهُ له: «**قل لهُ إن شئْتَ فضَعْ يَدَكَ علىٰ مَتْنِ ثورٍ، فلَكَ بكُلِّ مَا غطَّت يدُكَ، بكلِّ شعْرةٍ سنَةٌ**»، فَلمَّا علِمَ موسَىٰ كَلِيمُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ علىٰ نَبِيِّنَا وعليه أنَّه مَلَكُ الموتِ، وأنَّه جاءَه بالرِّسَالَةِ من عندِ اللهِ، طابَتْ نَفْسُه بالمَوْتِ، ولم يَسْتَمْهِلْ، وقَالَ: «**فالآنَ**». فلَوْ كانتْ المرةَ الأولَىٰ عَرَفَهُ موسَىٰ أنه ملَكُ الموْتِ لاسْتَعْمَلَ مَا استعْمَلَ في المَرَّةِ الأخْرَىٰ عند تيقُّنِهِ وعِلْمِهِ بِهِ، ضدَّ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ

أَصْحَابَ الحَدِيثِ حَمَّالةُ الحطَبِ، ورعَاةُ الليْلِ، يجمَعُون مَا لَا ينتَفِعُونَ بِهِ، ويَرْوُونَ ما لَا يُؤْجَرُونَ عليهِ، ويقولُونَ بمَا يُبْطِلُهُ الإِسْلَامُ؛ جهلًا منه بمَعَانِي الأَخْبَارِ، وتَرْكَ التفقهِ فِي الآثارِ، مُعْتَمِدًا في ذلك علىٰ رَأْيِهِ المَنْكُوسِ، وقياسِهِ المعكُوسِ». انتهىٰ كلامُ ابن حِبَّانَ(١).

وَأَمَّا حديثُ: «**ما بَيْنَ مَنْكِبَيِ الْكَافِرِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ**» فهو ثابتٌ في «الصَّحِيحيْنِ»(٢)، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يؤمنُون بذلكَ، وبِكلِّ ما ثَبَتَ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بخِلَافِ المَلاحِدَةِ وأهلِ البدَعِ ومن يقلدُهم ويحذُو حذْوَهُم من ذَوِي الجَهْلِ المُرَكَّبِ في زمانِنَا وقبلَه بأزْمانٍ، فهؤلاءِ لا يُؤْمِنُونَ بكُلِّ ما يؤمِنُ به أهْلُ السُّنَّةِ والجمَاعَةِ مِمَّا جَاءَ فِي الأحادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وإِنَّمَا يُؤْمِنُونَ بمَا وَافَقَ عُقُولَهم وأفْكَارَهُم أَوْ أفْكَارَ مَن يُعَظِّمُونَهُ مِن شُيُوخِهِم وغَيْرِ شُيُوخِهِمُ الذِينَ قد تَخَرَّجَ بعضُهُم مِن جَامِعَاتِ أورُبَّا، وتسمَّمُوا بِعُلُومِ أهْلِهَا وإلْحادِهِمْ وأفْكارِهِمُ الفاسِدَةِ، ثم جاءُوا يَنْشُرُون ذلكَ في بِلادِ المسلمينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الكَافِرِ: «**وَغِلَظُ جِلْدِهِ مَسِيرةُ ثَلَاثٍ**» فهوَ ثَابِتٌ في «صحيحِ مسْلِمٍ»(٣) وَهُوَ ممَّا يجبُ الإِيمَانُ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وهو صاحِبُ حديثِ الذُّبَابَةِ.

فَجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: حَدِيثُ الذُّبابِ ثابتٌ عن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَلَمْ ينفرِدْ بِهِ أبو

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١٤/ ١١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٥١)، ومسلم (٢٨٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٥١).

هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، بَلْ قَدْ رَوَاهُ -أيضًا- أبو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، وأنسُ بنُ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

فَأَمَّا حديثُ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَرواهُ الإمامُ أَحْمَدُ والبُخاريُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والبيهَقِيُّ ولفْظُه عنْدَ البُخَارِيِّ في «كتابِ بَدْءِ الخَلْق»: **«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لْيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَىٰ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَالأُخْرَىٰ شِفَاءً»**، ورَوَاهُ -أيضًا- في «كتاب الطب»، ولفْظُهُ **«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْمِسْهُ كلَّهُ، ثمَّ لْيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَىٰ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَالأُخْرَىٰ شِفَاءً»**، وَرَوَاهُ ابنُ ماجَهْ بنحوِهِ، وزَادَ أحمدُ وأبُو داودَ والبَيْهَقِيُّ: **«وإِنَّهُ يتَّقِي بجَنَاحِهِ الذِي فيهِ الدَّاءُ»**(١).

وأمَّا حَدِيثُ أَبِي سعيدٍ الخدرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَرَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ والنَّسَائِيُّ وابنُ ماجَهْ وابنُ حِبَّانَ في «صَحِيحه»، والبيهقيُّ، ولفظُهُ عِنْدَ ابْنِ ماجَهْ، أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: **«فِي أَحَدِ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ، وَفِي الآخَرِ شِفَاءٌ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ، فَامْقُلُوهُ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ»**(٢).

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَرَوَاهُ البَزَّارُ، ولَفْظُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الآخَرِ شِفَاءً»**.

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٢٩) (٧١٤١)، والبخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وابن ماجه (٣٥٠٥)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٣٨٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٦٧) (١١٦٦١)، والنسائي (٤٢٦٢)، وابن ماجه (٣٥٠٤)، وابن حبان (١٢٤٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١/ ٣٨٣)، وصححه الألباني.

قَالَ الهيثَمِيُّ: رجالُهُ رِجالُ الصَّحِيحِ، ورَوَاهُ الطبرانِيُّ في «الأوْسَطِ»(١).

قَالَ الخَطَّابِيُّ في الكَلَامِ علَىٰ حَدِيثِ أبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وَقَدْ تكَلَّمَ علَىٰ هَذَا الحديثِ بعْضُ مَن لا خَلاقَ له، وقَالَ: كَيْفَ يكُونُ هذَا؟ وكيْفَ يَجْتَمِعُ الداءُ والشفَاءُ في جَنَاحَيِ الذبَابَةِ؟ وكيفَ تَعْلمُ ذلكَ مِن نفسِهَا حتَّىٰ تقدِّمَ جناحَ الدَّاءِ، وتؤخِّرَ جَناحَ الشِّفاءِ، وَمَا أريها إلىٰ ذَلِكَ؟!

قَالَ: وهذا سُؤالُ جاهِلٍ أوْ مُتَجاهل، وإنَّ الذِي يجدُ نفسَهُ ونفوسَ عامَّةِ الحيوانِ قد جُمِعَ فيها بيْنَ الحَرَارَةِ والبُرُودَةِ، والرُّطُوبَةِ واليُبُوسَةِ، وهي أشياءُ مُتضادَّةٌ إذا تلاقَتْ تَفَاسَدَتْ، ثُمَّ يرَىٰ أنَّ اللهَ سبحانَهُ قد ألَّف بيْنَهَا وقَهَرَهَا علىٰ الاجتِمَاعِ، وجعلَ منْهَا قُوىٰ الحَيَوانِ التِي بِهَا بقاؤُها وصَلَاحُهَا - لَجَديرٌ ألَّا يُنْكِرَ اجْتماعَ الدَّاءِ والشفَاءِ في جُزْأيْنِ مِن حيوانٍ واحدٍ.

وإنَّ الذِي ألْهَمَ النَّحْلَةَ أنْ تَتَّخِذَ البيتَ العَجيبَ الصَّنْعةِ، وأنْ تَعْسِلَ فيه، وألْهَمَ الذَّرَّةَ أن تكتَسِبَ قُوتَهَا وتَدَّخِرَهُ لِأوانِ حاجَتِهَا إليهِ، هو الذي خَلَقَ الذُّبَابَةَ، وجَعَلَ لها الهِدَايَةَ إلىٰ أن تُقَدِّمَ جناحًا وتؤَخِّرَ جناحًا؛ لما أَرَادَ من الابتلاءِ الذي هو مَدْرَجَةُ التعَبُّدِ والامْتِحانِ الذي هو مِضْمَارُ التكليفِ، وفي كُلِّ شيءٍ عِبرةٌ وحِكمةٌ، وما يذَّكَّرُ إلا أولُو الألبَابِ» انتهىٰ(٢).

وقَالَ ابنُ القيمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ- في «زاد المعاد»: «واعلم أنَّ فِي الذُّبَاب قُوَّةً

---

(١) أخرجه البزار (١٣/ ٥٠٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ١٤٢)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨).

(٢) «معالم السنن» (٤/ ٢٥٩).

سُمِّيَّةً يَدُلُّ عَلَيْهَا الْوَرَمُ وَالْحَكَّة والْعَارِضَة منْ لَسْعِه، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ السِّلَاح، فَإِذَا سَقَط الذُّبَاب فِيمَا يُؤْذِيه اتَّقَاهُ بِسِلَاحِهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَابِل تِلْكَ السُّمِّيَّة بِمَا أَوْدَعَهُ الله سُبحَانَه فِي جَنَاحِهِ الْآخَر مِنْ الشِّفَاء، فيُغْمَس كُلُّهُ في المَاءِ والطعَامِ، فيقابِلَ المادةَ السُّمِّيةَ بالمادَّةِ النافِعَةِ، فيزولَ ضرَرُهَا، وَهَذَا طِبٌّ لا يهتدِي إليهِ كبَارُ الأطِبَّاءِ وأئمَّتِهِم، بل هُوَ خارِجٌ من مِشْكَاةِ النُبُوَّةِ، ومَعَ هَذَا فالطبِيبُ العَالِمُ العارِفُ الموفَّقُ يخْضَعُ لِهذا العِلاجِ، ويُقِرُّ لمن جاءَ بِهِ بأَنَّهُ أكْمَلُ الخلْقِ علىٰ الإِطْلَاقِ، وأنه مُؤَيَّدٌ بوحيٍ إلهيٍّ خارجٍ عن القوىٰ البَشَرِيَّة» انتهىٰ(١).

وقَالَ الشيخُ أحمد محمَّد شَاكِر -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- في تعليقِهِ علىٰ الجُزْءِ الثَّاني عشرَ من «مُسْنَدِ الإمَامِ أحمدَ» (صفحة ١٢٤ - ١٢٩): «وَهَذَا الحديثُ ممَّا لَعِبَ به بعْضُ معاصِرينَا ممَّن علِمَ وأخطأَ، وممن عَلِمَ وعَمَدَ إلىٰ عَدَاءِ السُّنَّة، ومِمَّن جَهِلَ وتَجَرَّأَ، فمِنهم من حَمَلَ علىٰ أبي هُرَيْرَةَ وَطَعَنَ في روايَاتِهِ وحِفْظه، بل منهم مَن جرُؤَ علىٰ الطَّعْنِ في صِدْقِهِ فيما يَرْوِي، حتَّىٰ غَلَا بَعْضُهُم فزَعَمَ أن في «الصَّحيحيْنِ» أحاديثَ غيرَ صحيحةٍ، إنْ لمْ يزْعُمْ أنَّها لا أصلَ لها بِما رأَوْا مِن شبهاتٍ في نقْدِ بعْضِ الأئمَّةِ لأسانيدَ قليلةٍ فيهما، فلم يفهمُوا اعْتِراضَ أولئكَ المتقدِّمينَ الذين أرَادُوا بنقْدِهِم أن بعضَ أسانيدِهِما خارجَةٌ عن الدَّرجَةِ العُلْيَا من الصحَّة التي الْتَزَمَهَا الشَّيْخانِ، لم يُريدوا أنها أحاديثُ ضَعيفَةٌ قطُّ.

ومن الغريبِ أنَّ هذا الحديثَ بعيْنِهِ -حديثَ الذُّبابِ- لم يكنْ مما استدرَكَهُ أحدٌ من أئمَّةِ الحديثِ علىٰ البُخارِيِّ، بل هو عِنْدَهُمْ جميعًا مما جَاءَ علىٰ شَرْطِهِ في

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ١٠٣).

أعْلىٰ دَرَجَاتِ الصِّحَّة.

وَمِنَ الغَرِيبِ -أيضًا- أنَّ هؤلاءِ الذِين حَمَلُوا علىٰ أبي هُرَيْرَةَ علىٰ عِلْمٍ كثيرٍ منهم بالسُّنَّةِ، وَسَعَةِ اطلاعِهِم، غَفَلُوا أو تَغَافَلُوا عن أنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ينْفَردْ بروايَتِه، بل روَاه أبو سعيدٍ الخدْرِيُّ -أيضًا- عنِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْد أحمَد في «المُسْنَدِ»، والنَّسَائِيُّ وابنُ ماجَهْ والبيهقيُّ بأسانيدَ صِحاحٍ، وَرَوَاهُ أنسُ بنُ مالكٍ -أيضًا- كَمَا ذَكَرَهُ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوَائِدِ»، وقَالَ: رَوَاهُ البزَّارُ، ورجالُه رجالُ الصحيحِ، ورواهُ الطبرانِيُّ في «الأوسطِ»، وَذَكَرَهُ الحَافظُ في «الفتحِ»، وقَالَ: أَخْرَجَهُ البزَّارُ، ورجالُه ثقاتٌ.

فأَبُو هُرَيْرَةَ لم ينفرِدْ بروايَةِ هذَا الحَدِيثِ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنَّه انفرَدَ بالحَمْلِ عليه منهم بما غَفَلوا أنَّه رَوَاه اثْنانِ غيْرُه مِن الصَّحابَة، والحقُّ أنَّه لم يُعْجِبْهُمْ هذا الحديثُ؛ لِمَا وَقَرَ في نُفُوسِهِم من أنَّه يُنَافِي المُكْتَشَفاتِ الحديثةَ مِنَ المِكروبَاتِ ونحوِها، وَعَصَمَهُم مقامُهُم عنْ أنْ يَجرُؤا علىٰ المقامِ الأسْمَىٰ فاستضْعَفُوا أبَا هُرَيْرَةَ.

والحقُّ -أيضًا- أنَّهم آمَنُوا بهذه المُكْتَشَفاتِ الحديثةِ أكثرَ مِن إيمانِهم بالغَيْبِ، ولكنَّهم لا يُصَرِّحُون، ثم اخْتَطُّوا لأنفسِهِم خطَّةً عجيبةً أنْ يقَدِّموها علىٰ كلِّ شيءٍ، وأن يؤوِّلُوا القرآنَ بما يُخْرِجُهُ عن مَعْنَىٰ الكلامِ العربيِّ إذا ما خَالَفَ ما يُسَمُّونَهُ «الحقائِقَ العلميَّةَ»، وأن يردُّوا من السُّنَّةِ الصَّحيحةِ ما يَظُنُّونَ أنَّه يخالفُ حقائقَهُم هذِهِ، افتراءً علىٰ اللهِ وحبًّا في التجْدِيدِ.

بَلْ إنَّ منهُم لَمَنْ يُؤمِنُ ببَعْضِ خُرافاتِ الأورُبِّيِّينَ، وينكِرُ حقائِقَ الإسْلَامِ أو

يتأَوَّلُهَا، فمِنْهُم من يؤمنُ بِخُرافاتِ اسْتِحْضار الأَرْواحِ، وينكرُ وجودَ الملائِكَةِ والجِنِّ بالتَّأَوُّلِ العَصْرِيِّ الحديثِ، ومنهُم من يؤمنُ بأساطيرِ القدمَاءِ وما يُنْسَبُ إلىٰ القدِّيسين والقدِّيسَاتِ، ثم يُنْكِرُ مُعْجِزَاتِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلَّها، ويتأوَّلُ ما وَرَدَ في الكِتَابِ والسُّنَّة مِن مُعْجِزاتِ الأنبياءِ السَّابقينَ، يخرجونَهَا عن معنَىٰ الإِعْجازِ كلِّه، وَهَكَذَا وَهَكَذَا.

وفِي عصرِنَا هذا صَدِيقٌ لنَا، كاتبٌ قَديرٌ، أدِيبٌ جيِّدُ الأداءِ، واسعُ الاطلَاعِ، كنَّا نُعْجَبُ بقَلَمِه وعلمِه واطِّلاعِه، ثم بدت منْهُ هَنَاتٌ وهَنَاتٌ علىٰ صَفَحاتِ الجَرائِدِ والمِجلَّاتِ في الطَّعْنِ علىٰ السُّنَّةِ والإِزْراءِ برُوَاتِهَا؛ من الصَّحابَة فمَن بعْدَهم، يسْتَمْسكُ بكلِماتٍ للمتَقَدِّمينَ في أسانيدَ معينةٍ يجعلُها -كَمَا يَصْنَعُ المُسْتشرِقُون- قواعِدَ عامَّةً، يوسعُ من مَدَاهَا، ويَخرجُ بها عن حَدِّهَا الذِي أَرَادَهُ قائِلُوها، وكانت بيْنَنَا في ذلك مُساجَلاتٌ شفويةٌ ومكاتَباتٌ خاصَّةٌ؛ حرصًا منِّي عَلَىٰ دينِهِ وعلىٰ عقِيدتِهِ، ثم كَتَبَ في إحدَىٰ المِجَلَّاتِ -منْذُ أكثَرَ مِن عامَيْن- كلِمَةً علىٰ طريقَتِهِ التي ازْدَادَ فيها إمْعَانًا وغُلُوًّا، فكَتَبْتُ له كِتابًا طويلًا في شهر جمادىٰ الأول سنة (١٣٧٠) كان مِمَّا قلتُ له فيهِ من غير أنْ أسَمِّيَه هنَا أو أسمِّيَ المِجلةَ التي كتب فيهَا، قلت له:

«وقد قرأت لك منْذُ أسْبوعينِ تَقْريبًا كلمةً في مِجلَّة... لم تَدَعْ فيها مَا وَقَرَ في قَلْبِكَ من الطَّعْنِ في روايَاتِ الحديثِ الصحيحةِ، ولسْتُ أزْعُمُ أنِّي أَسْتطيعُ إقْنَاعَكَ أو أَرْضَىٰ إحْرَاجَكَ بالإِقلاعِ عمَّا أَنْتَ فيهِ، وليتَكَ يا أَخِي دَرَسْتَ علومَ الحديثِ، وطرقَ روايتِهِ دراسةً وافيةً غيرَ مُتَأَثِّرٍ بسَخافاتِ فلان، وأمثالِهِ مِمَّن قلَّدَهُم ومِمَّن قلَّدُوهُ، فأنتَ تَبْحَثُ وتنَقِّبُ علىٰ ضوءِ شيءٍ استَقرَّ في قلْبِكَ مِن قبلُ، لا بَحْثًا حرًّا خالِيًا من الهَوَىٰ،

وثِقْ أنِّي لكَ ناصحٌ مخلِصٌ أمينٌ، لا يُهمُّني ولا يُغْضِبُني أنْ تقولَ في السُّنَّةِ ما تَشاءُ، فقد قرأتُ مِن مِثْلِ كلامِكَ أضْعافَ ما قَرَأْتُ، ولكنَّكَ تضْربُ الكلامَ بعضَهُ ببعضٍ.

وَثِقْ يا أخِي أنَّ المستشرِقِينَ فعلُوا مثلَ ذلِكَ في السُّنَّة، فقُلْتَ مِثْلَ قولِهِم، وأعجبَكَ رأيُهم إذ صَادَف منك هوًىٰ، ولكنَّك نسيتَ أنَّهم فعَلُوا مثلَ ذلكَ وأكثرَ منه في القُرْآنِ نفسِه، فما ضارَ القرآنَ ولا السُّنَّةَ شيءٌ مِمَّا فَعَلوا.

وقبْلَهم قَامَ المعتَزِلَةُ وكثيرٌ من أهْلِ الرَّأْيِ والأهواءِ، ففعَلُوا بعضَ هذَا أو كلَّه، فما زَادَتِ السُّنَّةُ إلا ثُبوتًا كَثُبوتِ الجِبَالِ، وأتْعَبَ هؤلاءِ رءُوسَهُم وحْدَهَا وأوْهَوْها.

بلْ لمْ نَرَ فيمَنْ تقَدَّمَنَا مِن أَهْلِ العِلْمِ منِ اجترَأَ علىٰ ادِّعاءِ أنَّ في «الصَّحيحيْنِ» أحاديثَ موْضوعةً، فضلًا عن الإيهامِ والتَّشْنيعِ الذي يطْوِيهِ كلامُك فيوهِمُ الأغْرارَ أنَّ أكثرَ ما فِي السُّنَّة موضُوعٌ، هذا كلامُ المستشْرِقينَ.

غايةُ ما تكلَّمَ فيهِ العلماءُ نقْدُ أحاديثَ فيهِما بأعْيانِهَا، لا بادِّعَاءِ وضعِهَا والعياذُ باللهِ، ولا بادِّعَاءِ ضعفِهَا، إنما نَقَدُوا عليهِمَا أحاديثَ ظنُّوا أنَّها لا تبْلُغُ في الصِّحَّةِ الذِّروةَ العَلْياءَ التي التزَمَها كلٌّ منْهُمَا.

وَهَذَا ممَّا أخْطَأَ فيهِ كثيرٌ من الناسِ، ومنهُمْ أستاذُنَا السيدُ رَشِيد رِضا علىٰ عِلْمِهِ بالسُّنَّةِ وفقْهِهِ، ولم يستطِعْ قطُّ أن يقيمَ حُجَّتَهُ علىٰ مَا يَرَىٰ، وأَفْلَتَتْ منهُ كَلِماتٌ يسْمُو علىٰ علْمِهِ أن يَقَعَ فيهَا، ولكنَّه كان مُتَأَثِّرًا أشدَّ الأثر بجمالِ الدِّين، ومحمَّد عبْدُه، وهما لا يَعْرِفَانِ في الحَدِيثِ شَيْئًا، بل كان هو بعْدَ ذلكَ أعْلَمَ منهمَا، وأعلىٰ قدَمًا، وأثبتَ رَأْيًا لولا الأثرُ الباقِي في دَخيلَةِ نفْسِهِ، واللهُ يغْفِرُ لنا ولَهُ.

ومَا أفْضَلتُ إليك في هذا إلا خشيَةً عليكَ من حِسابِ اللهِ، أمَّا النَّاسُ في هذا العَصْرِ

فلا حِسابَ لهُمْ، ولا يقدِّمونَ في ذلك ولا يؤَخِّرُون، فإِنَّ التَّربيةَ الإِفْرنْجِيَّةَ المَلْعُونةَ جعلتْهُم لا يرضَوْن القرآنَ إلا علىٰ مَضَضٍ، فمِنْهم مَن يُصَرِّحُ، ومنهُم مَن يتأوَّلُ القرآنَ أو السُّنَّةَ؛ ليُرْضِيَ عقلَهُ الملتَوِيَ، لا ليَحْفَظَهُمَا من طعْنِ الطَّاعِنِينَ، فهم علىٰ الحقيقةِ لا يؤمنُون، ويخشَوْن أنْ يصرِّحُوا فيلْتوُون، وهَكَذَا هم حتىٰ يَأْتِيَ اللهُ بأمرِهِ، فاحذَرْ لنفسِكَ من حِسابِ اللهِ يومَ القِيَامَةِ، وقد نصحتُكَ وما أَلَوْتُ، والحمدُ للهِ.

وأما الجاهِلُون الأجْرياءُ، فإِنَّهم كثيرٌ في هذا العَصْرِ، ومِن أعْجبِ ما رأيْتُ مِن سَخافاتِهِم وجُرْأتِهِم أن يكتُبَ طبيبٌ في إحدىٰ المجلَّات الطبِّيَّةِ فلا يَرَىٰ إلا أنَّ هذا الحديثَ لَمْ يُعْجِبْه، وأنَّه ينافِي عِلْمَهُ، وأنَّه رَوَاهُ مؤلفٌ اسمُه «البخاري» فلا يجِدُ مَجالًا إلا الطعنَ في هذا «البُخاريِّ»، ورَمْيَهُ بالافتراءِ والكذبِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو لا يعرفُ عن «البُخاريِّ» هَذَا شيئًا، بل لا أظنُّه يعْرِفُ اسمَهُ ولا عَصْرَهُ ولا كتابَه، إلا أنَّهُ روَىٰ شيئًا يرَاه هو -بعِلْمِهِ الواسِعِ!- غيرَ صحيحٍ، فافْترىٰ عليْهِ ما شَاءَ ممَّا سيحَاسَبُ عليهِ بين يَدَيْ اللهِ حِسابًا عسِيرًا.

وَلَمْ يكُنْ هَؤلاءِ المُعْتَرِضُون أوَّلَ مَن تكَلَّمَ في هذا، بل سَبقَهُمْ من أمثَالِهِم الأقدَمُونَ، ولكنَّ أولئكَ كانُوا أكْثَرَ أدبًا مِن هؤلاءِ».

ثم ذَكَرَ الشيخُ كلامَ الخطابيِّ وابنِ القيِّمِ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ، إلىٰ أنْ قَالَ: «وأقول في شَأْن الطِّبِّ الحديثِ: إنَّ النَّاسَ كانُوا ولا يَزالونَ تَقْذرُ أنفسُهُمُ الذُّبابَ، وتَنْفِرُ ممَّا وَقَعَ فيه من طَعَامٍ أو شَرَابٍ.

ولا يكادُون يرْضَوْن قُرْبَانَه، وفي هذا مِنَ الإِسْرَافِ -إذا غَلَا النَّاس فيهِ- شيءٌ كثيرٌ، ولا يزالُ الذُّبَابُ يُلِحُّ علىٰ النَّاسِ في طعَامِهِم وشَرَابِهِم، وفي نَوْمِهِم ويقَظَتِهِم،

وفي شأنِهم كُلِّهِ، وقد كَشَفَ الأطِبَّاءُ والبَاحثُون عن المِكروبَاتِ الضارَّةِ والنافِعَةِ، وغَلَوْا غُلُوًّا شديدًا في بَيَانِ ما يَحْمِل الذبَابُ مِن مِكْروبَاتٍ ضارَّةٍ، حتىٰ لقد كادُوا يفسِدُونَ علىٰ النَّاسِ حياتَهُم لو أطاعوهُم طاعَةً حرْفِيَّةً تامَّةً، وإنا لنَرَىٰ بالعِيَانِ أنَّ أكْثَرَ الناسِ تأْكُلُ ممَّا سَقَطَ عليهِ الذُّبَابُ، وتشربُ، فلا يصيبُهُم شيْءٌ إلا في القَليلِ النَّادِرِ، ومَن كابرَ في هذا فإِنَّما يَخْدَعُ النَّاسَ ويخدَعُ نفسَهُ.

وإنَّا لَنَرَىٰ -أيضًا- أنَّ ضَرَرَ الذُّبَابِ شديدٌ حين يقَعُ الوَباءُ العَامُّ، لا يُمَارِي في ذلك أَحَدٌ، فهنَاكَ إذًا حالانِ ظاهِرَتَانِ بيْنَهُما فُروقٌ كَبيرةٌ، أمَّا حالُ الوَباءِ فمِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ الاحْتياطَ فيها يدعُو إلىٰ التَّحَرُّزِ مِنَ الذُّبابِ وأضْرابِهِ مِمَّا ينقُلُ المِكْروبَ أشدَّ التَّحَرُّزِ.

وأما إذا عَدِمَ الوباءُ وكانتْ الحياةُ تجرِي علىٰ سَنَنِها، فلا معنَىٰ لِهذا التَّحَرُّزِ، والمُشاهدةُ تنفِي ما غَلَا فيه الغُلَاةُ مِن إفسَادِ كلِّ طَعامٍ أو شَرابٍ وقَعَ عليه الذُّبابُ، ومَن كابَرَ في هذا، فإنما يُجَادِلُ بالقوْلِ لا بالعَمَلِ، ويطيعُ داعيَ التَّرَفِ والتأنُّقِ، وما أظنُّه يطبقُ ما يدعُو إليْه تطبيقًا دقيقًا، وكثيرٌ منهم يقولونَ ما لا يفْعَلُون». انتهىٰ كلامُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ-(١) وَلَقَدْ أجادَ فيه وأَفادَ، سوىٰ كلمَةٍ واحدةٍ وهي قولُهُ: «وثِق أنِّي لا يُهِمُّني ولا يُغْضِبُنِي أن تقولَ في السُّنَّة مَا تَشاءُ» فهذِهِ كلِمَةٌ غيرُ مَرْضِيَّةٍ؛ لأنَّ الواجِبَ عليهِ وعلىٰ غيْرِه مِن أهْلِ العِلْمِ أن يُهِمَّهُمُ القوْلُ في السُّنَّة بِمَا لا يليقُ، وأن يَغْضَبُوا أشدَّ الغضبِ مِنَ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصَّحِيحةِ ومعارضَتِهَا بالآراءِ الفاسِدَةِ.

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأبِي رَيَّةَ: وَرَوَىٰ الطبرانيُّ في «الأوسطِ» عنهُ عنِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَانِي مَلَكٌ برسالةٍ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ثم رَفَعَ رِجْلَهُ فوضَعَهَا فَوْقَ السَّماءِ

(١) «مسند أحمد» تحقيق/ العلامة أحمد شاكر (٦/ ٥٥٣ - ٥٥٧).

والأخرىٰ في الأرضِ لم يرفعْها».

فَجَوابُهُ: أنْ يُقالَ: وما يُنْكِرُ أعداءُ السُّنَّة من عِظَمِ خلقِ بعضِ الملائِكَةِ، فقد رَوىٰ البُخَارِيُّ عن زِرٍّ قالَ: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ -يعني ابنَ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- «أن محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأىٰ جِبْرِيْلَ لهُ سِتُّمِائةِ جَناحٍ»(١).

وَرَوىٰ الإمَامُ أحمدُ بإسنادٍ جيدٍ عن أبِي وائلٍ عن عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِبْريل في صُورتِه وَلَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ، كلُّ جَناحٍ منها قَدْ سَدَّ الأُفُقَ»(٢).

وَرَوىٰ ابنُ جريرٍ عن عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِبْرِيْلَ عليه حُلَّتَا رَفْرَفٍ، قد مَلأَ ما بينَ السَّمَاءِ والأرْضِ»، قَالَ ابنُ كَثيرٍ: إسنادُهُ جَيِّدٌ قويٌّ(٣).

وفي «الصَّحيحيْنِ» عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ، قال: فقُلتُ: أَلَيْسَ اللهُ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ [التكوير:٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣]؟ فقالَتْ: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الأُمَّةِ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنها، فَقَالَ: «**إِنَّمَا ذَاكِ جِبْرِيلُ، لَم يَرَهُ فِي صُورَتِه التي خُلِقَ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّتَيْنِ، رَآهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَىٰ الأَرْضِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٥) (٣٧٤٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٤٦٤).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٥٠٨)، وجود إسناده ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٠١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٣٥)، ومسلم (١٧٧).

وروىٰ أبو داود عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَىٰ عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِمِائَةِ عَامٍ»**، ورواه ابنُ أبي حاتِمٍ ولفْظُه: **«أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَكُم عَنْ مَلَكٍ مِن حَمَلَةِ العَرْشِ، بُعْدُ ما بَيْنَ شحمةِ أُذُنِهِ وعُنُقِهِ مخفقُ الطَّيْرِ سَبْعُمِائَةُ عامٍ»** قَالَ ابنُ كثيرٍ: إسنادُهُ جَيِّدٌ، رجالُهُ كلُّهُمْ ثِقَاتٌ[1].

وأَمَّا الحَدِيثُ الذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ تَبَعًا لِأَبِي رَيَّةَ - وهو ما رواه الطبرانِيُّ في «الأوسط» مرْفوعًا، ولفظُه «أَتَانِي مَلَكٌ برسالَةٍ مِن اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ رَفَعَ رِجْلَهُ فَوَضَعَهَا فوْقَ السَّمَاءِ، والأُخْرَىٰ في الأَرْضِ لم يَرْفَعْهَا».

فَقَدْ أجابَ عنهُ العلَّامةُ المحققُ عبْدُ الرحْمنِ بنُ يحيَىٰ المُعَلِّميُّ في ردِّه علىٰ أبِي رَيَّةَ فقَالَ: «تفرَّدَ بروايَتِهِ صَدَقَةُ بنُ عبدِ اللهِ السَّمِينُ، وهو ضعِيفٌ، والحديثُ مَعْدودٌ في مُنْكَراتِهِ، فَلَمْ يثْبُتْ عن أبي هُرَيْرَةَ» انتهىٰ[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وروىٰ التِّرمِذيُّ عنه قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ: **«العجوةُ من الجَنَّةِ، وفيهَا شِفَاءٌ من السُّمِّ»**[3].

فجَوَابُهُ: أنْ يُقالَ: إن أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ ينفرِدْ بِروايَةِ هذا الحديثِ؛ فقد رَوَاهُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٧٠)، وصححه الألباني، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢١٢).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٦)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٨١)، وانظر: «الأنوار الكاشفة» (ص:٢٢١، ٢٢٢).

(٣) سيأتي تخريجه.

الإمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ بإسنادٍ حَسَنٍ مِن حديثِ جابرٍ بن عبدِ اللهِ، وأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالا: قَالَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**»(١)، وقد أشارَ التِّرمِذيُّ إلىٰ رواية جابرٍ وأبِي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ إيرادِهِ لِحديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد روىٰ التِّرمِذيُّ حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريقَيْن، قَالَ في الأُولىٰ منهما: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقَالَ في الثَّانية: هذا حديثٌ حَسَنٌ(٢)، ورَوَاهُ الإِمَامُ أحمدُ مِن عِدَّةِ طُرُقٍ، وَصَحَّحَهُ الشيخُ أحمَد محمَّد شاكر في تَعْلِيقِهِ علىٰ «المسْنَدِ»، ورَوَاهُ أبُو داوُدَ الطيالسيُّ والدارميُّ وابنُ ماجَهْ(٣).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أحمدُ -أيضًا- بأسانيدَ صحيحَةٍ عن رافعِ بنِ عمْرٍو المُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**الْعَجْوَةُ وَالشَّجَرَةُ من الْجَنَّةِ**»(٤) وفي رواية: «**الْعَجْوَةُ وَالصَّخْرَةُ مِنَ الْجَنَّةِ**»، ورَوَاهُ ابنُ ماجَهْ بهذا اللَّفْظ، قَالَ في «الزَّوَائِدِ»: إسنادُهُ صحيحٌ، رِجَالُهُ ثقاتٌ(٥)، وَرَوَاهُ الحاكِمُ بلفظِ «**الشَّجَرَةُ**

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨) (١١٤٧١)، وابن ماجه (٣٤٥٣)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٦٦، ٢٠٦٨)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٨/ ١١٥، ١٤٣، ٢٧٣، ٣٨٣، ٣٨٦) (٧٩٨٩، ٨٠٣٧، ٨٢٩٠، ٨٦٥٣، ٨٦٦٦) ط:شاكر، وأبو داود الطيالسي (٤/ ١٥٠)، والدارمي (٣/ ١٨٧٦)، وابن ماجه (٣٤٥٥) وصححه الألباني.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٤٢٦) (١٥٥٤٧).

(٥) أخرجه أحمد (٥/ ٣١) (٢٠٣٦٠)، وابن ماجه (٣٤٥٦)، وضعفه الألباني، وانظر: «مصباح الزجاجة» (٤/ ٥٦، ٥٧).

والعَجْوَةُ من الجَنَّةِ»، وقَالَ: صحيحٌ علىٰ شَرْطِ مسلمٍ، وأَقَرَّهُ الذهبيُّ، وَفي رواية: قَالَ: «**الْعَجْوَةُ وَالصَّخْرَةُ والشَّجَرَةُ مِنَ الْجَنَّةِ**»، قَالَ الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ، ولمِ يُخْرِجَاهُ، ووافَقَهُ الذَّهَبِيُّ في «تلخِيصِه»[1].

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أحمَدُ -أيضًا- مِن حديث بُرَيْدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**وَاعْلَمُوا أَنَّ الْكَمْأَةَ دَوَاءُ الْعَيْنِ، وَأَنَّ الْعَجْوَةَ مِنْ فَاكِهَةِ**

وفي «الصَّحيحيْنِ»، و«مُسْنَد الإمام أحمَدَ» و«سُنَن أبي دَاودَ» عن سَعْدِ بنِ أَبِي وقَّاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رَسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلا سِحْرٌ**»[3].

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ بأسانيدَ صَحيحةٍ، ومُسْلمٌ عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً، أَوْ إِنَّهَا تِرْيَاقٌ أَوَّلَ الْبُكْرَةِ**» هذا لفظُ مسلمٍ، وقد رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ بهذا اللفظِ في إحدىٰ الرِّواياتِ عندَهُ، وفي الروايةِ الأخرىٰ قَالَ: «**فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ -أَوْ تِرْيَاقٌ- أَوَّلَ الْبُكْرَةِ عَلَىٰ الرِّيقِ**»، وقَالَ في الرِّوايةِ الثَّالثةِ: «**فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ أَوَّلَ الْبُكْرَةِ عَلَىٰ رِيقِ النَّفْسِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ سِحْرٍ**»، أَوْ «**سُمٍّ**»[4].

وهذِهِ الأحاديثُ الصحيحةُ تؤيِّدُ ما رَوَاهُ التِّرمِذيُّ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٢٢٦، ٤٥٠) (٧٤٤٩، ٨٢٤٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٨٥٢).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٦) (٢٢٩٨٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٣٨٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٤٤٥)، ومسلم (٢٠٤٧)، وأحمد (١/ ١٨١) (١٥٧١)، وأبو داود (٣٨٧٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٤٨)، وأحمد (٦/ ٧٧، ١٠٥، ١٥٢) (٢٤٥٢٨، ٢٤٧٧٩، ٢٥٢٢٨).

النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**الْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**»(١)، وفيها أبْلَغُ ردٍّ علَىٰ المؤلفِ وأبِي رَيَّةَ وأمثالِهِمَا مِن جهلَةِ العَصْرِيِّينَ الذين لا يُبَالُون بِردِّ الأحادِيثِ الثَّابتَةِ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسُّخْرِيَةِ منها ومن رُواتِهَا؛ من الصَّحابَةِ فمَنْ بَعْدَهُم.

فصلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦٣) ما نصُّهُ:

«عددُ الأحاديثِ المنسُوبةِ لكلِّ صحَابِيٍّ (تحقيق علمي ص ٢٥٤ أضواءٌ علىٰ السُّنَّة): عَرَفْنَا أنَّ أبَا هُرَيْرَةَ رَوَىٰ عن رَسُولِ اللهِ ٥٣٧٤ حديثًا، روىٰ منها البخارِيُّ ٤٤٦ علىٰ حينَ أنَّهُ لم يصاحِبِ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا عامًا وتِسْعَةَ أشهرٍ، وبقِيَ أن نَعْرِفَ ما رَوَاهُ الذين سبقُوهُ بالإيمَانِ، وَكَانُوا أدنَىٰ منهُ إلىٰ رسولِ اللهِ، وأعلمَ بالدِّينِ ولهم الخِبْرةُ العِلْمِيَّةُ بسُنَّةِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نتيجةَ مُمارسَتِهِم لأَعْمَالِ الجِهَادِ التِي لم يمارِسْها أبو هُرَيْرَةَ، وفيما يلي أحاديثُهم التي نُسِبَتْ إليْهِم.

ما رَوَاهُ أبو بكرٍ ١٤٢ حديثًا، أوردَ السيوطيُّ منهَا ١٠٤ وله في البُخاريِّ ٢٢ حديثًا مع المُقَارَنَةِ بين ٢٣ سنةً قضَاهَا مَعَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيْنَ حوالَيْ سنتيْنِ فقطْ لأبي هُرَيْرَةَ.

ما رَوَىٰ عمرُ بنُ الخطَّابِ ٥٠ حديثًا كما أثبتَ ابنُ حَزْمٍ مع المُقارَنَةِ بيْن ١٦ سنةً قضَاهَا مَعَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَنَتَيْنِ لأَبِي هُرَيْرَةَ.

---

(١) سبق تخريجه.

ما رَوَاهُ عثمانُ ٩ روَاهم البُخاريُّ.

ما رَوَاهُ الزُّبَيْر ٩ رواه البخاريُّ وحديثٌ واحدٌ في مسلمٍ.

ما رَوَاهُ طلحةُ ٤ رواهَا البُخَاريُّ.

عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ ٩ رَوَاها البُخَارِيُّ.

أُبَيُّ بنُ كعبٍ ٦٠ جاءتْ في الكُتُبِ السِّتَّةِ.

زيدُ بنُ ثابتٍ ٨ رَوَاها البُخَارِيُّ.

سلمانُ الفارسيُّ ٤ رَواها له البُخارِيُّ، وثلاثةٌ في مسلمٍ.

وقَدْ ثَبَتَ أنَّ كثيرًا من الصَّحابَة لم يرون شيئًا عن النَّبي منهم سَعيدُ بنُ زيدِ بنِ فضْلِ بنِ عِمارةَ أحدِ العَشَرَةِ المبَشَّرينَ بالجنَّةِ».

والجواب: أنْ يُقالَ: لَيْسَ في كلام أبِي رَيَّةَ تحقيقٌ علميٌّ البتَّةَ، وإنَّمَا فيه الجَهْلُ والضَّلَالُ والطَّعْنُ في الأحاديثِ الصَّحيحَةِ ورفضُها واطِّراحُها، والوقيعةُ في أصْحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ولا سيَّمَا أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقد أكْثَرَ أَبُو رَيَّةَ الوَقِيعةَ فيه، والتَّنَقُّصَ له، ورَمَاهُ ظُلْمًا وزُورًا بكُلِّ ما يَرَىٰ أنَّه يَشينُه ويقدَحُ فيه، وقد قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠]، وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: إن أبا هُرَيْرَةَ لم يصاحِبِ النَّبِيَّ ﷺ إلا عامًا وتسْعَةَ أشْهُرٍ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: هذا خطأٌ وجهلٌ، وقد تقدَّمَ التَّنْبيهُ علىٰ ذلكَ في فصْلٍ قبْلَ هذا

الفَصْلِ بتسْعَةِ فصولٍ، وبينْتُ هُناك أنَّ أبا هُريْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحِبَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعَ سنينَ وزيادةَ أيامٍ؛ فليراجَعْ ما ذكرْتُه هناكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وبقي أنْ نعرفَ ما رَوَاهُ الذين سَبَقُوهُ بالإيمانِ، وكانوا أَدْنىٰ منهُ إلىٰ رسولِ اللهِ، وأعلمَ بالدينِ... إلىٰ آخِر كلامِهِ.

فَجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد لَزِمَ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذُ قدِمَ عليهِ في أول سَنَةِ سبْعٍ مِنَ الهِجرةِ، وكان يَدورُ معَهُ حَيْثُ دارَ، وكَانَ مَعَ ذَلِكَ مِن أحْفَظِ أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان يحْضُرُ مِن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَا يَحْضُرُهُ سائِرُ المهَاجِرِينُ والأنْصارِ لاشْتِغالِ المهاجِرِينَ بالتِّجَارةِ، واشْتِغالِ الأنصارِ بحَوائِطِهِم، وقد شَهِدَ له رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحِرْصِ علىٰ العِلْمِ والحديثِ(١).

وقد تَقَدَّمَ ما رواهُ الحاكمُ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أبو هُرَيْرَةَ وِعاءُ العِلْمِ**».

وتقدم -أيضًا- ما رواهُ النَّسائيُّ بسَنَدٍ جيِّدٍ عن زيْدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ أبا

---

(١) ذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه علىٰ صحيح البخاري» أنه لا يلزم من كثرة الأخذ عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثرة الرواية عنه، وقال بأن من لازم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثر فهو أكثر حديثًا من غيره؛ ولكن لا يلزم أن يكون أكثر تحديثًا، فأبو بكر رضي الله عنه أكثر حديثًا من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أن أبا هريرة أكثر تحديثًا من أبي بكر؛ لأن أبا بكر اشتغل بالخلافة، ولم تطل مدة حياته بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما طالت بأبي هريرة؛ رضي الله عن الصحابة أجمعين. ورد ذلك في: «شرح صحيح البخاري» للشيخ ابن عثيمين (كتاب العلم - الشريط الثاني عشر والثالث عشر).

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ اللهَ عِلْمًا لا يُنْسَىٰ، وأنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّنَ علىٰ دُعائِه، والتَّأْمينُ معنَاهُ الدعاءُ بالإِجَابَةِ، ودعاءُ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتجابٌ بلا شَكٍّ.

وقد شَهِدَ غيرُ واحدٍ مِن أكابِرِ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالحِفْظِ، وَقَدْ تقدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ قبْلَ تِسْعةِ فُصولٍ؛ فليراجَعْ.

وتقَدَّمَ -أيضًا- ما رَوَاهُ ابنُ سعْدٍ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: قَدِمْتُ ورسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْبَرَ سنةَ سبْعٍ وأقَمْتُ معَهُ حتىٰ تُوُفِّيَ، أدورُ معَهُ في بُيُوتِ نِسائِه وأخْدُمُه وأُصَلِّي مَعَهُ، وأحجُّ وأغزُو مَعَهُ، فكُنْتُ واللهِ أعلَمَ النَّاسِ بحديثِهِ، قد واللهِ سَبَقَنِي قومٌ بصحبتِهِ والهجرَةِ إليهِ من قريشٍ والأنصارِ وكانوا يعْرفُون لُزُومِي له فَيَسْألوني عن حَدِيثِهِ، منهُم عُمَرُ وعُثْمانُ وعليٌّ وطلْحَةُ والزُّبَيْرُ، فلا واللهِ ما يَخفَىٰ عليَّ كلُّ حديثٍ كَانَ بالمَدِينَةِ[1]؛ فليراجَعْ هَذَا وَغَيْرُه ممَّا تَقَدَّمَ في الفَصْلِ الذي أَشَرْتُ إليهِ آنِفًا، ففي ذلِكَ أبْلَغُ ردٍّ علىٰ المؤلِّفِ وأَبِي رَيَّةَ وغَيْرِهِمَا مِنَ الشَّانِئِينَ لأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ من المُقَارَنَةِ بينَ مَا رَوَاهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبَيْنَ مَا رَوَاهُ بعضُ أكابِرِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

أحَدُها: في بَيانِ أخطَاءِ المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ في عددِ الأحَادِيثِ التِي رَوَاهَا كلُّ

---

(١) سبق تخريج هذه الروايات.

واحِدٍ مِن الصَّحابَةِ الذين ذُكِرُوا في هَذَا الفَصْلِ.

فَمِنْ ذلِكَ قولُهُما: إنَّ أبَا بكرٍ الصديقَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لَهُ في البُخَارِيِّ اثنانِ وعِشْرُوَن حديثًا، وهذا مخَالِفٌ لما ذَكَرَهُ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات»، ومَا ذَكَرَهُ الخزرجيُّ في «الخلاصة» أنَّ البُخَارِيَّ رَوَىٰ لأبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ سبعةَ عَشَرَ حديثًا، اتَّفَقَ هو ومسْلِمٌ علىٰ سِتَّةٍ منهَا، وانفردَ البخارِيُّ بأحدَ عَشَرَ، ومسلمٌ بحديثٍ، قَالَ النوويُّ: «وسببُ قلةِ روايَاتِهِ مع تقدُّمِ صحْبتِهِ وملازمَتِهِ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أَنَّهُ تقدَّمَتْ وفاتُه قبْلَ انتشارِ الأحاديثِ واعْتِناءِ التَّابعينَ بسَماعِهَا وتَحْصِيلِها وحِفْظِهَا» انتهىٰ[1].

وَمِنْ ذَلِكَ قولُهُما: إنَّ عمَرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ رَوَىٰ خمسِينَ حديثًا، وَهَذَا خطأٌ وجهلٌ، فقد ذَكَرَ النوويُّ في «تهذيبِ الأسْماءِ واللُّغاتِ» أنه رُوِيَ لهُ عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ خَمْسُمائةِ حديثٍ، وتسعةٌ وثلاثونَ حديثًا، وَكَذَا قَالَ الخزرجِيُّ في «الخلاصة»، قَالَ النوويُّ: «اتفقَ البخَاريُّ ومسلمٌ منها علىٰ ستَّةٍ وعِشرينَ حديثًا، وانفرَدَ البخاريُّ بأربعةٍ وثلاثِينَ، ومسلمٌ بواحدٍ وعشرينَ»[2].

وَمِنْ ذَلِكَ قولُهُما: إنَّ عثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ رَوَىٰ تِسْعةَ أحاديثَ روَاهم البخاريُّ، وهذا خطأٌ كبيرٌ، فقد ذكر النَّوَوِيُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» أنه رُوِيَ لعُثْمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مائةُ حديثٍ، وستةٌ وأربعونَ حديثًا، اتفقَ البخاريُّ ومسلمٌ منها علىٰ ثلاثةٍ، وانفَرَدَ البُخَارِيُّ بثمانيةٍ، ومسلمُ بخمسةٍ، وكذا قَالَ

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٨٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٠٦).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٨٢).

الخزرجيُّ في «الخلاصة»[(١)]، فعلىٰ هذا يكونُ البُخاريُّ رَوَىٰ لِعُثْمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أحدَ عَشَرَ حديثًا.

وقول المؤلِّف «رَوَاهُمُ البُخاريُّ» صوابُه «رَوَاها البُخاريُّ».

ومن ذَلِكَ قولُهُما: إنَّ الزُّبَيْرَ رَوَىٰ تِسْعَةَ أحاديثَ، رواهُم البخاريُّ وحديثٌ واحدٌ في مسلِمٍ.

وهذا خطأٌ كبيرٌ، فقد ذَكَرَ الخَزْرَجيُّ في «الخُلاصةِ» أنه رُوِيَ للزُّبَيْرِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ثمانيةٌ وثلاثونَ حديثًا، اتَّفقا علىٰ حَديثَيْنِ وانْفردَ البُخاريُّ بسبْعة[(٢)]، فعلىٰ هذا يكونُ مسلِمٌ قد رَوَىٰ للزُّبَيْرِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حديثَيْنِ.

وقولُ المؤلِّف: «رَوَاهُم البخاريُّ» صوابه «رَوَاها البخاريُّ».

وَمِنْ ذَلِكَ قولُهُمَا: إنَّ طَلْحةَ رَوَىٰ أربعَةَ أحاديثَ، رَوَاهَا البُخَارِيُّ، وهذا خَطَأٌ وجَهْلٌ، فقد ذَكَرَ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» أنَّه رُوِيَ لطَلْحة عن رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثمانيةٌ وثلاثُونَ حديثًا، اتفقَا منهَا علىٰ حديثَيْنِ، وانفَرَدَ البخَارِيُّ بحديثَيْنِ ومُسْلِمٌ بثلاثةٍ، وكَذَا قَالَ الخَزْرَجِيُّ في «الخُلاصةِ» إلا أنَّه قَالَ: اتَّفَقَا علىٰ حَدِيثٍ[(٣)]، فَعَلىٰ هَذَا يكُونُ البخَارِيُّ روَىٰ لطلحَةَ ثلاثةَ أحاديثَ علىٰ قَوْلِ الخزرجيِّ، وأربعةً علىٰ قول النووِيِّ، ويكونُ مسلمٌ قد رَوَىٰ له أربعةَ أحاديثَ علىٰ قوْلِ الخزرجيِّ، وخمسةً علىٰ قول النَّوَوِيِّ.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣٢٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٦١).

(٢) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٢١).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٥٢)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٨٠).

ومن ذلك قولُهُمَا: إنَّ عبْدَ الرَّحْمنِ بنَ عوْفٍ روَىٰ تِسْعةَ أحاديثَ، رَوَاهَا البُخَارِيُّ، وهذَا خطأٌ وجَهْلٌ، فقد ذَكَرَ النَّوَوِيُّ في «تهذيب الأسماءِ واللُّغاتِ» أَنَّهُ رُوِيَ لهُ عن رسُولِ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خَمْسَةٌ وسِتُّونَ حديثًا، اتفقَا منهَا علىٰ حديثَيْنِ وانفَرَدَ البخاريُّ بخمسةٍ.

وكذا قَالَ الخزرجيُّ في «الخلاصة»(١)، فَعَلَىٰ هذَا يكونُ البخَارِيُّ رَوَىٰ له سبْعَةَ أحاديثَ.

ومن ذلك قولُهُمَا: إنَّ أُبيَّ بنَ كعْبٍ رَوَىٰ سِتِّينَ حديثًا في الكتبِ السِّتَّةِ، وَهَذا خَطَأٌ وجَهْلٌ؛ فقد ذَكَرَ النَوَوِيُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» أَنَّهُ رُوِيَ لهُ عن رَسُولِ اللهِصَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِائَةُ حديثٍ، وأربعةٌ وسِتُّونَ حَديثًا، اتفقَ البُخَارِيُّ ومسلمٌ منهَا علىٰ ثَلاثَةٍ، وانفَرَدَ البخاريُّ بثلاثةٍ ومُسْلِمٌ بسبعةٍ، وكذا قَالَ الخزرجِيُّ في «الخلاصةِ» إلَّا أنَّه قَالَ: انفَرَدَ البُخَارِيُّ بأربعَةٍ(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ قولُهُمَا: إنَّ زيدَ بنَ ثَابِتٍ رَوَىٰ ثمانيةَ أحاديثَ، رواها البخاريُّ، وهَذَا جَهْلٌ وتخبيطٌ، فقد ذَكَرَ النوويُّ في «تهذيب الأسماءِ واللُّغاتِ» أَنَّهُ رُوِيَ له عن رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اثنَانِ وتسعُون حديثًا، اتفقَا منهَا علىٰ خمسةٍ، وانفردَ البخاريُّ بأربعَةٍ، ومسلمٌ بحديثٍ، وكذا قَالَ الخزرجِيُّ في «الخلاصَةِ»(٣)، فعلىٰ هذا يكونُ البخارِيُّ روَىٰ له تسعَةَ أحادِيثَ.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣٠١)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:٢٣٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٠٩).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٠١)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٢٧).

وَمِنْ ذَلِكَ قولُهُمَا: إنَّ سلمانَ الفارسيَّ روىٰ أربعَةَ أحادِيثَ، رَوَاهَا البُخارِيُّ، وثلاثةً في مسلِمٍ، وهذا خَطَأٌ وجهلٌ قبيحٌ، فقد ذَكَرَ النووِيُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ» أَنَّهُ رُوِيَ لَهُ عن رسولِ اللهِ ﷺ سِتُّونَ حديثًا، اتفقَ البُخاريُّ ومسلمٌ علىٰ ثلاثةٍ، ولمسلمٍ ثلاثةٌ، وكذا قَالَ الخزرجيُّ في «الخلاصَةِ»، وزادَ وانفرَدَ البُخَارِيُّ بواحدٍ(١)، فعلىٰ هذا يَكُونُ البخاريُّ رَوَىٰ لهُ ثلاثةَ أحاديثَ علىٰ قولِ النَّوويِّ وأربعةً علىٰ قولِ الخزرجيِّ، ويكون مسلمٌ روىٰ له ستةَ أحاديثَ.

وممَّا ذكرْتُهُ ههُنَا يُعْلَمُ أن أَبَا رَيَّةَ بعيدٌ من التحقِيقِ العلْميِّ غايةَ البعدِ، وأنَّ حاصِلَ ما عنده التَّخْبيطُ والتخليطُ، وذلك هو حاصِلُ كتابِ المؤلِفِ أيضًا.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: قَدْ نَقَلَ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» عن الواقِديِّ أنَّهُ قَالَ: «إنَّمَا قلَّتِ الرِّوايةُ عن الأكَابِرِ مِن أصحابِ رسولِ الله ﷺ؛ لأنَّهُمْ هَلَكُوا قَبْلَ أن يُحْتاجَ إليهِمْ، وإنَّمَا كثُرت عَنْ عُمرَ بنِ الخطَّابِ وعليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لأَنَّهُمَا وُلِّيَا فسُئِلَا وقضَيَا بيْنَ النَّاسِ، وكلُّ أصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ كانُوا أئِمَّةً يُقْتَدَىٰ بهم، ويُحْفَظُ عليهم ما كانُوا يفعلُون ويُسْتَفْتَوْن فيُفتُونَ، وسمِعُوا أحادِيثَ فأدَّوها، فكَانَ الأكَابِرُ مِنْ أصْحابِ رسولِ اللهِ ﷺ أقلَّ حديثًا عنهُ من غيرِهِم، مثلَ أبي بكْرٍ وعُثْمانَ وطَلْحةَ والزُّبَيْرِ وسَعْدِ بنِ أبِي وقاصٍ، وعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، وأبِي عبيدةَ بنِ الجراحِ، وسعيدِ بنِ زيدِ بنِ عمرِو بنِ نُفَيْلٍ، وأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، وسعْدِ بنِ عُبادةَ، وعُبادةَ بْنِ الصَّامتِ، وأسَيْدِ بنِ الحُضَيْرِ، ومُعاذِ بنِ جَبلٍ، ونُظَرائِهِم.

فلم يأْتِ عنهُم مِن كثْرةِ الحديثِ مثلُ ما جاءِ عنِ الأحْداثِ مِن أصْحابِ

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٢٨)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٤٧).

رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مثلَ جَابرِ بنِ عبدِ الله، وأبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ، وأبي هُرَيْرَةَ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وعبدِ اللهِ بن عمْرِو بنِ العاصِ، وعبدِ اللهِ بنِ العباسِ، ورافعِ بنِ خديجٍ، وأنسِ بنِ مالكٍ، والبراءِ بن عازبٍ ونظرائِهِم، وكلُّ هؤلاءِ كانَ يُعَدُّ مِن فقهَاءِ أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانوا يَلْزَمُون رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ غيْرِهِم مِن نُظَرَائِهِم.

وأَحْدَث منهم مثلُ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ الجُهَنِيِّ، وزيدِ بنِ خالدٍ الجُهَنِيِّ، وعِمْرانَ بنِ الحصَيْنِ، والنُّعْمَانِ بنِ بشيرٍ، ومعاويةَ بنِ أَبِي سفيانَ، وسهْلِ بنِ سعْدٍ السَّاعديِّ، وعبْدِ اللهِ بنِ يزيدَ الخُطَمِيِّ، ومسْلَمَةَ بنِ مَخْلدٍ الزرقيِّ، ورَبيعةَ بنِ كعْبٍ الأسلميِّ، وهندَ وأسماءَ ابنتي حارثةَ الأسلميتَيْن، وكَانَتا تَخدُمانِ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويلزمَانِهِ، فكان أكثرُ الروايةِ والعلمِ في هؤلاءِ ونُظرائِهِم مِن أصحَابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّهُم بقُوا وطَالَتْ أعمَارُهم، واحتَاجَ النَّاسُ إليهم، وَمَضَىٰ كثِيرٌ مِن أَصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلَهُ وبعدَهُ بعلمِهِ لَمْ يؤثَرْ عنهُ بشيءٍ، ولم يحتجْ إليهِ؛ لكثرةِ أصْحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» انتهىٰ(١).

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: إنَّ السَّبْقَ إلىٰ الإيمَان لا يَسْتَلْزِمُ كَثْرةَ الرِّوايةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكَمْ مِن سابقٍ إلىٰ الإيمانِ وليسَ بمُكْثرٍ مِنَ الرِّوايةِ عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

وكم من مُكْثرٍ مِن الرِّوَايَةِ عن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو ممَّن تَأَخَّر إسْلامُهُ أو كانَ صغيرَ السنِّ في حَياةِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! فليسَ المُعوَّلُ في كثرةِ الرِّوايَةِ عن

---

(١) «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٦ - ٢٨٨).

النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ كِبَرِ السِّنِّ، ولا عَلَىٰ السَّبْقِ إلىٰ الإيمَانِ، وإنَّمَا المُعَوَّلُ في ذَلِكَ علىٰ الحِفْظِ والإتْقَانِ، وَطُولِ العمرِ بعدَ وَفَاةِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ حَصَلَ لأبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حظٌّ وافرٌ مِن الحِفْظِ والإتقَانِ، وذَلِكَ ببركَةِ لُزومِهِ لرسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشِدَّةِ حِرْصِهِ علىٰ أَخْذِ العِلْمِ والحديثِ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتأمينُ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ دُعَائِهِ لَمَّا سَأَلَ اللهَ عِلْمًا لَا يُنْسَىٰ، وَقَدْ تأَخَّرَتْ وفاتُهُ إلىٰ سنةِ تسْعٍ وخَمْسينَ مِن الهِجْرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وقد ثَبَتَ أَنَّ كثيرًا مِن الصَّحابَة لم يرون شيئًا عن النَّبي مِنْهُم سعيدُ بنُ زيدِ بن فضلِ بنِ عِمارةَ، أحدِ العشرةِ المبشرينَ بالجنَّةِ.

فجوابُهُ: أن أقولَ: لا أدْرِي مِن أيِّهِمَا أعجبُ، أمِن تخْبيطِ أبِي رَيَّةَ في عَدَدِ الأحاديثِ التِي رَوَاهَا مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُم من أَكَابِرِ الصَّحابَةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، أم مِن تخْبيطِ المؤلِّفِ في نَسَبِ سعيدِ بْنِ زيْدِ بن عمرِو بنِ نُفَيْلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؟! وإنَّه ليصدقُ علىٰ المؤلِّفِ وأبِي رَيَّةَ قولُ الشاعِرِ:

لَقَدْ كَانَ فِي الإعْرَاضِ سترُ جَهَالَةٍ ... غَدَوْتَ بِهَا مِن أَشْهَرِ النَّاسِ في البَلَد

وقولُ الآخر:

زَوَامِلُ للأسفَارِ لا عِلْمَ عندَهُمُ ... بجيِّدِهَا إلَّا كَعِلْمِ الأَبَاعِرِ

لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي البَعِيرُ إذَا غَدَا ... بِأَوْسَاقِهِ أو رَاحَ مَا فِي الغَرَائِرِ

فأمَّا قولُ المؤلفِ: «لم يرون شيئًا» فصوابُه **«لم يَرْوُوا شيئًا»**، وإذا كانَ المؤلِّفُ لا يعْرِفُ الفرْقَ بين الرُّؤْيةِ والرِّوايةِ مَع أنَّ ذَلِكَ لا يَخْفَىٰ علىٰ أصْغَرِ طلبةِ العلمِ، فما بالُه يَتطَاولُ علىٰ الأحَاديثِ الصحيحةِ، ويقابِلُهَا بالردِّ والإنكارِ، ويتطاولُ علىٰ بعضِ

أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويطعنُ فيهِم بالإفكِ والبُهْتَانِ؟!!

وَقَدْ رَوَىٰ الإِمَامُ أحمدُ بإِسنادٍ صحيحٍ، والبخاريُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ عن أَبي مسعودٍ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَىٰ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»(١)، ورواه -أيضًا- الإمامُ أحمدُ من حديثِ حذيفةَ بن اليمَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وإسنادُهُ صحيحٌ(٢).

وَهَذا الحَدِيثُ ينطبقُ علَىٰ المؤلفِ وأَبِي رَيَّةَ؛ لأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قد انتزِعَ منه الحياءُ الذي يمنَعُ الإنسانَ من مُجاوَزَةِ الحَدِّ، وإظهارِ الجَهْلِ وقلَّةِ المبالَاةِ بالتَّخْبيطِ والتَّخْلِيطِ.

وبعدُ، فليسَ في نسبِ سَعيدِ بْنِ زيدٍ أحدٌ اسمُه فضْلٌ ولا عِمارةُ، وإِنَّما هو سَعيدُ بنُ زيدِ بنِ عمرِو بنِ نفَيْلِ بنِ عبْدِ العزَّىٰ بنِ رِيَاحِ بنِ قرطِ بن رَزَاحِ بنِ عديِّ بنِ كَعْبِ بنِ لؤَيِّ بنِ غالِبٍ القرشيُّ العَدَوِيُّ(٣)، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ سَمَّاهُ المؤلِّفُ سعيدَ بنَ الزُّبَيْرِ، وذلكَ عند قولِهِ: إِنَّ الصَّحابَةَ كَانُوا يَتْرُكُونَ التحديثَ عن رسولِ اللهِ؛ خوفًا من الزِّيادَةِ أو النقصَانِ في كَلَامِهِ، وهَذَا نوعٌ آخرُ مِنْ تَخْبيطِ المؤلِّفِ في نَسَبِ سعيدِ بنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَولُ المُؤَلِّفِ تبعًا لِأَبِي رَيَّةَ: إِنَّ زيدَ بنَ عمرِو بنِ نفيلٍ لم يرْوِ عنِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا.

فجوابه: أنْ يُقالَ: قَدْ ذَكَرَ النوَوِيُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» أَنَّهُ رُوِيَ لَهُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثمانيةٌ وأربعُونَ حديثًا، اتفقَا علىٰ حديثَيْنِ، وانفرَدَ البُخاريُّ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ترجمته في: «أسد الغابة» (٢/ ٤٧٦)، و«الإصابة» (٣/ ٨٧).

بحديثٍ، وقَالَ الخزرجيُّ في «الخلاصة»: له ثمانيةٌ وثلاثُون حديثًا، اتفقَا علىٰ حديثَيْنِ، وانفرَدَ البُخَارِيُّ بآخرَ(١).

فصْلٌ

وقَالَ المُؤَلِّفُ في صفحة (٦٤) ما نصُّهُ:

«مَنْ غرَائِبِ الحدِيثِ بوجهٍ عامٍّ: (النَّبِيُّ يحدِّدُ أجلَ السَّاعَةِ)، رَوَىٰ الشَّيْخَانِ - واللفظُ لمُسْلِمٍ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَتَىٰ تَقُومُ السَّاعَةُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَيْهَةً ثُمَّ نَظَرَ إِلَىٰ غُلَامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، فَقَالَ: إِنْ عُمِّرَ هَذَا لَمْ يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: ذَاكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ (يعنِي من سنِّي)، وقد مَاتَ أنسٌ ٩٣ علىٰ المشهورِ، وهو تِرْبُ الغلَامِ الذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُ لا يُدْرِكُهُ الهَرَمُ حتىٰ تقومَ السَّاعةُ، وَبِذَلكَ يكونُ قيامِ السَّاعةِ قبلَ انقضَاءِ القرنِ الأولِ الهجريِّ كما نَصَّ الحديثُ. فما قولُ عبَّادِ الأسانِيدِ؟ لعلَّ بعضَهُم سينبَرِي فيقولُ: وما يدرِيك لعلَّ هذا الغُلَامَ لم يدرِكْهُ الهَرَمُ إلىٰ الآن؟!».

والجواب عَن هَذَا مِن وُجُوه:

أَحَدُهَا: أنْ يُقالَ: إنَّ قيَامَ السَّاعَةِ من مفاتيحِ الغَيْبِ الخَمْسِ التِي استأثَرَ اللهُ بعلمِهَا، فَلَا يَعْلَمُ قيَامَهَا أحدٌ غيرُه، لا ملَكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، فضلًا عن غيرِهِمَا، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقَالَ

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢١٧)، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص:١٣٨).

تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]، وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب:٦٣].

وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٧]، وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٢-٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥].

قَالَ البغويُّ: «أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا: مَعْنَاهُ أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي، وَكَذَلِكَ هو فِي مُصْحَفِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَفِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي، فَكَيْفَ يَعْلَمُهَا مَخْلُوقٌ»، وَفِي بَعْضِ القِرَاءة: «فَكَيْفَ أُظْهِرُهَا لَكُمْ»، وذَكَرَ ذَلِكَ عَلَىٰ عَادَةِ الْعَرَبِ إِذَا بَالَغُوا فِي كِتْمَانِ الشَّيْءِ يَقُولُونَ: كَتَمْتُ سِرَّكَ مِنْ نَفْسِي، أَيْ: أَخْفَيْتُهُ غَايَةَ الإخفاء، والله تعالىٰ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ» انتهىٰ(١).

وقَالَ ابنُ كثيرٍ: قَالَ الضَّحَّاكُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا: «أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي»، يَقُولُ: لِأَنَّهَا لَا تَخْفَىٰ مِنْ نَفْسِ اللهِ أَبَدًا.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥] يَقُولُ: لَا أُطْلِعُ عَلَيْهَا أَحَدًا غَيْرِي.

---

(١) «تفسير البغوي» (٥/ ٢٦٧).

وَقَالَ السُّدِّيُّ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أهل السموات وَالْأَرْضِ إِلَّا قَدْ أَخْفَىٰ اللهُ تعالىٰ عَنْهُ عِلْمَ السَّاعَةِ، وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنِّي أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي».

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾، وهِيَ فِي بَعْضِ القراءات: (أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي)، وَلَعَمْرِي لقد أخفاها الله من الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ». انتهىٰ(١).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أحمَدُ والبُخَارِيُّ عنِ ابْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]»(٢).

وَرَوَىٰ الإِمامُ أَحْمدُ -أيضًا- عَن ابْن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُوتِيتُ مَفَاتِيحَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الخَمْسَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]»(٣).

وَرَوَىٰ الإِمامُ أَحْمدُ -أيضًا- عَن عَبْدِ اللهِ -وهُوَ ابنُ مَسْعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قالَ: «أُوتِيَ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفَاتِيح كُلِّ شَيْءٍ غَيْرَ خَمْسٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]»، قالَ ابْن كَثِير: «إِسْنادُه حسَنٌ، وقالَ

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤) (٤٧٦٦)، والبخاري (٤٦٢٧).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٢/ ٨٥) (٥٥٧٩)، وَضَعَّفَه الأَلْبانِيُّ فِي «الضَّعيفَةِ» (٣٣٣٥).

الهَيْثميُّ، رَواهُ أَحْمدُ وأَبو يَعْلىٰ ورِجَالُهما رِجالُ الصَّحيحِ»(١).

وَرَوَىٰ الإمامُ أَحْمدُ -أيضًا- عَن بُرَيدةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**خَمْسٌ لا يَعْلَمُهنَّ إلَّا اللهُ** عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]» قالَ ابنُ كَثيرٍ: «صَحيحُ الإسنادِ، ولَم يُخرجوهُ»(٢).

وَرَوَىٰ الإمامُ أَحْمدُ -أيضًا- بإسنادٍ صَحيحٍ، عَن رَجُل مِن بَني عامرٍ أنَّه قالَ للنَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَل بَقِيَ منَ العِلم شيْءٌ لا تَعْلمُه؛ قالَ: «**قَدْ عَلَّمَني اللهُ** عَزَّوَجَلَّ **خَيْرًا، وإنَّ مِنَ العِلْمِ مَا لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ** عَزَّوَجَلَّ **الخَمْسَ**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ﴾ [لقمان:٣٤] **الآيَة**»(٣).

وَفي حَديثِ عُمَر بنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ جِبْريلَ قَالَ لِلنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَخْبِرْني عَن السَّاعَةِ، قالَ: ما المَسْئولُ عَنْها بِأعْلَمَ مِن السَّائلِ**»، رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ ومسلم وأهل السُّنَن، وقالَ التِّرمِذيّ: «هَذا حديثٌ حَسَن صَحيحٌ»(٤).

وَعَن أَبي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ جِبريلَ قَال للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا رَسولَ اللهِ،

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ٣٨٦) (٣٦٥٩)، وانْظُرْ: «تفسيرَ ابنِ كثيرٍ» (٦/ ٣٥٣)، وَ«مجْمَعَ الزَّوائدِ» (٨/ ٢٦٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٥/ ٣٥٣) (٢٣٠٣٦)، وَصَحَّحه الأَلْبَانيُّ فِي «صَحيحِ الجامعِ» (٣٢٥٥)، وَانْظُرْ: «تَفْسيرَ ابْنِ كثيرٍ» (٦/ ٣٥٢).

(٣) أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٣٦٨) (٢٣١٧٦).

(٤) سَبَقَ تَخْريجُهُ.

متىٰ السَّاعةُ؟ قال: «**مَا المَسْئولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**»، الحديثَ، وقالَ فِي آخِره: «**فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ تَلَا** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]»، رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ والبُخارِيُّ ومُسْلم وَابْنُ ماجه(١).

وعنْ أَبِي هُريرَةَ وَأبِي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جِبريلَ قالَ لِلنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: متىٰ السَّاعةُ؟ فقالَ: «**مَا المَسْئولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**»، الحَديثَ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خَمْسٌ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾** [لقمان:٣٤]» رَواهُ النسائي(٢).

وعنِ ابْن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جِبريلَ قالَ لِلنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَدِّثْني مَتىٰ السَّاعةُ، قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فِي خَمْسٍ مِنَ الغَيْبِ لا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا هُوَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾** [لقمان:٣٤]» رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ، وَفِي إِسْنادِهِ شَهْر بنُ حوْشَب، وهُو ثِقةٌ، وَفِيهِ كلامٌ، وَبَقيةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ(٣).

وَعَن عامِرٍ أَوْ أَبِي عامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوُهُ، رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ، وَفِي

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٤٢٦) (٩٤٩٧)، والبُخَارِيُّ (٤٧٧٧)، ومُسْلِمٌ (١٠)، وابْنُ ماجه (٦٤).

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسائِيُّ (٤٩٩١)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٣١٩) (٢٩٢٦).

إِسْنادِهِ شَهْر بنُ حَوْشب، وبَقيَّةُ رِجالِهِ ثِقاتٌ[١].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَمْ يُحدِّدْ قِيامَ السَّاعَةِ العُظْمىٰ بِوجْهٍ مِن الوُجوهِ، وَإِنَّما كانَ يُجيبُ الأَعْرابَ إِذا سَأَلُوهُ عَن السَّاعَةِ بِما تَنْتهي بِهِ أَعْمارُهم، وَتَقوم عَلَيهم سَاعَتُهم، وَهِي موتُهم؛ كما فِي «الصَّحيحيْنِ» عَن هشام بْنِ عُروة عَن أبيهِ عَن عائشةَرَضِيَٱللَّهُعَنهَا قالَتْ: كانَ رِجالٌ مِن الأعْرابِ جُفاةٌ يأْتونَ النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَيسأَلُونَه مَتىٰ السَّاعَةُ؟ فكانَ يَنْظر إِلىٰ أصْغرِهم فيَقولُ: «**إِنْ يَعِش هَذا لا يُدْركُهُ الهَرَم حَتَّىٰ تَقُومَ عَلَيْكم سَاعَتُكمْ**»، قالَ هِشامٌ: يَعْني مَوْتهم. هَذا لَفْظ البُخارِيِّ[٢].

وَفِي «صَحيحِ مُسْلمٍ» عَن ثابتٍ عَن أَنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سأَلَ رسولَ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَتَىٰ تقومُ السَّاعَةُ؟ وَعِنْده غُلامٌ مِن الأنْصارِ يُقَال لَهُ: مُحمّد، فَقالَ رَسولُ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنْ يَعِش هَذَا الغُلَامُ، فَعَسىٰ أَنْ لا يُدْرِكَهُ الهَرَمُ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ**»[٣].

وَرَوَىٰ مُسْلمٌ -أيضًا- عَن مَعْبَدِ بْنِ هِلالٍ العَنزيِّ، عَن أَنسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رجُلًا سأَلَ النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: مَتىٰ تَقومُ السَّاعَةُ؟ قالَ: فَسكتَ رَسولُ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هُنَيْهةً، ثُمَّ نَظَر إِلىٰ غُلامٍ بَيْن يدَيْه مِن أَزْد شنوءةَ؛ فَقالَ: «**إِنْ عُمِّرَ هَذا لَمْ يدْرِكْه الهَرَم حتَّىٰ تَقومَ السَّاعَةُ**»، قالَ أَنسٌ: ذاكَ الغُلامُ مِن أَترابِي يَومئِذٍ[٤].

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٤/ ١٢٩) (١٧٢٠٧).

(٢) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٦٥١١)، ومُسْلِمٌ (٢٩٥٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٥٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٥٣).

وَرَوَىٰ مُسْلم -أيضًا- عَن قَتادَةَ عَن أنَسٍ قالَ: مَرَّ غُلامٌ لِلمُغيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَكانَ مِن أقْرَانِي، فَقالَ النَّبِي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنْ يُؤَخَّر هَذا فَلَن يُدْرِكه الهَرَم حَتَّىٰ تَقُوم السَّاعَةُ**»(١).

قَوْلُه: «**حتَّىٰ تَقومَ السَّاعَةُ**»، أيْ: ساعَةُ الَّذينَ سَألوه، وَهِي مَوْتُهم؛ كما هُو مُصَرَّحٌ بِه فِي حَدِيث عائِشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا الَّذي تَقَدَّم ذِكْرُه.

قالَ القاضِي عِياضٌ حَديثُ عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا يُفَسّر حديثَ أنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ(٢)، وأنَّ المُرادَ ساعَة المُخاطَبِين، وَمَعناه يَموتُ ذَلك القَرن أَوْ أولَئِك المُخاطَبونَ.

وَقالَ ابْنُ كثيرٍ: «لَيس المُرادُ بِذلك تَحْديدَ وَقْت السَّاعةِ العُظْمىٰ إِلىٰ وَقْت هَرَم ذاكَ المُشارِ إليهِ، وَإِنَّما المُرادُ سَاعَتُهُم، وَهُو انْقِراضُ قَرْنِهم وعَصْرِهم، قُصاراهُ أَنْ تَتَناهىٰ مُدةُ عُمُر ذلكَ الغُلامِ، ويؤَيِّد ذلكَ رِوايَةُ عائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: «**قَامَتْ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ**»، وَذلك أَنَّهُ منْ ماتَ فَقَد دخلَ فِي حُكم القِيامَةِ، فعالَمُ البَرزخِ قريبٌ مِن عالَم يومِ القِيامَةِ» انْتَهىٰ(٣).

وَقَال الرَّاغِب الأَصْفهانِيُّ: «السَّاعةُ جُزءٌ مِن الزَّمانِ، وَيُعبرُ بِها عَن القِيامَةِ تشْبيهًا بِذلكَ لِسُرعَةِ الحِسابِ، وَأُطْلقتِ السَّاعَةُ عَلىٰ ثلاثَةِ أشْياءَ: السَّاعةُ الكُبْرىٰ، وَهِي بعثُ النَّاس لِلمُحاسَبَةِ، وَالوُسْطىٰ وهِي موْتُ أَهْل القَرْن الواحِدِ نَحْو ما رُوِيَ أنَّه قالَ: «**إِنْ يَطُلْ عُمُرُ هَذَا الغُلَامِ لَمْ يَمُتْ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ**»، وَالصُّغرىٰ مَوْت

---

(١) أَخرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٥٣).

(٢) «إِكْمالُ المُعْلِم» (٨/ ٥٠٨).

(٣) «البِدايَةُ وَالنِّهايَةُ» (١٩/ ٢٩٦، ٢٩٧).

الإِنسانِ، فَسَاعةُ كُلِّ إِنْسان مَوْته»، انْتَهىٰ باخْتصارٍ(١).

وَقالَ الدَّاووديُّ فِي جَواب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلأعْرابِ الَّذين سألوهُ: مَتَىٰ تقومُ السَّاعةُ؟ هَذا الجَواب مِن مَعاريضِ الكَلام؛ فَإِنَّه لو قالَ لهم: (لَا أدْرِي) ابتداءً مَع ما هُم فيهِ مِن الجَفاءِ، وَقَبل تَمكُّن الإِيمانِ فِي قُلوبِهم لَارْتابُوا؛ فَعَدلَ إِلىٰ إِعْلامِهم بِالوقْتِ الَّذِي يَنْقرضونَ هُم فيهِ، وَلَو كانَ تَمكَّنَ الإِيمانُ فِي قُلوبِهِم لأَفْصَح لهُم بِالمُرادِ(٢).

قالَ الحافِظُ ابْنُ حَجَر: «وَقَد أخْبَر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أحاديثَ أُخْرىٰ حَدَّث بها خَواصَّ أصحابِهِ تدُلُّ علىٰ أَنَّ بَيْن يَدَي السَّاعةِ أُمورًا عِظامًا» انْتَهىٰ(٣).

وَقَد رَوىٰ الإِمامُ أحْمَد ومُسْلم عَن جابرِ بْنِ عبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: سَمِعتُ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقولُ قَبْل أنْ يموتَ بِشَهر: «**تَسْألوني عَن السَّاعةِ، وإِنَّمَا عِلْمُها عِنْد اللهِ، وأُقْسِمُ بِاللهِ مَا عَلَىٰ الأَرْض مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ تَأْتِي عَلَيْها مِائَةُ سَنَةٍ**»، وَرَواهُ التِّرمِذيُّ مخْتصرًا، وَقالَ: هَذا حديثٌ حَسَن(٤)، وَفي رواية: لِمُسْلم: «**مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ اليَوْم تأتِي عَلَيها مِائةُ سَنَةٍ وَهِي حَيَّةٌ يَوْمئِذٍ**»(٥).

وَرَوَىٰ مُسْلمٌ -أيضًا- عَن أَبِي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ لما رَجَع النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن تَبوك سَألوهُ عَنِ السَّاعةِ، فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَأْتِي**

---

(١) «المُفْرداتُ فِي غَريبِ القُرآنِ» (ص:٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) «فَتْح البارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١١/ ٣٦٤).

(٣) المَصْدَر السَّابقِ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ٣٢٦) (١٤٥٣٣)، ومُسْلِمٌ (٢٥٣٨)، وَالتِّرمِذِيُّ (٢٢٥٠).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٨).

مِائةُ سنةٍ وَعَلىٰ الأَرْض نَفْس مَنْفوسَةٌ اليَوْمَ»(١).

وَرَوَىٰ الإِمامُ أَحْمدُ وَالبُخَاريُّ ومُسْلمٌ وأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرمِذيُّ عَن ابْنِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قالَ: صَلَّىٰ بِنا رَسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذاتَ ليلَةٍ صَلاةَ العِشاءِ فِي آخرِ حياتِهِ، فَلَمَّا سلَّم قامَ فَقالَ: «**أَرَأَيْتكُم لَيْلتكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ عَلَىٰ رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ**» قالَ ابنُ عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقالَةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تِلكَ إلىٰ مَا يتحدَّثُون منْ هذِهِ الأَحاديثِ عَن مِائَةِ سَنةٍ، وإِنَّما قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «لَا يبْقَىٰ ممَّن هُو اليومَ عَلىٰ ظَهْر الأَرْضِ أَحَد» يريدُ بِذلكَ أَن ينْخَرِم ذلكَ القَرْن، قال التِّرمِذيُّ: «هَذا حديثٌ صحيحٌ»(٢).

قَال النَّوَويُّ فِي «شَرْح مُسْلِمٍ»: «هَذِه الأَحاديثُ قَد فَسَّر بعْضُها بَعْضًا، وَفِيها عَلَم مِن أَعْلامِ النُّبوةِ، وَالمُرادُ أَن كلَّ نَفْس منفوسَةٍ كانَت تلكَ اللَّيْلة عَلىٰ الأَرْض لا تَعيش بعدَها أَكْثَر مِن مِائةِ سَنةٍ، سَواء قَلَّ أمْرها قَبْل ذلكَ أَمْ لا، ولَيْس فيهِ نَفْيُ عَيْش أحدٍ يُوجد بعْدَ تلكَ اللَّيلةِ فوْقَ مائةِ سنَةٍ» انْتَهىٰ(٣).

وَقالَ ابنُ الأثِير فِي «جَامعِ الأُصولِ»: «المَعْنىٰ فِي الحَديثِ أَنَّ كلَّ مَن هو مَوْجودٌ الآنَ يَعْني ذلكَ الوقْتَ إِلىٰ انْقضاءِ ذَلك الأَمَد المُعَيَّن يكونُون قدْ ماتُوا، وَلَا يَبْقَىٰ عَلىٰ الأَرْض منْهُم أحَدٌ؛ لِأَنَّ الغالِبَ عَلىٰ أعْمارِهِم لَا يتجاوَزُ ذَلك الأَمَدَ الَّذي

---

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٢/ ١٢١) (٦٠٢٨)، والبُخَارِيُّ (١١٦)، ومُسْلِمٌ (٢٥٣٧)، وأَبُو دَاوُدَ (٤٣٤٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٥١).

(٣) «شَرْحُ مُسْلمٍ» لِلنَّوِوِيِّ (١٦/ ٩٠).

أشارَ إِلَيْه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتكونُ قِيامَةُ أَهْلِ ذلكَ العَصْر قدْ قامَتْ» انْتَهىٰ[١].

وقالَ ابْن كَثيرٍ: «قَدْ فسَّر الصَّحابيُّ المُرادَ بِما فهِمَه، وهُو أَوْلَىٰ بالفَهْم منْ كُلِّ أحدٍ، مِن أنَّه يريدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّه ينْخَرم قرْنُه ذلكَ، فَلا يبْقَىٰ ممَّن هوَ كائنٌ علىٰ وجْه الأرضِ مِن أهلِ ذلكَ الزَّمان أحدٌ إلىٰ مائَةِ سنَةٍ، وقَد اختَلَف العُلماءُ: هل ذلكَ خاصٌّ بذلِكَ القَرْن أو عامٌّ فِي كلِّ قرْنٍ لا يبْقَىٰ أحدٌ أكثرَ مِن مائَةِ سنَةٍ؟ علىٰ قَوْلينِ، وَالتَّخصيصُ بذلكَ القرْنِ المُعين الأوَّلِ أوْلىٰ؛ فإِنَّه قدْ شوهِد بعضُ النَّاس جازَ مِائَةَ سنةٍ، وَذَلك فِي طائِفَةٍ مِن المُعمرينَ، وَلَكنَّه قليلٌ فِي النَّاس»، انْتَهىٰ[٢].

وقوْلُه: «فوَهَلَ النَّاس» قالَ النَّووي: «بِفَتْح الهاءِ، أيْ: غَلطوا، يُقال: وَهَل - بِفَتْح الهاءِ- يَهِلُ -بكَسْرها- وَهْلًا، كَضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، أَيْ: غَلطَ، وَذَهَب وهمُهُ إِلىٰ خِلافِ الصَّوابِ» انْتَهىٰ[٣].

وفيما ذكَرْتُه فِي هذا الوَجْه والوَجْهِ الأَوَّل أبْلغُ رَدٍّ عَلىٰ مَن زعَمَ أن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حدَّد أجَلَ السَّاعةِ العُظْمىٰ.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: مِن أَقْبح الكَذِب علىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالجَراءَةِ عَلَيْه قوْلُ المُؤَلِّف: «إِنَّ النَّبي يُحدِّد أجَلَ السَّاعةِ»، وَإِذا كانَ المُؤلِّف لا يَعْرف مُرادَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منْ جَوابِهِ لِلأعْراب الَّذين سأَلُوه عَن السَّاعةِ، فَلا يَحِلُّ لهُ أنْ يتقوَّلَ علىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَصْرف كَلامَه إِلىٰ غَيْر مُرادِهِ.

---

(١) «جامِعُ الأُصولِ» (١٠/ ٣٨٨).

(٢) «البِدايَةُ وَالنِّهايَةُ» (١٩/ ٢٩٤).

(٣) «شَرْح مُسْلِم» لِلنَّوويِّ (٦/ ١١٥).

الوَجْه الرَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ كلامَ المُؤلفِ وَأَبي ريَّةَ ينمُّ علىٰ ما فِي قُلوبِهما مِن الزَّيْغ؛ لِأَنَّهما اقتَصرا علىٰ إيراد الرِّوايةِ المُبْهمة فِي قِيامِ السَّاعة، وَهِي روايةُ أَنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأعْرَضَا عَن الرِّوايةِ الَّتي تُفَسِّر الروايةَ المُبْهمةَ وَتُوَضِّح مرادَ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَهِي روايةُ عائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، ففيها أَنَّ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ للأعْرَابِ: «**إنْ يَعِشْ هَذَا لَمْ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ قَامَتْ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ**»، يعنِي موْتَهم، وَأَحاديثُ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُفَسِّر بعضُها بعضًا، وَلَا يحِلُّ لأحدٍ أنْ يعارضَ بَيْن أحاديثِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَيَضْربَ بَعْضَها ببعضٍ -كَمَا فعلَ المُؤَلِّف وأبُو ريَّةَ-.

الوَجْه الخامس: أنْ يُقالَ: إنَّ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «**خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الذينَ يلونَهُم، ثُمَّ يجيءُ قَوْمٌ تسْبِقُ شهادَةُ أحدِهِمْ يمينَهُ، ويَمينُهُ شهادَتَه**»، رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ وأَبو دَاوُدَ الطَّيالسِيُّ والبُخاريُّ ومُسْلم والتِّرمِذيُّ وابْنُ ماجَه مِن حَدِيث عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[(١)].

وَفي الباب عَن عُمر بنِ الخَطابِ[(٢)] وعِمرانَ بْن حُصينٍ[(٣)] وأبي هُريرةَ[(٤)] وبُريدَةَ[(٥)]

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ٣٧٨) (٣٥٩٤)، وأَبُو دَاوُدَ الطَّيالِسِي (١/ ٢٣٩)، والبُخارِي (٢٦٥٢)، ومُسْلِمٌ (٢٥٣٣)، والتِّرْمِذِي (٣٨٥٩)، وابْنُ ماجَه (٢٣٦٢)، ولم يرد بلفظ: «خير القرون»، وإنما ورد بلفظ: «خير الناس»، و«خير أمتي»، و«خيركم قرني».

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٥)، وابْنُ ماجَه (٢٣٦٣)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ البُخارِي (٢٦٥٣)، ومُسْلِمٌ (٢٥٣٥)

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٣٤).

(٥) بُرَيْدَةُ بْنُ الحُصَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحارِثِ بنِ الأَعْرجِ الأَسْلَمِيُّ، مُخْتلَف فِي كُنْيتِهِ، وَالمَشْهورُ أبو عَبْد اللهِ، غَزا مَعَ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سِتَّ عشْرَةَ غَزْوةً. ترجمَتُه في: «أُسْد الغابَةِ» (١/ ٣٦٧)، و«الإِصابَةِ» (١/ ٤١٨)، وحديثه أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٥/ ٣٥٠) (٢٣٠١٠)، وَحَسَّنه =

والنُّعمانِ بنِ بَشيرٍ(١) وسَعْد بن تميمٍ السكونِيّ(٢) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وَقَد ذكرْتُها فِي «إِتْحافِ الجَماعَةِ» فِي «بابِ الثَّنَاء عَلىٰ القُرونِ المُفَضَّلةِ»؛ فلْتراجع هناكَ.

وَقَد جاءَ فِي حَدِيث النُّعْمانِ بنِ بَشيرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وَرِوايَةً عَن بُرَيدةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ذِكْرُ أربعَةِ قُرونٍ(٣)، وَفِي رواية أخرىٰ عَن بُريدَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ذِكْرُ خَمْسَة قُرونٍ، رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ، وَإِسْنادهُ جَيِّدٌ(٤).

وَرَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ وَالحاكِمُ عَن أَبِي هُريرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَن رَسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: «**إِنَّ اللهَ يَبْعثُ لِهَذِه الأمَّةِ عَلَىٰ رَأْس كُلِّ مِائةِ سَنَةٍ مَن يُجدِّدُ لَها دِينَها**»(٥).

وَرَوَىٰ الإِمامُ أَحْمدُ عَن أبي ثَعْلبة الخُشَني رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مَوْقوفًا، ورَواهُ أَبُو دَاوُدَ والحاكِمُ مرفوعًا: «**لَن يَعْجِزَ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ مِن نِصْفِ يَوْمٍ**»، قالَ الحاكِمُ: «صَحِيحٌ علَىٰ شرْطِ الشَّيخينِ»، وَوافَقَه الذَّهبي فِي «تلْخيصِهِ»(٦).

=

لِغَيْرِهِ الأَلْبانِيُّ فِي «الصَّحيحَةِ» (١٨٤١).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٤/ ٢٦٧) (١٨٣٧٤)، وَحَسَّن إسْنادَهُ الأَلْبانِيُّ فِي «الصَّحيحَةِ» (٧٠٠).

(٢) سَعْد بنُ تميمٍ السّكونيُّ، ويُقال: الأَشْعري، أَبو بلالٍ، إِمامُ مَسْجد دِمَشْق الواعِظ. تَرْجمته في: «أُسْد الغابَةِ» (٢/ ٤٢٣)، وَ«الإِصابَةِ» (٣/ ٤١)، وحديثه أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبة فِي «مُسْندِهِ» (٢/ ٢٣٥)، وَابْنُ أبي عاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٢/ ٦٢٩).

(٣) حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٧) (١٨٣٧٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ٤٠٤) (٣٢٤١٣).

وحديث بريدة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٧) (٢٣٠٧٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ٤٠٥) (٣٢٤١٤).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٧) (٢٣٠٧٤)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٩١)، والحاكِمُ (٤/ ٥٦٧) (٨٥٩٢)، وَصَحَّحه الأَلْبانِيُّ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٤/ ١٩٣) (١٧٧٦٩) موقوفًا، وأَبُو دَاوُدَ (٤٣٤٩)، والحاكِمُ (٤/ ٤٧٠)

=

وَرَوَىٰ الإمامُ أَحْمدُ وأَبُو دَاوُدَ والحاكم -أيضًا- عَن سعْدِ بنِ أبي وَقَّاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لا تَعْجِزَ أُمَّتِي عِنْدَ رَبِّهَا أَنْ يُؤَخِّرَهُمْ نِصْفَ يَوْمٍ**»، قِيل لِسَعْد: وَكَم نِصْف ذَلِك اليومِ؟ قَال: خمْسُمِائةِ سنةٍ. رِجالُ أبي دَاودَ كُلُّهم ثِقاتٌ(١).

وفي هذهِ الأحادِيثِ أبْلغُ ردٍّ عَلىٰ المؤلِّف حيثُ زعَمَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قدْ حدَّدَ أجَلَ السَّاعةِ العُظْمىٰ، وَفِيها -أيضًا- ردٌّ عليْهِ وعَلىٰ أبي رَيَّةَ حيثُ زَعَما -مِن بابِ التَّهَكُّم والِاستهزاءِ- أَنَّ حديثَ أنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يدُلُّ عَلىٰ أنَّ قيامَ السَّاعة يكونُ قبْلَ انْقِضاء القَرْن الأوَّلِ الهجريِّ.

وأَمَّا قولُ المُؤَلِّف تبعًا لأبي ريَّةَ: «فَمَا قولُ عُبَّادِ الأسانيدِ...» إلىٰ آخِرِ كلامِهِ.

فَجَوابُه من وجْهَين:

أحدُهما: أنْ يُقالَ: ليْسَ التَّصديقُ بِالأحاديثِ الثَّابتة عَن النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِن عِبادةِ الأسانيدِ -كَمَا قَدْ زعمَ ذلكَ عُبَّادُ الهوىٰ وأَعْداءُ السُّنَّة!-، وَإِنَّما ذلكَ مِن تحقيقِ الشَّهادَةِ بأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ.

وقَدْ تقدَّمَ فِي أوَّلِ فصولِ الكِتابِ قوْلُ الإمامِ أحْمدَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «مَن رَدَّ أحاديثَ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَهُو عَلىٰ شَفا هَلَكةٍ».

=

(٨٣٠٦) مرْفوعًا، وَصَحَّحه الألْبَانِيُّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ١٧٠) (١٤٦٤)، وأَبُو دَاوُدَ (٤٣٥٠)، والحاكِمُ (٤/ ٤٧١) (٨٣٠٧)، وَصَحَّحه الألْبَانِيُّ.

وَتَقَدَّم فيه -أيضًا- أقوالٌ لِبَعْض العُلماءِ فِي التَّشْديد عَلىٰ الَّذين يَرُدُّون الأحاديثَ الثَّابتة وأنَّهُ لا يَرُدُّها إلا مَن هُو مُتَّهَم علىٰ الإسلامِ؛ فليراجَعْ جميعُ ما ذكرْتُه فِي أوَّلِ الكتابِ؛ فإنَّه مهمٌّ جِدًّا، وَلْيراجعْ -أيضًا- الفصْلُ الخامِسُ؛ فَفِيه آثارٌ كثيرةٌ عَن السَّلفِ فِي الإنكارِ عَلىٰ الَّذين يتَهاونونَ بِالأحاديثِ الصَّحيحةِ، وَيُعارضونَها بِالشُّبَه والآراءِ وَأنْواعِ الحُجَج الشَّيطانيَّةِ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: هذِهِ الكلِمَةُ البشِعَةُ النَّابيةُ مِن المؤلِّف وأبي ريَّةَ، وَهِي تسميتُهما المُؤْمنين بِما ثبتَ عَن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عُبَّاد الأسانيدِ) تَدُلُّ علَىٰ ما فِي قلوبِهما مِن الزَّيغِ ومُتابعَةِ الهَوىٰ، وقدْ قالَ اللهُ تَعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:٢٣].

فَصْلٌ

وقالَ المؤَلِّف فِي صفحة (٦٤) ما نصُّهُ:

«حديثٌ فاقَ حدودَ الغرابَةِ والعجبِ، وَيَبْلغ ذُروةَ الكَذب علىٰ اللهِ ورسولِهِ، رَوىٰ أحْمد فِي «مُسْندِهِ» أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَج عليْهِم ذاتَ غَداةٍ، وَهُو طيِّب النَّفس مُسْفر الوَجْه، فَسُئل عَن السَّببِ؛ فَقال: «وَمَا يَمْنعُنِي؟! أَتَاني رَبِّي عَزَّوَجَلَّ فِي أَحْسَن صورةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ. قُلْتُ: لَبَّيْك رَبِّي وسَعْدَيك. قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِم المَلأُ الأَعْلَىٰ؟ قُلْتُ: لَا أَدْري أَيْ رَبِّي. قَال: فَوَضَع كَفَّيْه بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَوَجَدْتُ بَرْدَهُما

بَيْن ثَدْيَيَّ حَتَّىٰ تَجلَّىٰ لِي مَا فِي السَّموات وَمَا فِي الأَرْضِ»، وَفي رواية: الشَّهرستانيِّ: «لَقِيَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّىٰ وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ»..».

والجواب عَن هَذا مِن وجْهَين:

أَحَدُهما: أنْ يُقالَ: إِنَّ المُؤَلِّف قدْ نَقَل هذا الحَديثَ مِن كتابِ أَبِي ريَّةَ، وَقَد زادَ أبو ريةَ جُمْلَةً فِي أوَّلِهِ وغَيَّرَ فيهِ فِي بَعْض الكَلِمات؛ كَمَا يُعْلم ذَلك مِن لَفْظ الحديثِ الَّذي سَيَأتِي ذِكْرُه -إنْ شاءَ اللهُ تَعالىٰ-، وَالحَديثُ قَدْ رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ والتِّرمِذيُّ مِن حَديث ابْنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمِن حَديث مُعاذِ بْنِ جَبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِي رُؤْيا مَنامٍ، وَلَيْسَت رؤْيَةَ عَيْنٍ، وَقَدْ توَهَّم أبو رَيَّة أنَّها رُؤْيةُ عينٍ، وتَبِعَه المؤَلِّف عَلَىٰ ذلكَ، وَهُو خطأٌ ظاهِرٌ.

فَأَمَّا حديثُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقالَ الإمامُ أحْمدُ: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزاقِ: حَدَّثنا مَعْمَر عَن أيُّوب عَن أبي قِلابةَ، عَنِ ابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: **«أَتاني رَبِّي اللَّيْلَةَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ -أَحْسَبُهُ يَعْنِي فِي النَّوْمِ- فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلىٰ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا؛ فَوَضَع يدَهُ بَيْن كَتِفَيَّ حَتَّىٰ وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ -أَوْ قَالَ: نَحْرِي-؛ فَعَلِمْتُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ»**، الحَديثَ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وَقَد رَواهُ التِّرمِذيُّ بهذا الإِسْنادِ، ورواهُ -أيضًا- مِن طريقِ قَتادةَ عَن أبي قِلابَةَ عَن خالدِ بنِ اللَّجلاج عَن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... فَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ، وَقَال: هَذا حديثٌ حَسَن غريبٌ مِن هذا الوَجْه[1]. قَال: وَفِي البابِ عَن مُعاذِ بْنِ جَبَلٍ وعَبْد الرَّحْمنِ بْنِ

(١) أَخْرَجهُ أَحْمدُ (١/ ٣٦٨) (٣٤٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٣٣، ٣٢٣٤)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

عائشٍ[(١)] عَن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَد رَوَىٰ هذا الحديثَ عَن معاذ بن جبلٍ عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطُولِهِ، وَقَال: «**إِنِّي نَعِسْتُ، فَاسْتَثْقَلْتُ نَوْمًا، فَرَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلَىٰ؟**»، هَذا كلامُ التِّرمِذيِّ.

ثمَّ ساقَ حديثَ مُعاذِ بنِ جبلٍ مِن طريقِ عبْدِ الرَّحمن بنِ عائشٍ الحَضْرميِّ عَن مالكِ بن يخامر السَّكْسَكي عَن معاذِ بنِ جبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: احْتُبِس عنَّا رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ غداةٍ عَن صَلاة الصُّبح حتَّىٰ كِدْنَا نَتراءىٰ عيْنَ الشَّمْس، فَخَرج سَريعًا فَثَوَّب بالصَّلاةِ، فَصَلىٰ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَجوَّز فِي صَلاتِهِ، فلَمَّا سلَّم دَعا بصوْتِه، قَالَ لنَا: «**عَلَىٰ مَصافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ**»، ثُمَّ انفتَلَ إِلَيْنَا، ثُمَّ قَال: «**أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الغَدَاةَ، إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعِسْتُ فِي صَلاتِي حَتَّىٰ اسْتَثْقَلْتُ؛ فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ. قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ. قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلَىٰ؟ قُلْتُ: لا أَدْرِي. قَالَهَا ثَلاثًا. قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّىٰ وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ؛ فَتَجَلَّىٰ لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ**»، الحَدِيثَ، قالَ التِّرمِذيُّ: هَذا حديثٌ حَسَن صَحِيحٌ، سَأَلْت محمَّدَ بْنَ إِسْماعيلَ عَن هذا الحديثِ، فَقَال: «هَذَا حديثٌ حَسَن صحيحٌ»، انْتَهىٰ كلامُ التِّرمِذيِّ.

وقَدْ رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ مِن حَدِيث عبْدِ الرَّحمن بنِ عائِش الحَضْرمي عَن مَالكِ

---

(١) عبدُ الرَّحمن بْنُ عائشٍ الحَضْرميُّ، يُعَد فِي أَهْلِ الشَّام، مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبته، وَفِي إِسْناد حَدِيثه. تَرْجمَتُه في: «أُسْد الغابَةِ» (٣/ ٤٦٠)، وَ«الإِصابَةِ» (٤/ ٢٧٠)، وحديثُهُ أَخْرجَهُ أَحْمدُ (٤/ ٦٦) (١٦٦٧٢) مِنْ طريقِ عَبْد الرَّحْمن بنِ عَائش عَن بَعْض أَصْحابِ النَّبيِّ -صَلَّىٰ اللهُ عليهِ وَسَلَّم وَ-رَضِي اللهُ عَنْهم-.

بنِ يخامر عَن مُعاذِ بن جَبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فَذكرَهُ بنحوِهِ، وإسْنادُهُ صحيحٌ، قالَ ابنُ كثيرٍ بعدَ إيرادِ هذا الحَديثِ فِي تَفْسير سُورةِ (ص): «هُو حديثُ المَنامِ المَشْهورِ، وَمَن جَعلَه يقظَةً فقَد غَلِطَ» انْتَهىٰ(١).

وَأَمّا قولُهُ: في رواية الشَّهرسْتانِيِّ: «**فَصَافَحَني**».

فَجَوابه: أنْ يُقالَ: إنّ هذهِ الكَلِمة لمْ تَرد فِي الحَديثِ الصَّحيح، فَلا يُعْتدُّ بِها.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: لَيْس فِي حَدِيث ابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا فِي حَدِيث مُعاذِ بنِ جبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يُسْتغرَبُ، وَلَا ما يدْعُو إلىٰ العَجَب فضْلًا عَن أَنْ يفوقَ حُدودَ الغَرابَةِ والعَجَب، وَلَيْس فيهِما شيْءٌ مِن الكَذِب علىٰ اللهِ وَلا عَلىٰ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضْلًا عَن أنْ يَبْلغ ذَلك إلىٰ ذُرْوة الكَذِب -كَمَا زَعم ذَلِك المُؤَلِّف الأَحْمَق الجاهِلُ!-، وَمَا جاءَ فِي الحَديثِ مِن الكَلماتِ الَّتي اسْتَغْرب المُؤَلِّف الحَديث مِن أجْلِها وَتَعَجَّب منْهُ، فَهِي مِن الأشياءِ الَّتي يجِب الإيمانُ بِها وإمْرَارُها كَما جاءَت.

فَصْلٌ

وَقالَ المُؤَلّف فِي صفحة (٦٤) ما نصُّه:

«مِنْ أحاديثِ العَجب الغريبِ: (ثور الجنة): فِي «بَدَائِع الفَوائِد» لابْنِ القَيِّم؛ ثَبَت عَن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ المُؤْمنينَ يُنْحَر لهُم يومَ القِيامَةِ ثَوْر فِي الجَنَّة الَّذي كانَ يَأْكل مِنْها، فَيكونُ نُزُلُهم - قَال ابنُ القَيّم: فَهَذا حَيوانٌ كَان يأْكُل فِي الجنَّةِ، فَيُنْحَر

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٥/ ٢٤٣) (٢٢١٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٣٥)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

نُزُلًا لِأَهْلِهَا. (ص ١٧٧ جـ٣)[١]».

والجواب عَن هذا مِن وَجْهينِ:

أَحَدهُما: أنْ يُقالَ: مَا ذكَرَه ابنُ القَيِّم -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- فِي «بَدائِع الفَوائِدِ» فَهُو طَرَف مِن حَدِيثٍ رَواهُ مُسْلم فِي كِتابِ الحَيْض مِن «صَحِيحِه» فِي «بَاب صِفَةِ مَنِيِّ الرَّجُلِ وَالمَرْأةِ»، وهُو مِن حَدِيث أبي أَسْماء الرَّحبي، أنَّ ثَوْبان مَوْلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّثَه، قَال: كُنْتُ قائِمًا عندَ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجاء حَبْرٌ منْ أحبارِ اليَهود، فقالَ: السَّلام عليكَ يا مُحمَّدُ. فَدَفَعْته دفْعَةً كادَ يُصْرعُ مِنْها. فقالَ: لِمَ تدْفَعُني؟ فَقُلت: أَلَا تَقول: يا رَسُول اللهِ؟! فَقال اليَهُودي: إنَّما نَدعوه بِاسمِهِ الَّذي سمَّاه بِهِ أهْلُه. فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اسْمِي مُحَمَّدٌ الَّذي سَمَّاني بِهِ أَهْلِي**»، فقالَ اليَهوديُّ: جِئْتُ أَسْألكَ. فَقالَ لَه رسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَيَنْفَعُكَ شَيْءٌ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟**» قَال: أَسْمَع بِأُذُني. فَنكَت رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُودٍ مَعَه فقالَ: «**سَلْ**».

فقالَ اليهوديُّ: أيْنَ يكونُ النَّاس يومَ تُبَدَّل الأَرْضُ غيْرَ الأَرْض والسَّمَواتُ؟ فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الجِسْرِ**» قَال: فَمَن أَوَّلُ النَّاس إِجازَةً؟ قالَ: «**فُقَرَاءُ المُهاجِرينَ**»، قالَ اليهوديُّ: فَما تُحْفَتُهم حينَ يَدْخلونَ الجَنَّة؟ قالَ: «**زِيادَةُ كَبِدِ النُّونِ**»، قالَ: فَمَا غِذاؤُهم عَلَىٰ إثْرِها؟ قال: «**يُنْحَرُ لَهُمْ ثَوْرُ الجَنَّة الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا**» قالَ: فَمَا شَرابُهم عَلَيْه؟ قالَ: «**مِنْ عينٍ فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا**» قَال: صَدَقْتَ، قالَ: وجِئْت أَسْألك عَن شَيْء لا يَعْلَمهُ أحَدٌ مِن أهلِ الأرضِ إلَّا نَبِيٌّ أو رَجُل أو رَجُلان، قَال: «**يَنْفَعُك إنْ حَدَّثْتُك؟**» قَال: أَسْمع بأُذُني. قَالَ: جِئتُ أسْأَلك عَن الوَلَدِ، قَال: «**مَاءُ الرَّجُلِ**

---

(١) «بَدائِعُ الفَوائِدِ» (٣/ ١٧٧).

أَبْيَضُ وَمَاءُ المَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ المَرْأَةِ أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِ، وإِذَا عَلَا مَنِيُّ المَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ آنَثَا بِإِذْنِ اللهِ»، قَالَ اليَهُودِيُّ: لَقَدْ صدقْتَ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ انْصرف، فَذَهَبَ، فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ، ومَا لِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ حَتَّىٰ أَتَانِيَ اللهُ بِهِ**»[1].

وَقَد جاءَ عَن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَحْوُ ما جاءَ فِي حَدِيث ثَوْبانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذَلِك فيما رَواهُ البُخَارِيُّ ومُسْلم عَن أبي سَعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «**تكُونُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَكْفَؤُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نُزُلًا لِأَهْلِ الجَنَّةِ**»، قالَ: فأَتَىٰ رجلٌ من اليَهُود فقالَ: بارَكَ الرَّحْمَن عليْكَ يَا أبا القاسمِ، أَلَا أُخْبِرك بِنُزُل أهْلِ الجَنَّة يومَ القيامَةِ؟ قال: «**بَلَىٰ**» قال: تكونُ الأَرْض خُبْزَةً واحدَةً.. كَما قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: فَنَظَر إلَيْنَا رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ ضَحِك حَتَّىٰ بدَتْ نواجِذُه، قالَ: أَلَا أخْبِرك بإِدامِهِم؟ قالَ: «**بَلَىٰ**» قال: إِدامُهُم بالَامٌ وَنُونٌ. قالُوا: وَمَا هذا؟ قالَ: ثَوْرٌ ونُونٌ يَأْكُل مِن زائِدَةِ كَبِدِهِما سَبْعونَ أَلْفًا[2].

وَرَوَىٰ الإِمامُ أَحْمدُ بأَسَانيدَ صَحِيحةٍ، وَالبُخاريُّ فِي عِدَّة مواضِعَ من «صحيحِهِ» عَن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ عبْدَ اللهِ بنَ سَلَامٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سأَلَ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما أَوَّلُ طعامٍ يأكُله أهلُ الجَنَّةِ؟ فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الجَنَّةِ فَزِيَادَةُ كَبِدِ الحُوتِ**»، الحديث[3].

---

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣١٥).

(٢) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٦٥٢٠)، ومُسْلِمٌ (٢٧٩٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ١٨٩) (١٢٩٩٣)، والبُخَارِيُّ (٣٣٢٩، ٣٩٣٨، ٤٤٨٠).

وهذِهِ الأحاديثُ الثَّلاثَةِ يُصَدِّق بعضُهَا بعضًا، ومَنْ كَذَّب بما جاءَ فِيها، وعارَضَ ذَلِكَ بِرأيِهِ وتفكيرِهِ، فَلا شَكَّ أنه مُشاقٌّ للرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومُتَّبع غيرَ سبيلِ المُؤمنينَ ومُتَعرِّض للوعيدِ الشَّديدِ عَلىٰ ردِّ الحقِّ وَتكذيبِ الصِّدقِ.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: يَظْهرُ مِن قولِ المُؤَلِّف: «مِن أَحاديثِ العَجَب الغَريب ثَوْرُ الجَنَّةِ» أنَّه يُنْكر ذلكَ، وَقَد اسْتَشْكله قَبْله أبو ريَّة فِي كِتابه الَّذي هو ظُلُماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ، وَهَذا يدلُّ علىٰ قِلَّة إيمانِ المُؤلف وأَبي ريَّة بما هو ثابِتٌ عَن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَد قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات:١٥].

فَصْلٌ

وقالَ المُؤَلف فِي صفحة (٦٤) وصفحة (٦٥) ما نصُّه:

«حَدِيثٌ مُبالغٌ فِي تَكْذيبِ القُرآن فِي رُؤْية العَبْد لِرَبِّه، قالَ القاضِي: نَصَّ أحمَدُ عَلىٰ أَنَّ الإسراءَ كَان يقظَةً، وَحُكِي لهُ أَنَّ موسىٰ بنَ عقْبةَ أَن أحاديث الإِسْراء كانَتْ منامًا، فَقالَ: هَذا كلامُ الجَهْميَّةِ، وقال أَبو بكرٍ النَّجارُ: رَآه إِحْدىٰ عَشْرة مَرَّةً، تِسْعَ مَرَّاتٍ لَيْلَة المعراجِ حِينمَا كانَ يَترددُ بينَ مُوسىٰ وبَيْن ربِّه عَزَّوَجَلَّ، وَمَرَّتينِ بِالكِتاب -يَعْني اللَّتان فِي سورَةِ النَّجم-. (ص ٣٩ جـ ٤ بدائع الفوائد)[1]، وَفِي البُخاري مِن حَدِيث شَرِيكٍ أَنَّ الإِسراءَ كانَ مَنامًا، ونَقولُ لِلمؤْمِن العاقِلِ: تَأَمَّلْ منازَعَة هذا الحديثِ لِقولِهِ تَعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]،

---

(١) «بَدائِعُ الفَوائِدِ» (٤/ ٣٩).

وقَوْله: (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب)، وفِرْية التَّردُّد لِتَخفيفِ فريضةِ الصَّلاة وتَحْوير رُؤْية النَّبي لِجِبْريل لِتُصْبح رؤيَةَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الوارِدَة فِي سورَةِ النَّجم».

والجواب عَن هذا مِن وُجُوه:

أحَدُها: فِي بيانِ ما فِي كَلامِ المؤلِّف مِن الأغلاط، فمِن ذلك قولُه: (أَنَّ موسىٰ بنَ عقبَةَ أنَّ أحاديثَ الإِسراءِ) وَصَوابُه «**أَنَّ موسىٰ بنَ عُقْبة قالَ: إِنَّ أحاديثَ الإِسراءِ**»، وَمِن ذلكَ قولُه: «**أَبُو بكْرٍ النَّجارُ**»، وصَوابُه «**أَبُو بكْرٍ النَّجَّادُ**» بالدَّال لا بِالرَّاء، وَاسْمُه أحمَدُ بْنُ سَلْمانَ -وقيلَ: سُليمانَ- بْنُ الحَسَن بنِ إِسْرائيلَ بن يونُس، وَهُو منَ الطَّبقة الثَّانية مِنْ أصحابِ الإِمامِ أحْمدَ، وَكانَ عَالمًا نَاسكًا وَرِعًا، ماتَ لِعَشْر بقيْنَ منْ ذي الحِجَّة سنةَ ثمانٍ وأربعينَ وَثَلاثمِائةٍ، وَعاشَ خمسًا وتِسْعين سنَةً، وَيُقالُ: إِنَّ مولِدَه فِي سنَةِ ثلاثٍ وَخَمْسينَ ومِائتينِ.

وَمِن ذلكَ قَوْله: «يَعْني اللَّتان»، وصوابه «يَعْني اللَّتَيْن»، ومِن ذلكَ قَوْلُه فِي الآية مِن سورَةِ الشُّورىٰ: «ما كانَ لِبَشَر»، وصوابه ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ** ﴾ [الشورىٰ:٥١].

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: قَدْ نقَلَ الحافِظُ ابنُ كثيرٍ فِي تَفْسيرِ سُورةِ الإِسراءِ عَن أَبِي الخَطَّاب ابْنِ دِحية أنَّه قال فِي كِتابه «التَّنْوير فِي مَوْلِد السِّراج المُنير»، قَدْ تواتَرت الرِّواياتُ فِي حَديثِ الإِسْراءِ - ثُمَّ ذكرَ خمسةً وعشرينَ مِن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ روَوا حديثَ الإِسراءِ، ثُمَّ قالَ: فحَديثُ الإِسراءِ أَجْمع عليهِ المُسْلمون، وَأَعْرض عَنْه الزَّنادِقَة والمُلْحدونَ: ﴿ **يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ**

كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾» انْتَهىٰ(١).

وقَدْ أنكرَ المُؤَلِّف تَرَدُّدَ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ليْلَةَ الإِسراءِ بَيْن ربِّهِ عَزَّوَجَلَّ وبيْنَ موسَىٰ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ فِي طَلَب تخفيفِ فَريضَةِ الصَّلاة، وَزَعم أنَّ ذلكَ فريةً.

والجواب: أنْ أقولَ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

ولَا يُنْكَر تردُّدُ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بيْنَ ربِّه وبيْنَ مُوسَىٰ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ فِي طَلَب تخفيفِ فَرِيضةِ الصَلاة إلَّا مَنْ ينكِرُ حديثَ الإِسْراءِ، وَذَلك دليلٌ عَلىٰ الزَّنْدقةِ والإِلحادِ.

الوَجْه الثَّالث: أنْ يُقالَ: الَّذي نَصَّ عليهِ الإِمامُ أحْمدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- أنَّ الإِسراءَ كانَ يقظَةً هو القولُ الصَّحيحُ.

قالَ النَّوَوي فِي «شَرْحِ مسْلِمٍ» نقلًا عَنِ القاضي عياضٍ أنَّهُ قالَ: «اختلَف النَّاس فِي الإِسراءِ برسولِ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقيلَ: إِنَّما كانَ جميعُ ذلكَ فِي المَنام، وَالحقُّ الَّذي عليهِ أكثَرُ الناسِ ومُعظَمُ السلفِ وَعامة المُتأخرينَ مِن الفُقهاءِ وَالمُحَدِّثينَ والمُتكلمينَ: أَنَّه أُسْري بجَسَده صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والآثارُ تَدُل عليهِ لِمَن طالَعَها وبَحَثَ عنْها، وَلَا يُعْدَل عَن ظاهِرِها إلا بِدليلٍ، وَلَا اسْتِحالة فِي حَمْلِها عليهِ؛ فَيُحْتاج إِلَىٰ تأويلٍ» انْتَهىٰ(٢).

وقالَ ابنُ كثيرٍ فِي «تفسيرِهِ»: «الأكثَرُون مِن العُلماءِ عَلَىٰ أَنَّه أسْرِي بِبَدَنِه

---

(١) «تَفْسيرُ ابْنِ كَثيرٍ» (٥/ ٤٥).

(٢) «شَرْح مُسْلم» لِلنَّوويِّ (٢/ ٢٠٩).

ورُوحِهِ يقظَةً لا منامًا، وَلَا يُنكرون أَنْ يكونَ رَسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رَأَىٰ قبلَ ذلِك منامًا، ثُم رآه بعدَهُ يقظةً؛ لِأَنَّه كان عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لا يَرَىٰ رؤيا إِلَّا جاءتْ مِثْل فَلَقِ الصُّبح، والدليلُ عَلىٰ هذا قولُه تعالَىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء:١]؛ فَالتَّسبيحُ إِنَّما يكونُ عِند الأمورِ العِظام، فَلَو كانَ مَنامًا لَم يكنْ فيه كبيرُ شيءٍ، وَلَم يكنْ مُسْتعظَمًا، وَلَما بادَرَت كفَّار قريشٍ إلىٰ تَكْذيبِهِ، وَلَمَا ارتَدَّت جماعةٌ مِمَّن كانَ قدْ أسْلَم.

وأيضًا، فإنَّ العبْدَ عبارَةٌ عَن مَجْموعِ الرُّوح والجَسَد، وَقَد قال: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]، وقَال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠]، قَال ابْنُ عبَّاسٍ: هِي رُؤْيا عيْنٍ أُرِيَها رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَيْلَة أُسْري بِهِ، وَالشَّجَرة المَلْعونَةُ هي شَجَرة الزَّقُّوم»، رَواهُ البُخارِيُّ، وقالَ تَعالَىٰ: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم:١٧]، والبَصَر من آلاتِ الذَّات لا الرُّوح.

وَأَيْضا؛ فإِنَّه حُمِلَ علىٰ البُراقِ، وَهُو دابَّةٌ بَيْضاءُ برَّاقَةٌ لها لَمَعان، وإِنَّما يكونُ هَذا لِلبدَنِ لا لِلروُّح؛ لِأَنَّها لا تَحْتاج فِي حَرَكَتها إِلىٰ مَرْكب تَرْكَب عليهِ، واللهُ أَعْلَمُ» انْتَهىٰ(١).

وقالَ ابنُ كثيرٍ -أيضًا- فِي «البِدَايةِ والنِّهايةِ»: «مَذْهبُ جُمْهور السَّلف والخَلَف أَنَّ الإِسْرَاء كانَ بِبَدَنه ورُوحه -صَلَواتُ اللهِ وَسَلامُهُ عليهِ-؛ كَما دَلَّ عَلىٰ ذَلِك ظاهِرُ السِّياقاتِ مِن رُكوبِهِ وَصُعوده فِي المِعْراج وَغَيْر ذَلِك» انْتَهىٰ(٢).

---

(١) «تَفْسيرُ ابنِ كَثيرٍ» (٥/ ٤٣، ٤٤).

(٢) «البِدايَةُ وَالنِّهايَةُ» (٤/ ٢٨١، ٢٨٢).

وأمَّا قولُهُ: «وَفِي البُخاري مِن حَدِيث شريكٍ أَنَّ الإِسراءَ كانَ مَنامًا»(١).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: قَدْ تكلَّمَ العُلماء في رواية شريكٍ، قَال النَّووي: «قَد جاءَ في رواية شريكٍ فِي هَذا الحَديثِ أوهامٌ أَنْكرها عَلَيْه العُلماءُ، وَقَد نبَّهَ مُسْلمٌ علىٰ ذَلِك بقولِهِ؛ فَقَدَّم وأخَّرَ، وَزَادَ وَنقَص، وَقَال الحافِظُ عبدُ الحَقِّ فِي كِتابه «الجَمْع بيْنَ الصَّحيحيْنِ» بَعْد ذِكْر هذهِ الرِّوايةِ: هَذا الحديثُ بهذا اللَّفظ مِن روايةِ شَريك بْنِ أبي نَمِر عَن أَنَسٍ، وَقَد زادَ فيه زيادةً مجْهولةً، وَأَتىٰ فيه بأَلْفاظٍ غَيْر معروفَةٍ.

وَقَد رَوىٰ حديثَ الإِسراءِ جماعَةٌ من الحُفَّاظ المُتْقِنين والأَئِمة المشهورينَ كابْنِ شِهابٍ وثابتٍ البُنَانِيِّ وقَتادةَ، يَعْني عَن أنَسٍ، فَلَمْ يأتِ أحدٌ مِنْهم بما أَتىٰ به شَريك، وَشَريك لَيْس بالحافِظِ عندَ أهلِ الحديثِ، قالَ: وَالأَحاديثُ الَّتي تقدَّمَت قبلَ هذا هِي المُعَوَّل عليها، هَذا كلامُ الحافِظِ عبدِ الحقِّ» انْتَهىٰ كلامُ النَّوويِّ(٢).

وقالَ ابنُ كثيرٍ فِي «البِدايةِ وَالنِّهايةِ» وَقَوْله فِي حَدِيث شَرِيك عَن أَنَسٍ: «ثُمَّ اسْتَيْقظتُ فإِذا أَنا فِي الحِجرِ» مَعْدود فِي غَلَطات شريكٍ، أَوْ محمولٌ عَلَىٰ أَنَّ الانتقالَ مِنْ حالٍ إِلىٰ حالٍ يُسَمَّىٰ يقظَةً؛ كَما فِي حَدِيث عائِشَةرَضِيَٱللَّهُعَنهَا حينَ ذَهَب رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ إِلىٰ أَهْلِ الطَّائف؛ فَكَذَّبوه. قَال: «**فَرَجَعتُ مهْمُومًا، فَلَم أَسْتفق إِلَّا بقَرْنِ الثَّعالِبِ**»(٣).

---

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٧٥١٧)، وَقَد دافَعَ ابْنُ حجَرٍ عَن رِواية شَريكٍ، وَجَمع بيْنَها وَبَيْن باقِي الرِّواياتِ؛ كَما فِي «فَتْح البارِي» (١٣/ ٤٨٠).

(٢) «شَرْحُ مُسْلم» لِلنَّوويِّ (٢/ ٢٠٩، ٢١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٣١)، ومسلم (١٧٩٥).

وَفِي حديثِ أَبِي أسيدٍ حِين جاءَ بِابنهِ إِلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ لِيُحَنِّكه فوضعَهُ علَىٰ فخذِ رَسُول اللهِ ﷺ، وَاشْتَغل رسولُ اللهِ ﷺ بِالحديثِ مَعَ النَّاسِ، فَرَفَع أبو أُسَيِّدٍ ابنَهُ، ثُمَّ استيقظَ رسولُ اللهِ ﷺ فَلَم يجدِ الصَّبيَّ؛ فسَأَل عنْهُ؛ فَقَالوا: رُفِعَ؛ فَسَمَّاه المُنْذر، وَهَذا الحَمْلُ أحسنُ منَ التَّغْليطِ، واللهُ أَعْلَم»، انْتَهىٰ كلامُ ابنِ كثيرٍ[(١)].

وأمَّا رؤيةُ النَّبي ﷺ لِربِّه عَزَّوَجَلَّ ليلَةَ الإِسْراءِ، فَقَد اخْتَلَف العُلماءُ فِيها، فَأَثْبَتها بعضُهم ونَفَاها آخرونَ. وَقال بَعْضُهم: رآهُ بِفُؤادهِ، لَا بِعَيْني رَأْسِه.

قالَ ابنُ كثيرٍ فِي «البِدَاية وَالنِّهاية»: «اخْتَلَفوا فِي الرُّؤْيَة، فَقَال بعضُهم: رآهُ بِفُؤادِهِ مَرَّتَين؛ قَالَه ابنُ عبَّاسٍ وطائِفَةٌ، وأطلَقَ ابنُ عباسٍ وَغَيْرُه الرُّؤيةَ، وَهُو محمولٌ عَلَىٰ التَّقْييدِ، وَمِمَّن أطْلَقَ الرُّؤْية أبُو هُرَيْرة وَأَحْمَد بنُ حَنْبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَصَرَّح بعضُهُم بالرُّؤيةِ بِالعَيْنَيْن، واخْتَارهُ ابنُ جريرٍ، وَبَالغَ فيهِ، وَتَبِعه علَىٰ ذلك آخرونَ مِن المُتَأخرينَ، وَمِمَّن نَصَّ عَلَىٰ الرُّؤْيَة بعينَيْ رَأْسِه الشَّيْخ أبو الحَسَن الأَشْعَرِيُّ فِيما نَقَلَه السُّهَيلي عَنْهُ، وَاخْتَاره الشَّيْخ أَبُو زكرِيَّا النَّوَوِيُّ فِي «فَتَاوِيهِ»، وقالَتْ طائِفَةٌ: لَمْ يقعْ ذلك لِحَديث أبي ذرٍ فِي «صحيحِ مُسْلم»، قُلْتُ: يا رسولَ اللهِ، هلْ رأيتَ رَبَّك؟ فقالَ: «**نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ**»، وفي رواية: «**رَأَيْتُ نُورًا**»، وَالخِلاف فِي هَذِه المَسْألةِ مشهورٌ بَيْن السَّلَف والخَلَف» انْتَهىٰ[(٢)].

وَأَمَّا قولُ المُؤلفِ: «وَنَقولُ لِلمُؤْمِن العاقِلِ: تَأَمَّل منازعَةَ هذا الحَدِيثِ لِقَوْله

---

(١) «البِدايَةُ وَالنِّهايَةُ» (٤/ ٢٨٢).

(٢) المَصْدرُ السَّابقُ (٤/ ٢٧٨، ٢٧٩).

تَعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقولِهِ: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورىٰ:٥١] ».

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: لَيْس بيْنَ رؤيَةِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِربِّه ليلَةَ الإِسْراءِ عَلَىٰ قوْلِ مَن أَثْبَتَها وَبَيْنَ الآيتَيْنِ منازَعَة؛ لِأَنَّ الإِدراكَ المذْكور فِي الآيةِ مِن سورَةِ الأنعامِ هُو الإِحاطَةُ، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لَا يحاطُ بِهِ، وإِذا وردَ النَّص بنفي الإِدْراكِ الَّذي هو الإِحاطةُ فَلا يلْزَم منه نفيُ الرُّؤيةِ بِغَيْر إحاطةٍ، وَهَذه الشَّمْس والقَمَر والنُّجوم كُلُّ بَصيرٍ يَراها، وَلَا يحيطُ بِها وَلَا يُدْرِك حقيقَتَها وَكُنْهَها وماهِيَّتَها، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَعْظَمُ مِن أنْ يُحاطَ به؛ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وَقَد تواتَرَتِ الأَحاديثُ عَن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأنَّ المُؤْمنينَ يَرَوْن رَبَّهم يوْمَ القيامَةِ عِيانًا كما يَرَوْن الشَّمْس والقَمَر، يَرَوْنه فِي العَرَصاتِ وَفِي روضاتِ الجَنَّات، وَهَذا مِمَّا يؤْمِن به أهلُ السُّنَّة والجَماعةِ، وَيُنْكِره الجَهْميةُ وَالمُعْتزلةُ وَمَن نحا نَحْوَهم مِن أَهْلِ البِدَع.

وأَمَّا قولُهُ: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورىٰ:٥١].

فقَدْ أجابَ عَنْه النَّوويُّ فِي «شرْحِ مُسْلمٍ» بأنَّه لا يَلْزَم منَ الرُّؤْيةِ وُجودُ الكَلام حالَ الرُّؤْيةِ؛ فَيَجوزُ وُجُود الرُّؤْية مِن غيرِ كلامٍ(١).

---

(١) «شَرْحُ مُسْلم» لِلنَّوويِّ (٣/ ٦).

فَصْلٌ

وقالَ المؤلِّف فِي صفحة (٦٥) ما نصُّه:

«خُرافة أنَّ الحجَرَ الأسْوَد يمينُ اللهِ فِي الأرْضِ، عَنِ ابن عباسٍ، أنَّ الحَجَرَ الأسْوَدَ يمينُ اللهِ فِي الأَرْضِ يُصافِحُ بها مَن يشَاءُ مِن خَلْقِه، وَفي رواية: أُخْرىٰ عَنْه أنَّهُ قالَ: الحَجَر الأَسْود مِن الجَنَّة، وَكانَ أَشَدَّ بياضًا مِن الثَّلْج حتَّىٰ سوَّدَتْه خطايا النَّاسِ، قالوا: إِنَّه يأتِي يومَ القِيامةِ ولَهُ لسانٌ وَشَفتانِ لِيَشهد لِمَن اسْتَلَمه بحقٍّ. (ص ٢٧١ من كتاب تأويلِ مُخْتَلِف الحَديثِ)، وهَذَا الحَدِيثُ إِسْرائيليٌّ مُتَقَوَّل عَن وَهْب بنِ مُنَبِّه الَّذي قالَ فيهِ: كانَ لُؤْلُؤَةً بيضاءَ؛ فَسَوَّده المُشْرِكون، وَقَدِ استهزأَ الجاحِظُ بهذا الحَدِيثِ؛ فَقال: كَان يجِبُ أنْ يُبَيِّضَه المُسْلمونَ حِين أسْلَمُوا، وَيَبْدُو أنَّ المُخْترعين لِهَذا الحديثِ قَصَدوا أَنْ يقولُوا: إِنَّ النَّاس يُقَبِّلون يَدَ اللهِ، وَمِثْل ذلك يُقَبِّلون يَدَ الشُّيوخِ».

والجواب: أنْ يُقالَ: إِنَّ المُؤَلِّف نَقَل أكثَرَ هذا الكَلامِ مِن كتابِ أَبِي رَيَّة، وَقَد وقَعَ فيهِ تَغْيير فِي كَلِمَتين: إِحْداهُما: قولُهُ: «حَتَّىٰ سَوَّدَتْه خَطايا النَّاس»، وَصَوابُهُ «حَتَّىٰ سَوَّدَته خطايا أَهْل الشِّرْك»[1]. والثَّانية: قوله: «مُتَقَوَّل عَنْ وَهْب»، وصَوَابه «مَنْقُول عَن وَهْب».

فأمَّا الحديثُ الذِي فيه أنَّ الحجرَ الأسْوَد يمينُ اللهِ يُصافِحُ بها خَلْقَه، فهُو مَرْوِيٌّ

(١) «تَأْويلُ مُخْتَلِفِ الحَديثِ» (ص:٤١٣).

مِن حَدِيث ابنِ عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مَوْقوفًا، وَمِن حَدِيث عبدِ اللهِ بْنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مَرْفوعًا.

فأمَّا حديثُ ابنِ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فرواهُ عبْدُ الرَّزاق فِي «مُصنَّفه» عَنْ إبراهيمَ بْنِ يزيدَ أَنَّه سمِعَ محمَّدَ بنَ عَبَّاد يُحَدِّث أَنَّهُ سمعَ ابْنَ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقولُ: «الرُّكْن - يَعْنِي الحَجَر- يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْض، يُصافِحُ بها خَلْقَه مُصَافَحَة الرَّجُل أخاهُ، يَشْهَد لِمَن اسْتَلَمَه بِالبِرِّ وَالوفاءِ»[١]، إِبْراهيمُ بنُ يزيدَ هُو الخُوزي -بِضَمِّ المُعْجمةِ وَبِالزَّاي- أَبُو إسْماعيلَ المَكِّيُّ متروكُ الحديثِ[٢].

ثُمَّ قالَ عبد الرزاقِ: أخْبرنا ابنُ جُرَيْجٍ عَن مُحَمَّد بنِ عبَّاد عَنِ ابنِ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا نحوَه[٣]، وَهَذا إسنادٌ صحيحٌ علىٰ شَرْط الشَّيْخين، ثمَّ قال عبدُ الرَّزاق: أَخْبَرنا ابنُ جُريجٍ، وَحَدَّثْت عَن عَلِيِّ بْن عبْدِ اللهِ عَن ابْنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّه قالَ: «الرُّكْنُ هُو يَمِينُ اللهِ يُصافِحُ بِها عِبادَهُ»[٤] إِسْنادُهُ ضعيفٌ؛ لِجَهالةِ الَّذي حَدَّث بهِ عَن عَلِيِّ بنِ عبدِ الله. وَالرِّوايةُ الصَّحيحةُ قَبْلَه تشْهَدُ له وَتُقَوِّيه.

وقَال الحافِظُ ابْنُ حجَرٍ فِي «المَطَالب العَالِيةِ»: «مُحمَّد بنُ عَبَّاد بنِ جعفَرٍ، سَمِعْت ابْنَ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقولُ: «إنَّ هذا الرُّكْن يمينُ اللهِ فِي الأرْضِ، يصَافِحُ بها عِبادَهُ مصافَحَةَ الرَّجل أخَاهُ»، قالَ ابنُ حجر: «لمُحمَّد بن أبي عُمَر». قالَ الشَّيخ حبيبُ الرَّحْمن الأعْظَمي

---

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥/ ٣٩).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذيبَ التَّهْذيبِ» (١/ ١٨٠).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥/ ٣٩).

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥/ ٣٩).

فِي تَعْليقه عَلَىٰ «المَطَالب العَاليةِ»: «فِي المُسْنَدَةِ هَذا موقُوفٌ جَيِّدٌ». وقالَ البُوصيريُّ: «رَواهُ ابنُ أَبِي عُمَر موقوفًا بإِسنادِ الصَّحيحِ» انْتَهىٰ[١].

وَأَمَّا حديثُ عبدِ اللهِ بن عَمْرو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فقد رَواهُ ابنُ خُزَيْمة فِي «صَحِيحه»، وَالطَّبراني فِي «الأَوْسطِ»، وَالحاكِمُ فِي «مُسْتَدركِهِ»، قَال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ «**يَأْتِي الرُّكْنُ يومَ القِيامَةِ أَعْظَمَ من أَبِي قُبيسٍ لَهُ لسانٌ وَشَفتانِ يَشْهد لِمَن اسْتلمهُ بِالحَقِّ، وهُو يمينُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُصافِحُ بِها خَلْقَه**»، قَال الهَيْثَمي فِي الكَلَام علىٰ إِسْنادِ الطَّبَراني: «فِيه عبدُ اللهِ بنُ المُؤَمل وَثَّقَه ابنُ حِبَّانَ، وَقَال: يُخْطِئ، وَفِيه كَلَامٌ، وَبَقِية رِجالهِ رِجالُ الصَّحيح» انْتَهىٰ.

وَقَد صَحَّحه الحاكِمُ، وَتَعقَّبه الذَّهَبي فقالَ: «عبدُ اللهِ بنُ المُؤَمَّل واهٍ، قالَ بعْضُ العُلماءِ: وهذَا غلُوٌّ منَ الذَّهبيِّ[٢]، وقَد روىٰ الإِمامُ أَحمَدُ مِنْه قولَه: «**يأتِي الرُّكنُ يومَ القِيامَةِ أعْظَمَ منْ أبي قُبَيسٍ لهُ لِسانٌ وَشَفتانِ**»، وَفِي إسنادِهِ عبدُ الله بنُ المُؤمل، وَمَع هذا فقَد قالَ المنْذِريُّ: إِسْنادُهُ حسنٌ[٣].

وإِذا عُلِم أَنَّ حديثَ ابْنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا صحيحُ الإِسنادِ، وأَنَّ ابنَ خزيمةَ والحاكِمَ قَدْ صحَّحا حديثَ عبدِ الله بنِ عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وَأَن المُنْذريَّ قدْ حسَّنَه، فمِن أَقْبَح المُكابَرَة قوْلُ المُؤَلف: إنَّه خُرافةٌ، وهَذه الكَلِمة تدُلُّ علىٰ ما فِي قَلْب المُؤَلف

---

(١) «المَطالِبُ العَالِيَةِ» (١/ ٣٣٩، ٣٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزيمَةَ (٢٧٣٧)، والطَّبرانِيُّ فِي «الأَوْسط» (١/ ١٧٧)، وَالحاكِمُ (١/ ٦٢٧) (١٦٨١)، وانْظُرْ: «مَجمَعَ الزَّوائِدِ» (٣/ ٢٤٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٢١١) (٦٩٧٨)، وانْظُرْ: «التَّرغيبَ وَالتَّرهيبَ» لِلمُنْذِريّ (٢/ ١٢٤).

منَ الزَّيغ وعدَاوةِ السُّنَّة، والمُؤَلف هو المُخَرِّف علىٰ الحَقِيقة؛ لِأَنَّه يكابِر فِي رَدِّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وَيَهْرف بِما لا يَعْرفُ.

وَأَمَّا الحديثُ الَّذي فيهِ: إِنَّ الحَجَر الأسْوَد مِن الجَنَّة، فقَد رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ والتِّرمِذيُّ عَن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «**الحَجَر الأَسْود منَ الجَنَّة، وكانَ أَشَدَّ بياضًا مِن الثَّلج حتَّىٰ سوَّدَتْه خطايا أَهْلِ الشِّرْكِ**»، هَذَا لفْظُ أحْمَد، وَلَفْظ التِّرمِذيِّ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَزَل الحَجَر الأسْوَد منَ الجَنَّة، وهُو أَشَدُّ بَياضًا مِن اللَّبَن سَوَّدَتْه خَطايا بَنِي آدَمَ**»، قَال التِّرمِذيّ: حَدِيثٌ حَسَن صحيحٌ،[1] قالَ: وَفِي البابِ عَن عبدِ الله بنِ عَمْرو[2] وَأَبي هُريرَةَ[3].

وَأَمَّا قولُه: (قَالوا: إِنَّه يأتِي يومَ القِيامَةِ، وَلَه لِسانٌ وَشَفتانِ؛ لِيَشْهدَ لِمَن اسْتَلَمه بِحَقٍّ).

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: هَذا قِطْعة مِن حَدِيث عبدِ اللهِ بنِ عَمْرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذي تَقدَّم ذِكْرُه. وَقَد رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ والتِّرمِذيّ وابْنُ ماجَه، وَابْن خُزَيْمةَ وَابْن حِبَّانَ فِي «صَحِيحَيْهما»، وَالحاكِمُ فِي «مُسْتدْرَكه»، وَالبَيْهَقي فِي «سُنَنِه» مِن حَدِيث ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «**لَيَبْعَثَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الحَجَرَ يَوْمَ القِيَامَةِ، ولَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ يَشْهَدُ عَلَىٰ مَنِ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ**»، قَالَ البيهَقِيُّ: وَقَال بَعْضُهم فِي الحَدِيثِ: «**لِمَنِ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ**» قالَ التِّرمِذيُّ: «هَذا حدِيثٌ حَسَن»،

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ٣٠٧) (٢٧٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٧٧)، وَصَحَّحه الأَلْبانِيُّ.

(٢) سَيأتي تَخْريجُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ ماجَه (٢٩٥٧)، وَضَعَّفه الأَلْباني.

وَصَحَّحه الحاكِمُ، وَوَافقَهُ الذَّهِبيُّ علىٰ تَصْحيحِه[١].

وَأَمَّا قَوْله: (وَهَذا الحديثُ منقولٌ عَن وَهْب بنِ مُنَبِّه الَّذي قالَ فيه: كانَ لؤلؤةً بيضاءَ، فَسَوَّدَه المشركونَ).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: هَذا خطَأٌ ظاهرٌ، وَتَخليطٌ؛ فإنَّ المنقولَ عَن وَهْبٍ غيرُ الحديثِ المرفوعِ الَّذي تقدَّم ذكرُهُ، ويَشْهد لِلمنقولِ عَن وَهْب بنِ مُنَبِّه ما رَواهُ التِّرمِذيُّ وابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالحاكِم فِي «مُسْتدرَكِهِ»، والبَيْهقيُّ فِي «سُنَنِه» عَن عبد الله بن عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: سَمِعْت رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ: «**إنَّ الرُّكْن والمَقَام ياقُوتَتانِ مِن ياقوتِ الجَنَّةِ، طَمَس اللهُ نُورَهُما، وَلَوْ لَمْ يَطْمِسْ نُورَهُما لَأَضَاءَتا ما بَيْن المَشْرِق والمَغْرِب**»، قَال التِّرمِذيّ: هَذا يُرْوىٰ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا قَوْلُه[٢]. وَفِيه عَنْ أنسٍ -أيضًا- وَهُو حديثٌ غريبٌ[٣].

وَأَمَّا قولُه: (وَقَد استَهْزأ الجَاحظُ بِهذا الحَديثِ فَقَال: كَان يَجِب أنْ يُبَيِّضه المُسْلمون حِين أَسْلموا).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: لَيْس بغريبٍ مِن الجاحِظِ أنْ يستهْزِئَ بِالحديثِ؛ لِأنَّه كما قالَ ابنُ حزْمٍ فِي «المِللِ وَالنِّحل» كانَ أَحَد المُجَّان الضُّلالِ، غَلَب علَيْه الهَزْل، وَقَال

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٤٧) (٢٢١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦١)، وابْنُ ماجه (٢٩٤٤)، وابن خُزيمَةَ (٢٧٣٥)، وابنُ حِبانَ (٣٧١٢)، والحاكِمُ (١/ ٦٢٧) (١٦٨٠)، وَالبيهَقِيُّ فِي «الكُبْرىٰ» (٥/ ١٢٢)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٧٨)، وابنُ خُزيمَةَ (٢٧٣١)، وابنُ حِبانَ (٣٧١٠)، والحاكِمُ (١/ ٦٢٦) (١٦٧٧)، وَالبَيْهقيُّ فِي «الكُبْرىٰ» (٥/ ١٢٢)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ٢٧٧) (١٣٩٧٤)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ فِي «صَحيحِ الجامِعِ» (٣١٧٤).

الذَّهَبِيُّ فِي «المِيزانِ»: «كانَ مِن أئمَّةِ البِدَع، وَنقلَ عَن ثَعْلب أَنَّهُ قالَ: لَيْس بثِقةٍ، وَلا مَأْمونٍ»، وَذَكر الحافِظُ ابنُ حجَرٍ فِي «لِسانِ المِيزانِ» شيئًا كثيرًا مِن مَساويهِ، وَذَكر عَن ثَعْلب أَنَّهُ قالَ: كَانَ كذَّابًا عَلىٰ اللهِ وَعَلىٰ رسولهِ وَعَلىٰ النَّاس(١).

وَقالَ ابنُ قتيبَةَ فِي «تَأْويلِ مُخْتلفِ الحديثِ»: «تَجِدهُ يقصِدُ فِي كُتُبه لِلمَضاحيكِ وَالعَبَث يريدُ بِذَلك اسْتمالَةَ الأَحْداثِ، وَشُرَّابَ النَّبيذ، وَيَسْتَهْزِئ مِن الحديثِ اسْتِهْزاءً لَا يخفَىٰ علَىٰ أَهْل العِلْم؛ كَذِكْره كَبِد الحوتِ، وَقَرْن الشَّيطانِ، وَذِكْرِ الحجرِ الأَسْودِ، وَأَنَّه كانَ أبيضَ فَسَوَّده المُشْركون، وَقال: كَانَ يجبُ أَنْ يبيِّضَه المسلمونَ حينَ أَسْلَموا، وَهُو معَ هذا مِن أكذَبِ الأُمَّة وأوضَعِهم لِحديثٍ وَأَنْصَرهم لِباطِلٍ» انْتَهىٰ(٢).

وَقَد رَدَّ ابنُ قُتَيْبة عَلىٰ الجاحِظِ وَغَيْره مِن المُلْحِدين الَّذين اسْتَهْزَءوا بِما جاءَ فِي الحَجَر الأَسْوَدِ؛ فَقالَ: وَأَمَّا قولُهُم: إِن كانَتِ الخطايا سَوَّدَته فيَجِب أَنْ يبيضَ لَمَّا أَسْلمَ النَّاسُ. قَالَ ابنُ قتيبةَ: «وَلَو شاءَ اللهُ تَعالَىٰ لَفَعل ذَلِك، قال: وَبَعْدُ؛ فَإِنَّهم أَصْحابُ قِياسٍ وفَلْسفةٍ، فَكَيْف ذهَبَ عليهِمْ أَنَّ السَّواد يصْبغُ ولا يَنْصَبِغُ، والبَياضَ يَنْصَبغُ وَلَا يصبغُ» انْتَهىٰ(٣).

وَذَكَر الحافِظُ ابنُ حجرٍ فِي «فَتْح البارِي» عَن المُحِبِّ الطَّبَري أَنَّه قالَ: فِي بَقائِهِ أَسوَدَ

---

(١) «الفِصَل فِي المِلَل وَالنِّحل» لابْنِ حزْمٍ (٤/ ١٣٩)، وَ«مِيزانِ الِاعْتدالِ» (٣/ ٢٤٧)، وَ«لِسان المِيزانِ» (٤/ ٣٥٥- ٣٥٧).

(٢) «تَأْويلُ مُخْتَلِفِ الحَديثِ» (ص:١١٢).

(٣) المَصْدَر السَّابق (ص:٤١٥).

عِبْرةٌ لِمَن له بَصيرَةٌ؛ فَإِنَّ الخَطايا إِذا أَثَّرت فِي الحَجَر الصَّلْد فتَأْثيرها فِي القَلْب أَشَدُّ.

قَال: وَرُوي عَن ابْنِ عبَّاس: «إِنَّما غَيَّره بالسَّوَاد؛ لِئَلَّا ينظُرَ أَهْلُ الدُّنْيا إِلىٰ زِينَةِ الجَنَّة»، فإِنْ ثَبَتَ؛ فهذا هو الجوابُ، قال الحافظُ: أخرَجَه الحُمَيْدي فِي فَضَائلِ مَكَّة بِإِسنادٍ ضعيفٍ» انْتَهىٰ(١).

وَأَمّا قولُه: (وَيَبْدو أَنَّ المخْتَرعينَ لِهذا الحديثِ قَصَدوا أَنْ يَقولوا: إِنَّ النَّاس يُقَبِّلون يدَ اللهِ وَمِثْل ذلك يُقَبِّلون يَدَ الشُّيوخ).

فَجَوابُهُ مِن وجوهٍ:

أَحَدُها: أَنْ يُقالَ: لَيْس الحديثُ فِي فَضْل الحَجَر الأَسْوَد مُخْتَرَعًا كَما قَدْ زعَمَ ذَلِك عَدُوُّ السُّنَّة، وَقَد تقَدَّم الكَلامُ فِي حَدِيث ابنِ عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في فَضْلِ الحَجَر الأَسْود، وَبَيان أَنَّه صَحِيحُ الإِسْنادِ، وَتَقَدَّم -أيضًا- الكلامُ فِي حَدِيث عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في فضْلِ الحجَرِ الأَسْوَد، وبَيانِ أَنَّ ابنَ خزيمَةَ والحاكِمَ صَحَّحاهُ، وَأَن المُنْذريَّ حسَّنَه، وهذَا يَرُدُّ قولَ مَن زعَمَ أَنَّه حديثٌ مُخْترعٌ.

الوَجْه الثَّاني: أَنْ يُقالَ: لَمْ يقلْ أَحَد مِن علماءِ المُسْلمين: إِنَّ مَن قَبَّل الحجَرَ الأَسْودَ فَقَد قبَّلَ يدَ اللهِ التِي هي صفَةٌ من صفاتِهِ، وَمَن زعَمَ أن ذلك مِن أَقْوالِ المُسلمينَ فَقَد افترىٰ عَلَيْهم.

الوَجْه الثَّالث: أَنْ يُقالَ: مَعْنىٰ الحديثِ عِنْد المُسْلمين أَنَّ مَنِ اسْتَلَم الحَجَرَ الأَسْوَد وَقبَّلَه فكأَنَّما صافَحَ اللهَ وَقبَّل يَمينَهُ، قالَ ابنُ قُتَيْبة: هَذَا تمثِيلٌ وَتَشْبيهٌ، وَقالَ شيخُ الإِسلامِ

---

(١) «فَتْح البارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣/ ٤٦٣).

أَبُو العَبَّاس ابنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- قولُهُ: «**الحَجَرُ الأَسْوَد يمينُ اللهِ فِي الأَرْض، فَمَن صافَحَهُ وقَبَّلَه فكأَنَّما صافَحَ اللهَ وَقَبَّل يمينَهُ**» صَريحٌ فِي أنَّ الحجَرَ الأسْوَد ليْسَ هو صِفَةً للهِ، وَلَا هو نَفْسَ يمينِهِ؛ لِأَنَّه قالَ: «**يمينُ الله فِي الأَرْض**»، وقال: «**فَمَن قبَّلَه وصافَحَه فكأَنَّما صافَحَ اللهَ وقبَّلَ يمينَهُ**»، وَمَعْلُوم أنَّ المُشَبَّه لَيْس هو المُشَبَّهَ بهِ، فَفِي نفسِ الحديثِ بَيَانُ أَنَّ مُسْتَلِمه لَيْس مُصافِحًا للهِ، وَأَنَّه ليسَ هو نَفْسَ يمينِهِ.

وقالَ شيخُ الإِسلام -أيضًا- فِي الكَلام عَلَىٰ قولِهِ: «**الحَجَر الأَسْوَد يمينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»: هذَا اللَّفْظ صريحٌ فِي أنَّ الحجَرَ الأسوَدَ ليسَ هو مِن صفاتِ اللهِ؛ إِذْ قالَ: «**هُو يمينُ اللهِ فِي الأَرْض**»؛ فَتَقْييدُهُ بالأَرْضِ يدُلُّ علىٰ أَنَّهُ ليْسَ هو يَدَهُ علَىٰ الإِطْلاقِ، فَلَا يكونُ اليَدَ الحقيقيَّةَ، وقوْلُه: «**فَمَن صافَحَهُ وقَبَّلَه فكأَنَّما صافَحَ اللهَ وَقَبَّل يمينَهُ**» صريحٌ فِي أن مُصافِحه ومقَبِّلَه ليْسَ مصافِحًا للهِ، وَلَا مُقَبِّلًا لِيمينِهِ؛ لِأَنَّ المُشَبَّه ليس هو المُشَبَّهَ بهِ، وَقَد أتَىٰ بقَوْله: «**فكَأَنَّما**»، وهِي صريحةٌ فِي التَّشْبيهِ، وَإِذا كانَ اللَّفْظ صريحًا فِي أَنَّه جُعِل بِمَنْزلةِ اليَمينِ لَا أَنَّهُ نفسُ اليمينِ كانَ مَنِ اعْتَقد أَنَّ ظاهرَهُ أَنَّهُ حقيقةُ اليمينِ قائِلًا لِلكذِبِ المُبينِ» انْتَهىٰ[1].

الوَجْه الرابع: أنْ يُقالَ: قَدْ زعمَ المُؤلف أَنَّ تقبيلَ أيْدي الشُّيوخ مِثْلُ تقبيلِ الحَجر الأَسْودِ الَّذي هو يمينُ اللهِ فِي الأَرْض، وَهَذا خطأ كَبيرٌ فإِنَّ تقبيلَ الحَجَر الأَسْوَدِ سُنَّةٌ سَنَّها رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَغّب فيها بِقَوْله وَفِعْله، وَقَد قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]، وقالَ تَعالَىٰ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ

(١) «مَجْموعُ الفَتَاوَىٰ» (٣/ ٤٤).

﴿وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وَفِي «الصَّحيحيْنِ»، وغَيْرِهما: أَنَّ عُمَر بنَ الخَطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّل الحَجَر الأَسْود وَقالَ: «**إِنِّي لأَعَلْم أَنَّكَ حجَرٌ لا تَنْفع وَلا تَضُرُّ، ولَوْلا أَنِّي رَأَيْت رسولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يُقبِّلُك ما قَبَّلْتُك**»(١).

قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَر فِي «فَتْح البارِي»: «فِي قَوْل عُمَرَ هَذَا التَّسْليمُ لِلشَّارع فِي أُمُور الدِّين، وَحُسْنُ الاِتِّبَاع فِيما لَمْ يُكْشَف عَن مَعَانيها، وَهُو قاعِدَةٌ عظيمَةٌ فِي اتِّباع النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَفْعله، وَلَوْ لَمْ يُعْلم الحِكْمةُ فِيهِ» انْتَهىٰ(٢).

وقد ثبت عَن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ مَسْحَ الرُّكْنِ اليَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الأَسْوَدِ يَحُطُّ الخَطَايَا حَطًّا**»، رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ وابن حِبَّانَ فِي «صَحِيحه» مِن حَدِيث عبد اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورَواهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيالسِيُّ وابنُ خُزيمةَ فِي «صَحِيحه»، ولَفْظُهما: سَمِعْت رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إِنَّ مَسْحَهُمَا يَحُطُّ الخَطَايَا حَطًّا**»، ورَواهُ النَّسائِيُّ، وَلَفظُه: سَمِعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إِنَّ مَسْحَهُمَا يَحُطَّانِ الخَطِيئَةَ**»، ورَواهُ التِّرمِذيُّ والحاكِمُ، وَلَفْظهما: سمعْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةٌ لِلخَطَايَا**»، قالَ التِّرمِذيُّ: «هَذا حديثٌ حَسَن»، وَصَحَّحَه الحاكِمُ، ووافَقَه الذَّهَبِيُّ علىٰ تصحيحِهِ(٣).

---

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (١٥٩٧)، ومُسْلِمٌ (١٢٧٠).

(٢) «فَتْح البارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣/ ٤٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٢/ ٣) (٤٤٦٢)، وَابنُ حِبانَ (٣٦٩٨)، وأَبُو دَاوُدَ الطَّيالسِيُّ (٣/ ٤١٥)، وَابنُ خُزيمَةَ (٢٧٢٩)، والنَّسائِيُّ (٢٩١٩)، وَالتِّرمِذِيُّ (٩٥٩)، والحاكِمُ (١/ ٦٦٤) (١٧٩٩)، =

وأمَّا تقبيلُ أيدِي الشُّيوخِ، فَفي جَوازِهِ خِلافٌ بَيْن العُلماءِ، قالَ شيخُ الإِسْلامِ أَبو العَبَّاس ابْنُ تيمِيَّةَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «تَقْبيلُ اليَدِ لمْ يكونُوا يَعْتادُونه إِلَّا قَليلًا، ورَخَّص فيهِ أَكْثَرُ العُلماءِ كَأَحمدَ وغيرِهِ، وقالَ سُليمانُ بنُ حرْبٍ: هي السَّجْدةُ الصُّغرىٰ.

وأمَّا ابْتداءُ الإِنْسانِ بِمَدِّ يَده للنَّاس لِيَقْبلوها وَقَصْدهُ لِذلك، فَهذا مَنْهِيٌّ عَنْه بِلا نِزاعٍ كائِنًا مَن كانَ بِخلافٍ ما إِذا كانَ المُقَبِّلُ هُو المُبْتديَ بِذَلكَ»، انْتَهىٰ[١].

وَنَقَلَه عنه ابنُ مُفْلح فِي «الآدابِ الشَّرعيَّةِ» قالَ: «وَقَالَ ابْنُ عبْدِ البَرِّ: كانَ يُقالَ: تَقْبيلُ اليَدِ إِحْدىٰ السَّجدتينِ، وَتَناولَ أَبُو عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُقَبِّلَها فَقَبَضَها؛ فَتَناولَ رِجْلَه، فَقالَ: مَا رَضِيتُ مِنْك بِتِلْك، فَكَيْف بِهَذِه؟! وَقَبَض هِشامُ بْنُ عَبْد المَلَكِ يَدَه منْ رَجلٍ أَرادَ أَنْ يُقَبِّلَها، وَقَال: مَهْ؛ فإِنَّه لَمْ يَفْعل هَذا مِن العَرَبِ إِلَّا هَلُوعٌ، وَمِنَ العَجَم إِلَّا خضُوعٌ»، انْتَهىٰ[٢].

فَصْلٌ

وَقالَ المُؤلِّف فِي صفحة (٦٥) و(٦٦) ما نصُّهُ:

«خُرافَةُ تحديدِ الخُلفاءِ وَالأُمراءِ عَددًا وَنَسَبًا مِن قُريشٍ، وَنِسْبةُ ذَلِك إِلىٰ النَّبي زُورًا، رَوىٰ الشَّيخانِ -وَاللَّفظُ لِلبخاريِّ- عَن جابرِ بنِ سَمُرة: «يَكونُ اثْنا عَشر أَمِيرًا

=

وَصَحَّحه الأَلْبانِيُّ.

(١) «المُسْتدرَكُ عَلىٰ مَجموعِ الفَتاوىٰ» (١/ ٢٩).

(٢) «الآدابُ الشَّرْعيةُ» (٢/ ٢٥٩).

كُلُّهم مِن قُريشٍ»، وَرِوايةُ مُسلمٍ: «لَا يزالُ أمْرُ النَّاس ماضِيًا مَا ولِيَهم اثْنا عَشَر رجُلًا كُلُّهم مِن قريشٍ»، ووَقَع عندَ أَبِي داودَ بِلَفْظ: «لَا يزالُ هَذا الدِّينُ عزيزًا إِلىٰ اثْني عَشَرَ خَليفَةً». وَمُلاحَظٌ أنَّ أكْثر أحاديثِ المَهْدي جاءتْ عَن جابِرِ بنِ سَمُرة. وَعِند أحْمَد: «لَا يزالُ هذا الأَمْرُ صالِحًا». وَواقِعٌ عنْد أبي دَاودَ وأَخْرجَه البَزّار مِن حَدِيث ابْنِ مسعودٍ أنَّه سُئل: مَن يَمْلِك هَذه الأُمَّة مِن خَلِيفةٍ؟ قالَ: سَأَلْنا عَنْها رسولَ اللهِ، فَقَالَ: «اثْنا عَشَرَ؛ كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ». وعنْ كعْبِ الأَحْبار فِي كُلّ وادٍ مِن ثَعْلبة: «يكونُ اثْنا عَشَر مَهديًّا، ثُمَّ ينْزِل رُوح اللهِ؛ فَيَقْتل الدَّجّال».

وحَتَّىٰ نَعْلم أنَّ هذهِ الأحاديثَ حَبْكٌ للكَلام وصِناعةٌ محدَّدةٌ لِوضع الأُمَوِيِّين، فاسْمع لهذا الحَديثَ. أَخْرَج أَبُو دَاوُدَ مِن حَدِيثِ ابنِ مَسْعود -وابنُ مَسْعودٍ مَظْلومٌ ضَروري- رفعة: «تَدور رَحىٰ الإِسْلامِ ٣٥ سنةً أو سِتٌّ وثلاثون أَوْ سَبْع وثلاثونَ، فإنْ هلَكُوا، فَسَبيل مَن هَلَك وَإِن يَقُمْ لهُم دِينُهم يَقُم لَهُم سبعونَ عامًا»، وزادَ الطَّبرانيُّ والخَطَّابيُّ أنَّ الدَّجالَ تَلِدُه أُمُّه (بِقُوص) أَرْض مِصْر، وَبَيْن مَوْلِدِه وَمَخْرجه ثَلاثونَ عامًا.

وَفِي رواية لِمُسلم: أَنَّه يخرجُ مِن أَصْبَهان، وَفِي حديثِ الجَسَّاسة عِنْد مُسْلم أنَّهُ محبوسٌ بِديرٍ أو قَصْر فِي جَزيرة فِي الشَّام أو بَحْر اليَمنِ، وَرَوَىٰ الحاكمُ وَأَحْمد أنَّه يَخْرج بَيْن الشَّامِ وَالعِراقِ».

والجواب: أنْ يُقالَ: هَذَا الكَلام نَقَلَه المُؤَلف مِن كِتاب أبي رَيَّة، وَقَد وقَعَ فيهِ تغيِيرٌ وَزِيادةٌ فِي بَعْض الكلماتِ، فَمِن ذلكَ قَوْلُه: «وَوَاقِعٌ عِند أبي داود»، وصوابه «وَوَقع عِنْد أبي دَاوُد»، ومنْها قولُه: «رفعة»، وصَوابه «رَفَعَه»، ومِنْها قولُه: «أُو سِتٌّ وثلاثون أَوْ سَبْع وثَلاثونَ»، وصَوابه «أو سِتٍّ وَثلاثِين أو سَبْعٍ وَثَلاثِينَ»، وَمِنْها قولُه:

«سَبْعون عامًا»، وصَوابه «سَبْعينَ عَامًا».

فأَمَّا قولهُ: (خُرافةُ تحديدِ الخُلفاء وَالأُمراء عددًا ونَسَبًا مِن قُريشٍ، وَنِسْبة ذلك إِلَىٰ النَّبي زُورًا).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: إِنَّ المُخرِّف والقائلَ بِالزُّور فِي الحَقيقةِ هُو المؤلِّف الَّذي يَهْرف بِما لا يَعْرف، وَيَخْبط خبْطَ عَشْواءَ فِي مُعارضَةِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وَرَدِّها والِاستهزاءِ بِها وَوَصْفها بالأَوْصاف السَّيِّئةِ.

وَأَمَّا حديثُ جابرِ بنِ سَمُرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ذِكْر الأُمَراء الِاثني عَشَر مِن قريشٍ، فَهُو حديثٌ مُتَّفق علَىٰ صِحَّته[(١)]، وَلا يَرُدُّه إلا مُكابرٌ مُعاندٌ، وَقَد اختلفَ العُلماء فِي مَعْناهُ وذَكَروا فِي ذَلِك وجوهًا، أرْجَحُها ما وافَقَ روايةَ أَبِي داودَ، وَلَفْظه: «**لا يزالُ هَذا الدِّينُ قائمًا حَتَّىٰ يكونَ عَلَيْكم اثْنا عَشَر خليفَةً كُلُّهم تَجْتَمِع عَلَيْهِ الأُمَّةُ**»، فَسَمِعْت كلامًا مِن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أفْهَمْه؛ فَقُلْت لِأَبِي: مَا يقولُ؟ قالَ: «**كُلُّهمْ مِنْ قُرَيْشٍ**»[(٢)] وزَاد فِي رواية: «فَلَمَّا رجعَ إلىٰ مَنْزله أَتَتْه قريشٌ، فَقالوا: ثُمَّ يكونُ ماذا: قال: «**ثُمَّ يَكُونُ الهَرْجُ**»[(٣)].

وأَمَّا قولُه: (وَمُلاحظٌ أَنَّ أكثَرَ أحاديثِ المَهديِّ جاءَتْ عَن جابرِ بنِ سَمُرةَ).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: لَيْس فِي أَحاديثِ المهديِّ شيءٌ عَن جابرِ بنِ سَمُرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومَا زعَمه المُؤَلِّف هَهُنا فهُو مِن تَخَرُّصاته وَظُنونه الكاذِبَة، وَالصَّحيح مِن

---

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٧٢٢٢)، ومُسْلِمٌ (١٨٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨٠)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨١)، وضَعَّفه الأَلْبانيُّ.

أحاديثِ المَهْدِي مَرْويٌّ عَن عَلِيٍّ[١] وابْنِ مسعودٍ[٢] وأبي هُرَيْرة[٣] وأبي سَعِيدٍ الخُدْري[٤] وَأُمِّ سَلَمة[٥] وجَابرِ بن عبدِ الله[٦] رَضِيَ اللهُ عَنهُم، وَقَد ذكرتُها فِي أَوَّل الجُزْء الثَّاني مِن «إِتْحافِ الجَماعَةِ»؛ فَلْتُراجعْ هُناك.

وَأَمَّا ما نَقَله عَن كَعْب الأَحْبارِ أَنَّه قالَ: يَكُون اثْنا عَشَر مهدِيًّا... إِلىٰ آخرِه.

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: هَذا غيْرُ ثابتٍ عَن كَعْب. قالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ فِي «فَتْح البَارِي»: «إِنَّه وَاهٍ جِدًّا»[٧].

وأَمَّا قولُهُ: (وَعَن كعبِ الأحْبارِ فِي كلِّ وادٍ مِن ثَعْلبة).

فَجَوابُه: أنْ يُقالَ: يَظْهر مِن إيرادِ المؤَلِّف لِقوله: (فِي كُلِّ وادٍ مِن ثعلبةَ) أَنَّه كانَ يَرىٰ أَنَّ هذه الجُملةَ مِن كلامِ كَعْب الأحبارِ، وَلَا يُسْتبعدُ ذلكَ مِنه؛ لِشِدَّة غَباوتِه وجَهْله، وَهَذِه الجُمْلة قَد أَوْردَها أبو رَيَّة مثلًا فِي مَعْرض الرِّواية عَن كَعْب الأَحْبار؛ فَقال: وَعَن كَعْب الأحْبارِ -وَلَابُدَّ مِن كَعْبِ الأَحْبارِ، وفِي كُل وادٍ أَثَر من ثعلبة-: يَكونُ اثْنا عَشَر مَهْديًّا، ثُم يَنْزل روحُ اللهِ فَيَقْتل الدَّجالَ.

وَمُراد أبي رَيَّة بقولِهِ: (وَفِي كُلِّ واد أَثَر مِن ثعلبةَ) أَنَّ كَعْب الأحبارِ هُو المُتَّهم

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨٣)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨٢)، وَالتِّرمِذِيُّ (٢٢٣٠)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ ماجَه (٢٧٧٩)، وضَعَّفهُ الأَلْبانِيُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨٥)، وحَسَّنه الأَلْبانِيُّ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٨٤)، وابْنُ ماجَه (٤٠٨٦)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٦) أخرجه مسلم (١٥٦).

(٧) «فَتْح البارِي» لِابنِ حَجَرٍ (١٣/ ٢١٤،٢١٣).

بِوضعِ ما نُقِل عنْه فِي خُروج المَهْدِيِّين الاثني عَشَر، ونُزولِ عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بَعْد ذَلِك وَقَتْله الدَّجالَ، وَلَا يخْفَىٰ ما فِي كَلَام أَبِي رَيَّة من التَّحامُل علَىٰ كَعْب الأَحْبارِ، وَرَمْيه بِما هُو بريءٌ منْه.

وقدْ تَقَدَّم قوْلُ أبِي الدَّرْداءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: إنَّ عِنْد ابنِ الحِمْيَري لَعِلْمًا كثيرًا، وقوْلُ مُعاوِيةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَلَا إنَّ كعْبَ الأحبار أَحَد العُلماءِ، إِنْ كانَ عِنْده لَعِلْمٌ كَالثِّمار -وفي رواية: كَالبَحَّار- وَإِنْ كنَّا فيهِ لَمُفَرِّطينَ.

وتَقَدَّم -أيضًا- قولُ النَّووي: إنَّهم اتَّفَقوا علَىٰ كَثْرَةِ عِلْمِه وَتَوثيقِه، وتَقَدَّم -أيضًا- قولُ الحافِظِ ابنِ حجَرٍ: إنَّه ثِقَةٌ، وفِي هذا أَبْلَغُ رَدٍّ عَلىٰ المُؤَلِّف وأَبِي رَيَّة وغيرِهِما مِن دَجاجِلَةِ العَصْرِيِّين الَّذين قدْ جَعَلوا كعْبَ الأَحْبار، وَوَهْب بنَ مُنَبه غَرضًا لِسِهامِهمُ الخَبيثةِ، وَسُلَّمًا لِرَدِّ الأَحاديثِ الصَّحيحةِ وَاطِّراحِها.

وَأَمَّا قَولُه: (وَحَتَّىٰ نَعْلم أنَّ هذه الأَحاديثَ حَبْك لِلكلامِ وصِناعةٌ محدَّدَةٌ لِوَضْع الأُمَوِيِّين).

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: مِن أكْبَر الخطأ وأَسْفَه السَّفه مُعارضَةُ المُؤَلِّف لِلأحاديثِ الثَّابتةِ عَن النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَزَعْمُه أنَّها مِن حَبْك الكَلام وَالصِّناعةِ المُحَدَّدة لِوَضْع الأُمَوِيِّين، وَهَذا الكَلام مِن المُؤَلِّف يَدُلُّ عَلىٰ شِدَّة عَداوتِه لِلسُّنة وأَهْلِها.

وَأَمَّا قَوْله: (أَخرج أَبُو دَاوُدَ مِن حَدِيث ابنِ مَسْعود: -وابْنُ مسعودٍ مظلومٌ ضروري- رَفعه: تَدورُ رَحَىٰ الإِسْلام ٣٥ سنَةً أو سِتٌّ وثَلاثونَ أَوْ سبْعٌ وثَلاثونَ، فإِن هَلَكوا فَسَبيلُ مَن هَلَك، وَإِنْ يَقم لهُم دينُهُم يَقُم لهُم سَبْعونَ عامًا).

فَجَوابُه مِن وَجْهين:

أَحَدُهما: أنْ يُقالَ: إِنَّ حديثَ ابنِ مَسْعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ صحيحٌ، رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ وأَبُو دَاوُدَ الطَّيالسِيُّ وأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتاني وابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، والحاكِمُ فِي «مُسْتدرَكِه» أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «**تَدورُ رَحَىٰ الإِسْلام لِخَمْس وثَلَاثينَ، أَوْ سِتٍّ وثلاثينَ، أو سَبْع وثلاثينَ؛ فإِنْ يَهْلِكوا فَسَبيلُ مَن هَلَك، وَإِنْ يَقُم لَهُمْ دينُهُم يَقُم لَهُم سبعينَ عامًا**»، قَال: قُلْت: أَمِمَّا مَضَىٰ أَمْ مِمَّا بَقِيَ؟ قالَ: «**مِمَّا بَقِيَ**». قالَ الحاكِمُ: صحيحٌ علَىٰ شَرْط مُسْلم، ووافَقَه الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخيصهِ»(١).

قَال الخَطَّابي: «دَورانُ الرَّحىٰ كِناية عَن الحَرْبِ وَالقِتالِ شَبَّهَها بِالرَّحَىٰ الدَّوَّارَةِ الَّتي تَطْحَن الحَبَّ لما يكونُ فيها مِن تَلَفِ الأَرْواح وَهَلاكِ الأَنْفُس»(٢).

وَقالَ ابْنُ الأَثيرِ: «إِنْ كانَ أَراد سَنَة خَمْسٍ وثلاثين مِن الهِجْرة، فَفِيها خَرَج أَهْلُ مِصْرَ، وَحَصَروا عُثْمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وَجَرىٰ فيها مَا جَرَىٰ، وَإِنْ كانَتْ سِتًّا وَثَلاثين؛ فَفِيها كانَتْ وقعَةُ الجَمَل، وَإِنْ كانَتْ سَبْعًا وَثَلاثينَ فَفِيها كانَتْ وَقْعَة صِفِّين»، انْتَهىٰ(٣).

وَقَوْله: «**وَإِن يَقُم لَهُم دينهم**» قالَ الخَطَّابي: «يُريدُ بِالدِّين هَهُنا المُلْك، قَالَ: وَيُشبه أنْ يكونَ أُرِيد بهذا مُلْكُ بني أُمَيَّة وَانْتقالُهُ عنْهُم إلىٰ بَنِي العَبَّاس، وَكانَ مَا بَيْن أنِ اسْتَقَرَّ الأَمْر لِبَني أُمَيَّة إِلىٰ أَنْ ظَهَرَتِ الدَّعْوة بِخُراسانَ، وَضَعُفَ أمْرُ بَنِي أُمَيَّة،

---

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ٣٩٠) (٣٧٠٧)، وأَبُو دَاوُدَ الطَّيالِسِيُّ (١/ ٣٠١)، وأَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٤)، وابنُ حِبانَ (٦٦٦٤)، والحاكِمُ (٣/ ١٢٣) (٤٥٩٣)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٢) «مَعالِمُ السُّننِ» (٤/ ٣٤٠).

(٣) «جَامِعُ الأُصولِ» (١١/ ٧٨٢).

وَدَخَل الوَهَن فيهِمْ نحوًا مِنْ سَبْعين سَنَةً» انْتهىٰ(١).

وذَكَرَ ابنُ كثيرٍ فِي «البِدايةِ وَالنِّهايةِ» عَن البَيْهقي أَنَّه قالَ: بَلَغَني أَنَّ فِي هذا إِشارَةً إِلىٰ الفِتْنة الَّتي كانَ مِنْها قَتْل عُثْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَة خمسٍ وَثلاثين، ثُمَّ إِلىٰ الفِتن التي كانَتْ فِي أَيَّام عَلِيٍّ. وَأَراد بِالسَّبْعِين مُلْكَ بني أُمَيَّة؛ فَإِنه بَقِي بَيْن ما اسْتَقَر لَهُم المُلْك إِلىٰ أَنْ ظهَرَتْ الدُّعاةُ بِخُراسانَ وَضَعُف أَمْرُ بَنِي أَمَيَّة، وَدَخَل الوَهَن فيهِ نَحْوًا مِن سَبْعين سَنَةً» انْتَهىٰ(٢).

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقالَ: إِنَّ الظَّالم فِي الحَقيقةِ هُو المؤلِّف الَّذي قدْ تَهَجَّم علىٰ الأَحاديثِ الصحيحةِ بِجَهْله وقِلَّة عَقْله، فَإِنه قَدْ ظَلَمَ ابنَ مَسْعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتكْذيبِهِ لِحَديثه الثَّابت عَن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَظَلَمَ جميعَ رُواةِ الحَديثِ وَالمُخْرِّجينَ لَه مِنَ الأَئِمَّة الَّذين تقدَّم ذِكْرُهم، حيثُ زَعَم أَنَّهم قدْ ظَلموا ابْنَ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذَلِك كذِبٌ وَافتِراءٌ عَلَيْهم.

وَأَمَّا قولُه: (وَزادَ الطَّبرانِيُّ والخَطَّابي: أَنَّ الدَّجالَ تلدُه أُمُّه (بِقُوص) أَرْض مِصْرَ، وَبَيْن مولِدِه ومَخْرَجه ثلاثونَ عامًا).

فَجَوابُه: أَنْ يُقالَ: هذا الكَلام قدْ نقلَه المؤَلِّف من كِتاب أَبي رَيَّة، وَلَمْ يُحْسِن النَّقلَ وَلَا الاخْتِصار. وَذَلك أَنَّ أَبا ريَّة ذَكر فِي صَفْحة ٢٣٥ مِن الطَّبْعة الثَّالثة لِكِتابِهِ، مَا أَخْرَجه أَبُو دَاوُدَ مِن حَدِيثِ ابنِ مَسْعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**تَدورُ رَحَىٰ الإِسْلامِ لِخَمْسٍ وَثَلاثينَ أَوْ سِتٍّ وَثَلاثينَ أَوْ سَبْعٍ وَثَلاثينَ؛ فَإِنْ هَلَكوا فَسَبيلُ مَن هَلَك، وَإِنْ**

(١) «مَعالِمُ السُّننِ» (٤/ ٣٤١).

(٢) «البِدايَةُ وَالنِّهايَةُ» (٩/ ١٧٤، ١٧٥).

يَقُم لَهُم دِينُهُم يَقُمْ لَهُمْ سَبْعِينَ عامًا»، ثُمَّ قال أبو رَيَّة: (زَاد الطَّبراني وَالخَطَّابيُّ: فَقالوا سِوىٰ ما مَضىٰ؟ قال: **نَعَم**).

ثُم ذَكَر أبو رَيَّة فِي صفحة ٢٣٨ ما جاءَ فِي الدَّجالِ، وَقالَ فيهِ: وَأَخْرج نعيمُ بْنُ حَمَّاد مِن طريقِ كَعْب: «**أنَّ الدَّجَّال تَلِدُه أُمُّه بِقُوص مِن أرْضِ مِصْرَ، وبَيْن مولِدِه ومَخْرَجه ثَلاثون سَنَةً**»، وَقَد جاءَ المُؤَلِّف المخرِّف فَلَفَّق بينَ حديثِ ابنِ مسعودٍ الذي تقدَّمَ ذِكْرُهُ وبَيْنَ ما رَواهُ نعيمُ بنُ حمَّاد فِي الدَّجالِ، وَجعَلَهما حديثًا وَاحدًا، وَفِي هذا التَّلْفيق أَوْضح دليلٍ عَلىٰ غَباوةِ المُؤَلِّف وكَثافة جَهْلِه.

وَأَمَّا قوْلُهُ: (وَفي رواية لِمُسْلِم: أَنَّه يَخْرجُ مِن أصْبهانَ).

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: لَيْسَتْ هذهِ الرِّوايةُ عندَ مُسْلمٍ، وَإِنَّما رَواها الطَّبَرانيُّ بإِسنادٍ ضعيفٍ مِن حَدِيثِ فاطمةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[1]، ورَواهُ الإمامُ أَحْمدُ وأبُو يَعْلىٰ والطَّبرانيُّ فِي «الأَوْسطِ» مِن حَدِيث أنسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي إسْناده مَقالٌ[2]، ورَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ -أيضًا- وابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحه» مِن حَدِيث عائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[3].

ورَواهُ الطَّبرانيُّ -أيضًا- مِن حَدِيث عِمْران بن حُصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِسْنادُهُ ضعيفٌ[4]، ورَواهُ الحاكمُ مِن حَدِيث حذيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِسْنادُهُ ضعيفٌ[5].

---

(١) أَخْرجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» (٢٤/ ٣٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٣/ ٢٢٤) (١٣٣٦٨)، وَأَبُو يَعْلىٰ (٦/ ٣١٧)، وَالطَّبراني فِي «الأَوْسط» (٥/ ١٥٦).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (٦/ ٧٥) (٢٤٥١١)، وَابْنُ حِبانَ (٦٨٢٢)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي «الأَوْسَطِ» (٧/ ١٧٢).

(٥) أَخْرَجَهُ الحاكِمُ (٤/ ٤٧٩) (٨٣٣٢).

وَأَمَّا قولُه: (وَفي حديثِ الجَسَّاسة عِنْد مُسْلم: أنَّه محبوسٌ بِدَيْر أو قَصْر فِي جَزِيرةٍ فِي الشَّام أو بَحْر اليَمَن).

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: قَدْ جاءَ فِي حَدِيث فاطمةَ بنتِ قيسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْد مُسْلم: أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ مُخبِرًا عَن الدَّجال: «**أَلَا إِنَّه فِي بَحْر الشَّام أوْ بَحْر اليَمَن، لَا بَلْ مِن قِبَل المَشْرِقِ ما هو، من قِبَلِ المَشْرق ما هو، مِن قِبَل المَشْرِقِ ما هُو**»، وأومأ بيدِهِ إلىٰ المَشْرق[1]، وَقَد اخْتَصر المؤَلِّف ما جاءَ فِي هذهِ الرِّوايةِ اخْتصارًا أَخَلَّ بالرِّوايةِ وَذَهَب بالفائِدَةِ.

وَأَمَّا قولُهُ: (وَفِي حَديثِ النَّواسِ بنِ سَمْعانَ عِنْد مُسْلِم أَنَّهُ يَخْرُج بيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ).

فَجوابُه: أنْ يُقالَ: لَيس المُرادُ بما جاءَ فِي حَدِيث النَّواسِ بنِ سَمْعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أوَّلَ خُروجِ الدَّجالِ يَكونُ فيمَا بَيْن الشَّام والعِراقِ، وَإِنَّما المُرادُ به تَعْيينُ الطَّرِيق الَّتي يَخْرُج منها الدَّجال إِلىٰ أرْضِ العَربِ، وَقَدْ أوْضَح النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِك بِقَوْله: «**إِنَّه خارِجٌ خَلَّةً بَيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا، وعَاثَ شِمَالًا؛ يَا عِبَادَ اللهِ فَاثْبُتُوا**»[2]، وفي حَديث جُبير بْنِ نفيرٍ عَن أبيهِ، أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ فِي الدَّجالِ: «**أَلَا وَإِنِّي رأيْتُهُ يخرُجُ مِن خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا وَشِمَالًا، يَا عِبَادَ اللهِ اثْبُتُوا**» ثلاثًا. رَواهُ الطَّبرانيُّ، والحاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَصَحَّحه، وَوَافقَه الذَّهَبِيُّ علىٰ تَصْحيحهِ[3].

---

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٣٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (١/ ٣٥٥)، وَالحاكِمُ (٤/ ٥٣٧) (٨٥٠٨).

وَيظَهر مِن إيرادِ المُؤَلِّف لِلرِّواياتِ الَّتي جاءَتْ فِي الدَّجالِ أَنَّه قدْ ظَنَّ بِها التَّعارُضَ فِي المَوْضع الَّذي يخْرُجُ منْهُ الدَجال، وَلَا تعارُض بيْنَها، فَأَمَّا ما رَواهُ نُعَيْم بنُ حَمَّاد مِن طريقِ كَعْبٍ أَنَّ الدَّجال تَلِدُه أمهُ بِقُوص مِن أَرْضِ مِصْرَ؛ فَهَذا لَا أَصْلَ لَه[1]، وَلَا تُعارَضُ بِه الأحادِيثُ المَرْفوعَةُ، وَأَمَّا باقِي الرِّواياتُ فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ؛ فَفِي حديثِ فَاطمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا النَّصُّ علىٰ أَنَّهُ مِن قِبَلِ المَشْرِق.

وَفِي الحديثِ الَّذِي رَواهُ الإمامُ أَحْمدُ والتِّرمِذيُّ وابْنُ ماجَه والحاكِمُ عَن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**إِنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَان**»[2]، وَفِي الحَدِيثِ الَّذِي رَواهُ الإِمامُ أَحْمدُ وَأَبُو يَعْلَىٰ عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مِنْ يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ**»[3]، وأَصْبَهَانُ مَدينةٌ بِالمَشْرق، وَأَمَّا ما جاءَ فِي حَدِيث النَّواسِ بْنِ سَمْعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالمُرَادُ بِذلك تَعْيينُ طَرِيقِ الدَّجالِ الَّتِي يَخْرُج مِنْها إِلَىٰ أرْضِ العَرَبِ، وَاللهُ أَعْلَم.

فَصْلٌ

وَقالَ المُؤَلِّف فِي صفحة (٦٦) ما نصُّه:

«أَحاديثُ أَشْراطِ السَّاعة وَكَلامُ الأُسْتاذِ رَشيد رِضا عَنْها، فِي صفحة ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣ مِنْ كِتَاب «أَضْوَاءٌ عَلَىٰ السُّنَّةِ المُحَمَّدِيَّةِ»، وكَلام مِن أَهَمِّ مَا يُثْبتُ بَراءة

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْه.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمدُ (١/ ٤) (١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٣٧)، وابْنُ ماجَه (٤٠٧٢)، والحاكِمُ (٤/ ٥٧٣) (٨٦٠٨)، وَصَحَّحه الأَلْبَانِيُّ.

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

النَّبي مِنْ تِلْك الأحادِيثِ».

والجواب: أنْ أَقول: هَذا كَلام المُؤَلِّف فِي هذا المَوْضعِ، وَأَمَّا إمامُهُ فِي الضَّلالِ وَقَائِدُه إِلىٰ مَهاوي الهَلاك وَهُو أَبُو رَيَّة، فَقَد قالَ فِي كِتَابه الَّذي هو ظُلُماتٌ بَعْضُها فوْقَ بعضٍ مَا مُلَخَّصُه:

«كَلِمَةٌ جامِعَة فِي أحاديثِ أَشْراط السَّاعة وَأَمْثالِها:

انْتَهىٰ رَشِيد رِضا فِي «تَفْسيرِهِ» بَعْد أنْ طَعَن فِي أَحَادِيثِ أَشْرَاط السَّاعة وَأَمارَاتِها مِثْل الفِتَنِ وَالدَّجالِ وَالجَسَّاسة وَظُهور المَهْدِي وَغَيْر ذلكَ إِلَىٰ هذهِ النَّتَائج، ثُمَّ ذَكَر مِن نَتَائجِهِ أنَّ النَّبِيَّ لمْ يكُنْ يعْلَمُ الغيْبَ، وَإِنَّما أَعْلَمه اللهُ بعْضَ الغُيوبِ بِمَا أَنْزَلَ عليْهِ فِي كِتَابِهِ، ومِنْها أَنَّ أَكْثَرَ الأحاديثَ قَد رُوِي بِالمَعْنىٰ، وَمِنْها أَنَّ زَنادِقَةَ اليَهودِ وَالفُرْس وَغَيْرِهم مِن أَهْل الابْتِداعِ وَالعَصبيَّاتِ قَدْ وضعوا أَحاديثَ كَثِيرَةً افْتَرَوْها، وَزادُوا فِي بَعْض الآثارِ المَرْويَّة دَسَائِسَ دَسُّوها وَراجَ كَثِيرٌ مِنْها بِإِظْهار رُواتِها لِلصَّلاح وَالتَّقْوىٰ، وَمِنْها أَنَّ بَعْض الصَّحابَة وَالتَّابعين كانُوا يَرْوُون عَن كُلِّ مُسْلمٍ، وَما كُلُّ مؤمنٍ صَادِقٌ، وَقَد كانَ فِي عهْدِ النَّبِي مُنافِقُون[1].

وَأَقُولُ: هَذا حاصِلُ النَتائجِ مِن كَلام رَشيد رِضا، ثُمَّ قال رَشِيدٌ: فَكُلُّ حديثٍ مُشْكلِ المَتْن أَوْ مضطَرِبِ الرِّوايةِ أو مُخالفٍ لسُنَنَ اللهِ تَعالىٰ فِي الخَلْق أَوْ لِأُصولِ الدِّين أَوْ نُصوصه القَطْعيَّةِ أوْ للحِسِّياتِ وَأَمْثالها مِن القَضايا اليَقينِيَّةِ، فَهُوَ مَظِنَّةٌ لِما ذَكَرْنا؛ فَمَن صَدَّق روايَةً ممَّا ذُكِرَ ولَم يجِدْ فيها إِشْكالًا، فَالأَصْل فيها الصِّدْقُ، وَمَنِ ارتابَ فِي شَيْءٍ مِنْها أَوْ أَوردَ عَلَيْه بعضُ المُرْتابينَ أَو المُشَكِّكين إِشْكالًا فِي مُتُونِها؛

(١) «تَفْسيرُ المَنارِ» (٩/ ٤٢١، ٤٢٢).

فَلْيَحْمِله عَلىٰ ما ذَكَرْنا مِن عَدَم الثِّقَةِ بِالرِّوايةِ لِاحْتِمال كَوْنِها مِن دسائِسِ الإِسْرائِيلِيَّات أَوْ خَطَأ الرِّوايةِ بِالمَعْنىٰ، وَإِذا لَمْ يكُنْ شَيْءٌ منْها ثابتًا بالتَّواتُرِ القَطْعِيِّ فَلا يصِحُّ أَنْ يُجْعل شُبْهةً عَلىٰ صِدْقِ الرَّسُولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المَعْلُومِ بِالقطْعِ، وَلَا عَلىٰ غيرِ ذَلك من القَطْعيَّاتِ».

والجواب عَن هَذا مِن وُجُوه:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: مِن أَكْبر الخَطأ طَعْنُ رشيد رِضا فِي أَحاديثِ أَشْراط السَّاعة وَأَمارَاتها وَغَيْر ذَلِك مِن الأحاديثِ الَّتي طَعَن فيها بِغَيْر حُجَّةٍ، وَهَذا مِمَّا نَقِمَه أَهْلُ العِلْم عَلىٰ رشيد رضا، وَقَد رَدَّ علَيْه غيرُ واحِدٍ مِن المُعاصرينَ لَهُ، وَمِنْهُم تلميذُه الشَّيخ مُحمَّد عَبْد الرَّزَّاقِ حَمْزَة، فِي ضِمْنِ رَدِّه عَلىٰ أبي رَيَّة، فَقد قالَ فِي صَفْحة ٢٣٦ وَصَفْحَةِ ٢٣٧ من كِتابِه المُسَمَّىٰ «ظلماتُ أبي ريَّةَ» ما نصُّهُ:

«ونقل أبو ريَّةَ (ص: ٢١٥) تحت عُنوانِ: «كلمَةٌ جامعةٌ في أحاديثِ أشْراطِ السَّاعةِ وأمْثالِها» كلِمَة في نحْوِ صفْحَتَيْنِ عن السيِّد رَشِيد رضا مِن «تفْسيرِهِ» (ص ٥٠٤ - ٥٠٧ ج ٩) فيما جاء مِنَ الأحاديثِ في أَشْراطِ السَّاعةِ، وخُروجِ الدَّجَّالِ، ونُزولِ عيسىٰ بنِ مريَمَ وغيْرِها، شكَّكَ فيها بأنَّ الرُّواة روَوْها بالمعنىٰ، يعني ويَجُوزُ الخَطَأُ عليهم فيما فَهِمُوه مِن كلام النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأنَّ الصَّحابَةَ كان فيهم مُنَافِقون وفي الرُّوَاة وضَّاعونَ تظاهَروا بالصَّلاحِ، فلَمْ يُعْرَف ما وَضَعوه إلا بَعْدَ توبةِ بعْضِهم، وإقرارِهِ بما وَضَعَ... إلىٰ آخر ما هو دَفع في صدْرِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ وعَجْزِها وإِضْعاف الثِّقةِ بها والاحْتِجاج بما جاءت به.

ونقولُ كلمةً موجَزَةً في سَبَبِ هذا التَّشْكيكِ مِنَ السَّيِّدِ رَشِيد: تخَرَّجَ علىٰ أُسْتاذِهِ

الإِمامِ الشيْخِ محمَّد عبْدُه، الذي تمَهَّر في فلْسَفَةِ القرن الثَّامنَ عَشَرَ، والتَّاسِعَ عَشَرَ، ورَضَعا جميعًا لِبانَ فلْسَفَةِ جُوستاف لوبون، وكانْت ونِتْشه وسْبِنْسَر، وغيْرِهم مِن أساطينِ الفَلْسَفَةِ المادِّيَّةِ التي تقول بِجَبْرِيَّةِ الأسبابِ والمُسَبَّباتِ، وأنَّ العالَمَ يسير بِنَواميسَ لا يُمْكِن أنْ تَتخَلَّفَ، أو أن يَنْفَكَّ مُسَبَّبٌ عن سَبَبِه عقْلًا، فلم تَتَّسِعِ الفلسفَةُ المادِّيَّةُ في تفْكِيرِهِما للإِيمان بالمُعْجِزاتِ والخَوارِقِ؛ من انشقاقِ البَحْرِ لموسىٰ والعصا له، وآياتِ عيسىٰ بنِ مَرْيَمَ، ورَفْعِهِ للسماء، ونُزولِهِ، وخروجِ الدَّجَّالِ والدَّابَّةِ وطُلوعِ الشَّمْسِ مِن مغْرِبها وانشقاقِ القَمَرِ، وغيْرِها مِنَ الآيات.

ولما لَمْ تَتَّسِعْ فلْسَفَتُهُما -فلْسَفَةُ القرْنِ الثَّامِنَ عَشَرَ والتَّاسِعَ عَشَرَ- لهذه الخوارِقِ والآياتِ والمُعْجِزات، أخَذَا في تأويلِها في القرآنِ، والشَّكِّ في أحاديثِها.

ولو عاش الإِمامانِ الشيْخُ محمَّد عبْدُه، والسيد رَشِيد رضا إلىٰ منْتَصَفِ القرْنِ العِشْرينَ، وعلِمَا فلسَفَتَه التي نَفَتِ الجبْرِيَّةَ، وأنها ذهَبَتْ إلىٰ غَيْرِ رَجْعَةٍ، وأنَّ العالَمَ مُسَيَّرٌ بحِكْمةِ فاعِلٍ مُخْتارٍ، لا بِجَبْرِيَّةٍ حتْمِيَّةٍ كما أعْلَنَ ذلك مُشَرَّفَة باشا في مقالِه «تطوُّر العِلْمِ»، والعالِمُ الطبيعيُّ الفَلَكِيُّ الإِنكليزيُّ جِنْز في كتابه «الكوْنُ الخفيُّ أو المَسْتورُ»، ورئيسُ الأكاديميَّةِ الأمريكيَّةِ في نُيويُورك صاحبُ كِتابِ «الإِنسانُ لا يقومُ وحْدَه» الذي يرُدُّ علىٰ هِكسلي خَلِيفةِ دَارْوِن في كتابِهِ «الإِنسانُ يقومُ وحدَهُ»، وقد عُرِّبَ كِتابُ «الإِنسانُ لا يقومُ وحدَهُ» باسْمِ «العِلْمُ يدعو إلىٰ الإِيمانِ».

أقولُ: لو عاش الإِمامانِ إلىٰ هذا التَّجْديدِ في الفلسفةِ الغَرْبيَّةِ، لكان لهما رأْيٌ آخرُ في آياتِ الأنبياءِ وخوارِقِهِمْ ومُعْجِزاتهم، ولكان لهما إيمانٌ وفَرَحٌ بأحاديثِ أشْراطِ السَّاعةِ والخَوَارِقِ، ولاستفادَا منها عُلُومًا نَفِيسةً مِنَ الوحْيِ الإِلهِيِّ.

ولو كان لأَبِي ريَّةَ أنْ يعْرِف تطوُّرَ العِلْم، وانهدامَ مادِّيَّةِ القَرْنِ الثَّامِنَ عَشَرَ والتَّاسِعَ عَشَرَ وحُلولَ فلسفةِ القرن العِشْرينَ مَحَلَّها، لكانَ يسْتَحِي مِنْ نفْسِه أنْ يُقَلِّدَ نظريَّةً خاطِئَةً مَحَاها الزمانُ وطَمَسَها، ويَرُدَّ بها صحيحَ الأحاديثِ ويشَكِّكَ فيها.

ثُمَّ قال محمَّد عبد الرزَّاق حمْزَة: أنا تِلْميذُ السيِّد رَشِيد رضا، واسْتَفَدْتُ منه ما أشْكُرُ اللهَ عليْهِ، وأشْكُرُ أستاذي علىٰ ذلك وأترَحَّمُ عليه لأجْلِه، ولكنَّ ذلك لا يمنَعُني أنْ أخالِفَه إلىٰ ما يَظْهَرُ لي مِنَ الحقِّ كما قال أحَدُ الحُكَماءِ عن شيْخِهِ: إنه يُحِبُّه، والحَقُّ أحبُّ إليه مِنْ شيْخِهِ» انتهىٰ.

وقال الشيْخُ محمَّد عبد الرزَّاق حمْزَة -أيضًا- في صفحة ٢٧١: «ولقد ذَكَرْنا فيما مضىٰ أنَّ الأُستاذَ الإمامَ قدْ رَضَعَ فلسفَةَ القرْنِ التَّاسعَ عَشَرَ والثَّامنَ عَشَرَ التي كانَتْ شائِعَةً في أُورُبَّا في عصْرِه، وكانَ أسَاطِينُها أمثالَ كانْت وجُوستاف لوبون وسْبِنْسر وجوته وغيْرهم، فتعارَضَتْ عنْدَه مع ما جاء علىٰ ألْسِنَةِ الرُّسُل؛ مِن ذِكْرِ السِّحْر والجِنِّ والشَّياطينِ، وخَوارِقِ المُعْجِزات، فأرادَ أنْ يَجْمَعَ بيْنَ تلْك الفَلْسَفَةِ المادِّيَّةِ التي تَجْعَلُ الكوْنَ آلةً تُسيِّرُها سُنَنٌ لا تَنْخَرِمُ ولا تَتخَلَّف، وبيْنَ ما أثْبَتَتْهُ الأدْيانُ مِنْ مُعْجِزاتِ الأنبياءِ والرُّسُلِ، فذَهَبَ يُؤَوِّلها حتىٰ تنْسَجِمَ مع ما رَضَعَ مِنَ فلسفةِ المَادِّيِّينَ».

وذَكَرَ الشيخُ محمَّد عبد الرزاق حمْزَة -أيضًا- في صفحة ٢٧٤: أنَّ السيِّد رشيد حاوَلَ تأويلَ بعْضِ الأحاديثِ، وهِيَ ما كانت تُشْكِلُ عليه في الجَمْعِ بيْنَها وبيْنَ تفْكِيرِهِ العَصْرِيِّ الذي أخَذَهُ عنْ شيْخِهِ الأُسْتاذِ الإمامِ عنْ فلْسَفَةِ القَرْنِ التَّاسِعَ عَشَرَ وما قَبْلَهُ

مِنَ الفلسفَةِ المادِّيَّةِ التي لا تَجْتَمِعُ مع ما جاءَتْ به الدِّياناتُ» انتهىٰ[١].

ومِمَّنْ رَدَّ علىٰ رَشِيد رضا -أيضًا- تِلْمِيذُه الشيْخُ أحمد محمَّد شاكر في تعْلِيقِهِ علىٰ الجُزْءِ الثَّاني عَشَرَ مِنْ «مُسْنَدِ الإمامِ أحْمَدَ»، فقَدْ رَدَّ في صَفْحَةِ ١٢٤ إلىٰ أثناء صَفْحَةِ ١٢٩ مِنْ هذا الجُزْءِ علىٰ الَّذِينَ لَعِبُوا بِحَديثِ أبي هُريْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إذا وَقَعَ الذُّبابُ في إناءِ أحَدِكُمْ فلْيَغْمِسْهُ**»، الحديثَ، رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخاريُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والبيهقيُّ[٢]، وقال في أَثْناءِ رَدِّهِ عليْهِمْ ما نصُّهُ:

«لَمْ نَرَ فيمَنْ تَقَدَّمَنَا مِنْ أهْلِ العِلْم مَنِ اجْترأَ علىٰ ادِّعاءِ أنَّ في «الصَّحيحيْنِ» أحاديثَ موضوعةً، غايَةُ ما تكلَّم فيه العُلَماء نقْدُ أحاديثَ فيهما بأَعْيانِها، لا بادِّعاء وضْعِها والعياذُ بالله، ولا بادِّعاء ضَعْفِها، إنما نَقَدُوا عليهما أحاديثَ ظَنُّوا أنها لا تَبْلُغُ في الصِّحَّةِ الذِّرْوَةَ العُلْيا التي الْتَزَمَها كُلٌّ منهما.

وهذا مِمَّا أخْطَأَ فيه كثيرٌ مِنَ الناس، ومنهم أُسْتَاذُنا السيد رَشِيد رضا علىٰ عِلْمِهِ بالسُّنَّةِ وفِقْهِهِ، ولَمْ يستطِعْ قَطُّ أنْ يُقيمَ حُجَّتَه علىٰ ما يرىٰ، وأفْلَتَتْ منه كَلِماتٌ يسْمُو علىٰ عِلْمِه أنْ يَقَعَ فيها، ولكنَّه كان مُتَأَثِّرًا أشَدَّ الأثَرِ بِجَمالِ الدِّين ومحمَّد عبدُه، وهما لا يعْرِفان في الحَديثِ شيْئًا، بلْ كانَ هو بعْدَ ذلك أعْلَمَ مِنْهُما، وأعْلىٰ قدَمًا وأثْبَتَ رَأْيًا لولا الأَثَرُ الباقي في دَخيلَةِ نَفْسِه، واللهُ يغْفِر لنا وله». انتهىٰ المقصودُ مِنْ كلامِهِ[٣].

---

(١) «ظلمات أبي رية» (ص:٢٣٦- ٢٧٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مسند أحمد» تحقيق العلامة/ أحمد شاكر (٦/ ٥٥٥).

وقالَ الشيْخُ محمَّدْ يوسف الكافي التُّونُسيُّ في كتابِهِ «المسائلُ الكافيةُ في بَيَانِ وُجوبِ صِدْقِ خَبَرِ رَبِّ البريَّةِ»: «المسألةُ التَّاسعةُ والثَّمانونَ: تقدَّم لنا أنَّ الذين تخرَّجوا علىٰ الشيْخِ جمالِ الدينِ الأفْغَانِيِّ، والذين تخرَّجوا عمَّنْ تخرَّجَ عنه، يُفَسِّرونَ القرآن برأْيِهم، ويُنْكِرونَ بعْضَ ما ثَبَتَ في الشَّرْعِ، ويعْتَمِدونَ علىٰ أقوالِ الكُفَّار، ويَهْجُرونَ قَوْلَ اللهِ وقوْلَ رسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقوْلَ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ مِنَ المُسْلِمينَ، وعنْدَهم كلامُ الله تعالىٰ كَكَلامِ البَشَرِ، يتصَرَّفونَ فيه بِغَيْرِ عِلْمٍ، فيَحِقُّ عليهمُ الوعيدُ» انتهىٰ المقصودُ مِنْ كلامه.

ومِمَّا ذَكَرْتُه عن هؤلاءِ العارفينَ حَقَّ المعرفَةِ برَشيد رضا، يَتَبَيَّنُ لِكُلِّ عاقِلٍ أنه لا ينْبَغِي الاعتمادُ علىٰ كلامِهِ ولا الالْتِفاتُ إلىٰ رأْيِهِ وتفْكيرِهِ، إذا كان مُخَالِفًا للأحاديثِ الثَّابتةِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ أقوالَ رَشِيد رضا ليست مِيزانًا توزَنُ به الأحاديثُ النَّبويَّةُ فيُقْبَلَ منها ما وافق أقوالَهُ، ويُرَدَّ ما خالَفَها، وإنَّما الميزانُ الأَسانيدُ، فما صَحَّ منها فهُوَ مقبولٌ، وما لَمْ يصِحَّ منها فهو مَرْدودٌ، قال الإمامُ الشافِعِيُّ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «إذا حدَّثَ الثِّقَةُ عنِ الثِّقَةِ إلىٰ أنْ يَنْتَهِيَ إلىٰ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو ثابتٌ، ولا يُتْرَكُ لرسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثٌ أبدًا إلا حديثٌ وُجِدَ عن رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخَرُ يُخالِفُه»(١).

وقال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: «كلُّ ما جاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسْنادٌ جيِّدٌ أقرَرْنا به، وإذا لَمْ نُقِرَّ بما جاء به الرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودفَعْناه ورَدَدْناه،

(١) «الأم» للشافعي (٧/ ٢٠١).

رددْنا علىٰ اللهِ أمرَهُ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر:٧] »(١).

وقد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديثُ كثيرةٌ جِدًّا في الفِتَنِ والمَلاحِمِ وخروجِ المَهْدِيِّ، وخُروجِ الدَّجَّالِ، ونُزولِ عيسىٰ بنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وخروجِ يأْجُوجَ ومأجوجَ، وخروجِ الدَّابَّةِ، وظهورِ الدُّخانِ، وطُلوعِ الشَّمْسِ مِن مغْرِبِها، ووقوعِ الخُسوفِ الثلاثَةِ في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ وجزيرةِ العَرَبِ، وخُروجِ النارِ التي تَطْرُدُ الناسَ إلىٰ مَحْشَرِهم، إلىٰ غيْرِ ذلك مِنْ أشْراطِ السَّاعةِ وأماراتِها.

وكلُّ ما ثَبَتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هذهِ الأُمورِ وغيْرِها، فالإيمانُ به واجبٌ، وذلك مِنْ تحقيقِ الشَّهادَةِ بالرِّسالةِ، ولا يجوزُ الالْتِفاتُ إلىٰ مُكابَراتِ بعْضِ العَصْرِيِّينَ في ردِّ الأحاديثِ الثَّابتَةِ، وتشكيكِهم فيما خالَفَ تفْكِيراتِهِمُ الخاطئَةِ وثقافتهِمُ الغربيَّةِ.

قال الشيخُ الموفَّقُ أبو محمدٍ المقدسيُّ في كتابِهِ «لُمعةُ الاعتقادِ»: «ويجِبُ الإيمانُ بكُلِّ ما أَخبرَ به رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصَحَّ به النَّقْلُ عنه فيما شَهِدْناه أو غاب عنَّا، نَعْلَمُ أنه حَقٌّ وصدْقٌ، وسواء في ذلك ما عَقَلْناهُ وجَهِلْناه، ولم نطَّلِعْ علىٰ حقيقةِ معناه، مِثْلَ حديثِ الإسْراءِ والمِعْراجِ، ومِنْ ذلك أشراطُ السَّاعةِ، مثْلُ خروجِ الدَّجَّال، ونزولِ عيسىٰ بنِ مريمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فيقتله، وخروجِ يأجوجَ ومأجوجَ، وخروجِ الدَّابَّةِ، وطُلوعِ الشمسِ مِن مغربِها، وأشباهِ ذلك مِمَّا صحَّ به النَّقْلُ» انتهىٰ(٢).

---

(١) «الروح» (ص:٥٧).

(٢) «لمعة الاعتقاد» (ص:٢٨ - ٣١).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ يُقالَ: قد ثَبَتَ في «الصَّحيحيْنِ» عن حذيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لقَدْ خطَبَنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَةً ما ترَكَ فيها شيْئًا إلىٰ قِيامِ السَّاعةِ إلا ذَكَرَه، علِمَهُ مَن علِمَه وجَهِلَه مَن جهِلَه، إنْ كنْتُ لأرىٰ الشيْءَ قد نَسِيتُ فأعْرِفُه كما يعرِفُ الرجلُ الرجلَ إذا غابَ عنه فرآه فعرَفَه».

هذا لفْظُ البُخاريِّ، ولفظُ مُسْلِم قال: «قام فينا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقامًا ما تَرَكَ شيْئًا يكون في مَقامِهِ ذلك إلىٰ قيامِ السَّاعةِ إلا حَدَّثَ به، حفِظَهُ مَن حفِظَهُ، ونسِيهُ مَن نسيَهُ، قد عَلِمَه أصحابي هؤلاءِ، وإنه لَيكونُ منه الشيْءُ قد نَسيتُهُ، فأَراهُ فأَذْكُرُه كما يَذْكُرُ الرجلُ وجْهَ الرجُلِ إذا غابَ عنه، ثم إذا رآه عَرَفَه».

وقد رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ بنحْوِ روايةِ مُسْلِمٍ(١).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمدُ ومُسْلِمٌ -أيضًا- عن حذيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أَخْبَرَني رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما هو كائِنٌ إلىٰ أنْ تقومَ السَّاعةُ، فما منْهُ شيءٌ إلا قد سأَلْتُه إلا أني لمْ أسْأَلْهُ ما يخْرِجُ أهْلَ المدينةِ مِنَ المدينةِ»، وقد رَواهُ أبو داودَ الطَّيَالِسيُّ ولفْظُه قال: «قامَ فينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأَخْبَرَنا بما هو كائِنٌ إلىٰ يوْمِ القِيامةِ، إلا أنِّي لم أسْأَلْهُ ما يُخْرِجُ أهْلَ المدينةِ مِن المدينةِ»(٢).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ ومُسْلِمٌ -أيضًا- عن أبي زيْدٍ -وهو عَمْرُو بْنُ أَخْطَبَ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٣) قال: صلَّىٰ بنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفَجْرَ، وصَعِدَ

---

(١) أخرجه البُخاريّ (٦٦٠٤)، ومُسْلِم (٢٨٩١)، وأحمد (٥/ ٣٨٥) (٢٣٣٢٢)، وأبو داود (٤٢٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٦) (٢٣٣٢٩)، ومُسْلِم (٢٨٩١)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٣٤٧)

(٣) عَمرو بْن أَخْطَبَ بن رفاعة الخزرجي، أبو زيد الأنصاري وهو مشهور بكنيته، غزا مع

المِنْبَرَ فخَطَبَنا حتىٰ حضَرَتِ الظُّهرُ، فنَزَلَ فصلىٰ، ثُمَّ صعِدَ المِنْبَرَ، فخَطَبَنا حتىٰ حَضَرَتِ العصْرُ، ثم نزل فصلىٰ، ثُمَّ صعِدَ المِنبَرَ، فخطَبَنا حتىٰ غربَتِ الشمسُ، فأَخْبرَنا بما كان وبما هو كائِنٌ فأعْلَمُنا أحفَظُنا[(١)].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو داودَ الطَّيالسيُّ والتِّرمِذيُّ والحاكمُ عن أبي سعيدٍ الخدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّىٰ بِنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومًا صلاةَ العَصْرِ بِنَهارٍ، ثُم قام خطيبًا فلَمْ يدَعْ شيْئًا يكون إلىٰ قيامِ السَّاعةِ إلا أَخْبرَ به، حفِظَهُ مَن حفِظَهُ، ونسِيَه مَن نسِيَه. قال التِّرمِذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ[(٢)].

قال: وفي الباب عن المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ[(٣)] وأبي زيْدِ بنِ أَخْطَبَ[(٤)] وحذيفةَ[(٥)] وأبي مريمَ[(٦)] ذَكَرُوا أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّثَهم بما هو كائنٌ إلىٰ أنْ تقومَ السَّاعةُ.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ والطَّبَرانيُّ عن المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قام فينا

= النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاث عشرة مرة. ترجمته في:«أسد الغابة (٤/ ١٧٧)، و«الإصابة» (٤/ ٤٩٣).

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤١) (٢٢٩٣٩)، ومُسْلِم (٢٨٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٩) (١١١٥٩)، وأبو داود الطيالسي (٣/ ٦١٤)، والترمذي (٢١٩١)، والحاكم (٤/ ٥٥١) (٨٥٤٣)، قال الألباني: «ضعيف لكن بعض فقراته صحيح».

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) مالك بن ربيعة السلولي، يكنىٰ أبا مريم، وهو من ولد مرة بن صعصعة، شهد الحديبية، وبايع تحت الشجرة، وعداده في الكوفيين. ترجمته في: «أسد الغابة» (٥/ ٢٢)، و«الإصابة» (٥/ ٥٣٦)، وحديثه أخرجه النسائي (٦٢١)، وصَحَّحَه الألباني.

رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقامًا أَخبَرَنا بما يكون في أُمَّتِه إلىٰ يوْمِ القيامة، وعاهُ مَن وَعاهُ، ونسِيَهُ مَن نسِيَهُ. قال الهيْثَمِيُّ: رجالُ أحمَدَ رجالُ الصَّحيحِ غيْرَ عمَرَ بنَ إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ، وقد وثَّقَهُ ابن حِبَّانَ(١).

ورَوَىٰ البُخاريُّ تعليقًا مجزومًا به، ووصَلَه الطبرانيُّ وأبو نعيْمٍ عن عمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قام فينا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقامًا، فأَخْبَرَنا عن بدْءِ الخَلْقِ، حتىٰ دَخَلَ أَهْلُ الجنَّةِ منازلَهُم، وأهلُ النارِ منازِلَهم، حفِظَ ذلك مَن حَفِظَهُ ونسيَهُ من نسِيَهُ(٢).

وفي هذه الأحاديثِ دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ قد أطْلَع نبيَّه محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ كثيرٍ مِنَ الغُيوبِ الماضيةِ والآتيةِ، مِمَّا كان فيما مَضىٰ، وما سيكونُ فيما بَعْدُ، إلىٰ قيامِ السَّاعةِ، وإلىٰ أنْ يدْخُل أَهْلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، وأَهْلُ النارِ النَّارَ، وما يكونُ بعْدَ ذلك، وفيها أبْلَغُ رَدٍّ علىٰ قوْلِ رَشِيد رضا: إنَّ الله تعالىٰ إنما أعْلَمَ نبيَّهُ ببعْضِ الغُيوبِ بما أنْزَلَ عليه في كِتابِهِ.

يوضِّحُ ذلك الوَجْهُ الرَّابعُ: وهو ما جاء في الحَديثِ الذِي رَوَاهُ الإمامُ أحمَدُ عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أُوتيتُ مفاتيحَ كُلِّ شيْءٍ، إلَّا الخمْسَ:** ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان:٣٤]»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٤) (١٨٢٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٤٤١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه البُخاريّ (٣١٩٢) معلقا، وانظر: «تغليق التعليق» (٣/ ٤٨٦- ٤٨٨).

(٣) سبق تخريجه.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن عبْدِ الله -وهو ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أنه قال: «أوتِيَ نبيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مفاتيحَ كُلِّ شيْءٍ غيْرَ خمْسٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]».

قال ابنُ كثير: إسنادُهُ حسَنٌ، وقال الهيْثَمِيُّ: رَوَاهُ أحمدُ وأبو يعْلىٰ ورجالُهُما رجالُ الصَّحيحِ(١).

وفي هذيْنِ الحديثيْنِ دليلٌ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ قد أطْلَعَ نبيَّهُ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ كثيرٍ مِنَ المُغَيَّباتِ، مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ في القرآن، وفيهما أبلَغُ ردٍّ علىٰ قوْلِ رَشِيد رضا أنَّ الله تعالىٰ إنَّما أعْلَمَ نبيَّهُ ببعض الغُيوبِ بما أنْزَلَ عليه في كِتابِه.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الرِّوايةَ بالمعنىٰ جائزةٌ، رُوِيَ ذلك عن بعْضِ الصَّحابَةِ والتَّابعين ومَن بعْدَهم.

وقد تقدَّمَ تقريرُ ذلك في الكلام علىٰ حديثِ الواهِبَةِ نفْسَها للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فليراجَعْ هُناكَ.

الوَجْهُ السَّادسُ: أنْ أقولَ: قد ذكرْتُ فيما تقدَّمَ أن اللهَ تعالىٰ أقام للسُّنَّةِ جَهابذةً نقَّادًا بيَّنوا أحوالَ الرُّوَاة، وميَّزوا الثِّقاتِ مِنَ المجروحينَ، وبيَّنوا أسماءَ الوضَّاعينَ، وذَكَروا أحاديثَهُمُ الموضوعَةَ، ولَمْ يَترُكوا شيْئًا مِنَ الأحاديثِ التي وضَعَتْها الزنادِقَةُ وأرادوا بها الدَّسَّ علىٰ ضَعفَاءِ البصيرةِ، إلا وقد نَبَّهوا عليها، وكذلك قد نبَّهُوا علىٰ

(١) سبق تخريجه.

الأحاديثِ المُنْكَرة والأحاديثِ الضَّعيفةِ، وبسببِ هذه العِنايةِ جاءتِ الأحاديثُ الصَّحيحةُ خالِصَةً صافيةً مِنَ الشوائبِ.

ومع هذا فقد أبىٰ الجَريئونَ مِنَ العصْرِيِّين والمَفْتُونونَ منهم بالتَّفْكِيراتِ الخاطِئَةِ والثَّقافةِ الغربيَّةِ إلا أنْ يطْعَنوا فيما خالَفَ تفكيرَهُم وثقافَتَهُم المنحَرِفَةَ مِنَ الأحاديثِ الصحيحةِ، ويشَكِّكوا فيها، ولا سِيَّما ما جاء في آياتِ الأنبياءِ ومُعْجِزاتهم، وما أَيَّدَهُمُ اللهُ به مِن خوارِقِ العاداتِ، وكذلك ما جاء في أشْراطِ السَّاعةِ وأماراتِها، ونحْوِ ذلك مِمَّا لا تحْتَمِلُه عقولُهُم الضعيفةُ، وأفهامُهُمُ القاصرةُ، وليست جَرَاءَتُهُمْ علىٰ رَدِّ الأحاديثِ الصحيحة بالأمْرِ الهَيِّنِ، وقد تقدَّمَ في الفصْلِ الأوَّل مِن هذا الكِتابِ قوْلُ الإمامِ أحمدَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ-: مَنْ رَدَّ حديثَ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو علىٰ شَفَا هلَكَةٍ. وتقدَّمَ فيه -أيضًا- وفي الفصْلِ الخامِسِ أقوالٌ كثيرةٌ لبعْضِ العُلَماءِ في التَّشْديدِ علىٰ مَنْ يرُدُّ الأحاديثَ الصَّحيحةَ أوْ يُعارِضُها برأْيِه أو رأيِ غيْرِه؛ فليراجَعْ جميعُ ما تقدَّمَ؛ فإنه مهِمٌّ جدًّا.

الوَجْهُ السَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا أنْبَهَ الأمَّةِ وأشدَّهم عنايةً بأقوالِ الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعالِه، وما كانوا يَرْوُونَ عَنِ الكَذَّابينَ، ولا عن المُتَّهَمينَ بالنِّفاقِ، وإنما كانوا يَرْوُون عن إخْوانِهِمُ الذين يثِقُون بهم وُثُوقَهم بأنفُسِهم، ومَن ظَنَّ أنهم كانوا يَرْوُونَ عن الكذَّابينَ أو عن المُتَّهمينَ بالنِّفاق، فقَدْ ظَنَّ بهم ظنَّ السَّوْءِ.

قال العلَّامةُ المحقِّقُ عبْدُ الرحمنِ بنُ يحيىٰ المعلِّميُّ في ردِّهِ علىٰ أبي رَيَّة: «لَمْ يمُتِ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وقَدْ عرَفَ أصحابُهُ المنافقينَ يقينًا أو ظنًّا أو تُهْمَةً، ولَمْ يبْقَ أحدٌ مِنَ المُنافقينَ غيْرَ متَّهَمٍ بالنِّفاقِ، ومِمَّا يدُلُّ علىٰ ذلك وعلىٰ قِلَّتِهِمْ وذِلَّتِهِمْ وانْقِماعِهم

ونُفْرَةِ الناس عنهم، أنه لَمْ يُحَسَّ لهم عند وفاةِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حِراكٌ، ولَمَّا كانوا بهذهِ المَثابةِ، لَمْ يكُنْ لأحَدٍ منهم مَجالٌ في أنْ يُحدِّث عنِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لأنه يَعْلَمُ أنَّ ذلك يُعَرِّضُه لزيادةِ التُّهْمَةِ، ويجُرُّ إليه ما يَكْرَهُ، وقد سمىٰ أَهْلُ السِّيَرِ والتَّاريخِ جماعَةً مِنَ المُنافقينَ لا يُعْرَفُ عن أحَدٍ منهم أنه حدَّثَ عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. وجميعُ الذين حدَّثُوا كانوا مَعْروفينَ بيْنَ الصَّحابَة بأنهم مِن خِيارِهم» انتهىٰ[1].

وأَمَّا قولُهُ: وما كلُّ مؤمِنٍ صادقٌ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: أمَّا الصَّحابَة رَضِيَاللَّهُعَنْهُمْ فكُلُّهم عُدولٌ باتِّفاقِ أهْلِ العِلْم، وكُلُّهم مَعْروفونَ بالصِّدْق فيما يَرْوُونه عنِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفيما يرْوِيهِ بعضُهم عن بعضٍ عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعن غيره، ولا يُعْرَفُ عن أحَدٍ منهم أنه تعمَّد الكذِبَ علىٰ رسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

قال شيْخُ الإسلامِ أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَةَ -رَحِمه اللهُ تَعالىٰ- في رَدِّه علىٰ الأَخْنائِيِّ: «لا يُعْرَفُ مِنَ الصَّحابَة مَن كان يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ علىٰ رسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وإنْ كان فيهم مَن له ذُنوبٌ، لكنَّ هذا البابَ مِمَّا عَصَمَهُمُ اللهُ فيه» انتهىٰ[2].

وأَمَّا التَّابِعونَ ومَنْ بعْدَهم فليْسوا مِثْلَ الصَّحابَة، بل فيهِمُ الثِّقاتُ الأَثْباتُ، وفيهِمْ مَنْ ليْسَ كذلك، وقد اعْتَنىٰ عُلَماءُ الجَرْحِ والتَّعْديلِ بِبيانِ أحْوالِ الرُّواة والتمييزِ بيْنَ الثِّقاتِ وغيْرِ الثِّقاتِ، وقد تقدَّمَ إيضاحُ ذلك في الوَجْهِ السَّادسِ.

وأَمَّا قولُهُ: فَكُلُّ حديثٍ مشْكِلِ المَتْنِ أو مضْطَرِبِ الرِّوايةِ أو مخالِفٍ لسُنَنِ الله

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:٢٦٧).

(٢) «الرد علىٰ الإخنائي» (ص:١١٧).

تعالىٰ في الخلْقِ أو لِأُصولِ الدِّينِ أو نُصوصِهِ القطْعِيَّةِ أو لِلْحِسِّيَّاتِ وأمْثالِها مِنَ القضايا اليَقينيَّةِ، فهو مَظِنَّةٌ لِمَا ذَكَرْنا، فمَنْ صَدَّقَ رِوايَةً مِمَّا ذُكِرَ، ولَمْ يجِدْ فيها إشْكَالًا فالأصْلُ فيها الصِّدْقُ، ومَنِ ارْتابَ في شيْءٍ منها أو أورَدَ عَلَيْهِ بعضُ المُرْتابينَ أو المتَشَكِّكِينَ إشْكالًا في مُتونِها، فلْيَحْمِلْهُ علىٰ ما ذَكَرْنا مِنْ عدَمِ الثِّقَةِ بالرِّوايةِ؛ لاحْتِمال كوْنِها مِن دَسائِسِ الإسْرائيليَّاتِ، أو خَطَأِ الرِّوايةِ بالمَعْنىٰ، وإذا لَمْ يكُنْ شيْءٌ منها ثابتًا بالتَّواتُرِ القطْعِيِّ، فلا يصِحُّ أنْ يُجْعَلَ شُبْهَةً علىٰ صِدْقِ الرَّسولِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعلومِ بالقَطْعِ، ولا علىٰ غيْرِ ذلك مِنَ القَطْعِيَّاتِ.

فجوابُهُ: أنْ يُقالَ: إنَّ كثيرًا من المَفْتونينَ بالثَّقافَةِ الغرْبيَّةِ يسْتَشْكِلونَ مِنَ الأحاديثِ الصحيحةِ ما لا يتَّفِقُ مع عُقولِهِمْ وثَقافتِهِمْ، فيستَشْكِلون أحاديثَ الصِّفاتِ ويسْتشكِلون ما جاء في القضاءِ والقَدَرِ، ويستَشْكِلون آياتِ الأنبياءِ ومُعْجِزاتهم وما يُجْرِيه اللهُ علىٰ أيديهِم مِن خَوارِقِ العاداتِ، ويستَشْكِلون أحاديثَ الفِتَنِ وأشراطِ السَّاعَةِ، إلىٰ غيْرِ ذلك مِنَ الأحاديثِ التي يستشْكِلونها إذا كانت لا تَتَّفِق مع فَلْسَفَتِهم وتفكيرِهم وثقافَتِهم، ولهم طُرُقٌ في الطَّعْن في الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، والتَّشْكيكِ فيها، فتارَةً يزْعُمونَ أنها مِنَ الدَّسائِسِ الإسرائيليَّةِ، أو مِن دسائسِ الفُرْسِ وأهْلِ الابْتِداعِ والعَصَبِيَّاتِ، وتارةً يزْعُمونَ أنها مِنْ خَطَأِ الرِّواية بالمعنىٰ، وتارةً يزْعُمونَ أنها لم تَثْبُتْ بالتَّواتُرِ القطعيِّ، وتارةً يزْعُمونَ أنها تخالِفُ سُنَنَ الله في الخَلْقِ، وتارةً بِرَمْيِ الصَّحابَة بالتَّغْفيلِ.

ولِرَشيد رضا وشيْخِهِ محمَّد عبْدُه نصيبٌ وافِرٌ مِنَ الطَّعْنِ في الأحاديثِ الصَّحيحَةِ التي تخالِفُ تفْكِيرَهُما وثقافَتَهُما وفلسفتَهُما، وأمَّا المؤلِّفُ وإمامُهُ أبو ريَّةَ، فقد ملأَ كُلٌّ منهُما جعْبَتَهُ مِن سِهامِ الطَّعْن في الأحاديثِ الصَّحيحَةِ، والتشكيكِ فيها،

والطَّعْنِ في بَعْضِ الصَّحابَة وغيْرِهم مِنْ ثقاتِ التَّابعين، ومَن بعْدَهم مِن أكابِرِ العُلَماء، ثم أفرَغَا ذلك في كتابيْهِما المشئُومَيْنِ عليهِما، وعلىٰ مَنِ اغترَّ بكلامهِما الباطِلِ.

وللمُؤَلِّف وأبي ريَّةَ أشباهٌ ونُظَراءُ كثيرونَ مِنَ المُكابِرِينَ في ردِّ الأحاديثِ الصحيحةِ والتَّشْكيكِ فيها، وذلك موجودٌ في كُتُبٍ كثيرةٍ مِنْ كُتُبِ العصريِّينَ ومقالاتِهم الخاطِئةِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

وقد قال العلَّامةُ المحقِّقُ عبد الرحمن بنُ يحيىٰ المعَلِّميُّ في ردِّه علىٰ آخر الجُمْلَةِ التي ساقها أبو رَيَّةَ مِن كلام رَشِيد رِضا:

«أما المُضْطَرِبُ فحُكْمُهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أهْلِ العِلْمِ، وأما المُخالفُ لسُنَنِ الله فمِن سُنَن الله أنْ يخرِقَ العَادةَ إذا اقتضَتْ حِكْمَتُهُ، والأدِلَّةُ علىٰ ذلك مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ لا تحصىٰ، وأمَّا المُخالفُ لأُصولِ الدِّين فالمتَثَبِّتون إذا سمِعُوا خبرًا تمْتَنِعُ صحَّتُهُ أو تَبْعُدُ، لَمْ يَكْتُبوهُ، ولَمْ يَحْفَظوهُ، فإنْ حفِظوه لَمْ يُحدِّثوا به، فإن ظهرَتْ مصْلَحَةٌ لِذِكْرِه ذَكَروهُ مع القَدْحِ فيه وفي الراوي الذي عليْهِ تبِعَتُهُ، قال الإمامُ الشافعيُّ في «الرِّسالة» (ص ٣٩٩): وذلك أنْ يُسْتَدَلَّ علىٰ الصِّدْقِ والكَذِبِ فيه بأنْ يحدِّثَ المحدِّثُ ما لا يجوز أنْ يكون مِثْلُهُ أو ما يخالِفُهُ ما هو أَثْبَتُ وأكْثَرُ دِلالاتٍ بالصِّدْقِ منه.

وقال الخطيبُ في «الكِفايةُ في علْمِ الرِّوايةِ» (ص ٤٢٩): «باب وجوبِ اطِّراحِ المُنْكَرِ والمُسْتحيلِ مِنَ الأحاديثِ». قال المعَلِّميُّ: وفي الرُّواةِ جماعةٌ يَتَسامَحون عند السماعِ وعنْدَ التحديثِ، لكنَّ الأئِمَّةَ بالمِرْصادِ للرُّواةِ، فلا تكادُ تَجِدُ حديثًا بيِّنَ

البُطْلانِ إلا وجدْتَ في سندِهِ واحِدًا أو اثنيْنِ أو جماعةً قد جَرَحَهُمُ الأئمَّةُ، والأئمَّةُ كثيرًا ما يَجْرَحونَ الراويَ بخبَرٍ واحِدٍ منْكَرٍ جاء به، فضْلًا عنْ خَبَرَيْنِ أو أكثَرَ، ويقولون لِلْخَبَرِ الذي تمْتَنِعُ صحَّتُهُ أو تَبْعُدُ: «منْكَرٌ» أو «باطِلٌ».

وتجِدُ ذلك كثيرًا في تراجِمِ الضُّعَفَاءِ، وكُتُبِ العِلَلِ والموضوعاتِ، والمُتَثَبِّتونَ لا يُوَثِّقونَ الراوِيَ حتىٰ يَسْتَعْرِضوا حديثَهُ وينْقُدوه حديثًا حديثًا، فأمَّا تصحيحُ الأحاديثِ فهُمْ به أعْنَىٰ وأشَدُّ احْتِياطًا.

إلىٰ أنْ قالَ: وبالجُمْلَةِ، لا نِزاعَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُخْبِرُ عن ربِّه وغيْبِهِ بباطِلٍ، فإِنْ رُوِيَ عنْهُ خبرٌ تقومُ الحُجَّةُ علىٰ بُطْلَانِهِ فالخَلَلُ مِنَ الرِّوايةِ، لكنَّ الشأْنَ كُلَّ الشأْنِ في الحُكْمِ بالبُطْلانِ، فقد كَثُرَ اختلافُ الآراءِ والأهواءِ والنَّظَرياتِ وكثُرَ غَلَطُها، ومَن تدبَّرَها وتدبَّر الرِّوايةَ، وأمْعَنَ فيها وهو مِمَّنْ رَزَقَهُ الله تعالىٰ الإِخْلاصَ لِلْحَقِّ والتَّثَبُّتَ، عَلِمَ أنَّ احْتِمالَ خَطَأِ الرِّوايةِ التي يُثْبِتُها المُحَقِّقونَ من أئِمَّةِ الحديث أقلُّ جدًّا مِنَ احْتِمالِ خَطَأِ الرَّأْيِ والنَّظَرِ، فعلىٰ المؤمِنِ إذا أشْكَلَ عليه حديثٌ قد صَحَّحَهُ الأئمَّةُ ولم تطاوِعْهُ نفسُه علىٰ حمْلِ الخطأِ علىٰ رأْيِه ونظَرِه، أنْ يعْلَمَ أنه إنْ لَمْ يكُنِ الخللُ في رأْيِهِ ونظَرِه وفهْمِه، فهو في الرِّوايَةِ، وليَفْرُغ إلىٰ مَن يَثِقُ بدينِه وعِلْمِه وتَقْواهُ مع الابْتِهالِ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنه ولِيُّ التَّوْفِيقِ» انتهىٰ[1].

وهذا آخِرُ الجُزْءِ الأوَّلِ مِنَ الرَّدِّ علىٰ عدُوِّ السُّنَّةِ صالِح أبي بكْرٍ المِصْرِيِّ.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبيِّنا محمَّدٍ وعلىٰ آله وأصحابِهِ، ومَن اهتدىٰ بهديِهِ وتمسَّكَ بسُنَّتِهِ.

---

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص:٦، ٢٣٦، ٢٣٧).

وقد كان الفَراغُ مِن كتابَةِ هذه النُّسْخَةِ في آخِرِ شهْرِ رمضانَ المُباركِ سنة ١٤٠١هـ، على يَدِ جامِعِها الفَقيرِ إلىٰ الله تعالىٰ حِمودِ بنِ عبْدِ اللهِ بنِ حِمودٍ التُّوَيْجِرِيِّ، غفر الله له ولوالديه ولِجَميعِ المُسْلِمين والمُسْلِماتِ.

والحمْدُ لله الذي بنِعْمَتِهِ تتِمُّ الصالِحاتُ



[٢]

الرد على
الكاتب المفتون



القسم الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمدُ لله نَحمَدُه ونَستَعِينُه ونَستَغفِرُه ونَتُوب إِلَيه، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنفُسِنا ومن سيِّئاتِ أَعمَالِنا، مَن يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأَشهَدُ أن لا إِلَه إِلَّا الله وَحدَهُ لا شَرِيكَ له، وأَشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه، أَرسَلَه الله رَحمةً للعَالَمِين، وحُجَّة عَلَىٰ المُعانِدِين، وأَمَره بجِهَادِ الكُفَّار والمُنَافقِين، وصلَّىٰ الله عَلَيهِ وعَلَىٰ آله وأَصحابِه ومَن تَبِعَهم بإِحسانٍ إِلىٰ يوم الدِّينِ، وسلَّم تَسلِيمًا كَثيرًا.

أَمَّا بعدُ:

فقد رَأَيتُ مَقالًا سيِّئًا لبَعضِ المَفتُونِين ببَعضِ البِدَعِ المُحدَثَة فِي الإِسلامِ، وقد نَشَرَتْه جَرِيدَةُ النَّدوة فِي عددها (٧٨٤٥) الصَّادر فِي اليَومِ الثَّانِي من شَهرِ رَبيعٍ الثَّانِي سنة (١٤٠٥هـ)، وقد تَهَجَّم الكاتِبُ عَلَىٰ خُطَباء المَساجِد وأَنكَر عَلَيهِم ما صَرَّحوا به فِي خُطَبِهِم من إِنكارِ الوَلائِمِ الَّتي يَصنَعُها أَهلُ الميِّت للعَزاءِ، وتَهَجَّم -أيضًا- عَلَىٰ الخَطيبِ فِي المَسجِدِ الحَرامِ وأَنكَرَ عَلَيهِ ما صرَّح به من إِنكارِ الاحتِفَالِ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ، وقد قِيلَ: «مَن أَمِن العُقوبَةَ أَساءَ الأَدَبَ».

وبعد إِيرادِ المَقالِ السَّيِّئ بنَصِّه أَذكُرُ ما فيه من الأَخطاءِ الكَثِيرَة إنْ شاءَ الله تَعالَىٰ.

قال صاحِبُ المَقالِ:

«خُطَب الجُمُعة وحَوادِث السَّاعَة:

ما بَالُ خُطَباء المَساجِدِ عِندَنا يُرِيدُون أن يُحجِّروا واسِعًا ويتدخَّلُوا حتَّىٰ فِي خُصوصِيَّات النَّاس ويُفتُون بأنَّ الوَلائِمَ الَّتي تُقام للعَزاءِ محرَّمَة ومُخالِفة لسُنَّة رَسُول الله، لماذا؟ وهل هَذِه الوَلائِمُ أَصبحَت من الدِّين حتَّىٰ تكُون بِدعَةً؟ وهل نَجَحْنا فِي مُحارَبَة الرَّذائِل والمَفاسِد فِي المُجتَمَع الإِسلامِيِّ وواجِبٌ عَلَينا الكَلامُ فِي هَذِه الأُمورِ الَّتي لا تَمُتُّ إلىٰ الدِّين أو العِبادَة من قَريبٍ أو بَعيدٍ.

أيُّها النَّاس، إنَّ الحلالَ بيِّنٌ والحَرامَ بيِّنٌ، ولَيْتَنَا نَستَطِيع أن نُطَهِّر مُجتَمَعَنا من الحَرامِ ونُقنِعَ النَّاس باجتِنَابِه بَدَلًا من إِكثارِ المَمنُوعَاتِ والمُحَرَّماتِ حتىٰ نُطفِّشَهُم ونَدفَعَهُم للتَّمرُّد وعَدَم تَصدِيقِنا فِي أنَّ كلَّ شيءٍ حرامٌ حتَّىٰ المَأدُبَة الَّتي يُقِيمُها أهلُ الميِّت فِي اليَومِ الثَّالِث من الوَفاةِ حيثُ يَجلِسُون لاستِقْبَال المُعزِّين والمُعزِّيات ويُطعِمُون الفَقِيرَ والفَقِيرَات.

ماذا فِي ذَلِكَ؟

وهل كلُّ ما لم يَفْعَلْه الرَّسُول وأَصحابُه حرامٌ أو العَكْسُ هو الصَّحِيحُ؟ أي: أنَّ الأَصلَ فِي كلِّ الأَعمالِ هو الحِلُّ إلَّا ما وَرَد نصٌّ بالتَّحريمِ له، وأين النَّصُّ الصَّريحُ فِي تَحرِيم المَآدِب فِي المَآتِمِ؟!

كَذَلِكَ شَغَل خَطِيب المَسجِد الحَرامِ جُمُعَتَيْن بالكَلامِ عنْ الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ وتَحرِيمِه وتَجْرِيمِه، وكان المَفروضُ أن يتحدَّث عن أَحداثِ السَّاعة؛ عن المَجاعَة الَّتي تَفتِك بالمُسلِمين فِي عَدَدٍ من بِلَادِهم، عن حثِّ إِخوانِهم المُصَلِّين عَلَىٰ إغاثَتِهم قبل أن

يُسعِفَهم التَّبشِير الصَّليبِيُّ والإغراءُ الصِّهْيَوْنِيُّ كما فعل بَعضُ خُطَباء المَساجِد.

أيُّها النَّاس، ارْحَمُونا من هَذَا الكَلامِ المُمِلِّ من كَثْرَة التَّكرارِ وَعِظُونا وبَصِّرونا بالمَفاسِد والمُحَرَّمات الحَقِيقِيَّة وانفُذُوا بكَلامِكُم إلىٰ أَعماقِ نُفوسِنا بالحِكْمَة والمَوعِظَة الحَسَنة واتْرُكوا الكَلامَ عن المَوائِدِ والمَآتِم إلَّا عمَّا هو محرَّم فيها قطعًا لا مَجالَ فيه للتَّأويلِ أو الحِلِّ، فقَد كان من المُلاحَظ أنَّه لم يَبْدَأ الخَطِيب فِي الكَلامِ عن مَآدِب المَآتِم وتَحرِيمِها حتَّىٰ نَهَض المُصَلُّون وتَرَكوا المَسجِدَ رَغْبَةً عن السَّماعِ لِمِثْل هَذَا الكَلامِ». انتهىٰ كلامه.

والجَوابُ: أنْ يُقالَ:

هذا الكلامُ كلُّه خطأٌ من أوَّلِه إلىٰ آخِرِه؛ لأنَّه يتضَمَّن الأَمرَ بالمُنكر والنَّهيَ عن المَعرُوف، ويتضمَّنُ -أيضًا- رُؤيَةَ المَعرُوف مُنكَرًا ورُؤيَة المُنكَر مَعرُوفًا.

وهذا من مِصداقِ ما جاء فِي الحَديثِ الَّذي رَواهُ رَزِينٌ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وفيه: «**كَيْفَ بِكُمْ إِذَا أَمَرْتُمْ بِالْمُنْكَرِ وَنَهَيْتُمْ عَنِ الْمَعْرُوفِ؟**» قالوا: يا رَسُول الله، وإنَّ ذَلِكَ لَكائِنٌ؟ قال: «**نَعَمْ وَأَشَدُّ، كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا**» قالوا: يا رَسُول الله، وإنَّ ذَلِكَ لكائِنٌ؟ قال: «**نَعَمْ**»(١).

وروىٰ أبو يعلىٰ والطبراني فِي «الأوسط» عن أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرفُوعًا: «**كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا وَالْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا**»(٢).

---

(١) كذا عزاه ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ٤١)، والفاسي في «جمع الفوائد» (٣/ ٣٢٦).

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (١١/ ٣٠٤) (٦٤٢٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/ ١٢٩) (٩٣٢٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٢٠٤).

وروىٰ ابنُ وضَّاحٍ عن ضِمامِ بن إسماعِيلَ المَعافِرِيِّ(١) عن غَيرِ واحِدٍ من أَهلِ العِلمِ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا**»(٢).

وروىٰ ابنُ وضَّاحٍ -أيضًا- عن ابنِ مَسعُود رَضِيَ اللهُ عَنهُ **أنَّه قال:** «يَأتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمانٌ تكُون السُّنَّة فيه بِدعَةً والبِدعَةَ سُنَّةً، والمَعرُوف مُنكَرًا والمُنكَر مَعرُوفًا»(٣)

وهَذِه الأَحادِيثُ يَشُدُّ بَعضُها بَعضًا، وهي تَنطَبِق عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين بالبِدَع، وما أَكْثَرَهم فِي زَمانِنَا لا كَثَّرَهُم الله!

فأمَّا قَولُ الكَاتِبِ: «ما بالُ خُطَباء المَساجِد عِندَنا يُرِيدُون أن يُحجِّروا واسِعًا، ويتدخَّلُوا حتَّىٰ فِي خُصوصِيَّات النَّاس، ويُفتُون بأنَّ الوَلائِمَ الَّتي تُقامُ للعَزاءِ مُحرَّمَة ومُخالِفة لسُنَّة رَسُول الله، لِمَاذا؟».

فجَوابُه من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أن يُقالَ: إنَّ الخُطَباء الَّذين أشارَ إِلَيهم الكاتِبُ لم يُحجِّروا شَيئًا من

---

(١) هو: ضمام بن إسماعيل بن مالك المرادي المعافري، أبو إسماعيل المصري. روىٰ عن: يزيد بن أبي حبيب، وجماعة، وعنه: سعيد بن أبي مريم، وآخرون. صدوق ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين -يعني بعد المائة- وله ثمان وثمانون سنة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣١١)، و«التقريب» (٢٩٨٥)

(٢) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٥٥) من حديث ضمام المعافري، عن غير واحد من أهل العلم. وإسناده ضعيف، فيه من لم يسم.

(٣) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢٣٥) عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنهُ. قوله. وإسناده منقطع.

الأُمورِ الجائِزَة وهي الَّتي لم يَرِدِ الشَّرعُ المُطَهَّر بالمَنع مِنها، وإنَّما حَجَروا البِدَع والمُحدثَاتِ الَّتي حذَّر مِنها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر بردِّها، وقد جاء فِي ذَلِكَ أَحادِيثُ صَحِيحَة ثابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

منها: ما رواه الإمامُ أحمَدُ، وأَهلُ السُّنَن، وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه»، والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن العِرباضِ بنِ سَارِيَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المهدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيها بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». قال التِّرمِذيّ: «هذا حديث حسنٌ صَحِيح»، وصحَّحه الحاكِمُ والذَّهبيُّ.

وقال ابنُ عَبدِ البرِّ فِي كتابه: «جامِع بيَانِ العِلمِ وفَضْلِه»: «حَدِيثُ عِرباضِ بنِ سَارِيَة فِي الخُلَفَاء الرَّاشِدِين حَدِيثٌ ثابِتٌ صَحِيحٌ». انتهَىٰ كَلامُه[1].

ولم يُذْكَر عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه أَمَر أُمَّتَه بإِقامَةِ الوَلائِم للعَزاءِ، ولا أنَّه فعل ذَلِكَ، ولا أنَّ أحدًا من أَصحابِه فَعَل ذَلِكَ فأقرَّه عَلَيهِ، وكَذلِكَ لم يُذكَر عن أَحَد من الخُلَفاء الرَّاشِدين أنَّه أقامَ وَلِيمَة للعَزاءِ، أو أنَّه أمر بذَلِك، أو أنَّ أحدًا فَعَل ذَلِكَ فِي زَمانِهم فأقَرُّوه عَلَيهِ؛ وعَلَىٰ هَذَا فإنَّ إِقامَة الوَلائِمِ للعَزاءِ يَكُون من المُحدَثاتِ الَّتي حَذَّر منها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأَخبَرَ أنَّها بِدعَة وضَلالَةٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٧٨) (٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٥) (٣٣٠)، وغيرهم من حديث العرباض رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وانظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧).

ومنها: ما رواه الإمام أحمد -أيضًا- ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهْ والدَّارِمِيُّ عن جابِرِ بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «كان رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا خَطَب احمرَّت عَيناهُ وعَلَا صَوتُه واشتَدَّ غَضَبُه حتَّىٰ كأنَّه مُنذِرُ جَيْشٍ يَقُول: «**صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ!**» ويقول: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وقد رواه النَّسائِيُّ بإسنادٍ جيِّد، ولفظه: «**إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»(١).

ومنها: ما رواه ابن ماجَهْ عن عَبدِ الله بن مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ: الْكَلَامُ وَالْهَدْيُ؛ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ! فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وقد رَواهُ ابنُ وضَّاحٍ وابنُ عَبدِ البَرِّ وغَيرُهُما مَوقُوفًا عَلَىٰ عَبدِ الله بنِ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(٢)، وعَلَىٰ تَقدِير صِحَّة وَقفِه فله حُكْم الرَّفعِ؛ لأنَّه لا يُقال بالرَّأيِ وإنَّما يُقال عن توقيفٍ كما قد جاء ذَلِكَ فِي حَديثِ جابرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وفي حَديثَي جابرٍ وابنِ مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا دليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من إقامَة الوَلائِمِ للعَزاءِ؛ لأنَّ ذَلِكَ لم يَكُن من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما لم يَكُن من هَدْيِه

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٧١) (١٥٠٢٦)، ومسلم (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨)، وابن ماجه (٤٥)، والدارمي (١/ ٢٨٩) (٢١٢)، وغيرهم من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٦)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٥٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٢) (٢٣٠١)، وغيرهم عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ به، وقد اختلف في وقفه ورفعه. وانظر: «ضعيف الجامع» (٢٠٦٣).

فهو من المُحدَثاتِ الَّتي هي من شرِّ الأُمورِ ومن البِدَع والضَّلالاتِ وقد حذَّر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المُحدَثات غايَةَ التَّحذيرِ، كما تقدَّم النَّصُّ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي الأَحاديثِ المَذكُورَة.

ومنها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ وأَبُو داوُد وابنُ ماجَهْ عن عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»(١). وفِي رِوايَة لأحمَدَ ومُسلِمٍ والبُخارِيِّ تَعلِيقًا مجزومًا به: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٢).

قال النَّووِيُّ فِي «شَرحِ مُسلِم»(٣): «قال أَهلُ العربِيَّة: الرَّدُّ هنا بمَعنَىٰ المَردُود، ومعناه: فهو باطِلٌ غيرُ معتَدٍّ به.

قال: وهَذا الحِديثُ قاعِدَةٌ عَظِيمَة من قَواعِد الإِسلامِ، وهو من جَوامِع كَلِمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه صَرِيحٌ فِي رَدِّ كلِّ البِدَع والمُختَرَعاتِ».

وقال أيضًا: «وهذا الحَدِيثُ ممَّا يَنبَغِي حِفْظُه واستِعمَالُه فِي إِبطَالِ المُنكَراتِ وإِشاعَةُ الاستِدلالِ به». انتهىٰ.

وقال الحافِظُ ابنُ حَجَر فِي «فَتحِ البَارِي»(٤): «هذا الحَدِيثُ مَعدودٌ من أُصولِ

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٠) (٢٦٣٧٢)، والبخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٤٦) (٢٥١٧١)، والبخاري (٣/ ٦٩) معلقًا، ومسلم (١٧١٨)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) (١٢/ ١٦).

(٤) (٥/ ٣٠٢).

الإِسلامِ وقاعِدَة من قَواعِده؛ فإنَّ معناهُ: مَن اخترَع فِي الدِّين ما لا يَشهَدُ له أَصلٌ من أُصولِه فلا يُلتَفتُ إِلَيه...». ثمَّ ذكَر قولَ النَّووِيِّ: إنَّ هَذَا الحَدِيثَ ممَّا يَنبَغِي أن يُعتَنَىٰ بحِفْظِه واستِعمَالِه فِي إبطالِ المُنكَرات وإِشاعَةُ الاستِدلالِ به كذلك.

قال[1]: «وقال الطَّرْقِيُّ[2]: هَذَا الحَدِيث يَصلُح أن يُسَمَّىٰ نِصفَ أدِلَّة الشَّرعِ.

قال الحافِظُ: وفيه ردُّ المُحدَثات، وأنَّ النَّهيَ يَقتَضِي الفَسادَ؛ لأنَّ المَنهِيَّات كُلَّها لَيسَت من أَمرِ الدِّينِ فيَجِب رَدُّها» انتهىٰ.

قلتُ: ومن الأَعمالِ المَردُودَة إقامَةُ الوَلائِم للعَزاءِ؛ لأنَّ ذَلِكَ لم يَكُن من أَمرِ النَّبِيِّ ﷺ، ولا من عَمَل الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا من عَمَل التَّابِعِين وتَابِعِيهم بإِحسانٍ، وإِنَّما هو من المُحدَثَات الَّتي حَذَّر مِنهَا رَسُول الله ﷺ، وأَخبَرَ أنَّها بِدعَة وضَلالَة. وما كان كَذَلِكَ فهو مَردودٌ بقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»، وبقَولِه أيضًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وقد كان هَدْيُ رَسُول الله ﷺ مع أَهلِ المَيِّت مُخالِفًا لهَدْي أَهلِ

---

(١) انظر المصدر السابق (٥/ ٣٠٣).

(٢) هو: أحمد بن ثابت بن محمد أبو العباس الطرقي الحافظ، سمع أباه، وأبا عمرو بن منده، وغيرهما. روىٰ عنه أبو الفرج عبد الخالق بن أحمد، وغيره. كان حافظًا متقنًا، مكثرًا من الحديث عارفًا بطرقه، وله معرفة بالأدب، وحكي عنه أنه كان يقول: الروح قديمة. توفي سنة (٥٢١).

والطَّرْقي: بفتح الطاء المهملة وسكون الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلىٰ طرق، وهي قرية كبيرة مثل بلدة بأصبهان علىٰ عشرين فرسخًا منها. انظر: «الأنساب» (٩/ ٦٩)، و«معجم البلدان» (٤/ ٣١)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٦٥)، و«السير» (١٩/ ٥٢٨)

البِدَع؛ فإنَّه كان يَأمُر أن يُصْنَع الطَّعامُ لأَهلِ الميِّت لشُغُلِهم بالمُصِيبة عن صُنْع الطَّعام.

قال عبدُ الله بن جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لمَّا جاء نَعْيُ جَعْفَرٍ قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا! فَإِنَّه قَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ**». رواه الشَّافِعِيُّ وأحمَدُ وأبو داود والتِّرمِذيّ وابن ماجَهْ والدَّارقُطنِيُّ والحاكِمُ والبَيهَقِيُّ وقال التِّرمِذيّ: «هذا حديثٌ حَسَن صحيحٌ» وصحَّحه الحاكِمُ والذَّهَبي[1].

وقد تَرجَم أبو دَاوُد عَلَىٰ هَذَا الحَديثِ بقَولِه: «بابُ صَنعَة الطَّعامِ لأَهلِ الميِّت». وتَرجَم عَلَيهِ التِّرمِذيُّ بقَولِه: «باب ما جَاءَ فِي الطَّعامِ يُصنَع لِأَهلِ المَيِّت» وتَرجَم عَلَيهِ ابنُ ماجَهْ بقَولِه: «باب ما جَاءَ فِي الطَّعامِ يُبعَث إلىٰ أَهلِ المَيِّت» وتَرجَم عَلَيهِ البَيهَقِيُّ بقَولِه: «باب ما يُهَيَّأُ لِأَهلِ المَيِّت من الطَّعامِ».

وَقَد رَوىٰ الإِمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ من حَديثِ أَسماءَ بنتِ عُمَيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحوَ حَديثِ ابنِهَا عَبدِ الله بنِ جَعفرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولفظُهُ: أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لِأَهلِهِ: «**لا تُغْفِلُوا آلَ جَعْفَرٍ مِنْ أَنْ تَصْنَعُوا لَهُمْ طَعَامًا، فَإِنَّهُمْ قَدَ شُغِلُوا بِأَمْرِ صَاحِبِهِمْ**»[2].

فهَذَا هو المَشرُوعُ مع أَهلِ المَيِّت؛ فأَمَّا الاجتِمَاعُ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهِم

---

(١) أخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢١٦) (٦٠٢)، وأحمد (١/ ٢٠٥) (١٧٥١)، وأبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٤٤٦) (١٨٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٢٧) (١٣٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٤/ ١٠٠) (٧٠٩٦)، وغيرهم من حديث عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠١٥).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٧٠) (٢٧١٣١)، وابن ماجه (١٦١١)، وغيرهما من حديث أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٥١٨).

الطَّعامَ لِلَّذين يَأْتُون إِلَيهم للعَزَاء فهو مِنَ النِّياحَة.

قال ابنُ أبي شَيبَةَ فِي «مصنَّفِه»: حدَّثَنا وَكِيعٌ عن مَالِكِ بنِ مِغْوَل عن طَلحَةَ - يعني ابنَ مُصَرِّف[(١)]- قال: «قَدِم جَريرٌ[(٢)] عَلَىٰ عُمَر فقال: هَل يُناح قِبَلَكم عَلَىٰ المَيِّت؟ قال: لا، قال: فهل تَجتَمِع النِّساءُ عِندَكم عَلَىٰ المَيِّت ويُطْعَم الطَّعام؟ قال: نَعَم، فقال: تِلْك النِّياحَة»[(٣)].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ عن جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كُنَّا نَعُدُّ الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وَصَنِيعَة الطَّعام بعد دَفنِه من النِّياحَة».

وقد رَوَاه ابنُ ماجَهْ بِإسنادَيْن صَحِيحَيْن أحدهما عَلَىٰ شرط البُخارِيِّ والآخَرُ عَلَىٰ شَرطِ مُسلِم. وبوَّب عَلَيهِ بقَولِه: «باب ما جَاءَ فِي النَّهي عنْ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ»[(٤)].

---

(١) هو: طلحة بن مصرف بن عمرو الهمداني اليامي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، الكوفي، حدث عن: أنس بن مالك، وغيره. حدث عنه: ابنه؛ محمد، وشعبة، وخلق كثير. ثقة قارئ فاضل، من الخامسة، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها - يعني بعد المائة. «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٣٣)، و«التقريب» (٣٠٣٤).

(٢) هو: جرير بن عبد الله بن جابر البجلي القسري، اليماني، صحابي مشهور، أسلم في السنة التي قبض فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مات سنة إحدىٰ وخمسين، وقيل: بعدها. انظر: «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٢٢)، و«معجم الصحابة» (١/ ٥٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٥٣٣)، و«التقريب» (٩١٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٩)، وفي إسناده انقطاع بين طلحة وجرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أحمد (٢ / ٢٠٤) (٦٩٠٥)، وابن ماجه (١٦١٢)، وغيرهما من حديث جرير بن عبد الله =

ورَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَةَ عن وَكِيعِ بنِ الجَرَّاح عن سُفيانَ عن هِلَالِ بن خَبَّابٍ عن أبي البَخْتَرِيِّ[١] قال: «الطَّعامُ عَلَىٰ المَيِّت من أَمرِ الجَاهِلِيَّة والنَّوحُ من أَمرِ الجَاهِلِيَّة».

وقد ذَكَره عبدُ الرزَّاق فِي «مصنَّفِه» عن الثَّورِيِّ عن هِلَالِ بن خَبَّابٍ عن أبي البَخْتَرِيِّ[٢].

ورَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَةَ -أيضًا- عن فَضَالة بن حُصَين عن عَبدِ الكَرِيم عن سَعيدِ بن جُبَير قال: «ثلاثٌ مِنْ أَمرِ الجَاهِلِيَّة بَيتُوتَةُ المَرأةِ عند أَهلِ المُصِيبَة لَيسَتْ منهم، والنِّياحَة، ونَحْرُ الجَزُور عِندَ المُصِيبَة».

وقد رَوَاه عَبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ عن لَيثٍ عن سَعيدِ بن جُبَيرٍ قال: «ثَلاثٌ من عَمَل الجَاهِلِيَّة: النِّياحَة، والطَّعامُ عَلَىٰ المَيِّت، وبَيتُوتَةُ المَرأةِ عِندَ أَهلِ المَيِّت لَيْسَت مِنهُم»[٣].

ورَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَة -أيضًا- عن مَعْنِ بن عِيسَىٰ عن ثَابِت بن قَيسٍ قال:

=

البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «أحكام الجنائز» (ص١٦٧).

(١) هو: سعيد بن فيروز، أبو البختري الطائي مولاهم الكوفي، حدث عن: ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما. وروىٰ عنه: عمرو بن مرة، وغيره، ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين. انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٢)، و«التقريب» (٢٣٨٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٥٩) (٦٦٨٩) عن أبي البختري.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٥٠) (٦٦٦٤) من طرق عن سعيد بن جبير. وفي أسانيده ضعف.

«أَدرَكْتُ عُمَر بنَ عَبدِ العَزيزِ يَمْنَع أَهْلَ المَيِّت الجَمَاعَاتِ يقول: تُرْزَوْنَ[(١)] وتَغْرَمُون»[(٢)].

قَال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّةَ -رحمه الله تَعالَىٰ-: «وأمَّا صَنْعَة أَهلِ المَيِّت طَعامًا يَدْعُون النَّاسَ إِلَيه؛ فهَذَا غَيرُ مَشرُوعٍ، وإِنَّما هو بِدْعَة»[(٣)]. انتهىٰ.

ونَقَل العلَّامَة أبو الطَّيِّب مُحَمَّدٌ شَمْسُ الحقِّ العَظِيم آبَادِي فِي «عَونِ المَعبُود» قَوْلَ ابنِ الهُمَام فِي «فَتحِ القَدِير شَرحِ الهِدَايَة»: «يُستَحَبُّ لِجِيرانِ أَهلِ المَيِّت والأَقرِبَاء الأَباعِدِ تَهْيِئَةُ طَعامٍ لَهُم يُشْبِعُهم يَوْمَهُم ولَيْلَتَهم، ويُكْرَه اتِّخَاذُ الضِّيافَة من الطَّعام من أَهلِ البَيتِ لأَنَّه شُرِع فِي السُّرورِ لا فِي الشُّرورِ وهي بِدعَة مُسْتَقْبَحَة»[(٤)]. انتهىٰ.

قال أبو الطَّيِّب[(٥)]: «ويُؤَيِّدُه حَدِيثُ جَرِيرِ بنِ عَبدِ الله البَجَليِّ قال: «كُنَّا نَرَىٰ الاجتِمَاعَ إِلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ من النِّياحَة». أخرَجه ابنُ ماجَهْ وبوَّب: «باب ما جَاء فِي النَّهيِ عنْ الِاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ» وهَذَا الحَديثُ سَنَده

---

(١) «الرزء»، و«المرزئة»، و«الرزيئة» بالمد، و«الرزية» المصيبة، والجمع «الرزايا»، وقد «رزأته رزيئة» أي: أصابته مصيبة. انظر: «مختار الصحاح» (ص١٢١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٨) قال: حدثنا معن بن عيسىٰ، عن ثابت، عن قيس -كذا في المطبوع- ثابت، عن قيس. غير أن صاحب «التهذيب» وغيره ذكر ثابت بن قيس الغفاري مولاهم، أبا الغصن المدني من شيوخ معن، كما ذكر أيضًا عمر بن عبد العزيز في شيوخ ثابت بن قيس هذا. والله أعلم.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٤).

(٤) انظر: «فتح القدير» (٢/ ١٤٢)، و«عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

(٥) انظر: «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢)، وانظر أيضًا: «حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجه» (٤٩٠).

صَحِيحٌ ورِجالُه عَلَىٰ شَرطِ مُسلِم. قالَهُ السِّنديُّ. وقال أيضًا: قوله: «كُنَّا نَرَىٰ» هَذَا بِمَنزِلَة رِوَاية إِجمَاعِ الصَّحابَة أو تَقْرير من النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعَلَىٰ الثَّانِي فحُكْمه الرَّفعُ، وعَلَىٰ التَّقدِيرَين فهُو حُجَّة.

وبِالجُملَة فهَذَا عَكسُ الوَارِدِ؛ إذ الوَارِدُ أن يَصنَع النَّاسُ الطَّعَامَ لأَهلِ المَيِّت؛ فاجتِمَاعُ النَّاسِ فِي بَيتِهِم حتَّىٰ يتكَلَّفوا لأَجلِهم الطَّعَامَ قلبٌ لِذَلِكَ، وقد ذَكَر كَثيرٌ من الفُقَهاء أنَّ الضِّيافَة لأَهلِ المَيِّت قلبٌ للمَعقُول لأنَّ الضِّيافَة حقًّا أن تَكُون للسُّرورِ لا للحُزْن». انتهىٰ.

وقوله: «أن الضِّيافَةَ لأَهلِ المَيِّت» معناه: مِن أَهلِ المَيِّت وهي إِقامَتُهم الوَلائِمَ للعَزَاءِ.

وقد نَقَل المُبارَكْفُوري فِي «تُحفَة الأَحوَذِيِّ»[(١)] قَوْلَ ابنِ الهُمَام: «يُكْرَه اتِّخاذُ الضِّيافَة من أَهلِ المَيِّت لأنَّه شُرِعَ فِي السُّرورِ لا فِي الشُّرورِ وهي بِدعَة مُستَقْبَحَة». قال: «وقَالَ القَارِي: واصطِنَاع أَهلِ المَيِّت الطَّعامَ لأَجلِ اجتِمَاع النَّاس عَلَيهِ بِدعَة مَكرُوهَة، بل صحَّ عن جَريرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كنَّا نَعُدُّه من النِّيَاحَة» وهو ظَاهِرٌ فِي التَّحرِيمِ». انتهىٰ.

ونَقَل النَّووِيُّ فِي «الرَّوضَة» و«شَرحِ المُهَذَّب» عن صَاحِبِ «الشَّامِل» أنَّه قال: «وأَمَّا إِصلاحُ أَهلِ المَيِّت طَعامًا وجَمْعُهم النَّاسَ عَلَيهِ فلم يُنقَل فيه شَيءٌ. قال: وهو بِدعَة غَيرُ مُستَحَبَّة». قال النَّوويُّ فِي «الرَّوضَة»: «وهو كَمَا قال». انتهىٰ. واستدلَّ فِي «شرح المُهَذَّب» عَلَىٰ كَونِه بِدعَةً بحَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه

---

(١) (٤/ ٦٧).

وقال: رَوَاه أَحمَدُ بن حَنبَل وابنُ ماجَهْ بإِسنادٍ صَحيحٍ[١].

ونَقَل الشَّيخُ محمَّد الشِّربينيُّ الخَطِيبُ فِي «مُغني المُحتاجِ إلىٰ مَعرِفَة مَعانِي أَلفاظِ المِنهَاج»[٢] عن ابنِ الصَّبَّاغ[٣] وغَيرِه أَنَّهُم قالوا: «أَمَّا إِصلَاحُ أَهلِ المَيِّت طَعامًا وجَمْع النَّاس عَلَيهِ فبِدعَة غَيرُ مُستَحَبٍّ، ثم استدلَّ عَلَىٰ كَونِه بِدعَة بحَدِيث جَريرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنهُ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه».

وقال شَمسُ الدِّين مُحَمَّد بنُ أبي العبَّاس أَحمَدَ بنِ حَمزَةَ بنِ شِهابِ الدِّين الرَّمْليُّ فِي كتابه «نِهايَة المُحتَاج إلىٰ شَرحِ المِنهَاج»[٤]: ويكره كما فِي الأنوار وغيره أخذًا من كلام الرافعي والمصنف -يعني النووي- أنه بدعة لأهله صنع طعام يجمعون النَّاس عَلَيهِ قبل الدفن وبعده لقول جرير: «كنا نعد ذَلِكَ من النياحة». انتهىٰ.

وقال ابن الحاجِّ[٥] فِي «المَدخَل»[٦]: «وأَمَّا إِصلاحُ أَهلِ المَيِّت طَعامًا وجَمْعُ

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» (٢/ ١٤٥)، و«المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٢٠).

(٢) (٢/ ٦١).

(٣) هو عبد السيد بن محمد المعروف بابن الصباغ، أبو نصر البغدادي الشافعي، مصنف كتاب «الشامل». كان يُقدَّم علىٰ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي في معرفة المذهب، حدث عن أبي الحسين القَطَّان. حدث عنه أبو بكر بن عبد الباقي. توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٠٩)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٦/ ٣٥٣).

(٤) (٣/ ٤٢).

(٥) محمد بن محمد المعروف بابن الحاج المغربي، أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي، نزيل مصر، أخذ عن أعلام منهم أبو إسحاق المطماطي، وغيره. وعنه أخذ الشيخ عبد الله المنوفي والشيخ خليل وغيرهما. توفي سنة سبع وثلاثين وسبعمائة. انظر: «الديباج المذهب» (٢/ ٣٢٢)، و«شجرة النور» (١/ ٣١٣).

(٦) (٣/ ٢٧٥).

النَّاس عَلَيهِ فلم يُنقَل فيه شيءٌ وهو بِدعَة غَيرُ مُستَحَبٍّ. قال: وقد سُئِل مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عن جَمْع النَّاس عَلَىٰ العَقِيقَة فَأنكَر ذَلِكَ وقال: تُشبِه بالوَلائِم. قال ابنُ الحاجِّ: فإِذَا كان هَذَا قَولَه فِي العَقِيقَة فما بَالُك به فِي الطَّعامِ الَّذي اعتاد بَعضُهم عَمَلُه فِي بَيتِ المَيِّت وجَمْع النَّاسِ عَلَيهِ.

قال: وقال أَزهَرُ بنُ عَبدِ الله: مَن صَنَع طَعامًا لِرياءٍ وسُمْعَة لم يَستَجِب الله لمَن دَعَا له ولم يُخْلِف اللهُ عَلَيهِ نَفَقَةَ ما أَنفَقَ.

قال ابنُ الحاجِّ: وإذا كان هَذَا فِي وَلِيمَة العُرْس والخِتَان فما بَالُك بما اعتَادَهُ بَعضُهُم فِي هَذَا الزَّمانِ من أن أَهلِ المَيِّت يَعمَلون الطَّعامَ ثَلاثَ لَيالٍ ويَجمَعُون النَّاسَ عَلَيهِ عَكْسَ ما حُكِي عن السَّلَف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَلْيَحْذَرْ مَن فَعَل ذَلِكَ فإِنَّه بِدعَة مَكرُوهَة». انتهىٰ.

وكَلامُ العُلَماء فِي المَنعِ من إِقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم وتَصرِيحِهم بأَنَّ ذَلِكَ من البِدَع كثيرٌ جِدًّا، وفِيمَا ذَكَرْتُه هَاهُنا كِفايَة لِمَن أَرادَ الله به خيرًا، ومَن يُضلِلِ الله فلا هَادِيَ له.

وفِيمَا ذَكَرْتُه مِنَ الأَحاديثِ الثَّابِتَة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذير من المُحدَثَات والأَمرِ برَدِّها.

وما رَوَاه ابنُ أبي شَيبَة عن عُمَر بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال فِي اجتِمَاع النِّسَاء عَلَىٰ المَيِّت وإِطعَامِ الطَّعَام: «تِلكَ النِّياحَةُ».

وما رَوَاه الإِمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ عن جَرِيرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّه ذَكَر عن الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُم كانوا يَعُدُّون الاجتِمَاع إِلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَة الطَّعامِ من النِّياحَة.

وما رَوَاه ابنُ أبي شَيبَةَ عن أبي البَخْتَرِيِّ وسَعيدِ بن جُبَيرٍ وعُمَرَ بن عَبدِ العَزيزِ أَنَّهُم أَنكَرُوا الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وإِطعَامِ الطَّعَامِ، كلُّ هَذَا فيه ردٌّ عَلَىٰ الكَاتِبِ الَّذي تَهَجَّم عَلَىٰ خُطَباء المَساجِد، وأَنكَر عَلَيهِم الأَمرَ بالمَعرُوفِ والنَّهيَ عن المُنكَر والتَّحذِيرَ من البِدَع والمُحدَثَات، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفَال بالمَولِدِ النَّبوِيِّ، وفِيمَا ذَكَرْتُه -أيضًا- عن العُلَماء من الذَّمِّ لإِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِمِ وتَصرِيحِهم أنَّ ذَلِكَ بِدعَة مُستَقْبَحَة وأنَّه من قَلْب المَعقُول؛ فيه أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي بَذَل جُهْدَه فِي تَقرِير بِدعَة المَآتِم والذَّبِّ عنها.

وبالجملة: فالخُطَبَاء قد أَحْسَنوا غَايَةَ الإِحسانِ فِي نَصِيحَتِهم المُسلِمِين وتَوجِيهِهِم إلىٰ الخَيرِ وتَحذِيرِهم من البِدَع وأَنواعِ المُنكَراتِ.

وأَمَّا صَاحِبُ المَقالِ فإِنَّه قد أَساءَ إلىٰ نَفسِه وإلىٰ غَيرِه من النَّاسِ.

فأَمَّا إِساءَتُه إلىٰ نَفسِه: فهو أَنَّه قد وَضَعها فِي صَفِّ الَّذين أَخبرَ الله عَنهُم أَنَّهُم يَأمُرون بالمُنكَر ويَنهَوْن عن المَعرُوف.

وأَمَّا إِساءَتُه إلىٰ الغَيرِ: فهو أَنَّه قد حسَّن لهم بِدعَة المَآتِم والمَولِد ودَعاهُم بكِتَابَتِه الَّتي نَشَرها فِي جَرِيدَة «النَّدوة» إلىٰ ارتِكَابِ ما حذَّر منه رَسولُ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ من المُحدَثَات الَّتي قَد أَمَر بردِّها ووَصَفها بالضَّلالَةِ، وأَخبَر أَنَّها من شرِّ الأُمورِ وأَنَّها فِي النَّارِ؛ فلا يَأمَنُ الكاتِبُ أن يَكُون له نَصيبٌ من قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل:٢٥].

وفي الحَديثِ الصَّحيح أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قال: «**وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ**

كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا». رَواه الإِمامُ أحمَدُ ومُسلِم وأَهلُ السُّنَن من حَديثِ أَبِي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَدِيث حَسَن صَحِيح(١).

وقد قرَّر النَّووِيُّ فِي «شَرحِ مُسلِم»(٢) أنَّ الإِثمَ يَكُون لِمَن دَعَا إلىٰ الضَّلالَة سَواءٌ كان هو الَّذي ابتَدَأَها أم كان مَسبُوقًا إِلَيها.

الوَجهُ الثَّانِي: أن يُقالَ: إنَّه يَجِب التَّدخُّلُ فِي خُصُوصِيَّات النَّاس وفِي عُمومِيَّاتِهِم إذا تَركوا شَيئًا مِمَّا أَمَر الله بِهِ أو أَمَر بِهِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو ارتكَبوا شَيئًا ممَّا نَهىٰ الله عنه أو نَهىٰ عنه رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ومِن ذَلِكَ فِعلُ البِدَع والمُحدَثَات؛ لأنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حذَّر مِنهَا أَشَدَّ التَّحذِيرِ.

والدَّلِيلُ عَلَىٰ وُجوبِ التَّدخُّل فِي مُخالَفَة الأَوامِرِ وارتِكَاب النَّواهِي قَولُ الله تَعالَىٰ: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾ [آل عمران:١٠٤].

وفي الحَديثِ الصَّحيح عن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**مَنْ رَأَىٰ مِنكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو دُاودَ الطَّيالِسِيُّ ومُسلِم وأَهلُ السُّنَن، وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حديث حَسَن صَحِيح(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٩٧) (٩١٤٩)، ومسلم (٢٦٧٤)، والترمذي (٢٦٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٩)، وابن ماجه (٢٠٤)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) (١٦/ ٢٢٧).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩) (١١٤٧٨)، والطيالسي (٢٣١٠)، ومسلم (٤٩)، والترمذي

ورَوَىٰ مُسلِم -أيضًا- عن ابنِ مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لا يُؤْمَرُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»(١).

والآيَاتُ والأَحادِيثُ فِي الحثِّ عَلَىٰ الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَر والوَعيدِ الشَّديدِ عَلَىٰ تَرْكِ ذَلِكَ كَثيرةٌ جِدًّا، وَقَد ذَكَرْتُ طَرَفًا منها فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«القَولِ المُحَرَّر فِي الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَرِ»؛ فلْتُرَاجَعْ هُناكَ.

والتَّدخُّل فِي خُصوصِيَّات النَّاسِ وعُموميَّاتِهم إذا تَركوا شَيئًا من الوَاجِبَات أو ارتَكَبوا شيئًا من المَنهِيَّات من أهمِّ أُمورِ الدِّينِ ومِن النَّصِيحَة الوَاجِبَة عَلَىٰ كل مُسلِم لإِخوَانِهِ المُسلِمين؛ لِمَا جَاءَ فِي الحَديثِ الصَّحيحِ عن تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلنَا: لِمَن؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**». رَواهُ الإِمامُ أَحمَدُ ومُسلِم وأبو دَاوُدَ والنَّسائيُّ(٢). وفِي البَابِ عن أبي هُرَيرَة وابنِ عُمَر وجَريرٍ وحَكِيمِ بن أبي يَزِيدَ عن أَبِيه وثَوبَانَ وابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُم عن

=

(٢١٧٢)، وأبو داود (١١٤٠)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٢٧٥)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

(١) أخرجه مسلم (٥٠)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٢) (١٦٩٨٢)، ومسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤١٩٧)، وغيرهم من حديث تميم الداري رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحْوُ حَديثِ تَميمٍ الدَّارِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَحادِيث بِأَلفاظِهَا فِي كِتابِي المُسَمَّىٰ بـ«القَول المُحرَّر فِي الأَمرِ بِالمَعرُوف وَالنَّهي عن المُنكَر» فَلْتُرَاجَعْ هُناكَ.

وإِذَا عُلِمَ هَذَا فَلْيُعْلَم -أيضًا- أنَّه يجب النَّهيُ عن إِقامَة الوَلائِم للمَآتِمِ؛ لأنَّ إِقامَتَها من البِدَع المُستَقْبَحَة ومن النِّياحَة المُحَرَّمة، ولَيسَ النَّهيُ عن البِدَع والنِّياحَة من التَّدخُّل فيما لا يَجُوز التَّدخُّل فيه من خُصوصِيَّات النَّاس كما قد توَهَّم ذَلِكَ صَاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، وإِنَّما هو من النَّهيِ عن المُنكَر، والنَّهيُ عن المُنكَر وَاجِب بحَسَب القُدرَة.

الوَجهُ الثَّالِث: أن يُقالَ: إنَّ خُطَباء المَساجِد الَّذين أفْتَوْا بتَحرِيم الوَلائِم الَّتي تُقامُ لِلعَزَاء وقَالُوا: إِنَّها مُخالِفَة لسُنَّة رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قد أَصَابُوا فِيمَا أَفْتَوْا به وفِي قَولِهِم: إِنَّها مُخالِفَة للسُّنَّة، وحُجَّتُهُم ما ثَبَت عن النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنَّه كان يُحذِّر أُمَّتَه عن مُحدَثَات الأُمورِ ويَقُول: «**إِنَّ شَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**».

وما جَاءَ عنه -أيضًا- أنه قال: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**» وفِي رِوَايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَحادِيثَ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ فلْتُراجَعْ!

ومِن حُجَجِهم أيضًا: ما ثَبَت عن جَرِيرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «كنَّا نَعُدُّ الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنِيعَةِ الطَّعامِ بعد دَفْنِه من النِّياحَة».

وقد تقدَّم قَولُ السِّندِيِّ: إنَّ هَذَا بمَنزِلَةِ رِوَايَة إِجمَاعِ الصَّحابَة أو تَقرِيرٍ من النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. قال: «وعَلَىٰ التَّقدِيرَيْن فهو حُجَّة».

وتقدَّم -أيضًا- قَولُ القَارِي: إنَّ قَولَ جَريرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ ظاهِرٌ فِي التَّحرِيمِ.

وتقدَّم -أيضًا- قَولُ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ: إنَّ اجتِماعَ النِّسَاءِ عَلَىٰ المَيِّت وإِطعَام الطَّعام من النِّياحَة.

وقد قال النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ تَعالَىٰ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**»(١). رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابن حِبَّان فِي «صَحِيحِه» من حَديثِ ابنِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا، وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حديث حَسَن صَحِيح غَرِيب. قال: وفِي البَابِ عن الفَضْل بنِ العَبَّاس وأبي ذَرٍّ وأبي هُرَيرَة. انتهىٰ. ولفظه عِندَ ابنِ حِبَّان: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**».

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو دَاوُد وابن ماجَهْ والحاكِمُ فِي «مُستَدْرَكِه» عن أبي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال: سَمِعْت رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**». قال الحاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَيْن. وقال الذهبي فِي «تَلخِيصِه»: عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ(٢).

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ -أيضًا- وابنُ حِبَّان فِي «صَحِيحِه» عن أَبِي هُرَيرَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال: قال رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣) (٥١٤٥)، والترمذي (٣٦٨٢)، وابن حبان (١٥/ ٣١٨) (٦٨٩٥)، وغيرهم من حديث ابنِ عمر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا. والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٦٥) (٢١٤٩٥)، وأبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨)، والحاكم (٣/ ٩٣) (٤٥٠١)، وغيرهم من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ. والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠١) (٩٢٠٢)، وابن حبان (١٥/ ٣١٢) (٦٨٨٩)، وغيرهما من حديث =

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- والتِّرمِذيُّ وابن ماجَهْ والبُخارِيُّ فِي «التَّاريخِ» والحاكِمُ فِي «مُستَدْرَكِه» عن حُذَيفَة بنِ اليَمانِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**». قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَن. وصحَّحه الحَاكِمُ والذَّهبيُّ(١).

وفِي هَذِه الأَحادِيثِ دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من الاجتِمَاعِ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَةِ الطَّعَام؛ لأنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد عَدَّ ذَلِكَ من النِّياحَةِ وقد أخبَرَ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الله تَعالَىٰ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لِسانِه وقَلبِه، وأَخبَرَ -أيضًا- أنه يَقُول بالحقِّ، وأَمَر أُمَّتَه بالاقتِدَاء به وبِأَبِي بَكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ وفِي هَذَا مع ما تقدَّم ذِكرُه من الأَحاديثِ الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما ذَكَره جَريرُ بنُ عبدِ الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ - أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ استِنكَارِ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ للفَتْوَىٰ بتَحرِيمِ وَلائِمِ العَزاءِ واستِنكَارِه للقَولِ بأَنَّها مُخالِفَة للسُّنَّة وقَولِه: لِمَاذَا؟

وأَمَّا قَولُه: «وهَلْ هَذِه الوَلائِمُ أَصبَحَت من الدِّين حتَّىٰ تَكُون بِدعَةً؟».

فَجَوابُه من وَجهَيْن:

أَحَدُهُما: أن يُقالَ: لو كَانَت وَلائِمُ المَآتِم من الدِّين لَمَا كانَتْ مِنَ البِدَع، ولَكِنَّها لَيسَت من الدِّين فَكانَت من البِدَع الَّتي وَرَد التَّحذِيرُ منها والأَمرُ بردِّها فِي الأَحادِيثِ

=

أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢) (٢٣٢٩٣)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٩) (٤٤٥١)، وغيرهم من حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٣٣).

الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد تقدَّم ذِكرُها قريبًا فلْتُراجَعْ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أن يُقالَ: إنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كانوا يَعُدُّون الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ من النِّياحَة، وقد تقدَّم ذَلِكَ فِي قَولِ عُمَرَ وجَريرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

والنِّياحَةُ مِن أَمرِ الجَاهِلِيَّة كما فِي الحَديثِ الَّذي رَواه الإِمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ عن أبي مَالكٍ الأَشعَرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لا يَتْرُكُونَهُنَ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ**»(١).

وإِذَا كَانَت الوَلائِمُ فِي المَآتِم من أَمرِ الجَاهِلِيَّة فلا يَقُول بجَوَازِها ونَفْيِ البِدْعَة عنها إلَّا أَحَد رَجُلَيْن: إمَّا جاهِلٌ لا يَعرِفُ الفَرْقَ بين أُمورِ الإِسلامِ وأُمورِ الجَاهِلِيَّة، وإِمَّا مُعانِدٌ لا يُبالِي بمُخَالَفَة الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحَابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولا يُبالِي برَدِّ الأَحادِيثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذِيرِ من المُحدَثَات والأَمرِ بردِّهَا.

وأَمَّا قَولُه: «وهل نَجَحْنا فِي مُحارَبَة الرَّذائِلِ والمَفاسِد فِي المُجتَمَع الإِسلَامِيِّ ووَاجِبٌ عَلَينا الكَلامُ فِي هَذِه الأُمورِ الَّتي لا تَمُتُّ إلىٰ الدِّين أو العِبَادَة من قَريبٍ أو بَعيدٍ».

فجَوابُه مِن وُجُوهٍ:

أَحدُها: أن يُقالَ: إنَّ مُحارَبَة البِدَع أَهَمُّ من مُحارَبَة الرَّذائِل والمَفاسِد الخُلُقِيَّة؛ لأَنَّ البِدَع أَحبُّ إلىٰ إِبلِيسَ من المَعاصِي.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٢) (٢٢٩٥٤)، ومسلم (٩٣٤)، وغيرهما من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقد رَوَىٰ أَبُو الفَرَج ابنُ الجَوزِيِّ بإِسنَادِهِ إلىٰ سُفيانَ الثَّوريِّ أنَّه قال: «البِدعَة أَحَبُّ إلىٰ إِبلِيسَ من المَعصِيَة، المَعصِيَة يُتابُ مِنهَا والبِدعَة لا يُتابُ مِنها»(١).

وأيضًا: فإِنَّ البِدَع بَرِيدُ الشِّركِ وهي تَئُولُ إليه.

قال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة -رحمه الله تَعالَىٰ-: «المُبتَدِعُ يَئُول إلىٰ الشِّركِ، ولَم يُوجَد مُبتَدِع إلَّا وفيه نَوعٌ من الشِّرك، كَمَا قال تَعالَىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣١]، وَكَانَ من شِركِهِم أَنَّهم أَحَلُّوا لهم الحَرامَ فأَطَاعُوهم وحَرَّموا عَلَيهِم الحَلالَ فأَطَاعُوهم»(٢). انتهىٰ.

وقال السُّدِّيُّ(٣) فِي تَفسِير هَذِه الآية: «استَنْصَحُوا الرِّجالَ ونَبَذوا كِتابَ اللهِ وَرَاء ظُهُورِهم»(٤).

قلتُ: وهَذَا هو المُطابِقُ لحَالِ أَهلِ البِدَع فإِنَّهُم استَنصَحُوا الَّذين يَدْعُونَهُم إلىٰ البِدَع ويُرَغِّبُونَهُم فيها، ونَبَذوا كِتابَ الله وسُنَّة نَبِيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَراءَ ظُهُورِهِم.

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٥)، وغيره عن سفيان الثوري.

(٢)انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٧٥).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي الكوفي الأعور، حدث عن: أنس بن مالك، وعدد كثير. حدث عنه: شعبة، وخلق. صدوق يهم ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين - يعني بعد المائة. انظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ١٣٢)، و«التقريب» (٤٦٣)

(٤) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ١٣٥).

ومِن هَذَا البَابِ مَا يَفْعَلُه المَفْتُونُون بإِقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم؛ فإِنَّهُم قد استَنْصَحُوا أَدعِيَاء العِلمِ الَّذين يُفْتُون بجَوازِ إِقَامَتِها وحُضُورِها ويُحَسِّنون ذَلِكَ للعَوامِّ ولا يُبالُون بمُخالَفَة أمر النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بردِّ المُحدَثَات ولا يُبالُون بِمَا ثَبت عَنْهُ من التَّحذيرِ مِنهَا والمُبالَغَة فِي ذَمِّها ووَصْفِها بالصِّفَاتِ الذَّمِيمَة.

الوَجهُ الثَّانِي: أَن يُقال: إِنَّه يَجِب عَلَىٰ الْعُلَماء مُحارَبَةُ البِدَع والتَّحذِيرُ منها، ومُحارَبَةُ الرَّذائِلِ والمَفاسِدِ وجَميعِ المُنكَرَات والتَّحذيرُ منها، ولا يُكْتَفَىٰ بمُحارَبَة أَحَدِها عن مُحارَبَة غَيرِه، ولَكِنْ يَبدَأُ بالأَهَمِّ فالأَهَمِّ مِنهَا، فيَبدَأُ بالنَّهيِ والتَّحذيرِ من أَشَدِّها خَطَرًا عَلَىٰ الدِّين وهي البِدَع الَّتي تَمحُو السُّنَن وتَهدِم الإِسلامَ، كما فِي الحَديثِ الَّذي رَواه الإِمامُ أحمَدُ عن غُضَيْفِ بن الحَارِثِ الثُّمَالِي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أن النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلُهَا**»(١)، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ شُؤمِ البِدَع وعِظَم مَضَرَّتِها عَلَىٰ الإِسلامِ؛ فيَجِبُ التَّحذِيرُ منها والإِنكارُ عَلَىٰ مَن يَذُبُّ عنها ويُحَسِّنُها للنَّاسِ.

الوَجْهُ الثَّالِث: أن يُقالَ: إِنَّ صاحِبَ المَقالِ قد اعترَف أَنَّ إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِمِ من الأُمورِ الَّتي لا تَمُتُّ إِلىٰ الدِّينِ أو العِبادَة من قَرِيبٍ أو بَعيدٍ، ويُجابُ بأَنَّ ما كان كَذَلِكَ فهو من المُحدَثَات، والمُحدَثَات كُلُّها شرٌّ وضَلالَة، كما تَقَدَّم النَّصُّ عَلَىٰ ذَلِكَ فيما رواه العِرباَضُ بن سارِيَةَ وجابِرُ بن عبد الله وابنُ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولا يَجُوز إِقرارُ المُحدَثَات ولا العَمَل بشَيءٍ منها، بل يَجِب رَدُّها

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٥) (١٧٠١١)، وغيره. من حديث غضيف بن الحارث الثمالي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٦٧٠٧).

لقَولِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**» وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

ويَجِب -أيضًا- التَّحذِيرُ مِنهَا لأنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد حذَّر منها وأَخبَر أَنَّها شرٌّ وضَلالَة.

وأيضًا: فإنَّ إقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم من النِّياحَة بإِجماعِ الصَّحابَة رَضِيَاللَّهُعَنْهُمْ، كما تقدَّم التَّصرِيحُ بذَلِكَ فِي حَديثِ جَرِيرِ بن عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وقد صرَّح بذَلِكَ -أيضًا- عُمَرُ بن الخطَّابِ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ فِيمَا رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ عنه وتقدَّم ذِكْرُه، والنِّياحَةُ من الأُمورِ الَّتي لا تَمُتُّ إلىٰ الدِّين أو العِبادَة من قَريبٍ أو بَعيدٍ، وإنَّما هي من أُمورِ الجَاهِلِيَّة وقد جاء الإِسلامُ بتَحرِيمِها ولَعْنِ فَاعِلِها، وما كان بِهَذه المَثابَة فإِنَّه لا يَجُوز إِقرارُه، بل يَجِب رَدُّه ومُحارَبَته، ومَن قال بجَوازِه فقَد أَخطَأَ خطَأً كَبِيرًا وشَاقَّ الرَّسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واتَّبَع غَيرَ سَبِيلِ المُؤمِنِين. وقال الله تَعالَىٰ: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥].

وأمَّا قَولُه: «إنَّ الحَلالَ بيِّن والحَرامَ بيِّن».

فجَوابُه أن يُقالَ: إنَّ من الحَرامِ البيِّنِ إقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم؛ لأنَّه من المُحْدَثات الَّتي ليس عَلَيها أمرُ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولم يَكُن ذَلِكَ من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين ولا من عَمَل الصَّحابَة رِضوَانُ الله عَلَيهِم أَجمَعِين، بل كَانُوا يَعُدُّونَه من النِّياحَة كما تقدَّم فيما رَواهُ ابن أُبي شَيبَةَ عن عُمر بن الخطَّابِ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وفيما رَواهُ الإِمامُ أَحمَدُ وابنُ ماجَهْ عن جَرير بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

وقال **أبو البَخْتَرِيِّ**: «إنَّه من أَمرِ الجاهِلِيَّة».

وقال **سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ**: «إنَّه من عَمَل الجَاهِلِيَّة».

وكان عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزيزِ يَمنَعُ مِنهُ وهو مِنَ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين والأَئِمَّة المَهدِيِّين.

وفي هَذَا أَوضَحُ البَيانِ أنَّ إِقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم من الحَرامِ البَيِّن. ولا يَخْفَىٰ هَذَا إلَّا عَلَىٰ إنسانٍ لا يُمَيِّز بين الحَلالِ والحَرامِ.

وأَمَّا قَولُه: «ولَيْتَنَا نَستَطِيعُ أن نُطَهِّر مُجتَمَعنا من الحَرامِ، ونُقنِع النَّاسَ باجتِنَابِه بدلًا من إِكثَارِ المَمنُوعاتِ والمُحَرَّماتِ حتَّىٰ نُطَفِّشَهُم ونَدْفَعَهُم للتَّمَرُّد وعَدَمِ تَصدِيقِنا فِي أنَّ كلَّ شَيءٍ حَرامٌ حتَّىٰ المَأدُبَة الَّتي يُقِيمُها أَهلُ المَيِّت فِي اليَومِ الثَّالِث من الوَفاةِ؛ حَيثُ يَجلِسُون لاستِقْبَال المُعَزِّين والمُعَزِّيات ويُطعِمُون الفَقِيرَ والفَقِيراتِ! مَاذَا فِي ذَلِكَ؟!».

فجَوابُه مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ إِقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم من الأُمورِ الَّتي يَجِب مَنعُها والتَّحذِيرُ مِنهَا؛ لِأنَّ هَذَا العَمَلَ مُحْدَث فِي الإِسلامِ، وهو من النِّيَاحَة كما تقدَّم بيانُه، وما كان من المُحْدَثَات والنِّياحَةِ فهو حَرامٌ يَجِب تَطهِيرُ المُجتَمَع مِنهُ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ تَطهِيرَ المُجتَمَع من البِدَع أَهَمُّ من تَطهِيرِه من جَمْعِ الأَموالِ من الحَرامِ؛ لأنَّ البِدَع بَريدُ الشِّركِ وهي تَؤُولُ إليه، وما كان بِهَذِه المَثَابَة فتَطهِيرُ المُجتَمَع منه أَهَمُّ من تَطهِيرِه من المَعاصِي الَّتي هي دُونَ ذَلِكَ.

وقد ذَكَرْتُ قريبًا قَولُ سُفيانَ الثَّورِيِّ: «إنَّ البِدعَة أَحبُّ إلىٰ إِبلِيسَ من

المَعصِيَةِ، المَعصِيَة يُتاب مِنهَا والبِدعَة لا يُتابُ منها». ومع هَذَا فإنَّه يَجِب السَّعيُ فِي تَطهيرِ المُجتَمَع من البِدَع ومن مُلابَسَة الأُمورِ المُحَرَّمة واكتِسابِ الأَموالِ المُحَرَّمة... وغَيرِ ذَلِكَ من المُنكَرَات الظَّاهِرَة؛ لأَنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمر أُمَّتَه بتَغييرِ المُنكَرات الظَّاهِرَة بحَسَب القُدرَة ولم يُفَرِّق بينَها.

الوَجهُ الثَّالِث: أَنْ يُقالَ: مِمَّا يدلُّ عَلَىٰ أهمِّيَّة تَطهيرِ المُجتَمَع من البِدَع والمُحدَثَات أَنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يُحَذِّر منها فِي خُطْبَتِهِ، والظَّاهِرُ من حَديثِ جَابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا الَّذي تقدَّم ذِكرُه فِي أوَّل الكِتَابِ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يَفعَلُ ذَلِكَ فِي كلِّ جُمُعةٍ.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ يُقالَ: إنَّه يَجِب عَلَىٰ العُلَماء تَحذِيرُ النَّاس من المُحدَثَات وإِعلامُهُم بما فيها من الشَّرِّ والضَّلالَة، وذَلِكَ من التَّأَسِّي برَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فإِنَّه كان يُحَذِّر أُمَّتَه من المُحدَثات فِي خُطبَته يومَ الجُمُعة، ويُبَيِّن لَهُم أَنَّها شرُّ الأُمورِ وأَنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة وكلَّ بِدعَة ضَلالَة وكلَّ ضَلالَة فِي النَّار. فعَلَىٰ الخُطَباء أن يَقتَدُوا برَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذِير من المُحدَثات، وبَيانِ ما فيها من الشَّرِّ والضَّلالَة، وإن لم تَحصُل القَناعَة بذلك من بَعضِ النَّاس؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قال لنَبِيِّه مُحَمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية:٢١-٢٢].

وقال تعالَىٰ: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ ٩ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخۡشَىٰ ١٠ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى﴾ [الأعلىٰ:٩-١١].

وقال تعالَىٰ: ﴿وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥].

وقال تعالَىٰ: ﴿ فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ ﴾ [الشورىٰ:٤٨].

وقال تعالَىٰ: ﴿ ۞ لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ ﴾ [البقرة:٢٧٢].

إلىٰ غيرِ ذَلِكَ من الآيَاتِ فِي هَذَا المَعنَىٰ.

وعلَىٰ هَذَا؛ فالخُطَباء الَّذين أَشار إِلَيهم الكاتِبُ لهم أُسوَة بنَبيِّهم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي تَذكِير النَّاس وحَثِّهم عَلَىٰ التَّقوَىٰ ونَهْيِهم عن البِدَع والمُحدَثات وتَحذِيرِهم منها ومِن سَائِرِ المُنكَرات، وليس عَلَيهِم أن يُقنِعُوا النَّاس بما يَأمُرون به وما يَنهَوْن عنه؛ فإنَّ ذَلِكَ ليس فِي قُدرَتِهِم، وإِنَّما الهِدايَة والإِضلالُ بيَدِ الله تَعالَىٰ فهو الَّذي يَهدِي من يَشاءُ ويُضِلُّ مَن يَشاءُ وله الحُجَّة البالِغَة والحِكمَة التَّامَّة.

ولا يَنبَغِي الالتِفَاتُ إلىٰ ما يَحصُل لبَعضِ النَّاس من النُّفورِ والتَّضايُق من سَماعِ النَّهيِ والتَّحذِيرِ عمَّا وَجدوا عَلَيهِ آباءَهُم وأَشياخَهُم من البِدَع والمُحدثَات كما قد حَصَل ذَلِكَ لصَاحِب المَقالِ الباطِلِ؛ هدانا الله وإِيَّاهُ إلىٰ الصِّراطِ المُستَقيم الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحَابُه والتَّابِعُون لهم بإِحسَان، وأَعاذَنَا جَمِيعًا من نَزَغَاتِ الشَّيطَانِ وتَضلِيلِه.

بل يَنبَغِي بَذلُ النَّصِيحَة للمُسلِمِين ودَعْوَتِهم إلىٰ الخَيرِ وأَمرِهِم بالمَعرُوف ونَهيِهم عن المُنكَر وتَعلِيمِهم ما يَجهَلُونه من أُمورِ الدِّينِ، فمَن اهتَدَىٰ فلِنَفسِه ومَن ضلَّ فإِنَّما يَضِلُّ عَلَيهَا.

الوَجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الخُطَباء الَّذين أشار صَاحِبُ المَقالِ البَاطِلِ إلىٰ

أَنَّهُم قد أَكثَرُوا من المَمنُوعاتِ والمُحرَّماتِ لم يَبتَدِعوا شَيئًا من المَمنُوعاتِ والمُحرَّمات، ويَأتُوا بذَلِكَ من عِندِ أَنفُسِهم، وإِنَّما كَانُوا يَمنَعُون ويُحَرِّمون الأُمورَ الَّتي قد دلَّ الكِتابِ والسُّنَّة عَلَىٰ تَحرِيمِها والمَنع منها؛ فتَجِدُهم إذا نُهُوا عن شَيءٍ من العَقائِدِ أو الأَقوالِ أو الأَفعالِ يَأتُون بالأَدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ المَنع مِمَّا نَهوا عنه؛ وعَلَىٰ هَذَا فلا لَوْمَ عَلَىٰ الخُطَباء الَّذين يَنهَوْن عن البِدَع ويُحذِّرون منها، وإِنَّما اللَّومُ عَلَىٰ مَن لَامَهُم واعتَرَضَ عَلَيهِم.

الوَجهُ السَّادِسُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّه لا يَتَضايَقُ من سَماعِ النَّهيِ عن المُحدَثَات والتَّحذيرِ منها ويتمَرَّدُ عن قَبولِ ما جاء عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من النَّهيِ عنها والأمر برَدِّها إِلَّا مَن كان فِي قلبه مَرَض من أَمراضِ الشُّبُهات والفِتَن؛ فهَؤُلاءِ هم الَّذين يَغْتَاظُون من سَماعِ النَّهيِ عن المُحدَثات الَّتي قد نَشَئُوا عَلَىٰ اعتِيَادِها ووَجَدُوا آباءَهُم وأَشياخَهُم عَلَيهَا، وهم الَّذين يَصُدُّون ويُعْرِضُون عن قَبُول الحقِّ ولا يُصَدِّقون بتَحريمِ البِدَع ولا يَعبَئُون بالأَحاديثِ الوَارِدَة فِي التَّحذيرِ منها والأَمرِ برَدِّها.

ويَنبَغِي لهَؤُلاءِ أن يتدبَّروا قَولَ الله تَعالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

الوَجهُ السَّابِعُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّه ليس أَحَدٌ من الخُطَباء الَّذين أشار إِلَيهم الكاتِبُ فِي كَلامِه الباطِلِ يَقُول: إِنَّ كلَّ شيءٍ حَرامٌ، وإِنَّما هَذَا من تَموِيه الكاتِبِ وتَلبِيسِه عَلَىٰ الجُهَّال ودَنْدَنَتِه حَولَ التَّشوِيه لسُمعَة الخُطَباء الَّذين يَدعُون إِلىٰ الخَيرِ، ويَأمُرون بالمَعرُوف ويَنهَوْن عن المُنكَر ويُجاهِدُون أَهلَ الباطِلِ، ويُحَذِّرون النَّاسَ ممَّا كان

رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَذِّر أُمَّتَه منه؛ فجزَىٰ اللهُ الخُطَباءَ النَّاصِحِين خيْرَ الجَزاءِ وأَعظَمَ لَهُم الأَجرُ والثَّوابُ.

الوَجهُ الثَّامِن: أنْ يُقالَ: إنَّ الخُطَباء الَّذين أشار إِلَيهم الكاتِبُ إنَّما كانوا يُحَرِّمون ما قامَتِ الأَدِلَّة الشَّرعِيَّة عَلَىٰ تَحريمِه، ومنه إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم؛ لأنَّ هَذَا العَمَلَ مُخالِف لأَمرِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصَنعَة الطَّعامِ لأَهلِ المَيِّت، ولأنَّه من النِّياحَة فِي قَولِ عُمَر بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد أَجمَع الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ عَدِّه من النِّياحَة، كما تقدَّم فِي حَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والنِّياحَة حَرامٌ، وهي مِن أُمورِ الجاهِلِيَّة.

وقد قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أي: مَردُود. وقد ذَكَرْت هَذَا الحَديثَ وغَيرَه من الأَحادِيثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من المُحدَثات فِي أوَّل الكِتابِ؛ فلْتُراجَعْ.

الوَجهُ التَّاسِع: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تَعالَىٰ لم يَشْرَع لأَهلِ المَيِّت أن يُطعِمُوا الفُقَراء فِي أيَّام العَزاء، ولم يَأمُر بذَلِكَ رَسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يَفعَلْه ولم يَأْذَنْ فيه، ولم يَكُن ذَلِكَ من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين، ولم يُذكَرْ عَن غَيرِهم من الصَّحابَة أَنَّهُم فَعَلوا ذَلِكَ، وَلَو كان خَيرًا لكَانُوا أَسبَقَ إِلَيه من غَيرِهم.

وقد قَالَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهُوَ رَدٌّ**»، وعَلَىٰ هَذَا فمَن خصَّ إِطعامَ الفُقَراء بأَيَّام العَزاءِ فقد شَرَع من الدِّينِ ما لم يَأذَن به اللهُ، ومَن أَحَبَّ أن يُطعِم الفُقَراء ويَتصَدَّق عَلَيهِم فله مَندُوحة عن أَيَّام المَصائِب والأَحزانِ، ولا يَجُوز أن يُجْعَل إِطعامُ الفُقَراء وَسِيلَةً إِلىٰ إِحياءِ بِدعَةِ المَآتِم؛ لأَنَّ هَذِه

الوَسِيلَةَ من الحِيَل، والحِيَل لا تُبيح المُحَرَّم.

وقد سُئِل شَيخُ الإِسلامِ أبو العَبَّاس بنُ تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ- عن إِطعَامِ أهل المَيِّت لِمَن هُو مُسْتَحِقٌّ؟

فأَجابَ بقَولِه: «وأمَّا صَنعَة أَهلِ المَيِّت طَعامًا يَدْعُون النَّاس إِلَيه فهَذا غَيرُ مَشرُوع وإِنَّما هو بِدعَة» ثم استدَلَّ عَلَىٰ كَونِه بِدعَةً بحَديثِ جَريرِ بن عَبدِ الله البَجَليِّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ الَّذي تقدم ذِكْرُه. قال: «وإِنَّما المُستَحَبُّ إذا مات المَيِّت أن يُصنَع لأَهلِه طَعامٌ» واستدلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ بحَديثِ عَبدِ الله بنِ جَعفَرِ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا الَّذي تَقدَّم ذِكْرُه.

وأمَّا قَولُ الكاتِبِ: «مَاذَا فِي ذَلِكَ؟!».

فجَوابُه أنْ يُقالَ: فيه: أنَّه مُخالِف لهَدي رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ وسُنَّتِه فِي صَنعَة الطَّعامِ لأَهلِ المَيِّت، ومُخالِف لإِجماعِ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُم عَلَىٰ عَدِّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَة الطَّعامِ من النِّياحَة، وما كان بِهَذه المَثابَة فإِنَّه غَيرُ جائِزٍ.

وفيه أيضًا: أنَّه من المُحدَثَات والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيها أمر النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ، والمُحدَثَات كلُّها شرٌّ وضَلالَة بنَصِّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ، وقد أَمَر النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ بردِّ المُحدثَات والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيها أمره.

وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧].

وقال تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور:٥٤].

وقال تَعالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله تعالَىٰ: «أتَدْري مَا الفِتنَة؟ الفِتنَةُ الشِّركُ؛ لعَلَّه إذا رَدَّ بَعضَ قَولِه أن يَقَع فِي قَلبِه شيءٌ من الزَّيغِ فيهلِك»، ثم جعَل يَتلُو قَولَ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥][١].

وأمَّا قَولُه: «وهل كلُّ ما لم يَفعَلْه الرَّسول وأَصحابُه حَرامٌ أمِ العَكسُ هو الصَّحِيحُ؛ أي: أَنَّ الأَصلَ فِي كلِّ الأَعمالِ هو الحلُّ إلَّا ما وَرَد نَصٌّ بالتَّحرِيمِ له، وأَينَ النَّصُّ الصَّريحُ فِي تَحرِيم المَآدِب فِي المَآتِم؟!».

فجَوابُه مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الأَعمالَ الَّتي يُتَقَرَّب بِهَا إلىٰ الله تَعالَىٰ مَربُوطَةٌ بالأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فمَن عَمِل عَمَلًا ليس عَلَيهِ أَمرُ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعَمَلُه مَردودٌ؛ لقَولِه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». رواه الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ وأبو دَاوُد وابنُ ماجَهْ من حَدِيث عائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنهَا، وفِي رِوايَة لأحمَدَ ومُسلِمٍ والبُخارِيِّ تَعلِيقًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْس عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[٢].

وفِي هَذَا الحَديثِ نصٌّ صَرِيحٌ عَلَىٰ ردِّ الأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أمر النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها إقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم لأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَشرَعْ ذَلِكَ لأُمَّتِه، ولأنَّه مُخالِف للسُّنَّة فِي بَعثِ الطَّعام إلىٰ أَهلِ المَيِّت، وما خَالَف السُّنَّة فهو

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٦٠) (٩٧)، وغيره، عن الإمام أحمد بن حنبل.

(٢) سبق تخريجه.

مَردودٌ بنصِّ حَديثِ عائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنهَا، وفِي هَذَا النَّصِّ أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ ما لَفَّقه صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ من التَّموِيهِ والتَّلبيسِ عَلَىٰ ضُعَفاء البَصِيرَة.

الوَجهُ الثَّانِي: أنَّ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَر أُمَّتَه أن يَأخُذوا بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين ونَهاهُم عن مُحدَثات الأُمورِ وحَذَّرهم منها بأَبلَغِ التَّحذيرِ وأَخبَرَهم أنَّ كلَّ مُحدَثة بِدعَة، وأنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَةٌ وكلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار، وأنَّ شَرَّ الأُمورِ مُحدَثاتُها، وفِي هَذِه النُّصوصِ أَبلَغ ردٍّ عَلَىٰ مَن أباح بِدعَة الوَلائِم فِي المَآتِم وعَلَىٰ مَن أباح غَيرَها من المُحدثاتِ.

الوَجهُ الثَّالِث: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنهُمْ قد عَدُّوا الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَةَ الطَّعامِ بعد دَفنِه من النِّياحَة، وهذا إِجماعٌ مِنهُم عَلَىٰ تَحرِيم إِقامَة المَآدِب فِي المَآتِم؛ لأنَّ النِّياحَة من أَمرِ الجاهِلِيَّة وهي حرامٌ ومَلعُون فاعِلُها.

وإِجماعُ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنهُمْ حجَّة عَلَىٰ كلِّ مُبطِلٍ، ومَن خالَفَ إِجماعَهُم فقد تَعَرَّض للوَعيدِ الشَّديدِ الَّذي ذَكَره الله فِي قوله: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥].

وقد وَصَف رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفِرقَةَ النَّاجِيَة من أُمَّتِه بأَنَّهُم مَن كان عَلَىٰ مِثلِ ما كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه، وقد كان هَدْيُ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإِجماعُ أَصحابه عَلَىٰ خِلافِ ما يَفعَلُه أَهلُ البِدَع من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم:

وكُلُّ خَيرٍ فِي اتِّباعِ من سَلَفْ ... وكلُّ شَرٍّ فِي ابتِداع مَن خَلَفْ

الوَجهُ الرَّابِع: أنْ يُقالَ: إنَّه لا يَتِمُّ الإِيمانُ لأحَدٍ حتىٰ يُحقِّق الشَّهادَة بالرِّسالَة،

وذلك بتَحكيم رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي مَواضِع الاختِلَافِ والتَّمَسُّك بسُنَّتِه ولُزومِ مُتَابَعَته وتَقدِيم هَدْيِه عَلَىٰ هَدْي غَيرِه.

وقد رَوَىٰ عَبدُ الله بنُ عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**لا يُؤمِنُ أَحدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَواهُ تَبعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**»(١).

قال النَّووِيُّ فِي «الأربعين»(٢) **له**: «حديثٌ صَحِيح رُوِّيناه فِي كتاب «الحُجَّة» بإِسنادٍ صَحيحٍ. ثم قال فِي الكلام عَلَىٰ هَذَا الحديثِ: «يعني أنَّ الشَّخصَ يَجِب عَلَيهِ أن يَعرِض عَمَله عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّة ويُخالِف هَواهُ ويَتَّبع ما جَاءَ به صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا نَظِيرُ قَولِه تعالَىٰ: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب:٣٦]؛ فليس لأَحدٍ مع الله عَزَّوَجَلَّ ورَسُولِه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَمرٌ ولا هَوًىٰ». انتهىٰ.

وقال شَيخُ الإِسلامِ أَبُو العبَّاسِ بنُ تيمِيَّة فِي بعض فَتاوِيه(٣): «العِبادَاتُ مَبنَاها عَلَىٰ الشَّرعِ والِاتِّباع لا عَلَىٰ الهَوَىٰ والابتِدَاع فإنَّ الإِسلامَ مبنيٌّ عَلَىٰ أَصلَيْنِ:

أحدُهُما: أن نَعبُدَ الله وَحدَه لا شَرِيكَ له.

والثَّانِي: أن نَعبُدَه بما شَرَعه عَلَىٰ لِسانِ رَسُوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا نَعبُدُه بالأَهواءِ

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢) (١٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٨٧) (٢٧٩)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وضعف الألباني إسناده في «الظلال» (١/ ١٢).

(٢) (ص١١٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٨٠).

والبِدَع، فلَيسَ لأَحَدٍ أن يَعبُد الله إلَّا بما شَرَعه رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من واجِبٍ ومستحَبٍّ ولا يَعبُدُه بالأُمورِ المُبتدَعَة». انتهىٰ.

وقَال شَيخُ الإسلامِ أيضًا: «ولا يَنبَغِي لأَحَدٍ أن يَخرُج عمَّا مَضَت به السُّنَّة وجَاءَت به الشَّرِيعَة ودلَّ عَلَيهِ الكِتابُ والسُّنَّة وكان عَلَيهِ سَلَف الأُمَّة»(١).

وقَال أيضًا: «مَن طَلَب بعِبَادَته الرِّياءَ والسُّمعةَ فلم يُحقِّق شَهادَةَ أن لا إِلَه إلَّا الله، ومَن خَرَج عَمَّا أَمَره به الرَّسُول من الشَّريعَة وتَعَبَّد بالبِدعَة فلم يُحَقِّق شَهادَةَ أن مُحمَّدًا رَسُول الله، وإنَّما يُحَقِّق هَذَين الأَصلَين مَن لَم يَعبُد إلَّا اللهَ ولم يَخرُج عن شَرِيعَة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتي بَلَّغها عن الله»(٢). انتهىٰ المَقصودُ من كَلامِه رَحِمَهُ اللهُ.

وإذا عَرَض المُسلِم الخَالِي مِن اتِّباعِ الهَوَىٰ إِقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم عَلَىٰ ما مَضَت به السُّنَّة وجَاءَت به الشَّرِيعَة ودلَّ عَلَيهِ الكِتابُ والسُّنَّة وكان عَلَيهِ سَلَف الأُمَّة وَجَده مُخالِفًا لِذَلِكَ كُلِّه؛ فهو مُخالِف لسُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْث الطَّعامِ إلىٰ أَهلِ المَيِّت، ومُخالِف لأَقوالِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذِير من المُحدَثات ومُبالَغَته فِي ذَمِّها والتَّنفِير مِنها والأَمرِ بِرَدِّها، ومُخالِف لإِجماعِ الصَّحابَة عَلَىٰ أنَّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَة الطَّعام من النِّياحَة. والنِّياحَة من أَمرِ الجَاهِلِيَّة، وقد قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ**» يَعنِي: المُشرِكين. رواه الحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن حَدِيث المِسوَر بن مَخرَمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وقال: صَحِيحٌ عَلَىٰ

---

(١) انظر: «مجموعة الرسائل الفتاوىٰ» (١/ ١٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٦١٨).

شَرطِ الشَّيخَينِ ولم يُخرِجَاه، وَوَافَقه الذَّهبيُّ فِي «تَلخِيصِه»[(١)]، وما كان بِهَذِه المَثابَة فإنَّه لا يَتَوَقَّف عن القَولِ بتَحريمِه إلَّا مَن هو جاهِلٌ بحُدودِ الشَّرِيعَة المُحمَّدِيَّة.

وأَمَّا قَولُه: «كَذَلِكَ شَغَلَ خَطِيب المَسجِد الحَرامِ جُمُعتَيْن بالكَلامِ عنْ الاحْتِفَال بالمَولِد النَّبَوِيِّ وتَحرِيمِه وتَجْرِيمِه».

فجَوابُه من وَجهَينِ:

أحدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ خَطِيبَ المَسجِد الحَرامِ قد أَحسَن فِيما فَعَله من النَّهيِ عن بِدعَة المَولِد والتَّحذِير منها؛ لأَنَّها لَيسَت من سُنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين ولم يَفعَلْها أحدٌ من الصَّحابَة ولا التَّابِعِين وتَابِعِيهم بِإحسانٍ، وإنَّما هي من المُحدَثات الَّتي أَحدَثَها الجُهَّال بعد القُرونِ الثَّلاثَة المُفَضَّلة.

وقد قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، وقد ذَكَرْتُ كَلامَ العُلَماء عَلَىٰ هَذَا الحَديثِ فِي أَوَّلِ الكِتابِ فلْيُرَاجَعْ فإنَّه مُهِمٌّ جِدًّا، ولْيُرَاجَعْ -أيضًا- ما تقدَّم من حَديثِ العِرباضِ بنِ سَارِيَةَ وجَابِرِ بنِ عَبدِ الله وعَبدِ الله بن مَسعُود رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ففي هَذِه الأَحادِيثِ الثَّلاثَة أَبلَغُ تَحذِيرٍ من المُحدَثَات والنَّصّ عَلَىٰ أنَّ شرَّ الأُمورِ مُحدَثاتُها وأنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة وكلَّ بِدعَة ضَلالَة وكلَّ ضَلالَة فِي النَّارِ.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٠٤) (٣٠٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ٢٠٣) (٩٥٢١)، وغيرهما من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وانظر: «جلباب المرأة المسلمة» (ص١٨٠).

وفيها مع حَديثِ عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا الَّذي فيه الأَمرُ بردِّ المُحدَثَات والأَعمالِ الَّتي لَيسَ عَلَيهَا أَمْرُ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي اعتَرَض عَلَىٰ خَطِيب المَسجِد الحَرامِ وتَضايَق من نَهيِه عن بِدعَة المَولِدِ وتَحذِيره من مُخالَفَة الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه والتَّابِعُون لهم بإِحسانٍ.

الوَجهُ الثَّانِي: أَنَّه يُقالُ: إنَّ خَطِيب المَسجِد الحَرامِ لم يَبتَدَعْ شيئًا من عند نَفسِه وإنَّما كان مُقتَدِيًا بالنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ومُتَّبعًا للأَحادِيثِ الثَّابِتَة عنه فِي التَّحذيرِ من المُحدَثَات والمُبالَغَة فِي ذَمِّها، وعَلَىٰ هَذَا فلا لَوْمَ عَلَىٰ خَطيبِ المَسجِد الحَرامِ، وإنَّما اللَّومُ عَلَىٰ مَن لَامَه واعتَرَض عَلَيهِ وتَضايَق من أَمرِه بالمَعرُوف ونَهيِه عن المُنكَر وعَمَلِه بسُنَّة رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه.

وأَمَّا قَولُه: «وكان المَفرُوض أن يتحَدَّث عن أَحدَاثِ السَّاعة؛ عن المَجاعَة الَّتي تَفتِك بالمُسلِمين فِي عَدَدٍ من بِلَادِهِم، عن حَثِّ إِخوَانِهم المُصَلِّين عَلَىٰ إِغاثَتِهم قَبلَ أن يُسعِفَهُم التَّبشِيرُ الصَّلِيبِيُّ والإِغراءُ الصِّهْيَوْنِيُّ كما فَعَل بَعضُ خُطَباء المَساجِد».

فجَوابُه أن يُقالَ: إنَّ التَّحذِيرَ من البِدَع أَهَمُّ من التَّحدُّث عن المَجاعَة وأَحداثِ السَّاعَة؛ لأَنَّ البَدعِ تَفتِك بالدِّين، وأَمَّا المَجاعَة فإِنَّها تَفتِك بالأَبدانِ، وما كان يَفتِك بالدِّينِ فالتَّحذِيرُ منه أَهَمُّ ممَّا يَفتِك بالأَبدانِ؛ لأَنَّ المُصِيبة فِي الدِّين أَعظَمُ من المُصِيبة فِي الأَبدانِ، وقد تَكُون المُصِيبَة فِي الدِّين سَبَبًا لدُخولِ النَّار وحِرمانِ الجَنَّة، وأَمَّا المُصِيبَة فِي الأَبدانِ فإِنَّها مع الإِيمانِ والصَّبْر والرِّضا بقَضاءِ الله وقَدَره قد تَكُون سَبَبًا لتكفِير السَّيِّئات والفَوزُ بالجَنَّة والنَّجاةِ من النَّارِ. وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ

ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة:١٥٥-١٥٧].

وممَّا يدلُّ علىٰ أهمِّيَّة التَّحذِيرِ من البِدَع أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرَ أنَّ هَذِه الأُمَّة ستفترِق علىٰ ثَلاثٍ وسَبعِينَ فِرقَةً كلُّها فِي النَّارِ إلَّا واحِدَة وهي الجمَاعة، والمُراد بالجمَاعة أهلُ السُّنَّة المُتمَسِّكُون بما كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد جَاءَ وَصْفُ الفِرقَةِ النَّاجِيَة من الثَّلاثِ والسَّبعِينَ فِرقَةً بأنَّهم الَّذين كَانُوا علىٰ ما كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحَابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. رَواهُ التِّرمِذيُّ، ومُحمَّد بنُ نصرٍ المَروَزِيُّ، وابنُ وَضَّاحٍ، والحاكِمُ، والآجُرِّيُّ، من حَديثِ عَبدِ الله بن عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال التِّرمِذيّ: «حَدِيثٌ حَسَن غَرِيب»[١]

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ فِي «الصَّغِير» نَحوَه عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا[٢].

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ -أيضًا- والآجُرِّيُّ نَحوَ ذَلِكَ عن أَبِي الدَّرداءِ وأبي أُمامَة ووَاثِلَة بن الأَسقَعِ وأَنَسِ بن مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٣]. وهَذِه الأَحادِيثُ يَشُدُّ بَعضُها بعضًا.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، ومحمد بن نصر في «السنة» (٥٩)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢/ ١٦٧) (٢٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢١٨) (٤٤٤)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧) (٢٣)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانظر: «الصحيحة» (٢٠٣، ٢٠٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢٩) (٧٢٤)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٧/ ٢٧٧) (٢٧٣٣)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «الصحيحة» (٢٠٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٥٢) (٧٦٥٩)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٣١) (١١١)، =

وروىٰ ابنُ أبي حاتِمٍ عن ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قول الله تعالَىٰ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران:١٠٦] قال: «تبيَضُّ وُجوهُ أهلُ السُّنَّة والجَماعَة وتَسودُّ وُجوهُ أَهلِ البِدعَة والضَّلالَةِ». وقد ذَكَر هَذَا الأَثَر البَغَوِيُّ وابنُ الجَوزِيِّ والقُرطُبيُّ وابنُ كَثيرٍ فِي تَفاسِيرِهم. وذَكَره غَيرُهم من المُفَسِّرين(١)، وله حُكمُ المَرفُوع؛ لأنَّ فيه إِخبَارًا عن أَمرٍ من أُمورِ الآخِرَة وذَلِكَ لا يُقال من قِبَل الرَّأيِ وإنَّما يُقال عن تَوقيفٍ، وفيه دَليلٌ عَلَىٰ شُؤمِ البِدَع وسُوءِ عَاقِبَتِها.

وحَيثُ كانَتِ البِدَع بِهَذِه المَثابَة فالتَّحذِير منها أَهَمُّ من التَّحَدُّث عن المَجاعَة وأَحداثِ السَّاعَة، وإذا حَصَل الجَمعُ بين التَّحذيرِ من البِدَع وبين التَّحدُّث عن المَجاعَة وأَحداثِ السَّاعَة وحَثِّ الأَغنِيَاء عَلَىٰ الصَّدَقة وبَذْلِ المَعُونة للمُحتاجِين من المُسلِمِين فهو حَسَن جدًّا، وقد فَعَل ذَلِكَ خُطَباء المَسجِد الحَرامِ وفَعَله غَيرُهم من الخُطَبَاء.

وأَمَّا قَولُه: «أَيُّها النَّاسُ، ارْحَمُونا من هَذَا الكَلامِ المُمِلِّ من كَثرَةِ التَّكرَارِ وعِظُونا وبَصِّرونا بالمَفاسِد والمُحَرَّمات الحَقِيقِيَّة، وانفُذُوا بكَلامِكُم إلىٰ أَعماقِ نُفوسِنا بالحِكمَة والمَوعِظَة الحَسَنة، واتْرُكُوا الكَلامَ عن المَوائِد والمَآتِمِ إلَّا عمَّا هو مُحَرَّم فيها قَطعًا لا مَجالَ فيه للتَّأويلِ».

=

وغيرهما من حديث أَبِي الدرداءِ وأبي أُمامة وواثلة بن الأَسقَعِ وأَنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٧٢٩) (٣٩٥٠)، والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٥٦١) (٢٠٧٤)، وغيرهما عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانظر: «معالم التنزيل» (٢/ ٨٧) للبغوي، و«زاد المسير» (١/ ٣١٣) لابن الجوزي، و«الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ١٦٧) للقرطبي، و«تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٩٢) لابن كثير.

فجَوابُه مِن وُجُوهٍ:

أحدها: أنْ يُقالَ: مِن أَعظَمِ الرَّحمَة بالنَّاس نَهيُهُم عن البِدَع الَّتي تَفتِك بالدِّين وتكُون ضَرَرًا عَلَىٰ أَصحابِهَا فِي الدَّارِ الآخِرَة، وهي مع ذَلِكَ تُزاحِمُ السُّنَن الَّتي شَرَعها الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لِسَان رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتكُون سَببًا فِي رَفعِها والحُلُول فِي مَحلِّها.

ومِن هَذِه البِدَع إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفالُ بالمَولِد النَّبويِّ.

فأَمَّا إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم فهو من النِّياحَة بِإجمَاع الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وما كان من النِّياحَة فهو مُحَرَّم قَطعًا ولا مَجالَ فيه للتَّأويلِ.

وأمَّا الاحتِفَالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ فهو من الزِّيادَة عَلَىٰ الأَعيادِ المَشرُوعَة للمُسلِمِين، والزِّيادة عَلَىٰ ما شَرَعه الله ورَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرَّمة قطعًا ولا مَجالَ فِي ذَلِكَ للتَّأويلِ؛ لأنَّ الله تعالَىٰ يَقُول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورىٰ:٢١]؛ فهَذِه الآيَةُ الكَرِيمَة شَامِلَة لجَميعِ المُحدَثات الَّتي شَرَعها الشَّيطانُ وأَولِياؤُه للجُهَّال، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفالُ بالمَولِد النَّبويِّ؛ لأن كلًّا مِنهُما من المُحدَثَات الَّتي لم يَأذَنِ الله بِها ولم تَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين ولا من عَمَل الصَّحابَة والتَّابِعِين وتَابِعِيهم بِإِحسانٍ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ أَرحَمَ النَّاس بالنَّاس عامَّةً وبالمُؤمِنِين خاصَّةً رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧] وقال تَعالَىٰ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ

عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨] وكَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع اتِّصافُه بالرَّحمَة للمُؤمِنِين يُكثِر تكرارَ التَّحذيرِ من المُحدَثات فِي خُطَبه ويَصِفُها بالشَّرِّ والضَّلالَة ويَقُول: إنَّها فِي النَّار، كما فِي حَديثِ جَابرِ بن عَبدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا الَّذي تقدَّمَ ذِكْرُه. ويَظهَرُ مِن سِيَاقِه أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَفعَلُ ذَلِكَ فِي كلِّ جُمُعَةٍ، وخَيرُ الهَدْيِ هَديُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما هو مَنصوصٌ عَلَيهِ فِي حَديثِ جَابرٍ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه، ونَحْوُه فِي حَديثِ ابنِ مَسعُودٍ الَّذي تقدَّم ذِكْره.

وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١].

وعَلَىٰ هَذَا؛ فلا لَوْمَ عَلَىٰ الخُطَباء الَّذين يَقتَدُون برَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويَعمَلُون بسُنَّته فِي تكرارِ التَّحذيرِ من المُحدَثاتِ، وإنَّما اللَّومُ عَلَىٰ مَن لامَهُم فِي ذَلِكَ وضَجِر من نَصِيحَتِهم للمُسلِمين وتَحذِيرِهم ممَّا يَضُرُّهم فِي دِينِهم، ويَكُون وَبالًا عَلَيهِم فِي الدَّار الآخِرَة.

الوَجهُ الثَّالِث: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كانوا أَعظَمَ النَّاس تمسُّكًا بالسُّنَّة واتِّباعًا لهَديِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يُذْكَر عن أَحدٍ منهم أنَّه كان يَمَلُّ من كَثْرَة تَكرارِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للتَّحذيرِ من المُحدَثاتِ فِي خُطَبِه، وخَيرُ الأُمورِ ما كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ. ومَن رَغِب عمَّا كان عَلَيهِ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ من الإصغَاءِ إلىٰ النَّصِيحَة والتَّحذيرِ من المُحدثاتِ وعَدَم المَلَل من كَثْرَة التَّكرار لِذَلِكَ فلا خَيرَ فيه.

الوَجهُ الرَّابِعُ: أنْ يُقالَ: من أَعظَمِ المَفاسِدِ والمُحرَّمات الحَقِيقِيَّة إظهارُ البِدَع

بين المُسلِمين؛ لأنَّ إِظهارَها يَدعُو العَوامَّ إِلىٰ قَبُولِها والافتِتَانِ بِها؛ وذَلِكَ من أَعظَمِ ما يَفتِك بالدِّينِ، وأَعظَمُ من ذَلِكَ مَفسَدَةً وفَتكًا فِي الدِّين تَحسِينُ البِدَع للعَوامِّ والذَّبِّ عنها بالكِتابَةِ فِي الصُّحُف والكُتُب الَّتي لا خَيرَ فيها، ولا يَخفَىٰ ما فِي هَذَا الفِعلِ الذَّميمِ من مُعارَضَة أَقوالِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من البِدَع والمُبالَغَة فِي ذَمِّها والأَمرِ بِرَدِّها.

ومن هَذَا الباب بِدعَة الاحتِفَالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ وبِدعَة إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم؛ فقَد افتَتَن بِهِما كَثيرٌ من المُسلِمين والمُنتَسِبين إِلىٰ الإِسلامِ، وافتَتَن بِهِما -أيضًا- كَثيرٌ من الكُتَّاب والأَدعِيَاءِ فِي العِلمِ ومَن لا بَصِيرَةَ لهم فِي الدِّين، وبَذَلوا جُهْدَهُم فِي تَحسِين هَاتَينِ البِدعَتَين والذَّبِّ عَنهُما ومُعارَضَة مَن يَنهَىٰ عَنهُما ويُحَذِّر مِنهُما، وهَذَا من الدُّعاءِ إِلىٰ الضَّلالَةِ، ومَن كان سببًا فِي إِضلالِ النَّاسِ فله نَصِيبٌ من أَوزارِ الَّذين يَضِلُّون بسَبَبِه؛ لقَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

وفِي الحَديثِ الصَّحيح عن أبي هُرَيرة رَضِيَ اللهُ عَنهُ، أَنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**». رَواهُ الإِمامُ أَحمَدُ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنن وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيح.

الوَجهُ الخَامِسُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ كان أَعظَمَ الدَّاعِينَ إِلىٰ الله تَعالَىٰ بِالحِكمَة والمَوعِظَة الحَسَنة، وكان يُكثِر أن يَقُول فِي خُطبَتِه: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ**

مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

وكان يقول: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وفِي هَذَينِ الحَدِيثَينِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ التَّحذيرَ من البِدَع والمُبالَغَة فِي ذَمِّها من أَعظَمِ الحِكمَة وأَبلَغِ المَوعِظَة الحَسَنة.

وعَلَىٰ هَذَا؛ فلا لَوْمَ عَلَىٰ الخُطَباء الَّذين يَقتَدُون برَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويَتَمسَّكُون بسُنَّتِه وهَديِه، وإنَّما اللَّومُ عَلَىٰ مَن لامَهُم واعتَرَض عَلَيهِم وطَلَب مِنهُم أن يَأتُوا بحِكْمَة ومَوعِظَة لَيسَت من الحِكَم والمَواعِظ المَأثُورة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجهُ السَّادِس: أَنْ يُقالَ: إنَّ النَّهيَ عَن مَوائِد المَآتِم والاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ واجِبٌ من واجِبَات الشَّرعِ؛ لأَنَّهُما من المُحدَثات، والمُحدَثات كُلُّها شرٌّ وضَلالَة بالنَّصِّ الثَّابِت عن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكُلُّها فِي النَّارِ كما هو مَنصُوص عَلَيهِ فِي حَديثِ جَابِرٍ الَّذي تقدَّم ذِكرُه فِي أَوَّلِ الكِتابِ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فهو من المُنكَرات الَّتي يَجِب النَّهيُ عنها عَمَلًا بما أَمرَ الله به فِي كِتابِه، وأَمَر به رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأَمَّا تَركُ الكَلامِ عَنِ المَوائِد فِي المَآتِم الَّذي قد دعا إليه صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فَهُو فِي الحَقِيقَة من المُداهَنَة والسُّكُوت عن إنكارِ المُنكَر، ولا يَجُوز فِعلُ ذَلِكَ ولا الدُّعاءُ إِلَيه؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد لَعَن بني إِسرائِيلَ وذَمَّهم عَلَىٰ المُداهَنَة والسُّكوتِ عن إنكارِ المُنكَرِ فقال تَعالَىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا

يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩]، وإنَّما قصَّ الله عَلَينا ما فَعَله بَنُو إِسرَائِيل من تَرْكِ التَّناهِي عن المُنكَر وأنَّه لَعَنهم عَلَىٰ ذَلِكَ وذَمَّهم عَلَىٰ المُداهَنَة لنعتَبِر بذَلِكَ ولا نَفعَلَ كما فَعَلوا فيُصِيبُنا مِثْلُ ما أَصابَهُم، والسَّعِيدُ من وُعِظَ بغَيرِه، والشَّقِيُّ مَن كان عِبرَةً وعِظَة للنَّاسِ.

وأمَّا قَولُه: «فقَد كَانَ من المُلاحَظ أنَّه لم يَبدَأ الخَطِيب فِي الكَلامِ عن مَآدِب المَآتِم وتَحرِيمِها حتَّىٰ نَهَض المُصَلُّون وتَركوا المَسجِد رَغبَةً عن السَّماعِ لِمثلِ هَذَا الكلامِ.

فجَوابُه: أنْ يُقالَ: لا يَخفَىٰ ما فِي هَذَا الكَلامِ من المُجازَفَة الَّتي يُكَذِّبُها الوَاقِع؛ فإنْ كان الكاتِبُ قد أراد المَسجِد الحَرامَ، وأنَّ المُصَلِّين فيه قد نَهَضوا وتَركوا المَسجِد الحَرامَ رغبةً عن سَماعِ الكَلامِ فِي مَآدِب المَآتِم؛ فهَذَا لا يَقولُه إلَّا إنسانٌ قد فَقَد شُعورَهُ، وإن كان قد أَرادَ غَيرَه من المَساجِد فوُقُوع ذَلِكَ بعيدٌ جدًّا، بل يَبعُد أن يَقَع ذَلِكَ من جَزءٍ قليلٍ من المُصَلِّين فضلًا عن الجَميعِ، ولو وَقَع نُهوضُ المُصَلِّين من بَعضِ المَساجِد أو نُهوضُ بَعضِهم منها وتَركُهُم الصَّلاة فيها رَغبَةً عن سَماعِ الكَلامِ فِي مَآدِب المَآتِم لَكان لِذَلِكَ نبأٌ عِندَ النَّاس ولَسارَعَ أَهلُ الصُّحُفِ إلىٰ ذِكْره، وفِي انفِرَاد الكاتِبِ بذِكْرِ ذَلِكَ دليلٌ عَلَىٰ أنَّه لا صِحَّة لهَذَا الخَبَر.

فأمَّا وُقوعُ ذَلِكَ من أَفرادٍ قَلِيلِين من المَفتُونين بإقامَة المَآدِبِ فِي المَآتِم؛ فهو غَيرُ مُستبعَد، ولَكِنْ لا عِبْرَة بأَفعالِ الجُهَّال والمَفتُونين بالبِدَع.

وقد وَرَد التَّشدِيد فِي الخُروجِ من المَسجِد بَعدَ الأَذانِ؛ وذَلِكَ فيما رَواهُ مُسلِمٌ

عن أبي الشَّعثاءِ -واسمُه سُلَيم بن أَسوَدَ[١]- قال: «كنَّا قُعُودًا فِي المَسجِد مع أبي هُرَيرَة فأَذَّن المُؤَذِّن فقام رَجُل من المَسجِد يَمشِي فأتْبَعه أبو هُرَيرة بَصَرَه حتَّىٰ خَرَج من المَسجِدِ فقال أبو هُرَيرة: أمَّا هَذَا فقد عَصَىٰ أبا القاسِمِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وفِي رِوايَة له عن أبي الشَّعثَاء قال: «سَمِعتُ أبا هُرَيرة ورَأَىٰ رَجُلًا يَجتَازُ المَسجِد خارجًا بعد الأَذان فقال: أما هَذَا فقَد عَصَىٰ أبا القاسِم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وقد رَوَاه الإمامُ أَحمَد وأَهلُ السُّنَن بنَحوِه، وقال التِّرمِذيُّ: حَدِيثٌ حَسَن صَحِيحٌ، وزاد أَحمَد فِي رِوايَة له من طَرِيق شَرِيكٍ عن أَشعَثَ بن أبي الشَّعثاءِ عن أَبِيه عن أبي هُرَيرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: أَمَرنا رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَلا يَخْرُجْ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُصَلِّيَ»**[٢].

قال الشَّيخُ أحمَد مُحَمَّد شاكِر فِي «تَعليقِه عَلَىٰ جامِعِ التِّرمِذيِّ»[٣]: «فِي رِوايَة شَريكٍ الَّتي رَوَىٰ أحمَدُ فائِدَة جَلِيلة وهي التَّصريحُ برَفعِ الحَديثِ إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّ قَولَ الصَّحابِيِّ، مَن فَعَل كَذَا فقد عَصَىٰ الرَّسُول ونَحْوُ ذَلِكَ مما اختُلِف فِي أنَّه مَرفُوع أو مَوقُوف والصَّحيح الرَّاجِح أنَّه مَرفُوع». انتهىٰ.

---

(١) هو سليم بن أسود بن حنظلة، أبو الشعثاء المحاربي الكوفي، والد أشعث بن أبي الشعثاء، روىٰ عن: علي، وشهد معه مشاهده. وعن: حذيفة، وأبي ذر، وطائفة. حدث عنه: ابنه؛ أشعث، وجامع بن شداد، وغيرهما. ثقة باتفاق، من كبار الثالثة، مات في زمن الحجاج [دون المائة] وأرخه ابن قانع سنة ثلاث وثمانين. انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٤٠)، و«التقريب» (٢٥٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٥)، وأحمد (٢/ ٤١٠، ٥٣٧) (٩٣٠٤، ١٠٩٤٦)، والترمذي (٢٠٤)، وأبو داود (٥٣٦)، والنسائي (٦٨٣)، وابن ماجه (٧٣٣)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) (١/ ٣٩٥).

وقد تَرجَم النَّسائيّ عَلَىٰ هَذَا الحَديثِ بقَولِه: «التَّشديدُ فِي الخُروجِ من المَسجِد بعد الأَذانِ» قال التِّرمِذيُّ: وفِي البَابِ عن عُثمانَ، قُلتُ: حَديثُ عُثمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رواه ابنُ ماجَهْ فِي «سُنَنِه» بِإسنادٍ ضَعِيفٍ، ولَفظُه: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ أَدْرَكَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ فَهُوَ مُنَافِقٌ»**(١).

ورَوَىٰ مالِكٌ فِي «المُوطَّأ» أنَّه بَلَغه أنَّ سَعِيدَ بن المُسَيِّب قال: «يُقال: لا يَخرُج أحَدٌ من المَسجِد بَعدَ النِّداء إلَّا أحَدٌ يُرِيد الرُّجُوع إلَيه إلَّا مُنافِق».

قال ابنُ عبد البَرِّ: «هَذَا لا يُقال مِثلُه من جِهَة الرَّأيِ، ولا يَكُون إلَّا تَوقِيفًا وقد صحَّ مَرفُوعًا عن أبي هُرَيرَة بِرِجالِ الصَّحيحِ».

ورَوَىٰ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِه» عن أَبي المُغِيرَة حدَّثَنا الأَوزاعِيُّ حدَّثَنا عبدُ الرَّحمَن بنُ حَرمَلَة قال: جاء رَجلٌ إلىٰ سَعيدِ بن المُسَيَّب يُوَدِّعه بحجٍّ أو عُمرَة فقال له: لا تَبرَحْ حتَّىٰ تُصلِّيَ فإنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«لَا يَخْرُجُ بَعْدَ النِّدَاءِ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا مُنَافِقٌ إِلَّا رَجُلٌ أَخْرَجَتْهُ حَاجَةٌ وَهُوَ يُرِيدُ الرَّجْعَةَ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ»** فقَالَ: إنَّ أَصحابِي بالحَرَّة قال: فخَرَج قال: فلم يَزَل سَعِيدٌ يُولَع بذِكْرِه حتَّىٰ أُخْبِرَ أنَّه وَقَع من رَاحِلَتِه فانكَسَرت فَخِذُه(٢). وهذا مُرسَلٌ صَحِيح الإسنادِ إلىٰ سَعِيد بن المُسَيَّب، وهو يُؤَيِّد

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٧٣٤)، وغيره من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الألباني: «ضعيف جدًّا». انظر: «المشكاة» (١٠٧٦).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٦٢) (٥٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٥٠٨) (١٩٤٦)، والدارمي في «السنن» (١/ ٤١٠) (٤٦٠)، وغيرهم عن سعيد بن المسيب مرسلًا. وانظر: «التمهيد» (٢٤/ ٢١٢).

حَدِيثَ عُثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ويَشهَدُ له.

قال التِّرمِذيُّ فِي الكَلامِ عَلَىٰ حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **الَّذي رَواهُ عنه أبو الشَّعثاءِ:** «وعَلَىٰ هَذَا العَملُ عِندَ أَهلِ العِلمِ من أَصحابِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ومَن بَعدَهُم ألَّا يَخرُج أحَدٌ من المَسجِد بعد الأَذانِ إلَّا من عُذرٍ: أن يَكُون عَلَىٰ غَيرِ وُضوءٍ أو أَمْرٍ لابُدَّ منه»[١]. انتهىٰ.

وقال النَّوويُّ فِي «شَرحِ مُسلِم»[٢]: «فيه كَراهَةُ الخُروجِ من المَسجِد بعد الأَذانِ حتَّىٰ يصلِّيَ المَكتُوبة إلَّا لعُذرٍ». انتهىٰ.

وقال العلَّامَة أبو الطَّيِّب مُحمَّد شَمس الحقِّ العَظِيم آبادي فِي «عَونِ المَعبُود»[٣]: «قال الحافِظُ: وفيه كَراهَة الخُروجِ من المَسجِدِ بعد الأَذانِ، وهذا مَحمُولٌ عَلَىٰ مَن خَرَج بغَيرِ ضَرُورة، وأمَّا إذا كان الخُروجُ من المَسجِد للضَّرُورة فهو جائزٌ، وذَلِكَ مِثلُ أن يَكُون مُحْدِثًا أو جُنُبًا أو كان حاقِنًا أو حَصَل به رُعافٌ أو نَحوُ ذَلِكَ أو كان إِمامًا بمَسجدٍ آخَرَ». انتهىٰ.

وإذا عُلِم ما تقدَّم ذِكرُه من التَّشديدِ فِي الخُروجِ من المَسجِد بعد الأَذانِ إلَّا من حاجَةٍ وضَرُورة فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ الله تعالَىٰ قد ذمَّ الَّذين يُعرِضُون عن سَماعِ المَواعِظِ والتَّذكيرِ وشبَّهَهُم بالحُمُر الَّتي قد فرَّت من الصَّيَّادِين أو من الأَسَدِ؛ فقال تعالَىٰ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ﴾ [المدثر: ٤٩-٥١] فلْيَحْذَر

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (١/ ٣٩٧).

(٢) (٥/ ١٥٧).

(٣) (٢/ ١٦٩).

العاقِلُ النَّاصِحُ لنَفسِه أن يَكُون من هَؤُلاءِ المَذمُومين أو أن يَتشَبَّه بِهِم؛ فقد ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو دَاوُد من حَديثِ عَبدِ الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وصحَّحَه ابنُ حِبَّان وغَيرُه(١).

وروىٰ التِّرمِذيُّ عن عَبدِ الله بن عَمرِو بن العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا**»(٢).

فصل

وإذا عُلِم أنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كانوا يَعُدون الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَة الطَّعامِ من النِّياحَة، وعُلِم -أيضًا- أن النِّياحَة من أَمْرِ الجاهِلِيَّة، كما هو مَنصوصٌ عَلَيهِ فِي حَديثِ أبي مالِكٍ الأَشعَرِيِّ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه، وعُلِم -أيضًا- ما تقدم عن أبي البَخْتَرِي أنه قال: «الطَّعامُ عَلَىٰ الميِّت من أَمرِ الجاهِلِيَّة، وما تقدَّم عن سَعيدِ بن جُبَير أنه قال: إنَّه من أَمرِ الجاهِلِيَّة وعَمَلِهم، فليُعْلَمْ أنَّه لا يَجُوز التَّشَبُّه بأَهلِ الجاهِلِيَّة ولا العَمَل بشَيءٍ من أُمُورِهم وسُنَنِهم لقَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ**» يَعنِي: المُشرِكين. رواه الحاكِمُ فِي «مُستدْرَكِه» من حَديثِ مُحَمَّد بنِ قَيسِ بن مَخْرَمة عن المِسوَر بنِ مَخْرَمَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وقال: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَين وَوافقَه الذَّهبِي فِي «تَلخِيصِه». وقد رَواهُ الشَّافِعيُّ فِي «مُسنَدِه» من حَديثِ مُحَمَّد بن قَيسِ بن

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠) (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، وغيرهما، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «الارواء» (١٢٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٩٥)، وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٢١٩٤).

مَخْرَمَة[١] مُرسَلًا، ولفظه: «**هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِ أَهْلِ الْأَوْثَانِ وَالشِّرْكِ**»[٢].

وقد وَرَد التَّشدِيدُ فِي التَّشَبُّه بأَهلِ الجاهِلِيَّة وغَيرِهم من أَعداءِ الله تَعالَىٰ والتَّشديدُ فِي ابتِغَاءِ سُنَّة الجاهِلِيَّة فِي الإِسلامِ.

فأَمَّا التَّشديدُ فِي التَّشبُّه بِهِم: فقد رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ وأبو دَاوُد عن عَبدِ الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَشَبَّه بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**». صحَّحه ابنُ حِبَّان. وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة: إسنادُه جيِّد[٣]. وقال الحافِظُ ابن حَجَر[٤]: إِسنادُه حَسَن. قال شَيخُ الإِسلامِ: «وقد احتَجَّ الإِمامُ أَحمَدُ وغَيرُه بِهَذا الحَديثِ، قال: وهذا الحَديثُ أَقَلُّ أَحوالِهِ أنه يَقتَضِي تَحرِيمَ التَّشبُّه بِهِم، وإن كان ظَاهِرُه يَقتَضِي كُفْرَ المُتَشَبِّه بِهِم كما فِي قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]»[٥]. انتهىٰ.

ورویٰ التِّرمِذيُّ عن عَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا**»

قال ابنُ مُفلِحٍ فِي قَولِه: «لَيسَ مِنَّا»: «هَذِه الصِّيغَة تَقتَضِي عِندَ أَصحَابِنا

---

(١) محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبي الحجازي، رویٰ عن: عائشة، وأبي هريرة، وعنه: ابنه حكيم، وابن عجلان، وابن إسحاق، وغيرهم. يقال: له رؤية، وقد وثقه أبو داود وغيره. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣١٧)، و«التقريب» (٦٢٤٢).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٧١) (٩٩٦)، ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن» (٧/ ٣٠١) (١٠١٢٠) من حديث محمد بن قيس بن مخرمة مرسلًا.

(٣) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٦٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٢٧١).

(٥) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٧٠).

التَّحرِيمَ»(١). انتهىٰ.

وأمَّا التَّشدِيدُ فِي ابتِغَاء سُنَّة الجاهِلِيَّة فِي الإسلامِ: فقَد رَواه البُخارِيُّ فِي «صَحيحِه» عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَىٰ اللهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرِيقَ دَمَهُ**»(٢).

قال شَيخُ الإسلامِ أبو العبَّاسِ ابنُ تَيمِيَّة -رَحِمَه الله تَعالَىٰ-(٣): «أَخبَر صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّ أبغَضَ النَّاسِ إلىٰ الله هَؤُلاءِ الثَّلاثَةُ، وذَلِكَ لأنَّ الفَسادَ إمَّا فِي الدِّينِ وإمَّا فِي الدُّنيا، فأَعظَمُ فَسادِ الدُّنيا قَتلُ النُّفوسِ بغَيرِ الحقِّ؛ ولِهَذا كان أكبَرَ الكبائِرِ بعد أَعظَم فَسادِ الدِّين الَّذي هو الكُفرُ، وأمَّا فَسادُ الدِّين فنوعَانِ: نَوعٌ يَتعلَّقُ بالعَملِ، ونَوعٌ يتعلَّق بمَحَلِّ العَملِ، فأمَّا المُتعَلِّق بالعَمَلِ فهو ابتِغاءُ سُنَّة الجاهِلِيَّة، وأمَّا المُتعَلِّق بمَحَلِّ العَملِ فالإلحادُ فِي الحَرَم؛ لأنَّ أعظَمَ مَحالِّ العَمَل هو الحَرَم، وانتِهَاكُ حُرمَة المَحلِّ المَكانِيِّ أَعظَمُ منِ انتِهاكِ حُرمَة المَحلِّ الزَّمانِيِّ...».

إلىٰ أن قال: «والمَقصُود أنَّ مِن هَؤُلاءِ الثَّلاثَةِ مَن ابتَغَىٰ فِي الإسلامِ سُنَّة الجاهِلِيَّة، فكُلُّ مَن أَرادَ فِي الإسلامِ أن يَعمَل بشَيءٍ من سُنَن الجاهِلِيَّة دَخَل فِي هَذَا الحَديثِ، والسُّنَّة الجاهِلِيَّة كلُّ عادةٍ كانُوا عَلَيها؛ فإنَّ السُّنَّة هي العَادَةُ وهي الطَّرِيقُ الَّتي تَتكرَّرُ لتَتَّسِعَ لِأَنواعِ النَّاسِ ممَّا يَعُدُّونه عِبادَةً أو لا يَعُدُّونه عِبادَةً، قال تَعالَىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٣٧].

---

(١) انظر: «الفروع» (١/ ١٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨٢)، وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٣) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٥٣-٢٥٤).

وقال النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»(١)، والاتِّباعُ هو الاقتِفَاءُ والاستِنَانُ، فمَن عَمِل بشَيءٍ من سُنَنِهم فقد اتَّبع سُنَّةً جاهِلِيَّة، وهذا نصٌّ عامٌّ يُوجِبُ تَحرِيمَ مُتابَعَة كلِّ شيءٍ كان من سُنَن الجاهِلِيَّة فِي أَعيادِهِم وغَيرِ أَعيادِهِم». انتهىٰ.

وفي حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي أجازَ إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم وجَدَّ واجتَهَد فِي الدِّفاعِ عن هَذِه البِدعَة والاعتِرَاضِ عَلَىٰ الخُطَباء الَّذين يَنْهَوْن عنها، ويُبَيِّنُون للنَّاس أنَّها مُخالِفَة لهَدي رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما كان عَلَيهِ الصَّحابَة والتَّابِعُون وتَابِعُوهم بإِحسانٍ، ويُبَيِّنُون للنَّاسِ -أيضًا- أنَّ هَذِه البِدعَة من النِّياحَة وأُمورِ الجاهِلِيَّة.

وفي الحَديثِ -أيضًا- دَلِيلٌ عَلَىٰ أنَّ إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم بَغِيضٌ إِلىٰ الله تَعالَىٰ لأنَّه من سُنَن الجاهِلِيَّة، ومَن عَمِل بِهَذِه السُّنَّة الجاهِلِيَّة فهو من أَبغَضِ النَّاس إِلىٰ الله تَعالَىٰ.

فيَنبَغِي لصَاحِب المَقالِ أن يَنتَبِهَ من غَفْلَتِه ويُرَاجِعَ الحقَّ؛ فإِنَّ الرُّجوعَ إِلىٰ الحَقِّ خَيرٌ من التَّمادِي فِي الباطِلِ، والرُّجوعُ إِلىٰ الحقِّ نُبْلٌ وفَضِيلَةٌ، وأمَّا التَّمادِي فِي الباطِلِ فإِنَّه نَقصٌ ورَذِيلَةٌ ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُمۡ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِهِۦۖ﴾ [الإسراء: ٩٧].

وصلَّىٰ الله وسَلَّم عَلَىٰ نبيِّنا مُحَمَّد وعَلَىٰ آله وأَصحابِه ومَن تَبِعَهُم بإِحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

١٦/ ٥/ ١٤٠٥هـ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.



القِسمُ الثَّانِي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمدُ لله وكَفَىٰ، وصلَّىٰ الله وسلَّم عَلَىٰ عَبدِه ورَسُولِه محمَّدٍ المُصطَفَىٰ، وعَلَىٰ آله وأَصحابِه أَهلِ الصِّدقِ والوَفَا، وعَلَىٰ مَن تَبِعَهُم بإِحسانٍ ولطَرِيقِهِمُ اقتَفَىٰ.

أما بعد:

فإِنِّي بعدَ كِتابَة الرَّدِّ عَلَىٰ المَقالِ الباطِلِ المَنشُور فِي عدد (٧٨٤٥) من جَرِيدَة «النَّدوَة» وَقَفْتُ عَلَىٰ كَلامٍ للمَردُود عَلَيهِ يؤَيِّد به كَلامَه الأوَّلَ فِي الذَّبِّ عن بِدعَة الاحتفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وبِدعَة إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم، ويَرُدُّ عَلَىٰ أَحدِ العُلَماء النَّاصِحِين الَّذين يَدعُون إلىٰ الخَيرِ ويَأمُرون بالمَعرُوف ويَنهَوْن عن المُنكَر ويُحَذِّرون النَّاسَ من البِدَع والمُخالَفَاتِ ويُبَيِّنون لهم الحقِّ الَّذي يَجِب الأَخذُ به.

وقد صدَّرَ الكاتِبُ مَقالَه الأَخيرَ بقَولِ الله تعالَىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:١١١]، ولم يَبدَأْ فيه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» ولا بالحَمدِ لله؛ فكان لِذَلِكَ مَقالُهُ أَبتَرَ أجذَمَ أَقطَعَ، وهَذِه الأَوصافُ الذَّمِيمَة هي اللَّائِقَة بالمَقالِ الَّذي يَنصُر صَاحِبُه البِدَعَ والمُحدَثاتِ ويُجادِل بالباطِلِ فِي تَقرِيرِها والذَّبِّ عنها.

وقد رَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ بإسنادٍ حَسَن عن أبي هُريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَهُوَ أَبْتَرُ** -أَو قال: **أَقْطَعُ**-».

ورَواهُ أبو دَاوُد ولَفظُه: «**كُلُّ كَلَامٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمَدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**».

ورَواهُ ابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» ولَفظُه: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ أَقْطَعُ**». ورَواهُ ابنُ ماجَهْ بنَحوِه[1].

قال السِّندِيُّ[2]: «الحَديثُ قد حسَّنَه ابنُ الصَّلاحِ والنَّوَوِيُّ، ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» عن كَعبِ بن مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ للهِ أَجْذَمُ أَوْ أَقْطَعُ**»[3]. قال الخَطَّابِيُّ[4]: قَولُه: «**أَجْذَمُ**» مَعناهُ المُنقَطِع: الأَبتَرُ الَّذي لا نِظامَ فِيهِ». انتهىٰ.

وأمَّا الآيَةُ الَّتي صَدَّر بِهَا الكاتِبُ مَقالَه الباطِلَ فإنَّما هي وَارِدَة فِي الرَّدِّ عَلَىٰ المُشرِكين الَّذين يَدْعون مع الله آلِهَةً أُخرَىٰ لا تَخلُق ولا تَرزُق ولا تَملِك لعَابِدِيها نَفعًا ولا ضَرًّا، وما جاء من الآياتِ فِي تَقريعِ المُشرِكِين والرَّدِّ عَلَيهِم فإنَّه لا يَنبَغِي إِيرادُه فِي الرَّدِّ عَلَىٰ آحَادِ المُسلِمين فَضلًا عن العُلَماء النَّاصِحِين الَّذين لا يَأْلُون جُهدًا فِي

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩) (٨٦٩٧)، وأبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٧٤) (٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وضعفه الألباني في «الإرواء» (٢).

(٢) انظر: «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» (١/ ٥٨٥).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٧٢) (١٤١) من حديث كعب بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وانظر: «الإرواء» (١/ ٣١).

(٤) انظر: «معالم السنن» (٤/ ١١٦).

الدَّعوَة إلىٰ الله تَعالَىٰ والتَّحذيرِ ممَّا يَدعُو إلىٰ سَخَطه وأَليمِ عِقابِه؛ فالرَّدُّ عَلَىٰ هَؤُلاءِ بالآيَةِ النَّازِلَة فِي تَقرِيع المُشرِكين والرَّدِّ عَلَيهِم وتَحَدِّيهم خطأٌ وسُوءُ أَدَبٍ.

وبَعدُ:

فإنَّ البَراهِينَ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَة الوَلائِمِ فِي المَآتمِ ومن الاحتِفَال بلَيلَةِ المَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِها عِيدًا كَثِيرَة فِي الكِتابِ والسُّنَّة، وأنا أَذكُرُ منها ما تَيَسَّر إن شاء الله تَعالَىٰ.

البُرهَانُ الأوَّلُ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي أوَّلِ سُورَةِ الأعراف: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣].

قال ابنُ كَثيرٍ فِي تَفسِيرِ هَذِه الآيَةِ: «أي: اقتَفُوا آثَارَ النَّبيِّ الأُمِّيِّ الَّذي جاءَكُم بكِتابٍ من رَبِّ كُلِّ شَيءٍ ومَلِيكِه ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣] أي: لا تَخرُجُوا عمَّا جاءَكُم به الرَّسولُ إلىٰ غَيرِه فتكُونوا قد عَدَلْتم عن حُكْمِ الله إلىٰ حُكْمِ غَيرِه»(١). انتهىٰ.

وإذا عُلِم أنَّ الله تَعالَىٰ أَمَر عِبادَهُ باتِّباعِ ما أَنزَلَه فِي كِتابِه ونَهاهُم عن اتِّباعِ الأَولياءِ مِن دُونِه؛ فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذَ لَيلَة المَولِدِ النَّبوِيِّ عِيدًا من اتِّباعِ الأَولِياءِ الَّذين ابتَدَعوا هَاتَيْن البِدعَتَيْن فيَجِب المَنعُ مِنهُما عملًا بالآيَةِ الكَريمَةِ.

وفي الآيَةِ أَبلَغ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن ادَّعىٰ جَوازَ العَمَل

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٣٨٧).

بِهَاتَينِ البِدعَتَين وغَيرِهِما من المُحدَثَات الَّتي ليس عَلَيهَا أمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

البُرهانُ الثَّانِي: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي سُورَةِ الحَشرِ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ**﴾ [الحشر:٧].

قال ابنُ كَثيرٍ فِي تَفسيرِ هَذِه الآيَةِ: «أي: مَهْمَا أَمَرَكم به فَافعَلُوه، ومَهْمَا نَهَاكُم عنه فاجتَنِبُوه؛ فإنَّه إنَّما يَأمُر بخَيرٍ وإنَّما يَنهَىٰ عن شرٍّ»(١). انتهىٰ.

وقال البَغَوِيُّ: «هو عامٌّ فِي كلِّ ما أَمَر به النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونَهَىٰ عنهُ»(٢). انتهىٰ.

ولم يُؤثَر عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه أَمَر أُمَّته بإِقَامَة الوَلائِم فِي المَآتِم ولا باتِّخاذِ لَيلَة المَولِد عيدًا؛ فكان العَمَل بِهَاتَيْن البِدعَتَين من قَبيلِ المُحدَثات الَّتي كان النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنهَىٰ عنها ويُبالِغُ فِي التَّحذيرِ منها؛ وعَلَىٰ هَذَا فَفِي الآيَةِ الكَرِيمَة أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَةِ الوَلائِمِ فِي المَآتِم ومن اتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عيدًا، وفيها -أيضًا- أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أضرابِه من أَنصارِ البِدَع.

البُرهانُ الثَّالِث: قول الله تعالَىٰ فِي سُورَة النُّورِ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

قال ابنُ كَثيرٍ فِي تَفسيرِ هَذِه الآيَةِ: «﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ**﴾ [النور:٦٣] أي: عن أَمرِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو سَبيلُه ومِنهَاجُه وطَرِيقَتُه وسُنَّتُه وشَرِيعَتُه، فتُوزَنُ الأَقوالُ والأَعمالُ بأَقوالِه وأَعمالِه؛ فمَا وَافَق ذَلِكَ قُبِلَ ومَا خَالَفَه فهو مَردُودٌ

(١) المصدر السابق (٨/ ٦٧).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٨/ ٧٤).

عَلَىٰ قَائِله وفَاعِله كائنًا مَن كَانَ»(١). انتهىٰ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة تَهدِيدٌ شَدِيدٌ ووَعِيدٌ أَكِيدٌ لِمَن خَالَف الأَمرَ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وسواءٌ كان ذَلِكَ بزِيَادَةٍ عَلَىٰ الأَمرِ المَشرُوع أو بنَقصٍ منه، ومن هَذَا الباب ما أَحْدَثَه الجُهَّال من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عيدًا، فكلٌّ من هَاتَينِ البِدعَتَين داخِلٌ فيما حَذَّر الله منه فِي الآيَةِ الكَرِيمَة لأَنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يَفْعَلْها ولم يَأمُر بِهِما ولم يَأذَن فِيهِما ولم يُقِرَّ أحدًا عَلَىٰ فِعْلِهما؛ فكانَتَا من قَبيلِ ما أَمَر النَّبيُّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بردِّه حَيثُ يَقُول: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**» وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وفِي الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ غَيرِه من المُخالِفين للأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

البُرهانُ الرَّابعُ: أنَّ الله تَعالَىٰ أَمَر عِبادَهُ بالإِيمانِ بالرَّسول صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي آياتٍ كَثِيرَةٍ من القُرآنِ وحَثَّهم عَلَىٰ اتِّباعِه فقالَ تعالَىٰ فِي سُورَة آلِ عِمرَانَ: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تَعالَىٰ فِي سُورَةِ الأَعرافِ: ﴿**فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾ [الأعراف: ١٥٧].

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٨٩- ٩٠).

فأمَّا الآيَةُ من سُورَةِ آل عِمرَان: فقد علَّق الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيها مَحَبَّته للعِبَادِ ومَغفِرَتَه لذُنوبِهِم عَلَىٰ اتِّباعِ رَسُوله مُحَمَّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذلك لا يَحصُل إلا بالتَّمَسُّكِ بسُنتِه واجتِنَابِ ما نَهَىٰ عنه وتَرْكِ ما أَحْدَثَه المُبتَدِعُون من بَعدِه.

وأمَّا الآيَةُ الأُولَىٰ من سُورَةِ الأعرافِ: فقد علَّق تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيها الفَلاحَ -وهو الفَوزُ بالجَنَّة- عَلَىٰ الإيمانِ بالرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتَعزيرِه ونَصْرِه واتِّباعِ النُّورِ الَّذي أُنزِلَ معه وهو القُرآنُ العَظِيمُ، وتَعزِيرُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو تَوقِيرُه وتَعظِيمُه، وإنَّما يكون ذَلِكَ باتِّباعِ أَوامِرِه واجتِنَابِ نَواهِيه والتَّمَسُّك بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين واجتِنَابِ ما أَحدَثَه أَهلُ البِدَع والضَّلالَة من أَنواعِ المُحدَثات الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأمَّا الآيَةُ الثَّانية من سُورَة الأَعرافِ فقد أَمَر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيها بالإيمانِ به وبرَسُوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلَّق الهِدايَة عَلَىٰ اتِّباع الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ففيها وفِي الآيَتَينِ قَبلَها أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم ومِن اتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا لأَنَّهُما من المُحدَثَات ولَيسَا من الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلِهَذا كان العَمَل بِهِما خَارِجًا عن اتِّباع الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلُّ ما خَرَج عن اتِّباعِ الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو ضَلالَةٌ كما هو مَنصُوصٌ عَلَيهِ فِي حَديثِ جابِرِ الَّذي سَيأتِي ذِكْرُه إن شاء الله تَعالَىٰ.

وفِي الآياتِ الثَّلاثِ أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين بإِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِدِ النَّبوِيِّ عِيدًا لأَنَّ كُلًّا من هَاتَينِ البِدعَتَين خارِجٌ عن اتِّباعِ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وداخِلٌ فِيمَا حذَّر منه من مُحدَثاتِ الأُمورِ.

البُرهانُ الخامِسُ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي سُورَة المائِدَة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣].

وفي هَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ كلِّ مَن ابتَدَع بِدعَة يَزِيدُ بِها فِي الدِّين ما ليس منه، وعَلَىٰ الَّذين يَعمَلُون بالبِدَعِ ويَجعَلُون مِنها سُنَنًا وأَعيادًا يُضاهِئُون بِها السُّنَن والأَعيادَ المَشرُوعَةَ للمُسلِمِين، وعَلَىٰ المَفتُونِين الَّذين يُؤَيِّدون العَمَل بالبِدَع ويُعارِضُون العُلَماء النَّاصِحِين الَّذين يَنْهَوْن عنها ويُحَذِّرُون منها.

ومن هَذِه البِدَع إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذُه عيدًا فِي كلِّ عام؛ فقد افتَتَن كَثِيرٌ من الجُهَّال بِهاتَينِ البدعَتَين واتَّخَذوا كُلًّا مِنهُما سُنَّة يُحافِظُون عَلَيهَا أعظَمَ مِمَّا يُحافِظُون عَلَىٰ الفَرائِضِ والسُّنَنِ المَأثُورة عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

وقد ذَكَر الشَّاطِبيُّ فِي كتاب «الاعتِصَام»(١) ما رَواهُ ابنُ حَبِيبٍ(٢) عن ابن المَاجِشُون(٣) قال: سَمِعْتُ مالكًا يقول: «مَنِ ابتَدَع فِي الإِسلامِ بِدعَة يَراها حَسَنَةً فقد

(١) (١/ ٦٥).

(٢) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان الأندلسي الفقيه المالكي، أبو مروان السلمي، ولد: في حياة الإمام مالك، بعد السبعين ومائة. وأخذ عن: الغاز بن قيس، وغيره، وحمل عن: مطرف بن عبد الله اليساري، وأسد بن موسىٰ، وعدة من أصحاب مالك والليث. صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط، من كبار العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين-يعني بعد المائتين-. انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٥٨)، و«التقريب» (٤١٧٤).

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون القرشي التيمي مولاهم، أبو مروان المدني الفقيه صاحب مالك، روىٰ عن عبد الرحمن ابن أبي الزناد، وغيره. روىٰ عنه محمد بن يحيىٰ الذهلي، وغيره. صدوق له أغلاط في الحديث، من التاسعة، وكان رفيق الشافعي، مات سنة ثلاث عشرة - يعني بعد المائتين. انظر: «السير» (١٢/ ١٠٢)، و«التقريب» (٤١٩٥).

زَعَمَ أنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خان الرِّسالَة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] فمَا لَم يَكُن يومَئِذٍ دِينًا فلا يَكُون اليَومَ دِينًا».

وذَكَره الشَّاطِبِيُّ فِي مَوضِعٍ آخَرَ من كتاب «الاعتِصَام»[1] ولَفظُه قال: «مَن أَحْدَث فِي هَذِه الأُمَّة شَيئًا لم يَكُن عَلَيهِ سَلَفُها فقد زَعَم أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خان الرِّسالَة...»[2] وذَكَر بَقِيَّتَه بمِثلِ ما تقدَّم. انتهىٰ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين بإِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عيدًا واستِحسانُ هَاتَينِ البِدعتَينِ، ولا شكَّ أنَّ هَذَا من الاستِدرَاكِ عَلَىٰ الدِّين الَّذي أَكمَلَهُ الله لعِبَادِه ورَضِيَه لَهُم وأتمَّ عَلَيهِم النِّعمَةَ به، وما أعظَمَ ذَلِكَ وأشدَّ خطَرَهُ!

وبالجُملَةِ: فإنَّ الآيَةَ من سُورَة المائِدَة تَقضِي عَلَىٰ البِدَع كُلِّها وتَرُدُّ عَلَىٰ مَن تعلَّق بِهَا أو بشَيءٍ منها، وعَلَىٰ مَن أَفتَىٰ بجَوازِهَا أو جَوازِ شَيءٍ منها، وعَلَىٰ مَن استَحْسَن شيئًا من البِدَع وزَعَمَ أنَّها نافِعَة ومُفِيدَة.

وقد قال الشَّاطِبِيُّ فِي كتاب «الاعتصام»[3]: «إنَّ المُستَحْسِن للبِدَع يَلزمُه أن يَكُون الشَّرع عِندَه لم يَكمُلْ بَعْدُ فلا يكون لقَولِه تعالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] معنًىٰ يُعتبَر به عِندَهُم». انتهىٰ.

---

(١) (٣/ ٣٢٠).

(٢) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٥٨) من طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك بن أنس... فذكره.

(٣) (١/ ١٩٧).

ويَلزَمُ عَلَىٰ استِحسَانِ إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفَالُ بلَيلَةِ المَولِد النَّبوِيِّ واتَّخاذِها عيدًا لَوازِمُ سيِّئَة جدًّا.

أحَدُها: مُضاهَاةُ السُّننُ المَشرُوعَة للمُسلِمِين بالبِدَع والمُحدَثات الَّتي كان رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يُحَذِّر منها ويَصِفُها بالشَّرِّ والضَّلالَة.

الثَّانِي: الاستِدرَاك عَلَىٰ الشَّرِيعَة الكَامِلَة، وذَلِكَ بالتَّقَرُّب إلىٰ الله تَعالَىٰ بعَمَلَيْن لَيسَا من الشَّرِيعَة المُحَمَّدِيَّة وجَعْلُهما بمَنزِلَةِ الأَعمالِ الَّتي وَرَد التَّرغِيبُ فيها والحَثُّ عَلَيهِما فِي الشَّرعِ المُطَهَّر.

الثَّالِثُ: تكذِيبُ ما أخبرَ الله به من إِكمالِ الدِّينِ وإِتمامِ النِّعمَة، وهَذَا التَّكذِيبُ، وإن لم يَكُن واقِعًا بلِسانِ المَقالِ من المَفتُونِين ببدعَتَي المَآتِم والمَولِد؛ فهو وَاقِع مِنهُم بِلسانِ الحالِ كما تَشهَدُ بذَلِكَ أَعمالُهُم فِي كلٍّ من البِدعَتَين ومُحافَظَتُهم عَلَيهِما كما يُحافِظُ أهلُ السُّنَّة والجَماعَة عَلَىٰ السُّنَن وفَضائِل الأَعمالِ.

الرَّابع: أن يَكُون النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه قد تَركوا العَمَل ببَعضِ الأُمورِ المُستَحبَّة النَّافِعَة المُفِيدَة، وهَذَا مِمَّا يَجِب تَنزِيهُ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه عنه؛ إذ لو كان فِي إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا أدنىٰ شَيءٍ من الخَيرِ لَكانُوا أَسبَقَ إِلَيه من غَيرِهم.

الخَامِسُ: أن يَكُون العَامِلُون ببدعَتَي المَأتِم والمَولِد قد حَصَل لهم من الخَيرِ والأَعمالِ النَّافِعَة ما لم يَحصُل مِثلُه للنَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، وهذا لا يَقُولُه مُسلِم.

البُرهانُ السَّادِسُ: أنَّ الله تَعالَىٰ ذمَّ الَّذين يَعمَلون بالمُحدَثَات الَّتي لم يَأذَنِ اللهُ

بِهَا ووَصَفهم بالظُّلم وتوَعَّدَهم بأَشَدِّ الوَعيدِ فقال تعالَىٰ: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورىٰ:٢١].

وهَذِه الآيَةُ وإن كانَت نَازِلَة فِي تَوبِيخِ المُشرِكِين عَلَىٰ العَمَل بالدِّين الَّذي لم يَأذَن الله به فهي تتَناوَل بعُمُومِها مَن تَشبَّه بِهِم من المُسلِمين الَّذين يَعمَلُون بالمُحدَثات الَّتي لم يَأذَنِ الله بِهَا، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذُ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَىٰ لم يَأذَنْ بِهاتَيْن البِدعَتَين لا فِي كِتابِه ولا عَلَىٰ لِسانِ رَسُوله مُحمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما لم يَأذَنِ الله به فهو مَردُودٌ والعَامِلُون به مُتعَرِّضُون للوَعيدِ الشَّديدِ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين بما لم يَأذَنِ الله به من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِمِ واتِّخاذ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا.

البُرهانُ السَّابِعُ: أنَّ الله تَعالَىٰ ذمَّ الَّذين يُقَلِّدون آباءَهُم ويَتَّبِعُون ما وَجَدُوهم عَلَيهِ من الدِّين الَّذي لم يَأذَنِ الله به فقال تَعالَىٰ: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٢، ٢٣]. والمُرادُ بالأُمَّة هَاهُنا الدِّينُ.

وما جاء فِي الآيَتَيْنِ من ذَمِّ المُشرِكِين عَلَىٰ تَقلِيدِهم لآبائِهم واتِّباع ما وَجَدُوهم عَلَيهِ من الدِّين الَّذي لم يَأذَنِ الله به فهو مُتناوِل بعُمومِه لِكُلِّ مَن تَشَبَّه بِهِم من المُسلِمين الَّذين يَعمَلُون بالمُحدَثَات الَّتي وَجَدوا آباءَهُم وشُيوخَهُم يَعمَلُون بها، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عيدًا.

وفي الآيَتَيْن أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من الَّذين يَعمَلُون بالمُحدَثات الَّتي وَجدوا آباءَهُم وشُيوخَهُم يَعمَلُون بها، وإذا نُهُوا عن تَقليدِ الآبَاءِ والشُّيوخِ فيما لم يَأذَنْ به الله غَضِبُوا وَجَدوا واجتَهَدوا فِي مُعارَضَة الآمِرين بالمَعرُوف والنَّاهِين عن المُنكَر، وهَؤُلاءِ يُخشَىٰ عَلَيهِم أن يَكُونوا من الَّذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٦].

البُرهانُ الثَّامِنُ: قَولُ الله تَعالَىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابنُ كَثيرٍ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي تَفسِيرِ هَذِه الآيَةِ ما مُلَخَّصُه: «اختَلَفَت عِبَارَات المُفَسِّرين من السَّلَف والخَلَف، فِي تَفسِير الصِّراط وإن كان يَرجِع حاصِلُها إلىٰ شَيءٍ واحِدٍ وهو المُتابَعَة لله وللرَّسولِ، فرُوِي أنَّه كِتابُ الله، وقِيلَ هو الإِسلامُ، وقِيلَ الحقُّ، وقِيلَ هو النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحِباه من بَعدِه، قال ابن كثير: وكلُّ هَذِه الأَقوالِ صَحِيحَةٌ وهي مُتلَازِمَة؛ فإنَّ مَن اتَّبع النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقتَدَىٰ باللَّذَيْن من بَعدِه أبي بَكرٍ وعُمَر فقد اتَّبَع الحقَّ ومَن اتَّبعَ الحقَّ فقد اتَّبَع الإِسلامَ ومَن اتَّبع الإِسلامَ فقد اتَّبَع القُرآنَ وهو كِتابُ الله وحَبلُه المَتِينُ وصِراطُه المُستَقِيم، فكُلُّها صَحِيحَة يُصَدِّق بَعضُها بعضًا. ثم ذَكَر ما رَواهُ الطَّبَرانِيُّ عن عَبدِ الله بن مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «الصِّراطُ المُستَقِيم الَّذي تَركَنا عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١). انتهىٰ.

وأمَّا السُّبُل فهي الطُّرُق الخَارِجَة عن الصِّراطِ المُستَقِيم مِثلُ اليَهودِيَّة والنَّصرانِيَّة

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٣٧).

وسائِرُ المِلَلِ والأَهواءِ والنِّحَل المُخالِفَة لِمَا كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وقد رَوَىٰ ابنُ جَريرٍ عن أَبانَ بنِ عُثمَانَ[1]: «أَنَّ رَجُلًا قال لابن مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا الصِّراطُ المُستَقِيم؟ قال: تَرَكَنا مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَدناهُ وطَرَفُه فِي الجَنَّة، وعَن يَمِينِه جَوَادٌّ، وعن يَسَاره جَوَادٌّ، وثَمَّ رِجالٌ يَدعُون مَن مَرَّ بِهِم؛ فمَن أَخَذ فِي تِلْكَ الجَوادِّ انتهَت به إلىٰ النَّارِ ومَن أَخَذ عَلَىٰ الصِّراطِ انتهَىٰ به إلىٰ الجنَّة، ثم قَرَأَ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٥٣] »[2] الآيَةَ.

---

(١) هو: أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي، المدني (أخو عمرو بن عثمان)، روىٰ عن زيد بن ثابت، وغيره. حدث عنه: الزهري، وأبو الزناد، وجماعة. ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ١٦)، و«التقريب» (١٤١).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٦٧١) قال: حدثني محمد بن عبد الأعلىٰ، قال: ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن أبان، أن رجلًا قال لابن مسعود... فذكره. -معمر عن أبان -غير منسوب- كذا وقع في المطبوع من «تفسير ابن جرير»- وكذا أورده عن ابن جرير أيضًا: القرطبي في «تفسيره» (٧/ ١٣٨)، وابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٣٦٧) أيضًا.

وقول المصنف: «أبان بن عثمان» فيه نظر. فأبان بن عثمان مات سنة (١٠٥) بالمدينة، والراوي عن أبان هنا هو معمر بن راشد، ومعمر هذا بصري مولده سنة (٩٦)، فكان صغيرًا يوم مات أبان. وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٧٣) (٨٨٢) عن أبان بن أبي عياش أن رجلًا سأل ابن مسعود: ما الصراط؟... فذكره.

ورواه عبد الله بن وهب كما في «تفسير القرآن من الجامع» (١/ ٣٨) (٨١)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢/ ٧١) (٧٧)، وابن مردويه في «تفسيره» كما عزاه له ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٣٦٧) من طرق عن أبان بن أبي عياش، عن مسلم بن أبي عمران، عن عبد الله بن عمر: سأل عبد الله عن الصراط المستقيم؟... إلخ. عبد الله بن عمر - كذا وقع عند ابن وضاح وابن =

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ وابنُ جَريرٍ وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن عَبدِ الله بنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خطَّ لنا رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطًّا ثم قال: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**» ثم خطَّ خُطُوطًا عن يَمِينِه وعن شِمَالِه ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ سُبُلٌ عَلَىٰ كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ**» ثُمَّ قَرَأ: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ**﴾ [الأنعام:١٥٣]. وفِي رِوايَةٍ لأَحمَدَ أنه قال: «**هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ**»(١).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وابنُ ماجَهْ من حَديثِ جابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَ حَديثِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

قال ابنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَولِه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]: «**يَقُول: لا تَتَّبِعُوا الضَّلالَاتِ**». رَواهُ ابنُ جَريرٍ(٣).

=

مردويه كما في «تفسير ابن كثير»، ووقع عند ابن وهب: عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وكيفما كان فإسناده ضعيف جدًّا، مداره علىٰ أبان ابن أبي عياش، أبي إسماعيل البصري - متروك.

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥، ٤٦٥) (٤١٤٢، ٤٤٣٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٦٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨١) (٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٤٨) (٣٢٤١)، وغيرهم من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحسنه الألباني في «المشكاة» (١٦٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٧) (١٥٣١٢)، وابن ماجه (١١)، وغيرهما من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الألباني: «صحيح لغيره». انظر: «ظلال الجنة» (١٦).

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٦٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٢٢) (٨١٠٣) عن محمد بن سعد عن أبي، عن عمي، عن أبيه، عن عطية، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به. وهذا سند ضعيف مسلسل بالضعفاء: عطية وهو العوفي، وابنه، وحفيده.

وروَىٰ -أيضًا- عن مُجاهِدٍ أنَّه قال فِي قَولِه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام:١٥٣] قال: «البِدَع والشُّبُهات»(١).

وإذا عُلِم أنَّ الصِّراطَ المُستَقيم هو ما كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وأنَّ البِدَع كُلَّها من السُّبُل الَّتي نَهَىٰ الله عن اتِّبَاعِها فلْيُعْلَم -أيضًا- أنَّ كُلًّا من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا داخِلٌ فِي عُمومِ ما نَهَىٰ الله عنه فِي الآيَةِ الكَرِيمَة؛ لأنَّ هاتَيْن البِدعَتَين لَيسَتا من الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه، فهما إذن من السُّبُل الَّتي نَهَىٰ الله عن اتِّباعِها ومن المُحدَثات الَّتي حذَّر النَّبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها وأَمَر بردِّها، وسَيأتِي بيانُ ذَلِكَ فِي الأَحاديثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إن شاء الله تَعالَىٰ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الَّذي قد بَذَل جُهدَه فِي تَأييدِ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد والدِّفاع عنهما.

البُرهانُ التَّاسِع: قَولُه تَعالَىٰ فِي سُورَة النِّساءِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

قال ابنُ كَثيرٍ(٢) **فِي قوله تَعالَىٰ:** «﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] قال مُجاهِدٌ وغَيرُ واحِدٍ من السَّلَف أي: إلىٰ كِتابِ الله وسُنَّة رَسُولِه، وَهَذا أَمْر من الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ كلَّ

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٦٧٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ٢٨٦) (٢٠٩)، وغيرهما من طرق عن مجاهد.

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٤٥).

شَيءٍ تنازَع النَّاس فيه من أُصولِ الدِّين وفُروعِه أن يَرُدَّ التَّنازُع فِي ذَلِكَ إلىٰ الكِتَابِ والسُّنَّة كما قال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ:١٠] فما حَكم به الكِتابِ والسُّنَّة وشَهِدَا له بالصِّحَّة فهو الحَقُّ، وماذا بَعْدَ الحقِّ إلَّا الضَّلالُ، ولِهَذا قال تعالَىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء:٥٩]؛ أي: رُدُّوا الخُصوماتِ والجهالاتِ إلىٰ كِتابِ الله وسُنَّة رَسُولِه فتَحاكَمُوا إِلَيهِما فِيمَا شَجَر بَينَكُم ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾؛ فدلَّ عَلَىٰ أنَّ مَن لم يتحاكَمْ فِي مَحَلِّ النِّزاعِ إلىٰ الكتاب والسُّنَّة ولا يَرجِع إِلَيهِما فِي ذَلِكَ فلَيسَ مُؤمِنًا بالله ولا باليَومِ الآخِرِ. وقَولُه: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [النساء:٥٩] أي: التَّحاكُم إلىٰ كِتَابِ الله وسُنَّة رَسُولِه والرُّجوعُ إِلَيهِما فِي فَصْل النِّزاعِ خيرٌ ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩] أي: وأحسَنُ عاقِبَةً ومَآلًا كما قَالَهُ السُّدِّيُّ وغَيرُ وَاحِدٍ». انتهىٰ.

وقال البَغَويُّ فِي «تَفسِيره»(١): «قَولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ﴾؛ أي: اختَلَفْتُم ﴿فِي شَيْءٍ﴾ من أَمْر دِينِكُم، والتَّنازُعُ اختِلافُ الآرَاءِ ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: إلىٰ كِتَابِ الله وإلىٰ رَسُولِه ما دام حيًّا وبَعدَ وَفاتِه إلىٰ سُنَّتِه، والرَّدُّ إلىٰ الكِتابِ والسُّنَّة واجِبٌ إن وُجِد فِيهِما، فإنْ لم يُوجَد فسَبِيلُه الاجتِهَادُ». انتهىٰ.

ورَوَىٰ ابنُ جَريرٍ عن مُجاهِدٍ فِي قَولِه: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ قال: «إلىٰ الله: إِلَىٰ كِتَابِه، وإلىٰ الرَّسول: إِلَىٰ سُنَّة نَبِيِّه»(٢). ورَوَىٰ -أيضًا- عن مَيمُون بنِ مِهْرَان(٣)

---

(١) (٢/ ٢٤٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧/ ١٨٥)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٤/ ١٢٩٠) (٦٥٦)، وغيرهما من طريق ليث عن مجاهد. وإسناده ضعيف، فليث هو ابن أبي سُليم - صدوق اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فترك.

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧/ ١٨٦)، وغيره من طرق عن ميمون بن مهران.

وقَتادَةَ(١) نَحْوَ ذَلِكَ.

وإذا عَرَضَ المُسلِم الخَالِي مِنِ اتِّباعِ الهَوَىٰ إِقامَةَ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا عَلَىٰ كِتابِ الله تَعالَىٰ وسُنَّة رَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَد كُلًّا من هَاتَيْن البِدعَتَيْن مُخالِفًا للكِتابِ والسُّنَّة.

فأمَّا مُخالَفَتُهما للكِتابِ: فإنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد أَمَر عِبادَه باتِّباعِ ما أَنزَله فِي كِتَابِه ونَهاهُم عن اتِّباعِهِم الأَولِياءَ من دُونِه؛ فقال تَعالَىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣] الآيَةَ، ولَيسَت بِدعَةُ المَأتَمِ وبِدعَة المَولِد ممَّا أَنزَلَه الله فِي كِتابِه، وإِنَّما هُما من المُحدَثَات بعد القُرونِ الثَّلاثَة المُفَضَّلَة؛ فيَكُون النَّهيُ فِي الآيَةِ الكَرِيمَة شامِلًا لَهُمَا، وقد تَقَدَّم بَيانُ ذَلِكَ فِي البُرهانِ الأوَّلِ، وجَمِيعُ البَراهينِ الَّتي تقدَّم ذِكْرُها تدلُّ عَلَىٰ أَنَّهُما دَاخِلَتانِ فِي عُمومِ ما نَهَىٰ الله عن اتِّباعِه.

وأمَّا مُخالَفَتُهما للسُّنَّة: فإنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أَمَر أُمَّتَه بالتَّمسُّك بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهْدِيِّين، وحَذَّرَهُم من مُحْدَثَات الأُمورِ وبالَغَ فِي التَّحذيرِ منها، وأَخبرَهم أنَّها شرُّ الأُمورِ، وأنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة، وكُلَّ بِدعَة ضَلالَة، وكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار، وأَمَرهُم بردِّ المُحدثاتِ والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُه، وكلٌّ مِن إِقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا داخِلٌ فيما حذَّر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه وأَمَر بردِّه.

ومَن تَوَقَّف فِي هَذَا فلا يَخلُو من أَحَدِ أَمْرَيْن.

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧/ ١٨٧)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٨) (١٩٣٨) عن قتادة به.

- إمَّا الجَهلُ بدُخولِ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد فِي عُموماتِ الأَحاديثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذِير من المُحدثَات والأَمرِ برَدِّها.

- وإمَّا المُكابَرَة فِي ردِّ الأَحادِيثِ الوَارِدَة فِي ذمِّ البِدَع والتَّحذِير منها من أَجلِ مُخالَفَتها لِهَوَىٰ المُكابِرين وما وَجَدوا عَلَيهِ آباءَهُم وشُيوخَهُم.

وما أشدَّ الخَطَرَ فِي كلٍّ من الأَمرَينِ! وما أكثَرَ أَهْلَ الجَهلِ والمُكابَرَة والعِنادِ والجِدَالِ بالباطِلِ فِي زَمَانِنا! هَدَانا الله وإيَّاهُم سَواءَ السَّبيلِ.

وفي الآيَةِ من سُورَة النِّساءِ أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، وفيها -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ من تعلَّق بشيءٍ من المُحدَثَاتِ.

البُرهانُ العاشِرُ: قَولُ اللهِ تَعالَىٰ فِي سُورَة الشُّورَىٰ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى:١٠] الآيَةَ.

وهَذِه الآيَةُ الكَرِيمَة شَبِيهَةٌ بالآيَةِ المَذكُورَة قَبلَها لأن كلًّا من الآيَتَينِ تدلُّ عَلَىٰ أنه يَجِب ردُّ الأَشياءِ المُختَلَف فيها إلىٰ حُكمِ الله الَّذي أَنزَلَهُ فِي كِتَابِه وعَلَىٰ لِسانِ رَسُوله مُحَمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

قال ابنُ كَثيرٍ فِي الكَلامِ عَلَىٰ قوله تَعالَىٰ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى:١٠]: «أي: مَهمَا اختَلَفْتم فيه من الأُمورِ، وهذا عامٌّ فِي جَميعِ الأَشياءِ ﴿فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى:١٠]؛ أي: هو الحاكِمُ فيه بكِتَابه وسُنَّة نَبيِّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كقَولِه جَلَّوَعَلَا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]»(١). انتهىٰ.

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٧/ ١٩٣).

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِدِ لأَنَّهُما من المُحدَثات، والحُكمُ فِي جَمِيعِ المُحدَثات المَنعُ لقَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣].

وِلقَولِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنا هَذا ما لَيْس مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**».

وفي الآيَةِ -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن تعلَّق بشَيءٍ من البِدَع.

البُرهانُ الحادِي عَشَرَ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي سُورَة النِّساءِ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥].

فأقْسَمَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بنَفْسِه الكَرِيمَة المُقَدَّسَة أنَّه لا يُؤمِن أحدٌ حتَّىٰ يُحَكِّم الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي جَمِيعِ الأُمورِ ويُقابِل حُكْمَه بالرِّضا والتَّسلِيم والانقِيادِ ظاهِرًا وباطِنًا بحَيثُ لا يَجِدُ فِي نَفْسِه حَرَجًا مِن حُكْمِه، وقد حَكَم رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ برَدِّ المُحدَثَات ووَصَفَها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَخبرَ أنَّها فِي النَّارِ.

ومن المُحدَثَات إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذُ لَيلَة المَولِدِ النَّبويِّ عِيدًا؛ فهُمَا بلا شَكٍّ داخِلَتَان فيما أَمَر النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ برَدِّه ووَصفه بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَخبرَ أنَّه فِي النَّارِ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة أَوضَحُ دَلِيلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، وفيها -أيضًا- أبلغ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أمثاله من المَفتُونين بالبِدَع.

البُرهانُ الثَّانِي عَشَرَ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي سُورَة الأَحزابِ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا

مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦].

وهَذِه الآيَةُ الكَرِيمَةُ شَبِيهَة بالآيَةِ المَذكُورة قبلَها؛ لأنَّ كُلًّا من الآيَتينِ تدلُّ عَلَىٰ أنَّه يَجِب تَحكِيمُ الكِتابِ والسُّنَّة فِي جَمِيعِ الأُمورِ والأَخْذِ بما جاء فِيهِما، وأنَّه لا يَجُوز الخُروجُ عمَّا قَضاهُ الله ورَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّ مَن اختَارَ فِي شَيءٍ من أُمُورِه ما فيه مُخالَفة لِمَا قَضَاه اللهُ ورَسُولُه فقد عَصَىٰ اللهَ ورَسُولَه وضلَّ ضَلالًا مُبينًا.

قال ابنُ كَثيرٍ فِي «تَفسِيرِه»(١): «هَذِه الآيَةُ عامَّةٌ فِي جَمِيعِ الأُمورِ؛ وذَلِكَ أنَّه إذا حَكَم الله ورَسُوله بشَيءٍ فلَيسَ لأحَدٍ مُخالَفتُه ولا اختِيارَ لأحَدٍ هَاهُنا ولا رَأْيَ ولا قَوْلَ كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥] ». انتهىٰ.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة دَليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتي المَأتَمِ والمَولِد؛ لأنَّهُما من المُحدَثَات المُخالِفَة لِمَا قَضَاه الله فِي كِتابِه وما قَضَاه رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الأحادِيثِ الثَّابتَة عنه.

فأمَّا قَضاءُ الله تَعالَىٰ: فهو مَذكُور فِي البَراهينِ الَّتي تقدَّمَ ذِكرُها وفيما سَيأتِي من البَراهينِ.

وأمَّا قَضاءُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فسَيأتِي ذِكْرُه فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ وما بَعْدَه من البَراهينِ إن شاء الله تَعالَىٰ.

---

(١) (٦/ ٤٢٣).

وفي الآيَةِ -أيضًا- أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين بِبدعَتَي المَأتِم والمَولِد المُجتَهِدِين فِي الذَّبِّ عَنهُما والجِدالِ فِي تَقريرِهما بالباطِلِ.

البُرهانُ الثَّالِثَ عَشَرَ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي سُورَة النُّورِ: ﴿**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾ [النور:٥١].

وهَذِه الآيَةُ شَبِيهَة بالآيَةِ المَذكُورة قَبلَها؛ لأنَّ كُلًّا من الآيَتَينِ تدلُّ عَلَىٰ أنَّه يَجِب تَحكِيمُ الكِتابِ والسُّنَّة فِي جَميعِ الأُمورِ، ومُقابَلَةِ ما جاء فِيهِما من الأَوامِرِ والنَّواهي بالسَّمعِ والطَّاعَة؛ وذَلِكَ بِفعلِ الأَوامِرِ واجتِنابِ النَّواهِي.

وفي الآيَةِ الكَرِيمَة أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد لأَنَّهُما من المُحدَثَات الَّتي لم يَأذَنِ اللهُ بِهَا، ولم يأمُر بِهَا رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم تَكُن مِن فِعْلِه ولا مِن فِعْل أَصحابِه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فهو داخِلٌ فِي عُمومِ ما نَهَىٰ الله عنه فِي قَولِه: ﴿**ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ**﴾ [الأعراف:٣]، وداخِلٌ فِي عُمومِ قَولِه تعالَىٰ: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ**﴾ [الشورى:٢١]، وداخِلٌ فِي قَولِ النَّبيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وفِي قَولِه أيضًا: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»؛ فهَذا مِن حُكْمِ الله وحُكْمِ رَسُوله الَّذي أَمَر تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أن يُقابَل بالسَّمعِ والطَّاعَةِ.

وفي الآيَةِ -أيضًا- أبلَغُ رَدٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن أَعْرَض

عمَّا جاء عن الله تَعالَىٰ وعن رَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولم يُذْعِن لحُكْم الكِتابِ والسُّنَّة.

البُرهانُ الرَّابعَ عَشَرَ: أنَّ الله تَعالَىٰ أَمَر بطَاعَتِه وطاعَةِ رَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي نحوٍ من ثَلاثِينَ آيَةً من القُرآنِ، ونَهَىٰ عن مَعصِيَتِه ومَعصِيَة رَسُولِه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي آياتٍ كَثِيرَةٍ أيضًا، ومن طَاعَةِ الله تَعالَىٰ وطَاعَة رَسُولِه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الأَخْذُ بما أَمَر الله به فِي كِتابِه وعَلَىٰ لسان رَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، واجتِنَابُ ما نَهَىٰ الله عنه ورَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وفي كلِّ آيَةٍ من الآيَاتِ الَّتي جاء فيها الأَمرُ بطَاعَة الله تَعالَىٰ وطَاعَة رَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دَليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد وغَيرِهما من المُحدَثَات الَّتي لم يَأذَن الله بِها ولم تَكُن من الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وكَذَلِكَ الآياتُ الَّتي جاء فيها النَّهيُ عن مَعصِيَة الله تَعالَىٰ ومَعصِيَة رَسُوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فكُلُّ آيةٍ منها تدلُّ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد وغَيرِهما من المُحدثَات فِي الإِسلامِ؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد أَمَر عِبادَهُ باتِّباع ما أَنزلَه فِي كِتَابِه ونَهاهُم عن اتِّبَاع الأَولِيَاء من دُونِه؛ فدَخَل فِي عُمومِ الآيَةِ الكَرِيمَة كلُّ بِدعَة أُحدِثَت فِي الإِسلامِ، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذُ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا؛ ولأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد حذَّر أُمَّتَه من المُحدَثَات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وبَالَغ فِي التَّحذيرِ منها، وأَمَر برَدِّها بدُونِ استِثنَاءِ شَيءٍ منها؛ فدَخَل فِي عُمومِ الأَحادِيث الوارِدَة فِي ذَلِكَ كلُّ بِدعَة أُحْدِثَت فِي الإِسلامِ، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذُ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا، وهَذَا واضِحٌ لا يَخفَىٰ إِلَّا عَلَىٰ بَليدٍ ولا يَرُدُّه إِلَّا مُكابِرٌ قد أَعماهُ اتِّباعُ الهَوَىٰ والتَّعصُّبُ للمُحدَثاتِ الَّتي وَجد آباءَهُ وشُيوخَه يَعمَلُون بِها.

وفِي كلِّ آيَةٍ من الآيَاتِ الَّتي تقدَّمَت الإِشارَةُ إِلَيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المُتَعَصِّبين لبِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد.

البُرهانُ الخامِسَ عشَرَ: قَولُ الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وفِي هَذِه الآيَةِ الكريمة دليل عَلَىٰ المنع من بدعتي المأتم والمولد لأنهما من المحدثات الَّتي ليس عَلَيهَا أمر رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولم يكن العمل بهما من سبيل الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، وإنما أحدث الجاهلون العمل بهما بعد القرون الثلاثة المفضلة بعدة قرون، وقد حذر النَّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من المحدثات وبالغ فِي التحذير منها وأمر بردها كما سيأتي بيان ذَلِكَ فِي الأحاديث الثابتة عن النَّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما كان بهذه المثابة فالعمل به من المشاقة للرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واتباع غير سبيل المؤمنين.

وفِي الآيَةِ -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الَّذين يَعمَلُون بالبِدَعِ ويتعصَّبُون لها ويُجادِلُون بالباطِلِ فِي تَقرِيرِها والدِّفاعِ عنها، ولا شكَّ أنَّ هَذِه الأَعمالَ السَّيِّئَة من المُشاقَّة للرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واتِّباعِ غيرِ سَبيلِ المُؤمنينِ، ومن شاقَّ الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واتَّبع غَيرَ سَبيلِ المُؤمِنين فهو عَلَىٰ خطرٍ عَظيمٍ؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد توعَّد فاعِلَ ذَلِكَ بأن يُوَلِّيه ما تولَّىٰ وأن يُصليَه جهنَّم.

فلْيَحْذَرِ المُؤمِنُ النَّاصِح لنَفسِه من التَّعرُّض لهذا الوَعيدِ الشَّديدِ، ولْيَحْرِصْ كلَّ الحِرصِ عَلَىٰ مُتابَعَة الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ والتَّمسُّك بسُنَّته وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين

المَهدِيِّين والعضِّ عَلَيهَا بالنَّواجِذِ ولُزومِ الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ الصَّحابَة -رِضوَان الله عَلَيهِم أَجمَعِين-؛ فإِنَّهم كَانُوا أسبَقَ الأُمَّة إلىٰ كُلِّ خَيرٍ، وأَبعَدَهُم عن المُخالَفَة لهَدي رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، ولو كَان فِي إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم واتِّخاذ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا أدنىٰ شَيءٍ من الخَيرِ لكان الصَّحابَة أسبَقَ إِلَيه من جَهلَة المُتأَخِّرين، ولَكِنَّه كان شرًّا محضًا فعَصَمَهم الله منه.

وقد رَوىٰ الإِمامُ أحمَدُ فِي كتاب «الزُّهد»[1] **عن ابن مسعود** رَضِيَ اللهُ عَنهُ **أنه قال:** «عَلَيكُم بالسَّمْتِ الأَوَّلِ».

ورَوَىٰ مُحَمَّد بنُ نصرٍ المَروَزِيِّ فِي كتاب «السُّنَّة»[2] **عنه** رَضِيَ اللهُ عَنهُ **أنه قال:** «إِنَّكُم اليومَ عَلَىٰ الفِطرَةِ، وإِنَّكُم سَتُحْدِثُون ويُحْدَث لَكُم؛ فَإِذَا رَأَيتُم مُحدَثَة فعَلَيْكُم بالهَديِ الأَوَّلِ»

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ ومُحَمَّد بنُ نصرٍ عنه رَضِيَ اللهُ عَنهُ **أنَّه قال:** «اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا فقد كُفِيتُم، وكلُّ بِدعَة ضَلالَةٌ»[3].

ورَوَىٰ أبو نُعَيْم فِي «الحِلْيَة» عن عَبدِ الله بنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا **أنَّه قال:** «مَن كان مُستَنًّا فلْيَسْتَنَّ بمَن قد مات، أُولَئِك أَصحابُ مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ كانوا خيرَ هَذِه

---

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (٨٩٧)، ووكيع في «الزهد» له أيضًا (٣١٦) عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٢) أخرجه المروزي في «السنة» (٨٠)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٩) (١٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٦) (٨٥)، وغيرهم من طرق عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٣) أخرجه أحمد في «الزهد» (٨٩٦)، والمروزي في «السنة» (٧٨)، وغيرهما عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

الأمَّةِ أَبرَّها قُلوبًا وأعمقَها عِلمًا وأَقلَّها تكلُّفًا، قومٌ اختارَهُم الله لصُحْبَة نَبيِّه ﷺ ونَقْل دِينِه فتَشبَّهوا بأَخلاقِهِم وطَرائِقِهم؛ فهم أَصحابُ مُحمد ﷺ كَانُوا عَلَىٰ الهُدَىٰ المُستَقِيم والله ربِّ الكَعْبَة»(١)

وقد رَوَىٰ ابنُ عَبدِ البَرِّ ورَزِينٌ العَبدِيُّ نحوَ هَذَا عن عَبدِ الله بن مَسعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

وقد جاء التَّحذِير من مُشَاقَّة الله ورَسُوله ﷺ ومُحادَّتِهما فِي آياتٍ كَثِيرَة من القُرآنِ، وفِي كلِّ آيَةٍ من تِلكَ الآيَاتِ دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَآتِم والمَولِد وغَيرِهِما من المُحدَثَات الَّتي لم يَأذَنِ الله بِهَا، وفِي كلِّ آيَةٍ منها مع الآيَةِ الَّتي تقدَّم ذِكْرُها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين ببدعَتَي المَأتَم والمَولِد المُتَعَصِّبين للجِدالِ عَنهُما بالباطِلِ.

البُرهانُ السَّادِسَ عَشَرَ: قَولُ النَّبيِّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمورِ! فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». رَواهُ الإمامُ أَحمَدُ وأَهلُ السُّنَن وابنُ حِبَّان فِي «صحيحه» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» من حَديثِ العِربَاضِ بن سَارِيَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيح، وصحَّحَه الحاكِمُ والذَّهَبِيُّ، وقال ابنُ عبد البَرِّ فِي كِتَابِه «جامِع بَيانِ العِلمِ وفَضلِه»: «حَديثُ عِرباضِ بن سارِيَةَ فِي الخُلَفاء الرَّاشِدين حَديثٌ ثابِتٌ صَحِيح».

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢)أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧) (١٨١٠) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفِي هَذَا الحَديثِ التَّحذيرُ من المُحدَثَات، والنَّصُّ عَلَىٰ أنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة وأنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَة.

وفيه أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ منْ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهُم الطَّعامَ للنَّاسِ، وعَلَىٰ المَنعِ من اتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عيدًا؛ لأنَّ هاتَيْنِ البِدعَتَينِ لَيسَتا من سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفَاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين، وإنَّما هما من المُحدَثَات الَّتي أَحدَثَها أَهلُ الجَهلِ والضَّلالَة.

وفِي الحَديثِ أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين بِبِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ السَّابعَ عَشَرَ: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

رَواهُ الإِمامُ أَحمَدُ ومُسلِم وابنُ ماجَهْ والدَّارِمِي من حَديثِ جابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقد رَواهُ النَّسائِي بإِسنادٍ جيِّد ولَفظُه: «**إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**».

وفِي هَذَا الحَديثِ النَّصُّ عَلَىٰ أنَّ المُحدَثاتِ شرُّ الأُمورِ، وأنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة وأنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَة، وأنَّ كلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ، وفِي هَذَا أَبْلَغُ تَحذِيرٍ مِن قَبُولِ البِدَع والعَمَلِ بِهَا.

وفِي الحديث -أيضًا- أوضَحُ دَليل عَلَىٰ المَنعِ من الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهِمُ الطَّعامَ للنَّاسِ، وعَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَال بلَيلَةِ المَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِها

عِيدًا؛ لأنَّ هاتَيْنِ البِدعَتَيْنِ لَيسَتَا ممَّا أَمَر الله به فِي كِتَابه ولا من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنَّما هما من المُحْدَثَات، والمُحْدَثات كلُّها شرٌّ وضَلالَة وكُلُّها فِي النَّارِ؛ ومعناه أَنَّ العَملَ بالمُحدثَاتِ يُؤَدِّي بأَصحابِه إلىٰ النَّارِ.

ويدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**» قَالُوا: مَن هي يا رَسُول الله؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»، وسَيأتِي ذِكْرُ هَذَا الحَديثِ قَرِيبًا إن شاءَ اللهُ تَعالَىٰ.

وفِي حَديثِ جابرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين بِبدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ الثَّامِنَ عَشَرَ: ما رَواهُ ابنُ ماجَهْ عن عَبدِ الله بنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ: الْكَلَامُ وَالْهَدْيُ؛ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ! فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٍ**».

وقد رَواهُ ابنُ وضَّاحٍ وابنُ عَبدِ البَرِّ وغَيرُهُما مَوقُوفًا عَلَىٰ عَبدِ الله بنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعَلَىٰ تَقدِيرِ صِحَّة وَقْفِه فَلَه حُكْمُ الرَّفعِ؛ لأنَّه لا يُقالُ بالرَّأيِ وإنَّما يُقالُ عن تَوقِيفٍ، كما قد جاءَ ذَلِكَ فِي حَديثِ جابِرٍ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه، وتقدَّم بَعضُه فِي حَديثِ العِربَاضِ بن سَارِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وفِي هَذَا الحَديثِ أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهِمُ الطَّعامَ للنَّاسِ، وعَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَالِ بلَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِها عِيدًا؛ لأنَّ هاتَيْنِ البِدعَتَين لَيسَتا ممَّا جاء فِي كَلامِ الله ولَيسَتَا من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنَّما هما

من المُحدَثات الَّتي هي شرٌّ وضَلالَة، وفِي الحَديثِ -أيضًا- أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهَانُ التَّاسِعَ عَشَرَ: قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ وأَبو دَاوُد وابنُ ماجَهْ من حَدِيث عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وفِي رِوَايَة لأحمَدَ ومُسلِمٍ والبُخارِيِّ تَعلِيقًا مَجزُومًا به: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

قال النَّووِيُّ فِي «شرح مسلم»: «قال أَهلُ العَربِيَّة: الرَّدُّ هنا بمَعنَىٰ المَردُود، ومَعناهُ فهو باطِلٌ غَيرُ مُعتَدٍّ به، قال: وهَذَا الحَدِيثُ قاعِدَةٌ عَظِيمَة من قَواعِدِ الإسلامِ، وهو مِن جَوامِعِ كَلِمِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه صَرِيحٌ فِي ردِّ كلِّ البِدَع والمُختَرَعات»[١].

وقال أيضًا: «وهَذَا الحَدِيثُ ممَّا يَنبَغِي حِفْظُه واسْتِعْمَالُه فِي إبطَالِ المُنكَرَات وإِشاعَةُ الاستِدلَالِ بِهِ». انتهىٰ[٢].

وقال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «فَتحِ البَارِي»: «هَذَا الحَدِيثُ مَعدودٌ من أُصولِ الإسلامِ، وقاعِدَةٌ من قَواعِدِه؛ فإنَّ مَعناهُ: مَن اختَرَع فِي الدِّين ما لا يَشهَدُ له أَصلٌ من أُصولِه فلا يُلتَفَتُ إليه...»، ثم ذكر قول النووي: إنَّ هَذَا الحَدِيثَ ممَّا يَنبَغِي أن يُعتَنَىٰ بحِفْظِه واستِعمَالُه فِي إبطالِ المُنكَرات وإشاعَةُ الاستِدلَالِ به كَذَلِكَ، قال: «وقال الطُّرُقي: هَذَا الحَدِيثُ يَصْلُح أن يُسَمَّىٰ نِصْفَ أَدِلَّة الشَّرعِ. قال الحافظ: وفيه ردٌّ

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ١٦).
(٢) السابق (١٢/ ١٦).

المُحدَثات، وأنَّ النَّهيَ يَقتَضِي الفَسادَ؛ لأنَّ المَنهِيَّات كُلَّها لَيسَت من أَمرِ الدِّين فيَجِبُ رَدُّها». انتهىٰ[(١)].

وفِي الحَدِيث أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد لأَنَّهُمَا من المُحدَثَات الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فإِنَّه يَجِب ردُّه عَمَلًا بأَمرِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بذَلِكَ.

وفي الحَدِيث -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ العِشرُونَ: حَدِيثُ عَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**»[(٢)]. قال النَّوَوِيُّ فِي كتاب «الأَربَعِين» له: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ رُوِّيناهُ فِي كتاب «الحُجَّة» بإِسنادٍ صَحيحٍ».

قال الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ فِي كِتابِه «جامِعِ العُلُوم والحِكَم»[(٣)]: «يُرِيدُ بصَاحبِ كِتابِ «الحُجَّة» الشَّيخَ أبا الفَتحِ نَصرَ بنَ إِبراهِيمَ المَقدِسِيَّ الشَّافعِيَّ[(٤)]. قال: وقَد

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢) (١٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٨٧) (٢٧٩)، وضعفه الألباني في «الظلال» (١٥).

(٣) (٢/ ٣٩٣).

(٤) نصر بن إبراهيم بن نصر أبو الفتح المقدسي النابلسي الشافعي، سمع من ابن سلوان، والميماسي، وخلق كثير، روىٰ عنه من شيوخه أبو بكر الخطيب، وأبو القاسم النسيب، وطائفة. عاش أكثر من ثمانين سنة، توفي سنة تسعين وأربعمائة. انظر: «تاريخ دمشق» =

خَرَّج هَذَا الحَدِيثَ الحافِظُ أبو نُعَيم فِي كتاب «الأَربَعِين» وشَرَط فِي أَوَّلِها أن تكُون من صِحَاحِ الأَخبارِ وجِيَادِ الآثَارِ ممَّا أَجمَعَ النَّاقِلُون عَلَىٰ عَدالَةِ نَاقِلِيه وخَرَّجَتْه الأَئِمَّة فِي مَسانِيدِهِم، ثمَّ خَرَّجه عن الطَّبرانِيِّ، قال: ورَواهُ الحافِظُ أبو بَكرِ بنُ أبي عاصِمٍ الأَصبَهانِيِّ». انتهىٰ.

قال النَّووِيُّ فِي الكَلامِ عَلَىٰ هَذَا الحَديثِ: «يَعنِي: أنَّ الشَّخصَ يَجِب عَلَيهِ أن يَعرِضَ عَمَلَه عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّة ويُخالِف هَوَاه ويَتَّبع ما جاء به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا نَظِيرُ قَولِه تَعالَىٰ: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب:٣٦]؛ فلَيسَ لأَحَدٍ مع الله عَزَّوَجَلَّ ورَسُولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرٌ ولا هوًىٰ». انتهىٰ(١).

وفِي هَذَا الحَديثِ أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد لأَنَّهُما من المُحدَثات الَّتي لا مُستَنَد لها من كتابٍ ولا سُنَّة، وإنَّما يَستَنِد المَفتُونون بِهِما عَلَىٰ مُجَرَّد الأَهواءِ وما تَستَحسِنُه عُقولُهم من الأَعمالِ الَّتي قد وَجَدوا آباءَهُم وشُيوخَهُم يَعمَلُون بِها.

وفِي الحَديثِ -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين بِبدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ الحادِي والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَىٰ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ

=

(٦٢/ ١٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٦٥٤)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٥/ ٣٥١).

(١) «شرح الأربعين النووية» للنووي، الحديث الحادي والأربعين.

والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» من حَديثِ العِرباضِ بن سَارِيَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

ورَواهُ ابنُ ماجَهْ -أيضًا- من حَديثِ أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظُهُ «**وَايْمُ اللهِ، لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَىٰ مِثْلِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ**». قال أبو الدَّرداءِ: صَدَقَ والله رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَركنا والله عَلَىٰ مِثلِ البَيضاءِ لَيلُها ونَهارُها سواءٌ(٢).

وفي هَذينِ الحَدِيثَينِ أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد؛ لأَنَّهُما من المُحدَثَات فِي الإِسلامِ ولَيستَا من المَحَجَّة البَيضاءِ الَّتي تَرَك عَلَيها رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّته.

وفي الحَدِيثَيْن -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ الثَّانِي والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ**». رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» من حَديثِ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الهَيثَمِيُّ: ورِجالُه رِجالُ الصَّحيحِ غَيرُ مُحَمَّد بنُ عَبدِ الله بنِ يَزِيدَ المُقرِي وهو ثِقَة(٣).

وفِي هَذَا الحَديثِ دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم ومن اتِّخاذِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ عِيدًا لأَنَّه لو كان فِي هَاتَينِ البِدعَتَين شيءٌ من الفَضائِلِ الَّتي تُقَرِّب من

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٢)، وابن ماجه (٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٥) (٣٣١)، وغيرهم من حديث العرباض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥)، وغيره من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «ظلال الجنة» (١/ ٢٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٥) (١٦٤٧)، وصحح الألباني إسناده. انظر: «الصحيحة» (١٨٠٣).

الجَنَّة وتُباعِدُ من النَّار لبيَّن ذَلِكَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمَّتِه لأنَّه لا خَيرَ إلَّا وقد دَلَّهُم عَلَيهِ ورَغَّبهم فيه ولا شَرَّ إلَّا وقد نَهاهُم عنه وحَذَّرهم منه، ومَن استحْسَن هَاتَيْن البِدعَتَين وزَعَم أنَّ فِيهِما شَيئًا من الفَضائلِ الَّتي تُقرِّب من الجَنَّة وتُباعِدُ من النَّارِ؛ فإنَّه يَلزَمُ عَلَىٰ قَولِه أن يَكُون النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قصَّر فِي البَيانِ لأُمَّته وكَتَم عَنهُم ما فيه خَيرٌ لهم فِي مَعادِهم، وهذا قَولُ سُوءٍ لا يَصدُر إلَّا من إنسانٍ مَشكُوكٍ في إسلامه.

وفِي الحَديثِ -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ، وعَلَىٰ كلِّ مَن استَحْسَن بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، وزَعَم أنَّ فِيهِما فَضائِلَ تُرْجىٰ بَرَكَتُها ونَفْعُها فِي الدَّارِ الآخِرَة؛ لأنَّ هَذَا القَولَ الباطِلَ يتضمَّنُ الاستِدرَاكَ عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس الاستِدرَاكُ عَلَيهِ أمرًا هيِّنًا وإنَّما هو من الأُمورِ المُنافِيَة للإيمانِ لأنَّ الله تعالَىٰ يَقُول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وقد أَمَر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّته بالتَّمَسُّك بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين، وأَمَرَهم أن يَعَضُّوا عَلَيها بالنَّواجِذ، وأَخبَرَهم أنَّ خَيْرَ الهَدي هَديُه، وأنَّ شرَّ الأُمورِ مُحدَثَاتُها، وأنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة، وكلَّ بِدعَة ضَلالَة، وكلَّ ضَلالَة فِي النَّار، وحَذَّرهم من المُحدَثَات، وبالَغَ فِي التَّحذيرِ منها، وأَمَر بردِّها، وأَخبَرَ أنَّه لا يُؤمِن أحَدٌ حتَّىٰ يَكُون هواه تَبَعًا لِمَا جاء به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهَذَا من أَقضِيَته الَّتي أَمَر الله تعالَىٰ بتَحكِيمِه فيها، وألَّا يَكُون فِي النُّفوس حَرَجٌ منها، وأن تُقابَل بالقَبُول والتَّسلِيم.

وفِي كلِّ جُملَة من هَذِه الأَقضِيَة العَظِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الَّذين يَستَدرِكُون عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باستِحسَانِهم لبِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، وزَعمِهِم أنَّ فِيهِما فَضائِلَ

تُرجَىٰ بَرَكَتُها ونَفْعُها فِي الدَّارِ الآخِرَة.

البُرهانُ الثَّالِث والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلاثٍ وسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**» قَالُوا: مَن هي يا رَسُول الله؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**». رَواهُ التِّرمِذيُّ، ومُحَمَّد بن وَضَّاحٍ، ومُحَمَّد بن نَصْرٍ، والحاكِمُ، والآجُرِّيُّ من حَديثِ عَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقال التِّرمِذيُّ: «حَديثٌ حَسَن غَرِيب»(١).

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ فِي «الصَّغيرِ» نَحْوَه من حَديثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٢).

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ -أيضًا- والآجُرِّيُّ، عن أبي الدَّرداء، وأبي أُمامَة، ووَاثِلَة بن الأَسقَع، وأَنَس بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، أَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا عَلَىٰ الضَّلَالَةِ إِلَّا السَّوَادَ الأَعْظَمَ**» قالوا: يا رَسُول اللهِ، ما السَّوادُ الأَعظَمُ؟ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ كَانَ عَلَىٰ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(٣). وهَذَا الحَديثُ ضَعِيفُ الإِسنادِ، ولَكِنَّه يَتَقَوَّىٰ بما تقدَّم قَبلَهُ من حَدِيثَي عَبدِ الله بنِ عَمرٍو وأَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وتَفسِيرُ السَّوادِ الأَعظَمِ فِي هَذَا الحَديثِ بِأَنَّهُم الَّذين كانوا عَلَىٰ ما كان عَلَيْهِ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٣٧) (٤٨٨٦)، و«الصغير» (٢/ ٢٩) (٧٢٤)، وحسنه الألباني، انظر: «الصحيحة» (٢٠٣، ٢٠٤).

(٣) أخرجه الطبراني (٨/ ١٥٢) (٧٦٥٩)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٣١) (١١١)، قال الهيثمي (٧/ ٢٥٩) : «فيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدًّا».

رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يدفعُ ما قد يتوهَّمُه بعضُ النَّاس من أنَّ السَّوادَ الأَعظَمَ يُراد به مُعظَم المُنتَسِبين إلىٰ الإسلامِ وجُمهُورُهم؛ نظرًا منهم إلىٰ ظاهِرِ اللَّفظِ.

وقد جاء وَصْف الفِرقَة النَّاجِيَة فِي بَعضِ الأَحادِيث بأَنَّهُم الجَماعَة، وجاء وَصْفُهم فِي بَعضِها بأَنَّهُم السَّوادُ الأَعظَمُ، ولفظ الجَماعَة والسَّوادِ الأَعظَم مُجمَل، وقد بيَّنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقولِه: «**مَنْ كَانَ عَلَىٰ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»؛ فهَذَا اللَّفظُ المُفَصَّل يُفَسِّر اللَّفظَ المُجمَل فِي غَيرِه ويُبيِّن مَعناه.

وقد رَوَىٰ العَسكَرِيُّ(١) عن سُلَيم بن قَيسٍ العامِرِيِّ قال: «سأل ابنُ الكَوَّاء عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن السُّنَّة والبِدعَة وعن الجَماعَة والفُرقَة فقال: يا بْنَ الكوَّاء، حَفِظْتَ المَسأَلَة فافْهَمِ الجَوابَ: السُّنَّة والله سُنَّة مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والبِدعَة ما فارَقَها، والجَماعَة واللهِ مُجامَعَة أهلِ الحقِّ وإن قَلُّوا، والفُرقَة مُجامَعَة أَهلِ الباطِلِ وإن كَثُروا»(٢).

وقال عَمرُو بن مَيمُون: سَمِعْت عَبدَ الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «عَلَيكُم بالجَماعَة! فإنَّ يَدَ الله عَلَىٰ الجَماعَة. ثم قال: تَدرِي ما الجَماعَة؟ قلتُ: لا، قال: إنَّ جُمهورَ الجَماعَة الَّذين فارَقُوا الجَماعَة، الجَماعَة ما وَافَق الحقَّ وإن كُنتَ وَحْدَك»(٣).

---

(١) هو: الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري اللغوي، الأديب. كنيته أشهر من اسمه، وهو ابن أخت أبي أحمد العسكري، وقد صحبه، وأخذ عنه فأكثر، وأخذ عن غيره، روىٰ عنه الحافظ أبو سعد السمان، وآخرون. من تآليفه «الأمثال»، و«الأوائل»، وغير ذلك. توفي بعد الأربعمائة. انظر: «إنباه الرواة» (٤/ ١٨٩)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٣٨)، و«الاعلام» (٢/ ١٩٦).

(٢) كذا عزاه صاحب «كنز العمال» (١/ ٣٧٨) (١٦٤٤).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٤٠٩)، وغيره عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفِي رِوَاية عنه أَنَّه قال لعَمرِو بن مَيمُون: «إنَّ جُمهُور النَّاسِ فارَقُوا الجَماعَة وإنَّ الجَماعَة ما وافَقَ طَاعَة الله تَعالَىٰ، قال نُعَيْمُ بن حمَّاد: يعني إذا فَسَدت الجَماعَة فعلَيْك بما كَانَت عَلَيهِ الجَماعَة قَبلَ أن تفسُد وإن كُنتَ وَحْدَك فإنَّكَ أنت الجَماعَةُ حِينَئِذٍ». رَواهُ البَيهَقيُّ فِي كِتابِ «المَدخَل». ونَقَله أبو شَامَة فِي كتاب «الباعِثِ عَلَىٰ إنكارِ البِدَع والحَوادِثِ» وابنُ القَيِّم فِي كتاب «الإغاثَة»[1].

وإذا عُلِم تَعيين الفِرقَة النَّاجِيَة من هَذِه الأُمَّة، وأَنَّهُم الَّذين كانوا عَلَىٰ مَنهَج رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأَنَّ هَذِه الفِرقَةَ النَّاجِيَةَ هم الجَمَاعَة والسَّوادُ الأَعظَمُ وإن كانوا أَقلَّ المُنتَسِبين إلىٰ الإسلامِ، فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ العَمَل ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد خارِجٌ عمَّا كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأنَّه من المُحدَثَات الَّتي أُحْدِثَت فِي الإسلامِ بعدَ زَمانِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وزَمانِ أَصحابِه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بقُرونٍ كَثِيرَة، وما كان كَذَلِكَ فلا يَجُوز العَمَل به، بل يَجِبُ رَدُّه؛ لقَولِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**» وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**» وقد تقدَّم هَذَا الحَديثَ فلْيُراجَعْ.

وفِي حَديثِ عَبدِ الله بنِ عَمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا الَّذي جاء فِيهِ تَعيين الفِرقَة النَّاجِيَة من هَذِه الأُمَّة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المُتَعَصِّبين للعَمَل بما لم يَعمَل به رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٤٠٩)، وانظر أيضًا: «الباعث علىٰ إنكار البدع والحوادث» (ص٢٢)، و«إغاثة اللهفان» (١/ ١١٥).

البُرهانُ الرَّابع والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَىٰ اللهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرِيقَ دَمَهُ**». رَواهُ البُخارِيُّ من حَديثِ ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفِي هَذَا الحَديثِ الصَّحيحِ دَليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد لأَنَّهُما من سُنَنِ الجاهِلِيَّة، والعَمَلُ بسُنَنِ الجاهِلِيَّة بَغِيضٌ إلىٰ الله تَعالَىٰ، والعامِلُ بسُنَنِهم من أبغَضِ النَّاس إلىٰ الله تَعالَىٰ.

فأمَّا الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعُهم الطَّعامَ للنَّاسِ فهو من النِّياحَة، كما سَيأتِي بيانُ ذَلِكَ فِي حَدِيثَي عُمَر بن الخطَّاب وجَريرِ بن عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والنِّياحَة من أُمورِ الجاهِلِيَّة كما سَيأتِي النَّصُّ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي حَديثِ أبي مَالِكٍ الأَشعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويَأتِي -أيضًا- قَولُ أَبي البَخْتَرِيِّ وسَعيدِ بن جُبَيرٍ فِي ذَلِكَ إن شاء الله تَعالَىٰ.

وأمَّا الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذُه عِيدًا فهو مَبنيٌّ عَلَىٰ التَّشبُّه بالنَّصارَىٰ؛ فإنَّهم كانوا يَحتَفِلون بمَولِد المَسيحِ ويتَّخِذُونه عيدًا، وقد نَهَىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التَّشَبُّه بالنَّصارىٰ وغَيرِهم من المُشرِكين وشدَّد فِي ذَلِكَ كما سَيأتِي فِي حَدِيثَيْ عَبدِ الله بن عُمَرَ بنِ الخطَّاب وعَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفِي الحَديث أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المُتَعصِّبين لبِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد، وفِي تَعصُّبِهم لهَاتَيْن البِدعَتَين بالباطِلِ دَلِيلٌ عَلَىٰ قِلَّة مُبالَاتِهِم ببُغضِ الله تَعالَىٰ لِمَن يَبتَغِي سُنَنَ الجاهِلِيَّة ويَعمَل بأَعمالِهم السَّيِّئَة.

البُرهانُ الخامِسُ والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ**

بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». رواهُ الإمامُ أحمَدُ وابنِ أبي شَيبَة من حَديثِ ابنِ عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[1]، وصحَّحه أحمَد محمد شاكِر فِي «تَعليقِه عَلَىٰ مُسنَد الإمامِ أحمَدَ».

وقد ذَكَر البُخارِيُّ بَعضَه فِي «صَحيحِه»[2] معلَّقًا، فقال فِي «بابِ ما قِيلَ فِي الرِّماحِ» من «كِتابِ الجِهَاد»: ويُذْكَر عن ابنِ عُمَر عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَ أَمْرِي». ورَوَىٰ أبو دَاوُد منه قَولَه: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»[3]، وإسنادُه إسنادُ أحمَدَ وابنِ أبي شَيبَة.

قال شَيخُ الإسلامِ أبو العبَّاس بنُ تَيمِيَّة: «إسنادُه جيِّد». قال: «وقد احتَجَّ أحمَدُ وغَيرُه بِهَذا الحَديثِ». قال: «وهَذَا الحَديثُ أقلُّ أَحوالِه أنَّه يَقتَضِي تَحرِيمَ التَّشبُّه بِهِم، وإن كان ظاهِرُه يَقتَضِي كُفْرَ المُتَشَبِّه بِهِم كما فِي قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١] ». وقال أيضًا: «قَولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» مُوجَب هَذَا تَحرِيمُ التَّشبُّه بِهِم مُطلَقًا». انتهىٰ[4].

وقد رَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَة بإِسنادٍ صَحيحٍ عن طاوُسٍ[5] مُرسلًا أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠) (٥١١٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ٤٧١) (٣٣٠١٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٨٣١).

(٢) (٤/ ٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وقال الألباني: «حسن صحيح»، وانظر: «الإرواء» (١٢٦٩).

(٤) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٥) هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي، يقال: اسمه =

قال: «**إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجَعَلَ الذُّلَّ وَالصَّغَارَ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَنِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»(١). وهذا المُرسَلُ الصَّحيح يَشهَدُ للحَديثِ المَوصُول عن ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويُؤيِّدُه.

وقال سَعيدُ بنُ مَنصُورٍ فِي «سُنَنِه»: قال إسماعِيلُ بنُ عيَّاشٍ عن أبي عُميرٍ الصُّورِيِّ عن الحَسَن(٢) قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي بِسَيْفِي بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجَعَلَ الذُّلَّ وَالصَّغَارَ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَنِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»(٣). وهذا المُرسَلُ يَشهَدُ -أيضًا- للحَديثِ المَوصُول عن ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفِي حَديثِ ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد

=

ذكوان (وطاوس لقب)، سمع من: زيد بن ثابت، وابن عباس، وغيرهم، روىٰ عنه: عطاء، ومجاهد، وجماعة. ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة، وقيل: بعد ذلك. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٥٧)، و«التقريب» (٣٠٠٩).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٤١٦) (١٩٤٣٧)، وابن المبارك في «الجهاد» (ص٨٩) (١٠٥)، وغيرهما عن طاوس به مرسلًا.

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الأنصاري مولاهم أبو سعيد، روىٰ عن الأحنف بن قيس، وخلق سواه، وروىٰ عنه أشعث الحداني، وطائفة. ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرًا ويدلس. هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين. انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٩٥)، و«التقريب» (١٢٢٧).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ١٧٧) (٢٣٧٠) عن الحسن مرسلًا. ومراسيل الحسن ضعيفة شبه الريح، وفيه الصوري هذا وهو أبان بن سليمان، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٠٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

من وَجْهَيْن:

أحَدُهُما: أنَّ الله تَعالَىٰ جَعَل الذِّلَّة والصَّغارَ عَلَىٰ مَن خالَفَ أَمْرَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَدخُل فِي ذَلِكَ مَن خالَفَ الأَمرَ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومن ذَلِكَ العَمَلُ بالمُحدثَات والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيها أَمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها إِقامَةُ الوَلائِم فِي المَآتِم والاحتِفالُ بالمَولِد النَّبويِّ واتِّخاذُه عِيدًا؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد نَهَىٰ عن المُحدثَات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وحذَّر منها غايَةَ التَّحذِيرِ ووَصَفَها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأخبَرَ أَنَّها فِي النَّار وأمر برَدِّها، وهذا يَشمَل بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد وغَيرِهما من المُحدَثَات فِي الإسلام، فمَن عَمِل بشَيءٍ منها ولم يُبَالِ بنَهْيِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنها وتَحذِيرِه منها وأَمْرِه برَدِّها فله نَصِيبٌ من الذِّلَّة والصَّغار بقَدْرِ مُخالَفَتِه لأَمْرِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وارتكابِهِ لنَهْيِه، وقد يُعَجَّل ذَلِكَ للمُخالِف وقد يُؤَجَّل، فلْيَحْذَرِ المُؤمِن النَّاصِحُ لنَفسِه من جَميعِ الأَقوالِ والأَعمالِ الَّتي قد تَضُرُّه فِي العاجِلِ أو فِي الآجِلِ، وتَكُون سببًا لعُقوبَتِه فِي الدُّنيا والآخِرَة.

الوَجهُ الثَّانِي: أنَّ العَمَل ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد فيه تشبُّهٌ بأَهلِ الجاهِلِيَّة من المُشرِكين والنَّصارَىٰ، وقد تقدَّمَ بيانُ ما فِيهِما من التَّشَبُّه بِهِم فِي البُرهانِ الرَّابعِ والعِشرِين.

وفِي حَديثِ ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أبلَغُ تَحذيرٍ من التَّشَبُّه بأَعداءِ الله تَعالَىٰ، وفيه -أيضًا- أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد وغَيرِهما من أُمورِ أَهلِ الجاهِلِيَّة وسُنَنِهِم، وفيه -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ السَّادِسُ والعِشرُون: ما رَواهُ التِّرمِذيُّ عن عَمرِو بن شُعَيبٍ عن أبيه عن جدِّه رَضِيَ اللهُ عَنهُ، أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا**». قال التِّرمِذيُّ: «هَذَا حَديثٌ إِسنادُه ضَعيفٌ»[(١)].

قلتُ: وما تقدَّم من حَديثِ ابنِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا وما أَرسَلَه طاوُسٌ والحسَنُ يَشهدُ له ويُقَوِّيه.

ففي كلٍّ من هَذِه الأَحاديثِ التَّشديدُ فِي التَّشبُّه بأَعداءِ الله تَعالَىٰ، ويشهَدُ له -أيضًا- ما سَيأتِي فِي حَديثِ المِسوَر بنِ مَخْرَمَة رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا.

قال ابنُ مُفلحٍ فِي قَولِه: «لَيْسَ مِنَّا»: «هَذِه الصِّيغَةُ تَقتَضِي عِندَ أَصحابِنَا التَّحرِيمَ». انتهىٰ.

وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ-: «التَّشبُّه بالكُفَّار مَنهِيٌّ عنه بالإِجماعِ»[(٢)]. انتهىٰ.

وفِي حَديثِ عَبدِ الله بنِ عَمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا، وما حكاه شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاس بنُ تيمِيَّة من الإِجماعِ عَلَىٰ النَّهيِ عن التَّشبُّه بالكُفَّار أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد؛ لِمَا فِيهِما من التَّشبُّه بأَهلِ الجاهِلِيَّة من المُشرِكين والنَّصارَىٰ واتِّباعِ سُنَنِهم وذَلِكَ حَرامٌ، وقد تقدَّم تَقرِيرُ ذَلِكَ فِي البُرهانِ الرَّابعِ والعِشرينِ والبُرهانِ الخامِسِ والعِشرِين.

وفِي الحَديثِ -أيضًا- وما ذُكِر معه من الإِجمَاع أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٩٥)، وضعفه الألباني، انظر: «الإرواء» (١٢٧٠).

(٢) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٣٩٠).

الباطِلِ وعلَىٰ أمثالِه من المَفتُونين ببِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد.

البُرهانُ السَّابع والعِشرُون: قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**هَدْيُنا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ**»؛ يعني: المُشرِكين. رَواهُ الحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه»[(١)] من حديثِ ابن جُرَيْجٍ عن مُحَمَّد بنِ قَيسِ بنِ مَخْرَمَة عن المِسوَر بنِ مَخْرَمَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقال: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ»، ووَافقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخِيصِه».

وقد رَواهُ البَيهَقيُّ فِي «سُنَنِه»[(٢)] من طَرِيقِ الحاكِمِ، ورَواهُ الشَّافعِيُّ فِي «مُسنَدِه»[(٣)] من حَديثِ ابنِ جُرَيْجٍ عن مُحَمَّد بن قيسِ بنِ مَخرَمَة مرسلًا. قال: «خَطَب رسول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ...» فذكَر الحَدِيثَ، وفيه: أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**هَدْيُنا مُخَالِفٌ لِهَدْيِ أَهْلِ الْأَوْثَانِ وَالشِّرْكِ**».

وفِي هَذَا الحَديثِ دَليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد لأنَّهما من المُحدَثَات فِي الإسلامِ؛ وقد قال رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، وقد تقدَّم هَذَا الحَدِيثُ فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ والبُرهانَيْنِ بَعدَه.

والبِدَع والضَّلالاتُ كُلُّها مُخالِفَة لهَدي رَسُول الله صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الَّذي هو خَيرُ الهَدي، وما خالَفَ هَدْيَه فهو مَردودٌ؛ لقَولِه صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنا هَذَا ما لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**».

وقد ذَكَرْتُ فِي البُرهانِ الرَّابعِ والعِشرِين أنَّ بِدعَة المَأتَم من النِّياحَة، والنِّياحَة

---

(١) (٢/ ٣٠٤) (٣٠٩٧).

(٢) (٥/ ٢٠٣) (٩٥٢١).

(٣) (ص٣٦٩).

من أَمرِ الجاهِلِيَّة.

وأمَّا بِدعَة المَولِد فهي مَأخُوذة من عَمَل النَّصارَىٰ فِي مَولِد المَسيحِ، وما كان من سُنَن المُشرِكين والنَّصارَىٰ؛ فالعَمَل به حَرامٌ لقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**».

وفِي الحَديثِ -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونين ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد.

البُرهانُ الثَّامِنُ والعِشرُون: ما ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِدَّة أَحادِيث أَنَّه حَصَر الأَعيادَ الزَّمانِيَّة فِي سَبعَةِ أَيَّامٍ وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطرِ، ويَومُ الأَضحَىٰ، ويَومُ عَرَفَةَ، وأَيَّامُ التَّشرِيق الثَّلاثَةُ.

فمِن هَذِه الأَحادِيث: ما رَواهُ مالِكٌ فِي «المُوطَّأ» والشَّافعِيُّ فِي «مسنده» من طَرِيقِ مالِكٍ عن ابنِ شِهَابٍ عن عُبَيد بنِ السَّبَّاق[1]: أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال فِي جُمُعة مِن الجُمَعِ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا؛ فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**»[2]. وقد رَواهُ ابنُ ماجَهْ والطَّبَرانِيُّ من حَديثِ صالِحِ بنِ أبي الأَخضَرِ عن الزُّهرِيِّ عن عُبَيدِ بن السَّبَّاق عن ابنِ

---

(١) هو عبيد بن السباق الثقفي، أبو سعيد المدني، روىٰ عن: زيد بن ثابت، وابن عباس، وغيرهما، روىٰ عنه: ابنه سعيد، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، وجماعة. ثقة، من الثالثة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٠٧)، و«التقريب» (٤٣٧٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٦٥) (١١٣)، والشافعي فِي «مسنده» (٢/ ٩) (٤٠٨)، وغيرهما من حديث عبيد بن السباق به مرسلًا.

عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ... فذكَره بنَحوِه. قال فِي «الزَّوائِد»: فِي إِسنادِه صالِحُ بنُ أبي الأَخضَرِ ليَّنه الجُمهورُ، وباقي رِجالِه ثِقاتٌ[1].

قلتُ: وله شاهِدٌ من حَديثِ أبي هُريَرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال فِي جُمُعة من الجُمَع: «**مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ لَكُمْ عِيدًا؛ فَاغْتَسِلُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ**». رَواهُ الطَّبَرانِيِّ فِي «الأوسَطِ» و«الصغير»، قال الهَيثَمِيُّ: ورِجَالُه ثِقاتٌ[2].

ولِبَعضِه شاهِدٌ من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُول: «**إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمُ عِيدٍ؛ فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ؛ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ**». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ فِي «الكُنَىٰ» وابنُ خُزَيمَةَ فِي «صَحيحِه» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» وصَحَّحه. وقال أحمَد مُحَمَّد شاكِر فِي «تَعلِيقِه عَلَىٰ مُسنَد الإِمامِ أحمَدَ»: إِسنادُه صَحِيحٌ[3].

والأَحادِيثُ الَّتي جاء فيها النَّصُّ عَلَىٰ أن يَومَ الجُمُعة عِيدٌ من أَعيادِ المُسلِمِين

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٣٠) (٧٣٥٥)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٢٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٧٢) (٣٤٣٣)، و«الصغير» (١/ ٢٢٣) (٣٥٨)، وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٢/ ١٧٢- ١٧٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٢٥٨).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٣) (٨٠١٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ١٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٣١٥) (٢١٦١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٠٣) (١٥٩٥)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وانظر: «الإرواء» (٤/ ١١٦).

كَثِيرَة، وقد تَرَكْتُ ذِكْرَها خَشْيةَ الإطالَةِ، وفِيمَا ذَكَرْتُه هاهنا كِفايَة إن شاء الله تعالَىٰ.

وممَّا جاء فِي عِيدَي الفِطْرِ والأَضْحَىٰ: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والنَّسائِيُّ والحاكِمُ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَدِم رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَدِينَةَ ولَهُم يَوْمَان يَلْعَبُون فِيهِما فقال: «**مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟**» قالوا: كُنَّا نَلعَبُ فِيهما فِي الجاهِلِيَّة فقال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُما يَوْمَ الأَضْحَىٰ وَيَوْمَ الْفِطْرِ**». قال الحاكِمُ: صَحِيح عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ ووَافقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِه»[1].

وممَّا جاء فِي عِيدِ الأَضحَىٰ -أيضًا- وفِي يَومِ عَرَفَةَ وأَيَّامِ التَّشرِيقِ: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدَ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ خُزَيمَةَ وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحَيْهِما» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن عُقبَة بنِ عامرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ هُنَّ عِيدُنَا أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَهُنَّ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ**». قال التِّرمِذيُّ: حَدِيثٌ حَسَن صَحِيحٌ. وقال الحاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ ووافقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخِيصِه»[2].

فهَذِه أَعيادُ المُسلِمِين الزَّمانِيَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٥٠) (١٣٦٤٧)، وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٣٤) (١٠٩١)، وغيرهم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٨١).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٢) (١٧٤٢١)، والترمذي (٧٧٣)، وأبو داود (٢٤١٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٩٢) (٢١٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٣٦٨) (٣٦٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٠٠) (١٥٨٦)، وغيرهم من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الإرواء» (٤/ ١٣٠).

وأَمَّا أَعيادُهُم المَكانِيَّة: فهي مُنحَصِرَة فِي مَواضِعِ الحجِّ ومَشاعِرِه، فالكَعبَة والمَسجِدُ الحَرامُ والصَّفا والمَروَةُ ومَوضِعُ السَّعيِ بَينَهُما عِيدٌ للحُجَّاج والمُعتَمِرين، وعَرَفَاتٌ ومُزدَلِفَة ومِنًىٰ أَعيادٌ للحُجَّاجِ فِي أيَّامِ الحجِّ.

فمَن اتَّخذَ عِيدًا مَكانِيًّا سِوىٰ مواضِعِ الحجِّ والعُمرَة أو اتَّخَذ عِيدًا زمانِيًّا سِوىٰ السَّبعَة الأَيَّامِ الَّتي تقدَّم ذِكْرُها فِي الأَحادِيث الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد ابتَدَع فِي الدِّينِ وتشبَّه بالنَّصارَىٰ والمُشرِكِين واستَدرَكَ عَلَىٰ الشَّرِيعَة الكامِلَة وخالَفَ الأَمرَ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه -رِضوانُ الله عَلَيهِم أَجمَعِين-، وما أَعْظَمَ ذَلِكَ وأشَدَّ خَطَره لأنَّ الله تَعالَىٰ يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]!

وما أكثَرَ المُخالِفِين للأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وخُصوصًا فِي ابتِدَاعِ الأَعيادِ المَكانِيَّة والزَّمانِيَّة!

فأَمَّا الأَعيادُ المَكانِيَّة فكَثِيرَة جِدًّا: وقد افتُتِنَ بِهَا جُمهورُ المُنتَسِبين إلىٰ الإِسلامِ، وذَلِكَ باتِّخاذِهم القُبورِ مساجِدَ وأعيادًا يجتَمِعُون عِندِها ويَشُدُّون الرِّحالَ إِليها من الأَماكِن القَرِيبَة والبَعِيدَة، ويَفعَلُون عِندَها من مُنكراتِ الأَقوالِ والأَفعالِ ما لا يُحصِيه إلَّا الله تَعالَىٰ، وقد عاد كَثِيرٌ منها شرًّا من اللَّاتِ والعُزَّىٰ وغَيرِهما من أَوثانِ أَهلِ الجاهِلِيَّة.

وأَمَّا الأَعيادُ الزَّمانِيَّة فكثيرة جدًّا: ومن أَعظَمِها فِتنَةً وأَكثَرِها انتِشارًا فِي الأَقطارِ الإِسلامِيَّة بِدعَةُ الاحتِفال بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِه عيدًا مُضاهِيًا لعِيدِ الفِطرِ وعِيدِ الأَضحَىٰ، وقد افتُتِن بِهَذِه البِدعَة كَثِيرٌ من المُنتَسِبين إلىٰ العِلمِ فضلًا عن العوامِّ، وقد

تلاعَبَ الشَّيطانُ بِبَعضِ المُنتَسِبين إلىٰ العِلمِ وزَيَّن لَهُم الغُلوَّ فِي هَذِه البِدعَة والتَّعصُّبَ لها والدِّفاعَ عنها بالشُّبَه والأَباطِيلِ المُلَفَّقَة.

وزاد الغُلوُّ والجَراءَةُ الهَوجَاءُ ببَعضِهم فزَعَموا أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد مطلوبٌ شرعًا، وزَعَموا -أيضًا- أنَّه مَشروعٌ فِي الإسلامِ، وهَذَا من الكَذِب عَلَىٰ الله وعَلَىٰ رَسُوله صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وزعموا -أيضًا- أنَّ الاحتِفالُ سُنَّة حَسَنة مَحمُودة مُبارَكة.

وهذا منْ الاستِدراكِ عَلَىٰ الشَّريعَة الكامِلَة؛ فقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، وهَذِه الآيَةُ الكَرِيمَة من آخِرِ القُرآنِ نُزولًا لأنَّها أُنزلَت عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي حجَّةِ الوَداعِ وهو واقِفٌ بعَرَفَة، ولم يَكُن النَّبيُّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يفعَلُون بِدعَة المَولِد، ولم يَكُن لها ذِكرٌ فِي زَمانِهم، وإنَّما أُحدِثَت بعد زَمانِ النَّبيِّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بنَحوِ من سِتِّمائَة سَنَةٍ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فهو خارِجٌ عن الدِّينِ الَّذي أَكمَلَه الله لِهَذِه الأُمَّة، وخارِجٌ عن النِّعمَة الَّتي أتمَّها عَلَيهِم، وخارِجٌ عن دِينِ الإِسلامِ الَّذي رَضِيَه لهم، وغايَتُه أن يَكُون من الاستِدرَاكِ عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد شَرَع عَلَىٰ لِسَانِه سَبْعَةَ أعيادٍ زَمانِيَّة؛ فجاء المَفتُونون بالمَولِد النَّبويِّ فجَعَلُوه عيدًا يَحتَفِلُون به أَعظَمَ ممَّا يَحتَفِلون بالأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين، وهذا عَينُ المُشاقَّة لله ولرَسُوله صَلَّىٰللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واتِّباع غَيرِ سَبيلِ المُؤمنينَ من الصَّحابَةِ والتَّابِعين وتَابِعِيهم بإِحسانٍ، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وفِي الأَحادِيث الدَّالَّة عَلَىٰ تَعيينِ الأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين وحَصْرِها فِي

سَبعَةِ أيَّامٍ أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا، وكَذَلِكَ غَيرُه من الأَعيادِ المُبتَدَعة فِي الإِسلامِ، مِثلُ لَيلَة المِعرَاجِ ولَيلَة النِّصفِ من شَعبانَ وما يُجعَل لمِيلادِ بَعضِ الصَّالِحِين أو مَن يَظُنُّ صَلاحَهُم. وكَذَلِكَ ما يُجعَل لثَورَة المُنازِعين للمُلوكِ والرُّؤسَاءِ وانتِصَار بَعضِهم عَلَىٰ بعضٍ ويُسمُّونَه اليَومَ الوَطَنِيِّ، وكَذَلِكَ ما يُجعَل لوِلايَةِ بَعضِ المُلوكِ ويُسَمُّونه عِيدَ الجُلوسِ... إلىٰ غَيرِ ذَلِكَ من الأَعيادِ المُبتَدَعة فِي الإِسلامِ؛ فكُلُّها أعيادٌ باطِلَة مَردُودة لقَولِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، ولقَولِه أيضًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أي: مردودٌ.

وفِي الأَحادِيث الَّتي تقدَّم ذِكرُها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين ببِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ المُجادِلِين بالباطِلِ فِي تَقريرِ هَذِه البِدعَة والدِّفاعِ عنها.

البُرهانُ التَّاسِعُ والعِشرُون: ما رَواهُ ابنُ أبي شَيبَة فِي «مصنَّفِه»: حدَّثنا وَكِيعٌ عن مالِكِ بنِ مِغْوَلٍ عن طَلْحَةَ -يَعنِي: ابنَ مُصَرِّفٍ- قال: «قَدِمَ جَرِيرٌ عَلَىٰ عُمَر فقال: هَل يُناحُ قِبَلَكُم عَلَىٰ المَيِّت قال: لا. قال: فَهَل تَجتَمِع النِّساءُ عِندَكُم عَلَىٰ المَيِّت ويُطعَمُ الطَّعامُ قال: نعم فقال: تِلكَ النِّياحَةُ».

وفِي هَذَا الأَثَرِ دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم لأنَّ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد عدَّ ذَلِكَ من النِّياحَة وقد قال: رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» من حَديثِ

ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١]، وقال التِّرمِذيُّ: «هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيح غَرِيب. قال: وفِي الباب عن الفَضلِ بنِ العَبَّاس وأبي ذَرٍّ وأبي هُرَيرَةَ». انتهىٰ.

ولَفظُه عِندَ ابنِ حِبَّان: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**»[٢].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**»[٣]. قال الحاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ». وقال الذَّهَبِيُّ فِي «تَلخِيصِه»: «عَلَىٰ شَرطِ مُسلِم».

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» عن أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**»[٤].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والبُخارِيُّ فِي «التَّاريخ» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن حُذَيفَة بنِ اليَمانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[٥]. قال التِّرمِذيُّ: «هَذَا حديثٌ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٣) (٥١٤٥)، والترمذي (٣٦٨٢)، وابن حبان (١٥/ ٣١٨) (٦٨٩٥)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٢) انظر: «موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان» (ص٥٣٦).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٦٥) (٢١٤٩٥)، وأبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨)، والحاكم (٣/ ٩٣) (٤٥٠١)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الجامع» (١٨٣٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠١) (٩٢٠٢)، وابن حبان (١٥/ ٣١٢) (٦٨٨٩)، وانظر: «صحيح الجامع» (١٧٣٦).

(٥) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢) (٢٣٢٩٣)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٠٩)، والحاكم (٣/ ٧٩) (٤٤٥٤)، وانظر: «الصحيحة» (١٢٣٣).

حَسَن»، وصحَّحَه الحاكِمُ والذَّهبيُّ.

وفي قَولِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أمثالِه من المَفتُونِين ببِدعَة المَأتَم؛ لأنَّ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد عدَّ الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وإطعَامِهِم الطَّعامَ من النِّياحَة، والنِّياحَة من أَمرِ الجاهِلِيَّة ومن كَبائِرِ الإِثمِ، كما سَيأتِي بَيانُ ذَلِكَ إن شاء الله تَعالَىٰ، ولا يَقُول بجَوازِها إلَّا أحَدُ رَجُلَين إمَّا جاهِلٌ بحُدودِ الشَّرعِ وإمَّا مُكابِر لا يُبالِي بنَهيِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن النِّياحَة وما جاء عنه من التَّشديدِ فيها والنَّصِّ عَلَىٰ أنَّها من أَمْرِ الجاهِلِيَّة.

البُرهانُ الثَّلاثُون: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدَ عن جَرِيرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «كُنَّا نعُدُّ الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنِيعَة الطَّعام بعد دَفْنِه من النِّياحَة»(١).

وقد رَواهُ ابنُ ماجَهْ بإسنَادَيْن صَحِيحَيْن؛ أَحدُهُما عَلَىٰ شَرطِ البُخارِيِّ والآخَرُ عَلَىٰ شَرطِ مُسلِم، وبوَّب عَلَيهِ بقَولِه: «بابُ ما جاء فِي النَّهي عن الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَة الطَّعامِ»(٢).

قال السِّندِيُّ: «قوله: «كنا نرىٰ» هَذَا بمَنزِلَة رِوايَة إِجمَاعِ الصَّحابة أو تَقرِيرٌ من النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعَلَىٰ الثَّانِي فحُكْمُه الرَّفعُ وعَلَىٰ التَّقديرَيْن فهو حُجَّة». انتهىٰ(٣).

وفِي هَذَا الأثر دَلِيلٌ عَلَىٰ المَنعِ من إِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم؛ لإِجمَاع الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ أنَّ ذَلِكَ من النِّياحَة، والنِّياحَة حَرَام لأنَّها من أَمرِ الجاهِلِيَّة، والدَّلِيلُ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤) (٦٩٠٥)، وصححه أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند».

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦١٢)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح ابن ماجه» (١٣٠٨).

(٣) «حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجه» (١/ ٤٩٠).

عَلَىٰ أنَّها من أَمْرِ الجاهِلِيَّة قَولُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ ومُسلِم من حَديثِ أبي مالِكٍ الأَشعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

ورَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَةَ فِي «مُصنَّفِه»[2] عن وَكيعِ بنِ الجَرَّاح عن سُفيانَ عن هِلالِ بن خَبَّابٍ عن أبي البَخْتَرِيِّ قال: «الطَّعام عَلَىٰ المَيِّت من أَمرِ الجاهِلِيَّة، والنَّوْحُ من أَمرِ الجاهِلِيَّة». وقد ذَكَره عَبدُ الرَّزَّاق فِي «مُصَنَّفِه»[3] عن الثَّورِيِّ عن هِلالِ بن خَبَّابٍ عن أبي البَخْتَرِيِّ.

ورَوَىٰ ابنُ أبي شَيبَةَ -أيضًا- عن فَضَالَة بن حُصَينٍ عن عَبدِ الكَريمِ عن سَعيدِ بنِ جُبَير قال: «ثَلاثٌ من أَمرِ الجاهِلِيَّة: بَيتُوتَة المَرأةِ عِندَ أَهلِ المُصِيبَة لَيسَت مِنهُم، والنِّياحَة، ونَحرُ الجَزُور عِندَ المُصِيبَة»[4]. وقد رَواهُ عَبدُ الرَّزَّاق عن مَعمَرٍ عن لَيثٍ عن سَعيدِ بنِ جُبَير قال: «ثَلاثٌ مِن عَمَل الجاهِلِيَّة: النِّياحَة، والطَّعامُ عَلَىٰ المَيِّت، وبَيتُوتة المَرأةِ عِندَ أَهلِ المَيِّت لَيسَت مِنهُم»[5].

وإذا عُلِم أنَّ إقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم من أَمرِ الجاهِلِيَّة فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ التَّشبُّه بأَهلِ الجاهِلِيَّة حَرامٌ شَدِيدُ التَّحرِيم، والدَّلِيلُ عَلَىٰ ذَلِكَ: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**». وقَولُه أيضًا: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا**».

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٢) (٢٢٩٥٤)، ومسلم (٩٣٤).

(٢) (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٦).

(٣) (٣/ ٥٥٩) (٦٦٨٩).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٧).

(٥) «مصنف عبد الرزاق» (٣/ ٥٥٠) (٦٦٦٤).

وقَولُه أيضًا: «**هَدْيُنَا مُخَالِفٌ لِهَدْيِهِمْ**»؛ يعني: المُشرِكين، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأحادِيثَ قَريبًا؛ فلْتُراجَعْ.

وقد ذَكَر كَثيرٌ من الفُقَهاء أنَّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وَصُنْعَهُم الطَّعامَ للنَّاسِ بِدعَة، وقال بَعضُهم: إنَّها بِدعَة مُستَقْبَحَة، واقتَصر بَعضُهم عَلَىٰ القَولِ بأنَّ ذَلِكَ مَكروهٌ، والظَّاهِرُ أنَّهُم أَرادُوا بالكَراهَة كَراهَة التَّحرِيم؛ لأَنَّهُم عَلَّلوا المَنعَ من ذَلِكَ بأنَّه من النِّياحَة واستَدَلُّوا عَلَىٰ ذَلِكَ بحَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه، والنِّياحَة من الكَبائِر، والكَبائِرُ كلُّها مُحَرَّمَة.

وقد مَنَع الخَلِيفَة الرَّاشِد عُمَر بنُ عَبدِ العَزيزِ -رحمه الله تَعالَىٰ- من بِدعَة المَأتَم؛ قال ابنُ أبي شَيبَة: حدَّثنا مَعْن بنُ عِيسَىٰ عن ثابِتِ بن قَيسٍ قال: «أَدْرَكْتُ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ يَمنَعُ أَهلَ المَيِّت الجَمَاعاتِ يَقُول: تُرْزَوْن وَتَغْرَمُون»(١). وقد قال مُحَمَّد بنُ سِيرِين وغَيرُه من أكابِرِ التَّابِعين: «إنَّ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ من أَئِمَّة الهُدَىٰ».

وقد تقدَّم قَولُ ابنِ ماجَهْ فِي «سُنَنِه»: «بابُ ما جاء فِي النَّهي عن الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ»، ثمَّ أورَدَ فِي البابِ حَدِيثَ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

وقال شَيخُ الإسلامِ أبو العبَّاس بنُ تَيمِيَّة: «وأمَّا صَنْعَة أَهلِ المَيِّت طَعامًا يَدْعُون النَّاسَ إلَيه فهَذَا غَيرُ مَشرُوع وإنَّما هو بِدعَة». انتهىٰ(٢).

ونَقَل العلَّامَة أبو الطَّيِّب مُحَمَّد شَمس الحقِّ العَظِيم آبَادِي فِي كِتَابه «عَونِ

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٤٨٧) (١١٣٤٨).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣١٦).

المَعبُود»[(١)] قَولَ ابنِ الهُمَام فِي «فَتحِ القَديرِ شَرحِ الهِدَايَة»: «يُستَحَبُّ لجِيرَانِ أَهلِ المَيِّت والأَقرِبَاء الأَبَاعِد تَهيِئَة طَعَامٍ لهم يُشبِعُهم يومَهُم ولَيلتَهُم، ويُكرَهُ اتِّخاذُ الضِّيافَة من أَهلِ المَيِّت لأَنَّه شُرِعَ فِي السُّرورِ لا فِي الشُّرورِ وهي بِدعَة مُستَقْبَحَة». انتهىٰ.

قال أبو الطَّيِّب: «ويُؤَيِّده حَدِيثُ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ قال: «كنَّا نَرَىٰ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ من النِّياحَة». أَخرَجه ابن ماجَهْ وبوَّب «بابُ ما جاء فِي النَّهيِ عن الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعام»، وهَذَا الحَديثُ سَنَده صَحِيحٌ ورِجَاله عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ. قَالَهُ السِّندِيُ، وقال أيضًا: قَولُه: «كُنَّا نَرَىٰ» هَذَا بمَنزِلَة رِوايَة إِجماعِ الصَّحابَة أو تَقرِيرٌ من النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ، وعَلَىٰ الثَّانِي فحُكْمُه الرَّفعُ، وعَلَىٰ التَّقدِيرَيْن فهو حُجَّة.

وبالجُملَة: فهَذَا عَكسُ الوارِدِ؛ إذ الوَارِد أن يَصنَع النَّاسُ الطَّعامَ لأَهلِ المَيِّت، فاجتِمَاع النَّاس فِي بَيتِهِم حتَّىٰ يَتكَلَّفوا لأَجلِهِم الطَّعامَ قَلبٌ لِذَلِكَ، وقد ذَكَر كَثِيرٌ من الفُقهَاء أنَّ الضِّيافَة لأَهلِ المَيِّت قلبٌ للمَعقُول؛ لأنَّ الضِّيافَة حقًّا أن تَكُون للسُّرورِ لا للحُزنِ». انتهىٰ[(٢)].

وقَولُه: «إنَّ الضِّيافَة لأَهلِ المَيِّت» مَعناهُ: مِن أَهلِ المَيِّت، وهي إِقامَتُهم الوَلائِمَ للعَزاءِ.

وقد نَقَل المُبارَكْفُورِيُّ فِي كِتابِه «تُحفَة الأَحوَذِيِّ»[(٣)] قَولَ ابنِ الهُمامِ: «يُكْرَه

---

(١) (٨/ ٢٨٢).

(٢) «عون المعبود» (٨/ ٢٨٢).

(٣) (٤/ ٦٧).

اتِّخاذُ الضِّيافَة من أَهلِ المَيِّت؛ لأنَّه شُرِع فِي السُّرورِ لا فِي الشُّرورِ، وهي بِدعَة مُستَقبَحَة»، قال: «وقال القارِي: واصطِنَاع أَهلِ المَيِّت الطَّعام لأَجلِ اجتِمَاع النَّاسِ عَلَيهِ بِدعَة مَكرُوهَة، بل صحَّ عن جَريرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كنَّا نَعُدُّه من النِّياحَة» وهو ظاهِرٌ فِي التَّحرِيمِ». انتهىٰ.

ونَقَل النَّووِيُّ فِي «الرَّوضَة»[١] و«شَرحِ المُهَذَّب»[٢] عن صاحِبِ «الشَّامِل» أنَّه قال: «وأمَّا إِصلاحُ أَهلِ المَيِّت طعامًا وجَمْعُهُم النَّاسَ عَلَيهِ فلم يُنقَل فيه شَيءٌ، قال: وهو بِدعَة غَيرُ مُستَحَبَّة. قال النووي: وهو كما قال». انتهىٰ.

واستدلَّ فِي «شَرحِ المُهَذَّب» عَلَىٰ كَونه بِدعَة بحَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه، وقال: رَواهُ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ وابنُ ماجَهْ بإِسنادٍ صَحيحٍ.

ونَقَل الشَّيخُ مُحَمَّدٌ الشِّربِينِيُّ الخَطيبُ فِي «مُغنِي المُحتاج إلىٰ مَعرِفَة مَعانِي أَلفاظِ المِنهَاج»[٣] عن ابنِ الصَّبَّاغ وغَيرِه أنَّهُم قالوا: أمَّا إِصلَاح أَهلِ المَيِّت طعامًا وجَمْعُ النَّاسِ عَلَيهِ فبِدعَة غَيرُ مُستَحَبٍّ، ثم استدلَّ عَلَىٰ كَونِه بِدعَة بحَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه.

وقال شَمسُ الدِّينِ مُحَمَّد بنُ أبي العبَّاس أحمَدَ بنِ حَمْزَة بنِ شِهابِ الدِّين الرَّمْلِي فِي كِتابِه «نِهَاية المُحتاجِ إلىٰ شَرحِ المِنهَاج»[٤]: «ويُكرَه كما فِي «الأَنوارِ» وغَيرِه؛ أخذًا

---

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٢/ ١٤٥).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٥/ ٣٢٠).

(٣) (٢/ ٦١).

(٤) (٣/ ٤٢).

من كَلامِ الرَّافعيِّ والمُصَنِّف -يعني: النووي- أنَّه بِدعَة لأَهلِه صُنْعُ طَعامٍ يَجمَعون النَّاسَ عَلَيهِ قبل الدَّفنِ وبَعدَه؛ لقول جَريرٍ: «كنَّا نَعُدُّ ذَلِكَ من النِّياحَة». انتهىٰ.

وقال ابنُ الحاجِّ فِي «المَدخَل»[1]: «وأمَّا إِصلاحُ أَهلِ المَيِّت طعامًا وجَمْعُ النَّاس عَلَيهِ فلم يُنقَل فيه شَيءٌ، وهو بِدعَة غَيرُ مُستَحَبٍّ.

قال: وقد سُئِل مالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جَمْعِ النَّاسِ عَلَىٰ العقيقة، فأَنكَر ذَلِكَ وقال: تُشَبَّه بالوَلائِم!

قال ابنُ الحاجِّ: فإذا كان هَذَا قَولَه فِي العَقِيقَة، فما بالُكَ به فِي الطَّعامِ الَّذي اعتاد بَعضُهم عَمَلَه فِي بَيتِ المَيِّت وجَمْعِ النَّاس عَلَيهِ؟!

قال: وقال أَزهَرُ بنُ عَبدِ الله: مَن صَنَع طعامًا لِرياءٍ وسُمعَة لم يَستَجِب الله لِمَن دَعَا له، ولم يُخْلِف الله عَلَيهِ نَفَقَة ما أَنفَق.

قال ابن الحاجِّ: وإذا كان هَذَا فِي وَلِيمَة العُرسِ والخِتَان؛ فما بالُك بما اعتَادَهُ بَعضُهم فِي هَذَا الزَّمان من أنَّ أَهلَ المَيِّت يَعمَلُون الطَّعامَ ثَلاثَ لَيالٍ ويَجمَعُون النَّاسَ عَلَيهِ، عَكْسَ ما حُكِي عن السَّلَف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؟! فلْيَحْذَرْ مَن فَعَل ذَلِكَ، فإنَّه بِدعَة مَكرُوهَة». انتهىٰ.

وقَولُ صاحِبِ «الشامِلِ» وابنِ الحاجِّ: «إنَّ إِصلاحَ أَهلِ المَيِّت للطَّعامِ وجَمْعِهم النَّاس عَلَيهِ لم يُنقَل فيه شَيءٌ»، وإن أَرادَا أنَّه لم يُنقَل شيءٌ يدلُّ عَلَىٰ جوازِ ذَلِكَ فنَعَمْ هو كَذَلِكَ؛ فإنَّه لم يُنقَل شَيءٌ يَدلُّ عَلَىٰ جَوازِه، وإن أَرادَا أنَّه لم يُنقَل شَيءٌ

---

(١) (٣/ ٢٧٥).

يدلُّ عَلَىٰ المَنعِ منه؛ فيُقالُ: بل قد وَرَد عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه عدَّه من النِّياحَة وتقدَّم ذِكْرُ ذَلِكَ عَنهُ، وتقدَّم -أيضًا- عن جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُم كانُوا يَعُدُّونه من النِّياحَة، وهذا حِكايَةُ إِجماعٍ من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ عَدِّه من النِّياحَة، والنِّياحَة حَرامٌ وكَبِيرَة من الكَبائِر، وجَميعُ الآياتِ والأَحاديثِ الَّتي تقدم ذِكْرُها فِي البَراهِينِ السَّبعَةِ والعِشرِين تدلُّ عَلَىٰ المَنعِ منه، وقد تقدَّم بيانُ ذَلِكَ فِي الكَلامِ عَلَىٰ كلِّ بُرهانٍ منها؛ فلْيُرَاجَعْ.

وفي الأَثَر عن جَريرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّهُم كانُوا يَعُدُّون الاجتِمَاع إلىٰ أهل المَيِّت وصُنْعَهم الطَّعامَ من النِّياحَة، وما ذُكِرَ بَعدَه عن أبي البَخْتَرِيِّ وسَعيدِ بن جُبَيرٍ أَنَّهُما قالا فِي إقامَةِ الوَلائِم فِي المَآتِم: إنَّه من أَمرِ الجاهِلِيَّة، وما ذُكِر -أيضًا- عن عُمَر بنِ عَبدِ العَزيزِ أنَّه كان يَمنَع من ذَلِكَ، وما ذُكِرَ -أيضًا- من أَقوالِ العُلَماء فِي عدِّ ذَلِكَ من البِدَع، وقَولُ بَعضِهِم: إنَّها بِدعَة مُستَقبَحَة، وأنَّها من قَلْب المَعقُول، كلُّ ذَلِكَ فيه أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أَمثالِه من المَفتُونِين بِبدعَة المَأتَم.

وفي كلِّ بُرهانٍ من البَراهِين الَّتي تقدَّم ذِكْرُها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ تحدِّي صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ عَلَىٰ الإِتيانِ ببُرهانٍ يدلُّ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، فكيف وقد اجتَمَع من البَراهِين الدَّالَّة عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد سَبعَةٌ وعِشرُون بُرهانًا من الكِتابِ والسُّنَّة، وجاء فِي المَنعِ من بِدعَة المَولِد زِيادَةُ بُرهانٍ من السُّنَّة، وفِي المَنعِ من بِدعَة المَأتَم زِيادَةُ بُرهانَيْن من قَولِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ ذَلِكَ من النِّياحَة، وما ذَكَره جَريرُ بنُ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَنَّهُم كانُوا يَعُدُّون ذَلِكَ من النِّياحَة، وبِهَذا تَصيرُ البَراهِين عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَة المَولِد ثَمانِيَةً وعِشرِين بُرهانًا،

وعَلَىٰ المَنعِ من بِدعَة المَأتَم تِسعَةً وعِشرِين بُرهانًا.

ولا يَخفَىٰ عَلَىٰ طالِبِ العِلمِ أنَّه يَكفِي للمَنعِ من كلِّ واحِدَة من البِدعَتَين بُرهانٌ واحِدٌ، فكَيفُ وقد اجتَمَع عَلَىٰ المَنعِ من كلٍّ مِنهُما عَدَدٌ كَثيرٌ من البَراهِين!

فليتَّقِ اللهَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ ولْيَتأَمَّلِ الآيَاتِ والأَحادِيثَ الَّتي ذَكَرْتُها حقَّ التَّأمُّلِ ولْيُرَاجِعِ الحَقَّ، فإنَّ الرُّجوعَ إلىٰ الحقِّ نُبْلٌ وفَضِيلَة، كما أنَّ التَّمادِيَ فِي الباطِلِ والإِصرارَ عَلَيهِ نَقْصٌ ورَذِيلَة.

ومَن خَفِيَت عَلَيهِ دَلالَة البَراهِين المَذكُورة عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد أو خَفِيَ عَلَيهِ شيءٌ منها؛ فلْيَعْلَمْ أنَّه إنَّما أُتِي من سُوءِ فَهمِه للآيَاتِ والأَحاديثِ، ولْيَعْرِفْ قَدْرَ نَفسِه ولا يَتطاوَلْ عَلَىٰ الَّذين هم أعلَمُ بالكِتابِ والسُّنَّة مِنه، ومَن ظَهَرت له دَلالَتُها عَلَىٰ المَنعِ من البِدَع ولم يَقْتَنِع بذَلِكَ فلا شكَّ أنَّه مُكابِر مُحَادٌّ لله ولرَسُولِه ومُتَّبِعٌ غيرَ سَبيلِ المُؤمِنين.

فصل

قال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «إنِّي لم آتِ فِي كَلِمَتي ما يُخالِفُ العَقِيدَة الصَّحيحَة».

والجَوابُ: أنْ يُقالَ: إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ قد خَالَف الأدِلَّة الدَّالَّة عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولد، وهي كَثيرَة جدًّا فِي الكِتابِ والسُّنَّة، وقد ذَكَرْتُ منها ثَلاثِين دَلِيلًا فيما تقدَّمَ، ومَن خَالَف أدِلَّة الكِتابِ والسُّنَّة ونَبَذها وَراءَ ظَهرِه ولم يَعبأْ بِهَا فلا شَكَّ أنَّه قد خالَفَ العَقِيدَة الصَّحيحَة، وهي طاعَةُ الله تَعالَىٰ وطاعَةُ رَسُولِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ

وتَحكِيمُ الكِتابِ والسُّنَّة فِي محلِّ النِّزاع قال الله تعالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

وقال تَعالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥].

وقال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال تَعالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء:٨٠].

وقد كان رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحذِّرُ فِي خُطَبِه من مُحدَثاتِ الأُمورِ ويُبالِغُ فِي التَّحذيرِ منها ويَصِفُها بالشَّرِّ والضَّلالَة ويقول: إنَّها فِي النَّارِ، ويَأمُرُ برَدِّها، وكلٌّ من بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد من مُحدَثاتِ الأُمورِ الدَّاخِلَة فِي عُمومِ ما حذَّر منه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمر برَدِّه؛ فمَنِ امتَثَل أَمْرَ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باجتِنَابِ المُحدَثات وامتَثَل أَمْرَه برَدِّها فقد استَقَام عَلَىٰ العَقِيدَة الصَّحيحَة، ومَن خَالَف أَمْرَه وارتَكَب نَهْيَه ولم يُبالِ بتَحذِيرِه من المُحدَثات فهو مُخالِف للعَقِيدَة الصَّحيحَة؛ شاء أم أَبَىٰ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «إنَّه سيظَلُّ يُطالِبُ خُطَباءَ المَساجِد وخَطِيبَ المَسجِد الحَرامِ بالذَّاتِ بأن يَتْرُكوا الأُمورَ الخِلافِيَّة وأن يَعِظُوا ويَأمُروا ويَنْهَوْا ويُخاطِبُوا النَّاس عن المُنكَرات المُجْمَع عَلَيها ويَدْعُوهُم إلىٰ الخيرَاتِ؛ مَنعًا للبَلْبَلَة

وتَشويشِ الأَذهانِ وإِعطاءِ فِكْرَة سيِّئَة عن الإِسلام...» ثم أورَدَ قولَ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ؛ فَمَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ**»(١).

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُهَا: أن يقال: إنَّ خُطَبَاءَ المَساجِد وخَطِيبَ المَسجِدِ الحَرامِ بالذَّات لم يَنْهَوُا النَّاس عن الأُمورِ الخِلافِيَّة كما قد زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، وإنَّما كانوا يَنْهَوْن النَّاسَ عما هو مُخالِف لكِتابِ الله تَعالَىٰ وسنَّة رَسُولِه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من البِدَع ومُنكَرات الأَقوالِ والأَفعالِ.

ومَن رَزَقه الله السَّلامَة من تَقليدِ الآبَاءِ والشُّيوخِ فيما يَفعَلُونه من العادَاتِ المُبتَدَعة الَّتي وَجَدُوا آباءَهم وشُيوخَهم يَعمَلُون بِهَا لم يَخْفَ عَلَيهِ أَنَّ خُطَباءَ المَساجِد وخَطِيبَ المَسجِدِ الحَرامِ بالذَّاتِ لم يَخْرُجُوا عن الطَّرِيقِ المُستَقِيم، وإنَّما كانوا يَنْهَوْن النَّاسَ عن الأُمورِ المُحَرَّمة الَّتي لا خِلافَ فِي تَحرِيمِها.

وأَمَّا مَن أَعمَاهُ التَّقليدُ للآبَاءِ والشُّيوخِ فإنَّه لابُدَّ أن يَرَىٰ الحقَّ فِي صُورَةِ الباطِلِ أو عَلَىٰ الأقلِّ فِي صُورَة الأُمورِ الخِلَافِيَّة، وأن يَرَىٰ الباطِلَ فِي صُورَة الحقِّ، كما هو الواقِعُ من أَهلِ الغلوِّ فِي بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، وقد دَعاهُم الغُلُوُّ فِي هاتَينِ البِدعَتَين إلىٰ التَّعصُّب لَهُما والدِّفاعِ عنهما بالشُّبَه المُلَفَّقَة والجِدالِ بالبِاطلِ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: كلُّ ما خَالَف الكِتابَ والسُّنَّة فهو من المُنكَرات

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وغيرهما من حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

بالإجماعِ قال الله تعالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، ولا يَخفَىٰ عَلَىٰ طالِبِ العِلمِ أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَأمُر ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد، ولم يَفعَلْهُما ولم يُقِرَّ أحدًا عَلَىٰ فِعْلِهما، ولا يَخفَىٰ -أيضًا- أنَّهُما إنَّما أُحدِثَتا بعد زَمانِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمدَّةٍ طويلَةٍ، وكلُّ أَمرٍ ليس عَلَيهِ أَمْرُ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مَردودٌ عَلَىٰ صاحِبه كائنًا مَن كان، وفاعِلُه مُتعَرِّض للوَعيدِ الشَّديدِ المَذكُور فِي الآيَة الكَرِيمَة من سُورَة النُّورِ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ البَلْبَلَةَ وتَشوِيشَ الأَذهانِ وإعطاءَ الفِكْرَة السَّيِّئَة عن الإسلامِ هي فِي الحَقِيقَة واقِعَةٌ من المُصِرِّين عَلَىٰ فِعْل الأُمورِ المُبتَدَعة المُخالِفَة لكِتابِ الله تَعالَىٰ وسُنَّة رَسُولِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما كان عَلَيهِ الصَّحابَةُ رضوان الله عَلَيهِم، وهَؤُلاءِ المُخالِفُون للكِتابِ والسُّنَّة وما كان عَلَيهِ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لم يَكْتَفُوا بالإصرارِ عَلَىٰ فِعْل البِدَع بل ضَمُّوا إلىٰ ذَلِكَ الدِّفاعَ عنها بالشُّبَه والأباطِيلِ والحُجَج الدَّاحِضَة، وهذا عَينُ المُشاقَّة لله ولرَسُولِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتِّباعُ غَيرِ سَبيلِ المُؤمِنين، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

فأمَّا خُطَباءُ المَساجِد الَّذين يَنْهَوْن النَّاسَ عن البِدَع الَّتي قد دلَّ الكِتابُ والسُّنَّة عَلَىٰ المَنعِ منها ويَأمُرون النَّاسَ بلُزومِ الكِتابِ والسُّنَّة وما كان عَلَيهِ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فهَؤُلاءِ قد أَحسَنُوا غايَةَ الإحسانِ، وقامُوا بما يَجِبُ عَلَيهِم من النَّصيحَة للمُسلِمين ودَعوَتِهم إلىٰ الخَيرِ وأَمْرِهم بالمَعرُوف ونَهْيِهِم عن المُنكَر، ومَن لَامَ هَؤُلاءِ عَلَىٰ ما قاموا به من جِهادِ أَهلِ البِدَع فهو المَلُوم عَلَىٰ الحَقِيقَة.

الوَجهُ الرَّابِعُ: أنْ يُقالَ: كلُّ ما خالَفَ الكِتابَ والسُّنَّة فهو من الحَرامِ البَيِّن وليس من الأُمورِ المُشتَبِهة، ومن ذَلِكَ العَمَل ببِدعَتَي المَأتَم والمَولِد؛ لأنَّ بِدعَةَ المَأتَم من النِّياحَة، والنِّياحَة من الكَبائِر، والكَبائِر كُلُّها من الحَرامِ البَيِّنِ، وأمَّا بِدعَة المَولِد فإنَّها من الزِّيادَة عَلَىٰ الأَعيادِ الَّتي شَرَعها الله تعالَىٰ عَلَىٰ لِسانِ نَبيِّه مُحمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والزِّيادَة عَلَىٰ الأَمرِ المَشرُوع من الحَرامِ البَيِّن لأنَّها تَستَلزِم الاستِدرَاكَ عَلَىٰ الشَّريعَةِ الكامِلَة وذَلِكَ من أَعظَمِ الأَشياءِ حُرمَةً وأَشَدِّها خَطرًا، ومَن زاد عَلَىٰ الأَمرِ المَشرُوع فقد تعرَّض للوَعيدِ الشَّديدِ؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ يقول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى:٢١]؛ فوَصَف الزَّائِدين عَلَىٰ الأُمورِ المَشرُوعَة بالظُّلمِ وتَوعَّدَهم بالعَذابِ الأَليمِ، فلْيَحْذَرِ المُصِرُّون عَلَىٰ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد وغَيرِهِما من البِدَع من هَذَا الوَعيدِ الشَّديدِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فِي الأوَّلِ من تَعلِيقَاتِه الخاطِئَة: «إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبويِّ أو تَقدِيمَ الطَّعامِ فِي المَآتِم ليس من شَعائِر الدِّين، ولا أتصوَّرُ أنَّ أَحدًا يَعتَبِرُها عِبادَةً أو سُنَّة أو عَمَلًا دِينيًّا يُثاب فاعِلُه ويُعاقَب تَارِكُه».

والجَوابُ: أنْ يُقالَ: قد اعترَف صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ أن بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم لَيسَتا من شَعائِر الدِّين، وهذا الاعتِرَافُ يتضمَّن الاعتِرَافَ بأنَّهُما من البِدَع، والبِدَع كلُّها شرٌّ وضَلالَة وكُلُّها فِي النَّار كما جاء ذَلِكَ فِي الحَديثِ الثَّابِت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

وقد كان النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يحذِّرُ من البِدَع غايَةَ التَّحذِير ويَأمُر بردِّها عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ، وقد تقدَّمَت الأَحادِيثُ بذَلِكَ فلْتُرَاجِعْ.

وأمَّا قَولُه: «ولا أتصوَّر أنَّ أحدًا يعتَبِرُها عِبادَةً أو سُنَّة أو عَملًا دِينيًّا يُثاب فَاعِلُه ويُعاقَب تَارِكُه».

فجَوابُه: أنْ يُقالَ: قد زَعَم بعضُ المَفتُونين ببِدعَة المَولِد أنَّ الاحتِفَال به مَطلُوب شَرعًا وأنَّه مَشرُوع فِي الإِسلامِ وأنَّها بِدعَة حَسَنة مَحمُودة، وزَعَم بَعضُهم أنها سُنَّة مُبارَكة، ونُقِل عن السُّيوطي أنَّه قال: إنَّ عَمَل المَولِد من البِدَع الحَسَنة الَّتي يُثاب عَلَيهَا صاحِبُها.

وقد رَدَدْتُ عَلَىٰ هَذِه الأَقوالِ الباطِلَة فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدُّ القويُّ عَلَىٰ الرِّفاعيِّ والمَجهُول وابنِ عَلَوِيٍّ وبَيانُ أَخطائِهم فِي المَولِدِ النَّبويِّ»، فلْيُرَاجِعِ الكِتابُ، فإنَّ فيه ردًّا عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ غَيرِه من المَفتُونين ببِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ.

وأمَّا بِدعَة المَأتَم: فقد قال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فِي مَقالِه الأَوَّلِ المَنشُور فِي جَرِيدَة «النَّدوَة» الصَّادِرَة فِي اليوم الثَّانِي من شهر ربيعٍ الثَّانِي سنة (١٤٠٥هـ)، وهو المَقالُ الَّذي قد رَدَدْتُ عَلَيهِ فِي القِسمِ الأَوَّلِ من هَذَا الكِتابِ، قال فيه عن أَهلِ المَيِّت الَّذين يُقِيمون المَأدُبَة فِي المَأتَم: إنَّهُم يُطعِمُون الفَقِيرَ والفَقِيرَاتِ!

وفِي كَلامِهِ هَذَا ردٌّ عَلَىٰ قَولِه: إنَّه لا يُتَصَوَّر أنَّ أحدًا يعتَبِرُها عِبادَة أو سُنَّة أو عملًا دينيًّا يُثاب فاعِلُه؛ فإنَّ إطعامَ الفُقَراء عِبادَة وعَمَل دِينيٌّ يُثاب فاعِلُه، ولَكِنَّه لم يُشْرَع لأَهلِ المَيِّت فِي أَيَّام المُصِيبة، وإنَّما المَشرُوع فِي حقِّهم أن يُصنَعَ لهم الطَّعامُ؛

لقَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا جاء نَعْيُ جعفرٍ: «**اصْنَعُوا لِآلِ جعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ**». رواه الشَّافعِيُّ وأحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والدَّارَقُطنِيُّ والحاكِمُ والبَيهَقِيُّ من حَديثِ عَبدِ الله بنِ جَعفَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ، وصحَّحه -أيضًا- الحاكِمُ والذَّهبيُّ[١].

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ -أيضًا- عن أسماءَ بِنتِ عُمَيسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا[٢] نَحْوَ حَديثِ ابنِها عَبدِ الله بن جَعْفَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «إنَّ ما يُمكِن أن يَجرِيَ ضِمْنَ الاحتِفالِ بالمَولِد أو المَآتِم من قِراءَة للقُرآنِ أو ذِكْرِ لله أو صَلاةٍ عَلَىٰ رَسُوله بالطَّريقَة المَشرُوعة فتِلْكَ هي العِبادَةُ الَّتي يَجِب أن تَكُون وَفْقَ ما شَرَع الله».

والجَوابُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تَعالَىٰ لم يَأمُر بالاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ ولا بالمَآتِم، ولم يَأمُر بذَلِكَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يَفعَلْه ولم يُقِرَّ أَحَدًا عَلَىٰ فعله، ولم يَفعَل ذَلِكَ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولم يَرِدْ فِي الشَّريعة الكامِلَة ما يدلُّ عَلَىٰ تَخصيصِ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ وأيَّام المَصائِب بِقراءَةِ القُرآنِ وذِكْرِ الله تَعالَىٰ والصَّلاةِ عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وعَلَىٰ هَذَا؛ فمَن خصَّص لَيلَة المَولِد أو أيَّام المَصائِب بأَعمالٍ ليس عَلَيهَا أَمْرُ

---

(١) حسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠١٥)، وقد سبق تخريجه.

(٢) حسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١٥١٨)، وقد سبق تخريجه.

النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فأعمالُه مَردُودة؛ لقَولِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١). وفِي هَذَا الحَديثِ الصَّحيحِ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ قَولِ صاحِبِ المَقالِ إنَّ ما يُمكِن أن يَجْرِي ضِمْنَ الاحتِفَالِ بالمَولِد أو المَآتِم من قِرَاءَة للقُرآنِ أو ذِكْرٍ لله أو صلاةٍ عَلَىٰ رَسُولِه أنَّها عِبادَة يَجِب أن تَكُون وَفْقَ ما شَرَع الله.

وأيضًا: فإنَّ النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٢).

ولَم يَكُن مِن سُنَّة رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولا مِن سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهديِّين تَخصيصُ لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ وأيَّامِ المَصائِب بقِراءَة القُرآنِ وذِكرِ الله تَعالَىٰ والصَّلاة عَلَىٰ رَسُوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومَا لَم يَكُن مِن سُنَّة رسُولِ الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين فهو من الأَعمالِ المُحدَثة الَّتي يَجِب ردُّها عَمَلًا بالحَديثِ الصَّحيحِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «والبِدعَة المُنكَرة كما عرَّفها فُقَهاء الإسلام: هي كلُّ طَريقَة مُختَرَعة فِي الدِّين تُضاهِي الشَّريعة» وحَفَلات المَولِد أو المَآتِم لَيسَت من الدِّين أبدًا، ومُقارَنَة صُنعِ الطَّعامِ فِي المَآتِم بالنِّياحَة مُقارنَة غَيرُ صَحِيحَة».

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ قد اعترَف أنَّ حَفَلات المَولِد والمَآتِم لَيسَت من الدِّين أبدًا، ويَلزَم عَلَىٰ هَذَا الاعتِرافِ منه أن يعترِفَ أنَّها حَفَلات مُحدَثة فِي الإسلامِ، وإن لم يعترِف بِهَذا فكَلامُه مُتناقِض، والكَلامُ المُتناقِض مَطروحٌ ومَردودٌ عَلَىٰ قائِله.

الوَجهُ الثَّانِي: أن أَقُول: قد ذَكَرْتُ فيما تقدَّم أنَّ الله تَعالَىٰ شَرَع لِهَذِه الأُمَّة سَبعَةَ أَعيادٍ زَمانِيَّة عَلَىٰ لِسانِ نَبيِّه مُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطْرِ، ويَومُ الأَضْحَىٰ، ويَومُ عَرَفَةَ، وأَيَّامُ التَّشرِيقِ الثَّلاثَةُ، وقد أحدَثَ النَّاسُ أعيادًا زَمانِيَّة لم يأمُرِ الله بِهَا ولا رَسُولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يَعْمَلْ بِهَا أَحَدٌ من الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ومنها الاحتِفالُ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ واتِّخاذِهِ عيدًا مُضاهِيًا للأَعيادِ المَشْرُوعة، بل إنَّ كَثيرًا من الجُهَّال فِي مَشارِق الأَرضِ ومَغارِبِها يَحتَفِلون بالمَولِد النَّبوِيِّ أَعظَمَ ممَّا يَحتَفِلون بعِيدِ الفِطْرِ وعِيدِ الأَضْحَىٰ؛ وذَلِكَ مِن إِضلالِ الشَّيطانِ لهم وتَعظِيمِه لبِدعَة المَولِد فِي نُفوسِهِم كما أخبَرَ الله عنه أنه قال: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾.

وقد بَلَغ من إِضلالِ الشَّيطانِ لبَعضِ المَفتُونِين بِبدعَة المَولِد أنْ جَعَلوها من الدِّين؛ فزَعَم بَعضُهم أنَّ الاحتِفَال بالمَولِد مَطلُوب شرعًا وأنَّه مَشرُوع فِي الإِسلامِ، وزَعَموا -أيضًا- أنَّها بِدعَة حَسَنة مَحمُودة، وزَعَموا -أيضًا- أنَّها سُنَّة مُبارَكة، وزَعَموا -أيضًا- أنَّها من البِدَع الحَسَنة الَّتي يُثابُ عَلَيها صاحِبُها.

وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَقوالَ الباطِلَة مع الرَّدِّ عَلَيها فِي كِتَابِي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَوِيِّ عَلَىٰ الرِّفاعِيِّ والمَجهولِ وابنِ عَلَوِيٍّ وبَيانِ أَخطائِهِم فِي المَولِد النَّبوِيِّ» فلْتُراجَعْ هناك.

ولا يَخفَىٰ ما فِي هَذِه الأَقوالِ الباطِلَة من المُعارَضَة لأَمرِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بردِّ المُحدَثات والأَعمالِ الَّتي لَيسَ عَلَيهَا أَمْرُه وعَدَمِ المُبالَاةِ بنَهْيِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن المُحدَثَات ومُبالَغَتِه فِي التَّحذيرِ مِنهَا؛ وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

الوَجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقالَ: لا يَخفَىٰ ما فِي الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهِمُ الطَّعامَ للنَّاس من المُضاهَاةِ لحَفَلات النِّكاح الَّتي شَرَعها الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لسانِ نَبيِّه مُحَمَّد صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وشتَّان ما بين أَيَّامِ الفَرَح والسُّرورِ وأَيَّام المَصائِب والأَحزانِ.

وقد ذَكَرْتُ فيما تقدَّم قريبًا عن ابنِ الهُمَام أَنَّه قال فِي اتِّخاذِ الضِّيافَة من أَهلِ المَيِّت أَنَّها بِدعَة مُستَقْبَحَة، وذَكَرْتُ -أيضًا- ما ذَكَره صاحِبُ «عَونِ المَعبُود» عن كَثيرٍ من الفُقَهاء أَنَّهُم قالوا إنَّ الضِّيافَة من أَهلِ المَيِّت قَلْبٌ للمَعقُول، وعَلَّلوا ذَلِكَ بأَنَّ الضِّيافَةَ إنَّما تَكُون للسُّرورِ لا للحُزنِ.

وأَمَّا قَولُ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ: «إنَّ مُقارَنَة صُنعِ الطَّعام فِي المَآتِم بالنِّيَاحَة مُقارَنَة غَيرُ صَحِيحَة».

فجَوابُه: أَنْ يُقالَ: هَذَا قَولٌ باطِلٌ مَردودٌ بما رَواهُ ابنُ أبي شَيبَة عن أَميرِ المُؤمِنين عُمر بن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّه كان يَعُدُّ الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وإِطعامِ الطَّعامِ من النِّياحَة.

ومَردودٌ -أيضًا- بما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَهْ عن جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَليِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «كنَّا نَعُدُّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَةَ الطَّعام بَعدَ دَفْنِه من النِّيَاحَة»، وهَذَا حِكايَة إِجماعٍ من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ عدِّ الحَفَلات الَّتي تُقام فِي

المَآتِم من النِّياحَة، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**»[١]. وفِي رِوايَة: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**»[٢].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[٣]، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَحادِيث قريبًا، فَلْتُراجَعْ.

وإذا عُلِمَ هَذَا فَلْيُعْلَم -أيضًا- أنَّ اطِّراحَ قَولِ الخَلِيفَة الرَّاشدِ الَّذي جَعَل الله الحقَّ عَلَىٰ لِسَانِه وقَلبِه وعَدَمَ المُبالَاةِ به ليس بالأَمرِ الهَيِّن، وكَذَلِكَ اطِّراحُ ما حَكَاهُ جَريرُ بنُ عَبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ليس بالأمرِ الهَيِّن، ويَلزَمُ عَلَىٰ اطِّراح قَولِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اطِّراحُ قَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[٤]، واطِّراحُ قَولِه أيضًا: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**»[٥].

وما لزم عَلَيهِ اطِّراحُ قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو قَولُ سُوءٍ يَجِب رَدُّه عَلَىٰ قائِله والتَّحذيرُ منْ الاغتِرَارِ به، وكَذَلِكَ اطِّراحُ قَولِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما ذَكَره جِريرُ بنُ عَبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا شكَّ أَنَّه قَولُ سُوءٍ يَجِب رَدُّه عَلَىٰ قائِله والتَّحذيرُ من الاغتِرَارِ به.

وبعدُ: فهَلْ يَقُول رجلٌ له عَقلٌ ودِينٌ فِي قَولِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث عدَّ الاجتِمَاعَ إِلىٰ أَهلِ المَيِّت وإِطعَامِ الطَّعامِ من النِّياحَة: إنَّ هَذِه مُقارَنَة غيرُ صَحِيحَة؟!

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

وهل يقُول رَجلٌ له عَقلٌ ودِينٌ فِي قَولِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كنَّا نَعُدُّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَةَ الطَّعامِ بعد دَفْنِه من النِّيَاحَة» إنَّها مُقارَنَة غَيرُ صَحِيحَة؟!

كلَّا؛ إنَّ الَّذي له عَقلٌ ودِينٌ لا يَستَسِيغ تَخطِئَةَ أَميرِ المُؤمِنين عمر بن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولا تَخطِئَةَ غَيرِه من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ولا يَستَجِيز ذَلِكَ!

ومن المَعلُوم الَّذي لا يَشُكُّ فيه عاقِلٌ له عِلمٌ ومَعرِفَة بالصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أَنَّهُم كانُوا أَعلَمَ الأُمَّة بكِتابِ الله تَعالَىٰ وسُنَّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وبِمَا هو مُوافِق لهَدْيِ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وما هو مُخالِف له؛ وعَلَىٰ هَذَا فمَن خالَفَ إِجماعَهُم عَلَىٰ عَدِّ الاجتِمَاع إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَة الطَّعامِ من النِّياحَة فإنَّه يُخْشَىٰ عَلَيهِ من الوَعيدِ الَّذي تَوَعَّد اللهُ به من شَاقَّ الرَّسولَ واتَّبَع غَيرَ سَبيلِ المُؤمِنين.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «**ثانيًا:** إنَّ الصِّفَة الَّتي تَنطَبِق عَلَىٰ حَفَلات المَولِد أو الطَّعام فِي المَآتِم أنَّها عاداتٌ اجتِمَاعِيَّة كحَفَلات الزَّواجِ والأَعيادِ والتَّكرِيم والقُدومِ من السَّفرِ وتَخضَع مَقايِيسُها والحُكْمُ عَلَيهَا عَلَىٰ ضَوءِ ما يَجرِي فيها؛ فإنْ جَرَىٰ فيها حرامٌ فهي حرامٌ، وإن خَلَت من المَعاصِي وجَرَىٰ فيها خيرٌ فإنَّها تكُون خيرًا، وهذا ما قَالَه كَثِير من العُلَماء».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد قد جَعَله الجُهَّال عِيدًا مُضاهِيًا للأَعيادِ الَّتي شَرَعها الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لسان رَسُوله محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهو من المُحدَثات

والأعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أمر النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أي: أنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَحْتَفِلْ بمَولِده ولم يَأمُرْ بالاحتِفَالِ به ولم يُقِرَّ أَحَدًا عَلَىٰ الاحتِفالِ به، بل إنَّه لم يَكُن يُفعَلُ فِي زَمانِه وزَمانِ أَصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وإنَّما حَدَث الاحتِفالُ به بعد زَمانِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنَحوٍ من سِتِّمائةِ سَنَةٍ.

وفِي الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ مُشابَهة تامَّة للنَّصارَىٰ فإنَّهُم كانوا يَحتَفِلُون بمَولِد المَسيحِ ويُعَظِّمُونه، وما كان بِهَذِه المَثابَة فهو داخِلٌ فِي عُمومِ ما حذَّر منه رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر برَدِّه؛ حيثُ قال فِي حَدِيثِ العِرباضِ بن سارِيَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**(١).

وقال فِي حَديثِ جابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: **«أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**(٢).

وقال فِي حَديثِ عائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: **«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»**(٣). وفِي رِوايَة: **«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»**(٤)؛ أي: مَردودٌ.

وأمَّا الطَّعامُ الَّذي يَصنَعُه أَهلُ المَيِّت للناس فهو من المُحدَثات والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أمر النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيه مُضاهَاة لما شَرَعه الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لسان

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

رَسُوله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عَمَل الوَلائِم فِي النِّكاحِ.

وفيه -أيضًا- مُخالَفَة لسُنَّة رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أَهلِ المَيِّت؛ فإنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أَمَر أَهْلَه أن يَصْنَعُوا الطَّعامَ لأَهلِ المَيِّت، ولم يأمُرْ أَهْلَ المَيِّت أن يَصنَعُوا الطَّعامَ للنَّاسِ؛ ففي صُنْعِهم الطَّعامَ للنَّاس مُخالَفَة لهَدْيِ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذي هو خَيْرُ الهَدْيِ وأَحْسَنُه.

وفيه -أيضًا- قَلْبٌ للمَعقُول؛ فإنَّ المَعقُول أن يُصْنَع الطَّعامُ لأَهلِ المَيِّت للتَّخفيفِ عنهم من حَرِّ المُصيبة.

وفيه -أيضًا- مُشابَهَة أَهلِ الجاهِلِية فِي سُنَنِهم وأَفعالِهِم، وقد تقدَّم قَولُ أبي البَخْتَرِيِّ وسَعيدِ بنِ جُبَير أن الطَّعام عَلَىٰ المَيِّت من أَمرِ الجاهِلِيَّة.

وهو -أيضًا- من النِّياحَة كما نصَّ عَلَىٰ ذَٰلِكَ الخَلِيفَة الرَّاشِدُ عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وذَكَره جَريرُ بنُ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فهو داخِلٌ فِي عُمومِ ما حَذَّر منه رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر برَدِّه.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ الحُكْمَ فِي جَميعِ الأُمورِ مَردودٌ إلىٰ الكِتابِ والسُّنَّة لا إلىٰ آراءِ النَّاس واستِحسَاناتِهم ومَقايِيسِهم وعَاداتِهم الَّتي وَجَدوا عَلَيها آباءَهُم وشُيُوخَهم الَّذين لَيسُوا من ذَوِي البَصائِر فِي الدِّينِ.

وقد تَظافَرت الأدِلَّة من الكِتابِ والسُّنَّة عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَولِد والمَأتَمِ من غَيرِ اشتِرَاطٍ أن يَجْرِي فِيهِما شيءٌ حرامٌ، وقد تقدَّم بيانُ ذَلِكَ فِي الكَلامِ عَلَىٰ البَراهِين الَّتي تقدَّم ذِكْرُها، وكلُّ ما خَالَف الكِتابَ والسُّنَّة فهو مَردودٌ عَلَىٰ قائِلِه كائنًا من كان.

الوَجهُ الثَّالِث: أنْ يُقالَ: إنَّ الحُكمَ عَلَىٰ بِدعَتَي المَولِد والمَأتَمِ بالمَنعِ ليس

مُرتبطًا بما يَجرِي فِيهِما من حرامٍ كما قد زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ.

والدَّليلُ عَلَىٰ هَذَا: أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حذَّرَ أُمَّتَه من المُحدَثات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وأَمَر برَدِّها من غَيرِ تَفصيلٍ بين ما يَجرِي فيه شيءٌ من المُحَرَّم وما لا يَجْرِي فيه شيءٌ من ذَلِكَ، ولو كان التَّفصيلُ شيئًا لازمًا لَبيَّنَه رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمَّتِه؛ لأنَّ تَأخِيرَ البَيانِ عن وَقتِ الحاجَةِ مُمتَنِع، وإذا جَرَىٰ فِي بِدعَةٍ من البِدَع شيءٌ من المُحَرَّماتِ فلا شكَّ أن المَنْعَ منها يَكُون آكَدَ ممَّا لم يَجْرِ فيه شيءٌ مُحَرَّم.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وأيُّ خَيرٍ أكرَمُ وأفضَلُ من ذِكْرِ الله؟! أَلَم يَقُل الصَّادِق المُصَدَّق: «**لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ**»[1].

والجَوابُ: أنْ يُقالَ: إنَّ ذِكْرَ الله تَعالَىٰ مُرَغَّب فيه فِي كلِّ وَقتٍ؛ قال الله تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٤١]، وقد وَرَد التَّرغيبُ فِي الإكثارِ منه فِي الأَوقاتِ الفاضِلَة كشَهرِ رَمَضان وعَشرِ ذِي الحَجَّة؛ فأمَّا لَيلَةُ المَولِد النَّبوِيِّ وأيَّامِ المَصائِب فسَبِيلُها سَبيلُ سَائِر اللَّيالِي والأيَّام الَّتي لَيسَت بفَاضِلَة؛ إذ لم يَرِدْ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه كان يَخُصُّها بشَيءٍ من العِبادَاتِ والأَذكارِ دُونَ سَائِر اللَّيالي والأَيَّام.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه أيضًا برقم (٢٧٠٠) من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

والعِبادَات مَبناهَا عَلَىٰ التَّوقيفِ والاتِّباعِ لا عَلَىٰ الهَوَىٰ والابتِدَاعِ؛ فلا يَجُوز لأَحَدٍ أن يَخْرُج عن المَنهَج الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله ﷺ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، بل الوَاجِبُ عَلَىٰ كلِّ أحدٍ أن يَسْلُك سَبِيلَهم ويَقتَفِيَ أَثَرَهُم فِي كلِّ شيءٍ من أُمورِ الدِّينِ؛ فقد جاء عن النَّبيِّ ﷺ: أنَّه سُئِل عن الفِرقَة النَّاجِيَة من هَذِه الأُمَّة فقال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(١). رواه التِّرمِذيِّ وغيرُه من حَديثِ عَبدِ الله بن عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا. وقال التِّرمِذيُّ: «حَدِيثٌ حَسَن غَرِيبٌ»، ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ نَحْوَه من حَديثِ أَنَس رَضِيَ اللهُ عَنهُ(٢).

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وهَكَذَا؛ فإنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ أو خِلافَه أو إِطعامَ الطَّعام فِي المَآتِم لا عَلاقَة له بالدِّين ولا العِبادَة ولا الشَّرِيعَة ولا البِدعَة».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الدِّينَ والعِبادَة والشَّريعَة تَرجِع إلىٰ مُسَمًّىٰ واحِدٍ؛ لأنَّ الدِّين هو العِبادَة الَّتي جاء الأَمرُ بِها فِي الكِتابِ أو السُّنَّة، وهو الشَّريعَة الَّتي شَرَعها الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لِسانِ رَسُوله مُحَمَّد ﷺ؛ فالتَّفريقُ بين الدِّين والعِبادَة والشَّريعَة من أَجلِ اختِلافِ أَسمائِها تَفرِيقٌ لا دَاعِيَ له ولا حَاصِلَ تَحْتَه.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ الاحتِفَال بالمَولِدِ النَّبوِيِّ وإِطعَامِ الطَّعامِ فِي المَآتِم

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

لَيسَا من الدِّين الَّذي أَكمَلَه الله لعِبَادِه، وما كان كَذَلِكَ فلابُدَّ أن يَكُون داخِلًا فِي مُسمَّىٰ المُحدثاتِ الَّتي قد نَهَىٰ عنها رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبَالَغ فِي التَّحذِير منها، وأَمَر برَدِّها بدُونِ استِثنَاء شَيءٍ منها.

وقد جاء النَّصُّ عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلاثَة أَحادِيث صَحِيحَة أنَّه قال: «**وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وجاء النَّصُّ عنه -أيضًا- أنه قال: «**وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا**».

وجاء النص عنه -أيضًا- أنه قال: «**وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**». وقد تقدَّم ذِكْرُ هَذِه النُّصوصِ قَريبًا فَلْتُراجَعْ(١).

وهذه النُّصوصُ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامَّةٌ لجَميعِ الأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي كَثِيرَة جدًّا عِندَ المَفتُونين بالبِدَع، ومنها الاحتِفَالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ وإِطعامُ الطَّعام فِي المَآتِم.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقالَ: مَن زَعَم أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ وإِطعامِ الطَّعامِ فِي المآتِمِ لا عَلاقَة لَهُما بالبِدعَة؛ فلا شكَّ أنه قد خالَفَ النَّصَّ الثَّابِتَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**». وقَولَه أيضًا: «**وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا**». وما خالَفَ النُّصوصَ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو قَولُ سُوءٍ يَجِب ردُّه عَلَىٰ قائله.

وقد توَعَّد الله تَعالَىٰ من خالَفَ أمر النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأشَدِّ الوَعيدِ؛ فقال

---

(١) (ص٧٣٨).

تعالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

[النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ رحمه الله تعالَىٰ: «أَتَدْرِي ما الفِتنَةُ؟ الفِتنَةُ الشِّركُ؛ لَعَلَّه إذا رَدَّ بَعضَ قَولِه أن يَقَع فِي قَلبِه شَيءٌ من الزَّيغِ فَيَهلِكَ»(١).

الوَجهُ الرَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ قد جَعَله الجُهَّال عِيدًا مُضاهيًا لعِيدَي الفِطْرِ والأَضْحَىٰ وغَيرِهما من الأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين، وما كان زَائدًا عَلَىٰ الأَعيادِ المَشرُوعة ومُضاهيًا لها فلا يَقولُ عاقِلٌ له حظٌّ من العِلمِ: إنَّه لا عَلاقَة له بالبِدعَة.

وأمَّا إِطعامُ الطَّعامِ فِي المَآتِم فهو من النِّياحَة بنصِّ الخَليفَة الرَّاشِد عُمر بن الخطاب الَّذي قال فيه رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**»(٢)، وقال فيه أيضًا: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»(٣).

وجاء فِي حَديثِ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال: «كنَّا نَعُدُّ الاجتِمَاعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنِيعَة الطَّعامِ بعد دَفْنِه من النِّياحَة». وهذا حِكايَة إِجماعٍ من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ عدِّ إطعام الطَّعامِ فِي المَآتِم من النِّياحَة، وعَلَىٰ هَذَا فلا يَقُول عاقِلٌ له حظٌّ من العِلمِ إنَّه لا عَلاقَة لِهَذا العَمَل بالبِدعَة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وهَكَذَا أيضًا؛ فإنَّ الاستِدلالَ بآيَةِ ﴿شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وحَديثِ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١). لا يَصِحُّ الاستِدلالُ بِهِما فِي مَوضُوعِنا بحالٍ من الأَحوالِ».

وقد قال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فِي التَّعليقِ الأوَّل ما نَصُّه: «إنَّني أعتَبِر كلَّ الأَحاديثِ والآياتِ الوارِدَة فِي الرَّدِّ عليَّ أو الَّتي رَدَّدها خَطيبُ الجُمُعة بالمَسجِد الحرامِ وكُلُّها حولَ الابتِدَاعِ فِي الدِّين خارِجَة عن مَوضُوعِنا ومُقْحَمة عَلَيهِ».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أن يقال: لا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن له حظٌّ من العِلمِ والفَهمِ ما فِي كَلامِ المَردودِ عَلَيهِ من المُكابَرة فِي إنكارِ الاستِدلالِ بالآيَةِ والحَديثِ المَذكُورَيْن عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم، وما فيه -أيضًا- من المُكابَرة فِي قوله: «إنَّ كلَّ الأَحاديثِ والآياتِ الوارِدَةِ حَولَ الابتِداعِ فِي الدِّين خارِجَة عن مَوضُوعه ومُقْحَمة عَلَيهِ»؛ أي: أنَّها -عَلَىٰ حدِّ زَعْمِه- لا تدلُّ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَولِد والمَأتَمِ

ولا يَخفَىٰ ما فِي كَلامِه -أيضًا- من المُعارَضَة لقَولِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٢)؛ فهَذَا الحَديثُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

الصَّحيحُ يُبطِل قَولَ المَردود عَلَيهِ ويَجْتَثُّه من أَصلِه؛ لأنَّه يدلُّ عَلَىٰ أنَّ كلَّ ما خَرَج عن سُنَّة رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين من الأَعيادِ والاحتِفَالاتِ فهو من المُحدَثاتِ والبِدَع والضَّلالاتِ الَّتي يَجِب رَدُّها، ومِن ذَلِكَ الاحتِفالُ بالمَولِدِ النَّبويِّ وإِطعامِ الطَّعامِ فِي المَآتِم فيَجِب المَنعُ من هاتَيْن البِدعَتَين؛ لأنَّهما خارِجَتان عن سُنَّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين، ولا يَستَطِيع صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ ولا غَيرُه من المَفتُونين بالبِدَع أن يُدخِلُوهما فِي سُنَّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا فِي سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين.

الوَجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ الاستِدلالَ بقَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وقَولِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». يَأتِي عَلَىٰ البِدَع كُلِّها، ومِنهَا الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ وبِدعَة إِطعامِ الطَّعام فِي المَأتَم؛ لأنَّ كُلًّا من هَاتَينِ البِدعَتَين قد أُحدِثَت بعد زَمانِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَيسَتا من الأَفعالِ الَّتي كان عَلَيهَا أَمْرُ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد ذَكَرْتُ قريبًا قولَ النَّووِيِّ فِي الكَلامِ عَلَىٰ قَولِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»: أنَّه صَريحٌ فِي ردِّ كلِّ البِدَع والمُختَرَعاتِ، وأنَّه يَنبَغِي حِفْظُه واستِعمَالُه فِي إِبطالِ المُنكَرات وإِشاعَةُ الاستِدلالِ به.

وذَكَرْتُ -أيضًا- قَولَ الحافِظِ ابنِ حجرٍ: أنَّ فيه ردَّ المُحدثاتِ وأنَّ النهي يَقتَضِي الفَسادَ؛ لأنَّ المَنهِيَّاتِ كُلَّها لَيسَت من أَمْرِ الدِّينِ فيَجِب ردُّها.

وإذا تَعارَضَ قَولُ النَّوويِّ وابنِ حَجَرٍ وقَولُ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وأَمثالِه من

المَفتُونِين بالبِدَع؛ فلا شكَّ أنَّ قَولَه وأَقوالَ أَمثالِه فِي تَقريرِ البِدَع وتَأيِيدِها بالشُّبَه هو المُطَّرح المَردُود.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: ما زَعَمه صاحِبُ المَقالِ من أنَّه لا يَصِحُّ الاستِدلالُ بالآيَةِ والحَديثِ فِي مَوضُوعِه؛ أي: إنَّه لا يَصِحُّ الاستِدلالُ بِهِما عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم عَلَىٰ حدِّ زَعمِه-، وكَذَلِكَ قَولُه: «إنَّ كلَّ الأَحاديثِ والآياتِ الوارِدَةِ حَولَ الابتِداعِ فِي الدِّين خارِجَة عن مَوضُوعِه ومُقْحَمَة عَلَيهِ»؛ أي: إنَّه ليس فِيها دَليلٌ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم عَلَىٰ حد زعمه، وهذا القَولُ منه مَبنِيٌّ عَلَىٰ مُجَرَّد الدَّعْوَىٰ الَّتي لا تَستَنِدُ إلىٰ دَليلٍ من كِتابٍ ولا سُنَّة، وما لَيْسَ عَلَيهِ دَليلٌ فحَقُّه الرَّدُّ والاطِّراحُ ولا عِبْرَة به.

الوَجهُ الرَّابع: أنْ يُقالَ: إنَّ المُحقِّقين من العُلَماء قد أَنكَروا الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ وصَرَّحوا أنَّه بِدعَة ولا يَجوزُ فِعْلُه، وقد ذَكَرْتُ أَقوالَهُم فِي ذَلِكَ فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القويِّ عَلَىٰ الرِّفاعِيِّ والمَجهولِ وابنِ عَلَوِيٍّ وبَيانِ أَخطائِهِم فِي المَولِد النَّبوِيِّ»؛ فَلْيُراجَعْ هُناك

وأمَّا الاحتِفالُ بالمَأتَم وإِطعامُ الطَّعامِ فيه فهو مُخالِف لهَديِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؛ حيثُ إنَّه قد أَمَر أَهلَه أن يَصنَعوا طعامًا لأَهلِ المَيِّت ولم يَأمُر أَهلَ المَيِّت أن يَصنَعوا الطَّعامَ للنَّاسِ، وقد أَنكَر المُحقِّقُون من العُلَماء صِناعَة الطَّعامِ من أَهلِ المَيِّت وصَرَّحوا أنَّه بِدعَة وقال بعضهم: إنَّه بِدعَة مُستَقْبَحَة.

ونصَّ أميرُ المُؤمِنين عُمَرُ بنُ الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنهُ عَلَىٰ أنَّه من النِّياحَة.

وقال جَرِيرُ بنُ عَبدِ الله البَجَلِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إنَّهُم كانوا يَعُدُّونه من النِّياحَة.

وقال أبو البَخْتَرِيِّ وسَعيدُ بن جُبَيرٍ: إنَّه من أَمرِ الجاهِلِيَّة.

وقد ذَكَرْتُ كَلامَ العُلَماء فيه قريبًا فَلْيُراجَعْ؛ فَفِيه وفيما ذَكَرَه العُلَماء فِي المَنعِ من بِدعَة المَولِد أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ زَعْمِ المَردُود عَلَيهِ أنَّ الآياتِ والأَحادِيث الوارِدَةَ حَولَ الابتِداعِ فِي الدِّين خارِجَة عن مَوضُوعه ومُقْحَمَة عَلَيهِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «**ثالثًا:** لا أَجِدُ فِي حَديثِ: «**اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ**» أيَّةَ دَلالَةٍ عَلَىٰ تَحرِيمِ صُنْع الطَّعامِ من آلِ جَعْفَرٍ لأَنفُسِهم ولضُيوفِهِم من المُعَزِّين والمُواسِين، ولا يَعنِي أَهْلَ المَيِّت أَصلًا ولا يُخاطِبُهم، بل هو مُجَرَّد حَثٍّ لغَيرِهم من الأَقارِب والجِيرانِ عَلَىٰ مَكْرُمة من مَكارِمِ الأَخلاقِ لمُساعَدَة مَن نَزَلت بِهِم مُصِيبَةُ المَوتِ، وهي سُنَّة فِي حقِّ الأَقارِب والجِيرانِ ولَيسَت فِي حقِّ الأَوَّلينَ ولا ذَنب للآخِرين، فإذا لم يُقدِّم أَحَدٌ من الأَقارِب والجِيرَانِ الطَّعامَ لأَهلِ المَيِّت ماذا يَصنَعُون؟ هل يَظَلُّون وضُيُوفَهم من المُعَزِّين والمُواسِين جِياعًا؟ أم يَصنَعُون طَعامًا؟ وإذا فَعَلوا وأَكَلوا وأَكَل النَّاسُ مَعَهم سَيَكُونُون آثِمين؟ وما هو الدَّليلُ؟»**.**

والجَوابُ: أنْ يُقالَ: أمَّا صُنْع أَهلِ المَيِّت الطَّعامَ لأَنفُسِهم فلم يَأتِ عن النَّبيِّ ﷺ دَلِيلٌ يدلُّ عَلَىٰ المَنعِ مِنهُ.

وأما الاجتِماعُ عِندَ أَهلِ المَيِّت وصُنْعِهم الطَّعامَ للنَّاسِ فهو من المُحْدَثات الَّتي ليس عَلَيهَا أمر النَّبيِّ ﷺ، ولم يَفْعَلْها أَحَدٌ من الصَّحابَة ولا التَّابِعِين وتابِعِيهم بِإحسانٍ.

وكلُّ عَمَل لَيسَ عَلَيهِ أمرُ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو مَردُودٌ؛ لقَولِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِم وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ من حَديثِ عائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا.

وفِي رِوايَة لأحمَدَ ومُسلِم والبُخارِيِّ تعليقًا مجزومًا به: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وقد تقدَّم قَولُ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنَّ الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وإِطعامِ الطَّعامِ من النِّياحَة.

وتقدَّم -أيضًا- قَولُ جَريرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلَيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «كنَّا نَعُدُّ الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنْعَةَ الطَّعامِ بعد دَفْنه من النِّياحَة».

وتقدَّم -أيضًا- قَولُ أبي البَخْتَرِيِّ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ: إنَّه من أَمرِ الجاهِلِيَّة، وفِي هَذَا مع ما ذَكَرْتُ قَبْلَه من الحَديثِ الصَّحيحِ وقَولِ عُمَر وجَريرِ بن عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ المَنعِ من بِدعَة المَأتَم، ومن لم يَفْقَهْ هَذَا الدَّلِيلَ الواضِحَ فلْيَسْتَعِذْ بالله من الطَّبعِ عَلَىٰ القَلْبِ!

فصل

وأمَّا قَولُ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ: «أمَّا دَلِيلُنا عَلَىٰ الجَوازِ فإنَّه ما رَواهُ أبو داوُد فِي «سُنَنه» عن عاصِمِ بن كُلَيب عن أَبِيه عن رَجُلٍ من الأَنصارِ قال: «خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي جَنازَة فلمَّا رَجع استَقْبَلَه داعِي امْرَأَتِه -أي: زَوجة

المَيِّت- فأَجابَ ونَحنُ معه فجِيءَ بالطَّعامِ فوَضَع يَدَه ثم وَضَع القَومُ فأَكَلوا»(١).

وفِي هَذَا الحَديثِ دَلالَةٌ صَرِيحَة عَلَىٰ جَوازِ ما يَصْنَعُه أَهلُ المَيِّت من طَعامٍ ودَعْوَة النَّاس إليه، سواءٌ بقَصْدِ طَلَب الثَّوابِ للمَيِّت أو إِكرامًا للضَّيفِ».

فالجَوابُ عنه من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ قد حَرَّفَ كَلِمَةً فِي الحَديثِ وزاد فيه جُمْلَةً أَفْسَدَت اللَّفظَ وغَيَّرت المَعنَىٰ.

فأَمَّا الكَلِمَة الَّتي وَقَع فيها التَّحريفُ: فهي قَولُه: «دَاعِي امرَأَتِه»، والذي فِي «سُنَن أبي داود»: «دَاعِي امْرَأَةٍ» بالتَّنكيرِ لا بالإِضافَة، وقد وَقَع هَذَا التَّحريفُ فِي «مِشكاةِ المَصابِيحِ»(٢)، ولعلَّه وَقَع من بَعضِ النُّسَّاخ بعد المُؤَلِّف.

وأَمَّا الجُملَة الَّتي أَفْسَدَت اللَّفظَ وغيَّرت المَعنَىٰ: فهي قَولُه: «أي: زَوجَةِ المَيِّت»، وقد سَبَقَه إلىٰ هَذِه الزِّيادَة الَّتي قد غيَّرت المَعنَىٰ عَلَىٰ القارِئ؛ حيث قال فِي «شَرحِ المِشكَاةِ»: «أي: زَوجَة المُتَوفَّىٰ».

وسَأَذكُر لَفظَ الحَديثِ عِندَ أبي داوُدَ وغَيرِه لِيَتَّضِحَ خَطَأُ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ ومَن سَبَقَه إلىٰ التَّحرِيف فِي الحَديثِ والتَّفسيرِ الباطِلِ فِي بَيانِ المُرادِ بالمَرأَةِ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: قد جاء فِي حَديثٍ جيِّدِ الإِسنادِ: أَنَّ المَيِّت الَّذي خَرَج النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه كان من الأَنصارِ، وجاء فيه وفِي أَحادِيثَ أُخَر ما يدلُّ عَلَىٰ أنَّه

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٣٢)، وغيره من حديث عاصم بن كليب، عن أبيه، عن رجل، من الأنصار. وصححه الألباني في «الإرواء» (٣/ ١٩٥- ١٩٦).

(٢) (٣/ ١٦٧١).

أبو الدَّحْدَاحِ الَّذي تصدَّق بِحَدِيقَتِه وقال النَّبِيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي حَقِّه: «**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُدَلًّىٰ فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ**»(١).

وأمَّا المَرأةُ الَّتي دَعَت النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأَصحابَه إلىٰ الطَّعامِ فهي امرأَة من قُرَيش، وهي أُختُ سَعدٍ وعامرٍ ابنَيْ أبي وَقَّاصٍ رَضِيَاللَّهُعَنۡهُمَا وعنها.

فأمَّا الدَّليلُ عَلَىٰ أنَّ الميِّت من الأنصارِ: فقد رَواهُ الإمامُ أحمَدُ فِي «مُسنَدِه» عن مُحمَّد بن فُضَيل عن عاصِم بن كُلَيبٍ عن أَبِيه عن رَجُلٍ من الأَنصارِ قال: خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي جَنازَةِ رَجُلٍ من الأَنصارِ وأنا غُلامٌ مع أبي؛ فجَلَس رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ حَفِيرَة القَبْرِ فجَعَل يُوصِي الحافِرَ ويَقُول: «**أَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ الرَّأْسِ، وَأَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ الرِّجْلَيْنِ لَرُبَّ عِذْقٍ لَهُ فِي الْجَنَّةِ**»(٢).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- عن مُحَمَّد بنِ جَعْفَرٍ عن شُعبةَ وحجَّاجٍ عن سِمَاك بن حَرْبٍ عن جابِرِ بن سَمُرة رَضِيَاللَّهُعَنۡهُ قال: صلَّىٰ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ ابنِ الدَّحْدَاحِ -قال حجَّاجٌ: أبي الدَّحداحِ- ثم أُتِيَ بفَرَسٍ عَرِيٍّ فعَقَله رَجلٌ فرَكِبَه فجَعَل يتوقَّصُ به ونحن نَتْبَعُه نسعىٰ خَلْفَه قال: فقال رجلٌ من القَومِ إنَّ النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُعَلَّقٍ** -أو: **مُدَلًّىٰ**- **فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ**»، قال حجَّاجٌ فِي حَديثِه: قال رجلٌ معنا عِندَ جابِرِ بنِ سَمُرَةَ فِي المَجلِسِ: قال رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**كَمْ مِنْ عِذْقٍ مُدَلًّىٰ لِأَبِي الدَّحداحِ فِي الْجَنَّةِ**». وقد رواه مسلمٌ،

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٥)، وغيره من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٤٠٨) (٢٣٥١٢)، وغيره من طريق محمد بن فضيل عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار. قال الأرنؤوط: «إسناده قوي».

والطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» بنَحوِه[١].

وفِي رِوايَة للطَّبَرانِيِّ عن جابِرِ بن سُمَرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «صلَّيْنا عَلَىٰ ابنِ الدَّحْدَاحِ -رجُل من الأَنصارِ- فلمَّا فَرَغْنا أَتىٰ رَجلٌ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بفَرسٍ حِصَانٍ فرَكِبَه حين رَجَع من الجَنازَة»[٢].

ورَوَىٰ البَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِه» عن عاصِمِ بنِ كُلَيبٍ عن أبيه عن رَجُلٍ من الأَنصارِ قال: خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجَنازَةٍ وأنا غُلامٌ مع أبي، فجَلَس عَلَىٰ حُفرَةِ القَبْرِ وجَعَل يُومِي إلىٰ الحَفَّار ويَقُول: «**أَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ الرَّأْسِ! أَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ الرِّجْلَيْنِ! وَرُبَّ عِذْقٍ لَهُ فِي الْجَنَّةِ**»[٣].

وقد ذَكَر ابنُ سَعدٍ في «الطَّبَقات الكُبْرىٰ»[٤] جُمْلَة من نِساءِ الأَنصارِ اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذَكَر مِنهُنَّ أُمَامَة بِنتُ مُحَرِّث بن زَيدِ بن ثَعْلَبَة، قال: وأُمُّها سَلْمَىٰ بِنتُ أبي الدَّحْدَاحَة صاحِبِ العِذْق المُذَلَّل فِي الجَنَّة، ويُستفاد من قَولِ ابنِ سَعدٍ أَنَّ البِشارَة بالعِذقِ المُذَلَّل فِي الجَنَّة إنَّما وَرَدت فِي حقِّ أبي الدَّحداحِ ولم تَرِدْ فِي حقِّ غَيرِه.

وقد عُلِم ممَّا تقدَّم من الأَحاديثِ أنَّ أبا الدَّحداحِ هو المَيِّت الَّذي جاء ذِكْره فِي

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٩٠) (٢٠٨٦٦)، ومسلم (٩٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢١٩، ٢٤١) (١٨٩٩، ٢٠١٠)، وغيرهم من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٤١) (٢٠١٠).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٥٨٠) (٦٧٥٥)، وغيره من حديث عاصم بن كليب، عن أبيه، عن رجل من الأنصار.

(٤) (٨/ ٤٠٥).

حَديثِ عاصِمِ بن كُلَيب الَّذي رَواهُ أبو داوُدَ وغَيرُه.

وأمَّا الدَّليلُ عَلَىٰ أنَّ المَرأةَ الَّتي دَعَت النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وأصحابَهُ إلىٰ الطَّعامِ حِينَ رَجَع من الجَنازَة كانت من قُرَيْشٍ**: فقد رَواهُ الإمامُ أحمَدُ عن مُعاوِيَة بن عَمرِو عن أبي إِسحاقَ عن زَائِدَة عن عاصمِ بن كُلَيب عن أبيه: أنَّ رجلًا من الأَنصارِ أخبَرَه قال: خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنازَة فلمَّا رَجَعْنا لَقِينا داعِي امرَأَةٍ من قُريشٍ فقال: يَا رَسُول الله، إنَّ فُلانَة تَدعُوك ومَن مَعَك إلىٰ طَعامٍ فانْصَرَف فانصرَفْنا معه فجَلَسْنا مَجالِسَ الغِلْمَان من آبائِهِم بين أَيدِيهم ثم جِيءَ بالطَّعامِ فوَضَع رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَه ووَضَع القَومُ أَيدِيَهُم؛ ففَطِنَ له القَومُ وهو يَلُوك لُقْمَتَه لا يُجِيزُها فرَفَعوا أَيدِيَهم وغَفَلوا عنَّا ثُمَّ ذَكَروا فأَخَذُوا بأَيدِينا فجَعَل الرَّجلُ يَضرِب اللُّقمة بِيَدِه حتىٰ تَسقُطَ ثم أَمسَكُوا بأَيدِينا يَنظُرون ما يَصنَعُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلَفَظها فأَلقَاها فقال: «**أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أُخِذَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا**».

فقامَتِ المَرأةُ فقالَتْ: يا رَسُولَ الله: إنَّهُ كان فِي نَفسِي أنْ أجمَعَك ومَن مَعَك عَلَىٰ طَعامٍ فأَرْسَلْتُ إلىٰ البَقيعِ فلم أَجِدْ شَاةً تُباع، وكان عامِرُ بنُ أبي وقَّاصٍ ابتَاعَ شاةً أمسِ من البَقيعِ فأَرْسَلْتُ إِلَيه: أنِ ابتُغِيَ لي شَاةٌ فلَم تُوجَد فذُكِرَ لي أَنَّك اشتَرَيْتَ شاةً فأَرسِلْ بِهَا إِليَّ فلم يَجِدْه الرَّسول ووَجَد أَهْلَه فدَفَعُوها إلىٰ رَسُولِي فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَطْعِمُوهَا الأُسَارَىٰ**»[1]. إِسنادُه صَحيحٌ رِجالُه كُلُّهم من رِجالِ الصَّحيح سوىٰ كُلَيبِ بنِ شِهابٍ الجَرْمِيِّ[2] والِدِ عاصِمٍ وهو ثِقَة وثَّقه أبو زُرْعَة وابنُ سعدٍ وقال: رَأَيْتُهم

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٩٣) (٢٢٥٦٢)، وغيره من طريق زائدة عن عاصم بن كليب عن أبيه أن رجلًا من الأنصار أخبره قال... فذكره. قال الأرنؤوط: «إسناده قوي رجاله رجال الصحيح».

(٢) هو كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، روىٰ عن: أبيه، وعلي، وأبي هريرة، =

يَستَحسِنُون حَدِيثَه ويحتَجُّون به، وذَكَره ابنُ حِبَّان فِي ثِقاتِ التَّابعين وقال: يُقال: إنَّ له صُحبَةً، وقد رَوَىٰ له أهلُ السُّنَن والبُخارِيُّ فِي «جُزءِ رَفْعِ اليَدَيْن».

وقال أبو داوُدَ فِي البابِ الثَّالِث من «كتاب البَيعِ»: حدَّثَنا مُحَمَّد بن العلاءِ أخبَرَنا ابنُ إدرِيسَ أخبَرَنا عاصِمُ بنُ كُلَيبٍ عن أبيه عن رَجُل من الأنصار قال: خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَة فرَأَيتُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عَلَىٰ القَبْر يُوصِي الحافِرَ: «**أَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ! أَوْسِعْ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ!**» فلمَّا رَجَع استَقبَلَه دَاعِي امرَأَةٍ فجاء وجِيءَ بالطَّعامِ فوَضَع يَدَه ثم وَضَع القَومُ فأَكَلوا فنَظَر آباؤُنا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلُوك لُقمَةً فِي فَمِه ثم قال: «**أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أُخِذَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا**» فأَرْسَلَت المَرأَةُ قالت: يا رَسُول الله، إنِّي أَرْسَلْتُ إلىٰ البَقيعِ يُشتَرىٰ لي شَاةٌ فلم أَجِدْ فأَرْسَلْتُ إلىٰ جارٍ لي قد اشتَرَىٰ شاة أنْ أَرْسِلْ إليَّ بِهَا بثَمَنِها فلم يُوجَد فأَرْسَلْتُ إلىٰ امرَأَتِه فأَرْسَلْتُ إليَّ بِها فقال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَطْعِمِيهِ الأُسَارَىٰ**».

وقد رَواهُ البَيهقِيُّ فِي «دَلائِلِ النُّبُوَّة» من طَرِيقِ أبي داوُد بمِثْلِ رِوَايَتِه.

ورَواهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِه» من طَرِيقِ ابنِ إدرِيسَ عن عاصِمِ بن كُلَيْبٍ عن أبيه عن رَجُل من الأَنصار... فذكر أوَّلَه بنَحوِ رِوايَة أبي داوُدَ وقال فيه: «فلمَّا انصَرَف تَلَقَّاه داعي امرَأَةٍ من قُرَيْشٍ فقال: إنَّ فُلانَةَ تَدعُوكَ وأَصحَابَكَ...» وذَكر بقِيَّتَه بنَحوِ رِوايَةِ أحمَدَ.

=

وجماعة، روىٰ عنه: ابنه عاصم، وإبراهيم بن مهاجر. صدوق، من الثانية، ووهم من ذكره في الصحابة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢١١)، و«التقريب» (٥٦٦٠).

ورواهُ الدَّارَقُطنِيُّ -أيضًا- حدَّثنا عليُّ بن مُحمَّد بن عُبَيدٍ حدَّثنا ابنُ أبي خَيثَمَة حدَّثنا مُوسىٰ بن إسماعِيلَ حدَّثنا عَبدُ الواحِدِ بن زِيادٍ عن عاصِمِ بن كُلَيبٍ عن أبيه قال: حدَّثني رَجُلٌ من الأنصارِ قال: «خَرَجْتُ مع أبي وأنا غُلامٌ مع رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...» ثم ذَكَر نَحوَهُ وقال فيه: «قالت: فبَعَثْتُ إلىٰ أخي عامِرِ بنِ أبي وَقَّاصٍ وقد اشتَرَىٰ شاةً من البَقِيعِ فلم يَكُن أخي ثَمَّ فدَفَع أَهْلُه الشَّاةَ إليَّ». إسنادُه صَحيحٌ[١].

أمَّا عليُّ بنُ مُحمَّد بنِ عُبَيدٍ[٢] فقال فيه الخَطِيبُ البَغدادِيُّ: كان ثِقَة أَمينًا حافِظًا عارِفًا، ونَقَل الخَطيبُ عن طَلحَةَ بن مُحمَّد بنِ جعفَرٍ أنَّه قال فيه: الحِافظُ الثِّقَة، وتَرجَمَ له الذَّهَبِيُّ فِي «تذكرة الحفاظ» وقال فيه: الحافِظُ الإِمامُ، وذَكَر قَولَ الخَطيبِ فيه وأَقَرَّه.

وأمَّا ابنُ أبي خَيثَمَة فهو أحمَدُ بن زُهَير بن حَرْبٍ[٣] قال فيه الخَطِيبُ البَغدادِيُ: كان ثِقَة عالِمًا مُتقِنًا حافِظًا بَصيرًا بأيَّام النَّاس رَاوِيَةً للأَدَبِ. قال: وذَكَره الدَّارقُطنِيُّ فقال: ثِقَة مَأمونٌ، وتَرجَم له الذَّهبيُّ فِي «تَذكِرَة الحُفَّاظِ» وقال فيه:

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣١٠)، والدارقطني في «سننه» (٥/ ٥١٤) (٤٧٦٣)، وغيرهم من طريق ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن رجل، من الأنصار.

(٢) هو علي بن محمد بن عبيد بن عبد الله أبو الحسن البزاز، سمع عباسًا الدوري، وغيره، روىٰ عنه الدارقطني، وغيره. وكان ثقة أمينًا، حافظًا عارفًا. توفي سنة ثلاثين وثلاث مائة. انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٤٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣٨)، و«السير» (١٥/ ٢٨٦).

(٣) هو أحمد بن زهير بن حرب النسائي الأصل البغدادي، أبو بكر بن أبي خيثمة، كان ثقة عالمًا متقنًا حافظًا. سمع أباه وعفان، وغيرهما، روىٰ عنه: أبو محمد بن صاعد، وآخرون، مات سنة تسع وسبعين ومائتين. انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٣٠).

الحافِظُ الحُجَّة الإمامُ، وذَكَر قَولَ الخَطيبِ فيه وأقَرَّهُ.

وأمَّا مُوسَىٰ بنُ إسماعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ وعَبدُ الوَاحِدِ بن زِيادٍ فهُما من رِجالِ «الصَّحِيحَيْن»، وأمّا عاصِمُ بنُ كُلَيْبٍ فقد رَوَىٰ له مُسلِم وأَهلُ السُّنَن، وأبوه تقدَّم الكَلامُ فِي تَوثِيقِه.

وقال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسقَلانِيُّ فِي كتابه المُسَمَّىٰ بـ«الإصابَة»[1]: «رُوِّينا فِي الجُزءِ الثَّانِي من حَديثِ أبي العَبَّاس بنِ مُكَرَّمٍ بإسنادِه عن عاصِمِ بن كُلَيبٍ عن أبيه: حدَّثني رَجُلٌ من الأَنصارِ قال: «خَرَجْنا مع رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنازَة وأنا غُلامٌ مع أبي يومئذ...» فذَكَر الحَديثَ فِي قِصَّة المَرأَةِ الَّتي أَضافَتْهُم بالشَّاةِ وأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذ لُقْمَة فَلاكَهَا ولم يُسِغْهَا فقَالَتِ المَرأَةُ: «أَرْسَلْتُ إلىٰ البَقيعِ فلم أَجِدْ شاةً تُباع وكان أخي عامِرُ بن أبي وقَّاصٍ عِندَه شاةٌ فدَفَعها أَهْلُها إلىٰ رَسُولي وهو غَائِبٌ...» الحديث.

وقد تبيَّن من سِياقِ هَذِه الأَحاديثِ أنَّ المَيِّت الَّذي خَرَج النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه وأخبَرَ أنَّ له عِذْقًا فِي الجَنَّة هو أبو الدَّحداحِ الأَنصارِيُّ، وأنَّ المَرأةَ الَّتي دَعَتِ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابَه إلىٰ الطَّعامِ كانت قُرَشِيَّة وهي أُختُ سَعدٍ وعامِرٍ ابنَيْ أبي وَقَّاصٍ، ولم تَكُنْ أُمَّ الدَّحداحِ الَّتي هي زَوجَةُ المَيِّت؛ ففي هَذَا أبلَغُ رَدٍّ علَىٰ مَن زَعَم أنَّ صاحِبَة الطَّعامِ زَوجَةُ المَيِّت، والله أعلم.

الوجه الثالث: أنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ قد اختَصَر الحَديثَ اختِصارًا أخلَّ به، وأَوهَمَ أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومَن معه أَكَلوا طَعامَ المَرأةِ، ولَيسَ الأَمرُ كَذَلِكَ؛

---

(١) (٣/ ٤٨٥).

لأنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَفَظ اللُّقْمَة مِن فِيهِ مِن حِينِ ابتَدءُوا فِي الأَكلَ؛ فرَفَع القَومُ أَيدِيَهُم وأَخَذوا بأَيدِي غِلْمَانِهِم عن الطَّعامِ، وأَلْقَوْا ما كان مَعَهم، ثُمَّ إنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَر المَرأةَ أن تُطْعِمَه الأُسَارَىٰ، وقد تقدَّم بَيانُ ذَلِكَ فِي حَديثِ عاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ.

فصل

وزَعَم صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَقُل لمُخالِفِه: أنت جاهِلٌ أو إنَّك تَقُول بغَيرِ عِلْمٍ.

والجَوابُ أنْ يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال لأَبِي ذرٍّ الغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَما عَيَّر رَجُلًا بأُمِّه: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**».

وعابَ الَّذين أفتَوْا بغَيرِ عِلْمٍ وشدَّد فِي الإِنكارِ عَلَيهِم.

فأمَّا حَدِيثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فقد رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِم وأبو داوُدَ عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان بَينِي وبَينَ رَجُلٍ كلامٌ وكانت أُمُّه أَعجَمِيَّةٌ فنِلْتُ منها فذَكَرَني للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال لي: «**أَسَابَبْتَ فُلَانًا؟**» قلتُ: نَعَمْ، قال: «**أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ؟**» قلتُ: نَعَمْ، قال: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**» قلتُ: عَلَىٰ حِينِ سَاعَتِي هَذِه مِن كِبَرِ السِّنِّ قال: «**نَعَمْ**». هَذَا لَفظُ البُخارِيِّ فِي «كتاب الأَدَب» من «صَحيحِه».

وفِي رِوايَة لمُسْلِمٍ قلت: يا رَسُول الله، مَن سبَّ الرِّجالَ سَبُّوا أَباهُ وأُمَّه قال: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**». وفِي رِوايَةٍ له أخرىٰ بعد قوله: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**» قال: قُلتُ عَلَىٰ حَالِ سَاعَتِي من الكِبَرِ قال: «**نَعَمْ عَلَىٰ حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ**».

وفِي قَولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»(١) ما هو أبلَغُ وأَنكَىٰ من القَولِ: أنت جاهِلٌ. وفِي الحَديثِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أنه يَجُوز وَصْفُ المُخالِفِ للسُّنَّة بصِفَةِ الجَهْلِ.

وأمَّا إِنكارُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلَىٰ الَّذين أفتَوْا بغَيرِ عِلْمٍ ووَصْفُه إِيَّاهُم بالعِيِّ الَّذي هو الجَهلُ وعَدَمُ العِلْمِ**: فقد رَواهُ أبو داوُدَ والدَّارَقُطنِيُّ والبَيهَقِيُّ من حَديثِ جابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فأصابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فشَجَّهُ فِي رَأسِه ثُمَّ احتَلَم؛ فسَأَل أَصحابَه فقال: هَل تَجِدُون لي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّم؟ فقالوا: ما نَجِد لك رُخْصَةً وأنت تَقْدِرُ عَلَىٰ الماءِ؛ فاغْتَسَلَ فمَاتَ، فلَمَّا قَدِمْنا عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُخْبِرَ بذَلِكَ فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللهُ! أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ! إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ** -أو: **يَعْصِبَ- عَلَىٰ جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ**»(٢). وقد رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ وابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبَّان فِي «صَحِيحَيْهِما» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» والدَّارَقُطْنِيُّ والبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنَيْهِما» من حَديثِ ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مُخْتَصَرًا، وصَحَّحه الحاكِمُ والذَّهبِيُّ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠، ٦٠٥٠)، ومسلم (١٦٦١)، وغيرهما من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٦)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٤٩) (٧٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (١/ ٣٤٧) (١٠٧٥)، وغيرهم من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٦٢)

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٣٠) (٣٠٥٧)، وأبو داود (٣٣٧)، وابن ماجه (٥٧٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ١٣٨) (٢٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ١٤٠) (١٣١٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٨٥) (٦٣٠)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٥١) (٧٣٠)، والبيهقي في

قال ابنُ الأثيرِ فِي «النِّهايَة» وابنُ مَنظُورٍ فِي «لِسانِ العَرَب»: «العِيُّ الجَهلُ»[(١)].

قال أبو الطَّيِّب شَمسُ الحقِّ العَظِيم آبَادِي فِي «عَونِ المَعبُود»[(٢)]: «والمَعنَىٰ: أنَّ الجَهلَ داءٌ وشِفاؤُه السُّؤَال والتَّعَلُّم.

وقال الخَطَّابيُّ: فِي هَذَا الحَديثِ من العِلْم: أنَّه عابَهُم بالفَتوَىٰ بغَيرِ عِلْمٍ وألْحَقَ بِهم الوَعِيدَ بأنْ دَعَا عَلَيهِم وجَعَلَهُم فِي الإِثمِ قَتَلَةً لَهُ»[(٣)]. انتهىٰ.

وفِي هَذَينِ الحَدِيثَينِ وحَدِيثِ أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ الَّذي قد بَذَل وُسْعَه فِي مُعَارَضَة العُلَماء الَّذين يُحَذِّرُون من بِدعَتَي المَأتَمِ والمَولِد وغَيرِهما من أَنواعِ البِدَع والمُخالَفَاتِ.

فصل

وزَعَم صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ أنَّ المُنافِقِين لم يُحْرَمُوا من بِرِّ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وعَطْفِه. قال: «ولم يُسَلِّطْ عَلَيهِم لِسانَه وقَسْوَتَه».

والجَوابُ عن هَذَا مِن وَجْهَيْن:

أحَدُهُما: أنْ يُقالَ: إنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يَكُن يَبرُّ المُنافِقِين ويَعطِف عَلَيهِم

=

«السنن الكبرىٰ» (١/ ٣٤٦) (١٠٧٣)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٦٣).

(١) انظر: «النهاية» (٣/ ٣٣٤)، و«لسان العرب» (١٥/ ١١٣).

(٢) (١/ ٣٦٧).

(٣) انظر: «معالم السنن» (١/ ١٠٤).

كما زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، وإنَّما كان يُعامِلُهم بما أَمَره الله به من جِهَادِهِم والغِلْظَة عَلَيهِم، قال الله تَعالَىٰ فِي سورة التوبة وسُورَة التَّحرِيم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [التوبة:٧٣] قال عطاءٌ: «نَسخت هَذِه الآيَةُ كلَّ شَيءٍ من العَفوِ والصَّفحِ». ذكره البغوي فِي تَفسِيرِه. قال: «واخْتَلَفوا فِي صِفَة جِهادِ المُنافِقِين، قال ابنُ مَسعُود: بِيَدِه فإن لم يَسْتَطِعْ فبِلِسَانِه وإن لم يَسْتَطِعْ فبِقَلْبِه، وقال: لا تَلْقَ المُنافِقِين إلا بوَجْهٍ مُكْفَهِرٍّ وقال ابنُ عبَّاسٍ: باللِّسانِ وتَرْكِ الرِّفْقِ. وقال الضَّحَّاكُ: بتَغلِيظِ الكَلامِ وقال الحَسَن وقَتادَةُ: بإِقامَةِ الحُدودِ عَلَيهِم»(١).

قال ابنُ كَثيرٍ: «وقد يُقَال: إنَّه لا مُنافَاةَ بَينَ هَذِه الأَقوالِ؛ لأنَّه تَارَةً يُؤاخِذُهم بِهَذا وتَارَةً بِهَذا بحَسَبِ الأَحوالِ»(٢). انتهىٰ.

وذَكَر القُرطُبِيُّ فِي تَفسِيرِه(٣) عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «أُمِر بالجِهادِ مع الكُفَّارِ بالسَّيفِ ومع المُنافِقِين باللِّسانِ وشِدَّة الزَّجْرِ والتَّغليظِ».

وقد رَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ والطَّبَرانِيُّ عن أبي مَسعُودٍ الأَنصارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خَطَبنا رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطبَةً فحَمِدَ الله وأَثنَىٰ عَلَيهِ ثم قال: «**إِنَّ فِيكُمْ مُنَافِقِينَ فَمَنْ سَمَّيْتُ فَلْيَقُمْ**» ثم قال: «**قُمْ يَا فُلَانُ! قُمْ يَا فُلَانُ! قُمْ يَا فُلَانُ**» حتَّىٰ سمَّىٰ سِتَّة وثَلاثِينَ رَجُلًا ثُمَّ قال: «**إِنَّ فِيكُمْ** -أو: **مِنْكُمْ**- **فَاتَّقُوا اللهَ**». وفِي رِوايَة الطَّبَرانِيِّ: «**فَسَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ**» قال: فمرَّ عُمَرُ عَلَىٰ رَجُلٍ ممَّن سَمَىٰ مُقَنَّعٍ قد كان يَعرِفُه قال ما

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٤/ ٧٤).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ١٧٨).

(٣) (٨/ ٢٠٤).

لَكَ؟ قال: فحدَّثه بما قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَالَ: بُعْدًا لك سَائِرَ اليَوم![(١)]

وفِي هَذَا الحَديثِ مع ما تقدَّم ذِكْرُه من الآيَةِ الكَرِيمَة وأَقوالِ المُفَسِّرين من الصَّحابَة والتَّابِعِين أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَبَرُّ المُنافِقِين ويَعطِفُ عَلَيهِم.

وقد فَضَح الله المُنافِقِين فِي سُورَة بَراءَة وغَيرِها من السُّوَرِ، ونَهَىٰ رَسُولَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الاستِغفَارِ لهم والصَّلاةِ عَلَيهِم والقِيَامِ عَلَىٰ قُبورِهِم.

قال سَعِيدُ بنُ جُبَيرٍ: «قلتُ لابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: سُورَة التَّوبَة، قال: التَّوبَة هي الفاضِحَة؛ ما زَالَتْ تنزِلُ: ومِنْهُم ومَنِهُم حتَّىٰ ظَنُّوا أَنَّها لَم تُبْقِ أَحَدًا مِنهُم إِلَّا ذُكِرَ فِيهَا». رَواهُ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ[(٢)].

وما كان رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَبَرَّ ويَعطِفَ عَلَىٰ أُناسٍ قد حذَّره الله مِنهُم فِي قَولِه تَعالَىٰ: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤][(٣)].

وقال فيهم: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المنافقون: ٦][(٤)].

وقال فيهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٣) (٢٢٤٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٤٦) (٦٨٧)، وغيرهم من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وضعف الأرنؤوط إسناده.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٨٢)، ومسلم (٣٠٣١)، وغيرهما عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا به.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٠٣)، ومسلم (٢٧٧٢)، وغيرهما من حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (١٢٦٩)، ومسلم (٢٤٠٠)، وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران:١١٨-١٢٠].

فإن احتجَّ المُفتُون عَلَىٰ ما زَعَمه من بِرِّ المُنافِقين والعَطفِ عَلَيهم بما وَرَد فِي قِصَّة عَبدِ الله بنِ أُبَيٍّ ابن سَلُولَ حِينَ مات، وأنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَر به أن يُخرَج من قَبْره وأنَّه نَفَث عَلَيهِ من رِيقِه وألْبَسَه قَمِيصَه وصلَّىٰ عَلَيهِ.

فالجَوابُ: أنْ يُقالَ: ليس فِي قِصَّة عَبدِ الله بنِ أُبَيٍّ ما يتعلَّق به أَهلُ الباطِلِ؛ لأنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّما فَعَل مع عَبدِ الله بنِ أُبَيٍّ ما فعل إكرَامًا لابنِهِ عَبدِ الله بنِ عَبدِ الله بنِ أُبَيٍّ؛ لأنَّ عَبدَ الله بنَ عَبدِ الله كان من فُضَلاءِ الصَّحابة وخِيارِهم، وقد استَأذَن رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَتْلِ أَبيه فلَم يَأذَن له، وقال لأَبيه: «أنتَ الذَّلِيلُ ورَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو العَزِيزُ»، ولمَّا مات أَبُوه جاء إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رَسُول الله، إنَّك إن لم تَأْتِه لم نَزَلْ نُعيَّرُ بِهذا؛ فأَتاهُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوَجَده قد أُدْخِل فِي حُفْرَتِه فأَمَر به فأُخْرِجَ منها وتَفَل عَلَيهِ من رِيقِه وأَلبَسَه قَمِيصَه، وكان هَذَا قَبْلَ أن يَنهاهُ رَبُّه عن الصَّلاةِ عَلَىٰ المُنافِقِين والقِيامِ عَلَىٰ قُبورِهم، ثُمَّ إن الله تَعالَىٰ أنزل عَلَيه: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤] فكان بَعدَ نُزولِ هَذِه الآيَةِ لا يُصَلِّي عَلَىٰ أَحَدٍ من المُنافِقِين ولا يَقُوم عَلَىٰ قَبْره، وفِي هَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ رَدٍّ عَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَبرُّ المُنافِقِين ويَعطِفُ عَلَيهِم.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إِنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَكُن مَوصُوفًا بالقَسوَةِ كما زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، وإِنَّما كان مَوصُوفًا باللِّين والرَّأفَة والرَّحمَة للمُؤمِنِين وبالشِّدَّة والغِلْظَة عَلَىٰ الكافِرِين والمُنافِقِين، قال الله تَعالَىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ [آل عمران:١٥٩].

وقال تعالَىٰ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وفِي «صَحيحِ البُخارِيِّ» و«مُسنَدِ الإِمامِ أحمَدَ» عن عَطاءِ بن يَسارٍ قال: «لَقِيتُ عَبدَ الله بنَ عَمرِو بن العاصِي فقُلتُ: أَخبِرْنِي عن صِفَة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوراةِ فقال: أَجَلْ، واللهِ إِنَّه لَموصُوفٌ فِي التَّوراةِ بصِفَتِه فِي القُرآنِ: يا أَيُّها النَّبِيُّ إِنَّا أَرسلْناكَ شَاهِدًا ومُبَشِّرًا ونَذِيرًا، وحِرْزًا للأُمِّيِّين، وأَنْتَ عَبدِي ورَسُولِي، سَمَّيْتُكَ المُتَوَكِّل، لَسْتَ بفَظٍّ ولا غَلِيظٍ ولا سَخَّابٍ بالأَسواقِ، ولا يَدفَعُ السَّيِّئَة بالسَّيِّئَة ولَكِنْ يَعفُو ويَغفِرُ، ولن يَقبِضَهُ حتىٰ يُقِيمَ به المِلَّةَ العَوجَاءَ بأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ فيَفْتَح به أَعيُنًا عُمْيًا وآذانًا صُمًّا وقُلوبًا غُلفًا. قال عَطاءٌ: لَقِيتُ كَعبًا فسَأَلْتُه فمَا اختَلَفا فِي حَرفٍ إِلَّا أَنَّ كَعبًا يَقُولُ بِلُغَتِه: أَعيُنًا عُمُومَىٰ وآذانًا صُمُومَىٰ وقُلوبًا غُلُوفَىٰ». هَذَا لفظ أحمد[1].

فهذه صِفَةُ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع المُؤمِنِين.

وأَمَّا مع الكافِرِين والمُنافِقِين فقد أَمَره الله بالشِّدَّة والغِلْظَة عَلَيهِم؛ فقال تعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [التوبة:٧٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٢٥)، وأحمد (٢/ ١٧٤) (٦٦٢٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقال تعالَىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح:٢٩].

وقال تعالَىٰ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:٥٤].

وفِيمَا ذَكَرْتُه من الآيَاتِ وحَديثِ عَبدِ الله بنِ عَمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن وصَفَ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالقَسوَةِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «أَلَم يَقُل بَعضُ العُلَماء: إنَّ البِدَع لَيسَت كُلُّها سَيِّئَة، وقَالُوا: إنَّ هُناكَ بِدعَة سَيِّئةً وبِدعَة حَسَنةً حتَّىٰ فِي الدِّين؟!».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: وهل يَظُنُّ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ أنَّ أَقوالَ بَعضِ العُلَماء فِي تَحسِين بَعضِ البِدَع يَجِب الأَخذُ بِهَا ولا تَجُوز مُخالَفتُها، وأنَّها تُجْرَىٰ مَجْرَىٰ النُّصوصِ من الكِتَابِ والسُّنَّة؟! كلَّا؛ بل إنَّ الكِتابَ والسُّنَّة هما المِيزانُ الَّذي تُوزَنُ به أَقوالُ النَّاسِ وأَعمَالُهم، فما وَافقَهُما فهو مَقبُول، وما خَالَفَهُما فهو مَردودٌ عَلَىٰ صاحِبِه كائنًا مَن كان.

وإذا عَرَضْنا أَقوالَ القَائِلين بتَحسِين بَعضِ البِدَع عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّة وَجَدْناها مُخالِفَة للنُّصوصِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من البِدَع عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ والأَمر باجتِنَابِهَا بدُونِ استِثْنَاءٍ منها.

وما خَالَف أَقوالَ الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو مُخالِفٌ لكِتابِ الله تعالَىٰ؛ لأنَّ

الله تعالى قال فِي صِفَة رَسُولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠].

وفِي هَذِه الآياتِ أبلَغُ ردٍّ علَىٰ مَن عَمِل بشَيءٍ من البِدَع وعَلَىٰ مَن استَحْسَن شيئًا منها ولم يَلتَفِت إلىٰ النُّصوصِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ منها والأَمرِ بردِّها.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: ما ذَكَره صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ عن بَعضِ العُلَماء فِي تَحسِين بَعضِ البِدَع فهو قَولٌ باطِلٌ مَردودٌ بالنُّصوصِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذِيرِ من البِدَع والأَمرِ باجتِنَابِها بدُونِ استِثْنَاء شَيءٍ منها.

فالأوَّلُ من النُّصوصِ: قَولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمورِ! فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأهلُ السُّنَن وابنُ حِبَّان

فِي «صَحيحِه» والحاكِمُ فِي «مُستَدركِه» من حَديثِ العِرباضِ بن سارِيَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيحٌ وصَحَّحه الحاكِمُ والذَّهبِيُّ، وقال ابنُ عَبدِ البَرِّ فِي كِتَابِه «جامعِ بَيانِ العِلْمِ وفَضْله»: حَديثُ عِرباضِ بن سارِيَة فِي الخُلَفاء الرَّاشِدِين حَديثٌ ثابتٌ صَحيحٌ.

وفِي هَذَا الحَديثِ النَّصُّ عَلَىٰ أنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة، وأنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَة، وفِي هَذَا أبلَغُ تَحذيرٍ من البِدَع عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ.

وفيه -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن زَعَم أن البِدَع لَيسَت كُلُّها سَيِّئة وأنَّ هُناك بِدعَةً حَسَنةً حتَّىٰ فِي الدِّينِ.

وقد قال الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ -رحمه الله تَعالَىٰ- فِي الكَلامِ عَلَىٰ حَديثِ العِرباضِ بن سارِيَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» من جَوامِعِ الكَلِم لا يَخْرُج عنه شَيءٌ، وهو أَصلٌ عَظِيمٌ من أُصولِ الدِّين، وهو شَبِيهٌ بقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»؛ فكُلُّ مَن أَحْدَثَ شيئًا ونَسَبه إلىٰ الدِّين ولم يَكُن له أَصلٌ من الدِّين يَرجِعُ إِلَيه فهو ضَلالَةٌ، والدِّينُ بَريءٌ منه، وسَواءٌ فِي ذَلِكَ مَسائِلُ الاعتِقَاداتِ أو الأَعمالِ أو الأَقوالِ الظَّاهِرَة والباطِنَة». انتهىٰ.

الثَّانِي من النُّصوصِ: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خطبته: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهْ والدَّارِمِيُّ من حَديثِ جابِرِ بن عَبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد رَواهُ النَّسائِيُّ بإِسنادٍ جيِّدٍ ولَفظُه: «**إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ،**

وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

فِفِي هَذَا الحَدِيثِ النَّصُّ عَلَىٰ أَنَّ شرَّ الأُمورِ مُحدَثاتُها، وأَنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة، وأَنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَة، وأَنَّ كلَّ ضَلالَة فِي النَّارِ.؟

وفِي هَذَا النَّصِّ أبلَغُ تَحذيرٍ من البِدَع عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ.

وفيه -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن زَعَم أن البِدَع لَيسَت كُلُّها سَيِّئَة وأَنَّ هُناكَ بِدعَة حَسَنة حتَّىٰ فِي الدِّينِ.

وقد رَوَىٰ ابنُ ماجَهْ عن عَبدِ الله بن مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَديثِ جابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورَواهُ ابنُ وضَّاحٍ وابنُ عَبدِ البَرِّ وغَيرُهُما مَوقُوفًا عَلَىٰ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعَلَىٰ تَقديرِ صِحَّة وَقْفِه فله حُكْمُ المَرفُوعِ؛ لأَنَّه لا يُقال مِن قِبَل الرَّأيِ وإنَّما يُقالُ عَن تَوقيفٍ، وحَديثُ جابِرٍ يَشهَدُ له ويُقَوِّيه.

الثَّالِثُ من النُّصوصِ: قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ من حَديثِ عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وفِي رِوايَة لأَحمَدَ ومُسلِمٍ والبُخارِيِّ تعليقًا مَجزُومًا به: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

قال النَّوويُّ فِي «شَرحِ مُسلِمٍ»: «قال أَهلُ العَرَبِيَّة: الرَّدُّ هنا بمَعنَىٰ المَردُودِ، ومَعناهُ فهو باطِلٌ غَيرُ مُعْتَدٍّ به.

قال: وهَذَا الحَديثُ قاعِدَةٌ عَظِيمَة من قَواعِدِ الإِسلامِ، وهو مِن جَوامِعِ كَلِمِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه صَرِيحٌ فِي ردِّ كُلِّ البِدَع والمُختَرَعاتِ».

وقال أيضًا: «وهذا الحَدِيثُ ممَّا يَنبَغِي حِفْظُه واستِعْمَالُه فِي إِبطالِ المُنكَرَاتِ وإِشاعَةُ الاستِدْلَالِ به». انتهىٰ.

وقال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «فتح الباري»: «هَذَا الحَديثُ مَعدودٌ من أُصولِ الإِسلامِ وقاعِدَة من قَواعِدِه؛ فإنَّ مَعناهُ: مَن اخترَع فِي الدِّين ما لا يَشهَدُ له أَصلٌ من أُصولِه فلا يُلْتَفَتُ إِلَيه...» ثم ذَكَر قَولَ النَّوويِّ أنَّ هَذَا الحَدِيث ممَّا يَنبَغِي أن يُعتَنىٰ بحِفْظِه واستِعْمَالِه فِي إِبطالِ المُنكَرَات وإِشاعَة الاستِدلالِ به كَذَلِك، قال: «وقال الطُّرُقِيُّ: هَذَا الحَديثُ يَصْلُحُ أن يُسَمَّىٰ نِصْفَ أَدِلَّة الشَّرعِ، قال الحافِظُ: وفيه ردُّ المُحدثاتِ، وأنَّ النَّهيَ يَقتَضِي الفَسادَ؛ لأنَّ المَنهِيَّاتِ كُلَّها لَيسَت من أَمرِ الدِّينِ فيَجِبُ رَدُّها». انتهىٰ.

قُلتُ: وفِي النَّصِّ عَلَىٰ ردِّ المُحدَثاتِ والأَعمالِ الَّتي لَيسَ عَلَيهَا أَمْرُ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبلَغُ تَحذيرٍ من البِدَعِ عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ.

وفيه -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ كلِّ مَن زَعَم أنَّ البِدعَ لَيسَت كُلُّها سَيِّئَة وأنَّ هُناك بِدعَة حَسَنةً حتَّىٰ فِي الدِّين.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنَّ القَولَ بتَحسِينِ بَعضِ البِدَع حتَّىٰ فِي الدِّينِ يَستَلزِمُ الاستِدرَاكَ عَلَىٰ الشَّريعَة المُحمَّديَّة، وما استَلْزَمَ الاستِدرَاكَ عَلَىٰ الشَّرِيعَة الكَامِلَة فهو قَولُ سُوءٍ يَجِب رَدُّه عَلَىٰ قائِلِه.

وقد قال الشَّاطِبِيُّ فِي كِتابِ «الاعتِصَامِ»: إنَّ المُستَحْسِنَ للبِدَعِ يَلْزَمُه أن يَكُون الشَّرعُ عِندَه لم يَكمُلْ بَعْدُ؛ فلا يَكُون لقَولِه تعالَىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣] معنًىٰ يُعتبَر به عِندَهم». انتهىٰ.

وذكر الشَّاطِبِيُّ -أيضًا- ما رَواهُ ابنُ حَبيبٍ عن ابنِ المَاجِشُون قال: «سَمِعْتُ مالِكًا يقول: مَن ابتَدَع فِي الإِسلامِ بِدَعة يَراهَا حَسَنةً فقد زَعَم أنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خان الرِّسالَةَ؛ لأنَّ الله يَقُول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] فمَا لَم يَكُن يومَئِذٍ دِينًا فلا يَكُون اليَوْمَ دِينًا».

وذَكَره الشَّاطِبِيُّ فِي مَوضِعٍ آخَرَ من كِتابِ «الاعتِصَامِ» ولَفظُه قال: «مَن أَحْدَث فِي هَذِه الأُمَّةِ شَيئًا لم يَكُن عَلَيهِ سَلَفُها فقد زَعَم أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خان الرِّسالَةَ...» وذَكَر بَقِيَّته بمِثلِ ما تقدَّمَ. انتهىٰ.

الوَجهُ الرَّابعُ: أنَّ القَولَ بتَحسِين بَعضِ البِدَع حتَّىٰ فِي الدِّين يَستَلْزِم ردَّ النُّصوصِ الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من البِدَع والأَمرِ بردِّها، وما استَلْزَم الرَّدَّ للنُّصوصِ الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو قَولُ سُوءٍ يَجِب رَدُّه عَلَىٰ قائِله.

الوَجهُ الخامِسُ: أنَّ القَولَ بتَحسِين بَعضِ البِدَع حتَّىٰ فِي الدِّينِ يَفتَحُ بابَ التَّشرِيع فِي الدِّين والعَمَلِ بما لم يَأْذَنْ به الله، وقد ذمَّ الله تَعالَىٰ من فعل ذَلِكَ وتَوعَّدَهم بأشَدِّ الوَعيدِ فقال تَعالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورىٰ:٢١]، وفِي هَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة أبلَغُ رَدٍّ عَلَىٰ مَن استَحْسَن شَيئًا من البِدَع، وعَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ البِدَعَ لَيسَت كلُّها سَيِّئَة، وأنَّ هُناك بِدعَةً حَسَنةً حتَّىٰ فِي الدِّينِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «أَلَم يَرِدْ عَلَىٰ لِسَانِ أَحَد الصَّحابَةِ -رِضوانُ الله

عَلَيهِم- «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِه»؟! أَلَم يُحْدِث سيِّدُنا عُمَرُ بنُ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمْعَ النَّاسِ فِي صَلاةِ التَّراويحِ وجَعَلَها عِشْرِين رَكْعَةً ولم يَكُن ذَلِكَ مَوجُودًا فِي عَهدِ الرَّسول ولا عَهْدِ أبي بَكْرٍ؟! وهل قام الصَّحابَةُ وهم مِثْلُه فِي العِلمِ والفِقْه والمَقامِ من رَسُول الله وهاجَمُوه وقالوا له: لِمَاذا تَشْرَعُ لنا من الدِّينِ ما لَم يَأْذَنْ به الله، وصَلاةُ التَّهَجُّد فِي رَمَضانَ فَقَط وفِي جَماعَة هل شَرَعها الرَّسولُ هَكَذَا أو هل فَعَلَها أَصحابُه؟!».

والجَوابُ عن هَذَا مِن وُجوهٍ:

أَحدُها: أنْ يُقالَ: أَمَّا اجتِمَاع النَّاس عَلَىٰ إِمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان فليس بِبدعَة ولم يُحْدِثه عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، وإنَّما هو سُنَّة سَنَّها رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقد صَلَّىٰ بالنَّاس جَمَاعَةً فِي شَهرِ رَمَضان ثَلاثَ لَيالٍ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ مَخافَةَ أن تُفْرَض صَلاةُ اللَّيلِ عَلَىٰ أُمَّتِه فيَعجِزُوا عنها.

وقد جاء فِي ذَلِكَ عِدَّةُ أَحادِيث.

منها: ما رَواهُ مالِكٌ وأحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ واللَّفظُ له وأبو داوُدَ والنَّسائِيُّ عن عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: **أنَّ** رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَج مِن جَوفِ اللَّيلِ فصَلَّىٰ فِي المَسجِدِ فصَلَّىٰ رِجالٌ بصَلَاتِه؛ فأَصبَحَ النَّاس يَتحدَّثُون بذَلِكَ فاجتَمَع أكثَرُ مِنهُم فخَرَج رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّيلَة الثَّانِيَة فصَلَّوا بصَلاتِه؛ فأَصبَح النَّاسُ يذكُرون ذَلِكَ فكَثُر أَهلُ المَسجد من اللَّيلَة الثَّالِثَة فَخرج فصَلَّوْا بصَلاتِه؛ فلمَّا كانَتِ اللَّيلَة الرَّابِعَة عَجَز المَسجِد عن أَهلِه فلم يَخْرُجْ إِلَيهم رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فطَفِقَ رِجالٌ منهم يَقُولُون: الصَّلاةَ! فلم يَخْرُجْ إِلَيهم رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتَّىٰ خَرَج لصَلاةِ الفَجْرِ؛ فلمَّا قَضَىٰ الفَجْرَ أقبَلَ عَلَىٰ النَّاسِ ثُمَّ تَشَهَّدَ فقال: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ**

لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ شَأْنُكُمُ اللَّيْلَةَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا». وفِي رِوايَةٍ لَهُم: وذَلِكَ فِي رَمَضانَ(١).

ومِنهَا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأَهلُ السُّننِ عن أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: صُمْنا مع رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رَمضانَ فلم يَقُم بنا شَيئًا من الشَّهرِ حتَّىٰ بَقِي سَبعٌ فقامَ بنا حتَّىٰ ذَهَب نَحوٌ من ثُلُثِ اللَّيلِ ثم لم يَقُمْ بنا اللَّيلَةَ الرَّابِعَة وقام بنا اللَّيلَةَ تَلِيهَا حتَّىٰ ذَهَب نَحْوٌ من شَطْرِ اللَّيلِ قال: فقُلْنَا: يا رَسُولَ الله، لو نَفَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِه؟ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**». ثمَّ لم يَقُم بنا السَّادِسَةَ وقام بنا السَّابِعَةَ قال: وبَعَثَ إلىٰ أَهلِه واجتَمَع النَّاس فقام بنا حتَّىٰ خَشِينا أن يَفُوتَنَا الفَلاحُ، قال: قُلتُ: وما الفَلاحُ؟ قال: السُّحورُ. هَذَا لَفظُ أَحمَدَ وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيحٌ(٢).

وفي قَولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**». دَليلٌ عَلَىٰ أنَّ الاجتِمَاعَ عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان سُنَّة وليس بِبدعَةٍ.

ومِنهَا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والنَّسائِيُّ -أيضًا- بإِسنادٍ جيِّدٍ عن نُعَيمِ بن زِيادٍ أبي طَلْحَة الأَنمَارِيِّ قال: «سَمِعتُ النُّعمانَ بنَ بَشيرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عَلَىٰ مِنبَرِ حِمْصَ يقول: قُمْنَا مع رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي شَهرِ رَمَضان لَيلَة ثَلاثٍ عِشرِين إلىٰ ثُلثِ اللَّيلِ

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٣) (١)، وأحمد (٦/ ١٦٩) (٢٥٤٠١)، والبخاري (٩٢٤)، ومسلم (٧٦١)، وأبو داود (١٣٧٣)، والنسائي (٧٦٢)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٦٣) (٢١٤٨٥)، والترمذي (٨٠٦)، وأبو داود (١٣٧٥)، والنسائي (١٣٦٤)، وابن ماجه (١٣٢٧)، وغيرهم. من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وصححه الألباني في «المشكاة» (١٢٩٨)

ثم قُمْنا معه لَيلَةَ خَمسٍ وعِشْرِين إلىٰ نِصْفِ اللَّيلِ ثم قُمْنا معه لَيلَةَ سَبعَةٍ وعِشْرِين حتَّىٰ ظَنَّنا أَلَّا نُدرِكَ الفَلاحَ وكانوا يُسَمُّونَهُ السُّحورَ»(١).

وإذا عُلِم ما جاء فِي هَذِه الأَحادِيث من صَلاةِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالنَّاس ثَلاثَ لَيالٍ فِي رَمَضان، وما جاء فِي حَديثِ أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**»؛ فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ ما فَعَله عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِن جَمْعِ النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قيام رَمَضان هو السُّنَّة لأَمرَينِ:

أحَدُهُما: أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد صلَّىٰ بالنَّاس ثَلاثَ لَيالٍ فِي رَمضانَ ثُم قَطَع ذَلِكَ خَشْيَة أن يُفْرَض القِيامُ عَلَىٰ أُمَّتِه، وما فَعَله النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهو سُنَّة وليس ببِدعَة.

الأَمرُ الثَّانِي: أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**». وفِي رِوايَة التِّرمِذيِّ: «**كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ**» ونَحْوُه فِي رِوايَة للنَّسائِيِّ، وهذا الحَديثُ ظاهِرٌ فِي التَّرغيبِ فِي صَلاةِ القِيامِ فِي رَمَضان مع الجَماعَة وإِكمالِ الصَّلاةِ مع الإمامِ، وفِي هَذَا أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ سُنِّيَّة الاجتِمَاعِ عَلَىٰ إِمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضانَ.

وفِي الحَديثِ -أيضًا- مع ما جاء فِي الأَحاديثِ الثَّلاثَة من صَلاةِ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالنَّاس ثَلاثَ لَيالٍ فِي قِيامِ رَمضانَ أبلَغُ رَدٍّ عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٢) (١٨٤٢٦)، والنسائي (١٦٠٦)، وغيرهم من حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وصححه الألباني في «صلاة التراويح» (ص١٠).

وعَلَىٰ غَيرِه من الَّذين يَزعُمون أنَّ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هو الَّذي أَحْدَث جَمْعَ النَّاس فِي صَلاةِ التَّراوِيحِ، وأنَّ ذَلِكَ لم يَكُن مَوجُودًا فِي عَهدِ الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ومِمَّا يُرَدُّ به عَلَيهِم أيضًا: حَديثُ جابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: صلَّىٰ بنا رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي شَهرِ رَمَضانَ ثَمانِ رَكَعاتٍ وأَوتَرَ فلمَّا كانَتِ القَابِلَة اجتَمَعْنا فِي المَسجِد ورَجَوْنا أن يَخْرُجَ إِلَيْنَا فلم نَزَل فيه حتَّىٰ أَصْبَحْنا ثم دَخَلْنا فقلنا: يا رَسُولَ الله، اجتَمَعْنا فِي المَسجِد ورَجَوْنا أن تُصَلِّيَ بِنا فقال: «**إِنِّي خَشِيتُ** -أَو: **كَرِهْتُ- أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ**». رَواهُ أبو يَعْلَىٰ ومُحَمَّد بنُ نَصرٍ وابنُ خُزَيمَة فِي «صحيحه» والطَّبَرانِيُّ فِي «الصَّغيرِ»[(١)].

وممَّا يُرَدُّ به عَلَيهِم أيضًا: ما رَواهُ البَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِه»[(٢)] عن ثَعلَبَة بنِ أبي مالِكٍ القُرَظِيِّ[(٣)] قال: خَرَج رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذاتَ لَيلَةٍ فِي رَمَضانَ فرَأَىٰ ناسًا فِي ناحِيَة المَسجِدِ يُصَلُّون فقال: «**مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟**» قال قائِلٌ: يا رَسُولَ الله، هَؤُلاءِ ناسٌ لَيسَ مَعَهم قُرآنٌ وأُبَيُّ بن كَعبٍ يَقرَأُ وهم مَعَه يُصَلُّون بصَلاتِه قال: «**قَدْ أَحْسَنُوا** -أَوْ:

(١) أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٣/ ٣٣٦) (١٨٠٢)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٢٧٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٣٨) (١٠٧٠)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٣١٧) (٥٢٥)، وغيرهم من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وحسنه الألباني في «صلاة التراويح» (ص٢١).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٦٩٧) (٤٢٨٢)، وغيره من حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي مرسلًا.

(٣) هو ثعلبة بن أبي مالك القرظي، حليف الأنصار، أبو مالك، ويقال: أبو يحيىٰ، المدني (إمام مسجد بني قريظة)، روىٰ عن عمر، وعثمان، وجماعة. وعنه: الزهري، ويزيد بن الهاد، وجماعة. مختلف في صحبته، وقال العجلي: تابعي ثقة. انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٩٧)، و«التقريب» (٨٤٥).

قَدْ أَصَابُوا-» ولم يَكْرَهْ ذَلِكَ لَهُم. قال البيهَقِيُّ: هَذَا مُرسَلٌ حَسَن، وقد رُوِي مَوصُولًا بإِسنادٍ ضَعيفٍ من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَواهُ أبو دَاوُد والبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنَيهِما» ومُحَمَّد بن نَصرٍ المَروَزِيُّ فِي «قِيامِ اللَّيلِ»(١).

ورَوَىٰ مُحَمَّد بن نَصْرٍ -أيضًا- وأبو يَعلَىٰ والطَّبَرانِيُّ فِي «الأَوسَطِ» عن جابِرِ بنِ عَبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: جاء أُبَيُّ بنُ كَعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَمَضانَ فقال: يا رَسُولَ الله، كان مِنِّي اللَّيلَةَ شَيءٌ قال: «**وَمَا ذَاكَ يَا أُبَيُّ؟**» قال: نِسوَةُ دارِي قُلْنَ: إِنَّا لا نَقرَأُ القُرآنَ فنُصَلِّي خَلْفَكَ بصَلاتِكَ! فصَلَّيْتُ بِهِنَّ ثَمانِ رَكَعاتٍ والوِتْرَ، فسَكَت عنه وكان شِبْهَ الرِّضَا. قال الهَيثَمِيُّ: رَواهُ أبو يَعلَىٰ والطَّبَرانِيُّ بنَحوِه فِي الأَوسَطِ وإِسنادُه حَسَن(٢).

وهذا الحَديثُ والحَديثُ قَبْلَه يَعضُدُهما المُرسَلُ الحَسَن الَّذي رَواهُ البيهَقيُّ ويَشهَدُ لكُلٍّ من الأَحاديثِ الثَّلاثَةِ ما تقدَّم فِي حَديثِ عائِشَة وأبي ذرٍّ والنُّعمانِ بنِ بَشيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّىٰ بالنَّاسِ ثَلاثَ لَيالٍ فِي رَمضانَ، ويَشهَدُ لها -أيضًا- حَديثُ جابِرٍ الَّذي صحَّحه ابنُ خُزَيمَةَ، ويَشهَدُ لها -أيضًا- قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَديثِ أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ**

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٦٩٧) (٤٢٨٣)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٢١٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ ٦٤).

(٢) أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٢١٧)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٣/ ٣٣٦) (١٨٠١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ١٠٨) (٣٧٣١)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٢/ ٧٤)، وضعفه الألباني، انظر: «التعليقات الحسان» (٤/ ٢٤٥).

حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ».

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: عَلَىٰ سَبيلِ الفَرضِ والتَّقديرِ لو أنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هو الَّذي أَحْدَثَ جَمْعَ النَّاسِ فِي صَلاةِ التَّراويحِ ولم يَكُن مَسبُوقًا بِفِعْلِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقَولِه وتَقريرِه لَكَان صَنِيعُه فِي جَمْعِ النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ سُنَّة يُعْمَل بِهَا كما يُعْمَل بالسُّنَنِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والدَّليلُ عَلَىٰ ذَلِكَ: قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ! تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»**. فهَذَا النَّصُّ الصَّحيح يدُلُّ عَلَىٰ أنَّ ما فَعَله عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من جَمْع النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيَام رَمَضان فهو سُنَّة وليس بِبِدعَة.

ويدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أيضًا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابن ماجَهْ والبُخارِيُّ فِي «تارِيخِه» والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن حُذَيفَةَ بن اليَمانِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: **«اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»** قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن وصحَّحَه الحاكِمُ والذَّهبِيُّ، ورَوَىٰ التِّرمِذيُّ والحاكِمُ -أيضًا- عن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَحوَه.

ويدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أيضًا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» عن ابنِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: **«إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ»**. قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ غَريبٌ، قال: وفِي البَابِ عن الفَضلِ بنِ العَبَّاس وأبي ذرٍّ وأبي هُريرَة. انتهىٰ، ولَفظُه عِندَ ابنِ حِبَّان: **«إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ»**.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» عن أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**».

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**». قال الحاكِمُ: صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ. وقال الذَّهَبيُّ: عَلَىٰ شَرطِ مُسلِمٍ.

وقد أَجمَعَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وفيهم من الخُلَفاء الرَّاشِدين عُثمانُ بن عَفَّان وعليُّ بنُ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَىٰ إقرارِ ما فَعَله عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جَمْعِ النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيَامِ رَمَضانَ، والصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يَجتَمِعُون عَلَىٰ شَيءٍ من البِدَع وإنَّما يَجتَمِعُون عَلَىٰ السُّنَّة.

وقد ذَكَر الإمامُ مُحمَّد بنُ نَصرٍ المَروَزِيِّ فِي كتاب «قِيَامِ اللَّيل» عن أبي إِسحَاقَ الهَمَدانِيِّ قال: «خَرَج عليُّ بنُ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أوَّلِ لَيلَة من رَمَضان والقَنادِيلُ تُزْهَرُ فِي المَساجِد وكِتابُ الله يُتْلَىٰ فجَعَل يُنادِي: نَوَّر اللهُ لَكَ يا بنَ الخطَّاب فِي قَبْرِكَ كَمَا نَوَّرْتَ مَساجِدَ الله بالقُرآنِ»(١).

وقد قال عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزيزِ -رحمه الله تَعالَىٰ-: «سَنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخُلَفاؤُه مِن بَعدِه سُنَنًا؛ الأَخذُ بِها تَصديقٌ لِكِتَابِ الله واستِكمَالٌ لطَاعَةِ الله وقُوَّةٌ عَلَىٰ دِينِ الله، لَيسَ لأَحَدٍ تَغيِيرُها ولا تَبدِيلُها ولا النَّظَرُ فِي شَيءٍ خَالَفَها، مَن عَمِلَ بِها

---

(١) أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٢١٧)، وابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (٣٠) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُهتَدٍ، ومَن انتَصَر بِها مَنصُورٌ، ومَن خَالَفها اتَّبع غَيرَ سَبيلِ المُؤمِنين ووَلَّاه الله ما تولَّىٰ وأَصلاهُ جَهَنَّمَ وسَاءَت مَصِيرًا». رَواهُ أبو بَكرٍ الخَطيبُ من طَريقِ الزُّهرِيِّ عن عُمَر بنِ عَبدِ العَزيزِ -رحمه الله تَعالَىٰ-(١).

وقد ذَكَره الشَّاطِبِيُّ فِي كِتابِ «الاعتِصَامِ»(٢) **فقال:** «ومِن كَلامِهِ الَّذي عُنِيَ به وبِحِفْظِه العُلَمَاءُ، وكان يُعجِبُ مالِكًا جِدًّا...» فذكر كَلامَ عُمَر الَّذي رواه الخَطيبُ ثم قال: «وبحَقٍّ ما كان يُعجِبُهُم؛ فإنَّه كلامٌ مُختصَر جَمَع أُصُولًا حَسَنةً من السُّنَّة، مِنهَا قَولُه: «لَيسَ لِأَحَدٍ تَغييرُها ولا تَبدِيلُها ولا النَّظَرُ فِي شَيءٍ خَالَفَها» قَطعٌ لمَادَّة الابتِدَاعِ جُملَةً.

وقَولُه: «مَن عَمِل بِها مُهتَدٍ...» إلىٰ آخر الكلام، مدحٌ لمُتَّبِعِ السُّنَّة وذمٌّ لِمَن خَالَفَها بالدَّليلِ الدَّالِّ عَلَىٰ ذَلِكَ، وهو قَولُ الله سُبحانَه: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥].

ومِنها: ما سَنَّه وُلاةِ الأمرِ من بَعدِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فهو سُنَّة، لا بِدعَة فيه أَلْبَتَّةَ، وإن لم يُعْلَمْ فِي كِتابِ الله ولا سُنَّة نَبيِّه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ نَصٌّ عَلَيهِ عَلَىٰ الخُصوصِ فقد جاء ما يدُلُّ عَلَيهِ فِي الجُملَة وذلك نصُّ حَديثِ العِرباضِ بن سارِيَة رَضِيَ اللهُ عَنهُ حيث قال فيه: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ! تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ! وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ!**» فقَرَن عَلَيهِ السَّلَامُ -كما تَرَىٰ- سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين بسُنَّتِه.

---

(١) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٣٥)، والخلال في «السنة» (١٣٢٩)، وغيرهما من طرق عن عمر بن عبد العزيز.

(٢) (١/ ١٤٥).

وأنَّ مِن اتِّباعِ سُنَّته اتباعُ سُنَنِهم.

وأنَّ المُحدَثاتِ خِلافَ ذَلِكَ لَيسَت مِنهَا فِي شَيءٍ؛ لأنَّهُم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فيما سَنُّوه إمَّا مُتَّبِعُون لسُنَّة نَبِيِّهِم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ نَفسِها، وإمَّا مُتَّبِعُون لِمَا فَهِموا من سُنَّتِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي الجُملَة والتَّفصيلِ عَلَىٰ وَجهٍ يَخفَىٰ عَلَىٰ غَيرِهم مِثلُه، لا زَائِدَ عَلَىٰ ذَلِكَ.

ومن الأُصولِ المُضَمَّنة فِي أَثَر عُمَر بنِ عَبدِ العَزيز: أنَّ سُنَّة وُلاةِ الأمرِ وعَمَلَهم تَفسِيرٌ لكِتابِ الله وسُنَّة رَسُولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لقَولِه: «الأَخذُ بِها تَصديقٌ لكِتابِ الله واستِكمَالٌ لطَاعَة الله وقُوَّةٌ فِي دِينِ الله»، وهو أَصلٌ مُقَرَّر فِي غَيرِ هَذَا المَوضِعِ؛ فقد جَمَع كَلامُ عُمَر بنِ عَبدِ العَزيزِ رَحِمَهُٱللَّهُ أُصولًا حَسَنةً وفَوائِدَ مُهِمَّةً». انتهىٰ كَلامُ الشَّاطِبِيِّ -رحمه الله تَعالَىٰ-.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّما سَمَّىٰ عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما فَعَله مِن جَمْع النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان بِدعَة من أَجلِ أن النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يَستَمِرَّ عَلَىٰ فِعْلِه، ولأنَّه لم يَكُن يُفعل فِي زمان أبي بَكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ فلِهَذَا قال عُمَر بنُ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فيه ما قال.

وقد صرَّح الشَّاطِبِيُّ فِي كِتابِ «الاعتِصام»(١) أنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إنَّما سَمَّىٰ قِيامَ النَّاس فِي ليالي رَمَضان بِدعَة عَلَىٰ المَجازِ.

وقال فِي مَوضعٍ آخَرَ من كِتابِ «الاعتِصام»(٢): «وأَمَّا قِسمُ المَندوبِ فلَيسَ مِن البِدَع بحالٍ، وتَبيينُ ذَلِكَ بالنَّظَرِ فِي الأَمثِلَة الَّتي مثَّل لها بصَلاةِ التَّراويحِ فِي رَمَضان

---

(١) (١/ ٥٠).

(٢) (١/ ٣٢٩).

جماعةً فِي المَسجِد؛ فقد قَامَ بِهَا رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المَسجِد واجتَمَع النَّاسُ خَلْفَه...» ثم ذَكَر الشَّاطِبِيُّ حَديثَ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي قِيَامِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنَّاس ثَلاثَ لَيالٍ فِي العَشرِ الأَواخِرِ من رَمَضان، وذَكَر -أيضًا- حَديثَ عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فِي ذَلِكَ، وفيه: أَنَّهُم لمَّا اجتَمَعوا فِي اللَّيلَة الثَّالِثَة أو الرَّابِعَة لم يَخْرُجْ إِلَيهم رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلمَّا أَصبَحَ قال: «**قَدْ رَأَيْتُ صَنِيعَكُمْ؛ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ**»، وقَد ذَكَرْتُ هَذَين الحَدِيثَيْن فِي الوَجهِ الأَوَّل، وذَكَرْتُ مَعَهُما حَديثَ النُّعمانِ بن بَشيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، بنَحْوِ حَديثِ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قال الشَّاطِبِيُّ[(١)] **بعد ذِكْرِه لحَديثِ عائِشَة** رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «فتَأَمَّلُوا؛ فِفي هَذَا الحَديثِ ما يدُلُّ عَلَىٰ كَونِهَا سُنَّةً؛ فإنَّ قِيَامَه أَوَّلًا بِهِم دَليلٌ عَلَىٰ صِحَّة القِيامِ فِي المَسجِد جَماعةً فِي رَمَضانَ، وامتِناعَه بَعْدَ ذَلِكَ من الخُروجِ خَشيَةَ الافتِرَاضِ لا يدُلُّ عَلَىٰ امتِنَاعِه مُطلَقًا؛ لأنَّ زَمانَه كان زَمانَ وَحيٍ وتَشريعٍ فيُمكِنُ أن يُوحَىٰ إذا عَمِلَ به النَّاس بالإلزامِ؛ فلمَّا زَالَت عِلَّة التَّشريعِ بمَوتِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَع الأَمرُ إلىٰ أَصْلِه وقد ثَبَت الجَوازُ فلا ناسِخَ له.

وإنَّما لم يُقِم ذَلِكَ أَبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأَحَدِ أَمرَينِ.

- إمَّا لأَنَّه رَأَىٰ أَنَّ قِيامَ النَّاس آخِرَ اللَّيلِ وما هُم عَلَيهِ كان أفضَلَ عِندَه مِن جَمْعِهم عَلَىٰ إمامٍ أَوَّلَ اللَّيلِ. ذَكَره الطُّرطُوشِيُّ[(٢)].

---

(١) (١/ ٣٣١).

(٢) هو محمد بن الوليد، أبو بكر الفهري الطرطوشي الأندلسي الفقيه المالكي، صحب القاضي أبا الوليد الباجي، وسمع الدامغاني، وغيره، روىٰ عنه السِّلَفي، وأبو الحسن سلار، وطائفة. توفي في =

- وإمَّا لِضِيقِ زَمانِه رَضِيَٱللَّهُعَنهُ عن النَّظَرِ فِي هَذِه الفُرُوعِ مع شُغُلِه بأَهلِ الرِّدَّة وغَيرِ ذَلِكَ ممَّا هو أَوكَدُ من صَلاةِ التَّراويحِ.

فلمَّا تَمَهَّد الإسلامُ فِي زَمَن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ ورَأَىٰ النَّاسَ فِي المَسجِد أَوزَاعًا - كما جاء فِي الخَبَر- قال: «لو جَمَعْتُ النَّاسَ عَلَىٰ قارِئٍ واحِدٍ لَكان أمثَلَ»[1]، فلمَّا تمَّ له ذَلِكَ نبَّه عَلَىٰ أنَّ قِيامَهُم آخِرَ اللَّيلِ أفضَلَ، ثُمَّ اتَّفَق السَّلَفُ عَلَىٰ صِحَّة ذَلِك وإِقرَارِه، والأُمَّة لا تَجتَمِع عَلَىٰ ضَلالَةٍ، وقد نصَّ الأُصولِيُّون أنَّ الإِجمَاع لا يَكُون إلَّا عن دَليلٍ شَرعيٍّ.

فإن قيل: فقَد سمَّاها عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ بِدعَةً وحَسَّنها بقَولِه: «نِعْمَتِ البِدعَةُ هَذِه»، وإذا ثَبَتَت بِدعَة مُستَحْسَنَةٌ فِي الشَّرعِ ثَبَت مُطلَقُ الاستِحسَانِ فِي البِدَعِ.

فالجَوابُ: إنَّما سمَّاها بِدعَة باعتِبَار ظاهِرِ الحالِ من حَيثُ تَرَكَها رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ واتَّفَق أنَّها لم تَقَع فِي زَمانِ أبي بَكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، لا أَنَّها بِدعَة فِي المَعنَىٰ؛ فمَن سمَّاها بِدعَة بِهَذا الاعتِبَارِ فلا مُشاحَّة فِي الأَسامِي، وعِندَ ذَلِكَ فلا يَجُوز أن يُستَدَلَّ بِها عَلَىٰ جَوازِ الابتِدَاعِ بالمَعنَىٰ المُتَكَلَّم فيه؛ لأنَّه نوعٌ من تَحرِيفِ الكَلِم عن مَواضِعِه». انتهىٰ.

وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاس بُن تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي كِتابِه «اقتِضَاءِ الصِّراطِ المُستَقِيم»[2]: «فأمَّا صَلاةُ التَّراويحِ فلَيسَت بِدعَةً فِي الشَّرِيعَة، بل هي سُنَّة

=

سنة عشرين وخمس مائة. انظر: «تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٥)، و«الأعلام» (٧/ ١٣٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠)، وغيره.

(٢) (٢/ ٩٣).

بقولِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفِعْلِه؛ فإنَّه قال: «**إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صِيَامَ رَمَضَانَ وَسَنَنْتُ لَكُمْ قِيَامَهُ**»(١).

ولا صَلاتُها جَماعَةً بِدعَة، بل هي سُنَّة فِي الشَّرِيعَة، بل قد صَلَّاها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الجَماعَةِ فِي أوَّلِ شَهرِ رَمَضان لَيْلَتَيْن بل ثَلاثًا وَصلَّاها -أيضًا- فِي العَشرِ الأَواخِرِ فِي جَماعَةٍ مرَّاتٍ، وقال: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّىٰ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ**»، لمَّا قام بِهِم حتَّىٰ خَشُوا أن يَفُوتَهُم الفَلاحُ. رَواهُ أَهلُ السُّنَنِ، وبِهَذا الحَديثِ احتَجَّ أحمَدُ وغَيرُه عَلَىٰ أنَّ فِعْلَها فِي الجَماعَةِ أَفضَلُ مِن فِعْلِها فِي حالِ الانفِرَادِ، وفِي قَولِهِ هَذَا تَرغِيبٌ فِي قِيامِ شَهرِ رَمَضان خَلْفَ الإمامِ وذَلِكَ أَوكَدُ من أن يَكُون سُنَّةً مُطلَقَةً، وكان النَّاسُ يُصَلُّونَها جَماعةً فِي المَسجِدِ عَلَىٰ عَهدِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُقِرُّهم، وإِقرَارُها سُنَّةً مِنهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». انتهىٰ.

وقد ذَكَر الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي كِتابِه «جامِعِ العُلُومِ والحِكَم»(٢) قَولَ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لمَّا جَمَع النَّاسَ فِي قِيامِ رَمَضان عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي المَسجِدِ وخَرَج ورَآهُم يُصَلُّون كَذَلِكَ فقال: «نِعْمَتِ البِدعَة هَذِه»، ورُوِي عنه أنَّه قال: «إِنْ كَانَتْ هَذِه بِدعَة فنِعْمَتِ البِدعَة» ومُرَادُه أنَّ هَذَا الفِعلَ لم يَكُن عَلَىٰ هَذَا الوَجهِ قبل هَذَا الوَقتِ ولكِنْ له أَصلٌ فِي الشَّرِيعَة يُرجَعُ إِلَيه، فمِنهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَحُثُّ عَلَىٰ قِيامِ رَمَضان ويُرَغِّب فيه، وكان النَّاسُ فِي زَمَنه يَقُومون

---

(١) أخرجه النسائي (٢٢١٠)، وابن ماجه (١٣٢٨)، وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٥٦٢).

(٢) (٢/ ١٢٨).

فِي المَسجِدِ جَماعاتٍ مُتفَرِّقَةً ووُحدانًا، وهو صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّىٰ بأَصحابِه فِي رَمَضان غيرَ لَيلَةٍ ثمَّ امتنَع مِن ذَلِكَ مُعلِّلًا بأنَّه خَشِي أن يُكتَب فيَعجِزُوا عن القِيامِ، وهَذَا قد أُمِنَ بَعدَه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورُوِي عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه كان يَقُوم بأَصحَابِه لَيالِيَ الأَفرادِ فِي العَشرِ الأَواخِرِ، ومِنها: أنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَر باتِّباعِ سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين، وهذا قد صار مِن سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين؛ فإنَّ النَّاس اجتَمَعوا عَلَيهِ فِي زَمَن عُمَر وعُثمَان وعَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ». انتهىٰ.

الوَجهُ الرَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ صَلاةَ اللَّيل فِي رَمَضان وفِي غَيرِه لَيسَ للرَّكَعات فيها عددٌ مُعيَّن لا يُزاد عَلَيهِ ولا يُنقَصُ منه، فأَقَلُّها ركعَةٌ وأكثَرُها لا حَدَّ له، ولا يُنكر عَلَىٰ مَن زاد فِي عَدَد الرَّكَعات ولا عَلَىٰ مَن اقتَصَر عَلَىٰ القَليلِ منها، والأَفضَلُ فِي هَذَا ما كان مُوافِقًا لفِعْلِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ثَبَت فِي «الصَّحِيحَيْن» عن عائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ ثَلاثَ عَشْرَة رَكعَةً منها الوِترُ ورَكعَتَا الفَجرِ»(١). وجاء فِي بَعضِ الرِّوايَاتِ فِي «الصَّحِيحَين»: «أنَّه كان يُصَلِّي ثَلاثَ عَشْرَةَ رَكعَةً سِوَىٰ رَكعَتَي الفَجرِ»(٢).

واختَلَفَتِ الرِّوايَة فِي عَدَد الرَّكَعات الَّتي كان الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يَقُومون بها فِي رَمَضان.

فرَوَىٰ مالِكٌ فِي «المُوطَّأ» والبَيهَقِيُّ من طَرِيقه عن مُحَمَّد بن يُوسُف عن السَّائِب بن يَزِيدَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «أَمَر عُمَرُ بنُ الخَطَّاب أُبَيَّ بنَ كَعبٍ وتَمِيمًا الدَّارِيَّ

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٠)، ومسلم (٧٣٧)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري (١١٧٠)، ومسلم (٧٣٨)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

أن يَقُومَا للنَّاسِ إِحدَىٰ عَشْرَةَ رَكعَةً، قال: وقد كان القارِئُ يَقرَأُ بالمِئِينَ حتَّىٰ كنَّا نعتَمِدُ عَلَىٰ العِصِيِّ من طُولِ القِيامِ، وما كنَّا نَنصَرِفُ إلَّا فِي فُروعِ الفَجرِ». إسنادُه صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَيْن.

وقد رَواهُ ابنُ أبي شَيبَةَ فِي «مُصنَّفِه» عن يَحيَىٰ بنِ سَعيدٍ القَطَّانِ عن مُحمَّد بنِ يُوسُفَ -وهو ابنُ عَبدِ الله بن يَزِيدَ الكِندِيِّ المَدَنِيِّ الأَعرَجِ- أنَّ السَّائِبَ أَخبَرَهُ: «أنَّ عُمَرَ جَمَع النَّاسَ عَلَىٰ أُبَيٍّ وتَمِيمٍ فكانا يُصَلِّيانِ إِحدَىٰ عَشْرَةَ رَكعَةً يَقرَآنِ بالمِئِينَ يعني فِي رَمَضانَ». إسنادُه صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَيْنِ[١].

ورَوَىٰ مالِكٌ فِي «المُوطَّأ» والبَيهَقِيُّ من طَرِيقِه عن يَزِيدَ بن رُومانَ أنَّه قال: كان النَّاس يَقُومُون فِي زَمانِ عُمَر بنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَمَضان بثَلاثٍ وعِشرِينَ رَكعَةً». فِي إِسنادِهِ انقِطَاعٌ؛ لأنَّ يَزِيدَ بنَ رُومانَ لم يُدرِكْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢].

ورَوَىٰ البَيهَقِيُّ بإِسنادٍ صَحيحٍ عن السَّائِبِ بن يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كانوا يَقُومُون عَلَىٰ عَهدِ عُمَر بنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَهرِ رَمَضان بعِشرِينَ رَكعَةً. قال: وكانُوا يَقرَءُون بالمِئِينَ، وكانُوا يَتَوَكَّئُون عَلَىٰ عِصِيِّهم فِي عَهدِ عُثمانَ بنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن شِدَّة القِيامِ»[٣].

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٥) (٤)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٦٩٨) (٤٢٨٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٦٢) (٧٦٧١)، وغيرهم من طريق السائب بن يزيد عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «صلاة التراويح» (ص٥٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٥) (٥)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٦٩٩) (٤٢٨٩)، وغيرهما، وضعفه الألباني في «صلاة التراويح» (ص٦١).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٦٩٨) (٤٢٨٨)، وضعفه الألباني في «صلاة التراويح» =

قال البَيهَقِيُّ: «ويُمكِنُ الجمعُ بين الرِّوايَتَين؛ فإنَّهم كانُوا يَقُومون بإحْدَىٰ عَشْرَةَ ثم كانوا يَقُومُون بعِشرِينَ ويُوتِرُون بثَلاثٍ».

وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاس بنُ تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ-: «قِيامُ رَمَضانَ لم يُوَقِّت النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه عَدَدًا مُعَيَّنًا، بل كان هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَزِيدُ فِي رَمَضان ولا غَيرِه عَلَىٰ ثَلاثَ عَشْرَةَ رَكعَةً، لَكِنْ كان يُطِيل الرَّكَعات؛ فلمَّا جَمَعَهُم عُمَرُ عَلَىٰ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ كان يُصَلِّي بِهِم عِشرِين رَكعَةً ثمَّ يُوتِرُ بثَلاثٍ، وكان يُخَفِّف القِرَاءَة بقَدرِ ما زاد من الرَّكَعات؛ لأنَّ ذَلِكَ أخفُّ عَلَىٰ المَأمُومِين من تَطويلِ الرَّكعَة الواحِدَة، ثمَّ كان طائِفَة من السَّلَف يَقُومون بأَربَعِين رَكعَةً ويُوتِرُون بثَلاثٍ، وآخَرُون قاموا بسِتٍّ وثَلاثِين وأَوتَرُوا بثَلاثٍ، وهذا كُلُّه سائِغٌ فكَيْفَمَا قام فِي رَمَضان من هَذِه الوُجوهِ فقد أَحْسَنَ.

والأَفضَلُ يَختَلِفُ باختِلَافِ أَحوالِ المُصَلِّين؛ فإنْ كان فِيهِم احتِمَالٌ لطُولِ القِيامِ؛ فالقِيَامِ بعَشْرِ رَكَعات وثَلَاثٍ بَعدَها، كما كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلِّي لنَفسِه فِي رَمَضان وغَيرِه هو الأَفضَلُ، وإن كَانُوا لا يَحتَمِلُونه فالقِيامُ بعِشرِينَ هو الأَفضلُ، وهو الَّذي يَعمَلُ به أَكثَرُ المُسلِمين؛ فإنَّه وَسَط بين العَشرِ وبين الأَربَعِينَ، وإن كان بأَربَعِين وغَيرِها جاز ذَلِكَ، ولا يُكْرَه شَيءٌ من ذَلِكَ، وقد نصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ غَيرُ واحِدٍ من الأَئِمَّة كأَحمَدَ وغَيرِه.

ومَن ظَنَّ أنَّ قِيامَ رَمَضان فيه عددٌ مُوَقَّت عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُزاد فيه ولا يُنقَصُ منه فقد أَخطَأَ»(١). انتهىٰ.

=

(ص٥٧).

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٢٧٢).

الوَجهُ الخامِسُ: أن يُقالَ: مَن استَحْسَن بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد أو غَيرِهما من المُحدَثَات فِي الإِسلامِ واستدَلَّ عَلَىٰ جَوازِ ما استَحْسَنَه منها بِفِعْلِ عُمَر بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين جَمَع النَّاسَ عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان؛ فإنَّه لا يَخلُو من أَحَدِ أَمرَيْنِ:

- إمَّا كَثافَةُ الجَهلِ بحَيثُ لا يَعرِف الفَرقَ بين المُحدَثَات الَّتي حذَّر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها وأَمَرَ بردِّها ونصَّ عَلَىٰ أنَّها شرٌّ وضَلالَةٌ وأنَّها فِي النَّارِ، وبين فِعْلِ الخَلِيفَة الرَّاشِد الَّذي أَمَر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاقتِدَاءِ به، وأَخبَرَ أنَّ الله تعالىٰ جَعَل الحقَّ عَلَىٰ لِسَانِه وقَلبِه وقَرَن سُنَّتَه بسُنَّتِه، وأَمَر الأُمَّة بالتَّمَسُّك بِها، والعَضِّ عَلَيها بالنَّواجِذِ، ومَن كان بِهَذِه المَثابَة من الجَهلِ فإنَّه لا يَجُوز له الخَوضُ فيما لا عِلْمَ له به؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد نَهَىٰ عن ذَلِكَ بقَولِه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

- **الأَمرُ الثَّانِي:** أن يَكُون عالِمًا بدُخولِ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد فِي عُمومِ المُحدَثَات الَّتي حذَّر منها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمر بردِّها، ولَكِنَّه قد وَجَد أَهْلَه وشُيُوخَه وأَهْلَ بَلَدِه يَعمَلُون بِهاتَيْن البِدعَتَين ويَستَحسِنُونَهُما، وقد تربَّىٰ عَلَىٰ ما وَجَد عَلَيهِ أَهلَهُ وشُيوخَهُ وأَهلَ بَلَدِه من البِدَع وأَلِفَها وأحبَّها؛ فهو لِذَلِكَ يتعصَّبُ لها، ويَبذُلُ غايَةَ وُسْعِه فِي الدِّفاع عنها، ويُنكِر عَلَىٰ العُلَماء والخُطَباء الَّذين يُحَذِّرون منها، ويَستَدِلُّون عَلَىٰ المَنعِ منها بالنُّصوصِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ، وهذا هو الظَّاهِرُ من حالِ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وأَشباهٍ له كَثيرِين من أَهلِ بَلَده وغَيرِ بَلَدِه.

وما أشدَّ الخَطَرَ فِي هَذَا؛ لأن الله تَعالَىٰ يقول: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالَىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾ [الصف:٥].

وقال تعالَىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

وقال تعالَىٰ مُشَدِّدًا علَى الَّذين يُخالِفُون أَمْرَ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه الله تعالَىٰ- فِي الكَلامِ علَىٰ هَذِه الآيَةِ: «أَتَدْرِي ما الفِتنَةُ؟ الفِتنَةُ الشِّركُ؛ لعلَّه إذا ردَّ بعضَ قَولِه أن يَقَع فِي قَلْبِه شيءٌ من الزَّيغ فيَهلِكَ، ثم جَعَل يَتلُو هَذِه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥].

وفِيمَا ذَكَرْتُه من الآياتِ أبلَغُ تَحذيرٍ من ردِّ الحقِّ واتِّباعِ الهَوَىٰ ومُخالَفَة ما جاء عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والآياتُ فِي هَذَا المَعنَىٰ كَثيرةٌ جدًّا، ولَقَد أحسَنَ الشَّاعِرُ حَيثُ يَقُول:

يُقْضَىٰ عَلَىٰ الْمَرْءِ فِي أَيَّام مِحْنَتِهِ ... حَتَّىٰ يَرَىٰ حَسَنًا مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ

وأبلَغُ من هَذَا قَولُ الله تعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ۝٣٦ وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦، ٣٧].

قال ابنُ القَيِّم -رَحِمه الله تعالَىٰ- فِي «بدائع الفوائد»[(١)]: «حَذَارِ حَذَارِ من أَمْرَيْن لَهُما عواقِبُ سُوءٍ:

---

(١) (٣/ ١٨٠).

أحَدُهما: ردُّ الحقِّ لمُخالَفَة هَواك؛ فإنَّك تُعاقَب بتَقلِيب القَلبِ ورَدِّ ما يَرِدُ عَلَيك من الحقِّ رأسًا ولا تَقبلُه إلَّا إذا بَرَزَ فِي قالَبِ هَواكَ؛ قال تعالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠]؛ فعاقَبَهم عَلَىٰ ردِّ الحقِّ أوَّلَ مرَّةٍ بأن قُلِّبَت أَفئِدَتُهُم وأبصارُهم بعد ذلك.

والثَّاني: التَّهاوُنُ بالأَمرِ إذا حَضَر وَقتُه؛ فإنَّك إن تَهاوَنْتَ به ثَبَّطَك الله وأَقعدَك عن مَراضِيه وأَوامِرِه عُقوبَة لَكَ؛ قال تَعالَىٰ: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣].

فمَن سَلِم من هَاتَيْن الآفَتَين والبَلِيَّتَيْن العَظِيمَتَيْن فلْتَهْنِهِ السَّلامَةُ!». انتهىٰ.

الوَجهُ السَّادِسُ: أنْ يُقالَ: مَن قاس بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد أو غَيرَهُما من المُحدثاتِ فِي الإِسلامِ عَلَىٰ فِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين جَمَع النَّاسَ عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيام رَمَضان فقِيَاسُه من أَفسَدِ القِيَاسِ، وهو من جِنْسِ قِياسِ الَّذين قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وهل يَستَجِيزُ مُسلِمٌ له عَقلٌ ودِينٌ أن يَقُولَ إنَّ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد أو غَيرَهُما من المُحدثاتِ فِي الإِسلامِ من جِنْسِ سُنَّةِ الخَلِيفَة الرَّاشِد الَّذي وَضَع الله الحقَّ عَلَىٰ لِسانِه وقَلبِه وأَمَر النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاقتِداءِ به والتَّمسُّك بسُنَّتِه والعَضِّ عَلَيها بالنَّواجِذ؟! كلَّا؛ إنَّ المُسلِمَ الَّذي له عَقلٌ ودِينٌ لا يَستَجِيزُ هَذَا القَولَ الباطِلَ والقِياسَ الفاسِدَ، وإنَّما يَستَجِيزُ ذَلِكَ مَن أَعماهُ التَّقلِيدُ لأَهلِ البِدَع وأَصَمَّه، وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]. ورَوَىٰ الإِمامُ

أحمَدُ وأبو داوُدَ عن أبي الدَّرداءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ»(١).

الوَجهُ السَّابِعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ قد أَخطَأَ خَطَأً كبيرًا وزلَّ زلَّةً شَنيعَةً فِي هَذِه الجُملَةِ السَّيِّئَة من كَلامِه؛ وذَلِكَ أَنَّه صَرَّح فِي مَقالِه السَّيِّئِ أنَّ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَحْدَث جَمْعَ النَّاسِ فِي صَلاةِ التَّراوِيحِ، وأنَّه بذَلِكَ قد شَرَع فِي الدِّينِ ما لم يَأْذَنْ به اللهُ، وأنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ تَركوا الإنكارَ عَلَيهِ فلم يَقُوموا عَلَيهِ ولم يُهاجِمُوه ويَقُولوا له: لِمَاذا تَشْرَعُ لنا من الدِّين ما لم يَأْذَنْ به الله؟!

وما أعظَمَ هَذِه الجَراءَةَ عَلَىٰ أَميرِ المُؤمِنِين! وما أعظَمَ إِلحاقَه بأَهلِ البِدَع والمُحدثَات والَّذين يَشرَعُون من الدِّين ما لم يَأْذَنْ به الله!

ولكنَّ الأَمرَ فِي الكاتِبِ كما قيل: «مَن أَمِن العُقوبَة أَساءَ الأَدَبَ». وأيُّ أدَبٍ أسوَأُ من الطَّعنِ عَلَىٰ أميرِ المُؤمِنين الخَليفَة الرَّاشِدِ الَّذي أَخبَرَ النَّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن الله تَعالَىٰ قد وَضَع الحقَّ عَلَىٰ لِسانِه وقَلبِه وأَمَر النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُمَّتَه بالاقتِداءِ به وقَرَنَ سُنَّته بسُنَّتِه وأَمَر الأُمَّة بالتَّمسُّك بها والعَضِّ عَلَيها بالنَّواجِذِ؟! ومَع هَذَا فإنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ لم يَحترِمْه ولم يَحتَرِمْ أَقوالَ الرَّسُول صلىٰ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ونُصُوصَه الدَّالَّةَ عَلَىٰ تَعظيمِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وتَفضِيلَه عَلَىٰ سائِرِ الصَّحابَة بعد أبي بَكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

واللهُ المَسئُول أن يُقَيِّض للكاتِبِ ولأَشباهِهِ من ذَوِي الجَراءَة عَلَىٰ ردِّ الحَقِّ وتَقريرِ الباطِلِ والتَّهَجُّم عَلَىٰ الخَليفَةِ الرَّاشِد وانتِهاك حُرْمَتِه مَن يَأخُذُ عَلَىٰ أَيدِيهِم عن

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤) (٢١٧٤٠)، وأبو داود (٥١٣٠)، وغيرهما من حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٨٦٨).

هَذِه الإساءَةِ ويَأطُرُهم عَلَىٰ الحقِّ!

الوَجهُ الثَّامِنُ: أنْ يُقالَ: إنَّ هَذِه الجُملَة السَّيِّئة من كَلامِ الكاتِبِ قد اشتَمَلَت عَلَىٰ تَقريرِ قاعِدَتَيْن خَبيثَتَيْن:

إحدَاهُما: التسوية بين المحدثات الَّتي حذر منها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر برَدِّها وأخبرَ أنَّها شرٌّ وضَلالَة، وبين سُنَّة الخَلِيفَة الرَّاشِد فِي جَمْعِ النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان.

والثَّانِيَة: تَهوِينُ أَمْرِ المُحدثَات فِي المَآتِم والمَولِد وغَيرِها مِنَ البِدَع ومُعارَضَة النَّاهِين عنها، وقد قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ ومُسلِم وأَهلُ السُّنَنِ من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حديثٌ حَسَن صَحيحٌ.

الوَجهُ التَّاسِعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ كلام الكاتِبِ قد تضمَّن الطَّعنَ عَلَىٰ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ورَمْيَهُم بالمُداهَنَة فِي تَرْكِ الإنكارِ عَلَىٰ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما زَعَم الكاتِبُ أنَّه قد أَحْدَثَه وشَرَعه من الدِّين مِمَّا لم يَأذَنْ به الله، وذلك حِينَ جَمَع النَّاسُ عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان، والصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عُمومًا وعُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَىٰ وَجهِ الخُصوصِ مُنَزَّهُون عن هَذَا الإفكِ والبُهتانِ، فأمَّا عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإنَّه لم يُحْدِث فِي قِيامِ اللَّيلِ شَيئًا لم يَسْبِقْه به رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويَسُنُّه لأُمَّتِه بالقَولِ منه والفِعلِ والتَّقريرِ، كما سَبَق بيانُ ذَلِكَ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ، ولم يَشْرَعْ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من الدِّين شَيئًا لم يَأْذَنْ به الله، حَاشَاه مِن هَذَا الإفكِ المُبين.

وأمَّا الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فإِنَّهم مُنَزَّهون عن المُداهَنَة والسُّكوتِ عن إنكارِ

المُنكَرات، وخُصوصًا الإحداثَ فِي الدِّينِ والزِّيادَة فِي شَرْع الله، ومَن ظنَّ بِهِم المُداهَنَة والسُّكُوت عن إِنكارِ المُنكَر فقد ظنَّ بِهِم ظنَّ السَّوْءِ.

وقد رُوِيَ من عِدَّة طُرُق: «أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَىٰ النَّاسَ عن المُغالَاةِ فِي مُهورِ النِّساءِ والزِّيادَة فيها عَلَىٰ أَربَعِمِائَة دِرهَمٍ فقَالَتْ له امرأةٌ: ليس ذَلِكَ لك يا عُمَرُ؛ إنَّ الله يقول: ﴿**وآتيتم إحداهن قنطارًا من ذهب**﴾ وكَذَلِكَ هي فِي قِراءَةِ عَبدِ الله بن مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّ امرَأَةً خاصَمَت عُمَرَ فخَصَمَتْه». وفِي رِوايَة أنَّه قال: «امرَأَةٌ أَصابَت ورَجُل أخطَأَ». وفِي رِوايَة أنَّه قال: «كلُّ النَّاس أفقَهُ من عُمَر»(١).

ورَوَىٰ الإِمامُ أَحمَدُ والبُخارِيُّ وأبو داوُدَ عن أبي وائِل قال: «جَلَسْتُ إلىٰ شَيبَةَ بنِ عُثمانَ فقال: جَلَس عُمَر بنُ الخطَّاب فِي مَجلِسِكَ هَذَا فقال: لقد هَمَمْتُ أَلَّا أَدَعَ فِي الكَعبَةِ صَفرَاءَ ولا بَيضَاءَ إلَّا قَسَمْتُها بين النَّاس قال: قلتُ: ليس ذَلِكَ لَكَ؛ قد سَبَقَك صاحِبَاك لم يَفْعَلَا ذَلِكَ فقال: هُمَا المَرْءانِ يُقْتَدَىٰ بِهِما». هَذِه إِحدَىٰ الرِّوايَتَين عِندَ أَحمَد، وإِسنادُه صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَيْن ونَحوُه فِي رِوايَة البُخارِيِّ والرِّوايَة الأُخرَىٰ عِندَ أحمَدَ.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١٨٠) (١٠٤٢٠)، ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦١٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٠) (٨٦٤)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٤٩٨) لابن كثير، و«المقصد العلي» (٢/ ٣٣٥) للهيثمي، وغيرهم من طرق عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. مطولًا ومختصرًا. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢٠٤): «وأصل قول عمر: (لا تغالوا في صدقات النساء) عند أصحاب السنن، وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة»، انتهىٰ. وانظر: «الإرواء» (٦/ ٣٤٨).

وفِي رِوايَة أبي داوُدَ عن أبي وائِلٍ شَقيقِ بن سَلَمة عن شَيبَةَ يَعنِي ابنَ عُثمَان- قال: «قَعَد عُمَرُ بنُ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَقعَدِكَ الَّذي أنت فيه فقال: لا أَخْرُجُ حتَّىٰ أَقسِمَ مَالَ الكَعبَةِ قال: قلتُ: ما أَنتَ بفاعِلٍ، قال: بَلَىٰ لَأَفْعَلَنَّ قال: قلتُ: ما أنتَ بفاعِلٍ، قال: لِمَ؟ قلتُ: لأنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد رَأَىٰ مَكانَه وأبو بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهما أَحوَجُ مِنكَ إلىٰ المَالِ فلم يُخرِجَاه فقام فخَرَجَ»(١).

ورَوَىٰ مُحَمَّد بنُ سَعدٍ فِي «الطبقات» عن عُبَيدِ الله بنِ عبَّاسٍ(٢) قال: «كان للعبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِيزابٌ(٣) عَلَىٰ طَرِيقِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلَبِسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثِيَابه يَومَ الجُمُعة وقد كان ذُبِح للعبَّاسِ فَرخَانِ فلمَّا وَافَىٰ المِيزابَ صُبَّ فيه ماءٌ فيه مِن دَمِ الفَرْخَيْنِ فأصابَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأَمَر عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقَلْعِه ثم رَجَع عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فطَرَح ثِيَابَه ولَبِسَ غَيْرَها ثم جاء فصلَّىٰ بالنَّاسِ فأتاه العبَّاسُ فقال: والله إنَّه لَلْمَوْضِعُ الَّذي وَضَعَه رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للعبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأَنَا أَعْزِمُ عَلَيْكَ لَمَا صَعِدْتَ عَلَىٰ ظَهْرِي حتَّىٰ تَضَعَه فِي المَوضِعِ الَّذي

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٠) (١٥٤١٩)، والبخاري (١٥٩٤، ٧٢٧٥)، وأبو داود (٢٠٣١)، وغيرهم من طريق أبي وائل، عن شيبة بن عثمان به.

(٢) هو: عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، شقيق عبد الله بن عباس. أبو محمد المدني (ابن عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، روىٰ عنه: سليمان بن يسار، وابنه عبد الله بن عبيد الله بن عباس، وغيرهما. من صغار الصحابة، مات بالمدينة سنة سبع وثمانين. انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٦٠)، و«التقريب» (٤٣٠٣).

(٣) الميزاب: مصب ماء المطر، ويقال للميزاب: مرزاب ومزراب، بتقديم الراء وتأخيرها. انظر: «تاج العروس» (٢/ ٢٤-٢٥).

وَضعه رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ! ففَعَل ذَلِكَ العبَّاسُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»(١).

وفِي هَذِه الآثَارِ بَيانُ ما كان عَلَيهِ عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من مَزيدِ الإِذعانِ للحَقِّ إذا بَلَغه ذَلِكَ عن الله تَعالَىٰ أو عن رَسُوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما كان عَلَيهِ -أيضًا- من المُسارَعَة إلىٰ الاقتِدَاءِ برَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والتَّمسُّك بسُنَّته.

وفيها -أيضًا- بيانُ ما كان عَلَيهِ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ من بيانِ الحقِّ لعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فضلًا عن غَيرِهِ من النَّاسِ، وأنَّهُم كانوا لا يُداهِنُون أَحَدًا فِي بيانِ الحقِّ والرَّدِّ عَلَىٰ مَن خالَفَه.

وفيها -أيضًا- أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن رَمَىٰ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بالمُداهَنَة والسُّكوتِ عن بَيانِ الحقِّ والإِنكارِ عَلَىٰ مَن خَالَفَه.

وإذا عُلِم هَذَا فهل يَقُول مُسلِمٌ له عَقلٌ إنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد شَرَع من الدِّين ما لم يَأْذَنْ به الله، وأنَّه قد أَحدَثَ فِي قِيامِ اللَّيلِ حَدَثًا لم يَسبِقْه إِلَيه رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟! كَلَّا لا يَقُول ذَلِكَ مُسلِمٌ عاقِلٌ، وإِنَّما يَقُولُه مَن يَتشَبَّه بالرَّوافِضِ فِي الطَّعنِ عَلَىٰ الخَلِيفَة الرَّاشِد عُمَرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والانتِهاكِ لحُرْمَتِه.

وكَذَلِكَ لا يَقُول مُسلِمٌ عاقِلٌ إنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ دَاهَنُوا عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولم يُنكِروا ما زَعَم الكاتِبُ أنَّه أَحدَثَه وشَرَعه فِي الدِّين، وإِنَّما يقول ذَلِكَ أَعداءُ الصَّحابَة ومَن يَتشَبَّه بأَعدائِهِم من أَهلِ البِدَع الَّذين قد مُلِئَت قُلُوبُهم غيظًا عَلَىٰ أَهلِ السُّنَّة الَّذين يُنكِرُون البِدَعَ ويُحَذِّرون منها.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٢٠)، وأحمد (١/ ٢١٠) (١٧٩٠)، وغيرهما من طرق عن عبيد الله بن عباس به. وثمة طرق أخرىٰ. وقد حسنه الأرنؤوط.

الوَجهُ العاشِرُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد أَجمعُوا عَلَىٰ إقرارِ ما أَمَر به عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن جمْع النَّاس عَلَىٰ إمامٍ واحِدٍ فِي قِيامِ رَمَضان، وَعَمِلُوا بذَلِكَ فِي عَهدِه وعَهدِ الخَليفَتيْن الرَّاشِدَيْن عُثمانَ بنِ عفَّانَ وعليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعَمِلَ بذَلِكَ المُسلِمُون فِي عَهدِ الصَّحابَة وبَعدَ عَهدِهم إلىٰ زَمانِنا، ولم يُنقَل عن أَحَدٍ من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّه أَنكرَ صَنيعَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّهُم كَانُوا يَعلَمُون أنَّه لم يَبتَدِع فِي الدِّين شيئًا لم يَكُن مَسبُوقًا إليه، وإنَّما كان مُتَّبِعًا لِفِعْل رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ صَلَّىٰ بالنَّاس ثَلاثَ لَيالٍ فِي رَمَضان، ثمَّ تَركَ ذَلِكَ خَشْيَة أن تُفْرَض صَلاةُ اللَّيلِ عَلَىٰ أُمَّتِه فيَعْجِزُوا عنها، وكَانُوا يَعلَمُون -أيضًا- أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان عامِلًا بقَولِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**». ومَن كان مُتَّبِعًا لفِعْلِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعامِلًا بقَولِه وتَقريرِه فهو مُحسِن غايَةَ الإحسانِ، وما عَلَىٰ المُحسِنين من سَبِيلٍ.

الوَجهُ الحادِي عَشَرَ: أنْ يُقالَ: إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ قد انتَقَص عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبَخَسه حقَّه؛ وذَلِكَ فِي زَعْمِه أَنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا مِثْلَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي العِلْمِ والفِقْه والمَقامِ من رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا قولٌ باطِلٌ مَردودٌ عَلَىٰ قائِلِه؛ فإنَّه ليس بَعدَ أبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحدٌ يُدانِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي العِلْمِ والفِقْه والمَقامِ من رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَضلًا عن أن يَكُون فِيهِم مَن يُماثِلُه، والأَدِلَّة عَلَىٰ ذَلِكَ كَثيرَة جدًّا.

فأمَّا تَفَوُّقُه فِي العِلْم: فقد جاء فيه أَحادِيثُ كَثيرةٌ.

منها: قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**». رَواهُ

ابنُ عُمَر وأبو ذرٍّ وأبو هُريرة والفَضلُ بنُ العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد تقدَّم تَخرِيجُ هَذِه الأحاديث فِي الوَجهِ الثَّانِي فلْتُراجعْ هُناكَ.

وجاء فِي حَديثِ ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِندَ أحمَدَ والتِّرمِذيِّ وابنِ حِبَّان قال ابن عمر: «ما نَزَل بالنَّاسِ أَمرٌ قَطُّ فَقَالُوا فيه وقال فيه عُمَرُ بنُ الخطَّاب إلَّا نَزَل القُرآنِ عَلَىٰ نَحوِ مِمَّا قال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»(١).

ومنها: قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا لَفظُ البُخارِيِّ(٢).

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ -أيضًا- ومُسلِمٌ والتِّرمِذيُّ نَحوَه عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال التِّرمِذيُّ: حَديثٌ صَحيحٌ. قال ابن وهب: «تَفسِيرُ «**مُحَدَّثُونَ**»: مُلْهَمُون». ذَكَره مُسلِمٌ فِي «صَحيحِه» بعد إِيرادِه لحَديثِ عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال التِّرمِذيُّ: «حدَّثَني بعضُ أَصحابِ سفيان قال: قال سفيان بن عيينة: «مُحَدَّثُونَ» يعني: **مُفَهَّمُون**»(٣).

ومنها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ والتِّرمِذيُّ عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٥) (٥٦٩٧)، والترمذي (٣٦٨٢)، وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد سبق.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٩) (٨٤٤٩)، والبخاري (٣٤٦٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٥٥) (٣٦٩٣)، ومسلم (٢٣٩٨)، والترمذي (٣٦٩٣)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال: سَمِعْتُ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّىٰ إِنِّي لَأَرَىٰ الرِّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ**» قال مَن حَولَهُ: فما أَوَّلْتَ ذَلِكَ يا رَسُول الله؟ قال: «**الْعِلْمُ**»(١).

وقد رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكبير» ولفظُه أَنَّ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**رَأَيْتُ أَنِّي أُعْطِيتُ عُسًّا**(٢) **مَمْلُوءًا لَبَنًا فَشَرِبْتُ حَتَّىٰ تَمَلَّأْتُ حَتَّىٰ رَأَيْتُهُ يَجْرِي فِي عُرُوقِي بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ، فَفَضَلَتْ فَضْلَةٌ فَأَعْطَيْتُهَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ؛ فَأَوِّلُوهَا!**» قالوا: يا نبيَّ الله هَذَا عِلمٌ أَعطَاكَهُ الله فملأَكَ منه فَفَضَلَتْ فَضلَةٌ فَأَعْطَيْتَها عُمَر بنَ الخطَّابِ؛ فقال: «**أَصَبْتُمْ**». قال الهَيثَمِيُّ: رِجالُه رِجالُ الصَّحيحِ. وقد رَواهُ الحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» بنَحوِه وقال: صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ. ووَافقَه الذَّهبِيُّ فِي «تَلخِيصِه»(٣).

وما جاء فِي هَذَا الحَديثِ والأَحاديثِ قَبْلَه فكُلُّه من خَصائِصِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ دُونَ غَيرِه من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

ومنها: ما رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» عن زَيدِ بنِ وَهبٍ قال: قال عَبدُ الله -يعني ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: «إِنَّ عُمَر كان أَعْلَمَنا باللهِ وأَقْرَأَنا لكِتابِ اللهِ، وأَفْقَهَنا فِي دِينِ الله». قال الهَيثَمِيُّ: رَواهُ الطَّبَرانِيُّ بأَسانِيدَ ورِجالِ أَحَدُها رِجالُ الصَّحيحِ(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٣٠) (٦١٤٢)، والبخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١)، والترمذي (٢٢٨٤)، وغيرهم من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) الْعُسُّ -بالضم-: القدح الكبير، وجمعه: عِسَاسٌ، مثل سهام، وربما قيل: أَعْسَاسٌ، مثل: قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٣٦)، و«المصباح المنير» (٢/ ٤٠٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٩٣) (١٣١٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٩٢) (٤٤٩٦)، وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٩).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦١) (٨٨٠٣)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

=

ومنها: ما رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبِيرِ» -أيضًا- من طَرِيقِ أَسَد بن مُوسَىٰ: حدَّثنا وَكيعٌ عن الأَعمَشِ عن أبي وائِلٍ قال: قال عَبدُ الله -يَعنِي ابنَ مَسعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «لو أنَّ عِلْمَ عُمَرَ وُضِع فِي كِفَّة مِيزانٍ ووُضِعَ عِلْمُ أَهلِ الأَرضِ فِي كِفَّة لَرَجَحَ عِلْمُه بعِلْمِهِمْ». قال وكيع: قال الأعمش: فأَنكَرْتُ ذَلِكَ فأَتَيْتُ إبرَاهِيمَ فذَكَرْتُه له فقال: وما أَنْكَرْتَ من ذَلِكَ؟! فواللهِ لَقد قال عَبدُ الله أفضَلَ من ذَلِكَ قال: «إِنِّي لَأَحْسِب تِسعَةَ أَعشارِ العِلْمِ ذَهَب يومَ ذَهَب عُمَرُ». قال الهَيثَمِيُّ: رَواهُ الطَّبَرانِيُّ بأَسانِيدَ ورِجالُ هَذَا رِجالُ الصَّحيحِ غَيرُ أَسَد بنِ مُوسَىٰ وهو ثِقَة. وقد رَوَىٰ الحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» رِوايَة أبي وائِلٍ عن عَبدِ الله وقال: عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَيْن ووافَقَه الذَّهبِيُّ فِي «تَلخِيصِه»[(١)].

ومنها: ما رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الأَوسَطِ» عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُون فَحَيَّ هَلًا بعُمَر! ما كنَّا نُبعِدُ أَصحابَ مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ السَّكِينة تَنطِقُ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ». قال الهَيثَمِيُّ إِسنادُه حَسَن[(٢)].

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ -أيضًا- فِي «الكَبِيرِ» عن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «ما كنَّا نُبعِدُ أنَّ السَّكِينَةَ تَنطِقُ عَلَىٰ لِسانِ عُمَر». قال الهَيثَمِيُّ: إِسنَادُه حَسَن[(٣)].

=

وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٩).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٣) (٨٨٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٩٢) (٤٤٩٧)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٩).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٥٩) (٥٥٤٩)، وغيره من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٧) (٨٨٢٧)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٩).

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ -أيضًا- عن طارِقِ بنِ شِهَابٍ[(١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنَّا نتحدَّثُ أنَّ السَّكِينَةَ تَنزِلُ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ». قال الهَيثَمِيُّ: رِجالُه ثِقاتٌ[(٢)].

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ -أيضًا- فِي «الكَبيرِ» من طَرِيقِ عاصِمٍ -وهو ابنُ أبي النُّجودِ- عن زِرٍّ عن عَبدِ الله -وهو ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أنَّه قال: «إذا ذُكِر الصَّالِحُون فحَيَّ هَلًا بعُمَرَ...» فذكر الحديث وفيه: «وأَيْمُ الله إنِّي لَأَحْسَبُ بين عَيْنَيه مَلَكًا يُسَدِّده ويُرشِدُه». قال الهَيثَمِيُّ: رَواهُ الطَّبَرانِيُّ من طُرقٍ وفِي بَعضِها عاصِمُ بنُ أبي النَّجودِ وهو حَسَن الحَديثِ وبَقِيَّة رِجالِهَا رِجالُ الصَّحيحِ[(٣)].

وفِيمَا ذَكَرْتُه من الأَحاديثِ والآثَارِ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا مِثْلَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي العِلْم والفِقْه.

وأمَّا تَفوُّقُ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عَلَىٰ الصَّحابَة سِوَىٰ أبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ فِي المَقامِ من رَسُول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وعُلُوِّ المنزِلَة عِندَه:** فقد جاء فيه أحادِيثُ كَثِيرَةٌ:

منها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابن ماجَهْ عن حُذَيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنَّا

---

(١) هو: طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي، روىٰ عن عمر، وابن مسعود، وجماعة، روىٰ عنه قيس بن مسلم الجدلي، وغيره، قال أبو داود: رأىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يسمع منه، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٤١)، و«التقريب» (٣٠٠٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٢٠) (٨٢٠٢)، وغيره عن طارق بن شهاب رَحِمَهُ اللَّهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٤) (٨٨١٣)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٧٨).

عِندَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُلوسًا فقال: «**إِنِّي لا أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ؛ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**» وأَشارَ إلىٰ أبي بَكرٍ وعُمَر.

وقد رَواهُ ابنُ حِبَّان فِي «صَحيحِه» ولَفظُه: «**إِنِّي لَا أَرَىٰ مَقَامِي فِيكُمْ إِلَّا قَلِيلًا؛ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**». ورَواهُ الحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» مُختَصرًا وصحَّحه ووَافقَه الذَّهبِيُّ عَلَىٰ تَصحيحِه، وقال الحاكِمُ: هَذَا حَديثٌ من أَجَلِّ ما رُوِي فِي فَضائِلِ الشَّيخَيْن؛ يعني أبا بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومنها: ما رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ عن عَمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثه عَلَىٰ جَيشِ ذَاتِ السَّلاسِل قال: فأَتَيْتُه فقُلتُ: أيُّ النَّاسِ أَحبُّ إِليكَ؟ قال: «**عَائِشَةُ**» قُلتُ: مِنَ الرِّجالِ؟ قال: «**أَبُوهَا**» قُلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «**عُمَرُ**» فعدَّ رِجالًا. زاد البُخارِيُّ فِي رِوايَة له فَسَكت مَخافَة أن يَجعَلَني فِي آخِرِهم[1].

ومنها: ما رَواهُ التِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ والحاكِمُ فِي «مُستَدرَكِه» عن عَبدِ الله بنِ شَقيقٍ قال: قُلتُ لعَائِشَة: أيُّ أَصحابِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أحبَّ إلىٰ رَسُول الله؟ قالَت: أبو بَكرٍ. قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قالت: عُمَر. قلتُ: ثم مَنْ؟ قالت: أبو عُبَيْدَة بنُ الجَرَّاح. قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: فسَكَتَت». هَذَا لَفظُ التِّرمِذيِّ وقال: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ، وقال الحاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ ووَافقَه الذَّهبِيُّ فِي «تَلخِيصِه»[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٣) (١٧٨٤٤)، والبخاري (٣٦٦٢، ٤٣٥٨)، ومسلم (٢٣٨٤)، وغيرهم من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٥٧)، وابن ماجه (١٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٧) (٤٤٤٦)، وغيرهم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وانظر: «صحيح سنن الترمذي».

ومِنهَا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ وابنُ ماجَهْ عن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: استأْذَنْتُ رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي العُمرَة فَأْذَنْ لي وقال: «**لا تَنْسَنا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ**». فقال كَلِمَةً ما يَسُرُّنِي أنَّ لي بِهَا الدُّنيا. هَذَا لَفظُ أبي داوُدَ، وفِي رِوايَة له أنه قال: «**أَشْرِكْنَا يَا أُخَيَّ فِي دُعَائِكَ**». قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ، وفِي رِوايَة لأحمَدَ أنه قال: «**يَا أُخَيَّ أَشْرِكْنَا فِي صَالِحِ دُعَائِكَ وَلا تَنْسَنَا**» فقال عُمَرُ: ما أُحِبُّ أنَّ لي بِها ما طَلَعت عَلَيهِ الشَّمسُ لقَولِه: «**يَا أُخَيَّ**»(١).

ومنها: ما رَواهُ التِّرمِذيُّ والحاكِمُ عن عبد الله بن حَنطَبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «كنتُ مع رَسُولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فنظَر إلىٰ أبي بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فقال: «**هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ**». هَذَا لَفظُ الحاكِمِ وقال: صَحيحُ الإسنادِ وقال الذهبي: حَسَن(٢).

ومِنهَا: ما فِي «مُستَدرَكِ الحاكِمِ» -أيضًا- عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فِي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩] قال: «أبو بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا». قال الحاكِمُ: صَحيحٌ عَلَىٰ شَرطِ الشَّيخَينِ ووافقَه الذَّهبِيُّ فِي «تَلخِيصِه»(٣).

ومنها: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ عن أبي هُرَيرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: صلَّىٰ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ صَلاةَ الصُّبحِ ثم أقبل عَلَىٰ النَّاسِ فقال: «**بَيْنَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً إِذْ رَكِبَهَا فَضَرَبَهَا فَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا إِنَّما خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ**» فقال النَّاس: سُبحانَ اللهِ بَقَرةٌ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٩) (١٩٥)، وأبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢)، وابن ماجه (٢٨٩٤)، وغيرهم من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ ٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٧١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٣) (٤٤٣٢)، وغيرهما من حديث عبدالله بن حنطب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨١٤).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٤) (٤٤٣٦)، وغيره عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا به.

تَكَلَّمُ! فقال: «**فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**» وما هُمَّا ثَمَّ «**وَبَيْنَما رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ فَذَهَبَ مِنهَا بِشَاةٍ فَطَلَبَ حَتَّىٰ كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: هَذَا اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي؛ فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي**؟!» فقال النَّاس: سُبحانَ الله ذِئبٌ يَتكَلَّمُ! قال: «**فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**» وما هما ثَمَّ. هَذَا لَفظُ البُخارِيِّ فِي «كتاب أَحادِيثِ الأَنبياءِ». وقد رَواهُ التِّرمِذيُّ مُفَرَّقًا فِي مَوضِعَيْن من مَناقِب أبي بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقال فِي كلٍّ مِنهُما: حَسَن صَحيحٌ[1].

ومِنهَا: ما رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهْ عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ قال: سَمِعْتُ ابنَ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُول: وُضِع عُمَرُ بنُ الخطَّاب عَلَىٰ سَرِيرِه فتكَنَّفَه النَّاسُ يَدْعُون ويُثْنُون ويُصَلُّون عَلَيهِ قبل أن يُرْفَع وأنا فيهم قال: فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا بِرَجُلٍ قد أَخَذ بمَنْكِبِي من وَرائِي فالتفتُّ إِلَيه فإذا هو عَلِيٌّ فتَرَحَّمَ عَلَىٰ عُمَر وقال: ما خَلَّفْتُ أَحدًا أحبُّ إِليَّ أنْ أَلْقَىٰ الله بِمِثلِ عَمَلِه مِنكَ، وَأَيْمُ اللهِ إنْ كُنتُ لَأَظُنُّ أن يَجعَلَك الله مع صاحِبَيْكَ وذَاكَ أَنِّي كُنتُ أُكثِرُ أَسمَعُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**جِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**» فإِنْ كُنتُ لَأَرجُو أو لَأَظُن أن يَجعَلَك الله مَعَهُما[2].

وقد رَوَىٰ عبدُ الله ابنُ الإمامِ أحمَدَ فِي «زَوائِد المُسنَدِ» عن أبي مَعمَرٍ عن ابنِ أبي حازِمٍ قال: «جاءَ رَجُلٌ إلىٰ عليِّ بنِ حُسَينٍ فقال: ما كان مَنزِلَة أبي بَكرٍ وعُمَر من

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٥) (٧٣٤٥)، والبخاري (٣٤٧١)، ومسلم (٢٣٨٨)، والترمذي (٣٦٧٧، ٣٦٩٥)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١١٢) (٨٩٨)، والبخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)، وابن ماجه (٩٨)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: مَنْزِلَتُهُما السَّاعَةَ»[١].

ورَوَىٰ أبو نُعَيمٍ فِي «الحِلْيَة» من حَديثِ شُعبَة عن سَلَمة بن كُهَيْلٍ عن أبي الزَّعرَاءِ أو عن زَيدِ بنِ وَهبٍ: «أن سُوَيْدَ بن غَفَلَة دَخَل عَلَىٰ عليِّ بن أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إمارَتِه فقال: يا أَميرَ المُؤمِنين، إنِّي مَرَرْتُ بنَفَرٍ يَذكُرون أبا بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بغَيرِ الَّذي هما أَهلٌ له من الإِسلامِ؛ فنَهَض إلىٰ المِنبَرِ وهو قابِضٌ عَلَىٰ يَدِي فقال: والَّذي فَلَق الحَبَّة وبَرَأ النَّسْمَة لا يُحِبُّهما إلَّا مُؤمِنٌ فاضِلٌ ولا يُبغِضُهُما ويُخالِفُهُما إلَّا شَقِيٌّ مارِقٌ؛ فحُبُّهُما قُربَة وبُغضُهُمَا مُروقٌ، ما بَالُ أَقوامٍ يَذكُرون أَخَوَيْ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ووَزِيرَيْه وصَاحِبَيْه وسَيِّدَيْ قُرَيْشٍ وأَبَوَي المُسلِمِين! فأنا بَريءٌ ممَّن يَذكُرُهَما وعَلَيهِ مُعاقِبٌ»[٢].

ورَوَىٰ التِّرمِذيُّ عن مُحَمَّد بنِ سِيرِين أَنَّه قال: «ما أظنُّ رَجُلًا يَنتَقِصُ أبا بَكرٍ وعُمَرَ يُحِبُّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قال التِّرمِذيُّ: حَديثٌ حَسَن غَرِيب[٣].

وفِيمَا ذَكَرْتُه من الأَحادِيث والآثارِ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن انتَقَصَ الخَلِيفَة الرَّاشِدَ عُمَر بنَ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبَخَسَه حقَّه من عُلُوِّ المَنزِلَة فِي العِلْم والفِقْه والمَقامِ مِن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والأَحادِيثُ فِي فَضائِلِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخَصائِصِه الَّتي اختُصَّ بِهَا دُونَ غَيرِه من

---

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (٤/ ٧٧) (١٦٧٥٥)، وغيره عن علي بن حسين. وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٠١)، وغيره عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٦٨٥) عن ابن سيرين به. قال الألباني: صحيح الإسناد مقطوع.

الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَثيرَة جدًّا، ومِن أَعظَمِها وأَشرَفِها أنَّ القُرآنَ قد نَزَل بمُوافقَتِه فِي أَسرَىٰ بَدرٍ(١) وفِي تَحرِيم الخَمرِ(٢) وفِي اتِّخاذِ مَقامِ إبراهِيمَ مُصَلًّىٰ وفِي الحِجَابِ وفِي قَولِهِ للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين آلَىٰ مِن نِسَائِه(٣): «إنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فإنَّ الله مَعَكَ ومَلائِكَتَه وجِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ وأنا وأبو وبَكرٍ والمُؤمِنُون مَعَكَ» فنَزَلَتْ هَذِه الآيَة: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤].

ومنها: أنَّ الشَّيطانَ كان يَخافُ من عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإذا سَلَك عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجًّا سَلَك الشَّيطانُ فجًّا غَيرَ فَجِّه(٤).

ومنها: أنَّه كان أشدَّ هَذِه الأُمَّةِ فِي دِينِ الله(٥).

---

(١) أخرج مسلم (٢٣٩٩)، وغيره من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال عمر: «وافقت ربي في ثلاث،..، وفي أسارىٰ بدر».

(٢) أخرج أحمد (١/ ٥٣) (٣٧٨)، والترمذي (٣٠٤٩)، وأبو داود (٣٦٧٠)، وغيرهم من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال: «لما نزل تحريم الخمر، قال: اللهم بيِّن لنا في الخمر بيانًا شافيًا،...» الحديث. وصحح الأرنؤوط إسناده.

(٣) أخرج البخاري (٤٠٢)، وغيره من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وافقت ربي في ثلاث: فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلىٰ، فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرتَ نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغيرة عليه، فقلت لهن: (عسىٰ ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجًا خيرًا منكن)، فنزلت هذه الآية».

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٩٤)، ومسلم (٢٣٩٦)، وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ١٨٤) (١٢٩٢٧)، والترمذي (٣٧٩٠)، وابن ماجه (١٥٤)، وغيرهم من =

ومنها: أنَّه عُرِضَ عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المَنامِ وعَلَيهِ قَمِيصٌ يَجُرُّه وأوَّلَ النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ بالدِّينِ (١).

ومنها: قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ**»(٢)... إلىٰ غَيرِ ذَلِكَ من المَناقِب الجَلِيلَة والخِصَالِ الحَمِيدَة الَّتي قد امتَازَ بِهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ غَيرِه، وفيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن انتَقَصَه وبَخَسَه حَقَّه.

ومن أَشرَفِ الخِصَالِ الحَمِيدَة الَّتي قد امتاز بِهَا عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عَلَىٰ جَمِيعِ الخُلَفاء والمُلوكِ بَعدَه:** أنَّه كان مَضرِبَ المَثَل فِي العَدْلِ وحُسْنِ السِّيرَة والأَخْذِ بالحَزْمِ فِي جَمِيعِ أُمورِه؛ فليس أحدٌ ممَّن بَعدَه يُماثِلُه فِي هَذِه الخِصَالِ الحَمِيدَة.

ومن أَعظَمِ الخَصائِصِ الَّتي اختُصَّ بها هو وأَبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **دُونَ سَائِرِ الأُمَّة:** دَفْنُهُما مع رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكفىٰ بِهَذِه المُجاوَرَة شَرَفًا لَهُما، وقد تقدَّم قَولُ عليِّ بنِ الحُسَين أنَّ مَنزِلَة أبي بَكرٍ وعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنزلَتُهُمَا السَّاعَة، وفِي هَذَا ردٌّ عَلَىٰ مَن انتَقَصَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبَخَسَه حَقَّه من عُلُوِّ المَنزِلَة والمَقامِ من رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأَمَّا قَولُ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ: «وصَلاةُ التَّهَجُّد فِي رَمَضان فَقَط وفِي جَماعَة هل شَرَعها الرَّسولُ هَكَذا أو هل فَعَلَها أَصحابُه؟!».

=

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٢٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٣)، ومسلم (٢٣٩٠)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٤) (١٧٤٤١)، والترمذي (٣٦٨٦)، وغيرهما من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٢٧).

فجوابُه أن أَقُولَ: قَد ذَكَرْتُ الأَحادِيثَ الثَّابتَة فِي صَلاةِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالنَّاسِ جَماعَةً فِي ثَلاثِ لَيالٍ من لَيالِي رَمَضان، ثمَّ إِنَّه تَرَكَ الصَّلاةَ بِهِم وعلَّل ذَلِكَ بأنَّه خَشِيَ أن تُفْرَضَ عَلَيهِم صَلاةُ اللَّيلِ فيَعجِزُوا عنها.

وذَكَرْتُ -أيضًا- قَولَ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ بَقِيَّةُ لَيْلَتِهِ**».

وذَكَرْتُ -أيضًا- ما رَواهُ البيهَقِيُّ وغَيرُه: أنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رَأَىٰ نَاسًا فِي ناحِيَة المَسجدِ يُصَلُّون مع أُبَيِّ بنِ كَعبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ فقال: «**قَدْ أَحْسَنُوا** -أَوْ: **قَدْ أَصَابُوا**» ولم يَكْرَهْ ذَلِكَ لهم؛ فهَذَا يدُلُّ عَلَىٰ مَشرُوعِيَّة الصَّلاةِ جماعَةً فِي قِيامِ رَمَضانَ، وفِي كلٍّ مَن فِعْل النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وقَولِه وتَقريرِه دَليلٌ مُستَقِلٌّ عَلَىٰ مَشرُوعِيَّة الصَّلاةِ جَماعَةً فِي قِيامِ رَمَضان، وباجتِمَاعِ هَذِه الأُمورِ يَزدَادُ الأَمرُ فِي المَشرُوعِيَّة تَأكِيدًا وحَثًّا عَلَىٰ العَمَل بِهَذِه السُّنَّة.

ومن الأَدِلَّة -أيضًا- عَلَىٰ مَشرُوعِيَّة الصَّلاةِ جماعَةً فِي قِيامِ رَمَضان: قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**».

وقَولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**».

وقَولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**».

وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَحادِيثَ والأَحادِيثَ الَّتي قَبلَها فِي الوَجهِ الأَوَّل والوَجهِ الثَّانِي فَلْتُرَاجَعْ؛ فكلُّ حَديثٍ مِنهَا يدُلُّ بمُفرَدِه عَلَىٰ مَشرُوعِيَّة الصَّلاةِ جَماعَةً فِي قِيامِ رَمَضان، ويدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ -أيضًا- إِجماعُ الصَّحابَةِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ عَلَىٰ الصَّلاةِ جَماعَةً فِي

قِيامِ رَمَضانَ، وفِيهِم الخُلَفاء الرَّاشِدُون عُمَرُ وعُثْمَانُ وعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإِجماعُ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَة، وفِي اجتِمَاع هَذِه الأَدِلَّة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن أَنكَرَ مَشْرُوعِيَّة الصَّلاةِ جَماعَةً فِي قِيامِ رَمضانَ.

وإذا عُلِمَ هَذَا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّه لا يُنكِر مَشْرُوعِيَّة الصَّلاةِ جَماعَةً فِي قِيامِ رَمَضان إلَّا أَحَدُ رَجُلَيْن:

- إمَّا جاهِلٌ لا عِلْمَ له بشَيءٍ من الأَحادِيثِ الدَّالَّة عَلَىٰ المَشْرُوعِيَّة.

- وإمَّا رَجُلٌ يَتَعامَىٰ عن الحقِّ ويُجادِلُ بالباطِلِ فِي مُعارَضَة الحقِّ ورَدِّه، ويُحاوِلُ التَّلبِيسَ عَلَىٰ ضُعَفاء البَصِيرَة. وهَذِه الصِّفَة الذَّمِيمَة تَنطَبِق عَلَىٰ صاحِبِ المَقالِ الباطِلِ وعَلَىٰ أشباهٍ له فِي بَلَدِه وغَيرِ بَلَدِه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «أَلَم يُحدِث عُمَرُ إِيقاعَ الطَّلاقِ الثَّلاثِ فِي مَجلِسٍ واحِدٍ وبِلَفظٍ واحِدٍ ثلاثًا بعد أن كان يُعتبَرُ طَلْقَةً واحِدَةً فِي عَهدِ الرَّسولِ وأَبي بَكرٍ[1]».

والجَوابُ عن هَذَا مِن وُجوهٍ:

أَحدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ إِلزَامَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالطَّلاقِ الثَّلاثِ لا يُعَدُّ من المُحدَثاتِ الَّتي حذَّر منها رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر برَدِّها، وإنَّما هو من السُّنَن الَّتي يَجِبُ

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٧٢)، وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الأَخذُ بِهَا لقَولِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي الحديث الصَّحيحِ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**».

وأيضًا: فإِنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**». ومِن الاقتِدَاء بعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ العَمَلُ بأَمرِه فِي الإِلزامِ بالطَّلَاقِ الثَّلاثِ.

وأيضًا: فإِنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ**» ومن الحقِّ الَّذي جَعَله الله عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلزامُه بالطَّلَاقِ الثَّلاثِ.

وفِي كلٍّ من هَذِه الأحاديث أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن اعترَضَ عَلَىٰ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وجَعَل سُنَّتَه من قَبيلِ المُحدثَاتِ فِي الإِسلامِ.

وأيضًا: فإِنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قد وَافقُوا عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَلَىٰ الإِلزامِ بالطَّلَاقِ الثَّلاثِ وفِيهِم من الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين عُثمانَ وعليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، والصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ لا يَجتَمِعُون عَلَىٰ شيءٍ من البِدَع والضَّلالَة، وفِي اتِّفاقِهِم عَلَىٰ العَمَل بما أَمَر به عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن اعترَض عَلَىٰ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وجَعَل سُنَّتَه من قَبيلِ البِدَعِ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ ابنَ حَزمٍ قد قرَّر فِي كِتَابِه «المُحَلَّىٰ»(١) أنَّ الطَّلَاقَ الثَّلاثَ المَجمُوعَة سُنَّة ولَيسَت بِدعَة، واستدَلَّ عَلَىٰ ذَلِك بأَدِلَّة كَثيرَةٍ من القُرآنِ والسُّنَّة وردَّ عَلَىٰ من قال: إنَّ الثَّلاثَ المَجمُوعَة تُردُّ إلىٰ واحِدَةٍ. فلْيُراجَعْ كَلامُه فِي ذَلِكَ فِي «كتابِ الطَّلاقِ» من كِتَابِ «المُحَلَّىٰ»، وعَلَىٰ ما قرَّره ابنُ حَزمٍ يَكُون إِلزامُ

---

(١) (١٠/ ١٧٠).

عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالطَّلاقِ الثَّلاثِ إلزامًا بسُنَّة ماضِية قَبْلَه.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: مِن أكبرِ الخطَأ قِياسُ بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد علَىٰ سُنَّة عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الإلزامِ بالطَّلاقِ الثَّلاثِ، وهذا القِياسُ الفاسِدُ من جِنسِ قِياسِ الَّذين قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وهو مَردودٌ بقَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وبقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وقد تقدَّمَ تَخرِيجُ هَذَين الحَدِيثَيْن فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ والبُرهانِ التَّاسِعَ عَشَرَ؛ فلْيُراجَعْ هُناكَ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ومُكَبِّراتُ الصَّوتِ فِي الأَذانِ والإِقامَةِ وقِراءَة الإِمامِ أَليسَت كلُّ هَذِه من مُحْدَثاتِ الأمورِ الحَسَنة؟! أم أنَّها ضَلالَةٌ يَجِب مَنعُها وتَحرِيمُها وإِدخالُها تَحتَ طائِلَةِ «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»؟!».

والجَوابُ أنْ يُقالَ: إنَّ مُكَبِّراتِ الصَّوتِ لا تَدخُلُ فِي حدِّ البِدعَة لأنَّها إنَّما تُكَبِّر الصَّوتَ فَقَط، وليس فيها زِيادَةٌ فِي أَلفاظِ الأَذانِ ولا الإِقامَة ولا القِراءَة؛ وعَلَىٰ هَذَا فإِدخالُها فِي حدِّ البِدعَة خَطَأٌ ظاهِرٌ، ومن هَذَا البابِ رُكوبُ الطَّائِرات والسَّيَّاراتِ فِي

السَّفَر إلىٰ الحجِّ والعُمرَة، وكَذَلِكَ وَضْعُ السَّاعاتِ فِي المَساجِد لمَعرِفَة أَوقاتِ الصَّلَواتِ؛ فكلُّ هَذَا من الأُمورِ المُباحَة، ومن النِّعَم الَّتي أَنعَم الله بِهَا عَلَىٰ عِبادِه، ولَيسَت داخِلَةً فِي حدِّ البِدعَة، ومَن زَعَم أَنَّها من البِدَع الدَّاخِلَة تحت عُمومِ النَّهيِ فلا شكَّ أنه مُصابٌ فِي عَقلِه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ولَقَد تَساءَلْتُ فِي كَلِمَتي السَّابِقَة: وهل كلُّ ما لم يَفْعَلْه الرَّسُول ولا أَصحابُه حرامٌ عَلَيْنا أم أَنَّ الأَصلَ فِي الأَعمالِ هو الحِلُّ إلَّا ما جاء به نصٌّ بتَحرِيمِه أو النَّهيِ عنه، وأَزيد عَلَىٰ ذَلِكَ الآنَ بأَنَّ فُقَهاءَ الإِسلامِ لم يَتْرُكوا هَذَا المَوضُوع بل دَرَسُوه ونَاقَشُوه وانتَهَوْا إلىٰ أَنَّ تَرْكَ الرَّسُول لعَمَلٍ لا يدلُّ عَلَىٰ تَحرِيمِه واستَدَلُّوا بقَولِه تَعالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] ولم يَقُل ما تَرَكه فانتهوا، وهذا هو الفَهمُ الصَّحيحُ لنُصوصِ القُرآنِ والحَديثِ.

والجَوابُ عن هَذَا مِن وُجوهٍ:

أَحَدُها: أَنْ يُقالَ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ قد وَضَع لأُمَّتِه قاعِدَةً عَظِيمَةً تُعرَض عَلَيها الأَعمالُ فيُعْرَفُ ما يَجُوز منها وما لا يَجُوز؛ فقَالَ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقال ﷺ **أيضًا:** «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أي: مَردودٌ.

وقد تقدَّم تَخرِيجُ هَذَينِ الحَدِيثَينِ والكَلامِ عَلَيهِما قَرِيبًا[١]، مع الرَّدِّ عَلَىٰ ما نَقَله الكاتِبُ عن بَعضِ العُلَماء أَنَّه قال: «إِنَّ البِدَع لَيسَت كُلُّها سَيِّئَةً» فلْيُرَاجَعْ هناك.

وعلىٰ هَذِه القاعِدَة العَظِيمَة مَدارُ الأَعمالِ كُلِّها؛ فمَا كان منها مُوافِقًا لسُنَّة الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين فهو من الأَعمالِ الَّتي يَجِب التَّمَسُّك بِهَا والعَضُّ عَلَيهَا بالنَّواجِذِ، وما لم يَكُن منها من سُنَّة الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين؛ فهو من المُحدَثات الَّتي حذَّر منها رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر بردِّها وأَخبَرَ أَنَّها شرٌّ وضَلالَة.

وفِي هَذِه القاعِدَة العَظِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ قَولِ الكاتِبِ: «إِنَّ الأَصلَ فِي الأَعمالِ هو الحِلُّ إِلَّا ما جاء نصٌّ بتَحرِيمِه أو النَّهيِ عنه».

الوَجهُ الثَّانِي: أَنْ يُقالَ: قد ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**». وقد تقدَّم تَخرِيجُ هَذَا الحَديثِ فِي البُرهانِ العِشرينَ فلْيُرَاجَعْ هناك.

وقد ذَكَرْتُ فِي الكَلامِ عَلَيهِ قَوْلَ النَّوَوِيِّ إِنَّ الشَّخصَ يَجب عَلَيهِ أن يَعْرِضَ عَمَله عَلَىٰ الكِتَابِ والسُّنَّة ويُخالِف هَواهُ ويَتَّبِع ما جاء به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفِي هَذَا الحديث أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ قَولِ الكاتِبِ: «إِنَّ الأَصلَ فِي الأَعمالِ هو الحِلُّ إِلَّا ما جاء نصٌّ بتَحرِيمِه أو النَّهيِ عنه».

الوَجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّ القَاعِدَة الَّتي تقدَّم ذِكْرُها مُوافِقَة غايَةَ المُوافِقَة لقَولِ

---

(١) (ص٧٦٦).

الله تعالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]؛ فكلُّ ما كان من سُنَّة الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين فهو ممَّا أَمَر الله بأَخْذِه؛ لأنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أَمَر أُمَّتَه بالتَّمَسُّك به والعَضِّ عَلَيهِ بالنَّواجِذِ، وما كان من مُحدَثَات الأُمورِ فهو ممَّا نَهَىٰ الله عنه؛ لأنَّ رَسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حذَّر أُمَّتَه من مُحدثاتِ الأُمورِ عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وأَمَرَ برَدِّها ونَصَّ عَلَىٰ أَنَّها شرٌّ وضَلالَةٌ وأنَّها فِي النَّارِ.

الوَجهُ الرَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ فِي تَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مُحدثَات الأُمورِ وأَمرِه برَدِّها نصًّا جَليًّا عَلَىٰ النَّهيِ عنها والمَنعِ منها، وهذا النَّصّ لا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن له أَدنَىٰ عِلمٍ وفَهمٍ للأَحاديثِ النَّبويَّة، وإنَّما يَخفَىٰ عَلَىٰ البَليدِ الَّذي لا نَصِيبَ له من العِلْمِ والفَهْمِ.

الوَجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: ما زَعَم الكاتِبُ أنَّه الفَهمُ الصَّحيحُ لنُصوصِ القُرآنِ والحَديثِ فهو مَبنِيٌّ منه عَلَىٰ التَّخرُّصِ واتِّباعِ الظَّنِّ.

وكَيفَ يَكُون فَهْمُ الكاتِبِ صَحِيحًا مع مُخالَفَته للقاعِدَة الشَّرعِيَّة الَّتي تقدَّم ذِكْرُها فِي الوَجهِ الأَوَّلِ؟! ومُحاوَلَتِه لتَأيِيد بِدعَتَي المَأتَم والمَولِد والجِدالِ عَنهُما بالباطِلِ واطِّراحِ ما ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن أَصحابِه -رِضوانُ الله عَلَيهِم أجمَعِين-.

فقد ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه حَصَر أَعْيادَ المُسلِمين الزَّمانِيَّة فِي سَبعَةِ أيَّامٍ، ولم يَجعَلِ المَولِدَ مِنها ولا مَعَها.

وثَبَت عن أَميرِ المُؤمِنين عُمَرَ بنِ الخطَّاب وعن غَيرِه من الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أنَّهم عَدُّوا الاجتِمَاعَ إلىٰ أهل المَيِّتِ وَصَنْعَة الطَّعامِ من النِّياحَة.

وقال أبو البَخْتَرِيِّ وسَعيدُ بنُ جُبَيرٍ: «إنَّ ذَلِكَ مِن أَمرِ الجَاهِلِيَّة».

وقد ذَكَرْتُ الأَحادِيثَ الوَارِدَة فِي ذَلِكَ فِي البُرهانِ الثَّامِن والعِشرِينَ والبُرهانِ التَّاسِع والعِشرِينَ والبُرهانِ الثَّلاثِينَ؛ فلْتُرَاجَعْ فَفِيهَا أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ وعَلَىٰ مُحاوَلَتِه تَأْيِيدَ بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم والدِّفاعِ عَنهُما بفَهمِه الخاطِئ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ولو أنَّنا زَعَمْنا أنَّ كلَّ ما لَم يَفْعَلْه الرَّسُول ولا أَصحابُه حرامٌ نكُون نَحنُ الَّذين شَرَعنا فِي الدِّين ما لم يَأذَنْ به الله ودَخَلْنا تَحْتَ مِظَلَّة ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل:١١٦]، وخاصَّة فِي غَيرِ الدِّين كالاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ وحَفَلات المَآتِم، ألم يَقُل الرَّسول مرَّةً إِثْرَ نِقاشٍ بَينَه وبين أَصحابِه: «أَنْتُمْ أَدْرَىٰ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ» أو كما قال؟!».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أنْ يُقالَ: إن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قد أَمَر أُمَّتَه أن يَتَمَسَّكوا بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين من بَعدِه، وحذَّرَهم من مُحدَثات الأُمورِ وأَمَرهم برَدِّها ونصَّ عَلَىٰ أنَّها شرٌّ وضَلالَة، وقد تقدَّم تَخريجُ هَذِه الأَحاديثِ الصَّحيحَة فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ والبَراهِين الثَّلاثَةِ بَعدَه(١)؛ فلْتُرَاجَعْ ففيها أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ أنَّ جَميعَ الأَعمالِ الَّتي لَيسَت من سُنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين، ولم يَكُن عَلَيها أَمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم فهي من البِدَع

(١) (ص٧٤٢).

الَّتي يَجِب رَدُّها والمَنعُ منها.

وعَلَىٰ هَذَا فإنَّ المُنكِرِين لمُحدَثاتِ الأُمورِ لا يَنطَبِق عَلَيهِم القَولُ بأَنَّهم قد شَرَعوا من الدِّين ما لم يَأذَنْ به الله كما قد توهَّم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ، ولا يَنطَبِقُ عَلَيهِم ما جاء فِي قول الله تَعالَىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾ [النحل:١١٦]، وإنَّما يَنطَبِقُ ذَلِكَ عَلَىٰ أَهلِ البِدَع فهم الَّذين شَرَعوا من الدِّين ما لم يَأذَنْ به الله، وهم الَّذين افترَوا الكَذِب بما ابتَدَعُوه واستَحسَنُوه من الأَعمالِ الَّتي لم يَأمُرِ الله بِها ولا رَسُولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُشارِكُهم فِي أَعمالِهِم السَّيِّئَة وصِفاتِهِم الذَّمِيمَة كلُّ مَن سَعَىٰ فِي تَأييدِ البِدَع وأُمورِ أَهلِ الجاهِلِيَّة، وبَذَل جُهْدَه فِي إِظهَارِ العَمَل بِها فِي بِلادِ المُسلِمِين كما قد فَعَل ذَلِكَ الكاتِبُ المَفتُون بالبِدَع وأَشباهٌ له كَثِيرُون فِي بَلَدِه وغَيرِ بَلَدِه.

الوَجهُ الثَّانِي: أَنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ المَفتُون قد زعم أَنَّ إِنكارَ الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبويِّ وحَفَلات المَآتِم والقَولَ بتَحرِيمِها من الشَّرعِ فِي الدِّين بما لم يَأذَنْ به الله ومِمَّا يَدخُل فِي قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾ [النحل:١١٦]، وهذا من قَلْبِ الحَقِيقَة وعَكْسِ القَضِيَّة، وإنَّه لَيَنطَبِقُ عَلَىٰ الكاتِبِ قَولُ الله تَعالَىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

ولا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن له أَدنَىٰ عِلْمٍ ومَعرِفَة أَنَّ عُمُوم الأَحادِيث الوَارِدَة فِي التَّحذِيرِ من البِدَع والأَمرِ برَدِّها يَشمَل الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ وحَفَلات المَآتِم بطَرِيقِ الأُولَىٰ؛ لأَنَّ الاحتِفَالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ قد جَعَله الجُهَّال عِيدًا مُضاهِيًا للأَعيادِ

المَشرُوعة للمُسلِمين، بل إِنَّهم يَحتَفِلُون بالمَولِد أَعظَمَ ممَّا يَحتَفِلُون بالأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين.

وأمَّا حَفَلات المَآتِم فإِنَّها من أُمورِ أَهلِ الجاهِلِيَّة، وقد قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»، وهي -أيضًا- من النِّياحَة كما جاء ذَلِكَ فِي النَّصِّ الثَّابِت عن أَميرِ المُؤمِنِين عُمَرَ بنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعن غَيرِه من الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وقد تقدَّم ذَلِكَ فِي حَديثِ جَرِيرِ بنِ عَبدِ الله البَجَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فلْيُراجَعْ(١)، ولْيُراجَعْ كَلامُ العُلَماء فِي ذمِّ حَفَلات المَآتِم وقَولِ بَعضِهِم إِنَّها بِدعَة مُستَقْبَحَة وأَنَّها قَلْبٌ للمَعقُول؛ لأنَّ الضِّيافَة إِنَّما تَكُون للسُّرور لا للحُزنِ، وما كان بِهَذِه الصِّفَة الذَّمِيمَة فإِنَّه لا يَشُكُّ المُسلِم العاقِلُ فِي تَحرِيمِه.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّ قَولَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»(٢) إِنَّما هو وارِدٌ فِي تأبِيرِ النَّخلِ وذَلِكَ من الأُمورِ الدُّنيَوِيَّة الَّتي ليس لها تعلُّقٌ بشَيءٍ من أُمورِ الدِّين ولَيسَت داخِلَة فِي المُحدَثات الَّتي حذَّر منها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر بردِّها.

وهذا بخِلَافِ الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وحَفَلات المَآتِم فإِنَّهما من المُحدَثات الَّتي وَرَد التَّحذِيرُ منها والأَمْرُ بردِّها.

فأَمَّا الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ: فإِنَّ الجُهَّال قد اتَّخذُوه عِيدًا وقُربَةً يَتقرَّبُون بِهَا إِلىٰ الله تَعالَىٰ، وقد زَعَم بَعضُ الجُهَّال من الكُتَّاب المُنتَسِبين إِلىٰ العلم -وهم

---

(١) (ص٨١ – ٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٦٣)، وغيره من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

بَعِيدُون غايَةَ البُعدِ عن العِلْمِ المَورُوث عن النَّبيِّ ﷺ- أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ سُنَّة حَسَنة مَحمُودَةً، وزَعموا -أيضًا- أنَّها سُنَّة مُبارَكَة، وزَعموا -أيضًا- أنَّ الاحتِفَالَ بالمَولِد مَطلوبٌ شرعًا، وزَعموا -أيضًا- أنَّه مَشروعٌ فِي الإِسلامِ، وزَعموا -أيضًا- أنَّه يُثَبِّتُ الأَفئِدَةَ، وكلُّ هَذَا مَوجودٌ فِي كُتُب لهم مَنشُورة.

وقد رَدَدْتُ عَلَىٰ هَذِه المُجازَفاتِ والأَباطِيلِ الَّتي هي من الزِّيادَة فِي الدِّين والشَّرعِ فيه بما لم يَأذَنْ الله به فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَويِّ عَلَىٰ الرَّفاعِيِّ والمَجهُولِ وابنِ عَلَويٍّ» فلْيَراجَعْ الرَّدُّ عَلَيها هناك.

وما ذَكَرْتُه هنا من مُجازَفاتِ الجُهَّال وأَقوالِهِم الباطِلَة فِي تَعظِيمِ الاحتِفَالِ بالمَولِدِ واتِّخاذِه دِينًا فيه أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ ما فِي كَلامِ الكاتِبِ المَفتُونِ من التَّموِيه عَلَىٰ الجُهَّال وإِيهامِهِم أنَّه لا مَحذُورَ فِي الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وأَنَّ القَولَ فيه من جِنْسِ القَولِ فِي تَأبيرِ النَّخلِ.

وأَمَّا حَفَلات المَآتِم: فقد ذَكَرْتُ فِي الوَجهِ الثَّانِي أَنَّها من أُمورِ أَهلِ الجاهِلِيَّة ومن النِّياحَة الَّتي هي من كَبائِرِ الإِثمِ، وما كان بِهَذِه المَثابَة فقِيَاسُه عَلَىٰ تَأبيرِ النَّخلِ من أَفسَدِ القِيَاسِ، ومَن أَجازَ العَمَل بالنِّياحَة وأُمورِ أَهلِ الجاهِلِيَّة فلا شكَّ أَنَّه مُصابٌ فِي دِينِه وعَقلِه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ما هي ماهِيَّة الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ؟ وماذا يَجرِي فيه؟ إنَّه اجتِماعٌ فِي لَيلَة مُبارَكة عَلَىٰ أمَّة مُحمَّد، اجتِماعٌ نَستَشْعِرُ الحُبَّ الإِلَهِيَّ

ونَتَعَرَّض لنَفَحاتِ الرَّبِّ، يَجتَمِعُون يَقرَءُون القُرآنَ ثم يَتْلُون شَيئًا من سِيرَة الرَّسُول الكَرِيمِ ومُعجِزَاتِه ويَذكُرون الله ويُصَلُّون عَلَىٰ رَسُوله ثم يَأكُلُون ويَشرَبُون الطَّيِّبات من الرِّزقِ، ثم يَخرُجون وقد امتَلَأَت نُفُوسهم بمَزيدٍ من الحبِّ لله ولرَسُولِه.

هذا هو الاحتِفالُ الصَّحيحُ بالمَولِد النَّبوِيِّ ولا شيءَ سِواهُ».

والجَوابُ عن هَذا مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ عَلَىٰ سَبيلِ الفَرضِ والتَّقديرِ: لو أنَّ الاحتِفَالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ كان خاليًا من مُنكَرات الأَقوالِ والأَفعالِ، وكان عَلَىٰ وَفْق الماهِيَّة الَّتي ذَكَرها الكاتِبُ لَكانَ المَنعُ منه مُتَعَيِّنًا؛ لأنَّه لم يَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين وإنَّما هو من المُحدَثات، وقد حذَّر النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المُحدَثات وأَمَر بردِّها ونَصَّ عَلَىٰ أنَّها شرٌّ وضَلالَةٌ؛ فقال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه يَومَ الجُمُعة: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرِنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وقد تقدَّم تَخريجُ هَذِه الأَحاديثِ فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ والبَراهِين الثَّلاثَة بَعدَه فلْتُراجَعْ[1]؛ ففيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ خاصَّةً وعَلَىٰ جَميعِ الَّذين يَحتَفِلُون

---

(١) (ص٧٤٦).

بالمَولِد النَّبَوِيِّ ويتَّخذونه عِيدًا، ولا يُبالُون بما هو ثابِتٌ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من النَّهيِ عن المُحدَثات ووَصْفِها بالشَّرِّ والضَّلالَة والأَمْرِ برَدِّها، والنُّصوصُ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا قد جاءَت عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ فيَدخُلُ فِي عُمومِها الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ وغَيرِه من البِدَع، ولا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَينَ بِدعَة وبدعَة، ومَن ادَّعىٰ خُروجَ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ من عُمومِ الأَحادِيث الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ مِنَ البِدَع والأَمْرِ برَدِّها؛ فهو مُطالَب بأن يَأتِيَ بنصٍّ من الكِتابِ أو السُّنَّة يدُلُّ عَلَىٰ جوازِ الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وخُروجِه من عُمومِ المَنعِ من البِدَع، ولن يَجِد إلىٰ النَّصِّ سَبِيلًا.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ الله تَعالَىٰ قد شَرَع للمُسلِمين سَبعَةَ أَعيادٍ زَمانِيَّة، وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطْرِ، ويَومُ النَّحرِ، ويَومُ عَرَفة، وأَيَّامُ التَّشريقِ الثَّلاثَةُ؛ فمَن زاد عَلَيهَا عِيدًا ثامنًا فقد شَرَع من الدِّينِ ما لم يَأذَنْ به الله وخالَفَ السُّنَّةَ الَّتي كان عَلَيهَا رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه والتَّابِعُون لهم بإحسانٍ، وكلُّ مَن ابتَدَع فِي الدِّين فبِدعَتُه مَردودَةٌ كائِنَةً ما كانَتْ، ومِن هَذَا الباب ما يَفعَلُه الجُهَّال من الاحتِفَالِ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا يُعَظِّمُونَه أشدَّ من تَعظِيمِهم للأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين ويَفرَحُون به أَعظَمَ من فَرَحِهم بالأَعيادِ المَشرُوعَة للمُسلِمين، وهذا من تَلاعُب الشَّيطانِ بِهِم وتَعظِيمِه للبِدَع فِي نُفوسِهِم.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ ماهِيَّةَ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ ليس لها حدٌّ مَحدودٌ لا يُزاد عَلَيهِ ولا يَنقُصُ مِنه، بل إنَّها تَختَلِفُ اختِلافًا كثيرًا عَلَىٰ حَسَب العوائِدِ فِي الأَقطار الَّتي يَنتَسِبُ أَهلُها إلىٰ الإسلامِ؛ فكُلُّ مَن استَحسَنَ مُنكَرًا من الأَقوالِ أو الأَفعالِ أَدخَلَه فِي ماهِيَّة الاحتِفَالِ بالمَولِدِ.

وأنا أَذكُرُ هاهنا بعضَ المُنكرَاتِ الَّتي قد أُضيفَت إلىٰ ماهِيَّة الاحتِفالِ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ:

فمِن ذَلِكَ: القِيامُ عِندَ ذِكْرِ وِلادَةِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وقد ذَكَر ابنُ عَلَوِيٍّ فِي صفحة (٢٧) من رِسالَتِه الَّتي سَمَّاها: «حَوْلَ الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ»: أنَّ هَذَا القِيامَ قد استَحْسَنَه مَن استَحْسَنه من أَهلِ العِلْمِ، ونَقَل عن البَرزَنْجِيِّ[1] ما ذَكَره عن بَعضِهِم من استِحسَان القِيام، وأنَّ أَهلِ العِلمِ والفَضلِ والتُّقىٰ قد سَنُّوه، ثم قال ابنُ عَلَوِيٍّ فِي آخر صفحة (٢٨): «إنَّ مَن لم يَقُم قد يُفسَّر مَوقِفُه ذَلِكَ بسُوءِ الأَدَب أو قِلَّة الذَّوقِ أو جُمودِ الإحساسِ».

وذَكَر -أيضًا- فِي صفحة (٢٩) أنَّ استِحسَانَ القِيامِ عِندَ ذِكْرِ وِلادَةِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد جَرَىٰ عَلَيهِ العَمَل فِي سائِرِ الأَقطارِ والأَمصارِ واستَحسَنَه العُلَمَاء شَرقًا وغَربًا. انتهىٰ مُلَخَّصًا من كَلامِه.

وقد رَدَدْتُ عَلَىٰ هَذِه الأَقوالِ الباطِلَة فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَوِيِّ عَلَىٰ الرِّفاعِيِّ والمَجهولِ وابنِ عَلَوِيٍّ» فلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الكِتابِ المَذكُورِ.

وهَذِه السُّنَّة من سُنَن الضَّلالَة الَّتي يَكُون عَلَىٰ المُبتَدِي بِها وِزرُها ووِزْرُ مَن عَمِل بِهَا بَعدَه، ويَكُون الوِزرُ -أيضًا- عَلَىٰ مَن يَدعُو إِلَيها ويُحَسِّنُها للجُهَّال كابنِ عَلَوِيٍّ وأَشباهِه من أَنصارِ البِدَع، وقد ذَكَرْتُ فِي «الرَّدِّ القَوِيِّ» ما ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) هو جعفر بن حسن بن عبد الكريم، زين العابدين البرزنجي، من أهل المدينة، كان مفتي الشافعية فيها. من كتبه «قصة المولد النبوي»، و«قصة المعراج»، وغير ذلك، توفي سنة (١١٧٧). انظر: «الأعلام» (٢/ ١٢٣).

من كَرَاهِيَتِه للقِيامِ له ونَهْيِه عنه وقَوْلِه إنَّ ذَلِكَ من فِعْلِ الأَعاجِم، وإذا كان النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد كَرِهَ القِيامَ له ونَهَىٰ عنه وأَخبَرَ أنَّه من فِعْلِ الأَعاجِم فكيف بالقِيامِ عند ذِكْرِ وِلادَتِه؟! فهَذَا أَولَىٰ بالنَّهيِ والمَنعِ لجَمْعِه بين البِدعَة المُستَهجَنَة والتَّشَبُّه بالأَعاجِم.

ومن ماهِيَّة الاحتِفَال بالمَولِد النَّبَوِيِّ أيضًا: ما ذَكَره أبو عَبدِ الله بنُ الحاجِّ فِي كتابه «المَدخَل»(١): أنَّهُم يَستَعمِلُون فيه الأَغانِيَ ومَعَهم آلاتُ الطَّرَب من الطَّار المُصْرَصَر والشَّبَّابَةِ وغَيرِ ذَلِكَ ممَّا جَعَلوه آلةً للسَّماعِ، وذَكَر -أيضًا- أنه يُفْعَل فيه أَنواعٌ من المُنكَراتِ من الغِناءِ والرَّقصِ واستِعمَال آلاتِ اللَّهوِ والطَّرَب واختِلَاطِ الرِّجالِ والنِّساءِ وغَيرِ ذَلِكَ من المُنكَراتِ.

ومن ماهِيَّتِه أيضًا: ما ذَكَره مُحَمَّد بنُ عَبدِ السَّلامِ خِضْر الشُّقَيْرِيُّ فِي كتابه المُسَمَّىٰ بـ«السُّنَن والمُبتَدعَات»(٢): أنَّه تُنفَقُ فيه الأَموالُ الباهِظَة الَّتي تُعَلَّق بِها التَّعالِيقُ وتُنصَبُ بِها السُّرَادِقَات وتُضرَبُ بِها الصَّوارِيخُ، ويَكُون فيها اجتِماعُ الرَّقَّاصِين والرَّقَّاصَات والمُومِسَات والطَّبَّالِين والزَّمَّارِين واللُّصوصِ والنَّشَّالِين والحاوِي والقُرَداتِي وذَوِي العَمائِم الحَمراءِ والخَضراءِ والصَّفراءِ والسَّوداءِ أَهلِ الإِلحادِ فِي أَسماءِ الله والشَّخيرِ والنَّخيرِ والصَّفيرِ بالغَابَة والدَّقِّ بالبَاراتِ والكَاسَاتِ والشَّهيقِ والنَّعيقِ بأح أح يا ابن المره أم أم إن إن سابينها يا رسول الله يا صاحب الفرح المدا آد يا عم يا عم، اللع اللع، كالقُرودِ.

قال مُحَمَّد بنُ عَبدِ السَّلامِ: ما فائِدَة هَذَا كُلِّه؟ فائِدَتُه سُخْرِيَة الإِفرِنْج بنا وبدِينِنَا

---

(١) (٢/ ٢).

(٢) (ص١٣٩).

وأَخْذِ صُورِ هَذِه الجَماعاتِ لأَهلِ أُورُبَّا فيُفهِمُون أنَّ محمدًا صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -حاشَاهُ حاشَاهُ- كان كَذَلِكَ هو وأَصحابُه.

قال: وكيف سَكَت العُلَماء عَلَىٰ هَذَا البَلاءِ والشَّرِّ؟! بل وأَقَرُّوه! ولماذا سَكَتت الحُكومَة الإِسلامِيَّة عَلَىٰ هَذِه المَخازِي وهَذِه النَّفقاتِ الَّتي تَرفَعُ البِلادَ إلىٰ أَعلَىٰ عِلِّيِّينَ، فإِمَّا أن يُزِيلُوا هَذَا المُنكَرَ وإِمَّا وَصَمْتُهُم بالجَهالَةِ». انتهىٰ باختصارٍ.

فهَذَا ما ذَكَره العالِمُ بماهِيَّة الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ فِي بِلادِه الَّتي هي من أَكبَرِ البِلادِ الَّتي يَنتَسِب أَهلُها إلىٰ الإِسلامِ.

فأمَّا الماهِيَّة الَّتي ذَكَرها صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فقد يَكُون الاقتِصارُ عَلَيهَا نادِرًا عند المَفتُونين بالاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ، ومع هَذَا فهي من البِدَع الدَّاخِلَة فِي عُمومِ الأَحاديثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من البِدَع والأَمْرِ بردِّها.

وقد قال أبو عَبدِ الله بنُ الحاجِّ فِي كِتابه «**المَدخَل**»(١): «المَولِدُ إذا خَلَا من السَّماع وعَمِل طَعامًا فقط ونَوَىٰ به المَولِد ودعا إِلَيه الإِخوانَ فهو بِدعَة بنَفسِ نِيَّتِه فقط؛ إذ إنَّ ذَلِكَ زِيادَةٌ فِي الدِّين، ولَيسَ من عَمَل السَّلَف المَاضِين، واتِّباعُ السَّلَف أَولَىٰ، بل أَوجَبُ من أن يَزِيدَ نِيَّة مُخالِفَةً لِمَا كَانُوا عَلَيهِ؛ لأَنَّهُم أشدُّ النَّاس اتباعًا لسُنَّة رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتَعظِيمًا له ولسُنَّتِه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولهم قَدَمُ السَّبقِ فِي المُبادَرة إلىٰ ذلك، ولم يُنقَل عن أَحَد مِنهُم أَنَّه نَوَىٰ المَولِدَ ونَحنُ لهم تَبَعٌ فيَسَعُنا ما وَسِعَهُم». انتهىٰ.

(١) (٢/ ١٠).

وقال تاجُ الدِّين عُمَرُ بنُ عليٍّ اللَّخْمِيُّ السَّكَنْدَرِيُّ المَشهُورُ بالفَاكِهَانِيِّ[(١)] - وهو من مُتَأَخِّرِي المالكية- فِي كتابه المسمىٰ بـ«المَورِد فِي الكَلامِ عَلَىٰ عَمَل المَولِد»[(٢)]: «أَمَّا بَعدُ؛ فإنَّه تكرَّر سُؤالُ جَماعَةٍ من المُبارَكِين عن الاجتِمَاع الَّذي يَعمَلُه بَعضُ النَّاس فِي شَهرِ رَبيعِ الأَوَّلِ ويُسَمُّونه المَولِدَ؛ هل له أَصلٌ فِي الشَّرعِ؟ أو هو بِدعَةٌ وحَدَث فِي الدِّينِ؟ وقَصَدُوا الجَوابَ عن ذَلِكَ.

فقُلتُ وباللهِ التَّوفِيقُ: لا أَعلَمُ لِهَذا المَولِد أَصلًا فِي كِتابٍ ولا سُنَّة ولم يُنقَل عن أَحدٍ من عُلَماء الأُمَّة الَّذين هم القُدوَة فِي الدِّين المُتَمَسِّكُون بآثَارِ المُتَقَدِّمين، بل هو بِدعَة أَحدَثَها البَطَّالُون وشَهوَةُ نَفسٍ اعتَنَىٰ بِها الأَكَّالُون؛ بدَليلِ أَنَّا إذا أَدَرْنا عَلَيهِ الأَحكامَ الخَمسَةَ قُلنا: إمَّا أن يَكُون واجِبًا أو مَندُوبًا أو مُباحًا أو مَكروهًا أو مُحَرَّمًا، ولَيسَ بوَاجِبٍ إجمَاعًا ولا مَندُوبًا؛ لأنَّ حَقِيقَةَ المَندُوبِ ما طَلَبه الشَّرعُ من غير ذمٍّ عَلَىٰ تَركِه، وهَذَا لم يَأذَنْ فيه الشَّرعُ ولا فَعَله الصَّحابَة ولا التَّابِعُون ولا العُلَماء المُتَدَيِّنُون فيما عَلِمْتُ، وهذا جَوابِي عنه بَينَ يَدَيِ الله تَعالَىٰ إنْ عَنْه سُئِلْتُ.

ولا جائِزٌ أن يَكُون مُباحًا لأنَّ الابتِداعَ فِي الدِّين ليس مُباحًا بِإجماعِ المُسلِمين؛ فلم يَبْقَ إلَّا أن يَكُون مَكرُوهًا أو حَرامًا، وحِينَئِذٍ يَكُون الكَلامُ فيه فِي فَصْلَيْن، والتِّفرِقَة بين حَالَيْن:

(١) هو عمر بن علي اللخمي الإسكندراني المالكي، المعروف بابن الفاكهاني، سمع علىٰ محمد بن عبد العظيم بن السقطي المصري، وروىٰ عنه عبد الله بن جديدة. مؤلفاته «شرح الرسالة» لابن أبي زيد، و«رياض الأفهام»، وغير ذلك. مات في سنة إحدىٰ وثلاثين وسبعمائة. انظر: «ذيل التقييد» (١/ ٢٤٧)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٥٨)، و«الأعلام» (٥/ ٥٦).

(٢) (ص٨).

أَحَدُهما: أن يَعمَلَه رَجلٌ من عَينِ مَالِه لأَهلِه وأَصحابه وعِيَالِه لا يُجاوِزُون فِي ذَلِكَ الاجتِمَاعَ عَلَىٰ أَكلِ الطَّعامِ ولا يَقترِفُون شيئًا من الآثامِ، وهذا الَّذي وَصَفْناه بأَنَّه بِدعَة مَكرُوهة؛ إذ لم يَفْعَلْه أحدٌ من مُتَقدِّمي أَهلِ الطَّاعة الَّذين هم فُقَهاءُ الإِسلام وعُلَماء الأَنامِ.

والثَّانِي: أن تَدخُلَه الجِنايَة وتَقْوَىٰ به العِنَايَة حتَّىٰ يُعطِي أَحَدُهُم الشَّيءَ ونَفْسُه تَتْبَعُه، لاسِيَّما إنِ انْضَاف إلىٰ ذَلِكَ شيءٌ من الغِنَاءِ بآلاتِ الباطِلِ من الدُّفُوف والشَّبَّاباتِ واجتِمَاعِ الرِّجالِ مع الشَّبابِ المُرْدِ والنِّساءِ الفاتِنَاتِ، إمَّا مُختَلِطاتٍ بِهم أو مُشْرِفَاتٍ، والرَّقصُ بالتَّثَنِّي والانعِطَاف والاستِغرَاقِ فِي اللَّهوِ ونِسيانِ يوم المَخافِ.

وكَذَلِكَ النِّساءُ إذا اجتَمَعْنَ عَلَىٰ انفِرَادِهِنَّ رافِعَاتٍ أَصواتَهُنَّ بالتَّطرِيب فِي الإنشادِ والخُروجِ فِي التِّلاوةِ والذِّكْر عن المَشرُوع والأَمرِ المُعتَادِ، وهَذَا لا يَختَلِف فِي تَحرِيمه اثنَانِ». انتهىٰ المَقصودُ من كَلامِه.

والأَولَىٰ أنْ يُقالَ فِي الحالَةِ الأُولَىٰ بالتَّحريمِ؛ لأَنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَصَف البِدَع بالشَّرِّ والضَّلالَة عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ، وأَخبَرَ أَنَّها فِي النَّارِ، وحذَّر منها غايَةَ التَّحذيرِ، وأَمَر بردِّها من غَيرِ تَفريقٍ بين بِدعَة وبِدعَة.

وفِي هَذَا أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ تحريمِ البِدَع كُلِّها سواءٌ كان معها شيءٌ آخَرُ من المُنكَرات أو لم يَكُن، وإذا كان مَعَها شَيءٌ آخَرُ من المُنكَرات كان ذَلِكَ أشدَّ لتَحرِيمِها، وكان الزَّجرُ عنها آكَدَ والمَنعُ منها أَوجَبَ.

وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاس بنُ تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي جَوابٍ له فِي صفحة (٢٩٨) من المُجَلَّد الخامِسِ والعِشرِين من «مَجمُوع الفَتَاوىٰ»: «وأَمَّا اتِّخاذُ

مَوسِمٍ غَيرِ المَواسِمِ الشَّرعِيَّة كبَعضِ لَيالِي شَهرِ رَبيعٍ الأوَّلِ الَّتي يُقالُ: إنَّها لَيلَةُ المَولِد، أو بَعضِ لَيالِي رَجَبٍ أو ثَامِنَ عَشَرَ ذي الحَجَّة أو أوَّلِ جُمُعة من رَجَبٍ أو ثَامِنِ شَوَّالٍ الَّذي يُسَمِّيه الجُهَّال عِيدَ الأَبرارِ؛ فإنَّها من البِدَع الَّتي لم يَستَحِبَّها السَّلَف ولم يَفعَلُوها». انتهىٰ.

وقال شَيخُ الإسلامِ أبو العبَّاسِ -أيضًا- فِي كِتابه «اقتِضَاءِ الصِّراطِ المُستَقِيم»(١) **لمَّا ذَكَر اتِّخاذَ مَولِد النَّبيِّ ﷺ عِيدًا، قال:** «إنَّ هَذَا لم يَفعَلْه السَّلَف مع قِيامِ المُقتَضي له وعَدَمِ المَانِع، ولو كان هَذَا خَيرًا مَحضًا أو راجِحًا لَكَان السَّلَف رَضِيَ اللَّهُ عَنهُم أحقَّ به مِنَّا؛ فإنَّهُم كانوا أشدَّ محبَّةٍ لرَسُول الله ﷺ وتَعظِيمًا له مِنَّا، وهم عَلَىٰ الخَيرِ أحرَصَ، وإنَّما كَمالُ مَحبَّتِه وتَعظِيمِه فِي مُتابَعَتِه وطاعَتِه واتِّباعِ أَمرِه وإِحياءِ سُنَّتِه باطنًا وظاهِرًا ونَشْرِ ما بُعِثَ به والجِهادِ عَلَىٰ ذَلِكَ بالقَلبِ واليَدِ واللِّسانِ؛ فإنَّ هَذِه هي طَرِيقَةُ السَّابِقين الأَوَّلِين من المُهاجِرين والأَنصارِ والَّذين اتَّبَعُوهم بإِحسانٍ». انتَهَىٰ.

وسُئِلَ رَشِيد رِضَا عن قِرَاءَة القَصَص المُسَمَّاة بالمَوالِد: هل هي سُنَّة أم بِدعَة؟ ومَن أَوَّلُ مَن فَعَلَ ذَلِكَ؟

فأَجابَ بِقَولِه: «هَذِه المَوالِدُ بِدعَة بلا نِزاعٍ، وأَوَّلُ مَن ابتَدَع الاجتِماعَ لِقَراءَة قِصَّة المَولِد النَّبوِيِّ أَحَدُ مُلوكِ الشَّراكِسَة بمِصْرَ». انتهىٰ. وهَذَا الجَوابُ مَذكورٌ فِي صفحة (١١١) من الجُزءِ السَّابعَ عَشَرَ من «المَنارِ»، وهو -أيضًا- فِي صفحة (١٢٤٢- ١٢٤٣) من المُجلَّد الرَّابعِ من «فَتاوىٰ رَشِيد رِضَا».

---

(١) (٢/ ١٢٣).

ولرَشِيد رِضَا جوابٌ آخَرُ عن بِدعَة المَولِد، وهو مَذكورٌ فِي صفحة (٦٦٤ - ٦٦٨) من الجُزءِ التَّاسِع والعِشرِين من «المَنار»، وهو أيضًا فِي صفحة (٢١١٢ - ٢١١٥) من المُجلَّد الخامِسِ من «فَتاوَىٰ رَشِيد رِضَا»؛ قال فيه: «سُئل الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ عن الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ: هل هو بِدعَة أم له أَصلٌ؟

فأَجابَ بقَولِه: أَصلُ عَمَل المَولِد بِدعَة لم تُنقَل عن أَحَدٍ من السَّلَف الصَّالِحِ من القُرونِ الثَّلاثَةِ، ولَكِنَّها مع ذَلِكَ قد اشتَمَلَت عَلَىٰ مَحاسِنَ وضِدِّها؛ فمَن جرَّد عَمَله فِي المَحاسِن وتجنَّب ضِدَّها كان بِدعَة حَسَنة، ومَن لا فلا.

قال رَشِيد رِضَا: وأَقولُ: إنَّ الحافِظَ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- حُجَّة فِي النَّقلِ؛ فقد كان أحفَظَ حُفَّاظ السُّنَّة والآثارِ، ولكِنَّه لم يُؤتَ ما أُوتِيَ الأَئِمَّة المُجتَهِدُون من قُوَّةِ الاستِنبَاطِ فحَسْبُنا من فِتوَاهُ ما تعلَّق بالنَّقلِ؛ وهو أنَّ عَمَل المَولِد بِدعَة لم تُنقَل عن أَحَدٍ من سَلَف الأُمَّة الصَّالِحِ من أَهلِ القُرونِ الثَّلاثَة الَّتي هي خَيرُ القُرونِ بشَهادَةِ الصَّادِق المَصدُوق -صَلَوات الله وسلامه عَلَيهِ وعَلَىٰ آله-.

ومَن زَعَم بأنَّه يَأتِي فِي هَذَا الدِّين بخَيرٍ ممَّا جاء به رَسُول الله ﷺ وجَرىٰ عَلَيهِ ناقِلُو سُنَّتِه بالعَمَل فقد زَعَم أنه ﷺ لم يُؤَدِّ رِسالَة رَبِّه، كما قال الإمامُ مالِكٌ -رَحِمه الله تَعالَىٰ-، وقد أَحسَن صاحِبُ «عَقِيدة الجَوهَرَة»[١] فِي قَولِه:

---

(١) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن برهان الدين اللقاني، متصوف مصري مالكي. أخذ عن الشمس الرملي، وابن قاسم العبادي، وغيرهما. وأخذ عنه محمد بن علاء الدين البابلي وعلي بن علي الشبراملسي، وغيرهما. له كتب، منها «بهجة المحافل»، وغير ذلك. توفي وهو راجع من الحج سنة أربعين وألف. انظر: «سمط النجوم» (٤/ ٤٥٩)، و«التاج المكلل» (٤٣٠)، و«الأعلام» (١/ ٢٨).

وَكُـلُّ خَيْـرٍ فِـي اتِّبَـاعِ مَـنْ سَـلَفْ ... وَكُـلُّ شَـرٍّ فِـي ابْتِـدَاعِ مَـنْ خَلَـفْ

وأمَّا قَولُ الحافِظِ: مَن عَمِل فيه المَحاسِنَ وتجنَّب ضِدَّها كان عَمَلُه بِدعَة حَسَنة، ومَن لا فَلا» ففَيهِ نَظَر، ويَعنِي بالمحاسِنِ: قِراءَةَ القُرآنِ وشَيءٍ من سِيرَة النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي بَدءِ أَمرِهِ من وِلادَتِه وتَربِيَتِه وبَعثَتِه، والصَّدَقات -وهي مَشرُوعة لا تُعَدُّ من البِدَع-، وإنَّما البِدعَة فيها جَعْلُ هَذَا الاجتِماعِ المَخصُوصِ بالهَيئَة المَخصُوصَة والوَقتِ المَخصُوصِ، وجَعْلُه من قَبيلِ شَعائِرِ الإسلَامِ الَّتي لا تَثبُت إلا بنصِّ الشَّارع بحَيثُ يَظُنُّ العَوامُّ والجاهِلُون بالسُّنَن أنَّه من أَعمالِ القُربِ المَطلُوبة شرعًا، وهو بِهَذِه القُيودِ بِدعَة سَيِّئَة وجِنايَة عَلَىٰ دِينِ الله تَعالَىٰ وزِيادَةٌ فيه تُعَدُّ مِن شَرْعِ ما لم يَأْذَنْ به الله ومن الافتِرَاء عَلَىٰ الله والقَولِ فِي دِينِه بغَيرِ عِلْمٍ». انتهىٰ المَقصودُ من كَلامِه.

وذَكَر -أيضًا- أنَّ الحَفَلاتِ المَولِدِيَّةَ تَشتَمِل عَلَىٰ بِدَعٍ ومَفاسِدَ أُخرَىٰ كالكَذِب عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي سِيرَتِه وأَقوَالِه وأَفعالِه، كما هو المَعهودُ فِي أَكثَرِ القَصَص المَولِدِيَّةِ الَّتي اعتِيدَ التَّغَنِّي بها فِي هَذِه الحَفَلات.

قال: «وأمَّا القِيامُ عِندَ ذِكرِ وَضعِ أُمِّه له صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإنشَادِ بَعضِ الشِّعرِ أو الأَغانِي فِي ذَلِكَ؛ فهو من جُملَة هَذِه البِدَع، وقد صرَّح بذَلِكَ الفَقِيهُ ابنُ حجَرٍ المَكِّيِّ الشَّافِعِي». انتهىٰ باختِصَارٍ.

فلْيَتَأَمَّلِ الكاتِبُ ما نَقَلْتُه عن العُلَماء العارِفِين بماهِيَّة الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وتَصرِيحِهُم بأنَّه بِدعَة ولو كان مَقصُورًا عَلَىٰ الاجتِماعِ عَلَىٰ أَكلِ الطَّعامِ، ولْيَتَّقِ الله تَعالَىٰ ولا يَكُن دَاعِيًا إلىٰ الشَّرِّ والضَّلالِ وعَونًا للشيطان عَلَىٰ نَشرِ البِدَع وإظهارِها بين المُسلِمين، ولا يَنْسَ قَولَ الله تَعالَىٰ: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ

أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل: ٢٥]، وقول النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الحديثِ الصَّحيحِ: «**وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنَنِ من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيحٌ.

الوَجهُ الرَّابعُ: أَنْ يُقالَ: لو كان فِي الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ أدنىٰ شيءٍ من الخيرِ لَبيَّنَه رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمَّتِه؛ فإنَّه لا خَيْرَ إلَّا وقد دَلَّهُم عَليهِ ورَغَّبَهُم فيه، ولا شَرَّ إلَّا وقد نَهاهُم عنه وحَذَّرَهم منه.

وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ**». رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» من حَديثِ أبي ذرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَىٰ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وابنُ ماجَه والحاكِمُ من حَديثِ العِرباضِ بن سَارِيَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الوَجهُ الخامِسُ: أَنْ يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا أحرَصَ النَّاس عَلَىٰ فِعلِ الخيرِ وأَشَدَّهم مُسارَعَةً إلىٰ الأَعمالِ الَّتي تُستَجْلَبُ بِهَا محَبَّة الله تَعالَىٰ ويُتَعَرَّضُ بِهَا لنَفَحاتِه، ومع هَذَا فلم يَكُونُوا يَحتَفِلُون بلَيلَة المَولِد ولا يَخُصُّونَها بشَيءٍ من الأَعمالِ دُون سائِرِ اللَّيالي، ولو كان فِي الاحتِفَالِ بالمَولِد شَيءٌ من الخيرِ لَسبَقُوا إِلَيهِ.

وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ

والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ والنَّسائِيُّ من حَديثِ أَنس بنِ مالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[١].

وسُئِل رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الفِرقَة النَّاجِيَة من هَذِه الأمة فقال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**». رَواهُ التِّرمِذيُّ وغَيرُه من حَديثِ عَبدِ الله بن عَمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وقال التِّرمِذيُّ: حَديثٌ حَسَن غَريبٌ.

وفِي هَذَيْن الحَدِيثَيْن أَوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ أنَّه لا يَجُوز الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ؛ لأنَّه لم يَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولم يَفْعَلْه الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

الوَجهُ السَّادِسُ: أنْ يُقالَ: ما زَعَمه الكاتِبُ من استِشعَارِ الحُبِّ الإِلَهِيِّ والتُّعَرُّضِ لنَفَحاتِ الرَّبِّ فِي الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبويِّ، وأنَّهُم يَخرُجون من احتِفَالِهِم بالمَولِد وقد امتَلأَت نُفوسُهم بمَزيدٍ من الحُبِّ لله ولرَسُوله؛ فكُلُّ ذَلِكَ من تَزيين الشَّيطانِ لهم وتَلاعُبِه بعُقولِهم ليُرَغِّبَهُم فِي العَمَل بالبِدعَة، ويُهَوِّنَ عِندَهم أَمْرَها ويَدْعُوهم إلىٰ عَدَم المُبالاَةِ بتَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من البِدَع وأَمْرِه برَدِّها.

الوَجهُ السَّابِعُ: أنْ يُقالَ: من عَجِيبِ أَمْرِ الكاتِبِ زَعْمُه أنَّه يَستَشْعِرُ الحُبَّ الإِلَهِيَّ ويَتعَرَّضُ لنَفَحاتِ الرَّبِّ فِي حِينِ عَمَلِه ببِدعَة المَولِد، وما عَلِم المِسكِين أنَّ العَمَل بالبِدَع من أَعظَمِ الأَسبابِ الَّتي تُبعِد عن الله تَعالَىٰ وتُستَجْلَبُ بِها الفِتنَة والعَذابُ الأَليمُ، قال الله تَعالَىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

قال الإِمامُ أحمَدُ -رحمه الله تعالَىٰ- فِي الكَلامِ عَلَىٰ هَذِه الآيَةِ: «أَتَدرِي ما

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤١) (١٣٥٥٨)، والبخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، والنسائي (٣٢١٧)، وغيرهم من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الفِتنَةُ؟ الفِتنَة الشِّرْكُ؛ لعلَّه إذا ردَّ بعضَ قَولِه أن يَقَع فِي قَلبِه شَيءٌ من الزَّيغ فيَهْلِكَ، ثمَّ جَعَل يَتلُو هَذِه الآيَةَ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] ».

وإذا عُلِمَ هَذَا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ محبَّة الله تَعالَىٰ والتَّعرُّض لنفَحاتِه إنَّما تُنالُ بطَاعَتِه وطَاعَةِ رَسُوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وذَلِكَ بالعَمَل بما أَمَر الله به ورَسُوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، واجتِنابِ ما نَهَىٰ الله عنه ورَسُوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتَحقيقِ المُتابَعَة للرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتَحكِيمِه فِي كلِّ ما تَنازَعَ النَّاسُ فيه، والتَّمسُّكِ بسُنَّتِه، وتَقدِيم هَدْيِه عَلَىٰ هَدْيِ غَيرِه وعَلَىٰ أَهواءِ النُّفوسِ وشَهَواتِها.

وليس الاحتِفالُ بالمَولِد النَّبوِيِّ من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولا مِن عَمَل أَصحابِه ولا من عَمَل التَّابِعين لهم بإِحسانٍ، وإنَّما هو من هَدْيِ بَعضِ المُلوكِ وسُنَنِهم، وأوَّل مَن أَحدَثَه سُلطَانُ إِرْبِلَ المَلِكُ المُظَفَّرُ أبو سَعيدٍ كُوكْبُرِي بنُ زَينِ الدِّين علي بن بُكْتِكِينَ(١)، ذَكَر ذَلِكَ السُّيوطِيُّ فِي رِسالَتِه الَّتي سمَّاها «حُسْنَ المَقصِد فِي عَمَل المَولِد»، وكانت وَفاةُ كُوكبُرِي فِي سَنَة ثَلاثِينَ وسِتِّمائَة.

وقال رَشِيد رِضَا: «إنَّ أَوَّلَ مَن ابتَدَع الاجتِمَاعَ لقِرَاءَة قِصَّة المَولِد النَّبوِيِّ أَحَدُ مُلوكِ الشَّراكِسَة بمِصْرَ».

والمَقصُودُ: هنا التَّحذيرُ من الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ؛ لأنَّه من المُحدَثاتِ الَّتي

---

(١) هو مظفر الدين، أبو سعيد كوكبري بن علي بن بكتكين بن محمد التركماني، صاحب إربل. مولده سنة تسع وأربعين وخمس مائة، بإربل. سمع من الرصافي وغيره. وحدَّث. توفي سنة ثلاثين وست مائة، دفن بالكوفة. انظر: «السير» (٢٢/ ٣٣٤)، و«الأعلام» (٥/ ٢٣٧).

حذَّر منها رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ووَصَفها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَمر بردِّها، والتَّحذيرُ - أيضًا- من الاغتِرَارِ بمَزاعِم الكاتبِ وحُجَجِه الدَّاحِضَة فِي الدِّفاعِ عن بِدعَة المَولِد والمُجادَلَة عنها بالباطِلِ.

فصل

ثم إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ لم يَقتَصِر عَلَىٰ تَحسِين بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم والاحتِفالِ بِهِما بل ذَهَب يُطالِبُ بتَوسِيع نِطاقِ البِدَع ويَدعُو إلىٰ الاحتِفَالِ بالأَيَّام الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي التَّارِيخِ فقال: «إنَّ الاحتِفَالاتِ يَنبَغِي أَلَّا تَقتَصِرَ عَلَىٰ المَولِد النَّبوِيِّ فقط بل وفِي كلِّ يَومٍ من أَيَّام الإِسلامِ الخالِدَة كيَومِ الهِجرَة، ويَومِ الإِسراءِ والمِعراجِ، ويَومِ بَدرٍ، ويوم أُحُدٍ، ويَومِ فَتحِ مَكَّةَ، وكلِّ يَومٍ كان له أثرٌ طيِّبٌ عَلَىٰ المَسِيرَة الإِسلامِيَّة، فما أَحوَجَنا إِلَىٰ أيَّام إِجازَة بِهَذِه المُناسَبات كما يَفعَلُ غَيرُنا من الأُمَمِ المُتَحَضِّرة».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابَهُ كانُوا أحرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ فِعْلِ الخَيرِ، ومع هَذَا فإنَّهُم لم يَكُونوا يَحتَفِلُون بشَيءٍ من الأَيَّام الَّتي دَعَا الكاتِبُ المَفتُون إلىٰ الاحتِفَالِ بِها، ولو كان فِي الاحتِفَالِ بِهَا أو بشَيءٍ منها أدنىٰ شَيءٍ من الخَيرِ لَكَان النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه أسبَقَ إِلَيه ممَّن كان بَعدَهُم، وقد قال رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وهَذَا الحَدِيثُ الصَّحيحُ يدلُّ دَلالَةً واضِحَةً عَلَىٰ أنَّه لا يَجُوز الاحتِفَالُ بشَيءٍ

من الأَيَّامِ الَّتي ذَكَرها الكاتِبُ؛ لأنَّ الاحتِفَالَ بِهَا بِدعَة وضَلالَة، وأيُّ خيرٍ يُرجَىٰ من البِدَع والضَّلالَةِ؟! ومَن لم يَتَّسِعْ له ما اتَّسَعَ لرَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابِه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فلا وَسَّع الله عَلَيهِ.

الوجه الثاني: أنْ يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ دَعَا إِلَىٰ هُدًىٰ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنَن من حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ.

قال النَّوويُّ فِي «شَرحِ مُسلِمٍ»: «سَواءٌ كان ذَلِكَ الهُدَىٰ والضَّلالَةُ هو الَّذي ابتَدَأَهُ أم كان مَسبُوقًا إِلَيه». انتهىٰ.

وإذا عُلِم هَذَا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ دُعاءَ الكاتِبِ إلىٰ الاحتِفَالِ بالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تاريخِ الإسلامِ دُعاءٌ صَريحٌ إلىٰ الضَّلالَةِ؛ لأنَّ الاحتِفَالَ بِهَا مُخالِفٌ لهَدْيِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومُوافِقٌ لهَدْيِ الأُمَمِ الَّتي زَعَم الكاتِبُ أنَّها مُتحَضِّرَة؛ وهم طَوائِفُ الإفرِنجِ وغَيرُهم من أُمَمِ الكُفرِ والضَّلالِ الَّذين كَانُوا يَشرَعُون لأَنفُسِهم ولأَتباعِهم كلَّ ما استَحْسَنُوه من الاحتِفَالاتِ بالأَيَّام الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِهم، وقد حاوَلَ الكاتِبُ أن يَحْذُوَ حَذوَهُم فِي شَرعِ ما لم يَأذَنْ الله به من الاحتِفَالاتِ والأَعيادِ المُخالِفَة لِمَا كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه والتَّابِعُون لهم بإِحسانٍ.

وسوف لا يَتِمُّ للكاتِبِ مَقصُودُه من البِدَع إن شاء الله تَعالَىٰ؛ لأنَّ وُلاةَ الأُمورِ فِي الحَرَمينِ الشَّريفَينِ وفِي جَميعِ الجَزيرَة العَربيَّة لَيسُوا من أَهلِ البِدَع ولا مِمَّن يُؤَيِّد

البِدَعَ وأَهلَ البِدَعِ، وإنَّما هم من أَهلِ السُّنَّة والجماعَة، وأَهلُ السُّنَّة والجَماعَة لا يَستَجِيزُون إِحداثَ الاحتِفَالاتِ والأَعيادِ الَّتي لم يَكُن عَلَيهَا الأَمرُ فِي عَهدِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وعَهدِ أَصحابه رَضِيَ اللهُ عَنهُم.

الوَجهُ الثَّالِث: أَنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ قد عظَّم شأن أُمَمِ الكُفرِ والضَّلالِ الَّذين لا يُؤمِنُون بالله ولا باليَومِ الآخِرِ، ولا يُحَرِّمون ما حرَّم الله ورَسُولُه ولا يَدِينُون دِينَ الحقِّ؛ وذَلِكَ حِينَ وَصَفَهُم بأَنَّهم أُمَمٌ مُتَحَضِّرَة، ومَفهومُ كَلامِه يدلُّ دَلالَةً ظاهِرَةً عَلَىٰ أنَّه يَرَىٰ أَنَّ المُسلِمين مُتَّصِفُون بالبَداوَةِ، وما ذاك إِلَّا أَنَّهُم قد وَقَفوا عِندَ حُدودِ الشَّرِيعَة ولم يُجاوِزُوها إلىٰ العَمَل بالاستِحسَانِ وما تَدعُو إِلَيه أَهواءُ النُّفوسِ وشَهَواتُها من الاحتِفَالاتِ الَّتي لم يَفعَلْها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ولا أَصحابُه ولا التَّابِعُون لهم بِإِحسانٍ، ولو أَنَّ الكاتِبَ تأمَّل أَحوالَ الَّذين زَعَم أَنَّهُم أُمَمٌ مُتَحَضِّرة لَتبيَّن له أَنَّ حَضَارَتَهُم ومَدَنِيَّتَهُم يَرجِعُ حَاصِلُها إلىٰ التَّوَسُّع فِي استِحلَالِ المُحَرَّمات وإِعطاءِ النُّفوسِ حَظَّها ممَّا تَمِيلُ إِلَيه من الشَّهواتِ واللَّذَّاتِ، فليس لهم دِينٌ يَردَعُهُم عن المُحَرَّمات وعن الشَّرعِ فِي الدِّينِ بما لم يَأذَنْ به الله، وليس لَهُم من المُروءَةِ والشِّيَم ما يَمنَعُهُم عن تَعاطِي الأُمورِ الَّتي تُدنِّس وتُشِينُ عِندَ ذَوِي الأَحلامِ والنُّهَىٰ!

الوَجهُ الرَّابِعُ: أَنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ لَمَّا لم يَجِدْ ما يَستَنِدُ إِلَيه فِي دُعائِه إلىٰ تَوسيعِ نِطاقِ البِدَع -وذَلِكَ بالاحتِفَالِ بالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإِسلامِ- ذَهب يَدعُو إلىٰ تَقلِيدِ أُمَم الكُفرِ والضَّلالِ والاستِنَانِ بسُنَنِهم لِيُطَبِّق بِذَلِكَ قَولَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا ذِرَاعًا حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا**

جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ»(١).

وإذا كان الكاتِبُ لا يَرَىٰ بأسًا بالاقتِدَاءِ بأُمَمِ الكُفرِ والضَّلالِ ولا يُبالِي بمُخالَفة قَولِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وقَولِه أيضًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**» فلا شكَّ أنَّه مُصابٌ فِي دِينِه وعَقلِه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «لقد أَثبَتَت التَّجرِبَة أنَّ مِثلَ هَذِه الاحتِفَالاتِ بفَضلِ ما يَتَرَدَّدُ فيها من ذِكْرِ الله والصَّلاةِ عَلَىٰ رَسُول الله تُؤَثِّر فِي القُلوبِ وتُحْيِي المَوَاتَ فيها، وتُجَدِّدُ صِلَةَ الإنسانِ بالله وتَجذِبُ إلىٰ الطَّاعَةِ وتُنَفِّرُ من المَعصِيَة بصُورَةٍ أَبلَغَ وأَعمَقَ أثرًا وأَنفَذَ إلىٰ قَرارَةِ النَّفسِ من كَثيرٍ من الخُطَبِ والمَواعِظ البارِدَة الَّتي يُرسِلُها بَعضُ الخُطَباء والوُعَّاظ فِي المَساجِدِ وغَيرِ المَساجِد، وكيف لا يَكُون ذَلِكَ حقيقًا والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَقُول: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥] ورَسُولُه الكَرِيمُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ يقول: «**رَوِّحُوا الْقُلُوبَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ؛ فَإِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا كَلَّتْ عَمِيَتْ**»...».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحدُها: أَنْ يُقالَ: إنَّه لا يَجُوز من الاحتِفَالاتِ إلَّا ما شَرَعه الله تَعالَىٰ عَلَىٰ لِسانِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

رَسُوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي الأعيادُ السَّبعَة الَّتي جاء فِي الأَحادِيثِ الصَّحِيحَة أَنَّها أَعيادُ المُسلِمين، وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطرِ، ويَومُ النَّحرِ، ويَومُ عَرَفَةَ، وأيَّام التَّشرِيق(١)، فأمَّا يَومُ الجُمُعة ويَومُ الفِطرِ ويَومُ النَّحرِ فإنَّه يَشتَرِكُ فِي الاحتِفَالِ بِها جَمِيعُ المُسلِمين، وأمَّا يَومُ عَرَفَةَ وأيَّامُ التَّشرِيقِ الثَّلاثَةُ فإنَّ الاحتِفَال بِهَا خاصٌّ بالحُجَّاجِ، فهَذِه الأَيَّامُ السَّبعَةُ هي الأَيَّامُ الَّتي يَحتَفِلُ بِهَا المُسلِمُون وليس لَهُم أَعيادٌ سِوَاها؛ وعَلَىٰ هَذَا فمَن أَحدَثَ فِي الإِسلامِ عيدًا يَحتَفِلُ به سِوَىٰ هَذِه الأَعيادِ المَذكُورَة فقد شَرَع من الدِّينِ ما لم يَأذَنْ بِهِ الله وخالَفَ الأَمرَ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه والتَّابِعُون لهم بإِحسانٍ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ العِبَاداتِ مَبناهَا عَلَىٰ الشَّرعِ والاتِّبَاعِ، لا عَلَىٰ الرَّأيِ والاستِحسَانِ والابتِدَاعِ.

قال ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتَّبِعُوا ولا تَبتَدِعُوا فقد كُفِيتُم، وكلُّ بِدعَة ضَلالَة». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ فِي «الزُّهدِ» ومُحَمَّد بنُ نَصرٍ المَروَزِيُّ فِي كِتابِ «السُّنَّةِ».

ورَوَىٰ مُحَمَّد بنُ نَصرٍ -أيضًا- عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنه قال:** «إِنَّكُم اليَومَ عَلَىٰ الفِطرَة وإِنَّكُم ستُحْدِثُون ويُحْدَثُ لكم؛ فإذا رَأَيْتم مُحْدَثَةً فَعَلَيْكُم بالهَدْيِ الأَوَّلِ».

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ فِي «الزُّهدِ» عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنه قال:** «عَلَيْكُم بالسَّمْتِ الأَوَّلِ».

والدَّليلُ عَلَىٰ أنَّ العِباداتِ مَبناهَا عَلَىٰ التَّوقِيفِ: ما جاء فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**

---

(١) تراجع (ص٨١٥).

تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

وقَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خطبته يوم الجمعة: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رواية: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

ففي هَذِه الأحَادِيثُ الصَّحيحَةُ مع ما تقدَّم عن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن يُريدُ التَّوَسُّع فِي البِدَع والاحتِفَالاتِ الَّتي لم تَكُن من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من عَمَل أَصحابِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أن يقال: إنَّ التَّجربَة الَّتي ذَكَرها الكاتِبُ لَيسَت حُجَّةً شَرعِيَّةً عَلَىٰ جَوازِ التَّوَسُّع فِي البِدَع والاحتِفَالاتِ الَّتي لم تَكُن من هَدْيِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا مِن عَمَل أَصحابِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنَّما هي فِي الحَقِيقَة من تَزيين الشَّيطانِ للكاتِبِ وتَلاعُبه بعَقلِه وعُقولِ أَشباهِه من الَّذين لم يَهتَدُوا بِهَدي رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يَنتَهُوا عمَّا نَهَىٰ عنه من البِدَع والإِحداثِ فِي الدِّين.

وقد أَنكَرَ ابنُ مَسعُودٍ وأبو مُوسَىٰ الأَشعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَىٰ جماعَةٍ من التَّابعين كَانُوا يَجلِسُون فِي المَسجِد حِلَقًا ويُكبِّرُون الله ويُهَلِّلُونَه ويُسَبِّحُونَه ويَعُدُّون التَّكبِيرَ والتَّهليلَ والتَّسبيحَ بالحَصَىٰ، وعَدَّ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفعالَهُم هَذِه من البِدَع وإن

---

(١) تراجع هذه الأحاديث في (ص٧٤٢).

كانَتْ فِي الظَّاهِر من أَفعالِ الخَيرِ الَّتي تُؤَثِّرُ فِي القُلوبِ.

وقد رُوِيَت القِصَّة فِي ذَلِكَ من عِدَّة طُرُقٍ.

منها: ما رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» عن عَمرِو بنِ سَلَمة قال: «كنَّا قُعُودًا عَلَىٰ بابِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين المَغرِب والعِشَاءِ فأَتَىٰ أبو مُوسَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: اخْرُجْ إِلَينا أَبَا عَبدِ الرَّحمَنِ فخَرَج ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: أبا موسىٰ، ما جاء بِكَ هَذِه السَّاعَةَ؟ قال: لا والله إِلَّا أَنِّي رَأيتُ أَمرًا ذَعَرَنِي وإِنَّه لَخَيرٌ ولَقَد ذَعَرنِي وإِنَّه لَخَيرٌ: قومٌ جُلوسٌ فِي المَسجِد ورَجُلٌ يَقُولُ: سَبِّحُوا كذا وكذا! احْمَدُوا كذا وكذا! قال: فانْطَلَقَ عَبدُ الله وانْطَلَقْنا مَعَهم حتَّىٰ أَتاهُم فقال: مَا أَسرَع ما ضَلَلْتُم وأَصحابُ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحياءٌ وأَزواجُه شَوابٌّ وأَبنِيَتُه لم تُغَيَّرْ! أَحْصُوا سيِّئَاتِكُم فأنا أَضمَنُ عَلَىٰ الله أن يُحصِيَ حَسَناتِكُم!».

ومنها: ما رَواهُ الدَّارِمي عن عَمرِو بنِ يَحيىٰ قال: سَمِعتُ أَبي يُحَدِّث عن أَبيهِ قال: «كنَّا نَجلِسُ عَلَىٰ بابِ عَبدِ الله بنِ مَسعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل صَلاةِ الغَداةِ فإذا خَرج مَشَيْنا معه إِلىٰ المَسجِدِ؛ فجاءَنا أبو مُوسَىٰ الأَشعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: أَخَرَج إِلَيكُم أبو عَبدِ الرَّحمَنِ بَعْدُ؟ قلنا: لا؛ فجَلَس معنا حتَّىٰ خَرَجَ، فلمَّا خَرَج قُمْنَا إِلَيه جَمِيعًا فقَالَ له أبو مُوسَىٰ: يا أَبَا عَبدِ الرَّحمَنِ، إِنِّي رَأَيتُ فِي المَسجِد آنِفًا أَمرًا أَنكَرْتُه ولم أَرَ والحَمدُ لله إِلَّا خَيرًا، قال: فما هو؟ فقال: إِنْ عِشْتَ فَسَتَراهُ قال: رَأيتُ فِي المَسجِد قَومًا حِلَقًا جُلوسًا يَنتَظِرُون الصَّلاةَ فِي كلِّ حَلْقَةٍ رَجُل وفِي أَيدِيهِم حصًىٰ فيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً! فيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فيَقُول هَلِّلوا مِائَةً! فيُهَلِّلُون مِائَةً! ويَقُول: سَبِّحُوا مِائَةً! فيُسَبِّحُون مِائَةً، قال: فمَاذَا قُلْتَ لَهُم؟ قال: ما قُلْتُ لَهُم شيئًا انتِظَارَ رَأيِكَ أو انتِظَارَ

أَمرِكَ، قال: أَفَلَا أَمَرْتَهُم أن يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِم وضَمِنْتَ لهم أَلَّا يَضِيعَ من حسناتِهِم شيءٌ! ثم مَضَىٰ ومَضَيْنا معه حتَّىٰ أتىٰ حَلْقَةً من تِلْكَ الحِلَقِ فوَقَف عَلَيهِم فقال: ما هَذَا الَّذي أَرَاكُم تَصنَعُون؟ قالوا: يا أبا عَبدِ الرَّحمنِ، حَصًىٰ نَعُدُّ به التَّكبِيرَ والتَّهلِيلَ والتَّسبِيحَ، قال: فعُدُّوا سَيِّئاتِكُم فأنا ضامِنٌ أَلَّا يَضِيعَ من حَسَناتِكُم شيءٌ! وَيْحكُم يَا أُمَّةَ مُحَمَّد! ما أَسرَعَ هَلَكَتكُم! هَؤُلاءِ صَحابَةُ نَبِيِّكم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مُتَوافِرُون وهَذِه ثِيابُه لم تَبْلَ وآنِيَتُه لم تُكْسَر! والَّذي نَفسِي بِيَدِه، إنَّكُم لَعَلَىٰ مِلَّة هي أَهدَىٰ من مِلَّة مُحَمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو مُفْتَتِحُو بابِ ضَلالَةٍ! قالوا: والله يا أَبَا عَبدِ الرَّحمنِ ما أَرَدْنَا إلَّا الخَيرَ! قال: وَكَمْ مِن مُرِيدٍ للخَيرِ لن يُصِيبَه!».

ومنها: ما رَوَاهُ عَبدُ الله ابنُ الإمامِ أحمَدَ فِي «زَوائِدِ الزُّهدِ» والطَّبَرانِيُّ وأبو نُعَيْم فِي «الحِلْيَة» وأبو الفَرَج بنُ الجَوزِيِّ واللَّفظُ له عن أبي البَخْتَرِيِّ قال: «أَخبَرَ رجلٌ عَبدَ الله بنَ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ قومًا يَجلِسون فِي المَسجِدِ بعد المَغربِ فِيهِم رَجلٌ يَقُول: كَبِّرُوا اللهَ كذا وكذا! وسَبِّحُوا اللهَ كذا وكذا! واحْمَدُوا اللهَ كذا وكذا! قال عَبدُ الله: فإِذَا رَأَيْتَهُم فَعَلوا ذَلِكَ فَائْتِنِي فَأخبِرْنِي بمَجلِسِهم فجَلَس فلمَّا سَمِع ما يَقُولون قام فأُتِيَ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان رَجُلًا حَدِيدًا فقال: أنا عَبدُ الله بنُ مَسعُودٍ، والله الَّذي لا إِلَه غَيرُه لَقَد جِئْتُم بِبِدعَة ظَلْمَاءَ أو لقد فَضَلْتُم أَصحابَ مُحَمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عِلمًا! عَلَيْكُم بالطَّرِيقِ فالْزَمُوه! ولَئِن أَخَذْتم يَمِينًا وشِمالًا لَتَضِلُّنَّ ضَلالًا بعيدًا» وفِي رِوايَة الطَّبَرانِيِّ: «فأَمَرَهُم أن يَتفَرَّقُوا».

ومنها: ما رَواهُ ابنُ وَضَّاح: «أنَّ عَبدَ الله بنَ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حُدِّثَ أنَّ ناسًا يُسَبِّحون بالحَصَىٰ فِي المَسجِدِ؛ فأَتَاهُم وقد كَوَّم كلُّ رَجُل مِنهُم كَوْمَة من حَصًىٰ فلم

يَزَل يَحْصِبُهُم بالحَصَىٰ حتىٰ أَخْرَجَهُم من المَسجِد وهو يَقُول: لقد أَحْدَثْتُم بِدعَةً ظَلْمَاءَ، أو لَقَد فَضَلْتُم أَصحابَ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِلمًا»(١).

وإنَّما أَنكَرَ ابنُ مَسعُودٍ وأبو مُوسَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَىٰ الَّذين يَتَحَلَّقُون فِي المَسجِد للذِّكرِ ويَعُدُّون التَّكبِيرَ والتَّهلِيلَ والتَّسبِيحَ بالحَصَىٰ؛ لأنَّ فِعْلَهُم هَذَا ليس من الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ ولِهَذَا عَدَّ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِعْلَهُم من البِدَع الظَّلْمَاءِ والهَلَكَة والضَّلالَة وقال لهم: «إِنَّكُم لَعَلَىٰ مِلَّة هي أَهْدَىٰ من مِلَّة مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو مُفتَتِحُو بابِ ضَلالَةٍ»، ولم يَزَل يَحْصِبُهم بالحَصَىٰ حتَّىٰ أَخرَجَهُم من المَسجِد.

وإذا كان ابنُ مَسعُودٍ وأبو مُوسَىٰ قد أَنكَرَا ما فَعَله هَؤُلاءِ من التَّحَلُّق للذِّكْرِ وعَدِّ التَّكبِيرِ والتَّهلِيلِ والتَّسبِيحِ بالحَصَىٰ؛ فكيف بالَّذِين يُقِيمون بِدعَةَ المَولِد كلَّ عَامٍ ويَحتَفِلون بِهَذِه البِدعَة الَّتي ليس لها أصلٌ فِي الشَّرِيعَة، وإنَّما هي من المُحدَثاتِ والأَعمالِ الَّتي حذَّر منها رَسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر بردِّها؟! وكيف بالَّذِين يَحتَفِلون بالمَآتِم ويَجتَمِعُون فيها عَلَىٰ أَكْلِ الطَّعامِ الَّذي يَصنَعُه أَهلُ المَيِّت وهو من النِّياحَة والبِدعِ المُستَقْبَحَة؟!

فهُؤَلاءِ أَولَىٰ بالإِنكارِ من الَّذين أَنكَر عَلَيهِم ابنُ مَسعُودٍ وأبو مُوسَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٢٥) (٨٦٣٠)، والدارمي في «سننه» (١/ ٢٨٦) (٢١٠)، وعبد الله ابن الامام أحمد في «زوائده علىٰ الزهد» (٢٠٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٨٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١/ ٣٨) (١٦)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٧)، وانظر: «المجمع» (١/ ١٨١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٠٠٥).

وأَولَىٰ أن تُعَدَّ أَفعالُهُم واحتِفَالاتُهُم من البِدَع الظَّلْمَاءِ والهَلَكَة والضَّلالَة.

وأَعظَمُ من هَؤُلاءِ جُرمًا مَن لم يَكْتَفِ بالاحتِفَال ببِدعَتَي المَولِد والمَأتَم، بل ذَهَب يُطالِب بتَوسِيع نِطاقِ البِدَع والاحتِفَال بالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإِسلامِ؛ فهل يَأمَنُ هَذَا الَّذي يَدعُو إلىٰ الضَّلالَة أن يَكُون له نَصِيبٌ وافِرٌ من قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[النحل: ٢٥]، وقَولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**».

ولو أنَّ الكاتِبَ تأمَّلَ ما جاء عن ابنِ مَسعُود وأبي مُوسَىٰ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا من إِنكارِ الأَمرِ الَّذي لم يَكُن عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وإن كان ظاهِرُه الخيرَ، وتأمَّلَ -أيضًا- قَولَ الَّذين أَنكر عَلَيهِم ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «والله مَا أَرَدْنا إِلَّا الخَيرَ» وجَوابَ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لهم بقَولِه: «وَكَم مِن مُرِيدٍ للخَيرِ لن يُصِيبَه»، وتأمَّلَ -أيضًا- قَولَ ابنِ مَسعُود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لهم: «عَلَيكُم بالطَّرِيقِ فالْزَمُوه! ولَئِن أَخَذْتُم يَمِينًا وشِمَالًا لَتَضِلُّنَّ ضَلالًا بَعيدًا»؛ لو أنَّه تأمَّل هَذَا كُلَّه لَكَان حَرِيًّا أن يَظهَر له الخَطأُ فِي إِصرَارِه عَلَىٰ تَأيِيد البِدَع والمُحدَثات الَّتي حذَّر منها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر بردِّها، وفِي مُطالَبَتِه بتَوسِيع نِطاقِ البِدَع والاحتِفَالِ بالأَيَّام الَّتي لم يَكُن النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحتَفِلُ بشَيءٍ منها ولم يَحتَفِل بِهَا الصَّحابَة ولا التَّابِعُون لهم بإِحسانٍ.

وإن أصرَّ عَلَىٰ رَأيِه الفاسِدِ ولم تَسمَح نَفسُه بالرُّجوعِ إلىٰ الحقِّ ولُزومِ الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ فلا يَأمَنُ أن يَكُون له نَصِيبٌ وافِرٌ من قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ

شَيْـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١].

الوَجهُ الرَّابعُ: أنْ يُقالَ عَلَىٰ سَبيلِ الفَرضِ والتَّقدير: لو أنَّ التَّجرِبَة الَّتي ذَكَرها الكاتِبُ كانت مُؤَثِّرة فِي قَلبِه وقُلوبِ أَشباهِهِ من المَفتُونِين بالاحتِفَالاتِ المُحدَثَة، وأنَّ هَذِه الاحتِفالاتِ تُحيِي المَواتَ فِي قُلوبِهِم وتُجَدِّد صِلتَهم بالله وتَجذِبُهُم إلىٰ الطَّاعة وتُنَفِّرُهم عن المَعصِيَة لَمَا كان لهم أن يَحتَفِلُوا بما لم يَحتَفِل به رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، بل الواجِبُ عَلَيهِم وعَلَىٰ غَيرِهم من النَّاس أن يَتَأَسَّوْا برَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي الاحتِفالاتِ وفِي جَميعِ الأَعمالِ، ولا يَبتَدِعُوا شيئًا لم يَكُن عَلَيهِ الأَمرُ فِي زَمانِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وزَمانِ أَصحابِه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، وإن كَانُوا يَرَون أنَّ فيه خيرًا لهم؛ لأنَّه ليس شَيءٌ من الأَعمالِ يُبتَغَىٰ فيه الخَيرُ إلَّا وقد سَبَق إلَيه رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم؛ فالخَيرُ كلُّ الخَيرِ فِي سُلوكِ سَبيلِهِم، والشَّرُّ كلُّ الشَّرِّ فِي سُلوكِ السُّبُل المُضِلَّة وهي سُبُل الأَهواءِ والضَّلالَة والشَّهوَاتِ الَّتي تُفضِي بسَالِكِيها إلىٰ النَّارِ.

الوَجهُ الخامِسُ: أن أَقُولَ: إنَّ الخُطَب والمَواعِظَ الَّتي يُلْقِيها الخُطَباء فِي المَسجِد الحَرامِ والمَسجِد النَّبوِيِّ وغَيرِهِما من المَساجِد الَّتي قد سَمِعتُ الخُطَب فيها لَيسَت عَلَىٰ الوَصفِ الَّذي وَصَفها به الكاتِبُ هدانا الله وإيَّاه، وإنَّما هي خُطَبٌ بَلِيغَة جِدًّا لاشتِمَالِها عَلَىٰ الدَّعوَة إلىٰ الله تَعالَىٰ وإخلاصِ العَمَل له وتَجريدِ المُتابَعَة للرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ والتَّمسُّك بسُنَّتِه وسُنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدين المَهدِيِّين، وتَشتَمِل -أيضًا- عَلَىٰ التَّذكيرِ بالمَعادِ والجَزاءِ عَلَىٰ الأَعمالِ، وتَشتَمِل -أيضًا- عَلَىٰ الأَمرِ

بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَر والتَّحذيرِ من البِدَع والأَهواءِ المُضِلَّة ومن فِتَن الشَّهَواتِ والشُّبُهات، وتَشتَمِل -أيضًا- عَلَىٰ الحثِّ عَلَىٰ برِّ الوالِدَيْن وصِلَة الرَّحِم وعَلَىٰ التَّآخِي فِي الله تَعالَىٰ والتَّعاوُنِ عَلَىٰ البِرِّ والتَّقوَىٰ واجتِنَابِ التَّعاوُنِ عَلَىٰ الإِثمِ والعُدْوَان، وتَشتَمِل -أيضًا- عَلَىٰ النَّهيِ عن المُحَرَّمات فِي المَآكلِ والمَشارِب والمَلابِس والفُروجِ، إلىٰ غيرِ ذَلِكَ ممَّا تَشتَمِل عَلَيهِ خُطَبُهم من الحِكَم البَلِيغَة والوَصايَا النَّافِعَة فجَزَاهمُ الله عن أَعمالِهِم الطَّيِّبة ونَصائِحِهم النَّافِعَة خَيْرَ الجَزاءِ وكَثَّر فِي المُسلِمين من أَمثالِهِم.

فأَمَّا وَصْفُ الكاتِبِ لخُطَبِهم ومَواعِظِهم بالبُرودَةِ فهو من قَلْبِ الحَقائِق وعَكْسِ القَضايَا، وقد قيل فِي المَثَل المَشهُور: «لَا تَعدِمُ الحَسناءُ ذَامًّا»، وقال الشاعر:

حَسَدُوا الْفَتَىٰ إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبَغْيًا إِنَّهُ لَدَمِيمُ

الوَجهُ السَّادِسُ: أن يُقالَ: إنَّ التَّذكِيرَ الَّذي يَنتَفِعُ به المُؤمِنُون يكُون بطُرُقٍ كَثِيرَةٍ، ومن أَعظَمِها نَفعًا تَذكيرُ الخُطَباء النَّاصِحين فِي خُطَبِهم فِي أَيَّامِ الجُمَع والأَعيادِ خاصَّةً وفِي غيرِ ذَلِكَ من المُناسَباتِ الَّتي تَدعُو إلىٰ الخُطَبِ والتَّذكيرِ بالقُرآنِ، وبما هو ثابتٌ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الأَحاديثِ الصَّحِيحَة، وهذه هي طَرِيقَة الخُطَباء فِي المَسجِد الحَرامِ والمَسجِد النَّبوِيِّ وغَيرِهما من المَساجِد الَّتي قد سَمِعتُ الخُطَبَ فيها، وهي طَرِيقَةٌ مورُوثَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه كان يُذَكِّر أَصحابَه فِي أيَّام الجُمَع والأَعياد خاصَّة وفِي غيرِها من المُناسَبات، بل وفِي كَثيرٍ من مَجالِسِه النَّافِعَة، يُذَكِّرُهم بالقُرآنِ، وبما أَوحاهُ الله إِلَيه من الحِكْمَة والمَوعِظَة الحَسَنة،

ويُعَلِّمُهم ما يَنفَعُهم فِي الدِّينِ والدُّنيا والآخِرَة، ويُحَذِّرُهم ممَّا يَضُرُّهم فِي الدِّين والدُّنيا والآخِرَة؛ فلا خَيْرَ إلَّا وقد دلَّ أُمَّتَه عَلَيهِ ورَغَّبَهُم فيه، ولا شَرَّ إلَّا وقد نَهاهُم عنه وحَذَّرَهُم منه؛ فصَلَوات الله وسَلامُه عَلَيهِ دائمًا إلىٰ يَومِ الدِّينِ.

فأمَّا حَفَلاتُ المَولِد والمَآتِم وغَيرِها من الحَفَلات المُحدَثَة وما يَكُون فيها من التَّذكيرِ -إن كان له وُجودٌ فيها- فليس ذَلِكَ من سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين المَهدِيِّين ولا من عَمَل الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنَّما هي من المُحدَثات، وقد حذَّر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المُحدَثات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وأَمَر برَدِّها، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»، وفِي هَذَا أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ وعَلَىٰ أشباهِهِ من المَفتُونِين بالبِدَع.

الوَجهُ السَّابعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الحَديثَ الَّذي أَورَدَه الكاتِبُ جازِمًا بأنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قاله حَديثٌ ضَعيفٌ جِدًّا ولفظه: «**رَوِّحُوا الْقُلُوبَ سَاعَةً فَسَاعَةً**». رَواهُ أبو داوُدَ فِي «المَراسِيلِ» عن ابن شِهابٍ مرسلًا(١)؛ ومَراسِيلُ ابنِ شِهابٍ من أَضعَفِ المَراسِيل، والمَراسِيلُ لا تَصلُح للاحتِجَاجِ ولا تَجُوز رِوايَتُها عَلَىٰ الجزم برَفْعِها إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٩٣) (٦٧٢)، وغيره من طريق الموقري، عن الزهري، عن أنس، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «روحوا القلوب ساعة بساعة» وليس فيه: «فإن القلوب إذا كلَّت عميت»، وإسناده ضعيف جدًّا، فالموقري هذا هو الوليد بن محمد، أبو بشر البلقاوي - متروك. وأخرجه أبو داود في «المراسيل» من طريق عقيل بن خالد الأيلي عن الزهري مرسلًا. كذا عزاه في «تحفة الأشراف» (١٣/ ٣٧١)، وقد ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٣٦٤٩).

وأمَّا قَولُه: «فَإِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا كَلَّتْ عَمِيَتْ»؛ فَهَذِه الجُملَة لَيسَت فِي حَديثِ ابنِ شِهابٍ، ولا أَدرِي من أين جاءَ بِهَا الكاتِبُ، ولعلَّه أتىٰ بِهَا من كِيسِهِ.

ولو فَرَضْنا صِحَّة الحَديثِ فليس فيه ما يدُلُّ عَلَىٰ جَوازِ الاحتِفَالِ بالمَولِد والمَآتِمِ، ولا عَلَىٰ جَوازِ تَوسِيع نِطاقِ البِدَع والاحتِفالِ بالأَيَّام الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي الإِسلامِ؛ فليس فِي إِيرَادِه ما يتعلَّقُ به الكاتِبُ بوَجْهٍ من الوُجوهِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «أَجَلْ؛ إنَّ مَجالِسَ الذِّكْر أَقوَىٰ أَثَرًا فِي الوَعظِ والإِرشادِ والاتِّجاهِ إلىٰ الله وطاعَتِهِ واجتِنابِ مَعاصِيه من كَلامِ بَعضِ الخُطَباءِ والوُعَّاظ المُنَفِّرين الَّذين لا يُحسِنُون أَسالِيبَ الدَّعوَةِ إلىٰ الله ولا يَعرِفُون من الدِّينِ إلَّا هَذَا شِرْك وهذا بِدعَة!».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أن يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يَكُن يَحتَفِلُ بمَولِده ولا بالمَآتِم ولا بشَيءٍ من الأَيَّامِ الَّتي وَقَعت فِي زَمانِه وكان لها أَثَر عَظِيم فِي تارِيخِ الإسلامِ،ولم يَكُن يَجعَلُها مَجالِسَ للذِّكْر والوَعظِ والإِرشادِ، وكَذَلِكَ الخُلَفاء الرَّاشِدُون وسائِرُ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ؛ فإِنَّهُم لم يَكُونوا يَفعَلُون شيئًا من ذَلِكَ، ولو كان فيما ذَكَره الكاتِبُ أَدنَىٰ شَيءٍ من الخَيرِ والإِصلاحِ لَكَان رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه أَسبَقَ إِلَيه من غَيرِهم، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]؛ فإِنْ كان الكاتِبُ يرجُو الله

واليومَ الآخِرَ فلْيتَأَسَّ برَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولا يُخالِفِ الأَمرَ الَّذي كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فيُصِيبَه الوَعيدُ الَّذي توَعَّدَ الله به المُخالِفين لأَمرِ الرَّسُول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]؛ فلا يَأمَنِ الكاتِبُ أن يَكُون من المَعنيِّين بِهذِه الآيَةِ وهو لا يَشعُرُ!

وأيضًا: فإنَّ رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد قال: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»؛ فلا يأمَنُ الكاتِبُ المَفتُونُ بالمُحدَثاتِ الَّتي لَيسَت من سُنَّة رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يَكُون مِمَّن انتفَىٰ منه رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو لا يَشعُرُ!

الوَجهُ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ مَجالِسَ الاحتِفالِ بالمَولِد والمَآتِم وغَيرِها من الاحتِفَالاتِ المُحدَثَة والَّتي يُطالِب الكاتِبُ بإِحداثِها لَيسَت من مَجالِس الذِّكرِ كما قد زَعَم ذَلِكَ الكاتِبُ، وإنَّما هي من مَجالِس البِدَع والضَّلالَة لدُخُولِها فِي عُمومِ ما حذَّر منه رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ووَصَفه بالشَّرِّ والضَّلالَةِ وأَمر بردِّه، وقد ذَكَرْتُ الأَحادِيثَ الوارِدَة فِي ذَلِكَ فِي البُرهانِ السَّادِسَ عَشَرَ والبَراهِينِ الثَّلاثَة بَعْدَه فلْتُراجَعْ ففيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ المَفتُون بالتَّموِيه وقَلْب الحَقائِق.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ المَفتُونَ قد كرَّر الاعتِرَاضَ عَلَىٰ الخُطَباء والوُعَّاظ النَّاصِحِين من أَجلِ أنَّهُم كَانُوا يَأتُون فِي خُطَبِهم ومَواعِظِهم بما يَشُقُّ عَلَىٰ قَلبِ الَّذي قد أُصِيبَ بمَرَض البِدَع وعَدَم المُبالَاةِ بمُخالَفَة الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وقد كرَّر -أيضًا- الذَّمَّ لخُطَبِهم البَلِيغَةِ.

فتارَةً يَقُول: «ارْحمُونا عن هَذَا الكَلامِ المُمِلِّ»؛ ويَعني بالكَلامِ المُمِلِّ نَهْيَهُم عن الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبَوِيِّ، وقَولَهم إنَّه من المُحدثَاتِ الَّتي حذَّر منها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتارة يَقُول: «اترُكُوا الكَلامَ عن المَوائِد والمَآتِم»، وما عَلِم الكاتِبُ أنَّ أَمِيرَ المُؤمِنين عُمَرَ بنَ الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد نصَّ عَلَىٰ أنَّ الاجتِماعَ إلىٰ أَهلِ المَيِّت وصَنعَةَ الطَّعامِ من النِّياحَة، وعَلَىٰ هَذَا إِجماعُ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ ذَكَره عنهم جَريرُ بنُ عَبدِ الله البَجَلِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وتَارَةً يَقُول: «ما بَالُ خُطباءِ المَساجِد عِندَنا يُريدون أن يَتَحَجَّروا واسِعًا ويَتَدَخَّلوا فِي خُصوصِيَّات النَّاس، ويُفتُون بأنَّ الوَلائِمَ الَّتي تُقامُ للعَزاءِ مُحَرَّمَةً ومُخالِفَة لسُنَّة رَسُول الله»، وقد تَعامَىٰ الكاتِبُ عن تَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن المُحدَثات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ ووَصْفِها بالشَّرِّ والضَّلالَة والأَمرِ برَدِّها، وتَعامَىٰ -أيضًا- عن إِجماعِ الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عَلَىٰ أنَّ وَلائِمَ العَزاءِ من النِّياحَة.

وتارَةً يَقُولُ: «إنَّ خَطِيب المَسجِدِ الحَرامِ قد شَغَل جُمُعَتَيْن بالكَلامِ عن الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وتَحريمِه وتَجرِيمِه»، وما عَلِم الكاتِبُ أنَّ النَّهيَ عن هَذِه البِدعَة مُستَنِدٌ إلىٰ تَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن المُحدَثاتِ وأَمْرِه برَدِّها، وما عَلِم -أيضًا- أنَّ هَذِه البِدعَة قد افتُتِنَ بِهَا الجَمُّ الغَفِير من المُنتَسِبين إلىٰ الإِسلامِ فِي مَشارِق الأَرضِ ومَغارِبِها، وأنَّ النَّهيَ عنها يُعَدُّ عِندَ أَهلِ العِلمِ من أَعظَمِ النَّصِيحَة للمُسلِمين.

وتارَةً يَقُول: «إنَّه من المُلاحَظ أنَّه لم يَبدَأ الخَطِيبُ فِي الكَلامِ عن مآدِبِ المَآتِم وتَحرِيمِها حتَّىٰ نَهَض المُصلُّون وتَركوا المَسجِد رَغبَةً عن سَماعِ مثل هَذَا الكَلامِ»،

وما عَلِم الكاتِبُ أنَّه لا يَخرُج من المَسجِد بَعدَ الأذانِ وهو لا يُرِيدُ الرُّجوعَ إِلَيه إلَّا مُنافِقٌ، وما عَلِم -أيضًا- أنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد شبَّه المُعرِضِين عن سَماعِ التَّذكِرَة بالحُمُرِ المُستَنفِرَة.

وتارَةً يَصِف الخُطَب البَلِيغَة والمَواعِظ الحَسَنة الَّتي يُلقِيها بَعضُ الخُطَباء والوُعَّاظ النَّاصِحين بأنَّها خُطَبٌ ومَواعِظُ بارِدَة.

وتَارَةً يَقولُ فِي مَجالِس الاحتِفَالِ ببِدعَتَي المَولِد والمَأتَم وغَيرِهِما من البِدَع أنَّها مَجالِس ذِكْرٍ وأنَّها أَقوَىٰ أَثَرًا فِي الوَعظِ والإرشادِ والاتِّجاهِ إلىٰ الله وطاعَتِه واجتِنَابِ مَعاصِيه من كَلامِ بَعضِ الخُطَباء والوُعَّاظ المُنَفِّرين الَّذين لا يُحسِنون أَساليبَ الدَّعوةِ إلىٰ الله ولا يَعرِفُون من الدِّين إلا هَذَا شِركٌ وهذا بِدعَة.

كذا قال الكاتِبُ فِي وَصْفِ الخُطَبَاء والوُعَّاظ النَّاصِحين أنَّهم مُنَفِّرون، وأنَّهم لا يُحسِنون أَساليبَ الدَّعوَة إلىٰ الله تَعالَىٰ، وكلُّ ما قَالَه فيهم وفِي خُطَبِهم فهو مَردودٌ عَلَيهِ؛ لأنَّه من المُجازَفاتِ الَّتي لا تَستَنِدُ إلىٰ شَيءٍ من الحَقائقِ، بل إِنَّها فِي الواقِعِ من قَلبِ الحَقائِق وعَكْسِ القَضايا، وإنَّه لَيَنطَبِقُ عَلَىٰ الكاتِبِ قَولُ الشَّاعِر:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ ... يَجِدْ مُرًّا بِهِ الْمَاءَ الزُّلالا

وقَولُ الآخَرِ:

لا يَضُرُّ الْبَحْرَ أَمْسَىٰ زَاخِرًا ... أَنْ رَمَىٰ فِيهِ غُلَامٌ بِحَجَرْ

وهَكَذا يُقال فِي الكاتِبِ المَفتُون: إنَّ المَرَض الَّذي فِي قَلبِه من حُبِّ بِدعَتَي المَولِد والمَأتَم وغَيرِهما من المُحدثاتِ وحُبِّ الاحتِفالِ بِهَا قد حَالَ بَينَه وبَينَ قَبولِ النَّصائِح والمَواعِظ البَلِيغَة الَّتي يُلْقِيها الخُطَباء النَّاصِحُون فِي الحَرَمَيْن الشَّرِيفَيْن وجَعَله يَتَهَجَّم

عَلَىٰ الخُطباءِ ويَنفِر من خُطَبِهم ويَذُمُّها. ولا يَخلُو فِي هَذَا من أَحَد أَمرَينِ:

- إمَّا أَنَّه لا فَرْقَ عِندَه بين الخُطَباء النَّاصِحين وغَيرِ النَّاصِحِين، ولا فَرْقَ عِندَه بين الخُطَب البَلِيغَة وغَيرِ البَلِيغَة.

- وإمَّا المُكابَرَة لِقَصدِ إِدحاضِ الحقِّ ونَصْرِ البِدَع الَّتي قد افتُتِنَ بِهَا، وهذا هو الأَقربُ والأَحرَىٰ بالكَاتِب، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [المائدة:٤١]؛ فلا يَأمَنُ الكاتِبُ أن يَكُون له نَصِيبٌ وافِرٌ ممَّا جاء فِي هَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة.

الوَجهُ الرَّابعُ: أن يقال: إنَّ اعتِرَاضَ الكاتِبِ عَلَىٰ الخُطَباء فِي قَولِهم فِي بَعضِ الأَشياءِ هَذَا شِركٌ وهذا بِدعَة اعتِرَاضٌ فِي غَيرِ مَحلِّه؛ لأَنَّ الخُطَباء إذا حَكَموا عَلَىٰ بَعضِ الأَشياءِ بأَنَّها شِركٌ أو بِدعَة ذَكَروا الدَّليلَ عَلَىٰ ذَلِكَ من الكِتابِ أو السُّنَّة، ومَن احتَجَّ لقَولِه بالكِتابِ أو السُّنَّة فلَيسَ للاعتِرَاضِ عَلَيهِ سَبيلٌ.

أَقِلُّوا عَلَيْهِمْ لا أَبَا لِأَبِيكُمُو ... مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا

وأيضًا: فإنَّ النَّهيَ عن الشِّركِ والبِدَع أهمُّ من النَّهيِ عمَّا سِوَىٰ ذَلِكَ من المُحَرَّمات، وقد كان رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنهَىٰ عن الشِّركِ والبِدَع ويُحذِّر منها غايَةَ التَّحذِيرِ فِي خُطَبِه وغَيرِ خُطَبه، وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]؛ فمَن اعتَرَض عَلَىٰ الخُطَباء الَّذين يَتأَسَّوْن بالنَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّهيِ عن الشِّركِ والبِدَع فلا شكَّ أنَّه مُصابٌ فِي دِينِه وعَقلِه.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ومِن ناحِيَةٍ وَطَنِيَّةٍ -لا دَخْلَ للدِّينِ فيها- ما الَّذي يَمنَعُ أن نَحتَفِلَ نَحنُ أَبناءَ هَذِه المَملَكَة بذِكْرَىٰ اليَومِ الَّذي تَوَحَّدَت فيه هَذِه المَملَكَة بعد شَتاتٍ عَبْر القُرونِ، وهو ما يُطلَقُ عَلَيهِ اليَومُ الوَطَنِيُّ؟! لِمَاذا لا يَكُون يَومَ عَطَلَة رَسمِيَّة للمَدارِس والدَّوائِر والمَتاجِر والشَّرِكات والمُؤَسَّسات نَبعُد فيه عن مَشاغِل الحَياةِ ومَتاعِبِ العَمَل ونَخرُج إلىٰ الحَدائِق والمُنتَزَهات والمَساجِد -فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِق له- نُصَلِّي ونَلهُو ونَلعَبُ ونَستَشعِر الرَّاحَة والهُدوءَ؟!

هل نَسمَعُ مَن يَقُول لنا بأَنَّنا بِهَذا نَشرَعُ فِي الدِّين ما لم يَأذَنْ به الله، هل سَتُرَدِّدون علينا المَقُولَة المُمِلَّة: أَنَّنا بِهَذا أَوْجَدْنا عِيدًا غَيرَ مَشرُوع، فالأَعيادُ فِي الإسلامِ عِيدَين[1] فَقَط لا ثَالِثَ لَهُما: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف:٣٢] ؟!

ما الَّذي يَمنَعُ أن نَحتَفِل بِهَذا اليَومِ الَّذي وحَّد فيه المَلِك عَبدُ العَزيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِه البِلادَ؟! إنَّه فِي نَظَري -دُونَ تَمَلُّق أو نِفاقٍ- عَمَلٌ بُطولِيٌّ ويَومٌ مَجِيدٌ.

وكلُّ مَن قَرأ تَارِيخَ نَجدٍ والحِجازِ وعُسَير وتِهَامة والقَصِيم والأَحساءِ وحائِلَ قَبلَ هَذَا التَّوحِيد وماذا كانَت تُعانِي شُعوبُ هَذِه المَناطِق من حُكَّامها وأُمَرائِها ونِزَاعَاتِهم، وقَتْل بَعضِهم البَعضَ فِي سَبيلِ الاستِيلاءِ عَلَىٰ السُّلطةِ، وانتِشارُ

(١) قوله: «عيدين» كذا جاء فِي مقال المردود عَلَيهِ، وهو لحن، والصواب أن يقال: عيدان.

المَجاعاتِ بسَبَب الحُروبِ بَينَهُم، والنَّهب والسَّبِّ والأَحقادِ والثَّارات، كلُّ مَن قَرأ ذَلِكَ وعَرَفه لا يَسَعُه إلَّا أن يُشارِكَني الرَّأيَ ويَرَىٰ مَعِي أنَّه يَومٌ من الأَيَّام المَجِيدة الَّتي يَجِب أن نَحتَفِل بِها سنوِيًّا ونتَّجِه فيها بالحَمدِ والثَّناءِ عَلَىٰ الله أوَّلًا، والدُّعاء لبَطَلها بالخَيرِ وحُسنِ الجَزاءِ ثانيًا.

ولا بأسَ من أن نُقيم الوَلائِمَ ونعقِدَ اللِّقاءَاتِ نَستَعِيد التَّارِيخَ ونَدرُس الأَسبابَ الَّتي هيَّأت للمَلِك عَبدِ العَزيز -رَحِمه الله وأَحسَن إلَيه- تَحقِيق هَذِه الوَحْدة، والتي تُثبت أنَّ فِي مُقَدِّمتها تَقوَىٰ الله وحُسْنَ النيَّة ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ﴾، وإنَّما الأَعمالُ بالنِّيَّات ولِكُلِّ امرِئٍ ما نَوَىٰ».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أن يُقالَ: إنَّ هَذِه الجُملَة الَّتي ذَكَر فيها الكاتِبُ بَعضَ ما للمَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- من المَآثِر الحَمِيدَة إنَّما أَورَدَها تَمهِيدًا لِمَا يُحاوِلُ الحُصولَ عَلَيهِ من الاحتِفَالِ باليَومِ الوَطنِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا سنوِيًّا يُصَلِّي فيه ويَلهُو ويَلعَب ويُقِيم الوَلائَم ويَعقِد اللِّقاءَاتِ، ويُضاهِي ما شَرَعه الله للمُسلِمين من الأَعيادِ السَّنوِيَّة ويتَّخِذ من ذَلِكَ طَرِيقًا إلىٰ المُطالَبَة بالاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ ووَلائِم المَآتِم جِهارًا، خِلافَ ما هم عَلَيهِ الآن من كِتمانِ هَذِه الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعة وعَمَلِها فِي السِّرِّ دُون العَلانِيَة.

وسَوفَ لا تَتِمُّ للكاتِبِ مقاصِدُه السَّيِّئةُ إن شاء الله تَعالَىٰ؛ لِمَا ذَكَرْتُه قريبًا أنَّ وُلاةَ الأُمورِ فِي الحَرَمين الشَّرِيفَين وفِي جَميعِ الجَزيرة العَرَبيَّة لَيسُوا من أَهلِ البِدَع، ولا مِمَّن يُؤَيِّد البِدَع وأَهلَ البِدَع، وإنَّما هم من أَهلِ السُّنَّة والجَماعَة، وأَهلُ السُّنَّة والجَماعَة لا

يَستَجِيزون إِحداثَ الاحتِفَالاتِ والأَعيادِ الَّتي لم يَكُن عَلَيهَا الأَمرُ فِي عَهدِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وعهد أَصحابِه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، ولا تَستَفِزُّهم المُحاولاتِ السَّيِّئة من أَهلِ البِدَع وأَعوانِ الشَّيطانِ الَّذين يُحاوِلون تَوسِيعَ نِطاقِ البِدَع وإِظهَارِها فِي البِلادِ الإِسلامِيَّة.

الوَجهُ الثَّانِي: أن يُقالَ: لو كان الاحتِفالُ باليَومِ الوَطَنِيِّ جائِزًا لَكان المَلِك عَبدُ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- أوَّلَ مَن يَحتَفِلُ به، ولَكِنَّه -رَحِمه الله تَعالَىٰ- كان حريصًا عَلَىٰ متابعة الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ والعَمَلِ بما كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم، والبُعدِ عن المُحدَثاتِ الَّتي تُخالِفُ ما كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم.

وكان -رَحِمه الله تَعالَىٰ- شَديدًا عَلَىٰ أَهلِ البِدَع قامِعًا لهم؛ فما سَمِعتُ عن أَحَدٍ من المَفتُونين بالمَولِد النَّبوِيِّ وإِقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم أَنَّه تجَرَّأ فِي زَمانِه عَلَىٰ مُعارَضة الخُطَباء فِي الحَرَمين الشَّريفَيْن ونَشرِ المَقالاتِ فِي الصُّحفِ وغَيرِ الصُّحفِ فِي ذَمِّهم وذَمِّ خُطَبِهم والازدِراءِ بِها، ولا أنَّ أَحَدًا فِي زَمانِه حاوَلَ تَوسِيعَ نِطاقِ البِدَع والاحتِفالِ بالأُمورِ الَّتي لم يحتَفِلْ بِهَا رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم كيَومِ الهِجرَة ويَومِ الإِسراءِ والمِعرَاجِ ويَومِ بَدرٍ ويَومِ أُحُد ويَومِ فَتحِ مَكَّة، ولو كان الاحتِفالُ بِهَذه الأَيَّام جائِزًا لَمَا أَهمَلَه رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللهُ عَنهُم.

والله المَسئولُ المَرجُوُّ الإِجابَةِ أن يُوَفِّق وُلاةَ أُمورِ المُسلِمين للأَخذِ عَلَىٰ أَيدِي الظَّالِمين عامَّةً وعَلَىٰ يَدِ الظَّالِم للخُطَباء فِي الحَرَمين الشَّريفَين خاصَّة وأن يَأطُرُوهم عَلَىٰ الحقِّ أَطْرًا، ولا يَتْرُكوا لهم مَجالًا فِي ذَمِّ الخُطَباء النَّاصِحين وذَمِّ خُطَبِهم من أَجلِ ما يَكُون فيها من ذَمِّ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ ووَلائِم المَآتِم وغَيرِها من أَنواعِ البِدَع والمُنكَراتِ.

وقد جاء عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَىٰ يَدِ الْمُسِيءِ** -وفِي رِوَاية: **عَلَىٰ يَدِ الظَّالِمِ**- **وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَىٰ الْحَقِّ أَطْرًا أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ أَوْ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ**»(١)؛ أي: كَما لَعَن بَني إِسرَائيلَ عَلَىٰ تَرْكِ الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَر والأَخذِ عَلَىٰ يَدِ الظَّالِم.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أن يُقَال: أَمَّا قولُ الكاتِبِ عن النَّاحِيَة الوَطَنِيَّة الَّتي ذكَرها أنَّه لا دَخْلَ للدِّين فيها، وأنَّه لا مانِعَ من الاحتِفَالِ بذِكْرىٰ اليَومِ الوَطنِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا سنوِيًّا؛ فهو قَولٌ باطِلٌ مَردودٌ بما هو ثابِتٌ عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الحَثِّ عَلَىٰ التَّمسُّكِ بسُنَّته وسُنَّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين المَهدِيِّين، وتَحذِيرِه من مُحدثاتِ الأُمورِ وأَمْرِه برَدِّها، والنَّصِّ عَلَىٰ أنَّ كلَّ مُحدَثَة بِدعَة وأنَّ كلَّ بِدعَة ضَلالَة وكلَّ ضَلالَة فِي النارِ، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأحاديث فِي أوَّلِ الكِتابِ فلْتُراجَعْ(٢) ففيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ النَّاحِيَة الوَطَنِيَّة لا دَخْل للدِّين فيها، وأنَّه لا مانِعَ من الاحتِفالِ بذِكْرَىٰ اليَومِ الوَطنِيِّ واتِّخاذِهِ عيدًا سنوِيًّا.

وقد ذَكَرْتُ فِي أوَّل الكِتابِ(٣) قَولَ النَّووِيِّ فِي الكلام عَلَىٰ قول النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١١٠٥).

(٢) (ص٧٤٢).

(٣) (ص٧٤٢).

عَمَلًا لَيسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»: أنَّ هَذَا الحَديثَ قاعِدَة عَظِيمَة من قَواعِد الإِسلامِ، وهو مِن جَوامِع كَلِمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه صَريحٌ فِي ردِّ كلِّ البِدَع والمُختَرَعات.

وقال أيضًا: «هَذَا الحَديثُ ممَّا يَنبَغِي حِفظُه واستِعمَالُه فِي إِبطالِ المُنكَراتِ وإِشاعَةُ الاستِدلالِ به».

وذَكَرْتُ -أيضًا- ما نَقَله الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ فِي «فَتحِ البارِي» عن الطُّرُقي أنَّه قال: هَذَا الحَديثَ يَصلُح أن يُسَمَّىٰ نِصفَ أَدِلَّة الشَّرعِ.

قال الحافظ: «وفيه ردُّ المُحدثاتِ وأنَّ النَّهيَ يَقتَضِي الفَسادَ؛ لأنَّ المَنهِيَّات كلُّها لَيسَت من أَمرِ الدِّين فيَجِب رَدُّها». انتهىٰ.

وفِي هَذِه القاعِدَة العَظِيمَة أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي يُحاوِل أن يُحْدِث فِي المُسلِمين عِيدًا سنوِيًّا لم يَأذَن به الله، ولم يَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين ولا من عَمَل الصَّحابَة والتَّابِعين لهم بإِحسانٍ.

وقد وَصَف النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفِرقَة النَّاجِيَة من هَذِه الأُمَّة بأَنَّهُم مَن كان عَلَىٰ مِثلِ ما كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولم يَكُن النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَحتَفِلون بالمَولِد النَّبوِيِّ ولا بشَيءٍ من الأَيَّام الَّتي كان لها ذِكْر فِي تَارِيخِ الإِسلامِ ولم يَجعَلُوا لها أَعيادًا وَطَنِيَّة سَنوِيَّة، وإنَّما كَانُوا يَحتَفِلون بصَلاةِ الجُمُعة وبيَومِ الفِطرِ ويَومِ النَّحرِ، وكَانُوا يَحتَفِلُون بيَومِ عَرَفَةَ وأَيَّامِ التَّشريقِ إذا كَانُوا مع الحُجَّاج.

وقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**». مُتَّفق عَلَيهِ من حَديثِ أَنَس بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوَجهُ الرَّابِعُ: أن يُقالَ: أنَّ اللَّهوَ واللَّعِب إنَّما يَكُون فِي حِينِ الطُّفولَة لأنَّ

الأَطفالَ ضَعِيفَةٌ عُقولُهم فلا يَرَوْن باللَّهوِ واللَّعِب بأسًا ولا يُستَقْبَحُ ذَلِكَ منهم، فأمَّا ذَوُو اللِّحَىٰ الَّذين قد دَخلُوا فِي سنِّ الكُهُولَة وكَثُر الشَّيبُ فِي رُءوسِهم ولِحاهُم فإنَّ مَيلَهُم إلىٰ اللَّهوِ واللَّعِب قَبيحٌ جدًّا لِمَا فِي ذَلِكَ من التَّشَبُّه بالأَطفالِ الَّذين لم يَبلُغُوا سنَّ التَّكليفِ

ومَن استَحسَن اللَّهوَ واللَّعِب من ذَوِي اللِّحىٰ؛ فذَلِكَ دَليلٌ عَلَىٰ ضَعفِ عَقلِه، وأنَّ عَقلَه لم يَزَل عَلَىٰ حالَتِه فِي حِينِ الطُّفولَة، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام:٧٠]؛ فلا يَأمَنُ الكاتِبُ أن يَكُون له نَصِيبٌ من هَذَا الذَّمِّ.

ويُستَثنَىٰ من اللَّهوِ ما أَذِنَ فيه رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المُسابقَة عَلَىٰ الخَيلِ والإبِل والأَقدامِ والمُصارَعَة وتَعليمِ السِّباحَة، وما جاء فِي حَديثِ عُقبَةَ بن عامرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدمَ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثًا رَمْيَهُ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتَهُ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأَهلُ السُّنَن وحسَّنه التِّرمِذيُّ وصحَّحه ابنُ خُزَيمَة وابنُ حِبَّان والحاكِمُ والذَّهبي(١).

وهذا المُستَثنَىٰ يَجُوز للرِّجال الكِبارِ ولا يُستَقبَحُ فِعْلُه مِنهُم، وما سِواهُ مِمَّا لم يُرَخِّص فيه الشَّارِع فهو خِفَّة ورُعُونَة ولا يَجُوز فِعلُه.

قال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ: «سائِرُ ما يَتَلَهَّىٰ به البَطَّالون من

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٤٤) (١٧٣٣٨)، والترمذي (٤/ ١٧٤)، وأبو داود (٢٥١٣)، والنسائي (٣٥٧٨)، وابن ماجه (٢٨١١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٠٤) (٢٤٦٧)، وغيرهم من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال الأرنؤوط: حديث حسن بمجموع طرقه وشواهده.

أَنواعِ اللَّهوِ وسائِرِ ضُروبِ اللَّعِب ممَّا لا يُستَعان به فِي حقٍّ شَرعِيٍّ كلُّه حرامٌ»[١].

وللخَطَّابِيِّ فِي هَذَا المَعنَىٰ كَلامٌ نَحْوُ كَلام شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّة[٢].

الوَجهُ الخامِسُ: أن يُقالَ: إنَّ الله تَعالَىٰ لم يَخلُق بَنِي آدَمَ لِيلْهُو ويَلعَبُوا فِي الحَدائِق والمُنتَزَهات، وإنَّما خَلَقهم لعبادَتِه، قال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]؛ فمَن آثَرَ اللَّهوَ واللَّعِبَ عَلَىٰ العِبادَة فقد خالَفَ أَمْرَ الله تَعالَىٰ وتَعَرَّض لعُقوبَتِه.

الوَجهُ السَّادِسُ: أن يقال: مَن اتَّخذ يَومًا من الأَيَّام يَحتَفِل به سنوِيًّا فقد اتَّخَذه عِيدًا وإن سمَّاه باسمِ اليَومِ الوَطنِيِّ أو غَيرِ ذَلِكَ من الأَسماءِ المُستَحدَثَة؛ فاسمُ العِيدِ لازِمٌ له؛ لأنَّ العِيدَ إنَّما سُمِّي بِهَذا الاسمِ لعَودِه فِي وَقتِه من الأُسبوعِ أو الشَّهرِ أو السَّنَة.

قال ابن دُرَيدٍ فِي «جَمهَرَة اللُّغَة»[٣]: «العِيدُ: كلُّ يوم مَجمَعٍ، واشتِقاقُه من: عَادَ يَعُودُ؛ كَأَنَّهُم عَادُوا إِلَيه، وقال آخَرُون: بل سُمِّي عيدًا لأَنَّهُم قد اعتَادُوه، وإذا جَمَعوا قَالُوا: أَعيادٌ».

وقال ابنُ مَنظُورٍ فِي «لِسانِ العَرَب»[٤]: «العِيدُ: كلُّ يومٍ فيه جَمْعٌ...» ثم ذَكَر نَحْوَ ما ذَكَره ابنُ دُرَيدٍ من الاشتِقَاقِ، ونَقَل عن ابنِ الأَعرابِيِّ أنَّه قال: «سُمِّي العِيدُ عِيدًا لأنَّه يَعودُ كلَّ سَنَة بفَرَح مُجدَّد».

---

(١) انظر: «المستدرك علىٰ مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام» (٤/ ٥٧).

(٢) انظر: «معالم السنن» (٢/ ٢٤٢).

(٣) (٢/ ٦٦٩).

(٤) (٣/ ٣١٩).

وقال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بُن تَيمِيَّة -رَحِمَه الله تَعالَىٰ- فِي كتابه «اقتِضاءِ الصِّراطِ المُستَقِيم»[١]: «العِيدُ: اسْمٌ لِمَا يَعُود من الاجتِمَاعِ العامِّ عَلَىٰ وَجهٍ مُعتادٍ، عائِدٌ إمَّا بعَوْدِ السَّنَة أو بعَوْد الأُسبوعِ أو الشَّهرِ أو نَحوِ ذَلِكَ». انتهىٰ.

وإذا عُلِم هَذَا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حَصَر الأَعيادَ الزَّمانِيَّة فِي سَبعَة أيَّامٍ، وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطرِ، ويَومُ النَّحرِ، ويَوم عَرَفَة، وأيَّامُ التَّشرِيقِ الثَّلاثَةُ، وقد ذَكَرْتُ الأَحادِيثَ الوارِدَة فِي ذَلِكَ فِي أوَّل الكِتابِ فلْتُرَاجَعْ[٢] ففيها أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي لم يَقتَنِع بالأَعيادِ المَشرُوعة للمُسلِمين، بل ذَهَب يُطالِب بالاحتِفالِ باليَومِ الوَطَنِيِّ وبالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تَاريخِ الإِسلامِ، وهو وإن كان قد سمَّاها احتِفَالاتٌ فهي فِي الحَقِيقَة أعيادٌ يُضاهَىٰ بِها أَعيادُ المُسلِمين، ولا شكَّ أنَّ إِحداثَ الأَعيادِ الزَّائِدَةِ عَلَىٰ الأَعيادِ المَشرُوعَة للمُسلِمين يَدخُل فِي عُمومِ قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ:٢١].

والأَدِلَّة عَلَىٰ ذَلِكَ كثيرة:

مِنهَا: قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وإذا كان الاحتِفالُ باليَومِ الوَطَنِيِّ وبالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تَارِيخِ الإِسلامِ خارِجًا عن سُنَّة رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين؛ فلابُدَّ أن يَكُون داخِلًا فِي عُمومِ ما حَذَّر منه رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونصَّ

---

(١) (١/ ٤٩٦).

(٢) (ص٨١٥).

عَلَىٰ أنَّه بِدعَة وضَلالَة.

ومِنهَا: قَولُ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه يَومَ الجُمُعة: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وفِي رِوايَة: «**وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**». وإذا كان الاحتِفالُ باليَومِ الوَطَنِيِّ وبالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإِسلامِ خارِجًا عن هَدْيِ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فلابُدَّ أن يَكُون داخِلًا فِي عُمومِ المُحدثاتِ الَّتي ذَمَّها رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ونصَّ عَلَىٰ أنَّها بِدعَة وضَلالَة وأنَّها فِي النَّارِ.

ومنها: قَولُ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**». وإذا كان الاحتِفالُ باليَومِ الوَطنِيِّ وبالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإسلام خارِجًا عن أَمرِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فلابُدَّ أن يَكُون داخِلًا فِي المُحدثَات والأَعمالِ الَّتي أمر النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بردِّها.

ومنها: قَولُ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**». وإذا كان الاحتِفالُ باليَومِ الوَطَنِيِّ وبالأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإِسلامِ خارِجًا عمَّا جاء به رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فلابدَّ أن يَكُون مُستَنِدًا إلىٰ اتِّباعِ الهَوَىٰ وذَلِكَ يُنافِي الإِيمانَ كما يدُلُّ عَلَيهِ صَرِيحُ النَّصِّ من هَذَا الحَدِيثِ.

وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿**وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [القصص:٥٠]، وفِي هَذِه الآيَةِ دَليلٌ عَلَىٰ أنَّ اتِّباعَ الهَوَىٰ ضَلالٌ وظُلْمٌ وسَبَب للحِرْمَان من الهِدايَة؛ فلْيَحْذَرِ الكاتِبُ أن يَكُون له نَصيبٌ ممَّا جاء فِي هَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة وهو لا يَشعُرُ!

والأَحاديثُ المَذكُورة فِي هَذَا الوَجهِ ثَابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)]، وهي بَعضٌ من الأَحاديثِ الَّتي يَحتَجُّ بِها الخُطَباءُ وغَيرُهم من العُلَماء عَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ وأَيَّامِ المَآتِم وغَيرِها من البِدَع، وهي من أَوضَحِ البَراهينِ عَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَالِ باليَوم الوَطنِيِّ والأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تارِيخِ الإِسلامِ فلْيَتأَمَّلْها الكاتِبُ حقَّ التَّأَمُّلِ؛ فعَسَىٰ الله أن يُزِيلَ الخَتْمَ عن قَلبِه وسَمعِه فيُراجِعَ الحقَّ ويَنصُرَه عِوَضًا عن نَصرِه لبِدعَتَي المَولِد والمَأتَم، وجِدالِه بالباطِلِ عنهما، ومُطالَبَتِه بإِحداثِ أَعيادٍ لليَومِ الوَطَنيِّ والأَيَّامِ الَّتي كان لها ذِكْرٌ فِي تَارِيخِ الإِسلامِ، ويَنبَغِي له أن يَربأَ بنَفسِه عن الاتِّصافِ بصِفاتِ المنافقين الَّذين يَأمُرون بالمُنكَرِ ويَنهَوْن عن المَعرُوف ويُبغِضون ما جاء به رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا كان مُخالِفًا لأَهوائِهم ويَصُدُّون عنه صُدودًا، ويَحصُل لهم النُّفورُ والتَّضايُقُ من إِيرادِ الأَحادِيث الدَّالَّة عَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ والمَآتِم، ويُظهِرُون المَلَلَ من سَماعِ النَّهيِ عن هَذِه البِدَع وعن غَيرِها من البِدَع الَّتي يُطالِب الكاتِبُ بإِحداثِها.

الوَجهُ السَّابِعُ: أن يُقالَ: إنَّ الأَعيادَ الزَّمانِيَّة للمُسلِمين لَيسَت عِيدَين فَقَط لا ثَالِثَ لَهُما كما قد زَعَم ذَلِكَ الكاتِبُ، وإنَّما هي سَبعَةُ أَعيادٍ، وهي: يَومُ الجُمُعة، ويَومُ الفِطْرِ، ويَومُ النَّحرِ، ويَومُ عَرَفَةَ، وأَيَّامُ التَّشريقِ الثَّلاثَةُ، وقد جاءَت النُّصوصُ بذَلِكَ فِي عِدَّةِ أَحاديثَ صَحِيحَةٍ تقدَّم ذِكْرُها فِي أَوَّل الكِتابِ فلْتُراجَعْ[(٢)] ففيها أَبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن زَعَم أنَّ أَعيادَ المُسلِمين عِيدَان فَقَط لا ثَالِثَ لَهُما.

---

(١) تراجع (ص٧٤٢).

(٢) (ص٨١٥).

الوَجهُ الثَّامِنُ: أن يقال: إنَّ الخُطَباء وغَيرَهم من العُلَماء الَّذين يُنكِرون الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ والمَآتِم لم يُحَرِّموا زِينَةَ اللهِ الَّتي أَخرَجَ لعِبادِه ولم يُحَرِّمُوا الطَّيِّباتِ من الرِّزقِ، وإنَّما حَرَّموا الاحتِفالَ بالبِدَع والأَعيادِ الَّتي لم يَأذَنْ بِها الله، ولم تَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا من عَمَل الصَّحابَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وعَلَىٰ هَذَا؛ فإيرادُ الكاتِبِ للآيَةِ الكَرِيمَة من سُورَة الأعرافِ فِي مَعرِض الاعتِرَاضِ عَلَىٰ الخُطبَاء وغَيرِهم من العُلَماء الَّذين يَنهَوْن عن البِدَع والمُخالَفاتِ ويُنكِرون الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ وإقامَة الوَلائِم فِي المَآتِم - إيرادٌ لا محلَّ له، وإنَّما هو فِي الحَقِيقَة من تَأويل الآيَةِ عَلَىٰ غَيرِ تَأوِيلِها، وقد ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والتِّرمِذيُّ وابنُ جَريرٍ والبَغوِيُّ من حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيح. وفِي رواية له: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حديثٌ حَسَن، قال: «وَهكذا رُوِي عن بَعضِ أَهلِ العِلمِ من أَصحابِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغَيرِهم أَنَّهم شَدَّدوا فِي هَذَا؛ فِي أن يُفَسَّرَ القُرآنُ بغَيرِ عَلْمٍ»(١). انتهىٰ.

وإذا عُلِمَ هَذَا فقد ذَكَر المُفَسِّرون أنَّ الآيَة من سُورَة الأعراف نَزَلت ردًّا عَلَىٰ المُشرِكين الَّذين يُحَرِّمون لُبس الثِّيابِ فِي الطَّوافِ، ويُحَرِّمون اللَّحْمَ والدَّسَمَ فِي أيَّام الحجِّ، ويُحَرِّمون البَحائِرَ والسَّوائِبَ والوَصائِلَ والحَوامِي.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٣) (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧١-٧٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٥٧) (١١٧)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وضعفه الألباني في «المشكاة» (١/ ٧٩) (٢٣٤).

قال ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَت قُرَيشٌ يَطُوفون بالبَيتِ وهُم عُراةٌ يصفرُون ويُصَفِّقُون؛ فأَنزَلَ الله تَعالَىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف:٣٢]؛ فأُمِرُوا بالثِّيابِ». رَواهُ الطَّبَرانِيُّ(١).

فليتَأَمَّلِ الكاتِبُ ما جاء من الوَعيدِ الشَّديدِ عَلَىٰ القَولِ فِي القُرآنِ بغَيرِ عِلْمٍ، ولْيَتَأَمَّلْ -أيضًا- ما قاله المُفَسِّرُون فِي المُرادِ بالآيَةِ الكَرِيمَة، ولا يَأمَنْ أن يَكُون له نَصِيبٌ ممَّا ذمَّ الله به الَّذين يُحَرِّفون الكَلِمَ عن مَواضِعِه!

الوَجهُ التَّاسِعُ: أن يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ قد أَطلَقَ القَولَ بأنَّ المَلِكَ عَبدَ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- هو الَّذي وَحَّد البِلادَ العَرَبِيَّة، وهذا الإِطلاقُ خَطَأٌ كَبيرٌ؛ لأنَّ الَّذي وَحَّد البِلادَ العَرَبِيَّة عَلَىٰ الحَقِيقَة هو اللهُ وَحْدَه لا شَرِيكَ له، وقد يسَّر -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- أَسبابَ تَوحِيدِها عَلَىٰ يَدَي المَلِكِ عَبدِ العَزيزِ -رحمه الله تعالَىٰ-، وهذا لا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن له أَدْنَىٰ عِلْمٍ ومَعرِفَة.

وقد قال الله تَعالَىٰ لنَبِيِّه مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]؛ فأَضافَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الفَتحَ إلىٰ نَفسِه ولم يُضِفْه إلىٰ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مع أنَّه قد بَاشَر أَسبابَ الفَتحِ ويَسَّر الله ذَلِكَ عَلَىٰ يَدَيْه وجَعَلَه بِدايَةً لدُخولِ النَّاس فِي دِينِ الله أفواجًا؛ حتَّىٰ استَوسَقَتِ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة إِيمانًا، وتَوَحَّدَت تَحتَ رَايَة الإِسلامِ قَبْلَ مَوتِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يُنقَل عن أَحَدٍ من الصَّحابَة ولا مَن بَعدَهُم من أَهلِ العِلمِ أَنَّهُم أَضافُوا تَوحِيدَ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة إلىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِعِلْمِهم

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٣) (١٢٣٢٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي إسناده يحيىٰ الحماني متهم بسرقة الحديث.

أَنَّ الَّذي وحَّدَها هو الله تَعالَىٰ فيُضافُ تَوحِيدُها إِلَيه لا إِلَىٰ الَّذي قد بَاشَرَ الأَسبابَ فِي تَوحِيدِها وهو الرَّسولُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهَكَذا يُقالُ فيما يسَّرَه الله تَعالَىٰ من تَوحيدِ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة فِي زَمانِنا عَلَىٰ يَدَي المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ-؛ فيُضافُ تَوحِيدُها إلىٰ الله تَعالَىٰ وتُضافُ مُباشَرَة الأَسبابِ فِي تَوحِيدِها إلىٰ المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- وكَفَىٰ بِهَذا شَرَفًا له وفَخرًا.

وما حَصَل لأَهلِ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة بعد تَوحِيدِها من الائتِلَافِ والأَمنِ الشَّامِلِ والطُّمَأنِينَة ورَغَد العَيشِ فكُلُّه من فَضلِ الله ونِعمَتِه، وقد قال الله تَعالَىٰ لنَبِيِّه مُحَمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٦٢ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال:٦٢، ٦٣].

وقال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النحل:٥٣].

وقال تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ﴾ [إبراهيم:٣٤].

وفِي هَذِه الآيَاتِ دَليلٌ عَلَىٰ أَنَّه تَجِب إِضافَة النِّعَم إلىٰ المُنعِم المُتَفَضِّل بِهَا عَلَىٰ عِبادِه وهو الله وَحدَه لا شَرِيكَ له، فيَنبَغِي للمُؤمِنين أن يُكثِروا من حَمدِ الله وشُكْرِه والثَّناءِ عَلَيهِ عَلَىٰ ما يسَّرَه من تَوحيدِ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة بَعدَ التَّفَرُّق والاختِلَافِ بين أَهلِها، وما مَنَّ به عَلَيهِم من الائتِلَافِ والأَمنِ الشَّامِلِ والطُّمأنِينَة ورَغَد العَيشِ، ويَنبَغِي -أيضًا- أن يُكثِروا من الدُّعاءِ بالرَّحمَة والمَغفِرَة للمَلِك الَّذي جَعَله الله سببًا فِي حُصولِ هَذِه النِّعَم العَظِيمَة.

الوَجهُ العاشِرُ: أن يقال: إنَّ الكاتِبَ قد اقتَصَر عَلَىٰ ذِكْر اليَسِير من مآثِرِ المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رحمه الله تَعالَىٰ- وهو السَّعيُ فِي تَوحيدِ الجَزيرَة العَرَبيَّة، وإِزَالَة ما كان بين أَهلِها من النِّزاعِ والقِتالِ والنَّهبِ والسَّلْب والأَحقادِ والثَّارَاتِ حتَّىٰ يسَّر الله ذَلِكَ له وأتَمَّه عَلَىٰ يَدَيْه، ولا شكَّ أنَّ هَذِه أعمالٌ جَلِيلَة يَنبَغِي أن يُشْكَر السَّاعي فيها.

وقد أَعرَضَ الكاتِبُ عن ذَكْرِ المَآثِرِ الَّتي لها عَلاقَة بالدِّين فلم يَذكُر مِنهَا شَيئًا، وهي مآثِرُ هامَّة جدًّا.

فمنها: هَدمُ القِبابِ والأَبنِيَة الَّتي كانت عَلَىٰ بَعضِ القُبورِ فِي الحَرَمَيْن الشَّرِيفَيْن وفِي غَيرِ ذَلِكَ من بِلادِ الحِجَازِ وما يَلِيه من اليَمَن. وقَطْع الأَشجارِ الَّتي قد افتُتِن بِهَا بَعضُ الجُهَّال وإِزالَة ما كان يُفعَل عِندَها وعِندَ بَعضِ القُبورِ والأَحجارِ من الشِّركِ ووَسائِلِ الشِّركِ.

ومنها: إزالَةُ البِدَع الَّتي كانت تُفعَلُ فِي الحَرَمين الشَّرِيفَيْن وفِي غَيرِهِما من البِلادِ المُجاوِرَة لَهُما، ومن أَعظَمِها شرًّا بِدَعُ الصُّوفِيَّة، وما يَكُون منهم من التَّلاعُب بِذِكْر الله تَعالَىٰ واتِّخاذِه هُزُوًا وسُخرِيَة، ومنها بِدعَة الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبِوِيِّ واتِّخاذُه عِيدًا، ومنها بِدعَة الاحتِفَالِ بالمَآتِم وإِقامَة الوَلائِم فيها، ومنها تَفَرُّق المُصَلِّين فِي صَلاةِ الجَماعَة عَلَىٰ أَربَعَة أَئِمَّة، كلُّ أهلِ مَذهَبٍ لهم إِمامٌ منهم، إلىٰ غير ذَلِكَ من البِدَع الَّتي قد يسَّر الله إِزالَتَها عَلَىٰ يَدِ المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ-.

ومِمَّا يَسَّر الله تَعالَىٰ عَلَىٰ يَدَيْه -أيضًا- إزالَةُ المُنكَرات الظَّاهِرَة، والحَثُّ عَلَىٰ المُحافَظَة عَلَىٰ الصَّلَواتِ الخَمسِ فِي جَمَاعة، وإِبطالُ الضَّرائِب الَّتي كانَت تُؤخَذُ من الحُجَّاج، وإِقامَة الحُدودِ عَلَىٰ الوَجهِ المَشرُوع، إلىٰ غيرِ ذَلِكَ ممَّا يسَّره الله تعالَىٰ

وأَتَمَّه عَلَىٰ يَدَيْه، وله ولأَبنَائِه من الأَعمالِ الجَلِيلَة فِي الحَرَمَيْن الشَّرِيفَيْن خاصَّة وفِي غَيرِهِما من بِلادِ المَملَكَة العَرَبِيَّة عامَّة ما يَشُقُّ إِحصاؤُهُ ولا يَتَّسِعُ المَقامُ لِذِكْره؛ فَرَحِم اللهُ الأَمواتَ منهم وسَدَّد الأَحياءَ، ووَفَّقَهُم للعَمَل بما يُحِبُّه ويَرضَاهُ، وجَنَّبهم كلَّ ما يُسخِطُه ويَدعُو إلىٰ غَضَبِه وأَليمِ عِقَابِه، وحَماهُم من الفِتَن وحَفِظَهم من كَيدِ الأَعداءِ من المُشرِكِين وأَهلِ النِّفاقِ والشِّقاقِ ونَصَر بِهِم دِينَه وأَعْلَىٰ كَلِمَتَه، إنَّه وَلِيُّ ذَلِكَ والقادِرُ عَلَيهِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «يَقُول سَماحَةُ الشَّيخ عَبدُ العَزيز بنُ بازٍ بأَنَّ اعتِرَاضِي عَلَىٰ ما قَالَهُ خَطِيبُ المَسجِد الحَرامِ باطِلٌ لأَنَّ ما قَالَه يُعتبَر من الأَمرِ بالمَعرُوفِ.

وأنا أَتَساءَلُ: هل من الأَمرِ بالمَعرُوف أن يُعلَنَ من فَوقِ مِنبَرِ المَسجِد الحَرامِ ويَسمَعُه المُسلِمُون فِي كلِّ مكانٍ بأَنَّ الاحتِفالَ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ تشبُّهٌ باليَهودِ والنَّصارَىٰ؟! وأنَّ الَّذين يُقِيمُون هَذِه الحَفَلاتِ إمَّا جَهَلة مُقَلِّدون أو مُرتَزَقة فُسَّاق، وإمَّا دُعاةُ ضَلالٍ؟! وهو وغَيرُه يَعلَمُ أَنَّ أَكثَرِيَّة المُسلِمِين فِي مَشارِقِ الأَرضِ ومَغارِبِها وفيهم عُلَماء وفُقَهاء وأَئِمَّة يُقِيمُون هَذَا الاحتِفالَ لا كعِبَادَةٍ ولا عَلَىٰ أَنَّها عَمَل دِينيٌّ بل مُجَرَّد إحياءٍ لِذِكْرَىٰ وتَعبيرٍ عن الحُبِّ واجتِمَاعٍ عَلَىٰ ذِكرٍ! وأينَ الباطِلُ؟! اعتِرَاضِي عَلَىٰ هَذَا العَمل؟! أم هو هَذَا القَولُ نَفسُه؟! أَلَا يُعتبَر هَذَا سبًّا بل قذفًا لأَكثَرِيَّة المُسلِمين؟!».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أن يُقالَ: لا يَخفَىٰ ما فِي هَذِه الجُملَة السَّوداءِ من إساءَةِ الأدَب عَلَىٰ الشَّيخِ ابنِ بازٍ وعَلَىٰ خَطِيب المَسجِد الحَرامِ وعَلَىٰ وليِّ الأَمرِ الَّذي رَضِيَ بِهَذا الخَطيبِ وجَعَله فِي هَذَا المَنصِبِ الهامِّ، وقد قِيلَ فِي المَثَل المَشهُورِ: «مَن أَمِنَ العُقوبَةَ أَساءَ الأَدَبَ».

فأمَّا إساءَتُه إلىٰ الشَّيخِ ابنِ بازٍ: فهو قَولُه فِي آخِرِ هَذِه الجُملَةَ: «وأين الباطِلُ؟! اعتِرَاضِي عَلَىٰ هَذَا العَمَل أم هو هَذَا القَولُ نَفسُه»؛ فجَعَل الكاتِبُ قَولَ الخَطيبِ فِي المَسجِد الحَرامِ فِي ذمِّ الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبَوِيِّ وتَأْييدَ الشَّيخِ له هو الباطِلَ.

وهذا مِن قَلْب الحَقِيقَة؛ لأنَّ كَلامَ الخَطيبِ والشَّيخِ صَحيحٌ، ولا يُنكِرُه إلا مُكابِرٌ لا يُبالِي بإِنكارِ الحَقائقِ، وأمَّا كلامُ الكاتِبِ فهو الباطِلُ فِي الحَقِيقَة؛ لأنَّه مَبنِيٌّ عَلَىٰ التَّلبيسِ عَلَىٰ ضُعَفاءِ البَصِيرَة والجِدَالِ بالباطِلِ لإدحاضِ الحقِّ، ولِمَا فيه -أيضًا- من المُعارَضَة للأَحاديثِ الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه كان يَأمُر أُمَّتَه بالتَّمسُّك بسُنَّته وسُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهدِيِّين، ويُحَذِّرُهم من مُحدثاتِ الأُمورِ ويَأمُرُهم برَدِّها ويَصِفُها بالشَّرِّ والضَّلالَةِ ويُخبِرُهم أنَّها فِي النَّارِ، وما عارَضَ أقوالَ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو باطِلٌ مَردودٌ عَلَىٰ قائِله كائنًا مَن كان؛ لأنَّه لا قولَ لأحَدٍ مع رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأمَّا إساءَتُه إلىٰ خَطيبِ المَسجِدِ الحَرامِ: فهو ظاهِرٌ من جَراءَتِه عَلَىٰ ذمِّ خُطَبِه البَلِيغَة، والاعتِرَاضِ عَلَىٰ ما يَكُون فيها من الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَرِ وذمِّ البِدَع والتَّحذيرِ منها ومن جَميعِ المُحدثات فِي الإِسلامِ.

وأمَّا إِساءَتُه الأدَبَ مع وليِّ الأمرِ حَفِظَه الله: فهو ظاهِرٌ من جراءَتِه عَلَىٰ نَشرِ أَباطِيلِه فِي جَرِيدَة «النَّدوَة» وغَيرِها، وعَدَم مُبالَاتِه بما يَسُوء وليَّ الأَمرِ وجَمِيعَ أَهلِ السُّنَّة والجَماعَة من إِظهارِ البِدَع والمُجاهَرَة بنَصْرِها والدِّفاعِ عنها بالشُّبَه والأَباطِيلِ.

أَمَا عَلِم الكاتِبُ أنَّ ولِيَّ الأَمرِ -وفَّقَه الله تعالَىٰ- كان يَحذُو حَذْوَ وَالِدِه المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي المَنعِ من إِظهارِ البِدَع وقَمعِ أَهلِها ومَن يُرِيد إِظهارَها فِي مَملَكَتِه؟!

أَمَا عَلِم الكاتِبُ أنَّ المَلِك عَبدَ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- قد مَنَع من الاحتِفالِ بالمَولد النَّبوِيِّ ووَلائِم المَآتِم وغَيرِها من المُحدثاتِ فِي الإِسلامِ من حِينِ استولَىٰ عَلَىٰ بِلادِ الحِجازِ، وإنَّما فَعَل ذَلِكَ امتثالًا لِمَا ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ من التَّحذيرِ من البِدَع عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ والأَمرِ بردِّها، ولم يَبلُغْنِي عن أحَدٍ من عُلَماء مَكَّة ولا من كُتَّابِهَا أنَّه اعتَرَض عَلَىٰ أَمرِ المَلِك عَبدِ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- بمَنعِ الاحتِفالِ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ والمَآتِم، بل كانوا يَحتَرِمُون أَمْرَه غايَةَ الاحتِرَامِ، ويَحتَرِمُون العُلَماء والخُطَباء فِي زَمانِه غايَةَ الاحتِرَامِ ويُعامِلُونَهُم بما يَلِيق بِهِم من التَّوقيرِ والإِكرامِ.

وهذا بخِلافِ ما كان عَلَيهِ الكاتِبُ وأَشباهٌ له من أَهلِ بَلَدِه من عَدَم احتِرَامِهِم لوَلِيِّ الأَمرِ وعَدَم احتِرَامِهِم لأَكبَرِ العُلَماء فِي المَملَكَة العَربِيَّة ولخُطَباء المَسجِدِ الحَرامِ، وفِي عَدَم احتِرَامِهِم لهَؤُلاءِ دَليلٌ عَلَىٰ عَدَم احتِرَامِهِم لوَلِيِّ الأَمرِ الَّذي قد وَثِقَ بعِلْمِهِم وجَعَلَهُم فِي المَناصِب الدِّينِيَّة الهامَّة.

الوَجهُ الثَّانِي: أن يقال: لا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن له أَدنَىٰ عِلْمٍ ومَعرِفَة أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا مَبنِيٌّ عَلَىٰ التَّشبُّه بالنَّصارَىٰ فِي احتِفَالِهِم بمَولِد المَسِيحِ واتِّخاذِه عِيدًا.

وقد قال بَعضُ المَفتُونين بالاحتِفَال بالمَولِد النَّبوِيِّ: «إذا كان أَهلُ الصَّليبِ اتَّخذوا لَيلَة مَولِد نَبيِّهم عِيدًا أكبَرَ فأَهلُ الإِسلامِ أَولَىٰ بالتَّكريمِ وأَجدَرُ، وهذا تَصرِيحٌ من هَذَا القائل بأنَّ المَقصُود بالاحتِفَالِ بالمَولد النَّبوِيِّ هو المُضاهَاةُ للنَّصارَىٰ والتَّشَبُّه بِهِم فِي الاحتِفَالِ بمَولِد المَسيحِ واتِّخَاذِه عيدًا، وهذا مِصداقُ ما جاء فِي الحَديثِ الصَّحيحِ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا ذِرَاعًا حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ**» قُلنَا: يا رَسُول الله، اليَهُودُ والنَّصارَىٰ؟ قال: «**فَمَنْ؟!**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ ومُسلِمٌ من حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وقد رُوِي نَحوُه عن عَددٍ كَثيرٍ من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ وقد ذَكَرْتُ جُملَة من أَحادِيثِهم فِي أَوَّل كِتَابِي المُسَمَّىٰ بـ«الإِيضاح والتَّبيين لِمَا وَقَع فيه الأَكثَرُون من مُشابَهَة المُشرِكين»؛ فلْتُراجَعْ هناكَ.

وأمَّا ما فيه من التَّشبُّه باليَهودِ؛ فهو أنَّ عُلَماء السُّوءِ كانوا يُحَسِّنون للجُهَّال بِدعة المَولِد ويُرَغِّبُونَهُم فِي الاحتِفالِ بِهَا فيُطِيعُهم الجُهَّال ويَعمَلُون بِهَذِه البِدعَة الَّتِي لم يَأذَنِ الله بِها ولم يَأمُر بِهَا رَسُولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولم يَفعَلْها أحَدٌ من الصَّحابَة ولا التَّابِعِين لهم بإِحسانٍ.

وهذا شَبيهٌ بما أَخبَرَ الله به عن اليَهُودِ والنَّصارَىٰ أَنَّهُم اتَّخَذوا أَحبارَهُم ورُهبَانَهُم أربابًا من دُونِ الله.

وقد رَوَىٰ التِّرمِذيُّ وابنُ جَريرٍ عن عَديِّ بنِ حاتِمٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: أَتَيتُ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وسَمِعْتُه يقرأ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١] قال: «**أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا**

اسْتَحلُّوهُ وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِم شَيْئًا حَرَّمُوهُ»[1].

قال ابنُ الجَوزِيِّ فِي «تَفسِيرِه»[2]: «فعَلَىٰ هَذَا المَعنَىٰ أَنَّهُم جعَلُوهم كالأَربابِ، وإنْ لم يَقُولُوا إِنَّهُم أربابٌ».

وقال القُرطُبِيُّ فِي «تَفسِيرِه»[3]: «قال أَهلُ المَعانِي: جَعَلوا أَحبارَهُم ورُهبانَهُم كالأَربابِ؛ حَيثُ أَطاعُوهم فِي كلِّ شَيءٍ». انتهىٰ.

وفِي رِوايَة لابنِ جَريرٍ: أنَّ عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: يا رَسُولَ الله، إنَّا لَسْنَا نَعبُدُهُم فقال: «**أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَهُ؟**» قال: قُلتُ: بَلَىٰ قال: «**فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ**».

ورَوَىٰ ابنُ جَريرٍ -أيضًا- عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا **أَنَّهُ قال:** «لم يَأمُرُوهم أن يَسجُدُوا لَهُم ولَكِنْ أَمَرُوهم بمَعصِيَة الله فَأطَاعُوهم فسمَّاهُم الله بذَلِكَ أَربابًا»[4].

ورَوَىٰ ابنُ جَريرٍ -أيضًا- عن حُذَيفَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قال:** «لَم يَعبُدُوهم ولَكِنَّهم أَطاعُوهم فِي المَعاصِي»[5].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٤١٧)، وغيرهما من حديث عدي بن حاتم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٢٩٣).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٢٥٣).

(٣) (٨/ ١٢٠).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٤٢٠) عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٤٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٢٢) (٨٩٤٨)، وغيرهما عن حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وروى ابنُ جَريرٍ -أيضًا- عن الحَسَن: «﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا ﴾ [التوبة:٣١] قال: فِي الطَّاعَةِ»(١).

وروى ابنُ جَريرٍ -أيضًا- عن الرَّبيعِ بنِ أَنَس قال: «قُلتُ لأَبي العالِيَة: كَيفَ كانَتِ الرُّبوبِيَّة الَّتي كَانَت فِي بني إِسرَائِيلَ؟ قال: قَالُوا: مَا أَمَرُونا به ائْتَمَرْنا وما نَهَوْنَا عنه انْتَهَيْنا لِقَوْلِهِم، وهُم يَجِدُون فِي كِتابِ الله ما أَمَرُوا به وما نَهَوْا عنه؛ فاستَنْصَحُوا الرِّجالَ ونبَذُوا كِتابَ الله وَراءَ ظُهورِهم»(٢).

ومن هَذَا البابِ طاعَةُ الجُهَّال لعُلَماء السُّوءِ فِي إِقامَة بِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ والاحتِفَالِ بِهَا واتِّخاذِهَا عِيدًا وعَدَم المُبالَاةِ بتَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المُحدَثَات عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ والتَّشدِيد فيها والأَمرِ بردِّها فَصارُوا بِهَذا مُتَشَبِّهِين باليَهُودِ والنَّصارَىٰ فِي طَاعَةِ العُلَماء فِي مَعصِيَة الله تَعالَىٰ ومَعصِيَة رَسُولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإذا عُلِمّ أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ مَبنِيٌّ عَلَىٰ التَّشَبُّه بالنَّصارَىٰ؛ حَيثُ كَانُوا يَحتَفِلُون بمَولِد المَسيحِ ويَتَّخِذُونه عِيدًا، فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أَنَّ التَّشَبُّه بالنَّصارَىٰ وغَيرِهم من المُشركِين حرامٌ شَديدُ التَّحريمِ لقَولِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»**. رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ من حَديثِ عَبدِ الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. قال شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة: إِسنادُهُ جَيِّد. وقال الحافِظُ ابنُ حَجَر: إِسنادُه حَسَن.

قال شَيخُ الإِسلامِ: «وقد احتَجَّ أحمَدُ وغَيرُه بِهَذا الحَديثِ، قال: وهَذَا الحَديثُ أَقَلُّ أَحوالِه أنَّه يَقتَضِي تَحرِيمَ التَّشَبُّه بِهِم، وإِنْ كان ظاهِرُه يَقتَضِي كُفْرَ المُتَشَبِّه بِهِم

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٤٢٠) عن الحسن به.

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٤٢٠) عن أبي العالية به.

كما فِي قَولِه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]».

وقال شَيخُ الإسلامِ أيضًا: «قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**» مُوجَبُ هَذَا تَحرِيمُ التَّشَبُّه بِهِم مُطلقًا». انتهىٰ.

وروَىٰ التِّرمِذيُّ عن عَبدِ الله بنِ عَمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا؛ لا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلا بِالنَّصَارَىٰ**».

قال ابنُ مُفلِحٍ فِي قَولِه: «**لَيْسَ مِنَّا**»: «هَذِه الصِّيغَة تَقتَضِي عِندَ أَصحابِنَا التَّحرِيمَ». انتهىٰ.

وقال ابنُ عَقيلٍ: «النَّهيُ عن التَّشَبُّه بالعَجَم للتَّحريم».

وقال شَيخُ الإسلام أبو العَبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة: «التَّشَبُّه بالكُفَّار مَنهِيٌّ عنه بالإِجماعِ». انتهىٰ.

وإذا كان التَّشَبُّه بالنَّصارَىٰ وغَيرِهم من أَعداءِ الله تَعالَىٰ حَرامًا شَدِيدَ التَّحرِيمِ؛ فإِعلانُ النَّهيِ عن ذَلِكَ فِي الكُتُب والمَقالاتِ والخُطَب وغَيرِها واجِبٌ عَلَىٰ حَسَب القُدرَة؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد حثَّ عَلَىٰ الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَرِ فِي آياتٍ كَثيرةٍ من القُرآنِ ورَغَّب فِي ذَلِكَ ووَعَد عَلَيهِ الأَجرَ العَظِيمَ، وحثَّ عَلَىٰ ذَلِكَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحادِيثَ كَثيرَةٍ جدًّا، ورَغَّب فيه وشَدَّد فِي تَركِه مع القُدرَة، وقَد قَال الله تَعالَىٰ فِي وَصفِ المُؤمِنين: ﴿ **وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ**﴾ [التوبة:٧١].

قال الغَزالِيُّ: «أَفهَمَتِ الآيَةُ أنَّ مَن هَجَر الأَمرَ بالمَعرُوفِ والنَّهيَ عن المُنكَرِ خَرَج من المُؤمِنين».

وقال **القُرطُبيُّ**: «جَعَله الله فَرْقًا بين المُؤمنين والمُنافِقين»(١).

وقد ثَبَت عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ وأبو داوُدَ الطَّيالِسِيُّ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنن من حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ(٢).

ورَوَىٰ مُسلِمٌ -أيضًا- عن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**».

وما أَخبَرَ به رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن الخُلُوفِ أنَّهم يَفعَلُون ما لا يُؤمَرُون؛ فهو مُطابِقٌ لحَالِ أَهلِ البِدَع الَّذين يَفعَلُون ما لم يُؤمَرُوا به من الأَعمالِ الَّتي لم تَكُن من سُنَّة رَسُول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا من سُنَّة الخُلَفاء الرَّاشِدين ولا من عَمَل غَيرِهم من الصَّحابَة، ولا من عَمَل التَّابِعين لهم بِإِحسانٍ.

ومن هَذِه الأعمال المُنكَرَة ما أَحدَثَه الجُهَّال من الاحتِفَالِ بلَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩) (١١٤٧٨)، والطيالسي في «مسنده» (٣/ ٦٤٩) (٢٣١٠)، ومسلم (٤٩)، والترمذي (٢١٧٢)، وأبو داود (١١٤٠)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٢٧٥)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

واتِّخاذِها عيدًا يَعتَادُونه فِي كلِّ عامٍ، ويُضَاهُون به الأَعيادَ الَّتي شَرَعَها اللهُ للمُسلِمين، ولا شكَّ أن جِهادَ هؤُلاءِ واجِبٌ بحَسَبِ القُدرَة، وأنَّ النَّهيَ عن هَذِه البِدعَة وإِعلانِ الإِنكارِ لها من فَوقِ المَنابِرِ حَسَن جدًّا، ولا يُنكِر النَّهيَ عن هَذِه البِدعَة وإِعلانَ الإِنكارِ لها من فَوقِ المَنابِر إلَّا مَن كان فِي قَلبِه كَراهِيَةٌ لأَمرِ الله تَعالَىٰ وأَمرِ رَسُولِه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإِنكارِ المُنكَرات الظَّاهِرَة وتَغييرِها، ومَن كان بِهَذه الصِّفَة فإِنَّه يُخشَىٰ عَلَيهِ أن يَكُون داخِلًا فِي عُمومِ قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة:٦٧].

الوَجهُ الثَّالِثُ: أن يُقالَ: مَن أَقامَ بِدعَة المَولِد واحتَفَل بِهَا فإِنَّه لا يَخلُو مِن أَحَد أَمرَيْن:

- إمَّا أن يَكُون جاهِلًا لا يَدرِي أنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حذَّر أُمَّتَه من المُحدثاتِ عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وأَمَرهم برَدِّ الأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُه، وهذا هو الغالِبُ عَلَىٰ المَفتُونِين ببِدعَة المَولِد فِي كَثيرٍ من الأَقطارِ الَّتي يَنتَسِبُ أَهلُها إلىٰ الإِسلامِ، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

وقد تقدَّمَ ما ذَكَره الشُّقَيْري وغَيرُه عنهم من الأَفعالِ الهَمَجِيَّة فلْيُراجَعْ ذَلِكَ(١).

- وإمَّا أن يَكُون مُكابِرًا لا يُبالِي بمُخالَفَة الأَمرِ الَّذي كان عَلَيهِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصحابُه، ولا يَرَىٰ بأسًا بالعَمَل بالبِدَع والمُحدثاتِ الَّتي حذَّر منها

---

(١) (ص٨١٧).

رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمر بردِّها، وهَذَا هو الغالِبُ عَلَىٰ عُلَماءِ السُّوءِ وأَئِمَّة الضَّلالِ الَّذين يُقِيمُون بِدعَة المَولِد ويُبالِغُون فِي الاحتِفالِ بِهَا ويَنشُرون الكُتُب والمَقالاتِ الباطِلَةَ فِي تَحسِينِها والتَّرغِيبِ فِي إِقامَتِها والاحتِفالِ بِهَا، ويَبذُلُون جُهْدَهُم فِي الرَّدِّ والإِنكارِ عَلَىٰ مَن يُنكِر هَذِه البِدعَةَ ويَنهَىٰ عنها، وهَذَا من المُشَاقَّة للرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتِّباعِ غَيرِ سَبيلِ المُؤمِنين.

وقد كان رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتَخَوَّفُ عَلَىٰ أُمَّتِه مِن هَذَا الضَّربِ الرَّدِيءِ؛ كما فِي الحَدِيثِ الَّذي رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ فِي «مُسنَدِه» بإِسنادٍ صَحيحٍ عن أبي عُثمانَ النَّهدِيِّ قال: إِنِّي لَجالِسٌ تَحتَ مِنبَرِ عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو يَخطُب النَّاسَ فقال فِي خُطبَتِه: سَمِعتُ رسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ**»(١).

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ -أيضًا- فِي «الزُّهدِ» عن الأَحنَفِ بن قَيسٍ عن عُمَر بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كُنتُ عِندَه جَالِسًا فقال: إِنَّ هَلَكَةَ هَذِه الأُمَّة عَلَىٰ يَدَيْ كلِّ مُنافِقٍ عَلِيمٍ»(٢).

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ فِي «الكَبيرِ» والبَزَّارُ عن عِمرَانَ بن حُصَينٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمٍ بِاللِّسَانِ**». قال المُنذِرِيُّ: رُوَاتُه مُحتَجٌّ بِهِم فِي الصَّحيحِ. وقال الهَيثَمِيُّ: رِجالُه رِجالُ الصَّحيحِ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٢) (١٤٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١١)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٠١٣).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (١٣٠٠) عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قوله.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٣٧) (٥٩٣)، والبزار في «مسنده» (٩/ ١٣) (٣٥١٤)، =

ورَوَىٰ الطَّبرانِيُّ -أيضًا- فِي «الكَبيرِ» عن أبي الدَّرداءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي ثَلَاثًا**» وذَكَر منها: «**جِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ**»(١).

ورَوَىٰ البيهَقِيُّ عن ابنِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**إِنَّ أَشَدَّ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَىٰ أُمَّتِي ثَلَاثٌ**» وذَكَر منها: «**جِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ**»(٢).

ورَوَىٰ الطَّبرانِيُّ فِي «الصَّغيرِ» عن مُعاذِ بن جَبَل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ثَلَاثًا وَهِيَ كَائِنَاتٌ**» وذَكَر منها «**جِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ**»(٣).

ورَوَىٰ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِه» وأبو نُعَيمٍ فِي «الحِليَة» عن زِيادِ بنِ حُدَيرٍ قال: «قال لي عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: هَل تَعرِفُ ما يَهدِمُ الإِسلامَ؟ قال: قُلتُ: لا. قال: يَهدِمُه زَلَّةُ عَالِمٍ، وجِدالُ المُنافِقِ بالكِتابِ، وحُكْمُ الأَئِمَّة المُضِلِّين»(٤).

=

وغيرهما من حديث عمران بن حصين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١/ ١٦٤).

(١) أخرجه الطبراني في «مسند الشامين» (٣/ ٢٦٤) (٢٢٢٠)، وغيره من حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٢٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٨٣٢)، وفي «الشعب» (١٢/ ٥٢٤) (٩٨٢٩)، وغيره من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وفي إسناده يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي - ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١٨٦) (١٠٠٠)، وغيره من حديث معاذ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وفيه عبد الحكيم بن منصور الخزاعىٰ- متروك، كذبه ابن معين.

(٤) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٢٩٥) (٢٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٩٦)، وغيرهم =

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ فِي الزهد عن أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إنَّما أَخشَىٰ عَلَيكُم زَلَّةَ عَالِمٍ وجِدالَ المُنافِقِ بالقُرآنِ»(١).

ورَوَىٰ أبو نُعَيمٍ فِي «الحِلْيَة» عن عَمرِو بنِ عَوفٍ المُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنِّي أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي ثَلَاثَةَ أَعْمَالٍ**» قَالُوا: وما هي يا رَسُولَ الله؟ قال: «**زَلَّةُ عَالِمٍ، وَحُكْمٌ جَائِرٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ**»(٢).

قُلتُ: واتِّباعُ الهَوَىٰ هو الغالِبُ عَلَىٰ عُلَماء السُّوءِ وأَئِمَّة الضَّلالَة وأَعداءِ السُّنَّة وأَهلِها من الكُتَّاب فِي الصُّحُفِ والمَجَلَّات والمُؤَلِّفين فِي تَحسينِ البِدَع والتَّرغيبِ فيها، وهو من المُهلِكَاتِ كما فِي الحَديثِ الَّذي رَواهُ الطَّبَرانِيُّ فِي «الأَوسَطِ» عن ابنِ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قال: «**ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ...**» فذَكَر الحَديثَ وفيه: «**فَأَمَّا الْمُهْلِكَاتُ: فَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ**»(٣).

=

عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله. وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٦٩).

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (٧٧٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٠) (١٨٦٨)، وغيرهما من طريق الحسن عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله، ورواية الحسن عن أبي الدرداء مرسلة. انظر: «جامع التحصيل» (١٦٤).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠)، والبزار في «مسنده» (٨/ ٣١٤) (٣٣٨٤)، وغيرهما من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو المزني، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف، فكثير ضعيف، وشيخه مقبول.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٤٧) (٥٧٥٤)، وغيره من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٠٢).

ورَوَىٰ البَزَّارُ والبيهَقِيُّ عن أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِثلَه[(١)].

وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

فلْيَحْذَرِ الكاتِبُ المَفتُون وأَشباهُه ممَّا جاء فِي هَذِه الآيَةِ والحَدِيثَينِ قَبلَها ولا يَأمَنُوا أن يَكُونَ لهم نَصِيبٌ وافِرٌ من الهَلاكِ والضَّلالِ والظُّلمِ وحِرْمانِ الهِدَايَة!

وأَمَّا قَولُ الكاتِبِ: «إنَّ أَكثَرِيَّة المُسلِمين فِي مَشارِق الأَرضِ ومَغارِبِها يُقِيمُون هَذَا الاحتِفالَ لا كعِبَادَة ولا عَلَىٰ أَنَّها عَمَلٌ دِينِيٌّ».

فجَوابُه أن يُقالَ: قد زَعَم بَعضُ المَفتُونِين ببدعَة المَولِد أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد مَطلُوب شَرعًا، وزَعَم -أيضًا- أَنَّها بِدعَة حَسَنة مَحمُودة، وزَعَم -أيضًا- أَنَّها سُنَّة مُبارَكة. ونُقِل عن السُّيوطِيِّ أنَّه قال: «إنَّ عَمَل المَولِد من البِدَع الحَسَنة الَّتي يُثابُ عَلَيهَا صاحِبُها»! وزَعَم -أيضًا- هو ومَتبُوعُه فِي الضَّلالِ أنَّ الاجتِمَاعَ لعَمَل المَولِد أمرٌ مَشرُوعٌ فِي الإِسلامِ وقَاسَاه عَلَىٰ أَعمالِ الحجِّ، وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأَقوالِ الباطِلَة ورَدَدْتُ عَلَيهَا فِي كِتَابِي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَوِيِّ عَلَىٰ الرِّفاعِيِّ والمَجهُولِ وابنِ عَلَوِيٍّ وبَيانِ أَخطائِهِم فِي المَولِدِ النَّبوِيِّ» فلْتُرَاجَعْ هناك.

وفِي هَذِه الأَقوالِ الباطِلَة ردٌّ عَلَىٰ ما تَجاهَلَهُ الكاتِبُ من حالِ دُعاةِ الضَّلالِ الَّذين يُقِيمُون بِدعَة المَولِد ويُحسِّنُونَها للجُهَّال ويُرَغِّبُونَهُم فِي إِقامَتِها بما يَزعُمونَه من مَشرُوعِيَّتِها وأَنَّها بِدعَة حَسَنة مَحمُودة وسُنَّة مُبارَكَة يُثابُ عَلَيهَا صَاحِبها، وقد ذَكَر

---

(١) أخرجه البزار في «المسند» (١٣/ ١١٤) (٦٤٩١)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٠٣) (٧٣١)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٠٢).

أبو عَبدِ الله بنُ الحاجِّ فِي كِتابِه «المَدخَل» عَن المَفتُونِين ببِدعَة المَولِد أنَّهُم يَعتَقِدون أنَّ ذَلِكَ من أَكبَرِ العِبادَاتِ وإِظهارِ الشَّعائِرِ.

وفِي هَذَا ردٌّ عَلَىٰ تَموِيهِ الكاتِبِ وقَلْبِه للحَقِيقَة.

وقد ذَكَر رَشِيد رِضَا فِي «فَتاوِيه» نَحْوَ ما ذَكَره ابنُ الحاجِّ عنهم وأَنَّهُم يَجعَلُونه من قَبيلِ شَعائِرِ الإِسلامِ بحَيثُ يَظُنُّ العَوامُّ أنَّه من القُرَب المَطلُوبَة شرعًا.

وأما قَولُه: «إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد مُجَرَّدُ إِحياءٍ لِذِكْرىٰ وتَعبيرٍ عن الحُبِّ واجتِمَاعٍ عَلَىٰ ذِكْرٍ».

فجَوابُه أنْ يُقالَ: لو كان فِي الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ أَدنَىٰ شَيءٍ من الخَيرِ لَكان الصَّحابَةُ أَسبَقَ إِلَيه من غَيرِهم، ولَكَان النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَيِّن ذَلِكَ لأُمَّتِه ويَدُلُّهم عَلَيهِ.

وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَة الفِرقَة النَّاجِيَة من فِرَق هَذِه الأُمَّة أَنَّهُم الَّذين كانوا عَلَىٰ ما كان عَلَيهِ هو وأَصحابُه، فالخَيرُ كُلُّ الخَيرِ فِي اتِّباع سُنَّة رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسَّيرِ عَلَىٰ طَرِيقَةِ أَصحابِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والشَّرُّ كلُّ الشَّرِّ فِي مُخالَفَة السُّنَّة وما كان عَلَيهِ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإِحداثِ الاحتِفَالاتِ والأَعمالِ الَّتي لم يَكُونوا يَعمَلُونَها ولم تُذْكَر عن أَحَدٍ فِي زَمانِهِم.

وإذا عُلِمَ هَذَا فلْيُعْلَمْ -أيضًا- أنَّ إِحياءَ الذِّكرَىٰ للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَكُون فِي لَيلَة المَولِد وَحْدَها كما يَفعَلُه المَفتُونُون بالاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ، وإِنَّما يَكُون ذلك فِي سائِرِ الأَوقاتِ، وذلك بالإِكثارِ من قِراءَةِ القُرآنِ والتَّدبُّر لِمَا جاء فيه من تَعظِيم الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لنَبيِّه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإِظهَارِ شَرَفِه عَلَىٰ سائِرِ الخَلْقِ،

وقد ذَكَرْتُ جُملَةً من الآيَاتِ الوارِدَةِ فِي تَعظِيمِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كتابي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَوِيِّ» فلْتُراجَعْ هناك، وكَذَلِكَ الإكثارُ من دِرَاسَة الأَحادِيثِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ففي ذَلِكَ أَعظَمُ إحياءٍ لِذِكْرِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأَمَّا التَّعبيرُ عن الحُبِّ للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّما يَكُون ذَلِكَ بالإيمانِ به واتِّباعِ أَوامِرِه واجتِنَابِ نَواهِيه والتَّمَسُّك بسُنَّتِه ونَشْرِ ما دعا إِلَيه، والبُعدِ عمَّا ابتَدَعَه المُبتَدِعُون من بَعدِه، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**»، وقد تقدَّم هَذَا الحَديثُ فِي البُرهانِ العِشرين فلْيُراجَعْ، ومَن ادَّعىٰ محَبَّةَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مُرتَكِبٌ لِمَا نَهَىٰ عنه من المُحدَثات والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أَمْرُه فهو كَاذِبٌ فِي دَعواهُ.

وأَمَّا الاجتِمَاعُ عَلَىٰ الذِّكْرِ فِي لَيلَة المَولِد خاصَّةً فهو من المُحدثاتِ لأَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَكُن يَفعَلُ ذَلِكَ ولم يَفعَلْه أَصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولو كان خيرًا لَسَبَقُوا إِلَيه، والعِبادَاتُ مَبناهَا عَلَىٰ التَّوقِيفِ والاتِّباعِ لا عَلَىٰ الهَوَىٰ والابتِدَاعِ، وقد قال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أي: مَردودٌ، وفِي هَذَا الحَديثِ أَبلَغُ ردٍّ للمُحدثاتِ الَّتي أَحدَثَها المَفتُون بالمَولِد النَّبوِيِّ.

وأَمَّا قَولُه: «وأين الباطِلُ؟ اعتِرَاضي عَلَىٰ هَذَا العَمَل أم هو هَذَا القَولُ نَفسُه».

فجَوابُه أَنْ يُقالَ: إنَّ الإنسانَ إذا عَمِيَت بَصِيرَتُه فإنَّ الشَّيطانَ يَتلاعَبُ به ويَصُدُّه عن الصِّراطِ المُستَقِيم ويُزَيِّن له قَلْبَ الحَقائِق ويُرِيه الحَقَّ فِي صُورَة الباطِلِ والباطِلَ فِي صُورَة الحقِّ.

وهَكَذا كانت حالُ الكاتِبِ المَفتُون؛ حيثُ كان يَرَىٰ أَنَّ من الباطِلِ إِعلانَ الأَمرِ

بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَر من فَوقِ المِنبَر فِي المَسجِد الحَرامِ، وأنَّ التَّحذِيرَ من البِدَع والتَّشَبُّه بأَعداءِ الله من الباطِلِ.

وما يَدرِي الكاتِبُ المَفتُون أنَّ الباطِلَ فِي الحَقِيقَة هو اعتِرَاضُه عَلَىٰ الخُطَباء النَّاصِحِين الَّذين يَدْعُون إلىٰ الخَيرِ ويَأمُرون بالمَعرُوف ويَنهَوْن عن المُنكَر، ويُحَذِّرون النَّاس من البِدَع والمُحدثاتِ الَّتي حذَّر منها رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَمَر برَدِّها، ويُحَذِّرونَهُم -أيضًا- من التَّشبُّه بالنَّصارَىٰ الَّذين يَحتَفِلُون بمَولِد المَسيحِ ويتَّخِذُونه عِيدًا، وإنَّه لَيَنطَبِقُ عَلَىٰ الكاتِب قَولُ الشَّاعِرِ:

يُقْضَىٰ عَلَىٰ الْمَرْءِ فِي أَيَّامِ مِحْنَتِهِ ... حَتَّىٰ يَرَىٰ حَسَنًا مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ

وأمَّا قَولُه: «أَلَا يُعتَبَرُ هَذَا سبًّا بل قذفًا لأَكثَرِيَّة المُسلِمين».

فجَوابُه أن يقال: إنَّ إعلانَ الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيَ عن المُنكَر والتَّحذِيرَ من المُحدثاتِ والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيهَا أَمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس من السَّبِّ والقَذفِ للمُسلِمين، كما قد توهَّم ذَلِكَ الكاتب المفتون، وإنَّما هو من النَّصِيحَة الَّتي حثَّ عَلَيهَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحادِيثَ كَثِيرَةٍ؛ حَيثُ قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وأبو داوُدَ والنَّسائِيُّ من حَديثِ تَمِيمٍ الدَّاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

ورَوَىٰ الإمام أحمَدُ -أيضًا- والتِّرمِذيُّ والنَّسائِيُّ عن أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» ثَلاثَ مِرَارٍ. قالوا: يا رَسُولَ الله،

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٢) (١٦٩٨٢)، ومسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤١٩٧)، وغيرهم من حديث تميم الداري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لِمَنْ؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**». قال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ، قال: وفِي البابِ عن ابنِ عُمَر وتَميمٍ الدَّارِيِّ وجَريرٍ وحَكِيمِ بنِ أبي يَزِيدَ عن أَبيه وثَوبانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(١).

قُلتُ: وفِي البابِ -أيضًا- عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٢).

وقد ذَكَرْتُ هَذِه الأحادِيثَ فِي أوَّلِ كِتابِي المُسَمَّىٰ بـ«القَولِ المُحَرَّرِ فِي الأَمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عن المُنكَرِ» فلْتُراجَعْ هناك.

وقد كان رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول فِي خُطبَتِه يومَ الجُمُعَة: «**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**».

وقال أيضًا: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقال أيضًا: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**» وقال أيضًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»

وقال أيضًا: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**».

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٧) (٧٩٤١)، والترمذي (١٩٢٦)، والنسائي (٤١٩٩)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «الإرواء» (١/ ٦٢).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٥١) (٣٢٨١)، وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانظر: «الإرواء» (١/ ٦٢).

وقال أيضًا: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا؛ لا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلا بِالنَّصَارَىٰ**».

وقد ذَكَرتُ هَذِه الأَحادِيثَ فِي أوَّلِ الكِتابِ فلْتُراجَعْ.

وقد اشتَمَلَت هَذِه الأحادِيثُ عَلَىٰ ذمِّ البِدَع والمُحدثاتِ والتَّحذيرِ منها والأَمرِ برَدِّها وعَلَىٰ ذمِّ التَّشَبُّه باليَهُودِ والنَّصارَىٰ وغَيرِهم من أَعداءِ الله تَعالَىٰ والتَّشديدِ فِي ذلك، ودلَّتْ بمَضمُونِهَا عَلَىٰ ذمِّ المُخالِفِين للسُّنَّة والعامِلِين بالبِدَع والمُحدَثاتِ والمُتَشَبِّهين بأَعداءِ الله تَعالَىٰ.

وقد قابَلَ الصَّحابَةُ والتَّابِعُون لَهُم بإِحسانٍ أَقوالَ نَبيِّهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقَبُول والتَّسليمِ، ولم يُذكَرْ عن أَحَدٍ من المُسلِمين أنَّه قال فِي شيءٍ من أَقوالِ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّ فيها سَبًّا وقَذفًا لأَكثَرِيَّة المُسلِمين، بل اعتبَروا ذَلِكَ من النَّصِيحَة والتَّحذيرِ من الشَّرِّ وأَهلِه.

وللخُطَباء فِي المَسجِد الحَرامِ وغَيرِه أُسوَة حَسَنة فِي نَبيِّهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومَن لَامَهُم أو عَابَهُم عَلَىٰ الدَّعوةِ إلىٰ الله تَعالَىٰ والأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَر والتَّحذيرِ من البِدَع والحَفَلاتِ المُحدَثَةِ والتَّشَبُّهِ بالنَّصارَىٰ فِي الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ واتِّخاذِه عِيدًا؛ فهو المَلُوم والمَعِيبُ فِي الحَقِيقَةِ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «ولَيْتَ خَطِيبَنا المُحتَرَم وَقَف عِندَ هَذَا الحدِّ من القَولِ، بل يَستَطرِدُ: «أَضِف إلىٰ ذَلِكَ ما يَجرِي فِيهِ -أي: الاحتِفالِ بالمَولِد- من المُنكَراتِ والشِّركِ بالله من دُعاءِ الرَّسُول وطَلَب الحَاجاتِ وما يَحْصُل فيه من الاختِلَاطِ

والإسرافِ ورَفْع الصَّوتِ بلَغْوِ القَولِ» فهل من الأَمرِ بالمَعرُوف إِلقاءُ التُّهَم جُزافًا وإرسالُ الكَلامِ عَلَىٰ عواهِنِه وإِطلاقُ ذَلِكَ كُلِّه عَلَىٰ جَميعِ الاحتِفَالاتِ بالمَولِد النَّبوِيِّ؟! هل من الأَمرِ بالمَعرُوف اتِّهامُ جَميعِ مَن يَحضُرون الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ وهم مَلايِينُ المُسلِمين فِي جَميعِ أَقطارِ الدُّنيا ولَيس العالَمُ الإسلامِيُّ وَحْدَه فالجَالِيَات المُسلِمَة فِي أُورُبَّا وأَمرِيكا تُقِيم الاحتِفالاتِ فِي ذِكْرَىٰ المَولِد النَّبوِيِّ؛ اتِّهَامُ كلِّ هَؤُلاءِ بالشِّركِ وما أَعظَمَها تُهمَةً! والابتِدَاعُ والجَهلُ والارتِزَاقُ والاختِلَاطُ وإتيَانُ المُنكَراتِ.

والجَوابُ أنْ يُقالَ: أولًا: إنَّ الخَطِيبَ فِي المَسجِد الحَرامِ لَم يَكُن أوَّلَ مَن تَصدَّىٰ لإِنكارِ ما يَجرِي فِي الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ من أَنواعِ المُنكَراتِ، بل قد سَبَقه إلىٰ ذَلِكَ غَيرُ واحِدٍ من العُلَماء الغَيُورِين؛ حَيثُ أَنكَرُوا ما يَجرِي فِي بِدعَة المَولِد من المُنكَرات والأَفعالِ الهَمَجِيَّة.

فمِن ذَلِكَ: قَولُ أبي عَبدِ الله بنِ الحاج فِي كِتابه «المَدخَل»: «إنَّ المَولِد قد احتَوَىٰ عَلَىٰ بِدَع ومُحَرَّمات جَمَّة، فمِن ذَلِكَ استِعمالُهم الأَغانِي ومَعَهُم آلاتُ الطَّرَب من الطَّارِ المُصَرْصَر والشَّبَّابَة وغَيرِ ذَلِكَ ممَّا جعَلُوه آلَةً للسَّماعِ ومَضَوْا فِي ذَلِكَ عَلَىٰ العَوائِد الذَّمِيمَة فِي كَونِهم يَشتَغِلُون ببِدَعٍ ومُحَرَّمات»، وذَكَر -أيضًا- ما يُفعَل فِي بِدعَة المَولِد من أَنواعِ المُنكَراتِ من الغِنَاءِ والرَّقصِ واستِعمَال آلاتِ اللَّهوِ والطَّرَب واختِلَاطِ الرِّجالِ والنِّساءِ وغَيرِ ذَلِكَ من المُنكَراتِ الَّتي ذَكَرها عنهم وبالَغَ فِي ذَمِّها والتَّحذِيرِ منها.

ومِن ذَلِكَ قَولُ تاج الدِّين عُمَرَ بنِ عَلِيٍّ اللَّخمِي السَّكَندَرِيِّ المَشهُورِ بالفَاكِهانِيِّ فِي كتابه المُسَمَّىٰ بـ«المَوردِ فِي الكَلامِ عَلَىٰ عَمَل المَولِد» قال: «لا أَعلَمُ لِهَذا المَولِد أصلًا فِي

كِتابٍ ولا سُنَّة ولم يُنقَل عن أَحَد من عُلَماءِ الأُمَّة الَّذين هم القُدوَةُ فِي الدِّينِ المُتَمَسِّكون بآثارِ المُتقَدِّمين، بل هو بِدعَة أَحدَثَها البَطَّالُون، وشَهوَةُ نَفسٍ اعتَنَىٰ بِهَا الأَكَّالُون».

ثم قال: «إنَّه إذا انضَافَ إلىٰ ذَلِكَ شَيءٌ من الغِناءِ بآلَاتِ الباطِلِ من الدُّفوفِ والشَّبَّاباتِ، واجتِمَاعُ الرِّجالِ مع الشَّبابِ المُرْدِ والنِّساءِ الفاتِنَاتِ إما مُختَلِطَات بِهِم أو مُشرِفَاتٍ والرَّقصُ بالتَّثَنِّي والانعِطَافِ والاستِغرَاقِ فِي اللَّهوِ، وكَذَلِكَ النِّساءُ إذا اجتَمَعْن عَلَىٰ انفِرَادِهِنَّ رافِعَاتٍ أَصواتَهُنَّ بالتَّطرِيبِ فِي الإِنشادِ؛ فهَذَا لا يَختَلِف فِي تَحرِيمِه اثنانِ». انتهىٰ.

ومِن ذَلِكَ: قَولُ رَشِيد رِضَا فِي بَعضِ فَتاوِيه: «إنَّ هَذِه المَوالِد بِدعَة بلا نِزاعٍ».

وقال فِي جَوابٍ له آخَرَ: «إنَّ البِدعَة فِي عَمَل المَولِد جَعْلُ هَذَا الاجتِماعِ المَخصُوصِ بالهَيئَةِ المَخصُوصَة والوَقتِ المَخصُوص وجَعْلُه من قَبيلِ شَعائِرِ الإِسلامِ الَّتي لا تَثبُتُ إلا بنصِّ الشَّارِعِ بحَيثُ يظنُّ العَوامُّ والجَاهِلُون بالسُّنَنِ أَنَّه من أَعمالِ القُرَبِ المَطلُوبَة شرعًا، وهو بِهَذِه القُيودِ بِدعَة سَيِّئَة وجِنايَة عَلَىٰ دِينِ الله تَعالَىٰ وزِيادَةٌ فيه تُعَدُّ مِن شَرعِ ما لم يَأذَنْ به الله، ومن الافتِرَاءِ عَلَىٰ الله والقَولِ فِي دِينِه بغَيرِ علمٍ؛ فكَيفَ إذا وَصَل الجَهلُ بالنَّاس إلىٰ تكفيرِ تَارِكِه كأَنَّه من قَواعِد العَقائِد المَعلُومَة من الدِّين بالضَّرُورة؟! أَلَيسَ يُعَدُّ فِي هَذِه الحالِ وبين هُؤُلاءِ الجُهَّالِ من أَكبَرِ كَبائِرِ البِدَع الَّتي قد تَقُوم الأدِلَّة عَلَىٰ كَونِها من الكُفرِ بشَرطِه؟! فإنَّ الزِّيادَة فِي ضَرورِيَّات الدِّينِ القَطعِيَّة وشَعائِرِه كالنَّقصِ منه يُخرِجُه عن كَونِه هو الدِّين الَّذي جاء به خاتَمُ النَّبيِّين عن الله تعالَىٰ القائِلِ فيه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣]؛ فهو تَشرِيعٌ ظاهِرٌ مُخالِفٌ لنَصِّ إكمالِ الدِّينِ وناقِضٌ له، ويَقتَضِي أَنَّ مُسلِمِي الصَّدر

الأوَّل كان دِينُهم ناقِصًا أو كُفَّارًا.

وقد وَرَد أنَّ أبا بَكرٍ وعُمَرَ وابنَ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُمْ قد تَركوا التَّضحِيَة فِي عِيدِ النَّحرِ لِئَلَّا يَظُنَّ النَّاس أنَّها واجِبَة، أَفَلَا يَجِب بالأَولَىٰ تَرْكُ حُضورِ هَذِه الحَفَلات المَولِدِيَّة وإنْ خَلَتْ من القَبائِحِ واشتَمَلَت عَلَىٰ المَحاسِنِ لِئَلَّا يَظُنَّ العَوامُّ أنَّها من الفَرائِضِ الَّتي يَأثَمُ تارِكُها أو يَكفُرُ كما يَقُول بَعضُ مُبتِدَعة العَلَوِيِّين الجاهِلِين؛ فكَيفَ إذا كَانَت مُشتَمِلَة عَلَىٰ بِدَعٍ ومَفاسِدَ أُخرَىٰ كالكَذِب عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي سِيرَتِه وأَقوالِه وأَفعالِه، كما هو المَعهودُ فِي أَكثَرِ القَصَصِ المَولِدِيَّة الَّتي اعْتِيدَ التَّغَنِّي بِهَا فِي هَذِه الحَفَلاتِ.

وأمَّا القِيامُ عِندَ ذِكرِ وَضْعِ أُمِّه له صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو من جُملَة هَذِه البِدَع، وقد صَرَّح بِذَلِكَ الفَقِيهُ ابنُ حَجَرٍ المَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ الَّذي يَعتَمِد هَؤُلاءِ العَلَوِيُّون عَلَىٰ كُتُبِه فِي دِينِهِم». انتهىٰ.

ومن ذَلِكَ قَولُ مُحَمَّد بنِ عَبدِ السَّلامِ خِضْرٍ الشُّقَيْري فِي كِتابِه المُسَمَّىٰ بـ«السُّنَن والمُبتَدَعاتِ»[1]: «فصلٌ فِي شَهرِ رَبيعٍ الأَوَّلِ وبدعَة المَولِدِ فيه: لا يختَصُّ هَذَا الشَّهر بصَلاةٍ ولا ذِكْرٍ ولا عِبادَة ولا نَفَقة ولا صَدَقة، ولا هو مَوسِم من مَواسِم الإِسلامِ كالجُمَع والأَعيادِ الَّتي رَسَمها لنا الشَّارِعُ -صَلَواتُ الله وتَسلِيمَاتُه عَلَيهِ وعَلَىٰ سائِرِ إِخوَانِه من الأَنبِياءِ والمُرسَلِين-، ففي هَذَا الشَّهرِ وُلِد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وفيه تُوُفِّي فلِمَ يَفرَحُون بمِيلَادِه ولا يَحزَنُون لوَفاتِه؛ فاتِّخاذُ مَولِدِه مَوسِمًا والاحتِفالُ به بِدعَة مُنكَرة ضَلالَة لم يَرِدْ بِهَا شَرعٌ ولا عَقلٌ.

---

(١) (ص١٣٨).

ولو كان فِي هَذَا خَيرٌ فكَيفَ يَغفُل عنه أَبو بَكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ وعَلِيٌّ وسائِرُ الصَّحابَة والتَّابِعين وتابِعِيهِم والأَئِمَّة وأَتباعِهِم.

ولا شكَّ أنَّه ما أَحدَثَه إلَّا المُتَصوِّفُون الأَكَّالُون البَطَّالُون أَصحابُ البِدَع، وتَبِعَ النَّاسُ بَعضَهُم بعضًا فيه إلَّا مَن عَصَمه الله ووَفَّقه لفَهمِ حَقائِق دِين الإِسلامِ.

ثمَّ أيُّ فائِدَةٍ تَعُود وأيُّ ثَوابٍ فِي هَذِه الأَموالِ الباهِظَة الَّتي تُعلَّق بِهَا هَذِه التَّعالِيقُ وتُنصَب بِهَا هَذِه السُّرادِقاتُ وتُضرَب بِهَا الصَّوارِيخُ؟!

وأيُّ رِضًا لله فِي اجتِمَاعِ الرَّقَّاصِين والرَّقَّاصَاتِ والمُومِسَات والطَّبَّالِين والزَّمَّارِين واللُّصُوص والنَّشَّالين والحَاوِي والقُرداتِي؟!

وأيُّ خَيْرٍ فِي اجتِمَاعٍ ذَوِي العَمائِم الحَمرَاءِ والخَضرَاءِ والصَّفراءِ والسَّوداءِ، أَهلِ الإِلحادِ فِي أَسماءِ الله، والشَّخِيرِ والنَّخيرِ والصَّفِيرِ بالغابَةِ، والدَّقِّ بالبَارَاتِ والكَاسَاتِ، والشَّهِيقِ والنَّعيقِ بأح أح يا ابن المره، أم أم ان ان سابينها يا رَسُول الله يا صاحب الفرح المداآد يا عم يا عم اللع اللع؛ كالقُرودِ؟!

ما فائِدَةُ هَذَا كُلِّه؟ فَائِدَتُه سُخرِيَة الإِفرِنجِ بنا وبدِينِنا وأَخْذِ صُوَرِ هَذِه الجَماعاتِ لأَهلِ أُورُبَّا فيَفهمُون أنَّ مُحمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ -حَاشَاه حَاشَاه- كان كَذَلِكَ هو وأَصحابُه، فإِنَّا لله وإِنَّا إِلَيه رَاجِعُون، ثمَّ هو خَرابٌ ودَمارٌ فَوقَ ما فيه النَّاسُ من فَقرٍ وجُوعٍ وجَهلٍ وأَمراضٍ. فلِماذَا لا تُنفَق هَذِه الأَموالُ الطَّائِلَة فِي تَأسِيسِ مَصانِعَ يَعمَلُ فيها الأُلُوفُ من العاطِلِين، أو لِمَاذَا لا تُنفَق هَذِه النَّفَقاتُ الباهِظَة فِي إِيجادِ آلاتٍ حَربِيَّة يُقاوَم بِهَا أَعداءُ الإِسلامِ والأَوطانِ؟!

وكيف سَكَت العلماء عَلَىٰ هَذَا البَلاءِ والشَّرِّ، وبل وأَقَرُّوه؟!

ولِمَاذا سَكَتت الحُكومَة الإسلامِيَّة عَلَىٰ هَذِه المَخازِي وهَذِه النَّفقاتِ الَّتي تَرفَع البِلادَ إلىٰ أَعلَىٰ عِلِّيِّين؟! فإمَّا أن يُزِيلُوا هَذَا المُنكَر، وإمَّا وَصَمْتُهُم بالجَهالَةِ». انتهىٰ.

فليتَأَمَّلِ الكاتِبُ المَفتُونُ ما ذَكَره العُلَماء من المُنكَرات الَّتي تُفعَل فِي بِدعَة المَولِد النَّبَوِيِّ ولْيُقَارِنْ بينه وبين ما ذَكَره عن الخَطِيبِ فِي المَسجِد الحَرامِ؛ فإنْ كان الخَطيبُ قد أَلقَىٰ التُّهَم جُزافًا وأَرسَل الكَلامَ عَلَىٰ عَواهِنِه كما زَعَم ذَلِكَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ؛ فإنَّ العُلَماء الَّذين ذَكَرْتُ أَقوالَهُم قد قَالَوا أَعظَمَ ممَّا قَالَهُ الخَطِيبُ فلْيَبْدَأِ الكاتِبُ بعَيبِهِم والإنحاءِ باللَّائِمَة عَلَيهِم قَبْلَ الخَطيبِ!

ولْيَنْظُرْ إلىٰ ما ذَكَره رَشِيد رِضَا عَنهُم من الكَذِب عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِيرَته وأَقوالِه وأَفعالِه، وما ذَكَره الشُّقَيْرِيُّ عنهم من الإلحادِ فِي أَسماءِ الله ودُعاءِ رَسُول الله وقَولِهم فيه: يا صاحب الفرح والمداآد... إلىٰ غير ذَلِكَ ممَّا ذَكَره عنهُم! وكَذَلِكَ ما ذَكَره ابنُ الحاجِّ والفَاكِهَانِيُّ عنهم فهو أَعظَمُ بكَثيرٍ ممَّا ذَكَره الخَطيبُ عنهم، وكلُّهم قد أَحسَنُوا فِي إنكارِ المُنكراتِ الَّتي تُفعَل فِي بِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ وجَاهَدُوا الخُلُوفَ الَّذين أَخبَرَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُم يَفعَلُون ما لا يُؤمَرُون، ثم قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**». رَواهُ مُسلِمٌ من حَديثِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويُقال ثانيًا: إنَّ كَثيرًا من المَفتُونِين ببِدعَة المَولِد قد اعتَادُوا التَّغَنِّيَ فِي احتِفَالِهِم

بالمَولِد بقَصِيدَة (البُردَة) الَّتي نَظَمها البُوصِيري[(١)] فِي مَدح النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ودُعائِه وطَلَب الشَّفاعَة منه والالتِجاءِ إِلَيه واللِّياذِ به عِندَ الشَّدائِدِ والحَوادِث، ولا يَنفِي اشتِمالَها عَلَىٰ الشِّركِ ودُعاءَ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وصَرْفَ ما هو من خَصائِصِ الرُّبوبِيَّة والأُلُوهِيَّة له إلَّا جاهِلٌ لا يَعرِف الحقَّ من الباطِلِ، أو مُتَجاهِلٌ مُتَّبعٌ للهَوَىٰ قد أَعمَىٰ الله بَصِيرَتَه.

وقد ذَكَر شَيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ بنُ تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ- فِي «رَدِّه عَلَىٰ البكري»[(٢)] أَربَعَة أَبياتٍ من البُردَةِ وأَنكَر عَلَىٰ قائِلِها وقال فيه: «ومنهم -أي: من المُبالِغِين فِي الغُلُوِّ فِي الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- مَن يَقُول: أَسْقِطِ الرُّبوبِيَّةَ وقُلْ فِي الرَّسولِ ما شِئْتَ.

دَعْ مَا ادَّعَتْهُ النَّصارَىٰ فِي نَبِيِّهِمُ	وَاحْكُمْ بِمَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ وَاحتَكِمِ
فَإِنَّ فَضْلَ رَسُولِ الله لَيْسَ لَهُ	حَدٌّ فَيُعْرِبُ عَنْهُ نَاطِقٌ بِفَمِ
وانْسُبْ إِلَىٰ ذَاتِهِ مَا شِئْتَ مِنْ شَرَفٍ	وَانْسُبْ إِلَىٰ قَدْرِهِ مَا شِئْتَ من عِظَمِ
لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آيَاتُهُ عِظَمًا	أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَىٰ دَارِسُ الرِّمَمِ

انتهىٰ ما ذَكَره شَيخُ الإِسلامِ رَحِمه الله تَعالَىٰ.

ولا يَخفَىٰ عَلَىٰ مَن نَوَّر الله قَلبَهُ بنُورِ العِلمِ والإِيمانِ أَنَّ قَصِيدَةَ البُردَةِ مُشتَمِلَةٌ عَلَىٰ الشِّركِ بالله تَعالَىٰ ودُعاءِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ والالتِجاءِ إِلَيه واللِّياذِ به عِندَ

(١) هو شرف الدين الصنهاجي محمد بن سعيد بن حماد أبو عبد الله المصري المغربي الأصل البوصيري المنشأ، مات سنة خمس وتسعين وستمائة. انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ٣٦٢)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٥٧٠)، و«الأعلام» (٦/ ١٣٩).

(٢) (ص٢٠٩).

الشَّدائِدِ وسُؤالِهِ ما لا يَقدِرُ عَلَيهِ إلَّا الله.

وقد زَعَم النَّاظِمُ أنَّ مِن جُودِه الدُّنيا وضَرَّتَها -أي: الآخِرَة-، وأنَّ مِن عُلومِه عِلْمُ اللَّوحِ والقَلَم، وهذا الغُلُوُّ والإطراءُ مَردودٌ بقَولِ الله تَعالَىٰ لنَبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ﴾ [الأعراف:١٨٨].

وقوله تَعالَىٰ: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن:٢١-٢٢].

وقوله تَعالَىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل:٦٥].

وقوله تَعالَىٰ: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [الأنعام:٥٩]، والآياتُ فِي هَذَا المَعنَىٰ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ والدَّارِمِيُّ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّه سَمِع عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُول عَلَىٰ المِنبَرِ: سَمِعْتُ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لا تُطْرُوني كَمَا أَطْرَتِ النَّصارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ؛ فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»(١).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أيضًا- بأَسانِيدَ حَسَنةٍ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ رَجُلًا قال للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ؛ فقال له النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَجَعَلْتَني لِلَّهِ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٣) (١٥٤)، والبخاري (٣٤٤٥)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٨٣) (٢٥٦١)، وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٩).

ورَوَىٰ الطَّبَرانِيُّ عن عُبادَة بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان فِي زَمَن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنافِق يُؤذِي المُؤمِنين فقال بَعضُهم: قُومُوا بِنَا نَستَغِيثُ برَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هَذَا المُنافِق! فقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّهُ لا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ**»(١).

ورَوَىٰ أبو داوُدَ بإِسنادٍ صَحيحٍ عن مُطَرِّف بنِ عَبدِ الله بنِ الشِّخِّيرِ عن أَبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: انطَلَقْتُ فِي وَفدِ بَنِي عامِرٍ إلىٰ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقُلْنَا: أَنتَ سَيِّدُنا! فقال: «**السَّيِّدُ اللهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ» قلنا: وأَفضَلُنا فَضلًا وأَعظَمُنا طَوْلًا فقال: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ وَلا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**»(٢).

ورَوَىٰ الإِمامُ أحمَدُ بإِسنادٍ صَحيحٍ عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قال: يا مُحَمَّدُ، يا سَيِّدَنَا وابنَ سَيِّدِنا! ويا خَيْرَنَا وابنَ خَيْرِنَا! فقال رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ وَلا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ! أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ** عَزَّوَجَلَّ». وفِي رِوايَة: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ وَلا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**». وفِي رِوايَة: «**وَلا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**».

---

(١) أخرجه الطبراني كما في «المجمع» للهيثمي (١٠/ ١٥٩)، و«جامع المسانيد» لابن كثير (٤/ ٥٦٨) من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح، عن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فذكره. وإسناده ضعيف، فيه ابن لهيعة، فيه مقال مشهور.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، وأحمد (٤/ ٢٤) (١٦٣٥٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٠٢) (١٠٠٠٣)، وغيرهم من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه فذكره. وصححه الألباني في «المشكاة» (٤٩٠٠)

وفِي رِوايَة قال: «واللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُوني فَوْقَ مَا رَفَعَنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ»(١).

فهَذَا كُلُّه من حِمايَة النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جَنابَ التَّوحيدِ وسَدِّه كلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إلىٰ الشِّركِ بالله تَعالَىٰ.

وإذا كان النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد نَهَىٰ عن إطرَائِه والغُلُوِّ فيه وقال: «**إِنَّمَا أَنا عَبْدٌ؛ فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»، وأَنكرَ علَىٰ الَّذي قال له: ما شَاءَ الله وشِئْتَ وقال: «**أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا**»، وأَنكَر عَلَىٰ الَّذين طَلَبوا مِنهُ الإغاثَةَ من المُنافِقِ، وأَنكرَ عَلَىٰ الَّذين قَالُوا له: «أَنتَ سَيِّدُنا»؛ فكَيفَ بالَّذين قد تَجاوَزُوا الحَدَّ فِي إطرَائِه والغُلُوِّ فيه؟! حَيثُ كانوا يَتغَنَّوْن فِي احتِفَالِهم بالمَولِد النَّبوِيِّ بقَصِيدَة البُردَةِ الَّتي قد اشتَمَلَت عَلَىٰ الإطراءِ للنَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، والغُلُوِّ الشَّديدِ فيه وصَرْفِ ما هو من خَصائِصِ الرُّبوبيَّة والأُلُوهِيَّة له؛ حَيثُ زَعَم قائِلُها والمُتغَنُّون بِهَا أنَّه ليس لَهُم من يَلُوذُون به عِندَ حُلولِ الحادِثِ العَامِّ سِوَىٰ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وزَعَموا أنَّ مِن جُودِه الدُّنيا والآخِرَةَ، وزَعَمُوا أنَّهُ يَعلَمُ ما فِي اللَّوحِ -أي: المَحفُوظِ الَّذي قد استَأثَرَ الله بعِلْمِ ما فيه-، وزَعَمُوا أنَّه يَعلَمُ ما جَرَىٰ به القَلَمُ -أي: قَلَم القَضاءِ والتَّقدِيرِ-، وزَعَموا أنَّه إن لم يَأخُذ بأَيدِيهِم يومَ القِيامَة فستَزِلُّ أَقدامُهُم... إلىٰ غير ذَلِكَ مما اشتَمَلت عَلَيهِ قَصِيدَة البُردَة من الإطراءِ والغُلُوِّ الشَّديدِ.

ومع هَذَا فكَثيرٌ من الجُهَّال وعُلَماء السُّوءِ والضَّلالِ قد افتُتِنُوا بِهَا وأَكثَرُوا من

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٣) (١٢٥٧٣)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٠٣) (١٠٠٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ١٣٣) (٦٢٤٠)، وغيرهم من حديث أنس رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في «غاية المرام» (١٢٧)، و«الصحيحة» (١٠٩٧).

التَّغَنِّي بِهَا وبما يُشبِهُها من القَصائِد المُشتَمِلة عَلَىٰ الغُلُوِّ والإِطراءِ للنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ورَفعِهِ فَوقَ مَنزِلَتِه الَّتي أَنزلَه الله إيَّاها؛ حَيثُ قال صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتي أَنْزَلَنِي اللهُ عَزَّوَجَلَّ**».

ومَن رَضِي بما اشتَمَلَت عَلَيهِ قَصِيدَة البُردَة وما شابَهَها من القَصائِد المُشتَمِلَة عَلَىٰ الغلوِّ والإِطراءِ للنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ورَفْعِه فوقَ مَنزِلَتِه الَّتي أَنزلَه الله إيَّاها فهو شَرِيكٌ لقَائِلِيها؛ لأنَّ الرَّاضِيَ بالذَّنبِ كَفاعِلِه.

فلْيَتَّقِ اللهَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ! ولا يَجعَلِ الخَطِيبَ فِي المَسجِدِ الحَرامِ هَدَفًا لشَغَبِه وجِدالِه بالبَاطِلِ! ولا يَنْسَ أَنَّه سَيَقِفُ بين يَدَي الله تَعالَىٰ يومَ القِيامَةِ ويُسْأل عن تَجانُفِه بالإِثمِ عَلَىٰ الخَطيبِ الَّذي قد بَذَل جُهْدَه فِي الدَّعوَةِ إلىٰ الله تَعالَىٰ والأَمرِ بالمَعرُوفِ والنَّهيِ عن المُنكَرِ، وبَذلِ النَّصِيحَة للمُسلِمين وتَحذِيرِهم من الشِّرْك والغُلُوِّ والإِطراءِ للنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وتَحذِيرِهم مِنَ البِدَع الَّتي حَذَّر منها رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأَمر بردِّها!

ولْيَحْذَرِ الكاتِبُ أن يَكُون ممَّن عَناهُم الله بقَولِه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام:١١٩].

وقَولِه تعالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

وقوله تعالَىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص:٢٦].

وقوله تعالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٦].

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وهل مِن لَغوِ القَولِ تَردِيدُ الصَّلاةِ عَلَىٰ رَسُولِ الله وإِنشادِ بَعضِ الشِّعرِ فِي مَدحِه بدُونِ غُلُوٍّ ولا دُعاءٍ له.

وقد سَمِع مِثلَ ذَلِكَ رَسُول الله وفِي مَسجِده من شُعَراءِ العَرَب يَوْمَ ذَاكَ كحَسَّانَ بنِ ثابتٍ وكَعبِ بنِ زُهَيرٍ ولم يُنكِرْه بل خَلَع بُردَتَه وكَساهَا للشَّاعِرِ الَّذي مَدَحه.

والجَوابُ عن هَذَا مِن وُجوهٍ:

أحَدُها: أنْ يُقالَ: إنَّ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إنَّما أَمَر أُمَّتَه بالإكثارِ من الصَّلاةِ عَلَيهِ فِي يَومِ الجُمُعة. ولم يَأمُرْهُم بالاجتِمَاعِ لتَردِيدِ الصَّلاةِ عَلَيهِ فِي ذَلِكَ اليَومِ ولا فِي غَيرِه من الأيَّام، وكَذَلِكَ لم يَأمُرْهُم بالاجتِمَاعِ وتَردِيدِ الصَّلاةِ عَلَيهِ فِي لَيلَة مَولِدِه، ولم يَفعَل ذَلِكَ ولم يَفعَلْه أحَدٌ فِي زَمانِه، ولم يَفعَلْه أحَدٌ من الخُلَفاء الرَّاشِدِين المَهدِيِّين ولا غَيرِهم من الصَّحابَة والتَّابِعِين وتَابِعِيهم بِإحسانٍ وأَئِمَّة العِلمِ والهُدَىٰ من بَعدِهم.

ولو كان للاجتِمَاعِ فِي لَيلَة المَولِد النَّبوِيِّ وتَردِيدِ الصَّلاةِ عَلَىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي تِلكَ اللَّيلَة مَزِيَّةٌ وزِيادَةُ فَضلٍ عَلَىٰ سائِرِ اللَّيالِي لَبيَّن ذَلِكَ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لأُمَّتِه ونَدَبهُم إلىٰ فِعلِه ورَغَّبهم فيه، ولَكَان يَفعَلُه هو وأَصحابُه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ؛ لأنَّهُم كانوا أَسبَقَ إلىٰ الخَيرِ وأَحرَصَ عَلَيهِ ممَّن كان بَعدَهُم.

وقد قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**».

وقال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي

رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أي: مَردودٌ.

وقد تقدَّم قَولُ النَّوويِّ(١): إنَّ هَذَا الحَدِيثَ قاعِدَةٌ عَظِيمَة من قَواعِدِ الإِسلامِ وهو من جَوامِعِ كَلِمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه صَرِيحٌ فِي ردِّ كلِّ البِدَعِ والمُختَرَعاتِ.

قُلتُ: وهَذَا الحَديثُ العَظِيمُ يَهدِم كلَّ ما لَفَّقَه الكاتِبُ وغَيرُه من المَفتُونين بالمَولِد النَّبَوِيِّ، وبه يُرَدُّ كلُّ ما يُفعَل فِي لَيلَة المَولِد من الاجتِمَاعِ وقِراءَة قِصَّة مَولِد النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَرديدِ الصَّلاةِ عَلَيهِ فِي تلك اللَّيلَة خاصَّةً، وإِنشادِ الأَشعارِ فِي مَدحِه وإِطرَائِه، والقِيامِ عِندَ ذِكرِ وَضعِ أُمِّه له... وغير ذَلِكَ من أَنواعِ البِدَعِ الَّتي تُفعَل فِي تِلْكَ اللَّيلَةِ؛ فكلُّ هَذَا مَردودٌ بالحَديثِ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه.

الوَجهُ الثَّانِي: أنْ يُقالَ: إنَّ العِبادَاتِ مَبناها عَلَىٰ التَّوقيفِ؛ فلَيسَ لأَحَدٍ أن يَزِيدَ فِي الدِّينِ شيئًا لم يَأذَنْ به الله؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد أَكمَل الدِّينَ لِهَذه الأُمَّة؛ فقال تعالَىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]؛ فمَن زادَ فِي الدِّين شيئًا لم يَأذَنْ به الله فزِيادَتُه مَردُودَة؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ أَمَر المُؤمِنين باتِّباع ما أَنزَلَه فِي كِتابِه وعَلَىٰ لِسانِ رَسُوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونَهاهُم عن اتِّباع ما سِوَىٰ ذَلِكَ؛ فقال تَعالَىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]، وهَذِه الآيَةِ الكَرِيمَة تدلُّ عَلَىٰ المَنعِ من الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ وعَلَىٰ المَنعِ ممَّا يَخُصُّه المَفتُونون به من الأَعمالِ الَّتي لم يَأمُرْ الله بِهَا فِي تِلْكَ اللَّيلَة ولم يَأمُر بِهَا رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنْ يُقالَ: إنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُخَصِّص لَيلَة مَولِده لاستِمَاعِ الأَشعارِ الَّتي قِيلَت فِي مَدحِه، وإنَّما كان الشُّعراءُ يُنشِدُون أَشعارَهُم

(١) (ص٧٤٢).

بحَضْرَتِه عِندَ وُقوعِ الفُتوحِ والظَّفَر بالأَعداءِ والظُّهور عَلَيهِم، وكَذَلِكَ كَانوا يُنشِدُون عِندَ المُناسَبات الَّتي تَدعُو إلىٰ الإنشادِ بحَضْرَتِه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، كما فَعَل حسَّانُ بنُ ثابتٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ حِينَ قَدِم وَفْدُ بني تَميمٍ عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأَنشَدَ شَاعِرُهم مُفتَخِرًا بمَآثِر قَومِه فأَمَر رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حسَّانَ بنَ ثابتٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أن يُجِيبَه فأَجابَه حسَّانَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ وأَسكَتَه، وكان إنشادُ كَعبِ بنِ زُهَيرٍ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ لقَصِيدَتِه المَشهُورَة حِينَ قَدِم عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبَايَعه عَلَىٰ الإسلامِ.

وعَلَىٰ هَذَا فليس فِي إنشادِ حسَّانَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ وغَيرِه من الشُّعراءِ عند المُناسَبات وسَماع النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لإنشَادِهِم ما يتعلَّق به صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ فِي تأييدِ بِدعَة المَولِد، وكَذَلِكَ إنشادُ كَعبِ بنِ زُهَير رَضِيَاللَّهُعَنْهُ لقَصِيدَتِه بين يَدَيْ رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حِينَ قُدومِه عَلَيهِ ومُبايَعَتِه له عَلَىٰ الإِسلامِ ليس فيه ما يتعلَّق به الكاتِبُ بوَجهٍ من الوُجوهِ.

الوَجهُ الرَّابعُ: أنْ يُقالَ: إذا كان رَسُول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد أَنكَرَ عَلَىٰ مَن قال له: مَا شاءَ اللهُ وشِئْتَ وقال: «**أَجعَلْتَني لِلَّهِ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»؛ فكيف لو سَمِع الَّذين يَتغَنَّوْن بقَولِ صاحِبِ (البُردَة):

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ ... سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمِمِ

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا ... وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَعَادِي آخِذًا بِيَدِي ... فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ يَا زَلَّةَ الْقَدَمِ

لا شكَّ أنَّه سيُجاهِد هَؤُلاءِ الَّذين بالَغوا فِي إطرَائِه وصَرَفُوا له ما هو من خَصائِصِ الرُّبوبيَّة والأُلوهِيَّة، كما كان يُجاهِد سَلَفَهُم الَّذين اتَّخَذُوا من دُونِ الله أندادًا

يَتعلَّقون بِهم فِي قَضاءِ الحاجَاتِ وتَفريجِ الشَّدائِدِ والكُرُباتِ.

الوَجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: «إنَّ حسَّانَ بنَ ثابتٍ وكَعبَ بنَ زُهَيرٍ وغَيرَهُما من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانَت أَشعارُهم الَّتي أَنشَدُوها عِندَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خالِيَةً من الغُلُوِّ والإِطرَاءِ فضلًا عمَّا هو أَعظَمُ من ذَلِكَ من الشِّركِ الَّذي تقدَّم ذِكْرُه فِي أَبياتِ البُردَةِ؛ وعَلَىٰ هَذَا فأيُّ شيءٍ يُوجِبُ الإنكارَ من النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ المُنشدِين من أَصحابِه بحَضْرَتِه؟! ولو كان للكاتِبِ أدنَىٰ شَيءٍ من الفَهمِ لَمَا خَفِي علَيهِ ذَلِكَ.

الوَجهُ السَّادِسُ: أنْ يُقالَ: يَظهَرُ من كَلامِ الكاتِبِ أنَّه لا يَرَىٰ فرقًا بين أَشعارِ الصَّحابَة الَّتي قد أُنشِدَتْ بحَضْرَة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين الأَشعارِ الَّتي يتغَنَّىٰ بِها كَثيرٌ من المَفتُونِين ببِدعَة المَولِد كالبُردَة وما أَشبَهَها من القَصائِد الَّتي لا تَخلُو من الغُلُوِّ والإطراءِ، وبَعضُها لا يَخلُو من الشِّركِ بالله؛ ولِهَذا ذَكَر سَماعَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من شُعراءِ العَرَب كحسَّانَ وكَعبِ بنِ زُهَيرٍ مُستَشهِدًا بذَلِكَ عَلَىٰ جوازِ ما يتغَنَّىٰ به الجاهِلُون فِي بِدعَة المَولِد، وهذا من القِياسِ الفاسِدِ.

وما أَعظَمَ الفَرْقَ بين قَولِ حسَّانَ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

تَعالَيْتَ رَبَّ النَّاسِ عَنْ قَوْلِ مَن دَعَا ... سِوَاكَ إِلهًا أَنْتَ أَعْلَىٰ وَأَمْجَدُ

لَكَ الْخَلْقُ وَالنَّعْمَاءُ وَالْأَمْرُ كُلُّهُ ... فَإِيَّاكَ نَسْتَهْدِي وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ

وبين قَولِ صاحِبِ «البُردَةِ»:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ ... سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمِمِ

إلىٰ آخِرِ الأَبياتِ الَّتي تقدَّم ذِكْرُها فِي الوَجهِ الرَّابعِ، وفيها الشِّرْكُ الصَّريح، وأمَّا قَولُ حسَّانَ فهو تَوحِيدٌ خالِصٌ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وهل رَأَىٰ حَضْرَةُ الخَطيبِ ذَلِكَ بعَيْنَيْه وشاهَدَه أم نَقَله إِلَيْه ناقِلٌ مُفترٍ؟! أَلَم يتذكَّر قَولَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وهو يُرسِلُ هَذِه التُّهَمَ من أَقدَسِ مَكانٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]؟! فهل تبيَّن حَضرَةُ الخَطيبِ قبل أن يَتَّهِمَ ويُؤذِي المُؤمِنين فِي عَقائِدِهم وأَسماعِهم، وهو مُعتَرِف فِي خُطبَتِه أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ قد انتَشَر وضَرَب أَطنابَهُ فِي أَقطارٍ كَثِيرَة فِي العالَمِ؟! أَلَم يتذَكَّر -وهو من حَفَظة القُرآنِ- قَولَ الله تَعالَىٰ: **(إن الَّذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانًا وإثمًا مبينًا)؟!**

ألم يتعلَّم من شَيخِه وشَيخِنا وشَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّة أُسلوبَ الوَعظِ والإِرشادِ والأَمرِ بالمَعرُوف إذ يَقُول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا اتِّخاذُ المَواسِم غَيرِ الشَّرعِيَّة كبَعضِ لَيالِي من شَهرِ رَبيعِ الأَوَّلِ الَّتي يقال: إنَّ فيها لَيلَةَ المَولِد، فهي من البِدَع الَّتي لم يَستَحِبَّها السَّلَف الصَّالِح ولم يَفعَلُوها» إلىٰ أن قال: «وأمَّا الاجتِمَاعُ فِي عَمَل المَولِد علَىٰ غِناءٍ ورَقصٍ ونَحوِ ذَلِكَ واتِّخاذُه عِبادَة فلا يَرتَابُ أَحَدٌ من أَهلِ العِلمِ والإِيمانِ فِي أنَّ هَذَا من المُنكَراتِ».

هذا هو أُسلُوب العُلَماء وأَدَبُ الإِسلامِ فِي الأَمرِ بالمَعرُوف والنَّهيِ عن المُنكَرِ؛ فلا شِرْكٌ ولا ضَلالٌ ولا كُفرٌ، وإنَّما عَدَم استِحسَان ثم تَمييزٌ بين مَن يَحتَفِل بالمَولِد كعِبَادَة أو يُمارِس فيه أعمالًا مُنكَرَة وبين مَن يَحتَفِل دُون شَيءٍ من ذلك.

ونحن مع شَيخِ الإِسلامِ فِي كلِّ ما قَالَه وهو الحقُّ الَّذي نَدِينُ له؛ لأنَّه فَصَّل وأَوضَحَ ولم يتَّهِم المُحتَفِلين بالمَولِد بالشِّركِ والضَّلالِ والارتِزَاقِ والجَهلِ... إلخ السِّباب الَّذي كَالَه خَطِيبُنا الكَريمُ من فَوقِ المِنبَرِ، وسِبابُ المُؤمِن فُسُوقٌ، كما فِي الحَديثِ».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: بيانُ ما فِي كلام الكاتِبِ من الأَخطاءِ اللَّفظِيَّة الَّتي تُغَيِّر المَعنىٰ.

فمِن ذَلِكَ: قَولُه فِي مَوضِعَيْن: «أَلَم يَتَذَكَّر قَولَ الله تَعالَىٰ» والصَّوابُ أَنْ يُقالَ: ألا يَذَّكَّر قَولَ الله تَعالَىٰ؛ لأنَّ المَقامَ مَقامَ تَنبيهٍ وحثٍّ للمُخاطَب عَلَىٰ التَّذَكُّر لِمَا جاء فِي الآيَتَينِ، وليس المَقامُ مَقامَ تَقريرٍ عَلَىٰ أنَّه قد تذكَّر ما جاء فِيهِمَا.

ومن ذَلِكَ: قَولُه: «أَلَم يَتَعَلَّم من شَيخِه». والصَّوابُ أَنْ يُقالَ: أَلَا تَعلَّم من شَيخِه.

ومن ذَلِكَ قَولُه فِي الآية من سُورَةِ الأَحزابِ: (إن الَّذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات). والصَّوابُ فِي الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب:٥٨].

ومِن ذَلِكَ: قَولُه: «وهو الحقُّ الَّذي نَدِينُ له»، والصَّوابُ أَنْ يُقالَ: نَدِينُ بِهِ.

الوَجهُ الثَّانِي: أَنْ يُقالَ: قد تقدَّم ما ذَكَره ابنُ الحاجِّ والفاكِهَانِيُّ ورَشِيد رِضا والشُّقَيْرِيُّ عن المَفتُونين ببِدعَة المَولِد؛ فليَتَأَمَّلْه الكاتِبُ حقَّ التَّأمُّلِ! ولاسِيَّما ما ذَكَره الشُّقيْرِي عنهم فإنَّه أَعظَمُ بكَثيرٍ مما ذَكَره خَطِيبُ المَسجِد الحَرامِ عنهم، وفيما ذَكَره هَؤُلاءِ العُلَماء أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ قَولِ الكاتِبِ إنَّ خَطِيبَ المَسجِد الحَرامِ يُرسِلُ التُّهَم من أَقدَس مَكانٍ ويُؤذِي المُؤمِنِين فِي عَقائِدِهم وأَسماعِهِم وأَنَّه يَكِيل السِّبابَ من فَوقِ المِنبَرِ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقالَ: إنَّه لا يتأذَّىٰ بالكَلامِ فِي ذمِّ الاحتِفَالِ بالمَولِد وذمِّ ما

يَكُون فيه من مُنكَرَاتِ الأَقوالِ والأَفعالِ إلَّا أَصحابُ القُلوبِ المَرِيضَة الَّذين قد أَلِفُوا البِدَع وأُشرِبُوا فِي قُلوبِهم حُبَّها وحُبَّ مَن يَدعُو إِلَيها ويُرغِّب فيها وبُغض مَن يَذُمُّها ويُحذِّر منها.

فأمَّا أَهلُ السُّنَّة والجَماعَة فإنَّه يَسُرُّهم ما يُلقِيه الخُطَباء فِي المَسجِد الحَرامِ وغَيرِه من الدَّعوَة إلىٰ الخَيرِ والنَّصِيحَة للمُسلِمين والأَمرِ بالمَعروفِ والنَّهي عن المُنكَر، والتَّحذيرِ من البِدَع عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ، ومن بِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ عَلَىٰ وَجهِ الخُصوصِ؛ لأنَّ هَذِه البِدعَةَ قد استَطارَ شَرُّها وعَظُمَ الافتِتَانُ بِها عِندَ كَثيرٍ من المُنتَسِبين إلىٰ العَمَلِ فَضلًا عن العوامِّ.

وللخُطَباءِ أُسوَة حَسَنة فِي رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّهُ كان يُحَذِّر فِي خُطَبه من البِدَع ويَصِفُها بالشَّرِّ والضَّلالَة ويَقولُ: إنَّ كلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ، وكان يَأمُر برَدِّ المُحدثاتِ والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيها أَمرُه، وقد قال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي الحَديثِ المُتَّفَق عَلَىٰ صِحَّتِه: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»، فلْيَتأَمَّلِ الكاتِبُ هَذَا الحَدِيثَ حقَّ التَّأَمُّلِ، ولْيَخْتَرْ لِنَفسِه ما يُناسِبُه من أَحَد الأَمرَينِ اللَّذين لابُدَّ له من أَحَدِهما: إمَّا مقابَلَة هَذَا الحَديثِ وما فِي مَعناهُ بالقَبُول والتَّسليمِ وتَرْكِ البِدَع والأَعمالِ الَّتي ليس عَلَيها أمر النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وإمَّا مُقابَلَته ومُقابَلَةُ ما فِي مَعناهُ من الأَحاديثِ بالاستِثْقَالِ وقِلَّةِ المُبالَاةِ بتَحذيرِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ من البِدَع وأَمْرِه برَدِّها.

ولا يَنْسَ الكاتِبُ قَوْلَ الله تعالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

وقوله تَعالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قال الإمامُ أحمَدُ -رَحِمه الله تَعالَىٰ-: «أتَدْرِي مَا الفِتنَةُ؟ الفِتنَة الشِّركُ لعلَّه إذا ردَّ بَعضَ قَولِه أن يَقَع فِي قَلبِه شَيءٌ من الزَّيغِ فيَهلِكَ، ثم جَعَل يَتلُو قَولَ الله تَعالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]».

الوَجهُ الرَّابِعُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ قد نَقَل عن شَيخِ الإسلامِ بنِ تَيمِيَّة -رَحِمه الله تَعالَىٰ- أنَّه قال: «أمَّا الاجتِمَاع فِي عَمَل المولد عَلَىٰ غِناءٍ ورَقصٍ ونَحوِ ذَلِكَ واتِّخاذُه عِبادَة فلا يَرتاب أحَدٌ من أَهلِ العِلْمِ والإيمانِ فِي أنَّ هَذَا من المُنكَراتِ». ثم قال الكاتِبُ: «ونحن مع شَيخِ الإسلام فِي كلِّ ما قَالَه وهو الحقُّ الَّذي نَدين له». انتهىٰ. وبِناءً عَلَىٰ هَذَا القَولِ من الكاتِبِ فإنِّي أُذَكِّره بما تقدَّم فِي كَلامِ ابنِ الحاجِّ والفَاكِهَانِيِّ ورَشِيد رِضَا والشُّقَيري، ففِيمَا ذَكَرُوه كِفايَةٌ فِي بيانِ المُنكَراتِ الَّتي يَحتَوِي عَليهَا الاحتِفالُ بالمَولِد النبوي.

وقد ذَكَر رَشِيد رِضَا أنَّهم قد جَعَلوا الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ من قَبيلِ شَعائِرِ الإسلامِ الَّتي لا تَثبُتُ إلا بنصٍّ من الشَّارِعِ.

وقال أَيضًا: «إنَّه تَشرِيعٌ ظاهِرٌ مُخالِفٌ لنصِّ إكمالِ الدِّينِ وناقِضٌ له».

وقال أيضًا: «إنَّ الحَفلاتِ المَولِدِيَّة مُشتَمِلَة عَلَىٰ بِدَع ومَفاسِدَ أُخرَىٰ كالكَذِب عَلَىٰ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِيرَته وأَقوالِه وأفعالِه كما هو المَعهُود فِي أَكثَرِ القَصَص المَولِدِيَّة الَّتي اعتِيدَ التَّغنِّي بِها فِي هَذه الحَفلاتِ».

وذَكَر الشُّقَيرِيُّ عَنهُم من الهَمَجِيَّة ومُنكرَاتِ الأَقوالِ والأَفعالِ ما تَشمَئِزُّ منه قُلوبُ أَهلِ الإِيمانِ؛ فلْيُرَاجِعِ الكاتِبُ كلَّ ما ذَكَروه(١)، ولْيُحَقِّقْ قَوْلَه: إنَّه مع شَيخِ الإسلامِ فِي كلِّ ما قَالَهُ وأنَّه الحقُّ الَّذي يَدِينُ به، ولا يَنْسَ قَولَ الله تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف:٢-٣].

الوَجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ الكاتِبَ قد زَعَم أنَّه مع شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّة فِي كلِّ ما قالَهُ وأنَّه الحقُّ الَّذي يَدِينُ به؛ وهذا فِي الحَقِيقَة حِبْر عَلَىٰ وَرَقٍ، وقَولٌ قد خَالَفَه العَمَل من الكاتِبِ؛ لأنَّه قد جَدَّ واجتَهَد فِي تَأييد بِدعَة المَولِد، وبَذَل ما فِي وُسعِه فِي مُعارَضَة الَّذين يَذُمُّون هَذِه البِدعَةَ ويَنهَوْن عنها.

فإنْ قال الكاتِبُ: إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِدِ النَّبوِيِّ خالٍ من المُنكَرَاتِ وأنَّه مُجَرَّد إِحياءٍ لذِكرَىٰ وتَعبيرٌ عن الحُبِّ واجتِماعٌ عَلَىٰ ذِكْرٍ كما قد صرَّح بذَلِكَ فيما تقدَّم من كَلامِه(٢).

فالجَوابُ: أنْ يُقالَ أوَّلًا: إنَّ نَفسَ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ يُعَدُّ من المُنكرَاتِ وإنْ لم يَقتَرِنْ به شَيءٌ آخَرُ منها.

والدَّليلُ عَلَىٰ أنَّه من المُنكراتِ: قَولُ الله تَعالَىٰ فِي صِفَة رَسُولِه مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [الأعراف:١٥٧]؛ وحَيثُ إنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لم يَأمُر أُمَّتَه بالاحتِفَالِ بلَيلَةِ مَولِدِه فإنَّ الاحتِفَالَ بِهَا

---

(١) (٨١٧).

(٢) (ص٨٧٦).

يَخرُج من مُسَمَّىٰ المَعرُوف ويَدخُل فِي مُسَمَّىٰ المُنكَرِ.

ويدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ قولُ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»؛ وحيثُ إنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لم يَحتَفِلْ بلَيلَةِ مَولِده ولم يَحتَفِلْ بِهَا أحَدٌ من الخُلَفاء الرَّاشِدِين فإنَّ الاحتِفَالَ بِهَا يَكُون من البِدَع الَّتي حذَّر منها رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ووَصَفها بالضَّلالَة وأَخبرَ فِي حَديثٍ آخَرَ أنَّها من شرِّ الأمورِ، وأنَّها فِي النَّارِ، وأَمَر بردِّها عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ؛ وفِي هَذَا أوضَحُ دَليلٍ عَلَىٰ أنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ داخِلٌ فِي مُسَمَّىٰ المُنكرَاتِ الَّتي أَخبرَ الله تَعالَىٰ أنَّ رَسُولَه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يَنهَىٰ أُمَّتَه عنها، وما وَصَفه الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَخبرَ أنَّه فِي النَّارِ وأَمَر بردِّه فهو من المُنكَرات وإنْ لم يَقترِنْ به شَيءٌ آخَرُ منها.

ويُقال ثانيًا: إنَّ خُلُوَّ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ من المُنكَراتِ نادِرٌ، والنَّادِرُ لا حُكْمَ له وإنَّما الحُكْمُ للغَالِبِ، والغَالِبُ عَلَىٰ الإحتِفَالاتِ المَولِدِيَّة أنَّها لا تَخلُو من المُنكَراتِ، وقد تقدَّم ما ذَكَره ابنُ الحاجِّ والفَاكِهَانِيُّ ورَشِيد رِضَا والشُّقَيرِيُّ عن الاحتِفَالاتِ المَولِدِيَّة، وما يَكُون فيها من مُنكَراتِ الأَقوالِ والأَفعالِ؛ فلْيُرَاجِعِ الكاتِبُ ما ذَكَرُوه إن كان كما زَعَم أنَّه مع شَيخِ الإِسلامِ بنِ تَيمِيَّة فِي كلِّ ما قالَهُ، وأنَّه الحقُّ الَّذي يَدِينُ به.

وإن اتَّهَم الكاتِبُ هَؤُلاءِ العُلمَاءَ المَعرُوفِين بسَعَة الاطِّلاعِ فيما ذَكَرُوه عن الاحتِفَالاتِ المَولِدِيَّة كما اتَّهَم خَطِيبَ المَسجدِ الحَرامِ فيما ذَكَره عنها ممَّا هو مَعلُومٌ

بالاستِفَاضَة عِندَ كَثيرٍ من عُلَماء أَهلِ السُّنَّة فلْيُسَافِرْ إلىٰ البِلادِ المُجاوِرَة للبِلَادِ العَربيَّة وخُصوصًا البِلادَ المُجاوِرَةَ لها من نَاحِيَة المَغرِب وما يَتَّصِل بِهَا من البلاد الَّتي يَنتَسِبُ أَهلُها إلىٰ الإسلامِ ولْيَحْضُرِ احتِفالَهُم بالمَولِدِ النَّبوِيِّ حتَّىٰ يَرَىٰ بعَينَيْه ويَسمَعَ بأُذُنَيْه ما يَذْعُره إن كان فِي قَلبِه إِيمانٌ، أو ما يُعجِبُه إن كان من ذَوِي القُلوبِ المَرِيضَةِ.

وإن قال الكاتِبُ: إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ لا يُقصَد به العِبادَة ولا أنَّه عَمَلٌ دِينِيٌّ، كما قد زَعَم ذَلِكَ فيما تقدَّم من كَلامِه[1]؛ فلْيُرَاجِعْ ما ذَكَره رَشِيد رِضَا عَنهُم[2] أَنَّهُم قد جَعَلوه من قَبيلِ شَعائِر الإِسلامِ الَّتي لا تَثبُتُ إلا بنصٍّ من الشَّارِع، وقَولَه أيضًا: أنَّه تَشرِيعٌ ظاهِرٌ مُخالِفٌ لنصِّ إِكمالِ الدِّين وناقِضٌ له، ومَن له مَعرِفة برَشِيد رِضَا وما لَهُ من سَعَة الاطِّلاعِ والمَعرِفَة بما يَكُون من الاحتِفَالاتِ المَولِدِيَّة من البِدَع وأَنواعِ المُنكراتِ لا يَشُكُّ فِي صِحَّة ما ذَكَره عن المُحتَفِلِين بالمَولد النَّبويِّ، وأَنَّهم قد اتَّخَذُوا الاحتِفالَ به عِبادَةً وعَملًا دِينِيًّا.

ثُمَّ إِنِّي أُحِيلُ الكاتِبَ إلىٰ ما ذَكَره زَمِيلُه فِي الافتِتَانِ ببِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ؛ فإنَّه قد زَعَم فِي مَواضِعَ عَديدَةٍ من كِتابِه المُسمَّىٰ بـ«الذَّخائِر المُحَمَّدية»: أنَّ عَمَل المَولِد مَطلُوب شَرعًا؛ وذَلِكَ فِي صفحة (٢٦٩)، وصفحة (٢٧٠ – ٢٧١)، وصفحة (٢٧٢)، وصفحة (٢٧٤)، وزَعَم فِي صفحة (٢٧٣) أنَّه مَشروعٌ فِي الإِسلامِ وقاسَهُ عَلَىٰ أَعمالِ الحجِّ، وزَعَم فِي صفحة (٢٧١) أنَّ الاجتِمَاعَ للمَولِد سُنَّة.

وقال آخَرُ من المَفتُونين بِبدعَة المَولِد والمُقَلِّدين لصَاحِبِ «الذَّخائِر» فِي مَقالٍ

---

(١) (ص٨٧٦).

(٢) (ص٨٩٤).

له مَنشُور فِي جَرِيدَة السِّياسَة الكُوَيْتِيَّة فِي سنة (١٤٠٢هـ): إنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد مَطلوبٌ شرعًا، وزَعَم -أيضًا- أنَّه سُنَّة مُبارَكَة، وزَعَم -أيضًا- أنَّ الاجتِمَاعَ لِعَمَل المَولِد أمرٌ مَشرُوع فِي الإِسلامِ وقاسَهُ عَلَىٰ أَعمالِ الحجِّ.

وإذا كان الأَمرُ قد وَصَل بالمَفتُونين بالاحتِفالِ بالمَولِد إلىٰ اتِّخاذِه عِبادَةً وجَعْلِه من شَعائِر الإِسلامِ ومن السُّنَن والأَعمالِ المَطلُوبة شرعًا؛ فما بالُ الكاتِبِ يَتعامَىٰ عن ذَلِكَ ويَستَعمِلُ التَّمويه فِي كَلامِه ويقول: «إنَّ أَكثَرِيَّةَ المُسلِمين فِي مَشارِق الأَرضِ ومَغارِبِها يُقِيمُون الاحتِفالَ بالمَولِد لا كعِبَادَة ولا عَلَىٰ أَنَّه عَمَل دِينِيٌّ»؟!

أَمَا عَلِم أنَّ العِبادَةَ تُطلَق عَلَىٰ كلٍّ من الواجِبَاتُ والمَسنُوناتُ والمُستَحَبَّاتُ؛ فإِنَّ كان مع شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيمِيَّة فِي كلِّ ما قالَهُ وأَنَّه الحقُّ الَّذي يَدِين به؛ فلْيُنْكِرْ عَلَىٰ صاحِبِ «الذَّخائِر» ما زَعَمه من سُنِّيَّة الاحتِفَالِ بالمَولِد وأنَّه مَطلُوب شرعًا، ولْيُنْكِرْ عَلَىٰ الكُوَيْتِيِّ المُقَلِّدِ لصاحِبِ «الذَّخائِر» ما زَعَمه من سُنِّيَّة الاحتِفالِ بالمَولِدِ وقَولَه إنَّه سُنَّة مُبارَكة وأَنَّه أمرٌ مَشرُوع فِي الإِسلامِ، ولْيُنْكِرْ عَلَىٰ كلِّ مَن سار عَلَىٰ هَذِه الطَّرِيقَة السَّيِّئة، وإن لم يَفْعَلْ فلْيَكُفَّ أَذاهُ عن خَطيبِ المَسجِد الحَرامِ وغَيرِه من عُلَماء أَهلِ السُّنَّة! ولا يَنْسَ قَولَ الله تَعالَىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣].

الوَجهُ السَّادِسُ: أن يقال: إنَّ النَّهيَ عن الاحتِفَالِ ببِدعَة المَولِد والتَّحذيرِ ممَّا يَكُون فيه من مُنكَرَات الأَقوالِ والأَفعالِ ليس من السَّبِّ المُحَرَّم كما قد توهَّم ذَلِكَ الكاتِبُ المَفتُون؛ وذَلِكَ لأنَّ الخَطِيبَ فِي المَسجِد الحرامِ وغَيرَه من خُطَباء أَهلِ السُّنَّة لم يَذكُروا أُناسًا بأَعيانِهِم، وإنَّما كان كلامَهُم مُجمَلًا ومُوَجَّهًا إلىٰ كلِّ من خالَفَ السُّنَّة وارتَكَب ما نَهَىٰ الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه من البِدَع ومُنكراتِ الأَقوالِ والأَعمالِ.

وقد كان رَسُول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُول فِي خُطَبِه: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا**» أو «**يَفْعَلُونَ كَذَا وَكَذَا**». ولو كان هَذَا من السَّبِّ المُحَرَّم والأَذِيَّة للمُؤمِنين فِي عَقائِدِهم وأَسماعِهِم لَكان رَسُول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَبعَد النَّاس عنه، وللخَطيبِ فِي المَسجِد الحَرامِ وغَيرِه من خُطَباء أَهلِ السُّنَّة أُسوَة حَسَنة فِي رَسُول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «إنَّ الإِسلامَ دِينُ اليُسرِ والرِّفقِ، وتَعالِيمُه فِي ذَلِكَ واضِحَةٌ وصَرِيحَةٌ ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨]. «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»[(١)]. «**يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا**»[(٢)]. ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥].

وإِساءَةُ بَعضِ المُسلِمين فِي استِعمَالِ اليُسرِ والرِّفقِ والسَّماحَة لا يَنبَغِي أن يُقابَلَ بالتَّشديدِ والتَّعسيرِ والقَسوَةِ عَلَىٰ جَميعِ المُسلِمينَ والتَّضيِيق عَلَيهِم وتَحوِيلِ حَيَاتِهِم إلىٰ جَحيمٍ، ولا يَسَعُ أن يَكُون ذَلِكَ حُجَّةً يُمحَىٰ بِهَا كَلِماتُ اليُسرِ والرِّفقِ من قَامُوس الإِسلامِ بحُجَّة سدِّ الذَّرائِعِ».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أَنْ يُقالَ: إنَّ إِيرادَ الكاتِبِ للآيَتَينِ والحَدِيثَينِ ظاهِرٌ فِي أَنَّه أراد بذَلِكَ فِي الاستِدلَالِ عَلَىٰ أَنَّه يَنبَغِي التَّسامُح فِي الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ، وأَنَّ ذَلِكَ من التَّيسيرِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ورَفْعِ الحَرَجِ المَذكُورَيْن فِي الآيَتَيْن والحَديثِ، وأنَّه -أيضًا- من الرِّفقِ والسَّماحَة، وأنَّ النَّهيَ عنه من التَّعسيرِ والحَرَجِ والتَّشديدِ والقَسوَة عَلَىٰ جميعِ المُسلِمين والتَّضيِيقِ عَلَيهِم، وتَحويلِ حَياتِهِم إلىٰ جَحيمٍ، وهذا الاستِدلَالُ خَطَأٌ ظاهِرٌ وهو من القَولِ عَلَىٰ الله وعَلَىٰ رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بغَيرِ عِلمٍ وذَلِكَ من أَعظَمِ المُحَرَّماتِ.

يُوَضِّحُ ذَلِكَ الوَجهُ الثَّانِي: وهو أَنَّ المُرادَ باليُسرِ ورَفعِ الحَرَجِ استِعمالُ الرُّخَصِ الَّتي رَخَّصَ فيها الشَّارِعُ عِندَ الحاجَةِ.

قال ابنُ كَثيرٍ فِي الكَلامِ عَلَىٰ قول الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج:٧٨]: «أي: ما كَلَّفَكُم ما لا تُطِيقُون، وما أَلزَمَكُم بشَيءٍ يَشُقُّ عَلَيكُم إلَّا جَعَلَ الله لكم فَرَجًا ومَخرَجًا؛ فالصَّلاةُ الَّتي هي أَكبَرُ أَركانِ الإسلامِ بَعدَ الشَّهادَتَينِ تَجِبُ فِي الحَضَر أربعًا وفِي السَّفَر تُقْصَر إلىٰ اثْنَتَيْن، وفِي الخَوفِ يُصَلِّيها بَعضُ الأَئِمَّة رَكعَةً، كما وَرَد به الحَديثُ، وتُصَلَّىٰ رِجالًا ورُكبانًا مُستَقْبِلي القِبلَة وغَيرَ مُستَقبِلِيها، وكَذَا فِي النَّافِلَة فِي السَّفَر إلىٰ القِبلَة وغَيرِها، والقِيامُ فيها يَسقُطُ لِعُذْرِ المَرَض فيُصَلِّيها المَريضُ جالِسًا؛ فإنْ لم يَستَطِعْ فعَلَىٰ جَنبِه... إلىٰ غَيرِ ذَلِكَ من الرُّخَص والتَّخفِيفَاتِ فِي سائِرِ الفَرائِضِ والواجِبَاتِ»(١). انتهىٰ.

وقال البَغَوِيُّ: «مَعناهُ: أنَّ المُؤمِن لا يُبتَلَىٰ بشَيءٍ من الذُّنوبِ إلَّا جَعَل الله له منه مَخرَجًا بَعضُها بالتَّوبَة وبَعضُها برَدِّ المَظالِم والقِصاصِ وبَعضُها بأَنواعِ الكَفَّاراتِ؛ فلَيسَ فِي دِينِ الإسلامِ ما لا يَجِدُ العَبدُ سَبيلًا إلىٰ الخَلاصِ من العِقابِ فيه.

وقِيلَ: مِن ضِيقٍ فِي أَوقاتِ فُروضِكُم مثل هِلالِ شَهرِ رَمَضان والفِطرِ ووَقتِ

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٤٥٥).

الحجِّ إذا الْتبَس ذَلِكَ عَلَيْكُم وَسَّع الله عَلَيكُم حتَّىٰ تتيَقَّنُوا.

وقال مقاتل: يَعنِي الرُّخَصَ عِندَ الضَّرُوراتِ كقَصرِ الصَّلاةِ فِي السَّفر، والتَّيَمُّم عِندَ فَقْدِ المَاءِ، وأَكْلِ المَيتَة عِندَ الضَّرورَة، والإفطارِ بالسَّفرِ والمَرَض، والصَّلاةِ قاعِدًا عِندَ العَجزِ عن القِيامِ. وهو قول الكلبي.

ورُوِي عن ابنِ عَبَّاس أَنَّه قال: الحَرَج: ما كان عَلَىٰ بَنِي إِسرَائِيلَ من الأَعمالِ الَّتي كانَت عَلَيهِم وَضَعَها الله عن هَذِه الأُمَّة»[١]. انتهىٰ.

وقال القُرطُبِيُّ فِي «تَفسِيرِه»[٢]: «اختَلَف العُلَمَاءُ فِي الحَرَج الَّذي رَفَعه الله تَعالَىٰ؛ فقال عِكرِمَةُ: هو ما أحلَّ من النِّساءِ مَثنَىٰ وثُلَاثَ ورُباعَ وما مَلَكَت يَمِينُك.

وقِيلَ: المُراد قَصْرُ الصَّلاةِ والإفطارُ للمُسافِر وصَلاةُ الإيماءِ لِمَن لا يَقدِر عَلَىٰ غَيرِه، وحَطُّ الجِهادِ عن الأَعمَىٰ والأَعرَجِ والمَرِيضِ والعَدِيمِ الَّذي لا يَجِدُ ما يُنفِقُ فِي غَزْوِه والغَرِيمِ ومَن له وَالِدَانِ، وحطُّ الإِصْرِ الَّذي كان عَلَىٰ بني إِسرَائِيلَ.

ورُوِي عن ابنِ عبَّاسٍ والحَسَن البَصرِيِّ: أَنَّ هَذَا فِي تَقديمِ الأَهِلَّة وتَأخِيرِها فِي الفِطْرِ والأَضحَىٰ والصَّوم؛ فإذا أَخطَأَتِ الجَماعَةُ هِلالَ ذي الحَجَّة فوَقَفُوا قَبْلَ يومِ عَرَفة بيومٍ أو وَقَفُوا يَوْمَ النَّحرِ أَجزَأَهُم، وكَذَلِكَ الفِطْرُ والأَضحَىٰ.

وقد رَوَىٰ الأَئِمَّة أنَّه عَلَيهِ السَّلَامُ سُئِلَ يَومَ النَّحرِ عن أَشياءَ فما يُسأَل عن أَمرٍ مِمَّا يَنسَىٰ المَرءُ أو يَجهَلُ من تَقديمِ الأُمورِ بَعضِها قَبْلَ بَعضٍ وأَشباهِهَا إِلَّا قال فيها:

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٥/ ٤٠٣).

(٢) (١٢/ ١٠٠).

«افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»[(١)] ...». انتهىٰ.

وأمَّا قولُه تعالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]؛ فالمُرادُ به إباحَةُ الفِطْرِ فِي المَرَضِ والسَّفَرِ كما يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ سِياقُ الآيَةِ الكَرِيمَة.

وقد رَوَىٰ ابنُ جَرِيرٍ فِي «تَفسِيرِه» عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] قال: «اليُسْرُ الإفطارُ فِي السَّفَرِ والعُسرُ الصِّيامُ فِي السَّفَرِ»[(٢)].

ورَوَىٰ -أيضًا- عن الضَّحَّاك بنِ مُزاحِمٍ[(٣)] مِثلَه[(٤)].

ورَوَىٰ -أيضًا- عن مُجاهِدٍ قال: «هو الإفطارُ فِي السَّفَر وجَعْلُ عِدَّةٍ من أيَّام أُخَرَ»[(٥)].

وقال البَغَوِيُّ: «قَولُه تَعالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] بإباحَةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٢١٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٥٢) (٣٧٧) من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسناده ضعيف، فابن أبي طلحة متكلم فيه ولم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث -ضعيف.

(٣) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، ويقال: أبو محمد الخراساني، روىٰ عن: سعيد بن جبير، وغيره، روىٰ عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وخلق. صدوق كثير الإرسال، من الخامسة مات بعد المائة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٩١)، «التقريب» (٢٩٧٨).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٢١٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١٣) (١٦٦٢) من طرق عن الضحاك به.

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٢١٨) عن مجاهد به.

الفِطْرِ فِي المَرَضِ والسَّفَرِ»(١).

وأمَّا قَولُ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»؛ فلَيسَ فيه ما يدُلُّ عَلَىٰ جَوازِ الاحتِفالِ بالمَولِد النَّبوِيِّ بوَجهٍ من الوُجوهِ؛ لأنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يَأمُر به قطُّ، وقد نَهَىٰ عن مُحدَثَات الأُمورِ عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ وأَمَر برَدِّها عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ، والاحتِفالُ بالمَولِد من المُحدثاتِ فيَجِبُ اجتِنابُه عَمَلًا بقَولِه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي حَديثِ أبي هُرَيرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المُتَّفَق عَلَىٰ صِحَّتِه: «**فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

قال النَّوَوِيُّ فِي «شَرحِ مُسلِم»(٢): «قَولُه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**» هَذَا من قواعِد الإِسلامِ المُهِمَّة ومن جَوامِعِ الكَلِم الَّتي أُعطِيَها صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويَدخُل فيه ما لا يُحصَىٰ من الأَحكامِ كالصَّلاةِ بأَنواعِهَا؛ فإذا عَجَز عن بَعضِ أَركانِهَا أو بَعضِ شُروطِها أَتَىٰ بالباقِي، وإذا عَجَز عن بَعضِ أَعضاءِ الوُضوءِ أو الغُسلِ غَسَل المُمكِنَ، وإذا وَجَد بَعضَ ما يَكْفِيه من المَاءِ لطَهارَتِه أو لغُسْلِ النَّجاسَة فَعَل المُمكِنَ، وإذا وَجَبَ إِزالَةُ المُنكَراتِ أو فِطْرَةُ جَماعَةٍ ممَّن تَلزَمُه نَفقَتُهم أو نَحْوُ ذَلِكَ وأَمكَنَه البَعضُ فَعَلَ المُمكِنَ، وإذا وَجَد ما يَستُرُ بَعضَ عَورَتِه أو حَفِظَ بعضَ الفاتِحَةِ أتىٰ بالمُمكِنِ، وأَشباهُ هَذَا غَيرُ مُنحَصِرَة وهي مَشهُورة فِي كُتُب الفِقْه.

وهذا الحَديثُ مُوافِقٌ لقَولِ الله تعالَىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦].

وأمَّا قَولُه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ**» فهو عَلَىٰ إِطلاقِه؛ فإن

(١) انظر: «معالم التنزيل» (١/ ٢٠١).

(٢) (٩/ ١٠٢).

وُجِد عُذْرٌ يُبيحُه كأَكلِ المَيتَةِ عِندَ الضَّرورة أو شَرِبَ الخَمْرَ عِندَ الإكراهِ أو التَّلفُّظِ بكَلِمَة الكُفرِ إذا أُكْرِه ونَحْوِ ذَلِكَ؛ فهَذَا ليس مَنهِيًّا عنه فِي هَذَا الحالِ». انتهىٰ.

وقال النَّوويُّ -أيضًا- فِي «شَرحِ الأربَعِين»: «قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ**»؛ أي: اجتَنِبُوه جُملَةً واحِدَةً لا تَفعَلُوه ولا شَيئًا منه». انتهىٰ.

وقال ابنُ رَجَب فِي كتابه المُسَمَّىٰ «جامِعُ العُلومِ والحِكَم»(١): «قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**». قال بَعضُ العُلَماء: هَذَا يُؤخَذُ منه أنَّ النَّهيَ أَشَدُّ من الأَمرِ؛ لأنَّ النَّهيَ لم يُرَخَّصْ فِي ارتِكابِ شَيءٍ منه، والأَمرَ قُيِّد بحَسَب الاستِطاعَة، ورُوِي هَذَا عن الإمامِ أحمَدَ -رَحِمه الله تَعالَىٰ-». انتهىٰ.

وأمَّا قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا**»؛ فالمُرادُ به التَّيسِيرُ وعَدَمُ التَّعسيرِ فِي الأُمورِ الواجِبَة، وهو مِثْلُ قَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

قال الطَّبَرِيُّ فيما نَقَله عنه الحافِظُ ابن حَجَر فِي «كتاب الأَدَب» من «فَتحِ البَارِي»(٢): «المُرادُ بالأَمرِ بالتَّيسِيرِ فيما كان من النَّوافِلِ ممَّا كان شاقًّا لِئَلَّا يُفضِيَ بصَاحِبِه إلىٰ المَلَل فيَتْرُكَه أَصلًا أو يُعجَبَ بعَمَلِه فيَحْبَطَ، وفيما رَخَّصَ فيه من الفَرائِضِ كصَلاةِ الفَرضِ قاعِدًا للعاجِزِ والفِطْرِ فِي الفَرضِ لمَن سافَرَ فيَشُقُّ عَلَيهِ». انتهىٰ.

---

(١) (١/ ٢٥٢).

(٢) (١٠/ ٥٢٥).

وفيما ذَكَرْتُه عن العُلَماء فِي بَيانِ المُرادِ من الآيَتَينِ والحَدِيثَين أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ الكاتِبِ الَّذي قد حَمَل كلامَ الله تعالَىٰ وكَلامَ رَسُولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ غيرِ المُرادِ منهما، وخالَفَ أَقوالَ المُفَسِّرين وغَيرِهم من أَكابِر العُلَماء فِي ذَلِكَ.

فلْيَتأَمَّلِ الكاتِبُ أَقوالَهُم حقَّ التَّأمُّلِ لعلَّ الله يُنَوِّرُ بَصِيرَتَه ويُوَفِّقُه لاتِّباعِ الحقِّ واطِّراحِ الباطِلِ!

ولْيَتأَمَّلْ -أيضًا- قَولَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وقَولَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ**». ولْيُقَابِلِ الحَدِيثَيْن بالقَبُول والتَّسلِيمِ!

ولْيَعْلَمْ أنَّه لا غَضاضَةَ عَلَيهِ فِي الرُّجوعِ إلىٰ الحقِّ والاعتِرَافِ بالخَطَأ فقد اعتَرَف أَميرُ المُؤمنين عُمَرُ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخَطَئِه عَلَىٰ رُءوسِ الأَشهادِ، وقال وهو عَلَىٰ المِنبَرِ «أَصابَتِ امْرَأَة وأَخطَأَ عُمَر»؛ وذَلِكَ حِينَ نَهَىٰ النَّاسَ عن المُغالَاةِ فِي مُهورِ النِّساءِ فقَالَت امْرَأَةٌ: «ليس ذَلِكَ لَكَ يا عُمَرُ إنَّ الله يَقُول: ﴿**وآتيتم إحداهم قنطارًا من ذهب**﴾» وكذلك هي فِي قِراءَة عَبدِ الله بنِ مَسعُودٍ فقال عُمَرُ: «إنَّ امرَأَةً خاصَمَت عُمَرَ فخَصَمَتْه». رَواهُ أبو يَعْلَىٰ وابنُ المُنذِر وغَيرُهُما من طُرُقٍ عن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقدَّ عدَّ العُلَماء رُجوعَ عُمَر إلىٰ الحقِّ واعتِرَافَه بخَطَئِه عَلَىٰ رُءوسِ الأَشهادِ من مَناقِبِه، وللكاتِبِ أُسوَةٌ حَسَنة فِي أَميرِ المُؤمِنين عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: قال القُرطُبِيُّ فِي «تَفسيرِه»[1]: «قال العُلَماء: رَفْعُ الحَرَج إنَّما

---

(١) (١٢/ ١٠١).

هو لِمَن استقام عَلَىٰ مِنهاجِ الشَّرعِ، وأمَّا السَّلَّابَةُ والسُّرَّاقُ وأَصحابُ الحُدودِ فعَلَيهِم الحَرَجُ وهم جَاعِلُوهُ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بمُفارَقَتِهِمُ الدِّينَ». انتهىٰ.

قُلتُ: ومن هَذَا البابِ العَمَل بِبدعَة المَولِد وغَيرِها من مُحدثاتِ الأُمورِ؛ لأنَّ رَسُول الله ﷺ حذَّر منها ووَصَفها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَخبرَ أَنَّها فِي النَّار وأَمَر بردِّها، وما كان بِهَذِه المَثابَة ففي العَمَل به حَرَجٌ شَدِيدٌ لما يَتَرتَّب عَلَىٰ ذَلِكَ من مُخالَفَة أَمرِ رَسُول الله ﷺ وارتِكَابِ نَهيِه.

الوَجهُ الرَّابِعُ: أن يُقالَ: إنَّ التَّسامُحَ إنَّما يَكُون فِي الأُمورِ الدُّنيَوِيَّة وما لا يُخِلُّ بالدِّين، فأمَّا الشِّرْكُ والبِدَع والمَعاصِي فلا يَجُوز التَّسامُح فيها، بل يَجِب إِنكارُ ما ظَهَر منها وتَغيِيرُه بحَسَب القُدْرَة لقَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنن من حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحِيحٌ.

ورَوَىٰ مُسلِمٌ -أيضًا- عن ابنِ مَسعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُول الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**».

وفِي هَذَينِ الحَدِيثَينِ أبلَغُ ردٍّ عَلَىٰ مَن حاوَلَ التَّيسِيرَ ورَفْعَ الحَرَجِ عن الَّذين يَعمَلُون بِدعَة المَولِد ولم يُبالِ بتَحذيرِ النَّبِيِّ ﷺ من البِدَع وأَمْرِه بردِّها ولا

بقولِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ».

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وإذا كان فِي بَرامِجِ الاحتِفَالِ بالمَولِد النَّبوِيّ مُخالَفاتٌ أو مُنكَراتٌ؛ فلِمَاذَا لا نُحاوِلُ تَنقِيَةَ الاحتِفَالاتِ من هَذِه المُخالَفات ونَضَع بَرامِجَ جَدِيدَةً سَلِيمَةً لأَمثالِ هَذِه الاحتِفالاتِ ونُقِيمُ نُمُوذجًا نَدعُو النَّاسَ إِلَيه ويُحَقِّقُ لهم ما يَصْبُون إِلَيه من لَحظاتٍ رُوحِيَّة لا يُمارَس فيها إلَّا كلُّ مَشرُوع مُباحٍ من الذِّكْر والدُّعاءِ واستِذكَارٍ لأخلاقِ الرَّسول وأَعمالِه وآدَابه وسِيرَته؟! لِمَاذَا لا يُشارِكُ التَّلفِزْيون بتَقديمِ هَذِه الحَفلاتِ النُّموذَجِيَّة لِيَتَّخِذَها النَّاسُ قُدوَةً ويَتعَلَّمون منها ويُقِيمُون مِثلَها، أو يَكتَفُون بالجُلوسِ إلىٰ التِّلفِزْيون فلَيسَ كلُّ النَّاس يُرِيدُون المُسَلسَلاتِ والمَسرَحِيَّاتِ، ولْيَكُنْ التِّلفِزْيون مُشتَرَكًا بين من يُرِيدُ الدُّنيا ومَن يُرِيد الآخِرَةَ؟!».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أَحَدُها: أن يُقالَ: إنَّ الاحتِفَالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ بِدعَة مُحدَثَة فِي الإِسلامِ بعد القُرونِ الثَّلاثَةِ المُفَضَّلة، والبِدَع كُلُّها من المُنكراتِ ولو لم يَقتَرِنْ بِهَا شَيءٌ آخَرُ من مُنكَراتِ الأَقوالِ أو الأَفعالِ، وقد صرَّح كَثيرٌ من أكابِر العُلَماء بأنَّ عَمَل المَولِد بدعَة، وقد ذَكَرْتُ أَقوالَهُم فِي كِتابِي المُسَمَّىٰ بـ«الرَّدِّ القَوِيِّ» فَلْتُراجَعْ هناك.

وقال رَشِيد رِضَا: «هَذِه المَوالِدُ بِدعَة بلا نِزَاعٍ».

وقال ابنُ الحاجِّ: «إنَّه بِدعَة وإنْ خَلَا من المَفاسِد».

قُلتُ: وكَثيرٌ من المَفتُونين ببِدعَة المَولِد يَعتَرِفُون بأنَّها بِدعَة ولَكِنَّهم يَقُولون

إِنَّها بِدعَة حَسَنة، وليس عَلَىٰ استِحسَانِهِم لها دَليلٌ لا من الكِتابِ ولا من السُّنَّة ولا من عَمَل الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وإِنَّما استَحسَنُوها مُتابَعَةً لأَهوائِهِم وما وَجَدُوا عَلَيهِ آباءَهُم وشُيوخَهُم ومَن يُعَظِّمُونَهُم من أَهلِ بِلَادِهِم وغَيرِ بِلَادِهِم.

ومَن زَعَم أَنَّ الاحتِفالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ إذا كان خاليًا من المَفاسِد ومُنكَراتِ الأَقوالِ والأَفعالِ فليس بِبدعَة فلا يَخلُو من أَحَدِ أَمرَينِ:

- إمَّا كَثافَةُ الجَهلِ بما تَدُلُّ عَلَيهِ عُموماتُ الأَحاديثِ الَّتي سَيأتِي ذِكْرُها.

- وإمَّا المُكابَرَة والاستِهانَة بقَولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه يومَ الجُمُعة: «**إِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**».

وقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». وفِي رِوايَة: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

ولَيسَت المُخالَفَة لأَقوالِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقِلَّة المُبالَاة بِهَا من الأُمورِ اليَسِيرَة، وإنَّما هي من الأُمورِ الخَطِيرَة؛ لأَنَّ الله تَعالَىٰ قد حذَّر من مُخالَفة أَمرِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتوعَّد عَلَىٰ ذَلِكَ بالوَعيدِ الشَّديدِ، ونَفَىٰ الإِيمانَ عن فَاعِلِه؛ فقال تَعالَىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور: ٦٣].

وقال تَعالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

الوَجهُ الثَّانِي: أن يُقالَ: إن الكاتِبَ المَفتُونَ بالبِدَعِ لم يَقتَصِر عَلَىٰ تَحسِين بِدعَة المَولِد النَّبوِيِّ، بل ذَهبت به الجَراءَة السَّيِّئَة إلىٰ التَّخطِيط لإعلانِ هَذِه البِدعَة ووَضْعِ البَرامِجِ الجَدِيدَة لها ولأَمثَالِها من الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعَة، وإِقامَةِ نُموذَجٍ منها يَدعُو النَّاسَ إِلَيه ويُزَيِّن لهم ما توَهَّم أنَّه من اللَّحظات الرُّوحِيَّة، وهو فِي الحَقِيقَة مُخالِفٌ لهَديِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّتِه وما كان عَلَيهِ الصَّحابَة والتَّابِعُون وتَابِعُوهم بإِحسانٍ.

ويَدعُو -أيضًا- إلىٰ مُشارَكَة التِّلِفزْيون بتَقديمِ الحَفَلات المُبتَدَعة، وهذا فِي الحَقِيقَة من الدُّعاءِ إلىٰ الضَّلالَة، وإِلَىٰ إِحياءِ البِدَع الَّتي قد أُزِيلَت عَلَىٰ يَدِ المَلِك عَبدِ العَزِيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- مُنذُ أنِ استَولَىٰ عَلَىٰ البِلادِ الَّتي تُقامُ فيها بِدعَة المَولِد وغَيرِها من البِدَع.

وسوف لا يَتِمُّ للكاتِبِ تَخطِيطُه السَّيِّئُ ومُحاوَلَتُه لإِظهارِ البِدَع فِي البِلادِ العَرَبِيَّة إن شاء الله تَعالَىٰ؛ لأنَّ وُلاةَ الأُمورِ فِي الجَزِيرَة العَرَبِيَّة لَيسُوا من أَهلِ البِدَع، ولا مِمَّن يُؤَيِّد البِدَع وأَهلَهَا، وإنَّما هم من أَهلِ السُّنَّة، وأَهلُ السُّنَّة لا يَستَجِيزُون العَمَلَ بالبِدَع و الأَعمالَ الَّتي لم يَكُن عَلَيهَا الأَمرُ فِي عَهدِ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَهدِ أَصحابِه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

الوَجهُ الثَّالِثُ: أن يقال: إنَّ الدُّعاءَ إلىٰ إِحياءِ البِدَع وإِظهارِهَا بين المُسلِمِين صَرِيحٌ فِي المُشاقَّة للرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتِّباعِ غَيرِ سَبيلِ المُؤمِنين؛ لأَنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حذَّر من البِدَع غايَةَ التَّحذيرِ ووَصَفَها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأخبَرَ أنَّها

فِي النَّارِ وأَمَر بردِّها عَلَىٰ وَجهِ العُمومِ ولم يَستَثْنِ شيئًا منها، وقد قال الله تعالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

الوَجهُ الرَّابعُ: أن يقال: إنَّ كَلامَ الكاتِبِ فِي تَحسِين بِدعَةِ المَولِد والتَّخطِيطِ لإعلَانِهَا ووَضْعِ البَرامِجِ الجَدِيدَة لها ولأَمثَالِها من الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعة ودَعوَة النَّاس إلىٰ ذَلِكَ ظاهِرٌ فِي عَدَم اكتِرَاثِه بما يَترَتَّب عَلَىٰ ذَلِكَ من حَمْل أَوزَارِه كامِلَةً ومن أَوزارِ الَّذين يَضِلُّون بسَبَبِه؛ قال الله تَعالَىٰ: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

وفِي الحديث الصَّحيح عن النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**مَنْ دَعَا إِلَىٰ هُدًىٰ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَىٰ ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا**». رَواهُ الإِمامُ أحمَدُ ومُسلِمٌ وأَهلُ السُّنَن من حَديثِ أبي هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال التِّرمِذيُّ: هَذَا حَديثٌ حَسَن صَحيحٌ.

قال النَّوويُّ: «سَواءٌ كان ذَلِكَ الهُدَىٰ والضَّلالَة هو الَّذي ابتَدَأَه أم كان مَسبُوقًا إِلَيه».

الوَجهُ الخامِسُ: أنْ يُقالَ: مَن كان يَصبُو إلىٰ استِذْكَارِ أَخلاقِ الرَّسُول وأَعمالِه وآدَابِه وسِيرَتِه فلْيَضَعْ له حَلْقَةً فِي المَسجِدِ لدَرْسِ ذَلِكَ عَلَىٰ الدَّوامِ أو فِي كَثيرٍ من الأَيَّام، ولا يَجعَلُ ذَلِكَ خاصًّا بلَيلَةِ المَولِد؛ لأَنَّ ذَلِكَ لم يُشْرَعْ فيها؛ فتَخصِيصُها بذَلِكَ من البِدَع.

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «لقد جرَّبْنا المَنْعَ والحَرْبَ لِهَذِه الحَفَلاتِ أكثَرَ من نِصْفِ قَرْنٍ فلم نُفْلِحْ، فلْنُجَرِّبِ التَّصحِيحَ والتَّنظِيمَ والدَّعوَةَ إلىٰ الله بالحِكمَةِ والمَوعِظَة الحَسَنة؛ فذَلِكَ فِي نَظَرِنا أَجْدَىٰ وأَنجَحُ».

والجَوابُ عن هَذَا من وُجوهٍ:

أحَدُها: أن يُقالَ: إنَّ رَسُولَ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَىٰ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**». رَواهُ الإمامُ أحمَدُ والبُخارِيُّ وأبو داوُدَ وابنُ ماجَهْ من حَديثِ أبي مَسعُودٍ البَدرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

والمَعنَىٰ عَلَىٰ أَحَد الأقوالِ: أنَّ مَن لا يَمنَعُه الحَياءُ يَقُول ويَفعَل ما يَشاءُ ولا يُبالِي؛ وهَكَذا كانَت حَالُ الكاتِبِ المَفتُون بالبِدَع؛ حيثُ أَلقَىٰ عنه جِلبابَ الحَياءِ وطالَبَ بإعادَةِ الحَفَلاتِ المُبتَدَعة الَّتي قد مَنَع منها المَلِكُ عَبدُ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- من حِينِ استَولَىٰ عَلَىٰ البِلادِ الَّتي كانت تُفعَلُ فيها، وإنَّما مَنَع مِنهَا المَلِكُ عَبدُ العَزيزِ -رَحِمه الله تَعالَىٰ- عَمَلًا بالأَحاديثِ الثَّابتَة عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ من البِدَع والأَمرِ برَدِّها؛ فجَزَىٰ اللهُ المَلِكَ عَبدَ العَزيزِ خيرَ الجَزاءِ عَلَىٰ هَذَا العَمَلِ الطَّيِّبِ وعَلَىٰ غيرِه من أَفعالِه الحَسَنة الَّتي من أَهَمِّها نَصْرُ السُّنَّة وأَهْلِها وقَمْعِ البِدَع وأَهْلِها، واللهُ المَسئُولُ أن

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١) (١٧١٣٩)، والبخاري (٣٤٨٣)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وغيرهم من حديث أبي مسعود البدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُوَفِّقَ وُلاةَ الأَمرِ من أَبنائِه للأَخذِ عَلَىٰ أَيدِي المُسِيئِين الَّذين يُرِيدُون إِظهارَ البِدَعِ فِي البِلَادِ المُقَدَّسَة بعد المَنعِ منها وتَطهيرِ البِلادِ من أَدناسِهَا.

الوَجهُ الثَّانِي: أن يُقالَ: إنَّ السَّعيَ لإِحياءِ البِدَعِ وإِظهارِها بعد المَنعِ منها يُعَدُّ من السَّعيِ فِي الأَرضِ بالفَسادِ، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿**وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا**﴾ [الأعراف:٥٦].

قال القُرطُبِيُّ فِي تَفسيرِ هَذِه الآيَةِ: «إِنَّه سُبحانَه نَهَىٰ عن كُلِّ فَسادٍ قَلَّ أو كَثُر بَعدَ إِصلاحٍ قَلَّ أو كَثُرَ؛ فهو عَلَىٰ العُمومِ عَلَىٰ الصَّحيحِ»(١). انتهىٰ.

وقال البَغَوِيُّ: «لا تُفسِدُوا فِيهَا بالمَعاصِي والدُّعاءِ إِلىٰ غَيرِ طَاعَة الله بعد إِصلاحِ الله إِيَّاها ببَعْثِ الرُّسُل وبَيانِ الشَّرِيعَة والدُّعاءِ إِلىٰ طَاعَةِ الله. وهذا مَعنَىٰ قَولِ الحَسَن والسُّدِّيِّ والضَّحَّاكِ والكَلبِيِّ»(٢).

وذَكَر ابنُ الجَوزِيِّ فِي تَفسيرِ الآيَةِ أَقوالًا: أَحَدُها: لا تُفسِدُوا بالمَعصِيَة بعد إِصلاحِهَا بالطَّاعَة(٣).

الوَجهُ الثَّالِثُ: أن يُقالَ: إنَّ التَّخطيطَ لإِعلانِ بِدعَة المَولِد ووَضْعِ البَرامِجِ الجَدِيدَة لها ولأَمثالِهَا من الاحتِفَالاتِ المُبتَدعَة ليس فيه تَصحِيحٌ ولا تَنظِيمٌ يَعُود بالخَيرِ والفَلاحِ والنَّجاحِ كما قد توهَّمَ ذَلِكَ الكاتِبُ المَفتُون بالبِدَعِ، وإِنَّما هو من التَّخْلِيطِ والتَّلبيسِ عَلَىٰ العوامِّ وأَشباهِهِم من ضُعَفاء البَصِيرَة.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٢٦).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣/ ٢٣٨).

(٣) انظر: «زاد المسير» (٢/ ١٣٧).

وهو -أيضًا- من الأَعمالِ الَّتي تَعُود بالمَضَرَّة عَلَىٰ الدِّينِ وأَهلِه، كما جاء بذَلِكَ الحَديثُ الَّذي رَواهُ الإمامُ أحمَدُ عن غَضِيفِ بن الحارِثِ الثُّمالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّة**». وهذا يدلُّ عَلَىٰ شُؤمِ البِدَع وعِظَم مَضَرَّتِها عَلَىٰ الدِّينِ وأَهلِه؛ وذَلِكَ لِمَا يَقَع بسَبَبِها من رَفْعِ السُّنَن عن المُسلِمين.

ورَوَىٰ أبو الفَرَج بنُ الجَوزِيِّ بإِسنادِه إلىٰ سُفيانَ الثَّورِيِّ أنَّه قال: «البِدعَة أَحبُّ إلىٰ إِبلِيسَ من المَعصِيَة؛ المَعصِيَة يُتابُ مِنهَا والبِدعَة لا يُتابُ مِنها». وما كان بِهَذِه المَثابَة فلا شَكَّ أنَّه من الشَّرِّ ومن أَسبابِ الخُسرانِ المُبينِ.

ويدل عَلَىٰ ذَلِكَ قَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطبَتِه يومَ الجُمُعة: «**وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**». وما كان مُتَّصِفًا بِهَذِه الصِّفاتِ الذَّمِيمَة الَّتي نصَّ عَلَيهَا رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلا يَقولُ عاقِلٌ إنَّه أَجدَىٰ للفَلاحِ والنَّجاحِ، وأنَّه طَرِيقٌ إلىٰ الدَّعوَة إلىٰ الله بالحِكمَة والمَوعِظَة الحَسَنة، وإنَّما يَقولُه مَن زُيِّن له سُوءُ عَمَلِه فرَآهُ حَسَنًا.

الوَجهُ الرَّابعُ: أن يُقالَ: إنَّ الفَلاحَ والنَّجاحَ إنَّما يَحصُل لِمَن كان مُتَّبِعًا للرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومُتَمَسِّكًا بسُنَّته وتارِكًا لِمَا حذَّر منه من البِدَع والضَّلالاتِ، وما نَهَىٰ عنه من المَعاصِي والمُخالَفاتِ.

وقد وَعَد الله تَعالَىٰ عَلَىٰ مُتابَعَة الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلَّ خيرٍ، وتوَعَّدَ من شَاقَّه وخالَفَ أَمْرَه بالوَعيدِ الشَّديدِ؛ فقال تعالَىٰ: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾ [آل عمران:٣١].

وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور:٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور:٥٤].

وقال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٧].

وقال تعالى مُتوعِّدًا لِمَن شاقَّ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخالَفَ أَمْرَه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

فلا يَأمَنِ الكاتِبُ أن يَكُون له نَصِيبٌ وافِرٌ ممَّا جاء فِي هَاتَينِ الآيَتَينِ! لأنَّه قد تَعرَّض لِذَلِكَ بأَفعالِه السَّيِّئة؛ حيثُ إنَّه قد جَدَّ واجتَهَد فِي تَحسينِ بِدعَة المَولِد والدُّعاءِ إِلَيها والجِدالِ عنها بالباطِلِ، ولم يَقتَصِر عَلَىٰ هَذِه الأَفعالِ السَّيِّئَة بل جَاوَزَها إلىٰ التَّخطِيطِ لإِظهارِهَا وإِظهارِ غَيرِها من الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعة، ورَأَىٰ فِي نَظَرِه أنَّ ذَلِكَ أَجدَىٰ له وأَنجَحُ من مُحارَبَتِها والمَنعِ منها.

ولا يَخفَىٰ ما فِي أَقوالِه وتَخطِيطَاتِه السَّيِّئة من صَرِيحِ المُعارَضَة لأَقوالِ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتي حذَّر فيها من البِدَع ووَصَفها بالشَّرِّ والضَّلالَة، وأخبَرَ أنَّها فِي النَّارِ، وأَمَر برَدِّها بدُونِ استِثناءِ شَيءٍ منها.

فلْيَتَّقِ اللهَ صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ! ولا يَكُنْ عونًا للشَّيطانِ عَلَىٰ الدُّعاءِ إلىٰ البِدَع وتَحسِينِهَا للجُهَّال ومَن لا بَصِيرَة لهم فِي الدِّينِ! ولا يَنْسَ قولَ الله تعالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤]!

فصل

وقال صاحِبُ المَقالِ الباطِلِ: «وأَخِيرًا: فإنَّ الإسلامَ أو أَدَبَ الإسلامِ وخُلُقَ الإسلامِ وكُلَّ تَعالِيمِ الإسلامِ تَفرِضُ عَلَينا فَرْضًا أَلَّا نُرسِلَ الخُطَباء والوُعَّاظَ والدُّعاةَ بغَيرِ زادٍ من تَوجِيهَاتِ الإسلامِ وآدابِه، ومَن يَفعَلْ ذَلِكَ سَيَسْأَلُه اللهُ عن أُمَّة مُحَمَّد كَيفَ يُوَسِّد أَمرًا من أُمورِهَا إلىٰ غَيرِ أَهلِه».

والجَوابُ أن يُقالَ: إنَّ صاحِبَ المَقالِ الباطِلِ لم يَقتَصِرْ عَلَىٰ تَحسِينِ بِدعَة المَولِد والدُّعاءِ إِلَيها وإلىٰ غَيرِها من الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعَة والمُطالَبَةِ بإعادَتِها بَعدَ المَنعِ منها وتَطهيرِ البِلادِ المُقَدَّسة من أَدنَاسِها؛ بل إنَّه ذَهَب يُعَرِّض بالخُطَباءِ فِي المَسجِد الحَرامِ والوُعَّاظِ والدُّعاةِ فيه بأَنَّهُم قد أُرسِلُوا بغَيرِ زادٍ من تَوجِيهاتِ الإسلامِ وآدَابِه، ويُعَرِّضُ -أيضًا- بوُلاةِ الأَمرِ بأَنَّهُم قد وَسَّدوا الأَمرَ فِي الخَطابَة والوَعظِ والدَّعوةِ إلىٰ غَيرِ أَهلِه.

ويُفهَم من فَحوَىٰ كَلامِه فِي هَذِه الجُملَة الأَخِيرَة أنَّه قد أراد بِهَا الاعتِرَاضَ عَلَىٰ المَلِك -حَفِظه الله تعالَىٰ- بأنَّه قد ولَّىٰ الخَطابَة فِي المَسجِد الحَرامِ لِمَن لا يَرضَىٰ بِهِم الكاتِبُ ولا يَصلُحُون فِي نَظَرِه للخَطابَة؛ لأَنَّهُم يُنكِرون الاحتِفَالَ بالمَولِد النَّبوِيِّ ويُنكِرُون إقامَة الوَلائِم فِي المآتِمِ، ويُنكِرُون جَمِيعَ الاحتِفَالاتِ المُبتَدَعة الَّتي

قد فُتِنَ بِهَا الكاتِبُ وأَشباهُه من ذَوِي القُلوبِ المَرِيضَة بحُبِّ البِدَع.

وهذا هو السَّببُ الَّذي من أَجلِه شنَّ الكاتِبُ الحَمْلَة عَلَىٰ الخُطَباءِ فِي المَسجِد الحَرامِ وبَذَلَ جُهدَه فِي مُعارَضَتِهم وتَأنِيبِهم عَلَىٰ الصَّدْع بالحقِّ وتَرْك المُداهَنة له ولأَشباهِه من أَهلِ البِدَع، وقد وَصَف خُطَبَهُم ومَواعِظَهُم بالبُرودَةِ والأَوصافِ الَّتي هي أَليَقُ به وبكَلامِه.

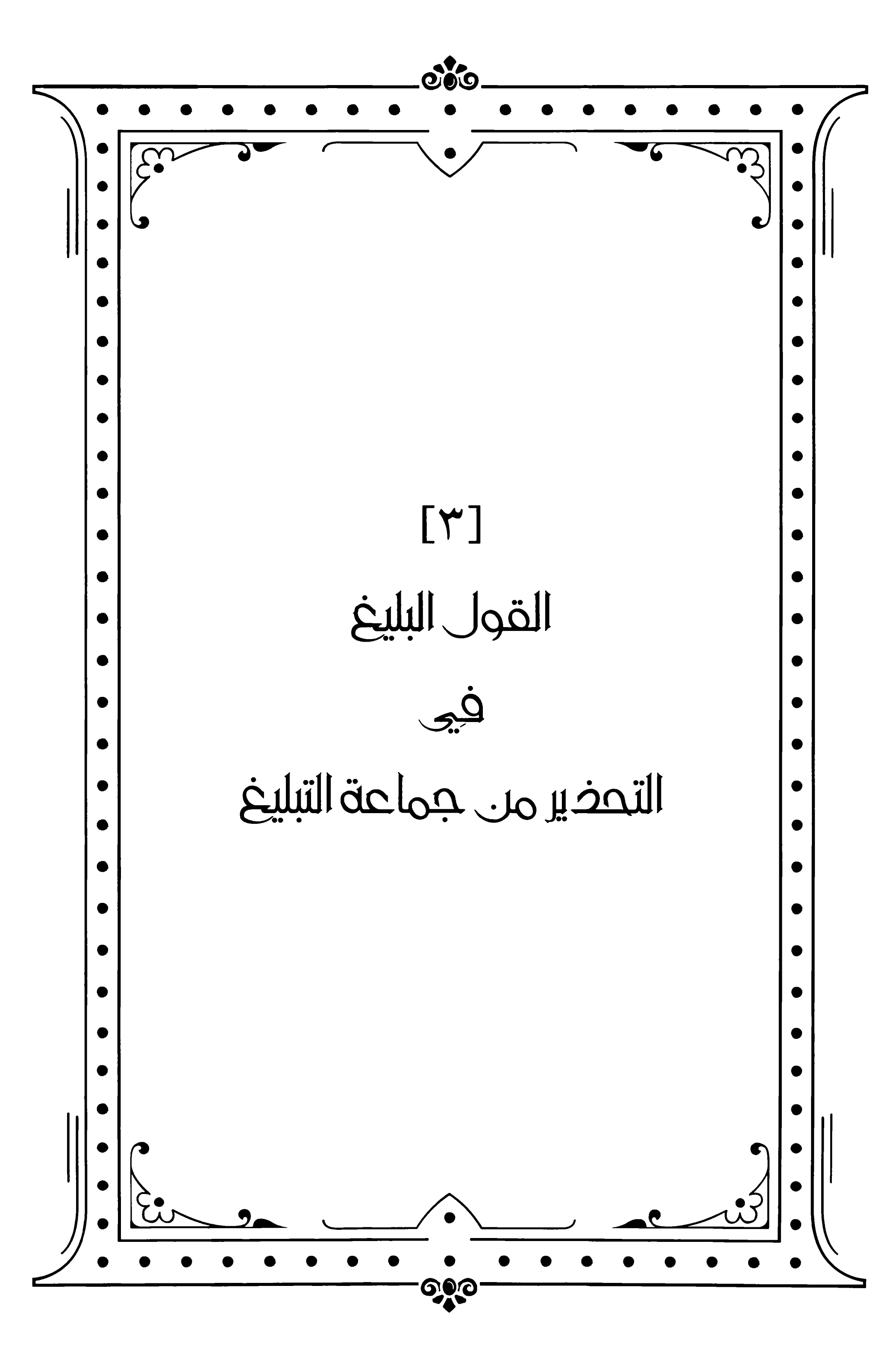
فهل يَظُنُّ الكاتِبُ أنَّه أَعلَىٰ نَظَرًا من المَلِك الَّذي اختَارَهُم للخَطابَة فِي المَسجِد الحَرامِ بعدما تحقَّقَ صَلاحِيَتَهُم لِهَذا المَنصِب الهامِّ الَّذي لا يَتَوَلَّاه إلَّا ذَوُو التَّحصيلِ من العِلْم وتَوجِيهَاتِ الإسلامِ وآدابِه، وقد شَهِد لهم أَهلُ العَدلِ والإِنصافِ من أَهلِ العِلمِ بالتَّفَوُّق فِي الخَطابَة والوَعظِ والدَّعوةِ إلىٰ الله تَعالَىٰ وبَذلِ النَّصِيحَة للمُسلِمين، وأَمْرِهم بالمَعرُوف ونَهْيِهِم عن المُنكَر وتَحذِيرِهم من المُحدَثات الَّتي قد حذَّر منها رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ووَصَفَها بالشَّرِّ والضَّلالَة وأَمَر بردِّها؛ فجَزَىٰ الله المَلِكَ عَلَىٰ اختِيَارِه لهَؤُلاءِ الخُطَباءِ النَّاصِحِين خيرَ الجَزاءِ، ووَفَّقَه للأَخْذِ عَلَىٰ أَيدِي المُسِيئِين إِلَيهِم.

وقَبْلَ الخِتامِ: نَدعُو للكاتِبِ ولِمَن كان عَلَىٰ شاكِلَتِه أن يُلهِمَهُم الله رُشْدَهُم ويَرُدَّهُم إلىٰ الحقِّ والصَّوابِ.

ونَسأَلُه تَعالَىٰ أن يُعِيذَنا جَمِيعًا من اتِّباعِ خُطُوات الشَّيطانِ، وأن يُرِيَنا الحَقَّ حقًّا ويَرزُقَنا اتِّباعَه ويُرِيَنا الباطِلَ باطِلًا ويَرزُقَنا اجتِنَابَه، ولا يَجعَلَهُ مُلتَبِسًا عَلَينا فنَضِلَّ.

وصلَّىٰ الله وسَلَّم عَلَىٰ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وعَلَىٰ آله وأَصحابِه ومَن تَبِعَهُم بإِحسانٍ إلىٰ يَومِ الدِّينِ.

٥/ ٦/ ١٤٠٦هـ



[٣]

القول البليغ

في

التحذير من جماعة التبليغ



القِسْمُ الأَوَّلُ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْد للهِ رَبِّ العَالمينَ، وَصَلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علىٰ نَبِيِّنا مُحمَّدٍ وَعَلىٰ آلِه وأصْحابِهِ ومَن تبعَهُمْ بإحْسانٍ إِلىٰ يوْمِ الدِّين.

أَمَّا بعْدُ:

فَهَذَا جَوابُ كِتابٍ أرْسلَه بعضُ الإخْوان إِلَيَّ، ومَضْمونُه السُّؤالُ عنْ جماعَةِ التَّبليغِ، وعنْ كثْرَةِ الأَقْوال فيهِم بَيْن مؤَيِّدٍ لهُم ومُسْتنكرٍ لِأَعْمالهم، وَذَكرَ السائِلُ أَنَّه قرأ فَتْوىٰ مِن الشَّيخ مُحَمّد بنِ إبْراهيمَ تَتَضمَّن التوقُّفَ فِي أمْرِهم.

ويَقول السَّائلُ: هَل أَنْصحهُ بِالخُروج مَعَهم داخِلَ البِلادِ السُّعوديةِ أَو خارِجَها أَمْ لا؟

والجَوابُ: أنْ أقولَ: أَمَّا جماعَةُ التَّبليغِ؛ فَإِنَّهم جماعَةُ بِدْعَةٍ وَضَلالةٍ، وَلَيْسوا عَلىٰ الأَمْرِ الَّذي كانَ عليْهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحابُه والتَّابعونَ لَهُم بإحسانٍ، وَإنما هُم عَلىٰ بعْضِ طُرُق الصُّوفيةِ وَمَناهجِهم المُبْتدعَةِ.

وَقَد أَسَّس بدْعَتَهم ووَضَعَ أُصولَها السِّتةِ (مُحمَّد إِلْياس الدِّيوبَنْدِيُّ الجِشْتيُّ) - كَما سيأْتِي بيانُ ذلكَ إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ-، وهُو الأميرُ لِجماعَةِ التَّبليغِ، ثُمَّ خَلَفَه فِي

الإمارَةِ عليهم ابنهُ يُوسفُ.

وَأَمَّا أميرُهم فِي زَمانِنا؛ فَهو المُسَمَّىٰ: إِنْعام الحسنِ(١)، وَهُو يُبايع التَّابعينَ لهُ عَلَىٰ أَرْبَع طرُقٍ مِن طُرقِ الصُّوفيةِ، وَهِي: الجَشْتِيَّةُ(٢)، والقادِرِيَّةُ(٣)، والسَّهْرَوَرْدِيَّةُ(٤)، وَالنَّقْشَبَنْدِيَّةُ(٥).

فأمَّا أفرادُ جَماعتِهِ مِن العَجَمِ؛ فإنَّهُ يُبايعُهُم علىٰ هَذِهِ الطُّرقِ الأَرْبع بِدون تَحفُّظٍ، وَأَمَّا العَرَب؛ فإنَّه يتحفَّظُ مِنْهم ولا يُبايعُ إِلَّا مَن وَثِق به منهم مِنَ السُّذَّج الَّذِينَ

---

(١) إنعام الحسن: هو (الأمير العام الحالي لجماعة التبليغ). وهو الأمير الثالث للجماعة؛ إذ تولاها بعد وفاة الشيخ محمد يوسف، وما يزال في منصبه إلىٰ الآن، كان صديقًا للشيخ محمد يوسف في دراسته ورحلاته، فهما متقاربان في السن متماثلان في الحركة والدعوة.

(٢) الچشتيَّة: هي طريقة صوفية منحرفة، نسبة إلىٰ قرية جشت من أعمال هراة، أسسها أبو إسحاق الدمشقي الجشتي، وانتشرت هذه الطريقة في الهند، نشرها هناك خواجة معين الدين حسن السنجري الأجميري.

(٣) القادرية: إحدىٰ الطرق الصوفية، والتي تنتسب إلىٰ عبد القادر الجيلاني (٤٧١هـ - ٥٦١هـ)، وينتشر أتباعها في بلاد الشام والعراق ومصر وشرق أفريقيا. أما الشيخ عبد القادر الجيلاني فهو من علماء أهل السنة، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ متبعًا لا مبتدعًا، وكان يحث علىٰ اتباع السلف، ويأمر أتباعه بذلك، وكان يأمر بترك الابتداع في الدين، ويصرح بمخالفته للمتكلمين من الأشاعرة ونحوهم، وقد وقع في مؤلفاته بعض الغلطات والهفوات والبدع التي تنغمر في بحار فضائله.

(٤) الطريقة السهروردية: هي إحدىٰ الطرق الصوفية، تأسست علىٰ يد شهاب الدين عمر السهروردي المتوفىٰ سنة (٦٣٢هـ).

(٥) الطريقة النقشبندية: هي واحدة من أكبر الطوائف الصوفية والتي تنتسب إلىٰ محمد بهاء الدين نقشبند واشتق اسمها منه، ومن ثم عرفت به (الطريقة النقشبندية)، وعندها الكثير من المخالفات الشرعية والمعتقدات الضالة الباطلة.

يُحْسنون الظَّنَّ بِالتَّبْلِيغِيِّينَ ولا يَعْرفون أنَّهم أهلُ بِدْعة وضَلالَةٍ.

وَقَد ذكرَ العُلماءُ العارفون بِجماعة التَّبليغ كثيرًا مِمَّا هم عليه مِن البِدَع والخُرافاتِ وَالضَّلالات وَأَنْواع المُنْكرات وَفَساد العَقِيدةِ، وَلَا سيَّما فِي تَوْحيدِ الألوهِيَّة؛ فهُم فِي هَذَا البابِ لَا يزيدونَ عَلىٰ ما كانَ عليْهِ أَهْلُ الجاهِلِيَّة الَّذِينَ بُعِث فيهم رَسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لِأَنَّهم إنَّما يُقِرُّون بتوحيدِ الرُّبوبيةِ فقطْ كما كانَ المُشْركون مِن العَرب يُقِرون بِذَلكَ.

وَيُفَسرونَ مَعْنىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بِمَعْنىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وَهُو أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُو الخالِقُ الرَّازِقُ المُدبِّر للأمورِ، وَقَد كانَ المُشْركونَ يُقِرُّون بِهَذَا التَّوْحيد؛ كَمَا ذَكَرَ اللهُ ذَلِك عَنْهم فِي آياتٍ كثيرَةٍ مِن القُرْآن، وَلَمْ ينْفَعْهم ذَلِك، وَلَمْ يَدْخلوا بِهِ فِي الإِسْلامِ.

وَقدْ جهل التَّبْلِيغِيُّونَ معنىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) عَلىٰ الحَقيقَةِ، وَهُو أنَّه المُسْتحقُّ لِلعبادةِ دُون ما سواه، فيَجِب إفرادُه بجميعِ أنواعِ العِبادةِ، وَلَا يجوزُ صرْفُ شيءٍ مِنْها لغيرِهِ، ومنْ صَرَفَ منْها شيئًا لغيرِهِ؛ فقدْ جعَلَ ذلك الغيْرَ شريكًا له فِي الأُلُوهيَّةِ، ومَن خفِيَ عليه هَذَا المَعْنىٰ؛ فهو مِن أجْهلِ النَّاس، وَلا خيْرَ فيهِ.

وأمَا توحيدُ الأسْماءِ وَالصِّفاتِ؛ فإِنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ فِيهمْ أشْعريَّة وَمَاتُرِيديَّة، وَهُما مِن المذاهِبِ المخالفَةِ لِعَقيدة أهْلِ السُّنةِ وَالجماعَةِ.

وأمَّا بابُ السُّلوك؛ فإنَّهم فيه صُوفيةٌ، والصُّوفيةُ مِن شرِّ أهْلِ البِدَع، وقد تقدَّم ذكْرُ الطُّرقِ الأربعِ الَّتِي كانوا يُبايعون أتْباعَهم علىٰ الأَخْذ بها.

وَمِن أورادِهِم:

(**إِلَّا اللهُ**): أَرْبع مئةِ مرَّةٍ.

و(**اللهُ، اللهُ**): سِتُّ مئةِ مرَّة يوميًّا.

و(**الأنْفاس القُدْسيةُ**): عشْرُ دقائقَ يوميًّا، وتتحقَّق بالْتِصاق اللِّسان فِي سقْفِ الفَمِ، والذِّكر بإخْراجِ النَّفَس من الأنْف علىٰ صورةِ لفظ (اللهِ).

وَ(**المُراقبة الجَشْتية**): نِصْف ساعةٍ أُسْبوعيًّا عِنْدَ أحدِ القُبورِ؛ بِتَغْطية الرَّأْس، والذِّكْر بهذِهِ العبارةِ: «اللهُ حاضري، اللهُ ناظِري».

وهذهِ الأورادُ بِدعٌ وضَلالةٌ مخالفةٌ لِما كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابُه والتَّابعونَ لهم بِإِحسانٍ.

وقدْ ذكَرَ بعضُ العلماءِ عن التَّبْليغِيِّينَ نوْعًا آخرَ مِن الذِّكرِ، وَهُو أنَّهم يُكَرِّرونَ كَلِمة (لَا إلهَ) سِتَّ مئةِ مرَّةٍ، ثُم يكررونَ كلمةَ (إِلَّا اللهُ) أربعَ مئةِ مرَّةٍ.

وذكَرَ آخرُ عن عددٍ كثيرٍ مِن الرِّجالِ أَنَّهم سمِعوا جماعةً مِن التَّبْليغِيِّينَ الهُنودِ وَهُم فِي بيتٍ فِي شارعِ المَنصورِ بمَكَّةَ، يُكرِّرونَ كلمةَ (لا إله) نحوًا مِن ستِّ مئةِ مرَّةٍ، ثمَّ بعدَ ذلكَ يكرِّرون كلمةَ (إلا اللهُ) نحوًا مِن مِئتي مرَّةٍ، ويقولونَ ذلكَ بصوتٍ جَماعيٍّ مرتفعٍ، يسْمعهُ مَن كانَ فِي الشَّارع، وذلكَ بِحضرةِ شَيْخٍ من كِبارِ مَشايخِهم الهُنودِ، وقدِ استمرَّ فعلُهم هَذَا مدةً طويلَةً، وكانُوا يفْعلون ذَلك فِي الشَّهر مرَّتينِ: مرةً فِي نصْفِه، ومرَّةً فِي آخرِه.

وَلا شكَّ أنَّ هَذَا مِن الاستهزاءِ باللهِ وَبِذكرِهِ، وَلَا يخفَىٰ علىٰ مَن له علمٌ وفَهْمٌ أنَّ فعلَهم هَذَا يتضمَّنُ الكفْرَ ستَّ مئةِ مرَّةٍ؛ لأنَّ فصْلَ النَّفي عنِ الإثْباتِ في قولِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا

الله» بِزَمنٍ مُتراخٍ بينَ أَوَّلِ الكَلمة وآخرِهَا علىٰ وجْه الِاختيارِ يقتضِي نفيَ الألوهيَّةِ عن اللهِ تَعَالَىٰ ستَّ مِئةِ مَرَّةٍ، وذلكَ صريحُ الكفْرِ، ولوْ أنَّ ذلكَ وقَعَ منْ أحدٍ مرَّةً واحدَةً؛ لكانَ كفرًا صريحًا؛ فكيفَ بِمَن يفعلُ ذلكَ ستَّ مئةِ مَرَّةٍ فِي مجلِسٍ واحدٍ؟!

ثمَّ إنَّ إتيانَهم بكلمةِ الإثْباتِ بَعْد فصْلِها عنْ كلِمَةِ النَّفيِ بزَمَن متراخٍ لا يُفيدُهم شيئًا، وَإِنَّما هو مِن التَّلاعُبِ بذِكْر اللهِ والِاستهزَاءِ بِهِ.

وهَذَا المُنكرُ القبيحُ والضَّلال البعيدُ مِن نتائِج تقليدِهِم لِشُيوخِهم، شُيوخِ السُّوءِ والجَهلِ والضَّلالِ، الَّذِينَ أغْواهم الشَّيطانُ، وزيَّنَ لهم ما كانوا يعملونَ.

وممَّا ذكرَهُ بعضُ العُلماء عنِ التَّبْليغِيِّينَ -أَيْضًا- أنَّ رجلًا مِن طلبَةِ العِلمِ خرَجَ معهُم مِن المدينَةِ إلىٰ الحناكيَّةِ[1]، وأميرُهُم أحدُ رؤساءِ جَماعَةِ التَّبليغِ، وَفي أثْناء اللَّيْل رأىٰ أحدَهُم يهْتَزُّ ويقولُ: هُو، هُو، هُو! فأمْسَكَه، فترَك الحَرَكةَ وسَكَتَ، وفي الصَّباحِ أخْبرَ أميرَهُم بما فعَلَهُ الهِنْديُّ الصوفِيُّ التَّبليغيُّ، فأنْكَرَ الأميرُ عَلىٰ طالِبِ العِلْم إنكارَهُ علىٰ التَّبليغيِّ، وقالَ لهُ بغَضبٍ شديدٍ: «أنْتَ صرْتَ وَهَّابيًّا، واللهِ؛ لو كانَ لِي منَ الأمْرِ شيءٌ؛ لأحْرَقتُ كُتبَ ابْنِ تيميَّةَ[2] وابْنِ القيِّمِ وابْنِ عبدِ الوهَّابِ، ولمْ أترُكْ علىٰ وجْهِ الأرْضِ مِنْها شيئًا»!

---

(١) قال صاحب «**المعالم الأثيرة في السنة والسيرة**» (ص٩٢): «الحناكية تقع علىٰ الطريق بين المدينة والقَصيم علىٰ مسافة مائة كيلو عن المدينة النبوية».

(٢) ابن تيمية : هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، ولد في ربيع الأول سنة إحدىٰ وستين وستمائة. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٩٢).

ففارَقَهم طالبُ العِلْمِ حينَ سمِعَ منه هَذَا الكَلامَ السيِّئ؛ لأنَّه عرَفَ عداوَتَهم لأئمَّةِ العلْمِ والهُدىٰ منْ أهلِ التوحيدِ وأنْصارِ السُّنَّةِ، وعَرَفَ مُحاربَتَهم لكتُبِهم المُشْتملَةِ علىٰ تقريرِ التَّوحيدِ وَالدَّعوة إليهِ وإلىٰ إخْلاصِ العِبادةِ لله وحدَهُ، والنَّهْي عن الشِّرْكِ والبِدَعِ والخُرافاتِ وأنْواعِ الضَّلالاتِ والمُنكراتِ، والتَّحذيرِ منْها ومِن أهلِها.

وممَّا كانوا ينْهَوْن عنه ويحذِّرون منْه ومنْ أهلِه: بدعُ الصُّوفيَّةِ وخُرافاتُهم وَدعاويهم الكاذبَةُ فِي المُكاشفاتِ والكَراماتِ والمَناماتِ الَّتِي هي مِن تَضْليلِ الشَّيطانِ لَهم وتَلَاعبِهِ بِهِم.

وَقَد تعلَّق التَّبْليغِيُّونَ بأرْبَعِ طُرُق مِن طُرِقِ الصُّوفيَّةِ، وهِي: الجَشتيَّةِ، وَالسَّهْرَوردِيَّة[1]، والقادِريَّة، والنَّقْشبنديَّة؛ فإلىٰ هذهِ الطُّرقِ الأرْبَعِ يدعونَ الأعاجِمَ ويُبايعونَهُم عليها بِدون تحفُّظٍ، ويَدْعُونَ مَن انْخَدع بِهِم ومالَ إلَيْهم مِن جُهَّال العَرَبِ وأغْبيائِهِم إلىٰ المُبايعَةِ عليها إذا وَثِقوا بهِ.

ومِن أورادِ التَّبْليغِيِّينَ -أَيْضًا- «دَلائلُ الخيْراتِ»، ذَكَر ذلكَ بعضُ العُلماءِ عنْهم، وفِي هَذَا الكُتيِّبِ منَ الشِّرك والغُلوِّ والأحاديثِ الموضوعَةِ ما لا يَخْفىٰ علىٰ مَن نَوَّرَ اللهُ قلبَه بنورِ العِلم والإيمانِ.

وقدْ أشارَ إِلىٰ ذلكَ الشيخُ مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ الأميرُ الصَّنعانِيُّ فِي قصيدَتِه الَّتِي بعَثَ بها إلىٰ الشَّيخ المُجدِّدِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّاب، فقَالَ:

وَحَــرَّقَ عَمْــدًا للــدَّلائِلِ دَفْتَــرًا ... أَصـابَ فَفيهـا مَـا يَجِـلُّ عَـنِ العَـدِّ

---

(١) قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: «الجشتية والسهروردية: أكثر المتصوفة في شبه القارة الهندية الباكستانية منسلكون في إحداهما». انظر: «دراسات في التصوف» (ص١٥).

غُلُــوٌّ نَهــىٰ عَنْــهُ الرَّســولُ وفِرْيَــةٌ   بِلا مِرْيَةٍ فاتْرُكْهُ إِنْ كُنْتَ تَسْتَهْدِي(١)

وذَكَرَ بعضُ العُلماءِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهم يعتَنُون بالقصيدَةِ الَّتِي تسمىٰ «البُرْدَةَ» وبـ«القَصيدةِ الهمزِيَّةِ»، وفيهِما مِن الشِّرْك والغُلوِّ ما هو معروفٌ عِنْدَ أهلِ العلمِ من أهلِ التوحيدِ.

وأهمُّ كتاب عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ كتاب «تَبْليغِيٌّ نَصَّاب» الَّذِي أَلَّفه أحدُ رؤَسَائِهم المُسمىٰ محمَّد زكريا الكَنْدهلويُّ، وَلَهم عنايةٌ شديدةٌ بِهَذَا الكِتابِ؛ فَهُم يعظِّمونه كَما يعظِّمُ أهلُ السُّنَّةِ «الصَّحيحينِ» وغيرِهِما مِن كُتبِ الحديثِ.

وَقَد جعَلَ التَّبْلِيغِيُّونَ هَذَا الكُتَيِّب عُمدةً ومَرجعًا للهُنودِ وغيرِهم مِن الأعاجِمِ التَّابعينَ لهم، وفيهِ من الشِّركيَّاتِ والبِدع والخُرافاتِ والأحاديثِ الموضوعَةِ والضَّعيفة شيءٌ كثيرٌ؛ فهو فِي الحقيقَةِ كتابُ شرٍّ وضلالٍ وفِتنةٍ، وَقد اتَّخذَهُ التَّبْلِيغِيُّونَ مَرجِعًا لنَشْر بدعِهم وضلالاتِهم وتَرويجِها وتَزْيينِها للهَمَج الرَّعاعِ الَّذِينَ هم أضَلُّ سبيلًا مِن الأنْعامِ.

وممَّا زيَّنُوه لهم إيجابُ زيارَةِ قبرِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعْدَ الحجِّ، واستدلُّوا علىٰ ذلكَ بأحاديثَ موضوعَةٍ(٢).

---

(١) انظر: «الدرر السنية» (١١/ ٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) مثل حديث: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني»، قال الألباني في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (٤٥): «موضوع، قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٣٧)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٦)، وكذا الزركشي، والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص٤٢)». وكذا حديث: «من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي» برقم (٤٧). قال الألباني: «وهذا سند ضعيف جدًّا، وفيه علتان: =

وَللتَّبْليغِيِّينَ كتابٌ آخرُ يعتمدونَ عليهِ، ويجْعلونَه من مَراجعِ أتْباعهِم من الأعاجِمِ منَ الهُنود وغيرهم، وهو المُسَمَّىٰ «حياةُ الصَّحابَةِ» لمُحَمَّد يوسف الكاندهلوِيِّ، وهوَ مملوءٌ بِالخُرافاتِ وَالقَصصِ المَكْذوبةِ وَالأحادِيثِ الموضوعَةِ والضَّعيفة، وَهُو مِن كُتُبِ الشَّرِّ والضَّلَالِ وَالفِتْنةِ.

وللتَّبْليغِيِّينَ مسجِدٌ ومركزٌ رئيسيٌّ فِي «دِلْهي»، يَشتمِلُ علىٰ أربعةِ قُبور فِي الرُّكن الخلفيِّ مِن المصلَّىٰ، وهَذَا شبيهٌ بِفِعل اليهودِ والنَّصارىٰ، الَّذِينَ اتَّخذُوا قُبورَ الأنْبياءِ وَالصَّالحينَ مَساجدَ، وقدْ لعنَهُم رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ هَذَا الصَّنيعِ، وأخبرَ أنَّهم مِن شِرارِ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ.

وقدْ ذكرَ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ فِي (ص٤٧) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»: أنَّ أكابِرَ أهْلِ التَّبْليغِ يُرابطُونَ عَلىٰ القُبورِ، ويَنْتظرونَ الكشْفَ[1] والكَراماتِ والفُيوضِ الرُّوحيَّةِ مِن أهلِ القبورِ،

=

الأولىٰ: ضعف ليث بن أبي سليم فإنه كان قد اختلط كما تقدم بيانه في الحديث (٢).

الأخرىٰ: أن حفص بن سليمان هذا وهو القارئ، ويقال له: الغاضري، ضعيف جدًّا كما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب» : متروك الحديث، وذلك لأنه قد قال فيه ابن معين: كان كذابًا، كما في «كامل ابن عدي»، وقال ابن خراش: كذاب يضع الحديث وقد تفرد بهذا الحديث، كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال: وهو ضعيف، وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث في أحاديث أخرىٰ له: وعامة حديثه غير محفوظ». انتهىٰ كلام الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٢١) (٤٧).

(١) الكشف: هو الاطلاع علىٰ ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا. انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص١٨٤).

ويُقِرون بمَسْألَةِ حَياةِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحياةِ الأولياءِ حياةً دُنيويةً لا برزَخِيَّةً، مثل ما يُقِرُّ القُبوريونَ بنَفْس المَعْنىٰ.

ويأتي شيخُهُم الشَّيخُ زكريَّا -شيخُ الحديثِ عندَهم وبمَدْرستِهِم ببلدَةِ سهارنفور بالهِنْد- يأتي إلىٰ المدينَةِ المنوَّرَة، وَيُرابِطُ عِنْدَ قبرِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجانبِ الشَّرقيِّ مِن القبْرِ ونحوَ الأقدامِ الشَّريفةِ، وَيَذهبُ فِي المُراقبةِ عدةَ ساعاتٍ؛ كما شاهدَهُ الكثيرونَ.

ويقولُ قائلُهُم: إنَّ لِجماعتِنا ولِأكابرِنا حظَّ وُصولٍ فِي مَجالسِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقظَةً لا منامًا.

ثُمَّ ذكرَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ فِي (ص٤٨) ثَمانيَةِ أبياتٍ بلغةِ الهُنودِ، وقدْ تُرجمتْ إِلىٰ العربيَّةِ، وذَكَر أنَّها لمؤلِّفٍ مِن التَّبْليغِيِّينَ، وقدِ اشْتملَتْ عَلىٰ الشِّرْك الأكبَرِ، وذلكَ بِصَرفِ خالِصِ حقِّ اللهِ تَعالَىٰ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِقُبْح ما فيها مِن الشِّرْك تركْتُ إيرادَها.

ومِن الشِّركيَّات الرَّائجةِ عِنْدَ التَّبْليغِيِّينَ تَعليقِ التَّمائمِ والحُروزِ والحُجبِ الَّتِي تَشتملُ عَلىٰ الطَّلاسمِ والأسْماءِ الغَريبةِ والمُربَّعاتِ والأرْقامِ والرُّموزِ المُبْهمةِ الَّتِي لا تَخْلو مِن الالْتجاءِ إِلىٰ غيْرِ اللهِ والِاستعاذَةِ بغيْرِه.

وذكَرَ الأستاذُ سيفُ الرحمنِ بنُ أحمدَ -أيْضًا- فِي (ص١١) مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تَقدَّمَ ذكرُهُ أنَّ للتَّبْليغِيِّينَ أصولًا يَدعونَ النَّاس إِلَيْها:

وذكَرَ مِنْها: تركَ الصَّراحةِ بالكُفْر بالطَّاغوتِ[1] وَالنَّهي عنِ المُنكرِ.

---

(١) الطاغوت: هو كل ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود أو متبوع أو مُطاع؛ فطاغوت كل قوم مَن =

وذكرَ -أَيْضًا- فِي (ص١٣): أنَّ منْ أصولِهم تعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردَةِ فِي الكِتابِ والسُّنَّةِ بصَدَدِ الكُفْر بالطَّاغوتِ، وَبِصَدد النَّهْي عنِ المُنْكر تعطيلًا باَتًّا.

وذكرَ -أَيْضًا- مِن أصولِهم: التجنُّبَ بشِدَّةٍ، بلِ المنْعَ بعنْفٍ مِن الصَّراحَةِ بالكُفْر بالطَّاغوتِ، وَمِن الصَّراحةِ بِالنَّهْي عن المُنكرِ، وتعليلَ ذَلك بأنَّه يورِثُ العِنادَ لَا الصَّلاحَ.

وذكرَ لهم -أَيْضًا- أصولًا كثيرَةً ابتدعوها، وَشَذُّوا بِها عنِ المُسْلمينَ، وكُلُّها مِن أصولِ الغَيِّ والضَّلالِ.

ولا يَخْفىٰ ما فِي أُصولِهِم المَذكورةِ ها هُنا مِن المُعارضةِ للقُرآنِ وَالسُّنَّةِ: لِأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يَقولُ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦].

ويَقولُ تَعالَىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

ويَقولُ تَعالَىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة:٧٨، ٧٩].

=

يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه علىٰ غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله. انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٤٠).

والآياتُ والأحاديثُ فِي الحثِّ علىٰ الأمْرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المُنكرِ والوعيدِ الشديدِ علىٰ تَرْكِهِما كثيرةٌ جدًّا، وليْسَ هَذَا موضعَ ذِكْرِها.

وقدْ دلَّت الآيَةُ الأُولىٰ علىٰ أنَّ الِاسْتمساكَ بالعُرْوة الوُثْقىٰ له شَرْطانِ لَابُدَّ منْهما:

أحَدُهما: الكُفْر بالطَّاغوتِ.

والثَّاني: الإيمانُ باللهِ.

فمَن أتىٰ بهذَيْن الشَّرطيْنِ؛ فقدِ استمسَكَ بالعُروة الوُثقىٰ، ومَن لم يأتِ بهما، أو تَرَكَ واحدًا منْهُما؛ فلَيْس له حظٌّ من الِاستمساكِ بالعُروةِ الوُثْقىٰ.

والعُروةُ الوُثْقىٰ هي: الإيمانُ. وقِيلَ: الإسْلامُ. وقيلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وقيلَ: الحبُّ فِي اللهِ والبُغْض فِي اللهِ.

قالَ ابنُ كثيرٍ فِي «تفسيرِهِ»[(١)]: «وكُلُّ هذهِ الأقوالِ صحيحةٌ، ولا تَنافيَ بيْنَها»، انْتَهىٰ.

وإذا عرَضْنا الأصولَ الثَّلاثةَ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُها من أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ عَلىٰ نصِّ الآيةِ الكريمَةِ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُهَا؛ تبيَّنَ لنا أنَّهُ لاحظَّ لَهُم مِن الِاستمساكِ بالعُروةِ الوُثْقىٰ؛ لأنَّهم قدْ تَركوا شَرْطًا مِن شُروطِ الِاستمساكِ بِها، وَهُو الكُفْر بالطَّاغوت، وَمَن ليْسَ لهم حظٌّ مِن الِاستمساكِ بِالعُروةِ الوُثقىٰ؛ فَلا خيرَ فيهمْ ولا فِي مُرافقَتِهم والخُروجِ مَعَهم.

---

(١) (١/ ٥٢٣) ط: العلمية.

ثُمَّ إنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ لَمْ يَقْتصروا عَلىٰ تركِ الصَّراحةِ بالكُفر بالطَّاغوتِ، بَل ضمُّوا إلىٰ ذلك ما هو شَرٌّ منْهُ، وهو التجَنُّبُ بشِدَّةٍ والمَنْع بعُنْف مِن الصَّراحةِ بالكُفْر بالطَّاغوتِ، وَتَعْطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردَةِ فِي الكِتابِ وَالسُّنَّة بصَدَدِ الكُفْرِ بالطَّاغوتِ، وَهَذَا مِن زيادَةِ ارْتكاسِهِم فِي الغيِّ والضَّلالِ -عَافانا اللهُ وإخوانَنَا المُسلمينَ مِمَّا ابتلاهُمْ بِهِ-.

وأمَّا تركُهم الصَّراحةَ بالنَّهي عنِ المُنكرِ، وَتَجنُّبُهم ذلكَ بشِدَّةٍ، ومنعُهُم منْهُ بعُنْفٍ، وتعطيلُهُم جميعَ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكِتاب والسُّنَّةِ بصدَدِ النَّهي عن المُنْكر؛ فهُو منْ أوضحِ الأدلَّة علىٰ زيْغهم، وفَسادِ مُعْتقَدِهِم، وَسُلوكِهم طريقَ الغيِّ والضَّلالِ الَّذي ذكَرَهُ اللهُ عن العُصاةِ مِن بني إسْرائيلَ، وَذَمِّهم علىٰ ذلك، ولَعْنِهم.

فقالَ تعالَىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [المائدة:٧٨، ٧٩].

ورَوىٰ: الإمَامُ أَحمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرمِذِيُّ وحسَّنَهُ، وَابْنُ مَاجه؛ عنْ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَمَّا وقعتْ بَنو إسْرائيلَ فِي المَعاصي؛ نَهتْهم عُلماؤُهُم، فلَمْ ينتَهُوا، فَجالسُوهُم فِي مَجالِسِهم ووَاكلوهم وَشاربُوهُم، فَضَرَبَ اللهُ قُلوبَ بعضِهم ببعْضٍ، وَلَعَنهم عَلىٰ لِسانِ داوُدَ وعِيسىٰ بنِ مريمَ، ذلِك بما عَصَوْا وكانوا يَعْتدونَ**»، وَكانَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئًا، فَجلَسَ، فقالَ: «**لا؛ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ حَتَّىٰ تَأْطُرُوهُمْ عَلَىٰ الحَقِّ أَطْرًا**»[1]، هَذَا لفْظُ أحْمَدَ وَالتِّرمِذِيِّ.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٥٠) برقم (٣٧١٣)، وأبو داود (٤٣٣٦)، وابن ماجه =

وَلفظُ أبي داودَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَىٰ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا هَذَا! اتَّقِ اللهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الغَدِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ ضَرَبَ اللهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ»، ثُمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ إِلَىٰ قوله: ﴿فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨-٨١]، ثُمَّ قَالَ: «كلَّا؛ واللهِ لتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلتَنهَوُنَّ عَنِ المُنكَرِ، وَلتَأْخُذُنَّ عَلَىٰ يَدِ الظَّالِمِ، وَلتَأْطُرُنَّهُ عَلَىٰ الحَقِّ أَطْرًا، وَلتَقْصُرُنَّهُ عَلَىٰ الحَقِّ قَصْرًا»(١).

زادَ فِي روايةٍ لهُ: «أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ»(٢).

وَفِي هَذَا الحديثِ أَبْلَغُ ردٍّ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ لا يُبالُون بالنَّهيِ عن المنكرِ ولا يَعدُّونهُ مِن واجباتِ الإسلامِ.

وقدْ زادوا عَلىٰ ما ذكرَهُ اللهُ عن بني إسْرائيلَ بِزياداتٍ مِن الغَيِّ والضَّلالِ، وهِي تجنُّبُهم الصَّراحةَ بِالنَّهيِ عَن المنكرِ بشدَّةٍ، ومنْعُهم مِن ذلك بِعُنْفٍ، وتعطيلُهم جميعَ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكِتابِ والسُّنَّةِ بصددِ النَّهيِ عن المُنكرِ.

=

(٤٠٠٦)، والترمذي (٣٠٤٨)، وقال الألباني في «المشكاة» (٥١٤٨): ضعيف.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠١٩٦)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١١٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧١٣٩)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٥١٤٨).

وفي هَذَا أوضحُ دليلٍ علىٰ مُخالفتِهم لطريقَةِ الرُّسل -صَلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهمْ-؛ فإنَّ الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكرِ هو وظيفةُ الرُّسلِ وأتباعِهم إلىٰ يوْمِ القيامَةِ.

وإنَّما أرْسَلَ اللهُ الرُّسلَ وأنزلَ الكُتب للأمْرِ بالمَعْروفِ: الَّذي أَساسهُ وأصْلُه التَّوحيدُ ومُتابعَةُ الرُّسلِ، وفُروعُه الأَقْوالُ الطَّيِّبَةُ والأعْمالُ الصَّالحَةُ، وَلِلنَّهْيِ عنِ المُنْكرِ: الَّذي أساسُه وأصلُهُ الشِّركُ والبِدَعُ، وفروعُه الأقوالُ الخبيثَةُ وأنواعُ الفُسوقِ والعِصيانِ.

وبالقِيامِ بالأمرِ بالمَعروفِ وَالنَّهيِ عن المُنْكر تعلُو كلمَةُ اللهِ، ويُظْهرُ دينُهُ، وإذا تُرِكَ الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المُنكرِ؛ ضَعُفَ الإسلامُ، وظهَرَ الباطلُ وأهلُهُ.

قالَ ابنُ عقيلٍ فِي «الفُنونِ»: «مِن أعظمِ مَنافعِ الإسلامِ وآكدِ قواعِدِ الأديانِ: الأمرُ بالمعروفِ، والنَّهيُ عنِ المُنكرِ، والتَّناصُحُ؛ فهَذَا أشقُّ ما يحْمِلُه المُكلَّف؛ لِأنَّهُ مقامُ الرُّسلِ، حيثُ يَثْقل صاحبُه علىٰ الطِّباعِ، وتنْفِرُ منْهُ نفوسُ أهلِ اللَّذَّاتِ، ويَمْقتُهُ أهلُ الخَلاعةِ، وَهُو إحياءُ السُّنَنِ وإماتَةُ البِدَعِ»[1]، انْتَهىٰ.

وَقدْ جمَعَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بيْنَ الأمْرِ بالمَعْروفِ وَالنَّهيِ عنِ المُنكرِ فِي آياتٍ كثيرَةٍ منَ القُرآنِ، وجمَعَ بينَهُمَا رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أحاديثَ كثيرَةٍ ثابتَةٍ عنْهُ، فأبَىٰ التَّبْليغيُّونَ أنْ يجمَعُوا بينَهُما، ولمْ يُبالوا بِالتَّفريقِ بيْنَ ما جمَعَ اللهُ ورسولُهُ بينَهُما، فصاروا بِهَذَا مُشابِهينَ لِليهودِ الَّذينَ قالَ اللهُ فيهم:

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ

(١) انظر: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٤/ ٢٥٣).

عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:٨٥، ٨٦].

فَلا يأمَنُ التَّبْلِيغِيُّونَ أن يكونَ لهم نصيبٌ وافرٌ مِن هَذَا الوعيدِ الشَّديدِ.

وقدْ ثبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ**». رَوَاهُ الإمامُ أحمدُ، وَأَبُو دَاوُدَ؛ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(١).

وقدْ ذكرَ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ أصولًا كثيرَةً للتَّبْلِيغِيِّينَ سِوىٰ ما تقدَّمَ ذكرُه، وكلُّها منْ أصولِ الجهلِ والغيِّ والضَّلالِ، وقدْ تَرَكْتُ ذكرَها إيثارًا لِلاختصارِ، وهِيَ فِي (ص١١ - ١٤)، فمَن أحَبَّ الوقوفَ عليها؛ فلْيُراجعْهَا فِي الكِتابِ الَّذِي تقدَّمَ ذكْرُهُ.

بلْ إنَّهُ ينبغي لِمَن أشْكَلَ عليهِ أمرُ التَّبْلِيغِيِّينَ أن يُطالع كِتابَ سيفِ الرَّحمن ابنِ أحمدَ مِن أوَّله إلىٰ آخِره؛ لِيعلَمَ ما عليْهِ هذه الفِرقةُ الشاذَّةُ مِن مزيدِ الجَهلِ والضَّلالِ والبُعْد عن الصِّراطِ المُستقيمِ الَّذِي كانَ عليه رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَدْ ذكرَ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ فِي (ص٥٦ - ٥٧) أنواعًا كثيرَةً من مُشابهَةِ التَّبْلِيغِيِّينَ لِلشِّيعةِ، وَ«**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ**».

وهَذَا مُلخَّص ما ذكَرَه سيفُ الرحمنِ بنُ أحمَدَ عنْهُم:

قَالَ: «ومِمَّا يُلاحظُ عليهِمْ أنَّ لهم الشَّبَهَ بالشِّيعةِ فِي إِخفاءِ السُّمِّ فِي الدَّسَمِ.

---

(١٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٩/ ١٢٣) برقم (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٤١٠٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (٦١٤٩).

وَلَهم الشَّبَهُ بالشِّيعةِ فِي إخفاءِ ما فِي كُتبِهِم.

ولَهُم شبهٌ بِالشِّيعةِ فِي إخفاءِ كثيرٍ منْ عقائدِهِم المُبْعدَةِ فِي الغُلُوِّ وفي التَّطرُّفات وَالخُرافاتِ النَّائيَةِ.

ولَهُم شبَهٌ بالشِّيعةِ بِالتَّقيَّةِ باسْمِ الحِكمةِ وَالِاحتياطِ، حَيْث إنَّهم يُظْهرونَ شَيْئًا ويُخْفون شَيْئًا، ويُحَرِّفون الكَلِم عن مَواضعِهِ، ويقولُون شيئًا وَيَفْعلونَ شيْئًا، وَيُنادونَ بِالدَّعوةِ إِلىٰ الإجماعياتِ، ويَتَحمَّسون لكثيرٍ منَ الخِلافيَّاتِ.

ولهُم شبَهٌ بالشِّيعة فِي البُغْض ونَصْب العداءِ لأهْلِ الحقِّ وعقيدةِ السَّلفِ.

ولهُم شبَهٌ بالشِّيعةِ فِي كثيرٍ من التَّأويلاتِ النَّائيةِ عَن طريقِ السَّلفِ الصَّالحِ.

ولهُم شبَهٌ بالشِّيعة فِي قُرْبهم لِلحكاياتِ وَالخُرافاتِ وَتَعْظيمِ النِّسْبة إِلىٰ أكابرِهِم وإلىٰ مَشايخِهِم.

ولهُم شبَهٌ بالشِّيعة فِي بُعْدهم عن النُّصوص وعن العِلمِ بالنُّصوص -نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ-؛ فالذَّاكر الشِّيعيُّ علىٰ العُموم جاهِلٌ، وهَذَا التَّبليغِيُّ كذلكَ عَلىٰ العُمومِ جاهِلٌ.

ولهُم شَبَهٌ بالشِّيعة فِي تحديدِ عِلمهمْ وَعِلم طائفَتِهم فِي كُتُبهم المَعروفةِ عندَهم دونَ غيرِها مِن الكُتُب، ودون غيرِهم مِن علماءِ المُسلمينَ.

ولهم شبهٌ بالشيعةِ بمنعِ أَتْباعِهم عنِ البَحْث وطلَبِ الحقِّ عِنْدَ غيرِهم.

ولهم شبَهٌ بالشِّيعة؛ بِجَعلِ مُعظمِ الدِّين محصورًا فِي المَناقبِ وَالمَثالبِ وتعظيمِ الأكابرِ.

ولهم شبهٌ بِالشِّيعةِ فِي المَقدرةِ عَلىٰ المُغالطاتِ والمُبالغاتِ.

ولهم شبهٌ بالشِّيعةِ فِي المَقدرة علىٰ النِّفاق وَإِظهار التَّوحيدِ وَإِخفاءِ الإِشْراكِ، بَل النداءِ بالتَّوحيدِ وترويجِ الإِشْراكِ. انظرْ كتابَ «نَشْر الطِّيبِ» للمُصنِّف أشْرف عَلي التَّهانويِّ».

ثمَّ قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمنِ بنُ أحمَدَ: وممَّا يُعرَفُ عنْ هؤلاءِ أنَّهم يَتواضعونَ ويَتَظاهرونَ بالتَّواضعِ فوْقَ العادَةِ، ولكنَّ تَواضُعَهم هَذَا لَيْس إلَّا تَصَنُّعًا؛ فإِنَّهم يسرُّونَ لَهم ومَعَهم فقطْ، ويَرونَ السِّيادةَ الدِّينيَّةَ لهم وهُم أهلُها -فِي زَعْمِهم-، والَّذِي يُنازعُهُم فيها فهو ضالٌّ وفاتنٌ، وهَذَا الشيءُ قدْ تأصَّل فِي قرارَةِ نفوسِهِم، ولذا يَبْتعدونَ ويُبْعدونَ النَّاسَ عن كلِّ مُصْلحٍ وَمُخْلصٍ، ولِذا يَرونَ أن لا طاعَةَ لأحَدٍ عليهم إلَّا لكُبرائِهِم.

وحَسْبَما بلغَنِي عن بعضِ الثِّقاتِ أنَّهم يرونَ أن لا طاعةَ لِولاةِ الأمورِ عليهِمْ، ولذا يُبيحونَ الغشَّ والخديعَةَ والتزويرَ، وفعلًا يَستغلُّ دُهاتُهُم بُلْهَهُم باسْمِ التَّبليغِ فِي التِّجاراتِ المُنحرفَةِ والتَّزويرِ وَمُخالفَةِ القَوانينِ وتَعدُّدِ الجَوازات لشَخْصٍ واحدٍ علىٰ أساسِ الكذِبِ والزُّورِ.. إلىٰ آخِرِ ما هُنالكَ مِن المُخالفاتِ.

وَلِذا يُعرفُ عَن هؤلاءِ أنَّهم يتربَّصونَ بالحكومَةِ السُّعوديَّةِ والجامِعَة الإِسْلاميَّةِ والحَركةِ الوهَّابيَّةِ والغَريزةِ الجِهادِيَّةِ -أي: لإِعْدادِ العُدَّةِ واستعمالِ القوَّةِ لإعلاءِ كلمَةِ اللهِ-؛ يَترَبَّصونَ بِها الدَّوائرَ -عليهِمْ دائرَةُ السَّوءِ-، وذلك كلُّهُ لإِعْجابِهِمْ ببدعَتِهم، وغفْلَةِ النَّاس عن بدْعَتِهم هذهِ ومَداها.

ولقَدْ صدَقَ مَن قَالَ: إنَّ يهودَ هذه الأُمَّةِ هم الشِّيعةِ، وإنَّ يهودَ أهلِ السُّنَّةِ هم

المُقلِّدونَ الجامدونَ، وخاصَّةً أمثالَ هؤلاءِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ يُناصرونَ الجهْلَ والتَّقليدَ الجامِدَ وعِبادةَ الكُبراءِ وَتَعظيمَهم والخُضوعَ لَهُم، ويُرَوِّجونَ البدعَةَ فِي المُسْلمينَ، ويُوجبونَ عَلىٰ المُسْلمين ما لم يُوجِبْه اللهُ، ويُشَرِّعونَ لَهُم ما لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ ورَسُولُه.

وقدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَىٰ هَدْمِ الإِسْلَامِ»(١).

وَقالَ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ احْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَلَىٰ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»(٢). «صحيحُ الجامعِ الصَّغيرِ»(٣).

قُلْتُ: إنَّما صحَّحَ الحديثَ الأخيرَ، وأمَّا الأوَّلُ؛ فإنَّهُ قدْ ذكرَهُ فِي «الأحاديثِ الضَّعيفةِ»، وَقَد رُوِي نحوُهُ مِن قولِ الفُضيلِ بْنِ عياضٍ.

ثمَّ قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمَدَ: «وممَّا يُعرفُ عَن هؤلاءِ أَنَّهم إذا أرادوا إسنادَ القولِ وتدعيمَهُ؛ قالوا: قالَ كبراؤُنا! وَلَا يَخفىٰ خطورةُ هذِهِ الكلمةِ وأمثالِها عِنْدَ أهلِ العِلمِ».

ثمَّ قالَ الأستاذُ: «نكتَةٌ عجيبَةٌ: حَكَىٰ لي حاجٌّ أنَّ نَشاطَ القَادْيانِيِّين والتَّبْليغِيِّينَ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٧٢)، والآجُرِّيُّ في «الشريعة» (٢٠٣٩)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٨٦٢).

(٢) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٠٥٤) بلفظ: «**إن الله احتجر...**»، والبيهقي في «الشعب» (٩٠١٠)، بلفظ: «**حجر التوبة...**»، وقال: وفي رواية كثير: «**احتجب الله**»، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٧)، بلفظ: «**إن الله حجز** -أو قال: **حجب**»، وأخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٦/ ٣٩٨) (٢٨١٦)، بلفظ: «**إن الله احتجز..**».

(٣) وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامعِ» برقم (١٦٩٩).

ممنوعٌ فِي مِصْر، ولكنَّ نشاطَ الِاثْنين مسموحٌ فِي إسرائيلَ، بلْ إنَّ القاديانيِّينَ لهُمْ مركزٌ دائمٌ فِي إسرائيلَ، كما أنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ لهم تجولاتٌ شبهُ دائِمَةٍ فِي إِسْرائيلَ، وأنَّ القاديانيِّينَ لهم المَقَرُّ الأوَّلُ بقريةِ قاديانَ فِي الهنْدِ، والمقَرُّ الثاني لهم بِرَبْوَةٍ بباكستانَ، ولكنَّ نشاطَهم فِي صورةِ مَراكزَ وَمَساجدَ منْتشرَةٍ فِي شتَّىٰ البُلدانِ والقَارَّاتِ، وكذلِكَ التَّبْلِيغِيُّونَ لهم المَقَرُّ الأوَّلُ بقريَةِ نظامِ الدِّين بِـ«دِلهي - الهند»، وَالمقرُّ الثاني لهم بقريةِ «رائيوند» بمقرُبَةٍ مِن «لاهور» بباكسْتانَ، ولكنَّ نشاطَهُم فِي صورَةِ تجولاتٍ وأربعينيَّاتٍ وحلْقاتٍ وحِكاياتٍ مُنْتشرةٍ كَذَلك فِي شتَّىٰ البُلْدانِ والقارَّات بالشَّكلِ المَذكورِ، وأنَّ القاديانيِّينَ يخضعونَ لأكابرِهم كما أنَّ التَّبليغِيِّين يخضعونَ لأكابِرِهم خضوعًا لا يقِلُّ عن درجاتِ العبادَةِ -والعياذُ باللهِ-؛ فمَا أوضَحَ الشَّبَهَ بيْنَ وصْفِ الجماعَتَيْنِ!

فالقَاديانِيُّون يُعادونَ الجِهادَ بِمَعنىٰ إعدادِ العُدَّة واستعمالِ القوَّةِ.

وكُلُّ اعتمادِ الاثْنَيْن علىٰ نشاطِ الكَلام والحَرَكة التَّجواليَّةِ.

وكِلْتا الِاثنتَيْنِ تُفرغانِ جُهودَهُما عَلىٰ الِاخْتلاسِ(١)، والِاخْتِناسِ(٢)، والِاصطيادِ، والتَّزلُّف إلىٰ الحُكَّام وأصْحابِ الاعْتبارِ وَذَوي النُّفوذِ، وَاجتذَابِهِم إلىٰ أنْفُسِهم، معَ التَّجنُّب عَنْ كلِّ صَراحةٍ، وَقَبولِهم علىٰ جميعِ علَّاتِهم، وتَركِهم علىٰ حالِهم، ومُوالاتِهم علىٰ كلِّ ذلك، ومُوالاةِ كُلِّ حُكْمٍ وحكومَةٍ، والاجتنابِ بشدَّةٍ عن كل سياسَةٍ عَلَنيَّةٍ.

---

(١) الاختلاس: الاختطاف وهو أخذ الشيء بسرعة. انظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص٥٥٥).

(٢) والاختناس: هو التواري والاختفاء. انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٥٩٧).

وكذلكَ؛ فإنَّ مولدَ الاثنتيْنِ ومنشأَهُما ومصدَرَ الانْطلاقَتَيْنِ ومأرزَهُما هي القارَّةُ الهندِيَّةُ فقطْ.

وكذلك فإنَّ القادْيانيِّينَ مبْنَىٰ ديانَتِهِم الجَهْلُ والإيمانُ بالخُرافاتِ والحكاياتِ، وكذلك التَّبْلِيغِيُّونَ مبْنَىٰ ديانَتِهم الجهْلُ والإيمانُ بالخُرافاتِ والحكاياتِ والإكْثارُ منْها، وحبُّ الجَهْلِ والجُهلاءِ، وتَرْجيحُ جُهلائِهِم عَلىٰ عُلماءِ المُسْلمينَ، ومُحاربة العِلْمِ والعُلماءِ.

فمَا أوضَحَ الشَّبهَ بيْنَ الاثْنَتَيْنِ!

ولكنَّ الفرْقَ بينَهُما أنَّ القادْيانيِّينَ(١) كفَّارٌ مرتَدُّونَ بِالإجْماعِ، لا شَكَّ فِي كفْرِهِم وارتدادِهِم، والتَّبْلِيغِيُّونَ مُسْلمونَ وفِي عِداد المُسْلمينَ.

ومَعلومٌ أنَّ هؤلاءِ يتدرَّجونَ بالنَّاس - ولا سيما أصحابُ الفِطَرِ السَّليمَةِ- يتَدَرَّجونَ بِهِمْ باسمِ التَّوحيدِ والدِّينِ والزُّهْدِ وعدَمِ التَّرفِ والوَرَعِ والتَّبْليغِ والتَّقْوىٰ وحُبِّ الصَّالحينَ، إِلىٰ تَعْظيمِ الأكابِرِ والبِدَعِ والخُرافاتِ وَالجَهْلِ المُطْبِق والتَّقْليدِ الجامِدِ والمَسْلكِ الجُمُوديِّ والتَّشَبُّثِ بفُروعِ الفِقْه الحَنَفِيِّ والوُقوعِ فِي الشَّبَكِ التَّصَوُّفِيِّ.. إلىٰ آخِرِ ما هُناك، وهَذَا قليلٌ جدًّا مِن كثيرٍ جدًّا».

قالَ الأسْتاذُ سيفُ الرحمنِ بنُ أحمَدَ: «وظَنِّي أنَّ هَذَا القَدْر المذكورَ يَكفِي

---

(١) القادْيانِّيِّينَ نسبتهم إلىٰ القاديانية: وهي نحلة دينية دعَا إليها مِرزَا غلام أحمد المتوفي سنة (١٩٠٨م) بتخطيط من الانجليز، ويزعم معتقوها أنهم مسلمون، ويقولون: إن محمدًا ﷺ ليس بخاتم الأنبياء، وأن الوحي لم ينقطع بعد، وأن الجهاد محظور. انظر: «معجم لغة الفقهاء» (ص٣٥٤).

لِتَفَهُّمِهُم ومَعْرفَتِهم ومعرِفَةِ خُطورِتِهِم ومعرِفَةِ مَدىٰ خطورتِهِم وأبعادِها المُتراميةِ دينيًّا وخُلقيًّا وسياسيًّا».

انْتَهىٰ. المقصودُ مِن كلامِهِ، ولقَدْ أجادَ وأفادَ فِي بيانِ حالِ التَّبْلِيغِيِّينَ والتَّحذيرِ مِنْهم، فجزاهُ اللهُ خيرَ الجَزاءِ، وَكَثَّر فِي المُسْلمينَ مِن أمْثالِهِ.

وقدْ ردَّ كثيرٌ مِن العُلماءِ عَلىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ، وبَيَّنوا أخْطاءَهُم وضَلالاتِهِم وخطَرَهُم علىٰ الإسلامِ والمُسلمينَ، وقدْ رأيتُ مِن الكُتُبِ والرَّسائِلِ المؤلَّفةِ فِي ذلكَ عددًا كَثيرًا، ومِن أهمِّها كتابُ الأستاذِ سيفُ الرَّحْمنِ أحْمَد الَّذِي تَقدَّمَ ذكرُهُ والنَّقلُ مِنْهُ.

وبعضُ الَّذِينَ ردُّوا علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ قدْ صحِبُوهم سِنينَ كثيرَةً، وخَرَجوا مَعَهم فِي سِياحتِهِم الَّتِي هِي مِن محدثاتِ الأُمورِ، ثُمَّ لمَّا رأوا ما فِي دَعْوتِهِم وأعمالِهِم مِن البِدَعِ والضَّلالاتِ وَالجهالاتِ؛ فارَقُوهم، وَحذَّروا مِنْهم ومِن سياحَتِهِم وأعمالِهِم المُبتدَعَةِ.

وأمَّا ما ذَكرَهُ السَّائلُ مِن كثرةِ الأقوالِ فِي التَّبْلِيغِيِّينَ بيْنَ مُؤَيِّدٍ لهُمْ ومسْتنكِرٍ لأعْمالِهِم.

فالجَوابُ عنْهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الصَّوابَ مَع المُسْتنكرينَ لِأعمالِهِم؛ لأنَّها مِن المُحْدثاتِ الَّتِي لَيس عليهَا أمْرُ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ روىٰ الإمامُ أحْمَد، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبو داوُدَ، وَابْنُ مَاجه؛ عن عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

وفِي رِوايَةٍ لِأحمَدَ، وَمُسْلِمٍ، وَالبُخارِيِّ تعليقًا مَجْزومًا بِهِ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

قالَ النَّوويُّ فِي «شَرْحِ مُسْلمٍ»: «قالَ أهْلُ العَربيَّةِ: الرَّدُّ هنا بمَعْنَىٰ المَرْدودِ، ومَعْناه: فهُوَ باطِلٌ غيرُ مُعْتَدٍّ بِهِ»(٢).

قَالَ: «وهَذَا الحديثُ قاعِدَةٌ عظيمَةٌ مِن قواعِدِ الإِسْلامِ، وَهُو مِن جوامِعِ كَلِمِه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإِنَّهُ صريحٌ فِي رَدِّ كلِّ البِدَعِ والمُخْترعاتِ»(٣).

وقالَ -أَيْضًا-: «وهَذَا الحَديثُ مِمَّا ينْبَغِي حفْظُهُ واسْتِعْمالُه فِي إِبْطالِ المُنْكراتِ وَإِشاعةِ الِاسْتِدْلالِ بِهِ»(٤)، انْتَهىٰ.

وَفِي هَذَا الحَديثِ أوْضَحُ دليلٍ عَلىٰ المَنْعِ منْ محدثاتِ التَّبْليغِيِّينَ وأعْمَالِهم الَّتِي لَيْسَ عليْهَا أمْرُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَدُ -أَيْضًا-، وأهلُ «السُّنَنِ»؛ عنِ العِرباضِ بنِ سارِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ؛ تَمَسَّكُوا بِها، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٢/ ٦١) (٢٥١٢٨)، ومسلم (١٧١٨)، وذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم (٩/ ١٠٧).

(٢) «شرح مسلم» (١٢/ ١٦).

(٣) الحاشية السابقة.

(٤) الحاشية السابقة.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد في «المسند» (٢٨/ ٣٧٣) (١٧١٤٤)، =

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

وصَحَّحه -أَيْضًا- ابنُ حِبَّان(٢)، وَالحَاكِمُ(٣)، والذَّهَبِيُّ، وقالَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ: «حَدِيثٌ ثابِتٌ صحيحٌ».

وفِي هَذَا الحديثِ أَوْضَحُ دليلٍ عَلىٰ المَنْعِ مِن مُحدثاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأعمالِهِم الَّتِي هِي مِن مُحدثاتِ الأُمُور ولَمْ تكنْ مِن سنَّةِ رَسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِن سُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ، وَإِنَّما هِي بِدَعُ مُحَمَّد إِلْياس الدِّيوبَنْدِيِّ الجَشْتِيِّ الكانْدهلوِيِّ ثُمَّ الدهلوِيِّ، فهُوَ المُؤَسِّس لِجماعَةِ التَّبليغِ فِي الهِنْدِ، وقدْ خطَّطَ لهذِهِ البِدْعةِ، ووَضَعَ أصولَها السِّتَّةَ بإشارَةٍ مِن شيخَيْه فِي الطُّرقِ الصُّوفيَّةِ، وَهُما: رشيد أحمَد كنكوهي الدِّيوبنديُّ الجَشْتيُّ النَّقْشبنْدِيُّ(٤)، وأَشْرف علي التَّهانوي الدِّيوبنديُّ الجَشْتيُّ(٥).

=

والدارمي في «سننه» (٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦٦)، قال الألباني صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٥٤٩).

(١) الترمذي في «سننه» (٥/ ٤٤) (٢٦٧٦).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٧٨).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٩)، وقال: هذا حديث صحيح ليس له علة.

(٤) رشيد بن هداية أحمد الأنصاري الكنكوهي: عالم بالحديث، ينتهي بنسبه إلىٰ أبي أيوب الأنصاري. ولد سنة (١٢٤٤هـ) في (كنكوه)، من توابع سهانفور، في الهند، وتفقه في دهلي، وشارك في الثورة علىٰ الإنجليز سنة (١٢٧٣هـ) (١٨٥٧)، وسجن ستة أشهر، وانقطع للتدريس والإفتاء، وحج ثلاث مرات، وكف بصره، فعكف علىٰ العبادة إلىٰ أن توفي سنة (١٣٢٣ هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٦).

(٥) أشرف علي بن عبد الحق الحنفي التهانوي الواعظ، ولد سنة (١٢٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٣٦٢هـ). انظر ترجمته في: «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» للطالبي (٨/ ١١٨٧- ١١٨٩).

ذكرَ ذلِكَ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ فِي (ص٧ - ٨) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عابِرَةٌ اعْتِبارِيَّةٌ حَوْلَ الجَماعَةِ التَّبْليغِيَّةِ».

وَذَكر فِي ص (٤ - ٥) ما مُلَخَّصه: أنَّ نسَبَ هذه الجَماعة التَّبليغيَّةِ يتَّصلُ بالشَّيخ سَعيد نورسي الكُرديِّ المُلقَّبِ بـ(بديعِ الزَّمان)، المَوْلودِ فِي سنَةِ ثَلاثٍ وتِسْعينَ وَمِئتين وألْفٍ مِن الهِجْرة، والمُتَوَفَّىٰ فِي سنَةِ تِسْعٍ وسَبْعينَ وَثَلاثِ مِئة وألفٍ مِن الهجرَةِ علىٰ وَجْه التَّقريبِ؛ فهو صاحِبُ هذهِ الفِكْرة البِدْعيَّةِ والوَاضِعُ لأصُولِهَا السِّتَّةِ، ولكنْ شاءَ اللهُ أنْ تخمدَ هَذِهِ الحَركةُ وَتَتَلاشَىٰ هذهِ الفِكرةُ بِتُرْكيا قبْلَ أنْ تأخُذَ انطلاقَهَا البارِزَ الشَّامِلَ.

قالَ الأستاذُ: «وَالظَّاهرُ أنَّ الشَّيخَ إلياس الهنديَّ لمَّا أَتَىٰ إلىٰ الحِجازِ؛ سَمِع بهذِهِ الفكرةِ، فاقْتَبَسها إلىٰ الهنْدِ، فالفِكرَةُ بِتُرْكيا، والنَّماءُ وَالتَّرعْرُعُ والتَّطبيقُ والانْطِلاق بالهِنْدِ»، انْتَهىٰ.

ومنَ الأحاديثِ الدالَّةِ علىٰ المَنْع من مُحْدثاتِ التَّبْليغِيِّينَ قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطبتِهِ: «**أمَّا بعْدُ؛ فَإنَّ خيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

رَوَاهُ: الإمامُ أحمدُ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجه، والدَّارميُّ؛ منْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[1].

وقدْ رواهُ النَّسائيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ، ولفظُهُ: «**إنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ**

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٢٣٧) (١٤٣٣٤)، ومسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥) والدارمي (٢١٢) منْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»(١).

وَفي هَذَا الحَديثِ النَّصُّ علىٰ أنَّ المُحدثاتِ كلَّهَا شرٌّ وضَلالةٌ، وَأنَّها فِي النَّارِ.

ومعْنىٰ قولِهِ: «**وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»: أَنَّ العملَ بِالمُحدثاتِ يُؤدِّي بأصْحابِهِ إِلىٰ النَّارِ.

ويَدُلُّ عَلىٰ ذلكَ قوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**». قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(٢).

رَوَاهُ: التِّرمذيُّ، وابْنُ وضَّاحٍ، ومحمَّدُ بْنُ نصرٍ المَرْوَزِيُّ، وَالحَاكِمُ، والآجُرِّيُّ؛ منْ حديثِ عبد اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا(٣).

وَقالَ التِّرْمِذِيُّ: «حسَنٌ غريبٌ».

ورَوَىٰ الطَّبرانيُّ فِي «الصَّغيرِ» نَحْوَهُ مِن حديثِ أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٤).

---

(١) أخرجه النسائي (١٥٧٨)، وأحمد في «المسند» (٢٢/ ٢٣٧) (١٤٣٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٨٥). قال الألباني: صحيح. انظر: «المشكاة» (٩٥٦).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٢٣٧) (١٤٣٣٤)، والنسائي (١٥٧٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وقال: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرف مثل هذا إلا من هذا الوجه»، وابن وضاح في «البدع» (٢٥٠)، والمروزي في «السنة» (٢٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٣)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (١٣٤٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩/ ٤٦٢) (١٢٤٧٩)، وابن ماجه (٣٩٩٣)، والطبراني في

وفي حديثِ جابرٍ وَما ذُكِرَ بعدَهُ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرو وَأَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَبْلغُ تحذيرٍ مِن بِدَعِ التَّبْلِيغِيِّينَ.

ومَن لم يَنْتهِ عَنِ الِانْضِمامِ إِليهم وَالخُروجِ معَهُم؛ فلا يَأْمَن أَنْ يكونَ لَه نصيبٌ وافِرٌ مِن الوَعيدِ الَّذي جاءَ ذِكْرُه فِي حديثَيْ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو وأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وإِذا عُلِمَ هَذَا وما تقدَّمَ ذِكرُهُ منْ أَوَّلِ الجوابِ إِلىٰ آخِرِه؛ فلْيَعْلم -أَيْضًا- أَنَّ التَّأْييدَ للتَّبْلِيغِيِّينَ خطأٌ، وَتَأْييدٌ لِلأَباطيلِ الَّتِي قدْ ذُكِرتْ عنْهُم، وما وَقَع مِن ذَلِك مِنَ العامَّةِ وغَيرِهِم مِن المَنْسوبينَ إِلىٰ العِلْمِ؛ فَسَبَبُهُ الِانْخِداعُ بالتَّبْلِيغِيِّينَ، وتَحسينُ الظَّنِّ بِهم، والِاغترارُ بِظاهِرِ أَقْوالِهِم، وَمَا يُمَوِّهونَ بِه عليْهِم مِن أَنَّ الخُروجَ مَعَهم وعَلىٰ طريقَتِهِم منَ الجِهادِ فِي سبيلِ اللهِ، وَلا يَعْلمونَ أَنَّهم فِي غايَةِ البُعْدِ مِن الجِهادِ الَّذِي كانَ عليْهِ رَسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ والتَّابعونَ لهم بِإِحسانٍ، وَهُو الجِهادُ المُشْتملُ عَلىٰ الدُّعاءِ إِلىٰ التَّوْحيدِ، وَإِخلاصِ العِبادَةِ بجميعِ أَنْواعِها للهِ وَحْدهُ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ وَذَرائِعِهِ وما يُقرِّبُ إِليْهِ منَ الأَقوالِ وَالأعمالِ، والنَّهْي -أَيْضًا- عَنِ البِدَعِ والمُخالفَاتِ وجميعِ المُنْكراتِ.

فهَذَا هُو الجهادُ عَلَىٰ الحقيقَةِ.

وَالتَّبْلِيغِيُّونَ فِي غايَةِ الإِفْلاسِ مِن هَذَا الجِهادِ الشَّرعيِّ، وَإِنَّما يتعلَّقونَ بِمُجرَّدِ الاسمِ الَّذِي لا مُسمَّىٰ لهُ، ولا حَقيقةَ تَحْتَه، وإِنَّما هُو كَسَرابٍ بِقِيعَةٍ، يَحْسبهُ الظَّمآنُ ماءً حتىٰ إذا جاءَهُ؛ لَمْ يجدْهُ شيئًا.

=

«الصغير» (٧٢٤)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٠٤٢).

وَغايَةُ جهادِ التَّبْليغِيِّينَ ما ذكرَهُ سيفُ الرَّحمنِ بْنُ أحمدَ: أَنَّهم يتدرَّجونَ بأصْحابِ الفِطَرِ السَّليمةِ بِاسْمِ التَّوحيدِ وَالدِّينِ وَالزُّهْدِ وعدَمِ التَّرفِ والورعِ وَالتَّبليغِ وَالتَّقوىٰ وحُبِّ الصَّالحينَ إِلىٰ تعظيمِ الأكابِرِ والبِدَعِ وَالخُرافاتِ وَالجَهلِ المُطْبقِ وَالتَّقْليدِ الجامِدِ وَالمَسْلكِ الجُموديِّ والوُقوعِ فِي الشَّبَكِ التَّصوُّفِيِّ.. إِلىٰ غَيْرِ ذلكَ مِمَّا ذكرَهُ الأستاذُ عنْهُم منَ الإيمانِ بالخُرافاتِ والحِكاياتِ وَالإكثارِ مِنْها، وحُبِّ الجَهْلِ والجُهلاءِ، وَتَرْجيحِ جُهَلائِهِم عَلىٰ عُلماءِ المُسْلمينَ، ومُحاربَةِ العِلْمِ والعُلماءِ.

فهَذَا هُو حاصِلُ جهادِ التَّبْليغِيِّينَ وَثَمرتُهُ، ومَن كانُوا بِهذهِ الصِّفةِ؛ فَلا خيْرَ فيهم ولا فِي الانْضِمامِ إِليْهِم والخُروجِ مَعَهم.

وأَيُّ خيْرٍ يرْجَىٰ مِن أناسٍ لا يَعرفونَ توحيدَ الأُلُوهيَّةِ، وَلَا يرَوْن الكُفْر بالطَّاغوتِ، ولا يَرونَ النَّهيَ عنِ المُنْكرِ، وَيُعادونَ أَئِمَّةَ العِلمِ وَالهُدَىٰ مِن أَهْلِ التَّوحيدِ وَأَنْصارِ السُّنَّةِ، وَخُصوصًا شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ وابْنَ القيِّمِ ومُحمَّدِ بنِ عبْدِ الوَهَّابِ، وَيُحاربونَ كُتُبَهم المُشتملَةَ عَلىٰ تقريرِ التَّوحيدِ وَالدَّعْوةِ إِليْهِ وَإِلىٰ إِخْلاصِ العِبادةِ للهِ وَحْدَهُ وعلىٰ النَّهْيِ عنِ الشِّرْكِ وذَرائعِهِ وَعَن البِدَعِ والخُرفاتِ وَأَنْواعِ الضَّلالاتِ وَالمُنْكراتِ؟!

وقدْ حَصَلَ مِن بعضِ أكابِرِهم السَّبُّ القبيحُ فِي كُتُبِهم لِشَيْخِ الإسلامِ محمَّد بنِ عبْدِ الوَهَّاب -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ-.

وَحَصَل مِن بَعْضِ أُمرائِهِم إحرَاقُ مجموعَةِ التَّوحيدِ المُسمَّاةِ بِـ«الجامِعِ الفرِيدِ» لَمَّا أَهْداهَا لَهُ بعضُ الخارجينَ مَعَهُ، وكانَ المُهْدِي لِلكِتَابِ يَظُنُّ أَنَّ الأميرَ يُسَرُّ بهذِهِ الهدِيَّةِ الثَّمينَةِ، فكانَتِ المُقابلَةُ علَىٰ حُسْن الصَّنيعِ بِالمُنكرِ الفَظِيعِ، وَهُو إِحراقُ كُتُبِ

التَّوحيدِ - عَامَلَ اللهُ هَذَا الأميرَ وَالَّذِينَ يَسُبُّونَ شيخَ الإسلام بِعَدْلِهِ-.

وَأَيْضًا؛ فَأيُّ خيرٍ يُرجىٰ مِن الانضمامِ إِلىٰ أناسٍ يُرابِطُ أكابرُهم علىٰ القُبورِ، ويَنتظرونَ الكَشفَ والكَراماتِ وَالفُيوضَ مِن أهلِ القُبورِ، ويَزعمونَ أنَّ لِأكابرِهِم حظًّا مِن مُجالسَةِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقظةً لا مَنامًا؟!

وَأَيْضًا؛ فأيُّ خيرٍ يُرجَىٰ مِن الانْضمامِ إِلىٰ أناسٍ قد جَعلوا لهُم أصولًا مِن أُصولِ الغيِّ والضَّلالِ يدعونَ النَّاسَ إليها، وَمِنْها تركُ الصَّراحةِ بِالكُفْرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عَن المُنكرِ، وَمِنها تعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردَةِ فِي الكِتابِ والسُّنَّةِ بصدَدِ الكُفْر بالطَّاغوتِ وَبِصددِ النَّهي عنِ المُنكرِ تعطيلًا باتًّا، ومِنْها التَّجنُّبُ بشِدَّة والمَنْع بعُنْف مِن الصَّراحةِ بِالكُفْر بالطَّاغوت وَمِن الصَّراحة بالنَّهي عن المُنكرِ، وتَعْليلُ ذلكَ بأنَّهُ يورثُ العِنادَ لا الصَّلاحَ؟!

وَأَيْضًا؛ فأيُّ خيرٍ يُرجَىٰ مِن الانْضمامِ إِلىٰ أُناسٍ يُعَمِّرونَ مَجالسَهُم واجتماعاتِهم فِي المَساجدِ بِإِلْقاء البَياناتِ عمَّا يَزعمونَه منْ حصولِ الكَراماتِ لهُمْ وما يزعمونَه -أَيْضًا- مِن الخُرافاتِ وَالمَناماتِ وغيْرِ ذلكَ مِن الدَّعاوىٰ الكاذبةِ الَّتِي هِي مِن تضليلِ الشَّيطانِ لهم وَتَلاعُبِه بِهِمْ، وإِذا جاءَهُم عالِمٌ مِن علماءِ أهلِ التَّوحيدِ يُريدُ أنْ يعِظَهُم، ويَدعوَهُم إلىٰ الخيرِ، ويُبيِّن لهم توحيدَ الألوهيَّةِ الَّذِي يَجِب عليهم التَّمسُّكُ بِهِ، ويحذِّرُهم مِن الشِّرْك والبِدَعِ، ويُبيِّنُ لهم وُجوبَ الكُفْر بالطَّاغوتِ وَوُجوبَ الأمْرِ بالمعروفِ والنَّهي عنِ المُنْكرِ؛ منَعُوه مِن الكَلامِ؛ إنْ كانتْ لهم قُدرةٌ عَلىٰ منْعِه، وإنْ لمْ يَقْدروا علىٰ منْعِه؛ انْفَضُّوا عنه، وَلَم يستمعوا إِلىٰ شيْءٍ مِن كَلامِهِ؟!

قدْ وقع مِنْهم هَذَا الفعلُ السَّيِّئُ مَع أحدِ كِبارِ العُلماءِ مِن أهلِ المدينَةِ حِين ذهبَ

إليهمْ فِي الهنْدِ، ووَقَعَ مثلُ ذلك منْهم معَ غيْرِه.

وَأَيْضًا؛ فأيُّ خيرٍ فِي الِانضمامِ إِلىٰ جماعةٍ قَدْ عُرِفَ عن شُيوخِهِم وأكابِرِ عُلمائِهِم أنَّهُم منَ الصُّوفيَّةِ، وأنَّهُم يبايعونَ أتْباعَهُم علىٰ الأخْذِ بطُرُقِهم الَّتِي هي مِن طُرُق الغَيِّ والضَّلالِ؟!

وهَذَا قليلٌ مِن كثيرٍ مِن ضلالاتِهِم وأباطيلِهم الَّتِي قدْ يجْهَلُها أو يتَجاهَلُها بعضُ المُؤَيِّدين لَهُم.

وَإِنَّه لينطَبِقُ علىٰ المؤيدين لهمْ قولُ الشَّاعرِ:

يُقْضىٰ علىٰ المَرْءِ فِي أَيَّامِ مِحْنَتِهِ حَتَّىٰ يَرَىٰ حَسَنًا مَا لَيْسَ بالحَسَنِ

وَأَمَّا ما ذكرَه السَّائلُ أنَّه قرأَ فتوىٰ مِن الشَّيخ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ تتضَمَّنُ التوقُّفَ فِي أمر التَّبْلِيغِيِّينَ.

فالجَوابُ عنْهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ لِلشَّيْخِ محمدِ بنِ إبراهيمَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- جوابًا صَدَرَ منْهُ قبلَ وفاتِهِ بسبْعِ سنينَ، وقدْ صرَّح فيه أنَّ جمعيَّةَ التَّبْلِيغِيِّينَ جمعيَّةٌ لا خيْرَ فيها، وَأَنَّها جمعيَّةُ بِدْعَةٍ وضَلالةٍ، وهَذَا نَصُّ جوابِهِ:

«مِن مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ إلىٰ حَضْرةِ صاحبِ السُّمُوِّ المَلَكيِّ الأميرِ خالدِ بنِ سُعود رَئِيسِ الدِّيوانِ المَلَكيِّ المُوَقَّرِ..

السَّلامُ عليكمْ ورحمَةُ اللهِ وبركَاتُهُ، وبعدُ:

فقَدْ تلقَّيتُ خطابَ سُمُوِّكُم رقْمَ (٣٧/ ٤/ ٥/ د) فِي (٢١/ ١/ ٨٢هـ) ومَا برِفقِهِ، وهُو الِالتماسُ المَرفوعُ إِلىٰ مَقام حضْرَةِ صاحبِ الجَلالةِ المَلِكِ المُعَظَّمِ مِن محمَّد عبْد الحامِدِ القادِرِيِّ وشاه أَحْمد نوراني وَعَبْدِ السَّلام القادِرِيِّ وَسُعود أَحْمد

دَهلوي حوْلَ طلبِهِم المُساعدةَ فِي مَشْروعِ جَمْعِيَّتهم الَّتي سَمَّوْها (كُلِّيَّةَ الدَّعوةِ والتَّبليغِ الإسْلاميَّةِ)، وكَذلك الكُتيِّباتُ الثَّلاثةُ المَرفوعَةُ ضِمْنَ رِسالتِهِم.

وأعْرِضُ لسُمُوِّكم أنَّ هذهِ جمعيةٌ لَا خيْرَ فيهَا؛ فإنَّها جمعيَّةُ بدعَةٍ وَضَلالَةٍ، وبِقِراءةِ الكُتيِّباتِ المُرْفقةِ بِخِطابِهِمْ وَجَدْناها تشْتَمِلُ علىٰ الضَّلالِ وَالبِدعةِ وَالدَّعوةِ إلىٰ عِبادةِ القُبور والشِّرْكِ، الأمْرُ الَّذي لا يَسَعُ السُّكوتُ عنْهُ، ولذا فَسَنقومُ إنْ شاءَ اللهُ بِالرَّدِّ عليها بِما يَكشفُ ضَلالَها ويَدْفعُ بَاطِلَها.

وَنَسْأَلُ اللهَ أنْ ينْصُرَ دينَهُ، وَيُعْليَ كَلِمَتَهُ.

والسَّلامُ عليْكُم ورحْمَةُ اللهِ وَبَركاتُهُ

ص/ م/ ٤٠٥

فِي ٢٩/ ١/ ٨٢هـ».

وهَذَا الجواب مذكورٌ فِي (ص٢٦٧ - ٢٦٨) مِنَ الجُزْءِ الأوَّلِ من «فَتاوىٰ وَرَسَائِلُ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ-».

وَإِذا عُلم ما فِي جَوابِ الشَّيخ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ مِن الرَّدِّ علىٰ التَّبْليغِيِّينَ والذَّمِّ لِجَمْعيَّتِهم والتَّصريحِ بأنَّها جمعيةُ بدْعَةٍ وضَلالةٍ، وأنَّهُ لا خيْرَ فيها، فَلْيُعْلمْ -أَيْضًا- أنَّه لمْ يأتِ فِي «مَجْموعِ فَتاوىٰ الشَّيخ محمَّدٍ» شيءٌ يُخالِفُ هَذَا الجَوابَ.

وقدْ ذُكِرَ لنَا أنَّهُ قد سُئِل عنْهُم قبلَ جوابِهِ الَّذي تقدَّمَ ذكرُهُ بعشْرِ سَنواتٍ، فأجابَ بِأنَّ أمرَهُم لم يتبيَّنْ لهُ، ثُمَّ لمَّا تَبيَّنَ له أنَّهُم أهلُ بِدْعةٍ وَضَلالةٍ؛ صَرَّح بأنَّه لا خَيْرَ فيهم، وأنَّ جمعيَّتَهم جمعيَّةُ بِدْعةٍ وَضَلالةٍ.

فهَذَا هو الثَّابتُ عنِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-، والعُمدةُ عليْهِ لا عَلىٰ ما كانَ قبْلَه.

وأمَّا قولُ السَّائلِ: هلْ أنصَحُه بالخُروجِ مع التَّبْليغِيِّينَ فِي داخلِ البِلادِ -أي: البِلادِ السُّعوديَّةِ- أو فِي خارجِها أمْ لا؟

فجَوابُهُ أنْ أقولَ: إنِّي أنْصحُ السَّائلَ وَأَنْصحُ غيرَهُ مِن الَّذِينَ يَحْرصونَ عَلىٰ سلامَةِ دِينهِم مِن أدْناسِ الشِّركِ وَالغُلُوِّ والبِدَعِ والخُرافاتِ أنْ لا يَنْضمُّوا إلىٰ التَّبْليغِيِّينَ، ولا يَخْرجوا مَعَهم أبدًا، وَسَواء كانَ ذلكَ فِي البِلادِ السُّعوديَّةِ أوْ في خارِجِها؛ لأنَّ أهونَ ما يُقال فِي التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهُم أهلُ بدْعةٍ وَضَلالةٍ وَجَهالةٍ فِي عَقائدِهِم وفي سُلوكِهِم، ومَن كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ؛ فَلا شكَّ أنَّ السَّلامَةَ فِي مُجانَبَتِهم وَالبُعْدِ عنْهُم.

وقدْ أحسَنَ الشَّاعرُ حَيْثُ يقولُ:

فَـلا تَصْـحَبْ أَخـا الجَهْـلِ ... وإيَّـــاكَ وإيَّـــاهُ

فَكَـــمْ مِـــنْ جاهِـــلٍ أَرْدَىٰ ... حَليمًـــا حـــينَ آخـــاهُ

يُقـــاسُ المَـــرْءُ بـــالمَرْءِ ... إِذا مـــا هُـــوَ مَاشـــاهُ

وقال آخَرُ -وأحسَن فيما قالَ-:

وَمَـا يَنْفَـعُ الجَرْبـاءَ قُـرْبُ صَحيحَةٍ ... إليهـا ولكِـنَّ الصَّـحيحةَ تَجْـرَبُ

وقدْ تقدَّمَ الحديثُ الَّذِي فيهِ النَّصُّ علىٰ أنَّ أهلَ البدعِ كُلُّهُم فِي النَّارِ، وأنَّهُ لا ينجو مِن النَّارِ إلا فِرْقةٌ وَاحدَةٌ، وهُم الَّذِينَ كانوا علىٰ ما كانَ عليه رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فلا يأمَنُ الَّذينَ يَنْضمُّونَ إِلىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ ويَخْرجونَ مَعَهم فِي سِياحَتِهم المُبْتدعَةِ أنْ يكونَ لَهُم نصيبٌ مِن الوعيدِ الشَّديدِ الَّذي تَقدَّمَ ذكرُهُ فِي حديثَيْ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو وأنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

وقدْ كانَ السَّلفُ الصَّالحُ يحذِّرون مِن أهلِ البِدعِ، وَيُبالغونَ فِي التَّحذيرِ منهم، ويَنْهونَ عَن مجالَسَتِهم ومُصاحبَتِهم وسَماع كلامهِم، وَيَأْمرونَ بِمُجانبَتِهم ومُعاداتِهم وبُغْضِهم وهَجْرِهم.

قالَ الشَّيخُ إِسْماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ الصَّابونيُّ فِي «عَقيدةِ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ»: «وَيُجانبونَ أهْلَ البِدَعِ وَالضَّلالاتِ، وَيُعادونَ أصْحابَ الأَهْواءِ والجَهالاتِ، وَيُبْغضونَ أهلَ البدعِ الَّذِينَ أحدثوا فِي الدِّينِ ما ليسَ منهُ، وَلَا يحبُّونَهُم، وَلا يَصْحبونَهُم، ولَا يَسْمعونَ كَلامَهُم، وَلَا يُجالِسُونَهم، وَلَا يُجادلونَهُم فِي الدِّين، وَلَا يُناظِرُونهم، وَيَرَوْن صَوْنَ آذَانِهم عنْ سَماعِ أباطِيلِهم الَّتِي إِذا مَرَّت بالآذانِ وَوَقَرَتْ فِي القُلوبِ؛ ضَرَّت وجرَّتْ إِلَيْهَا الوَساوِسَ والخَطَراتِ الفَاسدَةَ»(١).

قَالَ: «واتَّفَقوا معَ ذلك عَلىٰ القَوْلِ بقَهْرِ أهلِ البِدعِ، وَإِذْلالِهِمْ، وإِخْزائِهم، وإبعادِهِم، وإقْصائِهم، وَالتَّباعُدِ منْهُم ومِن مُصاحبَتِهِم وَمُعاشرَتِهم، وَالتَّقرُّبِ إِلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِمُجانبَتِهِم وَمُهاجَرتِهم»(٢)، انْتَهىٰ.

ورَوىٰ ابنُ وَضَّاحٍ عنْ إبراهيمَ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُجالِسُوا أصْحابَ البِدَعِ، وَلا

---

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص٨٢).

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص٨٩).

تكلِّموهم؛ فَإِنِّي أخافُ أنْ تَرْتَدَّ قلوبُكُم»(١).

وَرَوىٰ -أَيْضًا- عنِ الأوْزاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «كَانتْ أَسْلافُكُم تَشْتَدُّ عليهِم ألسِنَتُهم، وتَشْمَئِزُّ مِنْهم قُلوبُهُم، ويُحذِّرونَ النَّاسَ بِدْعتَهُمْ»(٢).

وَرَوىٰ -أَيْضًا-؛ قَالَ: «أخْبرنِي غيْرُ واحِدٍ أنَّ أسدَ بْنَ مُوسىٰ كَتَب إلىٰ أَسَدِ ابنِ الفُراتِ: إِيَّاكَ أنْ يكونَ لكَ مِن أهلِ البِدَعِ أخٌ أوْ جليسٌ أو صاحِبٌ؛ فإنَّهُ جاءَ فِي الأثَرِ: «مَنْ جَالَسَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ؛ نُزِعَتْ مِنْهُ العِصْمَةُ، وَوُكِلَ إِلَىٰ نَفْسِهِ، وَمَنْ مَشَىٰ إِلَىٰ صَاحِبِ بِدْعَةٍ؛ فَقَدْ مَشَىٰ فِي هَدْمِ الإِسْلَامِ»(٣).

وَقدْ وَقَعَتِ اللَّعنةُ مِن رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ أهْلِ البِدَعِ، وأنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ منْهُم صَرْفًا ولا عَدْلًا وَلا فَريضةً وَلَا تَطَوُّعًا، وَكُلَّما زَادُوا اجْتهادًا وَصَوْمًا وَصَلاةً؛ ازْدادُوا مِن اللهِ بُعْدًا؛ فَارْفُضْ مَجالِسَهُم، وأذِلَّهم، وأبْعِدْهم كمَا أبْعَدَهُم اللهُ وَأَذَلَّهم رَسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأئِمَّةُ الهُدىٰ بعْدَهُ»(٤).

وَذَكر أبو مُحَمَّد البَرْبهارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عنْ سُفيانَ الثَّوريِّ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْغَىٰ بِأُذُنِهِ إِلَىٰ صَاحِبِ بِدْعَةٍ؛ خَرَجَ مِنَ اللهِ تَعالَىٰ، وَوُكِلَ إِلَيْهَا»(٥)؛ يَعْنِي: البِدَعَ.

وذَكَرَ عنِ الفُضيلِ بنِ عِياضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَن عظَّمَ صاحِبَ بِدْعةٍ؛ فَقَدْ أعانَ عَلَىٰ

---

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (٢/ ١٠٠) (١٢٤).

(٢) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (١/ ٢٧) (٦).

(٣) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (١/ ٢٨) (٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البربهاري في «شرح السنة» (ص١٣٥).

هدْمِ الإِسْلامِ»(١).

وَرَوىٰ أبو نُعيمٍ فِي «الحِلْيةِ» عَن الفُضيلِ بنِ عِياضٍ أنَّه قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ صاحِبَ بدْعَةٍ؛ أحْبَطَ اللهُ عَمَلَهُ، وأخْرَجَ نُورَ الإِسْلامِ مِن قلْبِهِ»(٢).

وعَنْهُ -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أعانَ صَاحِبَ بِدْعةٍ؛ فَقَدْ أعانَ عَلَىٰ هَدْمِ الإِسْلامِ»(٣).

وعَنْه -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَلَسَ إِلَىٰ صَاحِبِ بدْعَةٍ؛ فاحْذَرْهُ، وَلَا تَأْمَنْ صاحِبَ بِدْعَةٍ عَلَىٰ دينِكَ، وَلَا تُشَاوِرْهُ فِي أَمْرِكَ، وَلَا تَجْلِسْ إِلَيْهِ، فَمَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ؛ وَرَّثَهُ اللهُ العَمَىٰ»(٤).

«وَإِذا عَلِمَ اللهُ مِن الرَّجلِ أَنَّه مُبغضٌ لِصاحبِ بِدْعةٍ؛ رَجَوْتُ أنْ يغفِرَ اللهُ لهُ وإنْ قلَّ عملُهُ؛ فإنِّي أرْجو لَهُ؛ لأنَّ صاحِبَ السُّنَّةِ يعرضُ لِكُلِّ خيْرٍ، وصاحِبَ البدْعَةِ لا يَرْتفعُ لَهُ إلىٰ الله عَمَلٌ وَإِنْ كثُرَ عملُهُ»(٥).

وعنْهُ -أَيْضًا- أَنَّهُ قَالَ: «عَلامَةُ النِّفاقِ أنْ يقومَ الرَّجلُ ويَقْعُدَ معَ صاحِبِ بدْعَةٍ، وأدْرَكْتُ خيارَ النَّاسِ كُلَّهُمْ أصْحابَ سُنَّةٍ، وَهُم ينْهَوْنَ عنْ أصْحابِ البِدْعَةِ»(٦).

---

(١) البربهاري في «شرح السنة» (ص١٣٧).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٤).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣).

(٦) سبق تخريجه.

وَرَوىٰ ابنُ الجَوْزيِّ عَن الفُضيلِ بْنِ عِياضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَلَسَ إِلَىٰ صاحِبِ بِدْعَةٍ؛ فاحْذَرُوهُ»(١).

ورَوىٰ -أَيْضًا- عنْ سُفْيانَ الثَّوْريِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ مِنْ مُبْتَدِعٍ؛ لَمْ يَنْفَعْهُ اللهُ بِمَا سَمِعَ، وَمَنْ صَافَحَهُ؛ فَقَدْ نَقَضَ الإِسْلامَ عُرْوَةً عُرْوَةً»(٢).

وَكَلامُ السَّلفِ وَمَن بعدَهُمْ مِن أئِمَّةِ الخَلَفِ فِي التَّحذيرِ منْ أهلِ البِدَعِ والأَمْرِ بِمُجانبَتِهِم ومُجانبَةِ مَنْ يميلُ إِلَيْهِم كثيرٌ جِدًّا، وَفِيما ذَكَرْتُه هَاهُنَا كِفايَةٌ لِمَن كانَ حَرِيصًا عَلَىٰ سَلامَةِ دِينِهِ مِن البِدَعِ..

واللهُ المَسْئولُ أَنْ يُرِيَنِي وَإِخْواني المُسْلمينَ الحَقَّ حَقًّا وَيَرْزُقَنا اتِّباعَهُ، ويُرِيَنا البَاطِلَ باطلًا وَيَرْزقنا اجْتِنابَهُ، ولا يَجْعَلَهُ مُلْتَبِسًا علَيْنا فَنَضِلَّ.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾

[آل عمران:٨].

تَنْبِيهٌ: مَنْ توقَّفَ فِي أَمْرِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وظَنَّ بِهِم الظَّنَّ الحَسَنَ؛ فَلْيَقْرأ كِتابَ القائِدِ مُحمَّد أَسْلَم الباكِسْتانِيِّ(٣) المُسَمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُها وَأَفْكارُ مَشَايِخِهَا»؛ فَقَد

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص١٥).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٣٨) (١٦٣).

(٣) الشيخ محمد أسلم الباكستاني، تخرج من الجامعة الإسلامية، وذهب داعية إلىٰ كندا، وكان مجتهدًا في الدعوة إلىٰ الله، ويعتبر أول من كتب عن جماعة التبليغ، وكان كتابه دراسة علىٰ جماعة التبليغ، تقدم به لنيل الإجازة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية، وهو بعنوان: «جماعة التبليغ: عقائدها وأفكارها ومشايخها»، وكان هذا الكتاب أصلًا لكل كاتب علىٰ هذه الجماعة في بيان ضلالاتها وخرافاتها وعداوتها للمنهاج السلفي، مات رَحِمَهُ اللَّهُ مقتولًا

ذَكَرَ عنْ مَشَايخِهِمُ الكِبارِ مِن الأقْوالِ البَاطِلَةِ وَالعَقائِدِ الفَاسِدَةِ مَا تَشْمَئِزُّ منْهُ قُلوبُ أَهْلِ الإِيمانِ وَالعَقائِدِ السَّليمَةِ.

وقَدْ ذكرَ مَبْدأ الفِكْرةِ التَّبليغِيَّةِ، وَأَصْلَها فِي (ص٤٥ - ٤٦)، ثُمَّ قَالَ:

«وَهُنا نُكْتةٌ هَامَّةٌ وَمَلْحُوظَةٌ تَلْفِتُ النَّظرَ وَتَدْعو إِلىٰ التَّفكيرِ وَالتَّرَيُّثِ، وَهِي: كيْفَ يكونُ صَلاحُ المُسْلمينَ فِي شَيْءٍ تحَقَّقتِ الأُكْذوبَةُ وَالخِيانَةُ العِلْميَّةُ فِي مَبْدَئِه وأَسَاسِهِ؟! كيْفَ؟! وَكَيْفَ؟! أَلَا واللهِ لَنْ يَصْلُحَ آخِرُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلُحَ بِهِ أَوَّلُهَا»، انْتَهىٰ.

وهَذَا آخِرُ ما تَيَسَّر إيرادُهُ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، وَصَلَّىٰ اللهُ وسلَّم عَلَىٰ نبِيِّنا مُحَمَّد وعَلَىٰ آلِهِ وأصْحابِهِ وَمَن تَبِعَهُم بإِحْسَانٍ إِلىٰ يَوْمِ الدِّينِ.

حرِّر فِي ٢٢/ ٩/ ١٤١٠هـ

=

في كندا علىٰ يد جماعة أثيمة -عاملها الله بما تستحق- سنة (١٤٠٠هـ). انظر: «موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية» للمغراوي (١٠/ ٨١- ٨٣).



القِسْمُ الثَّاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، وَصَلَّىٰ اللهُ وسلَّم عَلَىٰ نبيِّنا محمَّدٍ وعَلَىٰ آلِهِ وأصْحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإِحْسانٍ إِلىٰ يوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فإنَّ القِسْم الثَّانِي منْ كِتابِ «القَوْلُ البَلِيغُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ جَماعَةِ التَّبْلِيغِ» قدِ اشْتملَ عَلَىٰ فُصولٍ كثيرَةٍ فِي بيانِ ما علَيْهِ كثيرٌ مِن مشايِخِ التَّبليغيِّينَ وَكُبرائِهِم مِن الشِّرْكِ وَالبِدَعِ والضَّلالاتِ وَالجهالاتِ، وَفِي ذِكْرِ أُصُولِهِم السِّتَّةِ ونَقْدِها.

وقَدْ ذَكَرْتُ فِي آخِرِ الكِتابِ رِسالَتَيْنِ لِبَعْضِ المَفْتُونِينَ بِجماعَةِ التَّبليغِ، وذَكَرْتُ -أَيْضًا- مقالًا لآخَرَ مِن الَّذِينَ اغترُّوا بِجَماعةِ التَّبليغ وَانْخَدَعوا بِدَعاوِيهِم الكَاذِبَةِ، وقَدْ ردَدْتُ علىٰ ما فِي الرِّسالَتَيْنِ والمَقال مِن الأباطِيلِ.

واللهُ المَسْئولُ أنْ يجعَلَ عَمَلِي خالِصًا لِوَجْهه الكَرِيمِ، وزُلْفَىٰ لدَيْهِ فِي جنَّاتِ النَّعيمِ.

الفَصْلُ الأوَّلُ

في ذكْرِ قَصصٍ مِن غَرائبِ المُنْكراتِ الَّتِي وَقَعَت مِن بعْضِ أُمَراء التَّبْلِيغِيِّينَ وَكُبرائِهِم ومَن يَظنُّ بِهِم الخَيْر والصَّلاح مِنْهم؛ فَلْيتَأَمَّلْها أُولُو العُقولِ السَّليمَةِ؛ فإنَّ فيها أبْلَغَ تحذيرٍ مِن الرُّكون إلىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ والانْضمامِ إِلَيْهِم.

وقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ﴾ [يونس:١٠٨].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

وَمِنَ الآياتِ الَّتِي تَنْطَبقُ علىٰ مَناهجِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأعْمالِهِم قولُ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧].

وقوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠].

القِصَّةُ الأُولَىٰ وَالثَّانِيَةُ:

قِصَّتانِ شِرْكيَّتانِ: إِحْداهُما وَقَعَت منْ أميرِ جماعَةِ التَّبليغِ فِي زَمانِنا -وَهُو المُسمَّىٰ إنْعام الحسن-، والقِصَّة الثَّانيَةُ وقَعَت مِن أحدِ كِبار التَّبْلِيغِيِّينَ فِي زَمانِنا -وَاسْمُه عُمر بالنبوري-، وَذَلِك أنَّ كُلًّا مِن الرَّجليْنِ وَقَع فِي نَفْسِه أنَّهُ مسحورٌ، وَمِن

أجْلِ هَذَا التوهُّم الشَّيطانِيِّ طلَبَ كلٌّ مِنْهما مِن بعضِ المُشَعْوذِينَ أنْ يُعالِجَه، فعالَجَ كُلًّا مِنْهما بِالشَّعوذَةِ وَالتَّعاويذِ المُشْتملَةِ عَلىٰ الشِّركِ الأكْبَرِ.

وقدْ جاءَ بَيانُ ذَلك فِي مُذكِّرةٍ أرْسِلت إليَّ مِن المَدينَةِ المُنوَّرةِ، وهَذَا نَصُّها:

«بِسْم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمْدُ للهِ رَبِّ العالمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ علىٰ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ سيِّدِ الأوَّلينَ وَالآخرينَ، وَعَلىٰ آلِهِ وصَحْبِه ومَن والاهُ إِلىٰ يوْمِ الدِّينِ.

وبعْدُ:

فقدْ جاءَنِي جَميل إِلْياس ابنُ الشَّيخ منيرِ الدِّين ومَعَه شير محمَّد الأميني الهِنْديَّان، وَذَكَر لي جميل إِلْياس قِصَّةً مُلَخَّصها: أنَّ الشيخَ إنْعام الحسن أمِير جَماعَةِ التَّبليغِ قدْ شكَّ أنَّه مَسْحورٌ، وقدْ عالَجَه أحدُ تلاميذِ جميل مِن البِنْجاليين، وكانَ الشَّيخُ إنعام لا يَعْرف أنَّهُ تلميذُ جميل إِلْياس، وبَدَأت قِصَّةُ العِلاج هكذا:

قالَ البِنْجاليُّ لإِنْعام الحسنِ: اخْلَع جميعَ مَا عليْكَ مِن اللِّباسِ، وابْقَ كَما خَرَجْت مِن بطْنِ أمِّكَ!

وَكانَ فِي غُرْفةٍ، وَحوْله سِتارَةٌ مُرَبَّعةٌ، وَفِي أرْكانِ الغُرفةِ أزيارٌ فُخَّاريَّةٌ فيها ماءٌ، فدَسَّ فِي كُلِّ زِيْر مادَّةً لونُها أحمَرُ عِنْدَ تَحْريكِها تَصبغُ، وفي كُلِّ زِيْر شَجَرةُ مَوْزٍ.

فقالَ البِنْجالي لِلشَّيخ إنْعام: سأَقْرأ ثُمَّ أَنْفُخ عليْكَ، وعنْدَمَا تُحِسّ بِنَفْخِي؛ اقْطَعْ أَشْجارَ المَوْز واحِدَةً بعْدَ الأُخْرىٰ.

وبعْدَ القِراءةِ وَالنَّفخ رُفِعَت السِّتارَةُ، وعَمِلَ ما طَلَب منْهُ البِنْجاليُّ مِن قَطْعِ

الأشْجارِ، وَظَنَّ الشَّيخُ أنَّ الماءَ قدِ احمَرَّ مِن خروجِ السِّحرِ مِن جَسَدِهِ إِلىٰ الأزيارِ، وظَنَّ أنَّه قدْ بَرَأَ منَ السِّحرِ، وأخْبر أصْحابَهُ وأحْبابَهُ وأصْدِقاءَه؛ فَفَرِحوا بذلكَ وَهَنَّؤوهُ.

وبعْدَهُ قالَ البِنْجاليُّ للشَّيْخ: إنَّ السِّحْر يُمْكن أنْ يعودَ إِلَيْك فِي أيِّ وقْتٍ، وأُريدُ أنْ أَصُدَّه عنْكَ إلىٰ الأَبَد بِتَعاويذَ تكونُ مَعَك دائمًا لَا تُفارِقُك.

ثمَّ أعْطاه إِيَّاها، وَفِيها شِرْكٌ بَواحٌ، وممَّا كُتِب فيها: «بِحقِّ فاطمَةَ، وَبِحقِّ الغوْثِ الأعظمِ عبدِ القادرِ»، وغيْرِ ذلكَ، وهَذَا التَّعويذُ محفورٌ علىٰ النُّحاسِ، وقدْ قرأَهُ الشَّيخ إنْعام الحسن، وَوَضَعَه فِي جيْبِه، وفي ظَنِّه أنَّه عُوفي فِي جَسَدِه بهَذَا الشِّرْكِ الصَّريح، وَأنَّه يَحْميه مَدَىٰ الدَّهْر!!

ثُمَّ إنَّ عُمَر بالنبوري - وهو يُعْتبَرُ لِسانَ الدَّعوةِ التَّبليغيَّةِ النَّاطِقِ - قَالَ: يَا شيخُ إنعام! إنِّي مسْحورٌ كَذَلِك! فما رَأْيُك؟ أأعالَجُ عِنْدَ البِنْجاليِّ؟

فَقال لَه الشَّيخُ إِنْعام: إِنِّي قدْ جرَّبتُ عِلاجَه، وَهُو ماهِرٌ فِي فنِّهِ، فَتَعالَجْ أنْتَ عنْدَه مِثْلما فعَلْتُ أنا.

فطلَبَ الشَّيخُ عُمرُ البِنْجاليَّ المُعالجَ، وقالَ لهُ: إِنِّي مسحورٌ؛ فَعالِجْني.

فَنظَر إليْهِ وفَحَصَه وقالَ لهُ: إِنَّك مسْحورٌ، وَقَد سُحِرْت مِن أجلِ أنْ يَخرجَ التَّأْثيرُ مِن كلامِكَ؛ فَيَسْمع النَّاسُ كلامَكَ ولا يَتأثَّرونَ بِهِ.

فقالَ الشَّيخُ عُمَرُ: واللهِ؛ إنَّ كلامَكَ لَصحيحٌ، قبْلَ السِّحرِ كانَ النَّاسُ يَتأثَّرونَ بِكَلامِي جدًّا، وَبَعْدَه كأَنَّهُم لا يَسْمعونَ كَلامي أَلْبتَّةَ، بلْ إنَّه لا يَتأَثَّرُ وَلا واحِدٌ منْهُم، فعَالِجْنِي يا أخِي، وَقَدْ أخْبَرْتني بمرَضِي.

فقالَ لهُ المُعالِجُ: عليْكَ أنْ تُطْعمَ سِتِّين مسكينًا لمُدَّةِ أرْبعينَ يَوْمًا مِن المَساكينِ الَّذِينَ يَعْكفونَ علىٰ المَقابِرِ.

فقالَ الشَّيخُ عُمَرُ: هَذَا لا أَسْتَطِيعُه، وَإِنَّما أدْفَعُ إليْكَ النُّقودَ، وَتَدَبَّر أنْتَ المَساكينَ.

وأَعْطاهُ لِكُلِّ مِسكينٍ خَمْسَ رُوبيَّاتٍ، وبَعْد ذلكَ ظَنَّ بالنبوريُّ أَنَّهُ قدْ شُفِيَ منَ السِّحْرِ.

ثمَّ إنَّ المُعالِجَ أخْبَرَهُ أنَّ العِمارَةَ الَّتِي اشْتراهَا الشَّيْخُ عُمَرُ فِي بَلْدَةِ بمبي - وَتَشْتمِلُ عَلىٰ ثَمان عَشْرَةَ غُرْفَةً - فيها جِنٌّ، فَصَدَّقَه، وقَالَ: واللهِ؛ إِنَّ أمَّ العِيالِ قَدْ شافَتْه، وَبِنْتي رأَتْهُ كَذَلِك.

فَقالَ المُعالِجُ: هَذَا الجِنُّ لا بُدَّ لهُ مِن تَعاويذَ تُصْنعُ مِن النُّحاسِ، وَقِيمَةُ التَّعويذِ مِئتا رُوبيَّةٍ، ولِكُلِّ غرفَةٍ تعويذٌ مِن تلكَ التَّعاويذِ الشِّرْكِيَّةِ.

فأَعْطاهُ المَبْلغ المَطْلوب، وأَخَذَ التَّعاويذَ، وَاحْتَفَظ بِها؛ ظانًّا أنَّها طَرَدَتِ الجِنَّ، وَحَمَتِ العِمارَةَ مِنْه»!!

وَهَذهِ القِصَّة أنْقُلُها عنْ جميل إلياس، وَلَيْستْ هذهِ الأحْوالُ بعيدَةً عنْهُم حسَبَ معْرِفتِي بهِمْ، وأُرجِّح صِدْقَه، حيْثُ لا مَصْلحَةَ لَه فِي التقوُّلِ عَلَيْهِم، وأحوالُ القَوْمِ تصدِّقُهُ.

فانْظُر واعْتَبِر أيّها المُسْلمُ بِحال مَن يدَّعي قِيادَةَ الدَّعوةِ فِي الأُمَّةِ وهُو يأتِي هَذَا الشِّركَ العظيمَ الَّذِي لَا يغْفِرُ اللهُ لِصاحِبِهِ بِلا توْبَةَ؛ فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ، وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا إليْهِ راجعونَ.

كتبَهُ بخَطِّه، وَشَهِد بِهِ مُحَمَّد صدِّيق حاجي سُليمان، خِرِّيجُ دارِ العُلومِ بِديوبَنْد الهِنْد، عُضوٌ تَبْليغِيٌّ سابِقٌ لِمُدَّةِ عشْرِ سنواتٍ تَقْريبًا» انْتَهىٰ. كلامُهُ.

فلْيَعْتبرِ المُسارعونَ إِلىٰ الِانضمامِ إِلىٰ جَماعةِ التَّبليغِ بِما ذكرَهُ مُحَمَّد صدِّيق عنْ أميرِ جَماعتِهِم إنْعام الحسن، وَعَن لسانِ الدَّعوةِ التَّبليغيَّةِ عُمَرَ بالنبوريِّ؛ مِن اسْتعمالِ التَّعاويذِ الشِّرْكيَّةِ وَالاسْتشفاءِ بِالشَّعوذَةِ والأَحْوالِ الشَّيطانيَّةِ! وإذا كانَتْ هذهِ حالُ أميرِهِم وكُبرائِهِم؛ فَالأَحْرَىٰ بِعَوامِّهِم أنْ يكونُوا أسْوَأَ حالًا مِن عُلمائِهِم وَكُبرائِهِم.

فَلْيَحْذَرِ المُؤمن النَّاصحُ لِنَفْسه مِنَ الِانضمامِ إِلَيْهِم وتَكْثيرِ سَوَادِهِم، وَلَا يغترَّ بِالجُهَّال الَّذِينَ استدْرَجَهم الشَّيطانُ وَأَوْقعَهُم فِي حَبائِلِهم، وَلْيَعْلم المُؤْمنُ أنَّ الخيْرَ كُلَّ الخيْرِ فِي التَّمسُّك بِالكِتابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ مَا كانَ عَلَيْهِ السَّلَف الصَّالح مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ والتَّابعينَ لَهُم بِإِحْسانٍ، وَأَنَّ الشرَّ كلَّ الشرَّ فِي الأَخْذِ بالبِدَعِ واتِّباعِ أهلِها - وَمِنهم الصُّوفيَّةُ وَأَذْنابُهُم مِن التَّبْلِيغِيِّينَ -.

ولقَدْ أحسنَ الرَّاجزُ حَيْثُ يقولُ:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّباعِ مَنْ سَلَف ... وكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِداعِ مَنْ خَلف

القصَّةُ الثَّالثةُ وَالرَّابعةُ والخامسةُ مِن بِدَعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَضَلالاتِهِم ذَكَرهُنَّ أحدُ المَشايخِ المدرِّسينَ فِي الجامعةِ الإِسلاميَّةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ فِي مذكِّرة أرْسَلَها إليَّ:

القِصَّةُ الثَّالثةُ:

فأمَّا القِصَّةُ الثَّالثةُ؛ فإنَّه ذُكِرَ عنْ أحَدِ الثِّقاتِ السُّعوديِّينَ أنَّهُ شَهِدَ علىٰ سعيد أحْمَد الهندِيِّ رئيسِ جماعَةِ التَّبليغِ فِي المَمْلكةِ أنَّهُ ماتُرِيدِيٌّ وأنَّهُ ينْكِرُ علوَّ اللهِ علىٰ خَلْقِه.

قالَ الشَّيخُ الَّذِي أرْسَلَ إليَّ المذكِّرَةَ: «وقدْ حصَلَتْ لِي مع الشَّاهد المذكورِ قِصَّةٌ، وهي أنَّه جاءني مُسْتنكِرًا الكَلامَ فِي جَماعةِ التَّبليغِ! فقلْتُ لهُ: إنَّهُم متصوِّفةٌ وماتريديَّةٌ لا يَصفونَ اللهَ بِصِفة العلُوِّ. فقَالَ: وما الدَّليلُ علىٰ ذلك؟

فقلْتُ له: اذْهَب بنفْسِك، وحاوِلْ أنْ تقِفَ عَلَىٰ الواقِعِ. فذَهَب الرَّجلُ، وبعْدَ أيَّامٍ عادَ إليَّ وهُو يقولُ: إنَّ ما ذكرْتُه مِن كونِهِم لا يَعْترفونَ بِعلوِّ اللهِ واستوائِهِ علىٰ عرْشِه صحيحٌ. فقلْتُ لهُ: وكيْفَ عرَفْتَ ذلك؟ قَالَ: ذهبْتُ إلىٰ رئيسِ الجَماعةِ سعيد أحمد الَّذِي كانَ يثِقُ بي تَمام الثِّقة؛ لأنِّي منْ تلاميذِهِ ومريدِيه، فَقُلْت له: إنِّي لسْتُ فِي شَكٍّ مِن عقيدَتِنا، وهيَ أنَّ اللهَ فِي كلِّ مكانٍ، وليْسَ هو فِي السَّماءِ، ولكن؛ بِماذا نردُّ علىٰ الَّذِين يقولونَ: إنَّ اللهَ فِي السَّماءِ. فقَالَ: اتْرُكْهم، واثْبُتْ علىٰ عقيدَتِك؛ فهيَ الحَقُّ».

قلْتُ: وهذِهِ طامَّةٌ كُبرىٰ مِن عقائدِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وهي إنكارُ علُوِّ اللهِ علىٰ خلْقِهِ، وهَذَا هو مذْهَبُ الجهمِيَّة الَّذِينَ كفَّرهم كثيرٌ مِن عُلماءِ السَّلف وتبرَّؤوا منْهُم.

وقدْ قالَ العلَّامةُ ابْنُ القيِّمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ- فِي «الكافِيَةِ الشَّافيةِ»:

وَلَقَــدْ تَقَلَّــدَ كُفْــرَهُمْ خَمْسُــونَ في ... عَشْــرٍ مِــنَ العُلَمــاءِ فِــي البُلْــدَانِ

واللالَكَــائِيُّ الإمــامُ حَكَــاهُ عَنْــ ... ــهُمْ، بَـلْ حَكـاهُ قَبْلَـهُ الطَّبَرانِـي[1]

يعْنِي: أنَّ خمْسَ مئةٍ مِن العُلماء صرَّحوا بتكفيرِ الجَهْميَّةِ.

وقدْ ذكرَ عبْدُ اللهِ ابنُ الإمَامُ أَحْمَدُ فِي كِتاب «السُّنَّةِ» كثيرًا مِن أقْوالِ العُلماءِ فِي تكفيرِهِم، وذكَرَها غيرُهُ منَ الأئمَّةِ الَّذِينَ صنَّفوا فِي السُّنَّةِ والرَّدِّ علىٰ الجهميَّةِ.

(١) «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم» (١/ ٢٩٠).

فلْيَعْتبرِ المُسارعونَ إلىٰ الانْضمامِ إلىٰ جماعَةِ التَّبليغِ بِما ذُكرَ عنْ رئيسِ جماعَتِهِم فِي المَمْلكةِ العَربيَّةِ السُّعوديَّةِ أنَّه يعْتَقِد أنَّ الله فِي كُلِّ مكانٍ، ولَيْس هو فِي السَّماءِ! وهَذَا كفرٌ صريحٌ؛ لمناقضَتِهِ للأدلَّةِ الكثيرَةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ المُسلمينَ علىٰ أنَّ اللهَ تَعالَىٰ مستوٍ عَلىٰ عرْشِه، فوْقَ جميعِ المَخلوقاتِ، وأنَّهُ مع الخَلْقِ بعلْمِهِ واطِّلاعِهِ وإحاطَتِهِ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [سبأ:٣]، وأنَّهُ ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ﴾.

فلْيحْذَرِ المؤمِنُ النَّاصِحُ لنَفسِهِ مِن الانْضمامِ إلىٰ التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ يُنكِرونَ علوَّ الله علَىٰ خلقِهِ، ويزْعُمون أنَّهُ فِي كلِّ مكانٍ -تَعالَىٰ الله عمَّا يقولُ الظَّالمونَ علوًّا كبيرًا-.

القصَّةُ الرَّابعةُ:

وأمَّا القصَّةُ الرَّابعةُ مِن بِدَعِ التَّبْليغِيِّينَ وضَلالاتِهِم؛ فهِي ما جاءَ فِي مُذكِّرةِ الشَّيخ المَدَنِيِّ الَّذِي تقدَّمت الإشارةُ إليْه، وهيَ أنَّ أحدَ الثِّقاتِ السُّعودِيِّينَ شهِدَ عندَهُ؛ قالَ الشَّيخُ: «وكانَ قدْ أحبَّ الجَماعَةَ - أي: التَّبْليغِيِّينَ -، وصارَ مِن دعاتِهِم قريبًا من ثلاثِ سنينَ، ثمَّ فارقَهُم عندَمَا رأىٰ رُؤساءَهُم فِي إحْدىٰ الليالِي - وَبِدونِ أنْ يشْعُروا به - رآهُم وهمْ يذْكُرون فِي مُنْتصفِ اللَّيلِ علَىٰ الطَّريقَةِ الصُّوفيَّةِ المعروفَةِ: هُو! هُو! هُو! وكانَ ذلك فِي مسْجِدِهِم فِي العَوالي بِالمدينَةِ، وهو الَّذِي يُسمُّونَه مَسْجدُ النُّورِ».

القِصَّةُ الخامِسَةُ:

وقدْ ذَكَرْتُ فِي أوَّلِ الجَوابِ قِصةً منْ نوعِ هذهِ القِصَّةِ، وهي ما ذَكَره بعضُ العُلماءِ أنَّ رَجلًا مِن طلبَةِ العِلمِ فِي المَدينَةِ المُنوَّرة خَرَج معَ التَّبْليغِيِّينَ إلىٰ الحَناكية،

وأميرُهُم أحدُ رؤَساءِ جماعَةِ التَّبليغِ، وفي أثْناءِ اللَّيلِ رأىٰ طالِبُ العلْمِ أحدَ الجَماعةِ مِنَ الهُنودِ يَهتزُّ وَيَقولُ: هُو! هُو! هُو! فأَمْسَكه، فَترَكَ الحَرَكةَ وسَكَتَ، وفي الصَّباحِ أخْبرَ طالبُ العِلمِ أميرَ الجَماعَةِ بِما فَعَلَهُ الهِنْديُّ التَّبليغيُّ - ظانًّا أنَّ الأمِيرَ سَيُنكرُ عَلَىٰ الهِنْدي - فأنْكَرَ الأميرُ عَلىٰ طالِبِ العِلْمِ إنْكارَهُ علىٰ الهِنْدِيِّ! وقالَ له بِغضبٍ شديدٍ: أنْتَ صِرْتَ وهَّابيًّا! واللهِ؛ لو كانَ لِي مِن الأمرِ شيءٌ؛ لأحْرقْتُ كُتُبَ ابنِ تيميَّةَ وابنِ القَيِّمِ وابنِ عبدِ الوهَّابِ، ولمْ أتْرُك عَلىٰ وجْهِ الأرْضِ منْها شيئًا!

فَفارقَهُم طالبُ العِلْمِ حينَ سمع هَذَا الكَلامَ السَّيئَ مِن أميرِهم؛ لأنَّهُ عرَفَ عدَاوتَهم لأئمَّةِ العِلمِ والهُدىٰ منْ أهلِ التَّوحيدِ وأنْصارِ السُّنةِ، وَعَرف مُحاربَتَهُم لكُتُبِهم المُشْتملَةِ عَلىٰ تقْريرِ التَّوحيدِ وَالدَّعوةِ إلَيْهِ وإلىٰ إخْلاص العِبادَةِ للهِ وحدَهُ، والنَّهي عنِ الشِّرْكِ والبِدَعِ والخُرافاتِ وَأنْواعِ الضَّلالاتِ وَالمُنكراتِ والتَّحذيرِ مِنها ومِن أهْلِها.

قلْتُ: وفِي هاتينِ القِصَّتينِ أبْلغُ تحذيرٍ لِذوي العُقولِ مِن الانْضِمام إلىٰ جماعَةِ التَّبليغِ، وَالاِغْترارِ بِهِم وبِما يَزْعمونَهُ مِن المُكاشفاتِ وَالكَراماتِ والمَناماتِ الَّتِي هي حاصِلُ بياناتِهِم الَّتِي يُعمِّرونَ بِها مُجتمعاتِهِم ويتَّخذونَ منْها فُخوخًا لصَيْد السُّذَّجِ وَنَقْلِهِم من دائِرَةِ السُّنَّةِ وعُلومِها إلىٰ دائِرَةِ التَّصوُّف وأنْواعِ البِدَعِ والضَّلالاتِ وَالجَهالاتِ.

وقدِ اغْترَّ بِهِم بعضُ الطُّلابِ فِي المَدَارسِ وَالمَعاهِدِ، فَخَرجوا مَعَهم، وتَركُوا طَلَبَ العُلومِ الشَّرعيَّةِ، وآثَرُوا الجَهْل والهَوَىٰ علىٰ العِلْمِ والهُدىٰ، وَيَا لَها مِن خسارَةٍ! مَا أعْظَمَها!

القِصَّةُ السَّادسةُ:

قِصَّةُ إحْراقِ «الجَامِعِ الفَريدِ»، وفيها دَليلٌ عَلىٰ ما يُكنُّهُ التَّبْلِيغِيُّونَ مِن بُغْضِ العَقيدةِ السَّلفيَّةِ وَبُغْضِ أهلِ التَّوحيدِ وَكُتُبِهم ورَسائِلِهم.

وقدْ جاءَ فِي مُذَكِّرة الشَّيخِ المَدنيِّ الَّذي تقدَّمتِ الإشارَةُ إليْهِ: أنَّ أحدَ الثِّقاتِ السُّعودِيِّينَ شَهِدَ عنْدَه عَلىٰ عبْدِ الرَّزاقِ المِصْرِيِّ الصُّوفي المُلقَّب: الكُويتيَّ؛ قَالَ: «وَكانَ لِسانَ جَماعَةِ التَّبليغِ، وأشْهَرَ قادَتِها بعْدَ سعيد أحْمَد الهِنْديِّ الصُّوفيِّ؛ شَهِدَ عليْهِ أنَّهُ أحْرَقَ «الجَامعَ الفَريدَ» المُشْتملَ عَلىٰ مَجموعَةٍ مِن الكُتُب والرَّسائلِ فِي بيانِ التَّوحيدِ وَالدَّعوةِ إلَيْه والتَّحذيرِ مِن الشِّرْكِ والبِدَعِ، وَذَلِكَ بِمَرْأًىٰ مِن الشَّاهِدِ، عِنْدما أهْدىٰ الكِتابَ إلىٰ الصُّوفيِّ التَّبليغِيِّ؛ ظانًّا أنَّهُ يفْرَحُ بهذِهِ الهَديَّةِ الثَّمينةِ، فَكانَ الأمْرُ بالعَكْس، وَلَمْ يقْتَصِرِ التَّبليغِيِّ عَلىٰ كراهَتِهِ لِلكِتابِ وَما فيهِ مِن أصولِ السُّنَّةِ، بلْ بادَرَ إلىٰ إحْراقِهِ؛ لِيُشفِي غيْظَهُ وحقْدَهُ علىٰ العَقيدةِ السَّلفيَّةِ وأهْلِها؛ بإحْراقِ ما وَقَعَ فِي يدِهِ منْ كُتُب أهلِ السُّنَّةِ، ولمَّا رأىٰ السُّعوديُّ ما فعَلَهُ الصُّوفيُّ مِن مقابلَةِ الهَدِيَّةِ بإحْراقِ الكِتابِ؛ فَارَقَهُم، وكانَتْ هذهِ الحادِثَةُ مَوْعظَةً لَهُ وحافزًا عَلَىٰ مفارقَةِ التَّبْلِيغِيِّينَ والبُعْدِ عَنْهُم».

القِصَّةُ السَّابعةُ:

وَقَعَت لمُحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ الأحْمدِ الأستاذِ المُساعدِ بِكليَّةِ الشَّريعَةِ بالمدينَةِ المُنوَّرَةِ معَ جماعَةٍ منَ التَّبْليغِيِّينَ، وقدْ كتَبَ الأستاذُ فِي قِصَّته معَهُم مذَكِّرةً أُرْسلتْ إليَّ مِن المدينَةِ المُنوَّرةِ.

وقدْ جاءَ فِي هذهِ المُذكِّرةِ: أنَّ الأستاذَ المَذكورَ ذهَبَ معَ جماعَةِ التَّبليغِ إلىٰ مدينَةِ حجاجِ البَحْرِ بجدَّةَ لإرشادِ الحُجاجِ وَتَوجيهِهِم.

قَالَ: «وكانَ الأميرُ فِي هذهِ الرِّحلةِ أحدَ الباكستانيِّينَ، وَيُساعدُهُ أحدُ المِصْريِّينَ؛ لجَهْل الأميرِ باللُّغةِ العَربيَّةِ! وفي اليومِ الأخيرِ منْ هذه الرِّحلةِ طَلَب منِّي الأميرُ توجيهَ كلمَةٍ إِلىٰ الحجَّاج بعد صلاةِ العَصر، وحيْثُ إنِّي حديثُ عهْدٍ بالخُروجِ معَ هذهِ الجَماعَةِ؛ فقدْ طلبَ الأميرُ مِن مساعِدِهِ توجيهَ كَلِمَةٍ إليَّ.

فقالَ المُساعدُ: يجِبُ عليْكَ أن تتجنَّبَ فِي حديثِكَ الكلامَ فِي ثلاثَةِ أَشْياءَ:

الأَوَّلُ: الكَلامُ فِي السِّياسةِ؛ لأنَّ سببَ فشَلِ دعوةِ الإخوانِ المُسْلمينَ هُو الكلامُ فِي السِّياسَةِ.

الثَّاني: الكَلام فِي الشِّركيَّاتِ وأنْواعِ البِدَعِ؛ لأنَّ سببَ انْحسارِ دعوَةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ هُو الاهْتمامُ الزَّائدُ فِي ذلكَ.

الثَّالِثُ: الكَلامُ فِي الأحْكامِ وَالفَتوىٰ؛ لأنَّ للإفتاءِ دائرَةً معروفَةً فِي المَمْلكةِ العَربيَّةِ السُّعوديَّةِ.

فقلتُ: إذنْ؛ ماذَا أقولُ؟!

قَالَ: تَكلَّمْ عنِ الإيمانِ وأثَرِهِ؛ فإنَّهُ الأصْلُ والمُعوَّل عليْهِ.

فاسْتَعَنتُ باللهِ، وجعلْتُ موضوعَ كلامي مَطْلَعَ سورةِ المُؤمنونَ؛ مِن قولِهِ تَعالَىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١] إلىٰ قولِهِ: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون:١١]، ومعَ ذلِكَ؛ فقدْ غادَرَ أكثرُ هذهِ الجماعَةِ المَكانَ، وبقيتُ مع الحَجيجِ بُرهةً مِن الزَّمن، ومُنذُ ذلك الحينِ وَصِلَتِي بِهم مَقْطوعةٌ.

٥/ ١/ ١٤٠٧هـ».

القِصَّةُ الثَّامنَةُ وَالتَّاسعَةُ:

ذَكرهُما أحدُ العُلماء فِي مُذكِّرةٍ كَتَبها فِي بيانِ ما عليْهِ التَّبْلِيغِيُّونَ من النُّفرةِ مِن الكَلام فِي بيانِ العَقيدةِ السَّلفيَّة:

وذكَرَ فيها أنَّ أحدَ كِبارِ العُلماءِ فِي المَدينَةِ المُنوَّرة ألْقَىٰ موعِظَةً فِي مَسْجِدِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي المدينَةِ، وهُو الَّذِي يُسمُّونه «مَسْجدُ النور»، فانفضَّ التَّبْلِيغِيُّونَ، وَخَرجوا مِن المَسجِدِ، وَلَم يسْتَمعوا إلىٰ كَلامِهِ وموعظَتِهِ.

وذَكَرَ -أَيْضًا- أنَّ العالِمَ المُشارَ إليْهِ ألْقَىٰ موعظَةً فِي مَسْجد «صياف» فِي الحرَّة الشَّرقيَّةِ بالمدينَةِ، فانْفضَّ التَّبْلِيغِيُّونَ ولمْ يستمعُوا إلىٰ كَلامِهِ ومَوْعظَتِهِ.

القِصَّة العاشِرَةُ:

قصَّةُ أحدِ كِبارِ العُلماءِ فِي المَدينةِ المُنوَّرةِ، حِينما ذَهَب إِلىٰ المَقَرِّ الرِّئيسيِّ للتَّبْلِيغِيِّينَ بـ«دِلهي» فِي الهنْدِ، وأرادَ أنْ يُلْقيَ عليْهِم دُروسًا فِي بيانِ العَقيدةِ السَّلفيَّةِ وتوحيدِ الأُلُوهيَّةِ وَالتَّحذيرِ مِن الشِّرْكِ والبِدَعِ، وَلِيُبيِّنَ لَهُم وُجوبَ الكُفْرِ بالطَّاغوتِ، وَوُجوبَ الأمْرِ بالمَعروفِ وَالنَّهي عنِ المُنْكرِ، فأَظْهروا لهُ الجَفاءَ، وَمَنَعوه مِن الكَلامِ فِي مَقرِّهِم، ولمَّا سألَهُم عنْ قبْرِ إمامِهِم مُحمَّد إلْياس الَّذِي وَضَعَ الخُطَّة التَّبليغِيَّةَ -وكانَ قبرُهُ فِي زَاويَةِ مَسْجدِهِم-؟ قالوا: إنَّه يَبْعُد عن «دِلهي» بِمسافَةِ مِئَةِ كيلو مترٍ.

القِصَّةُ الحادِيَةَ عشْرَةَ:

ذكَرَهَا أحدُ مَنْدوبي الدَّعوةِ «بالليث» فِي مُذَكِّرةٍ كتبَها بيَدِهِ وأرْسلَتْ إليَّ مِن المدينَةِ المُنَوَّرة. وقدْ قالَ فِي هذهِ المذكِّرَةِ: «إنَّ الجَماعةَ التَّبليغيَّةَ تُعلِّمُ الدِّينَ بِطريقَةِ الصُّوفيَّةِ».

قَالَ: «وَمَا هيَ إِلَّا نِحْلةٌ مِن نِحَلِ الصُّوفيَّةِ، يُفَسِّرونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بتَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ويتَّهمونَ الصَّحابَةَ بِأَنَّهُم لا يَعرفونَ التَّوحيدَ».

ثُمَّ قَالَ: «دَخَلْتُ علَىٰ مدرسٍ تَبْليغيٍّ فِي الصَّفِّ السَّادسِ الِابتدائيِّ، وَهُو يدَرِّس موضوعَ مَحَبَّة خُلفاءِ الرَّسولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلمَّا وَصَلَ إلىٰ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ؛ قَالَ: إنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ لمَّا وقعَتِ المَجاعَةُ والقَحْط فِي زمَنِه؛ كتَبَ إلىٰ أُمراءِ الأمْصارِ يَطْلبُ منْهُم مددَ الأرْزاقِ. ثمَّ قالَ هَذَا المدرِّسُ التَّبليغيُّ: إنَّ عمرَ بنَ الخَطَّاب فُتِنَ فِي دينِه بسبَبِ فِعْلِ الأسْبابِ».

قَالَ كاتِبُ المُذكِّرَةِ: «فالرَّجلُ فِي قصَّتهِ هذهِ يتَّهم عمَرَ بنَ الخَطَّابِ بأنَّهُ لا يعرِفُ التَّوحيدَ، وهَذَا مُنْكرٌ؛ لأنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ أعرَفُ منَّا بالتَّوحيدِ، وَمِنْهُ نَتعلَّمُ التَّوحيدَ، وأرادَ التَّبليغيُّ فِي هذهِ القِصَّةِ أنْ يقولَ: إنَّ فعْلَ الأسْبابِ شِرْكٌ وليْسَ منَ الدِّينِ! وهذهِ دندنَةُ الصُّوفيَّةِ: الأخْذُ بالخَوارقِ وَالعِلمِ اللَّدُنِّيِّ».

قَالَ: «وحدَّثني مَن أثِقُ بقولِهِ أنَّ هَذَا الرَّجلَ يقولُ للطُّلَّاب: إذا حصَلَ لأحدِكُم حريقٌ أو غرَقٌ؛ فلا يَصيحُ ولا يَدْعو النَّاسَ؛ لأنَّ الدُّعاءَ هُنا شرْكٌ! وبِكلامِهِ هَذَا ينْفِي فعلَ الأسْبابِ! ويقولُ للطُّلَّابِ: كونوا أولياءَ تَنْجَحوا بدونِ مُذاكرَةٍ. ويقولُ -أَيْضًا-: اذْهبوا إِلىٰ المقابِرِ، وتذكَّروا موتاكُم، وصَلُّوا عِنْدَ المَقبرَةِ».

القِصَّةُ الثَّانيةَ عشْرَةَ:

ذكرَها أحدُ العُلماء فِي المَدينةِ النَّبويَّةِ فِي مؤلَّفٍ لهُ ذَكَرَ فيهِ كثيرًا مِنَ المُنْكَرات الَّتِي يفْعَلُها التَّبْليغِيُّونَ، وحَذَّر مِنْها ومِن التَّبْليغِيِّينَ، وذَكَرَ فيها شَهادَةَ أحدِ الثِّقاتِ الأثْباتِ السُّعوديِّينَ عَلَىٰ مَجموعَةٍ مِن دعاةِ جَماعَةِ التَّبليغِ أنَّهُم دَخَلُوا فِي مُعَسْكرٍ

لِتَدْرِيبِ المُجاهدينَ الأفْغانِ، وكانَ هَذَا المُعَسْكرُ فِي الباكستانِ، بِقُرب مدينةِ «بشاور»، وهُو تحتَ قِيادةِ مُحمَّد ياسِر خريجِ الجامِعَةِ الإِسْلاميَّةِ بالمدينَةِ النَّبويَّةِ، فاسْتَقْبلَهم القائِدُ ظانًّا أَنَّهم قدْ جاؤوا لِيُشاركوهم فِي الجِهاد، ولكنَّهُ فوجئَ بِقَوْلهم: إِنَّما جئْنَا لِيَخْرج مَعَنا المُجاهدونَ، وَيَسيحوا مَعَنا فِي الأَرْض مِن أَجْلِ الدَّعوةِ، وَلِيَتَعلَّموا الإِيمانَ، وطَلَبوا مِن القائِدِ أَنْ يَسْمحَ لِلمُجاهِدِينَ بِالخُروج مَعَهم، وَتردَّدوا إِليْهِ أيَّامًا، فَأَصْدرَ أوامِرَه بمَنْعِهم مِن دخولِ المُعَسْكرِ.

القِصَّةُ الثَّالثةَ عَشْرَةَ:

ذكرَها الشَّيْخُ أحمَدُ بْنُ صالحِ بنِ ثابتٍ الحُسَامِيُّ فِي كِتابٍ أَرْسَلَه إِلىٰ بعضِ المَشايخِ بتاريخِ ٢١/ ٩/ ١٣٩٣هـ، وقالَ فيهِ: «أُحيطُكُم عِلْمًا بِما أَنِّي ذهَبْتُ إِلىٰ الرِّياضِ لِزِيارَةِ الإِخْوانِ وَالتَّجوُّلِ فِي المَساجِدِ فِي آخِرِ شهرِ رَجَبٍ، حَتَّىٰ ذهبْتُ إِلىٰ مَسْجد المُنْتَزِهِ قُرْبَ المَطارِ، وَكانَ مِنِّي أنْ وَضَّحْت دَعْوةَ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ كيْفَ بدَأَ يدْعُو، وأوَّلَ ما بَدَأَ فِي دَعْوتِهِ إِلىٰ توحيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وحذَّرَ مِن جميعِ ما يُعْبدُ مِن دونِ اللهِ، فَعِنْدما وَضَّحتُ العَقيدَةَ الإِسْلاميَّةَ؛ اعْتَدَىٰ عليَّ مَجموعَةٌ، منْهُم أَرْبَعَةُ أَنْفارٍ لَا أعْرِف أَسْماءَهُم، وإِنَّما يُسَمَّونَ مِن جماعَةِ التَّبليغِ؛ فَمَسَكنِي أحدُهُم وَقَال لي: أَنْتَ شيطانٌ ناطِقٌ! أَنْتَ بضِدِّ الإِسلامِ والمُسْلمينَ! أنتَ تريد تخرب جَماعَةَ التَّبليغِ! وأخَذُوا فيوز المكرفون».

القِصَّةُ الرَّابعَةَ عَشْرَةَ:

قِصَّةُ الشَّيخِ أبي سعيدٍ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ اليربوزي أميرِ السَّلفيِّينَ فِي بِلْجيكا معَ جماعَةِ التَّبليغِ هُناكَ، وقدْ ذَكَرَ قصَّتَه معهُم فِي تقريرٍ أعدَّه فِي ٢٤/ ٩/ ١٤٠٨ هـ، وقدْ

أَرْسلَهُ الشَّيخُ أبو عُمَرَ مصطفىٰ بنُ خِضْرٍ الأينكولي إلىٰ أحَدِ المَشايخِ فِي المَدينَةِ بتاريخِ ٢٤/٦/١٤٠٩ هـ، فأرْسَلَ الشَّيخُ المَدنيُّ إليَّ صورَةً منْهُ، وهَذَا نصُّ التَّقريرِ:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ

السَّلامُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكاتُهُ، الحمْدُ للهِ وَكَفَىٰ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطفىٰ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبعدُ:

نظرًا إِلىٰ طَلَبِ بعْضِ الإِخْوانِ السُّعوديِّينَ بَيَانَ مُشَاهداتِي وَآرائي فِي جَماعَةِ التَّبليغِ؛ أَجَبْتُ عَلَىٰ ذلِكَ مُرَتِّبًا بعْضَ مُلاحظاتِي فيها عَلَىٰ النَّحْو الآتِي:

كنْتُ أنا وشَخصٌ آخرُ فِي سَنَةِ ١٩٧٠م أوَّلَ مَن خرَجَ لِلتَّبليغِ مَعَ حافِظ بيك الَّذِي مرَّ بِبلجيكا بَعْدَ رُجوعِهِ مِن الحَجِّ معَ جماعَةِ التَّبليغِ، وَالشَّخصُ الآخرُ هُو الأخُ عبدُ القادِرِ عمر قوش أميرُ هذهِ الجَماعَةِ حاليًّا فِي بلجيكا، وَرَغْم أنِّي كنتُ مِن قَبْلُ أنْتَمي إلىٰ جماعَةٍ نَشيطةٍ بِتُركيا؛ إِلَّا أَنَّني أُقدِّرُ حَتَّىٰ الآنَ جماعَةَ التَّبليغِ الَّتِي تَخْرُجُ إِلىٰ الشَّوارِعِ وَالمَقاهي لِدَعْوةِ جميعِ المُسلمينَ، ولكنِّي ذاكَ الوقْتَ لم تكنْ لي مَعْلوماتٌ فِي قضايا التَّوحيدِ؛ لِذا لَمْ تَتكوَّنْ لي مَلَكةٌ تُمكِّنُني مِن الحُكْمِ عليهِم فِي مَسائِلِهم الاِعتِقادِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ، وَعَمَلُهم الوحيدُ الَّذِي كنْتُ أقَدِّرُه فيهم هُو الإيثارُ عَلىٰ أنْفُسِهم.

وَفِي عامِ ١٩٧٢م خرَجْتُ معهُم لِلتَّجَوُّلِ إِلىٰ إنْكلترا وَفَرَنْسا وشَمالِ إفريقيا، وَذَلِك لمُدَّةِ ثلاثَةِ أشْهرٍ؛ عِلْمًا بأنَّ هَذَا الخُروجَ لَمْ يَكُنْ برِضىٰ أهْلِي.

وَفِي نِهاية هَذَا السِّفرِ قدِمْتُ إلىٰ تُرْكيا لِخِدمَةِ التَّجنيدِ، وَمَكثْتُ فيها سَنَتينِ، ورجَعتُ إِلىٰ بلجيكا سنَةَ ١٩٧٤م، وكانَ فِي شهْرِ ستةٍ خُروجِي مَعَهم مرَّةً أخرىٰ،

فخَرَجْتُ إلىٰ باكِسْتان وَالهنْدِ عنْ طريقِ إنْكلترا لمُدَّةِ أربعةِ أشْهُرٍ، وَكَذلِكَ لَمْ يرْضَ أهْلي لهَذَا السَّفرِ؛ إلَّا أنَّ اعتقادي بِصِحَّةِ هَذَا العَمَلِ لَمْ يُعْطِني فُرصةً لِلتَّفكُّرِ فِي عَدمِ رِضىٰ وَالدَيَّ.

وفي هذِهِ المرَّةِ تعرَّفتُ ببعضِ الإِخْوانِ السُّعوديِّين والبَحْرينيِّينَ، وَمُعاشرتي مَعَهم كانَتْ تُساعدُني عَلىٰ تعلُّمي اللُّغةَ العَربيَّةَ مِنْهم، لكنَّ بعضَ الأَشْخاصِ منْ كُبراءِ هذهِ الجَماعَةِ كانتْ تُحذِّرُني منْهُم، فكانُوا يقولونَ: لا تَجْلسْ مَعَ هؤلاءِ؛ لأَنَّهُم وَهَّابيُّونَ، وَعَقائدُهُم تُخالفُ عَقيدَةَ أهْلِ السُّنَّةِ، وليْسَ عنْدَكَ معرفَةٌ -أَيْضًا- فِي الدِّينِ؛ فَلِذا سَيُضلونَكَ.

ورَغْمَ أنَّ هذهِ الكَلماتِ كانَت تُخوِّفُني، فكنْتُ أَتساءَلُ: وما هي عَقائدُهُم الضَّالَّةُ؟ وفي مُدَّةٍ قصيرَةٍ بارتِباطِي معَهُم عرَفْتُ أشياءَ كثيرَةً، وفَهِمْتُ أنَّ هؤلاءِ الإخوانَ كانُوا يَتكلَّمونَ عَن التَّوحيدِ فَقَط، ويَطْعنون فِي مَسائِلِ الشِّرْكِ، وهَذِهِ الجَماعَةُ - أي: التَّبليغُ - كانَتْ لا تُحِبُّ أهلَ التَّوحيدِ؛ إلَّا أنَّ سَوقهم الإخوانَ الحِجازيِّينَ وَالخَليجِيِّينَ لِلتَّبليغِ كانَ لإِرْجاعِهِم عنْ عقيدَتِهِم الصَّحيحةِ، وَذلِكَ عنْ طريقِ إظْهارِ سُلوكِهِم الحَسَنةِ، أَحْسسْتُ ذلكَ الحالَ بَعْدَ مُعاشَرَتِي لِهؤلاءِ الإخوانِ.

فَعِندما رأَتْ هذهِ الجَماعَةُ أنَّ بعضَ آرائي قدْ تغيَّرتْ، وبدأتُ أُخالِفُ مذْهَبَهم الحَنَفِيَّ ببعْضِ أعْمالي؛ تَركوني وحْدِي؛ لأنَّ الَّذِينَ أَكْرموني وَرَغَّبوني فِي التَّبليغِ ظَنُّوا أنِّي سَأُؤَثِّرُ عَلىٰ الأَتْراكِ الخَارجِين معَنَا! ورَجَعْتُ مِن الهنْدِ إلىٰ بلْجِيكا بِذلك السَّبَبِ، وَالإِخوانُ بِبلجيكا بَدَؤوا يَتعاملونَ مَعِي بِمُعاملَةٍ بَارِدَةٍ، وَإِن كانُوا لا يظْهرونَ بِذلِكَ.

وأخيرًا بدأْتُ أقْطعُ ارْتباطي معَ هذِهِ الجَماعَةِ، ورَغْم ذلِكَ كنْتُ أُعامِلُهم مُعاملَةً جيِّدَةً، إلىٰ أنْ جاءَتْ حادثَةُ الاجْتماعِ فِي ٢٨ رجبٍ سَنَةِ ١٤٠٢هـ.

وَنظرًا إِلَىٰ إعلانِ هَذَا الاجْتماعِ مُبكِّرًا بِبلجيكا، فكنَّا نَنتَظِرُ أُناسًا كثيرًا لِاشْتراكِهِم فيهِ، وأخيرًا جاءَ ذلكَ اليومُ، وأنا كذَلِكَ كنْتُ أودُّ أنْ أَستفيدَ استفادَةً كثيرَةً مِنْ هَذَا الاجتماعِ، وَلذا قبلَ الاجتماعِ ذكرْتُ مُرغِّبًا للإخوانِ بأنَّ هَذَا الاجتماعَ اجتماعٌ كبيرٌ، وسَيشترِكُ فيهِ كثيرٌ منَ الأتراكِ -أَيْضًا-، وعَلينَا أنْ نَشْترِكَ جماعةً كذلكَ، وبهَذَا سنجد فرصةً للكَلام معَ النَّاسِ عنِ التَّوحيدِ.

ويوْمَ الثَّانِي منْه جئْنا مَثْنىٰ مَثْنىٰ إلىٰ الموضعِ، وَكُلُّنا تكلَّمنا معَ المُخاطبِينَ عنِ التَّوحيدِ بِما لدَيْنا مِن العلْمِ، وكنَّا نُحاولُ أنْ نَلفتَهُم إلىٰ غايةِ خَلْقِنا الَّتي هِي العِبادَةُ؛ لأنَّ عِنْدَ خُروجي معَ هؤلاءِ - وخاصَّةً معَ مَشايخِهِم - لمْ أرَ أحدًا منْهُم تكلَّمَ عنِ التَّوحيدِ.

وبِالطَّبعِ أَمْرُنا هَذَا قدْ رُئِيَ منْ بعضِ المُراقِبينَ، فَلِذا بَدؤوا يُحيطونَ حَولي ويَسأَلوني بعْضَ الأسْئلَةِ، ويقُولون مَثَلًا: لِماذا تُشوِّشُ عُقولَ النَّاسِ بِالأشْياءِ الَّتي لا يَفْهمونَها، فَتُفسدَ عُقولَ المُسلمين الصَّافيةَ بِآراءِ ابْنِ تيميَّةَ ومُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ الباطِلَةِ؟! فأخَذوا يتَّهموني بهذِهِ الأشْياءِ وَالتُّهَمِ!

وأَخيرًا جاءَ عبدُ القادِرِ عُمر قوش أميرُهُم ببلجيكا، فأخذَني إلىٰ الخارِجِ، وكانَ يَعْرِفُني تَمامَ المَعرفَةِ؛ لِخروجي معَهُ أوَّلَ مرَّةٍ بِجماعَةِ التَّبليغِ -كَما ذكَرْتُ ذلِكَ فيما سَبَقَ-، فقالَ لِي موجِّهًا بعضَ الأسْئلَةِ: يا أَبا سعيدٍ! يقولونَ بأنَّك مِن جماعَةِ التَّكفيرِ؛ فهل هَذَا صحيحٌ؟ فقُلتُ لهُ: مَنْ قال لكَ هَذا؟ فقال لي: لا أعْرِفُ؛ إنَّما كُلٌّ يَقولونَ بأنَّك تُكفِّرُ المُسلمينَ. فقلْتُ مُجيبًا له: تَكْفيرُ المُسلمينَ حَفِظنا اللهُ منْهُ، ونَحن بُرآءُ

مِن ذَلك؛ فَهل يُمكنُك أنْ تعطِيَني مِثالًا عليْهِ؛ فكيْفَ أُكَفِّرُهم؟! فأجابَ علىٰ الفوْرِ قائلًا: تُكفِّرُ أهْلَ التَّصوُّفِ. فأجَبْتُ عليْهِ قائلًا: أتقْصِدُ هؤلاءِ الَّذِينَ يدْعونَ غيْرَ اللهِ، وَيَسْتغيثونَ بِغيرِهِ؟ فاللهُ يكفِّرُهم ولَسْتُ أنا بِمُكَفِّرٍ. فَذَهبَ وَتركَنِي بدونِ أنْ يرُدَّ عَليَّ.

وأردْتُ أنْ أدْخُلَ إلىٰ الدَّاخلِ مرَّةً ثَانيَةً، وهذِهِ المرَّةَ لم يَسْمحوا لِي بالدُّخولِ، فَكأنَّهُم أحاطوا المَدْخلَ، وبدأْتُ أنْتظِرُ فِي مَكاني، فبَدَؤُوا يَطْردونَ إخْواني إلىٰ الخارِجِ واحدًا واحدًا، وبعْدَ نصْفِ ساعَةٍ جميعُ الإخوانِ كانوا خارِجَ البابِ.

وقدْ أخذُوا مِن بيْنِ هؤلاءِ الإخوانِ شَخْصًا إلىٰ مَشايخِهِم، وأمْسكوهُ فِي الدَّاخِلِ، واسْمُ هَذَا الأخِ هو مُصْطفىٰ، ثُمَّ طردوهُ مُوَجِّهينَ إليْهِ بِتُهَمٍ كثيرَةٍ.

وَبِالطَّبعِ؛ بعْدَ ساعةٍ أوْ ساعتيْنِ رجَعْنا إلىٰ المَسجدِ، وسَمِعْنا بالغَدِ أنَّهم ضَربوا شخصًا يُسَمَّىٰ بِـ(فاروق حنيف) حتَّىٰ الفجْرِ؛ ظانِّين بأنَّ له ارْتباطًا بنَا، وَقدْ كتَبَ هَذَا الأخُ قصَّتَه بنَفْسِه، وها هي مُلصقَةٌ بهَذَا التَّقريرِ.

واللهُ مِن وراءِ القَصْدِ، وَهُو المُوفِّقُ والهَادي إلىٰ سَواءِ السَّبيلِ، وآخِرُ دَعْوَانا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ.

والسَّلامُ عليكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ وَبَركاتُهُ.

حُرِّرَ في

٢٤/ ٩/ ١٤٠٨هـ ببلجيكا

إعدادُ

مُحمَّد أَبو سعيدٍ اليربوزي»

القِصَّةُ الخامسةَ عشْرَةَ:

قِصَّةُ فاروق حنيف معَ جماعةِ التَّبليغِ، وقدْ كتبَها فاروقٌ بيدِهِ؛ كمَا ذكَرَ ذلك أَبو سعيدٍ اليربوزي فِي تقريرِهِ الَّذِي تقدَّمَ ذكْرُهُ، وهَذَا نصُّهَا:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي الاِجتماعِ المُنعقدِ لجماعةِ التَّبليغِ يومَ السَّبتِ ٢٨ رجبٍ ١٤٠٢هـ المُوافقَ ٢٢ مايو أيار ١٩٨٢م، وحيثُ الحُشودُ والوفودُ تجتمعُ فِي مدينةِ شارلوروا، قرَّرتُ الذَّهاب هُنالك لِمُلاقاةِ بعضِ الإِخوةِ الباكستانيِّين القادمينَ مِن دانمارك لحضورِ اللِّقاءِ، وَتَمَّ بحمْدِ اللهِ الْتِقَائِي بِهم فِي قاعةِ التَّجمُّعِ، واسْتمعْنَا معًا إِلىٰ بياناتِ مشايخِ التَّبليغِ وغيرِ ذلكَ طيلةَ يومِ السَّبتِ إِلىٰ صلاةِ العِشاءِ، وبعْدَ انْقضاءِ الصَّلاةِ؛ قمْتُ معَ أميرِ جماعةِ التَّبليغِ فِي دانمارك لِنذهَبَ إِلىٰ المَكانِ الَّذِي حطُّوا فيه رِحالَهُم، وأثناءَ ذلِكَ اعترَضَنِي القادرِيُّ أميرُهُم فِي الدَّارِ البَيْضاءِ، فظَنَنْتُ أَنَّهُ سائِلي سؤالًا عابرًا، ومَضىٰ صديقي دُون أنْ يَشْعرَ بِتَخلُّفي عنْهُ.

فسأَلَنِي القادريُّ قائلًا: كيفَ تَجِدُ قلبَكَ تُجاهَ العمَلِ الَّذِي نقومُ بِهِ والخُروجِ فِي سبيلِ اللهِ؟ فأجبْتُه بِأَنِّي غيرُ مُطْمئِنٍّ لِطريقَةِ هَذَا الخُروجِ. فاسْتفسَرَنِي عنْ سببِ ذلكَ؟ فأجبْتُه قائلًا: إِنِّي أفَضِّلُ أنْ يكونَ خُروجي أربعَةَ أَشْهُرٍ لتعلُّم العَربِيَّةِ والحديثِ وَالفقْهِ فِي الدِّينِ، وَلا أرْغَبُ فِي الاِستماعِ إِلىٰ الخُرافاتِ وَالمَناماتِ الَّتِي لا شأنَ لي بِهَا. فأجابَنِي علىٰ الفَوْرِ بقولِهِ: إذَنْ؛ فِي قلْبِكَ نفاقٌ. فقلْتُ له: هلْ أنتَ مطَّلعٌ علىٰ قلْبي؟! فأجابَ أنْ: نَعَم!

فقلتُ لهُ: ما دمتَ بهذِهِ المَنزلَةِ؛ فأنْتَ ربِّي؛ لأَنَّهُ هو وحدَهُ المطَّلع علىٰ

القُلوبِ؛ كما قال تَعالَىٰ: ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]. فَقَبضَ مِن يدي بقُوَّة، فقلْتُ له: إليْكَ عنِّي. فقال لي: ورَدَ فِي الحَديثِ: «مَن رَأَىٰ منكُمْ منْكَرًا؛ فَلْيُغيِّرهُ بِالعَصا». فبادرته قائلًا: اتَّقِ اللهَ! لا تحرِّف حديثَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّما قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَأَىٰ مِنكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ..»، الحَديثَ(١).

فَلَمْ يصبِرْ آنذاك، حَتَّىٰ جرَّني إليْهِ بقوَّةٍ، ولَمْ يدَعْ لي فُرْصةً لِأخْذِ نعليَّ، فأخذَني إلىٰ حُجرَةٍ صغيرَةٍ، وطلَبَ مني أوْراقي، كأنَّه رجلُ مُخابراتٍ، فسلَّمْتُه أوْراقي، فأخَذَها وانْصرَفَ بعدَ أن خلَّف مَن يَحرسُني.

ثمَّ عادَ بعْدَ حوالي ثلاثِ ساعاتٍ مَع رجُلٍ آخرَ، فأخَذاني إلىٰ مكان خلفيٍّ فِي الخارجِ، خالٍ من حركَةِ النَّاس، فربَطوا يديَّ من وَراءِ ظَهري، وانْهالَ عليَّ القادِريُّ ضربًا وركْلًا وجَرًّا لِلحْيَتي وضربًا بِرَأْسِي علي الجِدارِ، وأَذْكر مِن بيْنِ ما كانَ يُقال لِي أثْناءَ التَّعذيبِ: «مِن أينَ جِئْتَ بسيارَةٍ مشحونَةٍ بِالسِّلاحِ؟»! ثُمَّ انصرَفَ بعدَ أنْ خلَّف مَن يَحرسُنِي!

وبعدَ رُبُعِ ساعةٍ تقريبًا عادَ إليَّ القادِرِيُّ معَ رَجُلٍ أرْدُنِيٍّ وآخرَ مَغربِيٍّ يَصْحبُهُم إلهامي التُّونسي أميرُهُم بِفَرنسا، وَعادُوا إِلىٰ ضَرْبي وتَعْذيبي تحْتَ نظَرِ إلهامِي ورِعايَتِهِ، وجَاؤوا بمَهْزلَةٍ أُخْرىٰ، وذلِكَ قولُهُم لِي: إنَّهم وَجَدوا سيارَةً مَشْحونَةً بِالسِّلاحِ، وَإنَّ لي ارتباطًا بِها، وغيرِ ذلكَ مِن التُّرَّهاتِ الَّتِي لَا يُصدِّقُها عاقِلٌ، فبادَرْتُهم بقولي أنْ لا عَلاقةَ لِي بهَذا علىٰ الإطلاقِ، وإنْ كانَ ما تزْعمونَهُ حقًّا؛ فأخْبِروا الشُّرطَةَ

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجه (٤٠١٣)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (٥٠٠٨)، وأحمد في «المسند» (١٧/ ٢٣٩) (١١١٥٠).

الَّتِي تحقق فِي هَذَا.

واسْتمرُّوا فِي تَعذيبي دُون أَنْ يَحْصلوا منِّي عَلىٰ نتيجَةٍ، ثُمَّ هدَّدوني بالكَهْرباءِ، فَقُلت: إِنِّي أفَوِّضُ أمْري إلىٰ اللهِ؛ إِنَّه بصيرٌ بالعِبادِ، وألبسوني ثوبًا ويداي مقيَّدتانِ كمَا سَبَقَ، وأخذوني إلىٰ مكانٍ أعْلىٰ فِي حجرَةٍ ضيِّقَةٍ، حيثُ هُنالِكَ آلةٌ لتوليدِ الكَهْرباءِ، وأجْلسوني عَلىٰ حديدَةٍ، والعَجَلةُ مِن وراءِ ظَهري، وأَخَذ بِلِحْيَتِي يجرُّها حتَّىٰ أُقِرَّ بما وَرائي مِن سُوءٍ -كَما ادَّعوا!-.

ثُمَّ قفَلَ البابَ، وظَلَلْتُ وحيدًا علىٰ تِلك الحالَةِ سِوىٰ واجهَةٍ أَنْظُر مِن خِلالها النَّاسَ وينْظُرون إليَّ، ومِن حينٍ لآخرَ يأتِي مَن يَتولَّىٰ إذايتي وَيَقومُ بتَعذيبي، حَتَّىٰ أدْرَكَني الفَجْرُ وأنَا علىٰ ذَلِك، فصَلَّيتُ بِعَيْنيَّ وَأنا عَلَىٰ تِلكَ الحالِ حَتَّىٰ طَلَعَتِ الشَّمسُ.

وَحَوالي الحادِيَةَ عشْرَةَ جاءني القادِرِيُّ، وَنَصَحني بِالِابْتِعادِ عَن المُسْلمينَ، وأخذَني لأَغْسِل ما أَصَابَني أثْناءَ تَعذيبي مِن التَّشويهِ حَتَّىٰ بعْدَ الثَّانية عشْرَةَ ناوَلَنِي أوراقِي، وأطْلَقَ سَراحي مكرِّرًا نُصْحه لِي بِالِابْتِعاد عَنِ المُسْلمينَ.

وَهَكذا يا أَحْبابِي الكِرام يَكونُ إِكْرام المُسْلم[1]، وَلَا حوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ،

(١) يُشِيرُ إِلىٰ أَحَدِ الأُصُولِ السِّتَّةِ مِن أُصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَهُو ما زَعَمُوهُ مِن (إِكْرام المُسْلِمِ)، وَهُمْ عَلَىٰ العَكْسِ مِن ذلكَ مَعَ أهلِ السُّنَّةِ المُنابذينَ لِبِدْعةِ التَّبليغِ وَغَيْرها مِن البِدَعِ والمُحْدثَاتِ فِي الدِّينِ.
وَفِي قصَّتِهم مَع فاروق حنيف أوْضَحُ دليلٍ عَلىٰ أَنَّ إِكْرامَ المُسْلمِ المُتَمَسِّك بِالسُّنَّةِ لا وُجودَ لهُ عِنْدَ التَّبْليغِيِّينَ.
وَيدُلُّ علىٰ ذلك -أَيْضًا- بُغْضُهم وعَداوتُهُم لشَيْخِ الإِسلامِ ابنِ تيميَّةَ وابْنِ القَيِّم ومحمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ، ومُحاربَتِهِم لكُتُبِهم، وَتَمَنِّيهم إحْراقَها وَإِزالَتَها عنْ وجْهِ الأرْضِ؛ كمَا تقدَّمَ التَّنبيهُ =

وَإِلَيْهِ المُشْتكىٰ، وَهُو حسْبِي ونِعْم الوَكيلُ.

وجاءَ فِي خاطري وأنا خَارجَ المَكانِ أنْ أذْهَبَ إلىٰ الشُّرطَةِ، وأُخْبرُهُم بِما جَرىٰ لِي مَعَ هؤلاءِ، ولكنِّي فَضَّلتُ الصَّمتَ؛ مُراعاةً لمَصْلحةِ الإِسلامِ والمُسْلمينَ.

التَّوقيعُ: فاروقُ حَنيف».

قُلتُ: فِي هَذِهِ القِصَّةِ أَوْضحُ بَيانٍ لِما كانَ عليْهِ التَّبْلِيغِيُّونَ مِن بُغْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ والعَقيدَةِ السَّلفيَّةِ، وَما كانَ عليْهِ بَعضُ أُمَرائِهِم مِن الفَظاظَةِ وَالغِلْظةِ عَلىٰ الضُّعفاءِ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمُجاوَزَةِ الحَدِّ فِي ظُلْمِ مَن تمكَّنُوا مِن ظُلْمه وَالاعْتِداء عليْهِ مِن غيْرِ جُرْمٍ ولا سَبَبٍ سِوىٰ كَراهتِهِ لِخُرافاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومَناماتِهِم وما يَزْعمونَهُ من الكَراماتِ الَّتِي لا حقيقةَ لها، وإنَّما هِي منْ تَلاعُبِ الشَّيطانِ بِهم وتلبيسِهِ عليْهِم فِي اليَقظةِ

=

عَلىٰ ذلك فِي أوَّلِ هذهِ الرِّسالَةِ.

وقدْ تقدَّمَ فِي القصَّةِ الثَّالثَةَ عشْرَةَ أنَّ طائفةً مِن التَّبْلِيغِيِّينَ اعتَدَوْا عَلَىٰ الحُساميِّ لمَّا تكلَّمَ فِي بيانِ التَّوحيدِ وَالتَّحذيرِ مِن الشِّرْكِ.

وتقَدَّمَ فِي القصَّةِ الرَّابعَةَ عشْرَةَ أنَّهُم أنْكَروا عَلىٰ اليربوزي لمَّا تكلَّمَ فِي بَيانِ التَّوحيدِ، وَقالُوا لهُ: إنَّك تُفسِدُ عُقولَ المُسْلمين بِآراءِ ابنِ تَيميَّةَ ومحمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ!! ثُمَّ طردوهُ مِن مُجْتمعِهِم، وطَردوا معَهُ جميعَ الَّذِينَ ينْتَسِبون إلىٰ السُّنَّةِ.

فَلْتَتأمَّل هذِهِ القِصصَ؛ ففيهَا دليلٌ علىٰ بُغضِ التَّبْلِيغِيِّينَ للسُّنَّةِ وأهْلِها، وَفِي اعْتدائِهِم عَلىٰ بَعْض أهْلِ السُّنَّةِ، وإِهانَتِهِم، وطَرْدِهِم مِن مُجتمعاتِهِم؛ دليلٌ عَلىٰ أنَّ إكْرامَ المُسْلم المُتَمسِّكِ بِالسُّنَّةِ لا وُجودَ لَه عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وأنَّهُم إنَّما جَعَلوا إكْرامَ المُسْلمِ أصْلًا مِن أُصولِ بِدْعتهم؛ لِيَصِيدوا بِهِ السُّذَّجَ الَّذِينَ يَنْخدعونَ لِظَواهِرِ أقْوالِهِم الَّتِي يُراد بِها الخَديعَةُ لِلأغْبياءِ وَاسْتدراجُهُم إلىٰ قَبولِ البِدَعِ والجَهالاتِ وَالإِعراضِ عنِ السُّنَّةِ وأهْلِها.

وَالمَنامِ؛ كما فعَلَ ذلكَ بِأسْلافِهِم منْ جهلَةِ الصُّوفيَّةِ وَضُلاَّلِهِم.

وإنَّ الجُلودَ لَتقْشَعرُّ مِمَّا فَعلَه الظَّلَمةُ مِن أُمرائِهِم مَعَ المُسْلِمِ الضَّعِيفِ المُسمَّىٰ بِـ(فاروق حَنيف) مِن أنواعِ التَّعذيبِ والضَّربِ الشَّديدِ، وما وَجَّهوهُ إليْهِ مِن الافْتراءِ وَالأكاذيبِ وَالتُّهم الَّتِي لا صِلةَ لهُ بِها، وَسَيقفُ الجَميعُ بيْنَ يدَيْ حَكَمٍ عَدْلٍ، يأخُذُ لِلمظْلُوم حقَّه مِن الظَّالمينَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وقدْ حرَّمَ اللهُ الظُّلمَ عَلىٰ نفسِهِ، وجعَلَه محرَّمًا بيْنَ عِبادِهِ، وحَرَّم إيذاءَ المُؤمنينَ والمُؤْمناتِ بِغَير ما اكْتسبوا وشَدَّد فِي ذَلِك، وحرَّمَ -أَيْضًا- رَمْيَهم بِما هُمْ بُرآءُ منْهُ منَ الخَطايا وَالآثامِ وَشَدَّدَ فِي ذَلِك:

فقالَ تعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

وَقال تعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١١٢].

وَرَوَىٰ الطَّبرانيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ عنْ أبي الدَّرداءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ ذكَرَ امْرءًا بشَيْءٍ ليْسَ فيهِ لِيَعيبَهُ بهِ؛ حَبَسه اللهُ فِي نارِ جهنَّمَ، حتَّىٰ يأتِيَ بِنَفاذِ ما قالَ فيهِ**»(١).

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، والطَّبرانيُّ؛ عنْ سهلِ بنِ مُعاذٍ الجُهني عنْ أبيهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ رَمَىٰ مُسْلِمًا بِشَيْءٍ يُرِيدُ شَيْنَهُ بِهِ؛**

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (١٢٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٥٥٨٤).

حَبَسَهُ اللهُ عَلَىٰ جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّىٰ يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ»[(١)].

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، والطَّبَرانِيُّ -أَيْضًا-؛ عنْ أسْماءَ بِنْتِ يزيدَ الأنْصاريَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيارِكُمْ؟**». قَالُوا: بَلَىٰ. قَالَ: «**فَخِيارُكُمُ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا؛ ذُكِرَ اللهُ تَعالَىٰ. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟**». قَالوا: بَلَىٰ. قَالَ: «**فَشِرارُكُمُ المُفْسدونَ بَيْنَ الأَحِبَّةِ، المَشَّاؤُونَ بِالنَّميمَةِ، البَاغُونَ لِلبُرآءِ العَنَتَ**»[(٢)].

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- عنْ عبدِ الرَّحمنِ بنِ غَنْم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[(٣)].

قالَ ابنُ منظورٍ فِي «لِسانِ العَربِ»: «(العَنَتُ): دُخولُ المَشقَّةِ عَلَىٰ الإِنْسانِ وَلِقاءُ الشِّدَّةِ، يُقَالَ: أعْنَتَ فُلانٌ فُلانًا إِعْناتًا: إِذا أَدْخَلَ عليْهِ عَنَتًا؛ أيْ: مَشَقَّةً. وَ(البُرآءُ): جَمْعُ بريءٍ»[(٤)] انْتَهىٰ.

وَإِذا عُلِمَ ما جاءَ فِي الآيتَيْنِ وحَدِيثَيْ أبي الدَّرداءِ وَسَهْل بنِ مُعاذٍ مِن التَّشديدِ وَالوَعيدِ لِمَن رَمَىٰ مُسلمًا بشَيْءٍ ليْسَ فيهِ ليَعِيبَهُ بهِ؛ فَلا يأْمَن القادِرِيُّ والهامِيُّ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤/٤٠٦) (١٥٦٤٩)، وأبو داود (٤٨٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٣٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٢٢٥)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (١٦٩٧).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٥/ ٥٧٥) (٢٧٥٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٢٣).
وقال الألباني: حسن. انظر: «التعليق علىٰ الأدب المفرد» (٢٤٦).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٩/ ٥٢١) (١٧٩٩٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٨٦٥).

(٤) «لسان العرب» (٢/ ٦١).

وَأعوانُهما الَّذِينَ تَكالبوا عَلىٰ فَاروق حَنيف وَاسْتَضْعفوهُ وَعذَّبوهُ أشَدَّ العَذابِ وَرمَوْه بما هُو بريءٌ مِنْه مِنَ التُّرَّهات والإفكِ وَالبُهتانِ أنْ يَكونَ لَهُم نَصيبٌ وافرٌ ممَّا جاءَ فِي الآيتَيْنِ والحَديثَيْنِ مِن الوعيدِ الشَّديدِ.

وَفِي القصَّةِ -أَيْضًا- ما وَقعَ مِن القادِرِيِّ مِن التَّحريفِ فِي حديثِ الأَمْرِ بِتَغْييرِ المُنْكرِ، حَيْثُ قَالَ: «وَرَدَ فِي الحَديثِ: «منْ رأىٰ منْكُم مُنكرًا؛ فليغيِّره بالعَصا»، وهَذَا مِن الكَذِب عَلىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ والتَّحريفِ لِكَلامِهِ!

وقدْ تَواتَرَ عن النَّبيِّ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

وَرَوىٰ البُخاريُّ(٢) عنْ سَلمةَ بنِ الأَكْوَعِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقولُ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

وَرَواهُ الإمَامُ أَحْمَدُ، وَلَفْظه: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يَقُولُ أحَدٌ عَلَيَّ بَاطِلًا - أو: مَا لَمْ أَقُلْ -؛ إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(٣).

إِسْنادُهُ ثُلاثِيٌّ عَلىٰ شرْطِ الشَّيخَيْنِ.

وَرَوىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَابْنُ مَاجَه؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧/ ٥٦) (١٦٥٢٤) بلفظه، والبخاري (١٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٢٨٠).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/ ١٧) (٨٢٦٦)، وابن ماجه (٣٤)، والبخاري في «الأدب =

وَرَوَىٰ ابْنُ مَاجه عَن أَبِي قَتادَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ علىٰ هَذَا المِنْبرِ: «**إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الحَدِيثِ عَنِّي؛ فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ؛ فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ عَن وَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ؛ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الفِرَىٰ: أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ فِي المَنَامِ مَا لَمْ تَرَيَا، أَوْ يَقُولَ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ**»(٢).

فَلْيتأمَّلِ المُتهاوِنونَ بِالتَّقوُّلِ علىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَا جاءَ فِي هذهِ الأحاديثِ مِن الوَعيدِ الشَّديدِ لِمَن قالَ عَلَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما لَمْ يقُلْ، ولا يَأْمَنوا أنْ يكونَ لهُم نصيبٌ وافرٌ مِنْه.

القِصَّةُ السَّادسَةَ عشْرَةَ:

قِصَّةُ ذَبْحِ طائِفَةٍ مِنْهم لِأولادِهِم الذُّكورِ اعْتمادًا مِنهم عَلىٰ الأحْلامِ الشَّيطانيَّةِ!

وقدْ ذكرَ هذهِ القصَّةَ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ فِي (ص٣٩) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، فقالَ ما مُلَخَّصُهُ:

«وَإِنَّ مِن غريبِ مَضارِّ الجَهلِ مَا حدَثَ بالهِنْد وباكستانَ مِن بعضِ أهلِ الدِّين والصَّلاحِ والتُّقىٰ، حيْثُ رأَوْا فِي المَنامِ أنَّهم ذَبحوا - أو يَذْبَحون - بعْضَ أولادِهِم

=

المفرد» (٢٥٩)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٦١٦١).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧/ ٢٢٥) (٢٢٥٣٨)، وابن ماجه (٣٥)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٦٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥/ ٣٩٠) (١٦٠٠٨)، والبخاري (٣٥٠٩).

الذُّكورِ خاصَّةً، فلمَّا أصبَحوا؛ ظنُّوا مَنامَهم إلْهامًا وأَمْرًا وابْتِلاءً لهُمْ مِن اللهِ، فقامُوا وَأَنْجزوا مَا أُمِروا بهِ فِي زَعْمِهِم، فَذَبَحوا أبْناءَهُم مِن أصْلابِهِم كَمَا يُذْبَح الكَبْشُ مُطَّرحًا وَهُو ينْظُرُ، وَأَحْسَنوا ذِبْحتَهُم -فِي زَعْمِهم!-، وَاحْتسبوهُم، وأَحْسَنوا احْتِسابَهم -فِي زَعْمِهمَ!-؛ فَيَا لهولِ المَنْظرِ! وَيَا لفظاعَةِ الجَهْلِ!

ولمَّا أُخِذوا ونُوقِشوا؛ قالوا: لمْ نأتِ إمْرًا، وَلَم نُحدثْ نُكرًا، وإنَّما أنْجزْنا ما أُمِرنا به، واتَّبعْنا فيهِ سُنَّة سيِّدنا إبْراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ! وَلا يَعْلمون أنَّ مَنامَ الأنْبياءِ وَحْيٌ، وَمَنامُ الصُّلحاءِ بَشائِرُ أَوْ أَضْغاثُ أحْلامٍ، وَمُجرَّدُ رُؤيا مَنام أَوْ إضْلالِ شَيْطانٍ.

وَالسَّبب فِي جَهْلهم هَذَا وأمْثالِهِ قِيادَتُهُم الدِّينيَّةُ، فَهِي المَسْؤولَةُ عَن جَهْل الأَتْبَاعِ».

إِلىٰ أنْ قَالَ: «ولمْ نسمَعْ بمثلِ هذهِ الأحداثِ فِي البلادِ العَربيَّةِ، فَيَا لكارثَةِ العقولِ وزيْغِ القُلوبِ! ويا لضياعِ الدِّينِ والدُّنْيا معًا! فإِنَّا للهِ وَإِنَّا إليْهِ رَاجِعُونَ»، انْتَهىٰ.

وَإذا كانَتْ هذهِ الكارثَةُ مِن أفعالِ المَوصوفينَ بِالدِّينِ وَالصَّلاحِ وَالتُّقىٰ مِن التَّبْليغِيِّينَ؛ فَمَا الظَّنُّ بمَن هو دُونهم فِي هذه الخِصالِ؟!

فلْيَحذرِ المُؤمِن النَّاصحُ لنَفْسِه مِن الاغْترارِ بالتَّبْليغِيِّينَ، وَالانْضِمامِ إِليْهِم؛ فإنَّهُم أهلُ بدَعٍ وَضَلالاتٍ وَجهالاتٍ، وَلا خيْرَ فيهِمْ.

وَأَمَّا قولُ الأستاذِ سيفِ الرَّحمنِ: «إنَّ قيادَةَ التَّبْليغِيِّينَ هي المَسْؤولَةُ عَنْ جهْلِ الأَتْباعِ، وأنَّها هي السَّببُ فِي جهْلِ الَّذِينَ ذَبَحوا أولادَهُم اعتمادًا علَىٰ الأحْلامِ الشَّيطانِيَّةِ».

فجَوابُهُ أنْ يُقَالَ: مِن المَعْلومِ عِنْدَ العقلاءِ أنَّ البنيانَ إذا كانَ مؤسَّسًا علَىٰ شَفا جُرفٍ هارٍ؛ فأساسُهُ أقْربُ إلىٰ الانْهيارِ مِن فُروعِهِ، وَبَيانُ هَذَا أَنَّ قِيادَةَ التَّبْليغِيِّينَ

مُؤَسَّسةٌ عَلىٰ البِدَعِ والجَهْلِ والضَّلالِ؛ فَلا فَرْقَ إِذَنْ بَيْنَ القادَةِ والأتباعِ فِي جهلِهِم لكثيرٍ مِن أحكامِ الشَّريعَةِ.

وقدْ ذكَرْتُ فِي القصَّةِ الأُولىٰ عنْ أميرِ جَماعةِ التَّبليغيِّين فِي زَمانِنا - وَهُو المُسَمَّىٰ إنْعام الحسنِ - أنَّه اسْتعمَلَ الشَّعوذَةَ والأحْوالَ الشَّيطانيَّةَ والتَّعاويذَ المُشْتملَةَ عَلىٰ الشِّرْك الأكبَرِ فِي العِلاج مِن السِّحْر الَّذِي ظنَّ أنه قدْ أُصِيبَ بِه.

وَذَكَرْتُ فِي القصَّةِ -أَيْضًا- أنَّ إنعامَ الحسنِ أَمَرَ عمرَ بالنبوري الَّذِي يُعتبَرُ لِسانَ الدَّعوَةِ التَّبليغِيَّةِ النَّاطقَ، أنْ يسْتَشْفِيَ مِن السِّحْرِ الَّذِي ظنَّ أنَّه قدْ أُصيبَ بِهِ بِمِثْلِ مَا استَشْفَىٰ بهِ إنعام الحسن مِنَ الشَّعوذَةِ وَالتَّعاويذِ الشِّرْكِيَّةِ والأَحْوالِ الشَّيطانيَّةِ.

وإذا كانَ الجَهلُ قَدْ بلَغَ بأميرِ جماعَةِ التَّبليغِ ولِسانِ دعوتِهم النَّاطِقِ إِلىٰ استعمالِ التَّعاويذِ المُشتملةِ عَلىٰ الشِّرْكِ الأكبَرِ فِي العِلاجِ والِاستشفاءِ بالشَّعوذَةِ وَالأحوالِ الشَّيطانيَّةِ؛ فلا يُستكْثَرُ مِن بعضِ أتْباعِهِم أنْ يَبلغَ بِهم الجَهلُ إلىٰ أنْ يذبَحوا أولادَهُم اعتمادًا علىٰ الأحْلامِ الشَّيطانيَّةِ.

وَلا شَكَّ أنَّ الَّذِي فَعَلَهُ إنْعام الحسن وعمرُ بالنبوري مِن الشِّركِ والِاستشفاءِ بالشَّعوذةِ وَالأحْوالِ الشَّيطانيَّةِ أَعْظمُ بِكثيرٍ مِن ذبحِ الأولادِ؛ لأنَّ الشِّركَ أعظَمُ الظُّلمِ وأكبَرُ الكبائِرِ وأشدُّ المحرَّمات تحريمًا، وقدْ أخبَرَ اللهُ تَعالَىٰ أنَّه لا يَغفرُ أنْ يُشرَكَ بهِ ويغْفِرُ ما دونَ ذلك لمنْ يشاءُ، وهَذَا يدُلُّ علىٰ أنَّ ذَبْح الأولادِ أهْونُ مِن الشِّركِ؛ لأنَّ ذَبْحَهم مِن الذُّنوبِ الدَّاخلَةِ فِي قَولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، وَأمَّا الشِّركُ؛ فإنَّهُ مَقطوعٌ لِصاحبه بعَدَمِ المَغفرَةِ:

لِقولِ اللهِ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨].

وَلقولِه تعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾

[المائدة: ٧٢].

وفِي الحديثِ الصَّحيحِ عنْ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ قَالَ: سأَلْتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أيُّ الذَّنبِ أعظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**». قَالَ: قلتُ له: إنَّ ذلك لعظيمٌ. قَالَ: قلْتُ: ثُمَّ أيُّ؟ قَالَ: «**أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**». قَالَ: قلتُ: ثُمَّ أيُّ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ (١).

وَفِي روايَةٍ: «فأنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ تصديقَها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]».

فَالواجِبُ علَىٰ إنْعام الحسنِ وَعُمر بالنبوري أنْ يتُوبا ممَّا وَقَعَ منْهُما مِن الشِّركِ وَالتَّعلُّق بالشَّعوذةِ وَالأحْوالِ الشَّيطانيَّةِ؛ فإنَّ اللهَ تَعالَىٰ يتوبُ علَىٰ مَن تابَ صادِقًا مِن أيِّ ذنْبٍ كانَ.

****

وَمِن الشِّركيَّاتِ الَّتِي ذُكِرتْ عَن بعضِ مَشايخِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهم كانُوا يُرابِطون علَىٰ القُبورِ، وَيَنْتظرونَ الكَشْف والكَراماتِ وَالفيوضَ الرُّوحيَّةَ مِن أهْلِ القبورِ،

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٠٤) (٣٦١٢)، والبخاري (٧٥٣٢)، ومسلم (٨٦)، وأبو داود (٢٣١٠)، والترمذي (٣١٨٢)، والنسائي (٤٠١٣).

وَيُقرُّون بمَسألةِ حياةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحياةِ الأَوْلياءِ حياةً دُنيويَّةً لا بَرزخيَّةً.

ذَكَر ذلكَ عنهُم الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ فِي (ص٤٧) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عابِرَةٌ اعْتِبارِيَّةٌ حَوْلَ الجَماعَةِ التَّبْليغِيَّةِ».

وَذَكر -أَيْضًا- أَنَّ شيخَهم الشَّيخَ زكريا شيْخَ الحديثِ عندَهُم وبِمَدْرَسَتِهم ببلدَة سهارنفور بالهِنْدِ كانَ يأتِي إلىٰ المَدينَةِ المُنوَّرة، ويُرابِطُ عِنْدَ قبرِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالجانِبِ الشَّرقيِّ مِن القبْرِ، ونَحْو الأقدامِ الشَّريفةِ، ويَذهبُ فِي المُراقبَةِ عدَّةَ ساعاتٍ؛ كما شاهدَهُ الكَثيرونَ.

ويقولُ قائِلُهم: إنَّ لجماعَتِنا وأكابِرِنا حظَّ وُصولٍ فِي مَجالِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقظةً لَا منامًا.

ثُمَّ ذكرَ عنْ مؤلِّفٍ منْهُم أنَّهُ قال فِي (ص١٤٩) مِن مُؤَلَّفِهِ:

يا شَفيعَ العِبادِ خُذْ بِيَدي ... أَنْتَ فِي الاضْطِرارِ مُعْتَمَدي

لَيْس لي مَلْجَأ سِواكَ أَغِثْ ... مَسَّنِي الضُّرُّ سَيِّدي سَنَدي

غَشَّنِي الدَّهْرُ يا ابنَ عَبْدِ الله ... كُنْ مُغيثًا فأَنْتَ لِي مَدَدي

لَيْسَ لي طَاعَةٌ ولا عَمَلٌ ... بَيْدَ حُبِّيكَ فَهُوَ لي عَتَدي

يا رَسولَ الإِلهِ بابُكَ لي ... مِنْ غَمامِ الغُمومِ مُلْتَحَدي

جُدْ بِلُقْياكَ فِي المَنامِ ... وكُنْ سَاتِرًا للذُّنوبِ والفَنَدِ

أَنْتَ عَافٍ أَبَرُّ خَلْقِ اللهِ ... ومُقيلُ العِثارِ واللَّدَدِ

رَحْمَةٌ للعِبادِ قاطِبَةً ... بَلْ خُصوصًا لِكُلِّ ذِي أَوَدِ

وقدِ اشتملَتْ هذهِ الأبياتُ علَىٰ أنواعٍ كثيرةٍ مِن الشِّركِ الأكبَرِ، وهِي شبيهَةٌ

بِقَصيدَتَي «البُرْدَةِ» و«الهَمْزِيَّةِ» لِلبوصيرِيِّ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِن الشَّاعِرَيْنِ قدْ صَرَفَ خَالِصَ حقِّ الله تَعَالَىٰ عنِ اللهِ، وَجَعَلَه لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقدْ رَوىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ بأسانيدَ جيدَّةً عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رجلًا قَالَ: يا رسولَ اللهِ! ما شاءَ اللهُ وشِئتَ. فقَالَ: «**جَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»(١).

وَإِذا كانَ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أنكرَ علىٰ الرَّجلِ الَّذي أشْركَهُ معَ اللهِ فِي المَشيئةِ؛ فكيفَ بمَن صرَفَ للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشياءَ كثيرَةً منْ خصائصِ الأُلوهيَّةِ، فجعلَ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعتمَدًا لهُ فِي الاضْطرارِ، وملجأً ومُستغاثًا منَ الضُّرِّ والشَّدائدِ، وَسندًا ومَددًا ومُلتحَدًا وساتِرًا للذُّنوبِ والفند، وَعافِيًا ومُقيلًا للعِثارِ؟!

وقدْ كانَ المُشركونَ الأوَّلُونَ أقلَّ شِرْكًا منْ صاحبِ الأبياتِ الَّتِي تقدَّمَ ذِكْرُها؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أخبرَ عنِ المُشركينَ الأوَّلينَ أنَّهم كانُوا يُشركونَ فِي الرَّخاءِ، وَيُخلصونَ لِلَّهِ فِي الشِّدَّةِ:

فقالَ تعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥].

وَقالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء:٦٧].

وَأمَّا صاحبُ الأبياتِ؛ فإنَّه قدْ أشرَكَ باللهِ تَعَالَىٰ فِي حالَتِي الرَّخاءِ والشِّدَّةِ، وما عَلِمَ المِسكينُ أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قدْ حرَّم الجنَّةَ عَلىٰ المُشركينَ وأوْجَبَ لهُمُ النَّارَ:

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٦٨٤) (٢٥٦١)، وابن ماجه (٢١١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٠٥)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٩).

فقالَ تعالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨].

وَفي الآيةِ الأُخرىٰ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١١٦].

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ؛(١) عنِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّه سمِعَ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا؛ دَخَلَ النَّارَ».

فلْيَنْتَبه المَفْتونونَ بالقُبور وَالتَّمائمِ والتَّعاويذِ الشِّرْكيَّةِ والشَّعوذَةِ وَالأَحْوالِ الشَّيطانيَّةِ منَ التَّبْليغيِّينَ وغيرِهم لهَذا الوعيدِ الشَّديدِ لمَن أشْرَكَ باللهِ، وَلا يَسْتهينوا بِهِ، وَلا يأمَنُ الوَاقِعُونَ فِي أيِّ نوعٍ مِن الشِّركِ أنْ يكونَ لهُم نصيبٌ وافِرٌ منَ الوعيدِ الشَّديدِ لِلمشركينَ.

وَقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وقدْ ذكرَ القائِدُ ميان مُحمَّد أَسْلَم البَاكستانِيُّ فِي (ص١٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْليغِ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكارُ مَشَايِخِها»: أنَّ شيخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُحمَّد إلْياس كانَ يَجلسُ فِي أكثرِ الأحيانِ خلْفَ قبرِ عبدِ القُدُّوس الكنكوهي(٢) كان يجلسُ فِي

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٢) (٣٥٥٢)، والبخاري (٦٦٨٣)، ومسلم (٩٢).

(٢) ذَكَرَ الشَّيخُ أبو الحسَنِ النَّدويُّ فِي كِتابه «الإِمام السرهنْدِيُّ» (ص١١٨) أنَّ الشَّيخ عبدَ =

الخَلوةِ قرْبَ قبْرِ نور سعيد البَدايوني، ويُصلِّي بالجَماعةِ هُناك[١].

وذَكَرَ فِي (ص٢٧) عنِ الشَّيخِ سردار مُحمَّد الباكِستانيِّ: أنَّه قَالَ: «ضَللْتُ فِي جَماعةِ التَّبليغِ عشْرَ سَنواتٍ تقريبًا، وكثيرًا مَا ذهبْتُ معَ الشَّيخِ محمَّد يوسُف الدَّهلويِّ أميرِ جماعَةِ التَّبليغِ فِي ذلكَ الوقتِ قريبًا منْ نصفِ اللَّيلِ إلىٰ قبْرِ مُحمَّد إلْياس فِي مَحلَّةِ نِظام الدِّينِ مقرِّ الجَماعَةِ بِدهلي، فكُنَّا نَجلسُ حولَ قبْرِهِ وقْتًا طويلًا فِي حالَةِ المُراقبَةِ، ساترِي الرُّؤوسِ».

قَالَ: «وكانَ الشَّيخُ محمَّد يوسف يقولُ: إنَّ صاحبَ هَذَا القبرِ شيخُنَا محمَّد إلياس يُوزِّعُ النُّورَ الَّذِي يَنزلُ مِن السَّماءِ فِي قَبْره بيْنَ مريديهِ حَسَب قوَّةِ الارْتباطِ وَالتعلُّقِ بهِ.

وكَذَلك كنَّا نجلِسُ -أَيْضًا- علىٰ قبْرِ الشَّيخ عبدِ الرَّحيم راي فوري فِي هيئَةِ المُراقبَةِ.

وكانَ الشَّيخُ محمَّد يوسف يَجلسُ مُراقبًا عِنْدَ قَبرِ النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةَ ساعاتٍ خِلال إقامَتِهِ فِي المَدينةِ المُنوَّرةِ».

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد أَسْلَم: «هذهِ الطَّريقَةُ معروفَةٌ بيْنَ مَشايخِ جَماعَةِ التَّبليغِ، وهُم يَعملونَ عليْهَا بالكَثْرَةِ».

=

القدوس الكنكوهي رئيسَ الطَّريقةِ الجَشتيَّةِ الصَّابريَّةِ كانَتْ تُسيطِرُ عليه فِكرةُ وَحدةِ الوُجودِ والسُّكْرِ وَالاضْطرابِ وَالفناءِ وَالاسْتغراقِ، وكانَ مِن أصْحابِ السَّماعِ وَالمواجيدِ، وَمِن الدُّعاة المُتحمِّسينَ لها.

(١) «سوانِحُ محمَّد يوسُف» (ص١٣٥).

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «قولُ محمَّد يوسف: «إنَّ صاحبَ هَذَا القبرِ - يعنِي: أباهُ محمَّد إلياسٍ - يُوزِّعُ النُورَ الَّذِي يَنزلُ مِن السَّماءِ فِي قَبرِهِ بَيْنَ مريديهِ حسبَ قُوَّةِ الارتباطِ وَالتَّعلُّقِ بهِ»: هَذَا يُسمَّىٰ فِي اصْطلاحِ غيرِهِم منْ أهلِ طَرائِقِ التَّصوُّفِ اسْتمدادًا.

وقدْ تقدَّمَ أنَّ الشَّيخ عبدَ الكريمِ المَنْصوريَّ السِّلجماسيَّ لمَّا أعطاني الطَّريقَةَ التِّجانيَّةَ؛ أمَرَني إذا جَلسْتُ لذِكْر اللهِ تَعالَىٰ أنْ أتصوَّرَ صورَةَ الشَّيخِ أحمَد التِّجاني أمامِي وعمودٌ من نورٍ يخرُجُ منْ قلبِهِ ويدْخُلُ فِي قلْبِي؛ يعنْي أنَّهُ ينوِّرُ قلبِي ويَشْرح صدْرِي ويُؤهِّلُهُ للفُيوضِ، وَهَذَا كُفْرٌ صريحٌ.

وقدْ أخبرَنِي الثِّقاتُ أنَّ عليًّا أبَا الحَسَنِ النَّدويَّ كانَ يَجْلسُ فِي مَسجدِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتقبلًا الحُجْرةَ الشَّريفةَ فِي غايَةِ الخُشوعِ، لَا يتكلَّمُ ساعتَيْن أوْ أكثَر، فاسْتَغْربْتُ هَذَا الأمْرَ، وفَهِمْتُ أنَّهُ استمدادٌ، ولَم أكنْ أعْلَمُ أنَّ هَذَا شائِعٌ عندَهُم فِي طريقَتِهِم، إلَىٰ أنْ كشَفَهُ مُحمَّد أَسْلَم -جَزاهُ اللهُ خيرًا-.

فهَذَا شِركٌ بِاللهِ تَعالَىٰ، وَاتِّخاذُ وَسائِطَ بيْنَ العبدِ وبيْنَ ربِّهِ، وقدْ رأيتُ فِي كِتابِ «كشَّاف القِنَاعِ فِي شَرْحِ الإِقْنَاعِ» - مِن أشْهَرِ كُتُبِ فقْهِ الحَنابلَةِ - ما نَصُّهُ:

قالَ الشَّيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنِ اتَّخذَ وسَائطَ بَيْنَهُ وبيْنَ اللهِ؛ كَفَرَ إجْماعًا. والمُرادُ بِالشَّيخِ هُنا هو شَيْخُ الإِسلامِ أحمَدُ بنُ تيميَّةَ(١).

---

(١) قُلْتُ: كَلامُ شيخِ الإِسلامِ أبي العبَّاسِ ابنِ تيميَّةَ الَّذِي ذكَرَهُ صاحِبُ «شرْحِ الإِقناعِ» مذكورٌ فِي رِسالةٍ لشَيْخِ الإِسْلامِ تُسمىٰ «الوَاسِطَةُ بَيْنَ الخَلْقِ وَالحَقِّ»، وَقدْ طُبعتْ مفردَةً، وطُبِعَت - أَيْضًا- ضِمنَ «مجموعَةِ التَّوحيدِ»، وَفي (ص١٢١ - ١٣٨) منَ المُجلَّدِ الأوَّلِ مِن «مَجموع

وَمِن المَعْلوم أنَّ اللهَ تَعالَىٰ هو الَّذِي يمُدُّ عِبادَهُ بالأرْزاقِ الحِسِّيَّةِ كالطَّعام والشَّرابِ وَقُوة البَدَنِ، وَبِالأرزاقِ المَعْنويَّةِ؛ كَهِداية القُلوبِ وَتَنْويرِها وَشَرْحِ الصُّدورِ وَالتَّجلِّياتِ لَها، وَلَكِنَّ اللهَ تَعالَىٰ لا يَحْتاجُ إِلىٰ وَاسطَةٍ يَتوسَّطُ بيْنَهُ وبيْنَ خَلْقِه فِي مَنْحِهم تِلْك الأرْزاقِ؛ لَا مِن المَلائكَةِ، وَلَا منَ الأنْبياءِ، وَلَا مِن الصَّالحينَ.

فالمَلائكَةُ يَسْتغفرونَ لِلمؤْمِنينَ، وَيَسألونَ اللهَ لَهُم الرَّحْمة، وَلَا يَسْتطيعونَ أنْ يعطوهُمْ مِثْقالَ ذرَّةٍ مِن ذلكَ وَلَا أقَلَّ.

والأَنْبياءُ يُعَلِّمونَ أُمَمَهم، وَيُبلِّغونَهم رِسالَةَ ربِّهم، وَلا يَسْتطيعونَ أنْ يُعْطوا أحَدًا مِنهم مِثْقال ذَرَّةٍ مِن الهدايَةِ ولا أقلَّ مِن ذلكَ؛ لأنَّ الهِدايَةَ بِيَدِ اللهِ وحدَهُ.

قالَ اللهُ تَعالَىٰ لسَيِّدِ الأنبياءِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص:٥٦].

=

فتاوىٰ شيْخِ الإِسلام ابنِ تيميَّةَ».

وقدْ قالَ فيها مَا نصُّهُ: «مَنْ جعَلَ المَلائكةَ وَالأنبياءَ وَسائطَ يَدْعوهم ويتوكَّلُ عليْهِم ويسألُهُم جَلْبَ المَنافعِ ودَفْعَ المَضارِّ؛ فهُوَ كافِرٌ بِإجماعِ المُسْلمينَ».

وَقالَ فيهَا -أَيْضًا- ما مُلَخَّصُه: «ومَن سِوىٰ الأنبياءِ مِن مشايخِ العِلم والدِّين؛ إنْ أَثْبَتَهم وَسائطَ بيْنَ اللهِ وبيْنَ خلقِهِ؛ كَالحُجَّاب الَّذِينَ بيْنَ المَلِك ورعِيَّتِه؛ بحَيْثُ يكونونَ هُم يرفعونَ إِلىٰ اللهِ حوائِجَ خَلْقِه؛ فاللهُ إِنَّما يَهْدي عِبادَه ويرزُقُهم بِتَوسُّطِهم، فالخَلْقُ يسألونَهُم وَهُم يسألونَ اللهَ، كما أنَّ الوَسائطَ عِنْدَ المُلُوكِ يَسألونَ المُلوكَ الحوائِجَ للنَّاسِ لِقُربِهِم منْهُ، وَالنَّاسُ يسأْلُونَهم أدبًا مِنْهم أنْ يُباشِروا سُؤالَ المَلِك، أوْ لأنَّ طلَبَهم منَ الوَسائطِ أنْفَعُ لهُم مِن طلَبِهم مِن المَلِك؛ لكونِهِم أقربَ إِلَىٰ المَلك مِن الطَّالب للحوائج، فمَن أثبتهم وسائط علىٰ هَذَا الوجه؛ فهو مشركٌ كافر يجب أن يُستتاب، فإن تاب، وإلا قتل». «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص١٢٤ - ١٢٦/ ١).

وَطَرائقُ المُتصوِّفَةِ يُشْبهُ بعضُها بعضًا فِي ضَلالاتِها وشِركِها، وقولُ محمَّد يوسُف: إنَّ أباهُ محمَّد إلياس يُوزِّعُ النُّورَ الَّذِي ينزِلُ عليه مِن اللهِ تَعالَىٰ عَلىٰ حسَبِ ارْتباطِ المُريدينَ بِهِ وقُوَّةِ إخْلاصِهم واسْتمدادِهم أدْهىٰ وأمَرُّ ممَّا تقدَّم وزِيادَةُ وُضوح لهَذَا النَّوعِ مِن الكُفْر» انْتَهىٰ(١).

وَمِن الشِّركيَّاتِ الَّتِي ذُكِرَت عنْ بَعْض مَشايخ التَّبْليغِيِّينَ ما ذَكَرَه مُحمَّد أَسْلَم البَاكِسْتانيُّ فِي (ص٣٣) مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تقدَّم ذِكْرُهُ، وَنَقَله مِنَ الكِتاب المُسمَّىٰ «سِيرَةُ مُحَمَّد يُوسُف»(٢): أنَّه قالَ فِي الشَّيخ مُحمَّد زَكريَّا هذِه العِبارَةَ المُنْكَرَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

---

(١) «السراج المنير فِي تنبيه جماعة التبليغ علىٰ أخطائهم» (ص٧٦ – ٧٧).

(٢) هَذَا الكتاب لمحمد الثاني الحسني، رئيس تحرير «مجلة رضوان الشهرية» (لكناو – الهِنْد)، وقدْ قدَّمَ لهُ أبو الحَسنِ النَّدويُّ. ذَكَرَ ذلكَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْليغ: عَقِيدَتُها وَأَفْكارُ مَشَايِخِها».
وذَكَرَ عنْهُ أنَّهُ قالَ فِي (ص٢٦): «أنَا قَبِلْتُ المَسؤوليَّةَ أنْ أُساعِدَ السَّيِّدَ مُحمَّد الثَّاني الحَسَني، وَأُوجِّه إليْهِ التَّوجيهاتِ الكاملَةَ الحاصلَةَ مِن تَجربَتِي، وأقْرأُ ما يكتُبُه لفظًا لفْظًا وكَلِمَةً كَلِمةً، وبِهذِهِ الطَّرِيقَةِ أَساهم فِي تأليفِ هَذَا الكِتابِ».
انْتَهىٰ. كَلامُ النَّدويِّ، وقَد أقَرَّ ما ذكَرَه مُحمَّد يُوسُف مِن الشِّرْكِ الأكْبَر الَّذِي وَقَعَ مِن الشَّيخ زَكريَّا، وهَذَا مبْلَغُه مِن العِلْم.
ومِن أفْكارِ النَّدويِّ الَّتِي ذَكَرها عنْهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٣) أنه قَالَ: «الدُّنْيا رآها المُتنَوِّرونَ، لَكِنِّي رأيتُها أكثَرَ مِنْهم، ومعَ هَذَا أقولُ بِطريقَةِ المُبايعَةِ الجشتيَّةِ النَّقشبنديَّةِ القادرِيَّة السَّهروردِيَّةِ وأعْمَلُ عَلَيْها»، انْتَهىٰ.
فلْيَنْتَبِهِ المَفتونونَ بِأبي الحَسنِ النَّدويِّ لِمَا وقَعَ منْهُ مِن إقْرارٍ بالشِّركِ الأكبَرِ الَّذِي ذُكر فِي قِصَّة زكريَّا مع مُرشِدِ النَّدويِّ، وَما ذَكَره عنْ نفسِهِ بأنَّهُ يقولُ بالطُّرقِ الأرْبَعِ منْ طُرقِ الصُّوفيَّةِ، وَيَعْمَلُ علَيْها، وقدْ وَقَعَ مِنه غيرُ ذلِكَ مِن المُنْكراتِ الَّتِي ذَكَرها مُحمَّد أَسْلَم وتَقِي الدِّينِ

«وَيُعاملُ الله معَهُ معاملَةً خاصَّةً، بحيْثُ كلُّ شيخٍ ومُرَبٍّ طرَأَ عليْهِ الموتُ، يُودعُ الشَّيخ خُلفاءَهُ ومسترشِدِيه، وهَؤلاءِ يرْفَعُون إِلىٰ الشَّيخِ زكريا مِن إِشارَةٍ غيبيَّةٍ، أوْ لِكون ثِقةِ شَيْخه ومُرَبِّيه علىٰ الشَّيخ زكرِيًّا واعْتمادِهِم عليْهِ، فَيَجعلونَ أمورَ تَكْميلِهِم وترْبِيَتِهم وهِدايتِهِم ومَشورتِهِم فِي أيْدِي الشَّيخ زَكريًّا».

قلْتُ: ما ذُكِر فِي هذِهِ الجُملةِ منَ اعتمادِ خُلفاءِ الشَّيخِ ومُسترشديه علىٰ الشَّيخ زَكريًّا، وَجَعْلِ أمورِ تكميلِهِم وتربيتِهِم وهِدايتِهِم فِي يدِ الشَّيخ؛ فكُلُّه مِن الشِّركِ الأكْبرِ.

وَمِن الشِّركِ الأكبرِ -أيْضًا- ما ذَكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخ محمَّد زكريا، حيْثُ قالَ فِي (ص٣٤): «زيارةُ قبْرِ الشَّيخِ عبدِ القادِرِ راي فوري مُرشد الشَّيخ أبي الحَسَن النَّدويِّ».

ثُمَّ ذكرَ عَن الشَّيخِ مُحمَّد زكريًّا أنَّه قَالَ: كانَ الشَّيخُ عبدُ القادر يَشْتاقُ إلىٰ أنْ يستَمِعَ القُرآنَ مِنِّي، لكنْ ما سَنَحت الفُرصةُ، فاهْتَمَمْتُ بختْمِ القُرآنِ كلِّهِ عِنْدَ قبرِهِ، فسافَرْتُ إلىٰ باكِسْتان لِتكميلِ هَذِهِ الرَّغْبَة خَاصَّة، وكانَ الشَّيخُ عبدُ القادر يَتفكَّر فِي رَاحَتِي وسَعادَتِي دائِمًا.

وقدْ ظهَرَ هَذَا الآنَ، بحيْثُ كانَتِ الأيَّامُ الثَّلاثةُ الَّتِي قضَيْتُها عِنْدَ قبرِهِ، صارَ جوُّ هَذَا المَكانِ الحارِّ الشديدِ مُعتدلًا بِتَصرُّف الشَّيخِ لثَلاثةِ أيَّامٍ»(١).

=

الهِلالِي فِي كِتابَيْهِما؛ فَلْيراجِعْهُما المَفْتونُون بِالنَّدوِيِّ؛ ليَعْرفوا حقيقَةَ أمْرِه، وأنَّهُ منَ المُفْلسينَ غَايَةَ الإِفْلاسِ مِن علْمِ التَّوحيدِ وَالسُّنةِ.

(١) «حياةُ محمَّد يوسُف» (ص١٠٠).

وَقَدْ ذكرَ هذهِ القِصَّة الشَّيْخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص٨٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ بـ«السِّراجِ المُنيرِ فِي تَنْبيهِ جَماعَةِ التَّبليغِ عَلىٰ أخْطائِهِم»، بِسِياقٍ فيهِ زِيادَةٌ عَلىٰ ما ذَكَره مُحمَّد أَسْلَم، وَوَضَع لِلقِصَّة هَذَا العُنوانَ: «تَصرَّف الشَّيخ عبْدُ القَادِرِ الراي بوري مرشِدُ أبي الحَسَن النَّدوي فِي الكَوْنِ بزعْمِهم»(١).

ثم قَالَ: «زَعَم زَكريا الكَانْدهلويُّ أنَّ الشَّيخ عبدَ القادِرِ المذكورَ كانَ يُحِبُّ أنْ يسمَعَ منهُ القُرآنَ، فلمْ يَتيسَّرْ له ذلك حتَّىٰ ماتَ. قالَ زكريَّا: فذهَبْتُ إلىٰ قبْرِه لأقْرأهُ عَلَيْهِ لِيَسْمعَهُ مَيِّتًا إذْ لم يسْمَعْه وهو حَيٌّ، وكانَ جوُّ تِلك القَرْيَةِ الَّتِي دُفن فيها عبدُ القادِرِ شديدَ الحرِّ لا يُطاقُ حرُّه، فَصار جوُّ هَذَا المكانِ مُعتدلًا لا برْدَ فيهِ ولا حَرَّ لمُدَّةِ ثلاثَةِ أيَّامٍ بَتصرُّف الشَّيخ عبدِ القادِرِ، فلمَّا خَتَمْت القُرآنَ وانْصَرفْتُ؛ عادَ حارًّا كما كانَ».

قالَ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «هَذَا كلامٌ فيهِ كُفْرٌ وَضَلالٌ، فأمَّا الضَّلالُ؛ فقِرَاءَةُ القُرآنِ عِنْدَ القَبْرِ، وأمَّا الكُفْر؛ فزَعْمُه أنَّ عبدَ القادِرِ تصرَّفَ فِي الجوِّ فجعَلَه بارِدًا لمُدَّة ثَلاثةِ أيَّامٍ»، انْتَهىٰ كلامُ تقيِّ الدِّينِ الهِلاليِّ.

قُلتُ: إذا كانَتْ هذهِ الأُمورُ الشِّركيَّةُ قد راجَتْ عَلىٰ الشَّيخ زَكريا الَّذِي يَصِفونَهُ بأنَّهُ ريحانَةُ الهِنْد وبَرَكةُ العَصْر والمُحدِّث الكبيرُ وشَيْخ الحديثِ وَشَيْخ المَشايخِ والمُشْرف الأَعْلىٰ لِجماعَةِ التَّبليغِ، وَأَعْلم النَّاس عِنْدَهم.. ورَاجَت -أَيْضًا- عَلَىٰ أَبِي الحَسَن النَّدوي الصُّوفي التَّبليغِيِّ الَّذِي قدِ اغْترَّ بِهِ كثيرٌ مِن المُنْتسبينَ إِلىٰ العِلْمِ، وظنُّوا أنَّهُ مِن كبارِ العُلماء فِي زَمانِنا، وهُو فِي الحَقِيقة مِن المُفْلسين مِن عِلْم التَّوحيدِ وَالسُّنةِ، وَرَاجتْ -أَيْضًا- عَلىٰ غيرِهما مِن مَشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وَأَكابِرِهم، فَلَمْ يروا بِها

---

(١) «حياةُ محمَّد يوسُف» (ص١٠٠).

بَأْسًا؛ فَلَا تسأَلْ عَن حالِ أتْباعِهِم مِن السُّذَّجِ الَّذِينَ لا يعقلونَ شيئًا ولا يهتدونَ؛ فهَؤلاءِ ينْطَبِق عليهم قولُ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠].

وَسَيأتي -إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ- ذِكْرُ خُرافةٍ ذَكَرَها النَّدويُّ فِي بعْضِ كُتُبِه وراجَتْ عليْهِ، وَذلك ممَّا يدُلُّ علىٰ أنَّهُ مِن أجْهلِ النَّاسِ بالسُّنَّةِ.

وَيأتي -أَيْضًا- كلامُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ فِي النَّدويِّ وَفِي عِلْمِه بَعْدَ الكَلامِ عَلىٰ الأصْلِ الثَّالثِ مِن أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ -إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ-.

وَقدْ ذَكَرَ القائدُ مُحمَّد أَسْلَم فِي كِتابِهِ المُسمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْلِيغِ» قِصصًا كَثيرةً مِن الشِّركيَّاتِ وَالبدَعِ والأباطيلِ والتُّرَّهاتِ وَالمزاعمِ الكاذِبَةِ الَّتِي وَقعَتْ مِن بعضِ الأكابرِ منْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وَقَدْ ذكرتُ نموذجًا مِنَ الشِّركيَّاتِ الَّتِي ذَكرها عنْهُم؛ لِيَعْتبرَ بِذلكَ المخدوعونَ بِجماعةِ التَّبليغِ، وَتَركتُ ذِكْرَ كثيرٍ منْهَا خشيَةَ الإطالةِ، فَمَن أحبَّ الوُقوفَ عَليها؛ فَلْيُراجعْ كِتابَ مُحمَّد أَسْلَم منْ أوَّلِهِ إِلىٰ آخِرِه؛ فسَوْف يَجِدُ فيه ما تَقْشعرُّ منْهُ جلودُ أهْلِ الإيمانِ، وَتَشْمئزُّ منْهُ قلوبُهم.

وَمِن الترَّهات الَّتِي ذَكَرها مُحمَّد أَسْلَم عنْ كبارِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهم قالُوا: إنَّ مَدْرسةَ دِيوبند أسَّسها النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّه كانَ يأتي إِلىٰ هذهِ الدَّارِ أحيانًا معَ أصْحابِهِ وَخُلفائِهِ لتدقيقِ حسابِ المَدْرسَةِ[1].

وَهذهِ الطَّامَّةُ مَذْكورةٌ فِي (ص٥ - ٦) منْ كِتاب مُحمَّد أَسْلَم.

---

(١) «تَوْحيدٌ خالِصٌ» لِلدُّكتور عُثْمانِي (ص١٠٤).

وَقَد قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي بعدَ ذِكْرِ هذهِ الطَّامةِ فِي (ص١٦ - ١٧) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ بـ«السِّراجُ المُنِيرُ فِي تَنْبِيهِ جَماعَةِ التَّبْلِيغِ عَلَىٰ أَخْطَائِهِمْ»: «اقْرَؤُوا أيُّها النَّاسُ، واعْجَبوا كيْفَ يُؤَسِّسُ النَّبِيُّ ﷺ مدْرَسَةً تُحاربُ سُنَّته وتَنْبِذ هدْيَهُ، فهِيَ مَاتُريديَّةٌ فِي العَقائدِ، حَنَفِيَّةٌ فِي المَذْهبِ، أُسِّست عَلىٰ معصِيَةِ الرَّسولِ وَالتَّفَرُّقِ فِي الدِّينِ، لا يرضاها رَسولُ اللهِ ﷺ وَلا الخلفاءُ الرَّاشدونَ المَهديُّونَ وَلا أبو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّ عقيدةَ أبي حنيفةَ الَّتِي رواهَا عنْهُ الثِّقاتُ بعيدةٌ كُلَّ البُعدِ عن الماتريديَّةِ وَالتَّقليدِ وَالتَّفَرُّقِ، وَلَكن؛ إِذا لَمْ تَسْتَحِ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، وَقُلْ مَا شِئْتَ».

ثُمَّ ذَكَرَ الهِلالي بعضَ أقوالِ الماتريديَّةِ فِي الإِيمانِ، وَهِي منْ أقوالِ أهلِ البِدَعِ، وَذَكَرَ مُخالفَةَ أَبِي حنيفَةَ لِأقوالِهِم.

إِلىٰ أَنْ قَالَ: «وَالمَاتريديَّةُ يقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالَىٰ ليسَ فوقَ العرْشِ بذاتِهِ، وأبُو حنيفة يُكَفِّرُ مَنْ يقولُ بهذَا القوْلِ كما فِي «الفِقْهِ الأَكْبَرِ»(١) وَغيرِهِ».

قالَ الهِلالِيُّ: «وَلِماذا يَحضرُ النَّبِيُّ ﷺ لِتدقيقِ الحِسابِ؟! هلْ نَزلوا بالنَّبِيِّ ﷺ حتَّىٰ جعلوهُ حاسِبًا لَهُم نفقاتِ المَدرسَةِ؟! وكَفىٰ بهذَا سوءَ أدَبٍ مَعَ النَّبي ﷺ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ. ماذا يَبْلغُ الجهلُ والتقليدُ وَالتَّعصُّبُ بأهلِهِ؟!»، انْتهىٰ. كلامُهُ.

قلْتُ: ما جاءَ فِي هذهِ القصَّةِ الخُرافيَّةِ فهوَ مِن أعظَمِ الِافْتراءِ عَلىٰ رَسولِ اللهِ ﷺ وعَلَىٰ خُلفائِهِ وأصْحابِهِ، وقدْ تَواترَ عن النَّبِيِّ ﷺ: أنه قَالَ:

---

(١) انظر: «الفقه الأكبر» (ص١٣٥).

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١).

فَلا يأمَنُ الَّذِينَ افْتَروا عَلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَعَلىٰ خُلفائِهِ وَأَصْحابِهِ أنْ يكونَ لهُمْ نصيبٌ وافِرٌ مِن هَذَا الوعيدِ الشَّديدِ، وَكَذلكَ الَّذِينَ يعْتقدونَ صِحَّةَ هذهِ الخُرافةِ مِنَ التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهِم لا يَأْمنونَ أنْ يكونَ لَهُم نصيبٌ وافرٌ مِن الجزاءِ عَلىٰ هذِهِ الفِريَةِ العَظيمَةِ.

وَمِن الطَّامَّاتِ الَّتِي ذكَرَهَا مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٦) مِنْ كِتابِهِ عنِ الشَّيخ قاسِم النانوتوي مُؤَسِّس دارِ العُلومِ بِديوبَنْد: أَنَّهُ قالَ فِي كِتابهِ «تحذيرُ النَّاسِ» (ص٥): «إنَّ الأنبياءَ يَمتازونَ بينَ أمَّتِهم بِعلْمِهم، أمَّا الأعْمالُ؛ فَفِي أكْثَرِ الأحيانِ يُساويهِ أَتْباعُهُ فِي الظَّاهِرِ، بلْ يَتفوَّقون عليْهِ فِي العَمَلِ».

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص١٩ - ٢٠) مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تقدَّم ذِكْرُه: «أمَّا زعْمُهُ أنَّ أتْباعَ الأنبياءِ يُساوُونَ الأنبياءَ فِي العمَلِ، بلْ يفوقونَهُم؛ فهُو مِن الطَّوامِّ الكُبْرىٰ والضَّلالاتِ العُظْمىٰ».

إلىٰ أنْ قَالَ: «مَنْ زعَمَ أنَّهُ زادَ علىٰ عَمَلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فهُوَ ضالٌّ فاسدُ الاِعتقادِ؛ لأنَّ ما زادَهُ يُبعدُهُ منَ اللهِ، وَهُو فِي الحقيقةِ نُقصانٌ وخذلانٌ؛ فإنَّ أقوالَ النَّبِي صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأفعالَهُ وكلَّ حركاتِهِ عبادَةٌ لا تُساويها عبادَةٌ؛ فكَلامُ هَذَا القائلِ ضَلالٌ وَهَوسٌ أُصيبَ بِهِ»، انْتَهىٰ.

وَمنَ الطَّامَّاتِ -أَيْضًا- ما ذكَره مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٦): «أنَّ الشَّيخَ محمَّد

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ٢٥) (٦٤٨٦)، والبخاري (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه الدارمي (٥٥٩).

قاسِم النَّانوتوي شَكَا إلىٰ مُرشدِهِ (حاجي إمداد الله) فقَالَ: كُلَّما وضَعْت السُّبحةَ فِي يدِي؛ ابْتُليتُ بمُصيبةٍ، وَبَلغَ الثِّقلُ بِحيث كأَنَّهُ وَضَعَ عَليَّ أحدٌ صَخراتٍ، كأنَّ وزْنَ كلِّ صخرةٍ مئاتُ مَنٍّ[1]، وَوقَفَ اللِّسانُ والقلبُ؟ فقالَ «الحَاجُّ إمْداد اللهِ»: إنَّ هَذَا فَيضانُ النُّبوَّةِ علىٰ قلبك، وهَذَا هو الثِّقَلُ الَّذي يُحسُّهُ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقتَ الوَحْيِ، فيَسْتخدمُكَ اللهُ لِعملٍ كانَ يفْعَلُه الأنْبِياءُ»[2].

قَالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص٢٠) مِنْ كِتابِهِ: «هَذَا الكَلامُ خبيثٌ، بلَغَ فِي الضَّلالِ وَالكَذبِ والِاستخفافِ بِالأنبياءِ إلىٰ حدٍّ لا يَحتاجُ إلىٰ تَعليقٍ»، انْتَهىٰ.

ومِن أكبَرِ مَشايخِ التَّبْليغِيِّينَ وَدَجَّالِيهم (حُسَيْن أَحْمَد) مُؤَلِّف كِتاب «الشِّهَاب الثَّاقِب»، وَقَد ذَكَرَه مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٧) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وَقَالَ: «إِنَّهُ حنفيٌّ دِيوبنديٌّ جَشتيٌّ».

قَالَ: «وَهو شيْخُ الحديثِ، ورئيسُ التَّدريسِ فِي دارِ العُلومِ بِديوبنْد».

قَالَ: «وَالدِّيوبنديُّون يُسمُّونَه شيخَ الإِسلامِ، وهُو منْ كبارِ مَشايخ جَماعَةِ التَّبليغِ».

---

(١) قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: «المنُّ: رطلان»، وقال ابن منظور فِي «لسان العرب»: «المنُّ: الَّذِي يوزن به»، وقال ابن سِيدَه: «المنُّ: كيل أو ميزان». قلت: وهو فِي عرف بعض أهل زماننا يبلغ مئات من الأرطال، نحوًا من خمس مئة رطل. وقد أعاد مُحمَّد أَسْلَم ذكر هذه الجملة فِي (ص١٥)، وقَالَ: «مئة طنٍّ».

(٢) «سوانح قاسمي» (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩).

ثُمَّ نَقَلَ عنْهُ كلامًا سَيِّئًا ذكَرَه فِي (ص٦) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»، طاشَ فيه عقْلُه، وغَلَب عليْهُ شَيطانُه وهواه، فأقْذَع فِي سبِّ شيخِ الإِسلامِ محمَّد ابنِ عبدِ الوهَّاب -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ-، وَما ينْقِم منْهُ إلا أَنَّهُ كانَ شديدًا عَلىٰ القُبوريِّينَ والصُّوفيَّةِ وغيرِهِم منَ المُتلوِّثين بالشِّركِ وَالبدعِ والأحْوال الشَّيطانيَّةِ الَّتِي قدْ تشبَّثَ بِها حُسَيْن أَحْمَد وغيرُهُ منْ كبارِ مَشايخِ التَّبليغِ، وَغلَبَتْ عَلَيْهِم، وقَدْ ذكَرْتُ نُموذجًا مِن ذلك فِي صَفحاتٍ مِمَّا تقدَّمَ قريبًا، وَسَيأتِي ذِكْرُ نَماذِجَ أُخَرَ منْ أقوالِهِم الباطلَةِ وعَقائدِهِم الفاسِدَةِ -إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ-.

وقدْ قيلَ:

كُلُّ العَداواتِ قَدْ تُرْجَىٰ مَوَدَّتُها ... إِلَّا عَداوَةَ مَنْ عَادَاكَ فِي الدِّينِ

وَهكذا كانتْ حالُ حُسَيْن أَحْمَد؛ لأنَّه إنَّما تسلَّطَ علىٰ شيخِ الإِسلامِ محمَّد بنِ عبدِ الوهَّابِ، وجازفَ فِي سبِّهِ، وأقذَعَ فِي ذلكَ؛ منْ أجلِ ما كانَ بينَهُما من الخِلافِ فِي الدِّينِ.

فأمَّا شيخُ الإِسلامِ محمَّد بنُ عبدِ الوهَّاب؛ فإنَّه كانَ مُتَمسِّكًا بِالكِتابِ والسُّنَّةِ، وَمَا كانَ عليْهِ السَّلفُ الصَّالحُ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ العِلْمِ والهُدىٰ ومَن بعدَهُم، وكانَ مِن الأئمَّةِ المُصلحينَ الَّذِينَ بَذَلوا جُهدَهُم فِي تجديدِ الدِّينِ ونشْرِ السُّنَّةِ، وكانَ مُحاربًا للشِّركِ وَوَسائِله ولِلبدَعِ وأهْلِها.

وأمَّا حُسَيْن أَحْمَد؛ فإنَّهُ كانَ مِن المُتلوِّثين بِالشِّرك والبِدَعِ والعَقائِدِ الفاسِدَةِ، فكانَ معَ شيخِ الإِسْلامِ محمدِ بنِ عبدِ الوَهَّاب فِي طَرَفَي نَقيضٍ، وكانتْ حالُ كُلٍّ مِنْهما فِي الدِّينِ مُخالِفَةً لحالِ الآخَرِ؛ فلهَذَا تسلَّطَ علىٰ شيْخِ الإِسلامِ، وبالغَ فِي سبِّهِ

وسَبِّ أتْباعِهِ وَالافتراءِ عليْهِم، وسيَقِف معهُم بيْنَ يديْ حَكَمٍ عدْلٍ يأخُذُ لِلمظلومينَ حُقوقَهم مِن الظَّالمينَ المُعْتدينَ.

وقدْ ذكَرَ مُحمَّد أَسْلَم كلامَ الشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد وإقذاعَه فِي سَبِّ شَيْخ الإسْلامِ مُحمَّد بنِ عبدِ الوهَّاب فِي (ص٧) مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تقَدَّمَ ذِكْرُه، ثُمَّ أَتْبَع ذلكَ بِمُناقشَتِهِ والرَّدِّ عليْهِ وَتَفْنيدِ كَلامِهِ، وَذَكَرَ فِي غُضونِ ذَلِك جُمَلًا مِنَ الشِّركيَّاتِ والبِدَعِ والعَقائِدِ الفاسِدَةِ الَّتِي كانَ الشَّيخُ حُسَيْن أَحْمَد يعْتقِدُها ويجادِلُ بِالباطِلِ فِي تأييدِهَا ومُعارضَةِ المُنْكرين لَها مِن أهْلِ التَّوحيدِ وَالسُّنَّةِ، وَذَكَرَ -أَيْضًا- مُفْترياتٍ افْتراها عَلىٰ شيْخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب وَعَلىٰ أتباعِهِ منَ المُتمسِّكينَ بِالكتابِ والسُّنَّةِ وما كانَ عليه سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها فِي بابِ الأصولِ والعقائِدِ، وفنَّد كلامَه ومعارضتَهُ لهم بِالأباطيلِ والتُّرَّهاتِ، فجَزىٰ اللهُ

مُحمَّد أَسْلَم خيْرَ الجزاءِ.

وهَذَا نصُّ الجُملةِ الَّتِي أقذَعَ فيها الشَّيخ حُسَيْن أَحْمَد فِي سَبِّ شيْخِ الإسلام محمَّد بنِ عبد الوهَّاب -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-؛ قَالَ:

«اعْلموا أنَّ محمدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ ظهَرَ أمرُهُ فِي أوائلِ القرْنِ الثَّالثَ عَشَرَ فِي نجْدٍ، وكانَتْ لهُ عقائِدُ فاسدَةٌ، ونَظَرياتٌ باطلَةٌ؛ فلِذلك قَتَلَ وقاتَلَ أهلَ السُّنَّةِ، وأجبَرَهم أنْ يَطْعَنُوا بِعقائدِهِ ونَظريَّاتِه، وكانَ يسْتحلُّ نهْبَ أموالِهِم، ويَظنُّ فِي قَتْلهم أجْرًا وثَوابًا، سِيما أهلُ الحجازِ؛ فإنَّه آذاهُم أشدَّ الإيذاءِ، وكانَ يسبُّ السَّلفَ الصَّالحَ، ويأتِي فِي شأنِهم بغايةِ سُوءِ الأدَبِ، وقدِ اسْتُشْهِدَ كثيرٌ منْهُم علىٰ يدَيْه، والحاصِلُ أنَّهُ ظالمٌ باغٍ سفَّاكٌ فاسِقٌ، ولِذَلِك أبغَضَتْه العرَبُ أشَدَّ من اليهودِ والنَّصارىٰ...» إلىٰ آخرِ

ما قالَهُ مترْجمًا وَمُلَخَّصًا.

انْتَهىٰ ما ذكره مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخ حُسَيْن أَحْمَد مِمَّا طاشَ فيهِ عقلُهُ واستحوَذَ عليْهِ شيطانُه وهَواهُ.

وَقدْ ذكرَ هذهِ الجُملةَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِيّ الدِّينِ الهِلالِيُّ فِي (ص٢٣ - ٢٤) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»، ثمَّ قَالَ:

«هَذَا كلامُ شيطانٍ رجيمٍ، جاحدٍ للحقِّ، ناصرٍ للباطلِ، وقدْ أكذبَهُ اللهُ وأظهَرَ للنَّاسِ جميعًا مَخرقتَه، فبارَكَ فِي دعوةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ حتَّىٰ انتصَرَتْ وشاعَتْ وذاعَتْ فِي كلِّ مكانٍ، وهيَ مطابقةٌ لِكتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ، وزعْمُه أنَّ دعوةَ الشَّيخِ كانَ فيها أذىٰ لأهلِ الحجازِ كذِبَ وزُورَ؛ فَإِنَّ أهلَ الحجازِ همُ الَّذِينَ منَعُوا أهلَ نجدٍ مِن الحَجِّ اثنتَيْ عشَرَ سَنَةً، إلىٰ أنْ جاءَ نصرُ اللهِ، ووقعَتِ الحربُ بيْنَ أهلِ الحقِّ وأهلِ الباطلِ، فانهزمَ أهلُ الباطلِ فِي وقتٍ قصيرٍ جدًّا، وكانتِ الدولةُ لأهلِ التَّوحيدِ، وهَذَا الأمرُ شاهدتُهُ أنا بنفسِي.

فإنْ كانَ هدمُ القبابِ وَالقضاءِ علىٰ الأوثانِ فيه أذىٰ للمُشركينَ؛ فلا زَالُوا فِي أذًىٰ؛ فإنَّ هدْمَ القُبورِ المبنيةِ وإبطالَ عبادَتِها هو الحقُّ الَّذِي جاءَ بِهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثمَّ ذكرَ الشَّيخُ الهِلاليُّ حديثَ أبي الهيَّاجِ الأسديِّ؛ قَالَ: قالَ لي عليُّ بنُ أبي طالبٍ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَىٰ مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ لَا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ»(١).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣١٧) (١٠٦٤)، ومسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، =

ثمَّ قالَ الشَّيخُ الهِلاليُّ: «فإنْ قتَلَ أتباعُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ المُشركينَ، وهدموا أوثانَهم؛ فقدْ فعَلَ ذلك رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء:٨١].

وَحَسْبُهُ خِزيًا أنْ يُسجَّل عليْهِ هَذَا السَّبُّ الخبيثُ لأهْلِ العلمِ وَالإيمانِ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّـٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٤٢] »، انْتَهىٰ.

قلتُ: أمَّا زعْمُ الشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد أنَّ شيخَ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ كانتْ لهُ عقائدُ فاسِدَةٌ؛ فهو مِن إفكِ حسينٍ وافترائِهِ علىٰ شيخِ الإسلامِ؛ لأنَّ عقائِدَ شيخِ الإسلامِ كانتْ مبنيَّةً علىٰ ما جاءَ فِي الكِتابِ وَالسُّنَّةِ وما كانَ عليْهِ الصَّحابَةُ والتَّابعونَ لهُم بإحسانٍ، وما كانَ بهذِهِ الصِّفةِ؛ فهو منَ العَقائدِ السَّليمَةِ، ولا يَقولُ: إنَّهُ منَ العقائدِ الفاسدَةِ؛ إلَّا أهلُ الزَّيغِ، الَّذينَ أَعْمىٰ اللهُ بصائِرَهُم، وطَبَعَ علىٰ قلوبِهِم، فانْقَلبت عندَهم الحَقائقُ، حتَّىٰ صاروا يَرون الحقَّ فِي صُورةِ البَاطلِ، وَالباطِلَ فِي صورةِ الحقِّ، ومنْ هؤلاءِ حُسَيْن أَحْمَد وغيرُهُ من أكابرِ جَماعةِ التَّبليغِ وَمَشايخِهِم المَرموقينَ عِنْدهم.

وأمَّا قولُ حُسَيْن أَحْمَد: إنَّ شيخَ الإسْلامِ محمَّد بنَ عبدِ الوهَّابِ «قتَلَ وقاتَلَ أهلَ السُّنَّةِ»، وإنَّه «كانَ يستحلُّ نهبَ أموالِهِم، ويظنُّ فِي قتْلِهم أجْرًا وثَوابًا»، وَإِنَّهُ «كانَ يَسبُّ السَّلفَ الصَّالحَ، وَيَأتي فِي شأنِهم بغايةِ سُوءِ الأدَبِ»، وإنَّهُ «قدِ اسْتُشْهدَ

=

والترمذي (١٠٤٩)، وقال: «حديث علي حديث حسن»، وأخرجه النسائي (٢٠٣١)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «الإرواء» (٧٥٩).

كثيرٌ منهُم علىٰ يدَيْهِ»، وإنَّهُ «ظالمٌ باغٍ سفَّاكٌ».

فالجَوابُ أنْ يُقَالَ: كلُّ هَذَا منْ إفكِ حُسَيْن أَحْمَد وافترائِه عَلىٰ شيخِ الإِسلامِ –عامَلَ اللهُ حُسينًا بعدْلِهِ–.

وأمَّا قولُه: إنَّ الشَّيخَ محمَّد بنَ عبدِ الوهَّابِ «آذىٰ أهلَ الحِجازِ أشدَّ الإِيذاءِ».

فجَوابُه أنْ يُقَالَ: هَذَا ممَّا يشْهَدُ الواقِعُ بأَنَّهُ كذبٌ وافْتراءٌ علىٰ الشَّيخِ؛ لأَنَّ الشَّيخَ ماتَ فِي سنَةِ ستٍّ وَمِئتينِ وألفٍ منَ الهجرَةِ، وكانتْ مكَّةُ وغيرُها من بلادِ الحجازِ تحتَ وِلايَةِ غالبِ بنِ مُساعد الشَّريف فِي ذلكَ الوقْتِ، وإنَّما استولىٰ أهلُ نجدٍ علىٰ مكَّةَ وغيرَها من بلادِ الحِجازِ فِي سنةِ سبع وعشرة وَمِئتينِ وألفٍ منَ الهجرَةِ، وذلِك بعدَ وفاةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب بإحدَىٰ عشرَةَ سنةً، وبهَذا يُعلَمُ أنَّ الشَّيخَ حُسَيْن أَحْمَد كانَ يفتَرِي عَلىٰ الشَّيخ مُحمَّد بنِ عبدِ الوهَّاب وَيرميهِ بِأشياءَ مِن العَظائمِ الَّتِي كانَ الشَّيخُ بريئًا منْها، وَلا يُبالي بِما يَترتَّب عَلىٰ الكَذِبِ والبُهْتانِ مِن اللَّعْن والوَعيدِ الشَّديدِ.

ثمَّ إنَّ الشَّيخ حُسَيْن أَحْمَد قدْ جمَعَ فِي كلامِه السَّيِّئِ بيْنَ الافتراءِ عَلىٰ الشَّيخ مُحمَّد بنِ عبدِ الوهَّاب وبَيْنَ قلْبِ الحقيقَةِ الواقعةِ فِي زمنِ الشَّيخِ وبعْدَ زمنِهِ بسبعِ سنينَ، وهِي ما وَقع فِي تلكَ السِّنين منْ شريفِ مكَّةَ منَ الاعتداءِ علىٰ أهلِ نجدٍ وغيرِهِم منْ رَعِيَّةِ الإمامِ عبدِ العزيزِ بنِ مُحمَّدِ بنِ سُعودٍ، والمُبالغَةِ فِي إيذائِهِم بالغاراتِ عليْهِم والقَتْلِ فيهمْ والنَّهب والسَّلبِ منْهم، حتَّىٰ مكَّنهم اللهُ منْهُ ومِن جنودِهِ فِي بلَدِ الخُرْمةِ، فهَزَموهم شرَّ هزيمةٍ، وذلكَ فِي آخرِ سنةِ اثْنَتَي عشرَةَ بعدَ المِئَتينِ والأَلْف مِنَ الهجرَةِ، وبعدَ هذهِ الوقعةِ طَلَب الشَّريفُ من الإِمامِ عبدِ العزيزِ أنْ

يُصالحَهُ، فصَالحهُ الإمامُ، وأَذِنَ الشَّريفُ لِأَهْلِ نجدٍ فِي الحَجِّ، وكانَ قدْ منعَهُم منْهُ قبلَ ذلكَ عِدَّةَ سنينَ، ثُمَّ إنَّ الشَّريف نقَضَ العهْدَ، واستمرَّ عَلىٰ نقضِهِ إِلىٰ أنْ مكَّن اللهُ أهلَ نجْدٍ مِنْهُ ومنْ جنودِهِ، فاسْتَوْلَوْا عَلىٰ مكَّةَ وغيرَهَا منْ بِلاد الحجازِ، وذلك فِي سنةِ سَبْعَ عَشْرَةَ بعدَ المِئتينِ والألفِ منَ الهِجْرةِ.

وَمَن له إِلمامٌ بِما ذكَرَهُ الثِّقاتُ مِن المؤرِّخين عنِ الشَّيخ محمَّدِ بنِ عبد الوهَّابِ وعنِ المُخالفينَ لَهُ؛ يَعْلم يقيناً بَراءةَ الشَّيخِ ممَّا لفَّقه عليْهِ حُسَيْن أَحْمَد من الافتراءِ وقلْبِ الحقيقَةِ.

وقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل:١٠٥].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

وَأَمَّا قولُ حُسَيْن أَحْمَد: إنَّ العرَبَ «أَبْغضَتْ شيخَ الإِسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب أَشَدَّ منَ اليَهودِ وَالنَّصارَىٰ».

فجَوابُهُ أنْ يُقَالَ: هَذَا مِن المُجازفَةِ والتَّوسُّع فِي الكَذِبِ وقَلْبِ الحَقائقِ؛ لأَنَّ مِن المَعْلوم عِنْدَ العُقلاءِ مِن ذوي العَدْلِ والإِنْصافِ أَنَّ شيْخَ الإِسْلامِ مُحمَّدَ ابنَ عبدِ الوَهَّابِ كانَ مَحبوبًا عِنْدَ أهلِ التَّوحيدِ والسُّنَّةِ منْ أهلِ نجدٍ وغيرِهِم، وإِنَّما أبغَضَهُ المُشركونَ مِن القُبوريِّينَ وغيرِهِم، وأَبْغَضَه المُنافقونَ وأهلُ البِدَعِ الَّذِينَ هم سَلَفُ الشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد، وقالُوا فيهِ ما ليْسَ فيهِ ممَّا هو كَذِبٌ وافتراءٌ، وقدْ كانَ المُشركونَ وَالمُنافقونَ يُبْغضونَ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَصْحابَهُ أَشَدَّ البُغضِ، ويقولون فيهِمْ

ما لَيْسَ فيهِم ممَّا يَرون أنَّهُ عيْبٌ ونقيصَةٌ، فَللشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ أُسوةٌ بِرسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصْحابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَلِلشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد أُسْوةٌ بأعْداءِ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأعداءِ أصْحابِهِ، وعندَ اللهِ تجتمِعُ الخُصومُ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وَمِن العَقائدِ الفاسدَةِ الَّتِي ذَكَرَها مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد ونَقَلَها من (ص٤٥) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: قوْلُه: «إِنَّا نَتَوَسَّل بالأنْبياءِ، بَل برجالِ شجَرَةِ التَّصوُّفِ؛ كالجَشتيَّةِ والنَّقشبنديَّةِ وما سِواهما مِن مشايخِ السَّلاسلِ».

قَالَ: «والوَهَّابيَّةُ لا يَتوسَّلون».

وقدْ ردَّ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عَلىٰ هذهِ الجُملة فِي (ص٢٦) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»، فقَالَ: «المُبْتدعُونَ يَتوسَّلُون بِالذَّواتِ، وَتَوسُّلُهم فاسِدٌ، والمُوَحِّدونَ يَتَوسَّلونَ إِلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بأسْمائِهِ الحُسْنىٰ وَصِفاتِهِ العُلْيا، وَبِمَحَبَّتهم واتِّباعِهِم لِرسولِهِ الكَريمِ، وَنَصْرهم لِشريعتِهِ، وتمسُّكِهم بسنَّتِه، وهَذَا هو التَّوَسُّلُ الصَّحيحُ الَّذِي عَلَّمَنا إِيَّاه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينَ حَكىٰ لنا قصَّةَ أصحابِ الغارِ، وَتَوسُّل كُلِّ واحدٍ مِن الثَّلاثَةِ بِعمَلِهِ: فالأَوَّلُ: توسَّلَ إِلَىٰ اللهِ بِبِرِّ الوالدينِ، والثَّاني: توسَّلَ إلىٰ اللهِ بالتَّعفُّفِ عنِ الزِّنا، والثَّالثُ: توسَّلَ إلىٰ اللهِ بالإِحسانِ إلىٰ الأجيرِ. وهَذَا الحديثُ ثابتٌ فِي «الصَّحيحيْنِ»(١) منْ روايةِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وشجَرَةُ التَّصوُّفِ لا وُجودَ لَها فِي الكِتابِ وَالسُّنَّةِ ولا فِي سِيرِ الصَّحابة والتَّابعينَ والأئمَّةِ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٠/ ١٨٠) (٥٩٧٣)، والبخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأبو داود (٣٣٨٧).

المُجتهدينَ؛ فهِيَ شجرَةُ الزَّقُّومِ طعامُ الأثيمِ، إلَّا مَن وحَّدَ اللهَ منْهُم واتَّبَعَ الرَّسولَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَعَسىٰ أنْ يُغْفرَ لَهُ اختراعُ هَذَا الاسمِ المُبتَدَعِ»، انْتَهىٰ.

وَمِنَ العقائدِ الفاسدةِ الَّتِي ذكَرَها مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخِ حُسَيْن أَحْمَد: قولُهُ: «إنَّ الأنبياءَ أحياءٌ عندنَا حياةً حقيقيَّةً غيرَ برزخيَّةٍ».

قَالَ: «وَالوهَّابيَّةُ الخبيثةُ مُخالفونَ لنا فِي ذلكَ».

يقولُ: «إنَّ محمدَ بنَ عبدِ الوهَّاب النَّجديَّ وأتباعَه يعتقدونَ إلىٰ الآنَ أنَّ حياةَ الأنبياءِ كانتْ فِي المدَّةِ الَّتِي قضوْهَا فِي الدُّنيا، وبعدَ ذلكَ همْ وأتباعُهُم سواءٌ فِي الموتِ»(١).

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص٢٦ - ٢٧) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»: «قولُهُ: «إِنَّ الأنبياءَ عندَه أحياءٌ حياةً حقيقيَّةً غيرَ برزخيَّةٍ» كَذِبٌ وبهتانٌ، لم يقلْهُ أحدٌ قبلَهُ؛ لأنَّ الحياةَ حياتانِ، لا ثالثةَ لهُما إلا حياةَ أهلِ الجَنَّةِ، فالحياةُ الدُّنيويَّةُ مضادَّةٌ للموْتِ، والحياةُ البرزخيَّةُ تجتمعُ معَ موتِ الجسَدِ؛ لأنَّها حياةٌ رُوحيَّةٌ، أمَّا حياةُ أهلِ الجنَّةِ؛ فهيَ أفضَلُ منَ الحَياتيْنِ السَّابقتيْنِ، لا موْتَ فيها ولا مرَض ولا حُزنَ.

وقدْ زادَ هَذَا الدجَّالُ حياةً رابعةً لا وجودَ لها إلَّا فِي خيالِهِ الفاسِدِ.

وهوَ الَّذِي أفْتَىٰ فِي الهنْدِ بأنَّ استقلالَ باكستانَ غيرُ جائزٍ شرعًا؛ يعْنِي: فِي شرْعِ الشَّيطانِ؛ يريدُ أنْ يبقىٰ المُسْلمونَ فِي الهِنْدِ تحتَ حكمِ أعدائِهِم الوَثنيِّينَ! هَذَا هو الشَّرعُ عندَهُ، وكلُّ ذلك فعَلَهُ تملُّقًا وخضُوعًا للوَثَنِيِّينَ وطعْنًا فِي المُسْلمينَ.

---

(١) «الشِّهَاب الثَّاقِب» (ص٤٥).

أفيكفرُ بقولِهِ تَعالَىٰ: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)، وقولِهِ تَعالَىٰ: (ومَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُم)؟! وَيُكذِّب أبَا بكرٍ الصِّديقَ فِي قولِهِ: «مَنْ كانَ يعبُدُ محمَّدًا؛ فإنَّ محمَّدًا قدْ ماتَ، ومَن كانَ يعبدُ اللهَ؛ فإنَّ اللهَ حيٌّ لا يَموتُ»[١] ؟! أمْ يكذِّب الآياتِ كعادَتِهِ فِي خبْطِهِ خبطَ عشواءَ فِي ليلةٍ ظلماءَ؟!»، انْتَهىٰ.

قلتُ: يلزمُ علىٰ قولِ حُسَيْن أَحْمَد: «إنَّ الأنبياءَ أحياءٌ حياةً حقيقيَّةً غيرَ برزخيَّةٍ» لوازِمُ باطلَةٌ:

منها: أنْ يكونَ الأنبياءُ يمشونَ عَلىٰ الأرْضِ مِثْل غيرِهِم منَ الأحياءِ، ويأكلُونَ، ويَشْربون، وَيَحْتاجون إِلىٰ قضاءِ الحاجةِ مِثْل غيرِهم من الأحياءِ، وأنْ يَكونوا ظاهرينَ بينَ النَّاس يراهم النَّاسُ ويجالِسونهم وَيَتعلَّمونَ مِنْهم. وكلٌّ مِنْ هذهِ الأمورِ باطلٌ معلومُ البُطلانِ بالضَّرورةِ عِنْدَ كلِّ عاقلٍ، والقولُ بها أو بشيْءٍ منْها هَوَسٌ وهَذيانٌ لا يصْدُر منْ أحدٍ له أدْنىٰ شيءٍ من العَقلِ.

ومِن اللَّوازِمِ الباطلةِ الَّتِي تلزَمُ عَلىٰ قولِ حُسَيْن أَحْمَد -أَيْضًا-: أنْ يكونَ قبْرُ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خاليًا مِن جسدِهِ الشَّريفِ، وكذَلِك قبورُ سائِرِ الأنبياءِ، وهَذَا معلومُ البُطلانِ بالضَّرورةِ عِنْدَ كلِّ عاقلٍ، ولا يقولُ بِهِ إِلَّا مَن هُوَ مصابٌ فِي عَقْلِهِ.

ومِنَ اللَّوازِمِ الباطِلَةِ -أَيْضًا- ما يترتَّب عَلىٰ هَذَا القَوْلِ الباطِلِ مِن تكذيبِ النُّصوص الدَّالَّةِ عَلىٰ موْتِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وموتِ سائِرِ البَشَرِ:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٨)، وابن ماجه (١٦٢٧).

كَقَولِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ الزُّمَر: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠].

وقولِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ آلِ عِمرانَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران:١٤٤].

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ الأنبياءِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء:٣٤، ٣٥].

وقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ العَنْكبوتِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:٥٧].

وَقولِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ آلِ عِمرانَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي سورةِ الرَّحمنِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦، ٢٧].

فإذَا كانَ حُسَيْن أَحْمَد وغيرُهُ منْ مشايخِ جماعةِ التَّبليغِ المُخرِّفين يرَوْن أنَّ الأنبياءَ أحياءٌ حياةً حقيقيَّةً، وأنَّ لِجماعتِهِم وأكابرِهِم حظٌّ وصولٍ فِي مَجالِسِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقظَةً لا مَنامًا، ويَرونَ بُطلانَ مَا يعتقِدُهُ شيخُ الإِسْلامِ مُحمد بنِ عبدِ الوَهَّابِ وأتباعِهِ منْ أنَّ حياةَ الأنبياءِ كانتْ فِي المدَّةِ الَّتي قضَوْهَا فِي الدُّنيَا.

وبعدَ ذلكَ هُم وأتباعُهم سواءٌ فِي الموتِ؛ فماذا يُجيبونَ بِهِ عن هذهِ النُّصوص الدَّالَّةِ علىٰ أنَّ الموتَ عامٌّ للأنبياءِ وغيرِهم منْ سائرِ البَشَرِ؟! وماذا يُجيبونَ بِهِ عنِ الأحاديثِ الكثيرةِ الَّتِي جاءتْ فِي موتِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودَفْنِهِ؟! وَمَا ثبتَ عنهُ أنَّهُ

قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١)؟!

وَإِذا لَمْ يكنْ لهمْ جوابٌ صحيحٌ عنِ الآياتِ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُهَا، وعنِ الأحاديثِ الدَّالةِ عَلىٰ موتِ النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومُكْثِهِ فِي قبرِهِ إِلىٰ يومِ القيامَةِ؛ فالواجبُ عليهمُ الرُّجوعُ إِلىٰ الحقِّ الَّذِي يدلُّ عليهِ الكتابُ والسُّنَّةُ وما كانَ عليه السَّلَفُ الصَّالِحُ منَ الصَّحابةِ وَالتَّابعينَ لهمْ بإحسانٍ، وَهُو اعتقادُ موتِ الأنبياءِ وغيرِهِم منْ سائِرِ البشرِ، واعتقادِ أَنَّ الأنبياءَ وغيرَهُم منَ الأمواتِ لا يزالونَ فِي قبورِهِم إلىٰ يومِ القيامةِ، وأَنَّ أوَّلَ مَنْ ينشَقُّ عنهُ القبرُ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهَذَا هوَ الاعتقادُ الصَّحيحُ، وما خالفَهُ؛ فهو منَ العقائدِ الفاسدَةِ الَّتِي زيَّنَها الشَّيطانُ لِأوليائِهِ مِن الصُّوفيَّةِ وَالتَّبْلِيغيِّينَ.

وَقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨].

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦، ٣٧].

وَقَالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠].

فهذِه الآياتُ تنطبِقُ علىٰ التَّبْلِيغيِّينَ الَّذِينَ يزعمونَ أَنَّ الأنبياءَ أحياءٌ حياةً حقيقيَّةً، وأنَّ لِجماعتِهِم وأكابِرِهم حظَّ وُصُولٍ فِي مَجالسِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقظَةً لا مَنامًا.

وأمَّا قولُ حُسَيْن أَحْمَد: «إنَّ الوَهَّابيَّةَ خبيثَةٌ..».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٠/ ١٧) (١٠٩٨٧)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، والترمذي (٣٦١٥)، وقال الألباني: صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٦٤٣).

فجَوابهُ أنْ يُقَالَ: هَذَا الوصفُ إنَّما ينطبِقُ عَلىٰ المُتلوِّثين بالشِّركِ والبدعِ وَالعقائدِ الفاسدةِ مِن مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهِم منْ أهلِ الشِّركِ والبدَعِ والعقائدِ الفاسدَةِ، ومنْهُم الشَّيخُ حُسَيْن أَحْمَد وأضرابُهُ مِن التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فهؤلاءِ أَحَقُّ بالصِّفةِ السَّيِّئةِ الَّتِي وُصِفَ بها أهلُ التَّوحيدِ والسُّنةِ، ولَيْستْ مِن صفاتِهِم، وإنَّما هيَ منْ صفاتِهِ وصفاتِ مَن كانَ عَلىٰ شاكلَتِه.

ومنَ المُلفَّقاتِ الَّتِي ذكَرَها مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيْخِ حُسَين: أَنَّهُ قالَ فِي (ص٦٥) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: «وَقَد يُسمَعُ منَ الوَهَّابيَّةِ أنَّهم يمنعونَ عنِ القولِ بالصَّلاةِ وَالسَّلامِ عليْكَ يا رسولَ اللهِ مَنْعًا باتًّا، ويُنَفِّرونَ مِن أهْلِ الحَرَمَيْنِ، ويستهزِئُونَ بِهِم ويَسْخرونَ مِنْهم».

والجَوابُ أنْ يُقَالَ:

أمَّا قولُهُ: «وقدْ يُسْمع منَ الوَهَّابيَّةِ أنَّهم يمنعونَ عَن القوْلِ بِالصَّلاةِ والسَّلامِ عليْكَ يا رسولَ اللهِ منعًا باتًّا»؛ فإنَّهُ كلامٌ يَحْتملُ أحدَ وجهيْنِ:

أَظْهَرُهُما: أنَّ حُسَيْن أَحْمَد أرادَ أنَّ أهلَ نجدٍ كانوا يَمنعونَ مِن الصَّلاةِ والسَّلامِ علَىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منعًا باتًّا.

فإنْ كانَ أرادَ هَذَا؛ فهو كذَّابٌ أفَّاكٌ؛ لأنَّ مِن عقائدِ أهلِ نَجْدٍ أنَّ صَلاةَ الفَرْضِ والنَّافلَةِ لا تَصِحُّ إلَّا بالصَّلاةِ علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشَهُّدِ الَّذي يكونُ التَّسليمُ مِن الصَّلاةِ بعدَهُ.

وَفِي قولِهِمْ بأنَّ الصَّلاة علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشَهُّدِ الأخيرِ رُكْنٌ منَ الأركانِ الَّتِي لَا تصحُّ الصَّلاةُ بِدُونِهَا أبلَغُ رَدٍّ علىٰ مَن زعَمَ أنَّهُم يمْنَعون مِن الصَّلاةِ

عَلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ منعًا باتًّا.

ومِن عقائدِ أهلِ نجدٍ -أَيْضًا- أنَّ الإكثارَ مِن الصَّلاةِ عَلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَهُ فضلٌ عظيمٌ، ولا سِيَّما فِي يومِ الجُمعةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قدْ أمرَ أمَّتَه أنْ يكثِرُوا منَ الصَّلاةِ عليهِ فِي يوْمِ الجُمُعةِ، وكانوا يُكثرونَ مِن الصَّلاةِ عَلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي جميعِ الأوقاتِ، وَلَا سِيَّما عِنْدَ ذِكْرِ اسْمِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَيَتقرَّبونَ إِلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ بِكثرَةِ الصَّلاةِ وَالتَّسليمِ عليْهِ، وَيَرونَ أنَّ ذلكَ مِن أفْضَلِ الأَعْمالِ، وَكانُوا يُكثرونَ مِن الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عليهِ فِي كُتُبهِمْ ورسائِلهِم؛ كما هو ظاهرٌ معروفٌ عِنْدَ كُلِّ مَن اطَّلعَ عَلىٰ كُتُبِهم ورَسائِلِهم، فمَنْ زعمَ عنْهُم خلافَ هَذَا؛ فهوَ مِن الأفَّاكينَ المُفترينَ.

وَيَحْسُن أنْ أذكُرَ هاهنَا قِصَّةً ذكرَهَا بعضُ المُؤرِّخينَ، وَهِي أنَّ المَلِكَ عبدَ العزيزِ بنَ عبدِ الرَّحمنِ آلَ سعودٍ رَحِمَهُٱللَّهُ لمَّا اسْتولىٰ عَلىٰ مكَّةَ ودخلَها أوَّلَ مرَّةٍ بعدَ استيلائِهِ عليْهَا، وذَلِك فِي أوَّلِ جُمادىٰ الأُولَىٰ منْ سَنَةِ ١٣٤٣هـ؛ جاءَ أعيانُ أهلِ مَكَّةَ يسلِّمونَ عليْهِ، وأرَادوا تقبيلَ يدِهِ عَلىٰ حسبِ ما اعتادوهُ مَعَ الأشْرافِ، فَمَنعهمُ المَلِك منْ تقبيلِ يدِهِ؛ وقَالَ: إنَّ المُصافحَةَ عادَتُنا، كَما كانَ النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابُهُ يفعلونَ ذَلِكَ، وأمَّا عادةُ تقبيلِ اليدِ؛ فَقد جاءَتْنا منَ الأجانِبِ؛ فهَذَا ما يفعَلُه الأعاجِمُ بمُلوكِهِم! ولمَّا سمعَهُ أعيانُ أهلِ مكَّةَ يقولُ هَذَا القولَ؛ أعجبَهُم ذلكَ منْهُ، وجعلَ بعضُهم يقولُ لبعْضٍ: أَسَمِعْتُم أنَّهُ يصلِّي عَلَىٰ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِعَكْسِ ما فَهِمْنا منْ قَبْلُ أنَّهُ يكرهُهُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ؟!

الوَجْه الثَّاني: أنْ يكونَ حُسَيْن أَحْمَد أرادَ أنَّ أهلَ نجدٍ كانوا يَمْنعونَ مِن العمَلِ

فِي الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عَلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالكيْفِيَّةِ الَّتِي ذكَرَها، وهيَ أنْ يقولَ القائلُ: الصَّلَاةُ والسَّلامُ عليْكَ يا رسولَ اللهِ!

وَالمنْعُ مِن هذهِ الكيفيَّةِ فِي الصَّلاةِ وَالسَّلامِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أرَهُ فِي شَيْءٍ منْ كُتبِ المُحقِّقينَ منْ أهلِ نجدٍ، وعَلىٰ فرْضِ وجودِهِ فِي بعضِ كتبِهِم؛ فلَهُ وجهٌ صحيحٌ، وهُو أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ علَّم أمَّته كيْفِيَّةَ الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عليْهِ، فيُقْتَصرُ عَلىٰ ما جاءَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِك، وَلا يُتعَدَّىٰ إلىٰ غيرِهِ مِن الألفاظِ الَّتِي لمْ ترِدْ عنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأمَّا كيفيَّةَ الصَّلاةِ عليْهِ؛ فقدْ جاءَ بيَانُهَا فيما رَوَاهُ: كعبُ بنُ عُجْرةَ، وَأَبو حُميدٍ السَّاعدِيُّ، وأبُو سعيدٍ الخُدْريُّ، وأبُو مسعودٍ الأنصارِيُّ؛ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أنَّ الصَّحابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قالُوا لِلنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كيفَ نُصلِّي عليْكَ؟ قَالَ: «قُولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْراهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بارِكْ عَلَىٰ محمَّدٍ وَعَلىٰ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[١].

وَقَدِ اتَّفق البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَىٰ حَدِيثَيْ كَعْبِ بنِ عُجرةَ[٢] وَأَبِي حُميدٍ السَّاعديِّ[٣]، وَانفرَدَ البُخاريُّ بِإخراجِ حديثِ أبي سعيدٍ[٤]، وانْفردَ مُسْلم بإِخْراجِ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٠/ ٥٧) (١٨١٣٣)، والبخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) عن كَعْبِ بنِ عُجرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٦٠)، ومسلم (٤٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٩٨).

حديثِ أبي مَسْعودٍ[١].

وأمَّا كيفيَّةُ السَّلامِ عَلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ فقدْ جاءَ بيانُها فِي أحاديثِ التَّشهُّدِ الَّتِي رَواهَا عددٌ مِن الصَّحابَةِ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقدْ جاءَ فيها أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ علَّمَ أصْحابَهُ أنْ يقولُوا: «**السَّلامُ عَلَيْكَ أيُّها النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وَبرَكاتُهُ**»[٢].

وَقَدِ اتَّفقَ البُخارِيُّ وَمُسْلِمٌ علىٰ حديثِ ابنِ مسعودٍ[٣] فِي التَّشهُّدِ، وانفَردَ مسلمٌ بإخْراجِ حديثَي ابنِ عبَّاسٍ[٤] وأبي مَسْعودٍ الأشْعريِّ[٥] فِي ذَلِك.

وقدْ أحدَثَ أهْلُ البِدَعِ كيفيَّاتٍ كثيرَةً فِي الصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وألَّفُوا فِي ذَلِك مؤلَّفاتٍ كثيرَةً، وكثيرٌ منَ الكيفيَّاتِ الَّتِي أحْدَثُوها لَا تخلُو منَ الشِّركِ والغلوِّ والإطراءِ الَّذِي نَهَىٰ عنْهُ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما كانَ بهذِهِ الصِّفةِ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ العَملُ بِهِ، وَيَتعيَّنُ المنْعُ منْهُ.

فإنْ كانَ حُسَيْن أَحْمَد أرادَ أنَّ أهلَ نجدٍ كانوا يَمْنعونَ مِن الكيفيَّات الَّتِي أحدَثَها أهلُ البدَعِ فِي الصَّلاةِ وَالسَّلامِ علىٰ رَسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهِيَ ممَّا يشْتَمِل علَىٰ الشِّرْكِ وَالغلوِّ والإطْراءِ؛ فهَذَا ممَّا يُمدحونَ بِهِ، ومَن ذَمَّهم علىٰ المَنْعِ مِن ذلكَ؛ فهُو المُسِيءُ المَذْمومُ.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، ومسلم (٤٠٢).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (٤٠٣).

(٥) أخرجه مسلم (٤٠٤).

وأمَّا ما ذَكَرَهُ حُسَيْن أَحْمَد عنْ أهلِ نجدٍ أَنَّهُم «يُنَفِّرونَ مِن أهلِ الحَرمَيْنِ ويَسْتهزئونَ بِهِم ويَسْخرونَ مِنْهم».

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ:

أمَّا ما ذَكَرهُ مِن الِاستهزاءِ بأهْلِ الحَرَميْنِ والسُّخريَةِ منهُم؛ فَهُو منَ الكذِبِ والبُهتانِ الَّذي افتراهُ أهلُ الإفكِ علىٰ أهْلِ نجدٍ.

وَأَمَّا النَّفرَةُ منْهُم؛ ففِيها تفصيلٌ بيْنَ أهلِ الخيرِ وأهلِ الشَّرِّ منهم: فأمَّا أهلُ الخيْرِ منْ أهلِ الحَرميْنِ وغيرُ أهلِ الحرمينِ منْ سائِرِ أهلِ الأمْصارِ؛ فإنَّ أهلَ الخيرِ مِن أهلِ نجدٍ يُوالونَهُم ويوادُّونَهم ويُنزلونَهُم منْ منزلَةِ الإِخُوَّةِ لهُم، وَأمَّا أهلُ الشَّرِّ مِن أهلِ الحرميْنِ وغيرُهم؛ فإنَّ أهلَ الخير من أهْلِ نجدٍ يُنَفِّرون مِنهم ويُبغِضُونَهم ويُحذِّرونَ مِنْهم ومِن أعمالِهم السَّيِّئَةِ.

وَالأَصْلُ الَّذي يَعتمِدُ عليْهِ أهلُ نجدٍ فِي هَذَا الباب هوَ ما جاءَ فِي حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ أَوْثَقَ عُرَىٰ الإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللهِ وَتُبْغِضَ فِي اللهِ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيالسيُّ، وابنُ أبي شَيْبَةَ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمانِ»(١).

ورَوَىٰ الطَّبرانيُّ فِي «الكَبيرِ» عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٠/ ٤٨٨) (١٨٥٢٤)، والطيالسي في «مسنده» (٧٨٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٤٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠٦٦)، قال الألباني: حسن لغيره. انظر: «صَحِيح التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (٣٠٣٠).

قَالَ: «**أَوْثَقُ عُرَىٰ الإِيمَانِ: المُوَالَاةُ فِي اللهِ، وَالمُعَادَاةُ فِي اللهِ، وَالحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغْضُ فِي اللهِ**»(١).

وقدْ جاءَ فِي هَذَا البابِ أحاديثُ كثيرَةٌ ذكرْتُها فِي كِتابي المُسمَّىٰ «تُحْفةُ الإِخوانِ بِما جاءَ فِي المُوالاةِ وَالمُعاداةِ وَالحُبِّ والبُغْضِ وَالهجرانِ»؛ فلْتُراجعْ هناكَ.

ومِمَّا ذكَرَه مُحمَّد أَسْلَم عن حُسَيْن أَحْمَد أَنَّهُ قالَ فِي (ص٦٥) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: «وَالوهَّابيَّةُ النَّجديَّةُ يعتقدونَ ويُنادونَ علىٰ مرأىٰ ومَسمعٍ: "أنَّ القولَ: يا رسولَ اللهِ! استعانَةٌ بغيرِ اللهِ، وهَذَا شِرْكٌ"».

وَالجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ كلامَ حُسَيْن أَحْمَد فِي هذهِ الجملةِ يدلُّ علىٰ أنَّهُ كانَ لا يَرىٰ بأسًا بدعاءِ النَّبِيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وينْكِرُ أنْ يكونَ دعاؤُهُ والاستعانَةُ بِهِ شركًا، وهَذَا من جهْلِهِ بالتَّوحيدِ الَّذِي بَعثَ اللهُ به رَسولَه صَلَّىٰللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وأمرَهُ أنْ يدعوَ النَّاسَ إليه وَإِلىٰ إخْلاصِ العِبادةِ بِجميعِ أنْواعِها للهِ تَعَالَىٰ، ويَنْهاهمْ عنِ الشِّركِ وَالِالْتجاءِ إِلىٰ غيرِ اللهِ، ومنَ الشِّركِ دُعاءُ الأمواتِ؛ كقولِ القائلِ: يا رسولَ اللهِ! أغِثْني. أو: أنا فِي حَسَبكَ.. ونحو هَذَا من العباراتِ الَّتِي يستعمِلُها كثيرٌ منَ المَفتونينَ بِالموتَىٰ وإِشْراكِهِمْ معَ اللهِ فِي الدُّعاءِ وَغيرِهِ منْ أنواعِ العِبادةِ.

وقدْ أمرَ اللهُ عبادَه بتوحيدِهِ، ونَهاهم عنِ الشِّركِ به، فِي آياتٍ كثيرةٍ مِن القُرآنِ، وأخبرَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أنَّ دعاءَ غيرِهِ ضلالٌ، وأنَّ الَّذِينَ يدْعونَهُم مِن دونِ اللهِ لا يَسْتجيبونَ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٣٧)، والطيالسي في «مسنده» (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٠٦٤)، قال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٥٣٩).

لهُمْ بشَيْءٍ، ولا يملكونَ لهم ضَرًّا ولا نفعًا، والآياتُ فِي هَذَا كثيرةٌ جدًّا:

وَمِنْها قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨].

فنَهىٰ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يُدعىٰ معَهُ أحدٌ، وهَذَا يعمُّ المَلائكَةَ والأنْبياءَ وغيرَهُم من سائِرِ الخَلائِقِ.

قالَ ابنُ جريرٍ: «يقولُ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾ أَيُّها النَّاسُ ﴿مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، وَلا تُشركوا بهِ فيهَا شيئًا، ولكنْ أفْرِدوا لهُ التَّوحيدَ، وأخلصُوا لَه العِبادَةَ».

وقالَ ابنُ كثيرٍ: «يقول تَعَالَىٰ آمِرًا عبادَهُ أنْ يوحِّدوهُ وفِي مَحالِّ عِبادَتِهِ، وَلا يُدعىٰ معهُ أحدٌ وَلا يُشركَ بِهِ.. (ثُمّ ذكَرَ عنْ قتادَةَ أنَّهُ قَالَ:) أمرَ اللهُ نبيَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يوحِّدَه وحْدَهُ»، انْتَهىٰ.

ثُمَّ قالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٠].

وَفِي هذهِ الآيةِ أوْضحُ دليلٍ علىٰ أنَّ دُعاءَ غيرِ اللهِ شِركٌ، وفيها أبْلغُ رَدٍّ علىٰ حُسَيْن أَحْمَد وغيرِهِ منَ الَّذِينَ يزعُمونَ أنَّ دُعاءَ غيرِ اللهِ ليسَ بشرْكٍ.

والآياتُ فِي النَّهي عن دعاءِ غيرِ اللهِ كثيرةٌ جِدًّا، وقدْ تركتُ ذكْرَها خَشْيَةَ الإطالَةِ، وما جاءَ فيها مِن النَّهيِ عنْ دعاءِ غيرِ اللهِ يعمُّ دُعاءَ العِبادَةِ ودُعاءَ المَسْألةِ، وَمِن دُعاءِ المَسْألةِ طَلَبُ الحَوائِجِ مِن المَوْتىٰ والاِستغاثَةُ بهم والتوجُّهُ إليهِمْ.

قالَ ابنُ القيِّمِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «وهَذَا أصلُ شركِ العالَمِ؛ فإنَّ الميِّتَ قد انقطعَ

عملُه، وهوَ لا يملكُ لنفسِهِ نفعًا وَلا ضرًّا؛ فَضلًا لمَنِ استغاثَ بِهِ أو سألَهُ»[١]، انْتَهىٰ.

وقدْ قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي الرَّدِّ عَلىٰ حُسَيْن أَحْمَد: «وَيْلك يا مُشْرك! فإِذا لَمْ يكُن: (يا رسول الله!) عبادَةً؛ فأينَ العبادَةُ؟! فإذا قُلْتَ: يا اللهُ! ارحمْنِي! فقَدْ عبدْتَ اللهَ، وإذا قلتَ: يا رسولَ اللهِ! أغِثْني! فقدْ عبدْتَ الرَّسولَ وَكَفرتَ بِاللهِ، والرَّسولُ بريءٌ مِنْكَ»، انْتَهىٰ.

ومنَ اعتداءِ حُسَيْن أَحْمَد علىٰ أهلِ نجْدٍ ومُناصرتِهِ للشِّركِ والبِدعِ ما ذكَره عنهُ مُحمَّد أَسْلَم: أنَّه قالَ فِي (ص٦٧) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: «الوَهابيَّةُ الخبيثةُ ترىٰ أنَّ الإكثارَ مِن الصَّلاةِ وَالسَّلامِ علىٰ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرِ الأنامِ وَقِراءَةَ «دَلائلِ الخيراتِ» وَ«قصيدَةِ البُردةِ» وَ«القصيدَةِ الهَمزيَّةِ»، وجعْلَهَا وِردًا: أمرٌ قبيحٌ جدًّا».

والجوابُ أنْ يُقَالَ:

أمَّا الإكثارُ مِن الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عَلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلىٰ الوجْهِ المَشْروعِ الَّذي علَّمهُ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَّتَه؛ فَهو مِن الأعمالِ الصَّالحةِ الَّتِي يعمَلُها أهلُ نجدٍ، ويُحافظونَ عليْها، ويَتَقرَّبونَ بِها إِلىٰ اللهِ تَعالَىٰ، وقَدْ تقدَّمَ بيانُ ذَلك فِي الردِّ علىٰ قَوْلِ حُسَيْن أَحْمَد: «إنَّ الوهَّابيَّةَ يمنعونَ عنِ القولِ بالصَّلاةِ والسَّلامِ عَليكَ يا رسولَ اللهِ مَنعًا باتًّا»؛ فلْيُراجَعْ. ومنْ زَعَم أنَّ أهلَ نجدٍ كانُوا يَمْنعونَ مِن الصَّلاةِ وَالسَّلامِ عَلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلىٰ الوَجْه المَشْروع الَّذي عَلَّمَه رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَّتَه؛ فهوَ كذَّاب أفَّاك.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٣٥٣).

وأمَّا الصَّلاةُ علىٰ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ الوُجوهِ المُبتدَعةِ الَّتِي لا تَخْلو منَ الشِّركِ وَالغُلوِّ والإطراءِ؛ فهِيَ منَ الأمورِ الَّتِي يَجبُ المَنْعُ منْهَا؛ لِمَا فيهَا مِن المُحادَّةِ للهِ وَلِرسولِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واتباعِ غيرِ سبيلِ المُؤْمنينَ، وَالمنْعِ مِنْها منْ محاسِنِ الأعمالِ؛ كَما لا يَخْفىٰ عَلَىٰ مَن نوَّر اللهُ قلْبَه بنورِ العِلْمِ والإيمانِ.

وأمَّا قِراءَةُ «دَلائلِ الخيراتِ» وقصيدَتَيْ «البُردةِ» وَ«الهمزيَّةِ»، وجعْلَها وِردًا؛ فهوَ أمرٌ قبيحٌ جدًّا؛ لِما فِي هذِهِ الثَّلاثِ مِن الغلوِّ والإطراءِ الَّذي كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ينهَىٰ عنهُ وَيُشدِّد فيهِ، بلْ إنَّ قصيدَتَيْ «البُردةِ» و«الهَمزيَّةِ» قدِ اشتمَلَتا عَلىٰ الشِّركِ الأكبرِ، الَّذي هوَ أعظمُ الظُّلمِ وأقبَحُ المُنكراتِ وَأَشدُّ المُحرَّماتِ تحريمًا، فلَا يَجْعلُ هاتينِ القصيدتينِ وَ«دلائلَ الخيراتِ» وِردًا إلَّا مَن هوَ مفتونٌ بالشِّرْكِ والبِدَعِ والغُلوِّ والإطراءِ.

وقدْ قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي الردِّ علىٰ حُسَيْن أَحْمَد: «أمَّا دلائلُ الجَهالاتِ والضَّلالاتِ الَّذي سمَّيته «دلائلَ الخيراتِ»؛ ففيهِ ضَلالاتٌ كثيرةٌ:

منْها قولُه فِي ثلاثةِ مَواضعَ: «اللَّهُم صلِّ علىٰ سيِّدنا محمدٍ عددَ معلوماتِكَ وأضعافَ ذلكَ».

وقولُه: «اللَّهمَّ صلِّ علىٰ سيدِنا محمَّدٍ حتَّىٰ لا يبْقَىٰ منَ الصَّلاةِ شيءٌ».

وقولُهُ: «اللَّهُمَّ ارحَمْ سيِّدنا محمَّدًا حتَّىٰ لا يبْقَىٰ من الرَّحمة شيءٌ، اللهُمَّ بارِكْ علىٰ سيدنا مُحمَّدٍ حتَّىٰ لا يبقىٰ منَ البركَةِ شيْءٌ».

فجعَلَ معلوماتِ اللهِ معلوماتٍ محدودةٍ، وعدَلَ عن الصَّلاة الَّتِي علَّمها النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جميعَ المُسلمينَ، واقتصَرَ عليها أصحابُهُ والتَّابعونَ لَهُم بإحسانٍ،

وأحدَثَ بدعةً، وألَّفَ كتابًا يُتلىٰ كما يُتلىٰ القُرآنُ، وابتدَعَ زيادةَ: «سيِّدنَا».

ولله درُّ الإمامِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ الصَّنعانيِّ إذ يقولُ فِي مدحِ شيخ الإِسْلامِ مُحمَّدِ بنِ عبد الوهَّابِ:

وَحَـرَّقَ عَمْـدًا للـدَّلائلِ دَفْتَـرًا ... أَصـابَ فَفيهـا مـا يَجِـلُّ عَـنِ العَـدِّ

غُلُـوٌّ نَهَـىٰ عَنْـهُ الرَّسـولُ وفِرْيَـةٌ ... بِـلا مِرْيَـةٍ؛ فاتْرُكْـهُ إِنْ كُنْـتَ تَسْتَهْدي

أَحَاديـثُ لا تُعْـزَىٰ إِلـىٰ عَـالِمٍ فَـلا ... تُساوي فُلَيْسًا إِنْ رَجَعْتَ إِلىٰ النَّقْدِ(١)

وصَيَّرَها الجُهَّالُ للذِّكْرِ(٢) ضَرَّةً(٣) ... تَرىٰ دَرْسَها أَزْكَىٰ لَـدَيْهِمْ مِنَ الحَمْدِ

لَقَـدْ سَـرَّني مَـا جـاءَني مِـنْ طَرِيقِـهِ ... وكُنْتُ أَرىٰ هذي الطَّرِيقَةَ لي وَحْدِي(٤)».

قال الهلالي: «وأما «البردةُ» و«الهمزيَّةُ»؛ ففيها منَ الشِّركِ وَالضَّلالِ مَا لا

---

(١) انظر: «الدرر السنية» (١١/ ٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) المراد بالذكر ها هنا: القرآن، ويدل علىٰ ذلك قوله فِي آخر البيت:
«ترىٰ درسها أزكىٰ لديهم من الحمد»
أي: من الفاتحة؛ يعني أن الجهال صيَّروا «دلائل الخيرات» مثل الضرة للقرآن؛ يعتنون بقراءتها ودرسها أعظم مما يعتنون بقراءة القرآن ودرسه، والضرَّتان فِي الأصل هما امرأتا الرجل، كل واحدة منهما ضرَّة لصاحبتها، والَّذِينَ يعتنون بقراءة «دلائل الخيرات» ودرسها ويعرضون عن القرآن قد جعلوا «الدلائل» ضرة للقرآن، وذلك هو الضلال البعيد.

(٣) اسم مرَّة من ضَرَّ/ ضَرَّ بـ: أذيَّة «لم أرَ منه ضَرَّةً في حياتي». انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (٢/ ١٣٥٨).

(٤) قد نقلت هذه الأبيات من «تاريخ الشيخ حسين بن غنَّام الأحسائي»، وهو المسمىٰ «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام»، وقد اقتصر الهلالي علىٰ ذكر ثلاثة أبيات وترك البيتين الثاني والثالث فلم يذكرهما، وقد ذكرتهما إتمامًا للفائدة.

يرتضيهِ إلَّا كلُّ مشركٍ دجَّالٍ؛ فمِنها قولُه:

يا أَكْرَمَ الخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلوذُ بِهِ ... سِواكَ عِنْدَ حُلولِ الحادِثِ العَمِمِ

وقولُه:

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيا وضَرَّتَها ... ومِنْ عُلومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ والقَلَمِ

فَماذَا بقِيَ لله تَعالَىٰ؟! قاتلَ اللهُ الغُلاةَ المُشركينَ.

وَفِي «الهَمْزِيَّة» قولُهُ:

يَا رَحِيمًا بالمُؤْمِنينَ إذا ما ... ذَهِلَتْ عَنْ أَبْنَائِها الرُّحَماءُ

يَا شَفيعًا فِي المُذْنِبينَ إذا أَشْـ ... ـفَقَ مِنْ خَوْفِ ذَنْبِهِ البُرآءُ

جُدْ لِعاصٍ وما سِوايَ هُوَ العا ... صي ولكِن تَنْكيرِيَ اسْتِحْياءُ

وتَدارَكْهُ بالعِنايَةِ ما دا ... مَ لهُ بالذِّمامِ مِنْكَ ذماءُ

وهَذَا شِركٌ صريحٌ وبهتانٌ قبيحٌ، لا يستسيغُهُ إلَّا كلُّ قلبٍ مريضٍ؛ مِثْلَ قلبِ حُسَيْن أَحْمَد نصيرِ الشِّركِ وَالوثنيَّةِ»، انْتَهىٰ.

وقالَ الشَّيخُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ حسنِ ابنِ شيخِ الإسلامِ محمَّد بنِ عبدِ الوَهَّابِ فِي كِتابِهِ «فتح المَجيدِ شرحِ كِتابِ التَّوحيدِ»: «وقدِ اشْتهرَ فِي نَظْم البوصيريِّ قولُهُ:

يا أَكْرَمَ الخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلوذُ بِهِ ... سِواكَ عِنْدَ حُلولِ الحادِثِ العَمِمِ

وما بعدَهُ منَ الأبياتِ الَّتِي مضمونُها إخلاصُ الدُّعاءِ وَاللِّياذِ والرَّجاءِ والاعتمادِ فِي أضيقِ الحالاتِ وأعظمِ الاضطرارِ لغيرِ اللهِ، فَناقضُوا الرَّسولَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بارتكابِ ما نَهىٰ عنْهُ أعظمَ مُناقضَةٍ، وشاقُّوا اللهَ ورسولَهُ أعظمَ مُشاقَّة، وذلكَ أنَّ الشَّيطانَ أظهرَ لهُمْ هَذَا الشِّركَ العظيمَ فِي قالَبِ محبَّةِ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتعظيمِهِ،

وأظهَرَ لهمُ التَّوحيدَ والإخْلاصَ الَّذِي بعثَهُ اللهُ بهِ فِي قالَبِ تنقيصِهِ، وهؤلاءِ المُشْركونَ همُ المُتنقِّصونَ النَّاقصونَ، أفْرَطوا فِي تعظِيمِهِ بما نَهاهم عنْهُ أشدَّ النَّهْيِ، وفرَّطوا فِي مُتابعتِهِ، فلمْ يعبَؤُوا بأقوالِهِ وأفعالِهِ، ولا رَضوا بحُكْمِه، ولا سلَّمُوا لَهُ، وإنَّما يحصُلُ تعظيمُ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بتعظيمِ أمرِهِ ونهيِهِ، والاهتداءِ بهديِهِ، واتِّباعِ سنَّتِهِ، والدَّعوةِ إلىٰ دِينِهِ الَّذِي دَعا إليْهِ، ونُصْرتِهِ، ومُوالاةِ مَن عمِلَ بهِ، وَمُعاداةِ مَن خالَفَه، فعَكَسَ أولئِكَ المُشركونَ مَا أرادَ اللهُ ورسولُهُ عِلْمًا وعَمَلًا، وارْتَكبوا ما نَهَىٰ اللهُ عنهُ ورسولُهُ؛ فاللهُ المُستعانُ» انْتَهىٰ كلامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَذَكرَ الشَّيخُ سُليمانُ بنُ عبدِ اللهِ ابنِ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ فِي كِتابِهِ «تيسيرِ العزيزِ الحميدِ فِي شرحِ كتابِ التَّوحيدِ» قولَ البُوصيريِّ:

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيا وضَرَّتَها ... ومِنْ عُلومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ والقَلَمِ

ثُمَّ قَالَ: «فجعلَ الدُّنيا والآخرَةَ مِن جودهِ، وجزَمَ بأنَّه يعلمُ ما فِي اللَّوحِ المَحفوظِ، وَكُلُّ ذلك كُفْرٌ صريحٌ![(١)]

ومنَ العَجب أنَّ الشَّيطانَ أظْهَرَ لهمْ ذَلِك فِي صُورَةِ محبَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وتعظِيمِهِ ومُتابعتِهِ، وهَذَا شأنُ اللَّعينِ، لا بُدَّ أنْ يَمزجَ الحقَّ بِالباطِلِ؛ لِيَروجَ عَلَىٰ أشباهِ الأنْعامِ، أتباعِ كلِّ ناعقٍ، الَّذِينَ لمْ يستضيئُوا بنورِ العلمِ، ولمْ يلْجَؤُوا إلىٰ ركنٍ وثيقٍ».[(٢)]

إلىٰ أنْ قَالَ: «وبالجملَةِ؛ فالتَّعظيمُ النَّافعُ هُو: التَّصديقُ بما أخْبرَ، وطاعتُهُ فيما أمَرَ، والانتهاءُ عمَّا عنْهُ نَهَىٰ وزجَرَ، والمُوالاةُ وَالمُعاداةُ وَالحبُّ والبغضُ لأجلِهِ،

---

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص٢٦٣).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص٢٦٣).

وتحكيمهُ وحدَهُ، والرِّضىٰ بحُكْمِه، وأن لا يُتَّخذ منْ دونه طاغوتٌ يكون التَّحاكم إِلىٰ أقوالِهِ، فما وَافقها مِن قولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَبِلَهُ، وَمَا خالفها؛ ردَّهُ، أو تأوَّله، أو أَعْرَضَ عنْهُ»(١)، انْتَهىٰ.

ومنَ اعتداءِ حُسَيْن أَحْمَد علىٰ أهلِ التَّوحيدِ مِن أهلِ نجدٍ مَا ذكَره عنْهُ مُحمَّد أَسْلَم: أَنَّهُ قال فِي (ص٦٧) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: «والوهَّابيَّةُ يضيِّقونَ نِطاقَ الشَّفاعةِ إِلىٰ حدٍّ يُوصلونها إلىٰ مَنزلةٍ عامَّةٍ».

وقدْ ردَّ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي علىٰ حُسَيْن أَحْمَد، فقالَ فِي (ص٢٩) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»: «ليسَ المُوحِّدونَ هُمُ الَّذِينَ ضيَّقوا نطاقَ الشفاعةِ، بلِ اللهُ تَعالَىٰ هو الَّذي ضيَّقه، فقَالَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وقَالَ: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، وقَالَ: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم:٢٦]؛ أيْ: يأذَنُ للشَّافعِ ويرضىٰ عقيدَةَ المشفوعِ لهُ»، انْتَهىٰ.

قلتُ: قدْ جاءَ فِي تضييقِ نطاقِ الشَّفاعةِ وَأنَّها خاصةٌ بأهلِ التَّوحيدِ والإخلاصِ أحاديثُ كثيرةٌ:

منْها حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قُلْتُ: يا رسولَ اللهِ! منْ أسعَدُ النَّاسِ بشفاعَتِكَ يومَ القِيامةِ؟ قَالَ: «**لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَىٰ الحَدِيثِ: أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ**

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص٢٦٤).

قَالَ: **لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ**». رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ[١].

وفِي روايةٍ للبُخاريِّ: «**خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ**»[٢].

وَفِي روايةٍ لأحمدَ: «**شَفَاعَتِي لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصًا، يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَلِسَانُهُ قَلْبَهُ**»[٣].

وَمِنْها حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ -أَيْضًا-؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيامَةِ؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه، وقالَ التِّرمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»[٤].

ومنْهَا حديثُ أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الشَّفاعَةِ، وفيهِ أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَعْطانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ قالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مِنْ خَلْقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَوْمًا وَاحِدًا مُخْلِصًا وَمَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ**».

رواه الإِمَامُ أَحْمَدُ، وإِسنادُهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ[٥].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/ ٤٤٦) (٨٨٥٨)، والبخاري (٦٥٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٣/ ٤٣٢) (٨٠٧٠).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٠/ ١٤٠) (٧٧١٤)، ومسلم (١٩٩)، والترمذي (٣٦٠٢)، وقال: هذا حديث صحيح، وأخرجه ابن ماجه (٤٣٠٧).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠/ ٢٠٩) (١٢٨٢٤).

ومِنْها حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُوتيتُ خَمْسًا** -فذكر الحديث، وفيه-: **وقيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ. فاخْتبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللهِ شَيْئًا**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، والدراميُّ؛ بأسانيدَ صحيحةٍ[1].

وفي روايةٍ لأحمدَ: «**وَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»[2].

وَمِنها حَديثُ أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الشَّفاعةِ، وَفي آخرِهِ: «**ثمَّ يشْفَعُ الأنْبِيَاءُ فِي كُلِّ مَنْ كانَ يشهَدُ أنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصًا، فَيُخْرِجونَهُم منْهَا**»؛ أيْ: منَ النَّارِ. رَواهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ.[3]

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ فِي الكَلامِ علىٰ الحديثِ الأوَّلِ من حديثَيْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قولُهُ: مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»: احْتِرازٌ عنِ المُشْركِ. وقولُهُ: «خالصًا»: احترازٌ منَ المُنافقِ»، انْتَهىٰ[4].

وذكَرَ العيْنِيُّ فِي «عُمدةِ القاري» عنِ ابنِ بَطَّال: أنَّه قَالَ: «فيهِ دليلٌ علىٰ أنَّ الشَّفاعَةَ إِنَّما تكونُ فِي أهْلِ الإخلاصِ خاصَّةً، وهُم أهلُ التَّوحيدِ، وهَذا مُوافِقٌ لقولهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لكُلِّ نبيٍّ دعوةٌ، وإِنِّي اخْتبأتُ دعوَتِي شَفاعَةً لأُمَّتي يومَ القِيامةِ؛**

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٥/ ٢٤٢) (٢١٣١٤)، والدارمي (٢٥١٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٥/ ٢٢٤) (٢١٢٩٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧/ ١٤١) (١١٠٨١).

(٤) «فتح الباري» (١/ ١٩٤).

فِهِي نائِلَةٌ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ مَن ماتَ مِنْ أُمَّتي لا يُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا»، انْتَهىٰ[(١)].

وقالَ شيخُ الإِسلامِ أبو العبَّاسِ ابنُ تيْميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «الأَحادِيثُ الصَّحيحةُ الواردَةُ فِي الشَّفاعَةِ كُلُّها تبيِّنُ أنَّ الشَّفاعةَ إِنَّما تكونُ فِي أهْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[(٢)].

ثُمَّ ذكرَ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذي تَقدَّم ذِكْرُه، ثم قَالَ: «فَبيِّنَ أنَّ المُخلصَ لها مِن قِبلِ نَفْسِه هو أسْعَدُ بِشفاعتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منْ غيرِهِ ممَّن يَقولُها بِلِسانِهِ وَتُكذِّبُها أقْوالُهُ وأعْمالُهُ»[(٣)].

قَالَ: «والشَّفاعةُ سَبَبُها توحيدُ اللهِ، وإِخْلاصُ الدِّينِ والعِبادَةِ بجميعِ أنواعِها لَهُ، فكُلُّ مَن كانَ أعظمَ إِخْلاصًا؛ كانَ أحقَّ بِالشَّفاعةِ، كَما أَنَّه أحقُّ بِسائِرِ أنواعِ الرَّحمةِ؛ فإِنَّ الشَّفاعةَ مِن اللهِ مبدَؤُها، وعَلىٰ اللهِ تَمامُها، فلا يَشْفعُ أحدٌ إِلَّا بإِذْنِهِ، وهُو الَّذي يأْذَن للشَّافِعِ، وهُو الَّذي يَقْبل شَفاعَتَه فِي المَشْفوع لَهُ، وَإِنَّما الشَّفاعَةُ سَببٌ مِن الأَسْبابِ الَّتِي بها يَرْحمُ اللهُ مَن يَرْحم مِن عبادِهِ، وأحقُّ النَّاسِ برحمَتِهِ هُمْ أَهلُ التَّوحيدِ والإِخْلاصِ لهُ، فكُلُّ مَن كانَ أكمَلَ فِي تحقيقِ إِخْلاصِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» عِلمًا وَعَقيدةً وعَملًا وَبَراءَةً وَمُوالاةً وَمُعاداةً؛ كانَ أحقَّ بِالرَّحمةِ، فَبيَّن أَنَّ مدارَ الأَمْرِ كلِّهِ علىٰ تَحْقيقِ كلمَةِ الإِخْلاصِ، وهِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، لا عَلىٰ الشِّرْك بالتعلُّق بِالمَوْتىٰ

(١) «عمدة القاري» (٢/ ١٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوي» (١٤/ ٤١٠).

(٣) «مجموع الفتاوي» (١٤/ ٤١٠).

وعِبادَتِهم كما ظنَّه الجاهِلِيُّون» انْتَهىٰ مُلخَّصًا[١]، وَهُو فِي (ص٤١٠ و٤١٤ و٤١٥) من المُجلَّدِ الرَّابعَ عَشَرَ مِن «مَجْموعِ الفَتَاوىٰ».

وإذا عُلِم أنَّ الشَّفاعَةَ لا تَكونُ إِلَّا بعدَ إِذْن اللهِ للشَّافعِ أنْ يشْفعَ، وأنَّها لا تكونُ إِلَّا لِمَن رضيَ اللهُ قولَهُ وعمَلَهُ منْ أهلِ التَّوحيدِ وَالإِخْلاصِ لَهُ؛ فلْيعلَمْ -أَيْضًا- أنَّ أقْوالَ أهْلِ التَّوحيدِ مِن أهلِ نجدٍ فِي إثْباتِ الشَّفاعَةِ وَنَفْيِها إِنَّما تدورُ علىٰ اعْتقادِ ما جاءَ فِي ذلِكَ مِن الآياتِ وَالأحاديثِ الصَّحيحةِ.

فهُم يُثْبتونَ الشَّفاعَةَ لِأهلِ التَّوحيدِ وَالإِخْلاصِ، وَيَنْفونها عَمَّن عَداهُم ممَّن نَفاها اللهُ ورَسُوله عنْهُم، وهُم فِي هَذَا الأصلِ متَّبعونَ، وَلَيْسوا بِمُبتدعينَ، ومَن اعْتَرض عليْهِم منْ أهلِ البِدَعِ، وزَعَمَ أنَّهم يُضيِّقون نِطاقَ الشَّفاعةِ؛ فإنَّما هُو فِي الحَقيقةِ يَعْترضُ عَلىٰ الآياتِ والأحاديثِ الَّتي يَعْتمدُ عليْها أهْلُ التَّوحيدِ فِي إِثْباتِ الشَّفاعةِ لِمَنْ يستحقُّها وَنَفْيِها عَمَّن لَا يَسْتحقُّها، وَما تَضَمَّن الِاعتراضُ علىٰ الآياتِ والأحاديثِ؛ فهُو قولُ سوءٍ، يجبُ ردُّه علىٰ قائِله.

ومِن الأقْوالِ الباطلةِ الَّتِي ذَكرَها مُحمَّد أَسْلَم عنْ حُسَيْن أَحْمَد، وَنَقَلَها من (ص٦٧) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهاب الثَّاقِب»: قوْلُه فِي ذمِّ الوهَّابية: «وهُم يَعتقدونَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليْسَ له أيُّ نصيبٍ من العلومِ الباطنيَّةِ والأسْرارِ الحقَّةِ لأحكامِ الشَّريعةِ».

وقدْ ردَّ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عَلىٰ هَذَا القوْلِ الباطِلِ، فقالَ فِي (ص٣٢ - ٣٤): «ماذا تُريدُ يا هَذَا بـ(العُلومِ الباطنيَّةِ) و(الأسْرارِ الحقيقيَّةِ)؟! أتريدُ

---

(١٠٦) «مجموع الفتاوي» (١٤/ ٤١٤، ٤١٥).

شَطحاتِ المتصوِّفةِ وكفرِهُم وأكاذيبِهُم؛ كقولِ الحَلَّاجِ: «ما فِي الجُبَّة إلَّا اللهُ»![١]

وقولِ الزِّنديقِ ابْنِ عربيٍّ الحاتِمِيِّ:

«الــرَّبُّ عَبْــدٌ والعَبْــدُ رَبٌّ ... يَـا لَيْـتَ شِـعْرِي مَـنِ المُكَلَّـفْ

إِنْ قُلْـتَ عَبْـدٌ فَـذاكَ حَـقٌّ ... أَوْ قُلْـتَ رَبٌّ أَنَّـىٰ يُكَلَّـفْ»![٢]

وَقوْلِ أبي يَزيدَ البسطامِيِّ: «خُضنا بحْرًا وقَفَتِ الأنبياءُ بِساحِلِهِ»![٣]، وقَوْل التِّيجانِيِّين عنْ شيخِهِم فِي «جَواهرِ مَعانِيهِم»: إنَّهُ قَالَ: «إنَّ القُطْب الفَرْدَ الغَوثَ هو الخَليفةُ عَن اللهِ فِي جَميعِ مَملكتِهِ، فلا تَتَحرَّك ذرَّة فِي العالَمِ إلا بإِذْنه»! فَقَد جعلوا هَذَا القُطيب المَكذوبَ لا تأْخُذه سِنةٌ ولا نومٌ؛ لأنَّ الَّذِي يأخذهُ النَّوم والتَّعب والغفْلَة والمَرَض لا يَسْتطيعُ أنْ يمسِكَ قارورةَ ماءٍ دونَ أن تَسْقط مِن يدِهِ وتتكسَّر، واللهُ تَعالَىٰ لا يَحْتاجُ إلىٰ خَلِيفة وَلا نائِبٍ؛ لأنَّهُ لا يَمْرض ولَا يَغيب ولا يَشْغلهُ شأْنٌ عنْ شأنٍ، والنَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أغْناهُ اللهُ عن هذهِ الأباطيلِ، ونزَّهه عنْ خيالاتِ المُتَصوِّفةِ وَضَلالهم»، انْتهىٰ المَقصودُ مِن كلامِهِ مُلَخَّصًا.

ومنَ الأباطيلِ الَّتِي اعْترَضَ بها حُسَيْن أَحْمَد علىٰ الوهَّابية وَذَكَرها عنه مُحمَّد أَسْلَم فِي كِتابِهِ «جماعَةِ التَّبليغِ» قولُهُ فِي (ص٦٧) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب»: «والوهَّابيَّةُ يعتقدونَ أنَّ نفسَ ذِكْرِ وِلادَةِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرٌ قبيحٌ وبِدْعةٌ، وَقِياسًا علىٰ هَذَا يَرَونَ أذْكارَ الأوْلياءِ أمرًا قَبيحًا».

---

(١) «فرق معاصرة تنتسب إلىٰ الإسلام وبيان موقف الإسلام منها» (٣/ ٩٧٠).

(٢) ابن عربي في كتابه «الفتوحات المكية» (٦/ ٢٣٦).

(٣) «الهدية الهادية إلىٰ الطائفة التجانية» (١/ ١٢٠).

وقدْ ردَّ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عَلىٰ هَذَا الاعتراضِ، فقالَ فِي (ص٣٤): «مَقصودُهُ أنْ يعيبَ علىٰ أهْلِ السُّنَّةِ إنْكارَهُمْ لبدعةِ المَولدِ المَأخوذَةِ منَ النَّصارَىٰ فِي أَواسطِ القَرْن الرَّابعِ الهجريِّ، أخذَها منْهم أبو القاسِمِ العزفي منْ أهلِ سبتَةَ، ولمْ يأخذْها مِن بعيدٍ؛ فإنَّ سبتَةَ مجاورةٌ للأنْدلُسِ، وأهلُها نَصارىٰ.

فيُقالُ لهُ: هَذَا المَولِدُ المقتبَس منَ النَّصارىٰ، مَن أحدَثُه؟ هلْ هو سُنَّةٌ أو بدعَةٌ؟ هلْ فعلَهُ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو الصَّحابَةُ أو التَّابعونَ أو الأئِمَّةُ المُجتهدونَ أو أهْلُ الحديثِ -كالسُّفيانَيْنِ وعبدِ اللهِ بنِ المُباركِ ومالكٍ وأحمَدَ وَالبُخارِيِّ وَمُسْلِمٍ-؟ حاشاهُم مِن ذلكَ.

ثمَّ ذكرَ الهِلاليُّ قصيدَةً له أكثرُ مِن أربعينَ بيتًا سمَّاها القَصيدَةَ الحَمْزِيَّةَ، وقَالَ: «نَظَمتُها فِي شيْخِ المَوالد الدَّجَّال المُشْرك المَدْعُوِّ حمزةَ إِمامِ مَسْجِدٍ فِي الدَّار البيضاءِ، وقدْ قال فِي أثْناءِ القَصيدَةِ:

وَمَا لَكَ فِي المَوالِدِ مِنْ دَليلٍ ... مِنَ القُرْآنِ والسُّنَنِ العَوالي

ومَا لَكَ فِي الصَّحابَةِ مِنْ إِمامٍ ... ولا فِي التَّابِعينَ ذَوي الكَمالِ

وبَعْدَهُمُ الفُحولُ ذَوو اجْتِهادٍ ... حَماهُمْ رَبُّهُمْ مِنْ ذي الخِلالِ

وَأَمَّا قولُ حسينٍ لأحمَدَ: «وقياسًا علىٰ هَذَا يرون أذْكارَ الأولياءِ أمْرًا قَبيحًا».

فقدْ قالَ الهِلاليّ فِي الرَّدِّ عليْهِ: «مقصودُهُ بأذْكارِ الأولياءِ الأوْرادُ الَّتِي يُعطيها شُيوخُ التَّصوفِ وأتْباعُهم ويُسمُّونها أوْرادًا، وهِي حالٌ يَرْبطونَ بِها أتْباعَهُم».

إِلىٰ أن قَالَ: «ثمَّ يُقال لحُسَيْن أَحْمَد مَطيَّةِ الاسْتعمارِ الهِنْديِّ: هذهِ الأذْكارُ الَّتِي نسبْتَها لأوليائِكَ - أولياءِ الشَّيطانِ -: هلْ جاءَ بِها النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعلَّمَها أمَّته

وورَّثها إيَّاهم، أمْ هي وَحيٌ أُنْزلَ علىٰ أُولئِكَ الأولياءِ لا يعْرِفُه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

فإنْ قَالَ: هِي ممَّا جاءَ بهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وورَّثها أمَّتَه؛ صارَ أخْذُ الإِذْنِ فيها بدْعةً، وإنَّما يَعلم أهلُ العلْمِ ألفاظَها ومعانِيَها، ولا تَحْتاج إلىٰ إذنٍ؛ لأنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعْطاها أمَّتَه وأذِنَ لها فيها.

ومِن ضَلالاتِ المُتَصوِّفةِ أنَّهم يقولونَ: إنَّ الذِّكر إذا أُخِذ بالإِذْنِ مِن الشَّيخِ يكونُ أجرُهُ أعظَمَ، وإذا لمْ يُؤخذِ الإِذنُ فيه مِن الشَّيخ؛ يكون أجرُه أقلَّ.

فمِن ذلكَ قولُ التِّجانيينَ عنْ شيخِهِم - بزَعْمِهم -: إنَّ صلاةَ الفاتحِ لما أغلق إِذا أُخذتْ بالإِذْنِ منَ الشَّيخ أو ممَّن أذِنَ لهُ الشَّيخُ؛ تعدِلُ ستَّةَ آلافِ ختْمَةٍ منَ القُرآنِ، وَإِذا ذُكِرتْ بِغيرِ إِذْن؛ فهِيَ كسائِرِ الصَّلواتِ، لَا فضْلَ لها عَلىٰ غيرِهَا!

فإِذَا أنْكَر الموحِّدونَ أوْرادَ شيوخِ التَّصوُّفِ؛ فإنَّما أنْكروا البدَعَ المُحدَثَه، فمتَىٰ أعْطىٰ أبو بكرٍ الصِّديقُ وردًا؟! ومَتَىٰ أعطىٰ عُمَرُ وردًا؟! وكذَلِك يُقال فِي عُثمانَ وعليٍّ وسائرِ الصَّحابةِ؟! وهلْ كانت فِي الصَّحابةِ طُرُق: طريقَةٌ بكْرِيَّةٌ، وَطَريقةٌ عُمريَّةٌ، وطريقَةٌ عُثْمانيَّةٌ، وطريقَةٌ عَلويَّةٌ، وطريقةٌ جابرِيَّةٌ، وطريقَةٌ مسعوديَّةٌ؟! سبحانَكَ هَذَا بُهتانٌ عظيمٌ.

فحُسَيْن أَحْمَد يَعيبُ المُوحِّدينَ لِمُحافظَتِهم عَلىٰ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُحاربَتِهم البدَعَ، فإِذا عيَّرنا بمَحبَّة سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرْكِ البِدَعِ؛ فقدْ مَدَحنا من حيْثُ يريدُ ذمَّنَا»، انْتهىٰ.

وقَدْ ذكرْتُ فِي أوَّل الكِتابِ نُموذجًا مِن أذكارِ التَّبْليغِيِّينَ وأوْرادِهم الَّتِي يَعْتنونَ بِها ويُحافظونَ علَيْها، وكُلُّها منَ البِدَعِ الَّتِي ينْطَبق عليْها قولُ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ

شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ:٢١].

ومِن أوْرادِهِمُ المُبتدَعةِ:

قَوْلهُم: «إلَّا اللهُ» أرْبعَ مِئةِ مرَّةٍ.

و«اللهُ اللهُ» سِتَّ مئةِ مرَّةٍ يوميًّا.

والأنفاس القُدسيَّة عشْرَ دقائِقَ يوميًّا، وتَتحقَّقُ بِالْتصاقِ اللِّسان فِي سَقْف الفَمِ والذِّكر بإخْراج النَّفَس من الأنْفِ علىٰ صُورةِ لَفْظ (اللهُ).

والمُراقبةُ الجشْتيَّةُ نصفَ ساعَةٍ أسبوعيًّا عِنْدَ أحدِ القُبورِ؛ بتغطيَةِ الرَّأسِ والذِّكر بهذِهِ العِبارةِ: (اللهُ حاضري، اللهُ ناظِري).

ومنْ أذْكارِ التَّبْليغِيِّينَ -أَيْضًا- أنَّهم يُكرِّرونَ كلمَةَ (لَا إلهَ) ستَّ مئَةِ مرَّةٍ، ثمَّ يكرِّرون كلمةَ (إلا اللهُ) أربعَ مئةِ مرَّةٍ، وهَذَا منَ الاسْتهزاءِ باللهِ، وبِذِكرهِ، وقدْ ذكرْتُ فِي أوَّل الكِتابِ أنَّ الذِّكرَ علىٰ هَذَا الوجْهِ يتضمَّنُ الكُفْر.

ومنْ أهمِّ أورادِهِم وأذْكارِهِم «دلائِلُ الخيْراتِ»، وفِي هَذَا الكتيِّبِ منِ البدعِ والغُلوِّ والإطْراءِ ما هُو معلومٌ عِنْدَ أهلِ العِلْمِ، ومَعَ هَذَا؛ فإنَّ الصُّوفيِّينَ وأتباعِهِم منَ التَّبْليغِيِّينَ يَعْتنونَ بهَذَا الكُتيِّبِ، ويُحافظونَ علىٰ قراءَتِه.

ومِن الأذكارِ الَّتِي يَعْتني بها الصُّوفيَّةُ وأتْباعُهم مِن التَّبْلِيغِيِّينَ إنشادُ قصيدَتَي «البُردةِ» وَ«الهَمْزيَّةِ»، وفيهما مِن الشِّرك والغُلوِّ والإطراءِ ما لا يَخْفىٰ علىٰ مَن نَوَّر الله قلبَهُ بنورِ العلْمِ والإيمانِ.

وبالجُملةِ؛ فإنَّ الأذكارَ والأوْرادَ الَّتِي يَعتني بِها الصُّوفيَّةُ والتَّبْلِيغِيُّونَ لا تَخلو

مِن الشِّركِ والبِدَع والغُلوِّ والإطراءِ.

وما كانَ بهذِهِ الصِّفةِ؛ فهو مِن أعظمِ المُنكراتِ، الَّتِي يجبُ المنعُ منْها؛ عَملًا بِما أمَرَ اللهُ بهِ ورَسولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منْ إنكارِ المُنكرِ وَالأخذِ علىٰ أيْدي المُسيئينَ وأطْرِهم علىٰ الحقِّ وقَصْرهم عليه، وعَملًا -أيْضًا- بأمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بردِّ المُحدَثاتِ والأعْمالِ الَّتِي ليْسَ عليها أمْرُه، ومَنْ أنْكرَ علىٰ أهلِ التَّوحيدِ إنْكارَهُم للأذْكارِ والأوْرادِ المُشْتملةِ علىٰ الشِّركِ والبِدَعِ والغُلوِّ والإطْراءِ؛ فقولُه هوَ المُنْكر فِي الحَقيقةِ.

ومِن الطَّامَّاتِ الَّتِي ذكَرَها مُحمَّد أَسْلَم فِي أواخِرِ الأباطِيل الَّتِي ذكَرها عَن حُسَيْن أَحْمَد، والظَّاهر أنَّها منْ كلامِ حُسين:

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «يقولُ: ليْسَ فضلُ الأنبياءِ بأعمالِهِم، بلْ يفوقُهُم بعْضُ أتْباعهِم فِي الأعْمالِ»(١).

قلتُ: قدْ تقدَّمَ نحوُ هذهِ الطَّامةِ فِي كَلام قاسِم النانوتوي مُؤسِّس دارِ العلومِ بديوبنْد، وقدْ ردَّ عليْهِ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فلْيراجَع ذلكَ فيما تَقدَّمَ(٢).

ومِن ترَّهاتِ حُسَيْن أَحْمَد وافْترائِهِ علىٰ أهْلِ التَّوحيدِ ما جاءَ فِي (ص٥٣) مِنْ كِتابِهِ «الشِّهَاب الثَّاقِب».

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «إنَّه يقولُ قولًا سخيفًا أشبَهَ بالكَذِب، لا يُبالي بِما قالَ، يقولُ

(١) «مجلة دينية بجنور» (يوليو ١٩٥٨/ ص ٣/ عمود ٣).

(٢) (ص٧٣).

فِي كِتابِهِ: «إنَّ الوهَّابيَّةَ يُسيئونَ الأدَبَ بحضْرَةِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويقولونَ: ليْسَ له علَينا إلَّا فضيلَةٌ قليلَةٌ، وليْس له علَينا حقٌّ ولا إحسانٌ، ولا يُفيدنَا شيئًا بعْدَ موتِهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. تقولُ أكابِرُ الوهَّابية: إنَّ عصايَ هذِهِ أنفعُ لنا مِن النَّبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أَذود بِها الكِلابَ، وأدْفعُهم بها، والنَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا ينْفَع شَيْئًا».

والجَوابُ أن يُقَالَ: هَذَا إفكٌ مبينٌ وبُهتانٌ عظيمٌ.

وقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:١٨].

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النحل:١٠٥].

وقدْ ثبتَ عن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنَّه قَالَ: **«إيَّاكُمْ وَالكَذِبَ؛ فإنَّ الكَذِبَ يهدِي إلىٰ الفُجورِ، وَإنَّ الفُجورَ يَهْدِي إلىٰ النَّارِ، وَما يَزالُ الرَّجلُ يكذِبُ ويَتَحرَّىٰ الكَذِبَ حتَّىٰ يُكتَبَ عِنْدَ اللهِ كذَّابًا»**.

رَواهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجه؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(١).

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»(٢).

قَالَ: «وَفِي البابِ عن أبي بكْرٍ الصِّديقِ وعُمَرَ وعبدِ اللهِ بنِ الشِّخيرِ وَابنِ عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٢) (٤١٠٨)، والبخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والترمذي (١٩٧١)، ابن ماجه (٤٦).

(٢) الترمذي (٤/ ٣٤٨) (٣٤٨).

وَرَوَىٰ: البزَّار، وأبو يَعْلىٰ؛ عنْ سعدِ بنِ أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يُطْبعُ المُؤمنُ على كُلِّ خَلَّةٍ؛ غَيْرَ الخِيانَةِ والكَذِبِ**»(١).

قالَ الهَيْثمي: «رِجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ».(٢)

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ عن أبي أُمامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُطْبعُ المُؤمنُ علَىٰ الخِلالِ كُلِّها؛ إِلَّا الخِيانَةَ وَالكَذِبَ**»(٣).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- بإِسْنادٍ صحيحٍ عنْ أبي بَكْرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:(٤) أنَّه قالَ فِي خُطْبتهِ: «يا أَيُّها النَّاسُ! إِيَّاكمْ والكَذِبَ؛ فإِنَّ الكَذِب مُجانبٌ لِلإِيمانِ».

وإِذا عُلِم أنَّ الكَذِب مجانبٌ للإِيمانِ، وأَنَّهُ يهدي إِلىٰ الفُجور، وأنَّ الفُجورِ يهدي إِلىٰ النَّار؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد حرَّم إِيذاءَ المُؤمنينَ والمُؤمناتِ بغير ما اكْتسبوا، وَشدَّد فِي ذَلِك:

فقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (١١٣٩)، وأبو يعلىٰ في «معجمه» (١٦٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٨٢٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٣٣٩)، قال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٤٩).

(٢) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٣٢٨).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦/ ٥٠٤) (٢٢١٧٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٤)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٤٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٩٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٨٢٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٦٠٢)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٢١٠).

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١١٢].

قالَ ابنُ كثيرٍ فِي الكَلامِ علىٰ قولِهِ تَعالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [الأحزاب:٥٨]: «أيْ: ينسبونَ إليهِم ما هم بُرآءُ منْهُ، لمْ يعملوهُ وَلَم يفْعَلوه؛ ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨][1].

وهَذَا هُو البَهْت الكَبيرُ: أنْ يَحْكيَ أوْ ينْقُل عنِ المُؤْمنينَ وَالمُؤمناتِ ما لمْ يفْعلوهُ عَلىٰ سَبيلِ العَيبِ والتَّنقُّصِ لَهُم، ومِن أكْثَر مَن يَدْخلُ فِي هَذَا الوَعيدِ الكَفَرةُ بِاللهِ ورسولِهِ، ثمَّ الرَّافضةُ الَّذينَ يتنقَّصونَ الصَّحابَةَ ويَعيبونَهُم بما قدْ برَّأهُم مِنه، ويَصِفونَهم بِنقيضِ ما أخْبَرَ اللهُ عَنْهم؛ فإنَّ اللهَ تَعالَىٰ قدْ أخْبرَ أنَّه قدْ رضِيَ عنِ المُهاجِرينَ والأنْصارِ وَمَدَحَهم. وَهؤلاءِ الجَهلةُ الأغْبياءُ يَسبُّونَهُم ويَتنقَّصونَهم ويَذْكرونَ عَنْهم ما لمْ يكُنْ ولا فَعَلوهُ أبدًا؛ فَهُم فِي الحَقيقَةِ منكَّسو القُلوبِ، يذُمُّون المَمْدوحينَ، وَيَمْدحون المَذْمومينَ»، انْتَهىٰ.[2]

قلْتُ: قدْ سلَكَ حُسَيْن أَحْمَد معَ أهلِ التَّوحيدِ مِن أهلِ نجدٍ مَسْلك الرَّافضةِ مَع الصَّحابَةِ؛ فقَدْ ذكرَ عَنْهم مِن إساءَةِ الأدَبِ فِي حقِّ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لَمْ يكنْ مِنْهم أبدًا، وَذَكر عنْهُم مِن الأقْوالِ السَّيِّئةِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لَمْ يقولُوه أبدًا، بلْ هم فِي غايَةِ البَراءَةِ مِنْهُ.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٢٤).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٢٤).

وهمْ بِحَمْدِ اللهِ علىٰ العَكْس ممَّا رَماهُم بهِ حُسَيْن أَحْمَد؛ فهُم يحبُّون رَسولَ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ غايَةَ المَحبَّةِ، ويُعظِّمونَهُ غايَةَ التَّعظيمِ الَّذي يَليقُ بِهِ، وهُو التَّعظيمُ الَّذي لَيْسَ فيهِ شِرْكٌ ولا شَيْءٌ منَ الغُلو والإطراءِ الَّذِي كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ينْهَىٰ عنْهُ ويحذِّرُ منْهُ، وكانُوا يُعظِّمونَ أمْرَه ونهْيَه، ويَهْتدونَ بِهَدْيه، ويَتَّبعونَ سُنَّتَه وما كانَ عليْهِ هو وأصْحابُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ويدْعُون إلىٰ ما دَعا إليْهِ مِن التَّوحيدِ وإِخْلاصِ العِبادةِ لِلَّهِ، ويُبالغُونَ فِي نُصْرتِهِ وَمُوالاةِ مَن وَالاهُ وَمُعاداةِ مَن عاداهُ.

فهَذِهِ طريقَةُ أهلِ التَّوحيدِ الَّذِينَ يُسمِّيهم أعْداؤُهُم الوَهَّابيَّةَ، وَهِي موجودَةٌ فِي كُتُبهم ورَسائِلِهم، ولا يَجْهَلها إلَّا مَن هُو مِن أجهلِ النَّاس وأشدِّهِم غباوَةً، ولا يَتَجاهلُها إلَّا أهلُ الزَّيغِ والضَّلالِ؛ مِثْلُ حُسَيْن أَحْمَد ودحلانَ وأضْرابِهِما مِن أهلِ الضَّلال الَّذِينَ أعْمىٰ اللهُ بَصائِرَهم وصَرَفَ قلوبَهم عنْ معرفَةِ الحقِّ وأهلِهِ.

فأمَّا أهلُ العَدْلِ والإنْصافِ مِن علماءِ الأمْصارِ؛ فإنَّهم يعرفونَ طريقَةَ أهْلِ التَّوحيدِ مِن أهلِ نجدٍ غايَةَ المَعْرفةِ، وَيَشهدونَ لَهُم بالعِلْم والفَضْل والهِدايَةِ، وأنَّهم كانوا عَلىٰ المَنْهج الَّذي كانَ عليْهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصْحابِهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، بل وقدْ شهِدَ لهم بِذَلِك العُقلاءُ مِن كُتَّاب النَّصارَىٰ ومُؤرِّخيهم، وقدْ ذكَرْتُ جُملةً مِن أقوالِ عُلماءِ المُسْلمينَ وَكُتَّابِ النَّصارىٰ فِي هَذَا المَوضوعِ فِي كِتابي المُسَمَّىٰ «إِيضَاحُ المَحجَّةِ فِي الرَّدِّ عَلىٰ صاحِبِ طنجَةَ»؛ فلْتراجِعْ أقوالَهُم؛ فإنَّ فيها أَبْلغَ رَدٍّ عَلىٰ أكاذيبِ حُسَيْن أَحْمَد علىٰ أَهْلِ التَّوحيدِ مِن أهلِ نجدٍ وَرَمْيه إيَّاهم بما هُم بُرآءُ منْهُ ممَّا تَقدَّم ذِكْرُه فِي كَلامِهِ.

وَإِنَّه لَيُخشَىٰ علىٰ حُسَيْن أَحْمَد ومَن وافقَه علىٰ الكَذِب والافْتراءِ عَلىٰ عُلماءِ

أهلِ نجْدٍ أن يكونَ لهم نَصيبٌ وافرٌ مِن الجَزاء علىٰ الإثمِ والعُدوانِ.

فقدْ رَوَىٰ الطَّبرانيُّ بإسْنادٍ جيِّدٍ عنْ أبي الدَّرداءِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنه قَالَ: «**مَن ذكَرَ امرَأً بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ لِيَعِيبَهُ بِهِ؛ حَبَسَهُ اللهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ بِنفَاذِ مَا قَالَ فِيهِ**»(١).

وَرَوَىٰ: الإمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، والطَّبرانِيُّ؛ عنْ سهلِ بنِ مُعاذٍ الجُهنيِّ عنْ أبيهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنه قَالَ: «**مَن رَمَىٰ مُسْلمًا بِشَيْءٍ يريدُ شَيْنَهُ بِهِ؛ حبَسَهُ اللهُ علَىٰ جِسْرِ جهنَّمَ حتَّىٰ يَخرجَ ممَّا قالَ**»(٢).

فلْيتأمَّل الباهتونَ لعُلماءِ أهلِ نجْدٍ ما جاءَ فِي هذيْنِ الحَديثيْنِ منَ الوَعيدِ الشَّديدِ لِمَن عابَ البُرآءَ وَرَماهم بِما ليْسَ فيهِم، ولْيَحْرصوا علىٰ الخُروجِ مِن هَذَا المَأْزِق بالتَّوبَةِ النَّصوحِ إِذا كانتِ التَّوبَةُ مُمكنَةً، قبْلَ أنْ يُحالَ بينَهُم وبيْنَ التَّوبةِ، فَلا يَجِدونَ لَهُم مَخرجًا مِن الحبْسِ فِي نارِ جَهنَّمَ.

وقدْ رَدَّ كلٌّ مِن مُحمَّد أَسْلَم والشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عَلَىٰ حُسَيْن أَحْمَد:

فأمَّا مُحمَّد أَسْلَم؛ فإنَّهُ قالَ بعْدَ ذِكْرِهِ لقوْلِ حُسَيْن أَحْمَد: «إنَّ الوهَّابيةَ يُسيئونَ الأدَبَ بحضْرَةِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ..» إلىٰ آخرِ كَلامِ حُسينٍ الَّذي تقدّم ذِكْره: قدْ رأينا

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٣٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (١٢٨)، والطبري في «صريح السنة» (٣٨)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٥٥٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٤٠٦) (١٥٦٤٩)، وأبو داود (٤٨٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٣٣)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (١٦٩٧).

كُتب الشَّيخ مُحمَّد بنِ عبدِ الوهَّاب وأتْباعِهِ مِن عُلماءِ نجْدٍ، ما رأيْنا ذلِكَ فِي كُتُبهم، ولَمْ يحوِّلْ لَها حُسَيْن أَحْمَد وَلَا أحدٌ مِن رُفقائِهِ وَتَلاميذِهِ».

وأمَّا الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي؛ فإنَّهُ قالَ فِي الرَّدِّ علىٰ كَلام حُسَيْن أَحْمَد: «هَذَا الكَلامُ الخَبيثُ نَاشئٌ عَنْ جهلٍ وَعَن اعتقادٍ خبيثٍ، ثُمَّ إنَّ هَذَا كَذِبٌ وبُهتانٌ، إذْ لم يَقُل أحدٌ مِن المُوحِّدين: إنَّ عصايَ هَذِهِ أنْفَعُ لِي مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنَّما هَذَا من أكاذيبِ المُشركينَ»، انْتَهىٰ مُلَخَّصًا مِن (ص٤١ - ٤٢) من «السِّراجِ المُنيرِ».

ومِن مشايخِ الصُّوفيَّةِ الَّذِينَ تعرَّضوا لسبِّ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- أنْور شاه الكَشْميري الحَنَفي الدِّيوبنْدِي الجشتيُّ.

قالَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٠) مِنْ كِتابِهِ «جَماعَةِ التَّبليغِ»: «هَؤلاءِ الفُقهاءُ منْ أبناءِ ديوبند يَخافونَ مِن الوهَّابيَّةِ، وَيَرْتعشونَ مِنْها، وَيَسبُّونَ الإمامَ مُحمَّدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ عليْهِ شآبيبُ رَحمةِ اللهِ».

يقولُ شيخُ الجامعَةِ الدِّيوبنديَّةِ السَّيِّد أنور شاه فِي كِتابِهِ[1]: أمَّا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ النَّجديُّ؛ فإنَّهُ كانَ رجلًا بَليدًا، قليلَ العِلْمِ، فكانَ يَتَسارَعُ إِلىٰ الحُكْم بالكُفْر، ولا يَنبغي أنْ يَقْتحم فِي هَذَا الوادي إلَّا مَن كانَ متيقِّظًا مُتْقنًا عارفًا بوجوهِ الكُفرِ وأسْبابِهِ»، انْتَهىٰ.

والجَوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ البلادَةَ حقًّا ما كانَ عليْهِ أنور شاه مِنَ التَّمسُّكِ بالطَّرِيقةِ الجشتيَّةِ، الَّتِي هي مِن بدَعِ الصُّوفيَّةِ، وجَعْلِها عقيدَةً له بَدَلًا مِن عقيدَةِ أهلِ السُّنَّة

---

(١) «فيض الباري» (١/ ١٧١).

والجماعَةِ المَوروثَةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعنْ أصْحابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وهذِهِ العقيدَةُ الصَّحيحةُ هِي الَّتِي كانَ عليْها شيخُ الإسلامِ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ وأتباعُهُ -رَحمةُ اللهِ عليْهِم-؛ فقَدْ كانوا مُتَمَسِّكينَ بِما كانَ عليْهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصْحابُهُ مِن التَّوحيدِ والسُّنَّةِ، وكانُوا يَدْعونَ إلىٰ التَّمسُّكِ بهَذَا الأَصْلِ العظيمِ، ويُنكرونَ علَىٰ مَنْ خالَفَه منَ المُشْركينَ وَأَهْلِ البِدَعِ والأهْواءِ، وَيُحذِّرونَ منْهُم ومِن طُرُقِهِم المُخالِفَةِ لِما كانَ عليْهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصْحابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

ومَن نَظَرَ فِي كُتُبِ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ عبْدِ الوَهَّابِ وأتْباعِهِم ورَسائِلِهِم، وكانَ مِن أهْلِ العِلْمِ والعَدْلِ والإنْصافِ؛ عَلِمَ يقينًا أنَّهم كانُوا فِي غايَةِ النَّباهةِ والتيقُّظِ والإتْقانِ وَالتَّمسُّكِ بِما كانَ عليْهِ السَّلف الصَّالحُ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ وأئمَّةِ العِلْمِ والهُدىٰ مِن بَعْدِهم، وَعَلِم -أَيْضًا- أنَّهُم كانُوا متَّصفينَ بِسَعَةِ العِلْمِ، وخُصوصًا فِيمَا يَتَعلَّقُ بِأصولِ الدِّينِ وفُروعِهِ، وَلَا عِبرَةَ بِما يقولُهُ أهْلُ البِدَعِ والأَهْواءِ فيهِمْ، وما يَخْتلقونَهُ مِن الإفكِ وَالبُهتانِ الَّذِي يَقصِدونَ بِه السَّبَّ والتنقُّصَ لهُم؛ فإنَّ أهلَ البِدَعِ والأهْواءِ لا أمانَةَ لهُم، وليْسَ عندَهُم منَ الدِّينِ والآدابِ الحسنَةِ مَا يردَعُهم عنِ الوقيعَةِ فِي أهلِ التَّوحيدِ والسُّنَّةِ ورَمْيِهم بالعُيوبِ الَّتِي لَيْسَت فيهِمْ.

ولقَدْ أحسَنَ الشَّاعرُ حيْثُ يقولُ:

حَسَدُوا الفَتَىٰ؛ إذْ لَمْ يَنالُوا سَعْيَهُ فَالقَوْمُ أَعْداءٌ لَهُ وخُصومُ
كَضَرائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها حَسَدًا وبَغْيًا: إنَّهُ لَدَميمُ[١]

وَهَذَا الشِّعرُ مُطابِقٌ لِحالِ أنور شاه مَعَ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ غايَةَ

---

(١) أبو الأسود الدؤلي «ملحق ديوانه» (ص٥١).

المُطابقَةِ؛ فإنَّ أنور شاه قدْ حمَلَه الحسَدُ لِشيخِ الإِسْلامِ والبَغْيِ عليْهِ عَلىٰ السَّبِّ والوقيعَةِ فيهِ وعيبِهِ بالعُيوبِ الَّتِي ليْسَت فيهِ، فصارَ مَثَل أنور شاه كمَثَل ضَرائرِ الحَسناءِ اللَّاتي يعِبْنَ وجهَها الحسَنَ بالدَّمامَةِ.

وممَّا يُطابقُ حالَ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ وحالَ أنور أشاه -أَيْضًا- قولُ الشَّاعِرُ:

لا يَضُرُّ البَحْرَ أَمْسىٰ زَاخِرًا ... أَنْ رَمَىٰ فِيهِ غُلامٌ بِحَجَر

وهَذَا البَيتُ يَنْطبق شطْرُه الأوَّلُ علىٰ الشَّيخ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ، وينطَبِق شطرُهُ الأخيرُ علىٰ أنْور شاه.

وإذا عُلِم هَذَا؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أنَّ كثيرًا مِن عُلماءِ الدِّينِ فِي غيْرِ البِلادِ النَّجديَّةِ قدْ شَهِدوا أنَّ الشَّيخَ مُحمَّدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ قدْ أظهَرَ التَّوحيدَ وجدَّد الدِّينَ ودَعا إليْهِ، واعْترفوا بعِلْمِه وفضْلِه وهِدايتِهِ، وأثْنَوا عليه نَظمًا ونَثْرًا، واعْترف -أَيْضًا- كثيرٌ مِن العُقلاءِ مِن كُتَّابِ النَّصارىٰ وَمُؤرِّخيهمْ أنَّ الشَّيخَ مُحمدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ وأتْباعَهُ أرادوا تَجديدَ الإِسْلامِ وإِعادتَهُ إلىٰ ما كانَ عليْهِ فِي الصَّدر الأوَّلِ.

وقدْ ذكرْتُ جُملَةً ممَّا قيلَ فِي ذَلِك مِنَ النَّظم والنَّثر فِي كِتابي المُسمَّىٰ «إِيضَاحُ المحجَّة فِي الرَّدِّ علىٰ صاحِبِ طنْجَة»؛ فلْيراجعْ هُناكَ؛ فإنَّهُ مُهمٌّ جِدًّا، وفيهِ أبْلَغُ ردٍّ عَلىٰ أنور شاه وعَلَىٰ غيرِهِ مِن المُفْترين عَلىٰ الشَّيخ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب وعَلىٰ أتْباعِهِ وَالقائلينَ فيهِم مِن النَّقائصِ وَالعُيوبِ بِما لَيْس فيهِمْ، وَسَيجتمِعُ الجَميعُ عِنْدَ حَكَمٍ عَدْلٍ، يأخُذُ للمظلومينَ حُقوقَهُم مِن الظَّالمينَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧].

وَمِن الطامَّات الَّتِي ذكرهَا مُحمَّد أَسْلَم عَن بعْضِ مشايخ التَّبْليغِيِّينَ مَا ذكَره فِي (ص١١) عن الخَواجه عُثمان الهَاروني: «أنَّه قالَ لِمُريدهِ مُعين الدِّينِ الجشتيِّ: انْظُر فوقَكَ إِلىٰ السَّماءِ. فنظَرْتُ إلىٰ السَّماءِ، فقَالَ: إلىٰ أيْنَ تَنْظُر الآنَ؟ قلتُ: إلىٰ العرْشِ العظيمِ. ثم قَالَ: انظُر إِلىٰ الأرْضِ. فنظرتُ إِلىٰ الأرْضِ، فقَالَ: إلىٰ أينَ وصَلَ نَظَرُكَ؟ فقلتُ: إِلىٰ تحْتَ الثَّرىٰ.. فجاءَ النِّداءُ مِن الغيبِ (الهاتِف): قَبِلْت معينَ الدِّين! ثمَّ رحلتُ إلىٰ المَدينةِ المُنوَّرةِ مَع مُرْشدي لِزيارةِ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلمَّا زُرْتُ روضَةَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسلَّمتُ عليْهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ سُمِع صوتٌ منَ الرَّوضَةِ: وعلَيْكُمُ السَّلامُ يا قُطْبَ المَشايخِ بِالبَحْرِ والبرِّ، فلمَّا جاءَ هَذَا النِّداءُ؛ قالَ عُثمانُ الهاروني: بخٍ؛ قد انْتَهىٰ. عَمَلُك».

قُلْتُ: هذِهِ القِصَّةُ الخُرافيَّةُ مبنيَّةٌ علىٰ الكَذِب والهَوَس والهَذَيانِ، ومِن أقبَحِ ما جاءَ فيها مِن الكذِبِ زعْمُ التَّبليغِيِّ الأفَّاكِ أنَّه نظَرَ إلىٰ العرْشِ العظيمِ وإلىٰ ما تحْتَ الثَّرىٰ. ومنْ أقبحِ ما جاءَ فيها مِن الكَذِبِ -أَيْضًا- زعمُهُ أنَّ النِّداءَ جاءَ منَ الغيْبِ بقَبُولِه. وَمِن أقبَحِ ما جاءَ فيها مِن الكَذِب -أَيْضًا- زعْمُه سَماعَ الصَّوتِ مِن الرَّوضةِ بِرَدِّ السَّلامِ علَيْه وتَسْميتِهِ قُطبَ المَشَايِخِ بِالبَحْرِ وَالبرِّ.

وأمَّا قولُ الهاروني لمُعين الدِّين الجشتي: «بَخٍ! قدِ انْتَهىٰ عَمَلُك»؛ فإنَّه يدلُّ بِظاهِرِه علَىٰ أنَّهُ أرادَ سقوطَ العِبادةِ وَالأعْمالِ عَن مُعين الدِّين بعدَ النِّداءِ الَّذِي زَعَمَ أنَّهُ سمِعَه منَ الرَّوضةِ، وهَذَا مِن أقْوالِ المَلاحدَةِ الَّذِينَ يزْعُمون أنَّهُم إذا حصَلَ لهم العِلْمُ والمَعْرِفَة؛ سَقطَت عنْهُمُ العِبادَةُ، ويَحْتجُّونَ بقَولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، وَيَقولونَ: معْناها: اعْبُد ربَّكَ حتَّىٰ يَحْصُل لكَ العِلْمُ

والمَعْرِفَةُ، فإذَا حصَلَ ذلكَ؛ سَقَطَتِ العِبادَةُ.

ذَكَر ذلكَ شَيْخُ الإِسلامِ أبو العَبَّاس ابنُ تَيْميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ؛ قَالَ: «وَرُبَّما قالَ بعْضُهم: اعْمَل حتَّىٰ يحْصُل لكَ حالٌ، فإذَا حصَلَ لكَ حالٌ تصوُّفيٌّ؛ سقطَتْ عنْكَ العِبادَةُ! وهؤلاءِ فيهِم مَن إذا ظَنَّ حُصولَ مَطْلوبه مِن المَعْرفةِ والحالِ؛ اسْتَحلَّ تَرْكَ الفَرائضِ وَارْتكابَ المَحارِمِ، وهَذَا كفْرٌ»(١).

قَالَ: «وأمَّا اسْتدلالَهُم بقولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩]؛ فهِيَ عليْهِم لا لَهُم؛ قالَ الحَسَن البَصْري: «إنَّ اللهَ لمْ يجعَلْ لِعَملِ المُؤْمنِ أجَلًا دُونَ المَوْتِ»، وَقَرأَ: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾، وَذَلِك أَنَّ اليَقِينَ هُنا المَوْتُ ومَا بَعْدَه باتِّفاقِ عُلماءِ المُسْلمينَ، فأمَّا أنْ يُظَنَّ أنَّ المُرادَ: اعْبُدْهُ حتَّىٰ يحصُلَ لكَ إيقانٌ، ثُم لا عِبادَةَ عليْكَ؛ فهَذَا كُفْرٌ باتِّفاقِ أئِمَّةِ المُسْلمينَ»، انْتَهىٰ المَقصودُ مِن كلامِهِ مُلَخَّصًا، وَهُو فِي (ص٤١٧ - ٤٢٠) مِنَ الجُزْءِ الحادِيَ عَشَر مِنْ «مَجْمُوعِ الفَتَاوَىٰ».

وقالَ ابنُ كثيرٍ فِي الكَلام علىٰ قولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾: «يُستدلُّ بهذِهِ الآيةِ الكريمَةِ علىٰ أنَّ العِبادَةَ - كالصَّلاةِ وَنَحوِها - واجِبَةٌ عَلىٰ الإِنْسانِ ما دامَ عَقْلُه ثابتًا، وَيُستدَلُّ بها علىٰ تخطِئَةِ مَن ذَهَبَ مِن المَلاحدَةِ إِلَىٰ أنَّ المُراد بِاليقينِ المَعرفةُ، فمَتَىٰ وصَلَ أحدُهُم إلىٰ المَعْرفة؛ سَقطَ عنْهُ التَّكليفُ عنْدَهم، وهَذَا كفْرٌ وضَلالٌ وجَهْلٌ؛ فإِنَّ الأنْبياءَ -عَلَيْهِم السَّلامُ- كانُوا هُم وأصْحابُهُم أعْلَمَ النَّاس بِاللهِ، وأعْرَفَهم بحقوقِهِ وصِفاتِهِ وما يَسْتحقُّ منَ التَّعظيمِ، وكانوا مَع هَذَا أعْبَدَ النَّاسِ، وأكثَرَ النَّاسِ عِبادةً ومواظبَةً عَلىٰ فِعْلِ الخَيْراتِ إِلىٰ حينِ الوفاةِ، وَإِنَّما المُرادُ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤١٧).

باليقينِ ها هنا المَوْتُ»، انْتَهىٰ.

وفي هذهِ القصَّةِ الخُرافيَّةِ وكثيرٍ من القِصصِ المذكورَةِ عنْ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ مما تقدَّم ذكَرَه وما سَيأتي إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ دليلٌ علىٰ حَماقَةِ مَشايخِ التَّبْليغِيِّينَ وسخافَةِ عُقولِهِم، ودليلٌ -أَيْضًا- علىٰ أنَّ الشَّيطانَ قدْ تمكَّن مِنْهم، وزيَّن لَهُم أعمالَهُم الباطلَةَ، وتَلاعبَ بِهِم غايَةَ التَّلاعُبِ:

وقدْ قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨].

وَقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

وَمِن الطَّامَّات الَّتِي ذكَرَها مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٢) عنْ مُعينِ الدِّينِ الجشْتِي: «أنَّ رجلًا جاءَه للمبايعَةِ، وقبَّل رِجليْهِ، فأجْلسَهُ الشَّيخُ، فقَالَ: إنِّي جئْتُ لأكونَ مُريدَكُم. فقالَ الخَواجة مُعين الدِّين الجشتي: هلْ تفعَلُ ما آمُرُك؟ فإنْ تَقْبلْ هَذَا الشَّرطَ؛ أجعَلُك مريدي. قالَ الرَّجلُ: أنا أعْمَل بكلِّ ما تقولُ. فقالَ الخَواجه: قدْ تعوَّدت علىٰ قِراءَةِ كلمةِ الإِسْلامِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحمَّد رسولُ اللهِ)؛ فاقْرأ مرَّةً هكذا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، جشتي رسول الله)، وَلِأَجْلِ أنَّه كانَ راسخًا فِي عَقيدتِهِ! قرأَ كما أمرَهُ الشَّيخُ، فبايَعه الخَواجةُ، وأَعْطاه الخُلعةَ، وأنْعمَ عليْهِ، ثمَّ قَالَ: إنَّما اختبَرتُك لأعْرِف مدىٰ حُبِّي وتقديري فِي قَلبكَ، ما كنتُ قاصدًا منْكَ قراءةَ كلمَةِ الإِسلامِ بهَذَا الطريقِ، فيظْهَر من هَذَا صدقُ اعتقادِكَ بي، وصِرْتَ الآنَ مريدًا لي صادقًا، هكذا ينبَغِي للمريدِ أن يكونَ صادقًا في جنابِ شيخِهِ»!!

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «وهَذَا غيضٌ منْ فيضٍ، وإلَّا؛ فكُتُب المَشايخ الجشتيَّةِ مليئةٌ

بمِثل هذه القِصص والخُرافاتِ».

قلتُ: ما ذُكِر فِي هذهِ القِصَّة عن مُعين الدِّين الجشتيِّ أنَّه قَالَ: إنَّه رسولُ اللهِ! صريحٌ فِي الرِّدةِ عنِ الإسْلامِ، وكذلك مُوافقةُ المُريدِ لهُ علىٰ القَولِ بأنَّه رسولُ اللهِ صريحٌ فِي رِدَّةِ المُريدِ، ولا يَنْفع الجَشْتي زَعْمَه أنَّه فعَلَ ذلكَ علىٰ سبيلِ الِاخْتبارِ لِلمريدِ عَلىٰ مَدىٰ حُبِّه وتقديرِهِ فِي قَلْبه!

وقدْ قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي الرَّدِّ علىٰ الجَشْتي ومُريدِهِ: «قبَّحَ اللهُ طريقَةً يتوقَّفُ الدُّخولُ فيها عَلىٰ الكُفْر باللهِ، وقبَّحَ اللهُ شيخًا يأْمُرُ بذَلِك، ألَمْ يجِدْ ما يَمْتحنُ بِه إخْلاصَه إلا هَذَا؟! كذلِكَ يطبَعُ اللهُ علىٰ قُلوبِ الكافرينَ، ولمَّا سمِعَ ذلكَ الكُفْرَ؛ رضِيَ عنْهُ، وقَالَ: هكذا ينبَغِي للمُريدِ أنْ يكونَ معَ شيخِهِ؛ يعنِي: إذا أَمَرَهُ بالكُفْرِ؛ كفَرَ» انْتَهىٰ كلامُ الهِلاليِّ، وهُو فِي (ص٤٣) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ».

ومِن الطَّامَّات الَّتِي ذكرها مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٥) عنِ الشَّيخِ إلْياس مؤسِّس جماعَةِ التَّبليغِ أنَّه كتبَ فِي خِطابٍ أرسلَهُ إلىٰ أعضاءِ جَماعتِهِ: «إذا لَمْ يُرِدِ اللهُ أنْ يقومَ أَحدٌ بِعَملٍ؛ فلا يُمكنُ حَتَّىٰ الأنبياءُ أنْ يبذلوا جُهودَهُم فيقوموا بشَيْءٍ، وإذا أرادَ اللهُ شيئًا؛ يَقُم أمْثالُكُم الضُّعفاءُ بِالعمَلِ الَّذِي لم يَسْتَطِعِ الأنْبياءُ»(١).

وقدْ ردَّ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عَلىٰ هَذَا القَوْلِ الباطِلِ، فقالَ فِي (ص٥٢) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»: «هَذَا مِن تَفضيلِ أصْحابِهِ عَلىٰ الأنْبياءِ، وقدْ أجمَعَ المُسلمونَ مِن الصَّحابةِ فمَن بعْدَهم عَلىٰ أنَّ الأنبياءَ أفضَلُ مِن غيرِهِم منَ المُؤمنينَ، ولا يَسْتطيعُ أَحَدٌ أنْ يُساويَهُم؛ فكيْفَ يكونُ أفضَلَ منْهُم؟! وهذِهِ جرأَةٌ

(١) «مكاتب إلياس» (ص١٠٧، ١٠٨).

عظيمَةٌ علىٰ الأنْبياءِ، وَللمتصوِّفةِ طَوامٌّ كثيرَةٌ مثْلَ هَذَا، وقدْ تقدَّمَ أنَّهُ رُوِيَ عن أبي يزيدَ البِسطاميِّ أنَّه قالَ فِي «شطحاته»: «خُضْنَا بحرًا وقفَتِ الأنبياءُ بساحِلِهِ»(١).

ومنَ الأقوالِ الباطلَةِ الَّتِي ذَكَرَها مُحمَّد أَسْلَم عن الشَّيخِ رشيد أحْمَد الكنكوهي الحنَفِي الدِّيوبندي الجشتي النَّقشبنديُّ الَّذِي هوَ مِن كبارِ مَشايخِ ديوبند، وَمِن أكبَرِ مَشايخِ الشَّيخِ محمَّد إلياس مُؤسسِ جماعَةِ التَّبليغِ.

قالَ مُحمَّد أَسْلَم نقلًا عنْ بعضِ مُؤلفاتِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «لمَّا تُوفِّي الحاجُّ إمدادُ اللهِ؛ كانَ -يعني: رشيد أحمَد الَّذِي هو مِن تلاميذِ إمدادِ اللهِ- يذْكُرُه دائمًا ويقولُ: آه رحمة لِلعالمينَ.. آه رحمة للعالمينَ.. آه رحمة للعالمينَ».

قلتُ: قدْ أخطَأَ الكنكوهي خطأً كبيرًا فِي وصفِ شيخِهِ إمدادِ اللهِ بالصِّفةِ الَّتِي وَصفَ اللهُ بها رسولَهُ محمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخصَّه بها دونَ غيرِهِ، فقال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]؛ فهذِهِ الصِّفةُ لا تَصْلح إلا لِلنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا تصْلُح لغيرِهِ، إذْ ليس أحدٌ يدانيهِ فِي هذِهِ الصِّفةِ، فضلًا عنْ أن يكونَ مُساويًا له فِيها؛ كما يُفْهم ذلكَ مِن كلامِ الكنكوهي الَّذِي بَلغَ بِهِ الجَهلُ والغُلوُّ فِي شيخِهِ إمدادِ اللهِ إلىٰ أنْ وصفَهُ بصِفَةِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعَلَهُ مساويًا له فِي عمومِ الرَّحمةِ لِلعالمينَ.

وَمِن هَوَس الكنكوهي وهذيانِهِ ما ذَكَرَهُ عنه مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٧) أنَّهُ قَالَ: «كانَ وجهُ الشَّيخ إمْدادِ اللهِ المُهاجرِ إلىٰ مكَّةَ فِي قلْبِي ثلاثَ سنواتٍ كاملةً، وما فعلتُ شيئًا بغيرِ إذْنِهِ».

---

(١) «الهدية الهادية إلىٰ الطائفة التجانية» (١/ ١٢٠).

وقالَ -أيْضًا-: «كانَ فِي قلْبِي هذهِ السَّنوات رسول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما فَعَلْتُ شيئًا بدونِ سُؤالي عنْهُ»(١).

قلتُ: ما ذكر فِي هذه الجُملةِ مِن الهَوسِ، فإنَّما هو مِن تضليلِ الشَّيطانِ له، وتمكُّنه منْ إغوائِه، بحيثُ كانَ الشَّيطانُ يخيِّلُ إليهِ أنَّ وجهَ الشَّيخِ إمدادِ اللهِ كانَ فِي قلبِهِ ثلاثَ سنواتٍ كاملَةً، وأنَّه ما فعلَ شيئًا بغيرِ إذنِهِ، وكانَ الشَّيطانُ يخيِّل إليْهِ -أَيْضًا- أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ فِي قلْبِهِ هذِهِ السَّنواتِ الَّتِي زعَمَ أنَّها كانَتْ له مَعَ شيخِهِ إمدادِ اللهِ، وأنَّهُ ما فَعَلَ شيئًا بِدونِ سُؤالِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه!! وَلَا يخْفَىٰ ما فِي هَذَا الكَلامِ مِن مُخالفَةِ العقْلِ الصَّحيحِ.

وعلىٰ هَذَا؛ فإنَّهُ ينبَغِي أنْ تضمَّ هذِهِ الجُملَةَ إلىٰ أخبارِ الحَمْقىٰ والمَجانينِ.

وَمِن الطامَّاتِ الَّتِي ذكَرَها مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٧) عنْ مُترجِمِ الشَّيخِ رشيد أحمَد الكنكوهيِّ: أنَّه يقولُ: إنَّه سمِعَ منه مرَّاتٍ أنه كان يقولُ: «اسمعْ الحقَّ؛ هو الَّذِي يقولُه رشيد أحمَد، وأقسِمُ باللهِ أنِّي لستُ بشيْءٍ؛ إلَّا أنَّ الهدايةَ والنَّجاةَ موقوفَةٌ علىٰ أتْباعي فِي هَذَا الزَّمنِ»(٢).

قلتُ: قد تحجَّر الكنكوهي واسعًا من الهِدايةِ والنَّجاةِ لمن أرادَ اللهُ هِدايتَهُ ونجاتَهُ مِن سائرِ أصنافِ النَّاسِ، فجعلَ ذلكَ موقوفًا علىٰ أتْباعِهِ دونَ غيْرِهِم، وهَذَا مِن أبطَلِ الباطِلِ وأقبَحِ الكذِبِ، وهُو يتضمَّنُ الكَذِبَ علىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، والقوْلَ عليْهِ بغيرِ علْمٍ، وذلِكَ مِن أعظَمِ المُحرَّماتِ وأشَدِّها تحريمًا.

---

(١) «أرواح ثلاثة» (ص٢٩١).

(٢) «تذكرة الرشيد» (٢/ ١٧).

وكلامُ الكنكوهي فِي هذهِ الجُملةِ لا يخلو مِن إحدىٰ الحالتيْنِ:

- إمَّا أن يكونَ مغلوبًا علىٰ عقلِهِ، فيكونَ كلامُه هَذَا مِن الهذيانِ الَّذِي يَهْذو بِهِ مَن فقَدَ عقلَهُ، فلا يُؤاخذُ حينئذٍ بما تكلَّم بهِ.

- وَإمَّا أنْ يكونَ عقلُه باقيًا معه، فيكونَ حينئذ قد ادَّعىٰ أمرًا عظيمًا مِن علمِ الغيبِ الَّذِي لا بدَّ أن يكونَ قد نَزَلَ فيه وحْيٌ مِن اللهِ تَعالَىٰ!

ومِن المَعلوم عِنْدَ كل مُسلمٍ عاقلٍ أنَّ الوحْيَ قدِ انقطَعَ عنِ الأرْضِ بموْتِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فمَن ادَّعىٰ بعدَهُ أنَّ الوحيَ قد نَزَلَ عليْهِ؛ فهو دجَّال من الدَّجَّالين الَّذِينَ قالَ اللهُ فيهمْ:

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٣].

وقال تعالَىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام:١١٢، ١١٣].

وهذِهِ الآياتُ مُطابقةٌ لحالِ الكنكوهي الَّذِي زعَمَ أنَّه يسمَعُ الحقَّ، وأنَّ الهدايةَ والنَّجاةَ موقوفَةٌ علىٰ أتباعِهِ فِي هَذَا الزَّمانِ.

والظَّاهرُ مِن قولِهِ: «إنَّه يسْمعُ الحقَّ»: أنَّه يدَّعي ما يدَّعيه بعضُ شيوخِ الصُّوفيَّةِ: أنَّ قلوبَهُم تحدِّثُهم عنِ اللهِ تَعالَىٰ، فيأخذون عنْهُ بدونِ واسطَةِ الرَّسولِ، ويقولُ بعضُهُم: حدَّثَني قلْبِي عنْ ربِّي، ويظُنُّ أنَّ اللهَ تَعالَىٰ هو الَّذِي يُناجيهِ، وإنَّما ذَلِك من

الشَّيطانِ يَتلاعبُ بِهم ويُضلُّهم ضَلالًا بَعيدًا.

وأمَّا زعْمُ الكنكوهي أنَّ الهدايةَ والنَّجاةَ موقوفةٌ علىٰ أتباعِهِ فِي هَذَا الزَّمانِ؛ فهو مِن زُخرفِ القَولِ الَّذِي أوحاهُ الشَّيطانُ إليْهِ، فاغترَّ به، وصَغىٰ إليْهِ قلبُهُ ورضيَهُ، وهو فِي تحجُّره الهِدايةَ والنَّجاةَ علىٰ أتباعِه دونَ غيرِهم شبيهٌ بالأعرابي الَّذِي تحجَّر رحمةَ اللهِ عليه وعلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأنكرَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووصَفَهُ بالضَّلالِ.

وقدْ جاءَ ذلك فيما رواهُ أبو هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قامَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ الصَّلاةِ، وقُمنا معَهُ، فقالَ أعرابيٌّ وهو فِي الصَّلاةِ: اللَّهمَّ ارحْمني ومُحمَّدًا ولا ترْحَمْ معنا أحدًا. فلمَّا سلمَّ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قال للأعرابِيِّ: «**لقدْ تحَجَّرت واسِعًا**»؛ يريدُ رحمَةَ اللهِ.

رَواهُ: الإمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وأهلُ السُّننِ(١).

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٢).

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ؛ عنْ جندُب -وهوَ ابنُ عبدِ الله البَجلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-؛ قَالَ: جاءَ أعرابيٌّ، فأناخَ راحلتَهُ، ثمَّ عَقَلها، ثمَّ صلَّىٰ خلفَ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلمَّا صلَّىٰ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أتىٰ راحلتَه، فأطلَقَ عقالَها، ثمَّ ركِبَها، ثُمَّ نادىٰ: اللَّهُم ارْحمني وَمُحمَّدًا ولا تُشْرك فِي رَحْمتنا أحدًا. فقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أتقولونَ: هَذَا أضَلُّ أمْ بعيرُهُ؟! ألمْ تَسْمَعوا ما قالَ؟!**». قالوا: بَلىٰ.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢/ ١٩٧) (٧٢٥٥)، والبخاري (٦٠١٠)، وأبو داود (٨٨٢)، والترمذي (١٤٧)، وابن ماجه (٥٢٩)، والنسائي (١٢١٦).

(٢) «سنن الترمذي» (١/ ٢٧٦) (١٤٨).

قَالَ: «**لَقَدْ حَظَرْتَ، رَحْمَةُ اللهِ وَاسِعَةٌ، إِنَّ اللهَ خَلَقَ مِئَةَ رَحْمَةٍ، فَأَنْزَلَ رحمَةً واحدَةً يَتعاطَفُ بِها الخَلائقُ جِنُّهَا وَإِنْسُها وَبَهائِمُها، وعِنْدَهُ تِسْعٌ وتِسعونَ، أتقولون هو أضلُّ أم بَعِيرهُ؟!**»(١).

قَالَ الحَاكِمُ: «صحيحُ الإسنادِ»، ووافَقَهُ الذَّهبي علىٰ تَصحيحِهِ(٢).

وفِي هذيْنِ الحَديثينِ أبلَغُ ردٍّ علىٰ الكنكوهي الَّذِي تحجَّر الهدايةَ والنَّجاةَ، وزعَمَ أنَّها موقوفةٌ علىٰ أتباعه، وهَذَا مِن نتائجِ حُمقه وجهْلِه وضلالِه.

ومنَ الطامَّات الَّتِي ذكرها مُحمَّد أَسْلَم فِي ترجمةِ الشَّيخِ أشرف علي التَّهانويِّ الحنفِيِّ الديوبنديِّ الجشتيِّ حكيمِ الأمَّةِ عندَهم! قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «وَهو مِن كبارِ مَشايخِ الحنفيَّةِ الدِّيوبنديَّةِ التَّبليغيَّةِ المعروفِ فيما بينَهم بـ(حكيمِ الأمَّةِ)».

ثمَّ ذكَرَ فِي (ص٢١) قصَّةً لهُ مع أحدِ مُريديهِ، وَهِي أنَّ المُريَد كتبَ إليْهِ: «إِنِّي رأيتُ نفسي فِي المَنامِ أنِّي كلَّما أسعىٰ أنْ أقولَ كلمَةَ الشَّهادةِ علىٰ وَجْهها الصَّحيحِ؛ يجرِي علىٰ لِساني بعْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: «أشرف علي رسول الله»، فيُجيبُ التَّهانويُّ علىٰ ذلكَ ويقولُ: إنَّك تحبُّني إلىٰ غايةِ الدَّرجةِ، وهَذَا ثمرةُ هَذَا الحبِّ ونتيجَتُه(٣).

وقد يقصُّ هَذَا المريدُ فِي خطابٍ وجَّههُ إلىٰ مُرشدِهِ التَّهانويِّ هذهِ القصَّةَ،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣١/ ٩٩) (١٨٧٩٩)، والطبراني في «الكبير» (١٦٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦٣٠)، وقال: الألباني: ضعيف بزيادة: «فقال رسول الله ﷺ...» وهو صحيح بدونها وبزيادة أخرىٰ، وقد مضىٰ برقم (٣٨٠)، أي: «صحيح سنن أبي داود»، باختصار السند، برقم (٣٦٦). انظر: «ضعيف أبي داود (١٠٤١).

(٢) الحاكم في «المستدرك» (٧٦٣٠).

(٣) «برهان» (فبراير ١٩٥٢/ دهلي/ ص ٧).

فيقولُ بعدَ ذكْرِ الرُّؤيا: فاستيقظْتُ مِن الرُّؤيا، فلمَّا خطَرَ ببالي خطأُ كلمَةِ الشَّهادةِ؛ أردتُ أنْ أطرَحَ هَذَا منْ قلبي، وبهَذَا القصْدِ جلسْت، ثم اضْطجعتُ علىٰ الشِّقِّ الثَّاني، وبدأتُ أقولُ: الصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ لأَتدارِكَ هَذَا الخطَأَ، لكني أقولُ: اللَّهم صلِّ علىٰ سيِّدنا ونبيِّنا ومولانا أشرف علي، والحالُ أنِّي مستيقظٌ الآن، ولستُ فِي رؤيا، لكنِّي مع هَذَا أنا مضْطرٌّ ومجبورٌ ولا أقْدر علىٰ لِساني[1]!

وجوابُ الشَّيخ التَّهانوي؛ فهو يقولُ: وكانَ فِي هَذَا تسليَةٌ لكَ بأنَّ الشَّخص الَّذي ترجعُ إليهِ هو بعونِ اللهِ وتوفيقه متَّبع السُّنة[2]».

وقدْ ردَّ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي علىٰ هذهِ الطَّامةِ فِي (ص٦٥) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»، فقَالَ: «هَذَا كفرٌ منَ المريد الَّذي ينبغي أنْ يسمَّىٰ مَرِيدًا – بفتحِ الميمِ –، وشيخُه شرٌّ منه؛ لأنَّه أقرَّه علىٰ الكفْرِ، وكانَ الواجبُ علىٰ الشَّيخِ – لو كان مُهتديًا سالكًا محجَّة الصَّواب – أنْ يقولَ لمريدِهِ – بلْ مَريده –: تُبْ إلىٰ اللهِ مِن هَذَا الكفر؛ فقدْ أضلَّك الشَّيطانُ؛ فإنَّ رسولَ اللهِ لهذهِ الأمَّةِ المُحمَّديَّةِ واحِدٌ، وهو مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلبِ –صَلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه، وأعوذُ باللهِ أنْ أرضىٰ بما جَرىٰ علىٰ لِسانكَ مِن نزغاتِ الشَّيطانِ»، انْتَهىٰ.

وذَكَر مُحمَّد أَسْلَم فِي ترجمةِ الشَّيخِ أشرف علي التهانوي –أَيْضًا– أنَّ الأستاذَ عبدَ الماجِد دريابادي مِن خلفاءِ التَّهانوي، وكتَبَ إلىٰ مرشدِهِ: إنَّ عدم التوجُّه فِي الصَّلاة مرضٌ قديمٌ، لكنِّي جرَّبتُ أنِّي ما دمتُ تصوَّرتُ جنابكَ فِي حالةِ الصَّلاةِ..

---

(١) «رسالة إمداد تهانه بهون» (شوال ١٣١٥هـ).

(٢) «رسالة إمداد تهانه بهون» (شوال/ ص٣٤).

توجَّهت فِي هذه المدَّةِ، لكنَّ المصيبةَ هي أنَّ هَذَا التصوُّرَ لا يبقىٰ إلىٰ وقتٍ طويل، وعلىٰ كلِّ حالٍ، إنْ كان هَذَا عملًا محمودًا؛ فلْيصوَّب من جنابِكُم، وإلَّا؛ فأحتاطُ فِي المُستقبلِ».

جَوابُ الشَّيخ التهانوي: «هَذَا عمل محمودٌ إنْ لم يطَّلع عليْهِ الآخرونَ»(١).

قلتُ: هَذَا جواب خطأٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ استحضارَ المُصلِّي لصُور النَّاس يشْغل قلبَهُ عن الحُضور فِي الصَّلاة والخُشوع فيها وَإِقامتها عَلىٰ الوجْهِ المَطْلوب؛ فَهُو إذنْ مِن الأعمالِ المذمومَةِ، ومَنْ زعمَ أنَّهُ من الأعمالِ المحمودةِ؛ فهو جاهلٌ، لا يَعرِفُ الفرْقَ بين المحمودِ وبين المَذمومِ مِن الأعمالِ.

وقدْ ردَّ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص٦٦) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ» علىٰ كَلامِ عبدِ الماجِدِ، فقَالَ: «هَذَا فِي غايَةِ ما يَكونُ مِن الضَّلال؛ فإنَّ استحضارَهُ صورةَ شيخِهِ فِي الصَّلاةِ شركٌ بِاللهِ وكفرٌ يَشْغلهُ عنِ اللهِ تَعَالَىٰ ويبعِدُهُ من الخشوعِ الَّذِي هو رُوح الصَّلاةِ.

وهَذَا النَّوع من الشِّرْكِ مشهورٌ عِنْدَ المتصوِّفة أصحابِ الطَّرائق القِدَد، وأنا بنفسي حينَ طلبتُ الوردَ مِن الشَّيخ عبد الكريمِ المنصوري لأُبايعَهُ عَلىٰ الدخول فِي الطريقة التِّجَانيَّةِ؛ لقَّنني الأذكارَ، وهي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ مئةَ مرَّةٍ، أَسْتَغفرُ اللهَ؛ مئةَ مرَّةٍ، الصَّلاةُ علىٰ النَّبي بِصلاةِ الفاتِحِ؛ مئةَ مرَّةٍ. قال لي: وَإِذا شرعْتَ فِي الذِّكر؛ فلْتكن مُستقبلَ القِبلةِ، جالسًا كَجلوسِكَ للتَّشهُّد، مُغمضَ العينَيْنِ، لا تتكلَّم مع أحدٍ ما دُمْت تَذْكرُ، وتصوَّر بِقلبِكَ صورةَ شَيْخك الشَّيخ أحمَد التِّجاني، وجْهه أبيض مُشْرَب

---

(١) «حكيم الأمة» (ص٥٤).

بحُمرةٍ، وله لحيَةٌ بيضاءُ، وعلىٰ رأسِهِ عمامةٌ! فكنتُ أفعلُ ذلك، وهو شركٌ وكفرٌ، ولكنَّ التِّجانيِّينَ لا يأمرونَ بذلك فِي الصَّلاةِ، فهؤلاء زادوا علىٰ شركِهِم، فنعوذُ باللهِ من الضَّلال؛ فإن مَن تَركَ الكِتابَ والسُّنة واسْتبدلَهُما بأوهامِ المُتصوِّفة لم يبْقَ له دينٌ ولا عقلٌ؛ كما قالَ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لوْ أنَّ رجلًا صاحَبَ الصُّوفيَّةَ من الصُّبحِ إلىٰ الظُّهر؛ لذَهَب عقلُهُ».(١) قالَ محمَّد تقي الدِّين: وكذَلك دينُه ومالُه يذْهبانِ -أَيْضًا-، وذلك هُو الإفلاسُ العظيمُ»، انْتهىٰ.

وذكرَ مُحمَّد أَسْلَم فِي ترجمةِ الشَّيخ مَحمود حسن الديوبندي الحنفِيِّ الجشتيِّ -قَالَ: «وهُو منْ كبار عُلماء ديوبند ومشايخِ جماعَةِ التَّبليغِ» -: أَنَّهُ «كانَ أَوَّلَ طالبٍ فِي مدرسَةِ دارِ العلوم بديوبند، وقدْ شرَّفه واختارَه شيخُ العرب والعجَمِ إمدادُ اللهِ ببيعتِه وإعطائِه الخِلافةَ وإجازةَ البيعةِ، وهَذا بناء علىٰ طلبِ الشَّيخ محمَّد قاسم النَّانوتوي، وأرْسلَ إلىٰ الهند إجازَتَه مكتوبةً -أَيْضًا-».

قالَ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «هذهِ البيعةُ الَّتِي يسْتعملُها أصْحابُ الطَّرائق منَ المتَصَوِّفة والإجازة فِي إعْطائها؛ كلُّ ذلك ضَلالٌ مبينٌ، فلا توجَدُ فِي الإسلام بيعَةٌ؛ إلَّا بيعةَ الصَّحابَةِ للنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبيعَةَ المُسلمين لِخليفَتِهِم»، انْتَهىٰ.

وذكرَ مُحمَّد أَسْلَم -أَيْضًا- فِي ترجمةِ الشَّيخِ مَحمود حَسَن أنَّه كَتَبَ إلىٰ الشَّيخ فتْح الدِّين (لائلفور) فِي رسالةٍ يقولُ فيها: «اقْرؤوا واحِدًا ومئةَ مرَّة: يا حيُّ! يا قيُّوم! برحمتِكَ أستغيثُ؛ بالجهرِ، وليكنْ ضربُ يا حيُّ علىٰ القَلبِ، وقُلْ لزوجَتِك أنْ تقرَأَ

(١) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص٣٢٧).

الاسم الذَّاتي – أي: اللهُ – أربعَةَ آلافِ مرَّةٍ فِي كلِّ يومٍ وليلَةٍ، فِي أوقاتٍ مختلفَةٍ»(١).

قالَ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «وهاتانِ بدعتانِ كِلتاهما ضَلالٌ، فتحديدُهُ ذِكْرَ (يا حيُّ! يا قيُّوم!) بعدَدٍ لم يُحدِّدهُ رسولُ اللهِ ﷺ بدعَةٌ ضلالَةٌ، وتحديدُهُ لذكْرِها بالجَهر بدعَةٌ ضلالَةٌ، وأمْرُهُ أنْ يجعلَ (يا حيُّ!) علىٰ قلْبِه بدعةٌ ضلالَةٌ، واقْتصارُهُ علىٰ ذِكْرِ اسمِ الجَلالة مفردًا بدعَةٌ ضَلالةٌ، وذِكْرُ اسمِ الجَلالةِ (الله) كلمةً واحدَةً دونَ أنْ تتألفَ منها جُملةٌ، بدْعةٌ ضلالَةٌ، وليسَ بكلامٍ فِي أيِّ لغةٍ؛ لأنَّ السُّنَّةَ جاءت أنْ يُذكَرَ اللهُ تعالىٰ بكلامٍ له معنًىٰ، والكلِمَةُ الواحدَةُ لا معنَىٰ لها؛ فَـ (الحَمْدُ للهِ) ذكرٌ له معْنًىٰ؛ لأنَّه مؤلَّفٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ذكرٌ له معنًىٰ كذلك، و(اللهُ أكبَرُ) ذكرٌ له معنًىٰ كذلك، و(سُبحانَ اللهِ) ذكْرٌ له معنًىٰ، وهو تنْزيهُ اللهِ عن كلِّ ما لا يليقُ بجلاله وكمالِهِ، ولم يجئْ ذكر (الله، الله) كلمةً واحدَةً فِي كتابِ اللهِ ولا فِي سُنَّةِ رسولِه، وجُهَّال المُتصوِّفةِ يستعملونَ ذلك، وهُو مِن بدعِهِم المُنكرةِ»، انْتَهىٰ.

ومنْ أكبرِ الطَّامَّات ما ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٨) عن محمود حسَن أنَّه زادَ فِي آيةٍ مِن القرآن زيادةً مِن عندِهِ يُعارض بها قول مَن يقولُ بالمَنْعِ مِن التَّقليدِ.

قال مُحمَّد أَسْلَم فِي ذكر أقوالِ محمود حسن ومَعارفه ما نَصُّه: «استدْلالُه بالآيةِ المُحرَّفةِ».

ثم قَالَ: «كلُّ واحدٍ يعْرِف الشَّيخَ محمود حسن ديوبندي، يُسَمُّونه شيخَ الهنْدِ، الَّذي كتَبَ كتابَ «إيضَاحُ الأدلَّة» ردًّا علىٰ عالِمٍ سلفيٍّ استدلَّ علىٰ ردِّ التَّقليد بآية: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ

(١) «بيس بري مسلمان» (ص٢٩٩ – ٣٠٠).

وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩]، فقامَ الشَّيخُ محمود حسن ردًّا علىٰ العالِمِ المذكورِ، واستشْهَدَ بنفسِ الآية علىٰ ادِّعائه، لكنْ زاد فيها: (وإلىٰ أولي الأمر منكم)! زاعمًا أن هَذَا مِن الآيةِ، معَ أنَّه ليسَ مِن الآيَةِ، ثمَّ قَالَ: هَذَا هو السَّببُ لِقولِهِ تَعالَىٰ: «فَإن تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ والرَّسُولِ [وإلىٰ أولي الأمر منكم].. والظَّاهرُ أنَّ أولي الأمْرِ فِي هذهِ الآيةِ همْ غيرُ الأنبياءِ، فانْظُر إلىٰ الآيَةِ؛ اتَّضحَ بها أنَّ الأنبياءَ وأولي الأمرِ كلُّهم يجبُ اتِّباعُهم، ثم بدَأَ معترضًا: إنَّك قدْ عرفْتَ ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء:٥٩]، ولمْ تعرفْ إِلىٰ الآن أنَّ القُرآن الَّذِي وُجدَتْ فيه هذهِ الآيةُ تُوجد فيه الآيَةُ المذكورة الَّتِي استدللتُ بها، وليسَ بعجيبٍ أنْ ترىٰ التَّعارُضَ بيْنَ الآيتين جهدَ عادتِكَ، فتُفتي بأنْ تكونَ إحداهُما ناسخَةً والأُخرىٰ مَنْسوخَةً»، انْتَهىٰ.

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «ويُثارُ السُّؤالُ علىٰ هَذَا الاسْتدلالِ بأنَّ الآيةَ الثَّانيةَ الَّتِي زادَ فيها الشَّيخُ محمود حسَن الديوبندي واسْتدَلَّ بها فِي أيِّ جزءٍ منَ القُرآنِ وفِي أيِّ مصحَفٍ؟! وقدْ نُشرَ الكِتابُ باسْمِ الشَّيخ محمود حسَن، والأغلبُ أنَّهُ نشِرَ فِي قيدِ حياتِهِ، وقرأَهُ تلامذَتُه الأجلاَّء مِن العُلماءِ وَالمشايخِ منَ الديوبنديِّين وجماعَةِ التَّبليغِ؛ فَهل وُفِّق أحدٌ أنْ يقومَ بإصْلاح هذهِ الهفوةِ (التَّحريفِ)؟!».

ثمَّ قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «قدْ مرَّ بكُم قصَّةُ الاحتجاجِ بالآية الَّتِي لا نجدُها فِي المُصحفِ الموجودِ بينَ أيدينا، قدْ تولَّاه الشَّيخ محمود حسن الحنفيُّ الديوبنديُّ الجشتيُّ المعروفُ بينهم بـ(شيخِ الهندِ)، وهو أستاذٌ لمحمَّد إلياس مؤَسِّس جماعَةِ التَّبليغ» انْتَهىٰ كلامُ مُحمَّد أَسْلَم.

قالَ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «هَذَا الكلامُ واضحٌ كاملٌ لا يَحتاجُ إلىٰ شرحٍ وتعليقٍ، فمَن بلَغَ بهِ التَّعصُّبُ والتَّقليدُ الأعْمىٰ إلىٰ أنْ يزيدَ فِي كِتابِ اللهِ؛ فقدْ بلَغَ فِي الضَّلال كُلَّ مبلَغٍ»، انْتَهىٰ.

قلْتُ: ما فَعَله محمود حسن مِن الزِّيادةِ فِي القُرآن ليْسَ بهفوَةٍ فقطْ، وإنَّما هو كُفْرٌ صريحٌ؛ لأنَّهُ صريحٌ فِي الكذِبِ علىٰ اللهِ تَعالَىٰ، وقدْ حكمَ اللهُ بكُفْرِ مَن كذَبَ عليْهِ، ووَصَفَ الكاذِبينَ عليْهِ بأنَّهُم منْ أظلَمِ الظَّالمينَ، وتوعَّدهمْ بأشَدِّ الوعيدِ:

فقالَ تَعالَىٰ فِي سورةِ الزُّمر: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢].

وَقالَ تَعالَىٰ فِي سورة العنكبوت: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت:٦٨].

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة الأعراف: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ﴾ [الأعراف:٣٧] الآيةَ.

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة الأنعام: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ﴾ [الأنعام:٩٣] الآيةَ.

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة النحل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧].

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة الزُّمر: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ﴾ [الزمر:٦٠] الآيةَ.

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورةِ آل عِمرانَ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٧٨].

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة طه: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه:٦١].

وقالَ تَعالَىٰ فِي سورة البقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٩] الآيَةَ.

وَرَوَىٰ: التِّرمذيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالحَاكِمُ فِي «مُسْتدركِهِ»؛ عنْ عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَاب (وَذَكر مَنْهُم: الزَّائِدُ فِي كِتابِ اللهِ)**»[(١)].

صَحَّحهُ الحاكِمُ والذَّهبيُّ[(٢)].

ورَوىٰ الحاكِمُ -أَيْضًا- عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثْلَه[(٣)].

وَقدْ قالَ أبو مُحمَّدٍ الحسَنُ بنُ عليٍّ البَرْبَهارِيُّ فِي كِتابِ «شَرْحِ السُّنَّةِ»: «اعْلَمْ أنَّهُ ليسَ بيْنَ العبْدِ وبيْنَ أنْ يكونَ كافرًا إلَّا أنْ يجْحَد شيئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللهُ أَوْ يزيدَ فِي

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٩٤١)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٣٢٤٨).

(٢) الحاكم في «المستدرك» (٣٩٤١).

(٣) الحاكم في «المستدرك» (٣٩٤٠).

كَلامِ اللهِ أوْ ينقصَ أوْ يُنْكرَ شيئًا ممَّا قالُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ أوْ شيئًا ممَّا تكلَّم بهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، انْتهىٰ(١).

وإذا عُلمَ هَذَا؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أنَّ الَّذِينَ قَرَؤوا كِتابَ مَحمود حَسَن مِن تلاميذِهِ وغيرِهِم منْ مشايخِ الديوبنديين وجماعةِ التَّبليغِ، واطَّلعوا علىٰ ما وقعَ فِي الكِتابِ مِن الزِّيادة فِي القُرآن، ولمْ ينكروا ذَلِك، ولمْ يغيِّروهُ: أنَّهم شركاءُ لصاحبِ الكِتاب فيما يترتَّب علىٰ الزِّيادةِ فِي كِتابِ اللهِ مِن الكفرِ والظُّلمِ والوَعيدِ الشَّديدِ؛ لأنَّ الرَّاضيَ بالذَّنبِ كفاعلِهِ، والدَّليل عَلىٰ هَذَا قوله الله تَعَالَىٰ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وَقدْ وقعَ مِن محمود حسَن -أَيْضًا- تَحريفُ كلمةٍ فِي «سُننِ أبي دَاوُدَ»، وذلِكَ جرْمٌ كبيرٌ وجَراءَةٌ عَظيمةٌ.

قالَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٨ - ١٩) مِنْ كِتابِهِ «جماعةِ التَّبليغِ» ما نَصُّه:

«تحريفُ الحديثِ علىٰ يدِ العالمِ الدِّيوبنديُّ التَّبليغيُّ: وإليكَ ما حدَثَ قبلَ أشْهرٍ مِن كشْفِ السِّتارِ عنِ التَّحريفِ الواقعِ الاحتجاجُ بهَذَا الحديثِ فِي «سننِ أبي داودَ»، فيقولُ الشَّيخ المُحدِّثُ سُلطان محمود بِجلال بوربير والأملتان باكستان:

قدْ قرأتُ رسالةً بعُنوانِ «حقيقَةُ كذِبِ منكري التَّقليدِ»، تَحتوي علىٰ خمْسِ صَفحاتٍ، وخلاصَتُها أنَّ صلاةَ التَّراويحِ عِشرونَ ركعَةً وليسَتْ ثماني ركعاتٍ، وقدْ

(١) «شرح السنة» للبربهاري (١٠٢).

وردَ علىٰ الصَّفحة الخامِسَةِ منْ هذهِ الرِّسالة ألفاظُ الحديثِ مِن كتابِ أبي داودَ هكذا: «عنِ الحَسن: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّاب جمَعَ النَّاس علىٰ أُبَيٍّ بنِ كعبٍ، فكانَ يصلِّي لهُم عِشرينَ ركعَةً» (أَبُو دَاوُدَ).

وإليْكُم نصَّ الحديثِ منْ كتاب أبي داودَ، فجاءَ فيهِ: «عنِ الحَسَنِ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جمَعَ النَّاسَ عَلَىٰ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَكَانَ يُصَلِّي لَهُمْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَلَا يَقْنُتُ بِهِمْ إِلَّا فِي النِّصْفِ البَاقِي، فَإِذَا كَانَتِ العَشْرُ الأَوَاخِرُ؛ تَخَلَّفَ فَصَلَّىٰ فِي بَيْتِهِ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَبَقَ أُبَيٌّ»[١].

وإتيانُ لفظِ (ركعَةٍ) بدَلَ (ليلَةٍ)، والاحتجاجُ بهَذَا اللَّفظِ لإثْباتِ ركعاتِ التَّراويح عشرينَ ركعَةً: تحريفٌ هامٌّ فِي كِتاب ديني ممَّا يُخْجَلُ منْهُ»[٢].

ثُمَّ قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «متَىٰ وقعَ هَذَا التَّحريفُ؟ ومَن قامَ به؟ والنُّسَخُ المطبوعَةُ المَوجودةُ إلىٰ سنةِ ١٣١٨هـ لكتابِ أبي داوُدَ يوجَدُ فِي كلِّ هذه النُّسخِ كلمَةُ عشْرِين ليلَةً مطبوعَةً، ولمْ توجدْ أَيَّةُ إشارَةٍ لاخْتلافِ النُّسخِ، فلمَّا نُشِر «سننُ أبي داودَ» بحاشيَةِ الشَّيخ محمود حسن، قامَ ناشروه بأنفُسِهم - أو بمَشُورة أحد من النَّاسِ - بإدخالِ كلمَةِ ليلةٍ فِي المَتْنِ، وجعلوا عليها عَلامَةً، وكتبوا علىٰ الحاشيَةِ: «ركعَةً»، ولمَّا طبعَ الكتابُ بِتَحشيةِ الشَّيخ فخر الحسنِ؛ ثَبَّتُوا فِي هذه النُّسخةِ لفْظَ: «ركعةٍ» فِي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٩)، والبيهقي في «الصغرىٰ» (٧٨٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٦٩٤١)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف أبي داود» (٢٥٨).

(٢) «نعم الشهود علىٰ تحريف الغالين في سنن أبي داود» (ص٣٢) للشيخ المحدث سلطان محمود، جلال بوربير والأملتان - باكستان.

متنِ الكتابِ، وجعلوا علامةً فِي النُّسخةِ (ن)، وكتبوا علىٰ الحاشية: «ليلَةً»، وهَذَا ليَعُمَّ التَّأَثُّر أنَّ هناك اختلافَ النُّسخِ، وكانَ المقصودُ من هَذَا العملِ أن يتأَثَّرُوا بأنَّ بعضَ نُسخ أبي داوُدَ قد توجَدُ فيها كلمَةُ «عشرينَ [ركعةً]»؛ لكيْ يستدلَّ بهَذَا الحديثِ علىٰ إثباتِ ركعاتِ التَّراويحِ عشرينَ [ركعةً]»(١).

قالَ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «هذهِ زلَّةٌ عظيمةٌ صدرَتْ منْ هَذَا الرجلِ، فأبدلَ: «ليلةً» بـ: «ركعةً»، ولمْ يَسْتَحْيِ منِ اللهِ ولا منَ النَّاس»، انْتَهىٰ.

قلتُ: فِي إقدامِ محمود حسَن علىٰ التَّحريف فِي «سننِ أبي داود» دليلٌ علىٰ أنَّه لا أمانَةَ لهُ.

وقدْ رُوي عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**لا إيمانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ**»، وَهوَ حديثٌ حسَنٌ.

رَواهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ من حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٢)، ورَواهُ الطَّبرانيُّ من حديثِ أَبِي أمامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٣).

ومِن هوَسِ الشَّيخ محمَّد إلياس مُؤسسِ جماعَةِ التَّبليغ ما ذَكَره مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٤): «أنَّ الشَّيخ زكريا حرَّرَ شهادَةَ الإِجازَةِ والخِلافةِ الَّتِي أعطاها الشَّيخ

---

(١) «نعم الشهود علىٰ تحريف الغالين في سنن أبي داود» (ص٩) للشيخ المحدث سلطان محمود، جلال بوربير والأملتان - باكستان.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٩/ ٣٧٥) (١٢٣٨٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٣٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٦٠٦) عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٧١٧٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٧٩٨) عن أَبِي أمامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

إلياس لِولدِهِ الشَّيخ مُحمَّد يوسُف، فقالَ فيهِ: أنا أُجيزُ هؤلاءِ للبيعَةِ، فأضافَ فيها الشَّيخ محمَّد إلياس وَأَمْلىٰ: وَأَنا أُجيزُها نيابَةً عنِ الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

قالَ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي الرَّد علىٰ هذهِ الجُملةِ: «إنَّ الرَّسولَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بريءٌ مِن بدعِ المُتصوِّفةِ، وقدْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(٢).

وقدْ تقدَّمَ قريبًا قولُ الهِلالِيِّ: «إنَّ البيعَةَ الَّتِي يَسْتعملُها أصْحابُ الطَّرائقِ منَ المتصوِّفةِ، والإِجازةَ فِي إعطائِها؛ كلُّ ذلك ضلالٌ مُبينٌ؛ فلا توجَدُ فِي الإِسلامِ بيعةٌ إلَّا بيعَةَ الصَّحابَةِ للنَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيعةَ المُسلمينَ لخَلِيفتهِم»، انْتهىٰ.

قلْتُ: إنَّ دعوىٰ النِّيابَةِ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إجازةِ البيعَةِ والخِلافة الَّتِي يسْتعملُها الصُّوفيَّةُ وأتباعُهم مِن التَّبْلِيغِيِّينَ خطيرَةٌ جدًّا.

وقدْ ثبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه قَالَ: «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَىٰ: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجه، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ مِن حديثِ أبي مَسْعود البدرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٣).

---

(١) «سيرة محمد يوسف» (ص١٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨/٣١٨) (١٧٠٩٠)، والبخاري (٣٤٨٣)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٧)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٢٣٠).

وَالمَعْنىٰ علىٰ أحَدِ الأقوالِ: أنَّ مَن لا يمْنَعُه الحياءُ يقولُ ويفْعلُ ما يَشاءُ، ولا يُبالي بِما يترتَّب علىٰ أقوالِهِ وأفعالِهِ السَّيِّئةِ مِن المَحارِمِ والمآثمِ.

وَهَذَا الحديثُ الصَّحيحُ مُطابقٌ لِحالِ الَّذِي ادَّعىٰ النِّيابَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أثْناءِ القَرن الرَّابعَ عشَرَ منَ الهِجْرة، وليْسَ له مُسْتندٌ فِيما ادَّعاه سِوىٰ الكَذِبِ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدِ ادَّعىٰ النِّيابَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إجازةِ البيعةِ الَّتِي هي مِن بدَعِ الصُّوفيَّةِ وأَتْباعِهِم منَ التَّبْليغِيِّينَ وشَرْعِهِم من الدِّينِ ما لَمْ يأذَنْ به اللهُ، ولمْ يُبالِ بِما يترتَّب علىٰ هذهِ الدَّعوىٰ المكذوبةِ مِن المُخالفة لِلأحاديثِ الثَّابتةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّحذيرِ مِن المُحْدثاتِ، وَالأمرُ بِرَدِّها، والحثُّ علىٰ التمسُّك بالسُّنَّةِ.

قالَ جابِرُ بنُ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا خَطَبَ؛ احْمرَّتْ عيناهُ، وَعَلا صوتُهُ، واشْتَدَّ غَضَبُهُ، حتَّىٰ كأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ، يقولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ، ويقولُ: «**أَمَّا بعدُ؛ فإنَّ خيرَ الحَديثِ كتابُ اللهِ، وخَيْرَ الهَدْيِ هدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمورِ مُحْدثاتُها، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجه، والدَّارِميُّ(١).

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وأَهْلُ السُّنَنِ؛ عنِ العِرْباضِ بنِ سارِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**عَلَيْكُم بسنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ المَهْدِيِّينَ؛ تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليْها بالنَّواجِذِ، وإيَّاكم ومحدثاتِ الأُمُورِ؛ فإنَّ كلَّ محدثَةٍ**

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٢٣٧) (١٤٣٣٤)، ومسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥)، والدارمي (٢١٢).

بِدْعةٌ، وكُلَّ بدعَةٍ ضَلالةٌ»[١].

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»[٢].

وصَحَّحَهُ -**أَيْضًا**-: ابنُ حبَّانَ، وَالحَاكِمُ، وابنُ عبدِ البرِّ، والذَّهبيُّ.

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه؛ عن عائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فهُوَ رَدٌّ**»[٣].

وفِي رِوايةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخارِيِّ تعليقًا مَجْزومًا به:[٤] «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ**»؛ أيْ: مَردودٌ.

وفِي روايةٍ لأَحْمَدَ: «**مَنْ صَنَعَ أَمْرًا مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا؛ فَهُوَ مَرْدُودٌ**»[٥].

إسنادُهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وقدِ اشتملَتْ هذهِ الأحاديثُ علىٰ عدَّةِ فوائِدَ ينبغي الِاعتناءُ بِها:

الفائدَةُ الأُولىٰ: النَّصُّ علىٰ أنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأنَّ خيرَ الهَديِ هديُ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨/ ٣٧٥) (١٧١٤٥)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، والدارمي (٩٦)، قال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٢٥٤٩).

(٢) الترمذي (٢٦٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠/ ٥٠٧) (٢٤٤٥٠)، ومسلم (١٧١٨)، والبخاري (٣/ ٦٩) معلقًا بصيغة الجزم.

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠/ ٥٠٧) (٢٤٤٥٠).

رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفِي هَذَا النَّصِّ أبلَغُ حثٍّ علىٰ التَّمسُّك بالقُرآنِ والاقتداءِ بِرسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأَخْذِ بهَدْيِه.

الثَّانيةُ: النَّصُّ علىٰ أنَّ شرَّ الأمور مُحدثاتُها. وفِي هَذَا النَّصِّ أبلَغُ تحذيرٍ مِن المُحْدثاتِ.

الثَّالثةُ: النَّصُّ علىٰ أنَّ كلَّ محدثَةٍ بدعَةٌ، وكلَّ بدعَةٍ ضَلالَةٌ.

الرَّابعَةُ: الحثُّ علىٰ الأخْذِ بسُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ المَهديِّين والتَّمسُّكِ بها والعَضِّ عليها بالنَّواجذِ.

الخامِسَةُ: التَّحذيرُ مِن المُحدثاتِ علىٰ وجْهِ العُمومِ.

السَّادسَةُ: الأمْرُ بردِّ المُحدَثات والأعمالِ الَّتِي ليْسَ عليْهَا أمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهَذَا يشْملُ جميعَ البدَعِ الَّتِي أُحْدثتْ فِي الإِسلامِ، ومنْها طرُقُ الصُّوفيَّةِ وَالتَّبْلِيغِيِّينَ وَما يسْتعملونَه من الإِجازةِ للبيعةِ والخِلافةِ المبتدعَةِ، فكلُّ ذلك يجِبُ ردُّه؛ عَملًا بأمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بردِّ المحدَثات من غيرِ استثْناءٍ.

السَّابعةُ: بُطلانُ دَعْوىٰ مَنِ ادَّعىٰ النِّيابةِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إجازةِ البيعَةِ والخِلافةِ الصُّوفيةِ التَّبليغيَّةِ؛ لأنَّ هذه الدَّعوىٰ تُعارِضُ ما ثَبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منَ التَّحذيرِ مِن المُحْدثاتِ وَالأمْرِ بِردِّها، وما عارَضَ أمْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّهُ يجبُ ردُّه واطِّراحُهُ.

ومنْ سخافاتِ مَشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وهَوَسِهم ما ذَكَره مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٣٤) عَنِ الشَّيخِ محمَّد زكريَّا الكاندهلوي[١] السهارنفوري الحَنفيِّ الديوبنديِّ الجشتيِّ

(١) هو محمد زكريا بن محمد يحيىٰ بن إسماعيل الكاندهلوي المدني، ولد لإحدىٰ عشرة ليلة =

النقشبنديِّ، ويُعْرفُ عندَهم بـ(ريحانَةِ الهِنْد) و(بركَةِ العصْرِ) و(المُحدِّثِ الكبيرِ) و(شيخِ الحديثِ).

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «وهُو منْ كِبارِ عُلماءِ ديوبند، وشيخُ المشايخِ، والمُشرفُ الأعلَىٰ لجماعَةِ التَّبليغِ».

ثمَّ ذكرَ عنْهُ أنَّه قال فِي بعض رسائلِهِ: «إذا وصلْتَ إلىٰ حَضرَةِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقلْ له هذهِ الكَلماتِ: إنه سَلَّم عليْكَ كلبٌ هندِيٌّ (يصف نفسَهُ بالكلْبِ!)، وإن تستطيع أنْ تقول فِي ذلك المجلس بأدَبٍ بالغٍ بعد الصَّلاةِ والسَّلامِ: إنَّ هَذَا النَّجسَ لا يليق لهُ أنْ يسلِّم عليْكَ، لكنَّكَ رحمةٌ للعالمين، ولا ملجأَ لِهَذَا النجسِ إلا إلىٰ رأفةِ نَظرتِك».

قلتُ: هَذَا الكَلامُ السَّخيفُ لا يَصْدر إلَّا منْ رجلٍ قدْ بلَغَ النِّهايَةَ فِي السُّخفِ وَالرُّعونَةِ، وينْبَغِي أنْ يعدَّ قائِلُه منَ الثَّلاثة الَّذِينَ رُفع عنْهُمُ القَلَمُ؛ لأنَّ العاقِلَ لا يَرْضىٰ لنَفْسِه أنْ يقولَ له أحَدٌ: أنتَ كلبٌ، أو أنتَ نجسٌ؛ لأنَّ هاتين الصِّفتينِ منْ أقبحِ صِفات الذَّمِّ الَّتِي لا يرضىٰ بها عاقلٌ لنفسِهِ، فضلًا عن أنْ يصفَ نفسَه بشيءٍ منها، وقد ضربَ اللهُ تَعَالَىٰ مثلَ الكلْبِ للَّذي آتاهُ آياتِهِ فانْسلخَ منْها واتَّبع هواهُ، ثمَّ قالَ تَعَالَىٰ: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف:١٧٧].

قالَ ابنُ كثيرٍ: «أي: ساءَ مثلُهُم أنْ شُبِّهوا بالكِلاب الَّتِي لا هِمَّةَ لها إلَّا فِي

=

خلت من رمضان سنة (١٣١٥هـ) الموافق (٢ فبراير ١٨٩٨م) في كاندهلة من أعمال مظفر نكر قرب دهلي.

تحصيلِ أكلَةٍ أو شهوَةٍ، فمنْ خَرَج عنْ حيِّز العلْمِ والهُدَىٰ، وأقْبلَ علَىٰ شهْوَةِ نفْسِه، واتَّبعَ هواهُ؛ صارَ شبيهًا بالكلْبِ، وبئْسَ المَثَلُ مَثَله»، انْتَهىٰ(١).

وأمَّا صفَةُ النَّجسِ؛ فإنَّ اللهَ تَعَالَىٰ وصف بها المُشركينَ، فقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨].

وقد دلَّت الآيَةُ الأولىٰ علىٰ الذَّمِّ البليغِ لمنِ اتَّصف بِصفةِ الكِلاب، وَمَن قالَ عن نفسِهِ: إنَّه كلبٌ! فهو أولىٰ بالذَّمِّ والتَّقريعِ.

ودلَّت الآيَةُ الثَّانيةُ عَلىٰ الذَّمِّ البليغِ للمشركينَ، ومَن تشبَّهَ بقومٍ ووَصَف نفسَهُ بصفتِهِم؛ فهُو ملحقٌ بِهم؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ؛ بأسانِيدَ جَيِّدَةٍ؛ مِنْ حَدِيثِ عبدِ الله بنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا(٢).

وأمَّا قولُه: «إنَّهُ لا مَلجأَ لهَذَا النَّجِس إلَّا إلىٰ رأفةِ نظرتِك».

فجوابُه أن يُقَالَ: هَذَا منَ الشِّركِ الأكبرِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قال لنبيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن:٢١].

قَالَ ابنُ جريرٍ: «لأنَّ الَّذِي يمْلِك ذلك اللهُ الَّذِي له مُلكُ كلِّ شيءٍ»، انْتَهىٰ(٣).

وَإذا كانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يملِكُ فِي حياتِه ضرًّا ولا رشدًا لغيرِهِ؛ فبَعْدَ

---

(١) «تفسير ابن كثير» (ص٤٦٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٩/ ١٢٣) برقم (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٤١٠٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٤٩).

(٣) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٦٩).

مماتِه أولىٰ أنْ لا يملِك ذلك لأحَدٍ، وبهَذَا يُعلَمُ أنَّ ما جاءَ فِي كلامِ زكريا مِن تخصيصِ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالِالتجاءِ إِلىٰ رأفةِ نظرتِهِ إنَّما هو مَحضُ الشِّركِ الأكبرِ.

ومنْ شركيَّاتِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ ما ذكَرَهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٩) عنْ الشَّيخ محمَّد يوسف البنوري الحنفي الديوبندي الجشتيِّ[1]، وهو مِن كبارِ عُلماءِ ديوبند وجماعةِ التَّبليغِ.

قال مُحمَّد أَسْلَم: «لمَّا أرادَ الاضْطلاعَ بِعِلمِ قمعِ الأمراضِ؛ حصلَ له فِي هَذَا العِلمِ كعبٌ عالٍ لدرجَةِ أنَّه بمحضِ إرادتِهِ كانَ المريضُ يعود صَحيحًا كأنَّهُ لم يكنْ بِهِ شيءٌ مِن المرَضِ أبدًا».

قَالَ: «ولمَّا وضعَ قدمَهُ فِي علمِ استحضارِ الأرواحِ؛ رأىٰ مِن غرائِبِ القوَّةِ الرُّوحيَّةِ وَتكشَّفَ عليه مِن عجائبِ عالم الأرواحِ ما يُثيرُ الدَّهشةَ».

قَالَ: «وكانَ يثني علىٰ ابنِ عربيٍّ الصوفي ثناءً عاطرًا».

قلتُ: أمَّا ما ذكَرَه عن البنوري مِن شفاءِ المرضِ بمحضِ إرادتِه؛ فهَذَا لا يُمكن أنْ يقعَ له ولا لغيرِهِ منْ سائرِ الخلقِ؛ لأنَّ شفاءَ الأمراضِ بمحضِ الإرادةِ منْ خصائصِ الرَّبِّ الَّتِي لا يقدِرُ عليْها غيرُهُ.

كمَا قالَ تعالَىٰ مُخبرًا عنْ إبراهيمَ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: أنه قَالَ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل:٦٢].

---

(١) هو محمَّد يوسف البنوري الحنفي الديوبندي الجشتيِّ ابن محمد الياس الكندهلوي.

فَفِي هاتينِ الآيتيْنِ النَّصُّ علىٰ أنَّه لا يكشِفُ السُّوءَ - الَّذِي هو الضُّرُّ - ولا يشْفِي مِن الأمراضِ؛ إلَّا اللهُ تَعَالَىٰ.

وفيهما -أَيْضًا- أبلَغُ ردٍّ علىٰ مَن زَعَمَ أنَّ أحدًا غيرَ اللهِ يقدِرُ علىٰ كشْفِ السُّوءِ وشفاءِ الأمْراضِ بمحْضِ إرادَتِهِ.

وقدْ جاءَتِ النُّصوصُ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحوِ ما جاءَ فِي القُرآنِ.

قالتْ عائِشَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْقي بهذِهِ الرُّقيَةِ: «**أَذْهِبِ البَأْسَ ربَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ(١).

وعنْها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ إذا عادَ مريضًا؛ قَالَ: «**أَذْهِبِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ؛ وَاشْفِ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الشَّافِي، وَلا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ؛ شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجه(٢).

وَعَن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوُهُ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠/ ٢٨٢) (٢٤٢٣٤)، والبخاري (٥٧٤٤)، ومسلم (٢١٩١).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠/ ٢٠٥) (٢٤١٧٥)، والبخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٢١٩١)، وابن ماجه (٣٥٢٠).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٩) (٥٦٥)، والترمذي (٣٥٦٥)، وقال: حديث حسن غريب، وأخرجه البزار في «مسنده» (٨٤٧)، والطبراني في «الدعاء» (١١٠٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٢٣٥٧٤).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وقَالَ: «حديثٌ حسَنٌ»(١).

وعنْ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوُهُ -أَيْضًا-(٢).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ، وقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ»(٣).

وعنْ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوُ ذلك -أَيْضًا-.

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه.

وعنْ أمِّ جميلٍ بنتُ المجللِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحوه -أَيْضًا-(٤).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ».

وعنْ صهيبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنَّه قَالَ: (فذَكَر حديثًا طويلًا فِي قصَّةِ الغُلام الَّذِي كان يبرئُ الأكمَهَ والأبرصَ ويُداوي النَّاس من سائرِ الأدواءِ، وفيه أنَّ الغُلام قال لِلملكِ وجليسِهِ): «**إِنِّي لا أَشْفي أحدًا، إِنَّما يشْفِي اللهُ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ(٥).

---

(١) الترمذي (٣٥٦٥)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠/ ١٢) (١٢٥٣٢)، والبخاري (٥٧٤٢)، وأبو داود (٣٨٩٠)، والترمذي (٩٧٣).

(٣) قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ» (٩٧٣).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤/ ١٩١) (١٥٤٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢)، والطيالسي في «مسنده» (١٢٩٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٧٧)، وذكره الألباني في «صحيح السيرة النبوية» (ص١٨٧).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤١٣) (٢٣٩٣١)، ومسلم (٣٠٠٥).

وقدْ دلَّت هذه الأحاديثُ علىٰ أنَّ الشِّفاءَ بِيد اللهِ تَعَالَىٰ؛ فهو الَّذِي يشفي ويكشِفُ البَأْسَ بمحضِ الإرادةِ دون مَن سِواهُ.

وفيها أبلَغُ ردٍّ عَلىٰ الدجَّال البنوري وعلىٰ كلِّ مَن زعمَ أنَّ أحدًا من المَخلوقين يقدِرُ علىٰ شِفاءِ الأمراضِ بمحضِ إرادَتِهِ.

ولا يستبعدُ مِن البنوري أنَّه كانَ يَستعين بالشَّياطين فِي عِلاج المرَضِ، فيعالجون المريضَ مِن حيثُ لا يعلم المريضُ بعلاجِهِم لهُ، ولا يَعْلم بذلك غيرُه من النَّاسِ، فيظنُّون أنَّ الشِّفاء حصَلَ للمريضِ بمحضِ إرادةِ البنوري، وإنَّما ذلك مِن أعمالِ الشياطينِ، وعلاجِهم للمريضِ؛ ليفْتِنوا البنوري ويفْتِنوا المَرْضىٰ وغيرِهم من الجهَّال ويوقعونَهم فِي الغُلوِّ والإشراكِ باللهِ.

وممَّا يدلُّ علىٰ أنَّ البنوري كان يستعينُ بالشَّياطين فِي عِلاج المَرضىٰ ما سيأتِي عنْهُ أنَّه كان يستحضرُ الأرواحَ، وذلك مِن أعمالِ الشَّياطينِ.

ويدُلُّ علىٰ ذلك -أَيْضًا- أنَّهُ كانَ يعظِّم ابنَ عربيٍّ إمامِ القائلينَ بوَحْدةِ الوجودِ، ومَن كانَ يعظِّمُ ابنَ عربيٍّ؛ فلا يُستبعدُ أنْ تخدمَه الشَّياطينُ وتقضِي حوائِجَه لتفتِنَه بابنِ عربيٍّ وتُوقعُه فِي مذهبِه الخبيثِ.

وأمَّا ما ذكَرَه عنْهُ مِن استحضارِ الأرواحِ؛ فهو يَحتمل أحدَ شيئيْنِ، كِلاهُما منْ أعمالِ الشَّياطينِ:

أحدُهُما: اسْتحضارُ الجِنِّ وجمْعُهم عندَه إذا احتاجَ إلىٰ ذلك، ولا يتأتَّىٰ جمعُهُم واستحضارُهم إلا بالتقرُّب إلىٰ أكابرِهم وساداتِهم بما يحبُّونه من الِالتجاءِ إليهم والعملِ بما يأمرونَ بِه منَ الشِّركِ والفُسوقِ والمَعاصي.

والثَّاني: ما يَزعمونَه منَ استحضارِ أرواحِ الموتىٰ، وهو من أعمال الشَّياطينِ الَّتِي يَعمَلُونَها لأوليائِهم من الإنسِ ليُضلُّوهم ويضلُّوا الجُهال علىٰ أيديهم، فيتمثلونَ لهم فِي صور الأمواتِ مِن أقارِبهم وغيرِهم ممَّن يطلُبُون تحضيرَهُ، فيظُنُّ الجُهالُ أنَّهم يرونَ أرواحَ الموتَىٰ، وإنَّما هُم يرونَ الشَّياطين الَّذِينَ يتمثَّلون لهم فِي صُور الموْتَىٰ.

وقدْ جاءَ إبليسُ إلىٰ كفَّارِ قُريش يومَ بدرٍ فِي صورةِ سُراقةَ بنِ مالكِ بنِ جعشم، فلمْ يشكَّ كفارُ قريشٍ أنه سُراقةُ بنُ مالكٍ، وجاءَ معه جنودُه فِي صُور رجالِ بني مدلجٍ، فلمْ يشُكَّ كفارُ قريشٍ أنهم بنو مدلج، ولمَّا رأىٰ عدوُّ اللهِ الملائكةَ تنزلُ مِن السَّماء مددًا لرسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ نكَصَ علىٰ عقبيْهِ، وتبرَّأَ من قريشٍ، وفرَّ عنهم هو وجنودُهُ، وقصَّتُهم مشهورَةٌ، وقدْ ذكرها كثيرٌ مِن المفسِّرين وأصحابِ السِّيَرِ.

ومِن المُسْتحسنِ أنْ أذكُرَ ها هنا قصَّةً ظريفَةً وقعَتْ لبعضِ الأذكياءِ[1] مع الَّذِينَ يزعمونَ أنَّهم يستحضرونَ أرواحَ الموتَىٰ، وذلك أنَّه أتىٰ إليْهِم، فقالَ لهم: أريدُ أن تُحضروا لي أمِّي الَّتِي قد ماتت منذُ سنينَ كثيرَةٍ، فأحضَروا له شَيطانًا فِي صورة أمِّه وهيئَتِها، فكلَّمه الشيطان بلسانِ أمِّه الَّذِي كان يعرِفُه، وأخبرَهُ بأشياءَ كانَ يعرفُها من أمِّه، حتَّىٰ كأنَّه كان يخاطبُ أمَّه وتخاطبُه، فلمَّا رأىٰ ذلك؛ أرادَ أن يمتحنهم بما يظْهَر بِهِ عجزُهُم، فقالَ لهم: أريد أنْ تحضِروا لي رجلًا قد ماتَ منذُ ألفٍ وثلاثِ مئة سنةٍ وزيادةِ سنينَ أكثر من ثُلثي قرْنٍ، واسم هَذَا الرجل محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلبِ - يعني: رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وكان هَذَا الذَّكِيُّ يعلَمُ بما جاءَ فِي الأحاديثِ الصَّحيحةِ أنَّ الشَّيطانَ لا يستطيعُ أنْ يتشبَّه بالنَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوعدوه بإحضارِهِ،

---

(١) هو من أحفاد الملك عبد العزيز آل سعود، ولا حاجة إلىٰ ذكر اسمه.

ثم قالوا له: إنَّنا لم نقدر علىٰ إحضارِ هَذَا الرجل، فتبيَّن لهَذَا الذكي أن أفعالَهم كلها من المخرقةِ والتَّضليلِ، وجعل يذكرُ ذلك للنَّاس ليحذروا منْهُم.

وأمَّا ما ذكر عن البنوري من الثَّناء العاطر علىٰ ابنِ عربيٍّ؛ فهو مِن أوضحِ الأدلَّة علىٰ زندقته؛ لأنَّ ابن عربي هو إمام القائلينَ بوحدةِ الوُجودِ، وأهلُ هَذَا المذهب من أكفَرِ أهل الأرضِ، وقد قالَ المحقِّقون من أكابرِ العُلماء: إنَّ ابنَ عربيٍّ زنديقٌ كافرٌ. وقال بعضُهم: إنَّه أكفرُ مِن اليهودِ والنَّصارىٰ. وكُتُبه مملوءَةٌ بالكفرِ، وقدْ قالَ الذَّهبي فِي كتابه «سيرِ أعلامِ النُّبلاءِ»: «ومِن أردأ تواليفِهِ كتابُ «الفصوصِ»، فإنْ كانَ لا كفْرَ فيه؛ فما فِي الدُّنيا كفرٌ، نسألُ الله العفوَ وَالنَّجاةَ، فوا غوثاهُ باللهِ»، انْتهىٰ[1].

وإذا عُلم هَذَا؛ فليُعْلَم -أَيْضًا- أنَّه لا يمدَحُ ابنَ عربيٍّ ويُثني عليه بالثَّناءِ العاطرِ إلَّا مَن هو متَّبع له علىٰ القولِ بالِاتِّحاد الَّذِي هو مِن أخبثِ أنواعِ الكفْرِ.

ومِن هوَسِ البنوري وحماقته ما ذكَره عنه مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٩): أنَّه زعَمَ أنَّه قرأَ علىٰ الإمامِ البُخاريِّ «صحيحَه» فِي المنامِ وأخذَ منه الإجازَةَ، كما أنَّه قرأ علىٰ الحافظ بدرِ الدِّينِ العينيِّ كتابه «عمدةُ القارِي»، وعَلىٰ الحافظِ ابنِ حجرِ العَسقلاني كتابه «فتحُ البارِي» وأخذَ منه الإجازةَ.

قال مُحمَّد أَسْلَم: «وكلُّ هذه عجائبُ الرُّؤيا أو المُكاشفةِ أو المُراقبةِ».

قلتُ: بل هَذَا هذيان الَّذِي فقَدَ العقلَ، وقدْ يكونُ مِن التحلُّم الَّذِي ورَدَ الوَعيدُ الشَّديد عليْهِ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨).

قال مُحمَّد أَسْلَم: «ورَأىٰ فِي المَنام الرَّسولَ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقالَه لهُ: يأتيكَ شخصٌ يبقرُ بطنَكَ ويخرج أمعاءَكَ فينَظِّفها ثم يعيدها إلىٰ محلِّها ويخيطها، وهَذَا الرجل يكون نورانيًّا، ويكونُ سِكِّينُه -أَيْضًا- نورانيًّا».

قلتُ: وهَذَا -أَيْضًا- منْ جنسِ ما قبلَه منَ الهذيان الَّذِي لا يتكلَّم به إلا مَن هو فاقدُ العقلِ.

وذكرَ عنه مُحمَّد أَسْلَم -أَيْضًا- فِي آخر (ص٢٩) وأول (ص٣٠) أنواعًا من الهذيانِ الَّذِي يشْمئزُّ مِن سماعِه قلبُ المؤمنِ، وقدْ زعم البنوري أنَّه رأىٰ ذلكَ فِي المنامِ، والظاهرُ أنَّ ذلك كلَّه من التحلُّمِ وليْس منَ الأحلامِ.

وقدْ ثبتَ عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أنه قَالَ: «**مِنْ أَفْرَىٰ الفِرَىٰ أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ(١).

وفِي روايةٍ لأحمدَ: «**أفْرَىٰ الفِرىٰ مَن ادَّعىٰ إلىٰ غيرِ أبيهِ، وأَفْرىٰ الفِرىٰ مَن أَرىٰ عينيْهِ فِي النَّوْم ما لمْ ترَيا، ومَن غيَّر تُخومَ الأرْضِ**»(٢).

وعنْ واثلَةَ بنَ الأسقَعِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ منْ أعظمِ الفِرىٰ أن يدَّعي الرَّجلُ علىٰ غير أبيه، أوْ يُريَ عينَيْهِ فِي المنامِ ما لم ترَيا، أو يقولَ علىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما لم يقُلْ**».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٩/ ٥٢٢) (٥٧١١)، والبخاري (٧٠٤٣).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٠/ ٢٠٢) (٥٩٩٨).

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وهَذَا لفظُ أحمدَ(١).

قالَ ابنُ الأثيرِ فِي «النِّهايةِ فِي غريبِ الحديثِ»: «الفِرَىٰ: جمع فِرْيَةٍ، وهي الكِذْبةُ، وأفرىٰ: أفعلُ منْهُ لِلتَّفضيلِ؛ أي: من أكْذَبِ الكذباتِ أنْ يقولَ: رأيتُ فِي النَّوم كذا وكذا، ولمْ يكنْ رأىٰ شيئًا؛ لأنَّه كذَبَ علىٰ اللهِ؛ فإنَّه هو الَّذِي يرسلُ ملك الرُّؤيا ليريَهُ المَنامَ»، انْتَهىٰ(٢).

وعنْ أبي شريح الخُزاعيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ مِن أعْتَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ قتَلَ غيْرَ قاتِلِه، أَوْ طَلَبَ بِدَمِ الجاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ، أَوْ بَصَّرَ عَيْنَيْهِ فِي النَّوْمِ مَا لَمْ تُبْصِرْ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، والطَّبرانيُّ(٣).

قالَ الهيثَمِيُّ: «ورجالُه رجالُ الصَّحيحِ»(٤).

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ؛ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وهَذَا لفظُه(٥)، ولفظُ أحمَدَ: «**وَمَنْ تَحَلَّمَ؛ عُذِّبَ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّىٰ يَعْقِدَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَيْسَ عَاقِدًا**»(٦).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨/ ١٨٧) (١٦٩٨٠)، والبخاري (٣٥٠٩).

(٢) «النِّهايةِ فِي غريبِ الحديثِ» (٣/ ٤٤٣).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦/ ٣٠٢) (١٦٣٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٩٨).

(٤) «مجمع الزوائد» (١١٧٣١).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٧٣) (٣٣٨٣)، والبخاري (٧٠٤٢).

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٥٩) (١٨٦٦).

وقدْ رَواهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» بِنحوِه مختصَرًا(١).

وَقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٢).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوُه.

رواهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ(٣).

وعنْ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوُه -أَيْضًا-.

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وحسَّنَهُ(٤).

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه قَالَ: «**مَنْ كَذَبَ فِي الرُّؤْيَا مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

رَوَاهُ: عبدُ اللهِ ابنُ الإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «زَوائِدِ المُسْنَدِ»(٥).

قالَ ابنُ الأثيرِ فِي «النِّهايةِ فِي غريبِ الحديثِ»: «ومِنْه الحديثُ: «**مَنْ تَحَلَّمَ؛ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ**»؛ أيْ: قَالَ: إِنَّهُ رأىٰ فِي النَّومِ ما لم يرَه. يُقَالَ: حَلَم -

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٢٤)، والترمذي (٢٢٨٣)، وابن ماجه (٣٩١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٠٥٧).

(٢) الترمذي في «سننه» (٢٢٨٣).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦/ ٣٢٣) (١٠٥٤٩)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٣٦٠).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٢) (٥٦٨)، والترمذي (٢٢٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٨١٨٥)، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، والدارمي (٢١٩١).

(٥) أخرجه عبدُ اللهِ ابنُ الإِمَام أَحمَد فِي «زَوائِدِ المُسنَدِ» (٢/ ٣٣١) (١٠٨٩).

بالفَتْح -: إِذا رأَىٰ، وتَحَلَّم: إذا ادَّعىٰ الرُّؤيا كاذبًا. فإنْ قيلَ: إنْ كَذَبَ الكَاذِبُ فِي مَنامِهِ لا يزيدُ علىٰ كَذِبه فِي يَقظَتِه؛ فَلِمَ زادَتْ عقوبَتُه ووعيدُهُ وتكليفُهُ عقْدَ الشَّعيرتيْنِ؟ قيلَ: قد صحَّ الخبَرُ أنَّ الرُّؤيا الصَّادقةَ جزْءٌ من النُّبوَّةِ، والنُّبوَّة لا تكونُ إلا وحْيًا، والكاذِبُ فِي رؤياه يدَّعي أنَّ اللهَ تَعالَىٰ أراهُ ما لمْ يَره، وأعطاهُ جُزءًا مِن النبوَّةِ لمْ يعطِهِ إيَّاه، والكاذبُ علىٰ اللهِ تَعالَىٰ أعظَمُ فرْيَةً ممَّن كَذَبَ علىٰ الخلْقِ أو علىٰ نفْسِهِ»، انْتَهىٰ(١).

وقالَ **الخَطَّابِيُّ**: «معنىٰ عَقْدِ الشَّعيرَةِ: أنَّه يكلَّف ما لا يكونُ؛ لِيطولَ عذابُهُ فِي النَّار، وذلكَ أنَّ عقْدَ ما بينَ طرفَيْ الشَّعيرَةِ غَيْرُ مُمْكِنٍ»، انْتَهىٰ(٢).

ونقلَ **الحافظُ ابنُ حجرٍ فِي «فتحِ البارِي» عنِ الطَّبريِّ**: أنَّه قَالَ: «إِنَّما اشْتدَّ فيه الوَعيدُ مَعَ أنَّ الكذبَ فِي اليقظَةِ قدْ يكونُ أشدَّ مفسدَةً منه؛ إذْ قدْ تكونُ شهادَةٌ فِي قتْلٍ أوْ حدٍّ أو أخذِ مالٍ؛ لأنَّ الكذِبَ فِي المَنامِ كذِبٌ علىٰ اللهِ أنَّه أراهُ ما لَمْ يرَهُ، والكذِبُ علىٰ اللهِ أَشدُّ مِن الكذِبِ علىٰ المَخلوقينَ؛ لقولِهِ تعَالَىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود:١٨] الآيَةَ، وإنَّما كانَ الكذِبُ فِي المَنامِ كذِبًا علىٰ اللهِ؛ لحديثِ: «الرُّؤيا جزْءٌ مِنَ النُّبوَّةِ»، وَما كانَ مِن أجْزاءِ النُّبُوَّةِ؛ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ اللهِ تَعالَىٰ» انْتَهىٰ مُلَخَّصًا(٣).

وإذا عُلِم هَذَا؛ فلْيُعلَمْ -أيْضًا- أنَّ ما ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم عن البنوري مِن الأحْلامِ

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١/ ٤٣٤).

(٢) «معالم السنن» (٤/ ١٤٠).

(٣) «فتح الباري» (١٢/ ٤٢٨).

الَّتِي تقدَّمَ ذكْرُ بعضِها والإشارَةُ إلىٰ البعْضِ الآخرِ؛ كلُّ ذلك يظهرُ أنَّه من التحلُّمِ بما لا يرَهُ، ولا سيَّما زعمُهُ أنَّه قرأَ «صحيحَ البُخاريِّ» علىٰ البُخاريِّ فِي المَنامِ وأخَذَ منه الإجازَةَ، وأنَّه قرأَ «عمدَةَ القارِي» علَىٰ العينِيِّ وأخَذَ منه الإجازَةَ، وأنَّه قرأَ «فتحَ البارِي» علىٰ الحافِظِ ابنِ حجرٍ وأخذَ منْهُ الإجازَةَ؛ فهَذَا لا شكَّ أنه مِن التَّحلُّم بما لم يرَهُ، إذْ لا يمْكِن وقوعُ ذلك لَهُ ولا لغيرِهِ، بلْ إنَّ وقوعَ ذلك يُعدُّ منَ الأمورِ المُستحيلَةِ.

ومنْ كبارِ مَشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أبو الحَسَنِ النَّدَوِيُّ، وقدْ ترجمَ لهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٢ - ٢٦) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وذكَرَ أنَّهُ مِن خلفاءِ وَرُفقاءِ وَتَلامذةِ الشَّيخِ محمَّد إلياس مؤَسِّس جماعةِ التَّبليغ.

ثم قَالَ: «الأُستاذُ أبو الحسنِ عليُّ النَّدويُّ الجشتيُّ الصوفيُّ، وهو مِن كبارِ علماءِ جَماعةِ التَّبليغِ، ومُدير دارِ العلومِ لندوةِ العُلماءِ لكهنو - الهند، وعضْو لرابطةِ العالمِ الإسلاميِّ، وعضوٌ لمجلسِ الجامعَةِ الإسلاميَّةِ بالمدينَةِ المُنورَةِ».

ثمَّ ذكرَ أنَّه بايعَ الشَّيخ عبدَ القادرِ راي فوري، الَّذي هو مِن مشايخِ السِّلسلةِ الجشتيَّةِ، ثمَّ ذكر عنْهُ أنَّه يقول بطريقةِ المبايعةِ الجَشتيةِ النَّقشبنديَّةِ القادريَّةِ السهروردية ويعملُ عَليها(١).

قَالَ: «وقد بايعَ علىٰ يديْهِ فِي المسجِدِ النَّبويِّ بعضُ طلبَةِ الجامِعَةِ وغيرُهُم فِي السَّنةِ الرَّاهنة حينما حضَرَ المدينَةَ المنوَّرَةَ فِي مؤتمَرِ الدَّعوةِ، والشَّاهد بهذه البيعةِ:

---

(١) من محاضرة: «دروس من حياة الأستاذ عبد الباري الندوي» «مجلة الحق الشهرية»، أكوره ختك، بشاور، باكستان، (ص٣٤/ج ١١/عدد ٦ - ٧/ربيع الثاني - جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٣٩٦ هـ/ إبريل - مايو سنة ١٩٧٦م).

الطَّالبُ بالجامعَةِ حفيظُ الرَّحمنِ الباكِسْتانِيُّ/ السَّنَةُ الثَّالثةُ/ فصْل ب/ كُلِّيَّةُ الشَّريعةِ».

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «كلُّ مَن عرَفَ كتابَ اللهِ وسنَّةَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقَّ المعرفَةِ يستحيلُ أنْ يتمسَّكَ بطريقَةٍ مِن طَرائقِ الصُّوفيَّةِ، بلْ يتَّبع كتابَ اللهِ وسنَّةَ رسولِهِ والصَّحابةِ الكِرامِ، وقدْ نزَّهَهُم عنِ الطَّرائِقِ القِدَدِ، وأَمَرنا باتِّباعِهِم بإحسانٍ بِلا زيادةٍ ولا نُقصانٍ».

وقالَ -أَيْضًا-: «ولا تُشْرعُ البيعةُ فِي الإسلامِ إلَّا للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولِخليفةِ المُسلمينَ»، انْتَهىٰ.

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «ولمَّا حضَرَ المدينَةَ المنورةَ - يعني: الندويُّ - فِي السَّنةَ الماضيةَ للحضورِ فِي المَجلسِ التَّأسيسيِّ للجامعةِ الإِسْلاميَّةِ؛ لقيَهُ الطَّالبُ شريف طاهر الكُرْدي العراقِيُّ/ السَّنةُ الرَّابِعَة/ ب/ كُلِّيَّةُ الشَّريعةِ، فقالَ الطَّالبُ للشَّيخ النَّدويِّ: أنا أتعَلَّق بأسْرَةِ ابنِ تَيْميَّةِ. فقالَ الشَّيخ النَّدويُّ: وقدْ وجد فِي أُسْرتِكَ علماءُ مشاهيرُ أكبَرُ مِن ابنِ تيميَّةَ أمثالِ خالد النَّقشبنديِّ؟! ويُلاحظ أنَّه هو الَّذِي جاء بالطَّريقةِ النَّقشبنديَّةِ منْ بلادِ الهِنْدِ وروَّجَها فِي البلادِ العربيَّةِ».

قال مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «زَعْمُ عليٍّ أنَّ خالدَ النَّقشبنديَّ الطُّرقيَّ المبتدعَ أفضلُ مِن شيخِ الإسلامِ أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السَّلامِ بنِ تيميَّةَ لا يصدِّقه فيهِ أحَدٌ مِن أهلِ العلْمِ المتقدِّمين والمُتأخرِّين، وإنَّما هو تعصُّبٌ للطَّريقة البِدْعيَّةِ، نعوذُ باللهِ مِن الضَّلالِ.

هَذَا شيخُ الإسلامِ أحمَدُ بنُ تيميَّةَ ملأَ الدُّنيا علمًا وعملًا؛ فماذا صنعَ خالدٌ النَّقشبنديُّ؟! لمْ يصنعْ شيئًا غيرَ نشرِ بدعةِ الطَّريقةِ المُضلَّةِ؛ فهو لا يُساوي أقلَّ تلامذَةِ

شيخِ الإسلامِ، ومَن يُضِلِّ اللهُ؛ فما لهُ مِن هادٍ»، انْتَهىٰ.

وَمِن تُرَّهاتِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وهَوَسِهم ما نقَلَه مُحمَّد أَسْلَم مِن كتابِ «سيرةِ محمَّد يوسف الدَّهلوي» لمُحمَّد الثَّاني الحَسَني رئيسِ تحريرِ «مجلَّةِ رضوان» الشَّهريَّة لكناو - الهنْد، وقدْ قدَّم الشَّيخ أبو الحسنِ النَّدويُّ لهَذَا الكتابَ، وساهَمَ فِي تأليفِهِ. ذكرَ ذلِكَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٣).

وقَد جاءَ فِي هَذَا الكتابِ: «أنَّ النَّاسَ صلَّوا صلاةَ الجنازةِ مرَّاتٍ لكثْرَةِ النَّاس وازْدحامِهِم، وحصَلَ التَّأخيرُ فِي الدَّفنِ، وأثْنَاءِ ذلكَ رأىٰ شيخٌ صاحبُ إدراكٍ أنَّ الشيخَ محمد إسماعيل الكاندهلويَّ والدَ الشَّيخ محمَّد إلياس مؤسس جماعةِ التَّبليغِ الميِّتِ يقولُ: ودِّعوني بِسرعةٍ، فأنا خَجِلٌ جدًّا؛ لأنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينتظرُني معَ أصحابِه»(١).

قالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «دَعْوىٰ أنَّ مُحمَّد إسماعيلَ تكلَّم بعدَ موتِه وزَعَم أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخلفاءَهُ ينتظرونَه هَوَس منْ أصحابِ الطَّرائقِ، ومِن مزاعِمِ التِّجانيِّينَ أنَّ مَن قرَأَ بالإِذنِ الخاصِّ صَلاةً عندَهُم تُسمىٰ (جَوهرَةُ الكَمال) - وهِي (صخرَةُ الخَبال)؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصف فيها بالأسْقم وبالمصْطَلَم(٢) -؛ مَن قرأَها بزعمِهِم سبْعَ مرَّاتٍ؛ يجيءُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) «سيرة محمد يوسف» (ص٦٣)، «مولانا محمد إلياس ودعوته الدينية» لأبي الحسن الندوي (ص٣٩).

(٢) اصطلام: عند الصوفية: الوله الغالب علىٰ القلب، وهو قريب من الهيمان. انظر: «تكملة المعاجم العربية» (٦/ ٤٦٥).

والخُلفاءُ الأربعَةُ ويجلسونَ أمامَهُ ما دامَ يقرأُ تلكَ الصَّلاةَ».

قالَ الهِلاليُّ: «وهذِهِ أعرِفُها، وهِي مِنْ خبطِ المُتصوِّفةِ»، انْتَهىٰ.

وذَكر مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٥) عنِ الشَّيخِ أبي الحَسنِ النَّدويِّ: «أنَّه قالَ لطلبَةِ الجامعَةِ فِي مجلسِه الخاصِّ فِي بيتِ نورٍ وليٍّ بالمدينةِ المنوَّرةِ: لِيكنِ اتصالُكم بالنَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتصالًا قلبيًّا وعلاقةً قلبيَّةً».

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «كلامُ الصُّوفيَّةِ».

قلتُ: هَذَا كلام مردودٌ؛ لأَنَّهُ ليس لهُ أصلٌ فِي الشَّرعِ، ولم يُذكرْ ذلك عن أحدٍ مِن الصَّحابةِ وَلا التَّابعينَ وَلا أئمَّةِ العلْمِ والهُدىٰ مِن بعدِهِم، وإِنَّما هو مِن أقوالِ أهلِ البدَعِ الَّذِينَ يُدندنونَ حوْلَ الغُلوِّ فِي النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَحُومونَ حوْلَ التَّعلُّق به والالتجاءِ إليه فِي استجلابِ الخيرِ واستدفاعِ الشَّرِّ.

وقدْ تقدَّمَ ما ذكرَهُ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ عن أكابرِ أهلِ التَّبليغِ: أنَّهم كانوا يُرابطونَ علىٰ القبورِ، وينتظرونَ الكشفَ والكَراماتِ والفيوضَ الرُّوحيَّةَ من أهلِ القُبورِ؛ قَالَ: «ويأتي شَيخُهُم الشَّيخُ زكريَّا، ويُرابطُ عِنْدَ قبر النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عدَّةَ ساعاتٍ».

وتقدَّمَ -أَيْضًا- ما ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخِ محمَّد يوسُف أنَّه كانَ يجلِسُ مراقبًا عِنْدَ قبر النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عدَّةَ ساعاتٍ.

قال مُحمَّد أَسْلَم: «وهذِهِ الطَّريقةُ مَعروفةٌ بيْنَ جماعةِ التَّبليغِ، وهُم يعملونَ عليها بالكثْرَةِ».

وتقدَّمَ -أَيْضًا- ما ذكره الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي؛ قَالَ: «أخبرَني الثِّقاتُ

أنَّ عليًّا أبا الحسنِ النَّدويَّ كانَ يجلسُ فِي مسجدِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستقبلًا الحُجرَةَ الشَّريفةَ فِي غايةِ الخُشوعِ لا يَتكلَّم ساعتَيْنِ وأكثَرَ، فاستغرَبْتُ هَذَا الأمرَ، وفهِمْتُ أنَّه استمدادٌ».

قَالَ: «وهَذَا شركٌ باللهِ، واتِّخاذُ وسائطَ بينَ العبدِ وبينَ ربِّهِ»، انْتَهىٰ.

وقدْ فسَّر الندويُّ معنىٰ قولِه للطَّلبةِ: «لِيكنِ اتِّصالُكم بالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتصالًا قلبيًّا وعلاقةً قلبيَّةً»: بما كانَ يفعلُه فِي المسجِدِ النَّبويِّ من المُرابطةِ وَالمُراقبة عِنْدَ قبرِ النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أنَّهُ كانَ يجلِسُ فِي المسجدِ النَّبويِّ مستقبلًا الحجْرَةَ الشَّريفةَ فِي غايةِ الخُشوعِ، لا يَتكلَّم ساعتينِ وأكثَرَ.

وهذهِ المرابطةُ والمراقبةُ من النَّدويِّ شبيهةٌ بالمُرابطةِ الَّتِي ذكرَها الأسْتاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ عن شيخِ أهلِ التَّبليغِ زكريا، وشبيهةٌ -أَيْضًا- بالمرابطةِ الَّتِي ذكرَها مُحمَّد أَسْلَم عن الأميرِ الثَّاني لجماعةِ التَّبليغِ، وهو الشَّيخ محمَّد يوسف ابنِ الشَّيخ محمَّد إلياس مُؤسِّسِ جماعةِ التَّبليغِ.

وإنَّما كانَ هؤلاءِ يرابطونَ عِنْدَ قبرِ النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّهم كانُوا ينْتَظرون منْهُ الكَشْف والكَراماتِ وَالفُيوضَ الرُّوحيَّةَ؛ كما ذَكَر ذلك الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ عنْ أكابرِ التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ كانوا يُرابطونَ علىٰ القبورِ.

وقدْ تقدَّم قولُ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي الكَلام علىٰ ما ذَكره مُحمَّد أَسْلَم عن الشَّيخ محمَّد يوسف أنه كانَ يجلِسُ حولَ قبرِ أبيهِ محمَّد إلياس وقتًا طويلًا فِي حالةِ المُراقبةِ، وكانَ يقولُ: إنَّ صاحبَ هَذَا القبرِ يوزِّعُ النُّور الَّذِي ينزلُ من السَّماء فِي قبرِه بينَ مريديهِ حسبَ قوَّةِ الارتباطِ والتَّعلقِ بهِ.

قالَ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «هَذَا يسمَّىٰ فِي اصطلاحِ غيرِهم منْ أهل طَرائق التَّصوُّف اسْتمدادًا».

قَالَ: «وهَذَا شرْكٌ باللهِ، واتِّخاذُ وسائِطَ بينَ العبدِ وبيْنَ ربِّه»، انْتَهىٰ.

قلتُ: ومِن الشِّرك -أيْضًا- خشوعُ النَّدَويِّ غايةَ الخُشوعِ حينَ مُرابطَتِه ومراقبَتِه عِنْدَ قَبرِ النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخشوعُ نوعٌ من أنواعِ العبادَةِ؛ فلا يجوزُ لغيرِ اللهِ.

ومنْ ترَّهات التَّبْلِيغِيِّينَ وهَوَسهم ما ذكَرَه مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٥ - ٢٦) عنِ الشَّيخ أبي الحَسن النَّدويِّ: أنَّه كتَبَ فِي كتابِه «سيرَةِ السَّيِّدِ أحمَد شهيد» يقولُ: «وأرادَ فِي اللَّيلةِ السَّابعةِ وَالعشرينَ أنْ يحييَها ويَعبدَ فيها، لكنْ غلبَ عليْهِ النُّعاس بعدَ العشاءِ، فنامَ، وأيقظَه رجلانِ بِإمساكِ يديهِ فِي ثُلثِ اللَّيل، فرَأىٰ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جلسَ عن يمينِهِ، ورأىٰ أَبا بكرٍ الصِّديقَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ جلسَ عن شمالِه، ويقولُ لهُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا سيِّد أحمَد! قمْ بسرْعَةٍ واغْتَسِل. فلمَّا رآهُما سيد أحمَد؛ أسرعَ إلىٰ حوضِ المسْجِد علىٰ رغم كونِ الماءِ فِي الحوضِ مِن البرْدِ كالثَّلج، فاغتسَلَ من هَذَا الماء، وفرَغَ منه، ثُمَّ حضرَ فِي خدمَتِهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: يا وَلَدي! اللَّيلَةَ ليلةُ القدرِ، فاشتغِلْ فِي ذكرِ اللهِ والدُّعاء والمُناجاةِ. ثُمَّ ذهبا بعدَ ذلِكَ».

قلتُ: فِي هذهِ الحِكايةِ الخُرافيَّةِ المَبنيَّة علىٰ الهَوَس دليلٌ علىٰ حَماقةِ مَن نُسبَتْ إليهِ مِن مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وعَلَىٰ حماقَةِ مَن أدْخَلها فِي سيرَةِ ذلكَ الشَّيخ وأقرَّها مُتوهمًا أنَّها من كَراماتِهِ، وهي فِي الحَقيقةِ هَذيانٌ لا يصْدُر من رجلٍ له أدْنىٰ شيءٍ من العقْلِ والدِّينِ.

وقدِ اشتمَلَت هذهِ الحِكايةُ الخُرافيَّةُ علىٰ عدَّةِ أشياءَ مِن الكذِبِ:

الأوَّلُ: زعمُ مدَّعيها أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبا بكرٍ الصِّديقَ أمْسكا يديْهِ وأيقظاهُ مِن نومِهِ وجلسَا عن يمينِهِ وعن شِمالِهِ.

ويلزَمُ علىٰ هذهِ الفِريةِ أن يكونَ اللهُ تَعالَىٰ قد أحيا نبيَّه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأحيَا أبا بكْرٍ الصديقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثلَ حياتِهما فِي الدُّنيا، وأنَّه أَذِنَ لهما بالذَّهاب إلىٰ الهِنْد ليُمْسكا بيدَيْ أحمد شَهيد ويوقظاهُ مِن نومِهِ ويجلِسا عنْ يمينِهِ وعنْ شمالِهِ.

وهذِهِ الفريةُ شبيهَةٌ بالفِريةِ الَّتِي تُذكرُ عَن بعضِ مشايخِ الصُّوفيَّةِ، وهِي زعمُهم أنَّهم كانوا يجْتمعونَ بالنَّبِي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويرَونه فِي اليَقظة، وأنَّه كانَ يحضُرُ معهم فِي المَوالدِ وغيرِها منْ مجتمعاتِهم.

ولا شكَّ أنَّ هَذَا مِن تلاعُبِ الشَّيطانِ بالصُّوفيَّةِ وأتْباعِهِم منَ التَّبْليغيِّينَ، وتمكُّنه منَ اجْتيالِهِم عنْ دينِ الإِسْلامِ، وإِضْلالِهم بالخُرافاتِ وَالتَّوهُّماتِ الَّتِي لا حَقيقَةَ لها فِي الوَاقعِ.

ويلزَمُ علىٰ هذه الفِريةِ -أَيْضًا- أنْ يكونَ النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبو بكرٍ الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدِ انْشَقَّ عنْ كلٍّ منْهُما قبرُهُ، فخرَجَ منْهُ حيًّا مثل حَياتِهِ فِي الدُّنيا! وهَذَا لا يقولُه أحدٌ له أدْنَىٰ شيءٍ مِن العقْلِ.

وقدْ أخبرَ اللهُ تَعالَىٰ أن بعْثَرَة القُبورِ وتشقُّقَها عنِ الأمْواتِ وَخُروجَهم منْها إنَّما يكونُ يومَ القِيامَةِ.

فقالَ تَعالَىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٥].

وقال تعالى: ﴿ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات:٩-١١].

قالَ ابنُ جريرٍ: «قولُه: ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار:٤] يقولُ: وإذا القُبورُ أُثيرتْ فاستُخْرِج مَن فيهَا مِن المَوْتىٰ أحياءً»(١).

ثمَّ رَوىٰ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّه قالَ فِي قولِه: ﴿بُعْثِرَتْ﴾: «أيْ: بُحِثتْ»(٢).

وقالَ تعالَىٰ: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٤١ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ۝٤٢ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ۝٤٣ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق:٤١-٤٤].

وقال تعالَىٰ: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ۝٤٢ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۝٤٣ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾ [المعارج: ٤٢-٤٤].

وقال تعالَىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝٧ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر:٦-٨].

وقال تعالَىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝٥١ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝٥٢ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٥١-٥٣].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٦٨).

(٢) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٦٨).

قالَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقتادةُ: «الأَجْداثُ: القُبورُ»، ذَكَره ابنُ جريرٍ عنْهما؛ قَالَ: «والنَّسلان: الإسراعُ فِي المشْيِ»(١).

وقال تعالَىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٥، ١٦].

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه قَالَ: «**أنَا أوَّلُ مَنْ تنشقُّ عنْهُ الأرْضُ يومَ القيامَةِ**».

رَوَاهُ: الإمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه؛ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢). وَرواهُ مُسلمٌ منْ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣). ورَوَاهُ: الإمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، والدَّارمِيُّ؛ من حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٤). ورواهُ الإمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- من حديثِ أبي بكْرٍ الصِّديقِ(٥) وابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٦).

وفي هذِهِ الأحاديثِ معَ ما تقدَّمَ قبْلَها منَ الآياتِ أبلَغُ رَدٍّ علَىٰ جَهلَةِ الصُّوفيِّين والتَّبلِيغِيِّينَ الَّذِينَ يزْعُمون أنَّ لهم حَظًّا منَ الاجتماعِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومُجالَستِه **يقظَةً لا مَنامًا**.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٥٣١).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧/ ٣٨٨) (١١٢٨٦)، والبخاري (٢٤١٢) منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩/ ٤٥١) (١٢٤٦٩)، والدارمي (٥٣).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٩٣) (١٥).

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٠) (٢٥٤٦).

وفيها -أَيْضًا- أبلَغُ ردٍّ علىٰ الحِكايةِ الخُرافيَّةِ الَّتي ذكَرَها النَّدويُّ عن أحمَد شهيد.

الثَّاني مِن الكَذب فِي الحِكايةِ الخُرافيَّةِ: زعْمُ مدَّعيها أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: يا سَيِّد أحمَد! قمْ بسرعةٍ، واغتسِلْ. فلما رآهما سيد أحمد؛ أسرَعَ إلىٰ حوضِ المسجدِ، فاغتسلَ، ثم حَضَرَ فِي خدمةِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذِهِ الفريَةُ مردودَةٌ بما هُو معروفٌ مِن هدي النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسيرَتِهِ فِي الخِطابِ معَ أصحابِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فإنَّه لم يُذْكر عنْهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال لأحد منْ أصحابِهِ: يا سيِّد فلان! وهُم بلا شكٍّ أحقُّ بصفةِ السُّؤددِ ممَّن كانَ بعدَهم منْ أكابرِ الأمَّةِ وأفَاضِلِها، فضلًا عن مشايخِ أهلِ البدَعِ ورؤُوسِهم.

وقدْ أنكَرَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ الأعرابِ الَّذينَ قالُوا لهُ: أنْتَ سيِّدنا، وقَالَ: «**السَّيِّدُ اللهُ**»(١).

فإنْ قيل: إنَّ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال فِي الحَسَنِ بنِ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سيِّدٌ**»(٢)، وقالَ للأنْصارِ: «**قُوموا إِلىٰ سيِّدِكُم**»(٣)، يعني: سعدَ بنَ مُعاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال لبني سَلِمةَ: «**سَيِّدُكم عمرُو بنُ الجَموحِ**»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤) (١٦٣٥٠)، وأبو داود (٤٨٠٦) من حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الجامع» (٣٧٠٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٤/ ٣٣) (٢٠٣٩٢)، والبخاري (٢٧٠٤).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٨/ ٢١٥) (١١٦٨٠)، والبخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٣٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٣٦٥٠).

فالجَواب أنْ يُقَالَ: إنَّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّما أخبَرَ بشرَفِ هؤلاءِ وَعُلوِّ مَرْتبتِهِم علىٰ أبْناءِ جِنْسهم، ومع هَذَا؛ فإنَّهُ لم يُذْكَر عنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ لأحدٍ مِنْهم: يا سيِّد فُلان! والفرْقُ بيْنَ الإخبارِ بِالسُّؤددِ وبيْنَ المُخاطبةِ بِه ظاهرٌ ومعلومٌ عِنْدَ أهلِ العلْمِ.

وأما قولُهُ: «ثُمَّ حضَرَ فِي خدمةِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فجَوابُه أن يُقَالَ: وأَيُّ خدمةٍ قامَ بها ذلك التَّبليغيُّ فِي حقِّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فإنْ كانَ يَرىٰ هو والنَّدوي أنَّ الكذِبَ علىٰ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَدُّ خِدْمةً له؛ فتبًّا لَهُما وَلِما رأيا.

وقدْ تواتَرَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّارِ**»[1].

الثَّالثُ مِن الكذِبِ فِي الحِكايةِ الخُرافيَّةِ: قولُهُ: إنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ لهُ: يَا ولدِي! الليلةَ ليلةُ القدرِ؛ فاشتغلْ فِي ذكر اللهِ والدُّعاءِ والمُناجاةِ.

وهذِهِ الفِريةُ مردودةٌ بِما هو مَعروفٌ مِن هديِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسِيرتِهِ في المُخاطبَةِ معَ أصحابِهِ؛ فإنَّه لم يُذكر عنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قالَ لأحدٍ منْ أصْحابِهِ: يا وَلَدي! وإنَّما كانَ يَدْعو الكِبار مِنْهم بأسمائِهِم أو كُناهم، ويقولُ لبعضِ الصِّغار: يا بُنَيَّ!

وأمَّا زعمُهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرَهُ بليلةِ القَدْرِ؛ فهُو مردودٌ بما ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه قالَ فِي ليلة القدْرِ: «**إنِّي قدْ رأيتُها ثُمَّ أنسيتُها**».

---

(١) سبق تخريجه.

رَوَاهُ: مالكٌ، وأحمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَه؛ منْ حديثِ أبي سعيدٍ الخدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]. ورَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ -أَيْضًا-؛ من حدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ أُنَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢].

وَرَوَى: مُسْلِمٌ، وَالدَّارميُّ؛ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُرِيتُ ليلَةَ القدْرِ، ثمَّ أيقظَنِي بعضُ أهْلِي، فنَسِيتُها»[٣].

ورَوَى البزَّارُ عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سُئِلَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ليلَةِ القَدْرِ؟ فقَالَ: «كُنْتُ أُعْلِمْتُهَا، ثُمَّ انْفَلَتَتْ مِنِّي»[٤].

وَرَوَى: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، والدَّارميُّ؛ عن عُبادَةَ بنِ الصَّامتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛[٥] قَالَ: خرجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليخبرَنا بليلةِ القدْرِ، فتَلاحَى رجلانِ منَ المسلمينَ، فقَالَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلَاحَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَرُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ».

وَرَوَى البَزَّارُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَيْلَةِ القَدْرِ؟ فَقَالَ: «لَوْ أَذِنَ لِي؛ لَأَنْبَأْتُكَ بِهَا»[٦].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧/ ٢٨٠) (١١١٨٦)، والبخاري (٢٠٢٧)، ومسلم (١١٦٧)، وأبو داود (١٣٨٢)، وابن ماجه (١٧٦٦)، والنسائي (١٠٩٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥/ ٤٣٨) (١٦٠٤٥)، ومسلم (١١٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٦)، والدارمي (١٨٢٣).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (١٧٣٩).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧/ ٣٤٦) (٢٢٦٧٢)، والبخاري (٢٠٢٣)، والدارمي (١٨٢٢).

(٦) أخرجه البزار في «مسنده» (٤٠٦٧).

وَرَوَاهُ الحَاكِمُ وَقَالَ فيهِ: «**إِنَّ اللهَ لَوْ شَاءَ لَأَطْلَعَكُمْ عَلَيْهَا**»[(١)].

قَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَوافقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»[(٢)].

وفِي هذهِ الأحاديثِ أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن زعمَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرَهُ بليلةِ القدْرِ، وعلىٰ مَن نقلَ ذلك عنْهُ وأقرَّه عليهِ.

ومنْ خرافاتِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ ما ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢١ - ٢٢)، حيثُ قَالَ: «وقد حدَثَتْ واقعةٌ عجيبةٌ بعد شهادةِ جدِّ التَّهانوي، فجاءَ إلىٰ بيتهِ مثلَ الأحياءِ، وأعطىٰ أهلَ بيتِهِ الحلوىٰ، وَقَالَ: إذا لم تظْهَري هَذَا علىٰ أحدٍ؛ أحضرْ كلَّ يومٍ هكذا، ولكنْ خافَ أصحابُ البيتِ أنَّهُ لو رأىٰ الآخرون أنَّ الأطفالَ يأكلونَ الحلويات؛ فلا يُعلَم ماذا يُثير منهم الشُّبَه، فأَظْهروا الأمْرَ، فما حضَرَ مرةً ثانيةً، وهذه الواقعةُ أمرٌ مشهور فِي الأسرةِ»[(٣)].

قلتُ: هذهِ الخرافةُ من عملِ الشَّيطانِ، ولا تخلو من أحد أمريْنِ:

أحدُهما: أن تكونَ كذبًا لفَّقه أهلِ بيت التَّهانوي؛ ليوهموا النَّاسَ أنَّه وليٌّ منَ الأولياءِ، وأنَّ ما ذكروه فِي هذه الخرافةِ كرامةٌ من كراماتِه.

الثَّاني: أنْ يكونَ الشَّيطانُ قد تلاعبَ بأهلِ بيتِ التَّهانويِّ، فجاءَ إليهم فِي صورَتِهِ، وأعطاهُم الحلوىٰ؛ ليفتِنَهم بالميِّتِ، ويفتنَ غيرَهم من الجُهَّالِ، ويوهمَهم أنَّه وليٌّ من الأولياءِ، حتىٰ تتعلَّق قلوبُهم به، فيَغْلُوا فيهِ، ويرابطوا عِنْدَ قبرِهِ، وينتظروا منه

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٥٩٦).

(٢) الحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٠٣) (١٥٩٦).

(٣) «أشرف السوانح» (١/ ١٢).

الكشْفَ والكَراماتِ والفيوضَ الرُّوحيَّةَ، وهَذَا هو الأحرىٰ بهذه الخُرافةِ.

ومنْ خرافاتِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ ما ذكره مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٢) عن الشيخ التَّهانوي أنه قَالَ: «إنَّ قلبَ الشَّيخ عبدِ الرحيم رايفوري كان نورانيًّا جدًّا، فكنتُ أخافُ أن أجلِسَ عنده خشيةَ أن تنكشِفَ عيوبِي»(١).

قلتُ: ما ذكره التَّهانوي من الخوفِ مِن انكشافِ عُيوبِه عِنْدَ الرايفوري إذا جَلَس عندَهُ ظاهرٌ فِي دعواه أنَّ الرايفوري كانَ يعلمُ ما يُخفيه عنْهُ من عُيُوبِهِ، وهذِهِ دعْوَىٰ باطلةٌ مردودَةٌ بقولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥].

وإنْ كانَ الرايفوري قد أخبرَ التَّهانوي أو غيرَه بشيءٍ مما كانوا يخفونَه عنه من أحوالِهم وعيوبِهم؛ فلا شكَّ أنَّه كان له قرينٌ من الجنِّ يخبرُهُ بما اطَّلع عليه من أحوال النَّاس وعيوبِهم، فإذا أخبرَهم الرايفوري بذلك؛ ظنُّوا أن ذلك من المكاشفَةِ، وهو فِي الحقيقة من الأحوالِ الشَّيطانيَّةِ.

والقَصص فِي إخبار الجنِّ لأوليائهم من الإنسِ بما اطَّلعوا عليه من أحوال الناس وعيوبهم كثيرَةٌ جدًّا ومشهورةٌ.

ومن ترَّهات مشايخ التَّبْلِيغِيِّينَ وخرافاتهم وهَوَسِهم ما ذكره مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٩ - ٣٠) عن زكريا والدِ الشَّيخِ محمَّد يوسف البنوري: «أنَّه مرضَ ذاتَ مرَّةٍ، فرأىٰ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المنامِ يقولُ لهُ: يا زكريا! حين تمْرَض أمرَضُ، وحينَ تصدع أصدعُ».

---

(١) «أرواح ثلاثة» (ص٤٠١).

قَالَ: «وخطرَ ببالهِ ذاتَ مرَّةٍ ماذا يكونُ فِي سكراتِ الموتِ، لعلَّ الشَّيطانَ يزعج كثيرًا فِي ذلك الوقتِ، فقالَ لهُ رسولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: كيفَ للشَّيطان أن يأتيَ حيث أكون أنا؟!».

قَالَ: «ورأيتُ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فِي المنامِ قائلًا لبادشاه خادم الوالد: يَا بادشاه خان! الخدمةُ الَّتِي تقومُ بها أقومُ بِها -أَيْضًا-».

قَالَ: «وأمَّا رؤيته لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ؛ فتَشرَّف بها مراتٍ كثيرةً لا تُعدُّ ولا تحصرُ، فمرَّةً سعدَ برؤيةِ الله النُّورانيةِ، فقالَ له الله تَعَالَىٰ: يا زكريا! مثلك عندي مثل مولود عمره يومان أو ثلاثة أيام فِي حضن أمه، ما يعرف المولود ماذا يفعل مع أمه».

قَالَ: «ورأيتُ الله متمكِّنًا علىٰ الكرسي وأطرافه».

قلتُ: أمَّا ما ذكر فِي هذه القَصص مِن الأحلامِ؛ فلا شكَّ أنَّه منَ التَّحلُّم وليسَ من الأحْلامِ، وقدْ وردَ الوعيدُ الشَّديدُ علىٰ التحلُّم، وتقدَّم ذكرُه فِي الكَلام علىٰ بعض القصصِ المذكورةِ عن محمَّد يوسف البنوري؛ فليراجعْ.

وأمَّا ما ذُكِر فيها من غير الأحلامِ؛ فهو مِن الكذبِ علىٰ الله تَعَالَىٰ وعلىٰ رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما أشدَّ الخطرَ فِي هَذَا! لما جاءَ فيه من الوعيدِ الشديدِ فِي الكتاب والسنةِ. والله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ منزَّهٌ عن كلِّ ما جاءَ فِي تهوُّرِ زكريا وهوَسِه، وسبحان الله تَعَالَىٰ عما يقول الجاهلونَ بعظمته وجَلالِهِ، وكذلك الرسولُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ منزَّه عن تهوُّر زكريا وهوسِه.

وقدْ قال اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠، ١٨١].

وقدْ ذكرتُ بعضَ ما ذكره مُحمَّد أَسْلَم عن كبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ من الأباطيلِ والتهوُّرات والخُرافاتِ والسَّخافاتِ، وتركْتُ كثيرًا ممَّا ذكرَهُ عنْهُم، فمَنْ أحبَّ المزيدَ منَ الِاطِّلاع علىٰ ما هم عليهِ مِن الجهلِ والانحرافِ عن الصِّراطِ المستقيمِ الَّذِي كان عليه رسولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابُه والتَّابعون لهم بإحسانٍ؛ فلْيقرأْ كتابَ مُحمَّد أَسْلَم الباكستاني المُسَمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، ولْيقرأْ -أَيْضًا- كتاب الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ المسمىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، فمَن قرأهما وكان من ذوي البَصيرةِ؛ علِمَ أنَّ مشايخَ التَّبْليغِيِّينَ مفلسون غايةَ الإفلاس من العقيدةِ الصَّحيحةِ وما كان عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فِي بابِ الأصولِ، وعَلِمَ -أَيْضًا- أنهم متضلِّعونَ من البدعِ والخرافاتِ والجهالاتِ، ومَن كانوا بهذه الصفةِ؛ فإنه ينبغي الِابتعادُ عنهم، والتحذيرُ منْهُم ومنَ الانضمامِ إليهم، وتكثيرِ سوادِهم.

وينبغِي للعاقلِ أنْ يكونَ ذا تيقُّظ وحذَرٍ منَ الوقوع فِي مصايدِهِم وفخوخِهِم، وأنْ لا يكونَ إمَّعةً(١)، فيتأثَّر بتدليسهِم وإظهارهم الباطلِ فِي صورةِ الحقِّ.

فصلٌ

فِي ذِكْرِ الأُصولِ السِّتَّةِ الَّتِي دَعا إليها الشَّيخُ مُحمَّد إلياس الحَنفيُّ الديوبندي الجشتي، وجعلَهَا مرجعًا لِجماعةِ التَّبليغِ.

---

(١) «الإمَّعة»: بكسر الهمزة وتشديد الميم: قال أهل اللغة: «هو الَّذِي يكون لضعف رأيه مع كل أحد». وقال ابن الأثير فِي «النهاية» (١/ ٦٧): «(الإمَّعة): الَّذِي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد علىٰ رأيه».

وقدْ ذكرَها الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ فِي (ص٨ - ٩) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، ثم نقَدَها فِي (ص٣٣ -٤٣)، فأجادَ وأفادَ، وسيأتي كلامُه فِي نقدها -إن شاء الله تَعَالَىٰ-.

وذكرَهَا -أَيْضًا- مُحمَّد أَسْلَم الباكستاني فِي (ص٥) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا».

وذكرَها غيرُهما من العلماء الَّذِينَ كتبوا عن التَّبْلِيغِيِّينَ، وذكروا مناهِجَهم المُبتدعة فِي دعوتهم، وحذَّروا منهم ومن بدَعِهِم، وبعضُهم يُسَمِّي أصولَ التَّبْلِيغِيِّينَ: «الصِّفاتُ السِّتُّ».

قالَ الأستاذُ سيْفُ الرحمنِ: «إنَّ الشَّيخَ إلياسَ عمَّد لحركته التَّبليغيَّةِ ستَّةَ أصولٍ، وذلك مُحاكاة وطبقًا لأصلِ الفكرةِ وعين الحركة التُّركيَّةِ الأصيلةِ الأمِّ؛ لأنه كان مُعْجبًا بها ومقتنعًا بها كلَّ الاقتناعِ، هَذَا من جهةٍ. ومِن جهة أخرىٰ حَصَّل من شيخِهِ شيخِ الطريقة أشرف علي التهانوي شَيئًا من مُدارسةٍ وإشارةٍ وتخطيط وكيفيةٍ وتطبيقٍ، فجعل هذه الأصولَ السِّتَّةَ محورًا لدعوتِه، ومركزًا لحركَتِه، ومبدأً لنشاطِه، ومرجعًا لقائمتِه؛ أي أنه كانَ قرَّر أن يجعل دعوتَهُ مقصورَةً علىٰ هذه الأصولِ السِّتَّةِ، وقرَّر قرارًا باتًّا أنه لا يَدْعو إلَّا إليها أو أمثالِها من الإِجماعيَّات دون الخِلافيَّاتِ، والأصول السِّتَّةُ كالآتي:

١ - الكَلِمَةُ الطِّيِّبةُ.

٢ - الصَّلواتُ الخمْسُ.

٣ - العلْمُ والذِّكرُ.

٤ - إكرامُ المسلمِ.

٥ - إخلاصُ النِّيَّةِ أو تصحيحُ النيَّةِ.

٦ - تفريغُ الوقتِ، أو التَّبليغُ الجَماعي لا الفَردي؛ أي: الخروجُ مع الجماعةِ لتبليغِ هذهِ الأصولِ الخمسةِ المذكورةِ ودعوةِ النَّاسِ إليها، وأنْ يكونَ إعطاءُ الوقتِ لِلتَّبليغ مُتدرجًا مُتَسَلسلًا: ساعاتٌ، ثم أيامٌ، ثم أسبوعٌ وأسابيعُ، ثم أربعينيةٌ، ثم أربعينياتٌ، ثم ثلاثةُ أشهرٍ أو أربعةُ أشهرٍ، ثم أكثَرُ، ثم أعوامٌ وسنونَ؛ فِي خطواتٍ ورحلاتٍ إلىٰ حارةٍ وحاراتٍ، وإلىٰ بيوت وحوانيتَ، وإلىٰ مساجدَ ومراكزَ ومدارسَ، وإلىٰ قرىٰ ومضافاتٍ، ثم إلىٰ مُدنٍ، ثم إلىٰ بلدان، ثم إلىٰ قاراتٍ عبر المحيطاتِ.

فهذهِ الأصولُ السِّتَّةُ المذكورةُ هي المشهورةُ والمعروفةُ بأصول التَّبليغِ والدَّعوةِ عندهم، وهي الَّتِي أول ما يعرضونها علىٰ النَّاس ويدعونهم إليها»، انْتَهىٰ.

وقدْ ذكر الشَّرقاوي فِي بحثِه عن الصِّفاتِ السِّتِّ عِنْدَ جماعة التَّبليغِ أن التَّبْلِيغِيِّينَ يدعون النَّاسَ إليها فِي كافة خُطبهم فِي جميعِ أنحاءِ العالَمِ.

قَالَ: «وهذه الصفاتُ كلُّ تبليغيٍّ انتظمَ مع الجماعةِ؛ لا بدَّ أن يعرِفَها، ويذكرَهَا، ويتذكَّرها، ويتمرَّن علىٰ الخَطابةِ بِها، ويدعو النَّاسَ إلىٰ العملِ بِها، ويعرِّفَهم معانيَها».

قَالَ: «ومَن لا يلتزم بالخطابةِ بها يُعتبر مرفوضًا عِنْدَ الجَماعةِ» انْتَهىٰ. المقصودُ من كلامِهِ.

قلتُ: أمَّا الكلمة الطيبة الَّتِي هي الأصلُ الأوَّلُ من أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فهي شهادةُ أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وهي كلمةُ التَّقوىٰ، وهي العُروةُ الوُثقىٰ الَّتِي مَن استمسكَ

بها؛ فهو مسلمٌ، ومن لم يستمسك بها؛ فليْسَ بمسلمٍ، وإن زعمَ أنَّه مسلمٌ.

ولا بدَّ من الاستمساكِ بهذه الكلمةِ الطَّيبَةِ من شَرْطيْنِ ذكرهُما اللهُ تَعالَىٰ فِي قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦].

قالَ ابنُ كثيرٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ-: «أي: مَن خلعَ الأندادَ والأوثانَ وما يدعُو إليه الشَّيطانُ من عبادةِ كلِّ ما يُعْبَد من دون اللهِ، ووحَّدَ اللهَ، فعَبَدَهُ وحدَهُ، وشهِدَ أن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]؛ أيْ: فقدْ ثبتَ فِي أمْرِهِ، واستقامَ علىٰ الطَّريقةِ المُثْلىٰ والصِّراط المُسْتقيمِ»(١).

وَقالَ ابنُ كثيرٍ -أَيْضًا-: «وقوله: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦]؛ أيْ: فقدِ استمسَكَ منَ الدِّين بأقوىٰ سببٍ، وشبَّه ذلكَ بالعروةِ القويَّة الَّتِي لا تنْفصمُ، هي فِي نفسها محكمَةٌ مبرَمة قويَّة، وربطها قويٌّ شديدٌ»(٢).

ثمَّ ذكرَ عن مجاهدٍ: أنَّه قَالَ: «العروةُ الوثْقىٰ: الإيمانُ»، وعن السُّدِّيِّ؛ قَالَ: «هو الإسلامُ»، وعنْ سعيدِ بنِ جُبيرٍ والضَّحاك: «يعنِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وعنْ أنسِ بنِ مالكٍ: «العروة الوُثقىٰ: القُرآنُ»، وعَنْ سالمِ بنِ أبي الجَعْد؛ قَالَ: «هوَ الحُبُّ فِي الله، والبُغْض فِي اللهِ»(٣).

قالَ ابنُ كثيرٍ: «وكلُّ هذهِ الأقوالِ صحيحةٌ، ولا تَنافِيَ بينَها»، انْتهىٰ(٤).

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٣).

(٣) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٣).

(٤) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٣).

وإذا عُلِم هَذَا؛ فليعلَمْ -أَيْضًا- أن التَّبْلِيغِيِّينَ قد تمسَّكوا بمُجرَّد التلفُّظ بشَهادةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، معَ تركهِم التَّصريحَ بالكفرِ بالطَّاغوتِ، ومنعهم أتْباعهم مِن التَّصريحِ بالكُفْر به، وجَعْلِهم المنعَ مِن التَّصريح بالكُفْرِ به أصْلًا منْ أصولِهِم الَّتِي يدعون النَّاسَ إليْهَا.

ذكرَ ذلك سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ الدَّهلوي فِي (ص١١) مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ.

وذَكَرَ فِي (ص١٣) أَنَّ منْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «تعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنةِ بصدَدِ الكفرِ بالطَّاغوتِ وَبِصددِ النَّهي عنِ المُنكرِ تعطيلًا باتًّا، معَ النِّداءِ بها بأسلوبٍ تغليطيٍّ عجيبٍ.

وذكَرَ -أَيْضًا- أنَّ مِن أصولِهِم التجنُّبَ بِشدَّةٍ، بلِ المنعَ بعنفٍ، من الصَّراحةِ بِالكفرِ بالطَّاغوتِ، وَمِن الصَّراحةِ بالنَّهي عن المنكرِ، وتعليلَ ذلك بأنَّه يورثُ العِناد لا الصَّلاحَ»، انْتَهىٰ.

وقدْ ذكرتُ هذه الجُملَ فِي أول الرِّسالةِ، وإنَّما أعدْتُ ذكرَها فِي هَذَا الموضعِ مِن أجلِ الرَّدِّ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ جعلوا الكلمَةَ الطَّيِّبَةَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أصلًا من أصولِهِم، وهمْ معَ ذَلِكَ يعملونَ بِما يُخالفُ مقتضىٰ هذه الكلمَةِ وما تدُلُّ عليهِ مِن وجوبِ الكفرِ بالطاغوتِ وإخلاصِ العبادَةِ بجميعِ أنواعِها للهِ وحدَهُ، ولهُم فِي مخالفتها أساليبُ متعددَةٌ:

- **منْها:** إنكارُهُم الكفرَ بالطَّاغوتِ، ومنْعُهُم منَ التَّصريحِ بالكُفْر به، وتعطيلُهُم جميعَ النُّصوص الواردَةِ فِي الكِتاب والسُّنَّةِ بصدَدِ الكفرِ بالطَّاغوتِ، وتجنُّبُهم بشدَّةٍ ومنعُهُم بعنفٍ مِن التَّصريحِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ.

ومَن كانوا بهذهِ الصِّفةِ؛ فإنَّه لا حظَّ لهم من الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثْقىٰ؛ لأنَّهم قدْ تركوا أحدَ الشَّرطيْنِ اللَّذيْنِ لا بدَّ منهما فِي الاسْتمساكِ بِها.

وعلىٰ هَذَا؛ فإن تعلُّقَهم بالكلمةِ الطيِّبةِ، وجعلَهم إيَّاها أصلًا من أصولِهم السِّتَّةِ، يكونُ مجرَّد دعْوىٰ لا حاصلَ لهَا.

وقدْ روىٰ: الإمَامُ أَحْمَدُ بإسنادٍ ثُلاثيٍّ صحيحٍ، وَمُسْلِمٌ؛ من حديثِ أبي مالكٍ الأشجعِيِّ عنْ أبيهِ(١) – واسمه طارقُ بنُ أشيم بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**مَن وَحَّدَ اللهَ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ؛ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ**».

وفِي رِوايةٍ لمُسْلمٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**مَن قَالَ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَد مِنْ دُونِ اللهِ؛ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَىٰ اللهِ**»(٢).

وهَذَا الحديثُ الصَّحيحُ مطابقٌ فِي المَعْنىٰ لقولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦].

ولِقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ**﴾ [النحل:٣٦].

قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الطَّاغوتُ: الشَّيطانُ»، رواه ابنُ جريرٍ(٣) وابنُ أبي حاتمٍ(٤).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥/ ٢١٢) (١٥٨٧٥)، ومسلم (٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣).

(٣) «تفسير الطبري» (٥/ ٤١٧).

(٤) «تفسير القرآن» لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٥).

قال ابنُ كثيرٍ: «ومعنىٰ قولِه فِي الطَّاغوتِ: أنَّه الشَّيطانُ: قويٌّ جدًّا؛ فإنَّه يشملُ كلَّ شرٍّ كانَ عليْهِ أهلِ الجَاهليَّةِ؛ من: عبادةِ الأوثانِ، والتَّحاكمِ إليها، والاستنصارِ بها»، انْتَهىٰ[١].

وقالَ الإمامُ مالكٌ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «الطَّاغوتُ كُلُّ ما عُبِد من دونِ اللهِ».[٢]

قالَ الشَّيخ سليمانُ بنُ عبد الله ابن الشَّيخ محمَّدِ بنِ عبد الوَهَّاب -رحمَهُم اللهُ تَعَالَىٰ-: «وهوَ صحيحٌ، لكنْ لا بدَّ فيه منَ استثناءِ مَن لا يرضَىٰ بِعبادَتِهِ»[٣].

وقالَ ابنُ القيِّم -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «الطَّاغوتُ: ما تَجاوزَ بِهِ العبدُ حدَّه من معبودٍ أو متبوعٍ أو مُطاعٍ، فطَاغوتُ كلِّ قومٍ مَن يَتحاكمونَ إليْهِ غير اللهِ ورسولِهِ، أو يَعْبدونَه من دونِ اللهِ، أو يتَّبعونه علىٰ غير بصيرةٍ مِن اللهِ، أو يطيعونه فيما لا يعلمونَ أنَّه طاعةٌ لله؛ فهذه طواغيتُ العالمِ، إذا تأملتها وتأمَّلت أحْوالَ النَّاس مَعَها؛ رأيتَ أكْثَرَهم أعرَضَ عن عِبادةِ اللهِ تَعَالَىٰ إلىٰ عِبادةِ الطَّاغوتِ، وعنْ طاعةِ رَسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ طاعةِ الطَّاغوتِ وَمُتابعتِهِ»، انْتَهىٰ[٤].

وإذا عُلِم هَذَا؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أن السُّذَّج والهَمج مِن التَّبْلِيغِيِّينَ كانوا يتَّبعون شيوخَهم وأمراءَهم علىٰ غيرِ بصيرةٍ من الله، ويطيعونَهم فيما لا يعلمون أنه طاعةٌ للهِ، وهَذَا من الإيمانِ بالطَّاغوتِ.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٣).

(٢) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٢/ ٦٦).

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (ص٣١).

(٤) «إعلام الموقعين» (١/ ٤٠).

ويُضاف إلىٰ هَذَا ما تقدَّم ذِكْرُه من كونِ كبرائِهم يمنعونَ أتْباعَهم مِن التَّصريح بالكُفْر والطَّاغوتِ، ويجعلونَ المنعَ من التصريحِ بالكفر به أصلًا من أصولهم الَّتِي يدْعون النَّاسَ إليها، وما تقدَّم -أَيْضًا- أنَّ من أصولِهم تعطيلُ جميعِ النُّصوص الواردة فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوت تَعطيلًا باتًّا، وأنَّ من أصولِهم التجنُّبَ بشدَّةٍ والمنعَ بعنفٍ من التصريح بالكفر بالطاغوتِ، ومن التَّصريح بالنَّهيِ عن المُنْكرِ، وتعليلَ ذلك بأنه يورثُ العِناد لا الصَّلاحَ.

ومَن كانوا بهذه الصفةِ؛ فإنهم بعيدونَ كلَّ البعد عن الاستمساكِ بالعروةِ الوثْقىٰ، ولا شكَّ أنه ينطبِقُ عليهم الحكمُ المرتَّب علىٰ عدمِ الكُفْرِ بما يُعبدُ مِن دونِ اللهِ، وهو ما تقدَّم ذكرُه فِي حديثِ أبي مالكٍ الأشجِعِيِّ عن أبِيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فلْينْتَبِه كبراءُ التَّبْلِيغِيِّينَ وأتباعُهم لمدلولِ الآيتين المذكورتَيْن قريبًا، ولمدلولِ حديث أبي مالك الأشجعيِّ عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليبادروا إلىٰ الإِقلاعِ عمَّا هم عليه من مخالفةِ الآيتين والحديثِ، ويستبدلوا ذلك بالتوبة النَّصوح، والعملِ بطاعة الله ورسولِه، وليعلموا أن اللهَ يتوبُ علىٰ مَن تابَ صادقًا من أيِّ ذنبٍ كانَ.

- ومِن أساليبِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي مخالفةِ الكلمةِ الطَّيبة ما تقدَّم ذكرُهُ عن بعضِ أمرائِهم وشيوخِهم الكِبار: أنَّهم كانوا يرابطون علىٰ القُبورِ، وينتظرونَ الكَشْف والكَراماتِ والفيوضَ الرُّوحيةَ منْ أهل القُبورِ، وما ذكر عنهم منَ استعمالِ التَّمائم والتَّعاويذ الشِّركيَّةِ والشَّعوذةِ والأحوالِ الشَّيطانية فِي الاستشفاء من الأمراضِ، وما جاء فِي الأبياتِ الَّتِي تقدم ذكرها مِن أنواعِ الشِّرك الأكبرِ.

وقدْ ذكر القائد ميان مُحمَّد أَسْلَم الباكستاني عن الشَّيخِ زكريا – الَّذِي هو أعلمُ

النَّاس عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وكانوا يصفونه بأنَّه ريحانةُ الهِنْدِ وبركةُ العصْرِ - أنَّه كانَ يكتُبُ التَّمائم كلَّ يومٍ.

وفي كلٍّ من هذه الأمورِ الشركيَّةِ أعظمُ مناقضةٍ للكلمَةِ الطَّيِّبةِ.

وفي جَمْعِ التَّبْلِيغِيِّينَ بيْنَ جَعْلِ الكلمةِ الطَّيبةِ أصلًا من أصولِهم وبيْنَ العملِ بِما يناقِضُها من الأمورِ الشِّركيَّةِ جمعٌ بيْنَ النَّقيضيْنِ، وهَذَا من جهلِهم وضلالِهم.

- ومنْ أساليبِهم فِي مخالفةِ الكلمةِ الطيبةِ: صرفُهم معناها الَّذِي جاءَ تقريرُه فِي الكتابِ والسُّنَّةِ، وهو نفيُ الألوهيَّة عمَّا سوىٰ اللهِ تَعَالَىٰ وإثباتُها للهِ وحدَهُ، وزعْمُهم أنَّ معنىٰ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ هو معنىٰ الرُّبوبيَّةِ؛ فهُم يفسِّرون مَعْناها بأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هو الخالِقُ الرَّازِقُ المُدبِّر لِلأمورِ.

وهَذَا مِن ضلالِهم وجهلِهم بالتَّوحيد وفَساد عقيدَتِهم فيه، حيْثُ جعلُوا توحيدَ الألوهية هو نفسَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ فهُم فِي هَذَا الباب لا يَزيدونَ عَلىٰ ما كانَ عليه أهْلُ الجاهِليَّة الَّذِينَ بُعث إليهم رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلْ إنَّ أهلَ الجاهليَّةِ قد عَرَفوا منْ توحيدِ الألوهيَّةِ ما لَمْ يعرفْهُ التَّبْلِيغِيُّونَ، وذلك حينَما أتىٰ كفَّارُ قريشٍ إلىٰ أبي طالبٍ يشكونَ إليه رسولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويزعمونَ أنَّه يشتُمُ آلهتَهُم، فقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«يا عَمّ! إِنِّي أُريدُهُم علَىٰ كلمَةٍ واحدَةٍ يقولونَها؛ تَدين لهُمْ بها العَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بها العَجَم الجِزْيَةَ»، ففَزِعوا لكَلِمَته ولقَوْلِه، فقال القومُ: كلمَةٌ واحدَةٌ؟ نَعَم وأبيكَ عشرًا. فقالوا: وما هِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»**؛ فقاموا فَزِعين ينْفُضون ثيابَهم وهمْ يقولونَ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥].

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وابنُ جريرٍ، وابنُ أبي حاتمٍ، وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «حديثٌ حسنٌ»(١).

فقدْ عرَفَ كفارُ قريشٍ مِن معنىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ما لم يعرِفْه التَّبْلِيغِيُّونَ، وعَرَفوا أن هذهِ الكلمَةَ تدُّل علىٰ وجوبِ إفرادِ اللهِ تَعَالَىٰ بجميعِ أنواعِ العبادةِ دونَ ما سواه؛ فلهَذَا فزعوا وقالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥].

وكانُوا مع هَذَا يقرُّون بأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هو الخالقُ الرَّازقُ المُدبِّر للأمورِ، ولم ينفعْهُم ذلكَ، ولمْ يدخلوا به فِي الإِسلامِ.

قال الله تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف:٨٧].

وقال تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت:٦١].

وقال تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت:٦٣].

وقالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٣١].

إلىٰ غيرِ ذلك من الآياتِ الدَّالةِ علىٰ إقرارِ المشركينَ بتوحيدِ الرُّبوبيةِ،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٨) (٢٠٠٨)، والترمذي (٣٢٣٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ١٥٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٣٥)، وقال الألباني: ضعيف الإسناد، انظر: «الضعيفة» تحت حديث (٦٠٤٢).

وإنكارِهِم لتوحيدِ الألوهيَّةِ، مع عِلْمِهم بمعنىٰ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأنَّها تدلُّ علىٰ نَفْيِ الإِلهيَّةِ عمَّا سوىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، وعلىٰ وُجوبِ إفرادِ اللهِ تَعَالَىٰ بجميعِ أنواعِ العبادَةِ.

وَإِذا كانَ كفَّار قريشٍ أعلمَ بمعنىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) من أكابرِ التَّبْلِيغِيِّينَ وشيوخِهم؛ فأيُّ خير يرجىٰ منَ الانضمامِ إليهم وهُم لا يعرفونَ أصلَ الإِسلامِ الَّذِي هو معنىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؟!

فليحذَرِ المُؤمنُ النَّاصحُ لنَفْسِه منْهُم ومنَ الانضمامِ إليْهِ، ولْيبالغْ فِي تحذيرِ النَّاس مِنْهُم ومن الانضمامِ إليهِم.

- ومِن أساليبِهِم فِي مخالفَةِ الكلمَةِ الطَّيبَةِ: أنَّهم فِي ذِكرِهم يَفْصِلُونَ بيْنَ النَّفيِ والإِثباتِ، فيكرِّرون كلمةَ (لَا إِلَهَ) ستَّ مئةِ مرَّةٍ، ثم يكرِّرون كلمَةَ (إِلَّا اللهُ) أربعَ مِئةِ مرَّةٍ.

وقدْ ذكرتُ فِي أوَّلِ الرِّسالة أنَّ فعلَهُم هَذَا من الاستهزاءِ باللهِ وبذِكْرِه، وأنَّه يتضمَّن الكفْرَ ستَّ مئة مرةٍ؛ لأنَّ فَصْلَ النَّفيِ عنِ الإثبات فِي قول: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بزمنٍ مُتراخٍ بيْنَ أوَّلِ الكلمةِ وآخِرِها علىٰ وجهِ الاختيارِ يقتضي نفيَ الألوهيَّة عنِ اللهِ تَعَالَىٰ ستَّ مئة مرَّةٍ، وذلكَ صريحُ الكفْرِ، ثمَّ إن الإتيان بكلمَةِ الإِثْباتِ بعدَ فصلِها عنْ كلمةِ النَّفيِ بزمَنٍ مُتراخٍ لا يفيد شيئًا، وإنَّما هو مِن التَّلاعبِ بِذِكر اللهِ والاسْتهزاءِ بِهِ.

- ومِن أساليبِهم فِي مُخالفةِ الكَلمةِ الطَّيبةِ ما يَفْعلونَهُ فِي أورادِهِم مِن الاقتصارِ علىٰ قوْلِ (إلا الله) أربعَ مئةِ مرَّةٍ، و(اللهُ، اللهُ) ستَّ مئةِ مرَّةٍ، وما يُسمونَهُ بالأنفاسِ القُدسيَّةِ عشرَ دقائقَ، وتتحقَّق بالْتصاقِ اللِّسان فِي سَقْف الفَمِ، والذِّكر بإخراجِ النَّفَسِ

منَ الأنف علىٰ صورَةِ لفظ (الله)، ولَيْس هَذَا مِن الذِّكرِ المشروعِ، وإنَّما هو من تلاعبِ الشَّيطان بهِم.

وقدْ قال شيخُ الإِسلام أبو العباس ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «ذِكْرُ الاسمِ المُفرد لم يُشرع بحالٍ، وليسَ فِي الأدلَّة الشرعيَّة ما يدلُّ علىٰ اسْتحبابِهِ» انْتَهىٰ[1]. وهو فِي (ص٥٥٨) من المجلَّدِ العاشِرِ من «مَجموع الفَتاوىٰ».

- ومِن أساليبِهم فِي مخالفةِ الكَلمة الطَّيِّبَةِ - وأشَدِّها نكارَةً - ما ذكر عنْ بعضِهم من الِاقتصارِ فِي الذِّكر علىٰ كَلِمة (هُو، هُو، هُو)؛ بدلًا عن قول: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وهَذَا مما وَرِثوه من غُلاة الصوفيَّةِ المنحرفينَ عن الصِّراطِ المُستقيمِ.

وليْسَ الاقتصارُ علىٰ هذه الكلمةِ مِن الذِّكرِ المَشروعِ، وإنَّما هو مِن الاستهزاءِ باللهِ تَعَالَىٰ وبذِكرِه، ومِن تلاعُبِ الشَّيطانِ بِالصُّوفيَّةِ وأتباعِهِم مِن التَّبْلِيغِيِّينَ.

وقدْ زعَمَ الصُّوفيَّةُ أنَّ الاقتصارَ علىٰ هذه الكلمةِ هو ذِكْرُ خاصَّةِ الخاصَّةِ، وهَذَا من جهلِهِم وضلالِهِم.

وقدْ قالَ شيخ الإِسلامِ أبو العباس ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ-: «مَن زعمَ أنَّ هَذَا - يعني: قولَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) - ذكرُ العامَّةِ، وأنَّ ذكرَ الخاصَّةِ هو الاسمُ المفردُ، وذِكْرُ خاصَّةِ الخاصَّةِ هو الاسمُ المُضمرُ؛ فهُم ضالُّون غَالطونَ»[2].

إِلىٰ أنْ قَالَ: «وأمَّا الاسمُ المفرَدُ مظهَرًا أو مُضْمَرًا؛ فليْسَ بكلامٍ تامٍّ، وَلَا جملةً مُفيدةً، ولا يتعلَّق به إيمانٌ ولا كفْرٌ ولا أمرٌ ولا نهيٌ، ولمْ يذكر ذلكَ أحدٌ من سلفِ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٥٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٦).

الأمَّةِ، ولا شرع ذلك رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا يُعْطِي القَلْبَ بنفسِهِ معرفةً مفيدَةً ولا حالًا نافعًا، وإنَّما يعطيهِ تصوُّرًا مطلقًا لا يُحْكَمُ عليهِ بنفيٍ ولا إثباتٍ، والشَّريعةُ إنَّما تَشْرَعُ مِن الأذْكار ما يفيدُ بنَفْسِه، لا ما تَكُون الفائِدَةُ حاصلَةً بغيرِهِ»[١].

قَالَ: «وقدْ وَقَعَ بعضُ مَن واظبَ علىٰ هَذَا الذِّكرِ فِي فُنونٍ منَ الإلحادِ وأنْواعٍ منَ الاتِّحادِ»[٢].

قَالَ: «والذِّكرُ بالِاسمِ المُضمرِ المفرَدِ أبعَدُ عنِ السُّنَّةِ، وأدْخَلُ فِي البدعةِ وأقرَبُ إلىٰ إضْلالِ الشَّيطان؛ فإنَّ مَن قَالَ: يا هو! يا هو! أو: هو! هو! ونَحو ذلك؛ لمْ يكنِ الضَّمير عائدًا إلا إلىٰ ما يُصوِّره قلْبُه، والقلْبُ قد يهتَدِي وقدْ يَضِلُّ، وقدْ صنَّف صاحب «الفُصوصِ» كتابًا سماه «كتابُ الهُو»!»[٣].

إِلىٰ أن قَالَ: «واللهُ تَعَالَىٰ لا يأمرُ أحدًا بذكر الاسمِ المُفردِ، وَلَا شرَعَ للمسلمينَ اسمًا مفردًا مجردًا، والاسمُ المُجرَّدُ لا يفيد الإيمانَ باتِّفاقِ أهلِ الإسلامِ، ولا يُؤمَرُ به فِي شيءٍ من العباداتِ، ولا فِي شيءٍ منَ المُخاطباتِ.

وكذَلِك ما شُرِعَ للمسلمينَ فِي صَلاتِهم وأَذانِهم وحَجِّهم وأعيادِهم مِن ذِكْرِ اللهِ تَعَالَىٰ إنَّما هو بالجُملة التَّامَّةِ؛ كقولِ المُؤذِّنِ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ. أَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. أشْهَدُ أنَّ محمدًا رسولُ اللهِ. وقولُ المُصَلِّي: اللهُ أكْبَرُ. سبحانَ رَبِّي العَظيمِ. سُبحانَ ربي الأَعْلَىٰ. سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه. ربَّنا ولكَ الحَمْدُ. التَّحِيَّاتُ للهِ. وقولِ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٧).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٧).

المُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهم لَبَّيْك.. وأمثال ذَلِك؛ فجميعُ ما شَرَعَه اللهُ من الذِّكْرِ إنَّما هو كلامٌ تامٌّ، لا اسمٌ مفردٌ؛ لا مُظْهرٌ ولا مُضْمَرٌ»(١).

إلىٰ أنْ قَالَ: «والمقصودُ هنا أنَّ المشروعَ فِي ذكرِ اللهِ سبحانَهُ هو ذِكْرُه بجملَةٍ تامَّةٍ، وهُو المُسمَّىٰ بالكَلام، وَالواحدُ مِنْهُ بِالكلِمَةِ، وَهُو الَّذِي ينفعُ القُلوبَ، ويحصلُ به الثَّوابُ والأجرُ والقرْبُ إلىٰ اللهِ ومعرفتُه ومحبَّتُه وخشيتُه وغيرُ ذلكَ من المَطالبِ العاليةِ والمَقاصدِ السَّاميةِ(٢).

وأمَّا الاقتصارُ علىٰ الِاسمِ المُفردِ مظهرًا أو مضمرًا؛ فلا أصلَ لَهُ؛ فضلًا عن أن يكونَ من ذكْرِ الخاصَّة والعارفين، بل هو وسيلَةٌ إلىٰ أنواعٍ من البدعِ والضَّلالات، وذريعةٌ إلىٰ تصوُّراتِ أحوالٍ فاسدةٍ مِن أحوال أهل الإلحاد وأهلِ الاتِّحاد» انْتَهىٰ(٣)، وهو فِي (ص٢٢٦ - ٢٢٧)، وَ(ص٢٢٨ - ٢٢٩) و(ص٢٣١) و(ص٢٣٣) من المجلدِ العاشرِ مِن «مجموعِ الفَتَاوىٰ».

وقالَ شيخُ الإسلامِ -أيْضًا-: «إنَّ الشَّرع لَمْ يستحِبَّ من الذِّكر إلَّا ما كانَ كلامًا تامًّا مفيدًا؛ مثل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ومِثْل: اللهُ أكبرُ، ومثلُ: سبحانَ اللهِ وَالحمدُ للهِ، ومثلُ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، ومِثْل: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٧٨]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد:١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان:١].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٣٣).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٣٣).

فأمَّا الاسمُ المفرَدُ مُظهرًا؛ مثل: اللهُ اللهُ، أو مضمرًا؛ مثل: هُو هُو؛ فهَذَا ليس بمشروعٍ فِي كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ولا هو مأثورٌ -أَيْضًا- عن أحدٍ مِن سَلَفِ الأمَّةِ، ولا عنْ أعيانِ الأمَّةِ المقتَدىٰ بهم، وإنَّما لهجَ بِهِ قومٌ مِن ضُلاَّل المُتَأخِّرينَ، وربَّما اتَّبعوا فيه حالَ شيخٍ مغلوبٍ فيهِ؛ مثلما يُروىٰ عن الشِّبلي أنَّه كانَ يقولُ: اللهُ اللهُ. فقيلَ لهُ: لِم لا تَقولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟! فقَالَ: أخافُ أن أموتَ بينَ النَّفي والإثباتِ! وهذِهِ مِن زلاَّت الشبلي، وغلبةِ الحالِ عليه؛ فإنَّه كانَ ربَّما يجَنُّ ويُذهب به إلىٰ المارستان ويحْلق لحيته، وله أشياءُ مِن هَذَا النمط الَّتِي لا يجوزُ الاقتداءُ به فيها[1].

وَرُبما غَلا بعضُهم فِي ذلك حتَّىٰ يجعلوا ذكْرَ الاسمِ المفرَدِ للخاصَّة وذكرَ الكلمةِ التامَّة للعامَّة.

ورُبَّما قالَ بعضهم: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) للمؤمنين، و(الله) للعارفين، و(هو) للمحقِّقين.

ورُبَّما اقتصَرَ أحدُهم فِي خَلوتِهِ أو فِي جماعتِهِ علىٰ (الله، الله، الله)، أو علىٰ (هو)، أو (يا هو)، أو (لا هو لا هو)!

وربَّما ذكرَ بعضُ المصنِّفين فِي الطَّريقِ تعظيمَ ذلك، واستدلَّ عليه تارةً بوجدٍ، وتارةً برأيٍ، وتارةً بنقلٍ مكذوبٍ»[2].

إلىٰ أن قَالَ: «إنَّ ذكْرَ الاسم المجرَّدِ ليس مستحبًّا، فضلًا عن أن يكونَ هو ذكْرَ الخاصَّةِ، وأبعدُ من ذلك ذكْرُ الاسمِ المضمرِ -وهو: (هو)-؛ فإنَّ هَذَا بنفسِهِ لا يدلُّ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٥٥٦، ٥٥٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٥٥٧).

عَلىٰ معيَّن، وإنَّما هو بحسَبِ ما يفَسِّرُه من مَذكورٍ أو مَعلومٍ، فيَبْقَىٰ معناهُ بحسَبِ قصدِ المتكلِّم ونيَّته، ولهَذَا قدْ يذكَرُ به مَن يعتقدُ أنَّ الحقَّ الوجودَ المطلقَ، وقدْ يقولُ: (لا هو إلا هو)، ويسري قلبُه فِي وحدةِ الوجودِ ومذهبِ فرعونَ والإسماعيليَّةِ وزنادقةِ هؤلاء المتصوفةِ المتأخرين؛ بحيثُ يكونُ قولُه: (هو)؛ كقولِه: (وجوده)، وقدْ يعني بقولِه: (لا هو إلا هو)؛ أي أنَّه هو الوجودُ، وأنَّه ما ثَمَّ خلق أصلًا، وأنَّ الربَّ والعبدَ والحقَّ والخلقَ شيءٌ واحدٌ؛ كما بيَّنته منْ مذهبِ الاتحاديَّةِ فِي غيرِ هَذَا الموضعِ.

ومنْ أسبابِ هذه الاعتقاداتِ والأحوالِ الفاسدةِ الخروجُ عن الشِّرعةِ والمِنهاجِ الَّذي بُعِثَ بِهِ الرَّسولُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فإنَّ البِدَعَ هي مبادئُ الكفرِ ومظانُّ الكفرِ؛ كما أنَّ السُّننَ المشروعةَ هي مظاهرُ الإيمان ومقويةٌ للإيمانِ؛ فإنه يزيدُ بالطَّاعةِ، وينقُص بالمعصيَةِ. انْتَهىٰ المقصودُ من كَلامِهِ، وهُو فِي (ص٥٥٦ - ٥٥٧) و(ص٥٦٥) من المجلدِ العاشِرِ من «مَجموعِ الفتاوَىٰ».

وبما ذكَرْتُه عنِ التَّبْلِيغيِّينَ من أنواعِ المخالفةِ للكلمة الطَّيِّبَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ يتبيَّن لمَن له أدنىٰ علمٍ ومعرفةٍ أنَّهم لم يتعلَّقوا من هَذَا الأصلِ العظيمِ إلَّا بمجرَّد التلفُّظ بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، مع جهلِهم بمعناها، ومُخالفَتِهم لمُقتضاها وما تدلُّ عليه من نفيِ الألوهيَّة عمَّا سوىٰ الله تَعَالَىٰ وإثباتِها للهِ وحدَه، وما تدُلُّ عليه -أَيْضًا- من وُجوبِ الكفْرِ بالطَّاغوتِ وإخْلاصِ العبادةِ بجميعِ أنْواعِها لله وحدَهُ.

ومَن كانوا بهذِهِ المثابَةِ؛ فإنَّهم بعيدونَ كلَّ البُعدِ عن التمسُّك بالكلمةِ الطَّيِّبةِ، وليْسَ ينفعُهم التلفُّظُ بها، ولا زعمُهم أنَّها أصلٌ منْ أصولِهم السِّتَّةِ؛ مع ما همْ عليه من

الجهلِ بمعناها، والمُخالفة لمُقتضاها، وإِضاعةِ أعظمِ حقٍّ مِن حقوقها – وهو الكفرُ بالطَّاغوتِ –، ومع ما وَقَعَ منْ بعضِ أكابرِهم منْ أنواعِ الشِّركِ الأكبرِ؛ كما تقدَّم ذِكْرُ ذلك عنْهُم.

وعلىٰ هَذَا؛ فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يُعاملوا مُعامَلَةَ الَّذِينَ مَنَعوا الزَّكاة فِي عهْدِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقاتَلَهم الصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ واستحلُّوا دماءَهم وأموالَهم منْ أجلِ منعِهم للزَّكاة الَّتِي هي حقٌّ من حقوقِ الإِسلامِ.

وقدِ احتجَّ أبو بكر الصديقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ وُجوبِ قتالِهم بقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُمِرْتُ أنْ أقاتِلَ النَّاس حتَّىٰ يقولُوا: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فإذا قالوها؛ عَصَموا منِّي دماءَهم وأموالَهم إلا بحقِّها، وحسابُهم علىٰ اللهِ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وأهل «السنن»؛ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه؛ نحوه من حديثِ جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2].

وقالَ التِّرمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٢٨) (٦٧)، والبخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، وأبو داود (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٧١)، والترمذي (٢٦٠٦)، والنسائي (٣٠٩٠).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٤٦) (١٤١٤١)، والترمذي (٣٣٤١)، وابن ماجه (٣٩٢٨)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٤٠٨).

وروىٰ مسلمٌ نحوُ ذلك من حديثِ ابنِ عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[١].

وروىٰ النَّسائي عنْ أنسِ بنِ مالكٍ[٢] والنُّعمانِ بنِ بشيرٍ[٣] وأوسِ بنِ أوسٍ الثَّقفيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوُه[٤].

وروي -أَيْضًا- نحوُه من وجوهٍ كثيرةٍ بأسانيدَ بعضُها جيِّدٌ وبعضها فيه مقالٌ.

وقدْ قالَ السُّيوطيُّ فِي «الجامعِ الصَّغيرِ»: إنه: «متواترٌ».

قال المُناويُّ: «لأنَّه رواهُ خمسَةَ عَشَرَ صحابيًّا»[٥].

وقدْ أجمعَ الصَّحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ قتالِ مانعي الزَّكاةِ، ووافَقوا أبا بكر الصدِّيقَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ علىٰ ما احتجَّ به مِن قولِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إلا بحقِّها**»[٦]، وقَالَ: «إنَّ الزَّكاةَ حقُّ المالِ، واللهِ؛ لو منعونِي عناقًا كانُوا يؤدُّونها إلىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لقاتلتُهُم علىٰ منْعِها»[٧]، قالَ عمرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فواللهِ؛ ما هو إلَّا أنْ رأيتُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قدْ شرَحَ صدْرَ أبي بكر لِلقتالِ؛ فعَرفتُ أنَّه الحقُّ»[٨].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٢).

(٣) أخرجه النسائي (٣٩٧٩).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦/ ٨١) (١٦١٦٠)، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والنسائي (٣٩٨٢)، والدارمي (٢٤٩٠).

(٥) «فيض القدير» (٢/ ١٨٨).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٧) أخرجه البخاري (١٤٥٦)، والنسائي (٣٠٩٤)، ومالك في «الموطأ» (٣٠).

(٨) أخرجه البخاري (٧٢٨٤).

وفي روايةٍ: أنَّ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: «فقاتَلْنَا معهُ، فرأيْنا ذلكَ رشدًا»[١].

وإذا عُلِمَ أن الصَّحابةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قاتَلوا الَّذِينَ منعوا الزكاةَ واستحلُّوا دماءَهم وأموالَهم منْ أجلِ منعِهم للزَّكاة الَّتِي هي حقٌّ من حقوقِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أن التَّبْلِيغِيِّينَ قد عطَّلوا حقَّين منْ أعظمِ حقوقِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وهما: الكفْرُ بالطَّاغوتِ، وَإِخلاص العبادةِ للهِ وحدَهُ.

فأمَّا الكفرُ بالطَّاغوت؛ فقدْ تقدَّم أنَّ من أصولهم تَرْكُ الصَّراحةِ بالكُفْر به، وتعطيلُ جميعِ النُّصوص الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بهِ تعطيلًا باتًّا، والتجنُّبُ بشدَّةٍ والمنعُ بعنفٍ من التَّصريح بالكُفرِ بهِ.

ولا يَخفىٰ ما فِي هذهِ الأفعالِ السَّيئةِ مِن تحطيمِ هَذَا الأصلِ العظيمِ، الَّذِي هو أحدُ الشَّرطيْنِ للاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقىٰ.

وأمَّا إخلاصُ العبادَةِ لله وحدَه؛ فقدْ تقدَّم ما ذكرتُه عن بعضِ كُبرائِهم من أنواعِ الشِّرك المنافي لتوحيدِ الألوهيَّة وإخلاصِ العبادةِ لله وحدَه.

ومَن كانوا بهذه الصِّفةِ السَّيِّئةِ؛ فهم أولىٰ أن يُسارَ فيهم بمِثْلِ سيرةِ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مع مانعي الزَّكاةِ. واللهُ المسؤولُ أن يُوفِّقهم للتَّوبةِ النَّصوحِ مما هم عليه من المخالفاتِ وأنواعِ الشِّركِ والبِدَعِ والمُنكراتِ، وأنْ يهيِّئَ للمُعاندينَ مِنهم مَن يسيرُ فيهم بِسيرةِ الصَّحابةِ مَع مانعي الزَّكاةِ؛ إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليْهِ.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٢٨) (٦٧).

فصلٌ

وَقَدْ نَقَدَ الأُسْتاذ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَد الدَّهلويُّ أصولَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي البابِ الثَّاني مِنْ كِتابِهِ الَّذِي تقدَّم ذكْرُهُ، فقالَ ما نَصُّه: «البابُ الثَّاني: بعضُ التَّعليقاتِ عَلىٰ الأصولِ السِّتةِ المَعروفةِ بـ(إعدادِ التَّبلِيغِ لِجماعةِ التَّبليغِ) بأسلوبِ النَّقد الحارِّ».

ثم قَالَ: «إنَّ تفسيرَ الأصولِ السِّتَّةِ للتَّبليغ الَّتِي وضَعَها مؤسسُ الحركةِ مُبْعِدٌ فِي الخرافاتِ أقْصىٰ إبعادٍ، وآخذٌ طابع أكابريها ومؤسسيها ومعتقداتهم كلَّ الأخذِ، وإليكُم البيانُ:

- **الأصلُ الأوَّلُ:**

ففي الكلمةِ الطَّيِّبةِ يؤمنونَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بلْ بشيءٍ منه وبشيْءٍ مِن توحيدِ الألوهيَّةِ، بلْ ويوجبون كثيرًا منَ التخضُّعات لغيرِ اللهِ باسمِ الأدَبِ والتَّعظيمِ، ويعتقدون بالتصرُّفاتِ الكونيَّةِ لغيرِ اللهِ باسم الفُيوضِ الرُّوحيَّةِ وباسم الكَراماتِ.

وأمَّا توحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ؛ فهُم أشاعرةٌ أو ماتريديَّةٌ أو أخسُّ وأنْجسُ، ولرُبَّما لحقوا بابنِ عربيٍّ وأمثالِه فِي مسائلِه ومعتقداتِه.

ويقولونَ فِي كلمةِ التَّوحيدِ ما مَعناه: إنَّ الأصنامَ - ولا سيما فِي عصرِنا هَذَا - تبلغُ إلىٰ خمسة فقط:

الصَّنمُ الأوَّل: التكسُّبُ والتسبُّبُ والترزُّقُ ولو عن طريقِ الحَلالِ.

فَهذِهِ الوظيفةُ والتِّجارةُ والدَّكاكينُ أصنامٌ؛ لأنَّها تُلهي الإنسانَ عن واجباتِه

الدِّينيَّةِ، وعنْ واجبِه نحو ربِّه؛ إلا إذا خرجَ فِي سبيلِ اللهِ؛ أي: للتَّبليغ فِي الشَّهر ثلاثةَ أيَّامٍ، وفي السَّنة أربعين يومًا، وفي العمرِ أربعةَ أشهرٍ؛ أي: إذَن لا صنَمَ ولا إشْراكَ!

وهكذا جعلوا المباحاتِ أصنامًا وإشراكًا بالله شركًا أكبرَ.

قلتُ: لا يخفىٰ علىٰ مَن له أدنىٰ علمٍ ومعرفةٍ ما فِي هذه الأقوالِ المذكورةِ عن التَّبْليغِيِّينَ من المجازفةِ ومجاوزةِ الحدِّ فِي ذم التكسُّب والسَّعي فِي طَلَبِ الرِّزقِ الحَلالِ، ولمْ يكتفوا بذمِّ ما أباحهُ اللهُ لعبادهِ مِن السَّعي فِي طلَبِ الرِّزقِ الحلالِ حتَّىٰ جعلوا ذلك من قبيلِ الأصنامِ والشِّركِ باللهِ، وهَذَا صريح فِي مخالفةِ القُرآنِ والسُّنَّةِ وما كان عليه الأنبياءُ -صَلواتُ اللهِ وسَلامُه عليهم-، وما كان عليه المسلمونَ كافَّةً؛ سوىٰ مَن لا عقولَ لهم من التَّبْلِيغِيِّينَ، الَّذِينَ يَهْرفونَ بما لا يَعْرفون، ولا يُبالون بالمُجازفاتِ ومُجاوزةِ الحدِّ فِي ذم المكاسبِ المباحةِ.

وقدْ قالَ اللهُ تعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف:٣٢].

وفِي هذه الآيةِ الكريمةِ أبلغُ ردٍّ علىٰ ما ابتدَعَه التَّبْلِيغِيُّونَ من ذمِّ التكسُّب والسعيِ فِي طلب الرِّزق الحلالِ.

والآياتُ والأحاديثُ فِي إباحة التكسُّبِ والسعيِ فِي طلَبِ الرزقِ الحلالِ كثيرةٌ جدًّا، وفيها أبلغ ردٍّ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ.

فمنَ الآيات قولُ الله تعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦۖ﴾ [الملك:١٥].

قالَ ابنُ كثيرٍ فِي الكلامِ علىٰ قولِه تعَالَىٰ: ﴿فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]: «أيْ:

فسافِروا حيثُ شئتُم من أقطارِها، وتردَّدوا فِي أقاليمِها وأرجائِها؛ فِي أنواع المكاسبِ، واعلَموا أن سعيَكم لا يُجدي عليكم شيئًا إلا أنْ ييسِّره اللهُ لكم، ولهَذَا قال تَعَالَىٰ: ﴿وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]؛ فالسَّعيُ فِي السببِ لا يُنافي التوكُّل»(١).

ثم ذَكَرَ حديثَ عمرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه سمعَ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لو أنَّكم تَتوكَّلونَ عَلَىٰ اللهِ حَقَّ تَوكُّلِهِ؛ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُوا خِصَامًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا**».

قالَ ابنُ كثيرٍ: «فأثبتَ لها رَواحًا وغُدُوًّا لطَلَبِ الرِّزقِ مَع توكُّلِها علىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»، انْتَهىٰ(٢).

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠].

قالَ ابن جريرٍ: «يقول تَعالَىٰ ذِكْرُهُ: فإذا قُضِيَتْ صلاةُ الجُمعةِ يومَ الجمعةِ؛ فانتشروا فِي الأرض إنْ شئتُم ذلك؛ رخصةً مِن الله لكم فِي ذلكَ»(٣).

ثمَّ روىٰ عن مجاهدٍ: أنَّه قَالَ: «هِيَ رخصةٌ»، وعن الضحاك أنه قَالَ: «هَذَا إذنٌ مِن الله، فمَنْ شاءَ؛ خرجَ، ومَن شاء؛ جلسَ»(٤)، وعن ابن زيد أنه قَالَ: «أَذِنَ اللهُ لهم إذا فرغوا من الصَّلاةِ، فقَالَ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن

(١) «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٠٠).

(٣) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٨٥).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٨٥).

﴿فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠]؛ فقدْ أحللتُه لكُم»[1].

وقال البغويُّ: «أي: إذا فرغَ مِن الصَّلاة؛ فانتشروا فِي الأرض للتِّجارةِ والتَّصرُّفِ فِي حوائجكم، ﴿وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:١٠]؛ يعني: الرزق. وهَذَا أمْرُ إباحةٍ»، انْتَهىٰ[2].

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]؛ «أيْ: في مواسِمِ الحجِّ».

قاله ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه عنه: عبدُ الرَّزَّاق، وسعيدُ بنُ منصورٍ، وَالبُخارِيُّ، وابن جريرٍ، وغيرُهم[3].

وعن ابنِ الزُّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله، رواه ابنُ جريرٍ[4].

قالَ ابنُ كثيرٍ: «وهكذا فسَّرها مجاهدٌ وسعيدُ بنُ جُبيرٍ وعكرمةُ ومنصورُ بن المُعتمرِ وقتادةُ وإبراهيم النخعيُّ والربيع بنُ أنس وغيرُهم»[5].

وروىٰ ابنُ جرير عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه سُئل عن الرَّجل يحجُّ ومعه تِجارةٌ؟ فقرأَ ابنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٨٥).

(٢) «تفسير البغوي» (٨/ ١٢٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «تفسيره» (٢٢٧)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٣٥١)، والبخاري (١٧٧٠)، وابنُ جرير الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٧).

(٤) ابنُ جرير الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٧) (٣٧٧٨).

(٥) «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٠٩).

رَّبِّكُمْۚ ﴾ [البقرة:١٩٨]،[1] وروىٰ -أَيْضًا- عن مُجاهِدٍ؛ قالَ:(كانَ ناسٌ يحجُّونَ ولَا يَتَّجِرون، حتي نزلت: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْۚ ﴾ [البقرة:١٩٨]، فرخَّص لهم فِي المَتْجر والرُّكوبِ والزَّادِ[2].

وروىٰ -أَيْضًا- عن أبي صالح مولىٰ عُمر؛ قَالَ: قلتُ لعُمَرَ: يا أمير المؤمنينَ! كنتُم تتَّجرون فِي الحج؟ قَالَ: «وهلْ كانتْ معايشُهم إلا فِي الحجِّ؟!»[3].

والآثارُ عن السَّلف بنحو هَذَا كثيرةٌ، وقدْ ذكر ابنُ جرير كثيرًا منها فِي «تفسيرِهِ».

وإذا كانَ السَّعي فِي طَلَبِ الرِّزقِ جائزًا فِي مواسم الحجِّ؛ فطلبُه فِي غير المواسم جائزٌ بطريق الأَوْلَىٰ، وفي هَذَا أبلغ ردٍّ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ.

وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِۙ ﴾ [المزمل:٢٠].

قال ابن جرير: « ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [المزمل:٢٠] فِي سَفَرٍ ﴿يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِۙ﴾ [المزمل:٢٠] فِي تِجارةٍ، قدْ سافروا لطَلَب المَعاشِ فأعجزَهُم وأضعفَهم عن قيامِ اللَّيلِ»[4].

وقالَ البَغويُّ: «يعني: المُسافرينَ للتِّجارةِ يَطْلبون مِن رزقِ اللهِ».[5] وقالَ ابن كَثير: «أي: عَلِمَ أن سيكونُ من هذه الأمَّةِ ذوو أعذارٍ فِي ترْكِ قيامِ الليلِ؛ من: مَرْضىٰ،

---

(١) الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٥).

(٢) الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٧).

(٣) الطبري في «تفسيره» (٤/ ١٦٩).

(٤) الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٦٩٩).

(٥) «تفسير البغوي» (٨/ ٢٥٨).

ومُسافرين فِي الأرض، يبتغونَ من فضل الله فِي المَكاسبِ والمَتاجِرِ[(١)].

وقال تَعالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء:٢٩].

قال ابنُ كثيرٍ فِي الكلام علىٰ هذه الآيةِ: «يقول: لا تَتعاطُوا الأسبابَ المحرَّمة فِي اكتسابِ الأموالِ، لكن المَتاجر المَشروعة الَّتِي تكون عن تَراضٍ من البائع والمشتري؛ فافعلوها وتسبَّبوا بها فِي تحصيلِ الأمْوالِ»، انْتَهىٰ[(٢)].

وقالَ ابنُ جريرٍ: «فِي هذه الآية إبانةٌ مِن الله تَعالَىٰ ذكرُهُ عن تكذيبِ قولِ الجهلَةِ من المتصوِّفة المنكرين طلبَ الأقواتِ بالتِّجارات والصِّناعاتِ، والله تَعالَىٰ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء:٢٩]؛ اكتسابًا أحلَّ ذلك لَها»[(٣)].

ثُم روىٰ بإسناده عن قتادةَ قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء:٢٩]؛ قَالَ: «التِّجارة: رزقٌ من رزقِ اللهِ، وحلالٌ من حلالِ اللهِ، لمَنْ طلبَها بصِدْقِها وبِرِّها، وقدْ كنَّا نتحدَّث أن التاجرَ الأمينَ الصَّدوقَ مع السَّبعةِ فِي ظِلِّ العرشِ يومَ القيامَةِ»[(٤)].

وقدْ رواه البيهقيُّ فِي «السُّنن الكبرىٰ» مختصرًا؛ ليس فيه قوله: «وقدْ كُنَّا

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٦٩).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٣٥).

(٣) «تفسير الطبري» (٨/ ٢٢٠).

(٤) «تفسير الطبري» (٨/ ٢١١).

نتحدث... إلىٰ آخره»، انْتَهىٰ(١).

وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

قال ابن كثير: «أي: يتردَّد فيها وإليها؛ طلبًا للتكسُّب والتجارةِ»(٢).

وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

قال ابن كثير: «يقول تَعَالَىٰ مخبرًا عن جميعِ مَن بعثَهُ مِن الرُّسل المتقدِّمين أنَّهم كانوا يأكلون الطَّعامَ، ويَحتاجونَ إلىٰ التغذِّي به، ويَمْشون فِي الأسواقِ للتَّكسُّب والتِّجارة، وليس ذلك بمنافٍ لحالِهم ومنصِبِهم»، انْتَهىٰ(٣).

وقدْ جاءَ فِي إباحة التكسُّب والسَّعيِ فِي طَلَبِ الرِّزق الحلال آياتٌ كثيرةٌ سِوىٰ ما ذكرتُه ها هنا، وقد تركتُ ذكرها خشيَةَ الإطالةِ، وفيما ذكرْتُه من الآياتِ كفايةٌ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي الرَّدِّ علىٰ التَّبْلِيغِيِّين الَّذينَ يذمُّون التكسُّب والسَّعْيَ فِي طلب الرِّزقِ الحَلال، ويجعلون ذلك من قبيلِ الأصْنامِ والشِّرك باللهِ.

وأمَّا الأحاديث الدالَّة علىٰ إباحةِ التكسُّب والسَّعيِ فِي طلبِ الرزقِ الحلالِ والتَّرغيب فِي التِّجارةِ؛ فهي كثيرةٌ:

منها حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠٣٩٦).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٨٧).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٩١).

«**أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا؛ فإِنَّ كُلًّا مُيَسَّرٌ لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا**»،[١] رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَه، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ.

وقَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيخيْنِ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»[٢].

وقالَ النَّوويُّ فِي «شرْحِ المُهذَّبِ»: «إسنادُ البيهقيِّ صحيحٌ»[٣].

ومنْها ما رَوَاهُ: ابنُ حبَّان، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ؛ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لا تَسْتَبْطِئوا الرِّزقَ؛ فإنَّه لنْ يموتَ العبدُ حتَّىٰ يَبْلُغَهُ آخرُ رِزْقٍ هوَ لَهُ، فأجمِلُوا فِي الطَّلَبِ: أَخْذِ الحَلالِ وَتَرْكِ الحَرامِ**»[٤].

قَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيخيْنِ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»[٥].

وقد رَوَاهُ: ابْنُ مَاجَه، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ -أَيْضًا-؛ بنحوه، وقال الذَّهبي: «علىٰ شرطِ مسلمٍ»[٦].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠٤٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٣٣)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (١٥٧).

(٢) الحاكم في «المستدرك» (٢١٣٣).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٩/ ١٥٠).

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣٢٤١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠٤٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٣٤).

(٥) الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤) (٢١٣٤).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٣٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠٤٠٣).

قال ابن مَنْظورٍ فِي «لِسانِ العَرَب»: «أَجْمَلَ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ: اتَّأَدَ واعتدَلَ فلمْ يفرِّطْ»(١).

ومنها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بنحو حديثِ جابرٍ(٢).

رواه أبو يَعْلىٰ، قال المنذريُّ: «وإسنادُهُ حسنٌ إنْ شاءَ اللهُ».

ومنْها حديثُ ابنِ مَسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**لا يَسْتَبْطِئَنَّ أَحَدُكُمْ رِزْقَهُ؛ إِنَّ جِبْرِيلَ أَلْقَىٰ فِي رُوعِي أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّىٰ يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ؛ فَاتَّقُوا اللهَ أَيُّها النَّاسَ وأَجْمِلوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنِ اسْتَبْطَأَ أحدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ؛ فَلَا يَطْلُبْهُ بِمَعْصِيَةِ اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ لا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَعْصِيَتِهِ**»(٣).

رَواهُ الحاكِمُ، وروىٰ البزّارُ نحوَه من حديث حُذيفةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(٤).

قال الجَوهريُّ فِي «الصِّحاحِ»: «الرُّوع -بالضَّمِّ-: القَلْبُ وَالعَقْلُ، يُقَالَ: وَقَعَ ذَلِك فِي رُوعي؛ أي: فِي خَلَدي وَبَالِي»(٥).

وكذا قال ابنُ منظورٍ فِي «لسانِ العَرَبِ»(٦)، قَالَ: «وقال أبو عُبيدةَ: معناه:

---

(١) «لسان العرب» (١١/ ١٢٧).

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٦٥٨٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٨٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٣٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم (٣٤٣٣٢).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٩١٤)، قال الألباني: حسن صحيح. انظر: «صحيح الترغيب وَالتَّرْهِيب» (١٧٠٢).

(٥) «مختار الصحاح» (ص١٣١).

(٦) «لسان العرب» (ص٢٠٢٤).

في نَفْسِي وخَلَدي ونحوِ ذَلِك»(١).

ومِن التَّرغيب فِي التِّجارة ما رواه التِّرمذيُّ وحسَّنه عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**التَّاجرُ الصَّدوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقينَ وَالشُّهَدَاءِ**»(٢).

ورَوىٰ ابْنُ مَاجه وَالبَيْهَقِيُّ نحوَهُ مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مُخْتَصَرًا(٣).

وعَن كعبِ بنِ عُجْرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنَّ رَجلًا مرَّ علىٰ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فرأىٰ أصحابَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن جَلَده ونَشاطِهِ ما أعجبَهم، فقالوا: يا رسولَ اللهِ! لو كان هَذَا فِي سبيلِ اللهِ. فقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَىٰ عَلَىٰ وَلَدِهِ صِغَارًا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَىٰ عَلَىٰ أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ لِيَعُفَّهَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَىٰ عَلَىٰ أَهْلِهِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَىٰ رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ**».

رَواهُ الطَّبرانيُّ(٤)، قالَ المُنذريُّ: «ورِجالُه رجالُ الصَّحيحِ»(٥).

---

(١) «تاج العروس» (٢١/ ١٣١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٢٠٩)، والدارمي (٢٥٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٤٣)، قال الألباني: صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٨٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٣٩)، والطبراني في «الأوسط» (٧٣٩٤)، والدارقطني في «سننه» (٢٨١٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠٤١٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢١٤٢)، وقال الألباني: حسن صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٨٣).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٣٥)، وفي «الصغير» (٩٤٠)، وفي «الكبير» (٢٨٢).

(٥) «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/ ٣٣٥) (٢٦١٠).

وقالَ الهَيْثَمي: «رَواهُ الطَّبرانيُّ فِي الثَّلاثةِ، وَرِجالُ «الكبيرِ» رجالُ الصَّحيحِ»(١).

قلتُ: وكذا رجالُ «الأوسَطِ» والصَّغيرِ»؛ لأنَّ الطَّبرانيَّ قدْ رواه فِي الثَّلاثَةِ بإسنادٍ واحدٍ.

وقدْ روىٰ البيهقيُّ نحوَه منْ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢).

وعنْ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «طَلَبُ الحَلالِ وَاجِبٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ».

رَواه الطَّبرانيُّ فِي «الأَوْسَط»(٣). قالَ المُنذريُّ: «وإسنادُهُ حسنٌ إنْ شاءَ اللهُ»(٤).

وعنْ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَيُّما رجُلٍ كَسَبَ مالًا مِنْ حَلالٍ، فَأَطْعَمَ نَفْسَهُ، أَوْ كَسَاهَا، فَمَنْ دونَهُ مِنْ خَلْقِ اللهِ؛ فإنَّ لَهُ بِهَا زَكَاةً**».

رَواهُ ابنُ حبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»(٥).

---

(١) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٤/ ٣٢٥) (٧٧٠٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (١٧٨٢٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٦١٠).

(٤) «الترغيب والترهيب» (٢٦٥٨).

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧١٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (١١٧٦)، وقال الألباني: ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع» (٢٢٣٩).

وَالأحاديثُ فِي إباحةِ التَّكسُّبِ كثيرَةٌ، وفيما ذكَرْتُه كفايةٌ فِي الرَّدِّ علىٰ التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ يذمُّون التَّكَسُّبَ وَالسَّعي فِي طَلَبِ الرِّزْقِ الحَلالِ، وَيَجْعلونَ ذلِكَ مِن قبيلِ الأصْنامِ وَالشِّركِ باللهِ تَعَالَىٰ.

وقدْ حكىٰ إجماعَ المُسلمينَ علىٰ جَوازِ البيعِ غيرُ واحدٍ من العُلماءِ.

قالَ الشَّيخُ الموفق فِي «المغني»[1] والشَّيخُ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي عُمر فِي «الشَّرح الكبيرِ»[2]: «أَجْمعَ المُسلمونَ عَلىٰ جوازِ البيعِ فِي الجملةِ، والحِكمةُ تقتضيهِ».

وقالَ النَّوويُّ فِي «شرْحِ المُهذَّب»: «جَوازُ البيعِ ممَّا تَظاهرَتْ عليهِ دَلائلُ الكِتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ»[3].

وقالَ الحصني فِي «كِفايةِ الأخيارِ»: «الأصْلُ فِي مشروعيَّةِ البيعِ: الكِتابُ، والسُّنةُ، وإجْماعُ الأمَّةِ»[4].

وقدْ حكىٰ إجماعَ المسلمين علىٰ جواز البيعِ كثيرٌ من العلماء سِوىٰ مَن ذَكَرْتُهم ها هنا، وقد تركتُ ذكْرَ أقوالِهم طلبًا للاختصارِ.

وفيما ذَكروهُ مِن الإجماع علىٰ جَواز البيْع أبلغُ ردٍّ علىٰ التَّبلِيغِيِّينَ الَّذِينَ شذُّوا عن المسلمين، وخالفوا إجْماعَهم علىٰ جواز البيعِ والسَّعيِ فِي طَلَبِ الرِّزقِ الحَلالِ،

---

(١) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٨٠).

(٢) «الشرح الكبير» (٤/ ٣).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٩/ ١٤٨).

(٤) «كفاية الأخيار» (ص٢٣٢).

وجعلوا ذلك من قَبيلِ الأصْنام والشِّركِ باللهِ تَعَالَىٰ.

وقدْ كانَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُجْملونَ فِي طَلَبِ الرِّزقِ، ويَتعاطون البيعَ والشِّراءَ فِي الأسواقِ، ويُسافرونَ إِلىٰ الأقْطارِ البعيدةِ فِي طلبِ الرِّزقِ، وهمْ خيرُ النَّاسِ بعدَ الأنبياءِ.

وقدْ رَوَىٰ الطَّبرانيُّ فِي «الكَبيرِ» وَ«الأوسَطِ» عنْ أمِّ سَلمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قالتْ: «لقَدْ خرجَ أبو بكْرٍ علىٰ عهدِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تاجرًا إِلىٰ بصرىٰ، لمْ يمْنع أبا بكرٍ مِن الضنِّ برسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شُحُّه علىٰ نَصِيبه من الشُّخوص للتِّجارةِ، وَذَلك كانَ لإعجابِهم كسبَ التِّجارةِ وحبِّهم للتِّجارة، ولمْ يمنعْ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبا بكرٍ مِن الشُّخوصِ فِي تِجارتِه لحبِّه صحبتَه وضنِّه بأبي بكْرٍ؛ فقد كانَ بصحبتِه معجبًا؛ لاستحسانِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للتِّجارة وإعجابِه بها»(١).

قال الهيثميُّ: «رجالُ (الكبيرِ) ثقاتٌ»(٢).

وإذا كانَ هَذَا عملُ أبي بكرٍ الصِّديقِ الَّذِي هو أفضلُ هذهِ الأمَّةِ بعدَ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أقرَّه رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ السَّفرِ للتِّجارةِ، وكانَ مع ذلك مُسْتحسنًا للتِّجارةِ، ومُعجبًا بها؛ فهل يقولُ مُسلمٌ عاقلٌ: إنَّ سفرَ أبي بكرٍ وغيرِه من الصَّحابةِ فِي طلب الرِّزق وكسبِ التِّجارةِ غيرُ جائزٍ، وإنَّهُ من قبيلِ الشِّركِ واتِّخاذ الأصنامِ؟! كَلَّا؛ لا يقولُ ذلكَ مَن له أدْنَىٰ شيءٍ من العقلِ والإيمانِ، وإنَّما يقوله الَّذِينَ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٤)، و«الأوسط» (٦٣٨٧)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٩٢٩).

(٢) «مجمع الزوائد» (٤/ ٦٢، ٦٣) (٦٢٣٢).

مُسِختْ عقولُهم -التَّبْلِيغِيِّينَ وغيرَهُم مِن أهلِ البدع والضلالةِ-؛ فصارُوا يهذون بالأباطيلِ، ولا يَشعرون بما فِي هذيانهم من المحادَّة للهِ ولرسولِه واتِّباع غيرِ سبيلِ المُؤمنينَ.

وإِذا عُلِم ما تقدَّم ذِكْرُه عن التَّبْلِيغِيِّينَ من مجاوزةِ الحدِّ فِي ذمِّ التكسُّب والسعيِ فِي طلب الرزق الحَلالِ وجعلِهم ذلك من قبيل الأصنامِ والشِّركِ بالله تَعَالَىٰ؛ فلْيُعلم -أَيْضًا- أن أكابر التَّبْلِيغِيِّينَ قد استبدلوا عنِ السَّعي فِي طَلَبِ الرزْقِ الحَلال بالسَّعي فِي تحصيلِ المالِ الحرامِ والمَكاسب الخبيثَةِ، وذلك بِما يُجمعُ لهُم منَ النُّذور الشِّركيَّةِ الَّتِي تُنْذَر للموتىٰ مِن أكابرِهم، وهُم محمَّد إِلياس وابنُه يوسُف وأسرتُهم الَّذِينَ كانت قبورُهم فِي ناحيةٍ مِن مسجدِهم فِي محلَّةِ نظامِ الدِّين الَّذِي هو مَقَرُّ جماعةِ التَّبليغ بدِهلي.

وقدْ ذكَرَ المُطَّلعون علىٰ خفايا أعمالِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنهم قدْ جعلوا جابيًا يجمعُ لهم النُّذورَ الَّتِي تُنْذَر لهؤلاء الأمواتِ.

وقدْ جاءَ فِي (ص٢) من الرَّسائلِ المسمَّاة «حقائقُ عَنْ جماعَةِ التَّبليغ» مَا نصُّه: «ورأسُ الطَّريقةِ الأولُ وابنُه الميِّتُ بعدَه وجميعُ أسرةِ الشيخِ صاحبِ الطَّريقة قبورُهم فِي المَسجدِ، ويُزارونَ، ويُنْذر لهم، والسادنُ الَّذِي عِنْدَ قبر الشَّيخ وأسرتِه هو الَّذِي يجمعُ النُّذور ويُسلمها لإِنعام الحسن خليفةِ الخليفةِ فِي الطريقة المشارِ إِليها، وإِنعامُ الحسن الَّذِي فوقه محمَّد زكريا لهما جُباةٌ فِي الهنْدِ خاصَّةً، يجمعون النُّذورَ الَّتِي تُنْذَر باسم هذهِ الطَّريقةِ عَلىٰ مشايخِها المَيِّتينَ ويجلبونها لهُم»، انْتَهىٰ.

وجاءَ فِي (ص١٠) من الرَّسائلِ المُشارِ إِليها ما نصُّه: «وعلاوةً علىٰ كلِّ ذلك،

شيوخُهم الأمواتُ قبورُهم فِي المسجِدِ؛ يزورونَهم، ويَنذرونَ لهم، والنَّذرُ للميِّتِ شركٌ وكفرٌ وخروجٌ عن شريعةِ محمَّد بنِ عبدِ اللهِ رسولِ ربِّ العالمينَ، وذلكَ باتِّفاق جميعِ أهلِ الكتابِ والسُّنةِ مِن جميعِ المَذاهبِ.

وإنْعام الحسن الخليفَةِ وخليفتُه محمَّد زكريا لهم جُباةٌ لِجمعِ النُّذورِ المذكورَةِ، ويأكلونها، وهي سحْتٌ وحرامٌ، واللَّحم الَّذِي نبتَ مِن الحَرامِ؛ فالنَّارُ أولَىٰ بهِ»، انْتَهىٰ.

وجاءَ فِي (ص٢٢) ما نصُّه: «والكثيرُ منْهُم -أي: من التَّبْلِيغِيِّينَ- يعظِّمون قبورَ الأولياءِ، وَالبناءَ علَيْها، والطَّوافَ والنَّذرَ لها، ولا ينكرونَ هذه الأشياءَ المنكرةَ»، انْتَهىٰ.

وجاءَ فِي (ص٢٦) ما نصه: «وإنَّ قبورَ رؤسائِهم فِي المسجدِ - أعني: قبرَ إلياس وقبرَ ابنِه يوسُف داخلَ المسجدِ -، وهَؤلاءِ الجَماعةُ - أعني: جَماعةَ التَّبليغِ - يَنذرون لهؤلاء المَقبورين فِي المسجِدِ، ويستَنْصرون بِهم فِي كلِّ المُهماتِ، وعِنْدما يُنْكر عليهِم؛ يقولون فِي جَوابهم: لَسْنا وهَّابيِّينَ»، انْتَهىٰ.

وجاء فِي (ص١٣) «أنهم لا يمتنعونَ عن الكسْبِ الحَرام، ولا الرِّشوةِ، ولا الرِّبا، ولا المُعاملاتِ البُنوكيَّةِ، ولا التِّجارةِ المُنحرفَةِ، وأنَّ المُتوكِّلين عندهم التاركينَ للأسبابِ يأخذون الأموالَ منَ الأثرياءِ»، انْتَهىٰ.

وفِي هذهِ الحقائقِ المذكورةِ عن التَّبلِيغِيِّينَ أبلغ ردٍّ عليهم، وفيها -أَيْضًا- بيانٌ لما هُم عليه مِن قلبِ الحقائقِ والتَّلبيس علَىٰ الجُهالِ وتَضْليلِهم بإظهارِ الحقِّ فِي صورةِ الباطِلِ والباطل فِي صورةِ الحقِّ، وذلكَ أَنَّهم قدْ تجاوزوا الحدَّ فِي ذمِّ

المَكاسبِ المُباحةِ، وجَعلوا ذلك من قَبيل الأصْنامِ والشِّركِ باللهِ، وهُم مع هَذَا يأخذون النُّذورَ الشِّركيَّةَ الَّتِي تُنذر للموتَىٰ، ويَستحلُّونها، ويجعلونَ لهم جباةً يجمعونها لهم؛ فأفعالُهم هذه هي الَّتِي فِي الحقيقةِ مِن قبيلِ الأصْنامِ والشِّركِ باللهِ، ولكنَّهم قومٌ يجهلونَ، ولو كانتْ لهم عقولٌ سليمةٌ؛ لعَرفوا أن النَّذر للمَوتىٰ مِن الشِّركِ الأكبر، وأنَّ أكلَ هذهِ النُّذور مِن أكلِ السُّحت ومِن أكْلِ المالِ بالباطِلِ.

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ:

«**الصَّنمُ الثَّاني**: القَراباتُ والصَّداقاتُ وَالوَلاءاتُ بجميع أنواعِها أصنامٌ؛ لأنَّها هي الثَّانيةُ -أَيْضًا- تلهي الإنسانَ عن واجبِه؛ إلا إذا خَرَج معَهُم فِي التَّبليغ مثلًا.

وَهُنا -أَيْضًا- جعلوا المُباحاتِ أصنامًا وإِشْراكًا باللهِ شِركًا أكبرًا! (اللهُ أكبرُ علىٰ هَذَا الغلوِّ المغرضِ)».

قلتُ: لا يَخفىٰ علىٰ مَن له علمٌ وبصيرةٌ ما فِي هَذَا القولِ الباطلِ مِن مجاوزةِ الحدِّ فِي ذمِّ التَّواصلِ بينَ الأقرباءِ وَالأصْدقاءِ وَمَن كانتْ بينَهم وبيْنَ غيرِهم منَ النَّاس مُوالاةٌ، وهَذَا صريحٌ فِي مخالفةِ القُرآن والسُّنةِ وَما كانَ عليه المُسلمون؛ سِوىٰ العصاةِ منهم، وسِوىٰ مَن لا عقولَ لهم مِن التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ قدْ غلَبَ عليهِمُ الجهلُ بالأحكام والآدابِ الشَّرعيَّةِ.

وقدْ أمرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ببرِّ الوالديْنِ وصلةِ الأرْحامِ وَالإِحسانِ إِلىٰ النَّاس فِي آياتٍ كثيرَةٍ، وأمرَ بذلك رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحثَّ عليهِ فِي أحاديثَ كثيرةٍ،

وحرَّمَ اللهُ تبَارَكَوَتَعَالَىٰ الإساءةَ إلىٰ الوالديْنِ، وحرَّمَ -أيْضًا- قطيعةَ الرَّحم فِي آياتٍ كثيرةٍ من القُرآنِ، وتواترتِ الأحاديثُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالتَّحذيرِ مِن العقوقِ وقطيعةِ الرَّحم والتَّشديدِ فِي ذلكَ.

ولا يَخفىٰ ما فِي جعلِ القَرابات والصَّداقاتِ والولاءات بجميعِ أنْواعها أصنامًا من التحريضِ علىٰ عُقوقِ الوالديْنِ وقطيعةِ الأرحامِ والإساءةِ إلىٰ الأصدقاءِ ومَن كانتْ بينَهُم وبين غيرِهم منَ الناس موالاةٌ، وهَذَا صريح فِي محادَّة الله ورسولِهِ واتِّباعِ غيرِ سبيلِ المُؤمنينَ.

وقدْ بلغَ الجهلُ بالتَّبْليغِيِّينَ إلىٰ استدراجِ السُّذَّج مِن الأبناءِ إلىٰ مَعصيةِ آبائِهم وأمَّهاتِهم والخُروجِ معَهم - أي: مع التَّبْليغِيِّينَ - فِي سياحاتِهم المُبْتدعةِ.

وليس عِنْدَ التَّبْليغِيِّينَ ولا عِنْدَ الَّذِينَ يَخرجونَ معهم بغير رضَىٰ آبائهم وأمَّهاتهم مبالاةٌ بما يترتَّب علىٰ ذلك من سَخطِ اللهِ تَعَالَىٰ والتعرُّضِ لأليمِ عِقابِهِ؛ كما قدْ جاءَ ذلك فِي الحديثِ الَّذِي رواهُ التِّرمذيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا مرفوعًا وموقوفًا: «**رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الوَالِدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الوَالِدِ**»(١).

ورواهُ الحاكمُ بهَذَا اللفظ مرفوعًا، وقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»(٢).

ورواهُ ابنُ حبَّان فِي «صَحِيحِهِ»، ولفظه: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**رِضَا**

---

(١) أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، والبزار في «مسنده» (٢٣٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٢٤٩)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح الجامع» (٣٥٠٦).

(٢) الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٦٨) (٧٢٤٩).

اللهِ فِي رِضَا الوَالِدِ، وَسَخَطُ اللهِ فِي سَخَطِ الوَالِدِ»(١).

ورَوىٰ البَزَّارُ ونحوُهُ مِن حديثِ أسلَمَ عن أبيهِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وقدْ يبلُغُ الجهلُ ببعضِ الأبناءِ إلىٰ تفضيلِ الخُروجِ معَ التَّبْليغِيِّينَ علىٰ خدمةِ أبويهِ أو أحدِهما مع احتياجِهما إلىٰ الخدمةِ والنَّظرِ فِي مَصالحِهما، وهَذَا خطأٌ كبيرٌ؛ لأنَّ سخطَ والديْهِ حينئذٍ يكونُ أعظَمَ ممَّا إذا لم يكونا مُحتاجينَ إلىٰ الخدمةِ وَالنظَرِ فِي مصالحِهما، وحينئذٍ يكونُ سَخطُ اللهِ عليْهِ أعظَمَ.

فليَحْذَر المؤمنُ النَّاصح لنفسِه منَ التعرُّض لسخَطِ اللهِ وسَخَط والديْهِ، ولا يظنُّ أنَّ ذلك مِن الأمورِ الهيِّنَةِ، ولْيعلم أنَّ خدمةَ والديْهِ والنَّظَرَ فِي مصالحهما والإِحسانَ فِي صحبتهما أهمُّ فِي حقِّه منَ الهجرةِ وَالجهادِ؛ كما قد جاءَ ذلك فِي الحديثِ الَّذِي رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ قَالَ: جاء رجلٌ إلىٰ النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يستأذِنُه فِي الجِهادِ، فقَالَ: «**أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟**». قَالَ: نعم. قَالَ: «**فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ**»(٢).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٣).

قَالَ: «وفي البابِ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُمَا»(٤).

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ٣٧٧) (٦٧٦٥)، والبخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩)، وأبو داود (٢٥٢٩)، والترمذي (١٦٧١)، والنسائي (٣١٠٣).

(٣) الترمذي (٤/ ١٩١) (١٦٧١).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢١٦٣).

وفي روايةٍ لمُسلمٍ: قَالَ: أقبَلَ رجلٌ إلىٰ نَبِيِّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ: أبايُعك علىٰ الهجرةِ والجهادِ أبتغي الأجرَ منَ اللهِ. قَالَ: «**فَهَلْ مِنْ وَالِدَيْكَ أَحَدٌ حَيٌّ؟**»، قَالَ: نَعَمْ؛ بَلْ كِلَاهُمَا. قَالَ: «**فَتَبْتَغِي الأَجْرَ مِنَ اللهِ؟**»، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «**فَارْجِعْ إِلَىٰ وَالِدَيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا**»(١).

وَرَوَىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَه، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: جاءَ رجلٌ إلىٰ النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبايِعُهُ؛ قَالَ: جئتُ لأُبايعُكَ علىٰ الهِجْرةِ وتركتُ أبويَّ يبكيانِ. قَالَ: «**فَارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأَضْحِكْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا**»(٢).

قَالَ الحَاكِمُ: «صحيحُ الإسنادِ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»(٣).

وبعضُ السُّذَّجِ المَخْدوعينَ بِشُبُهات التَّبْلِيغِيِّينَ وتلبيسِهم يخرجونَ مَع التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سياحاتِهم، ويتركون أهلِيهم وأولادَهُم الصِّغارَ الَّذِينَ يحتاجونَ إلىٰ التَّكسُّب لهُم والنَّظَرِ فِي مَصالِحِهم، ورُبَّما غابُوا المُدَّة الطَّويلَةَ معَ التَّبْلِيغِيِّينَ وتركوا أهلَهُم وأولادَهُم ضائعينَ ليس عندَهم مَن يتكسَّب لهم وينظُرُ فِي مصالِحِهم، وهَذَا خطأٌ كبيرٌ وإثمٌ مبينٌ.

وقدْ رَوىٰ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ؛ عَنْ عَبْدِ

---

(١) أخرجه مسلم (٦).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ٤٢٦) (٦٨٣٣)، أخرجه أبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه (٢٧٨٢)، والنسائي (٤١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١٩)، وقال الألباني: صحيح. انظر: «صحيح أبي داود» (٢٢٨١).

(٣) الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٦٨) (٧٢٥٠).

اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَفَىٰ بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ**»(١).

قَالَ الحَاكِمُ: «صحيحُ الإسنادِ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»(٢).

وفي رِوايةٍ لأحمدَ وَالحَاكِمِ وَالبَيْهَقِيِّ عن وهبِ بنِ جابرٍ الخَيْواني؛ قَالَ: شهدتُ عبدَ الله بنَ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأتاه مولىً لَهُ، فقَالَ: إِنِّي أريدُ أن أقيمَ هَذَا الشهر ها هنا - يعني: رَمضانَ -. فقال له عبدُ اللهِ: هلْ تركتَ لأهلِك ما يَقوتُهم؟ فقَالَ: لَا. فقَالَ: أمَّا لَا؛ فارْجِع فدَعْ لهُم ما يَقوتُهم؛ فإنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**كَفَىٰ بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ**»(٣).

قَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيخَيْنِ»، وَوافَقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»(٤).

وقد رَوَاهُ: مُسْلمٌ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالبَيْهَقِيُّ؛ مِن حديثِ خيثمَةَ بنِ عبد الرَّحمن؛ قَالَ: «كُنَّا جُلوسًا مَعَ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فذَكَرَ نحوَ ما تقدَّم فِي روايةِ وهْبِ بنِ جابرٍ)»(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ٣٦) (٦٤٩٥)، وأبو داود (١٦٩٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٤٠)، والبيهقي في «الصغرىٰ» (٢٨٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٥١٥)، وقال الألباني في «الإرواء» (٩٨٩): صحيح.

(٢) الحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٧٥) (١٥١٥).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ٤٣١) (٦٨٤٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٥٦٩٤)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٢٦).

(٤) الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٤٥) (٨٥٢٦).

(٥) أخرجه مسلم (٩٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٤١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٥٧٧٤).

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ:

«**الصَّنمُ الثَّالثُ**: النَّفسُ الأَمَّارةُ بالسُّوء: لأنَّها تصدُّهُ عن الخَيْرِ وعنْ سبيلِ اللهِ، وتأمرُهُ مثلًا بعدَمِ الخُروجِ معَ الجَماعةِ للتَّبليغِ».

قلتُ: ما ذكره الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ فِي هذه الجُملةِ عَن التَّبْلِيغِيِّينَ فهوَ من التَّلبيس وقلْبِ الحَقيقةِ؛ لأنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ أهلُ بدَعٍ وجهلٍ وضَلالٍ، وكبارُهم مفتونونَ بالقُبور والمُراقبةِ عندَها والْتماس الفُيوضِ الرُّوحيَّةِ عنْدَها، ومَن كانوا بهذه الصِّفةِ الذَّميمَةِ؛ فإنَّه لا يُتابِعُهم، ويَخْرج معَهم فِي سِياحاتِهم المبتدعَةِ، ويُشاركهم فِي مجتمعاتِهم، ويَتلقَّىٰ عنْهُم ما يلقونه فِي بياناتِهم من الخُرافاتِ الَّتِي يَزْعمونَ أنَّها كراماتٌ، وما يذكرونه -أَيْضًا- من المناماتِ الَّتِي هي فِي الغالب من تضليلِ الشَّيطانِ لَهُم؛ إلا مَن هو مِن أجهلِ النَّاسِ وأبعدِهم عنِ الخيْرِ وعنْ سبيلِ اللهِ.

فلهؤلاءِ هم الجديرونَ بأنْ تكونَ نُفوسُهم منَ النُّفوسِ الأمَّارة بالسُّوءِ، وأمَّا الَّذينَ يخالفونَ التَّبْلِيغِيِّينَ ويَنْأَوْن عنهم ويحذِّرون النَّاسَ منَ الوُقوع فِي فخوخِهم؛ فإنَّه يُرجىٰ أنْ تكونَ نفوسُهم من النُّفوس الطيِّبة الَّتِي تدعو إلىٰ الخيْرِ وتنْهَىٰ عن الشَّرِّ وأهلِهِ.

* *

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ:

«**الصَّنمُ الرَّابعُ**: الهوىٰ: لأنَّه سببُ الرَّدىٰ، ودائمًا يعاكِسُ الخيرَ، ويميلُ إلىٰ الرَّاحة، فمَثلًا يُمانع الخُروجَ معَ الجماعةِ لِلتَّبليغِ».

قلتُ: إنَّ اتِّباع الهوىٰ هو الَّذِي قدْ وقعَ فيهِ التَّبْلِيغِيُّونَ وأتباعُهم من الجُهالِ؛ فالتَّبْلِيغِيُّونَ معدودونَ مِن أهلِ البدَعِ والأهواءِ؛ لأنَّهم قدْ تشبَّثوا بأربَعِ طُرُقٍ مِن طُرُقِ الصُّوفيَّةِ، وهي: الجشتيَّةُ، والقادريَّةُ، والسهرورديَّةُ، والنقشبنديَّةُ، وأميرُهم إنعامُ الحسنِ يُبايع التَّابعين له علىٰ هذه الطُّرقِ الأربعةِ.

ويُضاف إلىٰ هَذَا ما تقدَّم ذكْرُه عنهم من البدعِ الكثيرةِ، وفسادِ العقيدةِ، والافتتانِ بالقبورِ، وغيرِ ذلك مِن منكراتِ الأقوالِ والأفعالِ، الَّتِي هي من نتائجِ اتِّباعهم للهَوىٰ وافتتانِهم بصَنَمِه.

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمن:

«**الصَّنمُ الخامسُ**: هو الشَّيطانُ: وهَذَا الأخيرُ أكبرُ المانعينَ عن الخيرِ، ومثلًا عن الخروجِ مع الجماعةِ للتَّبليغِ.

فالخروجُ معَ الجماعةِ للتَّبليغِ تحطيمٌ لهذهِ الأصنامِ؛ بحُكمِ التَّعلُّمِ والتَّعليمِ،

وبحُكمِ إعطاءِ الوقْتِ للواجبِ للواجبِ نحوَ الدِّينِ والمُسلمين، ولا يجزئُ شيءٌ فِي صددِ هَذَا الواجبِ غيرَ الخُروجِ معنا وعَلىٰ أصولِنا؛ لأنَّ الأمَّة والخَلْقَ فِي تعطُّش دائمٍ، ولا رِواءَ لهم بغيرِ ما عنْدَنا».

قالَ الأستاذ سيفُ الرَّحمنِ: «ولمَّا يسمَعُ المغَفَّل هَذَا البيان وهَذَا التفسيرَ للتَّوحيدِ؛ يظنُّه نادرةً مِن نوادرِ التَّوحيدِ، وجوهرةً مِن جواهرِ العلمِ، ولا يدري أنَّهُ شُذوذ مُغْرِض وخروجٌ علىٰ الإجْماعِ ومخالفَةٌ لِلنُّصوص وتشبُّه صريحٌ بالخوارجِ حرفيًّا.

وَلو قالوا فِي تَفسيرِ كلمةِ التَّوحيدِ: إنَّ كلَّ ما عُبدَ من دونِ اللهِ؛ فهو صنَمٌ يجِبُ كسرُهُ، وكلُّ مَن دعا إلىٰ عبادةِ نفسِه أو غيرِه سوىٰ اللهِ أو عُبدَ وهو راضٍ؛ فهو طاغوتٌ تجبُ محاربتُه؛ فلو قالوا ذلك؛ لكان قولًا سليمًا موافقًا لنُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ ومذهبِ أهلِ السنةِ.

ويقولُ قائلُهم: إنَّ توحيد الرُّبوبيةِ فقط هو المطلوب منَّا، وهو كلُّ شيءٍ في باب التوحيدِ؛ بدليل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] مستَفْتَح الفاتحة، وبدليلِ الصِّيغةِ فِي سؤال المَلكين - منكرٍ ونكيرٍ -: مَن ربُّك؟ حيثُ لم يأتِ السُّؤالُ بصيغة: مَن إلهُك. فدلَّ ذلك علىٰ أن توحيد الألوهيَّة ليس مطلوبًا منا لِزامًا.

ويقول قائلُهم: إن هذهِ الأقسامَ الثَّلاثةَ للتَّوحيدِ: الأُلوهيَّةُ، والرُّبوبيَّةُ، والأسماءُ والصِّفاتُ؛ مِن مصطلحاتكم أنْتم، وليسَتْ من مُصطلحاتِ الكتابِ والسُّنَّةِ».

قال الأستاذ سيفُ الرحمنِ: «ومِن الغريبِ أن هَذَا قولُ عالِمٍ من عُلماء التَّبْليغِيِّينَ، وهَذَا علمُه وتعليمُه، ومَبْلَغُ علمِهِ وتعليمِهِ، فما بالُ أتباعِهم وعامَّتِهم

وجهالِهم؟! إذن حدِّث ولا حرَجَ.

مع أنَّ الله جَلَّوَعَلَا يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وهل معناه: ليعبدُوني ويعبدوا غيري؟! حاشا وكلَّا! ثم حاشا وكلَّا! بل معناه: ليعبدوني وحْدِي؛ أي: ليوحِّدوني بالعِبادةِ؛ أي: يفردوني بالألوهيَّةِ. وهَذَا هو عينُ توحيدِ الألوهيَّةِ والإلهية والعبوديةِ والعِبادةِ.

ومعلومٌ علميًّا وواقعيًّا أن توحيدَ الرُّبوبيَّةِ لا يتأتَّىٰ ولا يتمُّ ولا يَحْسُن ولا يُقبلُ إلَّا مع توحيدِ الألوهيَّة؛ حيث أنَّ توحيدَ الألوهيَّة غايةُ التَّخلِيقِ، وعينُ الإيمانِ، وتصديقٌ لجَمِيعِ أنواعِ التَّوحيدِ وأركانِ الإيمانِ، وشاملٌ للإسلام كلِّه والعباداتِ كلِّها، وذلك واضح فِي كلمة التوحيد (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ فِي الشَّطْرِ الأوَّلِ من الكلمة الطَّيبةِ وفي الرُّكنِ الأوَّلِ من الإسلام؛ بالنَّفْيِ والإثباتِ المفيدِ لمعنىٰ الحصْرِ التَّامِّ، وكذلك واضح من الآيةِ المذكورةِ بأعلاهُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]؛ كذلك بالنفيِ والإثباتِ.

فالحكمةُ فِي السُّؤالِ بصيغةِ: مَن ربُّك؟ قرعُ الأفهامِ بأنَّ الَّذِي لا يُؤمِن بتوحيد الألوهيَّةِ - أي: الَّذِي لم يوحِّد الله فِي عِبادَتِه فِي دُنياهُ - لا يوفَّق للجواب قطعًا وبتاتًا، حتىٰ علىٰ هَذَا السُّؤالِ السَّهل فِي برزخِهِ»، انْتَهىٰ[١].

قلتُ: ليس الأمر علىٰ ما زعمه التَّبْلِيغِيُّونَ من كون الشيطان أكبر المانعين عن الخروج مع الجماعة للتبليغ، بل الَّذِي لا يشكُّ فيه أن الشيطان هو أكبر المساعدين

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٣٤- ٣٦).

للتَّبْلِيغِيِّينَ علىٰ التبليغ، وأكبر الداعين إلىٰ الانضمام إليهم والخروج معهم؛ لما يترتَّب علىٰ ذلك من نشر البدع والخرافات والضلالات الَّتِي يحبُّها الشيطان ويؤزُّ إليها أزًّا.

وقدْ ذَكرتُ فِي أوَّلِ الكتابِ وفِي مَواضعَ مِن أثنائِه ما كانَ عليهِ التَّبْلِيغِيُّونَ مِن فسادِ العقيدةِ والجهلِ بتوحيدِ الأُلوهيَّة؛ بحيثُ إنَّهم لا يعرفون مِن هَذَا التَّوحيدِ شيئًا، بلْ يجعلونَ معنَىٰ توحيدِ الأُلوهيَّةِ وتوحيدِ الرُّبوبيَّة شيئًا واحدًا؛ لا فرْقَ بينَهما، وهو أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُو الخالِقُ الرَّازقُ المُدبِّر لِلأمورِ، وقدْ كانَ المُشركونَ الأوَّلون يقرُّونَ بهَذَا التَّوحيدِ كما ذكرَ اللهُ ذلكَ عنهُم فِي آياتٍ كثيرَةٍ منَ القُرآنِ، ولمْ ينْفعْهُم إقرارُهُم بهَذَا التَّوحيدِ، ولمْ يدخلوا بهِ فِي الإِسلامَ.

وذكرتُ عنْهُم -أَيْضًا- مِن البِدَعِ فِي الأذْكارِ والأورادِ شيئًا كثيرًا.

وذَكَرتُ بعدَ القصَّةِ السَّادسةَ عشْرَةَ منَ القصصِ الَّتِي وقعَتْ منهُم ما يفعَلُه بعضُ مشايخِهِم الكبارِ منَ الشِّركِ الأكبَرِ، وذكرْتُ نحوَ ذلك فِي ذِكْرِ أساليبِهِم فِي مُخالفةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

وهذِه المُنكراتُ المذكورةُ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وغيرِها ممَّا لمْ يُذكَرْ؛ كلُّها منْ أعمالِ الشَّيطانِ؛ فهُو الَّذِي يدْعُوهم إليْها ويزيِّنُها لهُم.

وبهَذَا يُعْلَم أنَّ الصَّنمَ الشَّيطانيَّ قدِ استحوَذَ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ وتحكَّم فيهم غايَةَ التَّحكُّمِ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة:١٩].

وإِنَّهُ لينطَبِقُ عليهم قوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١١-١٢].

وقدْ شهِدَ علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ بعضُ الَّذِينَ فارَقُوهم بعْدَمَا شايَعوهم وخَرَجوا معَهُم فِي سِياحاتِهم بما رأَوْهُ منهم مِن فسادِ العقيدةِ وما هم عليه مِن الشِّركِ والبِدعِ والانحرافِ عنْ طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ، وقدْ جاءَ ذلك فِي عدَّةِ رسائلَ مذكورَةٍ فِي المجموعَةِ المُسمَّاةِ «حقائِقُ عنْ جماعَةِ التَّبليغِ»، وسأذْكُرُ منها شَهادتين لرَجُلين قدْ عَرفا جماعَةَ التَّبليغ حقَّ المعرفةِ، وقدْ ذكرا عنْهُم كثيرًا مِن مُنكراتِ الأقوالِ والأفعالِ الَّتِي تدلُّ علىٰ أنَّ الصَّنمَ الشَّيطانيَّ قدْ تمكَّنَ منهم غايَةَ التمكُّنِ واجتالَهُم عنْ دينِهِم حتَّىٰ صاروا مِن جنودِهِ وأعوانِهِ.

الشَّهادةُ الأُولىٰ: فِي (ص٢٥) مِن «الحقائِقِ عنْ جماعةِ التَّبليغِ»، وهَذَا نصُّها:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ، أشْهدُ أنَا المُوقِّع اسمِي فيهِ عبدُ الحميدِ بنُ آدمَ فلي عُثمان البَكري السّيلاني بأنَ جماعةَ التَّبليغِ المُنتسبينَ إلىٰ إلياس أوَّلًا وَإِلىٰ إنْعامِ الحسنِ الآنَ، والَّذِي يرأَسُهم بمكَّةَ الآنَ سعيدُ بنُ أحمَدَ الهنْدِيُّ خليفَةُ صاحبِ الطَّرِيقةِ الجشتيَّةِ المدعوِّ إلياس؛ بأنَّهم يدَّعونَ علْمَ الغيْبِ، وأنَّ أعْمالَهم الَّتِي فيما بيْنَهم - ويُخْفونها عنِ النَّاسِ - مُخالِفَةٌ للشَّريعةِ المُحمَّديَّةِ، وأنَّهم لا يُفرِّقونَ بيْنَ السُّنَّةِ والبِدْعَةِ، بلْ يعزِّزون البدَعَ والشِّركَ، ولا يَعْلمون مِن عِلْمِ التَّوحيدِ شَيْئًا، وإذا قيلَ لَهُم: اتْرُكُوا البِدَعَ واعْمَلُوا بالسُّنَنِ؛ يُجاوبونَ النَّاصحَ بقولِهِم: «نَحْنُ لَسْنَا وَهَّابيِّينَ»، وأنَّهم يُضلِّلون عُلماءَ الكِتابِ وَالسُّنَّةِ الدَّاعينَ إلىٰ التَّوحيدِ، وهَذَا الَّذِي أعْلَمُه فيهِم وأشْهَدُ به، وعَلَيْهِ أُوَقِّعُ.

حُرِّرَ فِي ١٥/ ٩/ ١٣٨٧ هـ، وصَلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علىٰ نَبيِّنا محمَّدٍ وعَلىٰ آلِهِ وصحْبِهِ أجْمعين:

الشَّاهدُ بِذلكَ/ التَّوقيعُ/ عبدُ الحميدِ البكْرِيُّ»[١].

الشَّهادةُ الثَّانيةُ فِي (ص٢٦ - ٢٧) مِن «الحقائقِ عنْ جماعةِ التَّبليغِ»، وهَذَا نَصُّها:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَشْهَدُ أنا الوَاضعُ اسْمي فيهِ والمُوَقِّع فِي آخرِهِ، السَّيد عبدُ اللَّطيفِ عبدُ الرَّحمنِ المَدنيُّ؛ بأنَّ الجَماعةَ المَدعوَّة جماعةَ التَّبليغِ، التَّابعةَ لإِلياسٍ صاحبِ الطَّريقةِ الجشتيَّةِ، ثمَّ بعدَ وفاتِهِ اتَّبعتِ ابنَهُ يوسُفَ (ديوبند) صاحِبَ الطَّريقة الجشتيَّةِ النَّقشبنديَّةِ، ثمَّ التَّابعةِ حاليًّا لإِنْعامِ الحُسن (ديوبند) صاحِب الطَّريقةِ الجشتيَّةِ النَّقشبنديَّةِ، ومِن ثمَّ رئيسِهم بمكَّةَ المكرمةِ سعيدِ بْنِ أحمدَ الهنْدِيِّ صاحبِ الطَّريقة الجشتيَّةِ النَّقشبنديَّةِ، وهِي الجماعَةُ المَعروفَةُ الَّتِي تدورُ فِي داخلِ المَملكةِ، وَمَرْكزُها بمكَّةَ المُكرَّمةَ وَالمدينَةَ المنوَّرةَ، وَلَها تجوُّلاتٌ بجدَّةَ والرِّياضِ والمنطقَةِ الشَّرقيَّةِ وجميعِ أنحاءِ المَملكَةِ السُّعوديَّةِ وخارِجِ المَملكَةِ -أَيْضًا- بالبِلادِ الإِسْلاميَّةِ وغيرِها، أعْرِفُها تمامًا حقَّ المَعرفَةِ؛ لأنَّني قدْ خرَجْتُ معَهُم فِي جولاتِ التَّبليغِ سَنَتَيْنِ فِي داخِلِ المَملكةِ وَبِلادٍ أُخْرىٰ، وأعْرِفُ عقائِدَهُم فاسدَةً: عقيدَة الجشتيَّة النَّقشبنديَّة البدعيَّة الشِّركيَّة، وأعرِفُ منْهم تعزيزَ البِدَعِ والخُرافاتِ فِي كلِّ المَجالاتِ، وأنَّهُم بعيدونَ عَن التَّوحيد وَالكِتاب والسُّنَّةِ، وأنَّهم لا يَعْرفونَ مِن التَّوحيدِ شيئًا، بلْ هم وثَنِيُّون فِي العقيدَةِ والعَملِ، وقدْ أنكَرْتُ عليهم أنا شَخْصيًّا مِرارًا فِي العقائِدِ والبِدعِ والخُرافاتِ، ولكنْ لم يَسْمعوا منِّي أيَّ شيءٍ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ، بلْ هُم ألدُّ الخصامِ فِي طريقَتِهم الباطلَةِ، وهَذَا مبلَغُهُم مِن العِلْمِ، جهلٌ علىٰ الإِطلاقِ.

---

(١) «الحقائق عن جماعة التبليغ» (ص:٢٥).

وبالرَّغم ينْشُرونَ فِي البِلادِ الإِسلامِيَّةِ وغيرِها العقائِدَ الفاسِدَةَ الوَثنيَّةَ الجشتيَّةَ النقشبنديَّةَ البدعيَّةَ الشِّركيَّةَ، ويُشرِّدونَ عبادَ اللهِ العامَّةِ عَن التَّوحيدِ وَالكتابِ والسُّنَّةِ بطُرُقٍ غريبَةٍ مِن أقوالِ الخُرافيِّينَ، وهِي كلِمَةُ (القُطْبِ)؛ بِقولِهِم: القُطْبُ يَعْلَمُ الغيْبَ، ويَتَصرَّفُ كيْفَ يَشاءُ فِي الكوْنِ، وأنَّ قبورَ رُؤسائِهم فِي المَسْجدِ - أعْنِي: قَبْرَ إلياسَ وقبرَ ابنِهِ يوسُفَ داخلَ المسجِدِ -.

وهَؤلاءِ الجماعَةُ - أعْني: جماعَةَ التَّبليغِ - يَنْذرونَ لِهَؤلاءِ المَقبورينَ فِي المسجِدِ، ويَسْتنصرونَ بِهم فِي كلِّ المُهمَّاتِ، وعِندما يُنْكَرُ عليهم؛ يَقُولون فِي جوابِهم: لَسْنا وَهَّابيِّين، ولسْنا علىٰ مَذْهَبِ الشَّيخ النَّجديِّ، وقصْدُهُم الشَّيطانُ الرَّجيمُ، يُمثِّلونَ بِه الشَّيخَ مُحمَّدَ بنَ عبدِ الوهَّابِ - غَفَرَ اللهُ لَهُ وَرَحِمَهُ -.

وأعْرِفُ عنْهم كُلَّ عَمَلِهم واجتهادِهِم فِي إخفاءِ التَّوحيدِ وَالكِتابِ والسُّنَّةِ ودَعوةِ الشَّيخ محمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّاب إليهما، كما أعرِفُ عنهم أنَّ تجوُّلَهم فِي أرْضِ اللهِ ما هو إلَّا لِنَشرِ البِدَعِ والشِّرْكِ والطُّرقِ الشَّيطانيَّةِ بأسلوبٍ ساحرٍ للعَوَامِّ بالتَّجمُّعاتِ فِي قَلْب الجزيرةِ وَغيْرِها، وكلُّ ذلك يَخْدعونَ بِه العوامَّ، حتَّىٰ يُدخلُوهُم في مَذْهبِهم الباطِلِ.

وأَيْضًا أعْلَمُ عنهم أنَّهم يشرِّدون عنِ السَّلفيِّين المتَّبعين لرسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكَلِمَةِ وهَّابيَّةٍ، ويُضلِّلون مَن سَلَكَ سبيلَ السَّلف الصَّالحِ مِن عُلماء الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، كما يُعرَفُ ذلك فِي مُصَنَّفاتهم الَّتِي تُقْرأُ فِي مَدارِسِهِم؛ كـ(ديوبند) وغيرِها فِي الهنْدِ والباكِسْتان وغيرِها منَ البُلدانِ، وقدْ أَثَّروا فِي كثيرٍ مِن عوامِّ النَّاسِ بأساليبِهِم الغريبَةِ، وشرَّدوهم عن السَّلفيِّينَ بِكلمَةِ «وهَّابيَّة» داخِلَ المملكةِ وفي البلادِ

الإسلاميَّةِ وفي جميعِ أنحاءِ العالَمِ شرقًا وغربًا.

وللْعِلْم؛ قدْ كفَّرَهم جماعَةُ السَّلفيِّين أهلُ الحديثِ بالباكستانِ والهِنْدِ، وهَذَا الَّذِي أعرِفُه عنهم جميعًا حقيقيًّا، ولا أقولُ هَذَا إلا إحقاقًا للحقِّ وعَملًا بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٣]، وبَيانُ الحَقِّ هُو الواجِبُ علىٰ جميعِ المُسلمينَ لِحمايَةِ الدِّينِ الحنيفِ مِن المُبتدعةِ وَالمُشركينَ والمُلْحدينَ.

نسأَلُ اللهَ أن يَهْدينا إِلىٰ سواءِ السَّبيلِ، وهو نِعْمَ المَولىٰ ونِعْمَ النَّصيرُ، وَصَلَّىٰ اللهُ وسلَّم عَلىٰ النَّبي الأُمِّيِّ وعَلىٰ آله وَصَحْبِه أجْمعينَ.

الموقِّع: السَّيد عبدُ اللَّطيفِ عبدُ الرَّحمنِ المَدَنِيُّ، نزيلُ مكَّةَ المُكرَّمَةَ، فِي ١٨/ ١١/ ١٣٨٨هـ.

كُلُّ ما ذُكر فِي هذه الورقَةِ صدْقٌ وحَقٌّ، وبِهِ نشْهَدُ، وعليْهِ نوقِّع: عبدُ الأحدِ عبدُ السَّلامِ -عُفِي عنْهُ-، عبدُ المجيدِ -عفي عنه-، مُحَمَّد شفيعٍ -عفي عنه-، مُحمَّدُ عطا الله، مُحمَّد عبدُ الرَّؤوف مليباري»(١).

قلتُ: أمَّا مُحمَّد عبدُ الرؤوف المليباري؛ فإنِّي أعرِفُه حقَّ المَعرفَةِ، وقدْ كانَ ساكنًا فِي الرِّياضِ، ثمَّ انتقلَ إلىٰ مكَّةَ، وقُتلَ معَ مَن قُتِلَ فِي المَسْجدِ الحَرامِ فِي الفِتْنةِ الَّتِي وقعَتْ بمكَّةَ فِي أوَّلَ شهْرِ المُحرَّمِ سنَةَ ١٤٠٠هـ، وكانَ مِن المُنتسبينَ إِلىٰ العِلْمِ، ومِنَ العبَّادِ الَّذِينَ تَظْهر عليهِمْ آثارُ التُّقىٰ والخَيْرِ والصَّلاحِ والصِّدق فِي الأقْوالِ، وقدْ

(١) «الحقائق عن جماعة التبليغ» (ص:٢٦، ٢٧).

خُتِم له بالقَتْلِ فِي المَسْجِدِ الحَرامِ علىٰ أيدي البُغاةِ الَّذِينَ أَلْحَدوا فِي الحَرَمِ واسْتَحلُّوا القَتْلَ والقتالَ فيه؛ فهُو من الَّذِينَ تُرجَىٰ لهم الشَّهادَةُ والمَغفرَةُ.

وأمَّا شهادَتُه وشهادَةُ الأربعةِ المَذكورينَ معه عَلىٰ صدْقِ ما ذَكَرَهُ السَّيدُ عبدُ اللَّطيف عبدُ الرَّحمنِ المدنيُّ عن جماعةِ التَّبليغِ، وأنَّ كُلَّ ما ذَكَرهُ عنْهُم فهوَ حقٌّ؛ فإنَّها شهادَةٌ تُطابِقُ ما ذَكَره غيرُهُم منَ العلماءِ الَّذِينَ قدْ عرَفُوا جماعَةَ التَّبليغِ حقَّ المعرفَةِ، وكَتَبوا الكُتُبَ والرَّسائلَ الكثيرَةَ فِي ذَمِّهم وذَمِّ عقائِدِهم الفاسدَةِ وأقوالِهِم الباطلَةِ، وبالَغُوا فِي التَّحذير مِنْهم ومِن الخُروج مَعَهُم، واللهُ المَسؤولُ أنْ يَردَّهم إِلىٰ الحَقِّ، وأنْ يقطَعَ دابِرَ المُعاندين مِنْهُم؛ إنَّهُ وليُّ ذَلِكَ والقادِرُ علَيْهِ.

فَصْلٌ

قالَ الأُستاذُ سيفُ الرَّحمنِ:

«**الأصْلُ الثَّانِي:**

وَفي الصَّلواتِ الخَمسِ والجُمعةِ وَالجماعَةِ والحجِّ والأعيادِ؛ فعَمَلُهم يُناقضُ قولَهم وما قرَّروه لأنْفُسهم وما عاهَدُوه مع ربِّهم وَخَلْقِه وما جعلُوه دعايةً لحَركتِهِم يُناقضُ مع كلِّ ذلك.

فهُنا نَراهم دعاةً مجدِّين إلىٰ المذْهَبِ الحنفِيِّ، والتَّقليدِ الجامدِ الأصمِّ، التقليدِ الَّذِي يردُّ النُّصوصَ، ويُحْدِث فِي الأمَّةِ تحزُّباتٍ وَمخالفاتٍ وَمشاحناتٍ ومُطاحناتٍ، وَهُو تقليدٌ للحلقةِ والجَماعةِ أكْثَر مِن تقليدِ المَذهبِ، بَلْ كثيرًا ما يكونُ تَقليدًا للحلقةِ، ولكنْ باسمِ المَذهبِ، وهَذَا هو السَّائرُ عِندهم اليومَ.

ونراهم دعاةً إلىٰ شقِّ عصا الطَّاعةِ، فَتَراهم فِي الهِنْد يتحمَّسون لمنعِ الجُمعةِ فِي القُرىٰ والمضافاتِ، مع أَنَّهم نادَوْا بعدَمِ التعرُّضِ للمسائِلِ الخِلافيَّة الجزئيَّة، وقرَّروا بعدَمِ التعرُّضِ للخلافيَّاتِ وَالجُزئيَّاتِ وَلِما عدا الأصولِ السِّتَّةِ المذكورةِ لهُم، وجعلُوه كمَبدأ لهم ولدَعْوتِهم ولحركَتِهم، ومعَ ذلك؛ نَراهُم يتحمَّسون لهذِهِ الجُزئيَّاتِ.

فَمثلًا نَراهُم يَمنعون الجَمعَ بينَ الصَّلاتينِ فِي الأَسْفارِ - أي: الظُّهرِ والعَصْرِ، أو المغربِ والعشاءِ -؛ يمنعون مُطلقَ الجَمعِ؛ إلَّا إذا نُوقشوا؛ فعندئذٍ يمْنَعون الجَمعَ الحَقيقيَّ، ويُفْتون بالجَمْع الصُّوري، وَإِذا رأَوْا عدمَ المُعارضةِ لهم؛ فيَمنعون الجَمعَ مُطلقًا.

ونَراهم يَمْنعونَ الصَّلاةَ كليًّا فِي الطَّائراتِ وَالأَجْواءِ، وَنَراهم يَمنعونَ الجَمعَ والقَصْرَ فِي عَرَفَةَ ومُزدلفَةَ؛ يَمنعونَهُما بكلِّ حماسٍ وَعُنفٍ، وَيَمْنعونَ مِن الصَّلاةِ فِي مَسْجدِ نَمِرَةَ بعَرَفَةَ.

ونَراهم يمنعونَ النَّاسَ فِي رمضانَ مِن أداءِ الوِترِ خلفَ إمامٍ راتبٍ فِي الحَرمَيْنِ الشَّريفيْنِ وغيرِهما، وهَذَا الخِلافُ وَالشِّقاقُ ما حَدَثَ فِي السُّعوديَّةِ المَصونةِ إلَّا منْهم، ومِن بَعْدِ ما تَقَوَّوا فِي البِلاد وصارَ لهم أعوانٌ أمثالُ فلانٍ وفُلانٍ وغيرِهم. فينبغي التنبُّه لَهُم، وعدَمُ التَّغاضي عَن حركَتِهم هذه» انْتَهىٰ[1].

وهو فِي (ص٣٦ - ٣٧) مِن كِتابِ الأَسْتاذِ سيف الرَّحمنِ المُسمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ».

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٣٦، ٣٧).

وَذَكَر -أَيْضًا- فِي (ص٥٠ - ٥١) عَن التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهم يقولونَ: إنَّ الوَهَّابيَّةَ أخطَرُ طائفةٍ فِي الإِسْلامِ، لا تَجوزُ الصَّلاةُ خَلْفَهم إلَّا لِمن يُعيدُ وإلَّا فِي حالِ الاضْطرارِ؛ فإنَّ الصَّلاةَ خَلْفَهم بمَثابةِ أَكْلِ جيفَةٍ، جائزٌ لِلمُضْطرِّ وإنْ طالتِ المدَّةُ بحُكمِ الوقْتِ، ويقولونَ: إنَّ الجُمعةَ فِي القُرىٰ لا تَجوزُ، وإنَّ الوِتْرَ علىٰ غيرِ صورةِ صلاةِ المَغربِ لا يَجوزُ، وإنَّ الوِترَ خَلْفَ غيرِ الحنفيِّ للحنفيِّ لَا يجوزُ، وإنَّ الجَمعَ والقَصرَ فِي الأسفارِ حَتَّىٰ الحجِّ وَحَتَّىٰ عرفةَ وَمُزدلفةَ وخاصةً فِي الحجِّ وفي عرفةَ ومُزدلفةَ لا يجوزُ، ويمنعونَ النَّاسَ عن الِاشْتراكِ فِي صلاةِ الظُّهرِ وَالعصرِ بِعَرفةَ يومَ الوَقفَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ عنْهم أنَّهم قالوا: «إذا كانَ باستطاعتِنا؛ أَعَدْنا المياهَ إلىٰ مَجاريها، وأَقَمْنا الأربعَ المصلىٰ بِالحَرميْنِ كما كانَ»، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن الأقوالِ والتَّمنِّياتِ والتَّكهُّناتِ، كَفانا اللهُ شَرَّهم، وكَفىٰ اللهُ السُّعوديَّةَ والحرمَيْنِ شرَّهم آمين.

قال الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ: «وَمِمَّا يُعرفُ عن هؤلاءِ أَنَّهم يَبنونَ فِي كلِّ منطقةٍ أَوْ مدينةٍ مسْجِدًا مركزًا لَهُم ولدعْوَتِهم، وكثيرًا ما يُسَمُّونها مَسجدَ النُّورِ، ويدعونَ النَّاس إِليها وإِلىٰ الصَّلاةِ فيها وإِلىٰ الحُضورِ فِي حَلقاتها والمَبيتِ فيها، وَيَرون أَنَّ الصَّلاةَ فيها أفضلُ من سائرِ العباداتِ، حتَّىٰ إنَّها أفضلُ منَ الصَّلاةِ فِي الحرميْنِ، وكثيرًا ما يَبيتونَ فيها، خاصَّةً ليالي الجُمعةِ إِلىٰ الصُّبحِ، وَيُحيونَها بأذكارٍ وأورادٍ وَدَعواتٍ وَعِباداتٍ ثابتةٍ وغيرِ ثابتةٍ، وَمُراقباتٍ وَضرباتٍ تَصوفيَّةٍ، ويَعتقدونَ أَنَّ الحُضورَ فِي حلقاتِهم أفضلُ مِن سائرِ أنواعِ العباداتِ، ولَرُبَّما زادَ عنِ الحجِّ الأكبرِ والجِهادِ الأكبَرِ، ويُبالغونَ فِي تَفْضيلِ اجْتماعاتِهم مبالغَةً متجاوزةً إلىٰ حدِّ الحَجِّ الأكبَرِ والجهادِ الأكبرِ وأكثَرَ، بل ويَزيدون ويقولونَ: إنَّه

الجهادُ الأكبرُ حقيقَةً»، انْتَهىٰ[1].

قلتُ: ما ذكرَهُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ عن التَّبْليغِيِّينَ من المخالفاتِ والتَّغييرِ فِي أحكامِ الجُمعةِ والوِترِ، ومنعِهم الجمعَ والقصرَ فِي الأسفارِ وفي عرفةَ ومزدلفةَ فِي أيَّامِ الحجِّ ومع الإمامِ فِي مسجدِ نمرَةَ يومَ عرَفةَ، ومنْعِهم من الصَّلاةِ فِي الطَّائراتِ، وتفضيلِهم الصَّلاةَ فِي مَساجدهم علىٰ سائرِ العِباداتِ وَعلىٰ الصَّلاةِ فِي الحرميْنِ، والْتزامِهم بالبَيْتوتَةِ فيها فِي ليالي الجُمعةِ خاصَّةً إلىٰ الصُّبحِ، وتفضيلِهم الحضورَ فِي حلقاتِهم واجتماعاتِهم علىٰ سائرِ أنواعِ العِباداتِ؛ فكلُّه من الشَّرعِ فِي الدِّينِ بما لمْ يأذَنْ بِهِ اللهُ، وإنَّه لينطَبِقُ عليهِمْ قولُ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورىٰ:٢١].

وقدْ ذكرَ فِي (ص١٧) مِن «الحقائقِ عن جماعةِ التَّبليغِ» نحوَ ما ذكرَهُ الأستاذُ سيفُ الرحمنِ عنِ التَّبْليغِيِّينَ من المخالفاتِ والتَّغييرِ فِي الأحكامِ الشَّرعيَّةِ، وذكَرَ أنَّهُم لمْ يَتركوا قريَةً ولا بلدَةً مِن هذهِ المَملكةِ العَربيَّةِ السُّعوديَّةِ وغيرِها؛ إلَّا جعلوا فيهِ مَسجدًا يتَّخذونَه مركزًا لِدعوتِهم، وكلِّ مسجدٍ يبنونَه يُسمُّونَه مسجدَ النُّور، وفِي الحَقيقةِ أنَّهُ مسجدُ الضِّرارِ، حيثُ إنَّه لم يؤسسْ عَلىٰ التَّقوىٰ.

قَالَ: «وَمِن أعظمِ مَساجدِهِم الَّتِي اتَّخذوها لهَذَا الشَّأنِ مَسْجدٌ جامعٌ بنَوْه فِي الحفائِرِ بجوارِ مَسجدِ ابنِ لادنٍ شمالًا عن جبلِ عمَرَ بمكَّةَ، والآنَ تُقام فيهِ اجتماعاتُهم ليلةَ الجُمعةِ، ومنْهُ تخرجُ وفودُهُم».

---

(١) المصدر السابق (ص: ٥٠، ٥١).

قَالَ: «وهَذَا المسجدُ لا تُقامُ فيه جماعَةٌ، ولا يُنْتَفَع بِهِ، ولا أحدٌ يُقيم الصَّلاةَ فيه سوىٰ ليلةِ الجُمعةِ الَّتِي هي ليلةُ اجتماعِهم، ثُمَّ يَبقىٰ مغلقًا إلىٰ الجمعَةِ الأُخْرىٰ.

ومِن ضررِهِ أنَّهم يصدُّون النَّاسَ عن الصَّلاةِ فِي الحَرمِ ليلةَ الجُمعةِ، وَيُطالبونَهم بالاعتكافِ فيه ليلةَ الجُمعةِ إلىٰ أنْ تطلُعَ الشَّمسُ يومَ الجُمعةِ، ثُمَّ يُفرِّقون الجَماعاتِ يومَ الجُمعةِ مِن هَذَا المسجدِ إلىٰ الزيمةِ والشَّرايع وبَحْره وأمِّ السلمِ ووادي فاطمَةَ، ويَحرمونَهم من صَلاةِ الجُمعةِ فِي الحرَمِ واستماعِ الفائدةِ، ويقولونَ: إنْ كانتِ الصَّلاةُ فِي الحرَمِ بمئةِ ألفِ صلاةٍ؛ فالاعتكاف فِي هَذَا المسجد بسبعِ مئةِ ألفِ صلاةٍ»(١).

وذكرَ -أَيْضًا- فِي (ص٢٢) من «الحقائقِ عن جماعةِ التَّبليغ» أنَّ رئيسَ جماعةِ التَّبليغِ فِي الحجازِ سعيدَ بنَ أحمدَ الهنديَّ يقولُ: «إنَّ الَّذِي يَخرجُ من الحرَمِ إلىٰ مسجدِ الشُّهداءِ بمكَّةَ له أجرُ سبعةِ أضعافِ مَن بالحَرمِ؛ لأنَّه يخرُجُ بقصدِ التَّبليغِ، وكذلك يقولون فِي مسجدِ النُّورِ بالمدينةِ مِثل ذلك»، انْتَهىٰ المقصودُ ممَّا ذُكرَ فِي «الحَقائقِ عن جماعةِ التَّبليغ»(٢).

وَكلُّ ما ذُكر عنِ التَّبْليغِيِّينَ؛ من الاجتماعِ فِي مسجدِهم، والاعتكافِ فيه فِي ليلةِ الجُمعةِ خاصَّةً، وتفضيلِ الاعتكافِ فيه علىٰ الصَّلاةِ فِي المسجدِ الحَرامِ بسبْعَةِ أضعافِ الصَّلاةِ فِي المَسْجدِ الحَرامِ؛ فكلُّه منَ الشَّرعِ فِي الدِّينِ بما لَم يأْذَن به اللهُ.

وقدْ ذكَرَ الشَّرقاويُّ فِي (ص٤٠) من بحثِهِ عن جماعَةِ التَّبليغِ أنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ

---

(١) «الحقائق عن جماعة التبليغ» (ص:١٧).

(٢) المصدر السابق (ص:٢٢).

يهتمُّون بالصَّلاةِ مع إهمالِ معرفَةِ أرْكانِها وواجِباتِها وسُنَنِها.

قلتُ: إذا كانَ المُصلِّي جاهلًا بأرْكانِ الصَّلاةِ وواجباتِها؛ فإنَّه قد يُخِلُّ ببعضِ أركانِها أو بعضِ واجباتِها وهو لا يدري، فَتَفسدُ صلاتُه، ولا ينفعُهُ الاهتمامُ بِها، بل تكونُ حالُه كحالِ مَن لمْ يصلِّ أصلًا.

وقدْ ثبَتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه قالَ للرَّجل الَّذي أساءَ فِي صَلاتِهِ: «**ارْجِع فصلِّ؛ فإنَّك لمْ تُصلِّ**»؛ قالَ ذلكَ لَهُ ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ علَّمه كيفَ يُصلِّي.

وقدْ روىٰ حديثَ المُسيءِ فِي صلاتِهِ: البُخاريُّ، وَمُسْلِمٌ، وأهلُ «السُّننِ»؛ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1]. ورَوَاهُ: الإمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ؛ مِن حديثِ رِفاعةَ بنِ رافعٍ الزّرقيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حسنٌ».

وقَالَ الحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيخيْنِ»، وَوافقَه الذَّهبيُّ فِي «تَلخيصِهِ»[2].

وإذا عُلِم ما ذُكِرَ عنِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهم كانوا يَهْتمُّون بِالصَّلاة معَ إِهْمالِهِم معرفةَ أركانِها وواجِباتِها وسنَنِها؛ فلْيعلم -أَيْضًا- أنَّهم قدْ أهْمَلوا معرفَةَ ما هُو أهمُّ مِن ذلكَ وأعظمُ بكثيرٍ جدًّا، وهُو توحيدُ الألوهيَّةِ الَّذي هُو الأصلُ الأعظمُ للإِسلامِ، ولا تُقبل الصَّلاةُ ولا غَيْرُها مِن العباداتِ بدونِ الِاسْتمساكِ بهَذَا الأصلِ

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧)، وأبو داود (٨٥٦)، والترمذي (٣٠٣)، والنسائي (٨٨٤)، وابن ماجه (١٠٦٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٠) (١٩٠١٧)، وأبو داود (٨٥٧)، والترمذي (٣٠٢)، والنسائي (١٠٥٣)، والحاكم (١/ ٣٦٨) (٨٨١)، وصححه الألباني.

العظيمِ وتطبيقِهِ قولًا وعملًا.

وقدْ أهمَلَ التَّبْلِيغِيُّونَ معرفةَ هَذَا الأصلِ العظيمِ، ولم يفرِّقوا بينَهُ وبيْنَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بلْ جعلوا النَّوعيْنِ شيئًا واحدًا لا فرْقَ بينَهُما، وهُو أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هو الخالقُ الرَّازقُ المُدبِّر للأمورِ؛ فهُم فِي هَذَا البابِ لا يَزيدونَ عَمَّا كانَ عليْهِ أهلُ الجَاهليَّة الَّذِينَ بُعِث فيهم رَسولُ اللهِ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومَن كانوا بهذِهِ الصِّفةِ؛ فحريٌّ أن لا تُقبل مِنهم الصَّلاةُ ولا غيْرُها مِن العباداتِ.

وقدْ ذكَرتُ فِي أوَّلِ الكِتابِ ما رَواهُ ابنُ وضَّاح؛ قَالَ: «أخبرَني غيرُ واحِدٍ أنَّ أسَدَ بنَ موسىٰ كَتَب إلىٰ أسدِ بنِ الفُراتِ - فذكرَ كتابه إليه وفيهِ -: وَقَدْ وقعَتِ اللَّعنَةُ منْ رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ أهلِ البدَعِ، وأنَّ اللهَ لا يَقْبلُ مِنْهم صرفًا ولا عَدلًا ولا فَريضةً ولا تَطوُّعًا، وَكُلَّما زَادوا اجْتهادًا وصَومًا وصَلاةً؛ ازدادوا مِن اللهِ بُعْدًا»[١].

وَيَشْهدُ لهَذَا الأثرِ ما جاءَ فِي «الصَّحيحيْنِ» وغيرِهما عنِ النَّبيِّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: أَنَّهُ قالَ فِي الخَوارجِ: «**تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ**»[٢]، وَمَعَ ما ذَكَرَهُ النَّبي صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عنِ الخَوارجِ مِن الاجتهادِ فِي الصَّلاةِ وَالصِّيامِ وَسَائر الأعمالِ؛ فقدْ أخبرَ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّ صَلاتَهُم لا تُجاوِزُ تراقيَهُم.

وإذا كانتْ صلاةُ الخَوارجِ لا تُجاوزُ تَراقيَهم منْ أجلِ ما هُم عليْهِ مِن البدعةِ ومفارقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فلا يأمَنُ التَّبْلِيغِيُّونَ أن تكونَ صلاتُهم مردودةً مِن أجلِ

---

(١) «البدع» لابن وضاح (١/ ٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ما هم عليهِ مِن بِدَعِ الصُّوفيَّةِ وغيرِها مِن البِدعِ الَّتِي قدِ استحسنوها بعقولِهِم وآرائِهِم الفاسدَةِ، وقدْ تَقَدَّم ذِكْرُ بعضِها قريبًا.

وأعظَمُ مِن هَذَا ما تقدَّم ذِكْرُه عنْ بعضِ مَشايخِهِم الكبارِ مِن الأفعالِ الشِّركيَّةِ، وقدْ ذكرتُ بعضَ ذلكَ بعدَ القصَّةِ السَّادسةَ عشْرةَ منَ القصصِ الَّتِي تقدَّم ذكرَها عن التَّبْليغيِّينَ، وذكرتُ ذلك -أَيْضًا- فِي ذكْرِ أساليبِهم فِي مخالفةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ومَن أرادَ الوُقوفَ علىٰ أكثرَ مِن ذلكَ؛ فلْيطالِعْ كتابَ القائدِ ميَّان مُحمَّد أَسْلَم الباكستاني المُسمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»؛

فقدْ ذكَرَ عن بعضِ مشايخِهم الكبارِ مِن الشِّركياتِ والخُزعبلاتِ ما تَشمئزُّ منه قلوبُ أهلِ الإِيمانِ.

ومَن كانوا بهذهِ الصِّفةِ؛ فحريٌّ أن لا تُقْبَل مِنْهم صلاةٌ ولا غيْرُها منَ العباداتِ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧].

قالَ ابنُ الجَوزيِّ: «في المرادِ بـ(المُتَّقِينَ) قولانِ:

أحدُهما: أنَّهم الَّذِينَ يتَّقونَ المعاصيَ. قالهُ ابنُ عبَّاس.

والثَّاني: أنَّهم الَّذِينَ يتَّقون الشِّرْكَ. قالَه الضحَّاك»(١).

وقال ابن عطيَّة: «إجماعُ أهلِ السُّنَّةِ فِي معنىٰ هذهِ الآيةِ أنَّها اتِّقاءُ الشِّركِ، فَمَن اتَّقاه وهُو موحِّد؛ فأعمالُه الَّتِي تَصْدق فيها نيَّته مقبولَةٌ، وأمَّا المتَّقي للشِّركِ

---

(١) «زاد المسير في علم التفسير» (١/ ٥٣٧).

والمَعاصي؛ فلهُ الدَّرجةُ العُليا مِن القَبولِ والحتْمِ بالرَّحمةِ»، انْتهىٰ[١].

وممَّا يدلُّ علىٰ إحباطِ أعمالِ المُتلوثِّينَ بالأعمالِ الشِّركيَّةِ مِن التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهم:

قولُ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥].

وقوله تَعالَىٰ فِي سورةِ الأنْعامِ بعدَ ذكْرِه لإبراهيمَ والأنبياءِ مِن ذريَّته: **﴿ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾** [الأنعام:٨٨].

قال البغوي فِي الكَلامِ علىٰ الآيةِ الأُولَىٰ: «هَذَا خِطابٌ مَع رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمُرادُ مِنْه غيرُهُ[٢]، وذكرَ ابنُ الجوزيِّ فِي «تَفسيرِهِ» عنِ ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّه قَالَ: هَذَا أدبٌ مِن اللهِ تَعالَىٰ لنبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتهديدٌ لغيرِهِ؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قدْ عصمَهُ منَ الشِّركِ. وقالَ غيرُهُ: إنَّما خاطبَهُ بذلك لِيُعرِّف مَن دونَه أنَّ الشِّركَ يحبطُ الأعمالَ المتقدِّمةَ كلَّها، ولوْ وقَعَ من نَبيٍّ»، انْتهىٰ[٣].

فلْيتأمَّلِ المتلوِّثونَ بالشِّرك من التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهم ما جاءَ فِي الآيتينِ منَ التَّهديد لِمَن أشْرَكَ باللهِ تَعالَىٰ، وما جاءَ فيهمَا -أيْضًا- من النَّصِّ علىٰ إحباطِ أعمالِ المُشركينَ والنَّصِّ علىٰ أنَّ مَآلَهُم يكونُ إِلىٰ الخُسْرانِ.

---

(١) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٧٨، ١٧٩).

(٢) «تفسير البغوي» (٧/ ١٣٠).

(٣) «زاد المسير في علم التفسير» (٤/ ٢٥).

وإذا تأمَّلوا ذلك وعرَفوه حقَّ المعرفةِ؛ فلْيبادِرُوا إلىٰ التَّوبةِ النَّصوحِ مِن جميعِ الأعمالِ الشِّركيَّةِ والبِدعِ وغيرِ ذلكَ مِن منكراتِ الأقوالِ والأفعالِ، وليعلموا أنَّ مَن تابَ إلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ صادقًا؛ تابَ اللهُ عليهِ.

ولْيعلموا -أَيْضًا- أنَّ الاهتمامَ بمعرفةِ أنواعِ التَّوحيدِ الثَّلاثةِ والسَّيرَ فيها علىٰ منهاجِ السَّلفِ الصَّالحِ مِن الصَّحابةِ وَالتَّابعينَ وتابعيهم بإحسانٍ أَوْلَىٰ وأوجبُ منَ الاهتمامِ بِالصَّلاةِ وغيرِها مِن أَنْواعِ العِباداتِ الفَرْعيَّةِ؛ لأنَّ التَّوحيدَ هُو الأصلُ الَّذي تَنْبَني علىٰ صِحَّتِه وسلامَتِه صحَّةُ العِباداتِ الفرعيَّةِ وقبولُها، واللهُ المُوفِّقُ.

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ:

«الأصْلُ الثَّالثُ:

وفِي العِلْمِ يوجبونَ العِلْمَ بالأرْكانِ الخَمسةِ للإِسْلامِ، والأرْكانِ السِّتَّةِ للإِيمانِ، ولكنْ طبعًا يحبِّذون أنْ يكونَ... وفِي المذهبِ الحَنفيّ والعقائدِ الكلاميّ والسلوكِ الخرافاتيّ والاتجاهِ الصوفيّ.. ويُوجبون الرَّقائقَ، والعِلم بالحكاياتِ، وأكثَرُها غيرُ ثابتةٍ، وأكثَرُها خُرافاتٌ ومنْ قبيلِ الموضوعاتِ أو الكَراماتِ المكذوبَةِ والمُصطنعةِ، وَمِن حَكْيِ مَشايخِ الطُّرق أو المُتاجرينَ بالدِّينِ، ويوجبون الإِكثارَ مِن علْمِ الفَضائلِ وَالعَملِ بها، وَيُلاحظ أنَّ الفَضائلَ مَبناها التَّساهلُ؛ كما صرَّح العلماءُ بِهِ، ويَهربون مِن العِلْم بالمَسائلِ، ولا سيَّما العِلْمُ بالأدلَّةِ، بلْ ويُحاربونَ العِلمَ بالمَسائل، ويُحاربونَ كذلك العِلْمَ بالأدلَّةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، ويُسمُّونها جَدلًا وشَغبًا وخِصامًا، ويَقولون:

إنَّ العلْمَ كهَذَا يَصْرفُ الإنسانَ عنِ العَملِ، ويُسَمُّونها كذلك أنَّها «القيلُ والقالُ» المنْهيُّ عنْهُ المُبْطِئُ عن العَملِ.

ويقولُون: إنَّ إبليسَ كانَ علمُهُ منْ هَذَا القبيلِ؛ أي: مِن قبيلِ المَسائلِ والأدلَّةِ، ويَجعلونَ قولَ إبليسَ: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]: مِن قبيلِ العِلم بالمَسائلِ ومِن قبيلِ العِلم بالأدلَّةِ، وذلك لجَهلِهم المطبقِ، معَ أنَّه ليس إلَّا معارضةُ النَّصِّ بالقياسِ، ويقولونَ: إنَّ إبليسَ كانَ أعلمَ مَن فِي الأرضِ، بلْ حتىٰ ممَّن فِي عالمِ المَلكوتِ، وزيادةٌ عليهِ؛ فقد كانَ معلمَ الملكوتِ، ولكنَّ علمَهُ وكثرةَ علْمِه هَذَا أدَّاه إلىٰ الضَّلال، معَ أنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا يقولُ فِي إبليس: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

فهُم يُضلِّلون العِلمَ بالمَسائلِ والعِلْمَ بالأدلَّة وأهلِها.. بل وقاحةٌ وجرأةٌ جهلِيَّةٌ؛ فهُم يُحاربونَ العِلم باسمِ العِلمِ وباسْمِ التَّبليغِ، وبذَلك يُحاربونَ الدِّينَ باسمِ الدِّينِ وباسْمِ تبليغِ الدِّينِ، وبطبيعةِ الشَّيءِ إذا كانتِ العامَّةُ جهلتْ مسائلَ دينِها؛ وقعَت فِي شبكةِ كُبرائها وَمساومِيها وعبادَتِهم مِن دونِ اللهِ؛ لأنَّ النَّاسَ إذا بَقُوا علىٰ جهلِهم؛ عظَّمُوا كبراءَهم ومَن يُتاجرونَهم فِي دينِهم، ومَعلومٌ عِلميًّا وفِطْريًّا وتاريخيًّا آفةُ التَّعظيمِ المُتصاعدِ الَّذِي لا يعرِفُ للحَدِّ والنِّهايةِ مَعْنًىٰ؛ فتَعظيمٌ كهَذَا جزءٌ من العبادةِ، وفاتحةُ أبوابٍ لها» انْتَهىٰ المقصودُ مِن كلامِ الأستاذِ سيفِ الرَّحمنِ، وَهُو فِي (ص٣٦) إلىٰ (ص٣٩)(١).

وَقالَ -أَيْضًا- فِي (ص٥٣) وَما بعدَها ما ملخَّصُه: «وممَّا يُعرف عن هؤلاءِ أنَّه قد

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٣٦- ٣٩).

صنَّف شيخُهم الشَّيخُ زكريَّا كتبًا عديدةً فِي الفضائلِ باسمِ فَضائلِ الصَّلاةِ وفضائلِ رمضانَ وفضائلِ التَّبليغِ وحِكاياتِ الصَّحابَةِ وغيرِ ذلك، وَسمَّاها «تَبْليغِيٌّ نَصَّابٌ»؛ أي: مَنْهَجُ التَّبليغِ، أو «المقرَّر فِي منهجِ التَّبليغِ»، وقدْ جمعَ فيها الغثَّ والصَّحيحَ والضَّعيفَ، حتَّىٰ الأكاذيبَ والخُزعبلاتِ وَالموضوعاتِ، وجمَعَ فيها كلَّ ما هبَّ ودبَّ؛ دونَ تنقيحٍ أو اعتناءٍ بالصِّحاحِ، وأكثرَ فيها مِن حكاياتِ مشايخِ الطُّرقِ؛ فهَذَا منهجُ تبليغِهِم، وبِضاعةُ ديانتِهم، ومبلغُ عِلمِهم، ورأسُ دينِهِم، وذروةُ سنامِ تقواهُم وطهارتِهم.

وخلاصَةُ القولِ: أنَّ كلَّ اعتمادِهم فِي الدِّينِ ليس إلَّا علىٰ الأقْوالِ الصَّدريَّةِ والرُّؤيةِ المَناميَّةِ والحِكاياتِ المَحكيَّةِ وشيْءٍ مِن فضائلِ الأعمالِ النَّفليَّةِ التطوُّعية مع الإعراضِ عن كثيرٍ مِن العلْمِ بالمَسائلِ فِي العَقائدِ وَالأحْكامِ وَكثير مِن الفَرائضِ وَالواجِباتِ. هَذَا من ناحيَةٍ. ومن ناحيَةٍ أُخْرىٰ خَلَطوا فِي دِينِهِم شيئًا كثيرًا من الدَّجل والخُرافاتِ وَالجهلِ المُطبق والإعجابِ بالرَّأيِ»(١).

وقالَ -أيْضًا- فِي (ص٥٥): «وممَّا يعرَفُ عن هؤلاءِ أنَّهم وأكابرَهم ليْسوا متفقِّهين فِي الدِّينِ، ولا مُتضلِّعينَ بعلومِهِ كما ينبغي، ولا راسخين فِي العِلْم حقيقةً، ولكنَّهم خَلفيُّونَ؛ أي: متضلِّعون من علوم الخَلَف، ومتطرِّفون؛ أي: واقعونَ علىٰ طرفٍ مِن علومِ السَّلف الصَّالحِ، فَحَضَرَهُم المهمُّ، وغابَ عنهم الأهَمُّ، ولذلك أكثرُ رؤسائِهم جهَّالٌ، ولكنَّهم محنَّكون فِي شيئين: فِي الحِفاظِ علىٰ حَلْقتِهم وجماعتِهم، وفي إكثارِ سَوادِهم وكثرَتِهم»(٢).

---

(١) المصدر السابق (ص:٥٣).

(٢) المصدر السابق (ص:٥٥).

وقالَ -أَيْضًا- فِي (ص٦٠) ما ملخصه: «إن التَّبْلِيغِيِّينَ مبنىٰ ديانتِهِم الجَهلُ، والإيمانُ بالخُرافاتِ وَالحِكاياتِ، وَالإكثارُ منها، وحبُّ الجهلِ والجُهلاءِ، وترجيحُ جُهلائِهِم علىٰ عُلماءِ عَامَّة المُسْلمينَ، وَمُحاربَةِ العِلم والعُلماءِ.

ومعلومٌ أنَّ هؤلاءِ يَتدرَّجونَ بالنَّاس، ولاسيَّما أصحابُ الفطرِ السَّليمةِ؛ يتدرَّجون بهم باسم التَّوحيدِ والدِّينِ والزُّهد وعدمِ التَّرف والوَرعِ والتَّبليغِ والتَّقوىٰ وحبِّ الصَّالحينَ إِلىٰ تَعظيمِ الأكابرِ والبِدَعِ والخُرافاتِ وَالجهلِ المطبقِ والتَّقليدِ الجامِدِ والمَسلك الجُموديِّ والوُقوعِ فِي الشبكِ التَّصَوُّفِيِّ، وهَذَا قليل جدًّا من كثير جدًّا»، انْتَهىٰ(١).

وَنقلَ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانيُّ فِي آخرِ كتابِه المسمىٰ «جماعةُ التَّبليغِ» عن الشَّيخِ عامر عثماني رئيسِ تحريرِ «مجلة التَّجلي الشَّهرية» بالأُردية/ ديوبند، أحدُ كبار علماءِ ديوبند: أنه قَالَ: «إنِّي وإنْ كنْتُ أتعلَّق بحلقة ديوبند.. لكنَّ الحقيقةَ الَّتِي لا تنكر أن بعْضَ الكُتُب المَشهورَةِ مِن الكُتُب الدّيوبندية(٢)؛ كـ«أرواحِ ثَلاثةٍ»، و«تذكرةِ الرَّشيدِ»، وَ«السَّوانحِ القاسِمِيَّةِ»، و«أشرف السَّوانحِ»، وعددٌ خاصٌّ لـ«جريدةِ الجَمعيَّةِ» باسمِ «شيخِ الإسلامِ»، و«الأنفاس القُدسيَّة»، وغيرِها؛ قد جاءتْ فيها عَجائبُ وَغَرائب وشَطَحاتٌ، والحقيقةُ أنَّ القصصَ الفاحشةَ والرِّواياتِ الخليعَةَ ما

(١) المصدر السابق (ص:٦٠).

(٢) الديوبنديَّة: مدرسة فكرية أسسها مجموعة من علماء الهند وتنسب إلىٰ بلدة ديوبند، والتي تحتضن جامعة دار العلوم، والديوبنديين: أحناف المذهب، صوفية المسلك، يتبعون الطريقة الجشتية، والعقيدة الماتريدية؛ فهي تجمع بين العديد من المدارس والأفكار الضالة المنحرفة.

أضرَّتْ قُراءَها كما أضرَّت هَذَا المؤلفاتِ قُراءَها، فعلَّمَتْهم هذهِ الكتُبُ دروسَ تعظيمِ المشايخِ بدَلَ عبادَةِ الله وألوهيَّته، دروسًا لم يبقَ لإزالةِ سُمُومها أيُّ شيءٍ، والتَّصوُّفُ مهما يُختارُ فيه الاحتياطُ والاعتدالُ؛ لا بدَّ أنه يأتي معَهُ سحْرُ المكاشفاتِ والكَراماتِ والأمورِ الغيبيَّةِ والتَّصرُّفات، ثم لما يَخْتلط مَعَ هذهِ الأشياءِ اعتقادُ مريدي المَشايخِ؛ تتراكمُ الظُّلمات بعضُها فوقَ بعضٍ، حتىٰ تكونَ هذه الأمورُ لأصولِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ تحديًا، ومنْ هنا يَضْطرُّ النُّقاد الَّذِينَ عيارُهم الكِتابُ وَالسُّنَّةُ إلىٰ القول بأنَّ التصوُّف سُكْرٌ ومَغْنطةٌ[1] وعدوٌّ للشَّريعَةِ.

وهؤلاءِ لمَّا يكتبون ويبيِّنون أحوالَ مشايخِهم وأكابرِهم؛ يفقدونَ جميعَ صلاحيَّةِ النَّقدِ والبصيرَةِ ما أفْتَوا وقَضَوا، حتَّىٰ أفتَوْا فِي يومٍ مِن الأيَّامِ بأنَّ فِي الفكْرِ الديوبندي مقدارًا عظيمًا من التَّقليدِ الأعمىٰ، والتعصُّب المذهبي مرٌّ لكنَّه حقٌّ وصوابٌ مئة في المئة.

وكلُّ مَن يتعلَّق بهَذَا الفكر الديوبندي من العُلماءِ يعتقدُ فِي نفسِه أنَّ الَّذِي فَهِمَ القرآنَ فهمًا جيدًا هو شَيْخُنا الفُلانيُّ شيخُ التَّفسير، وإنْ بلغَ أحدٌ إلىٰ كُنْه الحديثِ؛ فهو المُحدِّثُ الفُلاني مِن مشايخِنا، وإنْ أحرَزَ أحدٌ أسرارَ الوِلايةِ والنُّبوَّةِ ومَعارفَ الطَّريقةِ وَالتَّصوف؛ فَهُو مِن مشايخِنا.

ومع هَذَا الظنِّ الحَسَنِ؛ اعْتَقدوا أنَّ شيوخَهم مَحفوظونَ عَنِ الخَطَأِ، وَلا يُمكنُ لهمُ القولُ بِالعصمَةِ؛ لأنَّ العامِّيَّ يعرفُ أن العِصمةَ مختصَّةٌ بالأنبياءِ، لكنَّهم بهَذَا

---

(١) قوله: «مَغْنطة للشريعة»؛ أي: شديد الضرر عليها. قال الجوهري في «الصحاح» (٣/ ١١٧٥): «الغنط: أشد الكرب، يُقَالَ: قد غنطه يغنطه غنطًا؛ أي: جهده، وشقَّ عليه؛ فهو مغنوط»..

الاصْطلاحِ الجديدِ (أي: محفوظٌ من الخَطأ) يَزْعمون أنَّ مشايخَهُم معصومونَ عن الخَطأِ عملًا، ويَتيقَّنونَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِن مَشايخِهِم لا يقلُّ عنْ بُقراط وسُقراط فِي العِلم والعقلِ مع الزُّهد والتَّقوىٰ.

ثُمَّ ذكرَ عن مَشايخ الديوبنديَّةِ أنَّهم يقولونَ عن أكابِرِهم المَوجودينَ: إنَّهم يتيقَّنُون أنَّ الكَمالاتِ المنسوبَةَ إلىٰ مَشايخِهِم من عِلْمِ الغَيبِ وَالتَّصرفاتِ الرُّوحانيَّةِ والمُكاشفاتِ والإلهامات حقٌّ وصِدْقٌ قطعًا.

وذَكَرَ -أَيْضًا- أنَّ جماعةَ التَّبليغِ مِن حُسْنِ قصدِهِم حصلتْ مِنْهُم أغْلاطٌ وأخطاءٌ تَتنافىٰ معَ الكتابِ والسَّنةِ وسيرِ السلفِ، وبهَذا يكون مَن انضمَّ علىٰ صحبتِهم علىٰ حذر حتَّىٰ لا يَقَع فِي نفسِ الأغلاطِ المنقولةِ عنهم من كُتبِهم.

إلىٰ أن قَالَ: «وفي الختامِ أقولُ: إنَّ دعوةَ الأنبياءِ وأتباعِهم تتركزُ أوَّلًا علىٰ تعليم التَّوحيد مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ، وبعدَ تعلُّم التَّوحيدِ كما أمَرَ اللهُ يجبُ أنْ يتعلَّم الإنسانُ الأحكامَ الَّتِي يَجِبُ عليْهِ أنْ يتعلَّمها مِن الحَلالِ وَالحَرامِ فِي كِتابِ اللهِ وفي سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتكونُ الصَّلاةُ وبقيَّةُ أركانِ الإسلامِ هي المرحلَةُ الثَّانيَةُ فِي دِراستِهِ، وبعدَ هذيْنِ يتعلَّم الأخلاقُ والآداب الشَّرعيَّةُ الَّتِي بها كمالُ الإسلامِ» انْتَهىٰ المَقصودُ مِن كَلامِهِ باخْتصارٍ وتصرُّفٍ فِي بعضِ الكَلماتِ الَّتِي فيها خَللٌ فِي العبارةِ[1].

وقالَ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي ما مُلَخَّصُه: «إن مُحمَّد أَسْلَم كشَفَ عن مُخبآتِ طائفةِ التَّبليغِ لِيُحاسبَ نَفْسَه مَن أرادَ اللهُ به خيرًا منهم».

---

(١) «جماعة التبليغ» (ص:٤٠-٤٢).

قَالَ: «وأكثرُهُم لا يُريدونَ إلا الخيْرَ، ولكنَّهم لم يجدوا مَن ينبِّههم عليه، وأمَّا رؤساؤُهم فِي الهند؛ فعندهم موانِعُ قويَّة من قَبولِ النَّصيحةِ، وجمودٌ وتقليدٌ شديدٌ وعصبيَّةٌ لا يَكاد يخرق سورَها منْهُم إلَّا مَن سبقتْ له الحُسْنىٰ»(١).

قلتُ: أمَّا العامَّةُ من التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ قال فيهم الهِلاليُّ: «إنَّهم لمْ يجدوا مَن ينبِّههم علىٰ الخيْرِ؛ فإنَّهم قدْ وجدوا من عُلماءِ أهلِ السُّنةِ منْ ينبِّهھم ويدلُّهم علىٰ الخيرِ، ولكنَّهم كما قالَ اللهُ تَعَالَىٰ مخبرًا عن نبيِّهِ صالحٍ أنَّه قالَ لقومِهِ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٧٩].

فالتَّبْلِيغِيُّونَ لا يحبُّون النَّاصحين مِن علماء أهلِ السُّنةِ؛ لأنَّهم قد فُتِنوا بتعظيمِ كبرائِهم مِن أمرائِهم ومشايخِهم، وتعظيمِ طرائِقهم الَّتي يأمرونهم بِسُلوكِها ولزُومها؛ فلهَذَا لا يصغون إلىٰ كلام النَّاصحين لهم مِن عُلماء أهلِ السُّنَّةِ، بلْ يُنَفِّرون منْهُم، ويَمنعونَهم من الكَلام فِي مُجتمعاتِهم بما يُخالِف طَرائقَهُم الَّتِي كانوا عليها، وإذا لم تَكُن لهم قُدرةٌ عَلىٰ منْعِ النَّاصحينَ مِن النَّصيحةِ؛ انفضُّوا عنهم، ولم يستمعوا إلىٰ نَصائِحِهم، وقدْ وقع هَذَا منهم مع غيرِ واحدٍ من الدُّعاةِ إلىٰ الخيرِ فِي مواضعَ كثيرةٍ مِن المملكة العربيَّةِ السُّعوديةِ والمُدن الخليجيةِ والهندِ وغيرِها، وكثيرٌ من مجتمعاتِهم تكونُ معمورَةً بإلقاء البياناتِ عما يزعمونَهُ مِن حصولِ الكَراماتِ لهم وما يذكرونه من القصصِ الخُرافيَّةِ والدَّعاوىٰ الكاذبة والمنامات الَّتِي هي من تضليلِ الشَّيطانِ لهم وتَلاعبِهِ بِهم.

وأما رؤساء التَّبلِيغِيِّينَ وكبراؤُهُم مِن مشايخهم وأمرائِهم؛ فقدْ ذكرتُ عنهم

---

(١) «السراج المنير» (ص:٩٠).

قصصًا كثيرةً ممَّا وقع منهم من الشِّرك والبدعِ والخُزعبلات والترَّهات والخرافات والسخافات؛ فليراجَع ذلك فيما بين القِصَّة السادسةَ عشرَةَ من قصص المنكراتِ الَّتِي وقعت منهم وبيْنَ الفصلِ الَّذِي ذكرتُ فيه أُصولَ التَّبْلِيغِيِّينَ الستة؛ ففيما تقدَّم ذكره أوضحُ بيانٍ لما هم متَّصفون به منَ الجهالَةِ والضَّلالةِ وَالإفلاسِ مِن العلومِ النَّافعةِ، وَلا سيَّما عِلمُ التَّوحيدِ والعقيدةِ الصحيحة المأخوذة من أدلَّة الكتاب والسُّنةِ والآثار الثابتة عن الصَّحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وقدْ تقدَّم فِي أوَّل الفصل ما ذكره الأستاذ سيف الرحمن بن أحمد عنهم أنَّهم يُحاربونَ العلمَ بالأدلَّة من الكتاب والسُّنةِ، ويسمُّونها جَدَلًا وشغبًا وخصامًا. إلىٰ آخر ما ذكَرَهُ عنهم مَن ذمِّ العُلوم النَّافعةَ، ووصفها بالصفاتِ الذَّميمةِ؛ لِيُنَفِّروا أتباعَهم منها، ويصدُّوهم عن طلبها فِي الجامعاتِ وَمَجالسِ العُلماء مِن أهل السُّنةِ.

وحيثُ كانوا بهذه الصفة الذَّميمة؛ فإن جعلهم العلم أصلًا من أصولِهم السِّتَّةِ، يكون لغوًا لا فائدةَ فيه ولا حاصلَ تحتَهُ.

وقد قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمن بنُ أحمَدَ فِي (ص٤٥): «لا يخفىٰ أنَّ أكابرَ هذه الجماعةِ التبليغية الشيخ أشرف علي التهانوي والشَّيخُ إلياس مؤسس الحركةِ والشيخ زكريا ختن الشيخ إلياس والشيخ أبا الحسن علي الندوي؛ هؤلاء كلُّهم غريقون فِي التَّصوف المُبعدِ فِي الخرافات، وهؤلاء علماؤُهُم وأكابِرُهم، مع ما لديهم مِن البيعاتِ التصوفية الطُّرقية، وليس فِي هذه الجماعةِ عُلماء إلا قلائلُ، وأكثرهم جهَّال يصدون النَّاسَ عن العِلْم والحَقِّ، ويَشغلونَهم بالحكايات والأباطيلِ والخُرافاتِ، اللهم إلَّا شيئًا منَ الحقِّ المشوَّه والممزوج برُوحِ الرَّهبانية الممنوعة الباطلة، ولذا؛

فقد صَدَقَ مَن قَالَ: إنها جماعةُ جُهَّالٍ»(١).

وقالَ الأستاذ -أَيْضًا- فِي (ص٤٦): «ومِن بَعْض ميزاتِ الجَماعة وأكابرها ما عُرف عنهم أنهم يقرُّون بالتوحيد، ولكنَّ توحيدَهم لا يزيد عن توحيدِ مُشْركي مكَّةَ؛ أي: أن كلامَهم يطولُ فِي جانب من توحيدِ الرُّبوبيَّةِ فقط، وبصبغة التصوُّف وفلسفة التصوف فقط، وأما توحيدُ الألوهية والعباداتِ؛ فهُم فقراءُ معدمونَ مُفْلِسون، بل بصراحة هم مُشْركون فيها، وأمَّا توحيدُ الأسماء والصفات؛ فهم بيْنَ أشاعرة وماتريديةٍ فيها، وإلىٰ الثَّانيةِ هُم أقربُ»، انْتَهىٰ(٢).

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمن بنُ أحمَدَ فِي (ص٤٠): «وفي الذِّكر يقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالَىٰ أمَرَ بالصَّلاةِ فِي كِتابه العَزيز، ولكنْ أمَرَنا بالذِّكر أكثر ممَّا أمرَنَا بالصَّلاة، ويقولون: إنَّ الصَّلواتِ فرضٌ، ولكنَّ الفَرْضَ لا يُقْصَر علىٰ الصَّلواتِ الخَمْسِ فحسب، بلْ هناك أمَرَنا اللهُ بالذِّكر أكثرَ ممَّا أمَرَنَا بالصَّلاة، وهَذَا الذِّكرُ المأمورُ به غير الصَّلاةِ... إلىٰ آخِرِ ما يَقولونَ، وَمَع أنَّ الصَّلاةَ هي الذِّكر -أَيْضًا-، يقولُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، ولكنَّهم يَعْنون بالذِّكر الأوْرادَ.

ففي مبدأ الأمرِ يفسرونَ الذِّكر بالاستحضار؛ أي: تذكُّر آياتِ اللهِ وآلائِه وصفاتِه وأسمائِه واستحضارها وعدمِ الغَفلة عنْها كما هو المَعْروف عِنْدَ أهل الحقِّ خَلَفًا عن

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤٥).

(٢) المصدر السابق (ص:٤٦).

سلف، ثم يُفَسرون الذِّكر بالأوراد المأثورَةِ والمَنقولَةِ الثَّابتةِ، ثُمَّ يتدرَّجون بها إلىٰ غيرِ الثَّابتةِ، ومِنْها إلىٰ الأوراد المتَّخذة عِنْدَ الصُّوفيَّةِ؛ أي طريق كانَ مِن طرق الصُّوفيَّةِ، وهكذا يتعيَّن معنىٰ الذِّكر ومِصداقهُ عِندهم، وهكذا يتعيَّن الواجِبُ عنْدَهم فِي بابِ الذِّكر؛ فالتدرُّج أصل عمليٌّ عظيم فِي سياسة حلقَتِهم»، انْتَهىٰ[1].

وقد ذكرْتُ فِي أوَّل الكِتاب أنَّ مِن أذكارِ التَّبْلِيغِيِّينَ: (إلا الله)؛ أربعُ مِئةِ مرَّة، و(الله، الله)؛ ستّ مئة مرة يوميًّا، والأنفاس القدسيَّة؛ عشر دقائق يوميًّا، وتتحقَّق بالتصاق اللِّسان فِي سقف الفم والذكر بإخراج النَّفَس من الأنفِ علىٰ صورة لفظ (الله)، والمراقبة الجشتية؛ نصف ساعة أسبوعيًّا، عِنْدَ أحدِ القبور؛ بتغطية الرَّأس والذِّكر بهذه العِبارة (اللهُ حاضِري، اللهُ ناظِري).

ومِن أذكارِهم -أَيْضًا- أنهم يكرِّرون كلمة (لا إلهَ) ستَّ مئة مرةٍ، ثم يكررون كلمة (إلا الله) أربعَ مئة مرَّةٍ.

ومِن أذكارهم -أَيْضًا- الاقتصارُ علىٰ كلمةِ (هو، هو، هو) بدلًا عن قول (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، والاقتصار علىٰ هذه الكلمةِ هُو ذكر خاصةِ الخاصةِ عِنْدَ الصوفيين وأتباعِهم.

ومِن أذكارهم وأورادهم الَّتِي يُداومون عليها قراءة «دلائلِ الخيرات»، وهو مشتملٌ علىٰ الغلوِّ فِي النَّبِي صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإطرائِه.

وهذهِ الأذكارُ كلُّها بدعٌ وَضَلالة، ومِن الشرع فِي الدين بما لم يأذَنْ به اللهُ،

---

(١) المصدر السابق (ص:٤٠).

وبعضُها يتضمَّن الكفْرَ الصَّريح ست مئة مرة، وذلك فِي تكريرهم قول: (لا إله) ست مئة مرة مَعَ فصْلِها عن قولِ: (إلَّا اللهُ) بزمنٍ متراخٍ بين أول كلمةِ التَّوحيدِ وآخرِها، وبعضها يتضمَّن الشِّركَ الأكبرَ، وذلك فِي المراقبة الجشتية عِنْدَ القبور والمرابطة عندها لانتظارِ الكشف والكراماتِ والفيوضِ الروحيةِ مِن أهل القبورِ.

وهذه الأذكارُ الَّتِي قد فُتن بها التَّبْلِيغِيُّونَ كلها بِدَعٌ وَضَلالاتٌ وَتَلاعب بذكرِ الله واستهزاءٌ بالله وبذِكْرِه.

وإنَّه لينطبق علىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ قول الله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمن بنُ أحمَدَ:

«**الأصل الرابع:**

وفي إكرام المسلم يقولون: إن كل من يقرُّ بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ محمد رسول الله)؛ وجب منا الإِكرام له، وإن رأينا منه الكبائرَ، أو أكبرَ الكَبائرِ، فَنَحن لا نكْرَه العاصِي، ولكنَّا نكرهُ المَعصيةَ! ويُغالونَ فِي هَذَا القولِ، ويَتَمادونَ فِي العَمل به دونَ انتهاءٍ،

ويَتنكَّرون لكلِّ حد فِي هَذَا الصَّددِ بالنِّسبة لكلِّ مَن يَنْتمي إِلَيْهم أو يُرجىٰ منه أن يأتِيَ فِي شَبَكَتِهم وأنْ يكونَ مِنهم، حتَّىٰ تُؤَدِّي بِهِم المسألَةَ إِلىٰ مُوالاةِ مَن حادَّ اللهَ ورَسُولَه، ومُوالاةِ الجُهَّالِ، وَمُناصرةِ الجَهلِ المُطبِقِ.

ولا شكَّ أنَّهم يشجِّعون النَّاس عَلىٰ الجَهْل المُطبقِ، وعَلىٰ الإشْراكِ وعِبادةِ القُبورِ باسْمِ الزِّيارةِ وَالأدَبِ والمُكاشفَةِ والمُرابطَةِ والمُراقَبَةِ، وباسْمِ التوسُّل وأخذِ الفُيوضِ الرُّوحيَّةِ مِن أهلِ القُبورِ، ويَدْعونَ النَّاسَ إلىٰ البِدَعِ والخُرافاتِ باسمِ الأدَبِ وحُبِّ الصَّالحينَ وباسمِ إكرامِ المُسْلمِ، شأنُهم فيه شأنُهم فِي كلِّ أصلٍ مِن أصولِهم، وشأنُ كل مبتدعٍ مغرمٍ ببدعتِهِ يؤيِّد بدعَتَه ويُتَوصل إليْهَا حيثُ كانَ؛ فهِيَ كلمةُ حَقٍّ أُريدَ بِها الباطِلُ، وقدْ ينتَهِي بكلِّ ذلكَ ما انْتَهىٰ إليْهِ عقيدَةُ وحدةِ الوُجودِ مِن مساواةِ المُسلم والكافِرِ»، انْتَهىٰ(١).

وقالَ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص١٥) مِنْ كِتابِهِ «السِّراج المُنيرِ»: «القاعدَةُ الرَّابعةُ - وهي قولُهُم: إكرامُ كُلِّ مُسلمٍ - صحيحةٌ لَو أنَّهم يطبِّقونها، ولكنهم لا يطبِّقونها؛ إلا مَع مَن يَفعلُ بِدعتهم، وهي السِّياحَةُ، ومَن تنزَّه عنها مِن المُسلمينَ يُبغضونَهُ أَشَدَّ البُغضِ»، انْتَهىٰ(٢).

قلتُ: قدْ حصَلَ منْهُم الأَذىٰ لغيرِ واحدٍ مِن المُخالفينَ لَهُم والمُنكرينَ لِبدَعِهم، وحَصَل منْ بعضِ أُمرائِهم العُقوبةُ الشَّديدةُ لِمن عابَ أفعالَهُم وسِياحَتَهم؛ كَما تقدَّم ذَلِك فِي القِصَّة الخامسَةَ عشْرَةَ مِن قِصَصِهم المنكرَةِ، وهي قصَّتُهم مع

---

(١) المصدر السابق (ص:٤٠، ٤١).

(٢) «السراج المنير» (ص:١٥).

فاروق حنيف؛ فلْتُراجعِ القِصَّةُ، ولْيراجعِ التَّعليقُ عليْها؛ فإنه مهمٌّ جدًّا(١)، وفيهِ بيانٌ لمُخالفَتِهم لأصْلِهم الَّذِي زعموه، وهو إكرامُ المُسلمِ.

وهَذَا الأصل يعدُّ معدومًا عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي حقِّ المسلم المتمسِّك بالسُّنَّةِ، وإنَّما يعملون به مع المُوافقينَ لهم والمُتَّبعين لبِدْعتهِم.

وقدْ ذكرَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٤٢): أنَّ «جماعَةَ التَّبليغِ تُؤمِنُ بالطُّرق الأرْبع: الجَشتيَّة، والنَّقشبندية، والقادرية، والسهروردية، وتزْعُمُ أنَّه لو ماتَ أحدٌ ولم يُبايع علىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ؛ لماتَ ميتةً جاهليَّةً»، انْتَهىٰ(٢).

قلتُ: لا يَخْفىٰ ما فِي هذه العبارةِ الخطيرَةِ مِن الغلوِّ الشديد فِي الطُّرق الأربعِ الَّتِي هي من شَرْعِ الشَّيطان وأولياءِ الشَّيطان، وما فيها -أَيْضًا- من التهوُّر القبيحِ فِي الحُكم علىٰ مَن لم يُؤمن بها ولم يُبايعْ عليها بأنه يموتَ مِيتةَ الجاهليَّةِ؛ أي: كما يموتُ أهلُ الجاهلية من الضَّلالِ وَالفُرقةِ.

وعلىٰ هَذَا القولِ الباطلِ؛ فإنَّ مَن لم يُبايعْ علىٰ شيْءٍ مِن طُرُقهم الأربعِ يكونُ ممَّن ليس معه من الإسلامِ ما يستحقُّ به الإكرامَ الَّذِي قد جعَلَه التَّبْلِيغِيُّونَ أصلًا من أصولِهم السِّتَّة مع كُلِّ مُسْلم؛ لأَنَّهُ - علىٰ حدِّ زَعْمِهم - مِن أهلِ الضَّلالِ والفُرقةِ، وَما يدري هَؤلاءِ الهَمجُ الرَّعاع أنَّهم هم المتَّصفون بالجَهلِ والضَّلال والفُرقةِ؛ لأَنَّهم قدْ خالفوا المنهج الَّذِي كان عليه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه والتَّابعون لهم بإحسانٍ، وسلكوا مناهجَ أهلِ البدَعِ والأهواءِ من الصوفيَّةِ وغيرِهم، وتعلَّقوا بطُرقِهم

(١) (ص ٩٧٣).

(٢) «جماعة التبليغ» (ص:٤٢).

الَّتِي أحدثوها فِي الإِسلامِ، وهيَ مِن الشَّرعِ فِي الدين بما لم يأذنْ بِهِ اللهُ.

وقدْ أخبرَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ أمَّتَه تَفْترقُ علىٰ ثلاثٍ وَسَبعينَ فِرقَةً، كُلُّهَا فِي النَّار إلَّا واحدةً. قالوا: مَن هي يا رسولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَا أنَا عليْهِ وأصْحابِي**»(١).

فهَذَا الحديثُ مِيزانُ عدْلٍ توزَنُ بِه أقوالُ المُنتسبينَ إِلىٰ الإِسلام وأعمالِهم، فمَن كانَ مِنْهم سالكًا الصِّراطَ المُستقيمَ الَّذِي كان عليه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه؛ فهُو مِن الفِرقةِ النَّاجيَةِ، ومَن كان سالكًا سبيلًا غيرَ سبيلِهِم؛ فهُو مِن الفِرق الهالِكَةِ شاءَ أمْ أَبَىٰ.

ومِن الطُّرقِ الجائرَةِ عَن الصِّراطِ المُستقيمِ: طُرُق التصوُّف والتبليغِ؛ شَاءَ أصحابُها أمْ أبَوْا، ومَن ماتَ مِنْهم وهُو علىٰ بدعته؛ فقدْ ماتَ ميتَةً جاهليَّةً.

وقدْ روىٰ ابنُ جريرٍ وغيرُهُ مرفوعًا وموقوفًا: أنَّه قالَ فِي هذه الآيةِ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾ [الأنعام:١٥٩]: «وَلَيْسوا مِنْك، هُم أَهْلُ البِدَعِ وأهلُ الشُّبُهاتِ وَأَهْلُ الضَّلالَةِ مِن هذِهِ الأمَّةِ»(٢).

* *

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وحسنه الألباني.

(٢) «تفسير الطبري» (١٢/ ٢٧١)، ولا يصح مرفوعًا، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٤٣٨): «لكن هذا إسناد لا يصح، فإن عباد بن كثير متروك الحديث، ولم يختلق هذا الحديث، ولكنه وهم في رفعه، فإنه رواه سفيان الثوري عن ليث -وهو ابن أبي سليم- عن طاوس، عن أبي هريرة في هذه الآية أنه قال: نزلت في هذه الأمة».

فصلٌ

قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمن بنُ أحمَدَ:

«**الأصْلُ الخامِسُ:**

وفِي إخلاصِ النِّيَّةِ يوجبونَ إخلاصَ النِّيَّةِ للهِ وَحْدَه، وعدَمَ الرِّياءِ وَالسُّمعَةِ أو الأغراضِ الدنيويَّةِ، ولكنْ حسب فهمي لهم وتعبيري عنهم: إِلَّا ما كانَ من بابِ شدِّ أزر الحلقةِ والجَماعةِ؛ فلا بأسَ؛ لأنَّ ذلك يعتبرونه فِي سبيلِ الحقِّ ودعم قضيَّةِ التَّبليغ. هَذَا من جهة. ومن جهةٍ أخرىٰ حيث إنَّ الإخلاص صعبُ المَنالِ، وليسَ بسهلٍ، ولا يتأتَّىٰ مع كلِّ إنسانٍ، ولا سيما فِي عصرنا هَذَا؛ فلِذَلِك يحتاجُ إلىٰ التَّصحيح والتعويد، ولا تصحيحَ ولا تَعْويد إلا بِتَمارينَ معلومةٍ فِي التركيز وربطِ التَّوجُّه فِي شيء معينٍ عن طريقِ المُراقبَةِ وما إِلَيْها.

والظَّاهر أنَّ هَذَا هو السِّرُّ فِي كلمَةِ (تَصحيحِ النِّيَّةِ) بدلًا من (إخلاصِ النِّيَّةِ) أوْ معها، والسِّرُّ فِي الانصرافِ عَن معهودٍ إلىٰ غيرِ معهودٍ.

وحيثُ إِنَّ هذهِ الأشياءَ كلَّها مِن أعمالِ القُلوبِ، فاحْتاجتْ إلىٰ التَّصوُّف والسُّلوك مَسْلك أهلِ صَفاءِ القُلوب، وَحَيْث إنَّ إخلاصَ النِّيَّةِ معَ ما فيه مِن الخُطورةِ والصُّعوبةِ واجبٌ أساسِيٌّ يتوقَّف عليه الأجْرُ والقَبولُ؛ فبِمِقدارِ خطورَتِه ووجوبِه يجبُ التَّأمين، ولا تأمين -أي: ولا ضمانَ- للتَّصحيحِ والتَّجريد والتعويد فِي أعمالِ القلوبِ إلَّا بهَذَا التصوفِ والمسالكِ والطُّرقِ كما هو المجرَّبُ في زعْمِهم، ومِن هُنا

دَخَلْنا فِي تَصَوُّف المُتأخِّرين بكلِّ سُهولَةٍ، ومِن حيثُ لا نَدْري، وأصبحنا صوفياء، مصبوغين بصبغتهم، ضاربين ضرباتٍ تصوفيَّةٍ فِي مراقبات سلوكيَّةٍ، فرحين بها، مطمئنين إليها، ومتشكرين لجماعة التَّبليغ، حيث إنهم أخرجونا من عوالِمِ غيرِنا وأدخلونا فِي عوالِمِ أنفسنا؛ فلا جهادَ إلَّا مع النَّفس، ولا إنكار إلَّا عليه، وأيُّ منكرٍ أكبرُ منهُ؟! وأي طاغوتٍ أطغىٰ منه؟! وأي عِراك أعرك من معركة النَّفس؟! فبهذه الضرباتِ التصوفيَّةِ علىٰ النفس والهوىٰ أكسبونا كلَّ شيءٍ، هَذَا زعمهم وزعمُ أتباعِهم والمنحرفين معهم، فيا لله العجب! وإنَّا لله وإنَّا إليهِ راجعونَ».

قال الأستاذ سيف الرحمن: «ويلاحظ أنَّ الذِّكر وإكرامَ المسلم وتَصحيح النِّيَّةِ - أي: هذه الأصولَ الثلاثةَ خاصَّةً - تفتح علىٰ كُلِّ مَن رافقَهُم بابَ التَّصوفِ علَىٰ مِصراعيه، وَيا لَيْتَه لوْ كانَ ذَلك تصوُّفَ القُدماء الَّذِي كاد أن يكونَ شبيهًا بالإِحسانِ وقريبًا من تأصيلِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولكنَّهُ مع الأَسَفِ الشَّديد المُقلِقِ تصوُّف المتأخِّرين، الَّذِي دَخَلَ فيه الشَّيءُ الكثير من فلسفةِ الأعاجِمِ: اليونان، والفرس، والهندِ، وغيرِهِم».

قالَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ: «ويُلاحظُ كذلك أنَّ أُصولَ الجَماعةِ هَذه خاليةٌ كُلَّ الخُلُوِّ مِن أصل عظيمٍ وشرْطٍ أساسيٍّ فِي القَبولِ، وهُو تصحيحُ العَمَلِ، وعَلىٰ ما يظهر أن هَذَا الفراغَ كانَ عَن قصدٍ مَقصودٍ»، انْتَهىٰ[1].

قلتُ: قدْ ذكرتُ فيما تقدم عن أمراءِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومشايخِهم الكِبارِ قصصًا كثيرةً مما وقع منهم من الشِّركِ الأكبرِ والغلو فِي القبور وأهلِها والمرابطة علىٰ القُبورِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤١ -٤٣).

لانتظارِ الكَشْف والكَراماتِ وَالفيوضِ الرُّوحية مِن أهلِ القُبور، وذكرتُ عنهم - أَيْضًا- من البِدَعِ والأباطيل والعقائدِ الفاسِدَةِ شيئًا كثيرًا(١).

ولا شكَّ أنَّ الفَسادَ الظَّاهر فِي أقوال التَّبْلِيغِيِّينَ وأعمالِهم يدلُّ علىٰ فسادِ النِّيَّاتِ عندَهم، وبُعدها عن الإخلاصِ للهِ.

وقدْ ثبتَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه قَالَ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ**».

رَوَاهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وأهلُ «السُّنَنِ»؛ مِن حديثِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

قالَ بعضُ العُلماءِ فِي الكَلامِ عَلىٰ هَذَا الحديثِ مَا مُلَخَّصُه: «إِنَّ الأعْمالَ تَتْبَعُ النِّيَّةَ»(٣).

وإذا كانت الأعمال تابعة للنِّيَّات؛ فإنَّ الشِّركَ بالله والمرابطةَ علىٰ القبور لانتظارِ الكشفِ والكرامات والفيوضِ الرُّوحيةِ من أهلِ القبور لا تكون النِّيَّةُ فيه صالحَةً وخالصةً لوجْهِ اللهِ، وإنَّما تكون خالصةً لمَن تعلَّقت القلوبُ بِهم مِن الموتىٰ وغيرِهم فِي رجاء جلْبِ النفع أو دفعِ الضُّرِّ، وهكذا سائر الأقوالِ وَالأعْمالِ الفاسدةِ

---

(١) يراجع ذلك فيما بين القصة السادسة عشرة من غرائب المنكرات الَّتِي وقعت من التَّبْلِيغِيِّينَ وبين الفصل الَّذِي ذكرت فيه أصولهم (ص ٩٨٠-١١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥)، وابن ماجه (٤٢٢٧).

(٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣).

عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فإنَّها تابعةٌ لِفَساد النِّياتِ عِنْدهم، وَاللهُ أعْلَمُ.

فصل

قالَ الأستاذُ سيْفُ الرَّحمن بنُ أحمَدَ:

«الأصلُ السَّادسُ:

وفِي التَّبليغ الجَماعي يقولونَ: إنَّه الجِهادُ الأكبرُ، ويكرهون كُلَّ دعوةٍ لا تكونُ علىٰ نَمَطِهم هَذَا، ويمنعونَ النَّاس عَن الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ وَإلىٰ كِتابِهِ وَسُنَّةِ رسولِهِ فِي حَلْقَتِهم خاصَّةً؛ إلا فِي كابوس أصولِهم وتعاليمهم ومنهجِهم، وإلا فِي نطاقِ الحكايات والأقوالِ والأحلامِ والرُّؤىٰ الصَّالحَةِ والفَضائلِ ممَّا يُلائِمُ عقائِدَهم وخُرافاتِهِم، ويُبَالغونَ فِي خُروجِهم الجَماعيِّ للتَّبليغ مُبالغاتٍ عجيبَةً، ويُغالونَ فِيهِ مُغالاةً ما بَعْدَها مغالاةٌ، يتجاوزون فيها الحدودَ المَعقولَةَ والمنقولة، ويقصُرُ عنها البيانُ»، انْتَهىٰ(١).

وفيما ذكَره الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ عن التَّبلِيغِيِّينَ أنَّهم يمنعون النَّاس عن الدَّعوة إلىٰ اللهِ وإلىٰ كتابهِ وسُنَّةِ رسوله، أوضحُ دليل علىٰ فَسادِ نِيَّاتِهم، وَبُعدِها عن الإخلاصِ للهِ، والمُسارعةِ إلىٰ ما يُرضيهِ مِن الدَّعوةِ إليه وَإلىٰ كِتابهِ وَسُنة رَسولِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وقالَ الأستاذ -أَيْضًا- فِي (ص٢٤ - ٢٥) فِي ذِكْرِ مَساوئ التَّبْلِيغِيِّينَ: «ومِنْها اعتقادُهُم فِي خُروجِهم للتَّبليغِ أنَّه الجهادُ، بل الجهادُ الأكبَرُ، وتطبيقُ أحاديثِ الجهادِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤٣).

الشَّرعي كلِّها علىٰ خروجِهم للتَبليغ، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦] »(١).

وقالَ -أَيْضًا- فِي (ص٥١): «وممَّا يُعْرَف عن هؤلاءِ أنَّهم يعتقدونَ أنَّ مَن خرَجَ معَهُم فِي التَّبليغِ الجَماعي؛ فقدْ جاهدَ جِهادًا كَبيرًا وَأكبرَ، والَّذِي ما عليه من مزيدٍ؛ إلا التَّكرار منه؛ فإنهم يرون الخُروج معهم فِي التَّبليغ الجَماعي أفضلَ منَ الجِهادِ بالسَّيفِ والقلَمِ، وأفضل من محاربةِ أعداءِ اللهِ ورسولِهِ وجِهاد فِي سبيله، وأفضلَ منَ الدِّفاعِ عنْ بيضةِ الإِسلامِ والمُسلمين، فمَن أتىٰ بذلك؛ أتىٰ بسُنَّةِ الأنْبياءِ وَالمُرسلينَ، وأتىٰ بسُنَّةِ سيِّدِ الأنْبياءِ وَالمُرسلينَ، وأتَىٰ بالَّذِي وكالَّذِي خرَجَ لهُ الصَّحابةُ -رِضوانُ اللهِ عليْهِم أجمعينَ- فِي المعارك وميادينِ الجِهاد»، انْتَهىٰ(٢).

وذكر مُحمَّد أَسْلَم عن الشَّيخِ إلياس مؤسسِ جماعةِ التبليغ: أنه قَالَ: «انكشفت عَلىٰ هذه الطريقة للتَّبليغِ، وألقي فِي رُوعي فِي المَنامِ تَفْسيرُ الآيةِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠]: أنَّك أُخرِجْتَ للنَّاس مثلَ الأنبياءِ.

وفِي تعبير هَذَا المعنىٰ بـ(أُخرِجَتْ) إشَارةٌ إِلىٰ أنَّ العملَ لا يكونُ فِي مكانٍ واحدٍ، بلْ يحتاجُ فيه إِلىٰ رَحلاتٍ إلىٰ البلادِ، وعَملك الأمرُ بالمعروفِ وَالنَّهيُ عن المُنكرِ.

وأُشيرَ بِقوله: (تُؤْمِنُونَ): أنَّ نفسَ إيمانك يَرقىٰ وَيَزدهرُ، وَإِلَّا؛ فحصولُ نفسِ الإيمانِ معلومٌ مِن: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١١٠]، فلَا تَقْصد هدايةَ الآخرين، بلِ انوِ نَفْعَ نفْسِكَ.

---

(١) المصدر السابق (ص:٢٤، ٢٥).

(٢) المصدر السابق (ص:٥١).

والمُرادُ مِن قولِه: ﴿أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]: الأعاجِمِ سوىٰ العَرَبِ؛ لأنَّه قيل فيهم: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام:١٠٧]، وَالمُرادُ مِن ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١١٠] العربُ، وَالمُرادُ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾ غيرُهم مِن الأعاجِمِ.

والقرينَةُ علىٰ هَذَا قوله: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١١٠]، فقالَ هناك: ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١١٠]؛ بدَلَ: خيرًا لكُم؛ لأنَّ تكميلَ إيمانِ المبلغ والداعي يحصُلُ بالتَّبليغِ، سواءٌ قَبِلَ المخاطَبُ دعوتَهُ أم لَمْ يقبَلْها، وَإن تأثَّر المخاطَبُ بالتَّبليغِ، فاشتغَلَ بأمْرِ الدَّعوةِ وَالتَّبليغِ؛ استفادَ شخصيًّا، فلا تتوقَّف فائدةُ المبلغ علىٰ قَبولِ الدَّعوةِ وَعَدَمِ قَبُولِها»(١).

قال الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي: «سمعْتُ أنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يحتجُّون بقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]؛ عَلىٰ الخروج للسِّياحةِ المُبتدعَةِ، ولكنْ لمْ يخطُرْ ببَالِي قطُّ أن شيخَهم محمَّد إلياس ينزل إلىٰ هذهِ الدركةِ حتَّىٰ يحتجَّ بِها عَلىٰ ذَلِك»، انْتَهىٰ.

وذكرَ مُحمَّد أَسْلَم عن محمَّد إلياس: أنَّه أقامَ بَعْدَ الحَجِّ مدَّةً فِي المَدينَةِ المُنوَّرَةِ فِي شهْرِ شَوالٍ ١٣٤٤هـ، فكانَ يقولُ: «إِنِّي أُمِرْتُ فِي أَثْناءِ إِقامتي فِي المَدينةِ بالقيامِ بِالتَّبليغِ، وَقِيلَ: نسْتخدِمُك. فقضيتُ أيَّامًا فِي قلقٍ واضْطرابٍ، كيفَ يَقومُ مِثْلي الضعيفُ بهَذَا العملِ؟! فَقَصَصْتُ هذِهِ القصَّةَ أمامَ عارفٍ، فقَالَ: لماذا أنْتَ فِي هَذَا القلق والاضطرابِ؟! فما قيل لك أن تقومَ بالعملِ، وَإنَّما قيل لك: نسْتخدِمُك! فمَن

(١) «ملفوظات إلياس» لمحمد منظور النعماني (ص:٤١٥)، ط. الرشيدية، ساهيوال - باكستان.

يُرِدْ أنْ يَسْتخدِمَك فَليستخدِمْ».

قال مُحمَّد أَسْلَم: «وكانَ يقولُ الشَّيخُ إلياس: إنِّي إذا كنْتُ أَذْكُر؛ كنتُ أُحِسُّ ثقلًا، فلما قلْتُ للشَّيخ الكنكوهي (مرشده رشيد أحمد)، فترَعَّدَ، وقَالَ: شَكَىٰ هذِه الشَّكوىٰ الشَّيخ مُحمَّد قاسم إلىٰ حاجي إمدادِ اللهِ».

ثُمَّ ذكَرَ مُحمَّد أَسْلَم شكوىٰ الشَّيخ مُحمَّد قاسم نانوتوي إلىٰ مُرشِدِه، وهِي أنه قَالَ: «كُلَّما وُضِعَت السُّبحة فِي يَدِي؛ ابْتُليت بِمُصيبَةٍ، وبَلَغ الثقلُ بحيثُ لو وُضع عليَّ صَخراتٌ؛ كان كلُّ صخرةٍ منها مئةَ طنٍّ، ووَقَف اللِّسانُ والقلبُ. فقال الشيخ إمداد الله لمُريدِهِ محمد قاسم نانوتوي: إن هَذَا فيضانُ النبوَّةِ علىٰ قَلْبِك، وهَذَا هو الثِّقلُ الَّذي كان يحسُّه النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقْت الوَحْي، فَيَسْتخدمُك اللهُ بِعَملٍ كانَ يفعَلُه الأنْبياءِ»(١).

قالَ مُحمَّد أَسْلَم: «ويكتُبُ الشَّيخُ إلياس فِي خطابٍ أرْسَلَه إلىٰ أعضاءِ جَماعتِهِ: إذا لَمْ يُرد اللهُ أنْ يقومَ أحدٌ بعملٍ؛ فلا يُمكنُ حَتَّىٰ الأنْبياء أنْ يبذلوا جُهودَهم فَيقُوموا بِشَيْءٍ، وإِذا أرادَ اللهُ شيئًا؛ يقم أمثالكم الضُّعفاء بِالعملِ الَّذِي لم يستطِعِ الأنبياءُ»(٢).

قلتُ: قدِ اشتمَلَ كلامُ مُحمَّد إلياس عَلَىٰ طوَامٍّ عِظام مِمَّا ألقاهُ الشَّيطان إليْهِ مِن طريقِ المُكاشفةِ الَّتي زعَمَها، وهِي مِن دعوىٰ عِلْمِ الغَيبِ، وعِنْد الصُّوفيَّةِ والتَّبْليغِيِّينَ أَنَّها مِن الكَراماتِ، وَهِي فِي الحَقيقَةِ مِن وحيِ الشَّيطانِ وَتَلعُّبه بِهِم، وكذَلِك ما زَعَم أَنَّه أُلْقِي

(١) «سوانح قاسمي» (١ / ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٢) «مكاتب إلياس» (ص ١٠٧ - ١٠٨).

فِي رُوعه[1] في المنامِ مِن التَّفسيرِ الَّذِي هو غايةٌ فِي التَّخبيط والقَوْلِ فِي القرآنِ بغيرِ عِلْمٍ؛ فهو -أَيْضًا- من تلعُّب الشَّيطانِ بِهِ فِي المَنامِ؛ فقَدْ تلعَّب به فِي اليقظَةِ وَالمنامِ، وخَدَعَه، وأغواهُ، وأغْرَاه بنَشْرِ بدَعِ التَّبليغِ، حتَّىٰ فشتْ وانتشرَتْ فِي الأقطار الإِسلاميَّةِ وغيرِ الإِسلاميَّةِ، وهَذَا مما يُحبُّه الشَّيطانُ وَيُزيِّنه لأوليائِهِ ويحثُّهم عليْهِ.

وقدْ رويٰ أبو الفرَجِ ابنُ الجوزِيِّ بإسنادِهِ إلىٰ سُفيانَ الثَّورِيِّ: أنه قَالَ: «البِدْعَةُ أحبُّ إلىٰ إبْليسَ مِن المعصيةِ، المَعصيَةُ يُتابُ مِنْها، وَالبِدْعَةُ لا يُتابُ منْهَا»[2].

الطَّامَّةُ الأُولَىٰ: تَفسيرُهُ لِقولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]: بمجرَّد رأيِهِ الفاسِدِ وما تتطلَّع إليه نفسُهُ مِن نشْرِ بدعَةِ التَّبليغِ.

وحاصِلُ تفسيرِهِ للآيَةِ يرجِعُ إِلىٰ الافتراءِ علىٰ اللهِ تَعالَىٰ والإِلحادِ فِي آياتِهِ.

وقدْ قالَ شيخُ الإِسلام أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ: «مَن فسَّر القُرآنَ أَوِ الحديثَ وتأوَّلَه علىٰ غيْرِ التَّفسير المَعروفِ عَن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ؛ فَهُو مفترٍ علىٰ اللهِ، ملحدٌ فِي آياتِ اللهِ، مُحرِّفٌ لِلكلمِ عَن مواضِعِه، وهَذَا فتحٌ لبابِ الزَّندقةِ والإِلحادِ، وهُو معلومُ البُطلانِ بِالاضْطرارِ من دينِ الإِسلام» انْتَهىٰ كلامُه، وهو فِي (ص٢٤٣) من المجلدِ الثَّالثَ عَشَرَ مِن «مجموعِ الفَتاوىٰ»[3].

وقالَ الشَّيخُ -أَيْضًا- فِي (ص٣٦١) منَ المُجلَّدِ المذكورِ: «مَن عَدَل عَن

---

(١) قال الجوهري في «الصحاح» (٣/ ١٢٢٣): «الرُّوع: -بالضم- القلب والعقل، يُقَال: وقع ذلك فِي روعي؛ أي: فِي خَلَدي وبالي».

(٢) «تلبيس إبليس» (ص:١٥).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٤٣).

مذاهِبِ الصَّحابَةِ وَالتَّابعينَ وَتَفْسيرِهِم إلىٰ ما يُخالِفُ ذلكَ؛ كانَ مُخطئًا فِي ذَلِك، بلْ مُبْتدعًا»، انْتَهىٰ(١).

وقدْ وردَ الوعيدُ الشَّديدُ لمَن فسَّر القُرآنَ بِرأيِهِ، وَذَلك فِيمَا رَواهُ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وابن جريرٍ، والبغويُّ؛ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَن قالَ فِي القُرآنِ بغيرِ علمٍ؛ فلْيتبوَّأ مقْعَدَه مِن النَّارِ**». قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٢).

وفِي روايةٍ لابنِ جريرٍ: «مَن قالَ فِي القُرآنِ بِرأيِهِ أو بِما لا يَعْلم؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعدَهُ مِن النَّارِ»(٣).

وَفِي رِوايةٍ لِلتِّرمِذِيِّ وابنِ جريرٍ وَالبَغَوِيِّ: «**مَن قال فِي القُرآنِ بِرأيِهِ؛ فلْيتبَوَّأْ مقْعَدَهُ مِن النَّارِ**». قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حَسَنٌ»(٤).

وروىٰ ابنُ جريرٍ -أَيْضًا- عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه قَالَ: «مَن تكلَّم فِي القُرآنِ بِرأيِهِ؛ فلْيتبوَّأْ مقعَدَهُ مِن النَّارِ»(٥).

وَرَوَىٰ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وابنُ جريرٍ، والبَغويُّ؛ عن جُندبِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٣٦١).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٣) (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٧٨٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨).

رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَن قالَ فِي القُرآنِ برأيِهِ فأصابَ؛ فقدْ أَخْطأَ»(١).

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هكذا رُوي عن بعْضِ أهلِ العلمِ من أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرِهم أنَّهُم شدَّدوا فِي هَذَا فِي أن يفسَّر القُرآنَ بغيرِ عِلْمٍ»(٢).

وروى ابنُ جريرٍ عنْ عبيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ؛ قَالَ: «لقدْ أدركْتُ فُقهاءَ المَدينةِ، وإنَّهم لَيعظِّمون القولَ فِي التَّفسيرِ، مِنْهُم: سالمُ بنُ عبدِ اللهِ، والقاسمُ بنُ محمَّدٍ، وسعيدُ بنُ المُسَيِّبِ، ونافعٌ»(٣).

وقالَ البغويُّ: «قال شيخُنا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ(٤): قدْ جاءَ الوعيدُ فِي حقِّ مَن قالَ فِي القُرآنِ برأيِهِ، وذلِكَ فيمَن قالَ مِن قِبَلِ نفسِهِ شيئًا من غيْرِ عِلْمٍ»، انْتَهىٰ(٥).

الطَّامَّةُ الثَّانِيَةُ: التَّلويحُ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ مَعَ التَّسَتُّرِ بِدَعْوَى التَّبليغِ، وَيَكادُ التَّلويحُ أنْ يكونَ صَرِيحًا فِي أَرْبَعَةِ مَواضِعَ مِن كَلامِهِ:

المَوْضِع الأَوَّلُ: قولُهُ: «إنَّه أُخْرجَ للنَّاس مِثْلُ الأنبياءِ»، وهَذَا صريحٌ فِي دَعْوَى المُساواةِ بِالأَنْبياءِ.

قالَ الجوهَرِيُّ وغيرُهُ مِن أهلِ اللُّغَةِ: «مِثْل: كَلِمَةُ تَسْوِيَةٍ؛ يقَالَ: هَذَا مِثْلُه ومَثَلُه؛

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٧٨)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٥)، وضعفه الألباني.

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٢٠٠).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٥).

(٤) هو القاضي حسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المرورُذي، صاحب «التعليقة فِي فقه الشافعية»، توفي فِي المحرم سنة اثنتين وستين وأربع مئة.

(٥) «تفسير البغوي» (١/ ٤٦).

كما يقَالَ: شِبْهُه وشَبَهُه؛ بمَعْنًىٰ»، انْتهىٰ[1].

ومَن زعَمَ أنَّه مثلُ الأنبياءِ؛ فقد ادَّعىٰ النبوَّةَ، شاءَ أمْ أبَىٰ.

المَوضعُ الثَّاني: قولُه: «إنَّه أُخْرج إلىٰ الأعاجِم دونَ العربِ؛ لأنَّه قيلَ فيهم: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الأنعام:١٠٧]».

الموضِعُ الثَّالثُ: قولُه: «إنِّي أمرْتُ فِي أثْناء إقامَتِي فِي المَدينةِ بالقِيامِ بِالتَّبليغِ، وقيلَ: نَسْتخدِمُك».

ففِي هذهِ الجُملةِ التَّلويحُ بِأنَّه قدْ أوحيَ إِلَيْهِ بالقِيامِ بالتَّبليغِ، وَلا شكَّ أنَّ هَذَا من وحْيِ الشَّيطان إِلَيْهِ، فأمَّا وحْيُ الرَّحمنِ إلىٰ الأنبياءِ؛ فإنَّه قدِ انْقطَعَ عنِ الأرْضِ بموتِ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، ولا يرجِعُ إليهَا إلا إِذا نزَلَ عيسَىٰ بنُ مريمَ فِي آخرِ الزَّمان؛ فإن الله تَعالَىٰ يوحي إليهِ بخروج يأجوجَ ومأجوجَ، ويأمرُهُ أنْ يحرِّز المؤمنينَ إلىٰ الطُّورِ.

الموضعُ الرَّابعُ: فِي شَكواهُ إِلىٰ الكنكوهي أنه كانَ يُحِسُّ ثِقلًا عِنْدَ الذِّكرِ، فأخبرَهُ الكنكوهي أن محمدَ بنَ القاسم نانوتوي كان يجدُ الثِّقل إذا وَضَعَ السُّبحةَ فِي يده، فقال له مُرشدُه إمداد الله: «إن هَذَا فيضانُ النُّبوةِ عَلىٰ قلبِكَ، وإنَّ هَذَا هو الثقل الَّذِي كان يُحسُّهُ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وقتَ الوَحْيِ، فيستخْدِمُك اللهُ بعَمَلٍ كانَ يفعلُهُ الأنبياءُ».

وهَذَا الجواب من إمداد الله لتلميذِهِ صريحٌ فِي دعواهُ النُّبوَّةَ له، وكذا يُقال فِي جواب الكنكوهي لمحمَّد إلياس؛ لأن جوابَهُ مبنيٌّ علىٰ جوابِ إمداد الله، وقدْ أقرَّه عليه؛ فهو إذنْ مثلُهُ.

---

(١) «الصحاح» (٥/ ١٨١٦).

وممَّا يزيد هذه الدعوىٰ وضوحًا قولُه: «فيَسْتخدمُك اللهُ بِعَمل كانَ يفعَلُه الأنبياءُ»، والَّذي يفعلهُ الأنبياءُ - وهُو مِن خصائِصِهم - تبليغُ الوحْيِ، فعَلىٰ ظاهِرِ كلامِ الدجَّالَيْنِ أن النانوتوي وإلياس يُسْتَخْدَمان بتبليغِ الوحيِ الَّذِي كان يفعلُه الأنبياء، وهذه زلَّةٌ خطيرَةٌ جدًّا.

وقد انعكستِ القضية عِنْدَ إلياس وأتباعِه، فكانوا يبلِّغون مِن وحيِ الشَّيطانِ إليهم ما هو صريحٌ فِي مخالفةِ هديِ الأنبياءِ عامَّةً وهديِ نبيِّنا محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصَّةً، وقد ذكرتُ جملَةً مِن مخالفاتِهم فِي أوَّلِ الفَصْلِ الَّذِي ذَكَرْتُ فيهِ أُصُولَهُم السِّتَّةَ، وأوَّلَ الفصْلِ الَّذِي بعدَهُ؛ فلْيراجعْ ذلكَ[1]؛ فإنه مهمٌّ فِي الرَّدِّ عليهم وبيانِ مخالفاتِهم، وليراجع -أَيْضًا- ما نقلْتُه بعدَ ذلكَ عَن الأستاذ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ مما ذَكَره عنهُم منَ المُخالفات فِي أصلِهم الثَّالث وما بعده[2]، وَمِن أعظَمِ ذلك:

منْعُهم النَّاسَ مِن الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ وَإلىٰ كتابِهِ وَسُنَّةِ رسولِهِ؛ إلَّا مع ما يلائم أصولَهُم وتعاليمَهُم ومنهجَهم، وإلَّا فِي نِطاقِ الحِكاياتِ وَالأقوالِ وَالأحلامِ وَالرُّؤَىٰ والفَضائلِ مِمَّا يُلائِمُ عقائِدَهُم وخُرافَاتِهم. ذكَرَ ذلكَ سيفُ الرَّحمنِ عنْهم فِي (ص٤٣) مِنْ كِتابِهِ[3].

الطَّامةُ الثالثةُ: زَعْمُ إلياس أنَّ أعضاءَ جَماعتِهِ قدْ يقومونَ بالعَمل الَّذِي لم يستَطِعه الأنبياءُ.

---

(١) (ص ١١٠٧).

(٢) (ص ١١٤٥).

(٣) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤٣).

وقدْ ذكر مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٦) مِنْ كِتابِهِ «جماعةُ التَّبليغ» نحوًا من هذه الطَّامة العظيمَةِ عنِ الشَّيخ قاسم النانوتوي، وقد ذكرْتُها وذكرْتُ ردَّ الشيخِ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي عليها مع ما ذكرتُهُ عنْ مشايخ التَّبْلِيغِيِّينَ من التُّرَّهاتِ الكثيرَةِ؛ فلْيراجعْ ذلكَ فيما تقدَّم(١).

وقدْ قالَ الشَّيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي أوَّلِ كتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»:

«إِنَّ السِّياحةَ هي الرُّكنُ الأساسيُّ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، فمَن قَبلَها واشْتغَلَ بِها؛ أحبُّوهُ وأكْرَموه وغَفَروا له ذنُوبَه وتقصيره وضَلاله وبدْعَته، ومَن خالفَهم فيها؛ لم يقبلوا منه شيئًا، وإن كان مؤدِّيًا لجميعِ الواجباتِ، قائمًا بالفرائض والسُّننِ، متبعًا لأقوَمِ السُّننِ؛ فَهِي خُلاصةُ دِينهم، عَلَيْها يُوالُونَ أو يُعادونَ، وَيُحبون أو يُبغضونَ.

وقدْ ترتَّبت علىٰ دعوتهم مفاسِدُ عظيمة فِي الدِّين والدُّنيا:

فأَوَّلُها: الِابتداعُ فِي دينِ اللهِ، ومخالفةُ سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وثانيها: تَضْييعُ العِيالِ وَالوالدينَ والأَزْواجِ وَإِهدارُ حُقوقِهم.

ومِنْها: صَرْفُ المُتعلِّمين عَن تَعَلُّم العُلومِ النَّافعةِ فِي الدِّينِ.

ومنْها: تَعطيلُ تِجارةِ التُّجَّارِ، وتضييعُ أهلِهم ومَن يعيشُ معهُم أو يأخُذُ منْهم صدقَةً أو زَكاةً؛ فكَمْ مِن أولادٍ فَصَلوهُم عنْ آبائِهم وأمَّهاتِهم، وكَمْ مِن بُعول فَصلوهُم عَن أزواجِهم وأولادِهم، فصارَ هَؤلاءِ يَشْتكونَ إِلىٰ اللهِ، ثُمَّ إلىٰ النَّاسِ مِن هَذَا الإِفسادِ العَظيمِ والتَّضليلِ الكَبيرِ.

---

(١) (ص ١٠٧٥).

فوَجَبَ علىٰ مَن كانَ عنْدَهُ علْمٌ يُقلِّل بِهِ شرَّ هَذِهِ الطَّائفَةِ أنْ يُبرِزَ عِلْمَه وَأَنْ يُظْهِر لِلمُسْلمين ضَلالَهُم وتَضْليلَهُم».

إلىٰ أنْ قَالَ: «إنَّ الأُمَمَ السَّابقَةَ قَبْلَ الإسلامِ كَالبَرْهَميَّة والبدِّية كانُوا يتعبَّدون بالسِّياحةِ المُجرَّدة؛ بمعنىٰ أنَّ الإنْسانَ يَجِب عليْهِ أنْ يُفارِقَ أهْلَهُ وأحبَّتَه ويَسيحُ فِي الأرض متحمِّلًا كل ما يُصيبُهُ مِن جوعٍ وعَطَشٍ، ماشيًا علىٰ قدميه، لا يركب إلا لِضَرورةٍ، ويُقَلِّلُ مِن الأكلِ، ويتعرَّض للحرِّ والقرِّ ولفْحِ الشَّمسِ ونُزولِ المَطَرِ، وقدْ فعل بُدٌّ هذهِ السِّياحَة، وهجرَ زوجَهُ وابنَهُ، وهامَ عَلىٰ وجْهِه خَمْس سنينَ»(١).

وقالَ -أَيْضًا- فِي (ص٣٠ - ٣١): «يا أصحابَ التَّبليغِ! إنَّ هذهِ السِّياحَةَ الَّتِي فَتَنْتُم بِها النَّاسَ، وقطعتم بها الأرْحامَ، وضيَّعتم بها العيالَ؛ مِن الأولاد والوالدين والوالداتِ، لو لمْ تكنْ مأخوذَةً مِن دينِ البَراهمَةِ؛ لكانتْ بدعةً مِن أقبحِ البِدع، وضَلالةً من شرِّ الضَّلالاتِ؛ فكيف وهي عمدةُ دينِ عَبدةِ الأصْنامِ فِي الهِنْد، بل هي كلُّ شيءٍ عندَهم، فَجَعلتموها أنْتُم كلَّ شيءٍ فِي الإسلامِ؛ فهَذَا النَّشاطُ وهَذَا التَّعاوُن يَجِب أنْ تَصْرفُوهما فِي الدَّعوةِ إلىٰ سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢).

وذَكَرَ الهِلاليُّ -أَيْضًا- فِي (ص٣٢): أن «مَدارسَ التَّبْليغِيِّينَ كثيرَةٌ، ولَكِن تنقُصُها سُنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهِيَ مبنيَّةٌ علىٰ آراءِ الرِّجالِ» انْتَهىٰ المَقصودُ مِن كلامِه مُلخَّصًا(٣).

---

(١) «السراج المنير» (ص:٥، ٦).

(٢) المصدر السابق (ص:٣٠، ٣١).

(٣) المصدر السابق (ص:٣٢).

فَإِن قيلَ: إنَّ سياحَةَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي مشارِقِ الأرضِ ومغارِبِها لا تَخْلو مِن فائدَةٍ؛ فقدْ ذُكِرَ عنْهُم أنه قدْ أسلَمَ علىٰ أيديهم أعدادٌ كثيرَةٌ مِن المُشركينَ وغيرِهم مِن أهلِ المِللِ المُخالفَةِ لِدينِ الإِسلام.

فالجواب أن يُقَالَ: إن هذه الفائدَةَ وَإِن كانتْ حسَنَةً فِي مبدَئِها؛ فإنها فِي الغالبِ لا تخلو من المساوئِ فِي نهايتِها، وذلك أنَّه لم يُذكر عن الَّذِينَ يُسْلِمون علىٰ أيدي التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهُم بعْدَ إسْلامهم يتمسَّكون بالعقيدَةِ الصَّحيحَةِ الَّتِي كان عليها السَّلَفُ الصَّالحُ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ لَهُم بإحسانٍ، وَإِنَّما يكونونَ فِي الغالبِ مُندمجينَ مَع التَّبْلِيغِيِّينَ ومتمسِّكين بما هُم عليه مِن البِدَعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ وَالخُرافاتِ، وَمَن كانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فإِنَّهُ لا يُفرَح بإِسْلَامِهم؛ لِأَنَّهُم يكونونَ مِن الثِّنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فرقةً الَّتِي أخبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّها فِي النَّارِ، وإنَّما يُفْرَحُ بإسلامِ الَّذِينَ يكونون بعْدَ إسلامهم متمسِّكين بالعقيدَةِ الصَّحيحةِ الَّتِي كان عليها السَّلفُ الصَّالحُ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعين لهم بإحسانٍ، وهيَ العقيدَةُ الَّتِي أخبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنجاةِ أهلِها منَ النَّارِ؛ كما جاء ذلك فِي حديثِ عبدِ الله بنِ عمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ بني إِسْرائيلَ تَفرَّقَتْ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**»، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**».

رَوَاهُ: التِّرمِذِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ نَصْرٍ، وَالحَاكِمُ، والآجُرِّيُّ. وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ»(١).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح في «البدع» (٢/ ١٦٧) والآجري في «الشريعة» =

ورَوَىٰ الطَّبرانيُّ فِي «الصَّغيرِ» نحوَهُ مِن حديثِ أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(١).

وكيف يُفرح بإسلامِ أناسٍ يكونونَ أتْباعًا لأناسٍ يَمْنعونَهم مِن التَّصريحِ بِالكُفْرِ بالطَّاغوت والنَّهي عنِ المُنْكر، ويَجْعَلون هَذَا المنعَ أصْلًا منْ أُصُولهم الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إليْها؟! ومن أصولِهِم -أَيْضًا- تعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ بصدَدِ الكفْرِ بالطاغوتِ والنَّهيِ عن المُنكرِ تعطيلًا باتًّا.

وكيف يُفرح بإسْلامِ أُناسٍ يكونون أتْباعًا لأناسٍ كانوا يُرابطون عَلَىٰ القُبورِ وينتظرونَ الكَشْف والكَراماتِ والفيوضَ الروحيَّةَ من أهلِ القُبورِ، وَيَسْتعملونَ التَّمائمَ والتَّعاويذَ الشِّركيَّةَ والشَّعوذةَ والأحوالَ الشَّيطانيَّةَ فِي الاستشفاء مِن الأمراضِ، عِلاوةً عَلَىٰ ما هُم عليه مِن البِدَعِ والضَّلالاتِ وَالجَهالاتِ وَفَسادِ العقيدَةِ، ولا سيما فِي توحيدِ الأُلُوهيَّةِ، الَّذِي هو أعظَمُ أصولِ الإِسْلامِ؟!

ومَن كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمَةِ؛ فإنَّه لا يُفرح بإسْلامِ الَّذِينَ يُسْلمونَ عَلَىٰ أيديهِم، ويكونونَ مُندمجينَ مَعَهم وتابعينَ لهم عَلَىٰ ما هُم عليه مِن البِدَعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ وفَسادِ العَقيدةِ.

وقدْ ذكرَ ابنُ كثيرٍ فِي «البدايةِ والنِّهايةِ»: «أنَّ مِهْيار بن مَرْزَوَيْه الكاتبُ الفارِسِيُّ - ويُقالُ له: الدَّيلمي - كانَ مَجوسيًّا فأَسْلَمَ؛ إلا أنَّهُ سلَكَ سبيلَ الرَّافضَةَ، وكانَ يَنْظِم

=

(١/ ٣٠٧)، والحاكم (١/ ٢١٨) (٤٤٤)، وحسنه الألباني. ولم أقف عليه عند ابن نصر.

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢٩)، وهو عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وصححه الألباني.

الشِّعرَ القَوِيَّ فِي مَذاهِبِهم مِن سَبِّ الصَّحابَةَ وغيرَهم، حَتَّىٰ قالَ لهُ أَبُو القاسِمِ بنِ برهانَ: يا مِهيارُ! انْتَقلْتَ مِن زَاويةٍ فِي النَّارِ إلىٰ زَاوِيَةٍ أُخرىٰ فِي النَّارِ. قَالَ: كيْفَ؟! قَالَ: لأنَّكَ كنتَ مَجوسيًّا فأَسْلمْتَ فَصِرْتَ تَسُبُّ الصَّحابَةَ»(١).

وقدْ ذَكَرَ هذهِ القِصَّةَ -أَيْضًا- كثيرٌ مِن المُؤرِّخينَ مِمَّن كانُوا قَبْلَ زمانِ ابنِ كثيرٍ ومِمَّن كانوا بعدَ زمانِهِ، ولمْ ينكَرْ أَحَدٌ مِنْهُم قوْلَ ابنِ بُرهانَ لمِهيارِ، فَدَلَّ علَىٰ مُوافَقَتهم لَهُ ورِضاهُم بِقَولِه.

وهذِهِ القِصَّةُ مطابقةٌ لِحال الَّذِينَ يسْلِمونَ عَلىٰ أيْدِي التَّبْليغِيِّينَ، ثُمَّ يَصيرونَ تَابعينَ لَهُم عَلىٰ البِدَعِ والضَّلالاتِ وَالجَهالاتِ وَفَسادِ العَقيدَةِ؛ فَإِنَّهم فِي الحَقيقَةِ قدِ انتَقَلوا مِن زاوِيَةٍ فِي النَّارِ إلىٰ زَاوِيَةٍ أُخرىٰ فِي النَّارِ.

وَالدَّليلُ علَىٰ ذلِكَ ما تَقدَّمَ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو وأنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخبَرَ عَنْ أهْلِ البِدَعِ وَالأهْواءِ أنَهم كُلُّهُم فِي النَّار(٢).

وقدْ قيلَ: إنَّ التَّبْليغِيِّينَ إنَّما كانوا يَدعونَ النَّاسَ إِلىٰ الإسْلامِ لِيُكَثِّروا سَوادَهُم فِي مَجامِعِهم بِكَثْرَةِ الأَتْباعِ، وَلَيْسَ هَذَا بِبعيدٍ.

وقدْ ذَكَرَ الشيخ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِي فِي (ص١٠ - ١١) مِنْ كِتابِهِ «السِّراجِ المُنيرِ»: «أنَّ أحدَ رؤساءِ التَّبْليغيِّينَ أخبَرَهُ أنَّهُ أقامَ يومًا وليلةً فِي قُبَّةٍ تُعبدُ مِن دونِ اللهِ، وَصَلَّىٰ فِي المَسْجِدِ المُتَّصِلِ بِها خَمْسَ صلواتٍ، وَهُو يُعْلَم مَا رَواهُ البُخارِيُّ وَمُسْلِمٌ من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قالتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَعَنَ اللهُ**

---

(١) «البداية والنهاية» (١٥/ ٦٦٥).

(٢) سبق تخريجه.

اليَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»؛ يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا، وَلَوْلَا ذَلِك لأُبْرِز قَبْرُه؛ غَيرَ أَنَّهُ خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا(١).

وَعَن أُمِّ حَبِيبَةَ وأمِّ سلَمَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: أَنَّهما وَصِفَتا لِرسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَنِيسَةٍ بِأرضِ الحَبَشَةِ، وَذَكرتا مِن حُسْنها وَمَا فيها مِن تَصاويرِ، فَقالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ؛ بَنَوْا عَلَىٰ قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّروا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ»**(٢).

فَلَعنَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اليَهودَ وَالنَّصارَىٰ إنَّما وقَعَ لِتَحذيرِ أُمَّته أنْ يَعْمَلوا مِثْلَ عَمَلِهم، وَمَن صَلَّىٰ عِنْدَ قبرٍ؛ فَقَدِ اتَّخَذَ ذلكَ المَكانَ مَسْجدًا؛ أيْ: مَوْضِعَ سُجودٍ، سَواءٌ أكانَ عَلَيْهِ بناءٌ أمْ لَا.

فقُلْتُ لهُ: كيْفَ تتْرُكُ خَمْسَ صَلواتٍ ولا تَخافُ لَعْنَ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِمَن عَمِلَ ذلك العَمَلَ، ومَن تَركَ صَلاةً وَاحِدَةً حَتَّىٰ خَرَجَ جميعُ وَقْتِها؛ فَهُو كافِرٌ بإجماعِ الصَّحابَةِ؟!

فَلَم يَسْتطعْ جَوابًا! ولَوْ أَجابَ وَأَفْشىٰ السِّرَّ؛ لقَالَ: إنِّي صَلَّيْتُ فِي ذَلِك الوَثَنِ تودُّدًا إلىٰ المُشْركين لِيَقْبَلوا دَعْوتي لِلخُروجِ إِلىٰ السِّياحَةِ، وَيَعْلَموا أَنِّي مُسالِمٌ لهُم، غيرُ مُنكرٍ عليهِم!

فَمَا أَشَدَّ شُؤمَ هذهِ الدَّعوةِ النَّحِسَةِ علىٰ أهلِها، والَّتي تُوقعُهم فِي ترْكِ الصَّلاةِ - وهو كُفْرٌ -، والصَّلاةُ الَّتِي صَلَّوْها عِنْدَ الأوثانِ باطلَةٌ قَطْعًا؛ لأنَّ القَبولَ لَا يجْتَمِع مع

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٥٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨).

لَعْنِ فاعِلِيها»(١).

قُلْتُ: ومِن هَذَا القبيلِ مَا ذكَرَهُ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص١٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جماعَةُ التَّبليغِ»: «أنَّ شيخَ التَّبْلِيغِيِّينَ محمَّد إلياس كانَ يَجْلس فِي أَكْثَرِ الأحيانِ خلْفَ قبرِ عبدِ القُدُّوس الكنكوهي، وكانَ يجلِسُ فِي الخلْوَةِ قرْبَ قبرِ نور سعيد البدايوني، ويُصَلِّي بالجامعَةِ هُناك»(٢).

فهَذَا الفِعلُ مِن شيخِ التَّبْلِيغِيِّينَ محمَّد إلياس شبيهٌ بفعلِ الرَّئيسِ التبليغي الَّذِي أنكرَ عليْهِ الشَّيخُ الهِلالِيُّ وَشدَّد عليه فِي صَلاتِهِ عِنْدَ الوثَنِ، وأَخْبَره أنَّ صَلاتَهُ عِنْدَ الأوثانِ باطِلَةٌ قَطْعًا.

ثمَّ ذكَرَ الشَّيخ الهِلالِيُّ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّهم يُسَمُّون تَغْييرَ المُنكرِ خَوْضًا فِيما لَا يَعْني، وفُضُولًا وَطَيْشًا، وَاللهُ تَعالَىٰ لَمْ يُفرِّق بيْنَ الأمْرِ بِالمعروفِ وَالنَّهيِ عنِ المنكرِ فِي كتابِهِ العزيزِ، فمَن مَنَعَ أحَدَهُما؛ فقدْ مَنَعَ الآخَرَ، ومَن قَالَ: لا حاجَةَ بنا إلىٰ تغييرِ المُنكرِ، سواءٌ أكانَ شِركًا أو بدعَةً أو مَعْصيةً؛ فقَدْ كَذَّبَ الكِتابَ وَالسُّنَّةَ.

قال تَعالَىٰ فِي صِفةِ المُنافِقين: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِىَ حَسْبُهُمْۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة:٦٧-٦٨].

---

(١) «السراج المنير» (ص:١٠، ١١).

(٢) «جماعة التبليغ» (ص:١٣).

وقالَ تعالَىٰ فِي صفةِ المُؤمنينَ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:٧١-٧٢].

قالَ مُحمَّد تَقِيُّ الدِّينِ: «فَلا يَسْلَمُ مِن النِّفاقِ ويتَّصفُ بِالإيمانِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا» انْتهىٰ كَلَامُهُ(١).

فصلٌ

وقدِ اغترَّ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ بدعوةِ أهلِ التَّبليغِ إِلَىٰ الخروجِ معهمْ فِي سياحاتِهِمُ المبتدَعةِ، وظنُّوا أنَّهمْ صادقونَ فِي زعمهمْ أنَّهُ مِنَ الجهادِ، بلْ علَىٰ حدِّ زعمِهِمُ الكاذبِ أنَّهُ الجهادُ الأكبرُ! ولوْ كانَ الاغترارُ بدعوةِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومزاعمهمُ الكاذبةِ مَقصورًا علَىٰ الجهَّالِ والعوامِّ؛ لكانَ الأمرُ فِي ذلكَ أخفَّ، ولكنَّهُ - ويَا للأسفِ الشَّديدِ - قدِ استولَىٰ علَىٰ كثيرٍ منَ المنتسبينَ إِلَىٰ العلمِ، وصارَ لهُ أثرٌ بالغٌ فيهمْ.

وقدْ تسرَّبَ هَذَا الشَّرُّ المُستطيرُ إِلَىٰ قلبِ الجزيرةِ العربيةِ بعدَ أنْ كانَ مطرودًا عنهَا منذُ زمنِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- فِي زمانِنَا.

ثمَّ إنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي زمانِنَا وضعُوا مصايدَهمْ لأهلِ الجزيرةِ العربيَّةِ، فوقعَ فيهَا

---

(١) «السراج المنير» (ص:١١).

كثيرٌ منَ السُّذَّجِ والجهَّالِ، ووقعَ فيهَا -أَيْضًا- بعضُ المنتسبينَ إِلَىٰ العلمِ، ولكنَّهمْ قليلٌ وللهِ الحمدُ.

وقدْ كانَ لبعضِ هؤلاءِ نشاطٌ فِي الدَّعوةِ إِلَىٰ الخروجِ معَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سياحاتِهمُ المبتدَعةِ، وهَذَا الضَّربُ ينبغِي أنْ يُعامَلُوا معاملَةَ أهلِ البدعِ وأتباعِهمْ، وذلكَ بإظهارِ البُغضِ لهمْ، وهجرِهمْ، واجتنابِهمْ؛ مَا دامُوا معَ جماعةِ التَّبليغِ.

ومِنَ المنتسبينَ إِلَىٰ العلمِ أُناسٌ أحسنُوا الظَّنَّ بجماعةِ التَّبليغِ، وأكثرُوا منَ الثَّناءِ عليهمْ، والذَّبِّ عنهمْ؛ اعتمادًا علَىٰ مَا يذكرُهُ لهمُ المُتساهلونَ فِي نقلِ الأخبارِ عنهمْ مِمَّا يرونَ أنَّهُ منْ مَحاسنهمْ، وهمْ معَ هَذَا يُعرِضونَ عنْ ذكرِ مَا يرونَ أنَّهُ منْ مساوِيهمْ.

ولَا شكَّ أنَّ مساوئَ التَّبْلِيغِيِّينَ تزيدُ علَىٰ مَا يُذكَرُ عنهمْ مِنَ المحاسنِ بأضعافٍ مُضاعفَةٍ، ويشهدُ لِهَذَا مَا ذكرهُ العُلماءُ المُطَّلعونَ علَىٰ أخبارهمْ ومَا عليهِ مشايخُهمُ الكبارُ مِنْ فسادِ العقيدةِ، ولَا سيَّمَا فِي توحيدِ الألوهيَّةِ الَّذِي هوَ أعظمُ أُصولِ الإِسلامِ، ومَا همْ عليهِ -أَيْضًا- منَ الافتتانِ بالقبورِ وأهلِهَا والمرابطةِ علَىٰ القبورِ لانتظارِ الكشفِ والكراماتِ والفُيوضِ الرُّوحيَّةِ منْ أهلِ القبورِ؛ علاوةً علَىٰ مَا همْ عليهِ منَ الإيمانِ بالطُّرقِ الأربعِ منْ طُرُقِ الصُّوفيَّةِ، وهيَ: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهروردِيَّةُ، وهمْ معَ إيمانهمْ بهذهِ الطُّرقِ يزعمونَ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ؛ ماتَ ميتةَ الجاهليَّةِ.

ذكرَ ذلكَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٤٢) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جماعةُ التَّبليغِ».

وذكرَ -أَيْضًا- فِي (ص٤٦ - ٤٧) عنِ الشَّيخِ عامِرِ عُثماني -أحدِ كبارِ علماءِ

ديوبندَ-: أنَّهُ قالَ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ: «إنَّهمْ يعتقدونَ أنَّ شيوخَهمْ مَحفوظونَ عنِ الخطأِ؛ أيْ: معصومونَ عنهُ، وإنَّ أكابرَهمُ الموجودينَ يتيقَّنونَ أنَّ الكمالاتِ المنسوبةَ إِلَىٰ مشايخهمْ منْ علمِ الغيبِ والاستجابةِ والتَّصرُّفاتِ الرُّوحانيَّةِ والمكاشفاتِ والإِلهاماتِ حقٌّ وصدقٌ قطعًا»(١).

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ ممَّا ذكرهُ العلماءُ عنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ منْ أنواعِ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخُرافاتِ الَّتِي تُخالفُ العقلَ والدِّينَ وتشمئزُّ منْ سماعهَا قلوبُ أهلِ الإِيمانِ.

ومنْ أهمِّ الكتبِ الَّتِي ذُكرتْ فيهَا مساوئُ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ الكبارِ كتابُ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدَّهلويِّ المسمَّىٰ «نظرةٌ عابرةٌ اعتباريةٌ حولَ الجماعةِ التَّبليغيَّةِ»، وكتابُ القائدِ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانيِّ المسمَّىٰ «جَماعَةُ التَّبْلِيغِ عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وهَذَا الكتابُ يمتازُ بنقلِ مساوئِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ منْ كتبهمْ، وذكرِ مواضعهَا فِي تلكَ الكتبِ؛ فليراجعْهُ المُعجَبونَ بجماعةِ التَّبليغِ، والظَّانُّونَ بهمُ الظُّنونَ الحسنةَ؛ فلعلَّهمْ بعدَ الاِطِّلاعِ علَىٰ مساويهمُ الكثيرةِ يرجعونَ عمَّا همْ عليهِ منْ تصديقِ الأقوالِ الخاطئةِ الَّتِي تنقلُ إليهمْ فِي مدحِ التَّبْلِيغِيِّينَ وتعدادِ محاسنهمْ، ويبدِّلونَ المدحَ لهمْ والثَّناءَ عليهمْ بالمُبالغةِ فِي ذمِّهمْ وذكرِ مساويهمْ، ويبدِّلونَ الذَّبَّ عنهمْ بالمبالغةِ فِي التَّحذيرِ منهمْ والحثِّ علَىٰ مُعاملتهمْ بِمَا كانَ السَّلفُ الصَّالحُ يُعامِلونَ بِهِ أهلَ البدعِ؛ فقدْ كانُوا يُبالِغونَ فِي التَّحذيرِ منهمْ، وينهونَ عنْ مُجالستِهمْ ومُصاحبتِهمْ وسماعِ كلامِهمْ، ويأمرونَ بمُجانبتِهمْ ومُعاداتِهمْ وبُغضِهمْ وهَجرِهمْ،

---

(١) «جماعة التبليغ» (ص: ٤٠، ٤٦، ٤٧).

وقدْ ذكرتُ جُملةً منْ أقوالهمْ فِي ذلكَ فِي أوَّلِ الكتابِ[١]؛ فلتُراجَعْ فإنَّهَا مهمَّةٌ جدًّا.

وقدْ قالَ أَبُو دَاوُدَ: قلتُ لأبِي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: أرَىٰ رجلًا منْ أهلِ السُّنَّةِ معَ رجلٍ منْ أهلِ البدعِ؛ أتركُ كلامَهُ؟ قَالَ: «لَا، أوْ تُعْلمهُ أنَّ الرَّجلَ الَّذِي رأيتَهُ معَهُ صاحبُ بدعةٍ، فإنْ ترَكَ كلامَهُ فكلِّمهُ، وإلَّا فألحقْهُ بهِ. قالَ ابنُ مسعودٍ: المرءُ بخِدْنِهِ»[٢].

وهذهِ الرِّوايةُ عنِ الإمَامِ أَحْمَدَ ينبغِي تطبيقُهَا علَىٰ الَّذِينَ يمدحونَ التَّبْلِيغِيِّينَ ويُجادلونَ عنهمْ بالباطلِ، فمَنْ كانَ منهمْ عالمًا بأنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ منْ أهلِ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ، وهوَ معَ هَذَا يمدحُهُمْ ويُجادِلُ عنهمْ فإنَّهُ يُلحَقُ بهمْ، ويُعامَلُ بمَا يُعامَلونَ بهِ منَ البغضِ والهجرِ والتَّجنُّبِ، ومَنْ كانَ جاهلًا بهمْ فإنَّهُ ينبغِي إعلامُهُ بأنَّهمْ منْ أهلِ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ، فإنْ لمْ يتركْ مدحَهمْ والمجادلةَ عنهمْ بعدَ العلمِ بهمْ فإنَّهُ يُلحَقُ بهمْ ويُعامَلُ بمَا يُعامَلونَ بهِ.

وقدْ ذكرتُ فِي أثناءِ الكتابِ قصصًا كثيرةً عنْ أكابرِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وفيهَا منَ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ شيءٌ كثيرٌ جدًّا؛ فليُراجَعْ ذلكَ فيمَا تقدَّمَ[٣]، وليُراجَعْ مَا بعدَ ذلكَ منَ الصَّفحاتِ إلَىٰ (ص٢٢٧)[٤]؛ ففيهَا بيانٌ كثيرٌ ممَّا عليهِ التَّبْلِيغِيُّونَ منَ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ الَّتِي تُخالفُ العقلَ والدِّينَ.

وقدْ تركتُ كثيرًا منْ هَوَسِهمْ وخُزعبلاتِهمْ وضَلالاتِهمْ وجَهالاتِهمْ، فلمْ

---

(١) (ص ٩٥٠-٩٥٤).

(٢) كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠).

(٣) (ص ٩٦٥) وما بعدها.

(٤) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص ٩٩٠).

أذكرْهَا؛ لئلَّا يطولَ الكتابُ بذلكَ، وفيمَا ذكرتُهُ عنهمْ كفايةٌ إنْ شاءَ اللهُ تَعالَىٰ فِي بيانِ مساوِيهمْ وفسادِ عقائدِهمْ وجهلِهمْ بالتَّوحيدِ الَّذِي لَا يصحُّ الإِسلامُ بدونِهِ.

واللهُ المسؤولُ أنْ يفتحَ علَىٰ قلوبِ المُعجَبينَ بهمْ، وينوِّرَ بصائرَهمْ، حتَّىٰ يعرفُوا مَا عليهِ التَّبْلِيغِيُّونَ منَ الزَّيغِ والضَّلالِ والبُعدِ عنِ الصِّراطِ المستقيمِ الَّذِي كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ والتَّابعونَ لهمْ بإحسانٍ، وأنَّهمْ فِي الحقيقةِ ضالُّونَ مُضِلُّونَ، وإذَا عرفُوا هَذَا عنهمْ فينبغِي أنْ يعاملوهمْ بمِثلِ مُعاملةِ السَّلفِ لأهلِ البدعِ والأهواءِ، واللهُ الموَفِّقُ.

فصلٌ

وقدْ رأيتُ صورةَ رسالةٍ كتبهَا أحدُ أتباعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأرسلهَا إلَىٰ أميرِهمْ فِي زمانِنَا، وإلَىٰ مَنْ هم علَىٰ شاكِلَتِهِ منْ علمائِهمْ.

وهَذَا الرَّجلُ معروفٌ بالانضمامِ إلَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ والسَّيرِ فِي رِكابِهمْ منذُ ثلاثينَ سنةً أوْ أكثرَ، ولهُ نشاطٌ فِي الدَّعوةِ إلَىٰ الانضمامِ إليهمْ والخروجِ معهمْ فِي سياحاتِهِمُ المُبتدَعَةِ، وقدْ جازفَ فِي مدحهمْ غايةَ المُجازَفةِ، وجاوزَ حدَّ المعقولِ فِي إطرائهمْ ووصفِهمْ بصفاتِ التَّعظيمِ الَّتِي لَا تنطبقُ عليهمْ؛ فقدْ زعمَ أنَّهمُ العلماءُ الأعلامُ! وأنَّهمُ القائمونَ بالدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ! وأنَّهمُ المُتَّبعونَ لسنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!! وأنَّهمْ مِنَ العلماءِ العاملينَ لإِحياءِ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!!

وهذِهِ المُجازَفَاتُ ليسَ لهَا مُستنَدٌ صحيحٌ، وإنَّمَا هيَ منْ قلبِ الحقائقِ، وإنَّهُ لينطبقُ علَىٰ الكاتبِ قولُ النَّبيِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حُبُّكَ الشيءَ يُعْمِي ويُصِمُّ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ؛ منْ حديثِ أَبِي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١].

- فأمَّا زعمُهُ أنَّهمُ العلماءُ الأعلامُ؛ **فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ:** إنَّ هؤلاءِ الَّذِينَ أشارَ إليهِمْ ليسُوا بعلماءَ فضلًا عنْ أنْ يكونُوا منَ العلماءِ الأعلامِ، وذلكَ لأنَّهمْ كانُوا فِي غايةِ الجهلِ بأشرفِ العلومِ وأعلاهَا مرتبةً، وهوَ العلمُ بتوحيدِ الألوهيَّةِ، الَّذِي هوَ أصلُ الإسلامِ، فلَا يصحُّ الإسلامُ بدونِ هَذَا التَّوحيدِ، ولَا يوصَفُ بالعلمِ مَنْ كانَ جاهلًا بهِ.

ولَا شكَّ أنَّ علماءَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُفلسونَ غايةَ الإفلاسِ منْ هَذَا العلمِ؛ لأنَّ توحيدَهمْ وعلمَهمْ بالتَّوحيدِ مَقصورٌ علَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ فهمْ لَا يزيدونَ فِي التَّوحيدِ علَىٰ مَا كانَ عليهِ المشركونَ فِي زمانِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهمْ -أيْضًا- مُفلسونَ منَ العلمِ بتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ؛ لأنَّهمْ فِي هَذَا البابِ أشاعرةٌ[٢] وماتُريديَّةٌ[٣]، وهمْ -أَيْضًا- مُفلسونَ منَ العلمِ بعقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤) (٢١٧٤٠)، وأبو داود (٥١٣٠)، وضعفه الألباني.

(٢) الأشعرية نسبة إلىٰ إمامها ومؤسسها أبي الحسن الأشعري، وقد مر أبو الحسن الأشعري بمراحل، كان في الأولىٰ منها معتزليًّا وبقي عليها نحوًا من أربعين سنة، ثم رجع عن الاعتزال إلىٰ رأي عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، ثم إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، لكن أتباعه ما زالوا يتبعونه في أقواله المخالفة لمنهج أهل السنة قبل رجوعه، كتأويل الصفات، وغيرها من العقائد التي خالفوا فيها أهل السنة، وقد تصدىٰ لرد أباطيلهم وضلالهم العلماء في كثير من المنصفات قديمًا وحديثًا ومن أبرزهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كثير من مصنفاته.

(٣) الماتريدية: فرقة كلامية بدعية، تُنسب إلىٰ أبي منصور الماتريدي، قامت في أصل أمرها: علىٰ استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاججة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية.

والجماعةِ علَىٰ وجهِ العمومِ، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفاتِ منَ الجهلِ فليسُوا منَ العلماءِ؛ فضلًا عنْ أنْ يكونُوا منَ العلماءِ الأعلامِ.

- وأمَّا زعمُهُ أنَّهمُ القائمونَ بالدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ؛ **فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ:** إنَّ هذهِ الصِّفةَ لَا تنطبقُ عليهِمْ؛ لأنَّ دعوتَهمْ ونشاطَهمْ فيهَا قائمٌ علَىٰ بثِّ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخُرافاتِ، وكتبهمُ الَّتِي يعتمدونَ عليهَا تشهدُ عليهمْ بذلكَ، وكذلكَ أعمالُهمْ فِي مَحافلهمْ واجتماعاتِهمْ؛ لأنَّهَا تكونُ معمورةً بإلقاءِ البياناتِ عمَّا يزعمونَهُ منْ حصولِ الكراماتِ لهمْ، ومعمورةٌ -أَيْضًا- بإلقاءِ القصصِ الخرافيَّةِ والمناماتِ والدَّعاوَىٰ الكاذبةِ، ومَا كانَ بهذهِ الصِّفةِ فليسَ منَ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ، وإنَّمَا هوَ منَ الدَّعوةِ إلَىٰ سبلِ الضَّلالِ.

- وأمَّا زعمُهُ أنَّهمُ المُتَّبِعونَ لسنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ **فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ:** إنَّ مشايخَ التَّبْليغِيِّينَ مُفلسونَ منْ هذهِ الصِّفةِ غايةَ الإفلاسِ؛ لأنَّهُمْ قدْ جهلُوا التَّوحيدَ الَّذِي هوَ أعظمُ أصولِ الإسلامِ، وجهلُوا العملَ بهِ، ومَنْ كانُوا جاهلينَ بهَذَا الأصلِ العظيمِ وبالعملِ بهِ فهمْ بعيدونَ كلَّ البُعْدِ عنِ اتِّباعِ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقدْ كانتْ سنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعملُهُ فِي مكَّةَ مقصورًا علَىٰ الدَّعوةِ إلَىٰ التَّوحيدِ والنَّهيِ عنِ الشِّركِ، ثمَّ لمَّا فُرضتِ الصَّلاةُ فِي آخرِ مقامِهِ بمكَّةَ كانَ يأمرُ بإقامتِهَا معَ الدَّعوةِ إلَىٰ التَّوحيدِ والنَّهيِ عنِ الشِّركِ.

وقدْ تقدَّمَ عنْ كبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهمْ كانُوا يُرابِطونَ علَىٰ القبورِ، ويصلُّونَ عندهَا، وينتظرونَ الكشفَ والكراماتِ والفُيوضَ الرُّوحيَّةَ منْ أهلِ القُبورِ.

وتقدَّمَ فِي أوَّلِ الكتابِ عنْ إنعامِ الحسنِ وعمرَ بالنبوريِّ الَّذِي يُعتبرُ لسانَ الدَّعوةِ التَّبليغيَّةِ النَّاطقَ أنَّهمَا استعملَا التَّعاويذَ الشِّركيَّةَ والتَّمائمَ فِي دفعِ السِّحرِ عنهمَا، واستعملَا -أيْضًا- الشَّعوذَةَ والأحوالَ الشَّيطانيَّةَ للاستشفاءِ ممَّا توهَّمَ كلٌّ منهمَا أنَّهُ قدْ أُصيبَ بهِ منَ السِّحرِ.

وتقدَّمَ فِي القصصِ عنْ غيرهِمَا منْ كبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ كثيرٌ منْ أنواعِ الشِّركِ الأكبرِ ومنَ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ.

وهذهِ الأشياءُ مُخالفةٌ لسنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظمَ المُخالفةِ، فالمُتلوِّثونَ بهَا بعيدونَ كلَّ البعدِ عنِ اتِّباعِ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- وأمَّا زعمُهُ أنَّهمْ منَ العلماءِ العاملينَ لإحياءِ سنَّةِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ **فالجوابُ عنهُ أنْ يُقالَ:** إنَّ مشايخَ التَّبْليغِيِّينَ بعيدونَ كلَّ البعدِ عنِ اتِّباعِ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فضلًا عنِ العملِ لإحيائهَا، وإنَّمَا همْ فِي الحقيقةِ يحيونَ البدعَ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ، ولَا سيَّمَا طرائقُهمُ الأربعُ الَّتِي هيَ: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهروردَيَّةُ؛ فهمْ يُؤمنونَ بهذهِ الطُّرقِ الأربعِ، ويُبايعونَ أتباعَهمْ عليهَا، ويزعمونَ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً.

ومِنْ بدعهمُ الَّتِي يُحافظونَ علَىٰ إحيائِهَا عمارةُ محافلِهمْ ومجامعِهمْ بإلقاءِ البياناتِ عمَّا يزعمونَهُ منْ حصولِ الكراماتِ لهمْ، وعمارتُهَا -أيْضًا- بذكرِ القصصِ الخرافيَّةِ والمناماتِ والدَّعاوَىٰ الباطلةِ؛ فهذهِ هيَ سننُ التَّبْليغِيِّينَ الَّتِي يحرصونَ كلَّ الحرصِ علَىٰ إحيائِهَا، فأمَّا إحياءُ سنَّةِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّهُ منْ أعمالِ أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وليسَ منْ أعمالِ التَّبْليغِيِّينَ.

- ومِنْ مُجازَفاتِ الكاتبِ -أيْضًا- فِي مدحِ التَّبْليغِيِّينَ زعمُهُ أنَّ دعوتَهُمْ لهَا

محاسنُ وفوائدُ لَا يستطيعُ أحدٌ أنْ يحصرَهَا مهمَا بلغَ منَ الفصاحةِ والبيانِ.

- **والجوابُ أنْ يُقَالَ**: هذهِ المجازفةُ مردودةٌ بمَا تقدَّمَ ذكرُهُ عنهمْ منَ المساوِي الكثيرةِ الَّتِي هيَ أضعافُ أضعافِ مَا يُقالُ فيهمْ منَ المحاسنِ؛ فليُراجَعْ ذلكَ فِي (ص٣٨ إلىٰ ص١٥٠)[١]؛ ففِي هذهِ الصَّفحاتِ منَ القصصِ السَّيِّئةِ مَا تشمئزُّ منْ سماعِهِ قلوبُ أهلِ الإيمانِ، وليُراجَعْ مَا قبلَ هذهِ الصَّفحاتِ ومَا بعدَهَا؛ ففيهِ منْ قصصِهِمُ السَّيِّئةِ شيءٌ كثيرٌ.

وكلُّ مَا ذُكِرَ عنهمْ منَ المساوِئِ فهوَ منقولٌ منْ كتبهمْ، أوْ مِنْ كتبِ المُطَّلعينَ علَىٰ أخبارِهمْ، ولَا سيَّمَا كتابُ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدَّهلوِيِّ المسمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، وكتابُ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانِيِّ المسمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»؛ فِي هذيْنِ الكتابيْنِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُجازفةِ الكاتبِ فِي مدحِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومدحِ دعوتِهِمْ ووصفِهَا بمَا هيَ بعيدةٌ عنْ الِاتِّصافِ بِهِ.

- ومِنْ مُجازفاتِهِ -أَيْضًا- زعمُهُ أنَّ بعضَ دعاةِ التَّبْلِيغِيِّينَ الكبارِ جاهدُوا فِي سبيلِ اللهِ لإنجاحِ هذهِ الدَّعوةِ، حتَّىٰ حصلَ علَىٰ أيديهمْ خيرٌ كثيرٌ، واهتدَىٰ بدعوتِهمْ خلقٌ كثيرٌ.

والجوابُ عنْ هَذَا منْ وُجوهٍ:

أحدُهَا أنْ يُقَالَ: إنَّ الجهادَ فِي سبيلِ اللهِ تَعَالَىٰ هوَ جهادُ الكفَّارِ بالسَّيفِ والسِّنانِ، وجهادُ المنافقينَ بالحجَّةِ والبيانِ؛ فهَذَا هوَ الجهادُ الَّذِي أمرَ اللهُ بِهِ رسولَهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آيتيْنِ منْ سورةِ براءةَ وسورةِ التَّحريمِ، وهمَا قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [التوبة:٧٣].

---

(١) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص٩٥٦) وما بعدها.

وهَذَا الجهادُ ليسَ للتَّبْلِيغِيِّينَ فيهِ نصيبٌ ألبتَّةَ، وإنَّمَا جهادُهمُ الَّذِي يتشدَّقونَ بهِ هوَ السِّياحةُ المحدثةُ فِي الإسلامِ لاصطيادِ السُّذَّجِ منَ المسلمينَ؛ ليكونُوا مِنْ أتباعِهِمْ، ويدخلُوا فِي دائرتِهِمْ وحلقتِهِمْ.

وهذِهِ السِّياحَةُ المحدَثةُ يجبُ ردُّهَا وجهادُ القائمينَ بهَا؛ عملًا بقولِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أحدثَ فِي أمرِنَا هَذَا مَا ليسَ منهُ فهوَ ردٌّ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ مِنْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[1].

وفِي روايةٍ لأحمدَ وَمُسْلِمٌ وَالبُخارِيُّ تعليقًا مَجزومًا بِهِ: «**مَنْ عملَ عملًا ليسَ عليهِ أمرُنَا فهوَ ردٌّ**»[2]؛ أيْ: مردودٌ.

وفِي روايةٍ لأحمدَ: «**مَنْ صنعَ أمرًا مِنْ غيرِ أمرِنَا فهوَ مردودٌ**»[3].

وهذهِ الرِّوايةُ إسنادُهَا صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَرَوَىٰ الإمامُ أحمدُ وأهلُ «السُّننِ»، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالحَاكِمُ فِي «مُستدرَكِهِ»؛ منْ حديثِ العِرباضِ بنِ ساريَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قَالَ: «**عليكمْ بسنَّتِي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدِينَ المهدِيِّينَ، تمسَّكُوا بهَا، وعضُّوا عليهَا بالنَّواجذِ، وإيَّاكمْ ومحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**».

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٠) (٢٦٠٧٥)، والبخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٤٦) (٢٥١٧١)، ومسلم (١٧١٨)، والبخاري معلقًا (٩/ ١٠٧).

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٧٣) (٢٤٤٩٤).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَاحَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وصحَّحهُ -أَيْضًا- الحاكمُ، وابنُ عبدِ البرِّ، والذَّهبيُّ(١).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ-أَيْضًا- وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهْ والدَّارميُّ؛ عنْ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا خطبَ يقولُ: «**أَمَّا بعدُ؛ فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدٍ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثاتُهَا، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(٢).

وقدْ رواهُ النَّسائيُّ بإسنادٍ جيِّدٍ، ولفظُهُ: «**إنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسنَ الهديِ هديُ محمَّدٍ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثاتُهَا، وكلَّ مُحدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ فِي النَّارِ**»(٣).

وروَىٰ ابْنُ مَاجَهْ نحوَهُ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٤).

وإذَا عرضنَا سياحةَ التَّبْلِيغِيِّينَ علَىٰ هذهِ الأحاديثِ، وعرضنَا -أَيْضًا- مَا ابْتدَعُوهُ لهَا منْ تحديدِ وقتِ الخروجِ بثلاثةِ أيَّامٍ فِي الشَّهرِ، وأربعينَ يومًا فِي السَّنةِ، وأربعةِ أشهرٍ فِي العمرِ؛ وجدنَا ذلكَ كلَّهُ منَ الشَّرعِ فِي الدِّينِ بمَا لمْ يأذنْ بهِ اللهُ، ومَا أعظمَ الخطرَ فِي ذلكَ! ووجدناهُ -أَيْضًا- مُخالفًا لهدْيِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنَّتِهِ وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ١٧٤) (٣٢٩)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣١٠) (١٤٣٧٣)، ومسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥)، والدارمي (١/ ٢٨٩).

(٣) أخرجه النسائي (١٥٧٨)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٥)، وضعفه الألباني.

المهديِّينَ فِي جهادِ المشركينَ وأهلِ الكتابِ، ومَا كانَ بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ فإنَّهُ يجبُ جهادُ القائمينَ بِهِ، والأخذُ علَىٰ أيدِيهمْ، وأطرُهمْ علَىٰ الحقِّ.

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: إنَّ سبيلَ اللهِ الَّتِي أمرَ عبادَهُ المؤمنينَ بالجهادِ فيهَا هيَ مَا كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منَ الدَّعوةِ إلَىٰ توحيدِ الألوهيَّةِ، وإفرادِ اللهِ تَعَالَىٰ بجميعِ أنواعِ العبادةِ، والنَّهيِ عنِ الشِّركِ كبيرِهِ وصغيرِهِ، والنَّهيِ عنِ البدعِ والمحدَثاتِ، والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المنكرِ، وبذلِ الجهدِ فِي إعلاءِ كلمةِ اللهِ، ونشرِ مَا بعثَهُ اللهُ بِهِ منَ الهدَىٰ ودينِ الحقِّ، ورفعِ عَلَمِ الجهادِ لقتالِ المشركينَ وأهلِ الكتابِ حتَّىٰ يدخلُوا فِي الإسلامِ أوْ يؤدِّي أهلُ الكتابِ الجِزْيَةَ، وأمَّا المشركونَ فإنَّهمْ يُقتلونَ إذَا أبَوْا أنْ يدخلُوا فِي الإسلامِ.

فهذِهِ هيَ طريقةُ النَّبيِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الجهادِ، وهيَ طريقةُ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهدِيِّينَ وغيرِهمْ منَ المهاجرِينَ والأنصارِ والَّذِينَ اتَّبعوهمْ بإحسانٍ، وليسَ للتَّبْليغِيِّينَ مِنْ هذِهِ الطَّرِيقَةِ نصيبٌ ألبَّتَةَ.

وقدْ تقدَّمَ مَا ذكرهُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ عنِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهمْ «يمنعونَ النَّاسَ عنِ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ وإلَىٰ كتابِهِ وسنَّةِ رسولِهِ فِي حلقتهمُ الخاصَّةِ؛ إلَّا فِي كابوسِ أصولِهِمْ وتعالِيمِهمْ ومنهجِهمْ، وإلَّا فِي نطاقِ الحكاياتِ والأقوالِ والأحلامِ والرُّؤَىٰ الصَّالحةِ والفضائلِ مِمَّا يُلائِمُ عقائدَهُمْ وخُرافاتِهِمْ». انْتَهىٰ، وهوَ فِي (ص٤٣) مِنْ كِتابِهِ[1].

فهَذَا هوَ سبيلُ التَّبْليغِيِّينَ الَّذِي يدعونَ إليهِ، وهوَ مِنْ سُبُلِ الضَّلالِ، وليسَ مِنْ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤٣).

سبيلِ اللهِ فِي شيءٍ ألبتَّةَ.

ومِنْ سُبُلِ الضَّلالِ الَّتِي يدعُو إليهَا التَّبْليغِيُّونَ -أَيْضًا- تركُ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ، وتركُ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ وبصددِ النَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا، والتَّجنُّبُ بشدَّةٍ، بلِ المنعُ بعنفٍ عنِ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ وعنِ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلُ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ.

ومِنْ سُبُلِ الضَّلالِ الَّتِي قدِ افتتنَ بهَا كثيرٌ منْ أكابرِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ مُرابطتُهمْ علَىٰ القبورِ، وصلاتُهمْ عندَهَا، وانتظارُهُمُ الكشفَ والكراماتِ والفُيوضَ الرُّوحيَّةَ منْ أهلِ القبورِ، واستعمالُهُمُ التَّمائمَ والتَّعاويذَ الشِّركيَّةَ.

ومِنْ سُبُلِ الضَّلالِ الَّتِي يُحافظُ عليهَا التَّبْليغِيُّونَ إيمانُهمْ بالطُّرُقِ الأربعِ منْ طُرقِ الصُّوفيَّةِ، وهيَ: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهرورديَّةُ، ويزعمونَ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً.

إلَىٰ غيرِ ذلكَ منْ سُبُلِ الضَّلالِ الَّتِي يعملُ بهَا التَّبْليغِيُّونَ ويدعونَ إلَىٰ العملِ بهَا، وهيَ كثيرةٌ جدًّا، وقدْ ذكرَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ ومحمَّد أسْلَم فِي كتابيْهمَا كثيرًا منهَا، وقدْ ذكرتُ بعضَ ذلكَ فِي عدَّةِ مواضعَ منْ هَذَا الكتابِ.

والمقصودُ هنَا بيانُ أنَّ التَّبْليغِيِّينَ بعيدونَ كلَّ البعدِ عنِ الجهادِ فِي سبيلِ اللهِ، وأنَّهمْ واقعونَ فِي سُبُلِ الضَّلالِ الَّتِي يدعُو إليهَا الشَّيطانُ ويُرغِّبُ فيهَا؛ فهيَ سُبُلُهمُ الَّتِي يعملونَ بهَا ويدعونَ إليهَا ويُجاهدونَ فيهَا.

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: مَا زعمَهُ الكاتبُ مِنْ حصولِ الخيرِ الكثيرِ علَىٰ أيدِي

بعضِ دعاةِ التَّبْليغِيِّينَ الكبارِ، وأنَّهُ قدِ اهتدَىٰ بدعوتهمْ خلقٌ كثيرٌ؛ فكلُّهُ منَ المُجازَفاتِ والدَّعاوَىٰ الَّتِي لَا أساسَ لهَا منَ الصِّحَّةِ، والأدلَّةُ علَىٰ بُطلانِهَا كثيرةٌ جدًّا.

فمنهَا مَا هوَ معلومٌ عنِ التَّبْليغِيِّينَ منَ الجهلِ بتوحيدِ الأُلوهيَّةِ الَّذِي هوَ أعظمُ أُصولِ الإِسلامِ؛ فهمْ لَا يعرفونَ هَذَا الأصلَ العظيمَ الَّذِي لَا يصحُّ الإِسلامُ بدونِهِ، بلْ يجعلونَ معناهُ معنَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ الَّذِي قدْ أقرَّ بِهِ المُشركونَ، ولمْ ينفعْهُمْ إقرارُهُمْ بِهِ، ولمْ يدخلُوا بذلكَ فِي الإِسلامِ، ومَنْ كانُوا جاهلينَ بأعظمِ أصولِ الإِسلامِ لَا يعرفونَهُ ولَا يدعونَ إليهِ فلَا شكَّ أنَّ دعوتَهُمْ ستكونُ خاليةً منَ الخيرِ والهدَىٰ.

ومنهَا مَا ذكرهُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ عنِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهمْ يمنعونَ النَّاسَ منَ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ وإلَىٰ كتابهِ وسنَّةِ رسولِهِ... إلَىٰ آخرِ مَا ذكرَهُ عنهمْ فِي هَذَا الموضوعِ، وتقدَّمَ ذكرُهُ فِي الوجهِ الثَّانِي، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ فلَا شكَّ أنَّ دعوتَهُمْ ستكونُ خاليةً منَ الخيرِ والهدَىٰ.

ومنهَا مَا ذكرَهُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ عنِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّ منْ أُصولِهِمُ الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إليهَا تركَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا، والتَّجنُّبَ بشدَّةٍ بلِ المنعَ بعنفٍ عنِ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ وعنِ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلَ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ فلَا شكَّ أنْ دعوتَهمْ ستكونُ خاليةً منَ الخيرِ والهُدَىٰ.

وأنَّىٰ يكونُ الخيرُ والهدَىٰ فِي دعوةِ قومٍ ليسَ لهمْ نصيبٌ منَ الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ؛ لأنَّهمْ قدْ تركُوا شرطًا منْ شُروطِ الاستمساكِ بهَا، وهوَ الكفرُ بالطَّاغوتِ؟!

وأنَّىٰ يكونُ الخيرُ والهدَىٰ فِي دعوةِ قومٍ قدْ خالفُوا دعوةَ المرسَلينَ جميعًا، وذلكَ بتعطيلِهِمْ جميعَ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ؟!

ومِنْ هذِهِ النُّصوصِ:

قولُ اللهِ تعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل:٣٦].

وقولُهُ تعالَىٰ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [الأعراف:١٥٧] الآيةَ.

وقولُهُ تعالَىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

إلَىٰ قولِهِ تعالَىٰ فِي ذكرِ أهلِ الكتابِ: ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾.

والآياتُ والأحاديثُ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ كثيرةٌ جدًّا، وليسَ هَذَا موضعَ ذكرِهَا، وإنَّمَا المقصودُ هنا التَّنبيهُ علَىٰ بُطلانِ مَا زعمَهُ الكاتبُ منْ حُصولِ الخيرِ الكثيرِ علَىٰ أيدِي بعضِ دُعاةِ التَّبْليغِيِّينَ الكبارِ، وأنَّهُ قدِ اهتدَىٰ بدعوتِهِمْ خلقٌ كثيرٌ.

ومِنَ الأدلَّةِ علَىٰ بُطلانِ هَذَا الزَّعمِ -أَيْضًا- مَا هوَ معروفٌ عنِ التَّبْليغِيِّينَ مِنْ

ترويجِ الكتبِ المشتملةِ علَىٰ الأباطيلِ وأنواعِ الضَّلالِ؛ مثلُ كتابِ «تبليغي نصاب» وغيرِهِ منْ كتبِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وهيَ كثيرةٌ، ولَا حاجةَ إلَىٰ ذكرِهَا.

وكذلكَ ترويجُهمْ لكتبِ الأذكارِ والأورادِ المبتدَعةِ؛ كَـ«الحزبِ الأعظمِ»(١) وَ«دلائلِ الخيراتِ»(٢) وَ«قصيدةِ البُردَةِ»(٣) ومَا شاكلَ ذلكَ منَ الأذكارِ والأورادِ المبتدَعَةِ الَّتِي قدِ افتتنَ بهَا التَّبْلِيغِيُّونَ، وافتتنُوا بترويجِهَا فِي أسفارِهِمْ للدَّعوةِ والتَّبليغِ، وزعمُوا أنَّهَا تُرقِّقُ القلوبَ.

ومَنْ كانَ اعتمادُهُمْ علَىٰ الكتبِ والأذكارِ والأورادِ المشتملةِ علَىٰ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالِ؛ فلَا شكَّ أنَّ دعوتَهمْ ستكونُ خاليةً منَ الخيرِ والهدَىٰ.

وقدْ ذكرتُ فِي أثناءِ الكتابِ قصصًا كثيرةً منْ قصصِ الشِّركِ الأكبرِ وفسادِ العقيدةِ وغيرِ ذلكَ منْ أنواعِ الضَّلالِ الَّذِي قدْ وقعَ منْ كبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فليُراجَعْ مَا تقدَّمَ(٤)؛ ففيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ مدحَهمْ ومدحَ دعوتَهمْ وزعمَ أنَّهُ قدْ

(١) كتاب «الحزب الأعظم والورد الأفخم» للإمام مُلَّا علي القاري، به العديد من الأحاديث الضعيفة، والأوراد المخالفة للشرع.

(٢) «دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة علىٰ النبي المختار»، كتاب من تأليف محمد بن سليمان الجزولي المتوفىٰ سنة (٨٧٠هـ)، جمع فيه صيغ في الصلاة علىٰ رسول الإسلام محمد، وهو يعدّ من أشهر الكتب في هذا المجال خصوصًا عند الصوفية، فجعلوه جزءًا من أورادهم التي يقرءونها صباحًا ومساءً.

(٣) قصيدة «البردة» للبوصيري في مدح النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها الكثير من المغالاة والمعتقدات الباطلة، وقام العلماء بالرد عليها والتصدي لها؛ كمثل الشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف، وغيره.

(٤) (ص ٩٥٦-٩٨١).

حصلَ علَىٰ أيديهِمْ خيرٌ كثيرٌ واهتدَىٰ بدعوتِهِمْ خلقٌ كثيرٌ.

وبعدُ؛ فنحنُ لَا ننكرُ أنْ يكونَ قدْ أجابَ التَّبْلِيغِيِّينَ إلَىٰ الإسلامِ أعدادٌ كثيرةٌ منَ المشركينَ وغيرِهِمْ منْ أهلِ المِللِ، ولكنْ لَا عِبرةَ بإظهارِ الإسلامِ معَ البقاءِ علَىٰ مَا يُناقضُهُ منَ الشِّركِ والعقائدِ الفاسدةِ، وقدْ كانَ المنافقونَ يُظهرونَ الإسلامَ وهمْ فِي الباطنِ علَىٰ خلافِهِ، وكذلكَ الباطنيَّةُ وغيرُهمْ منْ أهلِ المللِ والنِّحلِ الَّتِي ينتسبُ أهلُهَا إلَىٰ الإسلامِ وهمْ فِي الباطنِ علَىٰ خلافِهِ؛ فهؤلاءِ لَا ينفعُهُمْ إظهارُهمْ للإسلامِ شيئًا مَا دامُوا علَىٰ خلافِهِ.

وقدْ ذكرتُ قريبًا أنَّهُ لمْ يُذكرْ عنِ الَّذِينَ يُسلمونَ علَىٰ أيدِي التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ بعدَ إسلامِهِمْ يتمسَّكونَ بالعقيدةِ الصَّحيحةِ الَّتِي كانَ عليهَا السَّلفُ الصَّالحُ منَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهمْ بإحسانٍ، وإنَّمَا يكونونَ فِي الغالبِ مُندمجينَ معَ التَّبْلِيغِيِّينَ ومُتمسِّكينَ بمَا همْ عليهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ.

ومَنْ كانُوا بهذهِ الصِّفةِ فإنَّهُ لَا يُفْرَحُ بإسلامِهِمْ؛ لأنَّهمْ يكونونَ منَ الثِّنتيْنِ وسبعينَ فرقةً الَّتِي أخبرَ النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهَا فِي النَّارِ؛ فليُراجعْ ما تقدَّم[١] فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا.

فصلٌ

ثمَّ إنَّ الرَّجلَ المفتونَ بالتَّبْلِيغِيِّينَ عادَ باللَّائمةِ علَىٰ أميرِ التَّبْلِيغِيِّينَ وغيرِهِ منْ علمائِهِمُ الكبارِ، وذكرَ فِي رسالتِهِ إليهِمْ أشياءَ كثيرةً منْ بِدَعِهِمْ وأعمالِهِمُ السَّيِّئةِ،

---

(١) (ص١١٧٣).

ونَقَدَهَا نقدًا جيِّدًا، وقالَ فِي آخرِ رسالتِهِ: «إِنَّهُ يجبُ أنْ نعرضَ جميعَ اعتقاداتِنَا وأعمالِنَا وأقوالِنَا وأحوالِنَا علَىٰ منهجِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»!

وبهَذَا يكونُ الرَّجلُ المفتونُ بالتَّبْلِيغِيِّينَ قدْ نقضَ مَا قدَّمهُ منَ المُجازفاتِ فِي مدحهمْ ومدحِ دعوتِهِمْ، ووصفِهِمْ بصفاتِ التَّعظيمِ الَّتِي لَا تنطبقُ عليهِمْ.

وسأذكرُ هَاهنَا مُلخَّصَ مَا جاءَ فِي رسالتِهِ منَ النَّقدِ لبدعهِمْ وأعمالهِمُ السَّيِّئةِ، وإنْ كانَ قدْ تقدَّمَ نقدُهَا مَبسوطًا ومُكرَّرًا فِي كلامِ غيرِهِ منَ العلماءِ المُطَّلعينَ علَىٰ أخبارِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وذلكَ لمَا فِي تكرارِ النَّقدِ منْ زيادةِ الإِيضَاحِ لأحوالِ التَّبْلِيغِيِّينَ والتَّحذيرِ منهمْ ومِنْ بدعهِمْ وضَلالاتهِمْ وجَهالاتهِمْ وخُرافاتهِمُ الَّتِي قدْ فشتْ فِي المسلمينَ وافتتنَ بهَا كثيرٌ منَ السُّذَّجِ والجهَّالِ الَّذِينَ همْ أتباعُ كلِّ ناعقٍ.

- الأولَىٰ منْ كلماتِهِ فِي النَّقدِ:

قولُهُ فِي آخرِ (ص٢) ومَا بعدَهَا إِلَىٰ أوَّلِ (ص٥): «١- إِنَّ بعضَ الدُّعاةِ الكبارِ الَّذِينَ جاهدُوا لإِنجاحِ هذهِ الدَّعوةِ؛ لَا يزالُ هؤلاءِ الدُّعاةُ القُدامَىٰ يقومونَ ببعضِ الأذكارِ الصُّوفيَّةِ المخالفةِ لهديِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الأمرُ الَّذِي يمنعُ كثيرًا مِنَ النَّاسِ مِنَ الدُّخولِ بهذِهِ الدَّعوةِ؛ لأنَّ كثيرًا منَ النَّاسِ إِنَّمَا يتأثَّرونَ بالسُّلوكِ الشَّخصيِّ أكثرَ ممَّا يتأثَّرونَ بالكلامِ والأعمالِ الظَّاهرةِ؛ لِهَذَا فقدْ شاهدنَا أنَّ بعضَ مَنْ دخلُوا فِي الدَّعوةِ خرجَ عنهَا لِهَذَا السَّببِ، ولأنَّ هؤلاءِ الدُّعاةَ يقولونَ للنَّاسِ دائمًا: إِنَّ فلاحَنَا ونجاحَنَا فِي الدُّنيَا والآخرةِ باتِّباعِ أوامرِ اللهِ تَعَالَىٰ علَىٰ طريقِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمَّ همْ سرًّا يقومونَ بأعمالٍ ليسَ عليهَا أمرُ اللهِ ولَا أمرُ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذْ لمْ يعملْهَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا عملَهَا أصحابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

مِنْ بعدِهِ، ولَا عملَهَا كذلكَ السَّلفُ الصَّالحُ منَ التَّابعينَ وغيرِهِمْ، ولَا عرفَهَا كذلكَ الأئمَّةُ الكرامُ أمثالُ أَبِي حنيفةَ وغيرِهِ منَ الأئمَّةِ رحمهمُ اللهُ تعالَىٰ.

ومِنَ المعلومِ أنَّ هذهِ الأذكارَ المحدَثَةَ علَىٰ الكيفيَّةِ الموجودةِ الآنَ ليستْ مِنَ المسائلِ المختلَفِ فيهَا فيعذرَ أصحابُهَا، وكانَ المطلوبُ منَ الدُّعاةِ أنْ يتجنَّبوا كلَّ شيءٍ يُخالفُ سنَّةَ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بلْ هَذَا ممَّا يتحتَّمُ، وأنْ يكونَ باطنُهمْ مثلَ ظاهِرِهمْ؛ كمَا كانَ عليهِ الرَّسولُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فلَا يخفَىٰ علينا حديثُ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**البرُّ حسنُ الخُلُقِ، والإثمُ مَا حاكَ فِي نفسِكَ وكرهتَ أنْ يطَّلِعَ عليهِ النَّاسُ**»، رواهُ مسلمٌ(١)، والحديثُ الآخرُ: «**اسْتَفْتِ قلبَكَ، البرُّ مَا اطمأَنَّتْ إليهِ النَّفسُ واطمأنَّ إليهِ القلبُ، والإثمُ مَا حاكَ فِي النَّفسِ وتردَّدَ فِي الصَّدرِ، وإنْ أفتاكَ النَّاسُ وأفتوكَ**»(٢).

وأمَّا أنْ يكونَ للشَّخصِ عملانِ؛ أحدُهمَا ظاهرٌ يدعُو النَّاسَ إليهِ، والآخرُ باطنٌ يُخفيهِ عنِ النَّاسِ؛ فهَذَا لَا يتَّفقُ معَ حالِ المؤمنِ، وأعاذنَا اللهُ جميعًا مِنْ حالِ أهلِ النِّفاقِ الَّذينَ قالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿ **يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا** ﴾ [النساء:١٠٨].

إذْ مِنَ المعلومِ أنَّ الرَّسولَ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لمْ يُخْفِ عنْ أمَّتهِ شيئًا، حتَّىٰ أحوالَهُ الدَّاخليَّةَ؛ كانَ نساؤُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُنَّ يروينَهَا للنَّاسِ، وكانَ أصحابُهُ -أَيْضًا- كذلكَ، فكانَ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٣) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٨) (١٨٠٣٥)، الدارمي (٣/ ١٦٤٩) من حديث وابصة بن معبد الأسدي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

كلُّ فردٍ منهمْ كمَا قيلَ:

فَسِــرِّي كَـاإِعْلَانِي وَتِلْــكَ خَلِيقَتِــي وَظُلْمَــةُ لَيْلِــي مِثْــلُ ضَــوْءِ نَهَــارِي

وأعاذَنَا اللهُ جميعًا مِنْ أحوالِ المُنحرفينَ عنِ الصِّراطِ المستقيمِ، الَّذِينَ خرجُوا عنِ الإسلامِ زاعمينَ أنَّ للإسلامِ باطنًا وظاهرًا؛ مثلِ غُلاةِ الشِّيعةِ الَّذِينَ يُسمِّيهمْ علماءُ الإسلامِ باطنيَّةً؛ كالإسماعيليَّةِ وغيرِهمْ والمتصوِّفةِ.

ولَا يخفَىٰ أنَّهُ لَا يجوزُ أنْ نتشبَّهَ بأهلِ الباطلِ، ولَا بواحدٍ فِي المائةِ، ولَا ننسَىٰ الأثرَ عنِ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لنْ يُصلِحَ آخرَ هذهِ الأمَّةِ إلَّا مَا أصلحَ أوَّلَهَا»(١)، وأرانِي قدْ قَسَوْتُ علَىٰ حضراتكمْ بذلكَ»(٢).

- الثانيةُ مِنْ كلماتِهِ فِي النَّقدِ:

قولُهُ فِي أوَّلِ (ص٥): «٢- أخذُ البيعةِ علَىٰ بعضِ الطُّرقِ الأربعِ المشهورةِ: الجشتيَّةِ، والقادريَّةِ، والسَّهرورديَّةِ، والنَّقشبنديَّةِ؛ إذْ لمْ يردْ لهَا دليلٌ صحيحٌ عنِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلْ مِنَ المعروفِ أنَّهَا مِنَ المحدَثاتِ، وقدْ قالَ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إيَّاكمْ ومُحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ فِي النَّارِ**»(٣).

ولئنْ فَعَلْتَ وأخذتَ البيعةَ علَىٰ بعضِ النَّاسِ خشيةً مِنْ بعضِ النَّاسِ أوْ خوفًا منْ بُعْدِهِمْ فاللهُ أحقُّ أنْ يُخشَىٰ وأنْ يُخافَ منهُ؛ فقدْ جاءَ فِي حديثِ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا

---

(١) كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٢٤١).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص:٢- ٥).

(٣) سبق تخريجه.

أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنِ التمسَ رضَا النَّاسِ بسخطِ اللهِ سخطَ اللهُ عليهِ وأسخطَ عليهِ النَّاسَ، ومَنِ التمسَ رضَا اللهِ بسخطِ النَّاسِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **وأرضَىٰ عنهُ النَّاسَ**»[1][2].

- الثَّالثةُ مِنْ كلماتِهِ:

قولُهُ فِي آخرِ (ص٥) إلَىٰ أثناءِ (ص٦): «٣- «تبليغي نصاب»: لَا يخفَىٰ أنَّهُ قدِ احتوَىٰ علَىٰ مَا يُخالِفُ الشَّرعَ منْ بعضِ البدعِ وطلبِ الشَّفاعَةِ منَ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاستغاثةِ بهِ وطلبِ الاستغفارِ منهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعلومٌ أنَّ هَذَا يُنافِي حقيقةَ التَّوحيدِ (توحيدِ العبادةِ)، ولَا يخفَىٰ منعُ ذلكَ بعدَ مَماتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمَّا فِي حياتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلَ وفاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّهُ يجوزُ، وكذلكَ طلبُهَا منهُ يومَ القيامةِ، ومعَ ذلكَ فقدْ قالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّهُ لا يُستغاثُ بِي، وإنَّمَا يُستغاثُ باللهِ**»؛ قالَ ذلكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حياتِهِ حمايةً لجنابِ التَّوحيدِ.

وكذلكَ فيهِ خُرافةُ أحمدَ الرِّفاعيِّ الَّذِي يُنسَبُ إليهِ أنَّهُ يزعُمُ أنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناولَهُ يمينَهُ فقبَّلَها.

فالمرجوُّ مِنَ اللهِ تَعالَىٰ ثمَّ منكمْ أنْ تُشكَّلَ نُخبةٌ منَ العلماءِ المختصِّينَ بفهمِ العقيدةِ الصَّحيحةِ والحديثِ فيُهذِّبوهُ، ويُزيلُوا منهُ كلَّ مَا لَا يتَّفقُ معَ الشَّريعةِ، أوْ يُستبدَلُ بكتابٍ أنسبَ منهِ؛ مثلِ «رياضِ الصَّالحينَ»[3].

---

(١) أخرجه ابن حبان (٢٧٦)، وصححه الألباني.

(٢) «تبليغي نصاب» (ص:٥).

(٣) «تبليغي نصاب» (ص:٥).

- **الرَّابعةُ منْ كلماتِهِ:**

قولُهُ فِي (ص٦) إلَىٰ أوَّلِ (ص٧): «٤- التَّحلُّقُ لقراءةِ سورةِ (يس)، أوْ قراءتُهَا بصورةٍ انفراديَّةٍ، ثمَّ الدُّعاءُ بعدَهَا؛ إذْ لمْ يردْ بذلكَ دليلٌ منْ كتابٍ ولَا سنَّةٍ صحيحةٍ، وليسَ ذلكَ واحدًا منَ الأشياءِ الَّتِي نلتزمُهَا فِي (٢٤) ساعةٍ؛ فليسَ هَذَا منَ الدَّعوةِ، ولَا منَ التَّعلُّمِ والتَّعليمِ، ولَا مِنَ العباداتِ، ولَا مِنَ الخدمةِ، وليسَ هوَ علَىٰ ترتيبِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولئنْ ظنَّ بعضُ النَّاسِ أنَّهُ جُرِّبَ فاستُفيدَ منهُ؛ فإنَّ الدِّينَ ليسَ بالتَّجربةِ؛ لأنَّ الدِّينَ كاملٌ، وكلُّ البدعِ الموجودةِ الآنَ فِي الدُّنيَا عِنْدَ الشِّيعةِ وغيرِهِمْ منَ المبتدِعةِ يقولونَ كذلكَ، وقدْ يدعُو إنسانٌ صاحبَ قبرٍ، ويُظْهِرَ فاقتَهُ وضرورتَهُ، فيعطيهِ اللهُ سُؤْلَهُ، ويظنُّ أنَّهُ منْ صاحبِ القبرِ؛ لأنَّ كلَّ أهلِ القبورِ يزعمونَ للنَّاسِ أنَّ صاحبَ القبرِ قدْ جُرِّبَ فقضَىٰ حاجاتَهمْ.

وعلَىٰ فرضِ أنَّهُ ليسَ ببدعةٍ، فيجبُ أنْ يُتركَ للخلافِ؛ إذْ منَ المعلومِ أنَّ منْ أهمِّ الأصولِ فِي هذِهِ الدَّعوةِ تركَ المسائلِ الخلافيَّةِ حالَ الخروجِ، ولَا سيَّمَا المراكزُ العامَّةُ الَّتِي يأتِي إليهَا النَّاسُ ليرَوْا كيفَ تطبَّقُ السُّنَّةُ، وليرَوْا أعمالَ الصَّحابةِ، فهلْ كانَ هَذَا منْ عملِ الصَّحابةِ؟!»(١).

قلتُ: مَا ذكرَهُ صاحبُ الرِّسالَةِ منَ التَّحلُّقِ لقراءةِ سورةِ (يس) أوْ قراءتِهَا بصورةٍ انفراديَّةٍ ثمَّ الدُّعاءِ بعدَهَا فهوَ منَ البدعِ؛ لأنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمْ يفعلْ ذلكَ، ولمْ يأمرْ بهِ، ولمْ يفعلْهُ الصَّحابةُ ولَا التَّابعونَ لهمْ بإحسانٍ، والبدعُ لَا يدخلُهَا الفرضُ والتَّقديرُ، ولَا تلحقُ بالمسائلِ الخلافيَّةِ كمَا قدْ توهَّمَ ذلكَ صاحبُ الرِّسالةِ،

---

(١) المصدر السابق (ص:٦).

بلْ يجبُ ردُّهَا عملًا بقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ أحدثَ فِي أمرنَا هَذَا مَا ليسَ منهُ فهوَ ردٌّ»**.

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ منْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا(١).

وفِي روايةٍ لأحمدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخارِيِّ تعليقًا مَجزومًا بهِ: **«مَنْ عمِلَ عملًا ليسَ عليهِ أمرُنَا فهوَ ردٌّ»**(٢)؛ أيْ: مردودٌ.

وفِي روايةٍ لأحمدَ: «مَنْ صنعَ أمرًا مِنْ غيرِ أمرِنَا فهوَ مردودٌ»(٣).

وهذِهِ الرِّوايةُ إسنادُهَا علَىٰ شرطِ مسلمٍ.

ويجبُ -أَيْضًا- التَّحذيرُ مِنْ هذِهِ البدعةِ وغيرِهَا مِنَ البدعِ علَىٰ وجهِ العمومِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يُحذِّرُ مِنَ البدعِ كلِّهَا، ويُبالغُ فِي التَّحذيرِ منهَا؛ كمَا قدْ جاءَ ذلكَ فِي حديثِ العِرباضِ بنِ سارِيةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«عليكمْ بسنَّتِي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّينَ، تمسَّكُوا بهَا، وعضُّوا عليهَا بالنَّواجذِ، وإيَّاكمْ ومُحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»**.

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وأهلُ «السُّننِ»، وصحَّحهُ التِّرمذيُّ وَالحَاكِمُ وابنُ عبدِ البرِّ والذَّهبيُّ(٤).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهْ والدَّارميُّ عنْ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا خطبَ يقولُ: «**أمَّا بعدُ؛ فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدٍ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثاتُهَا، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(١).

ورواهُ النَّسائيُّ بنحوِهِ، وزادَ: «**وكلَّ ضلالةٍ فِي النَّارِ**»(٢).

ورَوَىٰ ابْنُ مَاجَهْ نحوَهُ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٣).

وأمَّا قولُهُ: «ليرَوْا كيفَ تطبَّقُ السُّنَّةُ وليرَوْا أعمالَ الصَّحابةِ».

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: هَذَا مِنَ المُجازَفاتِ ومُجاوزةِ الحدِّ فِي مدحِ التَّبْليغِيِّينَ بمَا ليسَ فيهِمْ، وهذِهِ المجازَفاتُ مردودةٌ بمَا ذكرهُ عنهمْ مِنَ البدعِ والضَّلالاتِ ممَّا تقدَّمَ ذكرُهُ ومَا سيأتِي قريبًا إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ، ومردودةٌ -أَيْضًا- بمَا ذكرَهُ المُطَّلِعونَ علَىٰ أحوالِ التَّبْليغِيِّينَ وأعمالِهِمْ، وأنَّهمْ إنَّمَا كانُوا يُحافظونَ علَىٰ تطبيقِ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ، فأمَّا السُّنَّةُ؛ فإنَّهمْ بعيدونَ عنْ تطبيقِهَا غايةَ البُعدِ، وكذلكَ همْ بعيدونَ غايةَ البعدِ عنْ مُشابهةِ الصَّحابةِ فِي أعمالهِمْ.

ومَنْ شكَّ فِي هَذَا فليُرَاجعْ مَا ذكرتُهُ فِي (ص٣٨ إلىٰ ص١٥٠)(٤) ومَا بعدَهَا، فقدْ ذكرتُ عنْ بعضِ مشايخِهِمُ الكبارِ مِنَ الشِّركِ الأكبرِ والبِدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ مَا تشمئزُّ مِنْ سماعِهِ قلوبُ أهلِ الإِيمانِ، وفيمَا ذكرتُهُ عنهمْ أبلغُ ردٍّ علَىٰ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص٩٥٦) وما بعدها.

مُجازَفاتِ صاحبِ الرِّسالةِ وزعمِهِ أَنَّهمْ يُطبِّقونَ السُّنَّةَ وأعمالَ الصَّحابةِ.

فإنْ قيلَ: إنَّ التَّبْليغيِّينَ يهتمُّونَ بالصَّلاةِ ويُحافِظونَ عليهَا.

فالجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ هَذَا قدْ ذُكِرَ عنهمْ، ولكنَّهمْ معَ اهتمامهمْ بالصَّلاةِ ومُحافظتِهمْ عليهَا قدْ أهملُوا معرفةَ أركانِهَا وواجباتِهَا وسُننِهَا، وقدْ ذكرتُ هَذَا عنهمْ، وذكرتُ أكثرَ منهُ بكثيرٍ منْ مُخالفاتِهمْ فِي الكلامِ علَىٰ الأصلِ الثَّانِي مِنْ أُصولِهِمْ وهوَ: (الصَّلاةُ).

فليُراجَعْ مَا ذكرتُهُ عنِ العلماءِ فِي ذلكَ؛ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا، وليُراجَعْ -أَيْضًا- مَا ذكرتُهُ فيهِ عنِ ابنِ وضَّاحٍ أنَّهُ روَىٰ عنْ أسدِ بنِ موسَىٰ أنَّهُ كتبَ إلَىٰ أسدِ بنِ الفُراتِ كتابًا جاءَ فيهِ: «إنَّ اللَّعنةَ وقعتْ منْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَىٰ أهلِ البدعِ، وإنَّ اللهَ لَا يقبلُ منهمْ صرفًا ولَا عدْلًا ولَا فريضةً ولَا تطوُّعًا، وكلَّمَا زادُوا اجتهادًا وصومًا وصلاةً ازدادُوا مِنَ اللهِ بُعْدًا»[١].

ويشهدُ لِهَذَا الأثرِ مَا جاءَ فِي «الصَّحيحيْنِ» وغيرِهمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ فِي الخوارجِ: «**تَحقرونَ صلاتَكمْ معَ صلاتِهمْ، وصِيامَكمْ معَ صيامِهمْ، وأعمالَكمْ معَ أعمالِهمْ**»[٢].

وأخبرَ فِي حديثٍ آخرَ أنَّ صلاةَ الخوارجِ لَا تُجاوِزُ تراقِيَهمْ، وأمرَ بقتلِهمْ، وقَالَ: «**لئنْ أدركتُهمْ لأقتُلنَّهمْ قتلَ عادٍ**»[٣].

---

(١) «البدع» لابن وضاح (١/ ٣٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فليتأمَّلْ صاحبُ الرِّسالةِ هذِهِ الأحاديثَ حقَّ التَّأمُّلِ، ولَا يأمنْ أنْ يكونَ مِمَّنْ تنطبقُ عليهِ وعلَىٰ الجماعةِ الَّتِي ينتمِي إليهَا ويُعَدُّ داعيةً منَ الدُّعاةِ إليهَا.

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّهُ قَالَ: «**المرءُ معَ مَنْ أحبَّ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ؛ منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ[(١)] وأبِي موسَىٰ[(٢)] وأنسٍ[(٣)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ورواهُ التِّرمذيُّ منْ حديثِ أنسٍ[(٤)] وصفوانَ بنِ عسَّالٍ[(٥)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصحَّحَ كلًّا مِنَ الحديثَيْنِ.

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ عنْ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**ثلاثٌ أحلِفُ عليهنَّ...**» فذكرَ الحديثَ، وفيهِ: «**ولَا يُحبُّ رجلٌ قومًا إلَّا جعلَهُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **معهمْ**»[(٦)].

وفِي روايةٍ: «ولَا يُحبُّ رجلٌ قومًا إلَّا جاءَ معهمْ يومَ القيامةِ»[(٧)].

فليتأمَّلْ صاحبُ الرِّسالةِ هذهِ الأحاديثَ حقَّ التَّأمُّلِ، وليفرَّ مِنْ مُتابعةِ التَّبْليغِيِّينَ ومُصاحبتِهِمْ إنِ استطاعَ الفِرارَ، وليسألِ اللهَ أنْ يُريَهُ الحقَّ حقًّا ويرزقَهُ اتِّباعَهُ، ويُريهُ الباطلَ باطلًا ويرزقَهُ اجتنابَهُ، ولَا يتهاونُ بمتابعةِ التَّبْليغِيِّينَ ومُصاحبتهمْ معَ مَا ذكرَهُ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٢) (٣٧١٨)، والبخاري (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٩٢) (١٩٥١٤)، والبخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٤٥٠).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٠٤) (١٢٠٣٢)، والبخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٣٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٨٥)، وصححه الألباني.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٣٨٧)، وحسنه الألباني.

(٦) أخرجه أحمد (٦/ ١٤٥) (٢٥١٦٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٢١).

(٧) أخرجه أحمد (٦/ ١٦٠) (٢٥٣١٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٨٧).

عنهمْ فِي رسالتِهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ الَّتِي لمْ يزالُوا مُصرِّينَ عليهَا، وإنْ لمْ يُفارقْهمْ فهوَ شريكٌ لهمْ فِي أعمالِهمُ الباطلةِ؛ لأنَّ الرَّاضيَ بالذَّنبِ كفاعلِهِ.

- الخامسةُ منْ كلماتِهِ:

قولُهُ فِي (ص٧): «٥- قدْ يذكرُ بعضُ العلماءِ فِي بياناتِهِمْ محبَّةَ اللهِ تَعَالَىٰ أوْ محبَّةَ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدْ يذكرُونَ بعضَ الأحيانِ البيتيْنِ لمجنونِ ليلَىٰ:

أَمُرُّ عَلَىٰ الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَىٰ ... أُقَبِّلُ ذَا الْجِدَارَ وَذَا الْجِدَارَا

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

فبسببِ هذيْنِ البيتيْنِ نرَىٰ كثيرًا منْ جهلةِ المسلمينَ مَنْ يُقبِّلُ الجدرانَ - جدرانَ القبورِ - أوِ الشَّبابيكَ الموضوعةَ علَىٰ بعضِ الأماكنِ المقدَّسةِ، حتَّىٰ آلَ الأمرُ إلَىٰ عبادةِ القبورِ، وهَذَا يفتحُ بابَ البدعِ علَىٰ مِصراعيْهِ، حتَّىٰ يقعَ النَّاسُ فِي الشِّركِ الأكبرِ كمَا وقعُوا فيهِ فِي الماضِي؛ فهوَ مِنْ جُملةِ العوامِلِ المؤدِّيةِ إلَىٰ ذلكَ»(١).

قلتُ: مَا ذكرَهُ صاحبُ الرِّسالةِ عنْ جهلَةِ المسلمينَ مِنْ تقبيلِ جُدرانِ القبورِ والشَّبابيكِ ليسَ هوَ علَىٰ الإطلاقِ كمَا هوَ ظاهرُ كلامِهِ، وكانَ ينبغِي لهُ أنْ يقيِّدَ ذلكَ بالجهَّالِ منْ أتباعِ التَّبْليغِيِّينَ؛ فإنَّهمْ همُ الَّذينَ افتتنُوا بالقبورِ تبَعًا لمشايخِهِمُ الكبارِ الَّذِينَ قدْ ثبتَ عنهمْ أنَّهمْ كانُوا يُرابِطونَ علَىٰ القبورِ، وينتظرونَ الكشفَ والكراماتِ والفُيوضَ الرُّوحيَّةَ مِنْ أهلِهَا، فأمَّا جُهَّالُ المسلمينَ الَّذِينَ قدْ سلِمُوا مِنَ الانضمامِ إلَىٰ التَّبْليغِيِّينَ والافتتانِ بهمْ وبأمثالِهِمْ منَ الصُّوفيَّةِ والقُبوريِّينَ فإنَّهُ لمْ يُذكرْ عنهمْ أنَّهمْ يتمسَّحونَ بالقُبورِ فضلًا عنْ تقبيلِ جُدرانِهَا وشبابيكِهَا.

---

(١) «تبليغي نصاب» (ص:٧).

ولوْ كانَ التَّبْلِيغِيُّونَ يُطبِّقونَ السُّنَّةَ ويعملونَ مثلَ أعمالِ الصَّحابةِ - كمَا زعمَ ذلكَ صاحبُ الرِّسالةِ فِي آخرِ كلمتِهِ الرَّابعةِ - لمَا تركُوا قبرًا مُشرِفًا إلَّا سوَّوهُ بالأرضِ؛ لأنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أمرَ عليَّ بنَ أبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتَسْويةِ القبورِ.

قالَ أبُو الهيَّاجِ الأسديُّ: قالَ لِي عليُّ بنُ أبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ألَا أبعثكَ علَىٰ ما بعثنِي عليْهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أنْ لَا تدعَ تمثالًا إلَّا طمستَهُ، ولَا قبرًا مُشرِفًا إلَّا سوَّيتَهُ».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ(١).

وقدْ قامَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتنفيذِ مَا أمرهُ بهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كمَا جاءَ ذلكَ فِي روايةٍ لأحمدَ عنْ أبِي محمَّدٍ الهذَليِّ عنْ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّهُ انطلقَ إلَىٰ المدينةِ، ثمَّ رجعَ فقَالَ: «**يَا رسولَ اللهِ! لمْ أدعْ بهَا وثنًا إلَّا كسرتُهُ، ولا قبرًا إلَّا سوَّيْتُهُ، ولا صورةً إلَّا لطَّختُهَا**»(٢).

- السَّادسةُ منْ كلماتِهِ:

قولُهُ فِي (ص٧ - ٨): «٦- قدْ يأتِي فِي بياناتِ بعضِ العلماءِ ذكرُ عالَمِ الأرواحِ، وهَذَا لَا دليلَ عليهِ منْ كتابٍ ولَا سنَّةٍ صحيحةٍ، ولَا دليلَ علَىٰ ذلكَ بالآيةِ الكريمةِ: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ**﴾ [الأعراف:١٧٢] الآيةَ، ولَا دليلَ -أيْضًا- بالحديثِ الشَّريفِ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٩٦) (٧٤١)، ومسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩)، والنسائي (٢٠٣١).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٨٧) (٦٥٧)، وصححه الألباني بمجموع الطرق في «إرواء الغليل» (٣/ ٢١٠).

الَّذِي معناهُ أَنَّهُ تَعَالَىٰ أخرجَهمْ منْ ظهرِ آدمَ أمثالَ الذَّرِّ، فأخذَ عليهمُ العهدَ؛ فهَذَا لَا يدلُّ علَىٰ أنَّ الأرواحَ كانتْ موجودةً قبلَ خلقِ العالمِ، فهيَ نظريَّةٌ لبعضِ الفلاسفةِ المُنحرفينَ أمثالِ ابنِ سينَا وغيرِهِ منْ غُلاةِ الشِّيعةِ وغيرِهمْ منَ القائلينَ بالتَّناسُخِ، ولَا يقولُ بِهِ أهلُ السُّنَّةِ، وأكثرُ الَّذِينَ يستمعونَ الدُّروسَ مِنَ العوامِّ، وبعضُهمْ لَا يكادُ يُميِّزُ بينَ الحقِّ والباطلِ، فلَا ينبغِي أنْ نخرجَ عنِ الأصولِ؛ لأَنَّهمْ قدْ يَعتبرونَ أنَّ كلَّ مَا يسمعونَهُ حقٌّ»(١).

قلتُ: إنَّمَا يريدُ مشايخُ التَّبْلِيغِيِّينَ بذكرِ عالمِ الأرواحِ مَا يزعمونَهُ منَ استحضارِ بعضِهمْ لأرواحِ الموتَىٰ أوِ استحضارِهمْ للجنِّ، وكلَا الأمريْنِ منْ أعمالِ الشَّياطينِ.

وقدْ ذكرتُ فِي (ص١٢٩)(٢) نقلًا عنْ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانِيِّ أَنَّهُ ذكرَ عنِ الشَّيخِ محمَّد يوسُف البنوريِّ الديوبنديِّ الجشتيِّ -وهوَ منْ كبارِ علماءِ ديوبندَ وجماعةِ التَّبليغِ- أَنَّهُ كانَ يدَّعِي استحضارَ الأرواحِ، وقدْ رددتُ علَىٰ هذهِ المخرقَةِ والتَّضليلِ فِي (ص١٣٢)(٣)؛ فليُرَاجَعْ؛ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا.

- السابعةُ منْ كلماتِهِ:

قولُهُ فِي (ص٨): «٧- التَّأَكُّدُ منْ صحَّةِ الأحاديثِ وعدمِ مُخالفتِهَا لنصوصِ الكتابِ وصحيحِ السُّنَّةِ؛ لأنَّ أكثرَ الأحاديثِ الموضوعةِ والضَّعيفةِ تُخالفُ نصوصَ القرآنِ والحديثِ الصَّحيحِ؛ فعلينَا التَّثبُّتُ منْ صحَّتهَا، ولَا يخفَىٰ أنَّ الحديثَ

---

(١) «تبليغي نصاب» (ص:٧، ٨).

(٢) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص١٠٧٥).

(٣) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص١٠٧٨).

الصَّحيحَ إذَا عارَضَ القرآنَ أوْ عارَضَ مَا هوَ أقوَىٰ سندًا منهُ ولَمْ يمكنِ الجمعُ بينهمَا فيتركُ؛ فكيفَ بالحديثِ الموضوعِ والضَّعيفِ؟!»(١).

قلتُ: منَ المعلومِ بالتَّتبُّعِ والاستقراءِ أنَّ مشايخَ التَّبْلِيغِيِّينَ مُفلسونَ غايَةَ الإفلاسِ منْ علمِ الحديثِ والتَّمييزِ بينَ الصَّحيحِ منهُ وغيرِ الصَّحيحِ، وفِي تصانيفِهِمُ المشهورةِ عندهمْ أكبرُ شاهدٍ بذلكَ، ولهَذَا تجدُهمْ يعتمدونَ فيهَا علَىٰ الأحاديثِ الموضوعةِ والضَّعيفةِ، ويعملونَ بهَا، ويحثُّونَ أتباعَهمْ علَىٰ العملِ بهَا، ويُكثرونَ فيهَا منَ الحكاياتِ المكذُوبَةِ والخُرافاتِ والخُزَعْبلاتِ.

ومَنْ شكَّ فِي هَذَا فليُطالِعْ كتبَهُمُ المعظَّمةَ عندَهمْ، ولَا سيَّمَا كتابُ «تبليغي نصاب»؛ أيْ: منهجُ التَّبليغِ، ففيهِ مِنَ الأكاذيبِ والخُرافاتِ والجَهالاتِ والأحاديثِ الموضوعَةِ والضَّعيفةِ المُنكَرَةِ مَا يكفِي لمعرفةِ مناهجِهمُ الباطلةِ وقِلَّةِ بضاعتِهمْ منْ علمِ الشَّريعَةِ.

وقدْ ذكرتُ فِي (ص١٩٩- ٢٠٥)(٢) مَا ذكرهُ عنهمُ الأُسْتاذُ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَدَ الدَّهلويُّ والقائدُ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانيُّ فِي كتابيْهمَا؛ فليُرَاجعْ ذلكَ؛ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا لمعرفةِ مناهجِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومَا همْ عليهِ منَ الجهلِ والضَّلالِ، وفيمَا ذكراهُ عنهمْ أبلغُ تحذيرٍ منهمْ ومِنْ كتبِهِمْ.

- الثَّامنةُ منْ كلماتِهِ:

قولُهُ فِي (ص٩ – ١١): «٨- الاهتمامُ بتحقيقِ هَذَا الأصلِ العظيمِ الَّذِي هوَ

---

(١) المصدر السابق (ص:٨).

(٢) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص١١٥٧-١١٦٥).

معنَىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) مباشرةً، وهوَ توحيدُ العبادةِ؛ أيْ: توحيدُ اللهِ بأفعالِ العبادةِ، وهَذَا الأصلُ؛ وإنْ كانَ يدلُّ عليهِ الصِّفةُ الخامسةُ منَ الصِّفاتِ السِّتِّ، وهوَ إخلاصُ النِّيَّةِ للهِ تَعالَىٰ، لكنْ بمَا أنَّهُ هوَ معنَىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بالدَّرجةِ الأُولَىٰ، وهوَ الَّذِي يُطلِقُ عليهِ بعضُ العلماءِ توحيدَ الأُلوهيَّةِ؛ فكيفَ يجوزُ لنَا أنْ نَغفلَ عنهُ عِنْدَ ذكرِ الكلمةِ الطَّيِّبةِ»(١).

ثمَّ ذكرَ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ والأدلَّةَ عليهِ منَ القرآنِ، وذكرَ أنَّ الشِّركَ الحقيقيَّ إنَّمَا وقعَ فِي بنِي آدمَ فِي شركِ العبادةِ، وهوَ دعوةُ اللهِ ودعوةُ غيرِهِ معَهُ، إلَىٰ أنْ قَالَ: «وبالجملةِ؛ فيجبُ أنْ نعرضَ جميعَ اعتقاداتِنَا وأعمالِنَا وأقوالِنَا وأحوالِنَا علَىٰ منهجِ الرَّسولِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمَا وافقَ منهَا بقيَ، وما خالفَ نرمِي بهِ عرضَ الحائطِ، ولوْ عملَ بهِ أكثرُ النَّاسِ؛ فالحقُّ ليسَ دائمًا معَ الأكثريَّةِ، يقولُ تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦]»، انْتهَىٰ المقصودُ منْ كلامِ صاحبِ الرِّسالةِ مُلخَّصًا.

وقدْ ذكرَ بعضُ المطَّلعينَ علَىٰ أخبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ رفضُوا الإجابةَ علَىٰ الرِّسالةِ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُهَا والنَّقلُ منهَا، ولعلَّ السَّببَ فِي ذلكَ أنَّهمْ لمْ يزالُوا مُصرِّينَ علَىٰ مَا همْ عليهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ الَّتِي ذكرهَا الكاتبُ فِي رِسالتِهِ إليهِمْ؛ فلذلكَ لمْ يستحسنُوا إنكارَهُ عليهِمْ وإظهارَهُ لمعايبِهِمْ!

ولوْ كانُوا يُطبِّقونَ السُّنَّةَ ويعملُونَ بأعمالِ الصَّحابةِ -كمَا زعمَ ذلكَ صاحبُ الرِّسالةِ فِي آخرِ الكلمةِ الخامسةِ منْ كلماتِهِ- لبادرُوا إلَىٰ التوبةِ والإقلاعِ عنْ جميعِ مَا

---

(١) المصدر السابق (ص:٨- ١١).

همْ عليهِ منَ البدعِ والأمورِ المُخالفةِ للسُّنَّةِ وأعمالِ الصَّحابةِ، ولمْ يُصرُّوا علَىٰ مَا فعلُوا وهمْ يعلمونَ، ولبادرُوا -أيْضًا- إِلَىٰ إجابةِ صاحبِ الرِّسالةِ علَىٰ رسالتِهِ، وشكرُوهُ علَىٰ نصيحتِهِ لهمْ، واعتذرُوا إليهِ بالجهلِ بمَا همْ واقعونَ فيهِ منَ المُخالفاتِ، وأنَّهمْ سيُغيِّرونَ مَا همْ واقعونَ فيهِ منهَا، ويُبدِّلونَ السَّيِّئاتِ بالحسناتِ، ولكنَّ الشَّيطانَ قدِ استحوذَ عليهمْ، فسوَّلَ لهمْ وأملَىٰ لهمْ وزيَّنَ لهمْ مَا كانُوا يعملونَ.

وقدْ قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠].

وهذهِ الآياتُ مُطابقةٌ لحالِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ أتمَّ المُطابقةِ، والدَّليلُ علَىٰ هَذَا مَا تقدَّمَ ذكرُهُ عنهمْ منَ القصصِ المشتمِلةِ علَىٰ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ والخُرافاتِ، ولمْ يُذكرْ عنهمْ أنَّهمْ نزعُوا عنهَا وتَابُوا واستغفرُوا منهَا، وإذَا كانُوا مُصرِّينَ علَىٰ أعمالهمُ السَّيِّئةِ معَ علمِهمْ بأنَّهَا منَ السَّيِّئاتِ؛ فويلٌ لهمْ منَ الإِصرارِ عليهَا.

وقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ فِي صفةِ المتَّقينَ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٥].

فهذِهِ صفةُ المتَّقينَ، الَّذِينَ يُطبِّقونَ السُّنَّةَ ويعملونَ بأعمالِ الصَّحابةِ.

وأمَّا المُصرُّونَ علَىٰ الأعمالِ السَّيِّئةِ معَ علمهمْ بأنَّهَا منَ السَّيِّئاتِ؛ فقدْ جاءَ

الوعيدُ الشَّديدُ لهمْ فِي قولِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهوَ علَىٰ المِنبَرِ: «**وَيلٌ لِلمُصرِّينَ الَّذِينَ يُصرُّونَ علَىٰ مَا فعلُوا وهمْ يعلمونَ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وعبدُ بنُ حُميدٍ؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وإسنادُ كلٍّ منهمَا حسنٌ، وقدْ رواهُ البخاريُّ فِي «الأدبِ المُفرَدِ» والطَّبرانيُّ[(١)].

فصلٌ

ثمَّ إنَّ صاحبَ الرِّسالةِ الَّتِي تقدَّمَ ذكرُهَا كتبَ كُتيِّبًا صغيرًا بعدَ خمسةِ أشهرٍ منْ تاريخِ كتابتِهِ الأُولَىٰ، وجعلَهُ ردًّا علَىٰ الَّذِينَ يذمُّونَ التَّبْلِيغِيِّينَ ويُحذِّرونَ منهمْ، وقدْ بناهُ علَىٰ دعائمَ منَ الأباطيلِ والأضاليلِ:

- **الدِّعامةُ الأُولَىٰ:**

المُجازفةُ فِي مدحِ التَّبْلِيغِيِّينَ ووصفِهِمْ بالصِّفاتِ الَّتِي لا تنطبقُ عليهمْ؛ كمَا قدْ فعلَ ذلكَ فِي كتابتِهِ الأولَىٰ، وتناسَىٰ مَا ذكرَهُ عنهمْ فِي كتابتِهِ الأولَىٰ منَ الأباطيلِ والمُنكرَاتِ الَّتِي لَا يجوزُ مدحُهمْ والتَّنويهُ بذكرهمْ مَا دامُوا مُصرِّينَ عليهَا، بلِ الواجبُ ذمُّهمْ والتَّحذيرُ منهمْ حتَّىٰ ينزعُوا عنهَا ويسلكُوا سبيلَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

ولوْ لمْ يكنْ فيهمْ منَ الشَّرِّ إلَّا الإصرارُ علَىٰ الطُّرُقِ الأربعِ منْ طُرقِ التَّصوُّفِ - وهيَ: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهروردِيَّةُ- وزعمُهمْ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً؛ لكانَ ذلكَ كافيًا علَىٰ التَّحريضِ علَىٰ ذمِّهمْ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٥) (٦٥٤١)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (ص:١٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٣)، وصححه الألباني.

والتَّحذيرِ منهمْ، فكيفَ وفيهمْ منَ الشَّرِّ والبلاءِ مَا لَا تتَّسعُ الأوراقُ الكثيرةُ لذكرِهِ؟!

ونُحيلُ القارئَ إلَىٰ مُطالعةِ كتابيْنِ منْ أهمِّ الكتبِ الَّتِي ذُكرتْ فيهَا شُرورُ التَّبْليغِيِّينَ وبلاياهُمُ العظيمةُ، وهمَا: كتابُ الأستاذِ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدَّهلويِّ المسمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، وكتابُ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانيُّ المسمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا».

وقدْ ذكرتُ جملةً منْ ذلكَ فِي هَذَا الكتابِ، فليُطالَعْ منْ أوَّلِهِ إلَىٰ آخرِهِ، ولَا سيَّمَا مَا هوَ مذكورٌ فِي (ص٣٨ إلىٰ ص١٥٠)[1]؛ فإنَّ الاطلاعَ عليهِ مهمٌّ جدًّا، وفيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ كلِّ مَنْ نصبَ نفسَهُ للذَّبِّ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ والجدالِ عنهمْ بالباطلِ.

- الدِّعامةُ الثَّانيةُ:

المُغالطةُ والتَّلبيسُ علَىٰ ضُعفاءِ البصيرةِ، وإيهامُهمْ بخلافِ الواقعِ المعروفِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وهَذَا واضحٌ منْ قولِهِ فِي (ص٦): «إنَّ كلَّ منْ مشَىٰ معهمْ -أيْ: معَ التَّبْلِيغِيِّينَ- وهوَ مُتجرِّدٌ منَ الهوَىٰ، لَا يكادُ أنْ يثبتَ أمرًا واحدًا يُخالفُ الشَّرعَ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: هذهِ المُغالطةُ مردودةٌ بمَا ذكرَهُ الكاتبُ عنهمْ فِي رسالتِهِ الَّتِي أرسلهَا إلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ سِواهُ منْ علماءِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فقدْ قالَ فِي آخرِ (ص٢): «إنَّ بعضَ الكبارِ الَّذِينَ جاهدُوا لإنجاحِ هذهِ الدَّعوةِ، لَا يزالُ هؤلاءِ الدُّعاةُ القُدامَىٰ يقومونَ ببعضِ الأذكارِ الصُّوفيَّةِ المُخالفةِ لهديِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثمَّ قالَ فِي (ص٣): «إنَّ هؤلاءِ الدُّعاةَ يقولونَ للنَّاسِ دائمًا: إنَّ فلاحَنَا ونجاحَنَا فِي الدُّنيَا والآخرةِ باتِّباعِ أوامرِ اللهِ تَعَالَىٰ علَىٰ طريقِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمَّ هم

---

(١) وهذا الموضع من هذه الطبعة (ص٩٥٦) وما بعدها.

سرًّا يقومونَ بأعمالٍ ليسَ عليهَا أمرُ اللهِ ولَا أمرُ رسولِهِ ﷺ؛ إذْ لمْ يعملْهَا رسولُ اللهِ ﷺ ولَا عملَهَا الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منْ بعدِهِ، ولَا عملهَا كذلكَ السَّلفُ الصَّالحُ منَ التَّابعينَ وغيرِهمْ، ولَا عرفَهَا كذلكَ الأئمَّةُ الكرامُ أمثالُ أبِي حنيفةَ وغيرِهِ منَ الأئمَّةِ رحمهمُ اللهُ تَعالَىٰ، ومِنَ المعلومِ أنَّ هذِهِ الأذكارَ المُحدَثَةَ علَىٰ الكيفيَّةِ الموجودةِ الآنَ ليستْ منَ المسائلِ المختلَفِ فيهَا فيعذرَ أصحابُهَا.

وكانَ المطلوبُ منَ الدُّعاةِ أنْ يتجنَّبُوا كلَّ شيءٍ يُخالفُ سنَّةَ الرَّسولِ ﷺ، بلْ هَذَا ممَّا يتحتَّمُ، وأنْ يكونَ باطنُهمْ مثلَ ظاهرِهمْ؛ كمَا كانَ عليهِ رسولُ الله ﷺ وأصحابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأمَّا أنْ يكونَ للشَّخصِ عملانِ؛ أحدُهمَا ظاهرٌ يدعُو النَّاسَ إليهِ، والآخرُ باطنٌ يُخفيهِ عنِ النَّاسِ؛ فهَذَا لَا يتَّفقُ معَ حالِ المؤمنِ» إلَىٰ آخرِ كلامِهِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ فِي الفصلِ الَّذِي قبلَ هَذَا الفصلِ.

ثمَّ أنكرَ عليهمْ أخذَ البيعةِ علَىٰ بعضِ الطُّرقِ الأربعِ المشهورةِ: الجشتيَّةِ، والقادريَّةِ، والسَّهروردِيَّةِ، والنَّقشبنديَّةِ؛ إذْ لمْ يرِدْ لهَا دليلٌ صحيحٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ، بلِ المعروفُ أنَّهَا منَ المُحدَثاتِ، وقدْ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**إيَّاكمْ ومُحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**».

ثمَّ قالَ مُخاطبًا لإنعامِ الحسنِ: «ولئنْ فعَلْتَ وأخذْتَ البيعةَ علَىٰ بعضِ النَّاسِ خشيةً منْ بعضِ النَّاسِ أوْ خوفًا منْ بُعْدهمْ؛ فاللهُ أحقُّ أنْ يُخشَىٰ وأنْ يُخافَ منهُ...».

ثمَّ أنكرَ عليهمُ العملَ بكتابِ «تبليغي نصاب»، وقَالَ: «لَا يخفَىٰ أنَّهُ قدِ احتوَىٰ علَىٰ مَا يُخالفُ الشَّرعَ منْ بعضِ البدعِ وطلبِ الشَّفاعةِ منَ الرَّسولِ ﷺ

والاستغاثةِ بِهِ وطلبِ الاستغفارِ منهُ، ومعلومٌ أنَّ هَذَا يُنافِي التَّوحيدَ (توحيدَ العبادةِ)، ولَا يخفَىٰ منعُ ذلكَ بعدَ مماتِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلكَ فيهِ خرافةُ أحمدَ الرِّفاعيِّ الَّذِي يُنْسَبُ إليهِ أنَّهُ يزعمُ أنَّ الرسولَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناولَهُ يمينَهُ فقبَّلَهَا».

ثمَّ أنكرَ عليهمُ التَّحلُّقَ لقراءةِ سورةِ (يس) ثمَّ الدُّعاءَ بعدَهَا؛ إذْ لمْ يرِدْ بذلكَ دليلٌ منْ كتابٍ ولَا سنَّةٍ صحيحةٍ.

ثمَّ أنكرَ عليهمْ مَا يأتِي فِي بياناتِ بعضِهمْ منْ ذكرِ البيتيْنِ لمجنونِ ليلَىٰ:

أَمُرُّ عَلَىٰ الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَىٰ ... أُقَبِّلُ ذَا الْجِدَارَ وَذَا الجِدَارَا

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

ثمَّ قَالَ: «فبسببِ هذيْنِ البيتيْنِ نرَىٰ كثيرًا منْ جهَلةِ المسلمينَ مَنْ يُقبِّلُ الجدرانَ جدرانَ القبورِ أوِ الشَّبابيكَ الموضوعةَ علَىٰ بعضِ الأماكنِ المقدَّسةِ، حتَّىٰ آلَ الأمرُ إلَىٰ عبادةِ القبورِ، وهَذَا يفتحُ بابَ البدعِ علَىٰ مِصراعيْهِ، حتَّىٰ يقعَ النَّاسُ فِي الشِّركِ الأكبرِ كمَا وقعُوا فيهِ فِي الماضِي، فهوَ منْ جملةِ العواملِ المُؤدِّيةِ إلَىٰ ذلكَ».

ثمَّ أنكرَ عليهمْ مَا يأتِي فِي بياناتِ بعضِهمْ منْ ذكرِ عالَمِ الأرواحِ؛ أيْ: مَا يزعمونَهُ منَ استحضارِ أرواحِ الموتَىٰ أوِ استحضارِ الجنِّ، وكلَا الأمريْنِ منْ أعمالِ الشَّياطينِ.

وفيمَا ذكرتُهُ منْ كلامِ صاحبِ الكتيِّبِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُغالطتِهِ ومُجازفتِهِ فِي تبرئةِ التَّبْليغيِّينَ منَ الأمورِ الَّتِي تُخالِفُ الشَّرعَ، بلْ كلُّ جملةٍ منْ كلامِهِ فيهَا أبلغُ ردٍّ عليهِ، ومَنْ تأمَّلَ رسالتَهُ إلَىٰ إنعامِ الحسنِ وأصحابِهِ منْ علماءِ التَّبْليغيِّينَ ومَا جاءَ فيهَا منَ النَّقدِ الجيِّدِ لبدعِهمْ وأعمالِهِمُ الَّتِي تُخالفُ الشَّرعَ، وقابَلَ بينَ نقدِهِ لهَا وبينَ مُغالطتِهِ

ومُجازفتِهِ فِي تبرئتِهِمْ منَ الأمورِ الَّتِي تُخالفُ الشَّرعَ لمْ يشكَّ أنَّ الرَّجلَ مُصابٌ فِي أمانتِهِ العلميَّةِ.

وقدْ روَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلَّمَا خطبَنَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا قَالَ: «**لا إيمانَ لمَنْ لا أمانةَ لهُ**»(١).

وليعلَمْ طالبُ العلمِ أنَّ الأمورَ الَّتِي تُخالفُ الشَّرعَ كثيرةٌ جدًّا فِي أقوالِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأعمالِهِمْ، وقدْ ذكرَ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ ومُحمَّد أَسْلَم الباكستانيُّ كثيرًا منهَا فِي كتابيْهمَا اللَّذينِ تقدَّمَ ذكرُهمَا قريبًا، وقدْ ذكرتُ منْ ذلكَ قصصًا كثيرةً جدًّا، وهيَ قصصٌ تدورُ علَىٰ الشِّركِ الأكبرِ والبدعِ والضَّلالاتِ والخرافاتِ والجهالاتِ، وفيهَا أشياءُ كثيرةٌ منَ الطَّوامِّ الكبارِ، وفِي كلِّ قصَّةٍ منهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُغالطةِ صاحبِ الكتيِّبِ ومُجازفتِهِ فِي تبرئةِ التَّبْلِيغِيِّينَ منَ الأمورِ الَّتِي تُخالفُ الشَّرعَ.

وقدْ قالَ الشَّيخُ عامِر عُثْمَانِي -وهوَ أحدُ كبارِ علماءِ ديوبندَ-: «إنِّي وإنْ كنتُ أتعلَّقُ بحلقةِ ديوبندَ، لكنَّ الحقيقةَ الَّتِي لَا تُنكَرُ أنَّ بعضَ الكتبِ المشهورةِ منَ الكتبِ الديوبنديَّةِ كَـ«أرواحِ ثلاثةٍ» وَ«تذكرةِ الرَّشيدِ» وَ«السَّوانحِ القاسميَّةِ» وَ«أشرفِ السَّوانحِ» وعددٍ خاصٍّ لِـ«جريدةِ الجمعيَّةِ» باسمِ «شيخِ الإِسلامِ» وَ«الأنفاسِ القدسيَّةِ» وغيرِهَا؛ قدْ جاءتْ فيهَا عجائبُ وغرائبُ وشطحاتٌ.. أستغفرُ اللهَ.. أستغفرُ اللهَ منْ ذلكَ.

والحقيقةُ أنَّ القصصَ الفاحشةَ والرِّواياتِ الخليعةَ مَا أضرَّتْ قرَّاءهَا كمَا أضرَّتْ هذهِ المؤلَّفاتُ قرَّاءهَا؛ فعلَّمتهمْ هذهِ الكتبُ دروسَ تعظيمِ المشايخِ بدلَ

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٥) (١٢٤٠٦)، وابن حبان (١٩٤)، وصححه الألباني.

عبادةِ اللهِ وألوهيَّتِهِ، دروسًا لمْ يبقَ لإزالةِ سُمومِهَا أيُّ شيءٍ، والتَّصوُّفُ مهمَا يُختارُ فيهِ الاحتياطُ والاعتدالُ، لَا بُدَّ أنْ يأتيَ معهُ سحرُ المُكاشَفاتِ والكراماتِ والأمورِ الغيبيَّةِ والتَّصرُّفاتِ، ثمَّ لَمَّا يختلطُ معَ هذِهِ الأشياءِ اعتقادُ مريدِي المشايخِ تراكمُ الظُّلماتُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، حتَّىٰ تكونَ هذِهِ الأمورُ لأصولِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ تحدِّيًا...».

إلَىٰ أنْ قَالَ: «ولَا يدرِي مشايخُنَا الديوبنديُّونَ أنْ يعترفُوا بأخطائهِمْ، وإنَّمَا تعلَّمُوا أنْ يقولُوا مَا يُريدونَ، لَا يسمحونَ لأحدٍ، ولمْ ينطقْ لسانُ أحدٍ منهمْ: أنَّنَا بُرَآءُ منْ هذِهِ الخرافاتِ الموجودةِ فِي كتبِ مشايخِنَا، وأمرُ البراءةِ بعيدٌ؛ فأكابرُنَا الموجودُونَ يتيقَّنونَ أنَّ الكمالاتِ المنسوبةَ إلَىٰ مشايخِهِمْ منْ علمِ الغيبِ والِاستجابةِ والتَّصرُّفاتِ الرُّوحانيَّةِ والمُكاشفاتِ والإلهاماتِ حقٌّ وصدقٌ قطعًا». انْتَهَىٰ المَقصودُ مِنْ كلامِهِ مُلَخَّصًا، وقدْ تقدَّمَ بأبسطَ منْ هَذَا(١)؛ فليُرَاجعْ، فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا.

وقدْ صدعَ فيهِ بإظهارِ الحقِّ، والتَّنديدِ بالكتبِ المشهورةِ منْ كتبِ التَّبْلِيغِيِّينَ، والتَّحذيرِ ممَّا جاءَ فيهَا منَ الأمورِ الَّتِي تُخالفُ الشَّرعَ، وفِي كلامِهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُغالطةِ المُداهِنِ للتَّبْليغِيِّينَ ومُجازفتِهِ فِي تبرئتِهِمْ منَ الأمورِ الَّتِي تُخالِفُ الشَّرعَ.

- الدِّعامةُ الثَّالثةُ:

التَّناقضُ المبنِيُّ علَىٰ المُغالطةِ والتَّلبيسِ والإيهامِ بخلافِ الأمرِ الواقعِ منْ أُمراءِ التَّبْليغِيِّينَ، وذلكَ ظاهرٌ فِي إنكارِهِ البيعةَ منْ بعضِ شُيوخِ الطُّرقِ، قَالَ: «وهَذَا القولُ فِي الحقيقةِ مبنِيٌّ علَىٰ الظَّنِّ».

---

(١) (ص ١١٥٠).

قَالَ: «وعلَىٰ فرضِ أنَّ عندَهمْ بيعةٌ يقومونَ بهَا سرًّا بينهمْ وبينَ اللهِ؛ فمَا ذنبُ منْ لمْ يعلمْ بذلكَ ممَّنْ رافقَهمْ وقصدَ إصلاحَهمْ ومَنْعَهمْ مِمَّا يُخالفُ الشَّرعَ إنْ تبيَّنَ لهُ؟!».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: مَا أقبحَ التَّلوُّنَ والتَّذبذبَ فِي الرَّجلِ، وإنكارَهُ للحقيقةِ الَّتِي قدِ اعترفَ بوُقوعهَا منْ أميرِ التَّبْليغِيِّينَ وأنكرَهَا عليهِ!

ويكفِي فِي الرَّدِّ علَىٰ هذِهِ المُغالطَةِ وبيانِ مَا فيهَا منَ التَّناقضِ والتَّلبيسِ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ مَا تقدَّمَ فِي الكلمةِ الثَّانيةِ منْ نقدِ المُداهنِ لبدعِ التَّبْليغِيِّينَ وأعمالِهمُ السَّيِّئةِ؛ فقدْ أنكرَ فيهَا علَىٰ أميرِ التَّبْليغِيِّينَ أخذَهُ البيعةَ علَىٰ بعضِ الطُّرقِ الأربعِ الَّتِي هيَ: الجشتيَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهروردِيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، ثمَّ قَالَ: «ولئنْ فَعلْتَ وأخذْتَ البيعةَ علَىٰ بعضِ الناسِ خشيةً منْ بعضِ النَّاسِ أوْ خوفًا منْ بُعْدِهمْ؛ فاللهُ أحقُّ أنْ يُخشَىٰ وأنْ يُخافَ منهُ، فقدْ جاءَ فِي حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنِ التمسَ رضَا النَّاسِ بسخطِ اللهِ سخطَ اللهُ عليهِ، وأسخطَ عليهِ النَّاسَ، ومَنِ التمسَ رضَا اللهِ بسخطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضَىٰ عنهُ النَّاسَ**»[(١)].

وقدْ ذكرَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٢٧ - ٢٨) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جماعةُ التَّبليغِ» طريقةَ البيعةِ عِنْدَ الشَّيخِ محمَّد يُوسُف الكاندهلَويِّ الَّذِي كانَ أميرًا للتَّبْليغِيِّينَ بعدَ أبيهِ محمَّد إليَاس؛ قَالَ: «كانتْ طريقةُ البيعةِ عِنْدَ الشَّيخِ محمَّد يُوسُف نفسَ طريقتِهَا عِنْدَ المشايخِ الآخرينَ، لكنْ معَ هذِهِ الطَّريقةِ كانتْ عندَهُ عدَّةُ أشياءَ زائدةٌ عليهَا كمَا كانتْ عِنْدَ أبيهِ الشيخِ محمَّد إليَاس، وكانَ عندَهُ حفلٌ منَ المُبايِعينَ وقتَ البيعةِ، ويرَىٰ كأنَّ

---

(١) سبق تخريجه.

الحفلَ كلَّهُ يُبايعُ علَىٰ يدِهِ، فبايعَهُ عدَّةُ المئينِ والآلافِ منَ النَّاسِ، ورُبطتْ أرديةٌ كثيرةٌ بعضُهَا معَ بعضٍ، ثمَّ نُشِرتْ إِلَىٰ مكانٍ بعيدٍ، فأخذهَا جميعُ النَّاسِ كبيرُهمْ وصغيرُهمْ، ثمَّ أتمُّوا البيعةَ، وكذلكَ جمٌّ غفيرٌ منَ النِّساءِ كُنَّ يُبايعْنَ بأخذِ مثلِ تلكَ الأرديَةِ»(١).

يُسَطِّرُ محمَّد أشرَف البِيشَاوَريُّ صورةَ إحدَىٰ بيعاتِهِ بأَنَّهُ بايعَ عليهِ جمعٌ كثيرٌ فِي براي وند (مقرِّ جماعةِ التَّبليغِ فِي باكستانَ قريب لاهورَ)، وكانَ فِي أيديهمْ عمائمُ وأرديةٌ وغيرُهَا، وبلغتْ كثرتُهَا إِلَىٰ حدِّ أنَّ عدَّةً منَ النَّاسِ كانُوا يُصوِّتونَ كصوتِ المُكبِّرِ، فيبلِّغونَ كلماتِ البيعةِ إِلَىٰ المبايِعينَ، وكانَ منظرًا عجيبًا.

وذكرَ مُحمَّد أَسْلَم -أَيْضًا- فِي (ص٢٢) عنْ أَبِي الحسنِ عليٍّ النَّدويِّ الجشتيِّ الصُّوفيِّ -وهوَ منْ كبارِ علماءِ جماعةِ التَّبليغِ-: أَنَّهُ بايعَ الشَّيخَ عبدَ القادرِ راي فوري الَّذِي هوَ منْ مشايخِ السِّلسلةِ الجشتيَّةِ.

وذكرَ -أَيْضًا- فِي (ص٢٣) عنْ أَبِي الحسنِ النَّدويِّ أَنَّهُ قَالَ: «أقولُ بطريقةِ المبايَعةِ الجشتيَّةِ والنَّقشبنديَّةِ والقادريَّةِ والسَّهرورديَّةِ وأعملُ عليهَا».

قَالَ: «وقدْ بايعَ علَىٰ يديهِ فِي المسجدِ النَّبويِّ بعضُ طلبةِ الجامعةِ وغيرُهمْ فِي السَّنةِ الرَّاهنةِ حينمَا حضرَ المدينةَ المنوَّرةَ فِي مؤتمرِ الدَّعوةِ، والشَّاهدُ بهذِهِ البيعةِ الطالبُ بالجامعةِ حفيظُ الرَّحمنِ الباكستانيُّ، السنةُ الثَّالثةُ/ فصلُ ب/ كلِّيَّةُ الشَّريعةِ».

قَالَ مُحمَّد أَسْلَم: «ويُلاحَظُ أَنَّهُ هوَ الَّذِي جاءَ بالطَّريقةِ النَّقشبنديَّةِ منْ بلادِ الهندِ، وروَّجهَا فِي البلادِ العربيَّةِ»(٢).

---

(١) «جماعة التبليغ» (ص:٢٧، ٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص:٢٣).

وذكرَ مُحمَّد أَسْلَم فِي (ص٤٢) تحتَ عُنوانِ «جماعةُ الخرافاتِ» عنِ الشَّيخِ سردار محمَّد باكستَانِي/ بابُ المجيديِّ/ المدينةُ المنوَّرةُ- أَنَّهُ قَالَ: «هذهِ تجربةٌ معَ جماعةِ التَّبليغِ فِي مدَّةِ عشرِ سنواتٍ علَىٰ وجهِ التَّقريبِ... إنَّ الجماعةَ تُقلِّدُ أبَا حنيفةَ ومشايخَهَا وعلماءَهَا تقليدًا أعمَىٰ، وتغلُو معهمْ فِي الصُّلحاءِ الآخرِينَ، وإنَّ كلَّ مَا صدرَ منْ أفواهِ المشايخِ والعلماءِ يُحمَلُ علَىٰ الخيرِ ويُؤوَّلُ، ولوْ كانَ ضدَّ الكتابِ والسُّنَّةِ صريحًا، وكلُّ مَا صدرَ منَ الَّذِينَ لَا يتعلَّقونَ بجماعتِهِمْ؛ فيُدوِّنونَ فِي أقوالهِمْ ويُدخِلونَ منْ أكاذيبِ الأقوالِ وافتراءاتِهَا، ولَا يجدونَ فِي أنفسهِمْ أنْ يُعطُوا هَذَا المخالفَ المقامَ اللَّائقَ، ويحملُوا قولَهُ علَىٰ النِّيَّةِ الصَّادقةِ؛ فإنَّا للهِ علَىٰ هذهِ الفكرةِ الخاطئةِ وعلَىٰ هَذَا الفَهمِ الضَّيِّقِ للإسلامِ وعلَىٰ هَذَا التَّعصُّبِ المذهبيِّ البغيض... ثمَّ إنَّا للهِ وإليهِ راجعونَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧] ».

ثمَّ قَالَ: «إنَّ جماعةَ التَّبليغِ تُؤمنُ بالطُّرقِ الأربعِ: الجشتيَّةِ، والنَّقشبنديَّةِ، والقادريَّةِ، والسَّهرورديَّةِ، وتزعمُ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ لماتَ ميتةً جاهليَّةً.

ومنْ طريقتِهِمْ أنَّهمْ يَذكُرونَ ذِكرًا جهريًّا يُخالفُ السُّنَّةَ حسبمَا أرشدَهمُ الشَّيخُ، ويَرتكبونَ معصيةَ اللهِ أحيانًا فِي طاعةِ الشَّيخِ والعياذُ باللهِ، وقدْ تفُوقُ محبَّةُ الشَّيخِ علَىٰ محبَّةِ اللهِ ومحبَّةِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعياذُ باللهِ، ويُخافُ منْ سخطِ الشَّيخِ وغضبِهِ كمَا يُخافُ منْ سخطِ اللهِ وسخطِ رسولِهِ، وكثيرًا مَا يعملونَ علَىٰ تصوُّرِ الشَّيخِ والمُراقبةِ عِنْدَ قُبورِ المشايخِ، وهمْ يُوقنونَ علَىٰ المُكاشَفةِ، ويعملونَ لهَا عمليَّاتٍ، ويقصرونَ مفهومَ العبادةِ؛ فهمْ فِي وقتٍ واحدٍ وآنٍ واحدٍ يُقلِّدونَ فِي الفروعِ

أبَا حنيفةَ، وفِي العقيدةِ الأشعريَّةَ أوِ الماتُريديَّةَ، ويُلزمونَ أنفسَهمُ البيعةَ علَىٰ شيخٍ منَ الطُّرقِ الأربعِ؛ فهيَ جماعةٌ تبليغيَّةٌ حنيفيَّةٌ أشعريَّةٌ ماتُريديَّةٌ ديوبنديَّةٌ جشتيَّةٌ نقشبنديَّةٌ سَهرورديَّةٌ قادريَّةٌ».

قَالَ: «وإنَّ العقيدةَ الَّتِي فِي حقِّ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وحقِّ الأولياءِ للهِ شركٌ تكونُ فِي المشايخِ الديوبنديَّةِ منْ جماعةِ التَّبليغِ إيمانًا وإسلامًا؛ فهناكَ شريعتانِ مُتقابِلتَانِ مُتوازيتَانِ، شريعةٌ فِي حقِّ الأنبياءِ والأولياءِ، وشريعةٌ فِي حقِّ مشايخِهمْ»، انْتهَىٰ كلامُهُ(١).

فليتأمَّلْهُ المفتونُونَ بجماعةِ التَّبليغِ حقَّ التَّأمُّلِ ولينظُرُوا إلَىٰ الحقائقِ الَّتِي ذكرَهَا عنْ جماعةِ التَّبليغِ، ومَا ذكرَهُ عنهُمْ منَ البدعِ الخطيرَةِ، وخصوصًا بدعةَ البيعةِ علَىٰ الطُّرقِ الأربعِ، ومَا همْ عليهِ منَ الإيمانِ بهَا والغُلوِّ فيهَا، ومَا همْ عليهِ -أيْضًا- منَ الغلوِّ الشَّديدِ فِي مشايخِهمْ وتقديمِ طاعتِهمْ علَىٰ طاعةِ اللهِ وطاعةِ رسولِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ... إلَىٰ غيرِ ذلكَ مِمَّا ذكرَهُ عنهمْ منَ العظائمِ المُخالفَةِ لدينِ الإسلامِ.

وقدْ ذكرَ ذلكَ عنْ خِبْرَةٍ تامَّةٍ بجماعةِ التَّبليغِ، وتجربةٍ معهمْ فِي نحوِ عشرِ سنينَ كانَ مُرافقًا لهمْ فيهَا، فجزاهُ اللهُ خيرَ الجزاءِ؛ فلقدْ أدَّىٰ مَا يجبُ عليهِ منَ النَّصيحةِ والتَّحذيرِ منْ جماعةِ التَّبليغِ ومنْ بدعِهِمْ وضلالَاتِهِمْ، ولمْ تأخذْهُ لومَةُ لائِمٍ فِي بيانِ الحقِّ وكشفِ معايبِ التَّبْليغِيِّينَ والتَّنديدِ بهِمْ.

وهَذَا بخلافِ حالِ المُداهنِ الَّذِي أنكرَ علَىٰ أميرِ التَّبْليغِيِّينَ ومشايخِهِمْ مَا هُمْ واقعونَ فيهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ، وكتبَ لهمْ فِي ذلكَ رسالةً مُؤرَّخَةً فِي

(١) المصدر السابق (ص:٤٢).

٢٩/ ٢/ ١٤٠٧هـ، ولمَّا رفضُوا الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ رجعَ عمَّا قدَّمهُ منَ الإنكارِ عليهِمْ، وكتبَ كتيِّبَهُ الَّذي يمدحُهمْ فيهِ، ويُجادِلُ عنهمْ بالباطلِ، ويبذُلُ جهدَهُ فِي سترِ بدعِهمْ ومَعايبِهمْ، وتنَاسَىٰ إنكارَهُ عليهِمْ قبلَ ذلكَ بخمسةِ أشهرٍ، وهذِهِ نكسَةٌ خطيرةٌ جدًّا، ويُخشَىٰ علَىٰ صاحبِهَا منْ زيغِ القلبِ وعمَىٰ البصيرةِ.

وقدْ كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتعوَّذُ باللهِ منَ الحَوْرِ بعدَ الكَوْرِ. رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، والدَّارميُّ؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَاحَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

وفِي روايتِهِ وروايةِ مسلمٍ: «أنَّهُ كانَ يتعوَّذُ منَ الحَوْرِ بعدَ الكَوْنِ»(٢)؛ أيْ: بالنُّونِ بدلَ الرَّاءِ.

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «ومعنَىٰ قولِهِ: «الحَوْرِ بعدَ الكَوْنِ أو الكَوْرِ» -وكلاهمَا لهُ وجهٌ- إنَّمَا هوَ الرُّجوعُ منَ الإيمانِ إلَىٰ الكفرِ، أوْ منَ الطَّاعةِ إلَىٰ المعصيةِ؛ إنَّمَا يعنِي الرُّجوعَ منْ شيءٍ إلَىٰ شيءٍ منَ الشَّرِّ»، انْتَهَىٰ(٣).

وقالَ ابنُ منظورٍ فِي «لسانِ العربِ»: «وقولُهمْ: «نعوذُ باللهِ منَ الحَوْرِ بعدَ الكَوْرِ»: قيلَ: الحورُ: النقصانُ والرُّجوعُ، والكورُ: الزِّيادةُ، أُخِذَ منْ كورِ العِمامةِ؛

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٨٢) (٢٠٧٩٠)، ومسلم (١٣٤٣)، والترمذي (٣٤٣٩)، والنسائي (٥٤٩٨)، وابن ماجه (٣٨٨٨)، والدارمي (٣/ ١٧٤٨).

(٢) كما عند مسلم (١٣٤٣).

(٣) «سنن الترمذي» (٥/ ٤٩٨).

يقولُ: قدْ تغيَّرَتْ حالُهُ وانتقضتْ كمَا ينتقضُ كورُ العمامةِ بعدَ الشَّدِّ. وقيلَ: معناهُ: نعوذُ باللهِ منَ الرُّجوعِ بعدَ الِاستقامَةِ والنُّقصانِ بعدَ الزِّيادةِ»، انْتَهَىٰ[1].

ومنَ الحقائقِ الثَّابتةِ عنْ جماعةِ التَّبليغِ مَا ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم منْ طريقةِ البيعةِ عِنْدَ محمَّد يُوسُف الكاندهلويِّ الَّذِي كانَ أميرًا للتَّبْلِيغِيِّينَ بعدَ أبيهِ محمَّد إليَاس، وأنَّهُ قدْ بايعَهُ آلافٌ منَ النَّاسِ منَ الكبارِ والصِّغارِ، وبايعَهُ -أَيْضًا- جمٌّ غفيرٌ منَ النِّساءِ، وأنَّهمْ فِي إحدَىٰ بيعَاتِهِ كانُوا يُصوِّتونَ كصوتِ المُكبِّرِ لتبليغِ كلماتِ البيعةِ منْ أجلِ كثرةِ النَّاسِ.

ومَا ذكرَهُ -أَيْضًا- عنْ أَبِي الحسنِ النَّدويِّ أنَّهُ بايعَ الشَّيخَ عبدَ القادرِ راي فوري الَّذِي هوَ منْ مشايخِ السِّلسلةِ الجشتيَّةِ، وأنَّهُ كانَ يقولُ بطريقةِ المبايعةِ علَىٰ الطُّرقِ الأربعِ منْ طُرقِ الصُّوفيَّةِ ويعملُ عليهَا، وأنَّهُ قدْ بايعَ علَىٰ يديْهِ فِي المسجدِ النَّبويِّ بعضُ طلبةِ الجامعةِ.

ومَا ذكرَهُ الشَّيخُ سردار محمَّد الباكستانِيُّ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ يُلزمونَ أنفسَهمُ البيعةَ علَىٰ شيخٍ منَ الطُّرقِ الأربعِ.

ومنْ ذلكَ مَا ذكرَهُ أحدُ العلماءِ المُطَّلِعينَ علَىٰ أخبارِ التَّبليغيِّينَ أنَّ بعضَ السُّعوديِّينَ الَّذِينَ كانُوا منْ دُعاةِ جماعةِ التَّبليغِ اعترفُوا لهُ بأنَّهمْ بعدَ سنينَ منَ الثَّباتِ علَىٰ الدَّعوةِ والالتزامِ بمنهجِهَا استُدرجُوا وأُوقعُوا فِي البيعةِ الصُّوفيَّةِ الطُّرقيَّةِ بسِلسلتِهَا الرُّباعيَّةِ المعروفةِ فِي الهندِ: الجشتيَّةِ، والقادريَّةِ، والنَّقشبنديَّةِ، والسَّهروردِيَّةِ؛ مفتتحةً بقولِ اللهِ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ

(١) «لسان العرب» (٥/ ١٥٥).

فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ﴾ [الفتح:١٠]، وهذِهِ البيعةُ يتَّصلُ سندُهَا منْ إنعامِ الحسنِ إلَىٰ محمَّد إليَاس مُؤسِّسِ جماعةِ التَّبليغِ.

وذكرَ -أَيْضًا- عنِ الشَّيخِ محمَّد عُمر -وهوَ الرَّجلُ الثَّانِي فِي مركزِ دِلهِي- أنَّهُ اعترفَ للشَّيخِ رجبٍ الزَّهرانِيِّ بالبيعةِ علَىٰ الطُّرقِ الأربعِ.

وهذِهِ الحقائقُ الثَّابتةُ عنِ التَّبْليغِيِّينَ فيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ المُداهنِ الَّذِي زعمَ أنَّ القولَ بوجودِ البيعةِ عِنْدَ التَّبْليغِيِّينَ مَبنيٌّ علَىٰ الظَّنِّ، وأنَّهُ علَىٰ فرضِ وُجودِ البيعةِ عندَهمْ فهيَ سرٌّ بينَهمْ وبينَ اللهِ، وهَذَا القولُ صريحٌ فِي المُكابرةِ فِي إنكارِ الحقائقِ الثَّابتةِ!

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قَالَ: «**إنَّ مِمَّا أدركَ النَّاسَ منَ كلامِ النُّبوَّةِ الأولَىٰ: إذَا لمْ تستحِ فاصنعْ مَا شئتَ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ منْ حديثِ أَبِي مسعودٍ البدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(١).

والمعنَىٰ علَىٰ أحدِ الأقوالِ: أنَّ مَنْ لَا يمنعُهُ الحياءُ يقولُ ويفعلُ مَا يشاءُ مِنْ مساوِئ الأقوالِ والأفعالِ، ولَا يُبالِي بمَا يترتَّبُ علَىٰ ذلكَ مِنَ الإثمِ والجرحِ فِي العدالةِ.

وهَذَا الحديثُ مُطابقٌ لحالِ المُداهنِ الَّذِي عَدَلَ عنْ قولِ الصِّدقِ فِي وجودِ البيعةِ عِنْدَ التَّبْليغِيِّينَ بعدَ أنْ كانَ مُثبتًا لوجودِهَا عندَهمْ قبلَ ذلكَ بخمسةِ أشهرٍ، وإذَا

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١) (١٧١٣٩)، والبخاري (٣٤٨٣)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣).

كانَ قدْ تناسَىٰ رسالتَهُ لأميرِ التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهِ منْ مشايخِهِمُ الكبارِ ومَا جاءَ فيهَا منْ إنكارِ البيعةِ الَّتِي يأخذونَهَا علَىٰ أتباعِهِمْ فإنَّ اعترافَهُ بوجودِهَا عندَهمْ وإنكارَهُ عليهمُ العملَ بهَا موجودٌ فِي رسالتِهِ الَّتِي كتبَهَا بيدِهِ، وهيَ محفوظةٌ لردِّ مَا قدْ يطرأُ عليهِ منَ الإنكارِ لمَا جاءَ فيهَا.

وقدْ تقدَّمَ فِي ذكرِ البيعةِ لبعضِ السُّعوديِّينَ أنَّ البيعةَ افتتحتْ بقولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفتح: ١٠].

وقدْ أخطأَ التَّبْليغِيُّونَ فِي هَذَا الافتتاحِ خطأً كبيرًا، حيثُ جعلُوا بَيْعتَهمُ الَّتِي هيَ منْ عملِ الشَّيطانِ شبيهةً بمُبايعةِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَصحابِهِ فِي غزوةِ الحديبيةِ ومُماثلةً لهَا، وشتَّانَ مَا بينَ البيعتيْنِ؛ أمَّا بيعةُ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّهَا بيعةٌ شرعيَّةٌ، وكانتْ تُسمَّىٰ بيعةَ الرِّضوانِ، وقدْ نوَّهَ اللهُ بهَا فِي كتابِهِ العزيزِ، وأخبرَ أنَّ يدهُ فوقَ أيدِي المُبايعينَ لرسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّهمْ إنَّمَا يُبايعونَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأخبرَ -أيْضًا- أنَّهُ قدْ رضيَ عنِ المُبايِعينَ لرسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّهُ قدْ أنزلَ السَّكينةَ عليهمْ، وأثابَهمْ فتحًا قريبًا.

وأمَّا بيعةُ التَّبلِيغِيِّينَ فإنَّهَا مِنَ المُحدَثاتِ الَّتِي كانَ رسولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحذِّرُ منهَا، ويصفُهَا بالشَّرِّ والضَّلالةِ، ويأمرُ بردِّهَا.

ولَا شكَّ أنَّ هذِهِ البيعةَ منْ عملِ الشَّيطانِ وخُطواتِهِ الَّتِي يأمرُ باتِّباعِهَا، ولَا شكَّ -أَيْضًا- أنَّ يدَ الشَّيطانِ فوقَ أيدِي التَّبْليغِيِّينَ والمُبايعينَ لهمْ، فمَنْ نكثَ منهمْ بيعةَ الشَّيطانِ وأعوانِهُ فقدْ أحسنَ فِي ذلكَ، وعليهِ بالبُعدِ منهمْ، ومَنْ أوفَىٰ بمَا عاهدَ عليهِ

الشَّيطانَ وأعوانَهُ فلهُ الخيبةُ والخُسرانُ.

وقدْ قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا﴾ [النساء:٣٨].

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر:٦].

- الدِّعامةُ الرَّابعةُ:

التَّجاهلُ بالأمورِ الَّتِي لَا يجهلُهَا مثلُهُ، وذلكَ أنَّهُ تجاهلَ عداوةَ كلٍّ مِنْ حُسَيْن أَحْمَد الدّيوبنديِّ وأنور شاهْ الكشميريِّ الديوبنديِّ لشيخِ الإسلامِ محمَّد بنِ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ، وتجاهلَ مَا صرَّحَ بهِ كلٌّ منهمَا منَ السَّبِّ لهُ والوقيعةِ فيهِ، معَ أنَّ سبَّهمَا لهُ مذكورٌ فِي كتابِ «الشِّهَابِ الثَّاقِبِ» لحُسَيْن أَحْمَد، وفِي كتابِ «فيضِ البارِي» لأنوَر شاهْ، ومعَ وجودِ السَّبِّ فِي هذيْنِ الكتابيْنِ منْ كتبِ الدِّيوبنديِّينَ؛ فقدْ قالَ المُتجاهِلُ لهَذَا الأمرِ الواقعِ مَا نصُّهُ: «هَذَا إذَا صحَّ فلَا شكَّ أنَّهُ خطأٌ فاحشٌ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: كيفَ لَا يصحُّ ذلكَ عنهُمَا وهوَ مذكورٌ فِي كتابيْهمَا ومشهورٌ عِنْدَ كثيرٍ منْ أهلِ العلمِ؟!

وإنَّهُ لَيَبْعُدُ كلَّ البعدِ أنْ يكونَ المُداهنُ لمْ يطَّلعْ علَىٰ سبِّهمَا لشيخِ الإسلامِ إمَّا فِي كتابيْهمَا أوْ فِي بعضِ كتبِ العلماءِ الَّذِينَ ذكرُوا ذلكَ عنهُمَا.

وعلَىٰ هَذَا؛ فليسَ منَ الأمانةِ العلميَّةِ التَّشكيكُ فيمَا هوَ ثابتٌ عنهُمَا منَ السَّبِّ لشيخِ الإسلامِ؛ لأنَّ هَذَا منَ الأمورِ الَّتِي لَا تحتملُ الشَّكَّ ولَا التَّشكيكَ، وقدْ ذكرتُ كلامَ حُسَيْن أَحْمَد ومَا فيهِ منَ الإقذاعِ فِي سبِّ شيخِ الإسلامِ وكثرةِ الافتراءِ عليهِ، ورددتُ علَىٰ

كلِّ مَا جاءَ فيهِ منْ إفكٍ وبُهتانٍ؛ فليُراجَعْ ذلكَ فِي أوَّلِ الكتابِ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا[١].

وذكرتُ -أَيْضًا- كلامَ أنوَر شاهْ الكشميريِّ ومَا فيهِ منَ السَّبِّ لشيخِ الإسلامِ، ورددتُ عليْهِ؛ فليُراجَعْ ذلكَ فِي أوَّلِ الكتابِ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا[٢].

وليُراجِعِ المُداهنُ المَفتونُ بالتَّبْلِيغِيِّينَ كلَّ مَا ذكرتُهُ عنْ حُسَيْن أَحْمَد وأنوَر شاهْ إنْ كانَ صادقًا فِي تجاهُلِهِ لعداوتِهمَا لشيخِ الإسلامِ وسبِّهمَا لهُ، وإنْ كانَ غيرَ صادقٍ فِي تجاهُلِهِ لهَذَا الأمرِ الثَّابتِ عنِ الرَّجليْنِ فلَا شكَّ أنَّهُ قدِ استحلَّ الكذبَ، وعليهِ مَا علَىٰ الكاذِبينَ.

- **الدِّعامةُ الخامسةُ:**

إقرارُ المداهنِ للمسؤولِ فِي جماعةِ التَّبليغِ علَىٰ التَّهاوُنِ بتغييرِ المنكرِ علَىٰ بعضِ أفرادِ جماعتِهِ، وتَرْكُهُ الإنكارَ علَىٰ المسؤولِ الَّذِي أقرَّ صاحبَ المنكرِ علَىٰ مَا هوَ عليهِ ولمْ يهتمَّ بتغييرِ المنكرِ.

فقدْ ذكرَ فِي (ص٩): أنَّهُ رأَىٰ واحدًا أوِ اثنينِ فِي الهندِ قامَا بالذِّكرِ المبتدَعِ، فأنكرَ ذلكَ، ورفعَ الأمرَ إلَىٰ المسؤولِ فِي الجماعةِ، فقالَ لهُ المسؤولُ: إنَّ هَذَا وأمثالَهُ جديدٌ فِي الدَّعوةِ، وسوفَ يتركُ هذِهِ البدعةَ إذَا تدرَّبَ علَىٰ عملِ الدَّعوةِ، فإنَّ منْ أصولِ الجماعةِ المعروفةِ تركَ أيِّ مسألةٍ فيهَا خلافٌ حتَّىٰ لَا يحصلَ تفرُّقٌ فِي الجماعةِ[٣].

---

(١) (ص ٩٩٨).

(٢) (ص ١٠٣٥).

(٣) «تبليغي نصاب» (ص:٩).

والجوابُ عنْ هَذَا منْ وجوهٍ:

أحدُها أنْ يُقَالَ: إنَّ الإعراضَ عنْ تغييرِ المنكَرِ والتَّهاونَ بهَذَا الأمرِ الواجبِ أصلٌ منْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ.

وقدْ ذكرَ الأُسْتاذُ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَدَ الدَّهلويُّ فِي (ص١١) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ» أنَّ منْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ تركَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكَرِ(١).

وذكرَ فِي (ص١٣) أنَّ مِنْ أصولِهمْ تعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ وبصددِ النَّهيِ عنِ المنكَرِ تعطيلًا باتًّا.

وذكرَ -أَيْضًا- مِنْ أصولِهمُ التَّجنُّبَ بشدَّةٍ -بلِ المنعَ بعنفٍ- منَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ، ومِنَ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكَرِ، وتعليلَ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ كمَا دلَّتْ عليهِ التَّجاربُ. انْتَهَىٰ(٢).

فمِنْ أجلِ هذِهِ الأصولِ الباطلةِ المُخالفةِ لدينِ الإسلامِ أعظَمَ المُخالفةِ تركَ المسؤولُ فِي جماعةِ التَّبليغِ تغييرَ المنكَرِ علَىٰ بعضِ أفرادِ جماعتِهِ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّ صاحبَ البدعةِ جديدٌ فِي الدَّعوةِ، وسوفَ يتركُ البدعةَ إذَا تدرَّبَ علَىٰ عملِ الدَّعوةِ.

وهَذَا التَّعليلُ باطلٌ مردودٌ؛ لمخالفتِهِ لقولِ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ رأَىٰ منكمْ مُنكرًا فليغيِّرْهُ بيدِهِ، فإنْ لمْ يستطعْ فبلسانِهِ، فإنْ لمْ يستطعْ فبقلبِهِ، وذلكَ أضعفُ الإيمانِ**».

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:١١).

(٢) المصدر السابق (ص:١٣).

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وأهلُ «السُّننِ»؛ منْ حديثِ أَبِي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

فقدْ أمرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلَّ مَنْ رأَىٰ مُنكرًا أنْ يُبادِرَ إِلَىٰ تغييرِهِ علَىٰ حسبِ استطاعتِهِ، ولمْ يجعلْ لأحدٍ عُذرًا فِي تركِ التَّغييرِ علَىٰ مَنْ كانَ جديدًا فِي الدَّعوةِ والدُّخولِ فِي الإسلامِ، ولوْ كانَ تركُ التَّغييرِ علَىٰ مَنْ كانَ جديدًا فِي الدَّعوةِ جائزًا لمَا تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيانَ ذلكَ لأمَّتِهِ؛ لأنَّ تأخيرَ البيانِ عنْ وقتِ الحاجةِ مُمتنِعٌ.

وأَيْضًا؛ فإنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدْ أنكرَ علَىٰ الَّذِينَ قالُوا لهُ: اجعلْ لنَا ذاتَ أنواطٍ(٢)، وغلَّظَ عليهمْ فِي الإنكارِ، معَ أَنَّهمْ كانُوا جديدِينَ فِي الإسلامِ.

وأنكرَ علَىٰ الَّذِي تكلَّمَ فِي الصَّلاةِ وهوَ جديدٌ فِي الإسلامِ(٣).

وأنكرَ علَىٰ الَّذِي حلفَ بأبِيهِ بعدَ دُخولِهِ فِي الإسلامِ(٤).

وأنكرَ علَىٰ الأعرابِيِّ الَّذِي قالَ لهُ: إنَّا نستشفعُ باللهِ عليكَ، وغلَّظَ عليهِ فِي الإنكارِ، وقَالَ: «**إنَّهُ لا يُستشفَعُ باللهِ علَىٰ أحدٍ منْ خلقِهِ**»(٥).

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩) (١١٤٧٨)، ومسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٢٧٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٨٠) من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٤٠٨).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم...» الحديث.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في

وأنكرَ علَىٰ الَّذِينَ قالُوا لَهُ: أنتَ سيِّدُنَا(١).

إلَىٰ غيرِ ذلكَ منَ الوقائعِ الَّتِي أنكرَ النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهَا علَىٰ مَنْ قالَ قولًا مُنكَرًا أوْ فعلَ فعلًا مُنكَرًا، ولمْ يمنعْهُ منَ الإنكارِ عليهِمْ كونُهمْ جديدِينَ فِي الإسلامِ.

وفِي هَذَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ المسؤولِ التَّبليغيِّ الَّذِي تركَ الإنكارَ علَىٰ مَنْ جاهرَ بالبدعةِ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّهُ كانَ جديدًا فِي دعوتِهِمْ! ولمْ يُبالِ بمَا يترتَّبُ علَىٰ ذلكَ منَ المُخالفَةِ لهدْيِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنَّتِهِ.

ومَا أشدَّ الخطرِ فِي هَذَا! لأنَّ اللهَ تعَالَىٰ يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

قالَ الإمَامُ أحْمَدُ: «أتدرِي مَا الفتنةُ؟ الفتنةُ الشِّركُ، لعلَّهُ إذَا ردَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقعَ فِي قلبِهِ شيءٌ منَ الزَّيغِ فيهلكَ»، ثمَّ جعلَ يتلُو هذِهِ الآيَةَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥](٢).

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: إنَّ الإعراضَ عنْ إنكارِ المنكَرِ منْ أفعالِ اليهودِ، وقدْ ذمَّهمُ اللهُ تعَالَىٰ علَىٰ ذلكَ ولعنَهمْ؛ فقالَ تعَالَىٰ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة:٧٨-٧٩].

=

«الضعيفة» (٢٦٣٩).

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦) من حديث مطرف عن أبيه، وصححه الألباني.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١/ ١٠٧)، و«الصارم المسلول» لابن تيمية (ص:٥٧).

وقدْ تشبَّهَ التَّبْلِيغِيُّونَ باليهودِ فِي تركِ التَّناهِي عنِ المنكرِ، وبالغُوا فِي ذلكَ، حتَّىٰ جعلُوهُ أصلًا منْ أصولِ دعوتِهِمْ؛ كمَا تقدَّمَ بيانُ ذلكَ فِي الوجهِ الأوَّلِ، وهَذَا أمرٌ خطيرٌ جدًّا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَنْ تشبَّهَ بقومٍ فهوَ منهمْ»**.

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسنادُهُ جيِّدٌ(١).

وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إنَّ أوَّلَ مَا دخلَ النقصُ علَىٰ بنِي إسرائيلَ كانَ الرَّجلُ يلقَىٰ الرَّجلَ فيقولُ لهُ: اتَّقِ اللهَ ودعْ مَا تصنعُ؛ فإنَّهُ لَا يحلُّ لكَ! ثمَّ يلقاهُ مِنَ الغدِ فلَا يمنعُهُ ذلكَ أنْ يكونَ أكيلَهُ وشريبَهُ وقعيدَهُ، فلمَّا فعلُوا ذلكَ ضربَ اللهُ قلوبَ بعضِهِمْ ببعضٍ»**، ثمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾، إِلَىٰ قولِهِ: ﴿فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٧٨ - ٨١]، ثمَّ قَالَ: **«كلَّا؛ واللهِ لتأمُرُنَّ بالمعروفِ ولتنهوُنَّ عنِ المنكَرِ، ولتأخُذُنَّ علَىٰ يدَيِ الظَّالمِ، ولتأطُرُنَّهُ علَىٰ الحقِّ أطرًا، ولتقصرُنَّهُ علَىٰ الحقِّ قصرًا»**.

رواهُ أَبُو دَاوُدَ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

ورواهُ -أَيْضًا- بنحوِهِ، وزادَ: **«أوْ ليضربَنَّ اللهُ بقلوبِ بعضِكمْ علَىٰ بعضٍ، ثمَّ ليَلْعَنَنَّكُمْ كمَا لعَنَهُمْ»**(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠) (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٢٦٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٦)، والترمذي (٣٠٤٧)، وضعفه الألباني.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٣٣٧)، وضعفه الألباني.

فليتأمَّلِ التَّبْليغِيُّونَ وأتباعُهمْ مَا جاءَ فِي الآياتِ منْ سورةِ المائدةِ، ومَا جاءَ فِي حديثَي ابنِ عُمرَ وابنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وليتَّقُوا اللهَ ويطيعُوهُ ويُطيعُوا رسولَهُ إنْ كانُوا مسلمينَ.

وليعلمْ طالبُ العلمِ أنَّ التَّبْليغِيِّينَ لمْ يكتفُوا بمُشابهةِ اليهودِ فِي تركِ التَّناهِي عنِ المنكرِ، بلْ زادُوا عليهمْ بزيادَاتٍ منَ الشَّرِّ والعنادِ، وذلكَ أنَّهمْ جعلُوا لهمْ أصولًا باطلةً يعتمدُونَ عليهَا فِي تركِ النَّهيِ عنِ المنكرِ، وهيَ تركُ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكَرِ، وتعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ النَّهيِ عنِ المنكَرِ تعطيلًا باتًّا، والتَّجنُّبُ بشدَّةٍ والمنعُ بعنفٍ منَ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلُ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ؛ كمَا دلَّتْ عليهِ التَّجاربُ.

وبهَذَا يُعلَمُ أنَّ التَّبْليغِيِّينَ أسوأُ حالًا منَ اليهودِ فِي تركِ التَّناهِي عنِ المنكَرِ، وهَذَا مِمَّا يدعُو إلَىٰ بُغضهِمْ والبُعدِ عنهمْ والتَّحذيرِ منهمْ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ قولَ المسؤولِ فِي جماعةِ التَّبليغِ «إنَّ مِنْ أصولِ جماعتِهمُ المعروفةِ تركَ أيِّ مسألةٍ فيهَا خلافٌ حتَّىٰ لَا يحصلَ تفرُّقٌ فِي الجماعةِ» صريحٌ فِي تصديقِ مَا ذكرَهُ عنهمُ الأستاذُ سيفُ الرَّحمنِ منَ الأصولِ الباطلةِ فِي تركِ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكَرِ، وتعطيلِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ النَّهيِ عنِ المنكَرِ تعطيلًا باتًّا، والتَّجنُّبِ بشدَّةٍ والمنعِ بعنفٍ منَ الصَّراحةِ بالنَّهيِ عنِ المنكَرِ، وتعليلِ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ كمَا دلَّتْ عليهِ التَّجاربُ.

الوجهُ الرَّابعُ أنْ يُقَالَ: إنَّ أصلَ التَّبْليغِيِّينَ فِي تركِ النَّهيِ عنِ المنكرِ مُخالفٌ للنُّصوصِ الكثيرةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ، ومَا خالفَ نُصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ فهوَ مردودٌ

علَىٰ أصحابِهِ، ومَضروبٌ بِهِ عرضَ الحائطِ.

وقدْ روَىٰ أبُو نُعَيْمٍ فِي الحِليَةِ عنْ زينِ العابدينَ عليِّ بنِ الحُسيْنِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّهُ قَالَ: «التَّاركُ للأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ كنابذِ كتابِ اللهِ وراءَ ظهرِهِ؛ إلَّا أنْ يتَّقيَ تُقاةً»، قيلَ: ومَا تُقاتُهُ؟ قَالَ: «يخافُ جبَّارًا عنيدًا أنْ يفرُطَ عليهِ أوْ أنْ يطغَىٰ»(١).

الوجهُ الخامسُ: أنَّ تركَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ معَ القُدرةِ كبيرةٌ منَ الكبائرِ، ذكرَ ذلكَ ابنُ حجرٍ الهيتميُّ فِي كتابِهِ «الزَّواجرُ عنِ اقترافِ الكبائرِ»، والدَّليلُ علَىٰ ذلكَ مَا جاءَ منَ الوعيدِ الشَّديدِ علَىٰ تركِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ معَ القُدرةِ.

الوجهُ السَّادسُ أنْ يُقَالَ: إنَّهُ لَا خلافَ بينَ المسلمينَ فِي وجوبِ النَّهيِ عنِ المنكرِ علَىٰ حسبِ الاستطاعةِ، والدَّليلُ علَىٰ ذلكَ مَا تقدَّمَ فِي حديثِ أبِي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ رأَىٰ منكمْ مُنكرًا فليغيِّرْهُ بيدِهِ، فإنْ لمْ يستطعْ فبلسانِهِ، فإنْ لمْ يستطعْ فبقلبِهِ، وذلكَ أضعفُ الإيمانِ**»(٢).

وهَذَا الحديثُ يجبُ العملُ بهِ، وردُّ مَا خالفَهُ مِنْ أقوالِ النَّاسِ وأفعالِهِمْ وأُصولِهِمُ الباطلةِ.

- الدِّعامةُ السَّادسةُ:

تضليلُ الجهَّالِ والسُّذَّجِ منَ النَّاسِ والتَّلبيسُ عليهمْ بذكرِ الدَّعاوَىٰ الَّتي لَا حقيقةَ

(١) «حلية الأولياء» (٣/ ١٤٠).

(٢) سبق تخريجه.

لهَا فِي الواقعِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، وذلكَ فِي قولِهِ فِي (ص١٠): «إنَّ مِنَ المعلومِ لدَىٰ الجميعِ أنَّ الجماعةَ يسيرُونَ فِي الدَّعوةِ بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، وأنَّهمْ يتجنَّبونَ كلَّ مَا مِنْ شأنِهِ أنْ يُنفِّرَ النَّاسَ عنِ الإسلامِ، وأنَّ فِي حُسنِ أُسلوبِهِمْ مِنْ جذبِ النَّاسِ عنِ المعاصِي والبدعِ إلَىٰ الإسلامِ والتَّوحيدِ مَا هوَ معلومٌ عِنْدَ الكثيرِ منَ الموافِقينَ والمخَالِفينَ، وأنَّ كثيرًا منَ الوَاقعينَ فِي المعاصِي عندَمَا يُرافقونَهمْ ويعيشونَ معهمْ فِي البيئةِ الصَّالحةِ يُصبحونَ دعاةً إلَىٰ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُضحُّونَ بأموالِهِمْ وأوقاتِهِمْ فِي سبيلِ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ حسبَ استطاعتِهِمْ»[(١)].

والجوابُ أنْ يُقَالَ: كلُّ مَا ذكرَهُ المُداهنُ المفتونُ فِي هذِهِ الجملةِ فهوَ منَ المُجازَفاتِ والمُغَالطَاتِ والتَّلبيسِ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ، فهوَ فِي الحقيقةِ فتنةٌ لكلِّ مفتونٍ.

- **فأمَّا قولُهُ:** «إنَّ مِنَ المعلومِ لدَىٰ الجميعِ أنَّ الجماعةَ يسيرونَ فِي الدَّعوةِ بالحِكمةِ والموعظةِ الحسنةِ»...

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: هذِهِ الدَّعوَىٰ لَا أساسَ لهَا منَ الصِّحَّةِ؛ لأنَّ مِنَ المعلومِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ إنَّمَا يُحافظونَ علَىٰ عمارةِ مَحافلِهِمْ ومَجامِعِهِمْ بإلقاءِ البياناتِ عمَّا يزعمونَهُ مِنْ حُصولِ الكراماتِ لهمْ، ويعمِّرونَهَا -أَيْضًا- بالقصصِ الخُرافيَّةِ والمناماتِ الَّتِي هيَ فِي الغالبِ منْ تضليلِ الشَّيطانِ لهمْ وتَلاعُبِهِ بهِمِ، ويعمِّرونَهَا -أَيْضًا- بالدَّعاوَىٰ الكاذبةِ، فهذِهِ الأباطيلُ وأمثالُهَا ممَّا يسيرُ عليهَا التَّبْلِيغِيُّونَ فِي دعوتِهِمْ هيَ الَّتِي يزعمُ المفتونُ بالتَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهَا مِنَ الحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، وهيَ

(١) «تبليغي نصاب» (ص:١٠).

ممَّا ينطبقُ عليهِ قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور:٣٩].

وقدْ ذكرتُ فِي أوَّلِ الكتابِ قصصًا للتَّبْلِيغِيِّينَ، وفِي القصَّةِ الخامسةَ عشرةَ منهَا ذكرُ اجتماعٍ لهمْ عظيمٍ فِي شارلوروا[1]، وقدْ ذكرَ صاحبُ القصَّةِ أنَّهمْ جلسُوا يستمعونَ إلَىٰ بياناتِ مشايخِ التَّبليغِ طيلةَ يومِ السَّبتِ إلَىٰ صلاةِ العشاءِ، وأنَّهمْ لمَّا سألُوهُ عمَّا يراهُ تجاهَ عملِهِمْ فِي هَذَا الاجتماعِ قَالَ: إنِّي أُفضِّلُ أنْ يكونَ خُروجِي لتعلُّمِ العربيَّةِ والحديثِ والفقهِ فِي الدِّينِ، ولَا أرغبُ فِي الاستماعِ إلَىٰ الخرافاتِ والمناماتِ الَّتِي لَا شأنَ لِي بهَا... وذكرَ بقيَّةَ قصَّتهِ معهمْ، وأنَّهمْ عذَّبُوهُ عذابًا شديدًا منْ أجلِ اعتراضِهِ علَىٰ أعمالِهِمُ السَّخيفةِ، وعدمِ رغبتِهِ فِي الاستماعِ إلَىٰ خُرافاتِهمْ ومناماتِهمُ الَّتِي يُضلِّلونَ بهَا السُّذَّجَ الَّذِينَ يستمعونَ إليهَا؛ فلتُراجَعِ[2] القصَّةُ، ففيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ قولِ المفتونِ بالتَّبْلِيغِيِّينَ: إنَّ الجماعةَ يسيرونَ فِي الدَّعوةِ بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ!

ويُقالُ -أيْضًا-: إنَّهُ لَا يُوصَفُ بالسَّيرِ فِي الدَّعوةِ بالحِكمةِ والموعظةِ الحسنةِ إلَّا مَنْ كانَ مُتَّبعًا لهدْيِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدَّعوةِ ومُتمسِّكًا بسنَّتهِ وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّينَ.

قالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨].

---

(١) شارلوروا: هي مدينة بلجيكية وهي موجودة في الإقليم الوالوني في مقاطعة هينو.

(٢) (ص ٩٧٣).

قَالَ ابنُ جريرٍ: «يقولُ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ لنبيِّهِ محمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلْ يَا محمَّدُ: هذِهِ الدَّعوةُ الَّتِي أدعُو إليهَا، والطَّريقةُ الَّتِي أنَا عليهَا منَ الدُّعاءِ إِلَىٰ توحيدِ اللهِ، وإخلاصِ العبادةِ لهُ دونَ الآلهةِ والأوثانِ، والانتهاءِ إِلَىٰ طاعتِهِ وتركِ معصيتِهِ سبيلِي وطريقتِي ودعوتِي، أدعُو إِلَىٰ اللهِ وحدَهُ لَا شريكَ لهُ، علَىٰ بصيرةٍ بذلكَ، ويقينٍ وعلمٍ منِّي بهِ، أنَا، ويدعُو إليهِ علَىٰ بصيرةٍ -أَيْضًا- مَنِ اتبعنِي وصدَّقنِي وآمنَ بِي»، انْتَهَىٰ[1].

ثمَّ روَىٰ عنِ ابنِ زيدٍ أنَّهُ قَالَ: «حقٌّ واللهِ علَىٰ مَنِ اتَّبعَهُ أنْ يدعوَ إِلَىٰ مَا دعَا إليهِ، ويُذكِّرَ بالقرآنِ والموعظةِ، وينهَىٰ عنْ معاصِي اللهِ»[2].

وقَالَ البغَوِيُّ: «البصيرةُ: هيَ المعرفةُ الَّتِي يُميِّزُ بهَا بينَ الحقِّ والباطلِ»[3].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [النحل:١٢٥].

قَالَ ابنُ كثيرٍ: «يقولُ تَعَالَىٰ آمرًا رسولَهُ محمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يدعوَ الخلقَ إِلَىٰ اللهِ بالحكمةِ. قَالَ ابنُ جريرٍ: وهوَ مَا أنزلَهُ عليهِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ. والموعظةُ الحسنةُ؛ أيْ: بمَا فيهِ منَ الزَّواجرِ والوقائعِ بالنَّاسِ؛ ذكرهمْ بهَا ليحذَرُوا بأسَ اللهِ»، انْتَهَىٰ[4].

وإذَا عُلِمَ أنَّ الدَّعوةَ لَا تتَّصفُ بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ إلَّا إذَا كانتْ علَىٰ بصيرةٍ وعِلمٍ ويقينٍ، وعلَىٰ طريقةِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذلكَ بالدُّعاءِ إِلَىٰ توحيدِ

---

(١) «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٩١).

(٢) «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٩٢).

(٣) «تفسير البغوي» (٢/ ٥١٨).

(٤) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٦١٣).

اللهِ، وإخلاصِ العبادةِ لهُ دونَ مَا سِواهُ، والأمرِ بطاعةِ اللهِ تَعَالَىٰ، والنَّهيِ عنْ معصيتِهِ، وعُلِمَ -أَيْضًا- أنَّ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ مَبنيَّةٌ علَىٰ إلقاءِ البياناتِ عنِ الكراماتِ المزعومةِ والقصصِ الخُرافيَّةِ والمناماتِ المُضلِّلةِ؛ فهلْ يقولُ عاقلٌ: إنَّ دعوتَهمْ مَبنيَّةٌ علَىٰ أساسٍ صحيحٍ منْ نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وأنَّهَا قدْ جاءتْ علَىٰ وفقِ الحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ الَّتِي أمرَ اللهُ رسولَهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يدعوَ بهَا وكانَ يسيرُ عليهَا فِي دعوتِهِ؟!

كلَّا؛ لَا يقولُ ذلكَ مَنْ لهُ أدنَىٰ مُسْكَةٍ منْ عقلٍ، وإنَّمَا يقولُهُ مَنِ اتَّخذَ إلهَهُ هواهُ، وأضلَّهُ اللهُ علَىٰ علمٍ، وختمَ علَىٰ سمعِهِ وقلبِهِ، وجعلَ علَىٰ بصرِهِ غِشاوةً.

- **وأمَّا قولُهُ:** «إنَّهمْ يتجنَّبونَ كلَّ مَا مِنْ شأنِهِ أنْ يُنفِّرَ النَّاسَ عنِ الإسلامِ»...

فجوابُهُ مِنْ وُجوهٍ:

أحدُها أنْ يُقَالَ: إنَّ المعروفَ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ كانُوا يتجنَّبونَ كلَّ مَا يرونَ أنَّهُ يُنفِّرُ النَّاسَ عنْ مُتابعتِهمْ والانضمامِ إليهمْ، حتَّىٰ ولوْ أدَّىٰ ذلكَ إلَىٰ تركِ ركنٍ منْ أركانِ الإسلامِ أوْ واجبٍ منْ واجباتِهِ.

ولهَذَا؛ فإنَّهمْ يقبلُونَ كُلَّ مَنِ انضمَّ إليهمْ منَ المشركينَ وأهلِ البدعِ والفُسوقِ والعصيانِ، ويكتفونَ منهمْ بمجرَّدِ الانتسابِ إلَىٰ الإسلامِ، ويتركونَ كلًّا منهمْ علَىٰ مَا هوَ مُعتادٌ عليهِ منْ شركٍ أوْ بدعةٍ أوْ فُسوقٍ أوْ معصيةٍ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بأنَّ التَّابعينَ لهمْ سوفَ يتركونَ مَا همْ عليهِ منَ المُخالَفاتِ إذَا تدرَّبُوا علَىٰ عملِ الدَّعوةِ.

وصنيعُهمْ هَذَا مُخالِفٌ لهدْيِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّهُ لمْ يكنْ يُقرُّ أحدًا علَىٰ شيءٍ منَ المُخالَفاتِ الَّتِي كانُوا عليهَا قبلَ الإسلامِ، بلْ كانَ يأمُرُهمْ بكلِّ مَا يجبُ فِي

الإِسلامِ، وينهاهمْ عنْ كلِّ مَا ينهَىٰ عنهُ الإسلامُ، ومَنْ خالفَ هدْيَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقدْ أساءَ غايةَ الإِساءةِ، وتعرَّضَ للعقوبةِ الشَّديدةِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: إنَّ منْ أصولِ التَّبْليغِيِّينَ تركَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكَرِ، ومنْ أصولِهمْ -أَيْضًا- تعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا، ومنْ أصولِهمْ -أَيْضًا- التَّجنُّبُ بشدَّةٍ والمنعُ بعنفٍ منَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلُ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ؛ كمَا دلَّتْ عليهِ التَّجاربُ.

ولَا يخفَىٰ مَا فِي هذِهِ الأصولِ الثَّلاثةِ منَ المبالغةِ فِي التَّنفيرِ منَ الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ، وهيَ شهادةُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وهذِهِ الكلمةُ العظيمةُ هيَ أعظمُ أصولِ الإِسلامِ، فلَا يصحُّ الإِسلامُ بدونِ الاستمساكِ بهَا، ولَا بُدَّ فِي الاستمساكِ بهَا منَ الكفرِ بالطَّاغوتِ والإِيمانِ باللهِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يقولُ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦].

وقالَ تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل:٣٦].

وقدْ دلَّتِ الآيةُ الأولَىٰ علَىٰ أنَّ مَنْ لمْ يجمعْ بينَ الكفرِ بالطَّاغوتِ والإِيمانِ باللهِ فليسَ بمسلمٍ؛ لأنَّهُ لمْ يستمسكْ بالعُروةِ الوُثقَىٰ.

ودلَّتِ الآيةُ الثَّانيةُ علَىٰ أنَّ شرائعَ الرُّسلِ كلَّهَا مُتَّفقةٌ علَىٰ الأمرِ باجتنابِ الطَّاغوتِ، وفِي هَذَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ التَّبْليغِيِّينَ الَّذِينَ يُنفِّرونَ النَّاسَ مِنَ الكفرِ

بالطَّاغوتِ، ولَا يُبالُونَ بمَا يترتَّبُ علَىٰ ذلكَ منَ المُخالفَةِ لجميعِ شرائعِ الرُّسلِ.

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: إنَّ المعروفَ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ يجتنبونَ النَّهيَ عنِ المنكرِ، ويأمرونَ أتباعَهمْ باجتنابِهِ، ويُشدِّدونَ عليهمْ فِي ذلكَ.

ولَا يخفَىٰ مَا يترتَّبُ علَىٰ هَذَا العملِ السَّيِّءِ منَ المُخالفَةِ لهدْيِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهديِ الأنبياءِ قبلَهُ، ومَا كانَ عليْهِ الصَّحابةُ والتَّابعونَ لهمْ بإحسانٍ، ولَا يخفَىٰ -أَيْضًا- مَا يترتَّبُ علَىٰ ذلكَ مِنْ تنفيرِ النَّاسِ عنِ العملِ بهَذَا الواجبِ مِنْ واجباتِ الإِسلامِ.

ومَا أعظَمَ الخطرَ فِي هَذَا! لأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لعنَ اليهودَ علَىٰ تركِ التَّناهِي عنِ المنكرِ، ولأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شدَّدَ فِي تركِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ والأخذِ علَىٰ أيدِي الظَّلمةِ والسُّفهاءِ وأطرِهمْ علَىٰ الحقِّ وقصرِهمْ عليهِ، وحذَّرَ منْ وُقوعِ اللَّعنِ علَىٰ مَنْ تركَ النَّهيَ عنِ المنكَرِ وتَهاوَنَ بهِ.

الوجهُ الرَّابعُ أنْ يُقَالَ: إنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ معرُوفونَ بالنُّفورِ منَ الكلامِ فِي بيانِ توحيدِ الألوهيةِ وإخلاصِ العبادةِ للهِ، ومعروفونَ -أَيْضًا- بالنُّفورِ منَ الكلامِ فِي بيانِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ومعروفونَ -أَيْضًا- بالسَّبِّ لأعلامِ الأئمةِ الَّذِينَ كانُوا يدعونَ إِلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ ومَا كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابُهُ والتَّابعونَ لهمْ بإحسانٍ، ومعروفونَ بالنُّفورِ منهمْ وتنفيرِ أتباعهمْ عنهمْ، ولَا سيَّمَا شيخُ الإِسلامِ ابنُ تيميَّةَ وابنُ القيِّمِ وشيخُ الإِسلامِ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رحمهمُ اللهُ تَعَالَىٰ؛ فهؤلاءِ الأئمَّةُ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بمنزلَةِ الشَّجَىٰ فِي الحلقِ[1].

---

(١) الشجىٰ: هو ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه. انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٣٥٢).

وقدْ تقدَّمَ فِي القصَّةِ الرَّابعةِ منْ قصص التَّبْليغيِّينَ أنَّ أحدَ أُمرائِهِمْ قَالَ: «واللهِ؛ لوْ كانَ لِي منَ الأمرِ شيءٌ لأحرقْتُ كتبَ ابنِ تيميَّةَ وابنِ القيِّمِ وابنِ عبدِ الوهَّابِ، ولمْ أتركْ علَىٰ وجهِ الأرضِ منهَا شيئًا»!

والجوابُ أنْ يُقالَ لهَذَا الفاسقِ: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران:١١٩].

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ السَّادسةِ منْ قصصهمْ أنَّ أحدَ أُمرائِهِمْ وقادتِهِمْ أحرقَ كتابَ «الجامعِ الفريدِ» منْ أجلِ مَا فيهِ مِنْ بيانِ التَّوحيدِ والدَّعوةِ إليهِ، والتَّحذيرِ منَ الشِّركِ والبدعِ.

ويظهرُ مِنْ حماقةِ هَذَا الفاسقِ أنَّهُ أرادَ شِفاءَ قلبِهِ مِنَ الغيظِ علَىٰ الأئمَّةِ المؤلِّفينَ لكتُبِ التَّوحيدِ الَّتِي قدْ جُمعتْ فِي «الجامعِ الفريدِ»، ومنهمْ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ وشيخُ الإسلامِ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رحمهمَا اللهُ تَعالَىٰ، ونرجُو مِنَ اللهِ أنْ يُميتَ الفاسقَ بغيظِهِ.

ولَهُ -أَيْضًا- هدفٌ آخرُ خبيثٌ، وهوَ تنفيرُ الجماعةِ الَّذِينَ كانُوا معهُ منْ كتبِ التَّوحيدِ ومِنَ المصنِّفينَ لهَا، واللهُ المسؤولُ أنْ يُعاملَهُ بعدلِهِ.

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ السَّابعةِ منْ قصصِ التَّبْليغيِّينَ: «أنَّ بعضَ الأساتذةِ فِي كليَّةِ الشَّريعةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ خرجَ معَ التَّبْليغيِّينَ لإرشادِ الحُجَّاجِ وتوجيهِهِمْ، فقالَ لهُ أميرُهمْ: إنَّهُ يجبُ عليكَ أنْ تتجنَّبَ فِي حديثِكَ الكلامَ فِي الشِّركيَّاتِ وأنواعِ البدعِ؛ لأنَّ سببَ انحسارِ دعوةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ هوَ الاهتمامُ الزَّائدُ فِي ذلكَ. قالَ الأستاذُ: فجعلتُ كلامِي علَىٰ قولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١] الآياتِ. قَالَ: ومعَ ذلكَ؛ فقدْ غادرَ أكثرُ هذِهِ الجماعةِ المكانَ -يعنِي: جماعةَ التَّبليغِ-

وبقيتُ معَ الحجيجِ بُرهَةً منَ الزَّمنِ».

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ الثَّامنةِ والقصَّةِ التَّاسعةِ أنَّ أحدَ كبارِ العلماءِ فِي المدينةِ المنوَّرةِ ألقَىٰ موعظةً فِي مسجدِ التَّبْليغِيِّينَ فِي المدينةِ، وهوَ الَّذِي يُسمُّونَهُ مسجدَ النُّورِ، فانفضَّ التَّبْلِيغِيُّونَ، وخرجُوا منَ المسجدِ، ولمْ يستمعُوا إلَىٰ كلامِهِ وموعظتِهِ، وفِي القصَّةِ -أيْضًا- أنَّ العالِمَ المشَارَ إليهِ ألقَىٰ موعظةً فِي مسجدِ صياف فِي الحرَّةِ الشَّرقيَّةِ بالمدينةِ؛ فانفضَّ التَّبْلِيغِيُّونَ، ولمْ يستمعُوا إلَىٰ كلامِهِ وموعظتِهِ.

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ العاشرةِ أنَّ أحدَ كبارِ العلماءِ فِي المدينةِ المنوَّرةِ ذهبَ إلَىٰ المقرِّ الرَّئيسِ للتَّبْليغِيِّينَ بدلْهِي فِي الهندِ، وأرادَ أنْ يُلقيَ عليهمْ دُروسًا فِي بيانِ العقيدةِ السَّلفيَّةِ وتوحيدِ الألوهيةِ والتَّحذيرِ منَ الشِّركِ والبدعِ، وليبيِّنَ لهمْ وُجوبَ الكفرِ بالطَّاغوتِ ووجوبَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عنِ المنكرِ، فأظهرُوا لهُ الجفاءَ، ومنعُوهُ مِنَ الكلامِ فِي مَقَرِّهمْ.

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ الثَّالثةَ عشرَةَ أنَّ الحساميَّ لمَّا بدأَ يتكلَّمُ فِي بيانِ التَّوحيدِ والتَّحذيرِ منَ الشِّركِ اعتدَىٰ عليهِ أربعةٌ منَ التَّبْلِيغِيِّينَ وقالُوا لهُ: أنتَ شيطانٌ ناطقٌ، وأنتَ تُريدُ أنْ تُخَرِّبَ جماعةَ التبليغِ! ثمَّ أخذُوا فُيوزَ الميكروفونِ.

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ الرَّابعةَ عشرةَ أنَّ صاحبَ القصَّةِ لمَّا تكلَّمَ فِي بيانِ التَّوحيدِ وإخلاصِ العبادةِ للهِ؛ قالَ لهُ أحدُ المسؤولينَ فِي جماعةِ التَّبليغِ: لماذَا تُفسِدُ عقولَ المسلمينَ الصَّافيةَ بآراءِ ابنِ تيميَّةَ ومحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ الباطلةِ؟! ثمَّ طردُوهُ وطردُوا أصحابَهُ منَ المكانِ الَّذِي كانتْ فيهِ جماعتُهُمْ.

وتقدَّمَ كلامُ حُسَيْن أَحْمَد الديوبنديِّ[١] فِي شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ وإقذاعُهُ فِي سبِّهِ والطَّعنِ عليهِ وعلَىٰ أهلِ التَّوحيدِ والعقيدةِ السَّلفيَّةِ.

وتقدَّمَ كلامُ أنوَر شاهْ الكشميريِّ[٢] فِي سبِّ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ...

إلَىٰ غيرِ ذلكَ ممَّا ذكرَهُ العلماءُ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ منَ الألفاظِ البذيئةِ الَّتِي يُصرِّحونَ فيهَا بسبِّ أهلِ التَّوحيدِ والعقيدةِ السَّلفيَّةِ، ويُسمُّونَهمْ الوهَّابيِّينَ؛ تقليدًا لدحلانَ وأمثالِهِ منَ الدَّجَّالينَ، وإنَّمَا يقصدونَ بهذهِ التَّسميةِ وبكلِّ مَا تقدَّمَ ذكرُهُ عنهمُ التَّنفيرَ منْ أهلِ التَّوحيدِ ومنْ عقيدتِهمُ الصَّحيحةِ السَّليمةِ منْ شوائبِ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ والخُرافاتِ الَّتِي قدْ تلوَّثَ بهَا التَّبْلِيغِيُّونَ وغيرُهمْ منْ أهلِ الجهلِ والضَّلالِ.

- **وأمَّا قولُهُ**: «إنَّ فِي حُسنِ أسلوبِهمْ منْ جذبِ النَّاسِ عنِ المعاصِي والبدعِ إلَىٰ الإسلامِ والتَّوحيدِ مَا هوَ معلومٌ عِنْدَ الكثيرِ منَ الموافِقينَ والمُخالِفينَ»...

---

(١) حسين أحمد الفيض آبادي المشهور بالمدني، عالم ديوبندي، من أهل الهند، وُلِدَ ببلدة بانكر مئو، والتحق بجامعة ديوبند، وأخذ عن ذي الفقار علي الديوبندي، و خليل أحمد السهارنبوري، والمفتي عزيز الرحمن الديوبندي، وغيرهم، وتوفي ببلدة ديوبند، من آثاره: «نقش حيات»، و«الشهاب الثاقب». انظر: «نزهة الخواطر» (٨/ ١٢١٤- ١٢١٦).

(٢) هو أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الحنفي الكشميري، ولد سنة (١٢٩٢هـ) في قرية بدوده من أعمال الكشمير، أخذ عن أبيه، ومحمود حسن الديوبندي، وغيرهما. توفي بديوبند، له من المصنفات: «تعليقات علىٰ فتح القدير لابن الهمام»، و«فيض الباري في شرح صحيح للبخاري». انظر: «نزهة الخواطر» (٨/ ١١٩٨- ٢٠٠٠).

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ هَذَا مِنَ الدَّعاوَىٰ الَّتِي يشهدُ الواقعُ بأنَّهَا من المُجازَفةِ والمُغالطَةِ؛ فأمَّا أُسلوبُ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي الدَّعوةِ فإنَّهُ ينطبقُ عليهِ ومَا توصفُ بهِ الحيَّةُ مِنْ كونِهَا ليِّنةَ الملمَسِ معَ وُجودِ السُّمِّ النَّاقعِ فِي أنيابِهَا.

وأمَّا جذبُ النَّاسِ عنِ المعاصِي والبدعِ إلَىٰ الإسلامِ والتَّوحيدِ فهوَ مِنَ الأمورِ المعروفةِ عنْ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وليسَ معروفًا عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وإنَّمَا المعروفُ عنهمْ أنَّهمْ يَكتفُونَ مِنَ المَدْعُوِّينَ بمجرَّدِ الانتسابِ إلَىٰ الإسلامِ، ويتركونَ كُلًّا منهمْ علَىٰ مَا هوَ مُعتادٌ عليهِ منْ شركٍ أوْ بدعةٍ أوْ معصيةٍ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بأنَّ التَّابعينَ لهمْ سوفَ يتركونَ مَا همْ عليهِ مِنَ المُخالَفاتِ إذَا تدرَّبُوا علَىٰ عملِ الدَّعوةِ، وقدْ تقدَّمَ الرَّدُّ علَىٰ هَذَا الصَّنيعِ، وبيانُ أنَّهُ مُخالِفٌ لهدْيِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومِنْ عجيبِ أمرِ المفتونِ بالتَّبْلِيغِيِّينَ زعمُهُ أنَّهمْ يَجذبونَ النَّاسَ عنِ البدعِ إلَىٰ التَّوحيدِ، وهَذَا مِنَ الدَّعاوَىٰ الَّتِي ليستْ بصحيحَةٍ؛ لأنَّ مِنَ المعلومِ عِنْدَ المطَّلعينَ علَىٰ أخبارِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ مُتضلِّعونَ مِنَ البدعِ والضَّلالاتِ غايةَ التَّضلُّعِ، وأنَّهمْ مُفلسُونَ منْ توحيدِ الألوهيَّةِ وعلومِهِ غايةَ الإفلاسِ، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ فكيفَ يُقالُ عنهمْ: إنَّهمْ يجذبونَ النَّاسَ عنِ البدعِ وهمْ مِنْ أهلِهَا؟! وكيفَ يُقالُ عنهمْ: إنَّهمْ يجذبونَ النَّاسَ إلَىٰ التَّوحيدِ وهمْ لَا يعرفونَ توحيدَ الألوهيَّةِ الَّذِي هوَ أعظمُ أصولِ الإسلامِ ولَا يصحُّ الإسلامُ بدونِهِ، وإنَّمَا يعرفونَ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ الَّذِي كانَ المشركونَ الأوَّلونَ يعرفونَهُ ويُقرُّونَ بِهِ، ولمْ بنفعْهمْ ذلكَ، ولمْ يدخلُوا بهِ فِي الإسلامِ؟!

- **وأمَّا قولُهُ:** «إنَّ كثيرًا مِنَ الواقعينَ فِي المعاصِي عندَمَا يُرافقونَهمْ ويَعيشونَ معهمْ يُصبحونَ دعاةً إلَىٰ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُضحُّونَ بأموالِهمْ

وأوقاتِهِمْ فِي سبيلِ الدَّعوةِ إِلَىٰ اللهِ».

فجوابُهُ منْ وجوهٍ:

أحدُهَا أنْ يُقَالَ: إنَّ هَذَا مِنَ المُجازَفةِ والزَّعمِ الَّذِي لَا صحَّةَ لهُ فِي الواقعِ، وذلكَ أنَّهُ لَا يُعْرَفُ عنْ أحدٍ مِمَّنِ انضمَّ إِلَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهُ أصبحَ داعيًا إِلَىٰ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلْ إنَّ المفتونَ بهِمْ قدِ انضمَّ إليهِمْ مُنذُ أكثرَ منْ ثلاثينَ سنةً، ومعَ هَذَا فإنَّهُ لمْ يُصبحْ داعيًا مِنَ الدُّعاةِ إِلَىٰ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنَّمَا أصبحَ داعيًا مِنَ الدُّعاةِ إِلَىٰ الانضمامِ إِلَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ وتكثيرِ سوادِهِمْ، وأصبحَ مِنَ المُجادِلينَ عنهمْ بالباطلِ، وذلكَ أنَّهُ كتبَ رسالةً إِلَىٰ أميرِهِمْ ومَنْ معهُ مِنْ مشايخِهِمْ، وذكرَ فيهَا أشياءَ مِمَّا هُمْ واقعونَ فيهِ مِنَ البدعِ والضَّلالاتِ، ونقدَ أعمالَهُمُ السَّيِّئةَ نقدًا جيِّدًا، ولَمَّا استهانُوا بهِ ولمْ يرُدُّوا جوابًا علَىٰ كتابِهِ نكصَ علَىٰ عقبَيْهِ، وكتبَ كتيِّبًا يمدحُهمْ فيهِ ويصفُهمْ بالأوصافِ الَّتِي لَا تنطبقُ عليهِمْ، وقدْ نقضَ فِي كتيِّبِهِ كلَّ مَا قدَّمَهُ مِنَ الإنكارِ عليهِمْ والنَّقدِ لأعمالِهِمُ السَّيِّئةِ، نعوذُ باللهِ مِنَ الحَوْرِ بعدَ الكَوْرِ، ومِنْ تقديمِ رضَا المخلوقينَ علَىٰ رضَا الخالقِ.

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: قدْ ذكرَ الأُسْتاذُ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أَحْمَدَ الدَّهلويُّ فِي (ص٣٨) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»: أنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يهربُونَ منَ العلمِ بالمسائلِ، ولَا سيَّمَا العلمُ بالأدلَّةِ، بلْ ويُحاربُونَ العلمَ بالمسائلِ، ويُحاربونَ العلمَ بالأدلَّةِ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ، ويُسمُّونَهَا جدلًا وشغبًا وخصامًا، ويقولونَ: إنَّ العلمَ بهَذَا يصرفُ الإنسانَ عنِ العملِ، ويُسمُّونَهَا كذلكَ أنَّهَا القيلُ والقالُ المنهيُّ عنهُ المبطِّئُ عنِ العملِ.

إِلَىٰ أَنْ قَالَ: «فهمْ يُضلِّلونَ العلمَ بالمسائلِ والعلمَ بالأدلَّةِ وأهلَهَا». انْتَهَىٰ المقصودُ منْ كلامِهِ(١)، وفيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ المفتونِ الَّذِي وصفَ التَّبْلِيغِيِّينَ بمَا ليسَ منْ صفاتِهِمْ.

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: قدْ تقدَّمَ قريبًا بيانُ مَا عليهِ التَّبْلِيغِيُّونَ مِنَ النُّفورِ عنِ الكلامِ فِي توحيدِ الألوهيَّةِ وبيانِ العقيدةِ السَّلفيَّةِ، والنُّفورِ منَ الأئمَّةِ الَّذِينَ يدْعونَ إِلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ ومَا كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ والتَّابعونَ لهمْ بإحسانٍ، فليُرَاجَعْ مَا ذُكِرَ عنهمْ؛ فإنَّ فيهِ أبلغَ ردٍّ علَىٰ المفتونِ الَّذِي مدحهمْ بالباطلِ، ووصفَهمْ بالصِّفاتِ الَّتِي لَا تنطبقُ عليهِمْ.

- الدِّعامةُ السَّابعةُ:

مُجانبةُ الصِّدقِ فِي القولِ، وذلكَ فِي قولِهِ فِي (ص١١): «إنَّ أغلبَ إنكارِ مَنْ ينكرُ علَىٰ هؤلاءِ الدُّعاةِ -يعني: التَّبْلِيغِيِّينَ- مبنيٌّ علَىٰ الظَّنِّ»(٢).

والجوابُ علَىٰ هَذَا منْ وجوهٍ:

أحدُهَا أنْ يُقَالَ: إنَّ المفتونَ قدْ ذكرَ فِي رسالتِهِ إِلَىٰ أميرِ التَّبْلِيغِيِّينَ وبعضِ مشايخِهِمْ أشياءَ كثيرةً مِمَّا همْ واقعونَ فيهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ، وقدْ أنكرهَا عليهمْ ونَقَدَهَا نقدًا جيِّدًا، ثمَّ نقضَ فِي هذهِ الجملةِ مَا جزمَ بهِ فِي رسالتِهِ إليهِمْ، فزعمَ أنَّ أغلبَ إنكارِ مَنْ ينكرُ عليهمْ مبنيٌّ علَىٰ الظَّنِّ، ولَا يخلُو مِنْ تعمُّدِ الكذبِ فِي أحدِ الموضعيْنِ؛ إمَّا فِي رسالتِهِ الَّتِي جزمَ فيهَا بوقوعِ مَا أنكرَهُ عليهِمْ، وإمَّا فِي هذهِ

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٣٨).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص:١١).

الجملةِ، وهَذَا هوَ الأقربُ والأشبَهُ بحالِ الرَّجلِ الَّذِي لَا يُبالِي بالتَّذبذبِ والتَّناقضِ.

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: إنَّ كثيرًا مِنَ المنكَراتِ المذكورةِ عنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ ودعاتِهِمْ موجودٌ فِي كثيرٍ منْ كتبهِمْ، ولَا يستطيعُ المفتونُ إنكارَ مَا هوَ موجودٌ فِي كتبهِمْ، وقدْ ذكرَ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانِيُّ كثيرًا منهَا فِي كتابِهِ المسمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، وذكرَ مواضعَهَا فِي كتبِ مشايخِ التَّبليغِ؛ فليُرَاجعْ كتابُهُ فإنَّ فيهِ أبلغَ ردٍّ علَىٰ المفتونِ الَّذِي يُجادلُ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ بالباطلِ.

ومِنْ كتبِ التَّبْلِيغِيِّينَ المملوءةِ بالأباطيلِ والخرافاتِ كتابُ «تبليغي نصاب»، وقدِ اعترفَ المفتونُ فِي رسالتِهِ إلَىٰ أميرِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّ هَذَا الكتابَ قدِ احتوَىٰ علَىٰ مَا يُخالفُ الشَّرعَ منْ بعضِ البدعِ وطلبِ الشَّفاعةِ منَ الرَّسولِ والاستغاثةِ بِهِ وطلبِ الاستغفارِ منهُ، وفيهِ خرافةُ أحمدَ الرِّفاعيِّ، وفِي هَذَا الاعترافِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ قولِهِ: «إنَّ أغلبَ إنكارِ منْ ينكرُ علَىٰ هؤلاءِ الدُّعاةِ مبنيٌّ علَىٰ الظَّنِّ».

الوجهُ الثَّالثُ: قدْ ذكرَ تقريبًا عنِ الشَّيخِ عامِرِ عثمَانِي -وهوَ أحدُ كبارِ علماءِ ديوبندَ-: أنَّهُ قَالَ: «إنِّي وإنْ كنتُ أتعلَّقُ بحلقةِ ديوبندَ، لكنَّ الحقيقةَ الَّتِي لَا تُنكَرُ أنَّ بعضَ الكتبِ المشهورةِ منَ الكتبِ الديوبنديَّةِ كَـ«أرواحٍ ثلاثةٍ» وَ«تذكرةِ الرَّشيدِ» وَ«السَّوانحِ القاسميَّةِ» وَ«أشرفِ السَّوانحِ» وعددٍ خاصٍّ لِـ«جريدةِ الجمعيَّةِ» باسمِ «شيخِ الإِسلامِ» وَ«الأنفاسِ القدسيَّةِ» وغيرِها؛ قدْ جاءتْ فيهَا عجائبُ وغرائبُ وشطحاتٌ».

قَالَ: «والحقيقةُ أنَّ القصصَ الفاحشةَ والرِّواياتِ الخليعةَ مَا أضرَّتْ قُرَّاءهَا كمَا أضرَّتْ هذِهِ المؤلَّفاتُ قرَّاءهَا، فعلَّمتهمْ هذِهِ الكتبُ دروسَ تعظيمِ المشايخِ بدلَ

عبادةِ اللهِ وألوهيَّتِهِ...» إِلَىٰ آخرِ كلامِهِ الَّذِي نقدَ فيهِ مشايخَ التَّبْلِيغِيِّينَ وكتبَهمْ نقدًا جيِّدًا؛ فليُرَاجَعْ(١)؛ فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا، وفيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ المفتونِ الَّذِي زعمَ أنَّ أغلبَ إنكارِ مَنْ ينكرُ علَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ مبنيٌّ علَىٰ الظَّنِّ.

- الدِّعامةُ الثَّامنةُ:

إظهارُ التَّجاهلِ بوجودِ البدعِ والخرافاتِ عِنْدَ بعضِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَوْ بعضِ أفرادِهِمْ، وذلكَ فِي قولِهِ فِي (ص١٢): «إِنَّنَا لَا نستطيعُ أَنْ نبرِّئَهمْ كلَّهمْ منَ البدعِ والخرافاتِ الَّتِي لمْ تظهرْ لنَا، بلْ نقولُ: يحتملُ أنَّ عِنْدَ بعضِهِمْ شيئًا مِنْ ذلكَ يفعلُهُ سرًّا؛ لَا نقطعُ بنفيٍ ولَا إثباتٍ»(٢).

والجوابُ أنْ يُقالَ للمفتونِ: ارجعْ إِلَىٰ رسالتِكَ الَّتِي كتبتَهَا لإنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ مِنَ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فإنَّ فيهَا أبلغَ ردٍّ علَىٰ مَا فِي هذِهِ الجملةِ مِنَ التَّجاهلِ بوجودِ البدعِ والخرافاتِ عِنْدَ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ وبعضِ أفرادِهِمْ، ولَا تكنْ مِنَ الَّذِينَ قالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر:٥]، واعلمْ أنَّ رسالتَكَ إِلَىٰ أميرِ التَّبْلِيغِيِّينَ مَحفوظةٌ، وهيَ تشهدُ عليكَ بكلِّ مَا اعترفتَ بِهِ فيهَا مِنْ بدعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وخُرافاتِهِمْ، ثمَّ أنكرتَهُ بعدَ ذلكَ بنحوٍ مِنْ خمسةِ أشهرٍ، وظنَنْتَ أنَّ هَذَا يَخفَىٰ علَىٰ النَّاسِ!

أمَا علمتَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لوْ أنَّ أحدَكمْ يعملُ فِي صخرةٍ صمَّاءَ ليسَ لهَا بابٌ ولَا كوَّةٌ لخرجَ عملُهُ للنَّاسِ كائنًا مَا كانَ**»؟!

---

(١) (ص ١٢١٤-١٢١٥).

(٢) «تبليغي نصاب» (ص:٢١٢).

رواهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ منْ حديثِ أَبِي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصحَّحهُ ابنُ حبَّانَ وَالحَاكِمُ والذَّهبيُّ (١).

- **الدِّعامةُ التَّاسعةُ:**

قلَّةُ المبالاةِ بأداءِ الأمانةِ العلميَّةِ، وذلكَ فيمَا ذكرَهُ فِي (ص١٦) عنِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ آلِ الشَّيخِ أنَّهُ قدْ أيَّدَ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ وحثَّ عليهَا!

والجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ مشايخَ التَّبْلِيغِيِّينَ ذَوُو مكرٍ وخديعةٍ، وذلكَ أنَّهمْ فِي أوَّلِ أمرِهمْ كانُوا يحرصُونَ علَىٰ كِتمانِ بدعهمْ وضَلالاتِهمْ، ويُظهرُونَ للنَّاسِ أنَّهمْ مِنَ الدُّعاةِ إلَىٰ العملِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وقدْ جاءَ بعضُهمْ إلَىٰ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، فطلبُوا منهُ كتابًا إلَىٰ العلماءِ فِي الأحساءِ والمقاطعةِ الشَّرقيَّةِ؛ ليمكِّنوهمْ منَ الوعظِ والإِرشادِ فِي المساجدِ، فكتبَ معهمُ الشَّيخُ كتابًا يطلبُ فيهِ تمكينَهمْ مِنْ ذلكَ بناءً علَىٰ حُسْنِ ظنِّهِ بهمْ، وهَذَا الكتابُ مُؤرَّخٌ فِي ١٩/ ٥/ ١٣٧٣هـ، ثمَّ لمَّا تبيَّنَ لهُ أنَّهمْ أهلُ بدعٍ وضلالاتٍ كتبَ كتابًا آخرَ صرَّحَ فيهِ بأنَّهمْ أهلُ بدعةٍ وضلالةٍ، وحذَّرَ منهمْ، وهَذَا الكتابُ ناسخٌ للكتابِ الأوَّلِ، ومُبطِلٌ لمَا ذُكرَ فيهِ منْ تحسينِ حالهِمْ، وهوَ مُؤرَّخٌ فِي ٢٩/ ١/ ١٣٨٢هـ.

وهَذَا نصُّ الكتابِ الأوَّلِ:

«بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، مِنْ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ إلَىٰ مَنْ يراهُ منْ علماءِ الأحساءِ والمقاطعةِ الشَّرقيَّةِ، جعلنِي اللهُ وإيَّاهمْ مِنَ المُتعاونينَ علَىٰ البرِّ والتَّقوَىٰ،

---

(١) أخرجه أحمد في (٣/ ٢٨) (١١٢٤٦)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٨٠٧).

ومِنَ المُعينينَ المُساعدِينَ لِمَنْ علَىٰ الدَّعوةِ إِلَىٰ اللهِ ينشطُ ويقوَىٰ، آمينَ..

سلامٌ عليكمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ، وبعدُ:

فحاملُ هَذَا الكتابِ سعِيد محمَّد علي الباكستانيُّ ورفقاؤُهُ كانُوا منْ جمعيَّةِ التَّبليغِ فِي باكستانَ، ومهمَّتُهمْ العظةُ فِي المساجدِ والإِرشادُ، والحثُّ والتَّحريضُ علَىٰ التَّوحيدِ وحُسنِ المعتقَدِ، والحثُّ علَىٰ العملِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، معَ التَّحذيرِ مِنَ البدعِ والخرافاتِ مِنْ عبادةِ القبورِ ودُعاءِ الأمواتِ وغيرِ ذلكَ مِنَ البدعِ والمنكراتِ، كتبتُ عنهمْ بذلكَ طلبًا لمساعدتِهمْ مِنْ إخوانهمْ بالتَّمكينِ لهمْ مِنْ ذلكَ، سائلًا اللهَ تَعَالَىٰ أنْ يرزقَهمْ حُسنَ النِّيَّةِ والتَّوفيقَ للنُّطقِ بالحقِّ والسَّلامَةَ مِنَ الزَّللِ، وأنْ ينفعَ بإرشادِهمْ وبيانِهمْ، إنَّهُ علَىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علَىٰ نبيِّنَا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ».

وهَذَا الكتابُ لمْ يُوضَعْ معَ فتاوَىٰ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ لمَّا طُبعتْ؛ لأنَّهُ قدْ رجعَ عنهُ بمَا صرَّحَ بهِ فِي كتابِهِ الأخيرِ الَّذِي هوَ ناسخٌ لمَا كانَ قبلَهُ، وكتابُهُ الأخيرُ مذكورٌ فِي (ص٢٦٧ - ٢٦٨) مِنَ الجُزْءِ الأوَّلِ منْ فتاوَىٰ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، وهَذَا نصُّهُ:

«مِنْ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ إِلَىٰ حضرةِ صاحبِ السُّموِّ الملَكيِّ الأميرِ خالدِ بنِ سُعودٍ رئيسِ الدِّيوانِ الملَكيِّ الموقَّرِ، السَّلامُ عليكمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ، وبعدُ:

فقدْ تلقَّيتُ خطابَ سُموِّكمْ (رقم ٣٧/ ٤/ ٥ - د فِي ٢١/ ١/ ١٣٨٢هـ) ومَا برفقتِهِ، وهوَ الالتماسُ المرفوعُ إِلَىٰ مقامِ حضرةِ صاحبِ الجلالةِ الملِكِ المُعظَّمِ مِنْ محمَّد عبدِ الحامِدِ القَادريِّ وشاهْ أحمَد نُورَانِي وعبدِ السَّلامِ القَادِريِّ وسُعود أحمَد

دهلَوِيٍّ حولَ طلبِهِمُ المساعدةَ فِي مشروعِ جمعيَّتِهِمُ الَّتِي سمَّوهَا «كليَّةُ الدَّعوةِ والتَّبليغِ الإِسلاميَّةِ»، وكذلكَ الكتيِّباتُ الثَّلاثةُ المرفوعةُ ضمنَ رسالتِهِمْ، وأعرِضُ لسُموِّكُمْ أنَّ هذهِ الجمعيةَ لَا خيرَ فيهَا؛ فإنَّهَا جمعيَّةُ بدعةٍ وضلالَةٍ، وبقراءةِ الكتيِّباتِ المُرْفقةِ بخطابِهِمْ وجدْناهَا تشتملُ علَىٰ الضَّلالِ والبدعةِ والدَّعوةِ إِلَىٰ عبادةِ القبورِ والشِّركِ، الأمرُ الَّذِي لَا يسعُ السُّكوتُ عنهُ، ولذَا فسنقومُ إنْ شاءَ اللهُ بالرَّدِّ عليهَا بمَا يكشفُ ضلالَهَا ويدفعُ باطلَهَا، ونسألُ اللهَ أنْ ينصرَ دينَهُ، ويُعلِيَ كلمتَهُ، والسَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ.

ص - م - ٤٠٥ ... فِي ٢٩/ ١/ ١٣٨٢هـ».

وإِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فليُعلَمْ -أيْضًا- أنَّ اقتصارَ المفتونِ علَىٰ مَا جاءَ فِي الكتابِ الأوَّلِ مِنْ تأييدِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ لدعوةِ التَّبْليغِيِّينَ، وإعراضَهُ عمَّا جاءَ فِي كتابِهِ الأخيرِ مِنَ الذَّمِّ لهمْ ولكتبِهِمْ والتَّحذيرِ منهمْ ومِنْ كتبِهِمْ، ظاهرٌ فِي قِلَّةِ مُبالاتِهِ بأداءِ الأمانةِ العلميَّةِ، وقصدِهِ الغشَّ والتَّلبيسَ علَىٰ ضُعفاءِ البصيرةِ.

وقدْ روَىٰ الإِمامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلَّمَا خطبَنَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا قَالَ: «**لَا إيمانَ لمَنْ لَا أمانةَ لهُ**»[1].

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ غشَّنَا فليسَ مِنَّا**».

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٥) (١٢٤٠٦)، وابن حبان (١٩٤)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤١٧) (٩٣٨٥)، ومسلم (١٠١)، وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي

قَالَ: «وفِي البابِ عنِ ابنِ عُمرَ وأَبِي الحمراءِ وابنِ عبَّاسٍ وبُريدةَ وأَبِي بردةَ بنِ نِيارٍ وحُذيفةَ بنِ اليَمانِ».

قلتُ: وفِي البابِ -أَيْضًا- عنْ عائشةَ وابنِ مسعودٍ وأَبِي موسَىٰ والبراءِ بنِ عازبٍ وأنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

فليتأمَّلِ المفتونُ مَا جاءَ فِي هذِهِ الأحاديثِ حقَّ التأمُّلِ، وليتَّقِ اللهَ تَعالَىٰ، وليُبادِرْ إِلَىٰ التَّوبةِ النَّصوحِ وبيانِ الحقِّ والرَّدِّ علَىٰ أهلِ البدعِ والضَّلالاتِ مِنَ التَّبْليغِيِّينَ وغيرِهمْ، وليَحذَرْ أشدَّ الحذَرِ مِنَ الإصرارِ علَىٰ الغشِّ والتَّدليسِ والتَّلبيسِ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ، وتقدِيمِ رِضَا مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ علَىٰ رِضَا اللهِ تَعالَىٰ، وإنْ لمْ يفعلْ فلَا يأمَنْ مِنْ زيغِ القلبِ وانتِكاسِهِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يقولُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

- الدِّعامةُ العاشرةُ:

قلبُ الحقيقةِ المعروفةِ عنْ جماعةِ التَّبليغِ، وذلكَ فِي قولِهِ فِي (ص١٦): «والظَّاهرُ لمنْ يتأمَّلُ أحوالَ جماعةِ التَّبليغِ أنَّهمْ إنَّمَا يُريدونَ بدعوتِهمُ الخيرَ والنُّصحَ لأنفسهمْ وللمسلمينَ عامَّةً، وأنَّهمْ لَا يُريدُونَ ببذلِ جهدهمْ إلَّا الإصلاحَ، وليسُوا مَعصومِينَ عنِ الخطأِ، لكنَّهمْ يعتقدُونَ جازمينَ أنَّهمْ علَىٰ الحقِّ، طالمَا أنَّهمْ يدعونَ النَّاسَ إِلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والرُّجوعِ إِلَىٰ مَا عليهِ سلفُ الأمَّةِ، كيفَ لَا وهمْ يُعلنونَ دائمًا قائلينَ: إنَّ فلاحَنَا ونجاحَنَا فِي الدُّنيَا والآخرةِ بامتثالِ أوامرِ اللهِ تَعالَىٰ

=

(١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤).

علَىٰ طَرِيقِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ...».

إِلَىٰ أنْ قَالَ: «ولكنَّ الَّذِي يغلبُ علَىٰ الظَّنِّ أنَّ مَنْ كانَ يبذلُ مالَهُ ووقتَهُ وفكرَهُ فِي خدمةِ الإِسلامِ فإنَّهُ إذَا وفَّقهُ اللهُ تَعَالَىٰ يقبَلُ الحقَّ إذَا تبيَّنَ لهُ أنَّهُ علَىٰ خطأٍ فِي بعضِ مَا يتصوَّرهُ صوابًا، وهَذَا مَا لمسناهُ»(١).

والجوابُ عنْ هَذَا مِنْ وجوهٍ:

أحدُهَا أنْ يُقَالَ: إنَّ كلَّ مَا ذكرَهُ المفتونُ فِي هذِهِ الجملةِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ علَىٰ وجهِ الثَّناءِ عليهِمْ فكلامُهُ فِي رسالتِهِ إِلَىٰ إنعامِ الحسنِ وغيرِهِ مِنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ يُناقِضُ ذلكَ ويُبطلُهُ، وذلكَ أنَّهُ ذكرَ عنهمْ أشياءَ كثيرةً مِنَ البدعِ والأعمالِ السَّيِّئةِ، وأنكرَهَا عليهِمْ، ونقدهَا نقدًا جيِّدًا؛ فليُراجَعْ ذلكَ فِي الفصلِ الَّذِي قبلَ هَذَا الفصلِ(٢)، ففيهِ كفايةٌ فِي الرَّدِّ علَىٰ مَا جاءَ فِي هذِهِ الجملةِ مِنَ المُغالطةِ والتَّدليسِ والتَّلبيسِ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ.

الوجهُ الثَّانِي أنْ أقولَ: قدْ ذكرتُ فِي أثناءِ الكتابِ عنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ أشياءَ كثيرةً مِنَ الشِّركِ الأكبرِ وأشياءَ كثيرةً مِنَ البدعِ والضَّلالاتِ والخُرافاتِ والجهالاتِ الَّتِي تُناقِضُ الثَّناءَ الكاذبَ الَّذِي أثنَىٰ بهِ المفتونُ عليهِمْ، ولَا سيَّمَا فِي زعمِهِ أنَّهمْ يدعونَ النَّاسَ إِلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والرُّجوعِ إِلَىٰ مَا عليهِ سلفُ الأمَّةِ؛ فليُراجَعْ مَا تقدَّمَ ذكرُهُ عنهمْ(٣)، ففيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَا جاءَ فِي هذِهِ الجملةِ المبنيَّةِ علَىٰ

---

(١) «تبليغي نصاب» (ص:١٦).

(٢) (ص ١١٩٤).

(٣) (ص ١٢٠٩).

التَّدلِيسِ والتَّلبيسِ.

ويُقالُ -أَيْضًا-: قدْ ذكرَ الأُسْتاذُ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَدَ الدَّهلويُّ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ يُحارِبونَ العلمَ بالأدلَّةِ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ، ويُسمُّونَهَا جدلًا وشغبًا وخصامًا، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ فلَا شكَّ أنَّهم بعيدُونَ غايةَ البُعدِ عنْ دعوةِ النَّاسِ إلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، والرُّجوعِ إلَىٰ مَا عليهِ سلفُ الأمَّةِ، وبعيدونَ -أَيْضًا- عنْ إرادةِ الخيرِ والإصلاحِ والنُّصحِ لأنفسِهِمْ وللمسلمينَ.

ويُقالُ -أَيْضًا-: إنَّ المعروفَ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّهمْ يحرصونَ علَىٰ دعوةِ النَّاسِ إلَىٰ الانضمامِ إليهمْ وتكثيرِ سوادِهِمْ، ولَا يُبالُونَ بإصرارِهِمْ علَىٰ مَا هُمْ واقعونَ فيهِ مِنْ شركٍ أوْ بدعةٍ أوْ فُسوقٍ أوْ عصيانٍ، بلْ يتركونَ كُلًّا منهمْ علَىٰ مَا هوَ مُعتادٌ عليهِ مِنَ المنكراتِ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بأنَّ التَّابعَ لهمْ سوفَ يتركُ مَا هوَ واقعٌ فيهِ مِنَ المخالفاتِ إذَا تدرَّبَ علَىٰ عملِ الدَّعوةِ، ولوْ كانُوا يدعونَ إلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والرُّجوعِ إلَىٰ مَا عليهِ سلفُ الأمَّةِ لَمَا تركُوا المسيئينَ علَىٰ أعمالِهِمُ السَّيِّئةِ، بلْ كانُوا يأخذونَ علَىٰ أيديهِمْ، ويأطُرُونَهم علَىٰ الحقِّ أطْرًا؛ لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قدْ أمرَ بذلكَ، وشدَّدَ فِي تركِهِ، وتوعَّدَ التَّاركينَ لهُ باللَّعنِ، وقدْ قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: إنَّ المفتونَ قدْ ذكرَ فِي رسالتِهِ إلَىٰ إنعامِ الحسنِ وغيرِهِ منْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ كثيرًا مِمَّا هُمْ واقعونَ فيهِ مِنَ البدعِ والمنكراتِ، وطلبَ منهمْ أنْ يعرضُوا جميعَ اعتقاداتِهِمْ وأعمالِهِمْ وأقوالِهِمْ وأحوالِهِمْ علَىٰ منهجِ الرَّسولِ ﷺ، وذكرَ لهمْ أنَّهُ ينتظرُ الجوابَ منهمْ.

وقدْ ذكرَ بعضُ المُطَّلعينَ علَىٰ أخبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ أنَّهمْ رفضُوا الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ، وفِي هَذَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ قولِهِ: «وهَذَا مَا لمسناهُ»، ولوْ كانَ مَا ذكرَهُ مِنَ اللَّمسِ صحيحًا لمَا رفضُوا الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ.

وفِي رفضِهمُ الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ دليلٌ علَىٰ أنَّهمْ كانُوا مُصرِّينَ علَىٰ البدعِ والضَّلالاتِ والجهالاتِ الَّتِي أنكرَهَا عليهمْ وطلبَ منهمُ الإقلاعَ عنهَا.

وفيهِ -أيْضًا- دليلٌ علَىٰ أنَّهمْ بعيدُونَ غايةَ البُعدِ عنْ إرادةِ الخيرِ والإصلاحِ والنُّصحِ لأنفسِهمْ وللمسلمينَ، وعنْ دعوةِ النَّاسِ إلَىٰ التَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والرُّجوعِ إلَىٰ مَا كانَ عليهِ سلفُ الأمَّةِ، وأنَّ مَا يُعلنونَهُ دائمًا بأنَّ فلاحَهمْ ونجاحَهمْ فِي الدُّنيَا والآخرةِ بامتثالِ أوامرِ اللهِ تَعَالَىٰ علَىٰ طريقِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنَّمَا هوَ مُجرَّدُ قولٍ يخدعونَ بِهِ أتباعَهمْ ويُخالِفونَهُ بأفعالِهمْ.

- الدِّعامةُ الحاديةَ عشرةَ:

دفاعُهُ بالشُّبهاتِ عنِ التَّبْلِيغيِّينَ فيمَا يتعلَّقُ باقتصارِهمْ علَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، واكتفائِهمْ بِهِ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ، وذلكَ فيمَا ذكرَهُ فِي (ص١٨)، حيثُ ابتدأَ بتقريرِ التَّوحيدِ بنوعيْهِ تقريرًا حسنًا، ثمَّ عقَّبَ ذلكَ بالمُدافعةِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، فنقضَ بمُدافعتِهِ عنهمْ بالشُّبهاتِ مَا قدَّمَهُ قبلَ ذلكَ مِنَ الكلامِ الحسنِ فِي تقريرِ التَّوحيدِ بنوعيْهِ، فكانَ كالَّتِي نقضَتْ غزْلَهَا مِنْ بعدِ قوَّةٍ أنكاثًا.

فأمَّا تقريرُهُ للتَّوحيدِ؛ فهوَ فِي قولِهِ: «بلْ كلامُنَا كلُّهُ يدورُ علَىٰ كلمةِ التَّوحيدِ فيمَا يتعلَّقُ بإخلاصِ العبادةِ للهِ وحدَهُ، وأنَّهُ ليسَ معناهَا توحيدَ الرُّبوبيَّةِ فحسبُ؛ فإنَّهُ مِنَ المعلومِ بيقينٍ أنَّ مشركِي العربِ مُقِرُّونَ بتوحيدِ اللهِ تَعَالَىٰ بفعلِهِ الَّذِي هوَ توحيدُ

الرُّبوبيَّةِ، وأنَّ هَذَا النَّوعَ منَ التَّوحيدِ لمْ يُدخلْهمْ فِي الإسلامِ؛ لأنَّهمْ أنكرُوا توحيدَ اللهِ بأفعالِ العبادةِ الَّذِي هوَ توحيدُ الألوهيَّةِ»[(١)]، انْتَهَىٰ كلامُهُ الحسنُ.

وبعدَهُ شرعَ فِي التَّلبيسِ والمُغالطَةِ فِي مُدافعتِهِ عنِ التَّبْليغِيِّينَ، فقَالَ: «وقدْ أشارَ بعضُ أصحابِ الرَّسائِلِ إلَىٰ أنَّهمْ لَا يتكلَّمونَ إلَّا عنْ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ولَا يذكرونَ توحيدَ الألوهيَّةِ، فأقولُ: نعمْ؛ قدْ لَا يذكرونَ نوعَيِ التَّوحيدِ بهذِهِ العبارةِ (توحيدُ الرُّبوبيَّةِ كذَا، وتوحيدُ الألوهيَّةِ كذَا)، ولكنَّهمْ يأتونَ بهمَا مِنْ حيثُ المعنَىٰ بتعبيرٍ آخرَ، إذْ مِنَ الأصولِ الَّتِي يَمشونَ عليهَا إخلاصُ النِّيَّةِ للهِ تَعَالَىٰ فِي جميعِ الأقوالِ والأفعالِ، وهَذَا يعنِي فِي الحقيقةِ توحيدَ الألوهيَّةِ الَّذِي هوَ توحيدُ اللهِ بأفعالِ العبادةِ».

قَالَ: «وأنتَ إذَا صحبتَهُمْ فِي خُروجِهمْ للدَّعوةِ وجدتَ أنَّ دعاءَهمْ وأعمالَهمْ لَا تخرجُ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ؛ لحرصِهمُ الشَّديدِ علَىٰ أنْ لَا تخرجَ أعمالُهمْ وأقوالُهمْ عنْ أعمالِ وأقوالِ الرَّسولِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

قَالَ: «ولتمامِ الفائدةِ نذكرُ هنَا كلامًا لشيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- يتعلَّقُ بذلكَ، فقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي المجلَّدِ الأوَّلِ مِنَ «الدُّررِ السَّنيَّةِ» (ص٦٧ - ٦٨) مَا نصُّهُ:

فاعلمْ أنَّ الرُّبوبيَّةَ والألوهيَّةَ يجتمعانِ ويفترقانِ؛ كمَا فِي قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٣]، وكمَا يُقَالُ: ربُّ العالمينَ، وإلهُ المرسلينَ. وعندَ الإفرادِ يجتمعانِ؛ كمَا فِي قولِ القائلِ: مَنْ ربُّكَ؟ مثالُهُ: الفقيرُ والمسكينُ نوعانِ فِي قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ

---

(١) «تبليغي نصاب» (ص:١٨).

وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة:٦٠]، ونوعٌ واحدٌ فِي قولِهِ: «**افترِضْ عليهمْ صدقةً تُؤخَذُ مِنْ أغنيائهمْ فتُرَدُّ إِلَىٰ فُقرائِهِمْ**».

إذَا ثبتَ هَذَا؛ فقولُ الملَكيْنِ للرَّجلِ فِي القبرِ: مَنْ ربُّكَ؟ معناهُ: مَنْ إلهُكَ؟ لأنَّ الرُّبوبيَّةَ الَّتِي أقرَّ بهَا المشركونَ مَا يُمْتَحَنُ أحدٌ بها، وكذلكَ قولُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج:٤٠]، وقولُهُ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام:١٦٤]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت:٣٠]؛ فالرُّبوبيَّةُ فِي هَذَا هيَ الألوهيَّةُ، ليستْ قسيمةً لهَا كمَا تكونُ قسيمةً لهَا عِنْدَ الاقترانِ، فينبغِي التَّفطُّنُ لهذِهِ المسألةِ»(١).

والجوابُ أنْ يُقَالَ: أمَّا قولُهُ عنِ التَّبْليغِيِّينَ: «إنَّهمْ لَا يذكرونَ نوعَيِ التَّوحيدِ بهذِهِ العبارةِ (توحيدُ الرُّبوبيَّةِ كذَا، وتوحيدُ الألوهيَّةِ كذَا)».

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: هَذَا مِنْ أوضحِ الأدلَّةِ علَىٰ جهلِ التَّبْليغِيِّينَ بالتَّوحيدِ، بحيثُ إنَّهمْ كانُوا لَا يعرفونَ الفرقَ بينَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الألوهيَّةِ؛ فلهَذَا كانُوا يُفسِّرونَ معنَىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بمعنَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، فيقولونَ: معناهُ أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هوَ الخالقُ الرَّازقُ المُحيِي المُميتُ المدبِّرُ للأمورِ، وبهَذَا التَّفسيرِ كانَ توحيدُهمْ مُطابقًا لمَا كانَ عليهِ المشركونَ الَّذِينَ بُعِثَ فيهمُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كمَا أخبرَ اللهُ بذلكَ عنهمْ فِي آياتٍ كثيرةٍ مِنَ القرآنِ؛ كقولِهِ تعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧].

وقولِهِ تعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١].

---

(١) «الدرر السنية» (١/ ١٦٠).

وقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦٣].

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ الَّتِي أخبرَ اللهُ فيهَا عنِ المشركينَ أَنَّهمْ كانُوا يُقرُّون بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ولمْ ينفعْهمْ ذلكَ، ولمْ يَدخلُوا بهِ فِي الإِسلامِ.

ولَا يخفَىٰ عَلَىٰ مَنْ لهُ علمٌ وبصيرةٌ ومَا يترتَّبُ علَىٰ مُشابَهَةِ المشركينَ وسُلوكِ سبيلِهِمْ فِي بابِ التَّوحيدِ وغيرِهِ مِنَ الأحكامِ الصَّارمَةِ.

وأمَّا قولُهُ: «ولكنَّهمْ يأتُونَ بهمَا مِنْ حيثُ المعنَىٰ بتعبيرٍ آخرَ، إذْ مِنَ الأصولِ الَّتِي يمشونَ عليهَا إخلاصُ النيَّةِ للهِ تَعَالَىٰ فِي جميعِ الأقوالِ والأفعالِ، وهَذَا يعنِي فِي الحقيقةِ توحيدَ الألوهيَّةِ الَّذِي هوَ توحيدُ اللهِ بأفعالِ العبادةِ».

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: مَا ذكرَهُ المفتونُ فِي هذِهِ الجملةِ فكلُّهُ مِنَ المُبالغَةِ فِي تحسينِ وضعِ التَّبْليغيِّينَ فِي بابِ التَّوحيدِ، وتغطيةِ مَا همْ عليهِ مِنْ مُشابَهَةِ المشركينَ ومُوافقَتِهِمْ فِي الإِقرارِ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ معَ الإِعراضِ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ.

وقدْ ذكرتُ فِي أثناءِ الكتابِ عنْ أُمراءِ التَّبْليغِيِّينَ ومَشايِخهِمُ الكبارِ قصصًا كثيرةً مِمَّا وقعَ منهمْ مِنَ الشِّركِ الأكبرِ والغُلُوِّ فِي القبورِ وأهلِهَا والمُرابطَةِ علَىٰ القبورِ لانتظارِ الكشفِ والكراماتِ والفُيوضِ الرُّوحيَّةِ مِنْ أهلِ القبورِ، وذكرتُ عنهمْ -أَيْضًا- مِنَ البدعِ والأباطيلِ والعقائدِ الفاسدةِ شيئًا كثيرًا، وهَذَا يدلُّ علَىٰ فسادِ نيَّاتِهِمْ، وبُعْدِهِمْ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ وعنِ الإِخلاصِ للهِ وحدَهُ؛ فليُرَاجَعْ ما تقدَّمَ[1]، ففيهِ

---

(١) (ص ١٢٠٩).

أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُغالطةِ المفتونِ فِي تحسينِ وضعِ التَّبْليغِيِّينَ فِي بابِ التَّوحيدِ، وليُرَاجَعْ -أَيْضًا- مَا ذكرتُهُ عنهمْ فِي إخلاصِ النيَّةِ[1]، ففيهِ أبلغُ ردٍّ عليهِ أَيْضًا.

ويُقالُ -أَيْضًا-: إنَّ مِنْ أعظمِ الأدلَّةِ علَىٰ بُعْدِ التَّبْليغِيِّينَ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ وإفلاسِهمْ منهُ مَا ذكرَهُ الأُسْتاذُ سَيْفُ الرَّحمنِ بْنُ أحْمَدَ الدَّهلويُّ فِي (ص١١) وَ(ص١٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»؛ فقدْ ذكرَ أنَّ «مِنْ أصولِهِمُ الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إليهَا تركَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكُفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا، والتَّجنُّبَ بشدَّةٍ بلِ المنعَ بعنفٍ مِنَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلَ ذلكَ بأنَّهُ يُورثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ؛ كمَا دلَّتِ التَّجارِبُ»، انْتهَىٰ كلامُهُ.

ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ الَّتِي ذكرَهَا سيفُ الرَّحمنِ فكيفَ يقولُ المفتونُ: إنَّهمْ يمشونَ علَىٰ إخلاصِ النيَّةِ فِي جميعِ الأقوالِ والأفعالِ، وأنَّ هَذَا يعنِي فِي الحقيقةِ توحيدَ الألوهيَّةِ؟!

أمَا عَلِمَ المجادِلُ عنهمْ بالباطلِ أنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ شرطٌ مِنْ شرطَيِ الِاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ الَّتِي هيَ كلمةُ التَّوحيدِ وأعظمُ أصولِهِ، ولَا يتمُّ الإِسلامُ لأحدٍ حتَّىٰ يستمسكَ بهَا؟!

والدَّليلُ علَىٰ هَذَا قولُ اللهِ تعَالَىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦].

---

(١) (ص ١١٦٢).

وقولُهُ تعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل:٣٦].

ويُقالُ -أَيْضًا-: لَا يخفَىٰ مَا فِي أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّتِي ذكرَهَا سيفُ الرَّحمنِ مِنَ المُعارضَةِ لِلقرآنِ والسُّنَّةِ ومَا كانَ عليهِ السَّلفُ الصَّالحُ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعِيهِمْ بإحسانٍ، ومَنْ عملَ بأصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَوْ بواحدٍ منهَا فلَا شكَّ أَنَّهُ مُفلِسٌ من توحيدِ الألوهيَّةِ غايةَ الإفلاسِ.

وممَّا يدلُّ علَىٰ إفلاسِ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ توحيدِ الألوهيَّةِ مَا ذكرَهُ مُحمَّد أَسْلَم عنِ الشَّيخِ عامِر عُثمانِي، وهوَ أحدُ كبارِ علماءِ ديوبندَ: أَنَّهُ ذكرَ عدَّةَ كتبٍ منْ كتبِ الديوبنديِّينَ، ثمَّ قَالَ: «إِنَّهَا أضرَّتْ قرَّاءهَا، وعلَّمتْهمْ دروسَ تعظيمِ المشايخِ بدلَ عبادةِ اللهِ وألوهيَّتِهِ، دروسًا لمْ يبقَ لإزالَةِ سُمومِهَا أيُّ شيءٍ».

قَالَ: «والتَّصوُّفُ مهمَا يختارُ فيهِ الاحتياطُ والاعتدالُ لَا بدَّ أنْ يأتيَ معهُ سحرُ المكاشفاتِ والكراماتِ والأمورِ الغيبيَّةِ والتَّصرُّفاتِ، ثمَّ لمَّا يختلطُ معَ هذهِ الأشياءِ اعتقادُ مُريدِي المشايخِ تتراكمُ الظُّلماتُ بعضُهَا فوقَ بعضٍ، حتَّىٰ تكونَ هذهِ الأمورُ لأصولِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ تحدِّيًا».

ثمَّ ذكرَ عنْ أكابِرِهمْ أَنَّهمْ يتيقَّنونَ أنَّ الكمالاتِ المنسوبةَ إِلَىٰ مشايخِهِمْ مِنْ علمِ الغيبِ والاستجابةِ والتَّصرُّفاتِ الرُّوحانيَّةِ والمكاشفاتِ والإلهاماتِ حقٌّ وصدقٌ قطعًا.

انْتَهَىٰ المَقصودُ مِنْ كلامِهِ مُلَخَّصًا، وقدْ تقدَّمَ بأبسطَ مِنْ هَذَا، فليُراجعْ(١)، فإنَّهُ

---

(١) (ص ١١٥٠).

مهمٌّ جدًّا، وفيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مُغالطَةِ المفتونِ فِي تحسينِ وضعِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي توحيدِ الألوهيَّةِ.

وأمَّا قولُهُ: «وأنتَ إذَا صحبتَهمْ فِي خُروجِهمْ للدَّعوةِ وجدتَ أنَّ دعاءَهمْ وأعمالَهمْ لَا تخرجُ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ؛ لحرصِهمُ الشَّديدِ علَىٰ أنْ لَا تخرجَ أعمالُهمْ وأقوالُهمْ عنْ أعمالِ وأقوالِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ المفتونَ قدْ صحِبَ التَّبْلِيغِيِّينَ أكثرَ مِنْ ثلاثينَ سنةً، وانخدعَ بهمْ غايةَ الانخداعِ، ثمَّ لمَّا كانَ فِي آخرِ شهرِ صفرَ منْ سنةِ (١٤٠٧هـ) ثابَ إليهِ رُشدُهُ مدَّةً يسيرةً، فكتبَ إلَىٰ أميرِهمْ إنعامِ الحسنِ وغيرِهِ مِنْ مشايخِهمْ رسالةً يُنكرُ فيهَا أشياءَ كثيرةً ممَّا همْ واقعونَ فيهِ منْ أنواعِ الضَّلالِ، ونَقَدَهمْ فِي رسالتِهِ نقدًا جيِّدًا، ولمَّا رفضُوا الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ نكصَ علَىٰ عقبَيْهِ، ورجعَ يستعطفُهمْ ويترضَّاهمْ بالمدحِ والثَّناءِ الكاذبِ فِي كتيِّبِهِ الَّذي كتبَهُ بعدَ الرِّسالةِ بخمسةِ أشهرٍ!!

ومِنْ ذلكَ قولُهُ: «إنَّكَ إذَا صحبتَهمْ وجدتَ أعمالَهمْ لَا تخرجُ عنْ توحيدِ الألوهيَّةِ، وأنَّهمْ يَحرصونَ حرصًا شديدًا علَىٰ أنْ لَا تخرجَ أعمالُهمْ وأقوالُهمْ عنْ أعمالِ وأقوالِ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ المفتونَ قدْ تناسَىٰ وتَجاهلَ مَا ذكرَهُ فِي رسالتِهِ إلَىٰ إنعامِ الحسنِ وغيرِهِ مِنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومَا أنكرَهُ عليهِمْ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ الَّتِي تُنافِي توحيدَ الألوهيَّةِ وتُخالِفُ أقوالَ الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأعمالَهُ وأقوالَ الصَّحابَةِ وأعمالَهمْ.

فأمَّا النِّسيانُ لذلكَ فهوَ بعيدٌ جدًّا؛ لِقِصَرِ المدَّةِ الَّتِي كانتْ بينَ كتابةِ الرِّسالَةِ

وبينَ كتابَةِ الكتيِّبِ.

وإنَّهُ ليُخشَىٰ علَىٰ المفتونِ أنْ يكونَ قدْ أُصيبَ بتقليبِ القلبِ؛ فقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنَّهُ قَالَ: «**إنَّ قلوبَ بني آدمَ كلَّهَا بينَ أُصبُعيْنِ منْ أصابعِ الرَّحمنِ** عَزَّوَجَلَّ **كقلبٍ واحدٍ؛ يُصرِّفُ كيفَ يشاءُ**».

رَواهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا(١).

وفِي روايةٍ لأحمدَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**قلبُ ابنِ آدمَ علَىٰ أُصبُعيْنِ منْ أصابعِ الجبَّارِ** عَزَّوَجَلَّ، **إذَا شاءَ أنْ يُقْلِبَهُ قلبَهُ**»(٢).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- عنْ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّمَا قلوبُ العبادِ بينَ أُصبُعَيِ الرَّحمنِ، إنَّهُ إذَا أرادَ أنْ يَقْلِبَ قلبَ عبدٍ قلبَهُ**»(٣).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ عنْ أمِّ سلمَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا مِنْ آدمِيٍّ إلَّا وقلبُهُ بينَ أُصبُعيْنِ مِنْ أصابعِ اللهِ** عَزَّوَجَلَّ؛ **مَا شاءَ أقامَ، ومَا شاءَ أزاغَ**».

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حسنٌ»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٨) (٦٥٦٩)، ومسلم (٢٦٥٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٣) (٦٦١٠) وقال الشيخ شعيب: «صحيح وهذا إسناد ضعيف لضعف رشدين».

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٢٥٠) (٢٦١٧٦)، وقال الشيخ شعيب: «صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد».

(٤) أخرجه أحمد (٦/ ٣١٥) (٢٦٧٢١)، والترمذي (٣٥٢٢)، وصححه الألباني.

وروىٰ التِّرمذيُّ -أَيْضًا- عنْ أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ القلوبَ بينَ أُصبُعيْنِ مِنْ أصابعِ اللهِ يقلِّبهَا كيفَ يشاءُ**».

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حسنٌ»(١).

وروَىٰ ابْنُ مَاجَهْ بإسنادٍ صحيحٍ عنِ النَّوَّاسِ بنِ سمعانَ الكلابيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ: «**مَا مِنْ قلبٍ إلَّا بينَ إِصبَعيْنِ منْ أصابعِ الرَّحمنِ؛ إنْ شاءَ أقامَهُ، وإنْ شاءَ أزاغَهُ**».

ورواهُ ابنُ حبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالحَاكِمُ فِي «مُستدرَكِهِ» وصحَّحهُ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ علَىٰ تصحيحِهِ(٢).

إذَا عُلِمَ هَذَا؛ فليُعلَمْ -أَيْضًا- أنَّ المفتونَ قدْ أنكرَ الأذكارَ الصُّوفيَّةَ الَّتِي يقومُ بهَا الدُّعاةُ القُدامَىٰ الكبارُ منَ التَّبليغِيِّينَ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّهَا مُخالفةٌ لهدِي رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثمَّ ذكرَ عنِ الدُّعاةِ القُدامَىٰ الكبارِ أنَّهمْ يقولونَ للنَّاسِ دائمًا: إنَّ فلاحَنَا ونجاحَنَا فِي الدُّنيَا والآخرةِ باتِّباعِ أوامرِ اللهِ تَعَالَىٰ علَىٰ طريقِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

قَالَ: «ثمَّ همْ سِرًّا يقومونَ بأعمالٍ ليسَ عليهَا أمرُ اللهِ ولَا أمرُ رسولِهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ إذْ لمْ يعملْهَا رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولَا عمِلهَا أصحابُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مِنْ بعدِهِ، ولَا عمِلهَا كذلكَ السَّلفُ الصَّالحُ مِنَ التَّابعينَ وغيرِهمْ، ولَا عرفَهَا كذلكَ الأئمَّةُ الكرامُ أمثالُ أبي حنيفةَ وغيرِهِ مِنَ الأئمَّةِ».

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٩)، وابن حبان (٩٤٣)، والحاكم (١/ ٧٠٦) (١٩٢٦)، وصححه الألباني.

قَالَ: «ومِنَ المعلومِ أنَّ هذِهِ الأذكارَ المحدَثَةَ علَىٰ الكيفيَّةِ الموجودةِ الآنَ ليستْ مِنَ المسائلِ المختَلَفِ فيهَا فيعذرَ أصحابُهَا، وكانَ المطلوبُ مِنَ الدُّعاةِ أنْ يتجنَّبُوا كلَّ شيءٍ يُخالِفُ سنَّةَ الرَّسولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بلْ هَذَا ممَّا يتحتَّمُ، وأنْ يكونَ باطنُهمْ مثلَ ظاهرِهمْ، كمَا كانَ عليهِ الرَّسولُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأصحابُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وأمَّا أنْ يكونَ للشَّخصِ عملانِ؛ أحدُهمَا ظاهرٌ يدعُو النَّاسَ إليهِ، والآخرُ باطنٌ يُخفيهِ عنِ النَّاسِ، فهَذَا لَا يتَّفقُ معَ حالِ المؤمنِ، وأعاذنَا اللهُ جميعًا مِنْ حالِ أهلِ النِّفاقِ».

هَذَا مُلخَّصُ كلامِهِ فِي الكلمةِ الأولَىٰ منَ الكلماتِ الَّتِي أنكرَ فيهَا بعضَ أعمالِ القُدامَىٰ الكبارِ منَ التَّبْليغِيِّينَ ونَقَدَهمْ فيهَا نقدًا جيِّدًا.

وممَّا أنكرَهُ المفتونُ علَىٰ إنعامِ الحسنِ: أخذُهُ البيعةَ علَىٰ بعضِ الطُّرقِ منْ طُرقِ الصُّوفيَّةِ، وهيَ: الجشتيَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهورورديَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّهَا منَ المحدَثاتِ، وقدْ قالَ النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إيَّاكمْ ومُحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[1].

قَالَ: «ولئنْ فعلْتَ وأخذتَ البيعةَ علَىٰ بعضِ النَّاسِ خشيةً منْ بعضِ النَّاسِ أوْ خوفًا منْ بُعْدِهمْ فاللهُ أحقُّ أنْ يُخشَىٰ وأنْ يُخافَ منهُ».

وممَّا أنكرَهُ المفتونُ علَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ مِنْ كبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ: اعتمادُهمْ علَىٰ كتابِ «تبليغي نصاب»، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّهُ قدِ احتوَىٰ علَىٰ مَا يُخالِفُ الشَّرعَ

---

(١) سبق تخريجه.

منْ بعضِ البدعِ، وطلبِ الشَّفاعةِ منَ الرَّسولِ والاستغاثةِ بِهِ وطلبِ الاستغفارِ منهُ.

قَالَ: «ومعلومٌ أنَّ هَذَا يُنافِي حقيقةَ التَّوحيدِ؛ توحيدِ العبادةِ، ولَا يَخفَىٰ منعُ ذلكَ بعدَ مماتِهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ».

قَالَ: «وكذلكَ فيهِ خُرافةُ أحمدَ الرِّفاعيِّ الَّذِي يُنسبُ إليهِ أنَّهُ يزعُمُ أنَّ الرَّسولَ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ناولَهُ يمينَهُ فقبَّلَهَا».

ثمَّ طلبَ المفتونُ مِنْ إنعامِ الحسنِ ومشايخِ التَّبْليغِيِّينَ أنْ يُشكِّلُوا نخبةً منَ العلماءِ ليُهذِّبُوا «تبليغي نصاب» ويُزيلُوا منهُ كلَّ مَا لَا يتَّفقُ معَ الشَّريعةِ.

وممَّا أنكرَهُ المفتونُ علَىٰ إنعامِ الحسنِ وكبارِ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ: التَّحلُّقُ لقراءةِ سورةِ (يس)، ثمَّ الدُّعاءِ بعدَهَا، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّهُ لمْ يرِدْ بهِ دليلٌ منْ كتابٍ ولَا سُنَّةٍ، وليسَ منَ العباداتِ، وليسَ هوَ علَىٰ ترتيبِ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وممَّا أنكرَهُ المَفتونُ علَىٰ علماءِ التَّبْليغِيِّينَ مَا رآهُ مِنْ كثيرٍ مِنَ الجهَّالِ أنَّهمْ يقبِّلونَ جدرانَ القبورِ والشَّبابيكَ الموضوعةَ علَىٰ بعضِ الأماكنِ المقدَّسةِ، حتَّىٰ آلَ الأمرُ إلَىٰ عبادةِ القبورِ، وقدْ ذكرَ أنَّ ذلكَ بسببِ مَا يذكرُهُ بعضُ علماءِ التَّبْليغِيِّينَ فِي بياناتِهِمْ مِنْ شعرِ مجنونِ ليلَىٰ وقولِهِ:

أَمُـــرُّ عَلَـــىٰ الـــدِّيَارِ دِيَـــارِ لَيْلَـــىٰ ... أُقَبِّـــلُ ذَا الجِـــدَارَ وَذَا الجِـــدَارَا
وَمَـا حُـبُّ الـدِّيَارِ شَـغَفْنَ قَلْبِـي ... وَلَكِـنْ حُـبُّ مَـنْ سَـكَنَ الـدِّيَارَا

ومِمَّا أنكرَهُ المفتونُ علَىٰ علماءِ التَّبْليغِيِّينَ مَا قدْ يأتِي فِي بياناتِهِمْ مِنْ ذكرِ عالَمِ الأرواحِ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّ هَذَا لَا دليلَ عليهِ مِنْ كتابٍ ولَا سنَّةٍ، وأنَّ هذهِ نظريةٌ لبعضِ الفلاسفةِ المُنحرفِينَ أمثالِ ابنِ سينَا وغيرِهِ مِنْ غُلاةِ الشِّيعةِ وغيرِهمْ مِنَ القائلينَ بالتَّناسخِ.

ثُمَّ إنَّ المفتونَ حثَّ التَّبْلِيغِيِّينَ علَىٰ التَّأَكُّدِ مِنْ صحَّةِ الأحاديثِ، وعدمِ مُخالفتِهَا لنصوصِ الكتابِ وصحيحِ السُّنَّةِ، وحثَّهمْ -أَيْضًا- علَىٰ الاهتمامِ بتحقيقِ معنَىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

قَالَ: «هوَ توحيدُ العبادةِ؛ أيْ: توحيدُ اللهِ بأفعالِ العبادةِ».

ثمَّ ذكرَ أنَّ الشِّركَ الحقيقيَّ إنَّمَا وقعَ فِي بنِي آدمَ فِي شركِ العبادةِ، وهوَ دعوةُ اللهِ ودعوةُ غيرِهِ معَهُ.

إِلَىٰ أَنْ قَالَ: «وبالجملةِ؛ فيجبُ أنْ نعرضَ جميعَ اعتقاداتِنَا وأعمالِنَا وأقوالِنَا وأحوالِنَا علَىٰ منهجِ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فمَا وافقَ منهَا بقيَ، ومَا خالفَ نرمِي بهِ عرضَ الحائطِ، ولوْ عمِلَ بهِ أكثرُ النَّاسِ».

انْتهَىٰ مُلخَّصًا منْ رسالتِهِ إِلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ منْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ، فإنْ كانَ قدْ تناسَىٰ رسالتَهُ وتجاهلَهَا فليَعلَمْ أنَّهَا محفوظةٌ عندنَا، وفيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ تناقُضِهِ ومُغالطتِهِ وتلبيسِهِ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ وإخلالِهِ بالأمانةِ العلميَّةِ.

وأمَّا كلامُ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- فِي الرُّبوبيَّةِ والألوهيَّةِ فإنَّمَا أوردَهُ المفتونُ ليستشهدَ بهِ علَىٰ مُغالطتِهِ فِي تحسينِ وضعِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي توحيدِ الألوهيَّةِ، وليُلبِّسَ بهَذَا الدَّسِّ علَىٰ ضعفاءِ البصيرةِ، ويُوهِمَهمْ أنَّ تعلُّقَ التَّبْلِيغِيِّينَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ واقتصارَهمْ عليهِ يجمعُ لهمُ التَّوحيدَيْنِ معًا: توحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدَ الألوهيَّةِ.

وهَذَا خطأٌ كبيرٌ، وكلامُ الشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ- لَا يحتملُ هَذَا الدَّسَّ؛ لأنَّهُ قدْ صرَّحَ أنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدَ الألوهيَّةِ يجتمعانِ عِنْدَ الإفرادِ؛ مثلُ قولِ القائلِ:

مَنْ ربُّكَ؟ (أيْ: مَنْ إلهُكَ الَّذِي تعبدُ؟)، وكذلكَ قولُ الملكينِ للرَّجلِ فِي القبرِ: مَنْ ربُّكَ؟ معناهُ: مَنْ إلهُكَ الَّذِي تعبدُ؟ ثمَّ وضَّحَ ذلكَ بأنَّ الرُّبوبيَّةَ الَّتِي أقرَّ بهَا المشركونَ مَا يُمتَحنُ بهَا أحدٌ، وكذلكَ قولُهُ تعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [الحج:٤٠]، وقولُهُ: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا﴾ [الأنعام:١٦٤]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت:٣٠].

قَالَ: «فالرُّبوبيَّةُ فِي هَذَا هيَ الألوهيَّةُ، ليستْ قسيمةً لهَا كمَا تكونُ قسيمةً لهَا عِنْدَ الاقترانِ».

وفِي قولِ الشَّيخِ: «إنَّ الرُّبوبيَّةَ الَّتِي أقرَّ بهَا المشركونَ مَا يُمْتَحَنُ بهَا أحدٌ»: أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ حملَ كلامَهُ علَىٰ غيرِ المرادِ بهِ، وتوهَّمَ أنَّهُ يُؤخذُ منهُ أنَّ الاقتصارَ علَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ يجمعُ التَّوحيدَيْنِ معًا.

وللشَّيخِ عدَّةُ رسائلَ مذكورةٌ فِي «مجموعةِ التَّوحيدِ» وفِي «الدُّررِ السَّنيةِ»، قدْ قرَّرَ فيهَا الفرقَ بينَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ وتوحيدِ الألوهيَّةِ، ولمْ يقلْ فِي شيءٍ منهَا: إنَّ الاقتصارَ علَىٰ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ يجمعُ التَّوحيدَيْنِ معًا.

وإذَا كانَ مِنَ المعلومِ أنَّ المشركينَ الَّذِينَ بُعِثَ فيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانُوا مُقرِّينَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ ولمْ ينفعْهُمْ ذلكَ، ولمْ يدخلُوا بهِ فِي الإسلامِ؛ فليُعلَمْ -أيْضًا- أنَّ مَنْ قالَ بقولِهِمْ واقتصرَ عليهِ فهوَ مُلحَقٌ بهمْ شاءَ أمْ أبَىٰ.

وكمَا أنَّ إقرارَ المشركينَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ لمْ يكنْ مُتضمِّنًا للإقرارِ بتوحيدِ الألوهيَّةِ؛ فكذلكَ إقرارُ التَّبْلِيغِيِّينَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ لَا يكونُ مُتضمِّنًا للإقرارِ بتوحيدِ الألوهيَّةِ.

ويزيدُ هَذَا وضوحًا أَنَّ مِنْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إليهَا تركَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ، وتجنُّبَ ذلكَ بشدَّةٍ والمنعَ منهُ بعنفٍ، وتعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ؛ فهذِهِ الأصولُ الباطلةُ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ تقطعُ الطَّريقَ علَىٰ المفتونِ بهِمْ، وتُبطلُ جميعَ مُحاولاتِهِ فِي تحسينِ وضعهِمْ فِي توحيدِ الألوهيَّةِ؛ لأنَّهَا أصولٌ صريحةٌ فِي تركِ الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ الَّتِي هيَ أعظمُ أصولِ الإسلامِ، ولَا يتمُّ توحيدُ الألوهيَّةِ إلَّا بالاستمساكِ بهَا، ومَنْ لمْ يستمسكْ بهَا فهوَ مُفلِسٌ غايةَ الإفلاسِ مِنْ توحيدِ الألوهيَّةِ.

- الدِّعامةُ الثانيةَ عشرةَ:

مُجانبةُ الصِّدقِ فِي وصفِ أعمالِ التَّبْلِيغِيِّينَ بالصِّفةِ الَّتِي يشهدُ الواقعُ بخلافِهَا، وذلكَ فِي قولِهِ فِي (ص٢٢): «إنَّ أعمالَ الجماعةِ كلَّهَا ظاهرةٌ مكشوفةٌ ومُعلنَةٌ أمامَ أنظارِ جميعِ النَّاسِ؛ كمَا قيلَ:

فَسِرِّي كَإِعْلَانِي وَتِلْكَ خَلِيقَتِي ... وَظُلْمَةُ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِي

والجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ كلامَ المفتونِ فِي هذهِ الجملةِ صريحٌ فِي قلبِ الحقيقةِ والتَّلبيسِ علَىٰ الأغبياءِ منَ النَّاسِ، وهوَ مردودٌ بكلامِهِ فِي رسالتِهِ إلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ مِنْ كبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ.

فقدْ قالَ فِي (ص٢ - ٤) ما مُلخَّصُهُ: «إنَّ الدُّعاةَ الكبارَ مِنَ التَّبْلِيغِيِّينَ لَا يزالونَ يقومونَ ببعضِ الأذكارِ الصُّوفيَّةِ المُخالفةِ لهديِ رسولِ اللهِ ﷺ، الأمرُ الَّذِي يمنعُ كثيرًا مِنَ النَّاسِ مِنَ الدُّخولِ بهذِهِ الدَّعوةِ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ إنَّمَا يتأثَّرونَ بالسُّلوكِ الشَّخصيِّ أكثرَ ممَّا يتأثَّرونَ بالكلامِ.

لِهَذَا؛ فقدْ شاهدْنَا أنَّ بعضَ مَنْ دخلُوا فِي الدَّعوةِ خرجَ منهَا لِهَذَا السَّببِ، ولأنَّ هؤلاءِ الدُّعاةَ يقولونَ للنَّاسِ دائمًا: إنَّ فلاحَنَا ونجاحَنَا فِي الدُّنيَا والآخرةِ باتِّباعِ أوامرِ اللهِ تَعَالَىٰ علَىٰ طريقِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمَّ همْ سرًّا يقومونَ بأعمالٍ ليسَ عليهَا أمرُ اللهِ ولَا أمرُ رسولِهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذْ لمْ يعملْهَا رسولُ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا عمِلهَا أصحابُهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ولَا عمِلهَا كذلكَ السَّلفُ الصَّالحُ مِنَ التَّابعينَ وغيرِهمْ، ولَا عرَفهَا كذلكَ الأئمَّةُ الكرامُ أمثالُ أبِي حنيفةَ وغيرِهِ مِنَ الأئمَّةِ.

ومِنَ المعلومِ أنَّ هذِهِ الأذكارَ المحدَثةَ علَىٰ الكيفيَّةِ الموجودةِ الآنَ ليستْ مِنَ المسائلِ المُختلَفِ فيهَا فيعذرَ أصحابُهَا، وكانَ المطلوبُ مِنَ الدُّعاةِ أنْ يتجنَّبوا كلَّ شيءٍ يُخالِفُ سنَّةَ الرَّسولِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بلْ هَذَا مِمَّا يتحتَّمُ، وأنْ يكونَ باطنُهمْ مثلَ ظاهرِهمْ؛ كمَا كانَ عليهِ الرَّسولُ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابُهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

إِلَىٰ أَنْ قَالَ: «وأمَّا أنْ يكونَ للشَّخصِ عملانِ؛ أحدُهمَا ظاهرٌ يدعُو النَّاسَ إليهِ، والآخرُ باطنٌ يخفيهِ عنِ النَّاسِ، فهَذَا لَا يتَّفقُ معَ حالِ المؤمنِ، وأعاذنَا اللهُ جميعًا مِنْ حالِ أهلِ النِّفاقِ الَّذينَ قالَ اللهُ فيهمْ: ﴿ **يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا** ﴾ [النساء:١٠٨].

إذْ مِنَ المعلومِ أنَّ الرَّسولَ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمْ يُخْفِ عنْ أمَّتهِ شيئًا، حتَّىٰ أحوالُهُ الدَّاخليَّةُ كانَ نساؤُهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُنَّ يروينَهَا للنَّاسِ، وكانَ أصحابُهُ -أيْضًا- كذلكَ، فكانَ كلُّ فردٍ منهمْ كمَا قيلَ:

فَسِـرِّي كَـإِعْلَانِي وَتِلْـكَ خَلِيقَتِـي وَظُلْمَـةُ لَيْلِـي مِثْـلُ ضَـوْءِ نَهَـارِي

وأعاذنَا اللهُ جميعًا مِنْ أحوالِ المُنحرِفينَ عنِ الصِّراطِ المستقيمِ، الَّذِينَ خرجُوا

عنِ الإِسلامِ زاعمينَ أنَّ للإِسلامِ باطنًا وظاهرًا؛ مثلِ غلاةِ الشِّيعةِ الَّذينَ يُسمُّيهمْ علماءُ الإِسلامِ باطنيَّةً؛ كالإِسماعيليَّةِ(١) وغيرِهمْ مِنَ المُتصوِّفةِ، ولَا يخفَىٰ أنَّهُ لَا يجوزُ أنْ نتشبَّهَ بأهلِ الباطلِ، ولَا بواحدٍ فِي المائةِ»، انْتَهَىٰ كلامُهُ.

وهوَ شاهدٌ عليْهِ باتِّباعِ الهوَىٰ ومُجانبَةِ الصِّدقِ فِي وصفِهِ لأعمالِ التَّبْليغيِّينَ بأنَّهَا ظاهرةٌ مكشوفةٌ ومُعلَنَةٌ أمامَ أنظارِ جميعِ النَّاسِ، وأنَّ سرَّهُمْ مُطابقٌ لعَلانِيَتِهِمْ.

وليسَ اتِّباعُهُ لِلهوَىٰ ومُجانبتُهُ للصِّدقِ مَقصورًا علَىٰ هذِهِ الجملةِ مِنْ كلامِهِ، بلْ كلُّ مَا ذَكرَ قبلَهَا مِنْ دعائمِ الباطلِ فهوَ مِمَّا اتَّبعَ فيهِ الهوَىٰ وجانبَ قولَ الصِّدقِ.

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قَالَ: **«عليكمْ بالصِّدقِ؛ فإنَّ الصِّدقَ يهدِي إلَىٰ البرِّ، وإنَّ البرَّ يهدِي إلَىٰ الجنَّةِ، ومَا يزالُ الرَّجلُ يصدُقُ ويتحرَّىٰ الصِّدقَ حتَّىٰ يُكتبَ عِنْدَ اللهِ صدِّيقًا. وإيَّاكمْ والكذبَ؛ فإنَّ الكذبَ يهدِي إلَىٰ الفجورِ، وإنَّ الفجورَ يهدِي إلَىٰ النَّارِ، ومَا يزالُ العبدُ يكذبُ ويتَحرَّىٰ الكذبَ حتَّىٰ يُكتَبَ عِنْدَ اللهِ كذَّابًا»**.

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) الإسماعيلية: إحدىٰ فرق الشيعة وثاني أكبرها بعد الاثني عشرية. يشترك الإسماعيلية مع الاثني عشرية في مفهوم الإمامة، إلا أن الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأىٰ فريق من جمهور الشيعة أن الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصىٰ له إسماعيل المبارك، بينما رأىٰ فريق آخر أن الإمام هو أخوه موسىٰ الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك.

وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

قَالَ: «وفِي البابِ عنْ أَبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ وعمرَ وعبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ وابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

فليَتأمَّلْ صاحبُ الكتيِّبِ هَذَا الحديثَ حقَّ التَّأمُّلِ، وليتَّقِ اللهَ فِي نفسِهِ وفِي الَّذِينَ ينخدِعونَ بقولِهِ ويَضِلُّونَ بسببِهِ، ولَا ينسَ قولَ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا﴾ [النساء:١٠٧-١٠٩].

وهذِهِ الآياتُ وإنْ كانتْ قدْ نزلتْ فِي شأنِ بعضِ المنافِقينَ الَّذِينَ كانُوا فِي زمنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّ عمومَهَا يشملُ كلَّ مَنْ تشبَّهَ بهِمْ فِي التَّظاهُرِ بالصَّلاحِ وهوَ فِي الباطنِ علَىٰ خلافِ مَا يُظهِرُهُ للنَّاسِ.

ومِنْ عجيبِ أمرِ المردُودِ عليهِ أنَّهُ قدْ شبَّهَ أحوالَ التَّبْلِيغِيِّينَ بأحوالِ الصَّحابَةِ فِي مُطابقَةِ سرِّهِمْ لعَلانِيَتِهِمْ، وأنشدَ البيتَ عِنْدَ ذكرِ أعمالِ التَّبْليغِيِّينَ كمَا أنشدَهُ عِنْدَ ذكرِ أحوالِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وشتَّانَ مَا بينَ الصَّحابةِ وبينَ التَّبْليغِيِّينَ! فأمَّا الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّ البيتَ مُطابِقٌ لأحوالِهِمْ غايةَ المُطابقَةِ، وأمَّا التَّبْليغِيُّونَ فإنَّهُ مُجانِبٌ لأعمالِهِمْ وأحوالِهِمْ غايةَ المُجانَبَةِ؛ لأنَّهمْ يُسِرُّونَ مِنَ الأعمالِ السَّيِّئةِ خلافَ مَا

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٤) (٣٦٣٨)، والبخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والترمذي (١٩٧١).

يُظهِرونَهُ للنَّاسِ، ويكفِي فِي بيانِ ذلكَ مَا جاءَ فِي رسالةِ المردودِ عليهِ إِلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ مِنْ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فليُرَاجَعْ مَا تقدَّمَ ذكرُهُ مِنْ رسالتِهِ(١)، ففيهِ أبلغُ ردٍّ عليْهِ.

وقدْ ذكرَ سليمُ بنُ حُسينٍ العقبِيُّ، وكانَ مِنَ الَّذِينَ شايَعُوا التَّبْلِيغِيِّينَ وكثَّرُوا سوادَهمْ وذهبُوا معهمْ إِلَىٰ الهندِ، ثمَّ إنَّ اللهَ تَعَالَىٰ مَنَّ عليهِ بالتَّخلُّصِ مِنْ براثِنِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومُنابذَتِهِمْ والسُّخطِ لأعمالِهِمْ، فكتبَ رسالةً جيِّدةً جدًّا فِي بيانِ مَا همْ عليهِ مِنَ الغَيِّ والضَّلالِ، وحذَّرَ منهمْ، وبالغَ فِي التَّحذيرِ، وذكرَ فِي آخرِ رسالتِهِ أنَّهُ كاتَبَ صاحبَ الكتيِّبِ المشؤومِ وناصحَهُ، فكتبَ إليهِ بأنْ يكتُمَ موضوعَ الهنودِ!

قلتُ: وهَذَا يدلُّ علَىٰ إيثارِهِ لرِضَا الهنودِ علَىٰ رضَا اللهِ تَعَالَىٰ.

وذكرَ آخرَ مِنَ الَّذِينَ شايَعُوا التَّبْلِيغِيِّينَ وكثَّرُوا سوادَهمْ فِي نحوٍ مِنْ ثمانِ سنينَ، وذهبُوا معهمْ إِلَىٰ الهندِ.

ثمَّ إنَّ اللهَ تَعَالَىٰ مَنَّ عليهِ بالتَّخلُّصِ مِنْ براثِنِ التَّبْلِيغِيِّينَ ومُنابذَتِهِمْ، فكتبَ رسائلَ كثيرةً جيِّدةً جدًّا فِي بيانِ أحوالِهِمُ الذَّميمةِ، وحذَّرَ منهمْ، وبالغَ فِي التَّحذيرِ، وذكرَ فِي بعضِ رسائلِهِ أنَّ صاحبَ الكتيِّبِ المشؤومِ قدْ رافقَ التَّبْلِيغِيِّينَ بِضْعَ سنينَ، ثمَّ تركَهمْ.

قَالَ: «وذَكَرَ لِي أنَّ مِنْ أسبابِ تركِهِ إيَّاهمْ مَا رأَىٰ منهمْ مِنْ مُخالَفَاتٍ شرعيَّةٍ».

قَالَ: «ثمَّ إنَّهُ عادَ إليهمْ، نعوذُ باللهِ مِنَ استحبابِ العمَىٰ علَىٰ الهُدَىٰ».

---

(١) (ص ٩٥٧).

وقدْ أنكرَ صاحبُ الرِّسالةِ علَىٰ صاحبِ الكتيِّبِ المشؤومِ مَا استجازَهُ منْ تبرئةِ التَّبْلِيغِيِّينَ منْ كلِّ عيبٍ، وأنكرَ قولَهُ: «إنَّ أعمالَهمْ ظاهرةٌ مكشوفةٌ، يَصْدُقُ عليهَا قولُ الشَّاعرِ: فَسِرِّي كَإِعْلَانِي...» إلَىٰ آخرِ البيتِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ، ثمَّ ردَّ عليهِ فأجادَ وأفادَ، جزاهُ اللهُ خيرَ الجزاءِ، وكثَّرَ فِي المسلمينَ مِنْ أمثالِهِ.

وقدْ ذكرتُ فِي أوَّلِ الكتابِ جملةً مِنْ أقوالِ السَّلفِ الصَّالحِ فِي التَّحذيرِ مِنْ أهلِ البدعِ والنَّهيِ عنْ مُجالسَتِهمْ ومُصاحبَتِهمْ وسماعِ كلامِهمْ والأمرِ بمُجانبَتِهمْ ومُعادَاتِهمْ وبُغضِهمْ وهجرِهمْ.

وذكرتُ عنِ الفُضيْلِ بنِ عِياضٍ أنَّهُ قَالَ: «مَنْ عظَّمَ صاحبَ بدعةٍ فقدْ أعانَ علَىٰ هدمِ الإسلامِ، ومَنْ أعانَ صاحبَ بدعةٍ فقدْ أعانَ علَىٰ هدمِ الإسلامِ، ومَنْ أحبَّ صاحبَ بدعةٍ أحبطَ اللهُ عملَهُ، وأخرجَ نورَ الإسلامِ مِنْ قلبِهِ»[١].

وقالَ الفُضَيْلُ -أَيْضًا-: «علامةُ النِّفاقِ أنْ يقومَ الرَّجلُ ويقعدَ معَ صاحبِ بدعةٍ»[٢].

وقالَ -أَيْضًا-: «مَنْ جلسَ إلَىٰ صاحبِ بدعةٍ فاحذَرُوهُ»[٣].

قَالَ: «وأدركتُ خيارَ النَّاسِ -كلُّهمْ أصحابُ سنَّةٍ- وهمْ ينهوْنَ عنْ أصحابِ البدعةِ»[٤].

---

(١) كما في «شرح السنة» للبربهاري (ص:١٣٧).

(٢) كما في «التذكرة في الوعظ» لابن الجوزي (ص:٩٧).

(٣) كما في «تلبيس إبليس» (ص:١٥).

(٤) كما في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٤).

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ ممَّا تقدَّمَ ذكرُهُ فِي أوَّلِ الكتابِ؛ فليُراجعْ[١]، فإنَّهُ مهمٌّ جدًّا.

وقدْ قالَ أَبُو دَاوُدَ: قلتُ لأبِي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: أرَىٰ رجلًا مِنْ أهلِ السُّنَّةِ معَ رجلٍ مِنْ أهلِ البدعِ؛ أتركُ كلامَهُ؟ قَالَ: «لَا، أوْ تُعلمهُ أنَّ الرَّجلَ الَّذِي رأيتَهُ معهُ صاحبُ بدعةٍ؛ فإنْ تَرَكَ كلامَهُ فكلِّمْهُ، وإلَّا فألحِقْهُ بِهِ. قالَ ابنُ مسعودٍ: المرءُ بخدنِهِ»[٢].

فليَتأمَّلْ صاحبُ الكتيِّبِ المشؤومِ هذِهِ الرِّوايةَ عنِ الإمَامِ أَحْمَدَ، وليتأمَّلْ مَا قبلهَا مِنْ أقوالِ الفُضيْلِ بنِ عِياضٍ، ومَا ذكرتُهُ فِي أوَّلِ الكتابِ مِنْ أقوالِ السَّلفِ الصَّالحِ فِي التَّحذيرِ مِنْ أهلِ البدعِ والنَّهيِ عنْ مُجالستِهمْ ومُصاحبتِهمْ وسماعِ كلامِهمْ والأمرِ بمُجانبتِهمْ ومُعاداتِهمْ وبُغضِهمْ وهجرِهمْ، وليتَّقِ اللهَ تَعَالَىٰ، وليحذرْ منَ الإصرارِ علَىٰ مُصاحبةِ التَّبْليغِيِّينَ والجدالِ عنهمْ بالباطلِ، ولَا ينسَ قولَ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**ويلٌ للمُصرِّينَ، الَّذِينَ يصرُّونَ علَىٰ مَا فعلُوا وهمْ يعلمونَ**»[٣]، ولَا ينسَ رسالتَهُ إِلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ منْ مشايخِ التَّبْليغِيِّينَ ومَا أنكرَهُ عليهمْ مِنَ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ والجَهالاتِ، ولَا ينسَ أنَّهمْ رفضُوا الإجابةَ علَىٰ رسالتِهِ، لأنَّهَا لمْ تُصادِفْ قبولًا منهمْ، ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمةِ فإنَّهُ ينبغِي لهُ أنْ يُنابذَهمْ ويُعاديَهمْ ويتقرَّبَ إِلَىٰ اللهِ ببُغضِهمْ وهجرِهمْ، وحيثُ إنَّهُ كانَ علَىٰ العكسِ مِنْ ذلكَ؛ فإنَّهُ ينبغِي لأهلِ السُّنَّةِ أنْ يُلْحِقوهُ بأهلِ البدعِ، ويُعاملوهُ بمَا يُعاملونَهمْ بهِ منَ البُغضِ والهجرِ والتَّجنُّبِ، حتَّىٰ يتوبَ وتظهرَ توبتُهُ.

---

(١) (ص ٩٥٢).

(٢) كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠).

(٣) سبق تخريجه.

فصلٌ

وقدْ رأيتُ مقالًا لبعضِ المُنتسبينَ إلَىٰ العلمِ، ألقاهُ فِي المركزِ العامِّ لجماعةِ التَّبليغِ بالدَّوحةِ فِي دولةِ قطرَ، وقدْ بذلَ جهدَهُ فِي تأييدِ التَّبْلِيغِيِّينَ والجدالِ عنهمْ بالباطلِ، وقدْ ذُكِرَ عنهُ أنَّهُ كانَ قبلَ ذلكَ مِنَ الَّذِينَ يُنكرونَ علَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ ويُبالِغونَ فِي الرَّدِّ عليهمْ، ثمَّ إنَّهُ أُصيبَ بالحَوْرِ بعدَ الكَوْرِ، فصارَ يمدحُهمْ، ويُطرِيهمْ، ويُجادِلُ عنهمْ بالباطلِ، ويتعسَّفُ فِي تطبيقِ الآياتِ علَىٰ بدعهمْ وأفعالِهِمُ الَّتِي شرعوهَا لأنفسهمْ مَا أنزلَ اللهُ بهَا مِنْ سلطانٍ.

وقدْ قالَ شيخُ الإِسلامِ أَبُو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَىٰ: «مَنْ فسَّرَ القرآنَ أوِ الحديثَ وتأوَّلَهُ علَىٰ غيرِ التَّفسيرِ المعروفِ عنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ فهوَ مُفترٍ علَىٰ اللهِ، مُلحدٌ فِي آياتِ اللهِ، مُحرِّفٌ للكَلِمِ عنْ مَواضِعهِ، وهَذَا فتحٌ لبابِ الزَّندقةِ والإِلحادِ، وهوَ مَعلومُ البُطلانِ بالاضطرارِ مِنْ دينِ الإِسلامِ» انْتَهَىٰ كلامُهُ، وهوَ فِي (ص٢٤٣) مِنَ المُجلَّدِ الثَّالثَ عشرَ مِنْ «مجموعِ الفتاوَىٰ»[(١)].

وقالَ الشَّيخُ -أَيْضًا- فِي (ص٣٦١) مِنَ المُجلَّدِ المذكورِ: «مَنْ عَدَلَ عنْ مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتفسيرِهمْ إلَىٰ مَا يُخالِفُ ذلكَ كانَ مُخطئًا، بلْ مُبتدِعًا»، انْتَهَىٰ[(٢)].

وقدْ وردَ الوعيدُ الشَّديدُ لمَنْ فسَّرَ القرآنَ بغيرِ علمٍ؛ وذلكَ فيمَا رَواهُ الإِمَامُ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٤٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٦١).

أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وابنُ جريرٍ، والبَغَوِيُّ؛ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ قالَ فِي القرآنِ بغيرِ علمٍ فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ**». قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

وفِي روايةٍ لابنِ جريرٍ: «مَنْ قالَ فِي القرآنِ برأيِهِ أوْ بمَا لا يعلمُ فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ»(٢).

وفِي روايةٍ للتِّرمذيِّ، وابنِ جريرٍ، والبغويِّ: «**مَنْ قالَ فِي القرآنِ برأيِهِ فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ**». قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حديثٌ حسنٌ»(٣).

ورَوَىٰ ابنُ جريرٍ -أَيْضًا- عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّهُ قَالَ: «مَنْ تكلَّمَ فِي القرآنِ برأيِهِ فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ»(٤).

وَرَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وابنُ جريرٍ، والبَغَوِيُّ؛ عنْ جُنْدُبِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ قالَ فِي القرآنِ برأيِهِ فأصابَ فقدْ أخطأَ**»(٥).

ورَوَىٰ أَبُو يَعْلَىٰ بإسنادٍ صحيحٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ قالَ فِي القرآنِ بغيرِ علمٍ جاءَ يومَ القيامةِ مُلْجَمًا بلجامٍ مِنْ نارٍ**»(٦).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) أخرجه أبو يعلىٰ (٤/ ٤٥٨)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٢٦٦).

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هكذَا رُوِيَ عنْ بعضِ أهلِ العلمِ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وغيرِهِمْ أنَّهمْ شدَّدُوا فِي هَذَا؛ فِي أنْ يُفسَّرَ القرآنُ بغيرِ علمٍ»(١).

وروَىٰ ابنُ جريرٍ عنْ عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ قَالَ: «لقدْ أدركتُ فقهاءَ المدينةِ وإنَّهمْ ليُعظِّمونَ القولَ فِي التَّفسيرِ؛ منهمْ: سالمُ بنُ عبدِ اللهِ، والقاسمُ بنُ محمَّدٍ، وسعيدُ بنُ المُسيِّبِ، ونافعٌ»(٢).

وقالَ البغويُّ: قالَ شيخُنَا الإمامُ رَحِمَهُٱللَّهُ: قدْ جاءَ الوعيدُ فِي حقِّ مَنْ قالَ فِي القرآنِ برأيِهِ، وذلكَ فيمنْ قالَ مِنْ قِبَلِ نفسِهِ شيئًا مِنْ غيرِ علمٍ»، انْتَهَىٰ(٣).

فليتأمَّلْ صاحبُ المقالِ مَا جاءَ فِي الأحاديثِ مِنَ الوعيدِ الشَّديدِ لمَنْ قالَ فِي القرآنِ بغيرِ علمٍ، وليتأمَّلْ -أَيْضًا- كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ فِي ذلكَ، ولَا يأمنْ أنْ يكونَ لهُ نصيبٌ ممَّا جاءَ فِي الأحاديثِ وكلامِ شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّةَ، وليُحاسِبْ نفسَهُ علَىٰ القولِ فِي القرآنِ بغيرِ علمٍ قبلَ أنْ يُحاسِبَهُ اللهُ علَىٰ ذلكَ يومَ القيامةِ.

- وقدْ سبقَ لصاحبِ المقالِ أنَّهُ كتبَ تفسيرًا للقرآنِ، واستنبطَ مِنْ كلامِ فرعونَ والسَّحرةِ قبلَ أنْ يُؤمنُوا حكمينَ أدخلَهمَا فِي دينِ الإسلامِ، وذلكَ أنَّهُ ذكرَ قولَ اللهِ تَعالَىٰ فِي سورةِ الأعرافِ: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف:١١٣، ١١٤].

---

(١) سبق ذكره.

(٢) في «تفسيره» (١/ ٨٥).

(٣) «تفسير البغوي» (١/ ٦٧).

ثمَّ قَالَ: «مِنْ هدايةِ الآياتِ:

١ - طلبُ الأُجرةِ علَىٰ العملِ الَّذِي يقومُ بِهِ الإنسانُ خارجًا عَنْ نِطَاقِ العبادةِ.

٢ - مشروعيةُ التَّرقياتِ الحكوميةِ لِذِي الخدمةِ الجُلَّىٰ للدَّولةِ».

انْتَهَىٰ المقصودُ مِنْ كلامِهِ الَّذِي قدْ بلغَ النِّهايةَ فِي الغرابةِ والهجنةِ.

وإنَّ استنباطَهُ الأحكامَ مِنْ كلامِ عدوِّ اللهِ فرعونَ ليُذكِّرُنَا بالقصَّةِ الَّتِي ذكرهَا أبُو الفرجِ ابنُ الجوزيِّ عنْ بعضِ المُغفَّلينَ أنَّهُ وعظَ قومًا، وقالَ فِي آخرِ موعظتِهِ: وإنِّي أقولُ كمَا قالَ العبدُ الصَّالحُ: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩]!(١).

فتوهَّمَ هَذَا المُغفَّلُ أنَّ فرعونَ رجلٌ صالحٌ مِنْ أجلِ قولِهِ لقومِهِ: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩]! ومَا علمَ الواعظُ المُتكلِّفُ أنَّ فرعونَ بعيدٌ كلَّ البُعدِ عنِ الصَّلاحِ، وأنَّهُ مِنْ أشدِّ النَّاسِ كُفرًا وعُتُوًّا وعداوةً للهِ ولرُسلِهِ!

وفِي قصَّةِ صاحبِ التَّفسيرِ الَّذِي استنبطَ الأحكامَ مِنْ كلامِ فرعونَ والسَّحرةِ شَبَهٌ قريبٌ مِنْ قصَّةِ الواعظِ المُتكلِّفِ.

ولَا شكَّ أنَّ صاحبَ التَّفسيرِ قدْ زَلَّ زلَّةً خطيرةً جدًّا، حيثُ أقدمَ علَىٰ القولِ فِي القرآنِ برأيِهِ، واستنبطَ الأحكامَ مِنْ كلامِ عدوِّ اللهِ فرعونَ، وتعرَّضَ للوعيدِ الشَّديدِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ فِي الأحاديثِ، وتعرَّضَ -أَيْضًا- للاتِّصافِ بالصِّفاتِ الذَّميمَةِ الَّتِي ذكرَهَا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ.

---

(١) كما في «أدب المجالسة» لابن عبد البر (ص:٧٣).

- ومِنْ أخطائِهِ فِي مقالِهِ الَّذِي ألقاهُ فِي مركزِ التَّبْلِيغِيِّينَ قولُهُ: «مَنْ تركَ ذكرَ اللهِ وشُكرَهُ فجريمتُهُ أَنَّهُ دمَّرَ الملكوتَ الأعلَىٰ بكلِّ مَا فيهِ، وخَرَّبَ العالمَ السُّفليَّ بكلِّ مَا فيهِ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: هَذَا كلامٌ غيرُ معقولٍ، وهوَ بالهذيانِ أشبهُ منهُ بكلامِ ذَوِي العقولِ.

ويُقالُ -أَيْضًا-: ليسَ أحدٌ مِنَ المخلوقينَ يقدرُ علَىٰ تدميرِ الملكوتِ الأعلَىٰ بكلِّ مَا فيهِ وتخريبِ العالمِ السُّفليِّ بكلِّ مَا فيهِ، ولوِ اجتمعَ الخلقُ كلُّهمْ علَىٰ هَذَا لمَا قدرُوا عليهِ، وإنَّمَا اللهُ وحدَهُ هوَ القادرُ علَىٰ تغييرِ العالَمِ العُلويِّ والعالَمِ السُّفليِّ، وسيكونُ ذلكَ يومَ القيامةِ؛ كمَا أخبرَ اللهُ بذلكَ فِي آياتٍ مِنَ القرآنِ، وأخبرَ بذلكَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عدَّةِ أحاديثَ صحيحةٍ.

فأمَّا الآياتُ فكثيرةٌ؛ منهَا:

قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم:٤٨].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير:١١].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:١، ٢].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ۝٤ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١-٥].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ۝١٤ فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ وَاهِيَةٞ﴾ [الحاقة:١٤-١٦].

وأمَّا الأحاديثُ فكثيرةٌ -أيْضًا-؛ منها:

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**يقبضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامةِ، ويطوِي السَّماءَ بيمينِهِ، ثمَّ يقولُ: أنَا المَلِكُ، أينَ مُلوكُ الأرضِ؟**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهْ(١).

ومنهَا حديثُ ابنِ عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بنحوِ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ: البخاريُّ، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهْ(٢).

ومنهَا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: جاءَ حَبْرٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقَالَ: يا محمَّدُ! -أوْ يَا أبَا القاسمِ- إنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُمسكُ السَّماواتِ يومَ القيامةِ علَىٰ إصبَعٍ، والأرضينَ علَىٰ إِصبَعٍ، والجبالَ والشَّجرَ علَىٰ إِصبَعٍ، والماءَ والثَّرَىٰ علَىٰ إِصبَعٍ، وسائرَ الخلقِ علَىٰ إِصبَعٍ، ثمَّ يهُزُّهُنَّ فيقولُ: أنَا الملِكُ، أنَا الملِكُ. فضحكَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تعجُّبًا ممَّا قالَ الحَبْرُ تصديقًا لهُ، ثمَّ قرأَ:

---

(١) أخرجه أَحْمَدُ (٢/ ٣٧٤) (٨٨٥٠)، وَالبُخارِيُّ (٤٨١٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٨٧)، وَابْنُ مَاجَهْ (١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨)، وابن ماجه (١٩٨).

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ(١).

وإذَا عُلِمَ هَذَا؛ فليُعلَمْ -أَيْضًا- أَنَّ جرائمَ المُعرِضينَ عنْ ذكرِ اللهِ وشُكرِهِ إنَّمَا يكونُ وبالُهَا عليهِمْ لَا علَىٰ غيرِهمْ؛ لأنَّ اللهَ تعالَىٰ يقولُ: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم﴾ [يونس:٢٣].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [الروم:٤٤].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:٤٦].

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ الدَّالَّةِ علَىٰ أنَّ مَنْ أساءَ فإنَّمَا يعودُ وبالُ ذلكَ عليْهِ دونَ النَّاسِ.

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قَالَ: «**لا يجني جانٍ إلَّا علَىٰ نفسِهِ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ مِنْ حديثِ سُليمانَ بنِ عمرِو ابنِ الأحوصِ عنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٢).

---

(١) أخرجه أَحْمَدُ (١/ ٤٥٧) (٤٣٦٨)، وَالبُخارِيُّ (٧٤٥١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه أَحْمَدُ (٣/ ٤٩٨) (١٦١٠٨)، وَالتِّرمِذِيُّ (٢١٥٩)، وَابْنُ مَاجَهْ (٢٦٦٩)، وصححه الألباني.

ورُوِيَ نحوُهُ مِنْ حديثِ أَبِي رمثةَ وأسامةَ بنِ شريكٍ والخشخاشِ العَنبريِّ وأَبِي رزينٍ العُقيليِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ(١).

وفيمَا ذكرتُهُ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ هذيانِ صاحبِ المقالِ.

- ومِنْ أخطائِهِ -أَيْضًا- مُجادلتُهُ بالباطلِ عمَّا ابتدعَهُ التَّبْلِيغيُّونَ مِنْ خُروجِ ثلاثةِ أيامٍ، وخُروجِ أربعينَ يومًا، وخُروجِ أربعةَ أشهرٍ، وخروجِ عامٍ، فزعمَ صاحبُ المقالِ أنَّ هَذَا الخروجَ أصولُهُ ومصادرُهُ وينابيعُهُ فِي شريعةِ الإِسلامِ.

والجوابُ أنْ يُقَالَ: هَذَا مِنَ الافتراءِ علَىٰ الشَّريعةِ؛ إِذْ ليسَ فيهَا مَا يدلُّ علَىٰ شيءٍ مِنْ بدعِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي تحديدِ خُروجِهِمْ فِي سياحاتِهِمُ الَّتِي شرعوهَا لأنفسِهِمْ مَا أنزلَ اللهُ بهَا مِنْ سُلطانٍ، وقدْ كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يبعثُ الدُّعاةَ إِلَىٰ أحياءِ العربِ، ويبعثُ الجيوشَ والسَّرايَا لقتالِ الكفَّارِ، ولمْ يُذكَرْ عنهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّهُ كانَ يحدِّدُ لهمُ الخروجَ بثلاثةِ أيَّامٍ، ولَا أربعينَ يومًا، ولَا أربعةِ أشهرٍ، ولَا عامٍ.

وقدْ قالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١].

وقالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

---

(١) حديث أبي رمثة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أخرجه أبو داود (٤٤٩٥)، والنسائي (٤٨٣٢)، وصححه الألباني.
وحديث أسامة بن شريك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أخرجه ابن ماجه (٢٦٧٢)، وحسنه الألباني.
وحديث الخشخاش العنبري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أخرجه ابن ماجه (٢٦٧١) وصححه الألباني.
وحديث أَبِي رزينٍ العُقيليِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أخرجه أحمد (٤/ ١٣) (١٦٢٥١)، وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٧/ ٣٣٦): «إسناده لا بأس به في الشواهد».

وثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ: «**مَنْ أحدثَ فِي أمرِنَا هَذَا مَا ليسَ مِنْهُ فهوَ ردٌّ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ من حديثِ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا[(١)].

وفِي روايةٍ لأحمدَ وَمُسْلِمٍ وَالبُخارِيِّ تعليقًا مَجزومًا بهِ: «**مَنْ عملَ عملًا ليسَ عليْهِ أمرُنَا فهوَ ردٌّ**»[(٢)]؛ أيْ: مردودٌ.

وفِي روايةٍ لأحمدَ: «مَنْ صنعَ أمرًا مِنْ غيرِ أمرِنَا فهوَ مردودٌ»[(٣)].

وهذِهِ الرِّوايةُ إسنادُهَا علَىٰ شرطِ مسلمٍ.

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- وأهلُ السُّننِ عنِ العِرْباضِ بنِ سَارِيَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**عليكمْ بسنَّتِي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّين؛ تَمسَّكُوا بِهَا، وعَضُّوا عليهَا بالنَّواجذِ، وإيَّاكُمْ ومُحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثَةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**».

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ».

وصحَّحَهُ -أَيْضًا- الحاكمُ، وابنُ عبدِ البَرِّ، والذَّهبِيُّ[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَمُسْلِمٌ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ عنْ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا خطبَ يقولُ: «**أَمَّا بعدُ؛ فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهديِ هديُ محمَّدٍ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثَاتُهَا، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(١).

ورواهُ النَّسائيُّ بنحوِهِ، وزادَ: «**وكُلَّ ضلالةٍ فِي النَّارِ**»(٢).

وروَىٰ ابْنُ مَاجَهْ نحوَهُ مِنْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(٣).

وفِي الآيتيْنِ مِنْ سورةِ الأحزابِ وسورةِ النُّورِ ومَا ذُكِرَ بعدَهُمَا مِنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ بِدَعِ التَّبْليغِيِّينَ فِي تحديدِ خُروجِهِمْ فِي سياحاتِهِمْ بحُدودٍ لمْ يأمُرِ اللهُ بهَا فِي كتابِهِ، ولمْ يأمرْ بهَا رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولمْ تكنْ مِنْ سُنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولَا مِنْ سنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّينَ، وإنَّمَا هيَ ضلالةٌ مِنَ الضَّلالَاتِ؛ كمَا يدلُّ علَىٰ ذلكَ قولُ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وكلَّ بدعةٍ ضلالَةٌ**».

وفيهَا -أَيْضًا- أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي افترَىٰ علَىٰ الشَّريعَةِ وزعمَ أنَّ بدعَ التَّبْليغِيِّينَ لهَا أصولٌ ومصادرُ وينابيعُ فِي شريعةِ الإسلامِ، وهَذَا مِنَ اتِّباعِهِ لخُطُواتِ الشَّيطانِ الَّتِي نَهَىٰ اللهُ عنِ اتباعِهَا فِي قولِهِ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ﴾ [النور:٢١].

وقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:١٦٨، ١٦٩].

- ثمَّ إنَّ صاحبَ المقالِ الباطلِ ذكرَ مَا زعمَ أنَّهَا أصولٌ ومصادرُ وينابيعُ لخروجِ التَّبْليغِيِّينَ، فقَالَ:

«**أمَا قالَ تعَالَىٰ**: [قُلْ تَمَتَّعُوا فِي دارِكُمْ ثَلاثَةَ أيَّامٍ]؟! نعمْ.

أمَا علِمنَا أنَّ مَنْ أقامَ بدارٍ أربعةَ أيامٍ أصبحَ مُقيمًا، وعليهِ أنْ يُتمَّ صلاتَهُ ولَا يقصرَهَا؟ بدايةُ الأربعةِ أيَّامٍ يتمُّ المؤمنُ صلاتَهُ إنْ نواهَا وعزمَ علَىٰ إقامتِهَا، الثلاثةُ أيَّامٍ مُسافرٌ.

فرأىٰ الَّذِي وضعَ هَذَا المنهجَ جعلَ الثلاثةِ أيَّامٍ؛ لأنَّهَا أقلُّ مدَّةِ القَصْرِ.

الأربعونَ يومًا: حفِظنَا عنْ أبِي القاسمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولَهُ: «مَنْ صلَّىٰ فِي جماعةٍ أربعينَ يومًا لَا تفوتُهُ صلاةٌ كتَبَ اللهُ لهُ براءةً مِنَ النِّفاقِ وبراءةً مِنَ العذابِ»(١).

لِمَ اختارَ الشَّرعُ أربعينَ يومًا؟ لأنَّ هذِهِ الفترةَ تتغيَّرُ فيهَا الطِّباعُ، تتبدَّلُ فيهَا العاداتُ، يكتسبُ صاحبُهَا عاداتٍ جديدةً؛ لأنَّهَا فترةٌ سبقَ أنَّ اللهَ أعطاهَا لموسَىٰ؛ إذْ قالَ تعَالَىٰ: ﴿۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف:١٤٢]؛ أربعينَ يومًا.

إذنْ.. والأربعةُ أشهرٍ: لِمَ مِنْ نظامِ الدَّعوةِ أربعةُ أشهرٍ؟ عرَفنَا أنَّ الإيلاءَ -وهوَ أنْ يحلفَ الرَّجلُ أنْ لَا يطأَ امرأتَهُ- لهُ أنْ لَا يحنثَ ولَا يُكفِّرَ الشَّهرَ الأوَّلَ والثَّانِيَ

---

(١) سيأتي تخريجه.

والثَّالثَ والرَّابعَ، إِذَا كملتِ الأربعةُ أشهرٍ إِمَّا أَنْ يُكفِّرَ عنْ يمينِهِ ويطأَ زوجتَهُ، وإِمَّا أَنْ تقولَ: طلِّقْنِي، ووجبَ طلاقُهَا.

﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

فالحكيمُ الَّذِي وضعَ هَذَا النِّظامَ رأَىٰ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ تزولُ غفلتُهُ بثلاثةِ أيَّامٍ، تعودُ إليهِ صحَّتُهُ، إذنْ.. نُدخِلُهُ المصحَّةَ ثلاثةَ أيَّامٍ، آخرُ مرضُهُ أصعبُ أشدُّ: أربعينَ يومًا فِي المستشفَىٰ، يخرجُ بحمدِ اللهِ مُعافَىٰ، آخرُ مرضُهُ مُتأصِّلٌ يحتاجُ إِلَىٰ أربعةِ أشهرٍ، يرجعُ بعدَهَا حيًّا سليمًا.

فمَنْ يعيبُ عليكمْ هَذَا النِّظامَ أُعدُّهُ غافلًا أوْ جاهلًا؛ إمَّا لغفلتِهِ مَا تأمَّلَ فِي الشَّريعَةِ، وإمَّا لجهلِهِ بهَا».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: ليسَ فِي الأصولِ والمصادرِ والينابيعِ الَّتِي ذكرَهَا مَا يدلُّ لبدعِ التَّبْليغِيِّينَ وتحديدِهمْ مدَّةَ الخروجِ ألبتَّةَ، وإنَّمَا هوَ محضُ التَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ فِي تأويلِ الآياتِ علَىٰ غيرِ تأويلِهَا، والاستدلالِ بهَا وبغيرِهَا مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ علَىٰ مَا لَا تدلُّ عليهِ، ومَا أشدَّ الخطرَ فِي هَذَا!

- **فأمَّا قولُهُ:** «أمَا قالَ اللهُ تعالَىٰ: [قُلْ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ]؟»...

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: إنَّهُ قدْ أخطأَ فِي إيرادِ هذِهِ الآيةِ خطأَيْنِ؛ الأولُ: تغييرُهُ للكلمةِ الأولَىٰ؛ حيثُ قالَ: [قُلْ تَمَتَّعُوا]، والصوابُ: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟﴾ [هود: ٦٥].

الخطأُ الثَّانِي: تطبيقُهُ عملَ التَّبْليغِيِّينَ فِي تحديدِهمْ مدَّةَ الخروجِ بثلاثةِ أيَّامٍ علَىٰ مدَّةِ إنظارِ اللهِ لثمودَ ثلاثةَ أيَّامٍ قبلَ العذابِ!!

وهَذَا مِنْ أغربِ الاستدلالِ، وبينَهُ وبينَ الحقِّ والصَّوابِ أبعدُ ممَّا بينَ السَّماءِ والأرضِ، ولَا يتمُّ لهُ هَذَا الاستدلالُ ويكونُ مُطابِقًا إلَّا بعدَ أنْ يُشبِّهَ التَّبْلِيغِيِّينَ بثمودَ، فيقولَ لهمْ: تمتَّعُوا بالخروجِ ثلاثةَ أيَّامٍ، ثمَّ ارتقبُوا العذابَ؛ كمَا فعلَ اللهُ بقومِ صالحٍ!

فأمَّا جعلُ الآيةِ أصلًا ومَصدرًا وينبوعًا لبدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فهَذَا مِنَ القولِ فِي القرآنِ بغيرِ علمٍ، وقدْ جاءَ فِي ذلكَ مِنَ الوعيدِ الشَّديدِ مَا تقدَّمَ ذكرُهُ قريبًا؛ فليُرَاجَعْ، وليُرَاجَعْ -أَيْضًا- كلامُ شيخِ الإسلامِ فيمنْ يتأوَّلُ القرآنَ أوِ الحديثَ علَىٰ غيرِ التَّفسيرِ المعروفِ عنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ؛ ففيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ.

وأمَّا تحديدُ مدَّةِ قَصْرِ الصَّلاةِ للمُسافِرِ؛ فليسَ فيهِ مَا يتعلَّقُ بهِ صاحبُ المقالِ فِي تحديدِ خروجِ التَّبْلِيغِيِّينَ بثلاثةِ أيَّامٍ، وإنَّمَا هوَ مَحْضُ التَّكلُّفِ، والقولِ فِي الأحكامِ الشَّرعيَّةِ بغيرِ علمٍ، والاستدلالِ بهَا علَىٰ مَا لَا تدلُّ عليْهِ.

- **وأمَّا قولُهُ:** «حفظنَا عنْ أبِي القاسمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولَهُ: «مَنْ صلَّىٰ فِي جماعةٍ أربعينَ يومًا لَا تفوتُهُ صلاةٌ كَتَبَ اللهُ لهُ براءةً مِنَ النِّفاقِ وبراءةً مِنَ العذابِ»...

فجوابُهُ مِنْ وُجوهٍ:

أحدُهَا أنْ يُقَالَ: إنَّ هَذَا الحديثَ قدْ رواهُ التِّرمذيُّ مِنْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**مَنْ صلَّىٰ لِلَّهِ أربعينَ يومًا فِي جماعةٍ يُدرِكُ التَّكبيرةَ الأولَىٰ؛ كُتِبتْ لهُ براءَتَانِ: براءةٌ مِنَ النَّارِ، وبراءةٌ مِنَ النِّفاقِ**»(١).

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١)، وحسنه الألباني.

هَذَا لفظُهُ عِنْدَ التِّرمذيِّ، وقدْ غيَّرَ صاحبُ المقالِ بعضَ الكلماتِ فيهِ!

الوجهُ الثَّانِي: أنَّ التِّرمذيَّ قالَ بعدَ إيرادِهِ: «هَذَا حديثٌ غيرُ مَحفوظٍ، وهوَ حديثٌ مُرسَلٌ»(١).

وفِي هَذَا ردٌّ لقولِ صاحبِ المقَالَ: «حفظنَا عنْ أبِي القاسمِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قولَهُ...».

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: إنَّهُ لَا يجوزُ الجزمُ فِي شيءٍ مِنَ الأحاديثِ بأنَّهُ مِنْ قولِ النَّبِي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلَّا إذَا كانَ إسنادُهُ صحيحًا مُتَّصِلًا مِنْ رِوايةِ الأثباتِ عنِ الأَثْباتِ إلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأمَّا إذَا كانتْ فِي الإسنادِ علَّةٌ تمنعُ مِنْ تصحيحِ الحديثِ فإنَّ المُحدِّثينَ يذكرونَهُ بصيغةِ التَّمريضِ، فيقولونَ: «رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ كذَا»، وَ«يُروَىٰ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ كذَا»، وَ«يُذكَرُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ كذَا»، ولَا يجزمونَ بأنَّهُ مِنْ قولِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لاحتمالِ أنْ يكونَ غيرَ ثابتٍ عنهُ.

وإذَا كانَ صاحبُ المقالِ قدْ حفظَ الحديثَ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ كمَا زعمَ ذلكَ، وثبتَ عندَهُ أنَّهُ مِنْ قولِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كمَا زعمَ ذلكَ؛ فعليْهِ أنْ يذكرَ لَهُ إسنادًا صحيحًا مُتَّصلًا إلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وليذكرْ مَنْ صحَّحَهُ مِنَ المُحدِّثينَ؛ حتَّىٰ يبرأَ مِنْ عُهدَةِ الحديثِ، وإنْ لمْ يفعلْ فلَا يأمنْ أنْ يكونَ لهُ نصيبٌ مِنَ التَّقوُّلِ علَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

---

(١) «سنن الترمذي» (٢/ ٨).

وقدْ ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قَالَ: «**مَنْ يقلْ عليَّ مَا لمْ أقُلْ؛ فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ؛ مِنْ حديثِ سلمةَ بنِ الأكوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهَذَا لفظُ البُخاريِّ(١).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ-أَيْضًا-، وَابْنُ مَاجَهْ؛ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَهُ(٢).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَ ذلكَ أَيْضًا(٣).

وروَىٰ ابْنُ مَاجَهْ عنْ أبِي قتادةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوَهُ أَيْضًا(٤).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ؛ عنْ واثلةَ بنِ الأسقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إنَّ مِنْ أعظمِ الفِرَىٰ أنْ يدَّعيَ الرَّجلُ إلَىٰ غيرِ أبيهِ، أوْ يُرِيَ عينيْهِ فِي المنامِ مَا لمْ تريَا، أوْ يقولَ علَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لمْ يقلْ**».

هَذَا لفظُ أحمدَ، وإسنادُهُ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيخيْنِ(٥).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٧) (١٦٥٥٣)، والبخاري (١٠٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤١٠) (٩٣٠٥)، وابن ماجه (٣٤)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٥٩) (٦٤٨٦)،

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٥)، وحسنه الألباني.

(٥) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٦) (١٧٠٢١)، والبخاري (٣٥٠٩).

فليتأمَّلْ صاحبُ المقالِ هذِهِ الأحاديثَ حقَّ التأمُّلِ، ولَا يأمنْ أنْ يكونَ لهُ نصيبٌ مِمَّا ذُكِرَ فيهَا مِنَ الوعيدِ الشَّديدِ.

الوجهُ الرَّابعُ أنْ يُقَالَ: لوْ فرضنَا أنَّ الحديثَ الَّذِي ذكرَهُ صاحبُ المقالِ كانَ صحيحًا ثابتًا عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَا كانَ فيهِ مَا يتعلَّقُ بهِ صاحبُ المقالِ فِي تأييدِ بدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي تحديدِهمُ الخروجَ بأربعينَ يومًا؛ إذْ ليسَ مِنَ الأصولِ ولَا المصادرِ ولا الينابيعِ الَّتِي تدلُّ علَىٰ هذِهِ البدعةِ لَا بالنَّصِّ ولَا بالظَّاهرِ ولَا بالإشارةِ ولَا بالإيماءِ، وإنَّمَا هوَ واردٌ فِي الحثِّ علَىٰ التَّبكيرِ إلَىٰ الصَّلاةِ معَ الجماعةِ وإدراكِ التَّكبيرَةِ الأولَىٰ معَ الإمامِ، وقدْ بوَّبَ التِّرمذيُّ علَىٰ هَذَا الحديثِ بقولِهِ: «بابٌ فِي فضلِ التَّكبيرَةِ الأولَىٰ».

وحيثُ إنَّهُ لَا مُتعلَّقَ لصاحبِ المقالِ فِي هَذَا الحديثِ؛ فإنَّ استدلالَهُ بهُ علَىٰ بدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ ظاهرٌ فِي التَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ وتحريفِ الكَلِمِ عنْ مَواضعِهِ.

- وأمَّا استدلالُهُ علَىٰ تحديدِ مدَّةِ الخروجِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بأربعةِ أشهرٍ بأنَّهَا مُوافِقَةٌ لمدَّةِ الإيلاءِ، وهوَ أنْ يحلِفَ الرَّجلُ أنْ لَا يطأَ امرأتَهُ؛ فإنَّهُ يُؤجَّلُ أربعةَ أشهرٍ، فإنْ فاءَ بعدَهَا، وإلَّا أُمِرَ بالطَّلاقِ...

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: ليسَ فِي حكمِ الإيلاءِ مَا يتعلَّقُ بهِ صاحبُ المقالِ الباطلِ فِي تأييدِهِ لبدعةِ التَّبْلِيغِيِّينَ، إذْ ليسَ هوَ مِنَ الأصولِ ولَا المصادرِ ولَا الينابيعِ الَّتِي تدلُّ علَىٰ شيءٍ مِنْ بدعهمْ ألبتَّةَ، وقياسُ مدَّةِ الخروجِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ بأربعةِ أشهرٍ علَىٰ مدَّةِ الإيلاءِ مِنْ أفسدِ القياسِ، ولوْ أنَّ صاحبَ المقالِ الباطلِ قاسَ ذلكَ علَىٰ مدَّةِ تأجيلِ المشركينَ أربعةَ أشهرٍ يسيحونَ فيهَا فِي الأرضِ كمَا ذكرَ اللهُ ذلكَ فِي أوَّلِ سورةِ براءة

لكانَ أقربَ إِلَىٰ الصَّوابِ.

- **وأمَّا قولُهُ:** «إنَّ الحكيمَ الَّذِي وضعَ هَذَا النِّظامَ رأَىٰ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ تزولُ غفلتُهُ بثلاثةِ أيَّامٍ، تعودُ إليهِ صحَّتُهُ، إذًا؛ نُدخِلُهُ المصحَّةَ ثلاثةَ أيَّامٍ، آخرُ مرضُهُ أصعبُ، أشدُّ، أربعينَ يومًا فِي المستشفَىٰ يخرجُ بحمدِ اللهِ مُعافَىٰ، آخرُ مرضُهُ مُتأصِّلٌ، يحتاجُ إِلَىٰ أربعةِ أشهرٍ يرجعُ بعدَهَا حيًّا سليمًا، فمَنْ يعيبُ عليكمْ هَذَا النِّظامَ أُعدُّهُ غافلًا أوْ جاهلًا؛ إمَّا لغفلتِهِ مَا تأمَّلَ فِي الشَّريعَةِ، وإمَّا لجهلِهِ بهَا».

والجوابُ عنْ هَذَا مِنْ وجوهٍ:

أحدُها أنْ يُقَالَ: إنَّ الَّذِي وضعَ النِّظامَ للتَّبْليغِيِّينَ ليسَ بحكيمٍ كمَا زعمَ ذلكَ صاحبُ المقالِ الباطلِ، ولكنَّهُ مِنْ رُؤوسِ أهلِ البدعِ الَّذِينَ شرعُوا مِنَ الدِّينِ مَا لمْ يأذنْ بِهِ اللهُ.

وإنَّهُ لينطبقُ عليهِ مَا جاءَ فِي الحديثِ الَّذِي رواهُ مُسلمٌ عنْ حُذيفةَ بنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يكونُ بعدِي أئمةٌ؛ لا يهتدونَ بهدَايَ، ولا يستنُّونَ بسنَّتِي، وسيقومُ فيهمْ رجالٌ قلوبُهمْ قلوبُ الشَّياطينِ فِي جُثمانِ إنسٍ**»(١).

وفِي روايةٍ لهُ -أَيْضًا- أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ فِي صفةِ هَذَا الضَّربِ الرَّديءِ: «**دعاةٌ علَىٰ أبوابِ جهنَّمَ، مَنْ أجابَهمْ إليهَا قذفُوهُ فيهَا**»، قالَ حُذيفةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فقلتُ: يَا رسولَ اللهِ! صِفْهُمْ لنَا. قَالَ: «**نعمْ؛ قومٌ منْ جِلدَتِنَا، ويتكلَّمونَ بألسنتِنَا**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

فهَذَا الحديثُ ينطبقُ علَىٰ المفتونِ الَّذِي وضعَ للتَّبْلِيغِيِّينَ نِظامًا لمْ يأمرِ اللهُ بهِ ولَا رسولُهُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

الوجهُ الثَّانِي أنْ يُقَالَ: كيفَ يكونُ حكيمًا مَنْ كانَ يُرابِطُ علَىٰ القبورِ، ويُصلِّي بالجماعةِ عندَهَا، وينتظرُ الكشوفَ والكراماتِ والفيوضَ الرُّوحيَّةَ مِنْ أهلِ القبورِ؟! وقدْ ذكرتُ ذلكَ عنهُ وعنِ ابنِهِ وغيرِهِمَا مِنْ أكابرِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي عدَّةِ مواضعَ تقدَّمَ ذكرُهَا.

وكيفَ يكونُ حكيمًا مَنْ كانَ هوَ وخلفاؤُهُ وأتباعُهمْ يؤمنونَ بالطُّرقِ الأربعِ مِنْ طُرقِ الصُّوفيَّةِ -وهي: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهرورديَّةُ- ويزعمونَ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمِ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً؟! إلَىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الطَّامَّاتِ والبلايَا الَّتِي تقدَّمَ ذكرُهَا عنهمْ؛ فليُرَاجَعْ ذلكَ[١].

ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفاتِ الذَّميمَةِ؛ فرئيسُهمُ الَّذِي وضعَ لهمُ البدعَ وشرعَ لهمْ مِنَ الدِّينِ مَا لمْ يأذنْ بِهِ اللهُ بعيدٌ كلَّ البُعدِ عنِ الحكمةِ، ولَا يصفُهُ بالحكمةِ إلَّا مَنْ هوَ مِنْ أشدِّ النَّاسِ غباوةً، بحيثُ لَا يعرفُ الفرقَ بينَ الحكيمِ الَّذِي قدْ تمسَّكَ بالسُّنَّةِ النَّبويَّةِ وعضَّ عليهَا بالنَّواجذِ وبينَ المفتونِ الَّذِي قدْ تمسَّكَ بالبدعِ ودعَا النَّاسَ إليهَا وجعلَهَا سنَّةً لهُ ولأتباعِهِ!

الوجهُ الثَّالثُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الأمرَ فِي الواقعِ بخلافِ مَا زعمَهُ صاحبُ المقالِ الباطلِ؛ كمَا تدلُّ علَىٰ ذلكَ أحوالُ السُّذَّجِ الَّذِينَ يقعونَ فِي مصايدِ التَّبْلِيغِيِّينَ وفُخوخِهِمْ؛ فإنَّ منهم مَنْ تستحكمُ غفلتُهُ فِي ثلاثةِ أيَّامٍ، فتغلبُ عليهِ أمراضُ

---

(١) (ص ٩٢٠) وما بعدها.

التَّبْليغِيِّينَ وبدعُهمْ وشُبهُهمْ وضلالاتُهمْ وجهالاتُهمْ وخرافاتُهمْ، وتُفارِقُهُ صحَّةُ العقيدةِ السَّليمةِ الَّتِي كانَ عليهَا قبلَ الانضمامِ إليهمْ، ومنهمْ مَنْ لَا تغلبُ عليهِ أمراضُ التَّبْلِيغِيِّينَ إلَّا إذَا صحبَهمْ أربعينَ يومًا، ومنهمْ مَنْ لَا تغلبُ عليهِ أمراضُهمْ إلَّا إذَا صحبَهمْ أربعةَ أشهرٍ أوْ أكثرَ مِنْ ذلكَ.. وحينئذٍ يرجعُ المسكينُ ميِّتَ القلبِ، لَا يعرفُ معروفًا ولَا يُنكرُ مُنكرًا إلَّا مَا أُشْرِبَ قلبُهُ مِنْ بدعِ التَّبْلِيغِيِّينَ وشُبَهِهِمْ وضلالاتِهِمْ وجهالاتِهِمْ وخرافاتِهِمْ؛ فهَذَا هوَ الَّذِي يعرفُهُ أهلُ العلمِ والبصيرةِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأتباعِهِمْ، لَا مَا يهذُو بِهِ صاحبُ المقالِ الباطلِ وأشباهُهُ مِنَ المُداهنِينَ للتَّبْلِيغِيِّينَ.

- **وأمَّا قولُهُ:** «إنَّ مَنْ يعيبُ هَذَا النِّظامَ علَىٰ التَّبْلِيغِيِّينَ فإنَّهُ يعدُّهُ غافلًا أوْ جاهلًا؛ إمَّا لغفلتِهِ مَا تأمَّلَ فِي الشَّريعةِ، وإمَّا لجهلِهِ بهَا»...

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الغافلَ الجاهلَ فِي الحقيقةِ مَنْ يمدحُ البدعَ وأهلَهَا، ويجادلُ عنهمْ بالباطلِ، ولَا يُبالِي بمَا يترتَّبُ علَىٰ ذلكَ مِنْ مُخالفَةِ الكتابِ والسُّنَّةِ ومَا كانَ عليهِ سلفُ الأمَّةِ وأئمَّتُهَا.

فأمَّا مُخالفتُهُ للكتابِ؛ ففِي مُجادلتِهِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ الَّذِينَ يَختانونَ أنفسَهمْ، فيَظْهَرونَ للنَّاسِ بالمظهرِ الحسنِ، ويستخفونَ عنهمْ بالبِدعِ والضَّلالاتِ وأنواعِ المُخالفاتِ.

وقدْ تقدَّمَ ذكرُ نموذجٍ مِنْ ذلكَ فِي الرِّسالةِ الَّتِي أرسلهَا بعضُ المفتونينَ بهِمْ إلَىٰ إنعامِ الحسنِ ومَنْ معهُ مِنْ أكابرِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ؛ فليُراجعْ[1] مَا تقدَّمَ ذكرُهُ مِنَ الرِّسالةِ والكلامِ عليهَا؛ ففيهِ بيانُ مَا كانَ عليهِ مشايخُ التَّبْلِيغِيِّينَ مِنْ مُشابهَةِ الَّذِينَ نهَىٰ

(١) (ص ١٠٤٩).

اللهُ ورسولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنِ المُجادَلةِ عنهمْ فِي قولِهِ تعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء:١٠٧-١٠٩].

وأمَّا مُخالفتُهُ للسُّنَّةِ؛ ففِي ثنائِهِ علَىٰ المُخالِفينَ لهَا مِنْ أهلِ البدعِ والضَّلالَةِ، ورَمْيِ مَنْ يعيبُ نظامَهمُ الَّذِي شرعوهُ لأنفسِهمْ ولأتباعِهمْ بالغَفْلةِ أوِ الجهالةِ، وقدْ تناسَىٰ مَا ثبتَ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ حثَّ أمَّتَهُ علَىٰ التَّمسُّكِ بسنَّتِهِ وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشِدينَ المهديِّينَ، وأنَّهُ حذَّرَهمْ مِنْ مُحدَثاتِ الأمورِ وبالغَ فِي التَّحذيرِ منهَا، وأنَّهُ أمرهمْ بردِّ المُحدَثاتِ والأعمالِ الَّتِي ليسَ عليهَا أمرُهُ.

وقدْ تقدَّمَ ذِكْرُ الأحاديثِ الواردةِ فِي ذلكَ قريبًا، فلتُراجعْ؛ ففيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي قدْ بذلَ جهدَهُ فِي الدِّفاعِ عنِ التَّبْليغِيِّينَ وعنْ نظامِهمُ المبتدَعِ.

وأمَّا مُخالفتُهُ لمَا كانَ عليهِ سلفُ الأمَّةِ وأئمتُهَا؛ ففِي مُداهنتِهِ للتَّبْليغيِّينَ، واستحسانِ مَا همْ عليهِ مِنَ البدعِ والضَّلالَاتِ، وهَذَا بخلافِ مَا كانَ عليهِ السَّلفُ الصَّالحُ؛ فإنَّهمْ كانُوا يُبالِغونَ فِي التَّحذيرِ مِنْ أهلِ البدعِ، وينهوْنَ عنْ مُجالستِهمْ ومُصاحبتِهمْ وسماعِ كلامِهمْ، وكانُوا يأمرونَ بمُجانبتِهمْ ومُعاداتِهمْ وبُغضِهمْ وهَجرِهمْ.

وقدْ ذكرتُ بعضَ الآثارِ الواردةِ عنهمْ فِي ذلكَ فِي أوَّلِ الكتابِ، فلتُراجعْ[1]؛ ففيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذي شذَّ عنْ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وظاهرَ أهلَ البدعةِ والضَّلالَةِ.

- ومِنْ أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطلِ: زعمُهُ أنَّ التَّبْليغِيِّينَ يدعونَ إلَىٰ التَّوحيدِ عمليًّا؛ أيْ: بالصَّمتِ لَا بالنُّطقِ!

قَالَ: «فإذَا كانَ الصَّمتُ يُجدِي، فليسَ فِي حاجةٍ إلَىٰ النُّطقِ؛ لأنَّهَا كلفةٌ لَا معنَىٰ لهَا»!

والجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الدَّعوةَ إلَىٰ التَّوحيدِ لَا تكونُ بالصَّمتِ، وإنَّمَا تكونُ بالنُّطقِ؛ كمَا كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يفعلُ؛ فإنَّهُ كانَ يدعُو إلَىٰ التَّوحيدِ بالنُّطقِ لَا بالصَّمتِ، وكذلكَ كانَ الأنبياءُ وأصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يفعلونَ.

وقدْ قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾ [المائدة:٦٧].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [الحجر:٩٤].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [النحل:١٢٥].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ وَعَلَيۡنَا ٱلۡحِسَابُ ﴾ [الرعد:٤٠].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ ﴾ [الشورىٰ:٤٨].

---

(١) (ص ٩٥٠).

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ الدَّالَّةِ علَىٰ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانَ يدعُو إِلَىٰ التَّوحيدِ بالنُّطقِ لَا بالصَّمتِ.

وقدْ أخبرَ اللهُ تَعَالَىٰ عنِ المرسَلينِ أَنَّهمْ كانُوا يقولونَ لقومِهِمْ: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩].

وقالَ تعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل:٣٦].

والآياتُ الَّتِي أخبرَ اللهُ فيهَا عنِ الرُّسلِ أَنَّهمْ كانُوا يدعونَ قومَهمْ إِلَىٰ التَّوحيدِ بالنُّطقِ كثيرةٌ جدًّا.

وقدْ روَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «دلائلِ النُّبوَّةِ»؛ عنْ ربيعةَ بنِ عبَّادٍ الدِّيلِيِّ(١) قَالَ: رأيتُ رسولَ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي الجاهليَّةِ فِي سوقِ ذِي المجازِ وهوَ يقولُ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ! قولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُفلِحُوا**»(٢)، والنَّاسُ مُجتمِعُونَ عليهِ، ووراءَهُ رجلٌ وَضِيءُ الوجهِ أحولُ ذُو غديرتَيْنِ يقولُ: إِنَّهُ صابئٌ كاذبٌ! يتبعُهُ حيثُ ذهبَ، فسألتُ عنهُ، فذكرُوا لِي نسبَ رسولِ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وقالُوا لِي: هَذَا عمُّهُ أبُو لهبٍ.

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ -أَيْضًا-، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ عنْ

---

(١) ربيعة بن عِبَاد، وقيل: عبَّاد بالتشديد، والكسر أكثر، وهو من بني الديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، مدني، روىٰ عنه ابن المنكدر، وأبو الزناد، وزيد بن أسلم. انظر: «أسد الغابة» (٢/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٢) (١٦٠٦٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٨٥).

سُليمانَ بنِ بريدةَ عنْ أبيهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: كانَ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذَا بعثَ أميرًا علَىٰ سريَّةٍ أوْ جيشٍ أوصاهُ فِي خاصَّةِ نفسِهِ بتقوَىٰ اللهِ، ومَنْ معهُ مِنَ المسلمينَ خيرًا، وقَالَ: «**اغزُوا باسمِ اللهِ، فِي سبيلِ اللهِ، قاتلُوا مَنْ كفرَ باللهِ، فإذَا لقيتَ عدوَّكَ مِنَ المشركينَ فادعُهمْ إلَىٰ إحدَىٰ ثلاثِ خصالٍ أوْ خِلالٍ، فأيَّتهنَّ مَا أجابوكَ فاقبلْ منهمْ، وكُفَّ عنهمْ؛ ادعهمْ إلَىٰ الإسلامِ، فإنْ أجابوكَ فاقبلْ منهمْ وكُفَّ عنهمْ**» الحديثَ.

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(١).

وَرَوَىٰ الإمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ؛ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: قدِمَ وفدُ عبدِ القيسِ علَىٰ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقالُوا: يَا رسولَ اللهِ! مُرْنَا بأمرٍ نعملُ بهِ وندعُوا إليهِ مَنْ وراءَنَا. قَالَ: «**آمُرُكمْ بأربعٍ، وأنهَاكُمْ عنْ أربعٍ: الإيمانِ باللهِ -ثمَّ فسَّرهَا فقالَ-: شهادةُ أنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، وإقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وأنْ تُؤدُّوا خمسَ مَا غنمتُمْ**» الحديثَ.

قالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٢).

وَرَوَىٰ الإمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ؛ عنْ سهلِ بنِ سعدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ يومَ خيبرَ: «**لأعطينَّ هذِهِ الرَّايةَ رجلًا يفتحُ اللهُ علَىٰ يديْهِ**»، فذكرَ الحديثَ، وفيهِ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أعطَىٰ الرَّايةَ عليَّ بنَ أبِي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٢) (٢٣٠٢٨)، ومسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢)، والترمذي (١٦١٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٢) (١١١٩١)، والبخاري (٥٢٣)، ومسلم (١٧)، وأبو داود (٣٦٩٢)، والترمذي (٢٦١١)، والنسائي (٥٠٣١).

وقالَ لهُ: «**انفُذْ علَىٰ رِسلِكَ، حتَّىٰ تنزلَ بساحتِهِمْ، ثمَّ ادعُهمْ إلَىٰ الإسلامِ، وأخبِرْهمْ بمَا يجبُ عليهمْ مِنْ حقِّ اللهِ فيهِ**» الحديثَ(١).

وروَىٰ مسلمٌ -أَيْضًا- عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نحوَهُ بمعناهُ(٢).

وَرَوَىٰ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وأهلُ السُّننِ؛ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعثَ مُعاذًا إلَىٰ اليمنِ، فقَالَ: «**إنَّكَ تأتِي قومًا أهلَ كتابٍ، فادعُهمْ إلَىٰ شهادةِ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنِّي رسولُ اللهِ**» الحديثَ.

قالَ التِّرمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٣).

وفِي روايةٍ للبخاريِّ: «**فليكُنْ أوَّلَ مَا تدعُوهُمْ إلَىٰ أنْ يُوحِّدُوا اللهَ تَعالَىٰ**»(٤).

وفِي روايةٍ لمسلمٍ: «**فليكُنْ أوَّلَ مَا تدعُوهُمْ إليهِ عبادةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ**»(٥).

وإذَا عُلِمَ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانَ يدعُو إلَىٰ التَّوحيدِ بالنُّطقِ لَا بالصَّمتِ، وأنَّهُ كانَ يأمُرُ أمراءَهُ وغيرَهمْ مِنْ أصحابِهِ بذلكَ؛ فليُعْلَمْ -أَيْضًا- أنَّهُ لَا يجوزُ لأحدٍ أنْ يُخالِفَ الأمرَ الَّذي كانَ عليهِ رسولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأصحابُهُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ يقولُ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور:٦٣].

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٣٣) (٢٢٨٧٢)، والبخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٣٣) (٢٠٧١)، والبخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩)، وأبو داود (١٥٨٤)، والترمذي (٦٢٥)، والنسائي (٢٥٢٢)، وابن ماجه (١٧٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٧٢).

(٥) أخرجه مسلم (١٩)، وهو عند البخاري (١٤٥٨).

وفِي الحديثِ الصَّحيحِ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ رغبَ عنْ سنَّتِي فليسَ منِّي**».

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُخارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ؛ مِنْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)].

وفيمَا تقدَّمَ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ، الَّذِي خالفَ هديَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهديَ المرسَلينَ قبلَهُ، وهديَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهمْ بإحسانٍ فِي الدَّعوةِ إلَىٰ التَّوحيدِ بالنُّطقِ والبيانِ، وابتدَعَ طريقةً للدَّعوةِ إلَىٰ التَّوحيدِ لمْ يُسبَقْ إليهَا، وهيَ الدَّعوةُ بالصَّمتِ لَا بالنُّطقِ.

وقدْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ فِي النَّارِ»، وقالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أحدثَ فِي أمرِنَا هَذَا مَا ليسَ منهُ فهوَ ردٌّ**»[(٢)]، وفِي روايةٍ: «**مَنْ عمِلَ عملًا ليسَ عليهِ أمرُنَا فهوَ ردٌّ**»[(٣)].

وعلَىٰ هَذَا؛ فإنَّ قولَ صاحبِ المقالِ الباطلِ مردودٌ عليهِ ومَضروبٌ بهِ عرضَ الحائطِ.

- **ومِنْ أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطلِ**: إنكارُهُ علَىٰ الَّذِينَ يقولونَ: إنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يعيشونَ علَىٰ بدعةٍ، وعلَىٰ الَّذِينَ يقولُونَ فِي خُروجِهمْ جماعاتٍ: إنَّهَا بدعةٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤١) (١٣٥٥٨)، والبخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، والنسائي (٣٢١٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

ثُمَّ قَالَ: «واللهِ مَا هيَ ببدعةٍ، واللهِ إنَّ هَذَا سنَّةٌ».

ثمَّ إنَّهُ أكثرَ الهذيانَ بعدَ ذلكَ، وشبَّهَ خُروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سياحاتِهِمُ المبتَدَعةِ بخروجِ المسلمينَ إِلَىٰ الحجِّ والعمرةِ!

والجوابُ أنْ يُقَالَ:

- أمَّا إنكارُهُ علَىٰ الَّذِينَ يقولونَ: «إنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يعيشونَ علَىٰ بدعةٍ»؛ فهوَ مردودٌ بمَا ذكرَهُ المطَّلعونَ علَىٰ أخبارِهِمْ.

وقدْ ذكرتُ فِي أثناءِ الكتابِ عنْ مشايخِهِمُ الكبارِ قصصًا كثيرةً مِنَ الشِّركيَّاتِ والبدعِ والضَّلالَاتِ والجهالاتِ، فلتُرَاجَعْ[1]؛ ففيهَا أبلغُ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي قدْ بذلَ جهدَهُ فِي الجدالِ بالباطلِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ، وبالغَ فِي مدحهمْ وتَزكيتِهِمْ وتبرئتِهِمْ مِمَّا همْ واقعونَ فيهِ مِنَ البدعِ والضَّلالَاتِ الكثيرةِ.

وقدْ ذكرَ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانِيُّ فِي (ص٤٢) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «جماعةُ التَّبليغِ»: «أنَّ جماعةَ التَّبليغِ تُؤمِنُ بالطُّرقِ الأربعِ: الجشتيَّةِ، والنَّقشبنديَّةِ، والقادريَّةِ، والسَّهرورديَّةِ، وتزعمُ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً»[2].

وذكرَ فِي (ص٢٣) عنْ أبِي الحسنِ النَّدويِّ -وهوَ مِنْ كبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ- أنَّهُ قَالَ: «أقولُ بطريقةِ المبايعةِ الجشتيَّةِ والنَّقشبنديَّةِ والقادريَّةِ والسَّهرورديَّةِ، وأعملُ عليهَا»[3].

---

(١) (ص ٩٥٦) وما بعدها.

(٢) «جماعة التبليغ» (ص:٤٢).

(٣) المصدر السابق (ص:٢٣).

وذكرَ فِي (ص٤٦ – ٤٧) كلامًا للشَّيخ عامِرِ عُثمانِي -وهوَ أحدُ كبارِ علماءِ ديوبندَ-، ذكرَ فيهِ عنِ التَّبْلِيغِيِّينَ أشياءَ كثيرةً مِمَّا همْ واقعونَ فيهِ مِنَ الشِّركِ والبدعِ والضَّلالاتِ(١)، فليُرَاجعْ كلامُهُ معَ مَا ذكرَهُ عنهمْ مُحمَّد أَسْلَم؛ فإنَّ فيهِ أبلغَ ردٍّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ الَّذِي أنكرَ القولَ بأنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يعيشونَ علَىٰ بدعةٍ.

وأدهَىٰ مِنْ هَذَا أنَّ التَّبْلِيغِيِّينَ يعيشونَ علَىٰ الجهلِ بتوحيدِ الألوهيَّةِ وفسادِ العقيدةِ فيهِ؛ لأنَّهمْ يُفسِّرونَ معنَىٰ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هوَ الخالقُ الرَّازقُ المُدبِّرُ للأمورِ، فيجعلونَ توحيدَ الألوهيَّةِ هوَ نفسَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ! فهمْ فِي هَذَا البابِ لَا يزيدونَ علَىٰ مَا كانَ عليهِ أهلُ الجاهليَّةِ الَّذِينَ بُعِثَ إليهمُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

بلْ إنَّ كفارَ قريشٍ قدْ عرفُوا مِنْ معنَىٰ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَا لمْ يعرفْهُ التَّبْلِيغِيُّونَ، وذلكَ حينمَا دعاهُمُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ أنْ يقولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فقامُوا فَزِعِينَ ينفضُونَ ثيابَهمْ وهمْ يقولونَ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥]! فقدْ عرفَ المشركونَ أنَّ هذِهِ الكلمةَ تدلُّ علَىٰ وجوبِ إفرادِ اللهِ تَعَالَىٰ بجميعِ أنواعِ العبادةِ دونَ مَا سواهُ، وكانُوا معَ هَذَا يُقرُّونَ بأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هوَ الخالقُ الرَّازقُ المدبِّرُ للأمورِ؛ كمَا ذكرَ اللهُ ذلكَ عنهمْ فِي آياتٍ كثيرةٍ مِنَ القرآنِ، ولمْ ينفعْهمُ الإقرارُ بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، ولمْ يدخلُوا بهِ فِي الإسلامِ، ومَنْ تشبَّهَ بهمْ مِنَ المنتسبينَ إِلَىٰ الإسلامِ فهوَ مثلُهمْ.

ومِنْ جهلِ التَّبْلِيغِيِّينَ بتوحيدِ الألوهيَّةِ وفسادِ عقيدتِهمْ فيهِ: أنَّهمْ قدْ تمسَّكُوا بمجرَّدِ التَّلفُّظِ بشهادةِ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، معَ تركِهمُ التَّصريحَ بالكفرِ بالطَّاغوتِ، ومنعِهمْ أتباعَهمْ مِنَ التَّصريحِ بالكفرِ بهِ، وجعلِهمُ المنعَ مِنَ التَّصريحِ بالكفرِ بهِ أصلًا

---

(١) المصدر السابق (ص:٤٦، ٤٧).

مِنْ أُصولِهِمُ الَّتِي يدعونَ النَّاسَ إليهَا.

ذكرَ ذلكَ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ الدَّهلويُّ فِي (ص١١) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»(١).

وذكرَ فِي (ص١٣) أنَّ مِنْ أصولِ التَّبْلِيغِيِّينَ تعطيلَ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ وبصدَدِ النَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا، معَ النداءِ بِهَا بأسلوبٍ تغليطيٍّ عجيبٍ.

وذكرَ -أَيْضًا- أنَّ مِنْ أُصولِهِمُ التَّجنُّبَ بشدَّةٍ بلِ المنعَ بعنفٍ مِنَ الصَّراحَةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ ومِنَ الصَّراحَةِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ وتعليلَ ذلكَ بأَنَّهُ يُورِثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ، انْتَهَىٰ(٢).

ومَنْ كانُوا بهذِهِ الصِّفةِ الذَّميمَةِ؛ فإنَّهُ لَا حظَّ لهمْ مِنَ الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ؛ لأنَّهمْ قدْ تركُوا أحدَ الشَّرطيْنِ اللَّذينِ لَا بُدَّ منهمَا فِي الاستمساكِ بهَا، ومَنْ ليسَ لهمْ حظٌّ مِنَ الاستمساكِ بالعُروةِ الوُثقَىٰ؛ فانتسابُهمْ إلَىٰ الإِسلامِ فيهِ نظرٌ.

- وأمَّا إنكارُهُ علَىٰ الَّذينَ يقولونَ فِي خروجِ التَّبْلِيغِيِّينَ جماعاتٍ إنَّهَا بدعةٌ...

فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ خروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ جماعاتٍ، وتحديدَهمْ مدَّةَ الخروجِ بثلاثةِ أيَّامٍ، أوْ أربعينَ يومًا، أوْ أربعةِ أشهرٍ، أوْ سنةٍ؛ كلُّهُ مِنَ البدعِ والأعمالِ الَّتِي ليسَ عليهَا أمرُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولمْ تكنْ مِنْ عملِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛

---

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:١١).

(٢) المصدر السابق (ص:١٣).

فيجبُ ردُّهَا عملًا بقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أحدثَ فِي أمرِنَا هَذَا مَا ليسَ منهُ فهوَ ردٌّ**»(١).

وفِي روايةٍ: «**مَنْ عملَ عملًا ليسَ عليهِ أمرُنَا فهوَ ردٌّ**»(٢).

وفِي روايةٍ: «**مَنْ صنعَ أمرًا مِنْ غيرِ أمرِنَا فهوَ مردودٌ**»(٣).

- **وأمَّا قولُهُ:** «والله مَا هيَ ببدعةٍ، واللهِ إنَّ هذِهِ سنَّةٌ».

فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ صاحبَ المقالِ الباطلِ قدْ حَنثَ فِي حلفِهِ علَىٰ نفيِ البدعةِ عنْ خروجِ التَّبْلِيغِيِّينَ جماعاتٍ، وعلَىٰ إثباتِ أنَّ خُروجَهمْ جماعاتٍ سنَّةٌ، فيمينُهُ فِي كلٍّ مِنَ النَّفيِ والإثباتِ يمينٌ كاذبةٌ، شاءَ أمْ أبَىٰ، وقدْ جازفَ وبالغَ فِي المُجازَفةِ فِي حلفهِ أنَّها سنَّةٌ.

وهَذَا مِنَ الكذبِ علَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ السُّنَّةَ مَا كانَ ثابتًا عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أقوالِهِ وأفعالِهِ وتقريرِهِ، ومَا لمْ يكنْ مِنْ أقوالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولَا مِنْ أفعالِهِ ولَا مِنَ الأمورِ الَّتِي أقرَّهَا ولمْ يُنكرْهَا فهوَ مِنَ البدعِ الَّتِي يجبُ ردُّهَا، ومِنْ هَذَا البابِ بدعُ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي خروجِهمْ للسِّياحَةِ وتحديدِ مدَّةِ الخروجِ بثلاثةِ أيَّامٍ أوْ أربعينَ يومًا أوْ أربعةِ أشهرٍ أوْ سنةٍ؛ فكلُّ هَذَا مِنَ البدعِ الَّتِي يجبُ ردُّهَا والإنكارُ علَىٰ مَنْ زعمَ أنَّهَا سنَّةٌ.

---

(١) سبق تخريجه

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

- وأمَّا تشبيهُهُ خروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سياحاتِهِمُ المبتدَعةِ بخروجِ المسلمينَ إِلَىٰ الحجِّ والعمرةِ...

فالجوابُ عنهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ السَّفرَ إِلَىٰ الحجِّ والعمرةِ مأمورٌ بِهِ شرعًا، والدَّليلُ علَىٰ هَذَا:

قولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧].

وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٦].

فأمَّا خروجُ التَّبْلِيغِيِّينَ إِلَىٰ سياحاتِهِمُ المبتدَعةِ وتجمُّعاتِهِمُ الَّتِي يعمرونَّهَا بإلقاءِ بياناتٍ عمَّا يزعمونَهُ مِنْ حصولِ الكراماتِ ومَا يذكرونَهُ مِنَ المناماتِ الَّتِي لَا تخلُو مِنْ تلاعُبِ الشَّيطانِ وتضليلِهِ فكلُّهُ مِنَ المُحدَثاتِ الَّتِي يجبُ ردُّهَا، ومِنْ شبَّهَ خروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي سياحاتِهِمْ بالخروجِ إِلَىٰ الحجِّ والعمرةِ فقدْ أساءَ وأخطأَ فِي التَّشبيهِ.

- **وقالَ صاحبُ المقالِ الباطلِ:** «مِنْ مبادئِكُمْ -يعنِي: مبادئَ التَّبْلِيغِيِّينَ- إكرامُ المؤمنِ». قَالَ: «وهَذَا المبدأُ يملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّ هَذَا المبدأَ لَا يعملَ بِهِ التَّبْلِيغِيُّونَ معَ كلِّ مسلمٍ، وإنَّمَا يعملونَ بِهِ معَ الموافِقينَ لهُمْ والآخذينَ ببدعِهِمْ، وأمَّا المخالِفونَ لهُمْ مِنَ المتمسِّكينَ بالكتابِ والسُّنَّةِ فإنَّهمْ يُبغضونَهمْ أشدَّ البغضِ، ويُظهرونَ لهمُ الجفاءَ، ويَطردُونَهمْ مِنْ مُجتمعاتِهِمْ، ويُؤذونَهمْ، وربَّمَا عاقبُوا مَنْ يقدِرونَ علَىٰ عُقوبتِهِ أشدَّ العقوبةِ؛ كمَا تقدَّمَ

ذلكَ فِي قصَّتِهِمْ معَ فارُوق حنِيف؛ فلْتُراجَعْ[1]، وليُرَاجَعْ -أَيْضًا- مَا قبلَهَا مِنَ القصصِ الَّتِي تدلُّ علَىٰ سوءِ مُعاملتِهِمْ لِلمتمسِّكينَ بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ ففِي ذلكَ أبلغُ ردٍّ علَىٰ قولِ صاحبِ المقالِ الباطلِ: «إنَّ مبدأَ إكرامِ المسلمِ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ يملأُ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ».

ومِمَّا يُرَدُّ بهِ عليهِ -أَيْضًا- مَا تقدَّمَ عنْ بعضِ مشايخِهِمْ ودجَّالِيهِمُ الكبارِ -وهوَ حُسَيْن أَحْمَد مُؤلِّفُ كتابِ «الشِّهَابِ الثَّاقِبِ» - أَنَّهُ تسلَّطَ علَىٰ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وجازفَ فِي سبِّهِ، وأقذعَ فِي ذلكَ؛ مِنْ أجلِ مَا كانَ بينهمَا مِنَ الخلافِ فِي العقيدةِ.

وتقدَّمَ -أَيْضًا- عنْ أنْوَر شَاه الكشمِيريِّ -وهوَ مِنْ كبارِ مشايخِ التَّبْلِيغِيِّينَ- أَنَّهُ تعرَّضَ لسَبِّ شيخِ الإسلامِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ.

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ الرَّابعةِ مِنْ قصصِ التَّبْلِيغِيِّينَ أَنَّ أحدَ أمرائِهِمْ قَالَ: «واللهِ لوْ كانَ لِي مِنَ الأمرِ شيءٌ لأحرقتُ كتبَ ابنِ تيميَّةَ وابنِ القيِّمِ وابنِ عبدِ الوهَّابِ، ولمْ أتركْ علَىٰ وجهِ الأرضِ منهَا شيئًا».

وتقدَّمَ فِي القصَّةِ السَّادسةِ أنَّ بعضَ قادتِهِمْ أحرقَ «الجامعَ الفريدَ» ليشفِيَ غيظَهُ وحقدَهُ علَىٰ العقيدةِ السَّلفيَّةِ وأهلِهَا.

إِلَىٰ غيرِ ذلكَ مِمَّا تقدَّمَ عنهمْ مِنَ البلايَا والطَّامَّاتِ الكبارِ والمُعاملةِ السَّيِّئةِ لمشايخِ أهلِ التَّوحيدِ وعلمائِهِمْ.

---

(١) (ص ٩٧٣).

فليتأمَّلْ صاحبُ المقالِ مَا ذكرَهُ العلماءُ المطَّلِعونَ علَىٰ أخبارِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأحوالِهِمْ، ولَا سيَّمَا كتابُ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدَّهلويِّ المُسمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، وكتابُ مُحمَّد أَسْلَم الباكستانِيِّ المُسمَّىٰ «جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ: عَقِيدَتُهَا وَأَفْكَارُ مَشَايِخِهَا»، فلعلَّهُ يتبيَّنُ لهُ مِنْ سوءِ أحوالِ التَّبْلِيغِيِّينَ وأفعالِهِمْ مَا كانَ خافيًا عليْهِ، فيرجعُ عنْ مُجازفاتِهِ فِي مدحِهِمْ والثَّناءِ عليهم بمَا لَا يستحقُّونَهُ، ويعلمُ أنَّ مبدأَهمْ فيمَا يزعمونَهُ مِنْ إكرامِ المسلمِ لَا يَعْدُوهُمْ ولَا يعدُو أتباعَهمُ الَّذِينَ يسيرونَ فِي مَعِيَّتِهِمْ؛ فضلًا عنْ أنْ يملأَ مَا بينَ السَّماءِ والأرضِ.

- **ومِنْ أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطلِ**: زعمُهُ أنَّ خروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ للتَّبليغِ خروجٌ فِي سبيلِ اللهِ، ثمَّ قَالَ: «ينتقدُكمُ الغافلونَ أوِ الجاهلونَ بأنَّ هَذَا لَا يُسمَّىٰ جِهادًا، وأنتمْ تقولونَ: الخروجُ جهادٌ، وأنَا أقولُ لكمْ: روينَا عنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولَهُ: «مَنْ أتَىٰ هَذَا المسجدَ لَا يأتِيهِ إلَّا لخيرٍ يعلَمُهُ أوْ يتعلَّمُهُ كانَ كالمُجاهِدِ فِي سبيلِ اللهِ».

والجوابُ أنْ يُقَالَ: قدْ ذكرَ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ الدَّهلويُّ مساوِئَ كثيرةً مِنْ مساوِئِ التَّبْلِيغِيِّينَ فِي كتابِهِ المُسمَّىٰ «نَظْرَةٌ عَابِرَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ حَوْلَ الجَمَاعَةِ التَّبْلِيغِيَّةِ»، وذكرَ منهَا فِي (ص٢٤ - ٢٥) اعتقادِهمْ فِي خُروجِهمْ للتبليغ أنَّهُ الجهادُ، بلِ الجهادُ الأكبرُ، وتطبيقُ أحاديثِ الجهادِ الشَّرعيِّ كلِّهَا علَىٰ خروجِهمْ للتَّبليغِ، ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦][(١)].

وقالَ -أيْضًا- فِي (ص٤٣): «وفِي التَّبليغِ الجماعيِّ يقولونَ: إنَّهُ الجهادُ الأكبرُ، ويكرهونَ كلَّ دعوةٍ لَا تكونُ علَىٰ نَمطِهِمْ هَذَا، ويَمنَعونَ النَّاسَ عنِ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ

(١) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٢٤، ٢٥).

وإِلَىٰ كتابِهِ وسنَّةِ رسولِهِ فِي حلقتِهِمْ خاصَّةً إلَّا فِي كابوسِ أُصولِهِمْ وتَعالِيمِهِمْ ومَنهجِهِمْ، وإلَّا فِي نِطاقِ الحكاياتِ والأقوالِ والأحلامِ والرُّؤَىٰ الصَّالحةِ والفضائلِ مِمَّا يُلائِمُ عقائدَهمْ وخرافاتِهِمْ، ويُبالغونَ فِي خروجِهِمُ الجماعيِّ للتَّبليغِ مُبالَغاتٍ عجيبةً، ويُغالونَ فيهِ مُغالاةً مَا بعدَهَا مُغالاةٌ، يتجاوزونَ فيهَا الحدودَ المعقولةَ والمنقولةَ، ويقصرُ عنهَا البيانُ»، انْتَهَىٰ(١).

وقالَ -أَيْضًا- فِي (ص٥١): «ومِمَّا يُعرفُ عنْ هؤلاءِ أنَّهمْ يعتقدُونَ أنَّ مَنْ خرجَ معهمْ فِي التَّبليغِ الجماعيِّ فقدْ جاهدَ جهادًا كبيرًا وأكبرَ، الَّذي مَا عليهِ مِنْ مزيدٍ إلَّا التَّكرارُ منهُ؛ فإنَّهمْ يرونَ الخروجَ معهمْ فِي التَّبليغِ الجماعيِّ أفضلَ مِنَ الجهادِ بالسَّيفِ والقلمِ، وأفضلَ مِنْ مُحارَبةِ أعداءِ اللهِ ورسولِهِ وجهادٍ فِي سبيلِهِ، وأفضلَ مِنَ الدِّفاعِ عنْ بيضةِ الإسلامِ والمسلمينَ، فمَنْ أتَىٰ بذلكَ أتَىٰ بسنَّةِ الأنبياءِ والمرسَلينَ، وأتَىٰ بسنَّةِ سيِّدِ الأنبياءِ والمرسَلينَ، وأتَىٰ بالَّذِي وكالَّذِي خرجَ لهُ الصَّحابةُ رضوانُ اللهِ عليهِمْ أجمعينَ فِي المعاركِ وميادِينِ الجهادِ»، انْتَهَىٰ(٢).

وقالَ الشَّيخُ مُحمَّد تَقِي الدِّينِ الهِلالِيُّ فِي أوَّلِ كتابِهِ المُسمَّىٰ بِـ«السِّراجِ المنيرِ»: «إنَّ السِّياحَةَ هيَ الرُّكنُ الأساسيُّ عِنْدَ التَّبْلِيغِيِّينَ، فمَنْ قبِلهَا واشتغَلَ بهَا أحبُّوهُ وأكرموهُ وغفرُوا لهُ ذنوبَهُ وتقصيرَهُ وضلالَهُ وبدعتَهُ، ومَنْ خالفَهمْ فيهَا لمْ يقبلُوا منهُ شيئًا، وإنْ كانَ مُؤدِّيًا لجميعِ الواجباتِ، قائمًا بالفرائضِ والسُّننِ، مُتَّبعًا لأقومِ السُّننِ؛ فهيَ خُلاصةُ دِينهِمْ، عليهَا يُوالونَ أوْ يُعادُونَ، ويُحبُّونَ أوْ يُبغضونَ.

---

(١) المصدر السابق (ص:٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص:٥١).

وقدْ ترتَّبَ علَىٰ دعوتِهمْ مفاسدُ عظيمةٌ فِي الدِّينِ والدُّنيَا.

فأوَّلُهَا: الابتداعُ فِي دينِ اللهِ، ومُخالفةُ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وثانيهَا: تضييعُ العيالِ والوالدَيْنِ والأزواجِ وإهدارُ حقوقِهِمْ.

ومنهَا: صرفُ المتعلِّمينَ عنْ تعلُّمِ العلومِ النَّافعةِ فِي الدِّينِ والدُّنيَا.

ومنهَا: تعطيلُ تِجارةِ التُّجَّارِ، وتضييعُ أهلِهِمْ، ومَنْ يعيشُ معهمْ أوْ يأخذُ منهمْ صدقةً أوْ زكاةً.

فكمْ مِنْ أولادٍ فصلُوهمْ عنْ آبائِهمْ وأمَّهاتِهِمْ، وكمْ مِنْ بُعُولٍ فصلُوهمْ عنْ أزواجِهِمْ وأولادِهِمْ، فصارَ هؤلاءِ يشتكُونَ إلَىٰ اللهِ ثمَّ إلَىٰ النَّاسِ مِنْ هَذَا الإفسادِ العظيمِ والتَّضليلِ الكبيرِ.

فوجبَ علَىٰ مَنْ كانَ عندَهُ عِلمٌ يُقلِّلُ بهِ شرَّ هذِهِ الطَّائفةِ أنْ يبرزَ علمَهُ وأنْ يُظهرَ للمسلمينَ ضلالَهمْ وتضليلَهمْ».

إلَىٰ أنْ قَالَ: «إنَّ الأممَ السَّابقةَ قبلَ الإسلامِ كالبُرهميَّةِ والبدِّيَّةِ كانُوا يتعبَّدونَ بالسِّياحةِ المجرَّدةِ؛ بمعنَىٰ أنَّ الإنسانَ يجبُ عليهِ أنْ يُفارِقَ أهلَهُ وأحبَّتَهُ ويسيحَ فِي الأرضِ؛ مُتحمِّلًا كلَّ مَا يصيبُهُ منْ جوعٍ وعطشٍ، ماشيًا علَىٰ قدمَيْهِ، لَا يركبُ إلَّا لضرورةٍ، ويُقلِّلُ مِنَ الأكلِ، ويتعرَّضُ للحرِّ والقرِّ ولفحِ الشَّمسِ ونزولِ المطرِ، وقدْ فعلَ بُدُّ هذِهِ السِّياحةَ، وهجرَ زوجَهُ وابنَهُ، وهامَ علَىٰ وجهِهِ خمسَ سنينَ»(١).

وقالَ -أيْضًا- فِي (ص٣٠ - ٣١): «يَا أصحابَ التَّبليغِ! إنَّ هذِهِ السِّياحةَ الَّتِي

(١) «السراج المنير» (ص:٥، ٦).

فتنتمْ بهَا الناسَ، وقطعتُمْ بهَا الأرحامَ، وضيَّعتُمْ بهَا العيالَ مِنَ الأولادِ والوالدينَ والوالداتِ؛ لوْ لمْ تكنْ مأخوذةً مِنْ دينِ البَراهِمةِ لكانتْ بدعةً مِنْ أقبحِ البدعِ، وضلالةً مِنْ شرِّ الضلالاتِ، فكيفَ وهيَ عُمدةُ دينِ عبَدةِ الأصنامِ فِي الهندِ، بلْ هيَ كلُّ شيءٍ عندَهمْ؟! فجعلتُموهَا أنتمْ كلَّ شيءٍ فِي الإسلامِ! فهَذَا النَّشاطُ وهَذَا التَّعاونُ يجبُ أنْ تصرفوهمَا فِي الدَّعوةِ إلَىٰ سنَّةِ رسولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». انْتهَىٰ المقصودُ مِنْ كلامِهِ(١)، وقدْ ذكرتُهُ فِي أثناءِ الكتابِ، وذكرتُ قبلَهُ كلامَ الأُسْتاذِ سَيْفِ الرَّحمنِ بْنِ أحْمَدَ الدَّهلويِّ، وإنَّمَا أعدتُ ذكرَ كلامِهمَا هَاهنَا لمَا فيهِ منَ الرَّدِّ علَىٰ صاحبِ المقالِ الباطلِ.

- **وأمَّا قولُهُ:** «ينتقدُكمُ الغافلونَ أوِ الجاهلونَ بأنَّ هَذَا لَا يُسمَّىٰ جهادًا»...

فجوابُهُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الَّذينَ انتقدُوا التَّبْليغِيِّينَ فِي خروجِهمْ للتَّبليغِ كلُّهمْ مِنْ خيارِ العلماءِ، ومِنْ ذَوِي النَّباهَةِ والتَّيقُّظِ والاطِّلاعِ علَىٰ أخبارِ التَّبْليغِيِّينَ ومَا همْ عليهِ منَ البدعِ والضَّلالاتِ، وليسُوا مِنْ ذوِي الغفلةِ والجهالةِ كمَا قدْ توهَّمَ ذلكَ صاحبُ المقالِ الباطلِ، وإنَّمَا المغفَّلَ الجاهلُ فِي الحقيقةِ مَنْ ينخدِعُ بأقوالِ التَّبْليغِيِّينَ ودَعاويهِمُ الكاذبةِ، ويُجادلُ عنهمْ بالباطلِ، ويرضَىٰ لنفسِهِ أنْ يكونَ مِنَ المُتَّصفينَ بصفةِ الإِمَّعةِ(٢) مِنَ الجهَّالِ الَّذينَ همْ أتباعُ كلِّ ناعقٍ.

---

(١) المصدر السابق (ص: ٣٠، ٣١).

(٢) (الإِمَّعةُ)؛ بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ الميمِ. قالَ الجوهريُّ في «الصحاح» (٣/ ١١٨٣): «يُقَالَ: رجلٌ إمَّعٌ وإمَّعةٌ -أَيْضًا- للَّذِي يكونُ لضعفِ رأيِهِ معَ كلِّ أحدٍ». وقالَ ابنُ الأثيرِ في «النهاية» (١/ ٦٧): «(الإِمَّعةُ): الَّذِي لَا رأيَ لهُ، فهوَ يُتابعُ كلَّ أحدٍ علَىٰ رأيِهِ».

- وأمَّا الحديثُ الَّذِي ذكرَهُ فهوَ حديثٌ صحيحٌ، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهْ؛ منْ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ جاءَ مسجدِي هَذَا لَمْ يأتِ إِلَّا لخيرٍ يتعلَّمُهُ أَوْ يُعلِّمُهُ فهوَ بمنزلةِ المجاهدِ فِي سبيلِ اللهِ، ومَنْ جاءَ لغيرِ ذلكَ فهوَ بمنزلةِ رجلٍ ينظرُ إِلَىٰ متاعِ غيرِهِ».

هَذَا لفظُ الحديثِ فِي إحدَىٰ الرِّوايتيْنِ عِنْدَ أحمدَ، ونحوُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ(١).

وقدْ غيَّرَ صاحبُ المقالِ الباطلِ لفظَ الحديثِ، وهَذَا خطأٌ منهُ؛ إذْ لَا يجوزُ تغييرُ ألفاظِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثمَّ إنَّهُ ليسَ فِي الحديثِ مَا يدلُّ علَىٰ جوازِ خروجِ التَّبْلِيغِيِّينَ للتَّبليغِ، فضلًا عنْ أنْ يكونَ فيهِ دليلٌ علَىٰ أنَّ خروجَهمْ مِنَ الجهادِ فِي سبيلِ اللهِ كمَا قدْ توهَّمَ ذلكَ صاحبُ المقالِ الباطلِ، وإنَّمَا الَّذِي فِي الحديثِ الحثُّ علَىٰ تعلُّمِ العلمِ وتعليمِهِ فِي مسجدِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيانُ أنَّ ذلكَ بمنزلةِ الجهادِ فِي سبيلِ اللهِ.

وعلَىٰ هَذَا؛ فإنَّ الاستدلالَ بهِ علَىٰ أنَّ خروجَ التَّبْلِيغِيِّينَ للتَّبليغِ مِنَ الجهادِ فِي سبيلِ اللهِ ظاهرٌ فِي التَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ وحملِ الحديثِ علَىٰ غيرِ مَحمَلِهِ.

وقدْ تقدَّمَ فِي أوَّلِ الفصلِ قولُ شيخِ الإِسلامِ ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: «مَنْ فسَّرَ القرآنَ أوِ الحديثَ وتأوَّلَهُ علَىٰ غيرِ التَّفسيرِ المعروفِ عنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ فهوَ مُفترٍ علَىٰ اللهِ، مُلحدٌ فِي آياتِ اللهِ، مُحرِّفٌ للكَلِمِ عنْ مواضعِهِ، وهَذَا فتحٌ لبابِ الزَّندقةِ والإِلحادِ، وهوَ معلومُ البُطلانِ بالاضطرارِ مِنْ دينِ الإِسلامِ»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤١٨) (٩٤٠٩)، وابن ماجه (٢٢٧)، وصححه الألباني.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٤٣).

وقالَ الشَّيخُ -أَيْضًا-: «مَنْ عدلَ عنْ مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتفسيرِهمْ إِلَىٰ مَا يُخالِفُ ذلكَ كانَ مُخطئًا، بلْ مُبتدِعًا»، انْتَهَىٰ(١).

فليتأمَّلْ صاحبُ المقالِ الباطلِ كلامَ شيخِ الإِسلامِ ابنِ تيميَّةَ، ولَا يأمنْ أنْ يكونَ لهُ نصيبٌ مِنَ الإِلحادِ فِي الحديثِ الَّذِي تقدَّمَ ذكرُهُ.

- **ومِنْ أخطاءِ صاحبِ المقالِ الباطلِ:** زعمُهُ أنَّ دعوةَ التَّبْليغِيِّينَ دعوةٌ ربَّانيَّةٌ...

والجوابُ أنْ يُقَالَ: مَا أبعدَ دعوةَ التَّبْليغِيِّينَ عنْ الِاتِّصافِ بهذِهِ الصِّفةِ الحسنةِ.

وقدْ تقدَّمَ قريبًا قولُ سيفِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ الدَّهلويِّ: «إنَّ التَّبْليغِيِّينَ يكرهونَ كلَّ دعوةٍ لَا تكونُ علَىٰ نمطِهِمْ، وأنَّهمْ يمنعونَ النَّاسَ عنِ الدَّعوةِ إلَىٰ اللهِ وإلَىٰ كتابهِ وسنَّةِ رسولِهِ فِي حلقتِهِمْ خاصَّةً إلَّا فِي كابوسِ أصولِهِمْ وتعاليمِهِمْ ومنهجِهِمْ، وإلَّا فِي نطاقِ الحكاياتِ والأقوالِ والأحلامِ والرُّؤَىٰ الصَّالحةِ والفضائلِ مِمَّا يُلائِمُ عقائدَهمْ وخرافاتِهِمْ»، انْتَهَىٰ(٢).

وفيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ زعمَ أنَّ دعوةَ التَّبْليغِيِّينَ دعوةٌ ربَّانيَّةٌ!

وكيفَ تكونُ دعوتُهمْ ربَّانيَّةً وهمْ مُفلِسونَ مِنْ توحيدِ الألوهيَّةِ والعقيدةِ السَّلفيَّةِ؟!

وكيفَ تكونُ دعوتُهمْ ربَّانيَّةً وهمْ يمنعونَ أهلَ العلمِ مِنْ بيانِ التَّوحيدِ والعقيدةِ السَّلفيَّةِ فِي مَجامعِهِمْ ومساجدِهِمْ، وإذَا قامَ بعضُ العلماءِ بالدَّعوةِ إلَىٰ التَّوحيدِ وبيانِ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٦١).

(٢) «نظرة عابرة اعتبارية حول الجماعة التبليغية» (ص:٤٣).

العقيدةِ السَّلفيَّةِ فِي شيءٍ مِنْ مَجامعِهِمْ منعوهُ إنْ أمكنَهمْ ذلكَ، وإلَّا نفرُوا عنهُ؟! وقدْ ذكرتُ قصصَهمْ فِي ذلكَ فِي أوَّلِ الكتابِ؛ فلتُراجعْ(١).

وكيفَ تكونُ دعوتُهمْ ربَّانيَّةً وهمْ لمْ يستمسكُوا بالعُروةِ الوُثقَىٰ الَّتِي هيَ أعظمُ أصولِ الإسلامِ؛ فقدْ جعلُوا لهمْ أصولًا باطلةً تُخالِفُ هَذَا الأصلَ العظيمَ، وتدعُو إلَىٰ نبذِهِ واطِّراحِهِ؛ منهَا تركُ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، ومنهَا التَّجنُّبُ بشدَّةٍ والمنعُ بعنفٍ مِنَ الصَّراحةِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ، وتعليلُ ذلكَ بأنَّهُ يُورِثُ العنادَ لَا الصَّلاحَ كمَا دلَّتْ عليهِ التَّجاربُ، ومنهَا تعطيلُ جميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ تعطيلًا باتًّا؟!

ذكرَ هذِهِ الأصولَ الباطلةَ عنهمْ سيفُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ الدَّهلويُّ فِي (ص٦١) وَ(ص١٣) مِنْ كِتابِهِ المُسَمَّىٰ «نَظْرَةٌ عابِرَةٌ اعْتِبارِيَّةٌ حَوْلَ الجَماعَةِ التَّبْليغِيَّةِ».

ولَا يخفَىٰ مَا يترتَّبُ علَىٰ العملِ بهذِهِ الأصولِ الباطلةِ مِنَ المُخالَفةِ لجميعِ شرائعِ المرسَلينَ؛ لأنَّهَا كلَّهَا مُتَّفقةٌ علَىٰ الأمرِ باجتنابِ الطَّاغوتِ وعلَىٰ النَّهيِ عنِ المنكرِ.

قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ﴾ [النحل:٣٦].

وقالَ تعالَىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ

---

(١) (ص ٩٥٦) وما بعدها.

وَيُؤْمِنْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦].

والآياتُ فِي الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المنكرِ كثيرةٌ جدًّا، وليسَ هَذَا موضعَ ذكرِهَا.

وفِي الآيتينِ مِنْ سورةِ النَّحلِ وسورةِ البقرةِ معَ مَا أشرتُ إليهِ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ فِي الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ الأصولِ الثَّلاثةِ مِنْ أصولِ التَّبْلِيغيِّينَ.

وفيهَا -أَيْضًا- أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ زعمَ أنَّ دعوةَ التَّبْلِيغِيِّينَ دعوةٌ ربَّانيَّةٌ.

وكيفَ تكونُ ربَّانيَّةً معَ تمسُّكهِمْ بالأصولِ الثَّلاثةِ الباطلةِ، ومُخالفتِهِمْ للكتابِ والسُّنَّةِ مِنْ أجلِهَا، ومُخالفتِهِمْ -أَيْضًا- لِمَا كانَ عليهِ الأنبياءُ والصَّحابةُ والتَّابعونَ لهُمْ بإحسانٍ مِنَ التَّصريحِ بالكفرِ بالطَّاغوتِ والتَّصريحِ بالنَّهيِ عنِ المنكرِ والعملِ بجميعِ النُّصوصِ الواردةِ فِي الكتابِ والسُّنَّةِ بصددِ الكفرِ بالطَّاغوتِ والأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عنِ المنكرِ؟!

وأَيْضًا؛ فكيفَ تكونُ دعوةُ التَّبليغيِّينَ دعوةً ربَّانيَّةً وهمْ يُؤمنونَ بالطُّرقِ الأربعِ مِنْ طرقِ الصُّوفيَّةِ، وهيَ: الجشتيَّةُ، والنَّقشبنديَّةُ، والقادريَّةُ، والسَّهروردِيَّةُ، ويزعمونَ أنَّهُ لوْ ماتَ أحدٌ ولمْ يُبايعْ علَىٰ يدِ شيخِ الطَّريقةِ ماتَ ميتةً جاهليَّةً؟!

وكيفَ تكونُ دعوتُهمْ ربَّانيَّةً معَ مَا ذكرَ عنْ أكابرِهِمْ أنَّهمْ يتيقَّنونَ أنَّ الكمالاتِ المنسوبةَ إلَىٰ مشايخِهِمْ مِنْ علمِ الغيبِ والتَّصرُّفاتِ الرُّوحانيَّةَ والمكاشفاتِ والإلهاماتِ حقٌّ وصدقٌ قطعًا؟!

إلَىٰ غيرِ ذلكَ مِمَّا تقدَّمَ ذكرُهُ عنْ مشايخِهِمُ الكبارِ مِنَ الشِّركيَّاتِ والبدعِ

والضَّلالَاتِ والجهالاتِ والخرافاتِ الَّتِي هيَ مِنَ الأعمالِ والأحوالِ الشَّيطانيَّةِ، فليُرَاجعْ[١] مَا تقدَّمَ ذكرُهُ؛ ففيهِ أبلغُ ردٍّ علَىٰ مَنْ زعمَ أنَّ دعوتَهمْ دعوةٌ ربَّانيَّةٌ.

وهَذَا آخرُ مَا تيسَّرَ إيرادُهُ فِي التَّحذيرِ مِنْ جماعةِ التَّبليغِ.

واللهُ المسؤولُ أنْ يريَنِي وإخوانِي المسلمينَ الحقَّ حقًّا ويرزقَنَا اتِّباعَهُ، ويريَنَا الباطلَ باطلًا ويرزقَنَا اجتنابَهُ، ولَا يجعلَهُ مُلتَبِسًا علينَا فنضلَّ.

ونسألُهُ تَعَالَىٰ أنْ يهدِيَ ضالَّ المسلمينَ، ويثبِّتَ المُطيعينَ منهمْ بالقولِ الثَّابتِ فِي الحياةِ الدُّنيَا وفِي الآخرةِ.

وأسألُهُ تَعَالَىٰ أنْ يُوفِّقَنِي وإخوانِي المسلمينَ للتَّمسُّكِ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وأنْ يُجنِّبَنَا البدعَ وأهلَهَا؛ إنَّهُ وليُّ ذلكَ والقادرُ عليْهِ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علَىٰ نبيِّنَا محمَّدٍ وعلَىٰ آلِهِ وأصحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلَىٰ يومِ الدِّينِ.

٢٠/ ٢/ ١٤١٢هـ

---

(١) (ص ٩٥٦) وما بعدها.



الفهرس

* * *